

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى

الجزء الثامن

تفسير السور من هود إلى نهاية إبراهيم

حقق هذا الجزء
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء



فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤



وحدة البحوث والدراسات

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +

فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae


بسم الله الرحمن الرحيم

سورةُ هودٍ عليه السَّلام
مكِّيّة، وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ١]

﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾: نُظِمَتْ نَظْمـاً رَصِيناً مُحكَمـاً لا يقعُ فيه نَقْضٌ ولا خَلَل، كالبناءِ المُحكَم المُرصَّف، ويجوزُ أن يكونَ نَقْلاً بالهمزة، ....

سورةُ هودٍ عليه السَّلام
مكِّيّة، وهيَ مئةٌ وثلاثٌ وعشـرون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ نَقْلاً): الضميرُ في «يكون» راجعٌ إلىٰ ﴿أُحْكِمَتْ﴾، وهو عطفٌ علىٰ «نُظِمَت نَظْماً» مِن حيثُ المعنىٰ، فعلىٰ الأول: الهمزةُ ليست للنقل، بل وُضِعَ «أُحكِمَ» ابتداءً لذلك، ومثلُه «كَلَّمَ» بالتشديد في قولِه تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، لأنه ليسَ للتكثير، بل هو موضوعٌ لذلك، قاله ابنُ الأثير. فقولُه: «نقلاً» مصدرُ فِعْلٍ محذوف، أي: نُقِلَ نَقْلاً.

مِن: حَكُمَ ـ بضَمِّ الكاف ـ : إذا صار حكيمًا، أي: جُعِلَت حكيمة، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وقيل: مُنِعَت مِنَ الفساد، مِن قولهم: أحكمتُ الدابّة: إذا وَضعتَ عليها الـحَكَمَةَ لتمنعَها مِنَ الجِماح، قالَ جَرير:

أبني حَنيفةَ أحكِمُوا سُفَهاءَكُم إني أخافُ عليكمُ أنْ أغضَبا

وعن قَتادة: أُحكِمَت مِنَ الباطل.

﴿ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ كما تُفصَّلُ القَلائِدُ بالفَرائِد، مِن دلائل التوحيد والأحكام والمواعِظ والقَصَص، أو: جُعِلَت فُصُولاً، سورةً سورة، وآيةً آية، وفُرِّقَتْ في التنزيل، ولم تَنزِلْ جُملةً واحِدَة، أو: فُصِّلَ فيها ما يحتاجُ إليه العباد، أي: بُيِّنَ ولُخِّص ....

قوله: (حَكُمَ: [إذا] صار حكيماً): وأُنشِدَ للنَّمِرِ بنِ تَوْلَب:

وأبغِضْ بَغيضَكَ بُغْضاً رُوَيداً إذا أنتَ حاولتَ أن تَحْكُما[١]

قال الأصمعي: إذا حاولتَ أن تكونَ حكيماً.

قوله: (أبني حَنيفة) البيت[٢]: يقول: امنَعُوا سُفَهاءَكُم عن إيذائي وشَتْمي، فإني أخافُ أن أغضبَ وأُصيبَكُم بسُوءٍ مِن هَجْوٍ وغيره.

قوله: (كما تُفصَّلُ القَلائِدُ بالفَرائِد[٣])، الراغب: «الفَصْل: إبانةُ أحدِ الشيئَينِ عن الآخر، حتىٰ يكونَ بينهما فُرْجة، ومنه قيل: المَفاصِل، والواحد: مَفصِل، وفَصَلَ القومُ عن مكانِ كذا، وانفَصَلوا: فارقوه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، ويُستَعمَلُ في الأفعالِ والأقوال، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ مِيقَٰتُهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠]،

---

(١) انظر: «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حكم)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٠٩) و(٢: ٢١٨)، وغيرها.

(٢) انظر: «ديوان جرير» ص٥٠.

(٣) الفرائد: الشَّذْرُ الذي يَفصِلُ بينَ اللُّؤلُؤ والذهب، واحدتُه: فَريدة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (فرد).

وقُرِئ: «أحكَمْتُ آياتِهِ ثم فَصَّلْتُ»، أي: أحكمتُها أنا ثم فَصَّلتُها، وعن عِكرِمةَ والضَّحّاك: «ثم فَصَلَت»، أي: فَـرَّقَتْ بينَ الحقِّ والباطِل.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال، كما تقول: هي مُحكَمةٌ أحسَنَ الإحكام ثم مُفصَّلةٌ أحسَنَ التفصيل، وفُلانٌ كريمُ الأصل ثم كريمُ الفِعْل. ....

أي: يُفصَلُ بينَ الناس بالحكم، وفَصْلُ الخِطاب: ما فيه قَطْعُ الحكم، وحُكمٌ فَيصَل، ولسانٌ مَفصِل[١]، قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ إشارة إلىٰ ما قال: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ﴾ [النحل: ٨٩]، والمُفصَّلُ مِنَ القُرآن: السُّبُعُ الأخير[٢]، والفواصِل: أواخِرُ الآي، وفَواصِلُ القِلادة: شَذْرٌ يُفصَلُ به بينها»[٣].

قوله: (**ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال**): قولُه: «في الحال»: يحتملُ أمرَيْن: أن يُراد: التراخي في الرُّتبة ـ كما مَرَّ مِراراً ـ وأن يُرادَ التراخي في الإخبار، كما قال القاضي[٤]، وقال أبو البقاءِ في غير هذا الموضِع: «ثُمَّ ـ هاهنا ـ : غيرُ مُقتَضِيةٍ ترتيباً في المعنىٰ، وإنما

---

(١) المَفصِل ـ بفتح الميم وكسر الصاد ـ، والمِفصَل ـ بكسر الميم وفتح الصاد ـ: اللسان. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (فصل).

(٢) قال الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (١: ٢٤٤-٢٤٧): «القُرآنُ العزيزُ أربعةُ أقسام: الطُّوَل والمِئونَ والمثاني والمُفصَّل، فالسَّبْعُ الطُّوَل: أولُها: البقرة، وآخِرُها: براءة، لأنهم كانوا يَعُدُّونَ الأنفالَ وبَراءةَ سورةً واحدة، والمئون: ما وَلِيَ السَّبْعَ الطُّوَل، سُمِّيَت بذلك لأنَّ كُلَّ سورةٍ منها تزيدُ علىٰ مئةِ آية أو تُقارِبُها، والمثاني: ما وَلِيَ المِئين، والمُفصَّل: ما يلي المثانيَ من قِصارِ السُّوَر، سُمِّيَ مُفصَّلاً لكثرةِ الفُصولِ التي بينَ السُّور بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقيل: لِقِلّةِ المنسوخ فيه، وآخرُه: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، وفي أوله اثنا عشر قولاً: أحدُها: الجاثية، وثانيها: القتال ـ أي: سورة محمَّد ﷺ ـ، وثالثُها: الحجرات، ورابعُها: ﴿قٓ﴾، وخامسُها: الصّافّات، وسادسُها: الصَّفّ، وسابعُها: ﴿تَبَٰرَكَ﴾، وثامنُها: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ﴾، وتاسعُها: الرحمٰن، وعاشرُها: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾، والحادي عشر: ﴿سَبِّحِ﴾، والثاني عشر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، والصحيحُ عند أهل الأثر: أنَّ أوَّلَه ﴿قٓ﴾»، انتهىٰ باختصار.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٣٨.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٩).

و﴿كِتَٰبٌ﴾ خَبَرُ مُبتَدإٍ محذوف، و﴿أُحْكِمَتْ﴾ صِفةٌ له، وقولُه: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ صِفةٌ ثانية، ويجوزُ أن يكونَ خَبَراً بعدَ خَبَر، وأن يكونَ صِلةً لـ﴿أُحْكِمَتْ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾، أي: مِن عِندِه إحكامُها وتفصيلُها، وفيه طِباقٌ حَسَن، لأنَّ المعنىٰ: أحكَمَها حكيم، وفَصَّلَها ـ أي: بَيَّنَها وشَرَحَها ـ خبيرٌ عالمٌ بكيفياتِ الأمور. ....

رَتَّبَتِ الأخبارَ بعضَها علىٰ بعض»[1].

واختِلافُ المَعْنيَينِ بحَسَب اختِلافِ تفسيرِ اللفظَين، أعني: ﴿أُحْكِمَتْ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾، روىٰ المُصنِّفُ عن قَتادة: «أُحكِمَت آياتُه[2] مِنَ الباطِل»، وهو مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فُصِّلت: ٤٢].

وقال الإمام: «إحكامُها: عبارةٌ عن منع الفساد، أي: لم تُنسَخ بكتاب كما نُسِخَتِ الكُتُبُ المُتقدِّمة، أو أنها مُحكَمةٌ في أمور: أحدها: أنَّ معانيَها التوحيدُ والعَدْلُ والنُّبوّةُ والمعاد، وهيَ في غايةٍ مِنَ الإحكام، وثانيها: أنَّ آياتِها غيرُ مُتناقِضة، والنَّقضُ ضِدُّ الإحكام، وثالثها: أنَّ ألفاظَها بَلَغَت في البلاغةِ[3] والفَصاحةِ بحيثُ لم تقبل المُعارَضة، وهيَ مُشعِرةٌ بالإحكام»[4].

وأما اللفظُ الثاني[5]: ففيه الوجوهُ الأربعةُ المذكورةُ في الكِتاب، فإذا أُريدَ ما قالَه قَتادة: «أُحكِمَت مِنَ الباطل، ثم فُصِّلَت كما تُفصَّلُ القَلائدُ بالفَرائدِ مِن دلائل التوحيد والأحكام»، كانَ مِن باب التراخي في الرُّتبة، لأنَّ التفصيلَ أقوىٰ مِنَ الإحكام. وإن أُريدَ بـ«الإحكام»: ما ذكرَه الإمامُ مِنَ الوجوه، وبـ«التفصيل»: تفصيلُ السُّوَرِ والآيات، أو التفريقُ في التنزيل، كانَ مِن باب الإخبار، كما ذكرَه أبو البقاء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٧٦)، قاله في إعراب الآية ٤٦ من سورة يونس.

(٢) في (ح): «أُحكِمَت وفُصِّلَت آياتُه»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الغاية».

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٢-٣١٣).

(٥) وهو قولُه تعالىٰ: ﴿فُصِّلَتْ﴾.

....

ثم أقول ـ والعِلمُ عندَ الله ـ : يُمكِنُ أن يُقال: إنه مِن باب الإخبار، وإنَّ المُتكلِّمَ يُنبِّهُ السامعَ علىٰ ما اشتَمَلَ عليه الكلامُ مِنَ المعاني الفائقةِ الرائقة، ويقول: إني أنظُرُكَ ـ أيها المُتأمِّلُ ـ مَليّاً في التَّـرَوِّي فيما أُورِدُه عليك، واستنباطِ معانيه ودَقائقِه، واستِخراجِ نِكاتِهِ ومَحاسِنِه، فحينَئذٍ يقول: شَبِّـهَ ما تَضَمَّنَه مِنَ المعاني المُحكَمةِ الرصينة، نَحْو: دلائل التوحيد، والنُّبوّات، والمَعاد، ووَضْع الأحكام، والإخبارِ عن القَصَصِ والمُغيَّبات، في أنْ لا اختِلافَ فيها ولا اضطِراب، بالبناءِ المُحكَم المُرَصَّفِ الذي لا نَقْضَ فيه ولا خَلَل، مِثالُه من هذه السُّورةِ الكريمة: الكَلِمةُ الفاذّةُ الجامِعة: ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ ﴾ [هود: ١١٢]، وشَبِّـهَ ما اشتَمَلَ عليه مِنَ الألفاظِ الحسنةِ الرشيقةِ المُفرَّغةِ في القوالِبِ البديعيةِ بتفصيلِ القَلائدِ بالفَرائد، مِثالُه فيها: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ [هود: ٤٤].

ثم عَلَّلَ كُلًّا مِنَ الخَلَّتَين بما يُناسِبُها مِنَ الوَصْفَين، فإنَّ الحكيم: مَنْ يُحكِمُ الأشياءَ ويُتقِنُها، ولذلكَ أُحكِمَت مَعاقِدُها، والخبير: مَنْ يكونُ عالماً بحقائقِ الأشياء، يُدرِكُ ما لَطُفَ منها وما دَقّ، فيُحسِنُ نِيقَتَها[1]، ومن ثَمَّ ترتيب مبانيها، فيَنطَبِقُ علىٰ هذا التأويل قولُه: «هيَ مُحكَمةٌ أحسَنَ الإحكام، ثم مُفصَّلةٌ أحسَنَ التفصيل، أحكَمَها حكيم، وفَصَّلَها خبير».

وقال السَّجاوَنْدي: ضُمِّنَتِ الحِكَمَ والإحكام، ومُنِعَتِ الخَلَلَ والزَّلَل؛ لفظاً ومعنىٰ، مِن لَدُنْ حكيم في وَضْع مَحاسِن الأخلاق بإتقانِ الآيات، خبيرٍ في أمرِ مناظم الأعمالِ بمَصالِحِ السِّياسات.

وقلت ـ واللهُ أعلم ـ : فكما وَصَفَ المُنزَلَ بالإحكام والتفصيل، ونَعَتَ المُنزِلَ بالحكيم والخبير، وَصَفَ المُنزَلَ عليه بالنذيرِ والبشير، وأمَرَ أُمّتَه بالتَّحْليةِ بالعبادة، والتَّخْليةِ بالاستِغفارِ والإنابة.

---

(١) تحرَّف في (ح) إلى: «تيقُّنها»، وقوله: «وما دقّ، فيُحسِنُ نيقتها» سقط من (ف).

[﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَـٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ * إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢-٤]

﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ مفعولٌ له؛ علىٰ معنىٰ: لِئلّا تَعبُدوا، أو تكونُ «أنْ» مُفسِّرة؛ لأنَّ في تفصيل الآياتِ معنىٰ القول، كأنه قيل: قال: لا تَعبُدوا إلا الله، أو: أمَرَكم أن لا تَعبُدوا إلا الله، ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟﴾، أي: أمرَكم بالتوحيد والاستغفار، ويجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدأً مُنقَطِعاً عما قبلَه علىٰ لِسانِ النبيِّ ﷺ، ....

ثم في العُدُولِ مِن قوله: أحكَمَ آياتِهِ الحكيمُ وفَصَّلَها الخبير، إلىٰ الدَّرَجةِ الثانية: أُحكِمَت آياته ثم فَصَّلَ[1] الحكيم الخبير، نَحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، ثم إلىٰ الثالثةِ الكِنايةِ[2] واختِصاصِ ﴿مِن لَّدُنْ﴾ المُنبِئُ عن[3] علىٰ الحضرةِ الصَّمَدانيّة، والجنابِ الفَرْدانيّ: مِنَ الإجلالِ والتعظيم ما لا يَصِلُ إلىٰ كُنْهِهِ وَصْفُ الواصِف.

قوله: (كأنه قيل: قال: لا تعبدوا): قيل: لـمّا ذكرَ أنَّ «أنْ» مُفسِّرة، أتىٰ تارةً بالقولِ الصَّريح بدونِ «أنْ»، وتارةً بما في معنىٰ القول مَعَ «أنْ»، وهما سواء.

قوله: (مُبتَدأً مُنقَطِعاً عما قبلَه): أي: غيرَ مُتَّصِل بما قبلَه اتصالاً لفظيًا كما في الوجوه، بل اتصالاً مَعْنوياً، كأنه لـمّا قيلَ له: إنّا أنزلنا إليكَ كِتاباً موصوفاً بصِفاتِ الكمال؛ امتِناناً عليه، قال: فماذا يجبُ عليَّ إذن؟ فقيل: أن تَشتَغِلَ بما أُمِرتَ به مِنَ البشارةِ والنِّذارة، وتقولَ لأُمَّتِك: الزَمُوا التوحيدَ والاستِغفار.

---

(١) كذا في (ف)، وفي (ط) و(ح): «ثم فُصِّلت».

(٢) في (ف): «ثم إلىٰ الثالثة، ثم الكناية».

(٣) في (ح) و(ف): «المبني علىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

إغراءٌ منه علىٰ اختِصاص الله بالعبادة، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ كأنه قال: تَرْكَ عبادةِ غير الله، إنني لكم منه نذير، كقوله تعالىٰ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]. والضميرُ في ﴿مِّنْهُ﴾ لله عَزَّ وجَلّ، أي: إنني لكم نذيرٌ وبشيرٌ مِن جِهَتِه، كقوله: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البيّنة: ٢]، أو هيَ صِلةٌ لـ﴿نَذِيرٌ﴾، أي: أُنذِرُكُم منه ومن عذابِهِ إن كَفَرتُم، وأُبشِّرُكُم بثوابِهِ إن آمنتُم.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾؟ قلت: معناه: استَغفِرُوا مِنَ الشِّرْك، ثم ارجِعُوا إليه بالطاعة. ....

قوله: (كقوله [تعالىٰ]: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾): يعني: إذا كان: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ مُنقَطِعاً، فـ«أنْ» لا بُدَّ أن تكونَ مصدرية، فهو بمعنىٰ: تَرْك عِبادةِ غيرِ الله، والأصل: اتركوا عِبادةَ غيرِ الله تَرْكاً، فحُذِفَ[1] الفِعْل، وقُدِّمَ المَصدَر، وأُنيبَ مَنابَ الفِعل، وأُضيفَ إلىٰ المعمول، نَحْو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، لأنَّ أصلَه: فاضرِبُوا الرِّقابَ ضَرْباً، فحُذِفَ الفِعْل، وقُدِّمَ المَصدَر، وأُنيبَ مَنابَ الفِعْل، ثم أُضيفَ إلىٰ المفعول، وفيه اختصارٌ مَعَ إعطاءِ معنىٰ التأكيد.

وقال القاضي: «﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ أمرٌ بالتَّبرِّي عن عِبادةِ الغير، كأنه قيل: تَرْكَ عبادةِ غيرِ الله تَرْكاً، بمعنىٰ: الزَمُوا أو اترُكوها تَرْكاً»[2].

قوله: (أو هيَ صِلةٌ لِـ﴿نَذِيرٌ﴾): عطفٌ علىٰ قوله: «نذيرٌ وبَشيرٌ مِن جِهَتِه»، وعلىٰ الأول: حال، أي: كائناً مِن جِهَتِه، قال أبو البقاء: «التقدير: نذيرٌ كائنٌ منه، فلما قَدَّمَه صارَ حالاً، ويجوزُ أن يَتَعلَّقَ بـ﴿نَذِيرٌ﴾، أي: نذيرٌ مِن أجل عذابه»[3].

قوله: (معناه: استَغفِرُوا مِنَ الشِّرْك، ثم ارجِعُوا إليه بالطاعة): فعلىٰ هذا: ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الحال، كما قالَ آنِفاً: «ليسَ معناها التراخي في الوقت، ولكنْ في الحال».

---

(١) في (ف): «فأثبت»! وهو يَقلِبُ المعنىٰ.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٦٨٩).

أو: استَغفِرُوا، والاستغفارُ توبة، ثم أخلِصُوا التَّوبةَ واستقيموا عليها، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ [فُصِّلت: ٣٠، والأحقاف: ١٣].

﴿يُمَتِّعْكُم﴾: يُطَوِّلُ الله نَفعَكُم في الدُّنيا بمَنافِعَ حَسَنةٍ مَرْضيّة، مِن عيشةٍ واسِعة، ونعمةٍ مُتتابعة، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلىٰ أن يَتوفّاكُم، كقوله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾: ويُعطِ في الآخِرةِ كُلَّ مَنْ كانَ له فَضْلٌ في العَمَلِ وزيادةٌ فيه جَزاءَ فَضْلِه، لا يَبخَسُ منه، أو: **فَضْلَه في الثواب**، ....

قال صاحبُ «الفَرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟﴾ مما قَدَّمتُم مِنَ الشِّرْك، والاستِغفارُ لا يَتحقَّقُ إلا بعدَ التوبة، لأنَّ الاستِغفارَ باللسانِ توبةُ الكَذّابين، ﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ أي: دُومُوا علىٰ التوبة، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والتراخي في الرُّتبة.

قلت: هذا معنىٰ الوَجْهِ الثاني: «أو استَغفِرُوا، فالاستِغفارُ توبة، ثم أخلِصُوا التَّوبةَ واستقيموا عليها»، ومعنىٰ الاستِقامة: الدوامُ علىٰ التوبة، ولا شَكَّ أنَّ الاستِقامةَ علىٰ التَّوبةِ أعلىٰ مِنَ التَّوبةِ نفسِها.

وقال القاضي: «﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟﴾: ثم تَوصَّلُوا إلىٰ مطلوبكم بالتوبة، فإنَّ المُعرِضَ عن طريقِ الحَقِّ لا بُدَّ له مِن رُجُوع، وقيل: استَغفِرُوا مِنَ الشِّـرْك، ثم تُوبُوا إلىٰ الله بالطاعة، ويجوزُ أن تكونَ ﴿ثُمَّ﴾ لِتفاوُتِ ما بينَ الأمرَيْن»[1].

قوله: (**أو فَضْلَه في الثواب**): عطفٌ علىٰ قوله: «جَزاءَ فَضْلِه»، فالفَضْلُ الأولُ بمعنىٰ الزيادة، قال السَّجاوَنْدي: الفَضْل: هو العَمَلُ الزائِدُ علىٰ الإيمـان، فيُقدَّرُ مُضافٌ في الثاني لِيَصِحّ، وهو الجزاء، لأنَّ العَمَلَ لا يُؤتىٰ في الآخِرة، ومن ثَمَّ قال: «جَزاءَ فَضْلِه»[2] علىٰ الوَجْهِ الثاني، وهو بمعنىٰ الثواب، مِنَ الفَضِيلة؛ واحدةِ الفضائل، فلا يُقدَّرُ شيء، لأنه نفسُ

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٠).

(٢) من قوله: «فالفَضْلُ الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

والدرجاتُ تَـتَفاضلُ في الجنّة علىٰ قَدْر تَفاضُل الطاعات، ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾: وإن تَتولَّوا، ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ هو يومُ القيامة، وُصِفَ بالكِبَـرِ كما وُصِفَ بالعِظَم والثِّقَل، وبُـيِّنَ عذابُ اليوم الكبير بأنَّ مَرجِعَهم إلىٰ مَنْ هو قادرٌ علىٰ كُلِّ شيء، فكانَ قادراً علىٰ أشَدِّ ما أراد مِن عذابِهم، لا يُعجِزُه.

وقُرِئ: «وإن تُوَلُّوا» مِن: وَلّىٰ.

[﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٥]

﴿يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾: يَزوَرُّونَ عن الحقِّ ويَنحَرِفُونَ عنه، لأنَّ مَنْ أقبَلَ علىٰ الشيءِ...

الجزاء، فكأنه قيل: يُؤتِ كُلَّ ذي فَضْل ثوابَه، أي: جَزاءَ عَمَلِه، أما قولُه: «والدَّرجاتُ تَتَفاضَلُ في الجنّةِ علىٰ قَدْرِ تفاضُلِ الطاعات»، فتفسيرُه علىٰ الوَجْهِ الأول: فإذا لم يَنقُصْ مِنَ الجزاءِ شيءٌ تكونُ درجةُ كُلِّ مُكلَّفٍ بمقدارِ فَضْلِهِ مِنَ الطاعات، وعلىٰ الثاني: فإذا أُعطِيَ كُلُّ أحدٍ جَزاءَه يُعلَمُ تفاوتُه بتَفاوُتِ تلكَ الطاعات، نَقَلَ مُحيي السُّنّةِ عن أبي العالية: «مَنْ كَثُرَت طاعاتُه في الدُّنيا زادت دَرَجاتُه في الجنّة، لأنَّ الدَّرَجاتِ تكونُ بالأعمال»[١].

قوله: (وبُـيِّنَ عذابُ اليوم الكبير بأنَّ مَرجِعَهم إلىٰ مَنْ هو قادرٌ علىٰ كُلِّ شيء): ليسَ المُرادُ أنَّ جُملةَ قوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ بيانٌ لنفس العذاب، بل المُرادُ أنَّ هذهِ الجملةَ بيانٌ للجملةِ التي ذُكِرَ فيها العذاب، فيلزمُ منه بيانُ شِدّةِ العذاب، كأنه قيل: أخافُ عليكم عذابَ اليوم الكبير يومَ ترجعُ الأمورُ كُلُّها إلىٰ القادرِ العظيم السُّلطانِ الواحدِ القهّار، فأعظِمْ بعذابِ مُعذِّبُه مَنْ هذا شأنُـه.

قوله: (﴿يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ يَزوَرُّونَ عن الحقِّ ويَنحَرِفُونَ عنه): يُريد: أنّ ثَنْيَ الصُّدُور كنايةٌ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٠).

استقبَلَه بصَدْرِه، ومَن ازورَّ عنه وانحرَفَ ثنىٰ عنه صَدْرَه، وطوىٰ عنه كَشْحَه، ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ يعني: ويُريدُونَ ليَستَخفُوا مِنَ الله، فلا يَطَّلِعَ رسولُه والمؤمنون علىٰ ازورارِهم. ونظيرُ إضمارِ «يُريدُونَ» لِقَوْدِ المعنىٰ إلىٰ إضمارِه: الإضمارُ في قوله تعالىٰ: ﴿أَضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، معناه: فضَرَبَ فانفَلَق.

عن الإعراضِ والانحرافِ عن الحقّ، ثم عَلَّلَ بيانَ الكِنايةِ ولزومَ اللفظِ هذا المعنىٰ بقوله: «مَن أقبَلَ علىٰ الشيء استقبَلَه بصَدْره، ومَنِ ازوَرَّ عنه ثنىٰ عنه صَدْرَه».

قوله: (ويُريدُونَ ليَستَخفُوا): شَبَّهَه بقوله: ﴿أَضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] في مُجَرَّدِ إرادةِ التقدير ليستقيمَ المعنىٰ، ورُوِيَ عنه[1] في الحاشية: «ثنيُ الصُّدُورِ بمعنىٰ الإعراض إظهارٌ للنِّفاق، فلم يَصِحَّ أن تَتعلَّقَ به لامُ التعليل، فوَجَبَ إضمارُ ما يَصِحُّ تَعَلُّقُها به مِن شيءٍ يَستَوي معه المعنىٰ، فلذلك قُدِّر: ويُريدُونَ ليَستَخفُوا مِنَ الله، أي: يُظهِرُونَ النِّفاقَ ويُريدُونَ مع ذلك أن يَستَخفُوا، وكذلكَ ﴿حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾، معناه: ألا حينَ يُريدُونَ[2] إظهارَ نِفاقِهم، ويَفعَلُونَ ما هو أدلُّ علىٰ نِفاقِهم مِن ثَني الصُّدُور، وهو استِغشاءُ الثياب، يُريدُونَ الاستِخفاء».

قلت: أراد أنه كانَ يَصدُرُ منهم ثنيُ الصُّدُورِ واستِغشاءُ الثياب، ويُريدُونَ[3] استِخفاءَ ما كانوا يُضمِرُونَه مِنَ النِّفاق، وهاتانِ الحالتانِ سَبَبا إظهارِ النِّفاق، فلا يَصِحُّ التعليلُ بقوله: ﴿لِيَسْتَخْفُوا﴾، فلا بُدَّ مِن تقدير «يُريدُون»، لتكونَ الآيةُ نَعْياً عليهم بسُوءِ صَنيعِهم وشِدّةِ وقاحتِهم، أي: أنهم كانوا يفعلونَ في الحالتَيـنِ ما به يَظهَرُ نِفاقُهم، وهُم مَعَ ذلكَ يُريدُونَ الاستِخفاء[4].

---

(١) أي: عن الزمخشري.

(٢) من قوله: «أن يستخفوا وكذلك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) من قوله: «قلت: أراد أنه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) في (ف): «كانوا يفعلون في الحالتين الاستخفاء».

ومعنىٰ ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾: ويُريدُونَ الاستِخفاءَ حينَ يَستَغشُونَ ثيابَهم أيضاً، كراهةً لاستماع كلام الله تعالىٰ، كقولِ نوح عليه السَّلام: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، ثم قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ يعني: أنه لا تفاوتَ في عِلمِهِ بينَ إسرارِهم وإعلانِهم، فلا وَجْهَ لِتَوصُّلِهم إلىٰ ما يُريدُونَ مِنَ الاستِخفاء، واللهُ مُطَّلِعٌ علىٰ ثَنْيِهِم صُدُورَهم، واستِغشائِهم ثيابَهم، **ونفاقُهم غيرُ نافقٍ عندَه**.

رُوِيَ أنها نزلت في الأخنس بن شُرَيق، وكانَ يُظهِرُ لرسول الله ﷺ المحبةَ، وله ..

واللامُ في «ليستخفوا» صِلةُ «يُريدُون»[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، يَعضُدُه قوله: «يُريدُونَ الاستِخفاء» في الكرّةِ الثانية[2].

وفي تكرير كلمةِ التنبيه، وإقحامِهِ بينَ الظَّرْفِ وعامِلِه: الدَّلالةُ علىٰ التَّرقّي مِن حالةٍ إلىٰ أخرىٰ أعجَبَ منها؛ استِجهالاً لهم، ونظيرُه إقحامُ حرفِ الاستِفهام بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والشَّرْطِ والجزاء، كما مَرَّ مِراراً.

قالَ السَّجاوَنْدي: ﴿لِيَسْتَخْفُواْ﴾: يَطلُبوا الخفاءَ تكلُّفاً.

قوله: (**ونفاقُهم غيرُ نافِق**): تجنيسٌ اشتِقاقيٌّ، ولم يُرِدْ بهذا النِّفاق: ما كان يَصدُرُ مِنَ المُنافِقين؛ لِعَطفِ قوله: «وقيل: نَزَلَتْ في المُنافِقين» عليه، بل ما كان يَصدَرُ عن بعض المُشرِكينَ مما يُشبِهُ النِّفاق.

وقال الإمام: «رُوي أنَّ طائفةً مِنَ المُشرِكينَ[3] قالوا: إذا أغلَقْنا أبوابَنا، وأرخَيْنا سُتُورَنا،

---

(١) أي: في قولِ الزمخشريّ: «يُريدون ليستخفوا».

(٢) هذه الفِقرةُ ـ من قوله: «واللام» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ف).

والمعنىٰ: أنه وقعَ في كلام الزمخشريِّ قولُه أولاً: «يُريدون ليستخفوا»، وثانياً: «يُريدونَ الاستِخفاء»، فعَدّىٰ الفعلَ أولاً باللام، ثم عَدّاهُ بنفسه، فدلَّ علىٰ أنَّ اللامَ صِلةُ «يُريدون».

(٣) في (ف): «المؤمنين»، وهو خطأ فاحش.

مَنطِقٌ حُلْو، وحُسْنُ سِياقٍ للحديث، فكان يُعجِبُ رسولَ الله ﷺ مجالستُه ومُحادثتُه، وهو يُضمِرُ خِلافَ ما يُظهِر. وقيل: نزلت في المُنافقين.

وقُرِئ: «تَثنَوني صُدُورُهم»، و«اثنونى»: مِنَ الثَّنْي، كـ«احلَوْلىٰ» مِنَ الحلاوة، وهو بناءُ مُبالَغة، قُرِئَ بالتاءِ والياء، وعن ابن عباس رضي الله عنه: «لتثنوني صدورَهم».

وقُرِئ: «تَثنَوِنُّ»، وأصلُه: تَثنَوِنِن؛ تَفعَوعِل، مِنَ الثِّنّ، وهو ما هَشَّ وضَعُفَ مِنَ الكَلأ، يُريدُ مُطاوعةَ صُدُورِهم للثَّني، كما يَنثَني الهشُّ مِنَ النَّبات، أو أرادَ ضعفَ إيمانِهم ومَرَضَ قلوبِهم.

واستَغشَيْنا ثيابَنا، وثَنَيْنا صُدُورَنا علىٰ عَداوةِ مُحمَّد ﷺ، كيفَ يُعلَمُ بنا؟! وعلىٰ هذا كان[1] ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ كِنايةً عن النِّفاق»، وقال: «رُوِيَ أنَّ بعضَ الكُفّار كانَ إذا مَرَّ به رسولُ الله ﷺ ثنىٰ صَدْرَه، ووَلّاهُ ظَهْرَه، واستَغشَىٰ ثيابَه»[2]، ومن ثَمَّ استَشهَدَ المُصنِّفُ بما كانَ يَفعَلُه قومُ نوح: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧].

وأما القولُ بأنها نَزَلَتْ في المُنافِقين، وأنَّ السُّورةَ مكِّيّة[3]: فمُشكِل، والله أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَوني»): قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ عباس ومُجاهِدٌ ويحيىٰ بنُ يَعمَر، وهو «يَفعَوعِلُ» مِن أبنيةِ المُبالَغةِ لِتكرارِ العَيْن، كقولك: أعشَبَ البلد، فإذا كَثُرَ قُلت: اعشَوشَب. واستَحْلىٰ، وإذا قَوِيَ قُلت: احلَوْلىٰ»[4].

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَوِنُّ»): قال ابنُ جِنّي: «رُوِيَ عن ابنِ عبّاس، وهو «تَفعَوعِل»؛ مِنَ الثِّنّ،

---

(١) في (ح) و(ف): «كانوا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـما في «مفاتيح الغيب» للرازي.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٨).

(٣) أي: والحالُ أنَّ السُّورةَ مكِّيّة.

(٤) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣١٨-٣١٩).

وقُرِئ: «تَثنَئِنّ»؛ مِن: اثنأنّ، افعالّ منه، ثم هُمِز، كما قيل: ابيَأَضّتْ وادهَأَمّت، وقُرِئ: «تثنوي»؛ بوزن: تَرعَوي.

[﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ٦]

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ بلفظِ الوجوب، وإنما هو تَفضُّل؟........

وهو ما هَشَّ وضَعُفَ مِنَ الكَلأ، أنشَدَ أبو زيد[1]:

يـا أيهـا الفُـصَيِّل المُعَنِّـي ... إنكَ ريَّانُ فـصَمِّتْ عَنِّـي

يكفي اللَّقُـوحَ أَكْلـةٌ مِـن ثَـنّ[2]

وأصلُها: تَثنَوِنن، فلَزِمَ الإدغامُ لِتكريرِ العَيْن إذ كانَ غيـرَ مُلحَق، وقالوا في «مُفعَوعِل» مِن رَدَدتُ: مُرْدَوِدّ، وأصلُها: مُرْدَوْدِدُ، فأُسكِنَتِ النُّونُ الأُولىٰ، ونُقِلَتْ كسـرتُها إلىٰ الواو، وأُدغِمَت في النُّون»[3].

قوله: (وقُرِئ: «تَثنَئِنُّ»): قال ابنُ جِنِّي: «رُوِيَت عن عُرْوةَ الأعشىٰ[4]، وهيَ «تَفْعالّ» مِن لفظِ الثِّنِّ ومعناه، وأصلُه: تَـثْنانُّ، فحُـرِّكَتِ الألفُ لِسُكُونِها وسُكُونِ النُّونِ الأُولىٰ،

---

(١) يعني: سعيدبن أوس، المتوفّى سنة ٢١٥هـ.

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قُتيبة (١: ٤٠٥) و(٣: ١٢٣٢) كما هنا، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثنن) ببعض اختلاف.

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣١٩ - ٣٢٠).

(٤) كذا في الأصول الخطيّة، وكذا هو أيضاً في «المحتسب»، وعروة الأعشىٰ لم أقف له علىٰ ترجمة، ولعلَّ صوابَه «عروة والأعشىٰ»، وعروة: هو عروةُ بنُ مُحمَّد الأسديُّ الكوفي، عَرَضَ القُرآنَ على أبي بكر ابنِ عَيّاش ـ وهو شُعبةُ صاحبُ عاصم ـ ، وهو أحدُ الذينَ عَرَضوا عليه. أما الأعشىٰ: فهو يعقوبُ ابنُ مُحمَّد بن خليفة، أبو يوسف الأعشىٰ التميميُّ الكوفي، أخذ القِراءةَ عَرْضاً عن أبي بكر شُعبة، وهو أجَلُّ أصحابه، تُوفّي في حدود المئتين. انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٤).

قلت: هو تَفضُّلٌ إلا أنه لـمَّا ضَمِنَ أن يَتفضَّلَ به عليهم، رجعَ التفضُّلُ واجباً، كنُذُورِ العباد. و«المُستقَرّ»: مكانُه مِنَ الأرض ومَسْكَنُه، و«المُستودَع»: حيثُ كانَ مُودَعاً قبلَ الاستِقرار؛ مِن صُلْب أو رَحِم أو بَيْضة، ﴿وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: كُلُّ واحدٍ مِنَ الدَّوابِّ ورِزقُها ومُستَقَرُّها ومُستودَعُها في اللَّوْح، يعني: ذِكرُها مكتوبٌ فيه مُبين.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٧]

فانقَلَبَت همزة، نَحْو: ابيأضّ وابياضّ، والمعنىٰ: كما أنَّ الثَّنَّ سريعٌ إلىٰ طالبِهِ غيرُ مُعتاصٍ علىٰ آكِلِه، كذلكَ صُدورُهم مُجيبةٌ لهم إلىٰ أن يَثْنُوها، ليَستَخفُوا مِنَ الله تعالىٰ»[(١)].

قوله: (**هو تَفضُّلٌ إلا أنه لـمَّا ضَمِنَ أن يَتَفضَّلَ [به] عليهم، رَجَعَ التفضُّلُ واجباً، كنُذُورِ العِباد**): قال الإمام: «وَجَبَ علىٰ الله الرِّزقُ بحَسَب الوَعْدِ والفَضْل والإحسان»[(٢)]، فلا يكونُ كالنُّذور، وقال القاضي: «﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾: غِذاؤُها ومَعاشُها؛ لِتكفُّلِهِ إيّاهُ تَفضُّلاً ورحمة، وإنما أتىٰ بلفظِ الوجوب تحقيقاً لِوُصُولِه، وحَمْلاً علىٰ التَّوكُّل عليه»[(٣)].

وقلت: ﴿كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كالتتميم لمعنىٰ وُجُوب تكفُّل الرِّزق، كمَنْ أقرَّ بشيءٍ في ذِمَّتِه، ثم كَتَبَ عليه صَكّاً.

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣١٩-٣٢٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٨).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢١).

وقال الإمامُ ابنُ المُنَيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥٩) بحاشية «الكشّاف»: «كُلُّ ما يُسْديه اللهُ تعالىٰ من رِزقٍ لبهيمةٍ أو مُكلَّفٍ في الدُّنيا أو ثوابٍ في الآخرة، فذلك كُلُّه فَضل، ولا واجبَ علىٰ الله تعالىٰ، وإن وَرَدَ مِثلُ هذه الصِّيغةِ فمحمولٌ علىٰ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ لـمّا وَعَدَهم فَضْلَه، ووَعْدُه خَبَر، وخَبَرُه صِدق، وَجَبَ وقوعُ الموعود، أي: يَستَحيلُ في العقل أن لا يقعَ للُزومِ الخُلْفِ في خَبَرِ الصادق، فعَبَّر عن ذلك بما يُعبَّرُ به عن وجوبِ التكليف، وبينَهما هذا الفَرْقُ المذكور».

﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ أي: ما كانَ تحتَه خلقٌ قبلَ خَلْقِ السماواتِ والأرض وارتفاعِه فوقَها إلا الماء، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ العرشَ والماءَ كانا مخلوقَينِ قبلَ السماواتِ والأرض. وقيل: وكانَ الماءُ علىٰ مَتْنِ الرِّيح، واللهُ أعلمُ بذلك، وكيفما كانَ فاللهُ مُمسِكٌ كُلَّ ذلكَ بقُدْرته، وكُلَّما ازدادتِ الأجرامُ كانت أحوَجَ إليه وإلىٰ إمساكه.

﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿خَلَقَ﴾، أي: خَلَقَهُنَّ لِحكمةٍ بالغة، وهي أن يجعلَها مساكنَ لعباده، ويُنعِمَ عليهم فيها بفُنُونِ النِّعَم، ويُكلِّفَهم الطاعاتِ واجتنابَ المعاصي، فمَنْ شكرَ وأطاعَ أثابه، ومَنْ كفرَ وعصىٰ عاقبه، ولـمَّا أشبَهَ ذلك اختبارَ المُختَبِرِ قال: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، يُريد: ليفعلَ بكم ما يفعلُ المُبتلي لأحوالِكم كيفَ تَعمَلون؟

قوله: (أي: ما كانَ تحتَه خلقٌ قبلَ خَلْقِ السماواتِ والأرض): يُريد: أنَّ معنىٰ الاستِعلاءِ في قوله: ﴿عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ ليسَ استِعلاءَ تمكُّنٍ واستِقرار، بل استِعلاء الفَوْقية، وكانَ عَرْشُه علىٰ ما هو عليه الآن، وكذا الماء، ثم إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض، ورفعَ السَّماواتِ فوقَ الأرض، روىٰ الإمامُ عن الأصَمِّ[1] هذا الوَجْه[2].

وقال القاضي: «﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ معناه: لم يكن حائلٌ بينَهما، لا أنه كانَ موضوعاً علىٰ مَتْنِ الماء، واستُدِلَّ به علىٰ إمكانِ الخلاء»[3].

قوله: (ولـمَّا أشبَهَ ذلكَ اختبارَ المُختَبِرِ قال: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾): أرادَ أنَّ التركيبَ مِنَ

---

(١) هو الإمامُ المُحدِّثُ مُسنِدُ عَصْره ورُحْلةُ وقتِه، أبو العباس مُحمَّدُ بنُ يعقوبَ بنِ يوسُفَ الأمويُّ مَوْلاهُم السِّنانيُّ المَعقِليُّ النيسابوريُّ الأصَمّ (٢٤٧ - ٣٤٦)، راوي كتاب «الأم» للشافعي عن الربيع، وجميعُ ما حَدَّثَ به إنما رواه من لفظِه، فإنَّ الصَّمَمَ لَحِقَه وهو شابٌ له بِضعٌ وعشرون سنة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٥٢-٤٦٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢١).

فإن قلتَ: كيفَ جاز تعليقُ فِعْلِ البلوىٰ؟ قلتُ: لِـمَا في الاختبارِ من معنىٰ العِلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِسٌ له، كما تقول: انظر أيُّهم أحسَنُ وَجْهاً، واسمع أيُّهم أحسَنُ صَوْتاً، لأنَّ النَّظَرَ والاستماعَ مِن طريق العلم.

الاستِعارةِ التَّبعيّةِ الواقِعةِ علىٰ طريقةِ التمثيل، شُبِّهَ حالُ المُكلَّفِ المُمكَّنِ المُختارِ مَعَ تعلُّقِ عِلم الله تعالىٰ بأفعالِه، بحالِ المُختَبَر، ثم استُعيرَ لجانب المُشبَّه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ مَوضِعَ «ليَعلَم»، وجُعِلَ قَرينةُ الاستِعارةِ عِلمَ العالـم الخبيرِ بما ظَهَرَ وما بَطَن، وسيجيءُ تمامُ تقريرِهِ في «المُلْك»[1].

قوله: (لِـمَا في الاختبارِ مِن معنىٰ العِلم): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنه ذكرَ في سُورةِ المُلكِ في نَظيرِه[2]: أنه ليسَ بتعليق.

قلت: وعَلَّلَه بقوله: «إنما التعليقُ أن تُوقِعَ بعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ المَفعولَينِ جميعاً، كقولك: عَلِمتُ أيُّهما عَمْرو، وعَلِمتُ أزيدٌ[3] مُنطَلِق»، ومعناه: أنَّ مِن شَرْطِ التعليقِ أن لا يُذكَرَ شيءٌ مِنَ المَفعولَينِ قبلَ الجملة، وهاهنا سَبَقَ المفعولُ الأول، وهو الضميرُ المنصوب، فلا يكونُ تعليقاً.

ويُمكِنُ أن يُقال: المُرادُ بالتعليق هاهنا أنَّ قولَه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ سَبَبٌ لِـمَا عُلِّقَ عليه الاستِفهام[4]، وهو العِلم، وقد اكتفىٰ بالسَّبَب ـ وهو الابتلاء ـ عن المُسبَّب ـ وهو العِلم ـ، وعكسُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: فحَلَقَ فعليه فِدْية، وهو المُرادُ مِن قوله: «لأنه طريقٌ إليه، كما أنَّ النَّظَرَ والسَّمْعَ طريقانِ إليه»، فتقديرُ الكلام: ليَبلُوَكُم فيَعلَمَ أيُّكُم أحسَنُ عَمَلاً. هذا تقديرُ الزّجّاج في سُورةِ المُلك[5].

يُؤيِّدُه أنَّ المُصنِّفَ شَبَّهَ ما في الفُرقان، وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً

---

(١) (١٥: ٥٣٠) في تفسير الآية ٢ منها.

(٢) أي: في نظير هذه الآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(٣) في (ح): «أنَّ زيداً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٤) في الأصول الخطية: «عمله بالاستفهام»، وأظنُّه تحريفًا عما أثبتّ، والله أعلم.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٥: ١٩٧).

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، وأعمالُ المؤمنينَ هي التي تتفاوتُ إلىٰ حَسَنٍ وأحسن، فأما أعمالُ المُؤمنينَ والكافرينَ فتفاوتُها إلىٰ حَسَنٍ وقبيح؟ قلت: الذينَ هم أحسَنُ عَمَلاً همُ المتقون، وهم الذينَ استَبقُوا **إلىٰ تحصيل ما هو غَرَضُ الله مِن عبادِه**، فخَصَّهم بالذِّكْر، واطَّـرَحَ ذِكرَ مَنْ وراءَهم تشريفاً لهم، وتنبيهاً علىٰ مكانِهم منه، ....

أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بهذه الآية، وكتبَ في الحواشي[1]: «أنَّ تَعَلُّقَ ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقوله: ﴿فِتْنَةً﴾ تَعَلُّقُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بقوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، والمعنىٰ: وجَعَلنا بعضَكم لبعض فِتنةً لنَعلَمَ أيُّكُم أحسَنُ صَبْراً، كما ابتَلَيْناكم لنَعلَمَ أيُّكُم أحسَنُ عَمَلاً»، ولا بُعْدَ أن يُحمَلَ قولُه قُبَيلَ هذا: «ليفعلَ بكم ما يفعلُ المُبتلي لأحوالِكم كيفَ تَعمَلون» علىٰ هذا، ويُقدَّرُ «ليَعلَمَ كيفَ تَعمَلون»[2]، فيكونَ قَرينةً لهذا المُقدَّر.

وأما في سُورةِ المُلك: فهو محمولٌ علىٰ التَّضمينِ حيثُ قال: «تَضَمَّنَ معنىٰ العِلم، فكأنه قيل: ليَعلَمَكُم أيُّكُم أحسَنُ عَمَلاً»، وبينَ التَّضمينِ والتقديرِ بَوْن، ولا يَبعُدُ حَمْلُ الكلام الواحدِ علىٰ الوَجْهَينِ المُختلِفَينِ باعتبارَيْنِ للتفنُّن.

قوله: (**إلىٰ تحصيل ما هو غَرَضُ الله مِن عِبادِه**): مذهبُه[3]، وعندنا: علىٰ التمثيل، وحاصلُ الجواب: أنَّ قولَه: ﴿أَيُّكُمْ﴾ وإن كانَ عاماً لفظاً، لكنَّ المُرادَ منه المُتَّقون؛ تشـريفاً لهم.

قال السَّجاوَنْدي: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ أنه خَلَقَ الخلقَ ليَظهَرَ إحسانُ المُحسِن، كذا في «الإيجاز»[4]، فعلىٰ هذا لا بُعْدَ أن يُحمَلَ «أفعَل» علىٰ الزيادةِ المُطلَقة، وسيجيءُ تقريرُه في سورة الزُّمَر، المعنىٰ: ليَبلُوَكُم أيُّكُم أحسَنَ عَمَلَه.

---

(١) أي: في حواشي «الكشّاف» نفسِه، والمُؤلِّفُ ينقلُ عن الزمخشـريِّ من حواشي الكتاب في مواضع.

(٢) قوله: «علىٰ هذا ويُقدَّر ليعلم كيف تعلمون» سقط من (ف).

(٣) يعني: قولَ المعتزلةِ بأنّ أفعال الله تعالىٰ تُعلَّلُ بالأغراض والدواعي، أما أهلُ السُّنّة: فيُنزِّهونَ اللهَ تعالىٰ عن أن يكونَ شيءٌ من أفعاله مُعلَّلاً بغَرَض، لكمالِ إرادتِه سبحانه وتعالىٰ، علىٰ أنّ له في أفعالِه حكمة، جَلَّ جلالُه، وتَقدَّسَت أسماؤُه وصفاتُه.

(٤) في (ح): «كذا في الإنجاز»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف). والمراد «إيجاز البيان» لأبي القاسم النيسابوري، وانظر منه (١: ٤٠٨).

وليكونَ ذلكَ لُطفاً للسامعين، وترغيباً في حِيازةِ فَضْلِهم. وعن النبيِّ ﷺ: «ليَبلُوَكُم أيُّكُم أحسَنُ عقْلاً، وأورَعُ عن محارم الله، وأسرَعُ في طاعةِ الله».

قُرِئ: «ولَئِنْ قُلْتَ أنكم مَبعُوثُون»؛ بفَتْح الهمزة، ووجهُه: أن يكونَ مِن قولِهم: ائتِ السُّوقَ عَنَّكَ تَشتَري لنا لحماً، وأنكَ تَشتَري؛ بمعنىٰ: عَلَّك، أي: ولَئِنْ قُلتَ ...

قال القاضي: «وإنما ذكرَ صيغةَ التفضيل، والاختبارُ شامل، ليُفرِّقَ المُكلَّفينَ باعتبارِ الحُسْنِ والقُبْح، للتَّحريضِ علىٰ أحاسِنِ المَحاسِن، والتَّحْضيضِ علىٰ التَّرقِّي دائماً في مَراتِب العِلم والعَمَل، فإنَّ المُرادَ بالعَمَل: ما يَعُمُّ عَمَلَ القلب والجوارح، ولذلكَ قالَ ﷺ: «أيكم أحسَنُ عقْلاً، وأورَعُ عن محارِمِ الله، وأسرَعُ في طاعةِ الله»[1]، والمعنىٰ: أيُّكُم أكمَلُ عِلماً وعَمَلاً»[2].

قوله: (قُرِئ: «ولئنْ قُلتَ أنكم مَبعُوثُون»؛ بفَتْح الهمزة): قيل: هيَ قِراءةُ الأعمش[3]، ولِـمَا أنَّ الواجبَ أن يُؤتىٰ بعدَ القول: «إنَّ» بالكَسْر، فلما جاءَ بالفَتْح، أوَّلَه تارةً بمعنىٰ: «لعلّ»،

---

(١) رواه داودُ بنُ المُحبّر في كتاب «العقل» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعنه رواه الطبريُّ في «تفسيره» (١٢: ١٠)، والحارثُ بنُ أبي أسامة في «مسنده». قال الحافظُ الزيلعي: «رأيتُ في حاشيةٍ عليه بخَطِّ بعضِ الفُضَلاء: قال عبدُ الغني: قال الدارقطني: كتابُ «العقل» وَضَعَه أربعة؛ وَضَعَه مَيسَرةُ بنُ عبد ربِّه، ثم سَرَقَه داودُ بنُ المُحبّر منه، فرَكَّبَه بأسانيدِ غيرِ مَيسَرة، وسَرَقَه عبدُ العزيز ابنُ أبي رجاء، فرَكَّبَه بأسانيدَ أُخَر، ثم سَرَقَه سُليمانُ بنُ عيسىٰ السِّجْزيّ، وركَّبَه بأسانيدَ أُخرىٰ».
ورواه ابنُ مردويه في «تفسيره» من وَجْه آخر، وفي إسناده سليمان بن عيسىٰ المذكور، كما في «تخريج الأحاديث الواقعة في الكشّاف» للزيلعي (٢: ١٤٥ - ١٤٦).
وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (١: ٢١٧)، حيثُ أوردَه ضمنَ «أحاديثَ في العقل، أخرَجَها داودُ بنُ المُحبّر في كتاب «العقل» ومن طريقه الحارثُ بنُ أبي أسامة في «مُسنَده»، وكُلُّها موضوعة، كما قاله الحافظُ ابنُ حَجَر في (المطالب العالية)».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٢).

(٣) ونَسَبَها الدمياطي في «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٥٥ إلى المطوعي، يعني: أبا العبّاس الحسن بن سعيد المتوفى سنة ٣٧١، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٢٦٠).

هم: لَعَلَّكُم مَبعُوثُونَ ـ بمعنىٰ: توقَّعُوا بَعْثَكُم وظُنُّوهُ ولا تَبُتُّوا القولَ بإنكاره ـ لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ باتِّينَ القولَ ببُطلانِه. ويجوزُ أن تُضَمِّنَ ﴿قُلْتَ﴾ معنىٰ: ذَكَرْتَ.

ومعنىٰ قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾: أنَّ السِّحْرَ أمرٌ باطِل، وأنَّ بُطلانَه كبُطلانِ السِّحر، تشبيهاً له به، أو أشاروا بـ﴿هَٰذَآ﴾ إلىٰ القُرآن؛ لأنَّ القُرآنَ هو الناطِقُ بالبَعْث، فإذا جَعَلُوهُ سِحراً فقد اندَرَجَ تحتَه إنكارُ ما فيه مِنَ البَعْثِ وغيرِه.

كما نَقَلَه عن سِيبَوَيه[1]، وأخرىٰ أنَّ «القَوْلَ» مُضَمَّنٌ معنىٰ: الذِّكْر.

قوله: (تَوَقَّعُوا بَعْثَكُم وظُنُّوه): فإن قلت: هذا مُخالِفٌ لمعنىٰ المشهورة، لأنَّ معناهُ القَطْعُ والبَتُّ بالبَعْث، وعليه المعنىٰ؟ قلت: يُحمَلُ علىٰ الكلام المُنصِفِ والاستِدراج، أي: تَفَكَّرُوا فيه ولا تَبُتُّوا القَوْلَ بِبُطلانِه، فإنكم إن تَفكَّرتُم عَثَرتُم علىٰ الجزم بوُقُوعِه، وهو أذعَنُ للخَصْم[2].

قوله: (ومعنىٰ قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾): يُريد: أنَّ هذا الجوابَ غيرُ مُطابِقٍ ظاهِراً لقَوْلِ الرُّسُل: ﴿إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ﴾، لكنْ يُريدُ به زُبْدَتَه وخُلاصَتَه، كأنهم قالوا: إنَّ هذا القولَ غُرُورٌ وباطلٌ كبُطلانِ السِّحْر، فيكونُ كِنايةً عن معنىٰ الباطِل.

قوله: (أو أشاروا بـ﴿هَٰذَآ﴾ إلىٰ القُرآن): فالجوابُ ـ علىٰ هذا ـ مُحتَوٍ علىٰ الدليل، لأنهم إذا أنكروا القُرآن، وهو مُشتَمِلٌ علىٰ هذا القَوْلِ وغَيْرِه، فيَدخُلُ فيه إنكارُ هذا المعنىٰ بالوَجْهِ البُرْهانيّ، وهو مِنَ الكِنايةِ الإيمائيّة، والمعنىٰ علىٰ هذا: ولئنْ تَلَوتَ عليهم مِنَ القُرآنِ ما فيه إثباتُ البَعْثِ لَيَقُولُنّ: ما هذا المَتلُوُّ إلا باطِل، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ القُرآنَ هو الناطقُ بالبَعْث».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعلَّ صوابَه: «كما نُقِلَ عن سيبويه»، وعلىٰ كُلٍّ فالقولُ بأنّ «أنّ» تَرِدُ بمعنىٰ «لعلّ»: هو قولُ الخليل، ورجَّحَه الزَّجّاج، وردَّه أبو عليٍّ الفارسيّ. انظر تفصيلَ ذلك في «مغني اللبيب» (١: ٢٥١).

(٢) في (ح): «وهو أذعن الخصم»، والمثبتُ من (ط)، وفي (ف): «فإنكم إن تفكرتم عرفتم»، وليسَ فيها ما بعده.

وقُرِئ: «إنْ هذا إلا ساحِر مبين»، يُريدُونَ الرسول، والساحِرُ كاذبٌ مُبطِل.

[﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٨]

﴿ٱلْعَذَابَ﴾: عذاب الآخرة، وقيل: عذاب يوم بدر. وعن ابنِ عبّاس: قتلَ جبريلُ المُستهزئين، ﴿إِلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾: إلىٰ جماعةٍ مِنَ الأوقات، ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾: ما يَمنَعُه مِنَ النُّزول؛ استِعجالاً له علىٰ وَجْهِ التكذيب والاستِهزاء، و﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوبٌ بخَبَرِ ﴿لَيْسَ﴾، ويَستَدِلُّ به مَنْ يَستَجيزُ تقديمَ خَبَرِ «ليسَ» علىٰ «ليس»، وذلكَ أنه إذا جاز تقديمُ معمولِ خَبَرِها عليها، كانَ ذلكَ دليلاً علىٰ جوازِ تقديم خَبَرِها؛ إذ المعمولُ تابعٌ للعامل، فلا يقعُ إلا حيثُ يقعُ العامِل.

﴿وَحَاقَ بِهِم﴾: وأحاطَ بهم، ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: العذابُ الذي كانوا به يَستَعجِلُون، وإنما وَضَعَ ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ مَوضِعَ «يَستعجِلُون»، لأنَّ استِعجالَهم كانَ علىٰ جِهةِ الاستِهزاء، والمعنىٰ: ويَحيقُ بهم، إلا أنه جاءَ علىٰ عادةِ الله تعالىٰ في أخباره.

[﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ۝﴾ .....

قوله: (وقُرِئ: «إنْ هذا إلا ساحِر»): حمزةُ والكِسائيّ[1].

قوله: (قتلَ جبريلُ المُستهزئين): وهم الذينَ جاءَ في شأنِهم: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحِجر: ٩٥]، روىٰ المُصنِّفُ[2] عن عُرْوةَ بنِ الزُّبير: وهُم خمسةُ نَفَر. قال ابنُ عبّاس: ماتوا كُلُّهم قبلَ يَوْم بَدْر، قالَ جبريلُ لرسولِ الله ﷺ: «أُمِرتُ أن أكفيكَهُم» إلىٰ آخِرِ القِصّة[3].

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٠١، و«حجة القراءات» ص٢٣٩.

(٢) في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجْر (٩: ٦٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٩٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٩: ٨).

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [٩-١١]

﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ للجنس، ﴿رَحْمَةً﴾: نِعمةً مِن صِحّةٍ وأَمْنٍ وجِدَة، ﴿ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ﴾ ثم سَلَبْنا تلكَ النِّعْمة، ﴿إِنَّهُۥ﴾ شديدُ اليأس مِن أن تعودَ إليه مِثْلُ تلكَ النِّعمةِ المسلوبة، قاطِعٌ رجاءَه مِن سَعةِ فَضْلِ الله، مِن غيرِ صَبْرٍ ولا تَسْليم لِقضائِهِ ولا استِرجاع، ﴿لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾: عظيمُ الكُفْرانِ لِـمَا سَلَفَ له مِنَ التَّقلُّبِ في نِعمةِ الله، نَسّاءٌ له.

﴿ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ﴾ أي: المصائبُ التي ساءتني، ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾: أَشِرٌ بَطِر، ﴿فَخُورٌ﴾ علىٰ الناس بما أذاقه اللهُ مِن نَعْمـائِه، قد شَغَلَه الفَرَحُ والفَخْرُ عن الشُّكْر.

قوله: (وأَمْنٍ وجِدَة): وأُنشِد:

إنَّ الشَّبابَ والفَراغَ والجِـدَهْ مَفسَدةٌ للمَرْءِ أيُّ مَفسَدهْ[١]

الجوهري: «وَجَدَ في المالِ وَجْداً ـ بالفَتْح والضَّمِّ والكَسْر ـ وجِدَة؛ أي: استَغْنىٰ. وأوجَدَه؛ أي: أغناه[٢]».

قوله: (قاطِعٌ رجاءَه مِن سَعَةِ فَضْلِ الله، مِن غيرِ صَبْر): وذلكَ أنَّ الصابِر: مَنْ يَحبِسُ نفسَه علىٰ التَّسْليم لِقَضاءِ الله تعالىٰ راجيًا فَضْلَ الله، والآيِس: قاطِعٌ رَجاءَه قَلِقٌ مُضطَرِب، لا يَثبُتُ علىٰ ما نالَه مِنَ المكروه.

قوله: (﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾ أَشِرٌ بَطِر)، الراغب: «الفَرَح: انشِراحُ الصَّدْر بلَذّةٍ عاجِلة، وأكثرُ

---

(١) البيتُ لأبي العتاهية، من أُرجُوزتِه المُسمّاة «ذات الحِكَم والأمثال»، وقد أورد طائفةً منها الأصفهاني في «الأغاني» (٤: ٤٠)، وقال: إنها «من بدائع أبي العتاهية، ويُقال: إنَّ له فيها أربعة آلاف...، وهي طويلة جداً»، وروىٰ الأصفهانيُّ في «الأغاني» أيضاً (٤: ٢٢) عن إبراهيمَ بنِ أبي شيخ: قلتُ لأبي العتاهية: أيُّ شِعرٍ قُلتَه أحكَم؟ فذكر هذا البيت.

(٢) في الأصول الخطية: «استغناه»، والمثبت من «الصحاح» (وجد).

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ آمنوا، فإنَّ عادتَهم إن نالتْهُم رحمةٌ أن يَشكُروا، وإنْ زالتْ عنهم نِعمةٌ أن يَصبِرُوا.

ما يكونُ في اللَّذّاتِ البَدَنيّةِ الدُّنيويّة، فلهذا قال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقال: ﴿وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، ولم يُرخِّصِ الفَرَحُ إلا في قولِه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقولِه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]»[١].

قولُه: (﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ **آمنوا، فإنَّ عادتَهم إنْ نالتْهم رحمةٌ أن يَشكُروا، وإنْ زالتْ عنهم نِعمةٌ أن يَصبِرُوا**): تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، قال القاضي: «﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ علىٰ الضَّرّاءِ إيماناً بالله، واستِسلاماً لِقَضائِه، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ شُكْراً لآلائِهِ سابِقِها ولاحِقِها»[٢].

وقلت: قد دَلَّ عطفُ قولِه: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ علىٰ ﴿صَبَرُوا﴾ علىٰ أنّ المُرادَ بالصَّبْر: الإيمانُ؛ لأنها ضَميمتُه، ودَلَّ الصَّبْرُ علىٰ أنَّ المُرادَ بالأعمالِ الصالحات: الشُّكْر؛ لأنه قَرينتُه، علىٰ ما رُوِي: «الإيمانُ نِصْفان: نِصفٌ صَبْر، ونِصفٌ شُكْر»[٣]، ولأنَّ الاستِثناءَ مِنَ الكلام السابقِ يَقتَضيه، لأنَّ المُصنِّفَ حَمَلَ الاستِثناءَ علىٰ الاتِّصال، يعني: شأنُ الإنسانِ ومُوجِبُ جِبلَّتِه: أنه إذا أصابَ الضَّرّاءَ بعدَ السَّرّاءِ لم يَصبِر ـ وإليه الإشارةُ بقولِه: «مِن غير

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧١٥)، وحمزة بن يوسف السَّهْمي في «تاريخ جرجان» ص٤١٠ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي إسناده يزيد الرقاشي، وهو شديدُ الضَّعفِ في الرواية علىٰ صَلاحِه وتَعبُّده.
وأخرَجَ الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٤٧)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٤٨) و(٩٧١٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً: «الصبرُ نصفُ الإيمان»، وقال البيهقي: «وقد رُوِيَ هذا من وَجْهٍ آخَرَ غيرِ قويٍّ مرفوعاً».
وهذا المرفوعُ أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٥: ٣٤)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٩٧١٦)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٥٨)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١: ٤٨): «ولا يَثبُتُ رفعُه».

[﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴾ ١٢].

كانوا يَقتَـرِحُونَ عليه آياتٍ تَعَنُّتاً لا استِرشاداً، لأنهم لو كانوا مُستَـرشِدِينَ لكانت آيةٌ واحدةٌ مما جاءَ به كافيةً في رشادِهم، ومن اقتِـراحاتِهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾، وكانوا لا يَعتَدُّونَ بالقرآن، ويَتَهاوَنُونَ به وبغيره مما جاءَ به مِنَ البيِّنات، . .

صَبْرٍ ولا تَسْليم» ـ، وإذا انقلَبَت هذهِ الحالةُ لم يَشكُر ـ وهو المُرادُ مِن قوله: «شَغَلَه الفَرَحُ والفَخْرُ عن الشُّكْر» ـ، ثم استُثنِيَ مِنَ العامّ: المُؤمِنُون، وإنما وضع ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مَوضِعَ[1] «المُؤمنين» كِنايةً ليُصَـرِّحَ بهذا المعنىٰ.

وأشار[2] إليه في «لُقمانَ» في قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾ [لقمان: ٣١]: كأنه قيل: إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لكُلِّ مُؤمِن».

قال الإمام: «إذا حُمِلَ «الإنسانُ» علىٰ الجنس يُحمَلُ الاستِثناءُ علىٰ الاتصال، علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢ - ٣]، وإذا حُمِلَ علىٰ الكافِرِ كانَ الاستِثناءُ مُنقَطِعاً، كأنه قيل: مِن دَيْدَنِ الكافرين وعادتِهم أن لا يَصبِـرُوا علىٰ الضَّرّاء، ولا يَشكُروا علىٰ السَّرّاء، ولكنْ عادةُ المُؤمنينَ الصَّبرُ والشُّكر»[3]. والأولُ هو الوَجْه.

قوله: (كانـوا يَقتَـرِحُونَ عليه)، الجوهري: «اقتَـرَحتُ عليه شَيْئـاً: إذا سألتَـه إيـاهُ مِـن غير رَوِيّة».

قوله: (ويَتَهاوَنُونَ به وبما جاءَ به مِنَ البيِّنات): وفي نُسْخة: «وبغير ما جاء به»[4]، والأولُ أظهَر.

---

(١) من قوله: «المُؤمنون، وإنما وضع» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ رحمه الله في تفسير الآية المذكورة من سورة لُقمان (١٢: ٣١٦).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٢١ - ٣٢٢).

(٤) كذا في الأصول الخطية، ولذا استَشكَلَها المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وفي النُّسْخةِ التي بينَ أيدينا من «الكشّاف»: «وبغيره مما جاء به»، ولا إشكالَ فيها.

فكان يضيقُ صَدْرُ رسولِ الله ﷺ أن يُلقيَ إليهم ما لا يقبلونَه ويَضحَكُونَ منه، **فحَرَّكَ اللهُ** منه وهَيَّجَهُ لأداءِ الرسالةِ وطَرْحِ المُبالاةِ بِرَدِّهِم واستِهزائِهِم واقتِراحِهِم بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ أي: لَعَلَّكَ تتركُ أن تُلقِيَه إليهم، وتُبلِّغَه إياهُم؛ مخافةَ رَدِّهِم له وتَهاوُنِهِم به، ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ بأن تَتلُوَهُ عليهم، ﴿أَن يَقُولُواْ﴾ مخافةَ أن يقولوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ﴾ أي: هَلّا أُنزِلَ عليه ما اقتَرَحْنا نحنُ مِنَ الكَنْزِ والملائكة، ولِمَ أُنزِلَ عليه ما لا نُريدُه ولا نَقتَرِحُه.

ثم قال: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ أي: ليسَ عليكَ إلا أن تُنذِرَهُم بما أُوحِيَ إليك، ....

قوله: (**فحَرَّكَ اللهُ منه**): كقوله: هَزَّ مِن عِطْفِه[1]، وحَرَّكَ مِن نشاطِه. و«مِن» للتبعيض، يعني: أنه صَلَواتُ الله عليه كانَ مُؤدِّياً لرسالاتِ ربِّه، لكنْ فُرِضَ أنه قد يَتَهاوَنُ ويَترُكُ بعضَ ما يُوحىٰ إليه، فحَرَّكَ بعضَه ليقومَ بكُلِّيَّتِهِ بأداءِ الرسالة، ويَطرَحَ المُبالاةَ بِرَدِّهِم واستِهزائِهِم، وتَمَّمَه بقوله: «وهَيَّجَه»، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ وعيدٌ عظيم وتهديدٌ شديد، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، أي: وإن تركتَ شَيْئاً مِن ذلكَ فقد ارتكبتَ أمراً عظيماً وخَطْباً خطيراً.

وفي معنىٰ التوقُّع[2] الذي يُعطيه «لَعَلَّ» أيضاً تهديد، يعني: إنَّ تَرْكَ بعضِ ما يُوحىٰ إليه مما ليسَ مِن شأنه، ولا ينبغي ولا يَستَقيمُ أن يكون، ولا يُتَصَوَّرُ ذلكَ إلا علىٰ سَبيلِ الفَرْضِ لا علىٰ سبيلِ القَطْع، ومن ثَمَّ ناسَبَه بناءُ «ضائقٌ» دونَ «ضَيِّق» ـ كما قال ـ: «لِيَدُلَّ علىٰ أنه ضِيقٌ عارِضٌ غيرُ ثابت».

---

(١) قال الزمخشريُّ في «أساس البلاغة»، مادة (هزز): «ومن المجاز: هو يَهتَزُّ للمعروف، وهَزَزتُه وهَزَزتُ منه، وقد هَزَّ عِطفَيْهِ لكذا، وهَزَّ مَنكِبَيه»، أي: بمعنىٰ الاستبشارِ بالشيء والسُّرورِ به.

(٢) قال العلامةُ الإمامُ ابنُ الحاجب رحمه الله تعالىٰ في «الأمالي النحوية» (١: ١٠٢): «ألفاظُ التوقُّع إذا وَرَدَت من الله تعالىٰ فهي محمولةٌ علىٰ التَّوقُّع من المُخاطَب، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، بمعنىٰ: اذهبا علىٰ تَوقُّعِكما ذلك، وقولِه: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ﴾ بمعنىٰ: أنَّ التَّوقُّعَ منكَ للتَّرْكِ حاصِلٌ لأجلِ هذه العِلّةِ والتَّعنُّتِ المذكور، وهو قولُهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾».

وتُبلِّغَهم ما أُمِرتَ بتبليغه، ولا عليكَ رَدُّوا أو تهاوَنُوا أو اقتَـرَحُوا، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ يحفظُ ما يقولون، وهو فاعلٌ بهم ما يجبُ أن يُفعَل، فتَوكَّلْ عليه، وكِلْ أمرَكَ إليه، وعليكَ بتبليغ الوَحْي بقَلْب فَسِيح، وصَدْرٍ مُنشَـرِح، غيـرَ مُلتَفِتٍ إلىٰ استِكبارِهم، ولا مُبالٍ بسَفَهِهم واستِهزائِهم.

فإن قلتَ: لِـمَ عَدَلَ عن «ضَيِّق» إلىٰ «ضائِق»؟ قلتُ: ليَدُلَّ علىٰ أنه ضِيقٌ عارضٌ غيرُ ثابت، لأنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ أفسَحَ الناس صَدْراً. ومثلُه قولُك: زيدٌ سَيِّدٌ وجواد، تُريدُ السِّيادةَ والـجُودَ الثابِتَينِ المُستَقِرَّين، فإذا أردتَ الحدوثَ قلتَ: سائِدٌ وجائِد، ونحوُه: «كانوا قوماً عامِين» في بعض القِراءات [الأعراف: ٦٤]، وقولُ السَّمْهَريِّ العُكَليِّ:

بمَنزلـةٍ أمـا اللئـيمُ فـسَامِنٌ ... بها وكِرامُ الناس بادٍ شُحُوبُها

[﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ١٣]

﴿أَمْ﴾ مُنقطِعة، والضميرُ في ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لِـمَا يُوحىٰ إليك، **تَـحَدّاهُم أولاً بعَشْـرِ سُوَر، ثم بسُورةٍ واحِدة**، ....

قوله: (**بمَنزلةٍ أما اللئيم**) البيت: «سامِن»[1]: أي: سَمِين، والمُراد: حُدوثُ السِّمَن، والشُّحُوب: تَغيُّرُ اللَّوْنِ مِن غَمٍّ أو سَقَم، والشُّحُوب: الـهُزالُ أيضاً.

قوله: (**تحدّاهُم أولاً بعَشْـرِ سُوَر، ثم بسُورةٍ واحِدة**): كذا عن القاضي[2]. وقال الإمام: «التَّحَدِّي بعَشْـرِ سُوَرٍ[3] لا بُدَّ أن يكونَ سابقاً علىٰ التَّحَدِّي بسُورةٍ واحِدة»، وأتىٰ بالمثالِ

(١) ويُروىٰ: «أما اللئيمُ فشامتٌ»، كما في «الأغاني» (١٠: ٢٤٥).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٤).

(٣) من قوله: «ثم بسورة واحدة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

الذي ذكرَه المُصنِّف، وقال: «التَّحَدِّي بالسُّورةِ الواحِدةِ وَرَدَ في البقرةِ ويُونُس[١]، والدليلُ الذي ذَكَرْناهُ يَقتَضي أن تكونَ هُودٌ مُتقدِّمةً في النُّزولِ علىٰ يُونُسَ والبقرة»[٢].

وقالَ مُحيي السُّنّة: «أنكرَ المُبرِّدُ هذا، وقال: بل نَزَلَتْ سورةُ يُونُسَ أولاً، وقال: معنىٰ قولِهِ في سُورةِ يُونُس: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]: في الخبرِ عن الغَيْب والأحكام والوَعْدِ والوَعيد، فعَجَزُوا، فقالَ لهم في هُود: إن عَجَزتُم عنِ الإتيان بسُورةٍ مِثلِهِ في الأخبارِ والأحكام والوَعْدِ والوَعيد، فأتوا بعَشْرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مِن غيرِ خَبَرٍ ولا وَعْدٍ ولا وَعيد، وإنما هيَ مُجَرَّدُ البَلاغة»[٣].

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: والذي يَقتَضيهِ المقامُ أنَّ التي في البقرةِ ويُونُسَ وارِدةٌ بعدَ إقامةِ البُرهانِ علىٰ إثباتِ التوحيدِ وإبطالِ الشِّرْك، فالواجبُ بعدَ ذلكَ إقامةُ البُرهانِ علىٰ إثباتِ نُبوّةِ الرسولِ ﷺ، ولا تَثبُتُ النُّبوّةُ إلا بإظهارِ المُعجِزة، وهيَ التَّحَدِّي بسُورةٍ فَذّةٍ مِن هذا الكتاب الكريم، ولهذا حَدَّ المُحقِّقُونَ القُرآن بأنه: هو الكلامُ المُنَزَّلُ علىٰ مُحمَّدٍ ﷺ للإعجازِ بسُورةٍ منه. وما نحنُ بصَدَدِهِ واردٌ في تَعنُّتِ الكَفَرةِ واقتِراحِهِمُ الآياتِ عِناداً واستِهزاء، كما قالَ المُصنِّف: «وكانوا لا يَعتَدُّونَ بالقُرآنِ ويَتَهاوَنُونَ به، ويقولون: هَلّا أُنزِلَ عليه ما اقتَرَحْنا نحن، ولِـمَ أُنزِلَ ما لا نُريدُه؟!»، بل هو ليسَ بآية، وإنما هو مِن افترائك، وليسَ مِن عندِ الله، وكانَ يضيقُ لذلكَ صَدْرُه.

واعلم أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ قولَه: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ سَلّاهُ صَلَواتُ الله عليه بقولِه:

---

(١) في الآية ٢٣ من سورة البقرة، والآية ٣٨ من سورة يونس.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٧: ٣٢٥).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٥).

....

﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ولـمَّا أضـرَبَ عن ذلكَ الاقتِراح، وحكى نَوْعاً آخرَ مِن قبائحِهم أعظَمَ مِن ذلك، وهو طَعْنُهم في القُرآن، بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، أمَرَ حَبيبَه صَلَواتُ الله عليه وسلامُه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَـٰتٍ﴾ علىٰ مُقتَضىٰ سُؤالِهم، وهو كالقولِ بالمُوجَب[1]، يعني: هَبُوا أنه كما تَزعُمُونَ مُفتَرىٰ، فأتُوا أنتُم بعَشْرِ سُوَرٍ مِثلِه، أي: ما أقولُ لكم فأتوا بمِثلِهِ كُلِّه، ليسَ فيه اختِلافٌ مِن جِهةِ المعاني والألفاظِ والإخبارِ عن المُغيّباتِ والقَصَصِ والأحكام والأخلاقِ وغيرِ ذلك، بل نُبَذاً منه جامِعاً لهذه المعاني، ولم يكن فيه تناقُض.

واعلم أنَّ المُرادَ بتَخْصيصِ[2] العَدَدِ إيثارُ طريقِ القَصْد، وما به تختلفُ المعاني، كما يُوجَدُ في الكلام المبسوطِ الذي له ذُيولٌ وتتميمات، وذلكَ لِدَفْعِ الافتِراءِ ونفي التُّهمة، وأنه مِن عندِ الله لا مِن عندِه[3]، يعني: لو كانَ مُفتَرّىً مِن عندي لَوَجَدتُم فيه اختِلافاً كثيراً، وهذا لا يَتِمُّ بسورةٍ فَذّة، كسورةِ الكَوثَرِ والإخلاصِ وأشباهِهما، كما يَتِمُّ في التَّحدّي لمُجرَّدِ إثباتِ النُّبوّة، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قالَ المُصنِّف[4]: «تَدَبُّرُ القُرآن: تأمُّلُ معانيه وتَبصُّرُ ما فيه، ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[5]، أي: لكانَ الكثيرُ منه مُتناقِضاً، قد تَفاوَتَ نَظْمُه وبَلاغتُه ومعانيه، فكان

---

(١) سيأتي التعريفُ به عند تفسير الآية ١١ من سورة إبراهيم عليه السلام ص٥٦٤ تعليقًا.

(٢) في (ح) و(ف): «والحاصل أنّ المراد»، والمُثبتُ من (ط)، وتحرَّفت لفظة «بتخصيص» في (ح) إلىٰ: «بتحصيل».

(٣) أي: لا من عند غير النبي ﷺ، وفي (ف): «لا من عند غيره»، أي: لا من عند غير الله تعالىٰ.

(٤) في تفسير الآية المذكورة من سورة النساء (٥: ٨٣).

(٥) من قوله: «قال المُصنِّف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

بعضُه بالِغاً حَدَّ الإعجاز، وبعضُه قاصراً عنه يُمكِنُ مُعارضتُه[١]، وبعضُه إخباراً بغَيْبٍ قد وافقَ المُخبَرَ عنه، وبعضُه مُخالِفاً، وبعضُه دالًّا علىٰ معنًى صحيح عندَ عُلَماءِ المعاني، وبعضُه بخِلافِه، فلما[٢] تجاوَبَ كُلُّه بلاغةً مُعجِزةً فائتةً لِقُوىٰ البُلَغاء، وتَناصَرَ صِحّةَ معانٍ وصِدقَ إخبار، عُلِمَ أنه ليسَ إلا مِن عندِ قادرٍ يَقدِرُ علىٰ ما لا يَقدِرُ عليه غيرُه، عالِمٍ بما لا يَعلَمُه أحدٌ سِواه».

وقلت: ومن ثَمَّ عَقَّبَه بقوله: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

وأما بيانُ ارتباطِ قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ بالفاءِ بما قبلَه: فإنه تعالىٰ لـمَّا بَيَّنَ أنَّ الحِكمةَ في خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ وتدبيرِ المُلكِ ابتلاؤُه الناس، بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، ولا ارتيابَ أنَّ الابتلاءَ إنما يكونُ بالأعمالِ صالحِها وسَيِّئِها، ثمَّ لا بُدَّ مِنَ الجزاء، ولا يكونُ ذلكَ إلا بعدَ البَعْث، كما سَبَقَ غيرَ مرّة، قالَ لحبيبِه صَلَواتُ الله عليه: إذا بَنَيتَ الأمرَ علىٰ هذهِ القاعدة، وقُلتَ لهؤلاءِ المُعانِدِين: إنكم مَبعُوثُونَ من بعدِ الموتِ للجزاءِ كَذَّبُوكَ أبلَغَ تكذيب، وإذا أوعَدْتَهم علىٰ التكذيب بنُزولِ العذابِ العاجلِ استعجَلُوهُ وقالوا: ما يَحبِسُه؟ استِهزاءً وسُخْرية، وإن أتيتَ بآيةٍ بَيِّنةٍ ومُعجِزةٍ قاهِرةٍ علىٰ صِدقِ دَعْواكَ تارةً اقتَرَحُوا آياتٍ أُخَرَ تَمَرُّداً، وأخرىٰ قالوا: افتراه؛ عِناداً.

ثم إنكَ ـ أيها المُتأمِّلُ ـ إذا أمعَنتَ النَّظَر، وَجَدتَ هذهِ السُّورةَ الكريمةَ إلىٰ خاتمتِها مُؤسَّسةً علىٰ تَسَلِّي الحبيب، ودَفْعِ نِسبةِ الافتراءِ مِنَ التنزيل، ألا ترىٰ حينَ شَرَعَ في قِصّةِ نُوح

---

(١) قوله: «وبعضُه قاصراً عنه يُمكِنُ مُعارضتُه» سقط من (ح).

(٢) في (ح): «فلا»، وفي (ف): «فلم»، والمُثبَتُ من (ط).

كما يقولُ المُخايرُ في الخطِّ لِصاحِبه: اكتُبْ عَشَرةَ أسطُرٍ نَحْوَ ما أكتُب، فإذا تَبيَّنَ له العَجْزُ عن مِثلِ خَطِّه قال: قد اقتَصَرتُ منكَ علىٰ سَطْرٍ واحِد، ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ بمعنىٰ: أمثالِه، ذهاباً إلىٰ مُماثَلةِ كُلِّ واحِدةٍ منها له، ﴿مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ صفةٌ لـ«عَشْرِ سُوَر».

لـمَّا قالوا: افترَيتَ القُرآنَ واختَلَقتَه مِن عندِ نفسِك، ....

عليه السَّلام، وقبلَ أن يَسرُدَها، كيفَ أتىٰ بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ عاطِفاً علىٰ مِثلِها بعدَ الكلام الطويل[1]، ولهذا ذهبَ مُقاتِلٌ إلىٰ أنها في مُحمَّدٍ صَلَواتُ الله عليه، وإن تَوسَّطَت بينَ قِصّةِ نُوح عليه السَّلام، ولـمَّا استَوْفىٰ حَقَّها جاءَ بقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩] مَزيداً للتَّسلِّي، وحينَ ختَمَ السُّورةَ الكريمةَ جِيءَ بقوله: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ﴾ [هود: ١٢٠] إلىٰ قوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ١٢١]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (كما يقولُ المُخايرُ في الخطِّ): المُخاير: مَنْ يقولُ لِصاحِبه: خَطِّي خيرٌ من خَطِّك، اكتُبْ مِثلَ خَطِّي لنَنظُرَ أيُّ خَطَّيْنا خير. الأساس: «خَيَّرَهُ بينَ الأمرَيْن، فتَخَيَّر، وخايَره في الخط، وتخايروا في الخطِّ وغَيْرِهِ إلىٰ حكم، وخايَرْتُه فخِرْتُه، أي: كتبتُ خَيْراً منه».

قوله: (ذهاباً إلىٰ مُماثَلة): مفعولٌ له، يعني: وَضَعَ اللهُ تعالى ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ مَوضِعَ «أمثالِه»، لِيَدُلَّ علىٰ اعتبارِ أفرادِ المَعْدودِ واحِداً واحِداً، وإليه الإشارةُ بقوله: «إلىٰ مُماثَلةِ كُلِّ واحِدٍ منها له»، أي: للقُرآن.

---

(١) يُريد: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وَرَدَ في هذه السورة في موضعين: أولهما: هذا الموضع، وهو الآية ١٣ من السورة، وثانيهما: في أثناء قِصّةِ نوح عليه السلام ـ وقد بدأت بالآية ٢٥ وانتهت بالآية ٤٨ من السُّورة ـ، وهو الآيةُ ٣٥ منها.

وليسَ مِن عندِ الله، قاوَدَهُم علىٰ دَعْواهُم، وأرخىٰ معهم العِنان، وقال: هَبُوا أني اختَلَقتُه مِن عندِ نفسي، ولم يُوحَ إليّ، وأنَّ الأمرَ كما قُلتُم، فأتـوا أنتُم أيضاً بكلام مِثلِه مُختَلَقٍ مِن عندِ أنفُسِكُم، فأنتُم عَرَبٌ فُصَحاءُ مِثلي، لا تَعجِزُونَ عن مِثل ما أقدِرُ عليه مِنَ الكلام. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ ما يأتونَ به مِثلَه، وما يأتون به مُفتَـرىٰ، وهذا غيـرُ مُفتَـرىٰ؟ قلتُ: معناه: مِثلُه في حُسْنِ البيانِ والنَّظْم، وإن كانَ مُفتَـرىٰ.

[﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ١٤]

فإن قلتَ: ما وَجْهُ جمع الخِطاب بعدَ إفرادِه، وهو قولُه: ﴿لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ﴾ بعدَ قوله: ﴿قُلْ﴾؟ قلتُ: معناه: فإن لم يَستَجيبُوا لكَ وللمُؤمنين، لأنَّ رسولَ الله ﷺ والمُؤمنينَ كانوا يَتَحدَّونَـهم، وقد قالَ في مَوضِع آخر: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَاعْلَمْ﴾ [القصص: ٥٠]، ويجوزُ أن يكونَ الجمعُ لتعظيم رسولِ الله ﷺ، كقوله:

فإنْ شِئتُ حَرَّمتُ النِّساءَ سِواكُمُ

ووَجْهٌ آخر: وهو أن يكونَ الخِطابُ للمُشركين، والضميرُ في ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ لـ﴿مَنِ ٱسْتَطَعْتُم﴾ [هود: ١٣]، يعني: فإن لم يَستَجِبْ لكم مَنْ تَدعُونَه مِن دونِ الله إلىٰ المُظاهَرةِ علىٰ المعارضة، لِعِلمِهم بالعَجْزِ عنه، وأنَّ طاقتَهم أقصَـرُ مِن أن تَبلُغَه، ﴿فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾، أي: أُنزِلَ مُلتَبِساً بما لا يَعلَمُه إلا الله؛ مِن نَظْمٍ مُعجِزٍ للخَلْق، وإخبارٍ بغُيوبٍ لا سبيلَ لهم إليه، واعلَمُوا عندَ ذلكَ أنْ ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وحدَه، وأنَّ توحيدَه واجِبٌ، والإشـراكَ به ظُلمٌ عظيم، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُبايِعُونَ بالإسلام بعدَ ...

قوله: (قاوَدَهُم علىٰ دَعْواهم) هو مِنَ المِقْوَد، وهو الحبلُ يُشَدُّ في الزِّمام، أو اللِّجامُ تُقادُ به الدابّة.

هذه الحجّةِ القاطِعة. وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ مُطَّرِد.

ومَنْ جَعَلَ الخِطابَ للمُسلِمينَ فمعناه: فاثبُتوا علىٰ العِلم الذي أنتُم عليه، وازدادوا يقيناً وثباتَ قَدَمٍ علىٰ أنه مُنزَلٌ مِن عندِ الله وعلىٰ التوحيد.

ومعنىٰ ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: فهل أنتُم مُخلِصُون.

قوله: (وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ مُطَّرِد): أي: الكلامُ معه مُلتَئِمٌ آخِذٌ بعضُه على حُجْزة بعض[1]، والضمائرُ مُتَّحِدةٌ لمُخاطَب واحِد، بخِلافِه إذا جُعِلَ الخِطابُ في قوله: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ للمُسلِمين.

وقلت: ومُطَّرِدٌ معنًى؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ مُرتَّبٌ علىٰ السابقِ بالفاء، واردٌ في تقريرِ ما سِيقَ له الكلامُ مِن نفيِ الافتِراءِ وأنَّ رسولَ الله ﷺ ما اختَلَقَه مِن عندِ نفسِه[2]، بل هو مِن عندِ الله، ويُؤيِّدُه قولُ المُصنِّف: «واعلَمُوا عندَ ذلكَ أنْ لا إلهَ إلا هو، وأنّ تَوْحيدَه واجِب، والإشراكَ به ظُلم»، وليسَ فيه ما يَدُلُّ علىٰ إثباتِ نُبوّتِه، كما في البقرة[3].

ومعنىٰ قولِه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: فهل أنتُم مُذعِنونَ ومُسَلِّمُونَ أنَّ الذي جاءَ به مُحَمَّدٌ ليسَ بمُفترًىٰ، بل هو مِن عندِ الله، وأنه تعالىٰ أنزَلَه مُلتَبِساً بعِلمِه، فلا اختِلافَ فيه، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فإنَّ المُنصِفَ إذا تجلَّت له الحجّةُ لم يَتوقَّفْ إذعانُه.

---

(١) الحُجْزة: موضعُ شَدِّ الإزار، ثم قيلَ للإزار: «حُجْزة» للمُجاورة، واحتَجَزَ بالإزار: إذا شَدَّه على وَسَطِه، ثم استُعيرَ للالتِجاءِ والاعتِصام والتمسُّكِ بالشيء والتَّعلُّقِ به. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حجز).

(٢) قوله: «وأنَّ رسولَ الله ﷺ ما اختَلَقَه»: هكذا ورد في (ط) و(ف)، فيكونُ معطوفاً عطفاً تفسيرياً علىٰ قوله: «نفي الافتراء»، أي: سيقَ الكلامُ لنفي الافتراء ولإثبات أنَّ رسولَ الله ﷺ ما اختلَقَه. وفي (ح): «من نفي الافتراء أنّ رسول الله ﷺ اختلَقَه»، ووجهُه: أنَّ جملة «أنَّ رسولَ الله ﷺ» بيانٌ للافتراء المنفي.

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٥-١٦]

﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾: نُوصِل إليهم أجورَ أعمالِهم وافيةً كامِلةً مِن غير بَخْس في الدُّنيا، وهو ما يُرزَقُونَ فيها مِنَ الصِّحّةِ والرِّزق، وقيل: هُم أهلُ الرِّياء، يُقالُ للقُرّاءِ منهم: أردتَ أن يُقال: **فُلانٌ قارئ، فقد قيلَ ذلك**، ولمن وَصَلَ الرَّحِم وتَصَدَّق: فَعَلتَ حتىٰ يُقال، فقيل، ولمن قاتَلَ فقُتِل: قاتلتَ حتىٰ يُقال: فُلانٌ جَرِيء، فقد قيل.

وعن أنسِ بنِ مالك: هُمُ اليهودُ والنَّصارىٰ، إن أعطَوْا سائِلاً، أو وَصَلُوا رَحِماً، عُجِّلَ لهم جَزاءُ ذلكَ بتَوْسِعةٍ في الرِّزق، وصِحّةٍ في البَدَن.

وقيل: هُمُ الذينَ جاهدوا مِنَ المُنافِقينَ معَ رسولِ الله ﷺ، فأسهَمَ لهم في الغنائم.

وقُرِئ: «يُوَفِّ» بالياء؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلّ، و«تُوَفَّ إليهم أعمالُهم» بالتاءِ علىٰ البناءِ للمفعول، وفي قِراءةِ الحسن: «نُوْفي» بالتخفيفِ وإثباتِ الياء، لأنَّ الشَّرْطَ وقعَ ماضِياً، كقوله:

يقولُ: لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا﴾ وحَبِطَ في الآخِرةِ ما صَنَعُوه، أو: صَنِيعُهم، ....

قوله: (**أن يُقال: فُلانٌ قارئ، فقد قيلَ ذلك**) إلىٰ آخِره: الألفاظُ كُلُّها مُقتبَسةٌ مِنَ الحديثِ المشهورِ المُخرَّجِ في «صحيح مُسلِم»، و«سُنَن أبي داودَ» والنَّسائيّ[1].

(١) مسلم (١٩٠٥)، والنسائي (٣١٣٧). ولم يُخرِجْهُ أبو داود في «سننه»، وإنما أخرجه الترمذيُّ في «جامعه» (٢٣٨٢)، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

يعني: لم يكن له ثواب، لأنهم لم يُريدُوا به الآخِرة، إنما أرادوا به الدُّنيا، وقد وُفِّـيَ إليهم ما أرادوا، ﴿وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ أي: كانَ عَمَلُهم في نفسِه باطِلاً، لأنه لم يُعمَل لوَجْهٍ صحيح، والعملُ الباطِلُ لا ثوابَ له.

وقُرِئ: «وبَطَلَ» علىٰ الفِعْل، وعن عاصم: «وباطِلاً» بالنَّصْب، وفيه وَجْهان: أن تكونَ ﴿مَّا﴾ إبهامية، ويَنتَصِب بـ﴿يَعْمَلُونَ﴾، ومعناه: وباطِلاً أيَّ باطِلٍ كانوا يَعمَلون، وأن تكونَ بمعنىٰ المصدر، علىٰ: وبَطَلَ بُطلاناً ما كانوا يَعمَلون.

[﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٧].

قوله: (﴿وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ أي: كانَ عَمَلُهم في نفسِه باطِلاً): قال أبو البقاء: «باطِل: خَبَرٌ مُقدَّم، و﴿مَّا كَانُواْ﴾ مُبتَدأ، والعائِد محذوف، أي: يَعمَلُونه»[(١)].

قوله: (وعن عاصِم: «وباطِلاً»): وهيَ شاذّة، قال ابنُ جِنِّي: «قرأها أُبَيٌّ وابنُ مسعود، وهو معمولُ ﴿يَعْمَلُونَ﴾، و﴿مَّا﴾ زائدةٌ للتوكيد، وفيه دلالةٌ علىٰ جوازِ تقديم خَبَرِ «كانَ» عليها، لأنه إنما يجوزُ وقوعُ المَعْمولِ بحيثُ يجوزُ وقوعُ العامِلِ، وكأنه قال: ويَعمَلُونَ باطِلاً كانوا، ومثلُه: ﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿إِيَّاكُمْ﴾ معمولُ ﴿يَعْبُدُونَ﴾، وقد استَدَلَّ أبو عليٍّ[(٢)] به علىٰ التقديم»[(٣)].

وقال القاضي: «(وباطِلاً) إذا كانَ مَصدَراً كانَ مِثلَ قوله:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٩١).

(٢) يعني: الفارسي، المُتوفىٰ سنة ٣٧٧، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٠- ٣٢١).

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ﴾ معناه: أَمَّنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة، أي: لا يَعقُبونَهم في المنزلة، ولا يُقارِبُونَـهم، يُريد: أنَّ بينَ الفريقَينِ تفاوتاً بعيداً، وتبايُناً بيِّناً، وأراد بهم مَنْ آمنَ مِنَ اليهود، كعبدِ الله بنِ سَلَام وغيره، ﴿ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ أي: علىٰ بُرهانٍ مِنَ الله، وبيانٍ أنَّ دينَ الإسلام حَقّ، وهو دليل العَقْل.

ولا خارجاً مِن فِيَّ زَوْرُ كلامِ[1]»[2].

قوله: (﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ﴾ معناه: أَمَّنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا، فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة): يعني: قولُه: «فمَنْ كانَ علىٰ بيِّنة» عُطِفَ بحَرْفِ التَّعْقيب علىٰ قوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾، ودَخَلَتِ الهمزةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، وأنَّ هذا التعقيبَ مُنكَر، يعني: أيثبتُ في العُقُول، ويحصلُ في الوجود، مِثلُ هذا التَّعْقيب؟ أم كيفَ يُقال: مَنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا أفمَنْ كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن رَبِّه، إلىٰ آخِرِه؟! أي: لا يحصلُ ولا يُذكَر، كما قال: «لا يَعقُبونَـهم في المَنزِلةِ ولا يُقارِبُونَـهم»، هذا أبلغُ مِن لو جِيءَ بكلمةِ التشبيه، كما في قوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة: ١٨].

---

(١) قاله الفَرَزدَقُ في آخِرِ عُمُرِه حينَ تَعلَّقَ بأستارِ الكعبة، وعاهدَ اللهَ ألّا يَكذِبَ ولا يَشتُمَ مُسلِماً، كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ١٠٢)، وقبله:

ألم تَـرَني عاهـدتُ ربِّي وإنَّنـي	لَبَـينَ رِتـاجٍ قـائماً ومَقـامِ
علىٰ حَلفةٍ لا أشتُمُ الدَّهرَ مُسلِماً	ولا خارِجاً مِن فِـيَّ زَوْرُ كـلامِ

وموضع الشاهد فيه في قوله: «ولا خارجاً»، أراد: «ولا خروجاً»، فأتىٰ بالمصدر علىٰ وزن اسم الفاعل، ونَصَبَه علىٰ أنه مفعولٌ مُطلَق أو علىٰ الحال. انظر: «الجمل في النحو» للخليل بن أحمد الفراهيدي ص٩٦، و«الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٣٤٦)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٣: ٢٦٩) و(٤: ٣١٣)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص٦٢ و٢٢٠، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٤٠٥) رقم (٦٤٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٦).

﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويَتبعُ ذلكَ البرهانَ ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ أي: شاهـدٌ يَشهَدُ بصِحّتِه، وهو القُرآن، ﴿مِّنْهُ﴾: مِنَ الله، أو شاهِدٌ مِنَ القُرآن، فقد تَقدَّمَ ذِكرُه آنِفاً، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ﴾: ومن قَبْلِ القُرآن، ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ وهو التوراة، أي: ويَتلُو ذلكَ البُرهانَ أيضاً مِن قَبْلِ القُرآنِ كتابُ موسىٰ. ....

قوله: (﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويَتبعُ ذلكَ البُـرْهان): يعني: ذَكَّرَ الضَّميـرَ في «يَتلُوه»، وهو دليلُ النَّقْل باعتبارِ معنىٰ البُـرْهانِ في قوله: ﴿بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، فساعَدَ العَقْلُ النَّـقْل.

قوله: (أو شاهدٌ مِنَ القُرآن، فقد تَقَدَّمَ ذِكرُه): يعني: الضميرُ في ﴿مِّنْهُ﴾: إما لله تعالىٰ؛ بشهادةِ ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾، والشاهد: القُرآن، و«مِن» ابتِداء. أو للقُرآن، و«مِن» بيان، والشاهدُ أيضاً القُرآنُ[1] علىٰ سبيل التَّجْريد[2]، جَرَّدَ مِنَ القُرآنِ الدلائلَ القاطِعةَ والبراهينَ الساطِعةَ علىٰ كَوْنِ دينِ الإسلام حقاً، وجَعَلَها شاهِدة، وهيَ هو[3].

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الحسينِ بنِ الفَضْل[4]: «هو القُرآنُ ونَظْمُه وإعجازُه»[5].

أما قولُه: «فقد تَقَدَّمَ ذِكرُه آنِفاً»: ففيه إرشادٌ إلىٰ معرفةِ استنباطِ النَّظْم، وتقريرُه: أنه تعالىٰ

---

(١) من قوله: «و«من» ابتداء» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تكرَّر ذِكرُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لمصطلح «التجريد» في هذا الكتاب، وهو من مباحث علم البلاغة، وانظر في بيانِه ما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٣) ووَهَّمَ العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٢: ٢٧) المُؤلِّفَ رحمهما الله تعالىٰ في القول بالتجريد هنا، فانظره.

(٤) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الحسن بن الفضل»، وصوَّبتُه من «معالم التنزيل» للبغوي.
والحسين بن الفضل: هو العلامةُ المُفسِّرُ الإمامُ اللُّغَويُّ المُحدِّث أبو علي الحسينُ بنُ الفضلِ بنِ عُمَير البَجَليُّ الكوفي، ثم النيسابوريّ (١٨٠-٢٨٤هـ)، قال فيه الحاكم: إمامُ عَصْرِه في معاني القُرآن، وروىٰ الحاكمُ أيضاً عن إبراهيم بن مُضارِب، عن أبيه قال: كان عِلمُ الحسينِ بنِ الفضل بالمعاني إلهاماً من الله، فإنه كان قد تجاوزَ حَدَّ التعليم. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣: ٤١٤ - ٤١٦).

(٥) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٦٧).

وقُرِئ: «كِتابَ موسىٰ» بالنَّصْب، ومعناه: كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن رَبِّه، وهو الدليلُ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَقٌ، ﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويقرأ القرآن، ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ شاهِدٌ ....

لـمَّا سَلَّى[1] رسولَ الله ﷺ بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ ـ مِنَ استِهزاءِ المُشـرِكين، واقتِراحِهم الآيات، وطَعْنِهم في القُرآن أنه مُفتَرًى، فقيلَ لهم: إن كانَ مُفتَـرًى فهاتوا أنتُم عشـرَ سُوَرٍ مُفتَرياتٍ مِثلِه، وحينَ لم تَقدِرُوا عليه فاعلَمُوا أنما أُنزِلَ بعِلم الله، أي: مُلتَبِساً بما لا يَعلَمُه إلا اللهُ مِن نَظْمٍ مُعجِزٍ وإخبارٍ بغُيُوب، وأرادَ أن يُبيِّنَ أنَّ ذلكَ الطَّعْنَ لم يكن مِن خِبرةٍ وتمييز، بل مِن جَهْلٍ وحُبٍّ للشَّهَواتِ والرُّكُونِ إلىٰ الدُّنيا، وأنهم مِنَ الذينَ لم يُرِدِ اللهُ بهم خيراً، بخِلافِ مَنْ أرادَ اللهُ هِدايتَه، وهو علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، ويَتلُوهُ شاهِدٌ منه، ومن قبلِه كتابُ موسىٰ ـ قال[2]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [هود: ١٥]، وعَقَّبَها بقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ الآية.

قوله: (**ومعناه: كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، وهو الدليلُ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَقّ**): يعني: علىٰ قِراءةِ النَّصْب يكونُ «كتابَ موسىٰ» معطوفاً علىٰ الضمير في «يَتلُوه»، وهو ضميرُ «القُرآن»، ويكونُ المُرادُ مِن «يَتلُوه»: التِّلاوةَ لا غير، ومن «البيِّنة»: الدليلَ علىٰ أنَّ القُرآنَ حَق، وبيانُه: أنه تعالىٰ عَقَّبَ بقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قولَه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، والمُرادُ منهم: المُتعنِّتونَ الذينَ كانوا يَقتَـرِحُونَ الآيات، ولا يَعتَدُّونَ بالقُرآن، ويَتَهاوَنُونَ به، كأنه قيل: أيَستَوي مَنْ جاءَه بيِّنةٌ مِن ربِّه ولم يَعتَدَّ بها لأنه مالَ[3] إلىٰ الأرضِ وأخلَدَ إليها ومَنْ كانَ علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه، أي: اعتَدَّ بالقُرآنِ وبالدلائلِ الدّالّةِ علىٰ صِدقِه، ثم اشتَغَلَ بتلاوتِه، وكانَ مِن قبلِ ذلكَ يقرأُ التَّوْراة.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يصلي»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) قوله: «قال»: هو جوابُ «لـمَّا» في قوله: «إنه تعالىٰ لـمَّا سَلَّىٰ ...».

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ملك»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

مَّن كانَ علىٰ بيِّنة، كقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]، ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ ويَتلُو مِن قبل القُرآنِ التوراةَ ﴿إِمَامًا﴾: كتاباً مُؤتَـمّاً به في الدِّينِ قُدوةً فيه، ﴿وَرَحۡمَةً﴾: ونعمةً عظيمةً علىٰ المُنزَلِ إليهم. ....

و«مِن» في ﴿مِّنۡهُ﴾ علىٰ هذا: تبعيضية، يَدُلُّ عليه قولُه: «شاهِدٌ ممَّن كانَ علىٰ بيِّنة»، والمُرادُ منه: عبدُ الله بنُ سَلَام، و«مَن» في ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾: هو وأصحابُه ممَّن كانوا علىٰ معرفةٍ مِن صِدقِ نُبوّةِ مُحمَّدٍ صَلَواتُ الله عليه، والدليلُ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«الشاهد» عبدُ الله: عطفُ «كتابَ موسىٰ» علىٰ الضمير المنصوب في «يَتلُوه»، لأنَّ التاليَ للكِتابَينِ[1] حينَئذٍ مَنْ آمَنَ مِن أهل الكِتاب.

وعلىٰ الأول: الشاهد: هو القُرآن، والقَرينةُ المُقيِّدة: النَّظْم، علىٰ ما سَبَقَ بيانُه. ومَنْ أراد تقييدَه بغيرهما فعليه الدليلُ مِنَ الخارج؛ لِـمَا ليسَ في سِياقِ الكلام ما يَدُلُّ عليه.

قوله: (﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]): استِشهادٌ لِتَعاضُدِ الأدلّةِ العقليةِ والسَّمْعيّة، فإنَّ شهادةَ الله هناك[2]: كالبيِّنةِ في هذهِ الآية؛ في إظهارِ الدليل علىٰ صِدقِ القُرآنِ مِن تأليفهِ علىٰ النَّظْمِ المُعجِزِ الفائتِ لِقُوىٰ البَشـر، و«مَنْ عندَه عِلمُ الكتاب»: كالشاهِدِ هاهنا، لأنَّ المُرادَ منه عُلماءُ أهل الكِتاب الذينَ أسلموا، لأنهم يَشهَدونَ بصِحّتِه.

قوله: (﴿إِمَامًا﴾ كِتاباً مُؤتَـمّاً به): قالَ الزّجّاج: «أي: ومن قبل هذا كتابُ موسىٰ دليلاً علىٰ أمرِ النبيِّ ﷺ، ونَصْبُ ﴿إِمَامًا﴾ علىٰ الحال؛ لأنَّ ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ معرفة»[3].

---

(١) في (ط): «لأنّ التالين للكتاب»، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

(٢) أي: في آية سورة الرعد.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٤٤).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يعني: مَنْ كانَ علىٰ بيِّنة، ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾: يُؤمِنُونَ بالقُرآن، ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يعني: أهلَ مكّةَ ومَنْ ضامَّهُم مِنَ المُتحزِّبينَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ﴿فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾، ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾، وقُرِئَ: «مُرْيةٍ» بضم الميم، وهما الشَّكّ، ﴿مِّنْهُ﴾: مِنَ القُرآنِ أو مِنَ الموعِد.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ * لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ ١٨-٢٢]

﴿يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: يُحبَسُونَ في المَوقِف، وتُعرَضُ أعمالُهم، ويَشهَدُ عليهم ﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ مِنَ الملائكةِ والنَّبيِّينَ بأنهم الكَذّابُونَ علىٰ الله بأنه اتخذَ وَلَداً وشَريكاً، ويُقال: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فواخِزياهُ ووافضيحتاه، والأشهاد: جمعُ شاهِدٍ أو شَهيد، كأصحاب أو أشراف.

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ يَصِفُونَـها بالاعوِجاج، وهي مُستَقيمة، أو يَبغُونَ أهلَها أن يَعوَجُّوا بالارتداد، ....

قوله: (فواخِزياه ووافضيحتاه) هذا التفجُّعُ مُستَفادٌ مِن قوله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، كما يُستَفادُ معنىٰ التعجُّب مِن قولِهِ قبلَ هذا: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١] الآية، كأنه قيل: ما أخسَرَهُم، كذلك قولُه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يُقالُ في حَقِّهم عندَما يُحبَسُونَ وتُعرَضُ أعمالُهم، ويَشهَدُ عليهم الأشهادُ علىٰ رُؤُوسِ الخلائق، فتَظهَرُ عندَ ذلكَ فَضيحتُهم وخِزيُهم، حتىٰ إنَّ كُلَّ مَنْ شاهَدَ حالَهم قال: واخِزياه ووافضيحتاه.

و﴿هُمْ﴾ الثانيةُ لتأكيدِ كُفْرِهِم بالآخِرةِ واختِصاصِهِم به، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ما كانوا يُعجِزُونَ اللهَ في الدُّنيا أن يُعاقِبَهم لو أرادَ عِقابَهم، وما كانَ لهم مَنْ يَتَولّاهُم فينصرُهم منه ويَمنَعُهم مِن عِقابه، ولكنّه أرادَ إنظارَهم وتأخيرَ عِقابِهم إلىٰ هذا اليوم، وهو مِن كلام الأشهاد، ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾، وقُرِئ: (يُضَعَّف).

﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ أرادَ أنهم لِفَرْطِ تَصامِّهم عن استماع الحقِّ وكراهتِهم له، كأنهم لا يَستَطيعُونَ السَّمْع.

ولَعَلَّ بعضَ المُجبِرةِ يَتوثَّبُ إذا عَثَرَ عليه، فيُوَعوِعُ به علىٰ أهل العَدْل، كأنه لم يَسمَع الناسَ يقولونَ في كُلِّ لسان: هذا كلامٌ لا أستطيعُ أن أسمَعَه، وهذا مما يَمَجُّه سَمْعي.

قال القاضي: «فيه تهويلٌ عظيمٌ مما يَحِيقُ بهم حينَئذٍ لِظُلمِهم بالكَذِب علىٰ الله»[1].

قوله: (لتأكيدِ كُفرِهِم بالآخِرةِ واختِصاصِهِم به): أما التأكيد: فمِن تكرير ﴿هُمْ﴾، وأما التَّخْصيص: فمِن تقديم ﴿بِٱلْأَخِرَةِ﴾ علىٰ عامِلِه[2]، ومعناه: أنَّ غيرَهم، وإن كانوا كافِرينَ بالآخِرةِ أيضاً، لكنْ دونَ هؤلاء، وهؤلاءِ هُمُ المخصوصونَ بالكُفرِ الذي لا غايةَ بعدَه، ولا أمَدَ يَنتَهي إليه، حيثُ جَمَعُوا بينَ الكُفرِ والصَّدِّ عنِ الإيمانِ وإضلالِ الناس.

قوله: (وقُرِئ: «يُضَعَّفُ»): ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: ﴿يُضَٰعَفُ﴾[3].

قوله: (ولَعَلَّ بعضَ المُجبِرةِ يَتوثَّبُ إذا عَثَرَ عليه): قالَ في «الانتِصاف»: «أهلُ السُّنّةِ وإن نَفَوا تأثيرَ استِطاعةِ العَبْدِ في الإيجاد، فلا يَنفُونَ تأثيرها، وما يَنفيها جُملةً إلا المُجبِرة، والحقُّ مَعَ الزمخشريِّ في هذا الأمر إلا في قوله: «فيُوَعوِع»، وهَبْ أنَّ المُجبِرةَ غَلِطُوا في الاستِدلالِ بها،

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٢٨).

(٢) وهو اسمُ الفاعل: ﴿كَٰفِرُونَ﴾.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٨١.

ويحتملُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ﴾ أنهم جعَلوا آلهتَهم أولياءَ مِن دونِ الله، وولايتُها ليست بشيء، فما كانَ لهم في الحقيقةِ من أولياء، ثم بيَّنَ نفيَ كونِهم أولياءَ بقوله: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾، فكيف يَصلُحون للولاية؟ وقولُه: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ اعتراضٌ بوعيد.

كيفَ يَستجيزُ أن يُطلِقَ هذا في كلام الله المجيد، وما يَنبَغي التسامُحُ فيه، فإنَّ آدابَ القُرآنِ أضيَقُ مِن ذلك»(١).

قال الإمام: «واحتَجَّ أصحابُنا بهذهِ الآية علىٰ أنه تعالىٰ قد يخلُقُ الكُفرَ في المُكلَّف، قالَ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: إنه تعالىٰ يَمنَعُ الكافِرَ مِنَ الإيمانِ في الدُّنيا، يَشهَدُ له قولُه: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ - روىٰ نحوَه مُحيي السُّنّة(٢) -، قال الجُبّائيّ: هذا السَّمْع: إما أن يكونَ عِبارةً عن الحاسّة، أو عن معنًى يخلقُه الله تعالىٰ في صِماخِ الأُذُن، فكلاهما غيرُ مقدورٍ(٣) للعبد، وظاهرُ الآيةِ لا يَقدَحُ في قَوْلِنا، وقال: المُرادُ بقوله: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾: استثقالُهم له ونُفورُهم عنه، كما تقول: هذا الكلامُ لا أستطيعُ أن أسمَعَه، وهذا مما يَمَجُّه سَمْعي».

وأجابَ الإمامُ عن قولـه: «كلاهما غيـرُ مقدورٍ للعبد»: «أنَّ وُرُودَ الآيـةِ في مَعـرِضِ الوعيد، فوَجَبَ اختِصاصُ هذا المعنىٰ بهم، والمعنىٰ الذي ذهبَ إليه عام، حتىٰ في حَقِّ الأنبياءِ والملائكة».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٣) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه: «وما الزمخشريُّ إلا يتسامحُ كثيراً فيما يجبُ من الآداب للكِتاب العزيز، وإنما يَليقُ التسامُحُ إذا كان يُفسِّرُ شِعرَ امرِئِ القيس أو الحارثِ بنِ حِلِّزة، وأما أدبُ القُـرآنِ فيَضيقُ عن أسهَـلَ من ذلك»، انتهىٰ، وقـد أوردتُـه بلفظِه لأهميته.

(٢) في «معالم التنزيل» (٤: ١٦٩).

(٣) في (ح): «غير مخلوق»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «تفسير الرازي».

وأما قولُه: «استِثقالُهم له ونُفورُهم عنه» فجوابُه: «أنَّ حُصُولَ هذا الاستِثقالِ هل يَمنَعُ مِنَ الفَهْم أم لا؟ فإن مَنَعَ فهو المقصود، وإن لم يَمنَع كانَ ذلكَ سَبَباً أجنبياً عن المعاني المُعتَبرةِ في الفَهْم، فلا تختلفُ أحوالُ القلب مِنَ العِلم والمعرفةِ بسَبَبه، فكيفَ يُمكِنُ جَعْلُه ذَمّاً»[1].

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فهو أنَّ قولَه: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ لا يَخلو: إما أن يكونَ مِن تَتِمّةِ كلام الأشهادِ علىٰ سبيل الدُّعاءِ عليهم، فإنهم لـمّا عَدُّوا عِنادَهم وكُفرَهُم المُضاعَفَ وضلالَهم وإضلالَهم الناس، قالوا: لِيُضاعَف لهم العذابُ يا ربّ. أو مِن كلام الله تعالىٰ تقريراً لِقَولِ الأشهادِ علىٰ الأبلغ، كأنه قيل: الأمرُ كما قلتُم، وأنتم مُستَوجِبُونَ لذلكَ العذاب المُضاعَف. فمَوقعُ ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ﴾ علىٰ التقديرَين: الاستِئنافُ علىٰ سبيل التعليل، فإنَّ السامعَ لـمّا سَمِعَ هذهِ التَّشديداتِ والمُبالَغاتِ عَظُمَ عِندَه أمرُهم، فقالَ تفجُّعاً عليهم: مِن أينَ دَخلَت علىٰ هؤلاءِ هذهِ الشقاوة؟ فأُجيب: لأنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَهم أشقياء، وخَتَمَ علىٰ قُلوبِهم، حتىٰ لا يَدخُلَ فيها الحقّ، وخَتَمَ علىٰ سَمْعِهم؛ لِئلّا يَستَطيعوا سماعَ الحق، وجَعَلَ علىٰ أبصارِهِمُ الغِشاوةَ؛ لِئلّا يُبصِرُوا الدلائلَ الدّالّةَ علىٰ التوحيد.

فإذا كانَ ظاهرُ النَّظْم هذا، وقد اعتَضَدَ بتفسير حَبْرِ الأُمّة، فلا يُقالُ فيه ما قال! اللهُمَّ غَفْرًا.

فلو أُجيبَ هذا السائلُ بما بنىٰ عليه المُصنِّفُ كلامَه، وقيل: لأنهم تَصامُّوا عن استماع الحقِّ وكَرِهُوه، لم يَتَطابَق؛ لأنَّ تلخيصَ الكلام حينَئذ: ما بالُ هؤلاءِ المُعانِدِينَ الذينَ بلغَ عِنادُهم أقصىٰ الغايةِ استَوجَبوا مُضاعَفةَ العذاب، فقيل: لأنهم عانَدُوا وتَصامُّوا وكانوا عن مُقتَضى البَلاغةِ بمَعزِل.

ثم مَوقِعُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾: الاعتِراضُ وتأكيدُ ما استَحَقُّوا به مِنَ العذاب، كأنه قيل: أولئكَ البُعَداءُ عن كُلِّ

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٣٣-٣٣٤).

﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: اشتَـرَوا عِبادةَ الآلهةِ بعبادةِ الله، **فكانَ خُسْـرانُهم في تجارتِهم ما لا خُسْرانَ أعظَمُ** منه، وهو أنهم خَسِرُوا أنفسَهم، ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وبَطَلَ عنهم، وضاعَ ما اشتَـرَوه، وهو ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ **مِنَ الآلهةِ وشفاعتِها**.

﴿لَا جَرَمَ﴾ **فُسِّـرَ في مكانٍ آخر**، ....

خيرٍ كانوا مُستأهِلينَ أن يُعذَّبُوا عاجِلاً، مَعَ أنهم في أنفسِهم ما كانوا يُعجِزُونَ اللهَ في الدُّنيا، وما كانَ لهم أيضاً ناصِـرٌ يَنصُـرُهم ويَمنَعُهم منه، وحيثُ أُخِّرُوا ولم يُعاجَلُوا استَحَقُّوا أن يُضاعَفَ لهم العذاب.

قوله: (**فكانَ خُسْـرانُهم في تجارتِهم ما لا خُسْـرانَ أعظَمُ منه**): دَلَّتِ الفاءُ وتفسيرُ «ما لا خُسْـرانَ» بعدَه بقـوله: «وهـو أنهم خَسِـرُوا أنفُسَهُم» علىٰ أنَّ قولَه تعـالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ عِبارةٌ عن قوله: «اشتَـرَوا عِبادةَ الآلهةِ بعبادةِ الله»، لأنَّ الخسـرانَ مِن رَوادِفِ ما لا ينبغي أن يُشتَرىٰ برأسِ المال، وكانَ رأسُ مالِهم أنفسَهم؛ لأنهم ما خُلِقُوا إلا لِعبادةِ الله، وحيثُ عَبَدُوا غيـرَ الله فقد ضَيَّعُوا ما لأجلِهِ خُلِقَت أنفسُهم، فصَحَّ قولُه: إنهم ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾.

قوله: (﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ **مِنَ الآلهةِ وشَفاعتِها**): عطفُ «وشفاعتِها» علىٰ «الآلهةِ» علىٰ مِنوال: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، لأنَّ المُفتَرىٰ الشفاعةُ لا الآلهةُ نفسُها.

قوله: (﴿لَا جَرَمَ﴾ **فُسِّـرَ في مَوضِعٍ**[1] **آخر**): يعني: لفظةُ ﴿لَا جَرَمَ﴾ يجيءُ تفسيرُه في سُورةِ «حم المُؤمِن»[2] مُستَقصًى، وذكرَ فيه وُجُوهاً ثلاثة:

أحدُها: أنَّ ﴿لَا﴾ نفيٌ لِـمَا ظَنُّوا، و﴿جَرَمَ﴾ فِعلٌ بمعنىٰ «حَقّ»، و«أنَّ» مَعَ ما في حَيِّزِه: فاعِلُه، المعنىٰ: لا يَنفَعُهم ذلكَ الظَّنّ، حَقَّ[3] أنهم في الآخِرةِ هُمُ الأخسَرُون. هذا مذهبُ سِيبَوَيه.

---

(١) كذا في الأصول الخطيّة، وفي «الكشاف»: «في مكان».

(٢) يعني: سورة غافر، في الآية ٤٣ منها (١٣: ٥١٧).

(٣) تحرّف في (ف) إلىٰ: «حتىٰ».

﴿هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ﴾ لا ترىٰ أحداً أبيَـنَ خُسْراناً منهم.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٣]

﴿وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾: واطمَأنُّـوا إليه، وانقَطَعوا إلىٰ عبادتِهِ بالخشوع والتواضُع؛ مِنَ الـخَبْت، وهيَ الأرضُ المُطمَئِنّة، ومنه قولُهم للشيءِ الدَّنيء: الخبيت، قال:

يَنفَعُ الطَّيِّبُ القليـلُ مِـنَ الـرِّز ... قِ ولا يَنفَـعُ الكثيـرُ الخبيـتُ

وقيل: التاءُ فيه بَدَلٌ مِنَ الثاء. ....

وثانيها: ﴿جَرَمَ﴾ بمعنىٰ: كَسَب، و«أنَّ» معَ ما في حَيِّزِه: مفعولُه، والفاعل: ما دَلَّ عليه الكلام، أي: كَسَبَ ذلكَ خُسْرانَـهم.

فالمعنىٰ: ما حَصَلَ مِن ذلكَ إلا ظهورُ خسارِهم.

وثالثها: ﴿لَا جَرَمَ﴾ بمعنىٰ: لا بُدّ، المعنىٰ: لا بُدَّ أنهم في الآخِرةِ هُمُ الأخسَـرون.

وفي «الكواشي»: محلُّ ﴿لَا جَرَمَ﴾ رَفْعٌ مُبتَدأ، خَبَـرُه: ﴿أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، و﴿لَا جَرَمَ﴾ كانت في الأصل بمَنزِلة: لا محالةَ ولا بُدّ، فحُوِّلَت إلىٰ معنىٰ القَسَم، فصارت بمعنىٰ: حَقّاً، فلذلكَ يُجابُ عنها باللام، تقول: لا جَرَمَ لآتيَنَّك[1].

قوله: (**﴿هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ﴾ لا ترىٰ أحداً أبيَنَ خُسْـراناً منهم**): أي: هُمُ الكامِلونَ في الخسـران، كأنَّ خُسْـرانَ غيرِهم في جَنْب خُسْـرانِهم ليسَ بخُسْـران، وذلكَ مِن تَصْديرِ الجملةِ بـ«أنّ»، وتعريفِ الخبر بلام الجنس، وتَوْسيطِ ضمير الفَصْل.

قوله: (**وقيل: التاءُ فيه بَدَلٌ مِنَ الثاء**): أي: في المُستَشهَد، لا في الآية.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «لا جَرَمَ لا شكَّ».

[﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٢٤]

شَبَّهَ فريقَ الكافرينَ بـ«الأعمىٰ والأصَمّ»، وفريقَ المُؤمنينَ بـ«البصير والسَّميع»، **وهو مِنَ اللَّفِّ والطِّباق، وفيه مَعنيان**: أن يُشَبِّهَ الفريقَ تَشبيهَينِ اثنين، كما شَبَّهَ امرُؤُ القَيْس قلوبَ الطير بالحَشَفِ والعُنّاب، وأن يُشَبِّهه بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم، أو الذي جَمَعَ بينَ البَصَرِ والسَّمْع، علىٰ أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾ وفي ﴿وَٱلسَّمِيعِ﴾ لِعَطفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، كقوله:

الصّابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

قوله: (**وهو مِنَ اللَّفِّ والطِّباق**): أما اللَّفّ: فهو ذِكرُ الفَريقَين، لأنَّ المُرادَ بالفريقِ الكافِرِ: ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] إلىٰ آخِرِ الآيات، وبالمُؤمِن: قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [هود: ٢٣].

والنَّشْر: هو قولُه: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾، وإنما قَدَّمَ «الأعمىٰ والأصَمّ» علىٰ «السَّميع والبصير»؛ لأنَّ تلكَ الآياتِ المُشارِ إليها وارِدةٌ علىٰ هذا الترتيب، وكانَ ذِكرُ المُؤمِنينَ فيها كالاستِطرادِ لِذِكرِ الكافرين، ولهذا أوجَبَ التأخير.

وأما الطِّباق: فإنه قُوبِلَ «البصير» بـ«الأعمىٰ»، و«السَّميع» بـ«الأصَمّ».

قوله: (**وفيه مَعْنيان**): أي: وَجْهانِ أو طريقانِ في اعتبارِ التشبيه. **الانتِصاف**: «في تَنْظيرِ الآيةِ ببَيْتِ امرِئِ القَيْس نَظَر؛ لأنه شَبَّهَ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرَّطْب واليابِس تَشْبيهاً واحِداً، والآيةُ علىٰ التفسير الأول؛ شَبَّهَ كُلَّ واحدٍ مِنَ الكافِرِ والمُؤمِنِ تَشْبيهَين، والبيتُ أشبَهُ بالوَجْهِ الثاني، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما شُبِّهَ تشبيهاً واحِداً في أمرَيْنِ مُختَلِفَين»[1].

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٤-٢٦٥) بحاشية «الكشّاف».

....

وقلت: يحتملُ قولُ المُصنِّف: «أن يُشَبِّهَ الفَريقَ تَشبيهَينِ اثنَين» أن يُرادَ منه: أن يُشَبِّهَ كُلَّ فريقٍ تشبيهاً واحِداً، فيكون تَشبيهَينِ اثنَين، أو أن يُشَبِّـهَ كُلَّ فريقٍ تَشبيهَينِ اثنَين، وهذا الثاني هو المُراد، لاستِشهادِهِ ببَيْتِ امرِئ القَيْس:

كـأنّ قُـلُوبَ الطَّـيْـرِ رَطْـباً ويـابسـاً لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والـحَشَفُ البالي[1]

لأنه مِن تشبيهِ المُفرَدِ بالمُفرَد، نَصَّ عليه صاحبُ «المفتاح»[2]، وعليه ظاهرُ كلام المُصنِّفِ في أولِ البقرة[3]، شَبَّـهَ بعضاً مِن قلوب الطَّيْر ـ وهو الرَّطْبُ منها ـ بالعُنّاب، وبعضاً منها ـ وهو اليابِسُ ـ بالـحَشَف البالي، وكذلكَ شَبَّـهَ كُلَّ فريقٍ مِنَ الفَريقَينِ تَشبيهَين؛ بأن شَبَّـهَ فريقَ الكُفّارِ مثلاً؛ بعضاً منهم بالأعمىٰ، وبعضاً بالأَصَمّ.

والحاصِل: أنَّ التَّنظيرَ بالبيتِ لاستِقلالِ كُلٍّ مِنَ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به المُفرَدِ علىٰ حِيالِه، وليسَ كذلكَ في الوَجْهِ الثاني.

ويَحتملُ قولُه: «أن يُشبِّهَه بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم»: أن يكونَ المُرادُ أن يُشَبِّـهَ الفَريقَينِ معاً بالذي جَمَعَ بينَ العمىٰ والصَّمَم، وبالذي جَمَعَ بينَ البَصَـرِ والسَّمْع، لأنَّ الضميرَ في «أن يُشبِّهَه» راجعٌ إلىٰ الفريق، وأن يُشَبِّـهَ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الفَريقَينِ بالذي جَمَعَ بينَ الوَصْفَين، وما يَـدُلُّ علىٰ أنَّ الثاني هو الـمُراد: مجيءُ «أو» التنويعية، وإفرادُ الموصول في كلام المُصنِّـف هاهنا كإفرادِهِ في قولِـهِ تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، وإن كانَ المُشَبَّـهُ جماعة.

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص١٤٥.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٣٨.

(٣) في تفسير الآية ١٩ منها.

﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ يعني: الفَريقَين، ﴿مَثَلًا﴾: تشبيهاً.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ ٢٥-٢٦]

أي: أرسَلْنا نُوحاً بـ(أني لكم نَذِير)، ومعناه: أرسَلْناهُ مُلتَبِساً بهذا الكلام، وهو قولُه: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ بالكَسْر، ....

فالواو في[1] قوله: «الأصَمّ» وقوله: «السميع» علىٰ التشبيه الأول لعطفِ الذاتِ علىٰ الذات، وعلىٰ الثاني لعطفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، كما قال.

والتشبيهُ الثاني يحتملُ أن يكونَ مُركَّباً وَهْمياً؛ بأن يُمَثَّلَ حالُ فريقِ الكُفّارِ في تعاميهم عن الآياتِ المنصوبةِ بينَ يَدَيهم، وتَصامِّهم عن الآياتِ المَتلُوّةِ عليهم، بحالِ مَن اجتَمَعَ فيه الصِّفتانِ العمىٰ والصَّمَم، فهم أبداً في خَبْطٍ وضَلال، لأنَّ الأعمىٰ إذا سَمِعَ شيئاً ربما يَهتَدي إلىٰ الطريقِ إذا نُعِقَ له، والأصَمَّ ربما يَنتَفِعُ بالإشارة، ومَنْ جَمَعَ بينَهما فلا حِيلةَ فيه. وأن يكونَ مُركَّباً عقلياً؛ بأن تُؤخَذَ الزُّبْدةُ والخلاصةُ مِنَ المجموع، والوَجْه: تَمَكُّنُ الضَّلالِ وعَدَمُ الانتِفاع.

والفرقُ بينَ التشبيهَين: هو أنَّ الأولَ تَتَفاوَتُ فيه حالُ بعضٍ مِنَ الفريق، فإنَّ الأصَمَّ أهوَنُ حالاً مِنَ الأعمىٰ، وعلىٰ الثاني: لا تَفاوُتَ البتّة.

قوله: (أي: أرسَلْنا نُوحاً بـ«أني لكم»): قَدَّرَ الباءَ لأنَّ ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍو[2] قَرَآ بالفَتْح، والباقون: بالكَسْر، جَعَلَ الجارَّ والمجرورَ حالاً مِنَ المفعول، وإنما قال: «والمعنىٰ علىٰ الكَسْر»، لأنَّ قولَه: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ في الأصل مَقُول، والكَسْرُ لازمٌ بعدَ القَوْل، فاتَّصَلَ به الجارّ، فغَيَّرَ اللفظَ دونَ المعنىٰ، ولهذا قال: «مُلتَبِساً بهذا الكلام»، كما في قولك: كأنّ

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطيّة إلى: «قالوا وفي»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) والكسائيّ أيضًا، كما في «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٣٧.

فلما اتَّصَلَ به الجارُّ فُتِح، كما فُتِحَ في «كأنّ»، والمعنىٰ علىٰ الكَسْـر، وهو قولُك: إنَّ زيداً كالأسد، وقُرِئَ بالكَسْـرِ علىٰ إرادةِ القول.

﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ بَدَلٌ مِن (أني لكم نَذِير)، أي: أرسَلْناه بأن لا تَعبُدوا ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾، أو تكونُ ﴿أَن﴾ مُفسِّـرةً مُتعلِّقةً بـ﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ أو بـ﴿نَذِيرٌ﴾.

وَصْفُ «اليومَ» بـ﴿أَلِيمٖ﴾ مِنَ الإسنادِ المجازيّ؛ لوقوع الألم فيه، فإن قلت: **فإذا وُصِفَ به العذاب؟** قلت: مجازيٌّ مِثلُه، لأنَّ الأليمَ في الحقيقةِ هو العذاب، **ونظيـرُهما قولُك: نهارُك صائِم، وجَدَّ جِدُّه.**

[﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا

زيدًا أسد، والأصل: إنَّ زيداً كالأسد، فنَقَلَ الكاف، وفتحَ الهمزة، والمعنىٰ المعنىٰ[1]، قال أبو البقاء: «(قالَ أني) بالفَتْح: علىٰ تقدير: «بأني»، وهو في مَوضِع نَصْب، أي: أرسَلْناهُ بالإنذار، أي: مُنذِراً»[2].

قوله: (**فإذا وُصِفَ به العذاب؟**): يعني: فهذا حُكمُ «الأليم» إذا وُصِفَ به اليوم، فإذا وُصِفَ به العذاب، فما حُكمُه؟

قوله: (**ونظيـرُهما [قولك]: نهارُك صائم، وجَدَّ جِدُّه**): إشارة إلىٰ الفَرْقِ بينَ المَجازَيْنِ في الإسناد، نُـزِّلَ الظَّرْفُ في الأولِ مَنزِلةَ الشَّخْصِ نفسِه، لِكثرةِ مُباشَـرَتِهِ الصَّوْمَ فيه، كأنه واقعٌ فيه، وفي الثاني: جُعِـلَ وَصْفُ الشَّخْصِ كالشَّخْص، وأُسنِدَ إليـه ما كانَ مُسنَداً إليه، لاستبدادِهِ به.

---

(١) سقطت لفظةُ «المعنىٰ» الثانيةُ من (ف)، والمثبت من (ح) و(ط)، وهو الصواب، يُريد: أنَّ المعنىٰ الذي يُفيدُه اللفظُ الأولُ هو المعنىٰ نفسُه الذي يُفيدُه اللفظُ الثاني.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٤).

ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾ [٢٧]

﴿ٱلْمَلَأُ﴾: الأشـراف؛ مِن قولِهم: فلانٌ مَليءٌ بكذا، إذا كانَ مُطيقاً له، وقد مَلُؤُوا بالأمر، لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور، **واضطَلَعوا بها** وبتدبيرِها، أو لأنهم يَتَمـالَؤُون؛ أي: يَتَظاهَرونَ ويَتَسانَدون، **أو لأنهم يَملَؤُونَ القلوبَ هَيْبة**، والمَجالِسَ أُبَّـهة، أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام والآراءِ الصائبة.

قوله: (**واضطَلَعوا بها**)، الجوهري: «يُقال: فُلانٌ مُضطَلِعٌ بهذا الأمر، أي: قَوِيٌّ عليه، وهو مُفتَعِلٌ مِنَ الضَّلاعة، والضَّلاعة: القُوّةُ وشِدّةُ الأضلاع».

قوله: (**أو لأنهم يَملَؤُونَ القُلوبَ هَيْبة**): هو مِن: مَلَأتُ الإناءَ ـ بالفَتح ـ أملَؤُه مَلأً، فهو مُتَعدٍّ، وفي «مُقدِّمة الأدب»[(١)]: مَلِئَ الإناءُ ـ بالكَسْر ـ فهو مَلآنُ، لازم، وعليه قولُه: «أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام والآراءِ الصائبة»، قيل: قولُه: «أو لأنهم» عطفٌ علىٰ قوله: «مِن قَولِهم: فُلانٌ مَليءٌ بكذا»، وفي الكلام حذفٌ تقديرُه: «أو مِن قَولِهم: تمالؤوا[(٢)]؛ أي: تعاونوا، لأنهم يَتَمـالَؤُون»، وكذا «أو لأنهم» ثالثاً.

وقلت: ويُمكِنُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ التعليل السابق، وذلك: «مَلَأَ» حقيقةً هو: مَلَأتُ

---

(١) كتابٌ في اللغة للعلامة الزمخشـريّ رحمه الله تعالىٰ، رتَّبَه علىٰ خمسة أقسام: الأول: في الأسماء، الثاني: في الأفعال، الثالث: في الحروف، الرابع: في تصريف الأسماء، الخامس: في تصـريف الأفعال، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٧٩٨).

وقد أشار الأستاذ الزركلي في ترجمة الزمخشـريِّ من «الأعلام» (٧: ١٧٨) إلىٰ هذا الكتاب بالرمز (خ)، يعني: وجودَه مخطوطاً، إلا أنه في ترجمة المُستَشـرِق الألماني فِتسشتاين (١٢٥٦ - ١٣٢٣هـ = ١٨٤٠-١٩٠٥م) قال (٨: ٢٦٤): «نشـر بالعربية «مقدمة الأدب» و«معجم العربية والفارسية» كلاهما للزمخشـري».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «قالوا»، والمُثبتُ من (ط).

﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ تعريضٌ بأنهم أحقُّ منه بالنُّبوّة، وأنَّ اللهَ لو أرادَ أن يجعلَها في أحدٍ مِنَ البَشَرِ لجعلَها فيهم، فقالوا: هَبْ أنك واحدٌ مِنَ المَلَأ، ومُوازٍ لهم في المنزلة، ....

الإناء، والأشـرافُ إنما سُمُّوا بـ«المَلَأ» لأنهم أعضادُ المَلِكِ وأعوانُه؛ يُدبِّـرُونَ أُمورَ مملكتِه، قالَ في «الأساس»: «مَلَأتُ الإناء، وهو مَلْآن، وأوعيةٌ مِلاء، ومن المجاز: نَظَرتُ إليه فمَلَأتُ منه عَيْني، ومالَأَه: عاوَنَه، وأصلُـها المُعاونةُ في الـمَلْء، ثم عَمَّت، ومنه: هو مَلـيءٌ بكذا: مُضطَلِعٌ به».

فإذن التقدير: المَلَأ: الأشـراف، مأخوذٌ مِن قَولِهِم: فُلانٌ مَلِيءٌ بكذا، أو مِن: مالَأَه: عاوَنَه[1]، أو مِن: مَلَأتُ الإناءَ، أو مِن: مَلُؤَ الإناءُ، لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور، أو لأنهم يَتَمالَؤون، أو لأنهم يملؤونَ القُلوبَ هيبة، أو لأنهم مِلاءٌ بالأحلام، فهو مِنَ اللَّفِّ التقديريّ، والوَجهُ الأولُ أمتَنُ الوُجُوه؛ لِـجَعْلِهم في استِقلالِهِم في الأُمُورِ[2] وتَمَرُّنِهم فيها كالأوعيةِ لها، وإليهِ الإشارةُ بقوله: «لأنهم مَلُؤُوا بكِفاياتِ الأمور»، ثم الوَجْهُ الأخير، لأنَّ المعنىٰ: أنهم لِـحُسْنِ الآراءِ والتدابيـرِ الصائبةِ مَلُؤُوا بالأُمور، قالَ أبو الطيِّب:

الرأيُ قبلَ شجاعةِ الـشُّجْعانِ ... هُوَ أوَّلٌ وهيَ المَحَلُّ الثـاني[3]

قوله: (**﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ تَعْريضٌ بأنهم أحَقُّ منه بالنُّبوّة**): يعني: أننا في البَشَـريّةِ سَواء، ولنا المَزِيّةُ بكَوْنِنا شُـرَفاءَ عُظَماء، لأنَّ القائلينَ الملأُ الذينَ يَملَؤُونَ القُلوبَ هَيْـبةً والمَجـالِسَ أُبـَّهة، نحـوُه قـولُهُم: **﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾** [الزخرف: ٣١].

قوله: (**فقالوا: هَبْ أنك واحدٌ مِـنَ المَـلَأ، ومُوازٍ لهم في المَنـزِلة**): تنبـيهٌ علىٰ مكـانِ

---

(١) من قوله: «وأصلها المعاونة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «أو لأنهم يَتَمالؤون» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «ديوان المتنبي» (٤: ١٧٤) بشرح العكبري.

فما جَعَلَكَ أحقَّ منهم؟ ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾؟

أو أرادوا أنه كـانَ ينبغي أن يكـونَ مَلَكـاً لا بَشَـراً، والأراذِل: جمعُ الأَرْذَل، كـقوله: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، «أحاسِنُكُم أخلاقاً».

التَّعْريضِ والتَّفكُّرِ في استِحقاقِهم لها دونَه؛ لِتنزُّلِهم عن مَراتِبِهم، قال الحريريّ: «يقولون: هَبْ أني فَعَلت، وهَبْ أنه فَعَل، والصواب: إلحاقُ الضميرِ[١] الـمُتَّصِل به، فيُقال: هَبْني فَعَلت، وهَبْهُ فَعَل، قالَ أبو دَهبَلٍ الـجُمَحيّ:

هَبُوني امْرَأً مِنكُم أَضَـلَّ بَعيـرَهُ ... لَـهُ ذِمَّـةٌ إنَّ الـذِّمامَ كثيـرُ

ومعنىٰ «هَبْني»: أي: عُدَّني واحسُبْني، فكانَ فيه معنىٰ الأمْرِ مِن: وَهَب»[٢].

قوله: (كانَ ينبغي أن يكونَ مَلَكاً، لا بَشَراً): يعني: دَلَّ قولُه: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ علىٰ أنَّ مُطلقَ الأفضليةِ مطلوبٌ في الرسالة، ونحنُ وأنتُم مُستَوونَ في البَشَـرِيّة، لا فَضْلَ لأحَدِ الفَريقَينِ علىٰ الآخر، فينبغي أن تكونوا مِن جِنسٍ هو أفضَلُ مِنَ البَشَـر، لِتَختَصُّوا بها دونَنا، وليسَ ذلكَ إلا المَلَكيّة، ففيه اعتِزالٌ خَفِيّ[٣]، والمقامُ يدفعُه.

قوله: (والأراذِل: جمعُ الأَرْذَل، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾): أرادَ أنه جمعَ اسمَ التفضيل مُضافاً، كما في الآية، وفي الحديثِ النَّبويّ: «ألا أُخبِرُكم بأحبِّكُم إليّ، وأقرَبِكُم مِنّي مَجلِساً يومَ القيامة: أحاسِنُكُم أخلاقاً»، أخرَجَه الترمذيُّ[٤] عن جابر.

---

(١) في الأصول الخطية: «ضمير»، والمُثبَتُ من «دُرّة الغوّاص» للحريري.

(٢) «دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري ص١٣١.

(٣) أي: في تفضيل الملائكة علىٰ البشر، وهو قولُ المعتزلة، ويُقابلُه قولُ الأشاعرة: إنَّ البَشَـرَ أفضلُ مِنَ الملائكة، يَعنُون: الصالحين من البشر، سواء في ذلك الأنبياء أو غيرهم، وفَصَّلَ الماتُريديّةُ فقالوا: إنَّ خواصَّ البَشَـرِ أفضَلُ مِن خَواصِّ الملائكة، وعوامَّ البَشَرِ أفضلُ من عوامِّ الملائكة، أما خواصُّ الملائكةِ فأفضَلُ مِن عوامِّ البَشَـر.

(٤) في «جامعه» برقم (٢٠١٨).

وقُرِئ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ بالهمز وغيرِ الهمز، بمعنىٰ: اتبعوك أولَ الرأي، أو: ظاهِرَ الرأي، وانتِصابُه علىٰ الظَّرْف، أصلُه: وقتَ حُدُوثِ أولِ رأيِهم، أو: وقتَ حُدُوثِ ظاهِرِ رأيِهم، فحُذِفَ ذلك، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه.

أرادوا: أنَّ اتِّباعَهم لكَ إنما هو شيءٌ عَنَّ لهم بَدِيهةً مِن غيرِ رَوِيّـةٍ ونَظَر، وإنما استَـرذَلُوا المُؤمنينَ لِفَقْرِهِم وتأخُّرِهِم في الأسبابِ الدُّنيوية، لأنهم كانوا جُهّالاً، ما كانوا يعلمونَ إلا ظاهِراً مِنَ الحياةِ الدُّنيا، فكانَ الأشـرَفُ عندَهم مَنْ له جاهٌ ومال، كما ترىٰ أكثرَ الـمُتَّسِمِينَ بالإسلام يَعتقِدُونَ ذلك، ويَبنُونَ عليه إكرامَهم وإهانتَهم، ولقد زَلَّ عنهم أنَّ التَّقدُّمَ في الدُّنيا لا يُقرِّبُ أحداً مِنَ الله، وإنما يُبعِدُه، ولا يَرفَعُه، بل يَضَعُه، فَضْلاً أن يجعلَه سَبَباً في الاختيارِ للنُّبوّةِ والتأهيل لها!

علىٰ أنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلام بُعِثُوا مُرغِّبِينَ في طَلَب الآخِرة ورَفْضِ الدُّنيا، مُزهِّدِينَ فيها، مُصَغِّرِينَ لِشأنِها وشأنِ مَنْ أخلَدَ إليها، فما أبعَدَ حالَهم مِنَ الاتِّصافِ بما يُبعِدُ مِنَ الله، والتَّشَـرُّفِ بما هو ضَعَةٌ عندَ الله.................................

قوله: (قُرِئ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ بالهمزِ وغيـرِ الهمز): بالهمز: أبو عَمْرو وحدَه[1]، قال أبو علي: «مَنْ لم يهمَز أراد: فيما بدا مِنَ الرأي وظَهَر، ومَنْ هَـمَزَ أراد: أولَ الرأي ومَبدَأه، والمعنىٰ علىٰ الأول: ما اتَّـبَعَكَ إلا الأراذِلُ فيما ظَهَرَ لهم مِنَ الرأي، أي: لم يُعقِبُوهُ بنظَرٍ فيه، وعلىٰ الثاني: اتَّـبَعُوكَ في أولِ الرأي مِن غيرِ أن يُتبِعُوا الرأيَ بفِكرٍ ورَوِيّة، والكَلِمتانِ مُتقارِبتانِ معنىٰ»[2].

وقال أبو البقاء: «﴿بَادِىَ﴾: ظَرْف، وجاءَ علىٰ «فاعِل» كما جاءَ علىٰ «فَعِيل»، نَحْو: قَريبٌ وبَعيد، والعامِل: ﴿مَا نَرَىٰكَ﴾، أي: نراكَ فيما يَظهَرُ لنا مِنَ الرأي، أو في أوَّلِ أمرِنا،

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٣٨.

(٢) «الحجة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣١٧).

﴿مِن فَضْلٍ﴾: مِن زيادةٍ شَـرَفٍ علينا تُؤهِّلُكم للنبوّة، ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ فيما تَدَّعُونَه.

[﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ * وَيَاقَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ * وَيَاقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ٢٨-٣١]

﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: أخبِـروني ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾: علىٰ بُرْهانٍ ﴿مِّن رَّبِّي﴾ وشاهِدٍ منه يَشهَدُ بصِحّةِ دَعْواي، ﴿وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ﴾ بإيتاءِ البيِّنة، **علىٰ أنَّ البيِّنَةَ في نفسِها هيَ الرحمة**، ويجوزُ أن يُريدَ بـ«البيِّنة»: المُعجِزة، وبـ«الرحمة»: النُّبوّة.

فإن قلتَ: فقوله: (فعَمِيَتْ) ظاهرٌ علىٰ الوَجْهِ الأول، فما وَجْهُه علىٰ الوَجْهِ الثاني، وحَقُّه أن يُقال: فعَمِيَتا؟ قلتُ: الوَجْهُ أن يُقدَّرَ «فعَمِيَتْ بعدَ البيِّنة»، وأن يكونَ........

أو العامِل: ﴿اتَّبَعَكَ﴾، أي: اتَّبعُوكَ في أوّلِ الرأيِ فيما ظَهَرَ منه مِن غيـرِ أن يبحَثُوا»[1]، وهو المُرادُ مِن قولِ المُصنِّف: «أرادوا أنَّ اتِّباعَهم لك إنما هو شيءٌ عَنَّ لهم بَديهة»، والوَجْهُ الأولُ لأبي البقاءِ بعيد، وليسَ المعنىٰ عليه.

قوله: (علىٰ أنَّ البيِّنَةَ في نفسِها هيَ الرحمة): فعلىٰ هذا العطفُ مِن باب: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، لأنَّ كَوْنَه عليه السَّلامُ علىٰ بُرْهانٍ مِن ربِّه لم يكن إلا بإيتاءِ الله له ما يَشهَدُ بصِحّةِ دَعْواهُ من المُعجِزة، وهو الرحمةُ بعَيْنه، فلما كانَ المُرادُ مِنَ البيِّنةِ هذا فُسِّـرَ بقوله: ﴿وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ﴾، ولذلكَ أفرَدَ الضميـرَ في قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٥).

حذفُه للاقتِصارِ علىٰ ذِكرِهِ مَرّة، ومعنىٰ «عَمِيَت»: خَفِيَت.

وقُرِئ: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾؛ بمعنىٰ: أُخفِيَت، وفي قِراءةِ أُبيّ: «فعَمّاها عليكم».

فإن قلتَ: فما حقيقتُه؟ قلتُ: حقيقتُه: أنَّ الحجّةَ كما جُعِلَتْ بَصِيرةً ومُبصِرة جُعِلَتْ عَمْياء، لأنَّ الأعمىٰ لا يَهتَدي ولا يهدي غيرَه، فمعنىٰ: فعَمِيَت عليكمُ البيِّنةُ فلم تَهدِكُم، كما لو عَمِيَ علىٰ القوم دليلُهم في المَفازةِ بَقُوا بغيرِ هادٍ.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قِراءةِ أُبيّ؟ قلتُ: المعنىٰ: أنهم صَمَّمُوا علىٰ الإعراضِ عنها، فخَلّاهُمُ اللهُ وتصميمَهم، فجُعِلَت لتلكَ التَّخْليةِ تَعْميةً منه، والدليلُ عليه قولُه: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ يعني: أَنُكرِهُكم علىٰ قبولها ....

قوله: (وقرئ: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ بالتشديد وضَمِّ العين[1].

قوله: (فما حقيقتُه؟): أي: فما تحقيقُ نِسْبةِ العَمىٰ إلىٰ البيِّنة؟ وأجاب: أنَّ النِّسْبةَ وارِدةٌ علىٰ طريقِ الاستِعارة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فعَمِيَت عليكمُ البيِّنةُ فلم تَهدِكُم، كما لو عَمِيَ علىٰ القوم دليلُهم في المَفازةِ بَقُوا بغير هاد»، وقد وَرَدَ عكسُه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: آيةً مُبصِرة، أي: كما جاءت هذهِ النِّسْبة، كذلكَ ما نحنُ بصَدَدِه.

قوله: (فما معنىٰ قِراءةِ أُبيّ؟): «فعَمّاها عليكم»[2]؛ حيثُ أُسنِدَ إلى الله تعالىٰ، وهو قبيحٌ على مَذهَبه.

قوله: (والدليلُ عليه): أي: على أنَّ المُرادَ التَّخْليةُ وعَدَمُ الإكراه، والإنكارُ في قوله[3]: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ بمعنىٰ: أَنُكرِهُكم علىٰ قَبُولِها.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٣٨.

(٢) انظر: «الدرّ المصون» (٦: ٣١٣)، وعزاها ابن زنجلة في «حجّة القراءات» ص٣٣٨ إلى عبد الله بن مسعود، وعزاها مكي في «مشكل إعراب القرآن» (١: ٣٦١) إلى الأعمش، كما عزاها إلى أُبيّ أيضًا.

(٣) من قوله: «فعَمّاها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

ونَقسِرُكم علىٰ الاهتِداءِ بها، وأنتُم تكرهونَـها ولا تختارونَـها، ولا إكراهَ في الدِّين؟!

وقد جيء بضميرَي المفعولَين مُتَّصِلَين جميعاً، ويجوزُ أن يكونَ الثاني مُنفَصِلاً، كقولك: أنُلزِمُكم إياها، ونحوُه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ويجوز: فسَيَكفيكَ إياهُم، وحُكِيَ عن أبي عَمْرٍو إسكانُ الميم، ووَجْهُه: أنَّ الحركةَ لم تكن إلا خُلْسَةً خفيفة، فظنَّها الراوي سُكوناً، والإسكانُ الصَّريحُ لحنٌ عندَ الخليل وسِيبَوَيهِ وحُذّاقِ البَصْريِّين؛ لأنَّ الحركةَ الإعرابيةَ **لا يَسُوغُ طَرْحُها إلا في ضرورةِ الشِّعْر**.

والضميرُ في قوله: ﴿لَآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِهِ لهم: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.

وأما تقريرُه علىٰ مَذهَب أهل السُّنّة[1]: قالَ نوحٌ عليه السَّلام: إذا كانَ اللهُ تعالىٰ عَمّاها عليكم فلا بُدَّ لكم مِنَ الكراهية، فكيفَ أُلزِمُكم عليه إذن، وقريبٌ منه في المعنىٰ قولُ نُوحٍ أيضاً: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

قوله: (**وحُكِيَ عن أبي عَمْرٍو**): أي: علىٰ طريقٍ شاذّ، والـخُلْسةُ ـ بالضَّمّ ـ : اسمٌ مِن: خَلَستُ الشيءَ إذا سَلَبتَه.

قوله: (**لا يَسُوغُ [طَرْحُها] إلا في ضَرُورةِ الشِّعْر**): نَحو قوله:

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ[2]

---

(١) ومذهبُ أهل السُّنّة: أنّ الله يخلقُ الهدايةَ في قلب العبد فيهتدي، ويخلقُ الضلالَ في قلب العبد فيَضِلّ، ففِعلُ العبد مخلوقٌ لله لا للعبد، خِلافاً للمعتزلة، ولكنْ للعبد كَسْبٌ في فِعلِه، خِلافاً للجبرية، وتفصيلُ ما بينَ هذين الأصلين يُطلَبُ من كتب العقائد.

(٢) صَدْرُ بيتٍ لامرئِ القيس، كما في «ديوانه» ص١٤٩، وتمامُه:

إثماً من الله ولا واغِلِ

والواغِل: هو الداخلُ في الشيء، والمُرادُ هنا: ولا آثم. =

وقُرِئ: «وما أنا بطارِدٍ الذينَ آمنوا» بالتنوينِ علىٰ الأصل.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم يُلاقُونَ اللهَ فيُعاقِبُ مَنْ طَرَدَهم، أو: يُلاقُونَه فيُجازيهم علىٰ ما في قلوبِهم مِن إيمانٍ صحيح ثابت ـ كما ظَهَرَ لي منهم وما أعرِفُ غيرَه منهم ـ أو علىٰ خِلافِ ذلكَ مما تَقرِفُونَهم به؛ مِن بناءِ إيمانِهم علىٰ بادئِ الرأيِ مِن غيرِ نَظَرٍ وتَفكُّر، وما عليَّ أن أشُقَّ عن قلوبِهم، وأتعرَّفَ سِرَّ ذلكَ منهم حتىٰ أطرُدَهُم إن كانَ الأمرُ كما تَزعُمُون، ونحوُه: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾ الآية [الأنعام: ٥٢]، ....

استَحقَبَه: احتَمَلَه(١)، ومنه قيل: أحقَبَ فُلانٌ الإثم.

قوله: (أو علىٰ خِلافِ ذلك): عطفٌ علىٰ قوله: «علىٰ ما في قُلوبِهم مِن إيمانٍ صحيح»، يعني: أنكم تَزعُمُونَ أنهم ليسُوا علىٰ صِحّةٍ مِنَ الإيمانِ واليقينِ فأطرُدَهم، وليسَ ذلكَ إليّ، فأنا أنظُرُ إلىٰ ظاهرِ الحال، إنْ حِسابُهم إلا علىٰ رَبِّي، فهو كما عَلَّلَ اللهُ سبحانَه وتعالىٰ نهيَ الطَّرْدِ في قوله: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾ بقوله: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وإليه الإشارةُ بقوله: «ونحوُه: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾».

قوله: (أن أشُقَّ عن قلوبِهم): ضَمَّنَ «شَقَّ» معنىٰ «كَشَفَ»، وعَدّاهُ تَعْديتَه، أي: ما عليَّ أن أكشِفَ عما في قلوبِهم شَقّاً، يَدُلُّ عليه الحديث: «هَلّا شَقَقتَ قلبَه»(٢).

= والبيتُ من شواهد سِيبَوَيهِ في «الكتاب» (٤: ٢٠٤)، وابن جِنّي في «الخصائص» (١: ٧٤) و(١: ٣٨٨) و(٢: ٣١٧ و٣٤٠) و(٣: ٩٦)، وغيرهما.

(١) في (ح): «احمله»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقب). والجملة من قوله: «استحقبه» إلىٰ قوله: «الإثم» سقطت من (ف).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضيَ الله عنهما، ولفظه: «أفلا شَقَقْتَ عن قلبه».

أو: هم مُصَدِّقُونَ بلقاءِ ربِّهم، مُوقِنُونَ به، عالمونَ أنهم مُلاقُوهُ لا مَحالة.

﴿تَجۡهَلُونَ﴾: تَتَسافَهُونَ علىٰ المُؤمنين، وتَدْعُونَـهم أراذِل، من قوله:

ألا لا يَـجْهَلَنْ أحَدٌ علينا

أو تجهلونَ بلقاءِ ربكم، أو تجهلونَ أنهم خيـرٌ منكم.

﴿مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾: مَنْ يَمنَعُني مِنَ انتِقامِهِ ﴿إِن طَرَدتُّهُمۡ﴾، وكانوا يَسألُونَه أن يَطرُدَهم ليُؤمِنُوا به؛ أنَـفَةً مِن أن يكونوا معهم علىٰ سواء.

﴿أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ أي: لا أقول: عندي خزائنُ الله، ولا أقول: أنا أعلَمُ الغَيْب. ومعناه: **لا أقولُ لكم: عندي خزائنُ الله،** ....

قوله: (**أو: هُم مُصَدِّقُون**): جوابٌ آخر، يعني: تَزعُمُونَ أنهم ما آمنوا علىٰ بَصِيرةٍ منهم، فأطرُدَهم، أي: ما أطرُدُهم لأنهم فازوا بأعلىٰ دَرَجاتِ الإيقان، وحازُوا قُطْرَي الإيمان، حيثُ أيقَنُوا بلقاءِ الله في الدارِ الآخِرة.

قوله: (**ألا لا يَجهَلَنْ أحدٌ علينا**): تمامُه:

فنَجهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا[1]

أي: لا يَسْفَهَنَّ أحدٌ علينا، فنَسْفَهَ عليهم فوقَ سَفَهِهم، أي: نُجازيهم بسَفَهِهم جَزاءً وافياً، سَمّىٰ جَزاءَ الجهل جَهْلاً للمُشاكَلة.

قوله: (**ومعناه: لا أقولُ لكم: عندي خَزائنُ الله**) إلىٰ آخِرِ تفسير هذهِ الآية: إعلامٌ بأنها تَضَمَّنَت أجوبةً عن شُبَهٍ أورَدَها القوم في الطَّعْنِ في نُبوّةِ نُوح عليه السَّلامُ في الآيةِ المُتقدِّمة، وهيَ قولُه: ﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ﴾ الآية [هود: ٢٧].

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم من مُعلَّقته، كما في «ديوانه» ص٧٨.

وسيأتي بتمامه عند الزمخشري في تفسير الآية ٦٣ من سورة الفرقان (١١: ٢٨٣).

فأدَّعي فَضْلاً عليكم في الغِنىٰ، حتىٰ تجحَدُوا فَضْلي بقولكم: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾، ولا أدَّعي عِلمَ الغَيْب، حتىٰ تَنسِبُوني إلىٰ الكَذِب والافتراء، أو حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في نُفُوسِ أتباعي وضمائرِ قُلُوبِهم، ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ حتىٰ تقولوا لي: ما أنتَ إلا بَشَرٌ مِثلَنا، ....

أولُها: قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧]، أرادوا: أنك لستَ مَلَكاً حتىٰ تكونَ رسولاً، ولَئِنْ سُلِّمَ عَدَمُ استِحالةِ الرِّسالةِ للبَشَرِ لم تكن أنتَ أحَقَّ بها مِنّا، وذلكَ أنهم جَزَمُوا علىٰ أنَّ الرِّسالةَ مقصورةٌ علىٰ المَلَكيّة، وحينَ ادَّعاها استَبعَدُوها وأنكَرُوها، ولذلكَ أجابُوهُ بما يُجابُ به المُنكِرُ من إيتاءِ ﴿مَا﴾ و﴿إِلَّا﴾، وأجابَ عنه بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾، يعني: مَعَ أني أدَّعي النُّبوّةَ لا أدَّعي المَلَكيّة، لأنَّ البَشَريّةَ غيرُ قادِحةٍ في النُّبوّة، لأنَّ مِن حَقِّ الرسولِ أن يُباشِرَ أُمّتَه بالدليل والحجّة، ثم بالهِدايةِ إلىٰ طريقِ الحقّ، لا بالصُّورةِ والخِلقة، فمَنْ كانَ كذلكَ كانَ أحَقَّ بالنُّبوّةِ كائناً مَنْ كان، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ حتىٰ تقولوا لي: ما أنتَ إلا بَشَرٌ مِثلُنا.

وثانيها: قالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، يعني: لو كنتَ نبياً لاتَّبعَكَ الأكياسُ[1] مِنَ الناس والأشرافُ منهم، وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾، يعني: ليسَ الشَّرَفُ والرِّفعةُ بالحسَب والمال، بل الشَّرَفُ إنما يحصلُ بإيتاءِ الله العبدَ خيرَ الدارَيْنِ بسَبَب الإيمانِ والإخلاص، كقوله تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢، والكهف: ٢٨]، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ اللهَ لن يُؤتيَهم خيراً في الدُّنيا والآخِرةِ لهوانِهم عليه».

وثالثُها: قالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ [هود: ٢٧]، أي: مالٍ وجاه، يعني: لو كنتَ صادِقاً لكنتَ شريفاً حَسِيباً، وكأنَّ الأشرَفَ عندَهم مَنْ له جاهٌ ومال، وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «الأكابر»، ولكُلٍّ منهما وَجْه.

....

أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴾، يعني: ما أُثبِتُ دَعْوايَ بكَوْني ذا مالٍ وحَسَبٍ لِتَتَّبِعُوني، بل ما جئتُ إلا لِرَفْضِ الدُّنيا جاهِها ومالِها، لأنهما سَبَبا الطُّغيان، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا أَدَّعي فَضْلاً عليكم في الغِنىٰ حتىٰ تَجْحَدوا فَضْلي».

ورابعُها: قالوا: ﴿بَلۡ نَظُنُّكُمۡ كَٰذِبِينَ﴾ [يونس: ٢٧]، يعني: اتِّباعُ هؤلاءِ الأراذِلِ الذينَ مِن صِفتِهم أنهم جُهَلاءُ يُسرِعُونَ في مُتابَعَتِكَ بَدِيهاً مِن غيرِ فِكرٍ ورَوِيّة، وقَبولُكَ إياهُم مِن غيرِ أن تَطَّلِعَ علىٰ حالِهِم وتَعرِفَ سِرَّهُم: أماراتٌ منصوبةٌ علىٰ كونِكم كاذِبين. وأجابَ بقوله: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾، يعني: ما عليَّ أن أعلَمَ الغَيْبَ حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في ضمائرِ أتباعي، فإنَّ الأنبياءَ إنما يُجْرُونَ الأحكامَ علىٰ ظواهرِها، واللهُ مُتولِّي السَّرائِر، وإليه الإشارةُ بقوله: «حتىٰ أطَّلِعَ علىٰ ما في نُفُوسِ أتباعي وضمائرِهم».

فإن قلتَ: إن كانت هذهِ الآيةُ جواباً عن الشُّبَهِ التي تَضَمَّنَت تلكَ الآية، فما تلكَ الآياتُ الثلاثُ التي تَوسَّطَتْ بينَهما؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: هيَ مُقدِّمةٌ وتمهيدٌ للجواب، فإنَّ قولَه: ﴿يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ إثباتٌ لِنُبوَّتِه، يعني: ما قلتُ لكم: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ * أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٥-٢٦] إلا عن تَقدِمةِ بيِّنةٍ علىٰ إثباتِ نُبوَّتي وصِحّةِ دَعْواي، لكنْ خفيَتْ عنكم وعميَت حتىٰ أوردتُم تلكَ الشُّبْهةَ الواهية، ومَعَ ذلكَ ليسَ نَظَري فيما ادَّعَيتُ إلا إلىٰ الهِداية، وأني لا أطمَعُ أجراً، حتىٰ أُلازِمَ الأغنياءَ منكم، وأطرُدَ الفُقَراء، وأنتُم تجهلونَ هذا المعنىٰ حيثُ تقولون: اطرُدِ الفُقَراء! وأنَّ اللهَ ما بَعَثَني إلا في الترغيب في طَلَب الآخِرةِ ورَفْضِ الدُّنيا، فمَنْ يَنصُرُني إن كنتُ أُخالِفُ ما جئتُ به، ثم شَرَعَ في الجواب علىٰ سبيل التفصيل، كما سبق.

ولـمّا أطنَبَ نبيُّ الله في الجواب بتمهيدِ المُقدِّمة، وأفحَمَهم بذلك التفصيل، وألقَمَهم الحجر[1]، قالوا: ﴿يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «البحر».

ولا أحكمُ علىٰ مَنِ استَرْذَلتُم مِنَ المُؤمنينَ ـ لِفَقْرِهِم ـ أنَّ اللهَ لن يُؤتيَهم خيراً في الدُّنيا والآخِرةِ لهواهم عليه ـ كما تقولون ـ مُساعدةً لكم، ونُزولاً علىٰ هواكم.

﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إن قُلتُ شيئاً مِن ذلك، والازدِراء: افتِعالٌ مِن: زَرَىٰ عليه: إذا عابَه، وأزرىٰ به: قَصَّـرَ به، يُقال: ازدَرَتْهُ عَيْنُه، واقتَحَمَتْهُ عَينُه.

[﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٣٢]

﴿جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ معناه: أردتَ جِدالَنا وشَرَعتَ فيه فأكثَرتَه، كقولك: جادَ فُلانٌ فأكثَـرَ وأطاب، ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِنَ العذاب المُعجَّل.

[﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ * وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ ٣٣-٣٥]

قوله: (استَـرْذَلتُم مِنَ المُؤمنين): تفسيرٌ لِقولِه: ﴿تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾، قال القاضي: «إسنادُ الازدِراءِ إلىٰ الأعيُنِ للمُبالَغةِ والتنبيهِ علىٰ أنهم استَرذَلوهُم باديَ الرأي مِن غيرِ رَوِيّةٍ وبما عاينوا مِن رَثاثةِ حالِهم وقِلّةِ مَنالِهم دونَ تأمُّلٍ في معانيهم وكمالاتِهم»[1].

وقلت: هذا التفسيرُ ما أحسَنَه[2] طباقاً لِقولِهم: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾.

قوله: (جادَ فُلانٌ فأكثر): كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣١-٢٣٢).

(٢) في الأصول الخطيّة: «ما أحسن طباقاً»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ﴾ أي: ليسَ الإتيانُ بالعذاب إلـيّ، إنما هو إلىٰ مَنْ كَـفَرتُم به وعَصَيتُموه، ﴿إِن شَآءَ﴾ يعني: إنِ اقتَضَتْ حِكمتُه أن يُعجِّلَه لكم، **وقرأ ابنُ عباس رضيَ الله عنه: «فأكثرتَ جَدَلَنا».**

فإن قلتَ: ما وَجْهُ تَرادُفِ هذينِ الشَّـرْطَين؟ قلتُ: قولُه: ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾: جزاؤُه ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي﴾، **وهذا الدالُّ في حُكم ما دَلَّ عليه، فوُصِلَ** بشَـرْط، كما وُصِلَ الجزاءُ بالشَّـرْطِ في قولك: إن أحسَنتَ إليَّ أحسَنتُ إليكَ إن أمكَنَني.

فإنْ قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾؟ قلتُ: إذا عَرَفَ اللهُ مِنَ الكافرِ الإصرارَ فخَلّاهُ وشأنَـه ولم يُلجِئه، سُمِّيَ ذلكَ إغواءً وإضلالاً، ....

قوله: (**وقرأ ابنُ عباس: «فأكثَرتَ جَدَلَنا»**): قالَ ابنُ جِنِّي: «الجدل: اسمٌ بمعنىٰ الجِدالِ والمُجادَلة، والجِدال: هو الاقتِواءُ علىٰ خَصْمِكَ بالحجّة، قالَ تعالىٰ: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، أي: مُغالبةً بالقَوْلِ وتَقوِّياً»[1].

قولُه: (**وهذا الدّالُّ في حُكم ما دَلَّ عليه**): يعني: قولُه: ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ جَزاؤُه محذوف، وقولُه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ دالٌّ عليه، فيُقدَّرُ له مِثلُه، ثم هذا الدّالُّ علىٰ حُكم المدلول ـ أي: الجزاء ـ علىٰ التوسُّع، لأنَّ الجزاءَ لا يَتقدَّمُ علىٰ الشَّـرْط.

قوله: (**فوُصِل**): أي قُـيِّدَ[2] ما هو في حُكم الجزاءِ وسادٌّ مَسَدَّه بشَـرْط[3]، وهو قولُه: ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾، كما قُـيِّدَ جزاءُ قولك: «إنْ أحسَنتَ إليَّ أحسَنتُ إليكَ إن أمكَنَني» ـ وهو «أحسَنتُ» الثاني ـ بالشَّـرْطِ الثاني، وهو «إنْ أمكَنَني»، فصارَ التقدير: إن كانَ اللهُ يُريدُ

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢١). وانظر: «معاني القرآن» للنحّاس (٣: ٣٤٥).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فيه».

(٣) قوله: «بشـرط» متعلق بقوله: «قُـيِّد»، أي: قُـيِّدَ بشَـرْط.

كما أنه إذا عَرَفَ منه أنه يتوبُ ويَرعَوي فلَطَفَ به، سُمِّيَ إرشاداً وهِداية.

وقيل: ﴿أَن يُغْوِيَكُمْ﴾: أن يُهلِكَكم؛ مِن: غَوِيَ الفَصِيلُ غَوىً: إذا بَشِمَ فهَلَك، ..

أن يُغوِيَكُم لا يَنفَعُكم نُصْحي إن أردتُ أن أنصَحَ لكم.

قال الإمام: «هذا الشَّـرْطُ المُؤخَّرُ في اللفظِ مُقدَّمٌ في الوجود، فإذا قالَ الرجلُ لامرأتِه: أنتِ طالقٌ إن دَخَلتِ الدار، كانَ المفهومُ أنَّ ذلكَ الطلاقَ مِن لوازم الدُّخول، فإذا قالَ بعدَه: إنْ أكلتِ الخبز، كانَ المعنىٰ: أنَّ تَعلُّقَ الجزاءِ بذلكَ الشَّرْطِ الأولِ مشـروطٌ بحصول الشـرط الثاني، والشرطُ مقدَّمٌ على المشروطِ في الوجود، فعلى هذا إن حَصَلَ الشرطُ الثاني تَعلَّقَ الجزاءُ بذلك الشرطِ الأول[١]، وإن لم يَحصُلِ الثاني لم يَتعلَّقِ الجزاءُ بذلكَ الشَّـرْطِ الأول»[٢].

وقال في «الانتِصاف»: «ونظيرُه قولُ القائل: أنتِ طالقٌ إن شَـرِبْتِ إن أكَلْتِ، وهيَ مسألةُ اعتِراضِ الشَّـرْطِ علىٰ الشَّـرْط، والمنقولُ عن الشافعية أنها إن شَـرِبَتْ ثم أكَلَتْ لم يَـحنَث، وإن أكَلَتْ ثم شَـرِبَتْ حَنِث[٣]، وهذا الفَرْقُ مَبْناهُ علىٰ جَعْلِ الجزاءِ للشَّـرْطِ الأخير لا الذي يَليه، ثم جَعْلِهما معاً جَزاءً للشَّـرْطِ الأول، وعليه إعرابُ الزمخشـريِّ هذهِ الآية»[٤].

وقال القاضي: «هذا جوابٌ لِـمَا أَوْهَموا مِن أنَّ جِدالَه كلامٌ بلا طائل، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ إرادةَ الله يَصِحُّ تَعْليقُها بالإغواء، وأنَّ خِلافَ مُرادِهِ مُحال»[٥].

قوله: (إذا بَشِم)، الجوهري: «البَشَم: التُّخَمة، وبَشِمَ الفَصِيل مِن كَثْرةِ شُـرْبِ اللَّبَن».

---

(١) من قوله: «مشروط بحصول الشرط الثاني» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، أما (ف) فالسَّقْطُ فيها من هنا إلى قوله: «الأول» آخِرَ هذه الفِقرة.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٤٢).

(٣) أي: وقع الطلاق، وانظر: «روضة الطالبين» للنووي (٨: ١٧٧)، و«مغني المحتاج» للخطيب الشـربيني (٣: ٣١٩).

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٦٧) بحاشية «الكشّاف».

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٢).

ومعناه: أنكم إذا كنتُم مِنَ التصميم علىٰ الكُفْرِ بالمنزلـةِ التـي لا تَنفَعُكم معها نصائحُ الله ومَواعِظُه وسائرُ ألطافِه، كيفَ يَنفَعُكم نُصْحي؟

﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِى﴾ و«أجرامي»؛ بلفظِ المصدرِ والجمع، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] و«أسرارهم»، ونحوُ جُرْم وأجرام: قُفْل وأقفال، ويَنصُرُ الجمعَ أن فَسَّره الأولون بـ«آثامي»، والمعنىٰ: إن صَحَّ وثبتَ أني افتَريتُه، فعليَّ عقوبةُ إجرامي، أي: افترائي، وكان حَقِّي حينَئذٍ أن تُعرِضُوا عني وتَتألَّبُوا عليّ، ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ﴾ يعني: ولم يَثبُتْ ذلك، وأنا بَرِيءٌ منه، ومعنىٰ ﴿مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾: مِن إجرامِكم في إسنادِ الافتراءِ إليّ، فلا وَجْهَ لإعراضِكم ومُعاداتِكم.

[﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ * وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ ٣٦-٣٧]

قوله: (﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِى﴾ و«أَجْرامي»): بكَسْرِ الهمزةِ علىٰ المَصدَرِ وبفَتْحِها علىٰ الجمع، والفَتْحُ شاذّ، والأسلوبُ مِن باب الاستِدراج والكلام المُنصِف، وهو في شأنِ الرسول ﷺ، قال الإمام: «وأكثرُ المُفسِّرينَ علىٰ أنه مِن كلام نُوح عليه السَّلام، وقالَ مُقاتِل: هذهِ الآيةُ وَقَعَتْ في قِصّةِ مُحمَّدٍ ﷺ في أثناءِ قِصّةِ نُوح»، وقال الإمام: «وهو بعيدٌ جِدّاً»[١].

وقلت: سَبَقَ في بيانِ النَّظْم عندَ قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣] أنه في شأنِ رسول الله ﷺ.

قوله: (وتَتألَّبُوا عليّ)، الجوهري: «وأَلَبْتُ الجيش: جَمَعتُه، وتَألَّبُوا: اجتَمَعُوا».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٣٤٣).

﴿لَن يُؤْمِنَ﴾ إقناطٌ مِن إيمانِهم، وأنه كالمُحالِ الذي لا تَعَلُّقَ به للتَّوقُّع، ﴿إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾: إلا مَنْ قد وُجِدَ منه ما كان يُتَوقَّعُ مِن إيمانِه، و﴿قَدْ﴾ للتَّوقُّع، وقد أصابت مَحَزَّها، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾: فلا تَحزَنْ حُزْنَ بائسٍ مُستكين، قال:

ما يَقسِمِ اللهُ فاقبَلْ غيرَ مُبتَئِسٍ مِنْهُ واقعُدْ كريماً ناعِمَ البالِ

قوله: (و﴿قَدْ﴾ للتَّوقُّع، وقد أصابت مَحَزَّها[1]): حيثُ طابَقَتْ ﴿لَن﴾، لأنهما كالمُتضادَّين.

قوله: (فلا تَحزَنْ حُزْنَ بائِس): بَئِسَ الرجلُ يَبأسُ بُؤْساً وبَأساً: اشتَدَّتْ حاجتُه. «مُستَكِين»: مِنَ الاستِكانة، وهيَ الخضوع.

قوله: (ما يَقسِمِ الله) البيت: لأُحَيحةَ بنِ الجُلاح[2]، «ما» ـ في «ما يَقسِم» ـ: شَرْطيّة، و«أقبَلْ» مجزومٌ علىٰ الجزاء، وهو حِكايةٌ عن نفسِه، وكذلكَ «وأقعُدْ»، يقول: أنا راضٍ بما قَسَمَ اللهُ تعالىٰ لي غيرَ حَزينٍ علىٰ ما فاتَ مِنّي، وأقعُدُ ناعِمَ البالِ طَيِّبَ القلب[3]، ونحوُه في الألفاظِ النّبويّة: «واعلَمْ أنَّ ما أصابَكَ لم يَكُنْ ليُخطِئَك، وما أخطَأَكَ لم يكن لِيُصيبَك»[4]، وقالَ القائل:

سيكونُ ما هو كائنٌ في وَقتِهِ وأخو الجهالةِ مُتعَبٌ محزونُ[5]

---

(١) المَحَزّ: مَوضِعُ الحَزِّ من العُنُق، كما في «لسان العرب» لابن منظور (حزز)، ومن المجاز: تكلَّم أو أشار فأصاب المَحَزّ، كما في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (حزز).

(٢) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ! وعزاه الزمخشريُّ في «أساس البلاغة»، والجوهريُّ في «الصِّحاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» ـ الثلاثة في مادة (بأس) ـ لحسّان بن ثابت، وهو في «ديوانه» ص٣١٤.

(٣) من قوله: «(ما) في «ما يقسم» شرطية» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) من حديث زيد بن ثابت رضيَ اللهُ عنه، وأبو داود (٤٧٠٠) من حديث عُبادةَ بنِ الصامت رضيَ الله عنه.

(٥) البيتُ لعبد الله بن مُحَمَّد بن أبي عُيينة، كما في «الكامل» للمُبرِّد (٢: ٦).

والمعنىٰ: فلا تحزَنْ بما فَعَلُوهُ مِن تكذيبِكَ وإيذائِكَ ومُعاداتِك، **فقد حانَ وقتُ الانتِقام** لكَ منهم.

﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ في مَوضِع الحال، بمعنىٰ: اصنَعْها محفوظاً، وحقيقتُه: مُلتَبِساً بأعيُننا، **كأنَّ لله معه أعيُناً تَكْلَؤُهُ** أن يَزِيغَ في صَنعَتِهِ عن الصواب، وأن لا يحولَ بينَه وبينَ عَمَلِهِ أحدٌ مِن أعدائِه، ﴿وَوَحۡيِنَا﴾: وأنّا نُوحِي إليك ونُلهِمُكَ كيفَ تَصنَع، ....

قوله: (فقد حانَ وقتُ الانتِقام): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ﴾ إيذانٌ بمعنىٰ المُتارَكة، أي: أنكَ ـ يا نُوحُ ـ قد أنذَرْتَ وأبلَغْتَ وأدَّيتَ ما عليك، فلا عليكَ منهم شيء، ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾، وذَرْني والمُكَذِّبين، فقد حانَ وقتُ الانتِقام.

قوله: (كأنَّ لله معَه أعيُناً تَكْلَؤُه): أي: رُقَباءَ تحفظُه، وهو مِن باب التَّجْريد، دَلَّ عليه «الباءُ» في ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾، وهذا مِن أبلغ أنواع التَّجْريد، لأنهم يَنتَزِعُونَ مِن نفسِ الشيءِ آخَرَ مِثلَه في صِفَتِه؛ مُبالَغةً لِكمالِها فيه[1]، قال ابنُ جِنِّي: أنشَدَ أبو علي:

أفاءَتْ بَنُو مَرْوانَ ظُلماً دِماءَنا وفي الله إن لم يَعدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ[2]

وأنشَدَ المُصنِّف[3]:

وفي الرَّحمنِ للضُّعفاءِ كافِ

هاهنا جَرَّدَ مِن ذاتِهِ المُهَيمِنِ[4] جماعةَ الرُّقَباء، وهو الرَّقيبُ نفسُه.

---

(١) أي: لكمالِ الصِّفةِ فيه، وانظر بيانَ ذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢: ٤٧٥)، وفي «المحتسب» (١: ٤٢ و١٠٦)، وعَلَّقَ عليه مُبيِّناً وَجهَ التجريد فيه، ونقلتُ تعليقَه فيما سيأتي في تفسير الآية من سورة ١٤ من سورة الجاثية، فانظُرْهُ ففيه فوائد.

(٣) في تفسير الآية ١١٧ من سورة آل عمران.

(٤) قوله: «المهيمن»: صفةٌ لـ«ذاته»، وأتىٰ به على التذكير، و«ذات» تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ في اللغة، فعلىٰ القولِ بتذكيرها لا إشكال، أما علىٰ القول بتأنيثها فتذكيرُ «المهيمن» لأنّ أسماءَ الله تعالىٰ وأوصافَه لا تلحقُها =

عن ابن عباس رضيَ اللهُ عنه: لم يَعلَم كيفَ صَنْعةُ الفُلْك، فأوحىٰ اللهُ إليه أن يَصنَعَها مِثلَ جُؤْجُؤِ الطائر، ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: ولا تَدْعُني في شأنِ قومِكَ واستِدفاع العذاب عنهم بشفاعتِك، ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾: إنهم محكومٌ عليهم بالإغراق، وقد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به القضاء، وجَفَّ القَلَم، فلا سبيلَ إلىٰ كفِّه، كقوله: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود: ٧٦].

[﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ۞ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ ٣٨-٣٩]

﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ حكايةُ حالٍ ماضية، ﴿سَخِرُواْ مِنْهُ﴾ ومن عَمَلِهِ السفينة،.....

قوله: (جُـؤْجُـؤِ الطائِر)، الجوهري: «جُـؤْجُـؤُ الطائِرِ والسَّفينة: صَدْرُهما، والجمع: الجآجِئ».

قوله: (وقد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به القَضاء، وجَفَّ القَلَم، فلا سَبيلَ إلىٰ كَـفِّه): هذهِ التَّوكيداتُ يُوجِبُها إخبارُه تعالىٰ إياهُ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾؛ إقناطاً مِن إيمانِهم، ثم نهيُه بقوله: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ المُشتَمِلُ علىٰ عِلَّةِ الإهلاك، لِوَضْعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر[1]، مَعَ أنه عليه السَّلامُ لم يُتَوقَّعْ منه الاستِشفاعُ فيهم

= تاءُ التأنيث، قال العلامةُ الزمخشـريُّ فيما تقدَّم في تفسير الآية ٧٨ من سورة الأنعام: «فإن قلتَ: ما وَجهُ التذكير في قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾، والإشارةُ للشمس؟ قلتُ: جعلَ المُبتَدأ مثلَ الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ...، وكانَ اختيارُ هذه الطريقةِ واجباً لصيانةِ الرَّبِّ عن شُبهةِ التأنيث، ألا تراهم قالوا في صِفةِ الله: «علّام»، ولم يقولوا: «علّامة»، وإن كانَ «العلّامةُ» أبلغ؛ احتِرازاً من علامة التأنيث».

(١) يعني: كان الظاهرُ أن يُقال: لن يُؤمِنَ مِن قَومِكَ إلا مَنْ قد آمَن، فلا تَبتَئِسْ ولا تخاطِبْني فيهم، فعَدَلَ عن الضمير إلىٰ الاسم المُظهَر، فقال: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾.

وكانَ يعملُها في بَـرِّيـةٍ بَهْمـاءَ في أبعَـدِ موضع مِنَ الماء، وفي وقتٍ عَـزَّ الـماءُ فيه عِزّةً شديدة، فكانوا يَتَضاحَكُونَ ويقولونَ له: يا نوح، صِـرتَ نجّاراً بعدَما كنتَ نبيّاً. ﴿فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ﴾ يعني: في المُستقبَل، ﴿كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ مِنّا الساعة، أي: نَسخَرُ منكم سُخْريةً مِثلَ سُخريتكم إذا وقعَ عليكم الغَرَقُ في الدُّنيا والحرقُ في الآخِرة.

وقيل: **إن تَستَجهِلُونا فيما نصنعُ فإنا نَستَجهِلُكم فيما أنتُم عليه مِنَ الكُفْرِ** والتَّعرُّضِ لسَخَطِ الله وعذابه، فأنتُم أَوْلىٰ بالاستِجهالِ منا، أو: إن تَستَجهِلُونا فإنا نَستَجهِلُكم في استِجهالِكم، لأنكم لا تَستَجهِلُونَ إلا عن جَهْل بحقيقةِ الأمر، وبناءً علىٰ ظاهر الحال، كما هو عادةُ الجهلةِ في البُعْدِ عن الحقائق.

ورُوِي: أنَّ نوحاً عليه السَّلامُ اتخذَ السَّفينةَ في سَنتَين، وكانَ طولُها ثلاثَ مئةِ ذراع، وعَرْضُها خمسونَ ذراعاً، وطولُها في السماءِ ثلاثونَ ذراعاً، وكانت مِن خَشَب السّاج، وجَعَلَ لها ثلاثةَ بُطُون، فحَمَلَ في البَطْنِ الأسفل: الوحوشَ والسِّباعَ والهوامّ، وفي ....

بعدَ ما سَبَقَ منه مِنَ الدُّعاءِ عليهم: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، لكنْ جِيءَ به لِـمَا عسىٰ أن تَدخُلَه أَرْيحيّـةُ الرَّحِم، ويُؤكِّدُ ذلكَ إيقاعُ قوله: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ جواباً لسائل، وتأكيدُه بـ«إنّ».

قوله: (في بَرِّيّةٍ بَهْماء): البَهْماء: الفَلاةُ التي لا يُهتَدىٰ لِطُرُقِها، ولا ماءَ فيها، ولا عَلَمَ بها.

قوله: (**إن تَستَجْهِلُونا فيما نَصْنَع، فإنّا نَستَجهِلُكم فيما أنتُم عليه مِنَ الكُفْر**): سَمّىٰ سُخْريتَهم استِجهالاً، لأنَّ السُّخْريةَ في مِثلِ هذا المقام مِن بابِ السَّفَهِ والجهل، لأنها التَّعرُّض لِسَخَطِ الله وعذابه، نحوُه جوابُ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] عن قَولِهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، وهو مِن إطلاقِ المُسبَّب علىٰ السَّبَب.

البَطْنِ الأوسط: الدّوابَّ والأنعام، ورَكِبَ هو ومَنْ معَه في البَطْنِ الأعلىٰ مع ما يحتاجُ إليه مِنَ الزاد، وحَمَلَ معَه جَسَدَ آدمَ عليه السَّلام، وجَعَلَه مُعترِضاً بينَ الرجالِ والنِّساء.

وعن الحسن: كانَ طولُها ألفاً ومئتي ذراع، وعَرْضُها سِتَّ مئة.

وقيل: إنَّ الحوارِيِّينَ قالوا لعيسىٰ عليه السَّلام: لو بَعَثتَ لنا رَجُلاً شَهِدَ السَّفينةَ يُـحَدِّثُنا عنها، فانطَلَـقَ بهم، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ كَثِيبٍ مِن تُراب، فأخَذَ كَفّاً مِن ذلكَ التراب، فقال: أتدرونَ مَنْ هذا؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: هذا كعبُ بنُ حام، قال: فضَـرَبَ الكثيبَ بعصاه، فقال: قُم بإذنِ الله، فإذا هو قائمٌ يَنفُضُ الترابَ عن رأسِه، وقد شاب، فقالَ له عيسىٰ عليه السلام: أهكذا هَلَكتَ؟ قال: لا، مُتُّ وأنا شابٌ، ولكنَّني ظَنَنتُ أنها الساعة، فمِن ثَمَّ شِبْت، قال: حَدِّثنا عن سَفينةِ نُوح، قال: كانَ طولُها ألفَ ذراع ومئتي ذراع، وعَرْضُها سِتَّ مئةِ ذراع، وكانت ثلاثَ طبقات: طبقة للدَّوابِّ والوحوش، وطبقة للإنس، وطبقة للطير، ثم قال له: عُدْ بإذنِ الله كما كنت، فعاد تُراباً.

﴿مَن يَأۡتِيهِ﴾ في محلِّ النَّصب بـ﴿تَعۡلَمُونَ﴾، أي: فسوفَ تعلمونَ الذي يأتيه عذابٌ يُـخْزيه، ويعني به إياهم، ويُريدُ بـ«العذاب»: عذابَ الدُّنيا، وهو الغَرَق، ﴿وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ﴾ حُلُولَ الدَّيْنِ والحقِّ اللازم الذي لا انفِكاكَ له عنه، ﴿عَذَابٞ مُّقِيمٌ﴾ وهو عذابُ الآخرة.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ۝ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٤٠-٤١]

قوله: (حُلُولَ الدَّيْن): نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وفيه أنَّ في الكلام استِعارةً إما تَـبَعيّةً أو مَكْنيّة، شَبَّـهَ حُكمَ الله بقوله: ﴿إِنَّهُم مُّغۡـرَقُونَ﴾ في قَضائِهِ بالدَّيْنِ ولُزُومِه.

﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ هيَ التي يُبتَدَأُ بعدَها الكلام، دَخَلَت علىٰ الجملةِ مِنَ الشَّـرْطِ والجزاء. فإن قلتَ: وَقَعَتْ غايةً لماذا؟ قلتُ: لِقولِه: ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ [هود: ٣٨]، أي: وكان يَصنَعُها إلىٰ أن جاءَ وقتُ المَوعَد. فإن قلتَ: فإذا اتَّصلَت ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ بـ«يَصنَع»، فما تصنعُ بما بينهما مِنَ الكلام؟ قلتُ: هو حالٌ مِن «يَصنَع»، كأنه قال: يصنعُها والحالُ أنه كلما مَرَّ عليه مَلأٌ مِن قَومِهِ سَخِرُوا منه. فإن قلتَ: فما جوابُ «كُلَّمـا»؟ قلتُ: أنتَ بينَ أمرَين: إما أن تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ [هود: ٣٨] جواباً، و﴿قَالَ﴾ استِئنافاً، علىٰ تقـدير سُـؤالِ سائـل، أو تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَرَّ﴾، أو صِفةً لِـ﴿مَلَأٞ﴾، و﴿قَالَ﴾ جواباً.

﴿وَأَهۡلَكَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾، وكذلكَ ﴿وَمَنۡ ءَامَنَ﴾ يعني: واحمل أهلَكَ والمُؤمنينَ مِن غيرِهم، واستثنىٰ مِن أهلِهِ مَنْ سَبَقَ عليه القولُ أنه مِن أهلِ النار، ....

قوله: (أو تجعلَ ﴿سَخِرُواْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَرَّ﴾): بَدَلَ الاشتمال، يعني: أنَّ مُرُورَهُم كانَ مُلتَبِساً بالسُّخرية، بدليلِ تصديرِ الجملةِ بـ«كُلَّما».

قوله: (﴿وَأَهۡلَكَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾): هذا إذا قُرِئ: «كُلِّ زَوْجَيْن» بالإضافة، وهي قِراءةُ الجماعةِ إلا حَفْصاً[1]، فإنه قرأه بتنوينِ «كُلٍّ» هاهنا وفي المُؤمنين[2]، قال أبو البقاء: «مَنْ قرأ «كُلِّ» بالإضافة: فمفعولُ ﴿ٱحۡمِلۡ﴾: ﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾، أي: احمِلْ فيها اثنَينِ مِن كُلِّ زَوْج، و«مِن كُلِّ زَوْجَيْن»: حال، لأنه صِفةُ نَكِرةٍ قُدِّمَ عليها، ومَنْ قرأ بالتنوين: فمفعولُ ﴿ٱحۡمِلۡ﴾: ﴿زَوۡجَيۡنِ﴾، و﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾: توكيدٌ له، و﴿مِن كُلٍّ﴾ علىٰ هذا: يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿ٱحۡمِلۡ﴾، وأن يكونَ حالاً، والتقدير: مِن كُلِّ شيءٍ أو صِنف»[3].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٣٩.

(٢) أي: في الآية ٢٧ منها، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡ ﴾.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٧ - ٦٩٨).

وما سَبَقَ عليه القولُ بذلكَ إلا للعِلم بأنه يختارُ الكُفْر، لا لِتَقديرِهِ عليه وإرادتِهِ به، تعالىٰ اللهُ عن ذلك. قالَ الضَّحّاك: أراد ابنَه وامرأتَه.

﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «كانوا ثمانية: نوح، وأهلُه، وبَنُوهُ الثلاثة، ونساؤُهم»، وعن مُحَمَّدِ بنِ إسحاق: كانوا عَشَرة: **خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسْوة.** وقيل: كانوا اثنَينِ وسبعينَ رجلاً وامرأة، وأولادَ نوح: سام وحام ويافِث، ونساؤُهم، فالجميعُ ثمانيةٌ وسبعون، نِصفُهم رجال، ونِصفُهم نِساء.

ويجوزُ أن يكونَ كلاماً واحداً وكلامين:

فالكلامُ الواحد: أن يَتَّصِلَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ بـ﴿ٱرْكَبُواْ﴾ حالاً مِنَ الواو، بمعنىٰ: اركَبُوا فيها مُسَمِّينَ الله، أو قائلين: «بسم الله»، وقتَ إجرائِها ووقتَ إرسائِها، إما لأنَّ «المَجْرىٰ» و«المَرْسىٰ» للوقت، وإما لأنهما مصدرانِ كالإجراءِ والإرساء، حُذِفَ منهما..

وقالَ الزَّجّاج: الزَّوْجُ في كلامِهم: واحِد، والاثنانِ يُقالُ لهما: زَوْجان، تقول: عندي زَوْجانِ مِنَ الطَّيْر، تُريد: ذَكَراً وأُنثىٰ فقط.

قوله: (**وما سَبَقَ عليه القَوْلُ بذلكَ إلا للعِلم بأنه يختارُ الكُفْر، لا لِتَقديرِهِ عليه وإرادتِه**): هذا المعنىٰ قد تكرَّرَ في كلامِهِ بناءً علىٰ قاعِدتِه[1]، وقد ناقضَ صَريحاً حيثُ أثبتَ القَضاءَ والقَدَرَ قبلَ هذا في قوله: «قد وَجَبَ ذلك، وقُضِيَ به، وجَفَّ القَلَم»[2]، وقد نفاهُ هاهنا، ويأبىٰ اللهُ إلا إظهارَ الحقّ، واللهُ أعلم.

قوله: (**خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسْوة**): مرفوع؛ بَدَلٌ مِنَ الواوِ في «كانوا».

---

(١) أي: مذهبه الاعتزاليّ في أنّ الله عَزَّ وجَلَّ لا يُريدُ الكُفرَ والشَّرَّ والقبيح، وإنما يُريدُه العبدُ نفسُه، ويقعُ بإرادةِ العبد لا بإرادةِ الله.

(٢) انظر ما تَقدَّمَ في تفسير الآية ٣٦ من هذه السُّورة في «الكشّاف» ص٦٩.

الوقتُ المُضاف، كقولِهِم: خُفُوقَ النَّجْم، ومَقدَمَ الحاج، ويجوزُ أن يُرادَ مكانا الإجراءِ والإرساء، وانتصابُهما بما في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، أو بما فيه مِن إرادةِ القول.

والكلامان: أن يكونَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبَرٍ مُقتَضبة، أي: بسم الله إجراؤُها وإرساؤُها، يُروىٰ: أنه كانَ إذا أرادَ أن تجريَ قال: «بسم الله» ....

قوله: (ومَقدَمَ الحاجّ): هو أيضاً يحتملُ الأمرَيْن؛ المَصدَرَ واسمَ الزمان، والمَصدَرُ هو المُرادُ في الاستِشهاد.

قوله: (وانتِصابُهما): أي: ﴿مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾، سواءٌ كانا في معنىٰ الوقتِ أو المكانِ بما ذُكِر، ولا يجوزُ أن يَنتَصِبا بـ﴿ٱرْكَبُواْ﴾ في وقتِ الإجراءِ والإرساءِ أو في مكانِهما، وإنما المعنىٰ: اركبوا الآنَ مُتبرِّكينَ باسم الله في الوقتَينِ اللذَيْنِ لا يَنفَكُّ الراكبونَ فيهما مِنَ الإجراءِ والإرساء.

قوله: (مُقتَضَبة): أي: مُرتَجَلةٌ مُقتَطَعةٌ غيرُ مُتَّصِلةٍ بما قبلَها، **الأساس**: «ومن المجاز: اقتَضَبَ الكلام: ارتَجَلَه، وكانَ يُحدِّثُنا فُلانٌ فجاءَ زيدٌ فاقتَضَبَ حديثَه، أي: انتَزَعَه واقتَطَعَه». والاقتِضابُ عُرْفاً: الخروجُ مِن كلام إلىٰ آخرَ لا علاقةَ بينَهما، ويُقابِلُه التَّخَلُّص، وهو الخروجُ إلىٰ آخرَ برابطةٍ مُناسِبة، ولا مُناسَبةَ بينَ الأمرِ بالرُّكُوبِ وبين الإخبارِ[١] بأنَّ مَجْرىٰ السَّفينةِ بذِكرِ اسم الله ومُرْساها؛ للإنشائية والخبرية[٢]، فوَجَبَ القَطْع، قالَ الشاعر:

وقالَ رائدُهُمْ: أَرْسُوا نُزاوِلُها … فكُلُّ حَتْفِ امرِئٍ يجري لِمِقْدارِ[٣]

---

(١) في (ح): «بالركوب بالإخبار»، وفي (ف): «بالركوب بين الإخبار»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: الأمرُ بالركوب: جملةٌ إنشائية، والإخبارُ بأنَّ مَجْراها ومُرْساها بذكر الله: جملةٌ خبرية، فلا تناسُبَ بينَ الجملتَين.

(٣) وهو من شواهد سيبَوَيهِ في «الكتاب» (٣: ٩٦)، والسَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٢٦٩، ونَسَبَه سيبَوَيه للأخطل، ولم أقف عليه في «ديوانه».

فجَرَت، وإذا أرادَ أن تَرسُوَ قال: «بسم الله» فرَسَت. ويجوزُ أن يُقحَمَ «الاسم»، كقوله:

..... ثُمَّ اسمُ السَّلام عليكمـا

ويُراد: بالله إجراؤُها وإرساؤُها، أي: بقُدْرتِهِ وأَمْرِه.

قوله: (**أن يُقحَمَ الاسم**)، **الانتِصاف**: «فَـرَّ بهذا القولِ مِن أنَّ الاسمَ هو الـمُسمّىٰ، ولو اعتَقَدَ ذلكَ لَـمَا جَعَلَه مُقحَماً»[1]، وقد سَبَقَ القولُ فيه بالتفصيل في أولِ البقرةِ عندَ قولِه: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٣].

قوله: (**ثم اسمُ السَّلام عليكمـا**): تمامُه:

فقُوما وقُولا بالـذي قـد عَرَفتُمـا ... ولا تَـخْمُشا وَجْهاً ولا تَـحْلِقا الشَّعَرْ

إلىٰ الحولِ ثمَّ اسمُ السَّلام عليكمـا ... ومَنْ يَبْكِ حَـوْلاً كـاملاً فقَـدِ اعتَـذَرْ

قالَه لَبيدُ بنُ ربيعةَ العامِريُّ[2]، يُوصي ابنتَيهِ حينَ حَضَـرَتْهُ الوفاةُ بالنُّدْبةِ عليه قَوْلاً[3].

قوله: (**ويُراد: بالله إجراؤُها وإرساؤُها**): أي: بقُدْرتِه، أي: يجوزُ الإقحامُ علىٰ إرادةِ تقدير قُدرةِ الله، ومفهومُه أنه لا يجوزُ الإقحامُ[4] علىٰ تقدير: «مُسمِّينَ» أو «قائِلِين»، إذ لا معنىٰ لِقولِنا: قائِلينَ بالله، هذا علىٰ تقديرِ المَصدَر[5]، وأما علىٰ تقديرِ الزَّمانِ أو المكانِ فيكونُ مِن بابِ قَولِهم: نهارُه صائِم، وطريقٌ سائِر. هذا التقديرُ يجوزُ تَنزُّلُه علىٰ كلامٍ واحدٍ وعلىٰ كلامَيْنِ أيضاً.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٠) بحاشية «الكشّاف».

(٢) «ديوان لبيد» ص٧٩.

(٣) هذهِ الفِقرةُ أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بإثرِ التي بعدَها، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لـ«الكشّاف».

(٤) من قوله: «علىٰ تقدير قدرة الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، واستدركتُه من(ط) و(ف)، إلا أنَّ في (ف): «علىٰ الإرادة تقدير قدرة الله» ولفظةُ «الإرادة» استُدرِكت في (ط) على الحاشية، ولم يظهر منها إلا «دة»، فيحتمل أن تكون «إرادة»، وهو الأنسب، والله أعلم.

(٥) أي: علىٰ تقدير أن يكونَ «المَجْرىٰ» و«المُرْسىٰ» ـ في قوله: ﴿مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ ـ مَصدَرَين.

وقُرِئ: (مَجْراها ومَرْساها) بفَتْح الميم؛ مِن: جرىٰ ورسىٰ، إما مَصدَرَينِ أو وقتَينِ أو مكانَين، وقرأ مُجاهِد: «مُجْريها ومُرْسِيها» بلفظِ اسم الفاعِل، مجرورَيِ المَحَلّ؛ صِفتَينِ لله.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولك: جُملةٌ مُقتَضَبة؟ قلتُ: معناه: أنَّ نوحاً عليه السَّلامُ أمَرَهُم بالرُّكُوب، ثم أخبَـرَهُم بأنَّ مَجْراها ومُرْساها بِذِكرِ اسم الله، أو بأَمْرِهِ وقُدْرتِه.

ويحتملُ أن تكونَ غيـرَ مُقتَضَبة بأن تكونَ في مَوضِع الحال، كقوله:

وجاؤُونا بهم سَكَـرٌ علينا

قوله: (مَجْراها ومَرْساها): بفَتْحِ الميم: حمزةُ والكِسائيّ[١]، والباقون: بضَمِّها، وقراءةُ مُجاهِد: شاذّة.

قوله: (بفَتْح الميم؛ مِن: جَرَىٰ ورَسَىٰ): قال أبو البقاء: «مُجْرىٰ ومُرْسىٰ: بضَمِّ الميم؛ مَصدَرُ أجرَيتَ مُجْرىٰ، وبفَتْحِهما؛ مَصدَرُ جَرَيتُ ورَسَيْت»[٢].

قوله: (وجاؤُونا بهم سَكَرٌ عَلَيْنا): تمامُه:

فـأَجْلىٰ اليـومُ والسَّكْرانُ صـاحِ[٣]

«بهم سَكَر»: أي: سَكِرِين، يعني: سُكارىٰ، بمعنىٰ: غِضابٌ علينا، «سَكَر»: مُبتَدأ، و«بهم»: خَبَـر، والجملةُ حالٌ ـ بلا واوٍ[٤] ـ مِن ضميـرِ «جاؤُونا»، و«عَلَيْنا» يَتَعلَّقُ بـ«سَكَر»، و«أجلىٰ»: بمعنىٰ: جَلىٰ، أي: انكَشَف.

---

(١) وكذا حفص، وهذا في اللفظة الأولى «مَجْراها» فقط، وأمال ثلاثتهم الألف بعد الراء. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٣، و«التيسير» للداني ص١٢٤، و«حجّة القراءات» ص٣٤٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٩٨).

(٣) سيأتي البيتُ بتمامه عندَ الزمخشـري في تفسير الآية ٦٧ من سورة النحل (٩: ١٥١).

وقولُه: «سكرٌ»: يُروىٰ: بضمتين «سُكُر»؛ أراد «سُكْرٌ» فأتبَعَ الضَّمَّ الضَّمّ، وبفتحتين «سَكَر»؛ أي: غيظٌ وغَضَب. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سكر).

(٤) أي: بلا واوِ الحال، يعني: أنَّ الأصلَ أن يُقال: «وجاؤونا وبهم سَكَر».

فلا تكونُ كلاماً برأسِه، ولكنْ فَضْلةً مِن فَضَلاتِ الكلام الأول، **وانتِصابُ هذهِ الحالِ عن ضميرِ «الفُلْك»**، كأنه قيل: اركَبُوا فيها مُجْراةً ومُرْساةً باسم الله، بمعنىٰ التقدير، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٣].

قوله: (**وانتِصابُ هذهِ الحالِ عن ضميرِ الفُلْك**): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ الحالُ إنما تكونُ مُقدَّرةً لو كانت مُفرَدة، بمعنىٰ: مُجْراة، أما إذا كانت جُملةً فلا، لأنَّ الجملةَ معناها: اركَبُوا وباسم الله إجراؤُها، وهذا واقعٌ حالَ الرُّكُوب.

وقلت: المُصنِّفُ جَعَلَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقاً بـ«مُجْراة» علىٰ هذا التفسير، ولهذا قال: «مُجْراةً باسم الله»، وهيَ مُفرَدة، فالجملةُ مُؤوَّلةٌ بها لِفُقدانِ الواو، كقوله: كَلَّمتُه فُوهُ إلىٰ فِيّ، فيكونُ قَيْداً لـ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾، ولا يُشَكُّ أنَّ إجراءَها لم يكن عندَ الرُّكُوب، فتكونُ مُقدَّرة، كما تقول: اركَبِ الفَرَسَ سائِراً علىٰ اسم الله، وأما مَعَ الواو فلا تَفتَقِرُ إلىٰ التقدير، كما تقول: اركَبِ الفَرَسَ وبإذنِ الله سَيْرُه.

علىٰ أنَّ أبا البقاءِ أجازَ أن تكونَ الجملةُ حالاً مُقدَّرة، قال: «﴿مَجْرِىٰهَا﴾ مُبتَدأ، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ خَبَرُه، والجملةُ حالٌ مُقدَّرة، وصاحبُها الواوُ في ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مِنَ الهاء، أي: اركَبُوا فيها وجَرَيانُها باسم الله، وهيَ مُقدَّرةٌ أيضاً»[1]، وتَبِعَه صاحبُ «الكواشي» والقاضي[2].

وللشَّيْخ مَكِّيٍّ في هذا المقام كلامٌ مبسوط، قال: «﴿مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾: في مَوضِع رَفْع بالابتداء، والخبر: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، والجملةُ حالٌ مِنَ الضَّميرِ المجرورِ في ﴿فيها﴾، والعائدُ ضميرُ ﴿مَجْرِىٰهَا﴾، لأنه للسَّفينة، والعاملُ في الحال: الفِعْل[3]، ولا يَحسُنُ أن تكونَ حالاً مِنَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٦٩٨).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي العِبارةِ اختِصارٌ شديدٌ إن لم يكن سَقْطاً، وأصلُها ـ كما في «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي ـ: «والعاملُ في الحال: ما في ﴿فِيهَا﴾ من معنىٰ الفِعْل».

﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: لولا مَغفِرتُه لِذُنوبِكُم، ورحمتُه إياكم، لَـمَّا نجّاكُم.

[﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ۞ قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

الضَّميرِ في ﴿ارْكَبُوا﴾، لأنه لا عائِدَ فيها يَرجِعُ إلىٰ ذي الحال، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ عائدٌ إلىٰ المُبتَدأِ الذي هو ﴿مَجْرَاهَا﴾.

ويجوزُ أن يرتَفِعَ ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، لأنه مُتعلِّقٌ بـ﴿ارْكَبُوا﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبا علىٰ الظَّرْفِ مِن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، أي: اركَبُوا فيها مُتبَرِّكِينَ باسم الله في وقتِ إجرائِها وإرسائِها، نَحْو: آتيكَ مَقدَمَ الحاجّ.

ولا يَعمَلُ فيهما ﴿ارْكَبُوا﴾، لأنه لم يُرِد: اركَبُوا فيها في وقتِ الـجَرْيِ والرُّسُوّ، ولا يَـحسُنُ علىٰ هذا التقديرِ أن يكونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ حالاً مِنَ الهاءِ في ﴿فِيهَا﴾، لأنه لا عائدَ يَرجِعُ إلىٰ ذي الحال، ولا يُكتَفىٰ بالضميرِ في ﴿مَجْرَاهَا﴾، لأنه ليسَ مِن جُملةِ الحال، وإنما هو ظَرْفٌ مُلْغىٰ[1]، إذ يَصِيرُ التقدير: اركَبُوا فيها مُتبَرِّكةً باسم الله في وقتِ الجري، وليسَ المعنىٰ عليه؛ لأنَّ التَّبرُّكَ إنما هو لرُكّابِها لا لها.

ولو جَعَلتَ ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ في معنىٰ اسم الفاعل، لكانت حالاً مُقدَّرة، والعاملُ ما في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، أي: باسم الله جاريةً وراسِيةً»، هذا تلخيصُ كلامِه. ثم قال: «اعلم أنَّ هذه المسألةَ مِن أُمّهاتِ مَسائِلِ النَّحْوِ وغُرَرِها»[2].

قوله: (لولا مَغفِرَتُه لِذُنوبِكُم، ورحمتُه إياكم، لَـمَّا نَجّاكُم): يُريد: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّي

---

(١) تَقدَّمَ بيانُ المُرادِ بـ«الظرفِ المُلغىٰ» تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (١: ٣٦١-٣٦٤).

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصَلَ قولُه: ﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ دَلَّ عليه ﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾، كأنه قيل: فرَكِبُوا فيها يقولون: «بسم الله»، وهيَ تجري بهم، أي: تجري وهُم فيها، ﴿فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ يُريد: مَوْجَ الطُّوفان، شَبَّـهَ كُـلَّ مَوْجةٍ منه بالجبل في تَراكُمِها وارتفاعِها.

لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جُملةٌ مُستَأنَـفَةٌ بيانٌ للمُوجِب، ولا تَصلُحُ أن تكونَ عِلَّةَ ﴿ارْكَبُوا﴾ لِعَدَمِ المُناسَبة، فيُقدَّرُ ما يَصِحُّ به الكلامُ بأن يُقال: امتَثِلُوا هذا الحكم ليُنجِّيكُم مِنَ الهلاكِ بمَغفِرتِهِ ورحمتِه، أو يُقال: اركَبُوا فيها ذاكِرينَ اللهَ ولا تخافوا الغَرَقَ بها عسىٰ أن فَـرَطَ منكم تقصير، لأنَّ اللهَ غفورٌ رحيم.

وفيه أنَّ نَجاتَهم لم تكن لاستِحقاقٍ منهم بسَبَب أنهم كانوا مُؤمنين، بل بمَحْضِ رحمةِ الله وغُفرانِه، كما عليه أهلُ السُّنّة، ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]؛ قـال[١]: «فـإنه تنبيـهٌ علىٰ أنهم استوجَبُوا لِـمُكابَـرَتِهم أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صَبّاً، ولكن صَـرَفَ ذلكَ عنهم أنه غفورٌ رحيم».

قوله: (أي: تجري وهُم فيها): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿بِهِمْ﴾ في مَوضِعِ الحالِ مِن فاعِـل ﴿تَجْرِي﴾، نَحْوُه:

تَدُوسُ بنا الجماجِمَ والتَّـرِيبا[٢]

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورةِ الفُرقان.

(٢) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٤٢٣)، وأولُه:

فمَرَّتْ غيـرَ نافِرةٍ عليهم

قال الواحدي: «أي: وَطِئَت رؤوسَهم وصدورَهم، ونحن عليها، ولم تَنفِرْ عليهم».

وتقدَّم صَدْرُ البيت عندَ الزمخشـريِّ في تفسير الآية ٥٠ من سورة البقرة.

فإن قلتَ: **المَوْج: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماءِ** عندَ اضطِرابه **وزَخِيرِه**، **وكانَ الماءُ قد التقىٰ** وطبقَ ما بينَ السماءِ والأرض، وكانتِ الفُلْكُ تجري في جَوْفِ الماء، كما تَسبَحُ السَّمَكة، فما معنىٰ جَرْيِها في المَوْج؟ قلتُ: كانَ ذلكَ قبلَ التطبيق، وقبلَ أن يَغمُرَ الطُّوفانُ الجِبال، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ ابنه: ﴿سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِى مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾، قيل: كانَ اسمُ ابنه: كنعان، وقيل: يام.

وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «ابنَها»، والضميرُ لامرأتِه، وقرأ مُحَمَّدُ بنُ عليٍّ وعُرْوةُ بنُ الزُّبَير: «ابنَـهَ» بفَتْحِ الهاء؛ يُريدان: ابنَها، فاكتَفَيا بالفَتْحةِ عنِ الألف، وبه يُنصَرُ مذهبُ الحسن، قال قَتادة: سألتُه فقال: واللهِ ما كانَ ابنَه، فقلت: إنَّ اللهَ حكىٰ عنه: ﴿إِنَّ ٱبۡنِى مِنۡ أَهۡلِى﴾، وأنتَ تقول: لم يكن ابنَه، وأهلُ الكِتاب لا يختلفونَ في أنه كانَ ابنَه؟ فقال: ومَنْ يأخذُ دينَه مِن أهل الكِتاب!

قوله: (**المَوْج: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماء**): وَجْهُ السُّؤال: أنَّ الرِّوايةَ أنه تلاقىٰ ماءُ الأرضِ والسَّماء، وكانتِ السَّفينةُ تجري في جَوْفِ الماء، ومعنىٰ «المَوْج»: ما يَرتَفِعُ فوقَ الماءِ مِن هَيْئةٍ كالجبال، فبينَهما تنافٍ. وأجاب: أنَّ الجريانَ في المَوْجِ في زمان، وفي جَوْفِ الماءِ في زمان، وقال القاضي: «الرِّوايةُ ليسَتْ بثابتة»[1].

قوله: (**وزَخِيرِه**)، **الجوهري**: «زَخَرَ الوادي: إذا امتَدَّ جِدّاً وارتَفَع، يُقال: بَحْرٌ زاخِر».

قوله: (**وكانَ الماءُ قد التقىٰ**): مُقتبَسٌ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، وقال[2]: «يعني: مياهَ السَّماءِ والأرض»[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٥).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة القمر (١٥: ١٢٦).

(٣) هذهِ الفِقرة ـ من قوله: «قوله: وكان السماء» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة: «قوله: أي: تجري وهم فيها»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

واستَدَلَّ بقولِه: ﴿مِنۡ أَهۡلِي﴾، ولم يقل: مِنِّي. ولنِسبتِهِ إلىٰ أُمِّه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ رَبيباً له، كعُمَرَ بنِ أبي سَلَمةَ لرسولِ الله ﷺ، وأن يكونَ لغيرِ رِشْدة، وهذه غَضاضةٌ عُصِمَتْ منها الأنبياءُ عليهم السَّلام.

وقرأ السُّدِّيّ: «ونادىٰ نوحٌ ابناه»؛ علىٰ النُّدْبةِ والتَّرثِّي، أي: قال: يا ابناه.

و«المَعزِل»: مَفعِل، مِن: عَزَلَه عنه: إذا نَحّاهُ وأبعَدَه، يعني: وكانَ في مكانٍ عَزَلَ فيه نفسَه عن أبيه وعن مَركَب المُؤمنين، وقيل: كانَ في مَعزِلٍ عن دِينِ أبيه.

﴿يَٰبُنَيَّ﴾ قُرِئَ بكَسْرِ الياءِ اقتِصاراً عليه مِن ياءِ الإضافة، وبالفَتْح اقتِصاراً عليه مِنَ الألفِ المُبدَلةِ مِن ياءِ الإضافة، في قولك: «يا بُنَيّا»، أو سَقَطَتِ الياءُ والألفُ لالتِقاءِ السّاكِنَين، لأنَّ الراءَ بعدَهما ساكنة.

قوله: (واستَدَلَّ بقولِه: ﴿مِنۡ أَهۡلِي﴾، ولم يَقُل: مِنِّي): أي: قَتادة، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ لو صَحَّ لَـمّا نَفاهُ بقوله: ﴿لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾، وتقريرُه: أنه لـمَّا قال: ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾، أي: مِن جُملةِ أهلي، لأنه كانَ مِن صُلْبه، أُجيبَ بـ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾ لِقَطْعِ الوِلايةِ بينَ المُؤمِنِ والكافِر، ومن ثَمَّ عَلَّله بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾.

قوله: (كعُمَرَ بنِ أبي سَلَمة): وفي «الاستيعاب»: «هو عُمَرُ بنُ أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الأسدِ القُرَشيُّ المخزوميّ، رَبيبُ رسولِ الله ﷺ، أمُّه أمُّ سَلَمةَ أمُّ المُؤمنين، وُلِدَ في السَّنةِ الثانيةِ مِنَ الهِجرة، وتُوفِّيَ في المدينةِ سنةَ ثلاثٍ وثمانين، وعُمَر: بضَمِّ العَيْنِ وفَتْحِ الميم»[١].

قوله: (لغيرِ رِشْدة)، الجوهري: «هو لِرِشْدة، بخِلافِ قولك: لِزِنْية».

قوله: (قُرِئَ بكَسْرِ الياءِ اقتِصاراً): قرأ عاصم: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ بفَتْحِ الياء، والباقون: بكَسْرِها[٢].

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٤٧٤ - ٤٧٥ بحاشية «الإصابة» لابن حجر).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٤، و«حجة القراءات» ص٣٤٠.

﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾: إلا الراحِم، وهو اللهُ تعالىٰ، أو: لا عاصِمَ اليومَ مِنَ الطُّوفانِ إلا مَنْ رَحِمَ الله، يعني: إلا مكانُ مَنْ رَحِمَ اللهُ مِنَ المُؤمنين، وكانَ لهم غفوراً رحيماً، في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وذلكَ أنه لـمَّا جَعَلَ الجبلَ عاصِماً مِنَ الماء، ....

قالَ الزّجّاج: «الكَسْرُ أجوَد، ووجهُه: أنَّ الأصل: يا بُنَيِّي، والياءُ تُحذَفُ في النِّداء، ويبقىٰ الكَسْرُ لِيَدُلَّ عليها، أو تُحذَفُ الياءُ لِسُكونِ الراءِ مِن ﴿ٱرْكَب﴾، وتُقَرّ في الكِتاب علىٰ ما هيَ عليه في اللفظ. ووَجْهُ الفَتْح: أنَّ الأصل: يا بُنَيّا، فتُبدَلُ الألفُ مِن ياءِ الإضافة، ثم تُحذَفُ الألفُ لِسُكونِها وسُكونِ الراء، وتُقَرّ في الكِتابةِ علىٰ حَدِّها في اللفظ، أو أن تُحذَفَ الألفُ في النِّداءِ كما تُحذَفُ ياءُ الإضافة، لأنَّ ياءَ الإضافةِ زيادةٌ في الاسم، كما أنَّ التَّنوينَ زيادةٌ فيه، فيُحذَفُ أيضاً»[١].

قوله: (﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ إلا الراحِم) إلىٰ آخِره، **الانتِصاف**: «الاحتِمالاتُ المُمكِنةُ أربعة: لا عاصِمَ إلا راحِم، ولا مَعْصومَ إلا مَرْحوم، ولا عاصِمَ إلا مَرْحوم، ولا مَعْصومَ إلا راحِم، والأوّلانِ استِثناءٌ مِنَ الجِنس، والآخَرانِ مِن غيرِ الجِنس، وزادَ الزمخشريُّ خامِساً: ولا عاصِمَ إلا مَرْحوم؛ علىٰ أنه مِنَ الجِنس، علىٰ تأويلِ حَذْفِ المكان[٢]، والكُلُّ جائز»[٣].

قلت: هذا إنما يَتِمُّ إذا حُمِلَ قولُه: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ إلا الراحِم» علىٰ: لا عاصِمَ إلا الراحِم، ولا مَعْصومَ إلا الراحِم.

قوله: (إلا مكانُ مَنْ رَحِمَ الله): أي: مكانُ المُؤمنين، لأنه تعالىٰ رَحِمَهم حينَ رَكِبُوا في السَّفينة، بدليل إيقاعِ قولِه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تَعْليلاً للأَمْر، وهو ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾، والوَصْفُ

(١) كلامُ الزَّجّاج هذا أثبتُّه هكذا من (ط) و(ح)، ووقع فيه في (ف) خَلَلٌ بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص، والمُثبَتُ هو المُوافِقُ لِـما في «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٥٤).

(٢) ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «بتأويل حذفِ المُضاف، تقديرُه: لا مكان عاصم إلا مكان مرحوم»، وقال: «والمُرادُ بالمنفيِّ التعريضُ بعدم عِصمةِ الجبل، وبالمُثبَتِ التعريضُ بعِصمةِ السَّفينة».

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٧٠-٢٧١) بحاشية «الكشّاف».

قالَ له: لا يَعصِمُكَ اليومَ مُعتَصَمٌ قَطُّ مِن جَبَلٍ ونَحْوِه سِوىٰ مُعتَصَمٍ واحد، وهو مكانُ مَنْ رَحِمَهم اللهُ ونَجّاهُم، يعني: السَّفينة. وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾: بمعنىٰ: لا ذا عِصْمةٍ إلا مَنْ رَحِمَه الله، كقوله: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. وقيل: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قيل: ولكنْ مَنْ رَحِمَه اللهُ فهو المعصوم، كقوله: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]. وقُرِئ: «إلا مَنْ رُحِم»، علىٰ البناءِ للمفعول.

مُناسِبٌ للحُكم، وإنما أتىٰ في هذا الوَجهِ بقوله: «وكانَ لهم غفوراً رحيماً» مَعَ أنَّ الرَّحْمةَ شائعةٌ في الوُجُوه؛ لأنَّ الإضافةَ للتعريف، ولا بُدَّ مِن مَعْهودٍ سابق، وهو السَّفينة.

قوله: (وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾: بمعنىٰ: لا ذا عِصْمة): وقالَ الزَّجّاج: «يجوزُ أن يكونَ ﴿عَاصِمَ﴾ في معنىٰ: مَعْصوم، أي: لا ذا عِصْمة[1]، كما قالوا: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]: أي: مَرْضيّة، و﴿مَن﴾ في مَوضِع رَفْع، أي: لا مَعْصومَ إلا المرحوم»[2].

وقال أبو البقاء: «﴿عَاصِمَ﴾ بمعنىٰ: ذي عِصْمةٍ علىٰ النَّسَب، مِثل: حائض وطالق، والاستِثناءُ مُتَّصِل، وخَبَرُ ﴿لَا﴾: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مَعْمولُه، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مَعْمولَ ﴿عَاصِمَ﴾، إذ لو كانَ لَنُوِّن، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ خَبَراً؛ لأنَّ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ظَرْف، فلا يَصِحُّ حَمْلُه علىٰ الجثّة»[3].

قوله: (﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قيل: ولكنْ مَنْ رَحِمَه اللهُ فهو المعصوم): قالَ الزَّجّاج: «فعلىٰ هذا مَوضِعُ ﴿مَن﴾ نَصْب، المعنىٰ: لكنْ مَنْ رَحِمَ اللهُ فإنه معصوم»[4]، فالمعصومُ ليسَ مِن جِنسِ العاصِم، لأنَّ اسمَ المفعول غير، واسم الفاعِل غير، كما أنَّ الظّانَّ غيرُ العالِم في قولِه تعالىٰ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

(١) من قوله: «وقال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٥٤-٥٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧٠٠).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٥٤).

[﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٤٤]

نِداءُ الأرض والسماءِ بما يُنادىٰ به الحيوانُ المُميِّز، علىٰ لفظِ التخصيص والإقبال عليهما بالخِطاب مِن بينِ سائر المخلوقات، وهو قولُه: ﴿يَٰٓأَرۡضُ﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، ثم أَمْرُهما بما يُؤمَرُ به أهلُ التمييزِ والعَقْل مِن قوله: ﴿ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾ مِنَ الدَّلالةِ علىٰ الاقتِدارِ العظيم، وأنَّ السماواتِ والأرضَ وهذهِ الأجرامَ العِظامَ مُنقادةٌ لتكوينِهِ فيها ما يَشاءُ غيرُ مُمتَنِعة عليه، كأنها عُقَلاءُ مُميِّزُون، قد عَرَفُوا عَظَمتَه وجَلالتَه ....

قوله: (نِداءُ الأرض): هو مُبتَدأ، والخبر: «مِن الدَّلالةِ علىٰ الاقتِدارِ العظيم»، و«أنَّ السماواتِ والأرضَ» إلىٰ آخِرِه: تفسيرٌ للاقتِدارِ العظيم، وأدخَلَ العاطِفَ كما هو دأبُه وعادتُه.

قوله: (مُنقادةٌ لِتكوينِهِ فيها ما يشاء) إلىٰ آخِرِه: مُستَفادٌ مِن تعقيب النِّداءِ بلفظِ ﴿ٱبۡلَعِي﴾، فإنَّ مِن عادةِ مَنْ يأمرُ المُطيعَ ـ الذي إذا أُمِرَ لم يَتوقَّفْ إذعانُه ـ أن يُقدِّمَ النِّداءَ علىٰ الأمر، ليَتَمكَّنَ الأمرُ الواردُ عَقيبَه في نفس المأمور، فيكونَ امتِثالُه للأمرِ أسرَعَ مما لم يُذكَرْ معَه النِّداء، سِيَّما «يا»، فإنها تَدُلُّ علىٰ أنَّ الخِطابَ المَتلُوَّ بعدَه مَعْنيٌّ به جِدّاً، فالأمرُ بعدَ النِّداءِ هنا ترشيحٌ للاستِعارة؛ شَبَّهَ السَّماواتِ والأرضَ بالمأمورِ الذي لا يَتأتَّىٰ منه العِصيانُ لِكمالِ هَيْبةِ الآمر، وأدخَلَهما في جِنسِ ذلكَ المأمور، ثم خَيَّلَ أنهما مأمورانِ بعَينِيهما، فقيل: ﴿يَٰٓأَرۡضُ﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، وجُعِلَتِ القَرينةُ الخِطابَ للجماد، ثم نُسيَ التشبيهُ رأساً، وبُنيَ علىٰ الفَرْعِ الذي هو المُشبَّهُ ما يُبنىٰ علىٰ الأصلِ المُشبَّهِ به، قائلاً: ﴿ٱبۡلَعِي﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾.

قالَ الزَّجّاجُ رحمَه اللهُ تعالىٰ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]: «الفائدةُ في مُناداتِها كالفائدةِ في مُناداةِ مَنْ يَعقِل، لأنَّ النِّداءَ بابُ تنبيه، فإذا قلت: يا زيد، فإن لم تكن دَعَوتَه لِتُخاطِبَه بكلام غيرِ النِّداءِ لم يكنْ له معنىٰ، وإنما تُناديهِ لِتُنبِّهَه بالنداء، ثم تقولُ

وثوابَه وعِقابَه وقُدْرتَه علىٰ كُلِّ مقدور، وتَبيَّنوا تَـحَتُّمَ طاعتِهِ عليهم وانقيادِهم له، وهم يهابونَه ويَفزَعُونَ مِنَ التَّوقُّفِ دونِ الامتِثالِ له، **والنُّزولِ علىٰ مَشيئتِهِ علىٰ الفَوْرِ مِن غيرِ رَيْث، فكما يَرِدُ عليهم** أمرُه كانَ المأمورُ به مفعولاً، لا حَبْسَ ولا إبطاء.

والبَلْع: عبارةٌ عن النَّشَف، والإقلاع: الإمساك، يُقال: أقلَعَ المَطَر، ....

له: فعلتَ كذا، وافعَلْ كذا، ألا ترىٰ أنكَ إذا قُلتَ لمن هو مُقبِلٌ عليك: يا زيد ما أحسَنَ ما صَنَعْتَ، كانَ أوكَدَ مما إذا قُلت: ما أحسَنَ ما صَنَعْت»[١].

قوله: (**والنُّزولِ علىٰ مَشيئتِهِ علىٰ الفَوْرِ مِن غيرِ رَيْث**): أي: بُطْء، هذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ الأمر: هل يُفيدُ الفَوْرَ أم لا؟ فإنَّ عندَ بعضِ الحنفيةِ يُفيدُه[٢]، قالَ صاحبُ «المفتاح»: «الأمرُ والنهيُ حَقُّهما الفَوْر»[٣]، سِيّما المقامُ مقامُ العَظَمةِ والكِبرياء وأنْ لا قَوْلَ ثَمَّة، بل هو التمثيل، قالَ المُصنِّفُ في ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]: «لا قَوْلَ ثَمَّة، وإنما هو تمثيلُ أنَّ ما قَضاهُ وأرادَ كَوْنَه، فإنما يَدخُلُ تحتَ الوجودِ مِن غيرِ امتِناعٍ ولا تَوقُّف».

قوله: (**فكما يَرِدُ عليهم**): قالَ في «اللُّباب»: وتُستَعمَلُ الكافُ للقِرانِ في الوقوع، نَحْو: كما حَضَـرَ زيدٌ قامَ عَمْرو، أي: اقتَرنَ القيامُ والحضورُ في الوقوع، فهما مُتشابِهانِ في المُقارَنةِ في الوقوع.

قوله: (**والبَلْع: عِبارةٌ عن النَّشَف**): استَعارَ لِغَوْرِ الماءِ في الأرض: البَلْعَ الذي هو إعمالُ الجارِحةِ[٤] في المطعوم، وإدخالُه في الحلق.

قوله: (**والإقلاع: الإمساك**): خُولِفَ بينَ تفسيرِ القَرينتَين؛ لِيُؤذِنَ أنَّ «البَلْعَ» جارٍ مَجْرىٰ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٤: ٢٨٤).

(٢) وهو قول الكرخيِّ منهم، والمُعتَمدُ عندَهم أنه لا يُفيدُه، كما في «أصول السـرخسي» (١: ٢٦).

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢٠.

(٤) في (ف) إلىٰ: «الحادثة»، وهو تحريف، وفي (ط): «الجاذبة»، والمُثبتُ من (ح).

وأقلعَتِ الـحُمّىٰ، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ مِن: غاضَه: إذا نَقَصَه، ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: وأُنجِزَ ما وَعَدَ اللهُ نُوحاً مِن هلاكِ قومِه، ﴿وَٱسْتَوَتْ﴾: واستَقَرَّتِ السَّفينة، ﴿عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ .....

الترشيح، لأنه صِفةٌ مُلائمةٌ للمُستَعارِ منه، وأنَّ الإقلاعَ يجري مَجْرىٰ التَّجْريد، لأنه صِفةٌ مُلائِمةٌ للمُستَعارِ له[١]، ولهذا قال: «أقلَعَ المَطَر»، وإنما اختيرَ الترشيحُ الذي هو أبلغُ في جانب الأرض، والتَّجْريدُ في السَّماء، لأنَّ إذهابَ الماءِ لـمّا كانَ مطلوباً أوليّاً، وليسَ للسَّماءِ فيه سِوىٰ أن تُمسِكَ ما كانت تُدِرّ، فقيل: ﴿أَقْلِعِى﴾، وإنما الأرضُ هيَ التي تَقدِرُ علىٰ الإذهابِ المطلوبِ بأن تُمسِكَ ما كانَ يَنبُعُ منها، وتُنشفَ ما فيها، فقيل: ﴿ٱبْلَعِى﴾ علىٰ المجاز.

قولُه: (﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ مِن: غاضَه: إذا نَقَصَه): ظاهرُ هذا التفسيرِ مُشعِرٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ إخبارٌ عن حُصُولِ المأمورِ به مِن قولِه: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ و﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾، فالتقدير: قيلَ ذلكَ لهما، فامتَثَلا لِـمَا أُمِرا، ونَقَصَ الماء. وكلامُ صاحب «المفتاح»[٢] بخِلافِه، حيثُ قَدَّر: قيل: يا سماءُ أقلِعي فأقلَعَت، ويا أرضُ ابلَعي ماءَكِ فبَلَعَت، وغِيضَ طُوفانُ السماء. خَصَّ «غيضَ الماءُ» بطُوفانِ السَّماء؛ لـمّا عُلِمَ مِن قولِه: «فبَلَعَت» نُضُوبُ ماءٍ مُختَصٍّ بالأرض، ولـمّا لم يُعلَمْ نُضُوبُ ماءٍ مُختَصٍّ بالسَّماء، تَبيَّنَ ذلكَ به، فمعنىٰ: «غيضَ الماءُ» علىٰ هذا: ما قالَه الجوهري: «غاضَ الماءُ يَغيضُ غَيْضاً: قَلَّ ونَضَب»، أي: غارَ وسَفَل.

ولَعَلَّ هذا الوَجْهَ أملأُ فائدةً وأدقُّ مَغْزىً، وبه تَظهَرُ فائدةُ تخصيصِ ذِكرِ «الماء»، وإضافتِهِ إلىٰ ضمير «الأرض».

أما الأُولىٰ: فكما قالَ صاحبُ «المفتاح»: «إنما لم يَقُل: ﴿ٱبْلَعِى﴾ بدُونِ المفعول؛ لاستِلزامِ تَرْكِهِ ما ليسَ بمُرادٍ مِن تعميم الابتلاع للجبالِ والتِّلالِ والبِحارِ وساكِناتِ الماءِ بأَسْرِهِنّ، نَظَراً إلىٰ مقامِ وُرُودِ الأمرِ الذي هو مقامُ عَظَمةٍ وكِبرياء».

---

(١) أعاد في (ح) هنا قولَه: «وأنّ الإقلاعَ يجري مجرىٰ التجريد».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤١٩.

وهو جَبَلٌ بالمَوصِل، ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ يُقال: بَعُدَ بُعْداً وبَعَداً، إذا أرادوا البُعْدَ البعيدَ مِن حيثُ الهلاكُ والموتُ ونَحْوُ ذلك، ولذلكَ اختَصَّ بدُعاءِ السُّوء.

والثانية: كما أشار إليه بقوله[1]: «قال: ﴿مَآءَكِ﴾ بإضافةِ «الماءِ» إلىٰ «الأرضِ» علىٰ سَبيلِ المجاز؛ تَشْبيهاً لاتِّصالِ الماءِ بالأرضِ باتِّصالِ المِلْكِ بالمالِك، واختارَ ضميرَ الخِطابِ لأجلِ الترشيح»، تَمَّ كلامُه.

فإذن الإضافةُ أخرَجَتْ سائرَ المياه، وخَصَّصَتِ الماءَ بالماءِ الذي بسَبَبِهِ صارتِ الأرضُ مُهيّأةً للخِطاب كالمُطيع المُنقادِ الواردِ عليه أمرُ الآمِرِ المُطاع، وهو المعهودُ في قوله: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾، وبهذا الاعتبارِ يَحصُلُ التَّوغُّلُ في تناسي[2] التشبيه، والبناءُ علىٰ الأصلِ ترشيحاً، ولو أُجرِيَتِ الإضافةُ علىٰ غيرِ هذا يكونُ كالتَّجْريدِ للاستِعارة، وأنتَ تَعلَمُ أنَّ الترشيحَ أبلغ، ومقامُ التمثيلِ والتَّصْويرِ له أَدْعىٰ وأهنأ، ولو حُمِلَ علىٰ العموم لاستلزمَ ذلك ما ليس بمرادٍ من تعميم ابتلاع المياهِ بأسرها لورودِ الأمرِ الذي هو مقام العظمةِ والكبرياء[3].

وعلىٰ هذا يَنتَظِمُ «غِيضَ» في سِلكِ «قيل» و«قُضِي»، ولا يكونُ تابعاً للأمرَيْن، وإليه أشارَ بقوله: «أصلُ الكلام: قيل: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ فبلَعَتْ ماءَها، ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ عن إرسالِ الماء، فأقلَعَتْ عن إرسالِه، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ النازِلُ مِنَ السماء، ثم أتبَعَه ما هو المقصودُ مِنَ القِصّة، وهو قولُه: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾»[4].

قوله: (مِن حيثُ الهلاك): مُتعلِّقٌ بـ«أرادوا»، أي: إنما يقولون: بَعِدَ[5] بُعْداً، إذا أرادوا

---

(١) أي: السَّكّاكي، وانظر: «مفتاح العلوم» ص٤١٨.

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «مباني».

(٣) قوله: «ولو حُمِلَ علىٰ العموم» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط). وفي (ح): «ولو حُمِلَ الأمرُ الذي هو مقامُ العظمة والكبرياء»، و(ف): «لو حُمِلَ الأمر الذي هو المقام»، وفيهما خَلَلٌ ظاهر.

(٤) «مفتاح العلوم» ص٤١٩.

(٥) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»: «البُعْد: خِلافُ القُرْب، بَعُدَ الرجلُ وبَعِدَ بُعْداً وبَعَداً فهو بعيد»، ثم قال: «وبَعِدَ بَعَداً وبَعُد: هَلَكَ، فهو باعِد، والبُعْد: الهلاك»، وفيه أنَّ «بَعُدَ» و«بَعِدَ» يُستَعمَلانِ جميعاً =

ومجيءُ أخباره علىٰ الفِعْل المبنيِّ للمفعول؛ للدَّلالةِ علىٰ الجلالِ والكِبْرياء، وأنَّ تلكَ الأمورَ العِظامَ لا تكونُ إلا بفِعْلِ فاعلٍ قادر، وتكوينِ مُكوِّنٍ قاهِر، وأنَّ فاعِلَها فاعِلٌ واحدٌ لا يُشارَكُ في أفعاله، **فلا يَذهَبُ الوَهْمُ إلىٰ أن يقولَ غيرُه: يا أرضُ ابلَعِي ماءَكِ** ويا سماءُ أقلِعي، ولا أن يَقضِيَ ذلكَ الأمرَ الهائلَ غيرُه، ولا أن تَستَوِيَ السَّفينةُ علىٰ مَتْنِ الجُودِيِّ وتَستقِرَّ عليه، إلا بتَسْويتِهِ وإقراره. ....

البُعْدَ مِن جِهةِ الهلاكِ والموت، لا مِن جِهةِ المسافة.

قوله: (**فلا يَذهَب الوَهْمُ إلىٰ أن يقولَ غيرُه: يا أرضُ ابلَعي ماءَك**)، **الانتِصاف**: «وقد تَشبَّثَتِ الشُّعَراءُ بأذيالِ هذهِ المعاني، وهو أن يُترَكَ الموصوفُ اكتِفاءً بصِفاتِهِ لِشُهْرتِه، قالَ أبو الطَّيِّبِ يَمدَحُ عَضُدَ الدَّوْلة:

فلا تَحْمَدْهُما واحمَدْ هُمامًا إذا لم يُسْمِ حامِدُهُ عَناكا[1]

أي: امدَحْ نفسَك، فإنكَ المُنفَرِدُ بالمَدائح، إذا ذُكِرتَ ولم تُسَمَّ لم يَسْبِقْ إلىٰ فَهْم أحدٍ غيرُك»[2]، تَمَّ كلامُه. وقبلَه:

وكم طَرِبِ المَسامِعِ ليسَ يَدْري أيَعجَبُ مِن ثَنائي أم عُلاكا

وذاكَ النَّشْرُ عِرْضُكَ كانَ مِسْكاً وذاكَ الشِّعْرُ فِهْري والمَداكا[3]

= البُعْدِ الحِسِّيّ (خلاف القُرْب)، وفي البُعْدِ المعنوي (الهلاك)، وهذا أصلُ الوَضْع، إلا أنه غَلَبَ استِعمالُ «بَعُدَ» في بُعدِ المسافة، و«بَعِدَ» في الهلاك، كما قال تعالىٰ في هذه السُّورة: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، وسيأتي فيها عند الزمخشريِّ رحمه الله نَقلُه قراءةَ السُّلَمي: «بَعُدَت» ـ بضمِّ العين ـ، وقولُه تعقيباً عليها: «المعنىٰ في البناءين واحد، وهو نقيضُ القُرْب، إلا أنهم أرادوا التفصِلةَ بينَ البُعْدِ من جهةِ الهلاكِ وبينَ غيره، فغَيَّروا البناء، وقراءةُ السُّلَميِّ جاءت على الأصل اعتباراً لمعنىٰ البُعْدِ من غير تخصيص».

(١) كذا في الأصول الخطية، مِن: عَنىٰ، بمعنى: قَصَدَ وأراد، وفي «الانتصاف»: «سواكا»، ووَجْهُه ظاهر.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧١) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «ديوان المتنبي» (٢: ١١٢٠) بشرح الواحدي.

ولِـمَا ذَكَرْنا مِنَ المعاني والنُّـكَتِ استَفصَحَ عُلَماءُ البيانِ هذهِ الآية، **ورَقَّصُوا لها رُؤوسَهم، لا لِتَجانُس الكَلِمتَين**، وهما قـولُه: ﴿ٱبْلَعِى﴾ و﴿أَقْلِعِى﴾، وذلكَ وإن كانَ لا يُـخْلِي الكلامَ مِن حُسْن، فهو كغيـرِ المُلْتَـفَتِ إليه بإزاءِ تلكَ المَحاسِن التي هيَ اللُّبّ، وما عداها قُشُور. ....

الضميـرُ في «فلا تَـحْمَدْهُما» عائِدٌ إلىٰ «الفِهْرِ والمَداكا»، وهما حَجَرانِ للعَطّارِ يَسْحَقُ بهما الطِّيب، المَداك: التَّحْتانيّ، والفِهْر: الفَوْقانيّ، والـهُمـام: عَضُدُ الدَّوْلة، والحامِد: المُتنبِّي، وهذا المعنىٰ قريبٌ مِن قَولِ الأول:

وإنْ جَرَتِ الألفـاظُ يومـاً بِمِدْحـةٍ   لِغيـرِكَ إنساناً فأنتَ الذي نَعْنـي[1]

قوله: (**ورَقَّصُوا لها رُؤُوسَهم**): أي: تَعَجَّبُوا لها، فهيَ كِنايَة، قال القاضي: «هذهِ الآيةُ في غايةِ الفَصاحة؛ لِفَخامةِ لَفْظِها، وحُسْنِ نَظْمِها، والدَّلالةِ علىٰ كُنْهِ الحال، مَعَ الإيجازِ الخالي عنِ الإخلال»[2].

قوله: (**لا لِتَجـانُسِ الكَلِمَتَين**): أي: ﴿أَقْلِعِى﴾ و﴿ٱبْلَعِى﴾، وفـيه إدماجٌ في نِهايـةٍ مِنَ الحُسْن، أرادَ أن يُبالِغَ في وَصْفِ الكلام الذي مضىٰ، أدمَجَ فيه معنىٰ التجانُس، ثمّ نفاه، يعني: رُوعِيَ فيهما صَنْعةُ الجِناسِ اللاحِق[3]، علىٰ نَحْو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، مَعَ

---

(١) البيتُ لأبي نُواس، كما في «ديوانه» ص٥، و«الإعجاز والإيجاز» للثعالبي ص١٦٤، قاله في مَدْحِ الأمين، وقبلَه:

إذا نحـنُ أثنَينـا عليـكَ بـصالحٍ   فأنتَ كما نُثني وفوقَ الذي نُثني

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

(٣) الجناس: هو تشابهُ الكلمتَين في اللفظ، والمُعتَبرُ منه في باب الاستِحسانِ عِدّةُ أنواع: التامّ: وهو ما لا يتفاوتُ في اللفظ، مثل: رَحْبةٌ رَحْبة. والناقص: وهو اختلفَ في الهيئةِ دونَ الصُّورة، مثل: البدعةُ شَـرَكُ الشِّـرْك. والمُذيَّل: وهو ما اختلفَ بزيادةِ حَرْف، مثل: جَدِّي جَهْدي. والمُضارِع: وهو ما اختلفَ بحَرْفٍ أو حَرْفَينِ معَ تقارُب المَخرَج، مثل: دامِس وطامِس، واللاحق: وهو ما اختلفَ بحَرْفٍ أو حَرْفَينِ دونَ تقارُب المَخرَج، مثل: كاتِبٌ كاذِب. انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٢٩.

وعن قَتادة: استقَلَّتْ بهم السَّفينةُ لِعَشْرٍ خَلَونَ مِن رَجَب، وكانت في الماءِ خمسينَ ومئةَ يوم، واستَقَرَّتْ بهم علىٰ الجُودِيِّ شَهْراً، وهُبِطَ بهم يومَ عاشوراء. وروي: أنها مَرَّتْ بالبيت، فطافت به سَبْعاً، وقد أعتَقَه اللهُ مِنَ الغَرَق. ورُوِي: أنَّ نُوحاً صامَ يومَ الهبوط، وأمَرَ مَنْ معَه فصاموا شُكْراً لله تعالىٰ.

[﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ * قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ٤٥-٤٦]

نِداؤُه ربَّه: دُعاؤُه له ـ وهو قولُه: ﴿رَبِّ﴾ مَعَ ما بعدَه ـ مِنَ اقتِضاءِ وَعْدِهِ في تَنْجيةِ أهلِه. فإن قلت: فإذا كانَ النِّداءُ هو قولَه: ﴿رَبِّ﴾، فكيفَ عُطِفَ «قال ربِّ» علىٰ «نادىٰ» بالفاء؟ قلت: أُريدَ بالنِّداء: إرادةَ النِّداء، ولو أُريدَ النِّداءُ نفسُه لجاء ـ كما جاءَ قولُه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣-٤] ـ بغيرِ فاء.

﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ أي: بعضُ أهلي، لأنه كانَ ابنَه مِن صُلْبِه، أو كانَ رَبِيباً له، فهو بعضُ أهلِه، ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ وإنَّ كُلَّ وَعْدٍ تَعِدُه فهو الحقُّ الثابتُ الذي لا شَكَّ في إنجازِهِ والوفاءِ به، وقد وَعَدتَني أن تُنجِيَ أهلي، فما بالُ وَلَدي؟ ....

أنها غيرُ[1] مُلتَفَتٍ إليها، فعُلِمَ فَضْلُ ذلكَ مَعَ حُسْنِ هذهِ الصَّنْعة، فهيَ مُرادةٌ مِن وَجْهٍ وغيرُ مُرادةٍ مِن آخر.

قوله: (مِنَ اقتِضاءِ وَعْدِهِ في تَنْجيةِ أهلِه): أي: دُعاؤُه ربَّه كانَ طَلَباً لِقَضاءِ ما وَعَدَهُ ربُّه مِن نجاةِ أهلِه، فـ«مِن» بيانٌ لـ«دُعاؤُه». في «المُغرِب»: «تَقاضَيْتُه دَيْني وبِدَيْني، واستَقضَيْتُه: طَلَبتَ قَضاءَه، واقتَضَيْتُ منه حَقِّي: أخذتَه».

---

(١) لفظة «غير» سقطت من (ف).

﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ أي: أعلَمُ الحكّام وأعدَلُهم، لأنه لا فَضْلَ لحاكِم علىٰ غيره إلا بالعِلم والعَدْل، ورُبَّ عَرِيقٍ في الجهل والـجَوْر مِن مُتَقَلِّدي الحكومةِ في زمانك قد لُقِّبَ أقضىٰ القُضاة، ومعناه: أحكَمُ الحاكِمين، فاعتَبِرْ واستَعبِر. ويجوزُ أن يكونَ مِنَ الحِكمة، علىٰ أن يُبنىٰ مِنَ الحِكمة: «حاكم» بمعنىٰ النِّسْبة، كما قيل: «دارِعٌ» مِنَ الدِّرْع، وحائضٌ وطالِقٌ علىٰ مَذهَب الخليل. ....

قوله: (ورُبَّ عَرِيقٍ في الجهل): أعرَقَ الرجل؛ أي: صارَ عَرِيقاً، وهو الذي عَرَقَ[1] في الكَرَم.

قوله: (قد لُقِّبَ أقضىٰ القُضاة)، الانتِصاف: «رأيُ الزَّمخشـريّ: أنَّ «أقضىٰ القُضاةِ» أرفَعُ مِن «قاضي القُضاة»، والذي يُلاحِظُونَه الآنَ عكسُه، وذلكَ أنَّ القُضاةَ يُشارِكُونَ أقضاهُم في الوَصْف، وإن فَضَلَ عليهم، وأما «قاضي القُضاة» هو الذي يقضي بينَ القُضاة، لا يُشارِكُه أحدٌ في وَصْفِه»[2].

«الإنصاف»[3]: وليسَ كذلك، لأنه فَسَّـرَ ﴿أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ بـ«أقضىٰ القُضاة»، فكما لا يُتَصوَّرُ ذلكَ المعنىٰ هناكَ لا يُتَصوَّرُ هاهنا.

قوله: (علىٰ أن يُبنىٰ مِنَ الحِكمة: حاكم؛ بمعنىٰ النِّسبة) إلىٰ قوله: (علىٰ مَذهَب الخليل): يقال:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والذي رأيتُه في «معاجم» اللغة في هذا التعبير: «وأعرق»، والله أعلم.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٢) بحاشية «الكشّاف»، وتَتِمّةُ كلامه: «وإذا جاز أن يُطلَقَ علىٰ أمير المُؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالب كرَّمَ اللهُ وجهَه أقضىٰ قُضاةِ الصَّحابة في زمانه، كما أطلَقَه عليه النبيُّ ﷺ حيثُ قال: «أقضاكم عليّ»، فدَخَلَ في المُخاطَبينَ القُضاةُ وغيرُهم، فلا حَرَجَ ـ إن شاء اللهُ ـ أن يُطلَقَ علىٰ أعدَلِ قُضاةِ الزمانِ أو الإقليم وأعلَمِهم: قاضي القُضاة وأقضىٰ القُضاة، أي: قُضاةِ زمانِه وبَلَدِه».

والحديثُ الذي استَشهَدَ به: أخرَجَه ابنُ ماجه (١٥٤) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٣) للعلامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ تعليلٌ لانتِفاءِ كَوْنِهِ مِن أهلِه، وفيه إيذانٌ بأنَّ قرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقرابةِ النَّسَب، وأنَّ نَسيبَكَ في دِينِكَ ومُعتَقَدِكَ مِنَ الأباعِدِ في المَنصِب، وإن كانَ حَبَشيّاً، وكنتَ قُرَشيّاً، لَصِيقُكَ وخَصِيصُك، ومَنْ لم يكن علىٰ دِينِك، وإن كانَ أَمَسَّ أقاربِكَ رَحِماً، فهو أبعَدُ بعيدٍ منك. وجُعِلَت ذاتُه عَمَلاً غيرَ صالح؛ مُبالَغةً في ذمِّه، كقولها:

فإنّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

وقيل: الضميرُ لِنداءِ نُوح عليه السلام، أي: إنَّ نِداءَكَ هذا عَمَلٌ غيرُ صالح، **وليسَ بذاك**. ....

رجلٌ كاسٍ؛ أي: ذو كِسْوة، وطاعِم: أي: أَكْل[1]، قال الخليل: ومنه: ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: ذاتِ رضا، لأنَّ العِيشةَ لا تكونُ راضية، بمعنىٰ: فاعِلة، ومن هذا القَبيل: طالِقٌ وحائِض، بمعنىٰ: ذاتِ طلاقٍ وذاتِ حَيْض، أي: أنَّ ذلكَ ثابتٌ وحاصِلٌ لها مِن غيرِ تَعرُّضٍ لحدوثها في زمان، حتىٰ لو أرادوا الإجراءَ علىٰ الفِعْلِ لأتَوْا بالتاء، فقالوا: حائضةٌ الآن، وطالقةٌ غداً، هذا مذهبُ الخليل. وحَمَلَه سِيبَوَيهِ علىٰ أنه صِفةُ «شيء» أو «إنسان»، لأنَّ المرأة شيءٌ وإنسان.

قال القاضي: «فعلىٰ هذا: معنىٰ ﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾: أنتَ أكثرُ حِكمةً مِن ذوي الحكم»[2].

قوله: (وليسَ بذاك): لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ تعليلٌ لِقولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾.

---

(١) أي: ذو أَكْل.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

فإن قلت: فهَلّا قيل: إنه عَمَلٌ فاسِد؟ قلت: لـمَّا نفاهُ عن أهله، نفىٰ عنه صِفتَهم بكلمةِ النفي التي يُستَبقىٰ معَها لفظُ المنفيّ، وآذَنَ بذلكَ أنه إنما أُنجِي مَنْ أُنجِيَ مِن أهلِهِ لِصلاحِهم، لا لأنهم أهلُكَ وأقارِبُك، وأنَّ هذا لـمَّا انتَفَىٰ عنه الصَّلاحُ لم تَنفَعْهُ أبوّتُك، كقوله: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [التحريم: ١٠].

وقُـرِئ: «عَمِلَ غيـرَ صالح»، أي: عَمِلَ عَمَلاً غيـرَ صالح، وقُـرِئ: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ بكَسْـرِ النونِ بغيـرِ ياءِ الإضافة، ....

قوله: (بكَلِمةِ النفي التي يُستَبقىٰ معَها لفظُ المنفيّ): يعني: أنَّ «غير» هاهنا تنفي ما بعدَها، وتَسْتَبقي فيما قبلَها من جِنسِ ما نفاه، وهو الصَّلاح، كالاستِثناءِ المُفرَّغ، فإنه يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُستَثنىٰ منه أيُّ جِنسٍ هو، فعلىٰ هذا قولُه: «إنما أُنجِيَ مَنْ أُنجِيَ مِن أهلِه» معناه: إنما أُنجِيَ مِن أَهْلِكَ لِصَلاحِهم، لا أنهم مِن أهلِك، يعني: نفىٰ أنَّ ابنَه مِن أهلِه، ثم نفىٰ عنه صِفتَهم؛ لِيَدُلَّ علىٰ أنَّ ذلكَ النفيَ لأجلِ انتِفاءِ هذهِ الصِّفةِ فيه، فلو لم تكن هذهِ الصُّورةُ مُعتبَـرةً في اعتبارِ معنىٰ الأَهْلية، لم يَصِحَّ ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾.

قـالَ في «الانتِصاف»: «ومنه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وإن كـانَ الإنذارُ علىٰ العُموم، لكنْ لـمّا كانتِ الأَهْليّةُ مَظِنّةَ الاتكال خُصّ، ولهذا أنذَرَهُمُ النبيُّ ﷺ وقال: (لا أَملِكُ لكم مِنَ الله شَيْئاً)[1]»[2].

قوله: (وقُرِئ: «عَمِلَ غيـرَ صالح»): بكَسْـرِ الميمِ ونَصْبِ «غير»: الكِسائيّ، والباقون: بفَتْحِ الميم معَ التنوين ورَفْع «غير».

قوله: (﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ بكَسْـرِ النُّون): الجماعةُ غيرَ نافـع وابـنِ عامِر، فإنهما قَـرَءا: «فلا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٢) و(٢٧٥٣) و(٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤) و(٢٠٦) من حديث أبي هريرة، و(٢٠٥) من حديث عائشة، رضي الله عنهما.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٣) بحاشية «الكشّاف».

وبالنُّونِ الثقيلةِ بياءٍ وبغيرِ ياء، يعني: فلا تَلتَمِسْ مِنِّي مُلتَمَساً أو التِماساً لا تعلمُ أصوابٌ هو أم غيرُ صواب، حتىٰ تَقِفَ علىٰ كُنْهِه. ....

تَسْأَلَنِّ»[1] بفَتْحِ اللام وكَسْرِ النُّونِ وتَشْديدِها، علىٰ أنَّ صلَه: تَسألْنَنِي، فحُذِفَت نونُ الوقايةِ لاجتماعِ النُّونات، وكُسِرَتِ المُشَدَّدةُ للياء، ثم حُذِفَت اكتِفاءً بالكَسْرة، وعن نافع: إثباتُها في الوَصْل.

قوله[2]: (مُلتَمَساً أو التِماساً): يُريد: أنَّ «ما» في قوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: موصوفة، والصِّفة: الجملةُ[3]، ثم «ما»[4] إما اسمُ مفعول، فهو المُرادُ مِن «مُلتَمَساً»، أو مفعولٌ مُطلَق، وإليهِ أشارَ بقوله: «التِماساً»، لأنَّ السُّؤالَ الذي بمعنىٰ الاستِجداءِ التِماس.

قوله: (حتىٰ تَقِفَ علىٰ كُنْهِه)، الأساس: «سَلْهُ عن كُنْهِ الأمْر، أي: حَقيقتِهِ وكيفيَّته، واكتَنَهَ الأمر: بَلَغَ كُنْهَه»، وفيه: أنَّ المُرادَ بالعلم: المُتيقَّن، قالَ أبو عليّ: «المُرادُ بالعِلم هاهنا: العِلمُ المُتيقَّنُ الذي يُعلَمُ به الشيءُ علىٰ حقيقتِه، ليسَ العِلمَ الذي يُعلَمُ به الشيءُ علىٰ ظاهِرِه، كالذي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] ونَحْوِه»[5].

وقال: «الجارُّ والمجرورُ في ﴿بِهِۦ عِلْمٌ﴾: إما أن يَتعلَّقَ بما يَدُلُّ عليه العِلمُ المذكور، وإن لم يَتَسلَّطْ عليه، كقوله:

رَبَّيْتُــه حتــىٰ إذا تَــمَعْدَدا كانَ جَزائي بالعَصا أن أُجلَدا

«بالعصا»: مُتعلِّقٌ بما دَلَّ عليه «أن أُجلَدا». تَـمَعْدَدَ الصَّبِيّ: غَلُظَ وصَلُبَ وذَهَبَ عنه رُطُوبةُ الصِّبا.

---

(١) وقرأ ابن كثير: «فلا تَسْأَلَنَّ». انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجّة القراءات» ص٣٤٣.

(٢) هذه الفقرة تأخرت بعد التي تليها في الأصول الخطية، وقدَّمتها هنا مراعاةً لترتيب «الكشّاف».

(٣) أي: قولُه: ﴿لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

(٤) قوله: «ثم ما» سقط من (ف)، وفي (ح): «ما ثم» والمُثبتُ من (ط).

(٥) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٤٤).

وذِكرُ المسألةِ دليلٌ علىٰ أنّ النِّداءَ كانَ قبلَ أن يَغرَقَ حينَ خافَ عليه.

فإن قلت: لِـمَ سُمِّيَ نِداؤُه سُؤالاً، ولا سُؤالَ فيه؟ قلت: قد تَضَمَّنَ دُعاؤُه معنىٰ السُّؤال، وإن لم يُصَـرَّح به، لأنه إذا ذكرَ المَوعِدَ بنجاةِ أهلِهِ في وقتِ مُشارفةِ وَلَدِهِ الغَرَقَ فقد استَنجَز. وجَعَلَ سُؤالَ ما لا يُعرَفُ كُنهُه جَهْلاً وغباوة، ووَعَظَه أن لا يعودَ إليه وإلىٰ مِثالِهِ مِن أفعالِ الجاهلين. ....

وإما أن يَتَعلَّقَ بالمُستَقِرِّ في قولك: ﴿لَكَ﴾[1]، كما تقول: أليسَ لكَ فيه رِضا»[2].

وحاصلُ هذا الوَجْـه: أنَّ ﴿عِلْمٌ﴾ اسمُ ﴿لَيْسَ﴾، و﴿لَكَ﴾ خَبَر، و﴿بِهِۦ﴾ يَتَعلَّقُ بالخبر، وكذلكَ قولُه: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

قوله: (**وذِكرُ المسألةِ دليلٌ علىٰ أنَّ النِّداءَ كانَ قبلَ أن يَغرَقَ حينَ خافَ عليه**): لأنَّ المسألةَ كالشفاعةِ في حَقِّه، وطَلَبِ نَجاتِه، واستِنجازِ وَعْدِه، وذلكَ إنما يَنفَعُ إذا لم يكن قد غَرِق، بل كانَ علىٰ مُشارَفةِ الهلاك.

فإن قلت: هذهِ المسألةُ مذكورةٌ بعدَ قوله: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ * وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ الآية، فكيفَ يُتَصوَّرُ أنه لم يَغرَق بَعْد، وأنه علىٰ مُشارَفةٍ مِنَ الهلاك، ولهذا السُّؤالِ القَوِيِّ قالَ القاضي: «فقال: إنَّ ابني مِن أهلي، وما له لم يَنْجُ؟»[3].

قلت: مَرَدُّ قِصّةِ سَفينةِ نُوح عليه السَّلامُ أولاً علىٰ الترتيبِ الأنيقِ إلىٰ أن خَتَمَ بقوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، ثم ذكرَ نِداءَه ربَّه في شفاعتِه في ابنِهِ الواقع في أثناءِ تلكَ القِصّةِ عندَ مُشارَفتِهِ الهلاك، لتكونَ القِصّةُ كالمُستَقِلّة، علىٰ وِزانِ قِصّةِ البقرة[4] في تقديم

---

(١) وهو ما يُقدَّرُ بـ«كائن» أو «حاصل» أو نحو ذلك. وانظر ما تَقدَّمَ تعليقاً ـ عندَ تفسيرِ الآية ٥٨ من سورة يونس ـ في معنىٰ «الظَّرْفِ اللَّغو» و«الظَّرْفِ المُستَقِرّ».

(٢) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٤٤-٣٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٧).

(٤) انظر ما تقدَّم في تفسير الآيات (٦٧-٧٣) من سورة البقرة.

فإن قلت: قد وَعَدَهُ أن يُنجيَ أهلَه، وما كانَ عندَه أنَّ ابنَه ليسَ منهم دِيناً، فلما أشفى علىٰ الغَرَقِ تَشابَهَ عليه الأمر، لأنَّ العِدَةَ قد سَبَقَتْ له، وقد عَرَفَ اللهَ حكيماً لا يجوزُ عليه القبيح وخُلفُ الميعاد، فطَلَبَ إماطةَ الشُّبْهة، وطَلَبُ إماطةِ الشُّبْهةِ واجب، فلِمَ زُجِرَ وسُمِّيَ سُؤالُه جَهْلاً؟ قلت: إنَّ اللهَ عَزَّ وعَلَا قَدَّمَ له الوعدَ بإنجاءِ أهلِهِ مَعَ استِثناءِ مَنْ سَبَقَ عليه القولُ منهم، فكانَ عليه أن يَعتَقِدَ أنَّ في جُملةِ أهلِهِ مَنْ هو مُستَوجِبٌ للعذاب، لِكَونِهِ غيرَ صالح، وأنَّ كُلَّهم ليسوا بناجين، **وأن لا تُخالِجَهُ شُبْهةٌ** حينَ شارَفَ وَلَدُهُ الغَرَقَ في أنه مِنَ المُستَثنَين، لا مِنَ المُستَثنىٰ منهم، **فعُوتِبَ علىٰ أنِ اشتَبَهَ عليه ما يجبُ أن لا يَشتَبِه.**

ما هو مُؤَخَّرٌ في الوجود، وهاهنا عَكَسَ اعتِناءً بشأنِ هذا النِّداءِ وجوابه، وذلكَ لِـمَا اشتَمَلَ علىٰ أمرٍ مِن أمورِ الدِّين، وهو أنَّ قَرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقَرابةِ النَّسَب، قالَ أبو فراس:

كانت مَوَدَّةَ سَلْمانٍ لـه نَسَبٌ ... ولم يَكُنْ بينَ نُوحٍ وابنِهِ رَحِمُ(١)

وأما قول القاضي: «وما له لم يَنْجُ؟» فيَرُدُّه قولُ نُوح عليهِ السَّلامُ أولاً: ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]، فإنه قَطَعَ بكُفرِهِ ودُخولِهِ في زُمْرةِ المُغرَقينَ علىٰ الطريقِ البُرهاني، وجوابُ الله عنه آخِراً: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، كما سَبَق.

قوله: (فلِمَ زُجِر): أي: بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

قوله: (**وأن لا تُخالِجَه شُبْهة**)، **الجوهري**: «خالَجَ في صَدْري منه شيء: إذا شَكَكْت».

قوله: (**فعُوتِبَ علىٰ أنِ اشتَبَهَ عليه ما يجبُ أن لا يَشتَبِه**)، **الانتِصاف**: «في كلامِهِ ما يَدُلُّ علىٰ اعتِقادِهِ أنَّ نُوحاً صَدَرَ منه ما أوجَبَ نِسبةَ الجهل إليه، ومُعاتَبَته علىٰ ذلك، وليسَ كذلك، فإنه تعالىٰ وَعَدَه نَجاةَ أهلِهِ إلا مَنْ سَبَقَ عليه القَوْل، ولم يكن كاشِفاً لحالِ ابنِه، ولا مُطَّلِعاً عليه،

---

(١) «ديوان أبي فراس» ص٣٠٣، لكن فيه: «كانت مودةُ سلمان له نسبًا».

....

وما كانَ يَعتَقِدُ كُفرَ ابنِهِ حتىٰ يخرجَ مِنَ الأهلِ، ويَدخُلَ في المُستَثنىٰ، فلهذا سأل، وهذا بإقامةِ عُذرِهِ أَوْلىٰ أن يكونَ عَتْباً، فإنَّ نُوحاً عليه السَّلامُ لا يُكلِّفُه اللهُ تعالىٰ عِلمَ ما استأثَـرَ به.

وأما قولُه: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: أي: في المُستَقبَلِ بعدَ أن أعلَمَهُ اللهُ باطِنَ أمرِه، وأنه إن سألَ بعدَ ذلكَ كانَ مِنَ الجاهِلين، أو نُهِيَ النبيُّ عن أمرٍ لا يقتضي صُدُورَه عنه، ولذلكَ أمسَكَ النبيُّ واستَعاذ منه»[1].

وقلت: قولُ المُصنِّف: «وكانَ عليه أن يَعتَقِد» إلىٰ قوله: «وأن لا يُـخالِـجَه شَكٌّ[2] حينَ شارَفَ وَلَدُه الغَرَقَ في أنه مِنَ المُستَثنَين ـ أي: مِنَ الذينَ سَبَقَ عليهم القَوْل ـ، لا مِنَ المُستَثنىٰ منهم»، أي: مِن جُملةِ الأَهْلِ في قوله: ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ حَق، لأنه عليه السَّلامُ حينَ قالَ لابنه: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ـ أي: مِن زُمْرتِهم والمَعْدُودينَ فيهم، وهو أَبلَغُ مِن أنْ لو قال: «ولا تكنْ كافِراً» ـ، وأجابَه بقوله: ﴿سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾، وَجَبَ عليه أن يَعتَقِدَ أنه مِنَ المُستَثنَين، ومثلُ هذهِ القَضِيَّةِ مِنَ الأمارات، بل مِنَ الدَّلالاتِ التي لا يبقىٰ معَه شَكّ، فكيفَ قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾، أي: مِنَ المُستَثنىٰ منهم البتّة؟! حيثُ صَدَّرَ بقوله: ﴿رَبِّ﴾ مُستَعطِفاً، وأردَفَه بـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وضَمَّ معَه ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾، وذَيَّلَه بقوله: ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾.

قال القاضي: «استِثناءُ مَنْ سَبَقَ عليه القَوْلُ مِن أهلِهِ قد دَلَّهُ علىٰ الحال، وأغناهُ عن السُّؤال، لكنْ شَغَلَه حُبُّ الوَلَدِ عنه، حتىٰ اشتَبَهَ الأمرُ عليه»[3].

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٣ ـ ٢٧٤) بحاشية «الكشّاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «شُبْهة»، والأمرُ قريب.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٨).

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ ٤٧]

﴿أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ﴾ مِن أن أطلُبَ منكَ في المُستقبَل ما لا عِلمَ لي بصِحَّتِه، تأدُّباً بأدبك، واتِّعاظاً بمَوعِظَتِك، ﴿وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي﴾ ما فَرَطَ مِنِّي مِن ذلك، ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ﴾ بالتوبةِ عليّ، ﴿أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ أعمالاً.

[﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ ٤٨]

وقُرِئ: «يا نُوحُ اهبُطْ» بضَمِّ الباء، ﴿بِسَلَٰمٖ مِّنَّا﴾ مُسلَّماً محفوظاً مِن جِهتِنا، أو مُسلِّماً عليكَ مُكرِّماً، ﴿وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ﴾ ومُباركاً عليك، والبركات: الخيراتُ النامية، وقُرِئ: «وبَـرَكةٍ» علىٰ التوحيد، ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ يحتملُ أن تكونَ «مِن» للبيان، فيُرادُ الأُمَمُ الذينَ كانوا معَه في السَّفينة، لأنهم كانوا جماعات، أو قيلَ لهم: أُمَم؛ لأنَّ الأُمَمَ تَتَشعَّبُ منهم، ....

قوله: (والبركات: الخيراتُ النامية): قال الراغب: «البَـرْك: صَدْرُ البعير، وبَـرَكَ البعير: ألقىٰ بَرْكَه، واعتُبِـرَ منه اللُّزُوم، وسُمِّيَ مَحبِسُ الماء: بِركة، والبَـرَكة: ثبوتُ الخيرِ الإلهيِّ في الشيء، قالَ تعالىٰ: ﴿لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وسُمِّيَ بذلكَ لثُبوتِ الخيرِ فيه ثبوتَ الماءِ في البِـركة، ولـمّا كانَ الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ علىٰ وَجْهٍ لا يُـحَسُّ ولا يُحصىٰ[١] قيلَ لكُلِّ ما يُشاهَدُ منه زيادةٌ غيـرُ محسوسة: هو مُبارَك، وفيه بَـرَكة»[٢].

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «علىٰ وَجْهٍ لا يُحَدُّ ولا يُحصىٰ»، وفي «المفردات» للراغب، مادة (برك): «ولـمّا كان الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ من حيثُ لا يُحَسُّ، وعلىٰ وَجْهٍ لا يُحصىٰ ولا يُحصَر».

(٢) «مفردات القرآن» ص١١٩.

وأن تكونَ لابتداءِ الغاية، أي: علىٰ أُمَم ناشِئةٍ ممَّن معَك، وهيَ الأُمَمُ إلىٰ آخِرِ الدَّهْر، وهو الوَجْه.

وقوله: ﴿وَأُمَمٌ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ صِفة، والخبرُ محذوف، تقديرُه: وممَّن مَعَكَ أُمَمٌ سنُمتِّعُهم، وإنما حُذِفَ لأنَّ قولَه: ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾ يَدُلُّ عليه، والمعنىٰ: أنَّ السَّلامَ منا والبركاتِ عليك وعلىٰ أُمَم مُؤمنينَ يَنشَؤُونَ ممَّنْ معَك، وممَّنْ معَكَ أُمَمٌ مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا، مُنقَلِبُونَ إلىٰ النار، وكانَ نوحٌ عليه السَّلامُ أبا الأنبياء، والخلقُ بعدَ الطُّوفانِ منه وممَّن كانَ معه في السَّفينة.

قولُه: (**وأن تكونَ لابتداءِ الغاية**): يُريد: أنَّ «مِن» في قوله: ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾: إذا جُعِلَت بَيانيّةً فالمُرادُ بـ«الأُمَم»: هُمُ الذينَ كانوا معَه في السَّفينة، وصَحَّ تَسْميتُهم بالأُمَم لأنهم كانوا جماعة، وكُلُّ طائفةٍ منها أُمّة، أو إنما سُمُّوا أُمماً باعتبارِ مَصيرِ حالِهم ومآلِ أمرِهم، وإذا جُعِلَت ابتدائيةً فالمُرادُ بـ«الأُمَم»: الذين يَنشَؤُونَ منهم إلىٰ آخِرِ الدَّهْر، وهذا أوجَه؛ لِـمَا يَلزَمُ مِنَ الأولِ تَسْميةُ الجماعةِ القليلةِ بالأُمَم، ومن الثاني اعتبارُ المجازِ بغيرِ المُبالَغة.

وأيضاً لا يَحسُنُ التقابلُ بينَ قوله: ﴿وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ وبينَ قوله: ﴿أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ في الأول، كما يَحسُنُ في الوَجْهِ الأخير؛ فإنَّ الناشِئَ مِنَ الذينَ في صُحْبتِهِ في السَّفينةِ فِرقتان: فِرقةٌ مُؤمِنونَ داخِلونَ تحتَ سلام الله وبركاتِه، وفِرقةٌ أُخرىٰ مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا مُنقَلِبونَ إلىٰ النار، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ السَّلامَ منا والبركاتِ عليكَ وعلىٰ أُمَمٍ مُؤمِنينَ يَنشَؤونَ ممَّنْ معَك، وممَّنْ معَكَ أُمَمٌ[1] مُمَتَّعُونَ بالدُّنيا، مُنقَلِبُونَ إلىٰ النـار»، ومـن ثَمَّ قال: «وهو الوَجْه».

وفي قَطْعِ الجملةِ الثانيةِ بالابتداءِ عن سَنَنِ الجملةِ الأُولىٰ: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ التَّمتُّعَ الجِسمانيَّ والاشتِغالَ به يُـخرِجُ الإنسانَ عن حُكم الصالحينَ مِن عِبادِه، وأنَّ التَّبـتُّـلَ إلىٰ الله يُدخِلُه في

---

(١) في (ط): «وممن تبعك أمم»، وتحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وممَّن نفعك مُمتَّعون»، والمُثبَتُ كما في «الكشّاف».

وعن كَعْب بن مُحَمَّدٍ القُرَظيِّ: دَخَلَ في ذلكَ السَّلام: كُلُّ مُؤمِن ومُؤمنةٍ إلىٰ يوم القيامة، وفيما بعدَه مِنَ المتاع والعذاب: كُلُّ كافِرٍ. وعن ابنِ زيد: هَبَطُوا واللهُ عنهم راضٍ، ثم أخرَجَ منهم نَسْلاً، منهم مَنْ رُحِم، ومنهم مَنْ عُذِّب. وقيل: المُرادُ بالأُمَمِ المُمتَّعة: قومُ هُودٍ وصالح ولُوطٍ وشُعَيب.

[﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ٤٩]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ قِصّةِ نوح عليه السَّلام، ومحلُّها الرفعُ علىٰ الابتداء، **والجملُ بعدَها أخبار**، أي: تلكَ القِصّةُ بعضُ أنباءِ الغَيْب مُوحاةٌ إليك مجهولةٌ عِندَكَ وعندَ قومك، ﴿مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ مِن قبل إيحائي إليكَ وإخبارِكَ بها، أو: مِن قبل هذا العِلم الذي كَسَبْتَه بالوَحْي، أو: مِن قبل هذا الوقت، ....

زُمْرةِ الأنبياءِ والصالحين، ويَنظُرُ هذا إلىٰ قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، وأنَّ قَرابةَ الدِّينِ غامِرةٌ لِقَرابةِ النَّسَب[1].

قوله: (**والجملُ بعدها أخبار**): قال القاضي: «﴿نُوحِيهَآ﴾ خَبَرٌ ثان، والضميرُ لها، أي: مُوحاةٌ إليك، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ «الأنباء»، وأن يكونَ هو الخبر، و﴿مِنْ﴾: إما مُتعلِّقٌ به، أو حالٌ مِنَ الهاءِ في ﴿نُوحِيهَآ﴾، وقولُه: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ خَبَرٌ ثالث، أي: مجهولةٌ عِندَكَ وعندَ قَوْمِك، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِن [الهاءِ في][2] ﴿نُوحِيهَآ﴾، أو الكافِ في ﴿إِلَيْكَ﴾، أي: غيرَ عالِمٍ أنتَ وقَوْمُكَ بها»[3].

---

(١) في (ف): «عامرة كقرابة النسب»، ولا يستقيمُ به المعنىٰ.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، واستدركتُه من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٩).

﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ علىٰ تبليغ الرسالةِ وأذىٰ قومك، كما صَبَرَ نوح، وتوقَّعْ في العاقِبةِ لكَ ولمن كَذَّبكَ نَحْوَ ما قُيِّضَ لنوح ولقومه، ﴿إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ﴾ في الفَوْزِ والنَّصْر والغَلَبة، ﴿لِلۡمُتَّقِينَ﴾.

وقولُه: ﴿وَلَا قَوۡمُكَ﴾: معناه: إنَّ قومَكَ الذينَ أنتَ منهم علىٰ كثرتِهم ووُفُورِ عَدَدِهِم إذا لم يكن ذلك شأنَهم، ولا سَمِعُوه، ولا عَرَفُوه، فكيفَ برَجُلٍ منهم؟! كما تقول: **لم يَعرِفْ هذا عبدُ الله ولا أهلُ بَلَدِه.**

[﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا مُفۡتَرُونَ * يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِي فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ * وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ مُجۡرِمِينَ﴾ ٥٠-٥٢]

قوله: (ما قُيِّضَ لِنُوح)، الجوهري: «قَيَّضَ اللهُ فُلاناً لِفُلان؛ أي: جاءه به وأتاحَه ـ أي: قَدَّرَه ـ له»، والذي قُدِّرَ لِنُوح: هو النجاة، ولقومه: الهلاك.

قوله: (لم يَعرِفْ هذا عبدُ الله ولا أهلُ بَلَدِه): إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأسلوبَ مِن بابِ التَّرَقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ ـ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] ـ لِقولِه: «إنَّ قَوْمَكَ علىٰ كَثْرتِهم إذا لم يَعرِفُوه، فكيفَ برَجُلٍ منهم»، فوَضَعَ «برَجُلٍ منهم» مَوضِعَ «أنتَ» اعتباراً للقِلّة، لتحصيل التَّرَقِّي.

ويجوزُ أن يكونَ مِن باب التكميل، لأنَّ تلكَ الأنباءَ مقصوصةٌ لِتُسَلِّيَ رسولَ الله ﷺ مِن إيذاءِ قَومِهِ له، يَدُلُّ عليه تَرَتُّبُ قوله: ﴿فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ عليها، ثم ضُمَّ إليه ما يَتَنَبَّهُ به القومُ علىٰ التَّهْديد، كأنه قيل: إنما قَصَصْنا عليكَ وعلىٰ قومِكَ قِصّةَ نُوح ليكونَ تَسَلّياً لكَ واعتباراً لِقومِك.

﴿أَخَاهُمْ﴾ واحِداً منهم، وانتِصابُه للعطفِ علىٰ ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [هود: ٢٥]، و﴿هُودًا﴾ عطفُ بيان، و﴿غَيْرُهُۥ﴾ بالرفع؛ صِفةٌ علىٰ محلِّ الجارِّ والمجرور، وقُرِئ: «غَيْرِهِ» بالجرّ؛ صِفةً علىٰ اللفظ، ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ تفتَرُونَ علىٰ الله الكَذِبَ باتخاذِكم الأوثانَ له شُرَكاء.

ما مِن رسولٍ إلا واجَهَ قومَه بهذا القول، لأنَّ شأنَهم النَّصيحة، والنَّصيحةُ لا يُمَحِّصُها ولا يُمَحِّضُها إلا حَسْمُ المَطامِع، وما دام يُتَوهَّمُ شيءٌ منها لم تَنجَع ولم تَنفَع، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ إذ تَرُدُّونَ نصيحةَ مَنْ لا يَطلُبُ عليها أجراً إلا مِنَ الله، وهو ثوابُ الآخِرة، ولا شيءَ أنفىٰ للتُّهمةِ مِن ذلك.

قيل: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ آمِنُوا به، ﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ مِن عِبادةِ غيره، لأنَّ التَّوبةَ لا تَصلُحُ إلا بعدَ الإيمان، و«المِدْرار»: الكثيرُ الدُّرُور، كالمِغْزار. وإنما قَصَدَ استِمالَتهم إلىٰ الإيمان، وترغيبَهم فيه، بكثرةِ المَطَر وزيادةِ القُوّة، لأنَّ القومَ كانوا أصحابَ زُرُوعٍ وبَساتينَ وعِمارات، حِراصاً عليها أشَدَّ الحِرْص، ....

وفي قَوْلِ المُصنِّف: «﴿فَٱصْبِرْ﴾ علىٰ تبليغ الرسالةِ وأذىٰ قومِك، كما صَبَرَ نُوح، وتَوَقَّعْ في العاقِبةِ لك ولمنْ كَذَّبَكَ نَحْوَ ما قُيِّضَ لِنُوحٍ ولِقومِه»: إشعارٌ به، وفي قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾: تَعْريضٌ بالمُشرِكين، وتنبيهٌ علىٰ الدَّمار.

قوله: (لا يُمَحِّصُها): مَحَصْتُ الذَّهَبَ بالنار: إذا خَلَّصْتَه مما يَشُوبُه.

قوله: (﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ آمِنُوا به، ﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ مِن عِبادةِ غيره): قالَ القاضي: «اطلُبوا مَغفِرةَ الله [بالإيمان]، ثم تَوسَّلُوا إليها بالتَّوْبة، وأيضاً التَّبرِّي عن الغير إنما يكونُ بعدَ الإيمانِ منهم بالله، والرغبةِ فيما عندَه»[١].

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٣٩)، ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

....

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: الاستِغفار: طَلَبُ الغُفران، ويَستَلزِمُ اعتِقادَ أنَّ ما مضىٰ ذَنْب، وهو يَستَلزِمُ الإيمان، لأنَّ ما مضىٰ منهم كُفْر، والاستِغفارُ هاهنا هو التوبةُ عنِ الكُفْر، فعلىٰ هذا: قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ معناه: دُومُوا علىٰ التوبة؛ بدلالةِ «ثُمّ»، ولأنَّ الفِعْلَ[1] يُذكَرُ ويُرادُ به الثبات، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

وقلت: الذي يَقتَضيه النَّظْمُ حَمْلُ ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ علىٰ الاستِغفارِ عن الذُّنوب بعدَ الإيمان، وحَمْلُ ﴿تُوبُوٓاْ﴾ علىٰ الدَّوام، كما يُؤمَرُ المُسلِمُونَ بذلك، لأنَّ قولَ هُودٍ لِقَومِه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ مُتَضمِّنٌ للأمرِ بالإيمان واختصاصِ الله بالعبادة، كما سَبَقَ في الأعرافِ في قِصّةِ نُوح: أنَّ قولَه: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، أي[2]: بيانٌ لِتَضَمُّنِه معنىٰ اختصاصِ العبادةِ بالله، لأنه عليه السَّلامُ قالَ لِقَومِهِ وهُم مُشرِكون: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾.

وفائدةُ هذا الأمرِ الإيذانُ بأنَّ العبادةَ المُقرونةَ[3] بالإشراكِ ليسَت عبادةً في الحقيقة، فخُصُّوهُ بالعِبادةِ إن كنتُم تَعبُدونَه، ثم بَيَّنَ بقوله: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ هذا المعنىٰ، ثم لَـمّا أتبعَه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾، وَجَبَ حَمْلُه علىٰ معنىٰ زائدٍ عليه، وهو ما قالَه في مُفتَتَحِ السُّورة: «استَغفِرُوا، والاستِغفارُ التوبة، ثم أخلِصُوا التوبةَ واستقيموا عليها[4]».

وفيه أيضاً: أنَّ الاستِغفارَ سَبَبٌ لإنزالِ البركاتِ مِنَ السَّماءِ وكُلِّ خير، فيَدخُلُ في هذا

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «العقل».

(٢) لفظة «أي» ثبتت في الأصول الخطية، واستُدرِكت في (ط) بين السطرين، والجملة مستقيمة دونها، والله أعلم.

(٣) في (ط) و(ح): «المقارنة»، والمُثبَتُ من (ف).

(٤) في الأصول الخطية: «عليه»، والمُثبَتُ مما تَقَدَّمَ في «الكشّاف» ص١٢ في تفسير الآية ٢ من هذه السُّورة.

فكانوا أحوَجَ شيءٍ إلىٰ الماء، وكانوا مُدِلِّينَ بما أُوتُوا مِن شِدّةِ القُـوّةِ والبَطش والبأس والنَّجْدة، مُستَحرِزينَ بها مِنَ العَدُوّ، مَهيبِينَ في كُلِّ ناحية. وقيل: أرادَ القُوّةَ في المال، وقيل: القُوّةَ علىٰ النكاح، وقيل: حُبِسَ عنهم القَطْـرُ ثلاثَ سِنين، وعُـقِمَت أرحامُ نِسائِهم.

وعن الحسن بن عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه وَفَـدَ علىٰ مُعاوية، فلما خَرَجَ تَبِعَه بعضُ حُجّابه، فقال: إني رجـلٌ ذو مال، ولا يُـولَدُ لي، فعَلِّمْني شيئاً لَعَـلَّ اللهَ يرزقُني وَلَداً، فقال: عليكَ بالاستِغفار، فكانَ يُكثِرُ الاستِغفار، حتىٰ ربما استَغفَرَ في يوم واحدٍ سبعَ مئةِ مَرّة، فوُلِدَ له عشـرةُ بنين، فبَلَغَ ذلكَ مُعاوية، فقال: هَلّا سألتَه مِمَّ قالَ ذلك، فوَفَدَ وَفْدةً أخرىٰ، فسأله الرجل، فقال: ألم تَسمَعْ قولَ هُودٍ عليه السَّلام: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾، وقولَ نوح عليه السَّلام: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢].

﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا﴾ ولا تُعرِضُوا عني وعما أدعُـوكُم إليه وأُرَغِّبُـكُم فيه، ﴿مُجْرِمِينَ﴾

الأمرِ المُسلِمُونَ أيضاً، كما رواهُ المُصنِّفُ عن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما في حديثِ مُعاويةَ رضيَ اللهُ عنه، ولذلكَ شُـرِعَ الاستِغفارُ في الاستِسقاء.

فإن قلت: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ التكرارُ لتعليقِ زيادةٍ خلا عنها الكلامُ الأول، وهو قولُه: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾؟ قلت: هذا سائغ، لكنَّ هذا المعنىٰ أليَقُ بفَصاحةِ القُرآن، وأكثرُ فائدة.

قولُه: (وكانوا مُدِلِّينَ بما أُوتُوا مِن شِدّةِ القُوّة)، الجوهري: «وهو يُدِلُّ بفُلان، أي: يَثِقُ به»، قالَ أبو البقاء: «(يَزِدْكُم) مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ: يُضِفْكُم، ولهذا عُدِّي بـ«إلىٰ»، ويجوزُ أن يكونَ صِفةً لـ﴿قُوَّةً﴾، أي: قُوّةً مُضافةً إلىٰ قُوّتِكم»[1]، وقيل: أرادَ القُوّةَ في المال، قالَ السَّجاوَنْدي: أي: قُوّةَ الإيمانِ إلىٰ قُوّةِ الأبدان.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبَري (٢: ٧٠٣).

مُصِـرِّينَ علىٰ إجرامِكم وآثامِكم.

[﴿قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ ٥٣]

﴿مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾ كَذِبٌ منهم وجُحُود، كما قالت قُرَيشٌ لرسول الله ﷺ: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [يونس: ٢٠، الرعد: ٧ و٢٧]، مع فَوْتِ آياتِهِ الحصر، ﴿عَن قَوۡلِكَ﴾ حالٌ مِنَ الضمير في «تاركي آلهتِنا»، كأنه قيل: **وما نَترُكُ آلهتَنا صادِرِينَ عن قولك**، ﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ **وما يَصِحُّ مِن أمثالِنا أن يُصَدِّقُوا مثلك**............

وقلت: يُمكِنُ أن تُفسَّرَ «القُوَّةُ» بما في سُورةِ نُوح لقوله: ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا * يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا * وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّـٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا﴾، [نوح: ١٠-١٢].

قوله: (**وما نَترُكُ آلهتَنا صادِرِينَ عن قَولِك**): قَدَّرَ «عن قَولِكَ» حالاً مِن فاعل ﴿بِتَارِكِيٓ﴾، قالَ السَّجاوَنْدي: «عن» يُستعمَلُ في معنىٰ الباءِ حقيقة، لا قائماً مَقامَه، قالَ عن يقينٍ وبيقين، وسألَ به وعنه. وقلت: الأحسَنُ أن يُضَمَّنَ «التَّـرْكُ» معنىٰ: الصُّدور، فـ«عن» مِثلُها في قولِه: ﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِي﴾ [الكهف: ٨٢]، وقولِه:

يُنهُونَ عن أَكْلٍ وعن شُـرْبِ[1]

قوله: (**وما يَصِحُّ مِن أمثالِنا أن يُصَدِّقُوا مِثلَك**): علىٰ أسلوب قولك: مِثلُكَ يجود، ومثلُكَ لا يَبخَل، بمعنىٰ: ما يَصِحُّ مِنّا أن نُصَدِّقَك، وفيه المُبالَغة، وأشارَ بهذا إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ وتأكيدٌ لمضمونِه، كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١ و٩٢] علىٰ وَجْه، وذلكَ أنهم لَـمّا قالوا: ﴿مَا

---

(١) تقدَّم في تفسير الآية ٢٩ من سورة التوبة (٧: ٢٢٠)، وانظر ما عَلَّقتُه عليه هناك.

فيما يَدعُوهُم إليه، **إقناطاً له مِنَ الإجابة.**

[﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ ٥٤-٥٥]

﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾ مفعولُ ﴿نَّقُولُ﴾، و﴿إِلَّا﴾ لغو،..............................

جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ فُهِمَ منه أنه لا يَصلُحُ للنُّبوّةِ وأن تُصَدَّق دَعْواه[1]؛ لأنَّ النُّبوّةَ إنما تَثبُتُ بالمُعجِزة، ولا مُعجِزة، ولمّا قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا﴾ مُؤكِّداً للنفي بالباء، وللفاعل بإيلاءِ حرفِ النفي الضَّميرَ، عُلِمَ أنهم ثابتونَ[2] علىٰ ما هُم عليه غيرُ زائِلينَ عنه، فجاؤوا بعدَ ذلكَ بقولِهِم: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ تَوْكيداً لمضمونِ ذَيْنِكَ الكلامَيْن، ليُفيدَ ما قالَه مِنَ الكِناية. وتلخيصُه: ما يَصِحُّ منا ـ وصِفتُنا أنّا ثابتونَ علىٰ ما نحنُ عليه ـ أن نُصَدِّقَك، وصِفتُك أنك خُلُوٌّ عن حُجّةٍ وبيِّنة. فعَمَّهما ليَحسُنَ التذييل.

قوله: (**إقناطاً [له] مِنَ الإجابة**): مفعولٌ له، أي: قالوا هذا القولَ إقناطاً له.

قوله: (﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾) أي: أصابَك، مِن: عَراهُ يَعْرُوه: إذا أصابَه. **الراغب**: «العَرا ـ مقصور[3] ـ: الناحِية، وعَراهُ واعتَراهُ: قَصَدَ عراه، قال تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾، والعُرْوة: ما يُتَعلَّقُ به مِن عَراه، أي: ناحِيَتِه»[4].

قوله: (﴿إِلَّا﴾ لَغو): أي: لا عَمَلَ لها في اللفظ، لكنْ لها عَمَلٌ في المعنىٰ، أما أنه لا عَمَلَ

---

(١) أي: لا يَصلُحُ للنُّبوّة، ولا يَصلُحُ أن تُصَدَّقَ دَعْواه.

(٢) تحرَّف في (ف) ـ هنا وفيما سيأتي بعد قليل ـ إلىٰ: «تائبون».

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تصوير»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافِقُ لما في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (عرا).

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٦٢-٥٦٣.

والمعنىٰ: **ما نقولُ إلا قَوْلَنا: اعتَـرَاكَ** بعضُ آلهتِنا بسُوء، أي: **خَبَلَكَ** ومَسَّكَ بجُنونٍ لِسَبِّكَ إياها وصَدِّكَ عنها وعَداوتِكَ لها؛ مُكافأةً لكَ منها علىٰ سُوءِ فِعلِكَ بسُوءِ الجزاء، فمِن ثَمَّ تَتكلَّمُ بكلام المجانين، وتَهذي بهَـذَيانِ الـمُبَـرْسَمين.

لها في اللفظ: فلأنه يُؤتىٰ بها لمُعاوَنةِ الفِعْلِ في غير المُفرَّغ، ذكرَه في «الإقليد»[(١)]، ولا حاجةَ هاهنا إلىٰ المَعُونةِ والواسِطة، لأنَّ الفِعْلَ فُـرِّغَ للمعمول، وأما أنَّ لها عَمَلاً في المعنىٰ: فلأنَّ المُراد: ما نقولُ قَوْلاً إلا هذا القَوْل، وهو اعتَـراكَ بعضُ آلهتِنا، وقالَ ابنُ الحاجب: «العاملُ في الاستِثناءِ ما قبلَه بواسِطةِ «إلا» إذا كانَ فَضْلة»[(٢)].

قوله: (ما نقولُ إلا قَوْلَنا: اعتَـراك)[(٣)]: يُريد: أنَّ ﴿ٱعۡتَرَىٰكَ﴾ مَقُولُ القَوْل، أُقيمَ مقامَ المَصدَر، وسَبَقَ الاختِلافُ فيه؛ أنَّ المَقُولَ هل هو مفعولٌ به أو مفعولٌ مُطلَق؟

قوله: (خَبَلَك)، الجوهري: «الـخَبَلُ ـ بالتحريك ـ: الجِنّ، يُقال: به خَبَل، أي: شيءٌ مِن أهلِ الأرض، وقد خَبَلَه وخَبَّلَه واختَبَلَه: إذا أفسَدَ عَقْلَه أو عُضْوَه».

قوله: (المُبَـرْسَمين)، الجوهري: «البِرْسام: عِلّةٌ معروفة، وقد بُرسِمَ الرجلُ فهو مُبَرسَم»، وفي «الأسباب والعلامات»[(٤)]: البِرسام: وَرَمٌ يحدثُ في الحِجابِ المُعتَرِضِ بينَ الكَبِدِ والمَعِدة،

---

(١) للعلامةِ شَرَفِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمودِ بنِ عُمَرَ الـجَنْديّ، المُتوفىٰ نَحْوَ سنةِ ٧٠٠ هـ، رحمه اللهُ تعالىٰ، وهو في شرح «المُفصَّل» للزمخشري. انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٢٥٤).

(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٦٢).

(٣) من قوله: «بعض آلهتنا، وقال ابنُ الحاجب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) ذكره حاجّي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٧٧)، فقال: «(الأسباب والعلامات) للشيخ الإمام نجيب الدِّين مُحَمَّدِ بنِ عليِّ بنِ عُمَرَ السَّمَرْقَنديّ، جمعَ فيه جميعَ العِلَل والأمراضِ الجزئية علىٰ سبيل الاستِقصاء، حتىٰ لا يَشُذَّ منها عِلّة، مَعَ أسبابِها وعلاماتِها، وأردَفَ كُلَّ نَوْعٍ بعِلاجٍ مُجمَل، نَقْلاً مِن كُتُبِ الطِّبّ».

وليسَ بعَجَبٍ مِن أولئكَ أن يُسَمُّوا التوبةَ والاستِغفارَ خَبَلاً وجُنوناً، **وهم عادٌ أعلامُ الكُفْرِ** وأوتادُ الشِّـرْك، وإنما العَجَبُ مِن قوم **مِنَ المُتظاهِرينَ بالإسلام**، سَمِعناهُم يُسَمُّونَ التائبَ مِن ذنوبه مجنوناً، والمُنيبَ إلىٰ ربِّه مُخبَلاً، ولم نَجِدْهُم معه علىٰ عُشْـرِ مما كانوا عليه في أيام جاهِليَّتِهِ مِنَ المَوادّة، وما ذاكَ إلا لِعِرْقٍ مِنَ الإلحادِ أبىٰ **إلا أن يَنبِض**، **وضَبٍّ مِنَ الزَّندَقةِ** أرادَ **أن يُطلِعَ** رأسَه.

فيزولُ العَقْلُ لاتِّصالِ هذا الحِجاب بحُجُب الدِّماغ.

قوله: (**وهُم عادٌ أعلامُ الكُفْر**): ذِكرُ «عاد» مُقحَمٌ لمزيدِ تقريرِ كُفرِهِم، وأنهم مشهورونَ فيه، حيثُ صارَ اسمُهم في العُتُوِّ كالوَصْف، كما يُقال: هو حاتمُ الجود.

قوله: (**المُتظاهِرينَ بالإسلام**): التظاهُر: تَفاعُل؛ مِنَ الظُّهُور.

قوله: (**وضَبٌّ مِنَ الزَّنْدَقة**) أي: غِلّ، **الأساس**: «ومن المجاز: في قَلْبِهِ ضَبٌّ؛ أي: غِلٌّ داخِل، كالضَّبِّ المُمعِنِ في جُحْرِه، قال سابق[1]:

ولا تَـكُ ذا وَجْهَـينِ يُبْـدي بَـشاشةً	وفي صَدْرِه[2] ضَبٌّ مِنَ الغِلِّ كامِنُ»

قوله: (**أن يَنبِض**) و(**أن يُطلِع**): كالترشيحَين، وإنما قلت: «كالترشيحَين»؛ لأنَّ «مِنَ الإلحادِ» و«مِنَ الزَّندَقة» أخرَجا «العِرْقَ» و«الضَّبَّ» أن يكونا مُستَعارَيْن، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

---

(١) البربري، كما في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (ضبب). وهو أبو سعيد سابقُ بنُ عبد الله البربريّ، شاعرٌ من الزُّهّاد، له كلامٌ في الحِكمةِ والرقائق، وهو من موالي بني أُميّة، والبربريُّ لقبٌ له، ولم يكن من البَربَر، سكنَ الرَّقّة، وكانَ يَفِدُ علىٰ عُمَرَ بنِ عبد العزيز، فيَستَنشِدُه عُمَر، فيُنشِدُه من مَواعِظِه. «الأعلام» للزركلي (٣: ٦٩).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وهو ما في «أساس البلاغة»، و«العين» للخليل بن أحمد الفَراهيدي، كلاهما في مادة (ضبب)، وفي (ف): «وفي قلبه»، وهو ما في «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة (ضبب).

وقد دَلَّتْ أجوبتُهم المُتقدِّمةُ علىٰ أنَّ القومَ كانوا جُفاةً غِلاظَ الأكباد، لا يُبالُونَ بالبَهْت، ولا يَلتفِتُونَ إلىٰ النُّصح، ولا تَلينُ شَكِيمتُهم للرُّشْد، وهذا الأخيرُ دالٌّ علىٰ جَهْلٍ مُفرِطٍ وبَلَهٍ مُتناه، حيثُ اعتَقَدُوا في حِجارةٍ أنها تَنتَصِرُ وتَنتَقِم، ولَعَلَّهُم حينَ أجازوا العِقابَ كانوا يُجيزُونَ الثواب.

مِن أعظم الآياتِ أن يُواجَهَ بهذا الكلام رجلٌ واحدٌ أُمّةً عِطاشاً إلىٰ إراقةِ دَمِه، يَرمُونَه عن قَوْسٍ واحِدة، وذلكَ لثِقتِهِ برَبِّه، وأنه يَعصِمُه منهم، فلا تَنشَبُ فيه مخالبُهم، ونَحْوُ ذلكَ قالَ نوحٌ عليه السَّلامُ لِقومِه: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، أكَّدَ براءتَه مِن آلهتِهم وشِركِهم، ووَثَّقَها بما جَرَتْ به عادةُ الناس مِن توثيقهم الأمورَ بشهادةِ الله وشهادةِ العباد، فيقولُ الرجل: اللهُ شهيدٌ علىٰ أني لا أفعَلُ كذا، ويقولُ لِقومِه: كُونُوا شُهَداءَ علىٰ أني لا أفعَلُه.

فإن قلت: هَلّا قيل: إني أُشهِدُ اللهَ وأُشهِدُكم؟ قلت: لأنَّ إشهادَ الله علىٰ البراءةِ مِنَ الشِّرْكِ إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيتِ التوحيدِ وشَدِّ مَعاقِدِه، ....

قوله: (وقد دَلَّتْ أجوبتُهم المُتقدِّمة): وهيَ ﴿مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٥٣]، ودلالتُها علىٰ غِلَظِ[1] قلوبهم مِن حيثُ تلكَ التوكيداتِ التي أشَرْنا إليها، وهذا الأخيرُ ـ وهو قولُه: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ ـ دالٌّ علىٰ جَهْلٍ مُفرِط.

قوله: (مِن أعظم الآياتِ أن يُواجَهَ بهذا): «أن يُواجَه»: مُبتَدأ، و«مِن أعظم»: الخبر، والمُشارُ إليه بقوله: «هذا»: قولُه: ﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ﴾ إلىٰ آخِرِ الآية، لأنه عليه السَّلامُ قابَلَهم في التوكيد، وزادَ عليهم.

قوله: (إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيتِ التوحيد) إلىٰ آخِرِه، الانتِصاف: «تلخيصُ

---

(١) في (ح): «عظم».

وأما إشهادُهم فما هو إلا تهاونٌ بدينهم، ودلالةٌ علىٰ قِلّةِ المُبالاةِ بهم فحَسْب، فعَدَلَ به عن لفظِ الأولِ لاختِلافِ ما بينَهما، وجِيءَ به علىٰ لفظِ الأمر بالشهادة، كما يقولُ الرجلُ لمن يَبِسَ الثَّرىٰ بينَه وبينَه: اشهَدْ عليَّ أني لا أُحِبُّك؛ تَـهَكُّمـاً به، واستِهانةً بحاله.

كلام الزمخشريِّ أنَّ صيغةَ الخبرِ تقتَضي الإخبارَ بوقوعِ المُخبَرِ به، وإشهادُه لله حقيقة، وإشهادُه إياهُم لَـمّا لم يكن حقيقةً كانَ مِن مجازِ ورودِ الأمرِ بمعنىٰ التهديد، ويحتملُ أن يكونَ إشهادُه لهم حقيقةً لإقامةِ الحجّة، وعَدَلَ عن الخبرِ إلىٰ الأمرِ ليُميِّـزَ خِطابَهم عن خِطاب الله تعالىٰ»[١].

وقلت: الأولُ هو الوَجْه، لأنه قد تَقرَّرَ في البيانِ أنَّ إجراءَ الكلام علىٰ مُقتَضىٰ الظاهرِ لا يَتَضمَّنُ مِنَ النُّكتةِ واللطيفةِ ما يَتَضمَّنُه الإجراءُ علىٰ خِلافِ المُقتَضىٰ، فإنَّ قولَه: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾ كلامٌ جارٍ على الإخبار عن براءتِه من شِركِهم، فيُفيدُ ما قال: «إشهادٌ صحيحٌ ثابتٌ في معنىٰ تثبيت التوحيد، وأمّا قوله: ﴿وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ فغيرُ جارٍ[٢] علىٰ مُقتَضاه، لأنَّ أحداً لا يقولُ لِعَدُوِّهِ المُناوِئ[٣]: اشهَدْ أني بَرِيءٌ عنك، إلا أنه يُنبِّـهَه بأنه لا يُبالي به، ولا يخافُ غوائِلَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «فما هو إلا تهاونٌ بهم».

قوله: (يَبِسَ الثَّرىٰ)، الأساس: «والتقىٰ الثَّرَيَان: مَثَلٌ في سُـرعةِ تَوادِّ الرَّجُلَين، وأصلُه: أن يَسقُطَ الغَيْث الجود، فيلتقي نَداهُ ونَدىٰ الأرضِ العتيقُ تحتَها. ولا تُوبِسِ الثَّرىٰ بيني وبينَك؛ أي: لا تُقاطِعْني، قالَ جَرير:

ولا تُوبِسُوا بَيْنـي وبَيْنَـكُمُ الثَّـرىٰ فإنَّ الذي بَيْني وبَيْنَكُمُ مُثْـري[٤]»

الجوهري: «ما بَيْني وبَينَكَ مُثْرٍ، أي: أنه لم يَنقَطِع، وهو مَثَل، كأنه قال: لم يَيبَسِ الثَّرىٰ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٧٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «علىٰ الإخبار عن براءته» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «المُساوي».

(٤) «ديوان جرير» ص٢٧٧.

﴿مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِۦ﴾ مِن إشـراكِكم آلهةً مِن دُونِه، **أو مما تُشـرِكُونَه مِن آلهةٍ** مِن دُونِه، أي: أنتُم تَجعَلُونَها شُرَكاءَ له، ولم يَجعَلْها هو شُرَكاء، ولم يُنزِل بذلكَ سُلْطاناً..

بيـني وبينـك، وفي الحديث: (بُلُّوا[1] أرحامَكم ولو بالسَّلام)[2]؛ استَعارَ «البَلَّ» لمعنىٰ الوَصْل، واليُبْس: بمعنىٰ القَطْع.

قوله: (**أو مما تُشـرِكُونَه مِن آلـهة**): فعلىٰ هذا: «ما» موصولة، ولهذا جاءَ بالضمير المحذوف[3]، و«مِن آلهة» بيانُ «ما»، و«مِن دُونِهِ» صِفةُ «آلهة»، أو حالٌ مِن فاعل «تُشـرِكُون»، أي: تُشـرِكُونَ مُجاوِزِينَ اللهَ تعالىٰ في هذا الحكم، فإنهم إذا حَكَمُوا بغيرِ ما حَكَمَ اللهُ تعالىٰ به فقد جاوَزُوا حُكمَه.

وعلىٰ الأول: «ما» مَصدَرِيّة، و«دُون» بمعنىٰ: غير، صِفةٌ أيضاً، كما قَدَّرَه: «مِن إشراكِكم آلهةً مِن دُونِه»، أي: غيره.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بكوا»، وكذا تحرَّف فيهما «البل» ـ الآتي بُعَيدَ هذا ـ إلىٰ «البك»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لـما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ثرىٰ).

(٢) أخرجه وكيعُ بنُ الجَرّاح في «الزهد» (٤٠٢)، وهنّادُ بنُ السَّـرِيِّ في «الزهد» (١٠١١)، والقُضاعيُّ في «مسند الشهاب» (٦٥٣) و(٦٥٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٧٢) من حديث مُجمِّع بن يحيىٰ بن يزيد بن جارية، عن سُوَيد بن عامر، وفي صُحْبةِ سُوَيدٍ خِلاف.
واختُلِفَ في إسناده أيضاً، فقد أخرجه البيهقي في «الشُّعَب» (٧٩٧٣) من طريق مُجمِّع، عن عمه، عن أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.
وأخرجه البزّار ـ كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨: ١٥٢) ـ، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣: ٣٢٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده البراء بن عبد الله بن يزيد الغَنَوي، وهو ضعيف، كما قال الحافظُ الهيثميّ.
وأخرج الطبراني من حديث أبي الطفيل: «صِلوا أرحامكم بالسَّلام»، وفي إسناده راوٍ لم يُسَمّ، كما قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ١٥٢).
ولمّا خَرَّجَه الحافظُ السخاويُّ من هذه الطرق، قال في «المقاصد الحسنة» ص٢٣٩: «وبعضُها يُقوِّي بعضاً».

(٣) وهو الهاءُ ضميرُ المفعولِ في «تُشـرِكونَه».

﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ أنتُم وآلهتُكُم **أعجَلَ ما تفعلون**، مِن غيرِ إنظار، فإني لا أُبالي بكم وبكَيْدِكُم، ولا أخافُ مَعَرَّتَكُم وإن تعاونتُم عليّ، وأنتُم الأقوياءُ الشِّداد، **فكيفَ تَضُرُّني آلهتُكم**، وما هيَ إلا جمادٌ لا تَضُرُّ ولا تَنفَع، وكيفَ تَنتَقِمُ مني إذا **نِلتُ منها** وصَدَدتُ عن عِبادتِها، بأن تَخبِلَني وتَذهَبَ بعَقْلي.

[﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ ٥٦-٥٧]

ولـمَّا ذكرَ تَوكُّلَه علىٰ الله، وثقتَه بحِفظِهِ وكَلاءتِهِ مِن كَيْدِهم، **وَصَفَه بما يُوجِبُ التَّوكُّلَ عليه** مِنَ اشتِمالِ رُبُوبيَّتِهِ عليه وعليهم؛ مِن كَوْنِ كُلِّ دابّةٍ في قَبْضتِهِ ومَلَكتِهِ وتحتَ قَهْرِهِ وسُلطانِه، ....

قوله: (**أعجَلَ ما تَفعَلون**): «أعجَل»: منصوبٌ علىٰ الظَّرْفِ مِن قوله: ﴿فَكِيدُونِي﴾، أي: فكِيدُوني زماناً أعجَلَ أوقاتِ ما تَفعَلُون، كقوله: أخطَبُ ما يكونُ الأمير.

قوله: (**فكيفَ تَضُرُّني آلهتُكم**): هذا يُؤذِنُ أنَّ قولَه: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا﴾ علىٰ المُبالَغة، وأنَّ قولَه: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ مُقدِّمةٌ وتمهيدٌ للجواب، فإنهم لَـمَّا سَمَّوْها آلهة، وأثبتوا لها الضَّرَر، نفىٰ هو بقوله: ﴿أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ كَوْنَهم آلهةً رأساً، ثم نفىٰ الضَّرَرَ بقوله: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ علىٰ أبلَغ وَجْه، كما قال: لا أخافُ فسادكم ومَضَرَّتَكم، فكيفَ بالجمادِ الذي هو أوهَنُ مِن بَيْتِ العنكبوت.

قوله: (**نِلتُ منها**): أي: عِبتُها واشتَفَيتُ غَيْظي منها.

قوله: (**وَصَفَه بما يُوجِبُ التَّوكُّلَ عليه**): أي: في هذا المقام، ويدلُّ أنه[1] عليه السَّلامُ رتَّبَ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «يريد أن»، والمُثبَت من (ف).

والأخذُ بنواصيها تمثيلٌ لذلك، ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ يُريد: أنه علىٰ طريقِ الحقِّ والعَدْلِ في مُلكِه، لا يَفُوتُه ظالم، ولا يَضِيعُ عندَه مُعتَصِمٌ به.

﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ فإن تَتَولَّوا. فإن قلت: الإبلاغُ كانَ قبلَ التَّولِّي، فكيفَ وقعَ جزاءً للشَّرْط؟ قلت: معناه: فإن تَتَولَّوا لم أُعاتَبْ علىٰ تَفْريطٍ في الإبلاغ، وكنتُم محجوجينَ بأنَّ ما أُرسِلتُ به إليكم قد بَلَغَكُم فأبيتُم إلا تكذيبَ الرسالة وعداوةَ الرسول، ﴿وَيَسۡتَخۡلِفُ﴾ كلامٌ مُستأنف، يُريد: ويُهلِكُكم الله، ....

حُكمَ تَوكُّلِهِ علىٰ الله والالتِجاءِ إليه مِن كَيْدِهِم علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، أثبتَ بقوله: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ صِفةَ المالكيّةِ والقَهّاريّة، وبقوله: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ وَصْفَ العَدْل، فلِكَوْنِهِ مالِكاً لا يَفُوتُه أحد، ولكَوْنِهِ قاهِراً لا يُعجِزُه شيء، ولكَوْنِهِ عادِلاً لا يَضَعُ كُلَّ شيءٍ إلا في مَوضِعِه، فمَنْ يكونُ كذلكَ فمن حَقِّ المُلتَجِئِ أن لا يَلتَجِئَ إلا إليه[1].

قوله: (الإبلاغُ كانَ قبلَ التَّولِّي): يعني: مِن حَقِّ الجزاءِ أن يكونَ مُسبَّباً عن الشَّرْط، والسَّبَبُ مُقدَّمٌ علىٰ المُسبَّب، فما بالُه مُؤخَّر؟ والجواب: أنَّ الجزاءَ مبنيٌّ علىٰ الإخبارِ والإعلام والتوبيخ، يعني: تَولِّيكُم عما جِئتُ به مِنَ الحقِّ سَبَبٌ لأن أُخبِرَكم أني ما قَصَّرتُ في التبليغ، وأنكم تجاوَزْتُم حَدَّ الإنصاف، وأبيتُم قَبولَ الحق، وكنتُم محجوجين، لأنَّ الغَرَضَ في إرسالِ الرُّسُل الإبلاغ، فقد حَصَلَ ذلك، فلَزِمَتكُمُ الحجّة، قالَ القاضي: «﴿فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡ﴾ فقد أدَّيْتُ ما عليَّ مِنَ الإبلاغ وإلزام الحجّة»[2].

قوله: (﴿وَيَسۡتَخۡلِفُ﴾ كلامٌ مُستأنَف): أي: ليسَ بداخل في حَيِّزِ الجملةِ الشَّرْطيةِ جزاءً عنه، كما في الوَجْهِ الثاني، بل يكونُ جُملةً مُستَقِلّةً برأسِها، معطوفةً علىٰ الجملةِ الشَّرْطيّة،

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤١).

ويجيءُ بقوم آخرينَ يَخلُفونكم في ديارِكم وأموالِكم، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ﴾ بتولّيكم، ﴿شَيْئًا﴾ مِن ضَـرَرٍ قطّ، لأنه لا يجوزُ عليه المَضارُّ والمنافِع، وإنما تَضُـرُّونَ أنفُسَكُم.

وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ويَستَخلِفْ» بالجزم، وكذلك: «ولا تَضُـرُّوه»؛ عطفاً علىٰ محلِّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ والمعنىٰ: إن تَتَولَّوا يَعـذِرْني ويَستَخلِفْ قـوماً غيرَكم ولا تَضُـرُّوا إلا أنفُسَكُم.

﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ أي: رقيبٌ عليه مُهَيمِن، فما تخفىٰ عليه أعمالُكم، ولا يَغفُلُ عن مُؤاخَذتِكم، أو: مَنْ كانَ رقيباً علىٰ الأشيـاءِ كُـلِّها، حافِظاً لها، وكانت مُفتَـقِرةً إلىٰ حِفظِهِ مِنَ المضارّ، لم يَضُـرَّ مِثلَه مِثلُـكم.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٥٨]

مُؤذِنةً بأنَّ الحجّةَ قد لَزِمَتْهُم بإبلاغ الرسولِ ما عليه مِنَ التبليغ وتَولّيهم عنه، وأنَّ اللهَ يُهلِكُهم ويَستَخلِفُ في دِيارِهم قوماً غيرَهم[١]، فعلىٰ هذا: الجملةُ الشَّـرْطيّة[٢] برأسِها إخبارٌ بإلزام الحجّةِ عليهم، والجملةُ الثالثةُ[٣] ابتداءُ إخبارٍ باستِخلافِ غيرهم بعدَ إهلاكِهم.

قوله: (**أو: مَنْ كانَ رَقيباً علىٰ الأشياءِ كُلِّها**): علىٰ هذا الوَجْه: ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ كالتعليل لِقولِه: ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾، وعلىٰ الأول: تعليلٌ لِقولِه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ ولِقولِه: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾.

---

(١) قال العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٢: ٨٤) عن تفسير المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ الاستئنافَ هنا بهذا: إنه «خِلافُ الظاهر من العبارة».

(٢) من قوله: «جزاء عنه كما في الوجه الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) يعني: جملة ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، وعدَّها ثالثةً علىٰ اعتبارِ أنَّ الجملةَ الشـرطيّةَ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ﴾ جُملتان؛ فِعلُ الشَّـرْط وجوابُه.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ قيل: كانوا أربعةَ آلاف. فإن قلت: ما معنىٰ تكرير التَّنجِية؟ قلت: ذكرَ أولاً أنه حينَ أهلَكَ عَدُوَّهُم نَجّاهُم، ثم قال: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ علىٰ معنىٰ: وكانت تلكَ التنجيةُ مِن عذاب غليظ، وذلكَ أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ بَعَثَ عليهم السَّمُوم، فكانت تَدخُلُ في أُنوفِهم، وتخرجُ مِن أدبارهم، فتُقَطِّعُهم عُضْواً عُضْواً. وقيل: **أراد بالثانية: التنجيةَ مِن عذاب الآخِرة**، ولا عذابَ أغلَظُ منه وأشَدّ.

وقولُه: ﴿بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾: يُريد: بسَبَب الإيمانِ الذي أنعَمْنا عليهم بالتوفيق له.

[﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ ٥٩-٦٠]

﴿وَتِلْكَ عَادٌ﴾ **إشارةٌ إلىٰ قُبورِهم** وآثارِهم، كأنه قال: سِيحُوا في الأرض فانظُروا إليها واعتَبِرُوا، ثم استأنَفَ وَصْفَ أحوالِهم، ....

قوله: (**أرادَ بالثانيةِ التَّنجيةَ مِن عذابِ الآخِرة**): الحاصِل: أنَّ التكريرَ لِتعليقِ أمرٍ زائدٍ علىٰ الأول؛ إما بحَسَب الإبهام والتفسير، علىٰ نَحْو: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، وإما بحَسَب التغايُر في الذات[١].

قوله: (﴿وَتِلْكَ عَادٌ﴾ **إشارةٌ إلىٰ قُبُورِهم**): قال القاضي: «أنَّثَ اسمَ الإشارةِ باعتبارِ القَبيلة، أو لأنَّ الإشارةَ إلىٰ قُبُورِهم وآثارِهم»[٢]. وقلت: كأنه آذَنَ بتصويرِ تلكَ القَبيلةِ في الذِّهْن، ثم أشارَ إليها وجَعَلَها خَبَراً للمُبتَدأ لمزيدِ الإبهام، فيَحسُنُ التفسيرُ بقوله: ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ كُلَّ الحُسْنِ لمزيدِ الإجمالِ والتفصيل، ويَنصُرُ الثاني أنَّ هذهِ الآيةَ وارِدةٌ بعدَ هَلاكِ القَوْم.

---

(١) انظر: «روح المعاني» للألوسي (١٢: ٨٦)، فقد تَعقَّبَ المُؤلِّفَ رحمهما الله تعالىٰ في هذا الموضع.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤١).

فقال: ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾، لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم فقد عَصَوْا جميعَ رُسُل الله؛ ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، قيل: لم يُرسَلْ إليهم إلا هُودٌ عليه السلام وحدَه، ﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ يُريد: رُؤَساءَهم وكُبَراءَهم ودُعاتَهم إلىٰ تكذيب الرُّسُل، ومعنىٰ اتباع أمرِهم: طاعتُهم.

ولـمَّا كانوا تابعينَ لهم دونَ الرُّسُل جُعِلَت اللَّعْنةُ تابعةً لهم في الدارَيْنِ تَكُبُّهم علىٰ وُجُوهِهم في عذاب الله، و﴿أَلَآ﴾ وتكرارُها مَعَ النِّداءِ علىٰ كُفْرِهم والدُّعاءِ عليهم: تهويلٌ لأمرِهم وتفظيعٌ له، وبَعْثٌ علىٰ الاعتبارِ بهم، والحذرِ مِن مِثل حالِهم.

فإن قلت: ﴿بُعْدًا﴾ دعاءٌ بالهلاك، فما معنىٰ الدُّعاءِ به عليهم بعدَ هلاكِهم؟ قلت: معناه: الدَّلالةُ علىٰ أنهم كانوا مُستأهِلِينَ له، ألا ترىٰ إلىٰ قوله:

إخوتي لا تَبعَدُوا أبداً وبلىٰ والله قد بَعِدُوا

قوله: (**لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم**): فيه حَذْف، أي: إنما قيل: ﴿وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾، وما هو إلا رَسُول، لأنهم إذا عَصَوْا رَسُولَهم فقد عَصَوْا جميعَ رُسُل الله، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

قوله: (**ولَـمَّا كانوا تابعينَ لهم دونَ الرُّسُل جُعِلَتِ اللَّعْنةُ تابعةً لهم**): يعني: لَـمَّا تَبِعَ عادٌ أمرَ كُلِّ جَبّارٍ عَنيد، وعَصَوْا رُسُلَ الله، وكَذَّبُوا بآياتِ رَبِّهم، جُعِلَتِ اللَّعْنةُ تابعةً لهم في الدّارَيْن.

وفيه: أنهم لو عَكَسُوا جُعِلَتِ الرحمةُ تابعةً لهم في الدّارَيْن، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾.

قوله: (**و﴿أَلَآ﴾ وتكرارُها**): عطفٌ علىٰ لَفْظة ﴿أَلَآ﴾ علىٰ مِنْوالِ التفسير.

قوله: (**إخوتي لا تَبعَدوا أبداً**) البيت[1]: أي: كانوا في حالِ حياتِهم مُستأهِلينَ لأن يُقالَ

---

(١) البيتُ لِفاطمةَ بنتِ الأحجَم الخزاعية، كما في «الحماسة» ص١٦٣.

﴿قَوۡمِ هُودٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ«عادٍ»، فإن قلت: ما الفائدةُ في هذا البيان، والبيانُ حاصِلٌ بدونه؟ قلت: **الفائدةُ فيه أن يُوسَمُوا بهذِهِ الدَّعْوةِ وَسْماً، وتُجعَلَ فيهم أمراً مُحقَّقاً** لا شُبْهةَ فيه بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه، ولأنَّ عاداً عادان: الأُولىٰ: القديمةُ التي هيَ قومُ هُود. والقِصَّةُ فيهم، والأُخرىٰ: إِرَم.

لهم: لا تَبعَدوا أبداً، كأنه يَعتَرِضُ في المِصْراع الثاني علىٰ نفسِه بقوله: «وبلىٰ[1] والله قد بَعِدُوا»، علىٰ أنكَ لِـمَ قلت: لا تَبعَدوا؟ هذهِ ألفاظٌ يَستَعمِلُونَـها عندَ المَصائِب، وليسَ فيه طَلَبٌ ولا سُؤال، وإنما هيَ تنبيهٌ علىٰ شِدّةِ الأمر، وتَفاقُم الـجَزَع، وتناهي التفجُّع.

قوله: (**الفائدةُ فيه أن يُوسَمُوا بهذِهِ الـدَّعْوةِ وَسْمـاً، وتُجعَـلَ فيهم أمراً مُحقَّـقاً**): وذلكَ أنّ قولَه: ﴿وَتِلۡكَ عَادٌۖ جَحَدُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةً وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾، بعدَ قوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودًاۚ﴾، للدَّلالةِ علىٰ القَطْع في أنهم إنما استَحَقُّوا لَعْنةَ الدّارَيْنِ لَـمَّا جَحَدُوا بآياتِ الله، وعَصَوْا رُسُلَه، وتَـجَبَّرُوا، علىٰ مِنْوالِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، بعدَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

ولَـمّا أرادَ أن يُسَجِّلَ عليهم بالطَّرْدِ والهلاك، ويجعلَه كالوَسْم بهم، أوقَعَ هذا الدُّعاءَ خاتِمةَ لِقِصَّتِهم، مُصَدَّراً بحَرْفِ التنبيه المُتلقِّيةِ للقَسَم، وأوقَعَ ﴿قَوۡمِ هُودٍ﴾ بياناً وصِفةً لِذِكرِهِم، قال الإمام: «المُبالَغةُ في التنصيصِ تَدُلُّ علىٰ مَزيدِ التأكيد»[2].

وأما الوَجْهُ الثاني ـ وهو قولُه: «ولأنَّ عاداً عادان» ـ فضعيف، لأنه لا لَبْسَ في أنَّ عاداً هذهِ ليسَت إلا قومَ هُود، لتصـريح اسمِهِ وتكريرِهِ في القِصّة، قيل: عادٌ الأُولىٰ: هيَ عادُ إرَمَ ابنِ سام بنِ نُوح، وعادٌ الآخِرة: قومُ لُقَيم بنِ هِلالِ بنِ هُذَيم، هكذا في «العرائس»[3].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ويلحن»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٦٧).

(٣) لعله يُريد: «عرائس المجالس» لأبي إسحاق الثعلبي، أحمدَ بنِ يحيىٰ بنِ إبراهيمَ النيسابوريِّ المُفسِّر، المُتوفىٰ سنة ٤٢٧، وهو كتابٌ مُؤلَّفٌ في قَصَصِ الأنبياء.

[﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ * قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ * قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ * وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ * فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ * فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ * وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ * كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ ٦١-٦٨]

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ لم يُـنشِئكُم منها إلا هو، ولم يَستَعمِرْكُم فيها غيـرُه، وإنشاؤُهم منها: خَلْقُ آدمَ مِنَ التراب، ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ وأمَرَكم بالعِمارة، **والعِمارةُ مُتنوِّعةٌ إلىٰ واجب ونَدْب ومُباح ومكروه**، وكانَ مُلُوكُ فارسَ قد أكثروا مِن حَفْرِ الأنهارِ وغَرْسِ الأشجار، ....

قوله: (لم يُنشِئكُم منها إلا هو): الحصـرُ مُستَفادٌ مِن تقديم الفاعل المَعْنويّ[1]، لأنه مِثل: أنا كَفيتُ هَـمَّك، وأنا قَضيتُ حاجتَك.

قوله: (**والعِمارةُ مُتنوِّعةٌ إلىٰ واجب ونَدْب ومُباح ومكروه**): فالواجب: مِثلُ سَدِّ الثُّغُور، والقَناطِرِ المَبنيّـةِ علىٰ الأنهُرِ الـمُهلِكة، والمَسجِـدِ الجامِعِ في مِصْـر[2]، والمندوب: كالمَسجِدِ والقَناطِرِ والمَدارِسِ والرُّبُط، والمُباح: كالبُيوتِ التي يُسكَنُ فيها ويُكَنُّ بها، والحرام: كأبنيةِ الظَّلَمةِ وغيرِهم للمُباهاة، واسألِ اللهَ المَغفِرةَ والتوبة.

(١) أي: المبتدأ «هو»، فهو مُبتدأ من حيثُ الإعراب، وفاعلٌ من حيثُ المعنىٰ.
(٢) أي: في بلدٍ من البلدان، ومدينة من المدن، ولا يُريدُ البلدَ المعروفَ بعينه.

وعُمِّرُوا الأعمارَ الطِّوال، مَعَ ما كانَ فيهم مِن عَسْفِ الرَّعايا، فسأَلَ نبيٌّ مِن أنبياءِ زمانِهم ربَّه عن سَبَبِ تَعْميرِهِم، فأوحىٰ إليه: إنهم عَمَرُوا بلادي، فعاشَ فيها عبادي.

وعن مُعاويةَ بنِ أبي سُفيان: أنه أَخَذَ في إحياءِ الأرضِ في آخِرِ أمرِه، فقيلَ له، فقال: ما حَمَلَني عليه إلا قولُ القائل:

ليسَ الفتىٰ بفتًىٰ لا يُستَضاءُ بِهِ ... ولا تكونُ لـهُ في الأرضِ آثـارُ

وقيل: استَعمَرَكم: مِنَ العُمُر، نَحْو: استبقاكم: مِنَ البقاء، **وقد جُعِلَ مِنَ العُمْرىٰ**، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ «استَعمَرَ» في معنىٰ: أعمَر، كقولك: «استَهلَكَه» في معنىٰ: أهلَكَه، ومعناه: أعمَرَكُم فيها دِيارَكم، ثم هو وارثُها منكم عندَ انقِضاءِ أعمارِكم، والثاني: أن يكونَ بمعنىٰ: جَعَلَكم مُعْمِرينَ دِيارَكم فيها، لأنَّ الرجلَ إذا وَرَّثَ دارَه مَنْ بعدَه، فكأنما أعمَرَه إياها، لأنه يَسْكُنُها عُمُرَه، ثم يَتـرُكُها لغيره.

﴿**قَرِيبٌ**﴾ **داني الرحمة سَهْلُ المَطلَب**، ﴿**مُّجِيبٌ**﴾ لمن دعاهُ وسأله.

قوله: (**وقد جُعِلَ مِنَ العُمْرىٰ**)، **الجوهري**: «أعمَرْتُه داراً أو أرضاً أو إبلاً: إذا أعطَيتَه إياها[1]، وقلت: هيَ لكَ عُمُري أو عُمُرَك، فإذا مِتَّ رَجَعَتْ إليّ، والاسم: **العُمْرىٰ**».

قوله: (﴿**قَـرِيبٌ**﴾ **داني الرحمة سَهْلُ المَطلَب**): نَحْوُ قولِ الشاعِر:

اللهُ أنجَحُ مـا طَلَبـتَ بـه[2]

وفي تعليل الاستِغفارِ والتَّوبةِ بما يُعلَّلُ به الدُّعاءُ مِن كَوْنِهِ قَريباً مُجيباً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]: الدلالةُ علىٰ أنّ

---

(١) في الأصول الخطيّة: «إياه»، والمُثبَتُ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (عمر).

(٢) البيتُ لامرِئِ القيس، كما في «ديوانه» ص١٥٢، وتمامُه:

والبِرُّ خيرُ حَقيبةِ الرَّحْلِ

﴿فِينَا﴾ فيما بيننا، ﴿مَرْجُوًّا﴾ كانت تَلُوحُ فيكَ مَخايِلُ الخير، وأماراتُ الرُّشْد، فكُنَّا نَرْجُوكَ لِنَنتفعَ بك، وتكونَ مُشاوَراً في الأمور، ومُستَرْشَداً في التدابير، فلما نَطَقتَ بهذا القول انقَطَعَ رجاؤُنا عنك، وعَلِمْنا أنْ لا خيرَ فيك، وعن ابن عباس: فاضِلاً خَيِّراً نُقَدِّمُكَ علىٰ جميعنا، وقيل: كُنَّا نَرجُو أن تَدخُلَ في ديننا، وتُوافِقَنا علىٰ ما نحنُ عليه، ﴿يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ حِكايةَ حالٍ ماضية، ﴿مُرِيبٍ﴾ مِن: أرابَه: إذا أوقعَه في الرِّيْبة، وهي قَلَقُ النفس وانتفاءُ الطُّمَأنينةِ باليقين، أو مِن: أرابَ الرَّجُل: إذا كانَ ذا رِيْبةٍ علىٰ الإسنادِ المجازي.

قيل: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ بحرفِ الشَّكّ، وكانَ علىٰ يقينٍ أنه علىٰ بيِّنة، لأنَّ خِطابَه للجاحِدين، فكأنه قال: قَدِّرُوا أني علىٰ بيِّنةٍ مِن ربي، وأني نَبِيٌّ علىٰ الحقيقة، وانظُروا إن تابَعْتُكُم وعَصَيتُ ربي في أوامِرِه، فمَنْ يَمنَعُني مِن عذاب الله؟

مُجرَّدِ الاستِغفارِ أيضاً سُؤالٌ ودُعاء، ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٠-١٢] الآية، كما سَبَقَ في قِصَّةِ الحسنِ ابنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما.

قوله: (نَرْجُوكَ لِنَنتَفِعَ بك، وتكونَ مُشاوَراً في الأمور، ومُستَرْشَداً في التدابير): وذلكَ لإطلاقِ الرَّجاءِ في قولِهم: ﴿مَرْجُوًّا﴾[1].

قوله: (مِن: أرابَ الرَّجُل: إذا كانَ ذا رِيبة): أي: لفي شَكٍّ ذي[2] رِيبة، نَحْوُ قولِهم: جَدَّ جِدُّه.

قوله: (لأنَّ خِطابَه للجاحِدِين): يعني: إنما قال: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ بحَرْفِ

---

(١) في (ح) و(ف): «وذلك لإطلاق أي قولهم: ﴿مَرْجُوًّا﴾ الرجاء»، وفي (ط): «وذلك لإطلاق الرجاء أي قولهم ﴿مَرْجُوًّا﴾»، وكلاهما غير مستقيم، وأصلحتُه بما تراه.
(٢) في الأصول الخطية: «ذا»، ولا يستقيمُ نَحواً.

﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي﴾ إذن حينئذ، ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ يعني: تُـخسِـرُونَ أعمالي وتُبطِلُونَـها، أو: فما تزيدونني بما تقولون لي وتحملونني عليه غيـرَ أن أُخَسِّـرَكم، أي: أنسُبَكُم إلىٰ الخسـران، وأقولَ لكم: إنكم خاسـرون.

﴿ءَايَةً﴾ نصبٌ علىٰ الحال، قد عَمِلَ فيها ما دَلَّ عليه اسمُ الإشارةِ مِن معنىٰ الفِعْل. فإن قلت: فبِمَ يَتَعلَّقُ ﴿لَكُمْ﴾؟ قلت: بـ﴿ءَايَةً﴾ حالاً منها مُتقدِّمة، لأنها لو تَأَخَّرَت لكانت صِفةً لها، فلما تَقَدَّمَتْ انتَصَبَت علىٰ الحال، ....

الشَّكِّ، مَعَ أنه علىٰ يقين، لأنه مِنَ الكلام المُنصِف، يَستَدرِجُهم ويقول: قَدِّرُوا علىٰ زَعْمي أني علىٰ حَقّ، ثم أني عَصَيتُ ربي، فلا بُدَّ أنَّ اللهَ تعالىٰ يَنتَقِمُ منِّي، فتَفكَّروا هل تَقدِرُونَ أن تمنعوا عذابَ الله منِّي، بل ما تَزِيدُونَني غيـرَ تخسير.

قوله: (إذن حينئذ): أكَّدَ «إذن» بـ«حينَئِذٍ» ليَختَصَّ بالظَّرْفيّة.

قوله: (فلما تَقَدَّمَتْ انتَصَبَتْ علىٰ الحال): قيل: هذا قولٌ لم يَقُلْ به أحد، لِـمَا يَلزَمُ منه أن يكونَ الحالُ ذا الحال، والأَوْلىٰ: ﴿لَكُمْ﴾ حالٌ عَمِلَ فيها معنىٰ الإشارة[1]، و﴿ءَايَةً﴾ حالٌ مِنَ الضميـرِ المُستَتِرِ فيه، فيكونانِ حالَيْنِ مُتَداخِلَين.

وقلت: وقد قالَ به أبو البقاء[2] والكواشي، وقال الواحِديّ: «﴿ءَايَةً﴾ جازت أن تكونَ حالاً بمعنىٰ: دالّة[3]، فلا امتِناعَ حينَئِذٍ [مِنْ] وقوعِها ذا حالٍ باعتبار الضمير»[4]، وقالَ الزّجّاج: «إنَّ نَصْبَ ﴿ءَايَةً﴾ علىٰ الحال، المعنىٰ: إذا قال: هذهِ ناقةُ الله لكم آيةً أو آيةً لكم، فكأنه قال: انتَبِهُوا لها في هذهِ الحال»[5].

---

(١) أي: «هذه»، في قوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾.

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (١: ٥٨٠).

(٣) في (ح): «حالاً دالّة معنىٰ»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الوسيط» للواحدي.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٢: ٣٨٣).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٥٩- ٦٠).

﴿عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ عاجلٌ لا يَستأخِرُ عن مَسِّكُم لها بسُوءٍ إلا يسيراً، وذلكَ ثلاثةُ أيام، ثم يقعُ عليكم.

﴿تَمَتَّعُواْ﴾ استَمتِعُوا بالعَيْش، ﴿فِي دَارِكُمْ﴾ في بَلَدِكُم، وتُسمّىٰ البلاد: الدِّيار؛ لأنه يُدارُ فيه، أي: يُتَصرَّف، يُقال: «ديارُ بَكْر» لبلادِهم، وتقولُ العربُ الذينَ حوالي مَكّة: نحنُ مِن عرب الدار؛ يُريدُون: مِن عرب البَلَد. وقيل: في دار الدُّنيا، وقيل: عَقَرُوها يومَ الأربعاء، وهَلَكُوا يومَ السَّبْت، ﴿غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ غيرَ مكذوب فيه، ....

وقلت: المقصودُ مِن هذا التركيب اتِّصافُ المُشارِ إليه بالحال، وتنبيهُ المُخاطَب عليه، كما أنكَ إذا قُلتَ لمن يَعرِفُ زيداً: هذا زيدٌ قائماً، تُفيدُه التنبيهَ علىٰ قيامِهِ فقط، وسيَجيءُ تحقيقُه في قوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، فعلىٰ هذا: فيه التنبيهُ للقَوْم علىٰ اتِّصافِ الناقةِ بكَوْنِها آية، ثم بيانُ أنَّ تلكَ الآيةَ بمَن تختصّ، وقد قالَ المُصنِّفُ رحمَه اللهُ تعالىٰ في الأعراف[1]: «﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لمن هيَ له آيةٌ مُوجِبةٌ عليه الإيمان».

قوله: (﴿تَمَتَّعُواْ﴾ استَمتِعُوا بالعَيْش)، الراغب: «المُتوع: الامتِدادُ والارتفاع، يُقال: مَتَعَ النهار، ومَتَعَ النبات: ارتَفَع، والمتاع: انتِفاعٌ مُمتَدُّ الوقت، يُقال: مَتَّعَه الله بكذا، وأمتَعَه، وتَمَتَّعَ به. وكُلُّ مَوضِعٍ ذُكِرَ فيه «تَمَتَّعُوا» في الدُّنيا فعلىٰ طريقِ التهديد، وذلكَ لِـمَا فيه مِن معنىٰ التوسُّع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] تنبيهاً علىٰ أنَّ لكُلِّ إنسانٍ مِنَ الدُّنيا تَمَتُّعَ مُدّةٍ معلومة، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] تنبيهاً علىٰ أنَّ ذلكَ في جَنْبِ الآخِرةِ غيرُ مُعتَدٍّ به، ويُقالُ لِـمَا يُنتَفَعُ به في البيت: متاع، قالَ تعالىٰ: ﴿ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ﴾ [الرعد: ١٧]، وكُلُّ ما يُنتَفَعُ به علىٰ وَجْهٍ فهو متاع، والمُتعة: ما تُعطىٰ المُطلَّقةُ لِتَنتَفِعَ بها مُدّةَ عِدّتِها، ومُتعةُ النكاح: أن تُشارَطَ المرأةُ بمالٍ معلوم إلىٰ أجلٍ معلوم، فإذا انقضىٰ فارَقَها مِن غيرِ طلاق»[2].

---

(١) في تفسير الآية ٧٣ منها (٦: ٤٤٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٥٧-٧٥٨.

فاتُّسِعَ في الظَّرْفِ بحذفِ الحرف، وإجرائِهِ مَجْرىٰ المفعولِ به، كقولك: يومٌ مشهود، مِن قوله:

ويومٌ شَهِدْناهُ

أو علىٰ المجاز، كأنه قيل: للوَعْدِ نَفِي بك، فإذا وفىٰ به فقد صَدَقَ ولم يَكذِب، أو: وَعْدٌ غيرُ كَذِب، علىٰ أنَّ «المكذوبَ» مَصدَر، كالمجلود والمعقول، وكالمصدوقة: بمعنىٰ الصِّدْق.

قوله: (ويومٌ شَهِدْناه): تمامُه:

...............سُلَيمـــاً وعـــامراً   قليلٌ سِوىٰ الطَّعْنِ الـدِّراكِ نَوافِلُـه[1]

ويُروىٰ: «الطَّعْن النِّهال»[2].

و«النِّهال»: جمعُ ناهِل، مِثل: طِلاب وطالب، والناهِل: الرَّيّان والعطشان، وهو صِفةُ «الطَّعْن»، يُريد: يروي الرِّماحَ العِطاش؛ يَصِفُ مَعْرَكة، «شَهِد»: يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحِد، وها هنا تَعَدّىٰ إلىٰ مفعولين[3]، «قليل»: صِفةُ «يوم»، و«نَوافِلُه» فاعلُ «قليل»، والنافِلة: العَطِيّةُ إذا كانت تطوُّعاً، وأسقطَ لفظةَ «في» مِنَ اللفظ[4]، وسيَجيءُ تمامُه بُعَيدَ هذا.

---

(١) هكذا أورَدَه الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ١٢).

(٢) وهكذا أورَدَه سِيبَوَيه في «الكتاب» (١: ١٧٨)، والمُبرِّد في «الكامل» (١: ٣٢)، وفي «المقتضب» (٣: ١٠٥) و(٤: ٣٣١)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٥٥، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جزي).
وموضعُ الشاهد منه قولُه: «شَهِدْناه»، والمُراد: شَهِدْنا فيه.

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «شَهِد: يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعولين هاهنا»، والمعنىٰ واحد.

(٤) نقلَ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جزىٰ)، عن الزَّجّاج أنه قال في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨ و١٢٣]: «معناه: لا تجزي فيه، وقيل: لا تجزيه، وحذفُ «في» هاهنا سائغ، لأنَّ «في» مَعَ الظُّروفِ محذوفة، وقد تقول: أتيتُكَ اليوم، وأتيتُكَ في اليوم، فإذا أضمَرتَ قلت: أتيتُكَ فيه، ويجوزُ أن تقول: أتيتُكَه»، وأنشدَ البيت، ثم قال: «أراد: شَهِدْنا فيه».

﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ قُرِئَ مفتوحَ الميم، لأنه مضافٌ إلىٰ «إذ»، وهو غيـرُ مُتمَكِّن، كقوله:

علىٰ حينَ عاتبتُ المَشِيبَ علىٰ الصِّبا

فإن قلت: علامَ عُطِف؟ قلت: علىٰ ﴿نَجَّيْنَا﴾، لأنَّ تقديرَه: ونَجَّيْناهُم مِن خِزْيِ يَوْمِئذ، كما قال: ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨]، ....

قوله: (﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ قُرِئَ مفتوحَ الميم): نافعٌ والكِسائيّ، والباقون: بكَسْرِها[(١)].

قوله: (علىٰ حينَ عاتبتُ المَشِيبَ علىٰ الصِّبا): تمامُه:

وقلت ألـمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ[(٢)]

الهمزةُ في «ألـمَّا»: للاستِفهام، و«لـمَّا»: مِنَ الجوازم، و«تَصْحُ»: مِن: صَحا يَصْحُو: إذا أفاقَ مِن سُكْرِه، «وازع»: كافٌّ مانع، مِنَ الوَزْع: الكَفّ، يقول: إنه لـمَّا عَرَفَ الدِّيارَ التي كانَ حَلَّ بها مَنْ يهواهُ بكىٰ، وعاوَدَه وَجْدُه، فعاتبَ نفسَه علىٰ صَبابتِها وعَذَلَها[(٣)]، وقال: «ألـمَّا تَصْحُ»، أي: آنَ لكَ أن تَصْحُوَ ويَزُولَ عنكَ ما كنتَ تـجِدُه مِنَ الغَرام في صِباك، فإنَّ الشَّيْبَ كافٌّ عن أمثالِ هذا.

قوله: (علىٰ ﴿نَجَّيْنَا﴾): لم يُرِدْ أنَّ نفسَ الجارِّ والمجرورِ عطفٌ علىٰ نفسِ الفِعْل، فلا يُقدَّرُ له مُتعلَّق، ويُعطَف، بل يُـقدَّرُ وتُعطَفُ الجملةُ علىٰ الجملة، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨]، وتلخيصُه: ولـمَّا جاءَ أمرُنا نَجَّيْنا صالحاً مِن عذاب الدُّنيا، ونَجَّيْناهُ مِن خِزيِ يوم القيامة[(٤)].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجة القراءات» ص٣٤٤.

(٢) البيتُ للنابغة الذُّبياني، كما في «ديوانه» ص٥٣.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «صيانتها وعددها».

(٤) هذه الفقراتُ الثلاث ـ من قوله: «قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ قرئ مفتوح الميم» إلى هنا ـ سقطت من (ط).

علىٰ: وكانت التنجيةُ مِن خَزْيِ يَوْمِئذ، أي: مِن ذُلِّهِ ومَهانتِهِ وفَضِيحتِه، ولا خِزْيَ أعظَمُ مِن خَزْيِ مَنْ كانَ هلاكُه بغَضَبِ الله وانتِقامِه، ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿يَوۡمِىِٕذٍ﴾: يومَ القيامة، كما فُسِّرَ «العذابُ الغليظُ» بعذاب الآخرة.

وقُرِئ: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ و﴿لِّثَمُودَ﴾ كلاهما بالصَّـرْفِ وامتِناعِه؛ فالصَّـرْف: للذهاب إلىٰ الحيِّ أو الأب الأكبر، ومَنْعُه: للتعريفِ والتأنيث، بمعنىٰ: القَبيلة.

[﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ * فَلَمَّا رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ لَا تَصِلُ إِلَيۡهِ نَكِرَهُمۡ وَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۚ قَالُواْ لَا تَخَفۡ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ * وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ * قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ * قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾ ٦٩-٧٣]

﴿رُسُلُنَآ﴾ يُريد: الملائكـة، عن ابن عباس: جاءه جبريلُ عليه السَّـلامُ ومَلَـكانِ معَه،

قوله: (مِن خِزيِ يَوْمئذ، أي: مِن ذُلِّهِ ومَهانتِه)، الراغب: «خَزِيَ الرجل: لَـحِقَه انكِسار؛ إما مِن نفسِه أو مِن غيره، فالأول: هو الحياءُ المُفرِط، ومَصدَرُه: الخِزاية، والثاني: هو ضَـرْبٌ مِنَ الاستِخفاف، ومَصدَرُه: الخِزْي، وعلىٰ ما قُلنا في «خَزِيَ» قولهُم: ذَلَّ وهان، فإنَّ ذلكَ متىٰ كانَ مِنَ الإنسانِ نفسِه يُقالُ له: الـهَوْنُ والذُّل، ويكونُ محموداً، ومتىٰ كانَ مِن غيره يُقالُ له: الهوانُ والذُّل، ويكونُ مذموماً»(١).

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾): حمزةُ وحَفْص، والباقون: بالتنوين. والكِسائي: «ألا بُعْداً لِثَمُودٍ» بالتنوين، والباقون: بفَتْح الدالِ مِن غير تنوين(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨١.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥.

وقيل: جبريلُ وميكائيلُ وإسـرافيل، وقيل: كانوا تسعة، وعن السُّدِّيّ: أحدَ عَشَـر، ﴿بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ هيَ البشارةُ بالوَلَد، وقيل: بهلاكِ قوم لوط، **والظاهر: الوَلَد**، ﴿سَلَٰمٗا﴾ سَلَّمْنا عليكَ سلاماً، ﴿سَلَٰمٞ﴾ أمرُكم سلام، ....

قوله: (**والظاهر: الوَلَد**): اعلم أنَّ البِشارةَ هيَ الإخبارُ بما يُظهِرُ سُرورَ المُخبَرِ به، والظاهر: هو اللفظُ المُحتَمِلُ الراجحُ أحدُ مُحتَمَلاتِهِ بقَرينة، وهاهنا: ﴿بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ حالٌ مِن ﴿رُسُلُنَآ﴾، أي: لقد جاءت رُسُلُنا مُلتَبِسِينَ بالبُشـرىٰ، وهيَ مُطلَقةٌ صالحةٌ لكُلِّ ما يحصلُ به سُـرورُ المُخبَـر، فعُقِّبَت بقوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، وبقوله: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ﴾.

ومَنْ قال: إنَّ البُشـرىٰ هلاكُ قوم لوط، ذهبَ إلىٰ أنَّ هلاكَ الظَّلَمةِ مِن أجلِّ ما يُبشَّـرُ به المُؤمِن، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وإليه الإشارةُ بقوله: «فضَحِكَتْ سُـرُوراً بهَلاكِ أهل الخبائث».

ولا شَكَّ أنَّ الأولَ أظهَرُ دلالةً مِنَ الثاني؛ لتصـريح ذِكرِ البِشارةِ فيه.

ثُمَّ قولُه: ﴿وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾: التعريفُ فيه للعَهْدِ الخارجي، فإذا جُعِلَ المعهودُ ما يُفهَمُ مِن قوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾ كانَ مِن قَبيل التعريفِ في «الذَّكَرِ» في قولها: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] الراجِع إلىٰ معنىٰ قوله: ﴿إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمران: ٣٥]، فإنه دالٌّ علىٰ أنَّ المطلوبَ كانَ ذَكَراً، وإذا جُعِلَ المعهودُ معنىٰ قوله: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ﴾ كانَ مِن قَبيل قولك: انطلقَ الرجل، والمُنطَلِقُ ذو جِدّ.

ولا ارتيابَ أنَّ الثاني أظهر، ولذلكَ قالَ مُحيي السُّنّة: «﴿وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ بإسحاقَ ويعقوب»[1]، وأشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «لـمَّا اطمَأنَّ قلبُه بعدَ الخوف، ومُلِئَ سُـروراً بَدَلَ الغَمّ، فَرَغَ للمُجادلة»، ولناصِـرِ الثاني أن يقول: إنَّ هذهِ البُشـرىٰ في مُقابَلةِ قوله: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾، فكما أنَّ امرأتَـه عليه السَّلامُ ضَحِكَت وتَعَجَّبَت مِن تلكَ البِشـارة، و﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٩٠).

وقُرِئ: «فقالوا سِلْمـاً قالَ سِلْم»؛ بمعنىٰ: السلام، وقيل: سَلَمٌ وسلام، كحَرَم وحرام، وأُنشِد:

عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾، وهذا نوعٌ مِنَ الجدال، كذلكَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ لَـمَّا بُشِّـرَ بهلاكِ القوم اهتَمَّ بشأنِ المُؤمنين، وجادَلَ الرُّسُلَ فيهم، واللهُ أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «فقالوا سِلْمـاً»): حمزةُ والكِسائيّ: بكَسْـرِ السِّينِ وإسكانِ اللام، والباقون: بفَتْح السِّينِ واللام وألفٍ بعدَها[١]، قال الزَّجّاج: «وأما «سِلْم»: فعلىٰ معنىٰ: أمري سِلْم»[٢]، أي: لستُ ممَّنْ يُريدُ غيـرَ السَّلامةِ والصُّلْح.

الراغب: «السَّلامُ والسَّلامة: التعرِّي مِنَ الآفاتِ الظاهِرةِ والباطِنة، قالَ تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ [الشعراء: ٨٩]، أي: مُتَعرٍّ مِنَ الدَّغَل[٣]، فهذا في الباطِن، وقالَ تعالىٰ: ﴿مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، فهذا في الظاهِر، والسَّلامةُ في الحقيقةِ ليسَت إلا في الجنَّة، لأنَّ فيها بقاءً بلا فَناء، وغِنًىٰ بلا فَقْر، وعِزّاً بلا ذُل، وصِحّةً بلا سَقَم، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وإنما رَفَعَ الثاني؛ لأنه في باب الدُّعاءِ أبلغ، فكأنه تَـحَرّىٰ في بابِ الأدبِ المأمورَ به في قوله: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

ومَنْ قال: «سِلْم»[٤]، فلأنَّ السَّلامَ لـمَّا كانَ يقتضي السِّلْم، وكانَ إبراهيمُ أوجَسَ منهم خِيفة، فلما رآهم مُسَلِّمِينَ تَصَوَّرَ مِن تَسْليمهم أنهم قد بَذَلُوا له سِلْمـاً، فقالَ في جوابِهم: «سِلْم»، تنبيهاً علىٰ أنَّ ذلكَ مِن جِهَتي لكم كما حَصَلَ مِن جِهَتِكم لي»[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٧، و«حجة القراءات» ص٣٤٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٥: ٥٤).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب، وفي (ف): «الدَّخَل»، وكلاهما بمعنىٰ الفساد، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دغل).

(٤) أي: ومن قرأ: «سِلْم»، وهذا الأخيرُ هو لفظُ الراغب في «مفرداته»، مادة (سلم).

(٥) «مفردات القرآن» ص٤٢١-٤٢٢.

مَرَرْنا فقُلنا: إيهِ سِلْمٌ فسَلَّمَتْ ... كما اكتَلَّ بالبَرْقِ الغَمامُ اللوائِحُ

﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ﴾ فما لَبِثَ في المجيءِ به، بل عَجِلَ فيه، أو: فما لَبِثَ مجيئُه، و«العِجْل»: وَلَدُ البَقرة، ويُسمّىٰ: الحَسِيلُ والحَبش بلُغةِ أهل السَّراة، وكانَ مالُ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ البقَر، ....

قال أبو علي: «أما انتِصابُ ﴿سَلَٰمًا﴾: فإنه لم يَحكِ شيئاً تكلَّموا به، فيُحكىٰ كما تُحكىٰ الجمل، وهو معنىٰ ما تكلَّمَتْ به الرُّسُل، كما أنَّ القائلَ إذا قال: «لا إلهَ إلا الله»، فقُلت: حقاً، أعمَلتَ القولَ في المَصدَر، لأنكَ ذكرتَ معنىٰ ما قال، ولم تحكِ نفسَ الكلام الذي هو جُملةٌ تُحكىٰ، وكذلكَ نَصْبُ ﴿سَلَٰمًا﴾، لـمَّا كانَ معنىٰ ما قيل، ولم يَكُنْ نفسَ المَقُولِ بعَيْنِه، وأما ﴿سَلَٰمٌ﴾ فهو مرفوع، لأنه مِن جُملةِ الجملةِ الـمَحْكيّة، والتقدير: سلامٌ عليكم، فحَذَفَ الخبر»[1].

والمُصنِّفُ حكىٰ كلامَهم، وقَدَّرَ الناصِب، ليكونَ العُدولُ منه إلىٰ الرَّفْع أبلغ، تأسِّياً بقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، كما أشارَ إليه الراغب.

قوله: (مَرَرْنا فقُلنا: إيه) البيت[2]: «إيه»: اسمُ فِعْل، ومعناه: زِد، ونظيرُها: أُفّ. النهاية: «هيَ كلمةٌ يُرادُ بها الاستِزادة، وهي مبنيةٌ علىٰ الكَسْر، فإذا وَصَلتَ[3] نَوَّنتَ فقلت: إيهٍ حَدِّثْنا».

اكتَلَّ البَرْق: لَمَع، سحابٌ مُكتَلّ: مُلمِّع، يقول: سَلَّمْنا فرَدَّتِ السَّلامَ بالبَشاشةِ والطلاقةِ مِثلَ البَرْقِ اللامِع.

---

(١) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٦٠ و٣٦١).

(٢) البيتُ لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» (ص٧٤٦ ـ الملحق)، لكنْ فيه: «مَرَرْنَ فقُلنا»، وما أورَدَه الزمخشريُّ أصحّ، فقد ذكره ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (كلل)، بلفظ: «عَرَضْنا فقُلنا»، وهو مما يُرجِّحُ «مَرَرْنا».

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «فصلت»، والمُثبَتُ من «النهاية» لابن الأثير، مادة (إيه).

﴿حَنِيذٍ﴾ مَشْوِيٌّ بالرَّضْفِ في أُخدُود، وقيل: ﴿حَنِيذٍ﴾ يَقطُرُ دَسَمُه، مِن: حَنَذتُ الفَرَس: إذا ألقيتَ عليها الـجُلَّ حتىٰ تَقطُرَ عَرَقاً، ويَدُلُّ عليه: ﴿بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ [الذاريات: ٢٦].

يقال: نَـكِرَهُ وأنكَرَهُ واستَنكَرَه، ومنكور: قليلٌ في كلامِهم، وكذلك: أنا أَنكَرُك، ولكن: مُنكَرٌ ومُستَنكَر، وأُنكِرُك، قال الأعشىٰ:

وأنكَرَتْني وما كانَ الذي نَـكِرَتْ مِنَ الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلَعا

قيل: كانَ يَنزِلُ في طَرَفٍ مِنَ الأرض، فخافَ أن يُريدُوا به مكروهاً، وقيل: كانت عادتُهم أنه إذا مَسَّ مَنْ يَطرُقُهم طعامَهم أَمِنُوه، وإلا خافُوه، والظاهر: أنه أَحَسَّ بأنهم ملائكة، ونَـكِرَهُم لأنه تَـخَوَّفَ أن يكونَ نزولُهم لأمرٍ أنكَرَه اللهُ عليه، أو لتعذيب قومِه، ....

قوله: (بالرَّضْف): الرَّضْف: الحِجارةُ المُحْماة.

قوله: (وأنكَرَتْني) البيت[1]: يُقال: أنكَرْتَ الرجل: إذا كنتَ من مَعْرِفتِه في شَكٍّ، ونَـكِرْتَه: إذا لم تَعرِفْه. يقول: إنَّ المحبوبةَ شَكَّتْ في معرفتي، وما نَـكِرَتْ إلا الشَّيْبَ والصَّلَع، فإنهما مَبْغوضانِ عِندَها.

وقالَ المُصنِّفُ في «الذارياتِ» في قوله: ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]: «أي: أنتُم قومٌ مُنكَرُون، فعَرِّفُوني مَنْ أنتُم»، أو أرادَ أنهم ليسُوا مِن مَعارِفِه، كما إذا أبصَـرَ العربُ قوماً مِنَ الـخَـزَر[2]، ورأىٰ لهم حالاً وشَكْلاً خِلافَ حالِ الناس وشَكْلِهم.

---

(١) «ديوان الأعشىٰ» ص١٠٥.

(٢) الـخَـزَر: جيلٌ خُزْرُ العيون، أي: في عيونهم خَزَر، وهو كَسْـرُ العينِ بَصَـرَها خِلْقةً، وقيل: هو ضيقُ العينِ وصِغَرُها، وقيل: هو حَوَلُ إحدىٰ العينَين. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (خزر).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: ﴿لَا تَخَفۡ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، وإنما يُقالُ هذا لمن عَرَفَهم ولم يَعرِفْ فيمَ أُرسِلُوا.

﴿وَأَوۡجَسَ﴾ فأضمَر، وإنما قالوا: ﴿لَا تَخَفۡ﴾ لأنهم رأوا أثَـرَ الخوفِ والتَّغيُّـرِ في وَجْهِه، أو: عَرَفُوهُ بتعريفِ الله، أو: عَلِمُوا أنَّ عِلمَه بأنهم ملائكةٌ مُوجِبٌ للخوف، لأنهم كانوا لا يَنزِلُونَ إلا بعذاب.

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: ﴿لَا تَخَفۡ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾**): أي: الدليلُ علىٰ أنَّ الظاهِرَ أنه عليه السَّلامُ أحَسَّ أنهم ملائكة، وإنما أنكرَهُم لأنه تخوَّفَ أن يكونَ نُزولُهم لأمرٍ أنكـرَهُ اللهُ تعالىٰ علىٰ إبراهيمَ عليه السَّلام، لا لأنهم ما مَسُّوا طعامَه: تعليلُ النهي[1] ـ أي: ﴿لَا تَخَفۡ﴾ ـ بقولهم: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، وإلا كانَ مُقتَضىٰ الظاهِرِ أن يقولوا: إنّا رُسُلُ الله، وهذا علىٰ خِلافِ ما ذكرَه في سُورةِ الحِجر، قال[2]: «وكانَ خوفُه لامتِناعِهم[3] مِنَ الأكل، وقيل: لأنهم دَخَلُوا بغيرِ إذنٍ وبغيرِ وَقْت».

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن قَتادة: أنَّ ذلكَ الخوفَ لأجلِ أنهم كانوا إذا نزلَ بهم ضَيْف، ولم يَأكُلْ مِن طعامِهم، ظَنُّوا أنه لم يأتِ بخير، وإنما جاءَ بشَـرّ»[4]، ولم يَذكُرْ غيـرَ هذا الوَجْهِ في هذا المقام.

وقال القاضي: «﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ لَا تَصِلُ إِلَيۡهِ نَكِرَهُمۡ﴾ أي: أنكرَ ذلكَ منهم»[5].

وقلت: الحقُّ ـ واللهُ تعالىٰ أعلَمُ ـ أنَّ الخوفَ إنما صَـدَرَ عن مجموعِ كـونِهم مُنكَرِين،

---

(١) قوله: «تعليل النهي» هو الخبر، والمُبتَدأ: «الدليل»، المُتقدِّمُ ذِكرُه في أول الفِقرة.

(٢) في تفسير الآية ٥٢ من سورة الحِجر (٩: ٤٢).

(٣) في الأصول الخطية: «عن امتناعهم»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٨٨).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٥).

وكونِهم مُمتنِعينَ عن الطعام، كما يُعلَمُ مِنَ الآياتِ الوارِدةِ في هذهِ القِصّة، ولأنه لو عَرَفَهم أنهم ملائكةٌ لم يُحضِرْ بينَ أيديهم الطعام، ولم يُحَرِّضْهُم علىٰ الأكل، وإنما عَدَلُوا إلىٰ قوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، ليكونَ الكلامُ جامِعاً للمعاني، بحيثُ يُفهَمُ المقصودُ منه أيضاً.

واعلَمْ أنَّ إيرادَ قِصّةٍ واحدةٍ في مقاماتٍ مُتعدِّدةٍ بعباراتٍ مُختَلِفةٍ وأنحاءٍ شَتّىٰ، بحيثُ لا تَغيُّرَ ولا تَناقُضَ البتّة: مِن فَصيحِ الكلام وبليغِه، وهو بابٌ مِنَ الإيجازِ المُختَصِّ بالإعجاز، ويحتاجُ في التوفيقِ إلىٰ قانونٍ يُرجَعُ إليه، وهو أن يُعمَدَ إلىٰ الاقتِصاصاتِ المُتفرِّقة، ويُجعَلَ لها أصل؛ بأن يُؤخَذَ مِنَ المباني ما هو أجمَعُ للمعاني، فما نَقَصَ فيه مِن تلكَ المعاني شيءٌ يُلحَقُ به.

مثالُه فيما نحنُ بصَدَدِه: أنه تعالىٰ قَصَّ هذهِ القِصّةَ في هذهِ السُّورةِ علىٰ نَمَط، وفي الحِجْرِ علىٰ نَمَط، وفي الذارياتِ علىٰ نَمَط، قالَ في الحِجْر: ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ * إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗا قَالَ إِنَّا مِنكُمۡ وَجِلُونَ * قَالُواْ لَا تَوۡجَلۡ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ * قَالَ أَبَشَّرۡتُمُونِي﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَالَ فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥١ - ٥٨]، وفي الذاريات: ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ * فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٥ - ٣٢]، فذكرَ في هود: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، ثم ذكرَ البِشارةَ بعدَه، ولم يَذكُرْهُ في المَوضِعَين، فينبغي أن يُقدَّرَ فيهما قبلَ البِشارةِ هذا المعنىٰ، ويُقدَّرَ في سورةِ هُودٍ بعدَ الفَراغِ مِنَ البِشارة: ﴿قَالَ فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾، لأنه لم يَذكُرْهُ فيه، وذكرَه في المَوضِعَين، وزِيدَ في هُودٍ حديثُ المُجادَلةِ عن قَوْم لُوط، ولم يُذكَرْ في المَوضِعَين، فيُقدَّرُ فيهما، واختُصِرَ في الحِجرِ ـ بعدَ قولهم: «سلاماً» ـ جوابُهم: «قالوا: سلام»، فيُقدَّرُ ذلكَ مَعَ ما يَتِمُّ به المعنىٰ، حتىٰ يَتَّصِلَ بقوله: ﴿لَا تَوۡجَلۡ﴾.

﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ﴾ قيل: كانت قائمةً وراءَ السِّترِ تسمعُ تحاوُرَهُم، وقيل: كانت قائمةً علىٰ رؤوسِهِم تـخدُمُهم، وفي مُصحَفِ عبدِ الله: «وامرأتُه قائمةٌ وهو قاعِد»، ﴿فَضَحِكَتۡ﴾ بزَوالِ الخِيفةِ أو بهَلاكِ أهلِ الخبائث، أو كانَ ضَحِكُها ضَحِكَ إنكارٍ لِغَفلَتِهم، وقد أظَلَّهُمُ العذاب، وقيل: كانت تقولُ لإبراهيم: اضمُم لوطاً ابنَ أخيكَ إليك، فإني أعلمُ أنه يَنزِلُ بهؤلاءِ القوم عذاب، فضَحِكَتْ سُـرُوراً لَـمّا أتىٰ الأمرُ ......

وأما معنىٰ السُّؤالِ في قوله: ﴿فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾، بعدَ تقديرِ ما سَبَقَ مِن قوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، فهو: فما شأنُكُم وما تَطلُبونَ بقولكم: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾، وفي تَصْـريح ذِكْرِ «المُرسَلِينَ» الدَّلالةُ علىٰ ذلك، لأنَّ التعريفَ فيه كما في قولك: المُنطَلِقُ ذو جِدّ، بعدَ قولك: انطلقَ زيدٌ إلىٰ مَوضِعِ كذا، فأُجيبَ عليه السَّلامُ بما عُلِمَ منه أنَّ الإرسالَ لأجلِ الإهلاك؛ مِن قولِهم: ﴿إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾، فالواجبُ علىٰ المُفسِّرِ الماهِرِ أن يُراعيَ في تفسيرِهِ في كُلِّ مقام ما يَسلَمُ منه مِنَ الخطأ.

وأما التوفيقُ بينَ مُفرَداتِ الألفاظِ فمِن أجَلِّ المقاصِد، ولا يَعلَمُ كُنْهَهُ بحَسَب اقتِضاءِ كُلِّ مَقام إلا اللهُ سُبحانَه وتعالىٰ، والحمدُ لله علىٰ ما ألـهَمَنا شَمَّةً منه.

قوله: (فضَحِكَتْ سُـرُوراً)، الراغب: «الضَّحِك: انبساطُ الوَجْهِ وتَـكَشُّرُ الأسنانِ مِن سُـرورِ النَّفْس، ولظهورِ الأسنانِ عندَه تُسَمّىٰ مُقدِّماتُ الأسنان: الضواحِك، ويُستَعمَلُ في السُّـرورِ المُجرَّد، نَحْو: ﴿مُّسۡفِرَةٞ * ضَاحِكَةٞ﴾ [عبس: ٣٨ـ٣٩]، وفي السُّخْرية، نَحْو: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠]، وفي التعجُّب المُجرَّدِ قال: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ﴾ [هود: ٧١]، وضَحِكُها كانَ للتعجُّب، ويَدُلُّكَ عليه قولُها: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ﴾»[1].

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠١-٥٠٢.

علىٰ ما تَـوهَّـمَت، وقيل: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: **فحاضت**، وقرأ محمدُ بنُ زيدٍ الأعرابيُّ: «فضَحَكَت» بفَتْح الحاء.

(إسحاقَ **يَعقُوبُ**) **رفعٌ بالابتداء**، كأنه قيل: ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبُ مولودٌ أو موجود، أي: مِن بَعْدِه، ....

قوله: (﴿فَضَحِكَتْ﴾ **فحاضت**): قالَ مُحيي السُّنّة: «هو قولُ مُجاهِدٍ وعِكرِمة، والعربُ تقول: ضَحِكَتِ الأرنب، أي: حاضت»[1]. **الانتصاف**: «يُبعِدُه: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾، ولو كانَ الحيضُ قبلَ البِشارةِ لم يَكُنْ عَجَباً ولادةُ مَنْ تحيض، وهو مِعيارُ الحمل»[2].

وقلت: طَرَيانُ الحيضِ في غيرِ إبّانِه[3] أيضاً داخلٌ في حُكمِ التعجُّب، لأنَّ الاستفهامَ في قولها: ﴿ءَأَلِدُ﴾ واردٌ علىٰ تقديرِ الوِلادةِ بعدَ الحيض، والتَّعجُّبُ مِن هذهِ القَضيّةِ خارقةً للعادةِ المُستَمِرّة.

الراغب: «مَنْ قال: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: حاضت، ليسَ تفسيراً له، كما تَصَوَّرَهُ بعضُهم، وإنما ذلكَ تنصيصاً لحالِها، وأنَّ اللهَ تعالىٰ جَعَلَ ذلكَ أمارةً لِـمَا بُشِّـرَتْ به، فحاضَتْ في الوقتِ لِتَعلَمَ أنَّ حَمْلَها ليسَ بمُنكَر؛ إذ كانتِ المرأةُ ما دامَتْ تحيضُ فإنها تَحبَل»[4].

قوله: («**يعقوبُ» رفعٌ بالابتداء**): قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحَفْص: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنَّصب، والباقون: بالرَّفْع[5]، قالَ الزَّجّاج: «مَنْ نَصَبَ يَحمِلُ علىٰ مَوضِعِ ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ علىٰ المعنى، أي:

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي ٤: ١٨٨.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨١) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه في المطبوع منه: «والحيضُ في العادة مِهمازٌ علىٰ إمكان الحمل». وكأنّ لفظةَ «مهماز» مُحرَّفةٌ عن «معيار»، والله أعلم.

(٣) إبّانُ كُلِّ شيء ـ بالكسر والتشديد ـ: وقتُه وحينُه الذي يكونُ فيه، «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أبن).

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٠٢.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

وقيل: الوراء: وَلَدُ الوَلَد، وعن الشَّعْبيِّ أنه قيلَ له: أهذا ابنُك؟ فقال: نعم، مِنَ الوراء، وكانَ وَلَدَ وَلَدِه، ....

وَهَبْنا لها إسحاق، ووَهَبْنا لها يَعقُوب. ومَنْ رَفَعَ فعلىٰ ضَـرْبَين: أحدهما: علىٰ التقديم والتأخير، المعنىٰ: ويعقوبُ يَـحْدُثُ لها مِن وَراءِ إسحاق. وثانيهما: هو مرفوعٌ بعامِلِ «مِن وَراء»، أي: ثبتَ لها مِن وَراءِ إسحاقَ يعقوب، ومَنْ زَعَمَ أنه في مَوضِع خَفْضٍ[1] فخطأ؛ لأنَّ الجارَّ لا يُفصَلُ بينَه وبينَ المجرور، ولا بينَه وبينَ الواوِ العاطِفة، لا يجوز: مَرَرْتُ بزَيْدٍ في الدار والبيتِ[2] عَمْرٍو»[3].

قالَ أبو علي: «مَنْ فتحَ ﴿يَعْقُوبَ﴾ أنه مجرور، أي: بَشَّـرْناها بإسحاقَ ويعقوب، كانَ أقوىٰ مِنَ الرَّفْع؛ لأنها بُشِّـرَتْ بهما، وفي إعمالِها ضَعْفٌ للفَصْل بينَ الجارِّ والمجرور، نَصَّ سِيبَوَيهِ علىٰ قُبْحِ[4] نَحْو: مَرَرتُ بزَيدٍ أولَ مِن أمس، وأمسِ عَمْرٍو[5]، وقال أبو الحسن: لو قلت: «مَرَرتُ بزَيدٍ اليوم، وأمسِ عَمْرٍو» لم يَـحسُن»[6].

قوله: (وقيل: الوراء: وَلَدُ الوَلَد): القاضي: «ولَعَلَّه سُمِّيَ به لأنه بعدَ الوَلَد، وعلىٰ هذا تكونُ إضافتُه إلىٰ «إسحاقَ» ليسَ مِن حيثُ إنَّ يعقوبَ وراءَه، بل مِن [حيثُ] إنه وَراءَ إبراهيم، ومن جِهَتِه، وفيه نَظَر»[7]. وقالَ الإمام: «هذا الوَجْهُ عندي شديدُ التعسُّف، واللفظُ كأنه يَنبُو عنه»[8].

---

(١) أي: مَن زَعَمَ أنَّ «يعقوب» ـ علىٰ القِراءةِ بفَتْح الباءِ ـ مجرور وليس بمنصوب، فقد أخطأ.

(٢) في (ح): «والنقب»، وفي (ف): «والنفت»، وكلاهما تحريف، والمُثبَتُ من (ط) و«معاني القرآن» للزَّجّاج.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٢ - ٦٣).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فتح»، والتصويبُ من «الحجة» لأبي علي الفارسي.

(٥) من قوله: «نصَّ سيبويه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٦٤ - ٣٦٥)، وأبو الحسن: هو الأخفش.

(٧) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٦).

(٨) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٧٥).

وقُرِئ: ﴿يَعۡقُوبَ﴾ بالنَّصب، كأنه قيل: ووَهَبْنا لها إسحاقَ ومِن وراءِ إسحاقَ يعقوب، علىٰ طريقةِ قوله:

ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبِ

الألفُ في ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ مُبدَلةٌ مِن ياءِ الإضافة، وكذلكَ في «يا لَـهْفا» و«يا عَجَبا»، وقرأ الحسن: «**يا وَيْلَتي» بالياءِ علىٰ الأصل**، و﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ **نَصْبٌ بما دَلَّ عليه اسمُ الإشارة**، وقُرِئ: «شَيْخ»؛ علىٰ أنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هذا بَعْلي هو شَيْخ، ...

قوله: (**ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرة**): أولُه:

مَشائيمَ ليسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ... ولا ناعِـبٍ إلا بِبَـيْنٍ غُرابُهـا[1]

مضىٰ شَـرْحُه، ووَجْهُ تشبيهِ الآيةِ بالبيت: أن يُقَدَّرَ كأنه قيل: وَهَبْنا له إسحاق، ثمَّ عَطَفَ عليه «يَعقُوب»، أي: وَهَبْنا يَعقُوب، كما أنَّ الشاعِرَ قَدَّرَ أنه قال: «ليسُوا بمُصلِحِين»، فقال: «ولا ناعِبٍ»، فقَدَّرَ في البيتِ المَعدُومَ موجوداً، وفي الآيةِ عَكْسُه.

قوله: («**يا وَيْلَتي» بالياءِ علىٰ الأصل**): قالَ الزَّجّاج: «في المُصحَف: «يا وَيْلَتي» بالياء، والقِراءةُ بالألف: إن شِئتَ علىٰ التفخيم، وإن شِئتَ علىٰ الإمالة، والأصل: «يا وَيْلَتي»، فأبدَلَ مِنَ الياءِ والكَسْـرة: الألف، لأنَّ الألفَ والفَتْحَ أخفُّ مِنَ الياء»[2].

قوله: (و﴿شَيۡخًا﴾[3] **نَصْبٌ بما دَلَّ عليه اسمُ الإشارة**): قـالَ الزَّجّاج: «والحالُ هاهنا مِن

---

(١) البيتُ لأبي الأخوص اليَـرْبُوعيِّ الرِّيـاحيّ، كما في «الكتاب» لسِيبَـوَيه (١: ١٦٥و٣٠٦)، وانظر: «الخصائص» لابن جِنّي (٢: ٣٥٤)، ويُروىٰ للفَرَزدَق، كما في «كتاب سِيبَوَيه» أيضاً (٣: ٢٩).
وتَقَـدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآيـة ٨٦ من سورة آل عمران (٤: ١٧٣)، وسيأتي أيضاً في تفسير الآية ٧١ من سورة غافر (١٣: ٥٤٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٣).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار لا يخفىٰ.

أو ﴿بَعْلِي﴾: بَدَلٌ مِنَ المُبتَدأ، و«شَيْخ»: خَبَر، أو يكونانِ معاً خَبَرَين، قيل: بُشِّرَتْ ولها ثمانٌ وتسعونَ سنة، ولإبراهيمَ مئةٌ وعشرونَ سنة، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ أن يُولَدَ وَلَدٌ مِن هَرِمَين، وهو استبعادٌ مِن حيثُ العادةُ التي أجراها الله.

وإنما أنكَرَت عليها الملائكةُ تَعَجُّبَها فـ﴿قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنها كانت في بيتِ الآياتِ ومَهبِطِ المُعجِزاتِ والأمورِ الخارقةِ للعادات، فكانَ عليها أن **تَتوقَّر، ولا يَزدَهيها** ما يَزدَهي النساءَ الناشِئاتِ في غيرِ بُيُوتِ النُّبوّة، وأن تُسَبِّحَ اللهَ وتُمَجِّدَهُ مكانَ التَّعجُّب، **وإلىٰ ذلكَ أشارتِ الملائكةُ صلواتُ الله عليهم في قولِهم**: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، ....

لَطيفِ النَّحْوِ وغامِضِه، وذلكَ أنكَ إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً، فإن قَصَدْتَ أن تُخبِرَ به مَنْ لم يَعرِفْ زيداً أنه زيد، لم يَجُز؛ لأنه يكونُ زيداً ما دامَ قائماً، فإذا زالَ عن القيام فليسَ بزيد، وإنما تقول: هذا زيدٌ قائماً لمنْ يَعرِفُ زيداً، فيَعمَلُ في الحالِ التنبيه، أي: انتَبِهْ لِزيدٍ في حالِ قيامِه، أو: أُشيرُ إلىٰ زيدٍ في حالِ قيامِه، لأنَّ «هذا» إشارةٌ إلىٰ ما حَضَر»[1].

وقلت: إنما جُعِلَ العَلَمُ مُشاراً إليه؛ ليُؤذِنَ بأنَّ المُتكلِّمَ في هذا المقام يُفيدُ المُخاطَبَ اتِّصافَ المُشارِ إليه بهذا المعنىٰ، كقولِها: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، أي: انتَبِهُوا أنَّ المانعَ مِنَ التوالُدِ هذا الذي حَصَلَ مِنَ الشَّيْخوخة، لا أنه بَعْلي، وإذا لم يُعلَمْ كونُه بَعْلاً لها فالفائدةُ العقليةُ مَعَ كَوْنِها موصوفةً بالشَّيْخوخة، فينتفي كونُه بَعْلاً لها عندَ انتِفاءِ الشَّيْخوخة.

قوله: (**أن تَتوقَّر**): بالقاف، ويُروىٰ بالفاء، يُقال: تَوَقَّرَ عليه: رعىٰ حُرْمتَه، وتَتَوقَّر: مِنَ الوَقارِ والرَّزانة.

قوله: (**ولا يَزْدَهيها**)، **الجوهري**: «ازدَهاه: استَخَفَّه وتَهاوَنَ به».

قوله: (**وإلىٰ ذلكَ أشارتِ الملائكةُ في قولهم**: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾): أي: إلىٰ هذا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٣- ٦٤).

أرادوا أنَّ هذهِ وأمثالَها مما يُكرِمُكم به ربُّ العِزّة، ويَـخُصُّكُم بالإنعام به يا أهلَ بَيْتِ النُّبوّة، فليست بمكانِ عَجَب.

و«أمرُ الله»: قُدْرتُه وحِكمتُه، وقولُه: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ كلامٌ مُستأنَـفٌ عُلِّلَ به إنكارُ التَّعجُّب، كأنه قيل: إياكِ والتَّعجُّب، فإنَّ أمثالَ هذهِ الرحمةِ والبركةِ مُتكاثِرةٌ مِنَ الله عليكم، وقيل: الرحمة: النُّبوّة، والبركات: الأسباطُ مِن بني إسـرائيل، لأنَّ الأنبياءَ منهم، وكُلُّهم مِن وَلَدِ إبراهيم.

المذكور، وهو: عليكِ أن تَتوقَّري[1] ولا يَزْدَهِيَنَّكِ ما يَزدَهي سائرَ النِّساءِ الناشِئاتِ في غيرِ بُيوتِ النُّبوّة، وأن تُسَبِّحي[2] اللهَ وتُمجِّديهِ مكانَ التعجُّب، وذلكَ أنهم جاؤوا بهذهِ الجملةِ مُقتَطعةً عما قبلَها مِن غيرِ عاطِف، لتكونَ الجملةُ الأولىٰ ـ وهيَ قولُه: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ ـ كالـمَورِدِ للسُّؤال، وتكونَ هذهِ الجملةُ جواباً عنه، وذلكَ أنهم لَـمّا أنكَروا عليها بقوله: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[3] استبعادَها بقولها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾، تَصَوَّرُوا أنها أضمَرَتْ في نفسِها: لِـمَ كانَ أمرُنا خِلافَ أمرِ الناس؟ أجابوا بقولهم: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، يعني: بأنَّ اللهَ خَصَّكم بهذهِ الفَضيلةِ والإنعام دونَ سائرِ الناس، وإليه الإشارةُ بقوله: «كلامٌ مُستأنَـفٌ عُلِّلَ به إنكارُ التعجُّب»، ودلَّ على الاختِصاصِ النِّداءُ بقوله: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[4]، فإنه مِن قَبيل قولِهم: أنا أفعَلُ كذا أيَّتُها العِصابة. لله دَرُّه، ما أدقَّ إدراكَه.

---

(١) في الأصول الخطيّة: «تتوقّرين»، بإثبات النون! ثم عطف عليه: «وأن تُسبِّحي الله وتُمجِّديه» بإسقاط النون.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تستحيي».

(٣) من قوله: «كالمورد للسؤال» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «يعني: بأنَّ الله خصَّكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿حَمِيدٌ﴾ فاعلٌ ما يَستوجِبُ به الحمدَ مِن عِبادِهِ، ﴿مَّجِيدٌ﴾ كريمٌ كثيـرُ الإحسانِ إليهم.

و﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نَصْبٌ علىٰ النِّداء، أو علىٰ الاختِصاص؛ لأنَّ ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ مَدْحٌ لهم، إذِ المُراد: أهلُ بَيْتِ خليل الرحمن.

[﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ * إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ ٧٤-٧٥]

﴿ٱلرَّوْعُ﴾ ما أوجَسَ مِنَ الخِيفةِ حينَ نَكِـرَ أضيافَه، والمعنىٰ: أنه لـمَّا اطمَأَنَّ قلبُه بعدَ الخوف، ومُلِئَ سُرُوراً بسَبَب البُشـرىٰ بَدَلَ الغَمّ، فَرَغَ للمُجادلة.

فإن قلت: أينَ جوابُ «لـمَّا»؟ قلت: هو محذوفٌ كما حُذِفَ في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟﴾ [يوسف: ١٥]، وقولُـه: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ كلامٌ مُستأنَـفٌ دالٌّ علىٰ الجواب، وتقديرُه: اجتَـرَأَ علىٰ خِطابنا، أو: فَطِنَ لمُجادَلَتِنا، أو: قال: كَيْتَ وكَيْت، ....

قوله: (﴿حَمِيدٌ﴾ فاعلٌ ما يَستوجِبُ به الحمد) يعني: «فَعيل» بمعنىٰ: فاعل، وهذهِ الخاتمةُ كالتذييل والتعليل لِـمَا سَبَق، فإنَّ قولَهم: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ مُتَضَمِّنٌ لِـمَا أوجَبَ عليها مِنَ الوَقارِ والرَّزانةِ[1] والتَّسْبيح والتمجيدِ لا للتعجُّبِ ـ كما ذَكَر ـ، يعني: أنه تعالىٰ ﴿حَمِيدٌ﴾ يَفعَلُ ما يَستوجِبُ به الحمدَ مِن عِبادِه، سِيَّما في حَقِّها، ﴿مَّجِيدٌ﴾ كثيـرُ الإحسانِ إلىٰ العِباد، خُصُوصاً في أن جَعَلَ بيتَها مَهبِطَ البركات.

قوله: (﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟﴾): فَعَلُوا به ما فَعَلُوا مِنَ الأذىٰ.

قوله: (﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ كلامٌ مُستأنَـفٌ دالٌّ علىٰ الجواب): أي: ليسَ بجواب، لأنه مُضارع، و«لَـمَّا» للماضي، قالَ الزّجّاج: «﴿يُجَٰدِلُنَا﴾ حِكايةٌ قد مَضَت، لأنَّ «لـمَّا» وُضِعَت لِـمَا قد وقَعَ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الرواية»، وفي (ف) إلىٰ: «الروية»، والمُثبتُ من (ط).

ثم ابتَدَأَ فقال: ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾، وقيلَ في ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾: هو جوابُ «لـمَّا»، وإنما جِيءَ به مُضارِعاً لِحكايةِ الحالِ، وقيلَ: إنَّ «لـمَّا» تَـرُدُّ المُضارعَ إلىٰ معنىٰ الماضي، كما تَـرُدُّ «إنْ» الماضيَ إلىٰ معنـىٰ الاستِقبال، وقيل: معناه: أخذَ يُجادِلُنا، وأقبَلَ يُجادِلُنا، والمعنىٰ: يُجادِلُ رُسُلَنا.

ومُجادلتُه إياهم: أنهم قالوا: ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]، فقال: أرأيتُم لو كانَ فيها خمسونَ رَجُلاً مِنَ المُؤمنينَ أتُهلِكُونَـها؟ قالوا: لا، قال: فأربعون؟ قالوا: لا، قال: فثلاثون؟ قالوا: لا حتىٰ بَلَغَ العَشَـرة، قالوا: لا، قال: أرأيتُم إن كانَ فيها رَجُلٌ واحدٌ مُسلِمٌ أتُهلِكُونَـها؟ قالوا: لا، فعندَ ذلكَ قال: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطٗاۚ قَالُواْ نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٣٢].

﴿فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ في مَعْناهُم، وعن ابن عباس: قالوا له: إن كانَ فيها خمسةٌ يُصَلُّونَ رُفِعَ عنهم العذاب، ....

بوقوع غيره، تقول: لَـمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عَمْرو، ويجوز: لَـمَّا جاءَ زيدٌ يَتكلَّمُ عَمْرو؛ لِوَجْهَين: أحدهما: أنَّ [«إنْ»][(١)] لـمَّا كانت شَـرْطاً للماضي وَقَعَ الـمُستَقبَلُ في معنىٰ الماضي. وثانيهما ـ وهو الذي أختارُه ـ: وهو أن يكونَ حِكايةَ حالٍ قد مَضَت، المعنىٰ: فلما ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْع، وجاءَتْهُ البُشْـرىٰ، أخَذَ يُجادِلُنا في قَوْم لُوط، ولم يَذكُرْ في الكلام «أخَذَ وأقبَل»، لأنَّ الكلامَ[(٢)] إذا أُريدَ به حِكايةُ حالٍ ماضِيةٍ قُدِّرَ فيه «أخَذَ وأقبَل»، لأنكَ إذا قلت: قامَ زيد، دَلَّ علىٰ فِعْل ماض، وإذا قلت: أخَذَ زيدٌ يقوم، دَلَّ علىٰ حالةٍ مُمتَدّة، مِن أجلِها ذَكَر: أخَذَ وأقبَل»[(٣)].

قوله: (﴿فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ في مَعْناهُم): أي: في شأنِهم وأمرِهم.

(١) لفظة «إنْ» لم ترد في الأصول الخطيّة، واستدركتُها من «معاني القرآن» للزَّجاج.
(٢) من قوله: «فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرىٰ أخذ يجادلنا» إلى هنا، سقط من (ط).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٦٤-٦٥).

وعن قتادة: ما قومٌ لا يكونُ فيهم عَشَرةٌ فيهم خير، وقيل: كانَ فيها أربعةُ آلافِ ألفِ إنسان.

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾ غيرُ عَجُولٍ علىٰ كُلِّ مَنْ أساءَ إليه، ﴿أَوَّاهٌ﴾ كثيرُ التأوُّهِ مِنَ الذُّنوب، ﴿مُّنِيبٌ﴾ تائبٌ راجعٌ إلىٰ الله بما يُحِبُّ ويَرْضىٰ. وهذهِ الصِّفاتُ دالّةٌ علىٰ رِقّةِ القَلْب والرَّأفةِ والرحمة، فبَيَّنَ أنَّ ذلكَ مما حَمَلَه علىٰ المُجادَلةِ فيهم؛ رجاءَ أن يُرفَعَ عنهم العذابُ ويُمهَلُوا، لَعَلَّهم يُحدِثُونَ التوبةَ والإنابة، كما حَمَلَه علىٰ الاستِغفار لأبيه.

[﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۖ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ ٧٦].

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: قالت له الملائكة: ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ الجدال، وإن كانت الرحمةُ دَيْدَنَك، فلا فائدةَ فيه، ﴿إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وهو قضاؤُه وحُكمُه الذي لا يَصدُرُ إلا عن صواب وحِكمة، والعذابُ نازلٌ بالقوم لا محالة، لا مَرَدَّ له بجِدالٍ ولا دُعاءٍ ولا غيرِ ذلك.

[﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ ٧٧].

قوله: (ما قومٌ لا يكونُ فيهم عشرةٌ فيهم خير): «ما»: يجوزُ أن تكونَ نافية، أي: لا تُسمّىٰ جماعةٌ بـ«قوم»، ويُقالُ لهم: هم قوم، أيْ: يُعتَدُّ بهم، ليسَ في ذلكَ القوم عشرةُ أنفسٍ خَيِّرين، فـ«قوم»: اسمُ «ما»، و«لا يكون» خَبَرُه، و«عشرة»: اسمُ «يكون»، و«فيهم خير»: جُملةٌ صِفةٌ لِـ«عشرة». وأن تكونَ استِفهامية، أي: أيُّ جماعةٍ تُسمّىٰ قوماً، المعنىٰ: لا تُسمّىٰ جماعةٌ قوماً لا يكونُ فيهم عشرةٌ فيهم خير، وقيل: معناه: ما قومٌ خالونَ عن عشرةٍ فيهم خير، وفيه نَظَر.

قوله: (كثيرُ التأوُّه): تأوَّهَ تأوُّهاً: إذا قال: أَوْه، وهيَ كلمةُ توجُّع[1].

---

(١) في (ف): «تفجُّع».

كانت مَساءةُ لُوطٍ وضَيْقُ ذَرْعِهِ لأنه حَسِبَ أنهم إنس، فخافَ عليهم خُبْثَ قومِه، وأن يَعجِزَ عن مُقاوَمَتِهم ومُدافَعَتِهم، رُوِيَ أنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ لهم: لا تُهلِكُوهُم حتىٰ يَشهَدَ عليهم لُوطٌ أربَعَ شهادات، فلما مشىٰ مَعَهم مُنطَلِقاً بهم إلىٰ مَنزِلِه قالَ لهم: أما بَلَغَكُم أمرُ هذهِ القرية؟ قالوا: وما أمرُهم؟ قال: أشهَدُ بالله إنها لَشَرُّ قريةٍ في الأرض عَمَلاً، يقولُ ذلكَ أربَعَ مرّات، فدَخَلُوا معَه مَنزِلَه، ولم يَعلَم بذلكَ أحد، فخَرَجَتِ امرأتُه، فأخبَرَت بهم قومَها.

يُقال: يومٌ عَصِيبٌ وعَصَوصَب؛ إذا كانَ شديداً، مِن قولك: عَصَبَه: إذا شَدَّه.

[﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ * قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿يُهۡرَعُونَ﴾ يُسرِعُونَ كأنما يُدفَعُونَ دَفْعاً، ﴿وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ومِن قَبْلِ ذلكَ الوقتِ كانوا يَعمَلُونَ الفواحِشَ ويُكثِرُونَـها، فضَـرَوْا بها، ومَرَنُوا عليها، وقَلَّ عندَهم استِقباحُها، فلذلكَ جاؤوا يُهرَعُونَ مُجاهِرينَ لا يَكُفُّهم حياء، وقيل: معناه: وقد عَرَفَ لُوطٌ عادتَهم في عَمَلِ الفواحِشِ قبلَ ذلك.

قوله: (وضَيْقُ ذَرْعِه)، الأساس: «ضاقَ بهم ذَرْعاً، أي: لم يُطِقْهُم، وما لكَ عليَّ ذِراع، أي: طاقة»، وذلكَ أنّ «اليَدَ» كما تُجعَلُ مجازاً عن القُوّة، فـ«الذراعُ» التي مِن طَرَفِ المِرفَقِ إلىٰ طَرَفِ الوُسْطىٰ كذلك.

قوله: (مشىٰ مَعَهم مُنطَلِقاً بهم): «مُنطَلِقًا بهم» حالٌ مُـؤكِّدة، علىٰ نَحْوِ قولِـه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، العنكبوت: ٣٦].

قوله: (وقيل: معناه: وقد عَرَفَ لُوطٌ عادتَهم): عطفٌ علىٰ قوله: «ومن قبلِ ذلكَ كانوا

﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ أرادَ أن يَقِيَ أضيافَه ببناتِه، وذلكَ غايةُ الكَرَم، وأراد: هؤلاءِ بناتي فتَزَوَّجُوهُنّ، وكانَ تزويجُ المُسلِماتِ مِنَ الكُفّارِ جائزاً، كما زَوَّجَ رسولُ الله ﷺ ابنَتَيهِ مِن عُتْبَةَ بنِ أبي لهب وأبي العاصِ بنِ وائلٍ قبلَ الوَحْيِ، وهما كافران. وقيل: كانَ لهم سَيِّدانِ مُطاعان، فأرادَ أن يُزَوِّجَهما ابنَتَيه.

يَعمَلُونَ الفَواحِش»، ذكرَ الواحِديُّ الأول[1]، وقالَ صاحبُ «التقريب»: «من قبلُ» مُتَّصِلٌ بـ﴿يُهْرَعُونَ﴾، أي: إنما يُسـرِعُونَ لأنهم عَمِلُوا ومَرَنُوا عليها، أو مُتَّصِلٌ بـ«ضاق»، أي: إنما ضاقَ ذَرْعاً لأنه عَرَفَ عادتَهم قبلَه.

وقلت: أما اتِّصالُه بـ﴿يُهْرَعُونَ﴾: فأن يكونَ حالاً مِنَ الضمير فيه، و﴿يُهْرَعُونَ﴾ حالٌ مِن فاعلِ «جاء»[2]، واتِّصالُه بـ﴿سِيٓءَ﴾ مِن حيثُ إنه عطفٌ علىٰ «جاء»، وهو حالٌ مِنَ المرفوع في ﴿سِيٓءَ﴾، ويَعضُدُه قولُ المُصنِّف: «كانت مَساءةُ لُوطٍ وضَيْقُ صَدْرِه[3] لأنه حَسِبَ أنهم إنس، فخافَ عليهم خُبْثَ قَوْمِه»، ولو لم يَعرِفْ عادتَهم في عَمَلِ الفاحِشةِ لم تَلحَقْهُ المَساءةُ وضَيْقُ الصَّدْرِ عندَ مجيءِ القَبيلَين، ولا قال: ﴿يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾.

قوله: (وأبي العاصِ بنِ وائِل): قيل: الصواب: أبي العاصِ بنِ أبي الرَّبيع بنِ عبدِ العُزّىٰ ابنِ عبدِ شَمْسٍ، وفي «جامع الأصول»: «هو أبو العاصِ بنُ الرَّبيع، واسمُها زينب، أكبرُ بناتِهِ صَلَواتُ الله عليه، فلما أُسِـرَ زوجُها يومَ بَدْر، وفادىٰ نفسَه، أخَذَ النبيُّ ﷺ عليه العَهْدَ أن يُنفِذَها إليه إذا عادَ إلىٰ مكّة، ففَعَل، فهاجَرَتْ إلىٰ المدينة، ولـمّا أسلَمَ أبو العاص وهاجَرَ رَدَّها إلىٰ نِكاحِهِ بعَقْدٍ جديد، وماتت بالمدينةِ سنةَ ثمان»[4].

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٨٣).

(٢) في (ح): «من ضمير جاء»، والمُثبَتُ من (ف)، وكذا في (ط) إلا أنه سقطت منها لفظة «جاء».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «وضَيْقُ ذَرْعِه».

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٧).

وقرأ ابنُ مروان: «هُنَّ أطهَرَ لكم» بالنَّصْب، وضَعَّفَه سِيبَوَيه، وقال: **احتبىٰ ابنُ مروانَ في لَـحْنِه**، وعن أبي عَمْرِو بنِ العلاء: مَنْ قرأ «هُنَّ أطهَرَ» بالنَّصْب، فقد تَـرَبَّعَ في لَـحْنِه، وذلكَ أنَّ انتِصابَه علىٰ أن يُـجعَلَ حالاً قد عَمِلَ فيها ما في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل، كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، أو يُنصَبُ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بفعل مُضمَر، كأنه قيل: خُذُوا هؤلاء، و﴿بَنَاتِي﴾: بَدَل، ويَعمَلُ هذا المُضمَرُ في الحال، و﴿هُنَّ﴾ فَصْل، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الفَصْلَ مُختَصٌّ بالوقوع بينَ جُزْأي الجملة، ولا يقعُ بينَ الحالِ وذي الحال، **وقد خُرِّجَ له وَجْهٌ** لا يكونُ ﴿هُنَّ﴾ فيه فَصْلاً، ....

وأما عُتْبةُ بنُ أبي لهب: فتَزوَّجَ برُقيّةَ بنتِ رسولِ الله ﷺ، ولم يكن دَخَلَ بها، فلما نزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، قالَ أبو لهب: فارِقْ ابنةَ محمَّد، ففارَقَها، فتَزوَّجَها عُثمانُ بنُ عَفّانَ رضيَ اللهُ عنه بمَكّة، وماتت بالمدينةِ في غَزْوةِ بَدْر.

قوله: (**وقرأ ابنُ مَرْوان**): قالَ ابنُ جِنِّي: «وقرأها سعيدُ بنُ جُبير والحسنُ ومُحمَّدُ بنُ مَرْوانَ[١] وعيسىٰ الثقفيّ: «هُنَّ أطهَرَ لكم» بالنَّصْب»[٢].

قوله: (**احتَبىٰ ابنُ مروان**): أي: تَربَّع وتمكَّن، فهو استِعارةٌ مَكْنيّة، حيثُ جَعَلَ اللَّحْنَ كمكانِ الوَطْء، وجَعَلَ تمكينَه فيه كالاحتباءِ والتَّـرَبُّع في ذلكَ المكان.

الجوهري: «احتَبىٰ الرجل: إذا جَمَعَ ظَهْرَه وساقَيْه بعِمـامتِه».

قوله: (**قد خُرِّجَ له وَجْه**): والوَجْهُ أخرَجَه ابنُ جِنّي قال: «وأنا أرىٰ أنَّ لهذهِ القِراءةِ وَجْهاً صحيحاً»[٣]، وذكرَ معنىٰ ما ذكرَه المُصنِّف[٤].

---

(١) محمدُ بنُ مروان: أحدُ قُرّاء المدينة، وليس بالمشهور. له ترجمة في «غاية النهاية» لابن الجزري (٢: ٢٢٩).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢٥).

(٣) المصدر السابق (١: ٣٢٦).

(٤) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: (قد خُرِّجَ له وجه)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قوله: (احتبىٰ ابنُ مروان)»، ووردت في (ط) في هذا المَوضِع وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وذلكَ أن يكونَ ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ مُبتَدأ، و﴿بَنَاتِي هُنَّ﴾ جُملةٌ في مَوضِع خَبَرِ المُبتَدأ، كقولِكَ: هذا أخي هو، ويكونَ «أطهَرَ» حالاً.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بإيثارِهِنَّ عليهم، (وَلا تُخْزُوني) ولا تُهينُوني ولا تَفضَحُوني؛ مِنَ الخِزيِ، أو: ولا تُخجِلُوني؛ مِنَ الخَزاية، وهيَ الحياء، ﴿فِي ضَيْفِيٓ﴾ في حَقِّ ضُيوفي، فإنه إذا خُزِيَ ضَيْفُ الرجل أو جارُه فقد خُزِيَ الرجل، وذلكَ مِن عَراقةِ الكَرَم وأصالةِ المُروءة، ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ رجلٌ واحدٌ يَهتَدي إلىٰ سبيل الحقّ، وفِعْل الجميل، والكَفِّ عن السُّوء. وقُرِئ: ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ **بطَرْح الياء**.

ويجوزُ أن يكونَ عَرْضُ البناتِ عليهم مُبالغةً في تَواضُعِهِ لهم، وإظهاراً لِشِدّةِ **امتِعاضِهِ** مما أَورَدوا عليه؛ طَمَعاً في أن يَستَحيُوا منه، ويَرِقُّوا له، إذا سَمِعُوا ذلك، فيَترُكُوا له ضُيُوفَه، مَعَ ظُهُورِ الأمرِ واستِقرارِ العِلم عندَه وعندَهم أنْ لا مُناكَحةَ بينه وبينَهم، ومن ثَمَّ ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ مُستَشهِدِينَ بعِلمِه، ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ لأنك لا ترىٰ مُناكَحَتَنا، **وما هو إلا عَرْضٌ سابِرِيّ**. ....

قوله: (﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ **بطَرْح الياء**): كُلُّهم إلا أبا عَمْرو[1].

قوله: (**امتِعاضِه**)، **الجوهري**: «مَعِضتُ مِن ذلكَ الأمر أمعَضُ مَعْضاً، وامتَعَضتُ منه: إذا غَضِبتَ وشَقَّ عليك».

قوله: (**وما هو إلا عَرْضٌ سابِريّ**)، **الجوهري**: «السابري: ضَرْبٌ مِنَ الثياب رقيق، في المَثَل: «عَرْضٌ سابِريّ»، يقولُه مَنْ يُعرَضُ عليه الشيءُ عَرْضاً لا يُبالَغُ فيه، لأنَّ السابِريَّ مِن أجوَدِ الثياب، يُرغَبُ فيه بأدنىٰ عَرْض».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٧، وفيه أنه يُثبِتُها في الوَصْل، أما في الوقف فإنه يقف بغير ياء، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص٣٤١.

....

النهاية: «في حديثِ حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ قال: «رأيتُ علىٰ ابنِ عبّاسٍ ثَوْباً سابِريّاً أستَشِفُّ ما وراءَه»، وكُلُّ رَقيقٍ عندَهم سابِريّ، والأصلُ فيه الدُّرُوعُ السابِريّة؛ منسوبةٌ إلىٰ سابور».

وفي بعض الحواشي: «شُبِّـهَ العَرْضُ الذي ليسَ مِن أصلِ النَّفس[1] بعَرْضِ الثَّوْبِ السابِريّ»، فهذا لا يخلو: إما أن يكونَ مِن كلام المُصنِّفِ تَتِمّةً لِقولِه: «ويجوزُ أن يكونَ عَرْضُ البناتِ عليهم مُبالَغةً في تَواضُعِه للملائكة، وإظهاراً لِشِدّةِ غَضَبِه مِنَ القوم»، ورُبَّما يَصدُرُ عن الإنسانِ في أمثالِ هذهِ المقاماتِ ما لا يُؤاخَذُ عليه مِنَ المقالات، أو أن يكونَ مِن كلام القَوْم: «لأنك لا ترىٰ مُناكَحَتَنا، وما عَرْضُكَ هذا إلا عَرْضٌ سابِريّ»، أي: ليسَ مِن عَزْم النفس، بل قولٌ مِنَ الفَمِ مِن غير مُواطأةِ القلب، أو أنكَ غيرُ مُبالِغٍ في العَرْض، كما أنَّ الثيابَ السابِريّة[2] لا تَفتَقِرُ إلىٰ المُبالَغة في العَرْض، فإنها في بَدْءِ الحالِ مرغوبٌ فيها.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: قوله: «لأنكَ لا ترىٰ مُناكَحَتَنا»: بعيدٌ مِنَ الصواب لِوَجْهَين:

أحدهما: أنَّ منكوحتَه كانت كافرة، فكيفَ يُقال: ما لنا في بَناتِكَ مِن حَقٍّ لأنكَ لا ترىٰ مُناكَحَتَنا، وأنهم عَلِمُوا أنْ لا مُناكَحةَ بينَنا وبينَهم؟! وأما قولُهم: ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ فمعناه: لَسْنَ بزَوْجاتٍ لنا، وقيل: ما لنا فيهنَّ حاجة.

وثانيهما: أنَّ قولَه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ ـ علىٰ ما ذَكَر ـ: تحريضٌ علىٰ الزِّنىٰ؛ لأنه لَـمّا لم تَـجُزِ المُناكَحةُ كانَ إتيانُهنَّ زِنىٰ، فظهرَ أنَّ الوَجْهَ هو الأول.

والجوابُ[3] عن الأول: هو[4] أنَّ قولَهم: «لا تَرىٰ مُناكَحَتَنا» عامٌّ يُرادُ به الخاصّ، وهو المُناكَحةُ في البنات، لأنَّ الكلامَ فيه علىٰ أنه يجوزُ للمُسلِم أن يَنكِحَ الذِّمّية، ولا يجوزُ أن يُنكِحَ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الثوب»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٢) في الأصول الخطية: «السابريّ».

(٣) من قوله: «لسن بزوجات لنا» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٤) في الأصول الخطية: «وهو»، وحذفتُ منه الواو.

وقيل: لـمَّا اتخذوا إتيانَ الذُّكرانِ مَذهَباً ودِيناً لِتَواطُئِهم عليه، كانَ عندَهم أنه هو الحقّ، وأنَّ نِكاحَ الإناثِ مِنَ الباطِلِ، فلذلكَ قالوا: ما لنا في بَناتِكَ مِن حَقٍّ قَطّ، لأنَّ نِكاحَ الإناثِ أمرٌ خارجٌ مِن مَذهَبِنا الذي نحنُ عليه. ويجوزُ أن يَقُولُوهُ علىٰ **وَجْـهِ الخلاعة، والغَرَضُ نفيُ الشَّهْوة.**

[﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ٨٠].

بناتِه مِنَ الذِّمِّيّ[1]. وعن الثاني: أنَّ قولَه: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ عَرْضٌ سابِريّ، لأنَّ غَرَضَهُ الدَّفْعُ عن الأضياف، لا التَّحْريضُ علىٰ البنات، وأمثالُ هذا العَـرْضِ شائعٌ بينَ الناسِ إذا أيقَـنُوا أنْ لا رغبةَ البتّـة.

قوله: (علىٰ وَجْـهِ الخلاعة)، **الأسـاس**: «كانَ الرجلُ في الجاهليةِ إذا غَلَبَه ابنُه يُنادي في المَوْسِم: يا أيها الناس، هذا ابني فُلان، قد خَلَعتُه، فإن جَرَّ لم أضمَن، وإن جُرَّ عليه لم أطلُب، أي: تَـبَـرَّأتُ منه، ثم قيلَ لِكُلِّ شاطِرٍ[2]: خَليع، وقد خَلُعَ خَلاعة، وهيَ خَليعة، ومن المجاز: خلع فُلانٌ رَسَنَه وعِذارَه[3]، فعَدا علىٰ الناسِ بشَـرّ».

قوله: (والغَرَضُ نفيُ الشَّهْوة): يعني الغَـرَضَ مِن قولِهم: ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾: أنَّ حَقَّنا أن نقضيَ شَهْوتَنا مِن ضَيْفك، ولم تكن بناتُك مكانَ شَهْوتِنا، فليسَ لنا فيهنَّ حَقّ، فالخلاعة: هيَ جَعْلُ ذلكَ الفِعْلِ الشنيعِ كالحقِّ الثابتِ اللازم الذي لا يجوزُ العُدولُ عنه.

---

(١) ولا يخفىٰ أنَّ امرأة لُوطٍ كانت مُشـرِكة، ولم تكن ذِمِّية، بالمعنىٰ الشَّـرْعيِّ للذِّمّة، فعلىٰ هذا: المُرادُ مِن كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ نفيُ المُلازمة بينَ النكاح والإنكاح، فكما يجوزُ للمُسلِم أن يَنكِحَ ذِمِّيّةً ولا يجوزُ له أن يُنكِحَ ذِمِّياً ابنتَه المُسلِمة، كذلكَ يجوزُ أن يَنكِحَ لوطٌ امرأةً مِن قومه مُخالِفةً له في الدِّين، وإن كان لا يجوزُ أن يُنكِح قومَه بناتِه المُسلمات، فصَحَّ قولُه: «لا ترىٰ مُناكَحَتَنا»، ولم يَرِدْ عليه إشكالُ كونِه عليه السلامُ مُتزوِّجاً لامرأة منهم.

(٢) الشاطر: مَنْ أعيا أهلَه خُبْثاً. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (شطر).

(٣) الرَّسَن: الحبل، والعِذار: عِذارُ الدابة؛ وهو السَّيْرُ الذي علىٰ خَدِّها من اللِّجام. «المصباح المنير» للفيُّوميّ، مادة (رسن) و(عذر).

﴿لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ عَنَوا: إتيانَ الذُّكُور، وما هم فيه مِنَ الشَّهْوة.

جوابُ ﴿لَوْ﴾ محذوف، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]، يعني: لو أنَّ لي بكم قُوّةً لَفَعَلتُ بكم وصَنَعت، يُقال: ما لي به قُوّة، وما لي به طاقة، ونَحْو: ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٢٧]، و«ما لي به يَـدَان»؛ لأنه في معنىٰ: لا أضطَـلِعُ به، ولا أستَـقِلُّ به. والمعنىٰ: لو قَوِيتُ عليكم بنفسي، أو أَوَيتُ إِلىٰ قَـوِيٍّ أستَنِدُ إليه، وأتمنَّعُ به، فيَحْميني منكم. فشَبَّـهَ القَوِيَّ العزيزَ بالـرُّكْنِ مِنَ الجبل في شِدّتِهِ ومَنَعتِه، ولذلكَ قالت الملائكةُ ـ وقد وَجَدَتْ عليه ـ: إنَّ رُكنَكَ لَشَديد، ....

قوله: (يُقال: ما لي به قُوّة): قال أبو البقاء: «﴿بِكُمْ﴾ حالٌ مِن ﴿قُوَّةً﴾، وليسَ معمولاً لها، لأنها مَصدَر»[1]، فالتقدير: لو ثبتَ واستَقرَّ لنفسي قُوّةٌ بكم، ولهذا قال: «لو قَوِيتُ عليكم بنفسي».

قوله: (أو أَوَيْت): جَعَلَ ﴿أَوْ ءَاوِيٓ﴾ معطوفاً علىٰ المُقدَّرِ بعدَ «لو»، قال أبو البقاء: «هو في مَوضِع رَفْـع؛ خَبَـرُ «أنّ» علىٰ المعنىٰ، أي: «أو أني»، ويَضعُفُ أن يكـونَ معطوفاً علىٰ ﴿قُوَّةً﴾؛ إذ لو كانَ لكانَ منصوباً بإضمـار «أنْ»، وقد قُرِئَ به، أي: أو أن آوي»[2].

قوله: (فشَبَّهَ القَوِيَّ العزيزَ بالرُّكن)، الراغب: «رُكْنُ الشيء: جانبُه الذي يُسكَنُ إليه، ويُستَعارُ للقُوّة، قالَ تعالىٰ: ﴿أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، وناقةٌ مُركَّنةُ الضَّـرْع[3]، وأركانُ العبادة: جوانبُها التي عليها مَبْناها، وبتَـرْكِها بُطلانُها»[4].

قوله: (وقد وَجَدَتْ عليه): جُملةٌ مُعتَـرِضة، الجوهري: «وَجَدَ عليه في الغَضَب مَوْجِدةً

(١) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٠).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧١٠).

(٣) أي: عظيمةُ الضَّـرْع. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ركن).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٦٥.

وقال النبيُّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي لُوطاً، كانَ يأوي إلىٰ رُكْنٍ شديد».

وقُرِئ: «أو آوِيَ» بالنَّصْب؛ بإضمـارِ «أنْ»، كأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قُوَّةً أو أَوْياً، كقولها:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني

وقُرِئ: «إلىٰ رُكُنٍ» بضَمَّتَين.

ووِجْداناً أيضاً»، إنما غَضِبُوا عليه لأنَّ كلامَه يَدُلُّ علىٰ إقناطٍ كُلِّـيٍّ ويأسٍ شديدٍ مِن أن يكونَ له ناصِـرٌ يَنصُـرُه، أليسَ الله بكافٍ عَبْدَه. ومن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي لوطاً، كانَ يأوي إلىٰ رُكْنٍ شديد»، أخرَجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[١] عن أبي هُريرة. قالَ الشارح: كأنه صَلَواتُ الله عليه استَغرَبَ عنه هذا القول، وعَدَّه بادِرةً منه؛ إذ لا رُكْنَ أشَدُّ مِنَ الرُّكْنِ الذي يأوي إليه[٢].

قوله: («أو آوِيَ» بالنَّصْب): قالَ ابنُ جِنِّي: «رواهُ الحُلوانيُّ عن قالونَ عن شَيْبة[٣]، وروىٰ أيضاً عن أبي جَعفرٍ مِثلَه، وأنكَرَه ابنُ مُجاهِد[٤]، وقال: لا يجوزُ تحريكُ الياءِ هنا، وعندي هذا

---

(١) البخاري (٣٣٧٢) و(٣٣٧٥) و(٣٣٨٧) و(٤٦٩٤)، ومسلم (١٥١)، والترمذي (٣١١٦). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٤٠٢٦).

(٢) في (ف): «لا رُكْنَ أشدُّ يأوي إليه».

(٣) الحلواني: هو أبو الحسن أحمدُ بنُ يزيد الصَّفّار، الإمام الكبير المُتقنُ الضابط، خصوصاً في قالون، توفي سنة ٢٥٠ أو بعدها.

وشيبة: هو ابنُ نصاح بن سرجس بن يعقوب، مولىٰ أم سلمة، مُقرِئُ المدينة وقاضيها، إمام تابعيٌّ ثقة، توفي سنة ١٣٠.

انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ١٣٦ - ١٣٧ و٥٤٢ - ٥٤٣ و٢٩٨) علىٰ الترتيب.

(٤) من قوله: «قال ابنُ جِنّي» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وابنُ مُجاهِد: هو الإمامُ المُقرِئُ المُحدِّثُ النَّحْويّ، شيخُ المُقرئين، أبو بكر أحمدُ بنُ موسىٰ بنِ العبّاس بنِ =

[﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ ٨١]

ورُوِي: أنه أغلَـقَ بابَه حينَ جاؤوا، وجَعَلَ يُرادُّهم ما حكىٰ اللهُ عنه ويُجادِلهم، ...

سائغ، وهو أن يُعطَفَ «آوي» علىٰ ﴿قُوَّةً﴾، فإذا صِرْتَ إلىٰ اعتِقادِ المَصدَر، فقد وَجَبَ إضمـارُ «أن»، ونَصْبُ الفِعْلِ بها، ومِثلُه قولُ مَيْسونَ[١] بنتِ بَحْدَلٍ الكِلابيّة:

لَلُبْسُ عَبـاءةٍ وتَـقرَّ عَيْنـي ... أحبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[٢]

فكأنها قالت: لَلُبْسُ عَباءةٍ وأن تَقرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ مِن كذا وكذا»[٣]، تَمَّ كلامُ ابنِ جِنّي.

«الشُّفوف»: جَمْعُ شف، وهو ما رَقَّ مِنَ الثوب، يقول: لُـبْسُ الثوبِ الخشِنِ مِنَ الحلالِ بلا رُعونة، وبعدَه ما تَقرُّ به عَيْني: أحبُّ إليَّ مِن ثيابٍ ناعِمةٍ تَـجْلِبُ إليَّ سُخْنَةً في عَيْني[٤] في المآل.

قوله: (ما حكىٰ اللهُ عنه): مفعولُ «يُرادُّهم»، والذي حكىٰ اللهُ تعالىٰ عنه: هو قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿رَّشِيدٞ﴾، وردُّهم: قولُهم: ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ﴾،

= مُجاهِد البغداديّ (٢٤٥ - ٣٢٤)، مُصنِّفُ كتاب «السبعة» في القراءات، فاقَ سائرَ نَظائرِه مَعَ اتِّساعِ عِلمِه، وبَراعةِ فَهمِه، وصِدقِ لهجتِه، وظُهورِ نُسُكِه، حتىٰ انتهىٰ إليه عِلمُ هذا الشأن، وتَصدَّرَ مُدّة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٢٧٢ - ٢٧٤).

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «منسوب»، والمُثبتُ من (ط)، وهي مَيْسونُ بنتُ بَحْدَلٍ الكلبية، أمُّ يَزيدَ ابنِ مُعاوية، شاعرة من أهل البَدْو، وثَقُلَتْ عليها الغُرْبةُ عن قومها لـمّا تَزوَّجَت بمُعاويةَ في الشام، فقالت هذا البيتَ في جُملة أبيات، فطلَّقَها وأعادها إلىٰ أهلها. «الأعلام» للزركلي (٧: ٣٣٩).

(٢) انظر الأبيات بتمامها في «خزانة الأدب» للبغدادي (٨: ٥٠٣ - ٥٠٤).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٢٦).

(٤) يُقال: أسخَنَ اللهُ عَيْنَه، أي: أبكاه، وقد سَخُنَتْ عَيْنُه سُخْنَةً وسُخُوناً، ويُقالُ أيضاً: سَخِنَت. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سخن).

فتَسَوَّرُوا الجدار، فلمَّا رأتِ الملائكةُ ما لَقِيَ لوطٌ مِنَ الكَرْب، قالوا: يا لوطُ إنَّ رُكنَكَ لَشَديد، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ فافتَح الباب، ودَعْنا وإياهُم، ففتحَ الباب، فدَخَلُوا، فاستَأذَنَ جبريلُ عليه السَّلامُ ربَّه في عقوبتهم، فأَذِنَ له، فقام في الصُّورةِ التي يكونُ فيها، فنَشَرَ جناحَه، وله جناحان، وعليه وِشاحٌ مِن دُرٍّ منظوم، وهو بَرّاقُ الثنايا، فضَرَبَ بجَناحِهِ وُجُوهَهم، فطَمَسَ أعيُنَهم، فأعماهم، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَطَمَسۡنَآ أَعۡيُنَهُمۡ﴾، فصاروا لا يَعرِفُونَ الطريق، فخَرَجُوا وهم يقولون: **النَّجاءَ النَّجاءَ**، فإنَّ في بَيْتِ لُوطٍ قوماً سَحَرة.

﴿لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ **جُملةٌ مُوضِّحةٌ للتي قبلَها**، لأنهم إذا كانوا رُسُلَ الله لم يَصِلُوا إليه، ولم يَقدِرُوا علىٰ ضَرَرِه.

قُرِئَ ﴿فَأَسۡرِ﴾: **بالقَطْع** والوَصْل، و﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾ بالرَّفْع والنَّصْب، ....

ورَدُّه أيضاً: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾.

قوله: (**النَّجاءَ النَّجاء**): أي: انجُوا بأنفُسِكُم، وهو مَصدَرٌ منصوبٌ بفِعْلٍ مُضمَر، أي: انجُوا النَّجاء، وتكرارُه للتوكيد، وهو مقصورٌ وممدود.

قوله: (**جُملةٌ مُوضِّحةٌ للتي قبلها**): وهو قولُه: ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾، وإنما يَستَقيمُ بياناً، لأنَّ هذا القولَ في جواب مُتَمنّاه: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾، فكأنهم أجابوهُ بقولِهم: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾: أنكَ أويتَ إلى رُكْنٍ شديد، لأنَّ معنىٰ ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[1]، وتفسيرِهِ بـ﴿لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾ ـ و«لن» لتوكيدِ النفي ـ هو: أنكَ أويتَ إلىٰ رُكْنٍ شديد.

قوله: (**قُرِئَ** ﴿فَأَسۡرِ﴾ **بالقَطْع**): الحرميّان[2]: «فاسْرِ» و«أنِ اسْرِ»، بوَصْلِ الألفِ حيثُ

---

(١) من قوله: «أنك أويتَ إلىٰ ركن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني: ابنَ كثير المكّيّ، ونافعاً المدنيّ، رحمهما الله تعالىٰ.

ورُوِي: أنه قالَ لهم: متىٰ مَوعِدُ هلاكِهم؟ قالوا: الصُّبْح، فقال: أُريدُ أسرَعَ مِن ذلك، فقالوا: ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

وقُرِئَ: «الصُّبُحُ» بضَمَّتَين.

فإن قلت: ما وَجْهُ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ بالنَّصْب؟

قلت: استثناها مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، والدليلُ عليه قِراءةُ عبدِ الله: «فأَسْرِ بأهلِكَ بقِطْعٍ مِنَ الليلِ إلا امرأتَكَ»، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ عن «لا يَلتَفِت»، علىٰ أصل الاستِثناء، وإن كانَ الفَصِيحُ هو البَدَل، أعني: قِراءةَ مَنْ قرأ بالرفع، فأبدَلَها عن ﴿أَحَدٌ﴾.

وَقَع، والباقون: بقَطْعِها[1]، قال أبو البقاء: «وهما لغتان، يُقال: أَسْرىٰ وسَرىٰ»[2].

وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: «إلا امرأتُكَ» بالرَّفْع، والباقون: بالنَّصْب[3]، قالَ الزّجّاج: «مَنْ قرأ بالنَّصْب: فعلىٰ معنىٰ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ... إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، ومَنْ قرأ بالرَّفْع: حَمَلَه علىٰ معنىٰ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا﴾»[4]. والمُصنِّفُ تَبِعَ الزّجّاج.

وقالَ ابنُ الحاجب: «هذا التفصيلُ باطِل، يعني: جَعْلَ القِراءةِ بالرَّفْع محمولةً علىٰ البَدَل مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، وقراءةِ النَّصْبِ محمولةً علىٰ الاستِثناءِ مِنَ المُوجَب[5] مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فإنَّ القِراءتَينِ ثابتتانِ قَطْعاً، فيَمتَنِعُ حَمْلُها علىٰ وَجْهَينِ أحدُهما باطلٌ قطعاً، والقَضِيّةُ واحِدة، فهو إما أن يكونَ سَرىٰ بها أو ما سَرىٰ بها[6]؛ فإنْ كانَ قد

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٨، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٠).

(٣) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٨، و«حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٦٩- ٧٠).

(٥) أي: اللفظ المُثبَت الذي لم يدخل عليه نهي.

(٦) قوله: «أو ما سرىٰ بها» سقط من (ف).

وفي إخراجِها مَعَ أهلِهِ روايتان:

رُوِيَ: أنه أخرَجَها معهم، وأمَرَ أن لا يَلتَفِتَ منهم أحدٌ إلا هي، فلما سَمِعَتْ هَدّةَ العذاب التَفَتَت، وقالت: يا قَوْماه، فأدرَكَها حَجَرٌ فقَتَلَها.

ورُوِيَ: أنه أُمِرَ بأن يُخَلِّفَها مَعَ قَوْمِها، فإنَّ هواها إليهم، فلم يَسِرْ بها. واختِلافُ القِراءتَين لاختِلافِ الروايتَين.

[﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ....

سَرىٰ بها فليسَ مُستَثنًى إلا مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، وإن كانَ ما سَرىٰ بها فهو مُستَثنًى مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فقد ثبتَ أنَّ أحدَ التأويلَين باطلٌ قَطْعاً، فلا يُصارُ إليه في أحدِ القِراءتَينِ الثابتتَينِ قَطْعاً.

والأَوْلىٰ مِن هذا أن يكونَ ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ في الرَّفْع والنَّصْب مِثلَ قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

ولا بُعْدَ أن يكونَ أَقَلُّ القُرّاءِ علىٰ الوَجْهِ الأقوىٰ، وأكثرُهم علىٰ الوَجْهِ الذي دونَه[1]، بل قد التزَمَ بعضُ الناس أنه يجوزُ أن يُجمِعَ القُرّاءُ علىٰ قِراءةِ غيرِ الأقوىٰ»[2].

---

(١) يُريد: أن يكونَ قولُه: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ مُستَثنًى من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فهو استثناءٌ من منفي، فيجوزُ فيه النَّصْبُ علىٰ الاستثناء، والرفعُ علىٰ البَدَلِ مِنَ المُستَثنىٰ منه ـ وهو هنا ﴿أَحَدٌ﴾ ـ، وأقوىٰ الوَجْهَين: الرفعُ علىٰ البدل، والقراءةُ بالرفع في «امرأتك» هي قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو، بينما قرأ سائر القرّاء السَّبْعة بالنَّصْب ـ كما تَقَدَّمَ في كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ ـ، وهو مُرادُ الإمام ابن الحاجب رحمه الله تعالىٰ من أنَّ أقلَّ القُرّاءِ علىٰ الوجه الأقوىٰ، وأكثرَهم علىٰ الوَجْه الأدنىٰ.

(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٦٦ - ٣٦٧).

مَّنضُودٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ جعَلَ جبريلُ جناحَه في أسفلِها، ثم رفعَها إلىٰ السماء، حتىٰ سَمِعَ أهلُ السماءِ نُباحَ الكِلاب وصِياحَ الدِّيكة، ثم قَلَبَها عليهم، وأُتبِعُوا الحِجارةَ مِن فوقِهم.

﴿مِّن سِجِّيلٍ ﴾ قيل: هيَ كلمةٌ مُعرَّبةٌ من: سَنْكِ كِلْ، بدليل قوله: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴾ [الذاريات: ٣٣]، وقيل: هيَ مِن: أسجَلَه: إذا أرسَلَه؛ لأنها تُرسَلُ علىٰ الظالمين، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً ﴾ [الذاريات: ٣٣]، ....

وأجابَ عنه بعضُ فُضَلاءِ المَغرِب، وقال: قولُك: «وإن كانَ ما سَرىٰ بها فهو مُستَثنَىٰ مِن قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾»، غايةُ هذا الكلام أنَّ لوطاً ما أَسْرىٰ بها، فلِمَ لا يجوزُ أنها سَرَتْ بنفسِها؟ روىٰ الواحِديُّ عن قَتادة: «ذُكِرَ لنا أنها كانت مَعَ لُوطٍ[1] حينَ خَرَجَ مِنَ القَرْية، فلما سَمِعَتْ هَدَّةَ العذاب» إلىٰ آخِره[2].

قال المالكيُّ في «الشواهد»: «امرأتُك»: مُبتدأ، والجملةُ بعدَه خَبَرُه، و«إلا» بمعنىٰ «لكنْ»، ولا يصحُّ أن تَجعَلَ «امرأتك» بَدَلًا من ﴿أَحَدٌ ﴾، لأنها لم تَسْرِ معَه، فيَتَضمَّنُها ضميرُ المُخاطَبين، ودَلَّ علىٰ أنها لم تَسْرِ معَه قراءةُ النصب، فإنها أخرَجَتْها من أهلِهِ الذينَ أُمِرَ أن يَسْرِيَ بهم، وإذا لم تكن في الذين سَرىٰ بهم لم يصحَّ أن تُبدَلَ من فاعلِ ﴿يَلْتَفِتْ ﴾، لأنه بعضُ ما دَلَّ عليه الضميرُ المجرورُ بـ«مِن»، وتكلَّفَ بعضُ النَّحْويِّينَ الإجابةَ عن هذا بأن قال: لم يَسْرِ بها، ولكنْ شَعَرَت بالعذاب فتَبِعَتْهم ثمّ التَفَتَت فهلكت. وعلى تقديرِ صِحّةِ هذا فلا يُوجِبُ ذلك دخولَها في المُخاطَبينَ بقوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾[3].

---

(١) في (ح): «مع نوح»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٨٤).

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك ص٤٢.

وقيل: **مما كَـتَبَ اللهُ أن يُعذَّبَ** به **مِنَ السِّجِلِّ** وسَجَّلَ لِفُلان، ﴿مَنضُودٍ﴾ نُضِدَ في السماء نَضْداً مُعَدّاً للعذاب، وقيل: يُرسَلُ بعضُه في أثرِ بعضٍ مُتابعاً.

وقلت: فإذن التقدير: فأسْرِ بأهلِكَ بقِطْعٍ من الليل فإنا مُنَجُّوكُم، لكنِ امرأتُكَ ليست بمُنجّية، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فإنّ كونَه «أبا رجالهم» مُخالِفٌ لكونِهِ خاتمَ النبيِّين[١].

وقلت: هذا عُذرٌ واضِح، به اندَفَعَ سُؤالُ ابنِ الحاجِب، لكنْ بقِيَ علىٰ قولِ المُصنِّف: «واختِلافُ القِراءتَينِ لاختِلافِ الروايتَين» إشكالٌ قَوِيّ، وهو أنه جَعَلَ القِراءةَ تابعةً للرواية، فيلزمُ الشَّكُّ في كلام لا رَيْبَ فيه مِن رَبِّ العالمين، ولو قال: «واختِلافُ الروايتَينِ لاختِلافِ القِراءتَين» لهانَ الـخَطْب، ثم وافَـقَ هذا قولَ القاضي: «ولا يجوزُ حَمْـلُ القِراءتَيـنِ علىٰ الروايتَين؛ لأنَّ القَواطِعَ لا يَصِحُّ حَمْلُها علىٰ المعاني المُتناقِضة، والأَوْلىٰ الحملُ علىٰ ما اختارَهُ ابنُ الحاجب[٢]، ولا يلزمُ مِن ذلكَ أمرُها بالالتِفات، بل عَدَمُ نَـهْيِها عنه استِصلاحاً، ولذلكَ علَّـله علىٰ طريقةِ الاستِئنافِ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾، ولا يَحْسُنُ جَعْلُ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً علىٰ قِراءةِ الرَّفْع»[٣].

وأما الروايتانِ كما ذكرَهما: فمَسْطورٌ في «معالم التنزيل»[٤].

قوله: (**مما كَتَبَ اللهُ أن يُعذَّبَ مِنَ السِّجِلّ**): قـالَ الزّجّاج: «هذا القولُ أثبتُ الأقوالِ

---

(١) من قوله: «قال المالكي» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) توفي الإمامُ ابنُ الحاجب سنة ٦٤٦، وتوفي القاضي البيضاوي سنة ٦٨٥، رحمهما الله تعالىٰ، فيُستَبعَدُ نَقْلُ الثاني عن الأول، لا سيَّما مَعَ اختِلافِ الدار، حيثُ عاشَ الأولُ في مِصـرَ ودمشق، بينما كانَ الثاني في بلاد فارس، والواقعُ أنَّ العبارةَ المذكورةَ من تَصَـرُّفِ المُؤلِّف، ولفظُ البيضـاوي: «والأَوْلىٰ جَعْلُ الاستِثناءِ في القِراءتَينِ مِن قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾، مِثلُه في قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، ولا يَبعُدُ أن يكونَ أكثرُ القُرّاءِ علىٰ غيرِ الأفصح».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٤٩-٢٥٠).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٩٢-١٩٣).

﴿ مُّسَوَّمَةً ﴾ مُعلَّمةً للعذاب، وعن الحسن: كانت مُعلَّمةً ببياضٍ وحُمْرة، وقيل: عليها سِيمـا يُعلَمُ بها أنها ليست مِن حِجارةِ الأرض، وقيل: مكتوبٌ علىٰ كُلِّ واحدٍ اسمُ مَنْ يُرمىٰ به، ﴿وَمَا هِىَ﴾ مِن كُلِّ ظالم ﴿بِبَعِيدٍ﴾، وفيه وعيدٌ لأهل مَكّة، وعن رسول الله ﷺ: «أنه سأل جبريلَ عليه السَّلام؟ فقال: يعني: ظالمي أُمّتِك، ما مِن ظالم منهم إلا وهو بعُـرْضِ حَجَرٍ يَسقُطُ عليه مِن ساعةٍ إلىٰ ساعة»، ....

وأحسَنُها، لأنَّ في كتاب الله دليلاً عليه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ * كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴾ [المطففين: ٧ - ٩]، وسِجِّيل: في معنىٰ: سِجِّين»[1].

قوله: (وقيل: عليها سِيما): مقصورٌ مِن الواو، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩].

قوله: (وفيه وعيدٌ لأهل مَكّة): يعني: سِيقَ الكلامُ لوعيدِ قوم لوط، وأُدمِجَ فيه[2] وعيدُ أهل مَكّة، فإنَّ التعريفَ في ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ للجنس، بدليل قوله: «وما هيَ مِن كُلِّ ظالم ببعيد»، فعَمَّ جميعَ الظالمين، ولـمّا كانَ الكلامُ مَسُوقاً في حَقِّ قوم لُوط، دَخَلُوا فيه دُخولاً أولياً، وتَضَمَّنَ وعيدَ أهل مَكّةَ علىٰ التَّـبَعيّة.

قوله: (بعُرْضِ حَجَرٍ يَسقُطُ عليه): هو مِن قولهم: فُلانٌ عُرْضةٌ للأمر، أي: مُعرَّضٌ له، قال:

فـلا تَجعَلُـوني عُرْضـةً للَّـوائِمِ

ذكرَه في البقرة[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٧١).

(٢) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٣) في تفسير الآية ٢٢٤ منها.

وقيل: **الضميرُ للقُرى**، أي: هيَ قريبةٌ مِن ظالمي مكّةَ يَمُرُّونَ بها في مسايرهم ﴿بِبَعِيدٍ﴾ بشيءٍ بعيد. ويجوزُ أن يُراد: وما هيَ بمكانٍ بعيد؛ لأنها وإن كانت في السماء، وهيَ مكانٌ بعيد، إلا أنها إذا هَوَتْ منها فهيَ أسرَعُ شيءٍ لُحوقاً بالمرميّ، فكأنها بمكانٍ قريب منه.

[﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ يُريد: بثَرْوةٍ واسِعةٍ تُغنيكُم عن التَّطفيف، أو: أراكُم بنعمةٍ مِنَ الله حَقُّها أن تُقابَلَ بغير ما تَفعَلون، أو: **أراكُم بخير فلا تُزيلُوهُ** عنكم بما أنتُم عليه، ...

قوله: (**وقيل: الضميرُ للقُرى**): وكذلكَ في ﴿عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾، قالَ أبو البقاء: «و«بَعيدٍ» نَعْتٌ لمكانٍ محذوف، أو خبر[1] ﴿هِيَ﴾، ولم يُؤنِّثْهُ لأنَّ العُقوبةَ والعِقابَ بمعنىً»[2].

قوله: (**أو أراكُم بخيرٍ فلا تُزيلُوه**): قَسِيمٌ لِقولِه: «أو أراكُم بنِعمةٍ مِنَ الله»، وهو قَسِيمٌ لِقولِه: «﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ يُريد: بثَروة»، لأنَّ «الخيرَ» في الوَجْهِ الأول: مُفسَّرٌ بالثَّروةِ والمال، وفي الوَجْهِ الثاني: بالنِّعْمةِ المُطلَقة، ثم النِّعْمة: إما أن تُوجِبَ الأمرَ بالشُّكْر، وهو المُرادُ مِن قوله: «حَقُّها أن تُقابَلَ بغيرِ ما تَفعَلون»، أو النهيِ عن الكُفْران، وهو المُرادُ مِن قوله: «فلا تُزيلُوهُ عنكم».

---

(١) في (ح) و(ف): «وخبر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «التبيان» لأبي البقاء العكبري.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١١).

كقول مُؤمِنِ آلِ فِرعَون: ﴿يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩].

﴿يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ مُهلِك؛ مِن قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢]، وأصلُه مِن إحاطةِ العَدُوّ.

فإن قلت: وَصْفُ العذاب بالإحاطةِ أبلغُ أم وَصْفُ اليوم بها؟

قوله: (كقَوْلِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون): يعني: وِزانُ هذهِ الآيةِ وِزانُ تلكَ الآية، فإنَّ قوله: ﴿لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [غافر: ٢٩] كقوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ﴾، وقولُه: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩] كقوله: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾.

قوله: (وأصلُه مِن إحاطةِ العَدُوّ): أي: الإغارةِ في الصُّبح بَغْتة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣].

الراغب: «الإحاطةُ علىٰ وَجْهَين: أحدهما: في الأجسام، نَحْو: أحطتُ بمكانِ كذا، والثاني: في المعاني؛ إما في العِلم، نَحْوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، فالإحاطةُ بالشيء علمًا: هو أن يَعلَمَ وُجُودَه وجِنسَه وقَدْرَه وكَيْفيَّتَه، وغَرَضَه المقصودَ به وبإيجادِه، وما يكونُ به ومنه، وذلكَ ليسَ إلا لله تعالىٰ، وقالَ صاحِبُ موسىٰ عليهما السَّلام: ﴿وَكَيۡفَ تَصۡبِرُ عَلَىٰ مَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ خُبۡرٗا﴾ [الكهف: ٦٨]؛ تنبيهاً أنَّ الصَّبْرَ التامَّ إنما يقعُ بعدَ إحاطةِ العِلم بالشيء، وذلكَ صَعْبٌ إلا بفَيْضٍ إلهيّ، وإما في القُدْرة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ﴾ [يونس: ٢٢]، وكذلكَ قولُه: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾[1]».

قوله: (وَصْفُ العذاب بالإحاطةِ أبلغُ أم وَصْفُ اليوم بها): قال أبو البقاء: «﴿مُّحِيطٖ﴾ نَعْتٌ «لليوم» في اللفظ، و«للعذاب» في المعنىٰ، وذَهَبَ قـومٌ إلىٰ أنَّ التقدير: عذابَ يومٍ مُحيطٍ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٦٥-٢٦٦.

قلت: بل وَصْفُ اليوم بها، لأنَّ اليومَ زمانٌ يَشتَمِلُ علىٰ الحوادِث، فإذا أحاطَ بعذابِهِ فقد اجتَمَعَ للمُعذَّب ما اشتَمَلَ عليه منه، كما إذا أحاطَ بنعيمه.

عذابُه، وهو بعيد؛ لأنَّ «مُحيطاً» قد جَرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له، فيَجِبُ إبرازُ فاعِلِه»[١].

قوله: (فإذا أحاطَ بعَذابِهِ فقد اجتَمَعَ للمُعذَّبِ[٢] ما اشتَمَلَ عليه منه): الضميرُ المُستَتِرُ في «أحاط» والمجرورُ في «بعذابه»، والمُستَكِنُّ في «ما اشتَمَلَ»: كُلُّها عائدٌ إلىٰ «اليوم»، وفي «عليه» إلىٰ «ما»، و«مِن» بيانُ «ما»، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلىٰ «العذاب»، وتحقيقُه: إما إضافةُ المظروفِ إلىٰ الظَّرْف، نَحْو: ضَرْب اليوم، فحينَئِذٍ يكونُ اليومُ مُشتَمِلاً علىٰ العذاب.

ثم إذا وُصِفَ اليومُ بالإحاطةِ لجميع الحوادِث، ومنها المُعذَّب، فيُحيطُه، فصَحَّ قولُه: «فقد اجتمعَ للمُعذَّب ما اشتَملَ عليه»، أي: ما اشتملَ عليه اليومُ مِنَ العذاب، وهذا في الكِنايةِ قريبٌ من قوله:

إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبَتْ علىٰ ابنِ الحَشْرَجِ[٣]

فإنّ كونَ هذهِ الصِّفاتِ في قُبّةٍ نَحْوُ كونِ العذاب في اليوم، وكونُ اليوم مُحيطاً للمُعذَّب نَحْوُ كونِ القُبّةِ مضروبةً علىٰ ابنِ الحَشْرَج[٤].

فأما إذا وُصِفَ العذابُ بالإحاطةِ لا يكونُ هذا المعنىٰ، غايتُه أن يكونَ استِعارةً مُفيدةً أنَّ المُعذَّبينَ لا يَفُوتُونَه، كما لا يَفُوتُ فائتٌ الشيءَ المُحيط.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧١١).

(٢) في (ح) و(ف): «اشتمل على المعذب»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الكشّاف».

(٣) البيتُ لزياد الأعجم، كما في «الأغاني» (١٢: ٢٨ و٤٠)، وهو من شواهد «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٠٧.

(٤) أي: في قول زياد الأعجم:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والنَّدىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبَت علىٰ ابنِ الحَشْرَجِ

فإن قلت: النهيُ عن النُّقصانِ أمرٌ بالإيفاء، فما فائدةُ قوله: ﴿أَوْفُواْ﴾؟ قلت: نُـهُوا أولاً عن عَيْنِ القَبيح الذي كانوا عليه مِن نَقْص المِكيالِ والميزان، لأنَّ في التصـريح بالقبيح نَعْياً علىٰ المَنْهيِّ وتَعْييراً له، ثم وَرَدَ الأمرُ بالإيفاءِ الذي هو حَسَنٌ في العُقُولِ مُصَـرَّحاً بلَفظِهِ؛ لزيادةِ ترغيبٍ فيه وبَعْثٍ عليه، ....

وصاحبُ «الفرائد» حينَ اعتبَـرَ ظاهِرَ اللفظ، وتَـرَكَ إمعانَ المعنىٰ، قال: ومَنْ وَصَفَ العذابَ بالإهلاك، وهو مُضافٌ إلىٰ اليوم، لا يَلزَمُ أن يكونوا هالِكينَ في ذلك اليوم، لأنه لا يُمكِنُ أن تكونَ إضافةُ العذابِ إلىٰ اليوم بسَبَب أنَّ ظُهورَه في ذلكَ اليوم، وإن وُصِفَ اليومُ بالإهلاك، فيقتضي هلاكَهم في ذلكَ اليوم، لأنّ ظاهِرَ المعنىٰ: اليومَ مُهلَك، فهو مِن قَبيل: نهارُه صائِم، فحاصِلُ المعنىٰ: أنَّ ما في اليوم مُهلَك.

قوله: (**النهيُ عن النُّقصانِ أمرٌ بالإيفاء، فما فائدةُ قوله: ﴿أَوْفُواْ﴾؟**)، **الانتِصاف**: «لمنْ قال: إنَّ الأمرَ بالشيءِ ليسَ نَـهْياً عن ضِدِّهِ أن يَستَدِلَّ بهذِهِ الآية، وإلا لكانت تكراراً، وفي كلام الزمخشـريِّ وَهْم، فإنه ظَنَّ أنَّ النهيَ قبلَ أمرٍ بالوفاء، وهي غَفْلَةٌ منه، وتعليلُه بالـحُسْنِ والقُبْح مِن قَواعِدِه»[1].

وقلت: وَهِمَ صاحِبُ «الانتِصاف»، لأنَّ جَوابَه: «نُـهُوا أولاً عن عَيْنِ القَبيح الذي كانوا عليه» لأجلِ التَّصْـريح بالقَبيح، ليكونَ تعييراً[2]، ثم وَرَدَ الأمرُ ثانياً لزيادةِ ترغيبٍ فيه، يَدُلُّ علىٰ أنه ليسَ مِن باب قوله: النهيُ عن الشيءِ أمرٌ بضِدِّه، وإنما هو مِن باب التأكيدِ والتذييل للمُبالَغة، ففي الأولِ تَصْويرُ قُبْح القَبيح، وفي الثاني إظهارُ حُسْنِ الحسن.

قال الإمام: «ليسَ للقائل أن يقول: النهيُ ضِدُّ الأمر، فكانَ التكريرُ لازماً، لأنـّا نقول: إنه تعالىٰ جَمَعَ بينَ الأمرِ بالشيءِ وبينَ النهي عن ضِدِّهِ للمُبـالَغة، كما تقول: صِلْ قَرابتَـكَ ولا

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) لفظة «تعييرًا» غير واضحة في (ط)، فقدَّرتُها هكذا، وتحرَّفت في (ح) و(ف) إلىٰ: «بصيرًا».

وجِيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ ـ أي: ليكن الإيفاءُ علىٰ وَجْهِ العَدْلِ والتَّسْوِيـةِ مِن غير زيادةٍ ولا نُقصان ـ **أمراً بما هو الواجب،** ....

تَقطَعْهم، فيَدُلُّ هذا الجمعُ علىٰ غاية التأكيد»[1]، فسُؤالُ المُصنِّفِ لِـرَدِّ ذلكَ المَذهَب.

وقال القاضي: «صَـرَّحَ بالأمرِ بالإيفاءِ بعدَ النهي عن ضِدِّهِ مُبالَغةً وتنبيهاً علىٰ أنه لا يكفيهم الكَفُّ عن تَعمُّدِ التطفيف، بل يَلزَمُهم السَّعْيُ في الإيفاء، ولو بزيادةٍ لا يَتَأتّـىٰ دونَـها، ثم قَـيَّدَه ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ ليُعلَمَ أنَّ الزِّيادةَ مندوبٌ غيرُ مأمورٍ به، وقد يكونُ محظوراً»[2].

واختَلَفَ العُلَماءُ في هذهِ المسألة: اختيارُ إمام الحرمَينِ والغزاليّ: أنّ الأمرَ بالشيءِ ليسَ نَـهْياً عن ضِدِّه، ولا يَـقتَضيهِ عقلاً. وقال القاضي أبو إسحاق[3]: إنه نَـهْيٌ عن ضِدِّه، وإليه ذهبَ الإمامُ في «المعالم»[4]، والقاضي في «المنهاج»[5]، وقالَ القاضي أبو إسحاق: والنهيُ كذلك، يعني: النَّهْيُ عن الشيءِ أمرٌ بضِدِّه، وكذا يقتضيه عقلاً، لأنَّ النَّهيَ طَلَبُ فِعْلِ الضِّدّ، فيكونُ أمراً بالضِّدّ، وتمامُ تقريرِهِ مذكورٌ في مَوضِعِه.

قوله: (**أمراً بما هو الواجب**): مفعولٌ له لِقولِه: «وجيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾»، وقولُه: «أي: ليَـكُنِ الإيفاءُ علىٰ وَجْهِ العَدْلِ والسَّوِيّةِ مِن غيـرِ زيادةٍ ولا نُقصان»: مُعتَـرِضةٌ بينَ العامِلِ والمعمولِ تفسيراً وبياناً، و«علىٰ وَجْهِ العَدْل»: خَبَـرُ «ليكن».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٨٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

(٣) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (٣٩٣-٤٧٦)، صاحب «المُهذَّب» و«التنبيه» وغيرها من المُصنَّفات.

(٤) يعني: الإمامَ فخرَ الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ ـ فإنه الذي يَعْنيه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ إذا أطلق لفظة «الإمام» ـ ، وقد اختارَ هذا القولَ في كتابه «المحصول في أصول الفقه» (٢: ٣٣٤)، أما «المعالم»: فالمعروفُ بهذا الاسم من كتب الإمام الرازي: «معالم أصول الدين»، وهو من كتب العقيدة والكلام، وليست هذه المسألةُ من مباحثه، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٥) انظر: «الإبهاج في شـرح المنهاج» للسُّبكي (١: ١٢٠).

لأنّ ما جاوَزَ العَدْلَ فَضْلٌ وأمرٌ مندوبٌ إليه.

وفيه توقيفٌ علىٰ أنَّ المُوفِـيَ عليه أن يَنوِيَ بالوفاءِ القِسْط، لأنّ الإيفاءَ وَجْهٌ حُسْنُه أنه قِسطٌ وعَدْل، **فهذه ثلاثُ فوائد**.

البَخْس: الـهَضْمُ والنَّقْص، ويُقال للمَكْس: البَخْس، قال زُهَير: ....

قوله: (**لأنّ ما جاوَزَ العَدْلَ فَضل**): تعليلٌ لِقولِه: «جيءَ به مُقيَّداً ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ أمراً بالواجب»، يعني: تقييدُه بـ﴿ٱلْقِسْطَ﴾ لبيانِ أمر الوجوب، وأنه لا يجوزُ أن يُنقَص، لأنه لا يَصِحُّ التَّجاوُزُ عنه، لأنَّ ما جاوزَ العَدْلَ فَضْل.

قوله: (**وفيه توقيف**): أي: في القَيْد ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ إيذانٌ بأنَّ القِسْطَ مطلوبٌ مُطلَقاً، وإنما حَسُنَ الإيفاءُ لأنه قِسْطٌ وعَدْل، لا أنه إيفاء، وقد يكونُ محظوراً كما في الرِّبا، فالواجبُ علىٰ مَنْ يُوفي أن يَنوِيَ القِسْط.

قوله: (**فهذهِ ثلاثُ فوائد**): فَـذْلكةٌ[١] للجواب عن السُّؤالِ بقوله: «فما فائدةُ قوله: ﴿أَوْفُوا﴾؟» أي: في الإتيانِ بقوله: ﴿أَوْفُوا﴾، وعَدَم الاقتِصارِ علىٰ النهي عن النُّقصان: ثلاثُ فوائد: الأُولىٰ: زيادةُ الترغيب، والثانية: بيانُ الواجب، وأنَّ الزيادةَ فَضل، والثالثة: الإشعارُ بأنَّ العَدْلَ مطلوبٌ لِذاتِه، وهذهِ الفائدةُ مُدمجةٌ[٢] في الكلام، ولهذا قال: «وفيه توقيفٌ» إلىٰ آخِره.

قوله: (**البَخْس: الـهَضْمُ والنَّقْص**): يعني: هو لفظٌ مُشتَـرَكٌ بينَ هذَيْنِ المَعْنيَين، وربما استعمَلُوهُ في المَكْسِ أيضاً، وقولُه: «وكانوا يأخذونَ» إلى آخِره: بيانُ استِعمـالِهِ في هذهِ المعاني، قال القاضي: «﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ تعميمٌ بعدَ تخصيص، فإنه أعمُّ مِن أن يكونَ مِقداراً أو غيرَه، وكذا ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، فإنَّ العُثُـوَّ يَعُمُّ تنقيصَ الحقوقِ وغيـرَه مِن أنواع الفساد»[٣].

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

(٢) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

وفي كُلِّ ما باعَ امرُؤٌ بَخْسُ دِرهَمِ

ورُوِي: مَكْسُ دِرهَم. وكانوا يأخذون مِن كُلِّ شيءٍ يُباعُ شيئاً، كما تَفعَلُ السَّماسِرة، أو كانوا يَمكِسُونَ الناس، أو كانوا يَنقُصُونَ مِن أثمانِ ما يَشتَرُونَ مِنَ الأشياء، فنُهُوا عن ذلك.

قوله: (وفي كُلِّ ما باعَ امرُؤٌ بَخْسُ دِرهَم): أولُه:

وفي كُلِّ أسواقِ العِراقِ إتاوةٌ[1]

«الإتاوة»: الخراج، والجمع: الأتاوىٰ، يُريدُ به أخْذَ الخَراجِ والعُشورِ وما هو للقوم في الأسواقِ مِن رُسُوم الظلم.

قوله: (السَّماسِرة): «المُغرِب»: «السِّمسارُ ـ بكَسْرِ الأول ـ: المُتوسِّطُ بينَ البائع والمُشتري، فارسيةٌ مُعرَّب، والجمع: السَّماسِرة، وفي الحديث: «كُنّا نُدْعىٰ السَّماسِرة، فسَمّانا النبيُّ ﷺ التُّجّار»[2]، ومَصدَرُه: السَّمْسَرة»، وقالَ الأزهريُّ[3] في تفسير قوله: «لا يَبعْ حاضِرٌ لباد»[4]: أنه لا يكونُ سِمساراً».

قوله: (يَمكِسُونَ الناس): أي: يأخذونَ العُشْر، الجوهري: «مَكَسَ في البَيْع يَمكِسُ

---

(١) البيتُ لجابرِ بنِ حُنَيٍّ التَّغلِبي، كما في «المُفضَّليات» ص٢١١، و«أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (أتي) و(بخس)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (مكس) و(أتي).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٠٨)، والنسائي (٣٧٩٧) و(٣٧٩٨) و(٣٨٠٠) و(٤٤٦٣)، وابن ماجه (٢١٤٥) من حديث قيس بن أبي غَرَزة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الجوهري»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِما في «المُغرب» لأبي الفتح ابن المُطرِّز (١: ٤١٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢١٤٠) و(٢١٥٠) و(٢١٦٠) و(٢١٦٢) و(٢٧٢٣)، ومسلم (١٤١٣) و(١٥١٥) من حديث أبي هريرة. والبخاري (٢١٥٨) و(٢٢٧٤)، ومسلم (١٥٢١) من حديث عبد الله بن عباس. والبخاري (٢١٦١)، ومسلم (١٥٢٣) من حديث أنس بن مالك. والبخاري (٢١٥٩) من حديث عبد الله بن عمر. ومسلم (١٥٢٢) من حديث جابر بن عبد الله. رضيَ اللهُ عنهم.

والعُثِيُّ في الأرض: نَحْوُ السرقةِ والغارةِ وقَطْعِ السَّبيلِ، ويجوزُ أن يُجعَلَ التطفيفُ والبَخْسُ عُثِيّاً منهم في الأرض.

﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ما يبقىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ التَّنَزُّهِ عما هو حرامٌ عليكم، **﴿خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، وإنما خُوطِبُوا بتَرْكِ التطفيفِ والبَخْسِ** والفَسادِ في الأرض ـ **وهُم كَفَرةٌ ـ بشَـرْطِ الإيمان.**

فإن قلت: بقيّةُ الله خيرٌ للكَفَرة، لأنهم يَسلَمُونَ معَها مِن تَبِعةِ البَخْس والتطفيف، فلِمَ شُـرِطَ الإيمان؟ ....

ـ بالكَسْـرِ ـ مَكْساً، وماكَسَ مُماكَسةً ومِكاساً، والمَكْسُ أيضاً: الجِبايةُ، والماكِس: العَشّار».

قوله: (**والعُثِيُّ في الأرض: نَحْوُ السـرقةِ والغارة**)، **الراغب:** «العُثِيُّ والعَيْث: يَتَقاربان، نَحْو: جَذَبَ وجَبَذَ، إلا أنَّ العَيْثَ أكثرُ ما يُستعمَلُ في الفسادِ الذي يُدرَكُ حِسّاً، والعُثِيَّ فيما يُدرَكُ حُكماً، يُقال: عَثِيَ يَعْثىٰ عُثِيّاً، ومنه: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]»[1].

قوله: (**بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، وإنما نُـهُوا عن التطفيفِ[2] والبَخْسِ... ـ وهُم كَفَرةٌ ـ بشَـرْطِ الإيمان**)، **الانتِصاف:** «المُعتَزِلةُ يَزعُمونَ أنَّ الكُفّارَ لا يُخاطَبونَ بالفُروع، أمراً ولا نهياً، وهذهِ الآيةُ تَدُلُّ علىٰ خِطابِهم بما يُشتَـرَطُ فيه الإيمان، وقد أقرَّها الزمخشـريُّ علىٰ ذلك»[3].

قوله: (**فإن قلت: بَقِيَّـةُ الله خيـرٌ للكَفَرة**): فيه رَمْزٌ خَفِيٌّ إلىٰ مَذهَبه، يعني: أنَّ المُستَحسَناتِ المعقولةَ لا يَتَوقَّفُ حُسْنُها علىٰ انضِمـامِ الإيمان، فإنَّ الاحتِرازَ عن رَذائلِ الأخلاقِ حَسَـنٌ في نفسِه. وخُلاصةُ الجواب: أنها وإن كانت مُستَحسَنةً عَقْلاً، لكنْ لا تقعُ

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٦.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما خوطبوا بترك التطفيف».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٥- ٢٨٦) بحاشية «الكشّاف».

قلت: **لِظُهورِ فائدتِها مَعَ الإيمان**؛ مِن حُصُولِ الثواب مَعَ النَّجاةِ مِنَ العقاب، وخَفاءِ فائدتِها مَعَ فَقْدِه؛ لانغِماس صاحبِها في غَمَراتِ الكُفْر. وفي ذلكَ استِعظامٌ للإيمان، وتنبيهٌ علىٰ جَلالةِ شأنِه.

ويجوزُ أن يُراد: إن كنتُم مُصَدِّقينَ لي فيما أقولُ لكم وأنصَحُ به إياكم، **ويجوزُ أن يُراد: ما يبقىٰ لكم** عندَ الله مِنَ الطاعاتِ خيرٌ لكم، **كقوله**: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٤٦].

مَوقِعَها، ولا تُجدي صاحبَها ما لم يَنضَمَّ معَها الإيمان، فجُعِلَ شَرْطُ الإيمانِ كالسِّمةِ لها شَرَفاً. وقال القاضي: «﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بشَرْطِ أن تُؤمِنُوا، فإنَّ خَيْرِيَّتَها باستِتباع الثواب مَعَ النجاة، وذلكَ مشروطٌ بالإيمان»[1]، فعلىٰ هذا: الإيمانُ متبوع، وعلىٰ قولِ المُصنِّف: تابع.

قوله: (**لِظُهورِ فائدتِها مَعَ الإيمان**): يعني: إن حَصَلَتْ لهم فائدةٌ دُنيويّةٌ مِنَ السَّلامةِ مِنَ الرَّذيلة، ومِن نَقْصِ الأموال، لكنْ تَفُوتُ الفائدةُ العُظمىٰ، وهو حُصولُ الثواب مَعَ النَّجاةِ مِنَ العِقاب[2].

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: ما يَبْقىٰ لكم**): معطوفٌ علىٰ قوله: «ما يَبْقىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ التنزُّه».

قوله: (**كقوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾**)، **الراغب**: «البقاء: ثباتُ الشيءِ علىٰ الحالةِ الأُولىٰ، ويُضادُّه: الفَناء، والباقياتُ الصالحات: ما يَبْقىٰ ثوابُه للمُكلَّفِ مِنَ الأعمال، وهيَ كُلُّ عِبادةٍ يُقصَدُ بها وَجْهُ الله، وعلىٰ هذا ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٢).

(٢) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: لظهور فائدتها ...» إلىٰ هنا، أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بعدَ فِقرة «قوله: كقوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وإضافةُ «البقيّة» إلىٰ الله مِن حيثُ إنها رزقُه الذي يجوزُ أن يُضافَ إليه، **وأما الحرامُ فلا يُضافُ إلىٰ الله، ولا يُسمّىٰ رِزقاً، وإذا أُريدَ بها الطاعة، فكما تقول: طاعةُ الله.**

قوله: (**وأما الحرامُ فلا يُضافُ إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يُسمّىٰ رِزقاً**)، **الانتِصاف**: «لا رازِقَ إلا الله، وكُلُّ ما يُقيمُ به الخلقُ بِنيَتَهم فهو رِزقٌ حقيقة، وهو مِنَ الله، وأما الإضافةُ إلىٰ الله للتخصيص فأمرٌ خارجٌ عن ذلك»[1].

وقال الإمام: «ما أبقىٰ اللهُ تعالىٰ لكم مِنَ الحلالِ بعدَ إيفاءِ الكَيْلِ والوَزْنِ خيرٌ مِنَ البَخْسِ والتطفيف، أما عندَ الله فظاهِر، وأما عندَ الناس فإنهم إذا عَرَفُوهُ[2] بالصِّدقِ والأمانةِ والبُعْدِ عن الخِيانة، اعتمدوا عليه، ورَجَعُوا في كُلِّ المُعامَلاتِ إليه، فيَنفَتِحُ عليه بابُ الرِّزق، وبالعَكْس إذا عَرَفُوهُ بالخِيانة»[3].

قلت: فعلىٰ هذا تكونُ الإضافةُ إضافةَ تشـريفٍ لا تخصيص، كما تقول: بيتُ الله، وناقةُ الله، تحريضاً لهم علىٰ تَرْكِ البَخْسِ وإيفاءِ الكَيْل، ولو حُمِلَ هذهِ «البقيّةُ» علىٰ الطاعةِ والثواب، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦]، كانَ أظهر، لأنّ الدُّنيا بأَسْـرِها تَفْنىٰ وتَنقَرِض، وثوابُ الله تعالىٰ باق، ويُوافِقُ هذا التأويلَ قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي: كنتُم تُؤمِنُونَ باليوم الآخِر.

قوله: (**وإذا أُريدَ بها الطاعة**): عطفٌ علىٰ قوله: «وإضافةُ البقيةِ إلىٰ الله»، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه مُتفرِّعانِ علىٰ تفسيرِ ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾، فقولُه: «وإضافةُ «البقيّة» مِن حيثُ إنها رِزقُه» مُتفرِّعٌ علىٰ قوله: «﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ما يَبْقىٰ لكم مِنَ الحلال»، وقولُه: «وإذا أُريدَ بها الطاعة، فكما تقول: طاعةُ الله» مُتفرِّعٌ علىٰ قوله: «أن يُراد: ما يبقىٰ لكم عندَ الله مِنَ الطاعات».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «تعالىٰ لكم من الحلال» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٣٨٦).

وقُرِئ: «تَقِيَّةُ الله» بالتاء، وهيَ تَقْواهُ ومُراقبتُه التي تَصـرِفُ عن المعاصي والقبائح.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ﴾ وما بُعِثتُ لأحفَظَ عليكم أعمالَكُم وأُجازِيَكُم عليها، وإنما بُعِثتُ مُبلِّغاً ومُنبِّهاً علىٰ الخير وناصِحاً، وقد أَعذَرتُ حينَ أَنذَرْت.

[﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ ٨٧]

كانَ شُعَيبٌ عليه السَّلامُ كثيـرَ الصَّلَوات، وكانَ قومُه إذا رأوه يُصَلِّي تغامزوا وتضاحكوا، فقَصَدُوا بقولهم: (أَصَلَواتُكَ تَأمُرُكَ) السُّخْريةَ والـهُزْء، **والصلاةُ وإن جاز أن تكونَ آمِرةً علىٰ طريق المجاز**، كما كانت ناهِيةً في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ....

قوله: (**تَقْواهُ ومُراقبتُه**)، **الأساس**: «ومن المجاز: رَقَبَه وراقبَه: حاذرَه، لأنَّ الخائفَ يَرقُبُ العِقاب، ومنه: فُلانٌ لا يُراقِبُ اللهَ في أُمُوره، ولا يَنظُرُ إلىٰ عِقابه».

قوله: (**والصلاةُ وإن جازَ أن تكونَ آمِرةً علىٰ طريقِ المجاز**): لكنَّهم طَنَزوا[١] في جَعْلِها آمِرة، يعني: يجوزُ إسنادُ الأمرِ والنهي إلىٰ الصَّلاة: إما علىٰ الإسنادِ المجازيِّ مُبالَغة، لأنها سَبَبٌ إلىٰ تَرْكِ المنهيات، كأنها هيَ المُحصِّلة، أو علىٰ الاستِعارةِ المَكْنية؛ كأنها الشَّخْصُ والناهي، هذا إذا كانَ المقامُ مقامَ مَدْح، ولو أُريدَ الذَّمُّ كانَ إثباتُه فيها علىٰ ضِدِّ تلك المُبالَغة، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ مِثلَه لا يَدْعُوكَ إليه داعي عَقْل»، وجَمَعَ الصَّلاةَ وأضافَها إليه، وأخبَـرَ عنه بفِعْلِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ العُمُوم بحَسَب الأزمان، ولهذا قال: «التي تُداوِمُ عليها في لَيْـلِكَ ونهارِك»، قال القاضي: «فكانَ كثيـرَ الصَّلاةِ فلذلكَ جَمَعُوا وخَصُّوا بالذِّكْر»[٢].

---

(١) طَنَـزَ يَطنِزُ طَنْزاً: كَلَّمَه باستِهزاء، فهو طنّاز، قال الجوهري: أظنُّه مُولَّداً أو مُعرَّباً، والطَّنْز: السُّخرية. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (طنز).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٣)، ولفظُه: «وخصُّوا الصَّلاةَ بالذِّكْر».

وأن يُقال: إنَّ الصَّلاةَ تأمرُ بالجميلِ والمعروف، كما يُقال: تَدعُو إليه وتَبعَثُ عليه، إلا أنهم ساقوا الكلامَ مَساقَ الطَّنْزِ، وجَعَلُوا الصَّلاةَ آمِرةً على سبيل التَّهكُّم بصَلاتِه، وأرادوا أنَّ هذا الذي تأمرُ به مِن تَرْكِ عبادةِ الأوثانِ باطلٌ لا وَجْهَ لِصِحّتِه، وأنَّ مِثلَه لا يَدعُوكَ إليه داعي عَقْل، ولا يَأمُرُكَ به آمِرُ فِطْنة، فلم يبقَ إلا أن يَأمُرَكَ به آمِرُ هَذَيان، ووَسْوَسةُ شَيْطان، وهو صَلَواتُكَ التي تُداوِمُ عليها في لَيْلِكَ ونهارِك، وعندَهم أنها مِن باب الجنون، ومما يَتَولَّعُ به المجانينُ والمُوَسوَسُونَ مِن بعضِ الأقوالِ والأفعال.

ومعنى ﴿تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ﴾: ﴿تَأۡمُرُكَ﴾ بتكليفِ ﴿أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ فحَذَفَ المُضافَ الذي هو التكليف، **لأنَّ الإنسانَ لا يُؤمَرُ بفِعْلِ غيرِه**.

وقُرِئ: ﴿صَلَوٰتُكَ﴾ بالتوحيد، وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «أو أن تَفعَلَ في أموالِنا ما تشاء»، **بتاءِ الخِطاب فيهما**، وهو ما كانَ يأمرُهم به مِن تَرْكِ التطفيفِ والبَخْس، والاقتِناع بالحلالِ القليلِ مِنَ الحرام الكثير. وقيل: كانَ ينهاهُم ....

قوله: (يَتَولَّعُ به): هو يَتَفعَّل؛ مِنَ الوَلُوع، **الجوهري**: «الوَلُوع: الاسمُ مِن وَلِعتَ به تُولَعُ وَلَعاً ووَلُوعاً، المَصدَرُ والاسمُ جميعاً بالفَتْح، وهو مُولَع به ـ بفَتْح اللام ـ أي: مُغرًى به».

قوله: (**لأن الإنسانَ لا يُؤمَرُ بفِعْلِ غيرِه**): تعليلٌ لتقديرِ المُضاف، أي: لا بُدَّ مِن هذا التقدير، لأنَّ التَّرْكَ[1] فِعْلُ الكُفّار، والمأمورُ بقوله: (أصَلَواتُكَ تأمُرُك): شُعَيب، أي: أصَلَواتُكَ تأمُرُكَ بتكليفكَ إيانا أن نَترُك.

قوله: (**بتاءِ الخِطاب فيهما**): أي: في «تَفعَلَ» وفي «تشاء»، **الانتِصاف**: «على هذا: «أن تَفعَلَ» معطوفٌ على ﴿أَن نَّتۡرُكَ﴾، وعلى المشهورة يَمتَنِع؛ لِفَسادِ المعنى، بل هو عطفٌ على ﴿مَا يَعۡبُدُ﴾، فكأنه قيل: أصَلَواتُكَ تأمُرُكَ أن نَترُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا أو أن نَترُكَ فِعْلَنا في أموالِنا

---

(١) تحرَّف في (ط) إلى: «الشرك».

عن حَذْفِ الدراهِم والدنانير **وتقطيمِها**، وأرادوا بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ **نِسبتَه إلىٰ غايةِ السَّفَهِ والغَيّ**، فعَكَسُوا، ليَتهكَّمُوا به، كما يُتَهكَّمُ بالشحيح الذي **لا يَبِضُّ حَجَرُه**، فيُقالُ له: لو أبصَـرَكَ حاتمٌ لَسَجَدَ لك. وقيل: معناه: **إنكَ للمُتَواصِفُ بالحِلم والرُّشْد في قومِك**، يَعنُون: أنَّ ما تأمرُ به لا يُطابِقُ حالَكَ وما شُهِرتَ به.

ما نشاء، وهذه نُكْتة»[١].

قوله: (**وتقطيمِها**): عطفٌ علىٰ «حَذْفِ الدراهِم والدنانير»، **الأساس**: «حَذَفَ ذَنَبَ فَرَسِه: إذا قَطَعَ طَرَفَه، وزِقٌّ محذوف: مقطوعُ القَوائم».

قوله: (**نِسْبَتَه إلىٰ غايةِ السَّفَهِ والغَيّ**): يُريد: أنَّ في قوله: ﴿ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ استِعارةً تَبَعيّة، لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ لا تقعُ فيها الاستِعارة، لأنَّ المُستَعارَ في الحقيقةِ موصوف، والصِّفاتُ والأفعالُ والحروفُ بمَعزِلٍ عن أن يَقعْنَ مَوْصوفات، فتقعُ الاستِعارةُ في مصادرِ الأفعالِ والصِّفات، وفي مُتعلَّقِ معاني الحروف، ثم تَسْـري منها إلىٰ الصِّفاتِ والأفعالِ والحروف، فأشارَ بقوله: «السَّفَه والغَيّ» إلىٰ المَصدَرَين، يعني[٢]: استَعارَ الحِلمَ والرُّشْدَ للسَّفَهِ والغِوايةِ[٣] علىٰ التَّهكُّم، ثم سَـرَتْ منهما إلىٰ الحليم الرَّشِيد.

قوله: (**لا يَبِضُّ حَجَرُه**): قالَ في «الأساس»: «بَضَّ الحجرُ بقليل مِنَ الماء بَضِيضاً، ومن المجاز: ما يَبِضُّ حَجَرُه: إذا لم يَنْدَ له بخير، وما بَضَّ له بشيءٍ مِنَ المعروف».

الجوهري: «بَضَّ الماءُ يَبِضُّ بَضِيضاً وبَضّاً، أي: سال».

قوله: (**إنك للمُتَواصِفُ بالحِلم والرُّشْد في قومِك**): فعلىٰ هذا لا يكونُ تهكُّماً، وهو أَوْلىٰ، لأنَّ هذا القولَ مِثْلُ قولِ قوم صالح قبلَ هذا: ﴿يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٣: ٢٨٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «الأفعال والصفات» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الفوائد».

[﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ ٨٨]

﴿وَرَزَقَنِي مِنْهُ﴾ أي: مِن لَدُنْه، ﴿رِزْقًا حَسَنًا﴾ وهو ما رَزَقَه مِنَ النُّبوّةِ والحِكمة، وقيل: ﴿رِزْقًا حَسَنًا﴾ حلالاً طيِّباً مِن غيرِ بَخْسٍ ولا تطفيف.

نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [هود: ٦٢]، ومعناهُ علىٰ ما ذَكَره: «كُنّا نَرْجُوكَ لِننتفعَ بك، ونَستَرشِدَكَ في التدابير، فلما نَطَقتَ بهذا القَوْلِ انقَطَعَ رجاؤُنا»، والدليلُ عليه مُوافقةُ الجوابين؛ قالَ هناك: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣] الآية، وهاهنا: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [هود: ٨٨] الآية، وهو مِن باب إرخاءِ العِنانِ والكلام المُنصِف، يعني: صَدَقتُم فيما قُلتُم أني لم أزَلْ مُرشِداً لكم حَليماً فيما بينكم، لكنْ ما جئتُ به ليسَ غيرَ الإرشادِ والنَّصِيحةِ لكم، انظُروا بعَيْنِ الإنصاف ـ وأنتُم ألِبّاء ـ إن كنتُ علىٰ حُجّةٍ واضِحةٍ ويقينٍ مِن ربي، وكنتُ نبياً علىٰ الحقيقة، أيصحُّ لي ـ وأنا مُرشِدُكم وناصِحٌ لكم ـ أن لا آمُرَكُم بتَرْكِ عِبادةِ الأوثان، والكَفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبعَثونَ إلا لذلك.

ثم أكَّدَ معنىٰ الإرشادِ بقوله: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾، وأدرجَ معنىٰ الحِلمَ في قوله: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[١]، وأنىٰ يَستقيمُ هذا المعنىٰ مع التهكُّم.

وأما معنىٰ التعليل في قوله: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾: فإنهم كانوا يَعُدُّونَ صَلاتَه ـ كما قال ـ مِن باب الجنون وما يَتولَّعُ به المجانينُ والمُوَسْوَسُون، كأنهم قالوا: الذي أتيتَ به مِنَ

---

(١) من قوله: «ثم أكَّد معنىٰ الإرشاد» إلىٰ قوله: «وإليه أنيب»، سقط من (ح).

فإن قلت: أينَ جوابُ ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ وما له لم يُثبَتْ كما أُثبِتَ في قِصّةِ نُوحٍ ولُوط؟ قلت: جوابُه: محذوف، وإنما لم يُثبَت لأنَّ إثباتَه في القِصَّتَينِ دلَّ علىٰ مكانِه، ومعنىٰ الكلام يُنادي عليه، والمعنىٰ: أخبِـرُوني إن كنتُ علىٰ حُجّةٍ واضِحةٍ ويقينٍ مِن ربي، وكنتُ نبياً علىٰ الحقيقة، أيصحُّ لي أن لا آمُرَكُم بتَـرْكِ عبادةِ الأوثان، والكَفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبعَثُونَ إلا لذلك، يُقال: خالفَني فُلانٌ إلىٰ كذا: إذا قَصَدَه وأنتَ مُولٍّ عنه، وخالفَني عنه: إذا وَلّىٰ عنه وأنتَ قاصِدُه. ويلقاكَ الرجلُ صادِراً عن الماء، فتسأله عن صاحبه، فيقول: خالفَني إلىٰ الماء، يُريد: أنه قد ذهبَ إليه وارِداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادِراً، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ يعني: أن أسبِقَكُم إلىٰ شَهَواتِكُم التي نَـهَيتُـكُم عنها، لأستَبِدَّ بها دونكم.

المُداوَمةِ علىٰ الصَّلاةِ مِن أفعالِ المَجانينَ والمُوَسْوَسينَ لا يُطابِقُ حالَكَ وما شُهِرْتَ به، لأنكَ كنتَ مُتَواصِفاً[(١)] بالحِلم والرُّشْدِ في قومِك، واللهُ أعلم.

قوله: (كما أُثبِتَ في قِصّةِ نُوحٍ ولُوطٍ عليهما السَّلام): والصحيح: قِصّةُ نُوحٍ وصالح؛ أما في قِصّةِ نُوح: فهو قولُه: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، الجواب: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، أي: أنُكرِهُكم علىٰ قبُولِها وأنتُم لا تختارونها، وأما في قِصّةِ صالح: فهو ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود: ٦٣]، الجواب: ﴿فَمَن يَنصُرُنِى﴾، أي: أخبِـرُوني إن تركتُ البيِّنةَ وتابعتُـكُم، فمَنْ يَمنَعُني مِن عذاب الله، وليسَ في قِصّةِ لُوطٍ شيءٌ مِن هذا.

ولـمّا كانتِ الآيتانِ قَريبَتَي العَهْد؛ لِكونِهمـا في هذهِ السُّورة، صَلَحَتا أن تكونا قَرينتَينِ للحَذْف، والمُقدَّرُ هاهنا هو قولُه: «أيصحُّ لي أن لا آمُرَكُم»، وهو اعتِذارٌ عما أنكَرُوا عليه مِن تغييـرِ المألوفات.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «متواضعاً»، والمُثبتُ من (ط).

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَـٰحَ﴾ ما أريدُ إلا أن أُصلِحَكُم بمَوعِظتي ونَصِيحتي، وأمري بالمعروف، ونهيي عن المُنكَر، ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ ظَرْف، أي: مُدّةَ استِطاعتي للإصلاح، وما دُمتُ مُتمكِّناً منه، لا آلو فيه جُهْداً، أو: بَدَلٌ مِنَ ﴿ٱلْإِصْلَـٰحَ﴾، أي: المقدارَ الذي استطعتُه منه، ويجوزُ أن يكونَ علىٰ تقدير حذفِ المُضافِ علىٰ قولك: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استَطَعْتُ، **أو مفعولٌ له**، كقوله:

قوله: (**أو مفعولٌ له**): أي: مفعولٌ به للإصلاح، ففيه إيهام، فالحاصِل: أنَّ ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾: إما ظَرْفُ زمان؛ أي: مُدّةَ استطاعتي، أو بَدَلٌ من الإصلاح؛ أي: المقدارَ الذي استَطَعتُه منه، أو علىٰ حَذْفِ المُضاف؛ أي: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استَطَعتُ[1]، أو مفعولاً به، فعلىٰ هذا قولُه: «ويجوزُ أن يكون» عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «المقدار»، وكلاهما مبنيانِ علىٰ البَدَليّة؛ إما بَدَلُ البعضِ مِنَ الكُلّ، وإما بَدَلُ الاشتمال.

الانتِصاف: «الظاهرُ أنها ظَرْفٌ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، كذا هاهنا، وجَعْلُه مَعْمولاً للمَصدَرِ المُعرَّفِ باللام بعيدٌ عن فَصاحةِ القُرآن، وقالوا: لم يُوجَدْ منه في التنزيل إلا عَمَلُه في المجرورِ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]»[2].

قال القاضي: «﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ إشارةٌ إلىٰ ما آتاهُ اللهُ مِنَ العِلم والنُّبوّة، ﴿وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ إشارةٌ إلىٰ ما آتاهُ اللهُ مِنَ المالِ الحلال، وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف، أي: فهل يَسَعُ لي مَعَ هذا الإنعام الجامِع للسَّعاداتِ الرَّوْحانيةِ والجِسْمانيةِ أن أخونَ في وَحْيِه، ﴿وَرَزَقَنِى مِنْهُ﴾ أي: مِن عِندِه وبإعانتِه بلا كَدٍّ منّي.

وقولُه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ أي: ما أُريدُ أن آتِـيَ ما أنهاكُم عنه لأستَبِدَّ به، فلو كانَ صواباً[3] لآثَـرتُه، ولم أُعرِضْ عنه، فَضْـلاً أن أنهاكم عنه، وقولُه:

---

(١) من قوله: «إما ظرف زمان» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٨٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «صلاحاً»، والمعنىٰ واحد.

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ

أي: ما أريدُ إلا أن أصلِحَ ما استطَعتُ إصلاحَه مِن فاسِدِكم.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ وما كَوْني مُوفَّقاً لإصابةِ الحقِّ فيما آتي وأذر، ووقوعُه مُوافِقاً لرضا الله، إلا بمَعُونتِهِ وتأييده، والمعنىٰ: أنه استَوفَقَ ربَّه في إمضاءِ الأمر علىٰ سَنَنِه، ....

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ﴾ أي: ما أُريدُ إلا أن أُصلِحَكم بأمري بالمعروفِ ونهيي عن المُنكَرِ ما دُمْتُ أستطيعُ الإصلاح.

ولهٰذهِ الأجوبةِ علىٰ هذا النَّسَقِ شأن، وهو التنبيهُ علىٰ أنَّ العاقِلَ[1] يجبُ أن يُراعِيَ في كُلِّ ما يأتيه ويَذَرُه أحدَ حُقوقٍ ثلاثة: أهمُّها وأعلاها: حَقُّ الله، وثانيها: حَقُّ النفس، وثالثُها: حَقُّ الناس، وكُلُّ ذلكَ يقتضي أن آمُرَكُم بما أمرتُكُم به، وأنهاكُم عما نَهَيتُكُم عنه»[2]، هذا كلامٌ حَسَن.

قوله: (ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَه): تمامُه:

يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَل[3]

النِّكايةُ في الأعداء: الأثرُ فيهم بالجراحةِ والهزيمة، نَصَبَ «الأعداءَ» بالنِّكاية، وهو مَصدَرٌ مُعرَّف، وهو ضعيف، لأنه يَبعُدُ حينَئذٍ عن مُشابَهةِ الفِعْل، يقول: لا يُنكي العَدُوَّ خَوْفاً على[4] نفسِه، ويَفِرُّ مِنَ المُحارَبة، ويَظُنُّ أنَّ الفِرارَ يُؤخِّرُ أجَلَه.

قوله: (استَوفَقَ ربَّه): أي: طَلَبَ التوفيقَ منه تعالىٰ.

---

(١) في (ح): «التنبيه علىٰ العاقل يجب أن يراعي»، وفي (ف): «تنبيه العاقل أن يراعي»، وفيهما خَلَل ظاهر، والمُثبَتُ مِن (ط)، وهو المُوافِقُ لِـما في «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٣- ٢٥٥).

(٣) البيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ١٩٢)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص٢٢٤، و«شرح الألفية» لابن عَقيل (٢: ٩٥).

(٤) في الأصول الخطية: «من».

وطَلَبَ منه التأييدَ والإظهارَ علىٰ عَدُوِّه. **وفي ضِمنِهِ تهديدٌ للكُفّار**، وحَسْمٌ لأطماعِهم فيه.

[﴿وَيَـٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ * وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾ ٨٩-٩٠]

«جَرَم»: مِثل: كَسَب؛ في تَعَدِّيهِ إلىٰ مفعولٍ واحد، وإلىٰ مفعولين، تقول: جَرَمَ ذَنْباً وكَسَبَه، وجَرَّمتُه ذنباً وكَسَّبتُه إياه، قال:

جَرَمَتْ فَزارةُ بعدَها أن يَغضَبُوا

قوله: (وفي ضِمنِه تهديدٌ للكُفّار): يعني: أُدمِجَ[1] في قوله: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ معنىٰ التهديد، فإنَّ ظاهِرَه مَسُوقٌ بأنه استوفَقَ ربَّه في إمضاءِ الأمرِ علىٰ سَنَنِه، وطَلَبَ منه التأييدَ والإظهار، وفي ضِمنِهِ إشارةٌ إلىٰ تهديدِ الكُفّار، وهذا المعنىٰ إنما يَستَقيمُ ظاهِراً إذا حُمِلَ قولُه: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ علىٰ أنكَ المُتواصِفُ بالحِلم والرُّشد، يعني: كنتَ فينا مَرْجُوّاً قبلَ هذا، فانتهِ عما أنتَ عليه الآن، وصَدِّقْ رجاءَنا فيك، فأجابهم بما كان فيه حَسْمٌ لأطماعِهم، ومُوجِبٌ لِوَحْشَتِهم وعَداوتِهم، وذَيَّلَه بقوله: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ﴾، يعني: اقطعوا الطَّمَعَ عنِّي، فإني لا أرجِعُ عن النصيحةِ وما يُوجِبُ الإصلاح، فافعلوا ما قَدِرتُم أن تَفعُلوه، فإنَّ لي مَنْ أستَوفِقُه وأتوكَّلُ عليه، فهو كافُكُم عنِّي ومُهلِكُكم بسَبَب إيذائكم إياي، كما قالَ نُوح: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١].

قوله: (**جَرَمَتْ فَزارةُ بعدَها أن يَغضَبُوا**): أولُه:

ولَقَد طَعَنْتُ أبا عُيَينةَ طَعنةً[2]

---

(١) انظر معنىٰ «الإدماج» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١).

(٢) البيتُ لأبي أسماء ابنِ الضَّريبة أو لعَطيّةَ بنِ عفيف، كما في «مجاز القُرآن» لأبي عُبيدة مَعمَر بن المُثنّىٰ (١: ٣٥٨). وهو من شواهد «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ١٣٨)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٢: ٣٥٢).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم﴾ **أي: لا يَكسِبنَّكم شِقاقي إصابةَ العذاب**، وقرأ ابنُ كثير بضَمِّ الياء، مِن: أجرمتُه ذنباً: إذا جَعَلتَه جارِماً له، أي: كاسِباً، وهو منقولٌ مِن: «جَرَمَ» المُتعدِّي إلىٰ مفعول واحد، كما نُقِل: أكسَبَه المال، مِن: كَسَبَ المال، وكما لا فَرْقَ بينَ «كَسَبتُه مالاً» و«أكسَبتُه إياه»، فكذلكَ لا فَرْقَ بينَ «جَرَمتُه ذنباً» و«أجرمتُه إياه»، والقِراءتانِ مُستَويتانِ في المعنىٰ لا تفاوتَ بينهما، إلا أنَّ المشهورةَ أفصَحُ لفظاً، كما أنَّ «كَسَبتُه مالاً» أفصَحُ مِن «أكسَبتُه»، والمُرادُ بالفصاحة: أنه علىٰ ألسِنةِ الفُصَحاءِ مِنَ العرب الموثوقِ بعَرَبيَّتِهم أدور، وهم لها أكثرُ استِعمالاً.

وقرأ أبو حَيْوة، ورُوِيَت عن نافع: «مِثلَ ما أصاب»، بالفَتْح **لإضافتِهِ إلىٰ غير مُتمكِّن**، كقوله:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أن نَطَقَتْ

والمعنىٰ ظاهِر.

قوله: (**أي: لا يَكسِبَنَّكُم شِقاقي إصابةَ العذاب**): قالَ الزّجّاج: «لا يَكْسِبَنَّكُم عَداوتُكُم إيايَ أن يُصيبَكُم عذابُ الآجِلة»[١].

قوله: (**لإضافتِهِ إلىٰ غيرِ مُتمكِّن**): لأنَّ «مِثلَ» و«غيرَ» مَعَ «ما» و«أنْ» ـ مُخَفَّفةً ومُشدَّدةً ـ: يجوزُ بناؤُهما علىٰ الفَتْح وإعرابُهما.

قوله: (**لم يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أن نَطَقَت**): تمامُه:

حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ[٢]

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٧٤).

(٢) البيتُ من شواهد «الكِتاب» لسِيبَوَيه (٢: ٣٢٩)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص١٢٥، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٥٩) و(٢: ٥١٧) رقم (٢٦١)، وانظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (غير)، «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نطق).

﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ يعني: أنهم أُهلِكُوا في عَهْدٍ قريب مِن عَهْدِكم، فهم أقربُ الهالِكينَ منكم، أو: لا يَبعُدونَ منكم في الكُفْر والمساوئ وما يُستَحقُّ به الهلاك.

فإن قلت: ما لـ«بَعيدٍ» لم يَرِدْ علىٰ ما يَقتَضيهِ «قومٌ» مِن حَمْلِه علىٰ لَفظِهِ أو معناه؟ قلت: إما أن يُراد: وما إهلاكُهم ببعيد، أو ما هم بشيءٍ بعيد، أو بزمانٍ أو مكانٍ بعيد. ويجوزُ أن يُسَوَّىٰ في «قريب» و«بعيد»، و«قليل» و«كثير»، بينَ المُذكَّر والمُؤنَّث؛ لِوُرودِها علىٰ زِنةِ المصادر التي هيَ الصَّهيلُ والنَّهيقُ ونحوُهما.

﴿رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ عظيمُ الرحمةِ للتائبين، فاعلٌ بهم ما يفعلُ **البليغُ المَودّةِ** بمَنْ يَوَدُّه، مِنَ الإحسانِ والإجمال.

الضميرُ في «منها»: للراحِلة، أي: لا يَمنَعُها مِنَ الشُّـرْبِ إلا أنها سَمِعَت صَوْتَ حمامة، فنفَرَت، يُريدُ أنها حَديدةُ الحِسِّ فيها فَزَعٌ وذُعْرٌ لِحِدّةِ نفسِها، وذلكَ محمودٌ فيها، «الأوقال»: جمعُ وَقْل، وهيَ كالحِجارة، أي: غُصُونٌ نابتةٌ بأرضٍ ذاتِ أحجار، وقيل: الوَقْل: شَجَرُ المُقْل.

قوله: (**ما لِـ«بَعيدٍ» لم يَرِدْ علىٰ ما يَقتَضيهِ «قومٌ» مِن حَمْلِه علىٰ لَفْظِهِ أو معناه**): لأنَّ لفظَ «قوم» يقتضي «ببَعيدة»[1]، لأنَّ «القومَ» مُؤنَّث، لِقولِه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، ومعناه يقتضي «ببُعَداء»[2]، لأنه اسمُ جَمْع، فعُلِمَ مِن كلامِه أنَّ الأصلَ في «القوم» أن يُؤنَّث، وإذا حُمِلَ علىٰ التذكيرِ يُؤَوَّل، وبخِلافِهِ قالَ الجوهريّ، وهو أنَّ «القومَ يُذكَّرُ ويُؤنَّث، لأنَّ أسماءَ الجموع التي لا واحدَ لها مِن لَفْظِها إذا كانت للآدميِّينَ تُذكَّرُ وتُؤنَّث، مِثل: رَهْطٍ ونَفَرٍ وقَوْم، قالَ تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]».

قوله: (**البليغُ المَودّة**): الوُدّ: مَحبّـةُ الشيءِ وتَمنّي كَوْنِه، ويُستَعمَلُ في كُـلٍّ مِنَ المَعْنيَين، علىٰ

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تبعيده»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تبعُداً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

[﴿قَالُوا يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ * قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ * وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ وَٱرْتَقِبُوٓا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ * وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ * كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ ٩١-٩٥]

﴿مَا نَفْقَهُ﴾ ما نَفهَم، ﴿كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ لأنهم كانوا لا يُلقُونَ إليه أذهانَهم؛ رغبةً عنه وكراهيةً له، كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، أو: كانوا يَفقَهُونَه ولكنَّهم لم يَقبَلُوه، فكأنهم لم يَفقَهُوه، وقالوا ذلكَ علىٰ وَجْهِ الاستِهانةِ به، كما يقولُ الرجلُ لِصاحِبِه إذا لم يَعبأ بحَديثِه: ما أدري ما تقول، أو: جَعَلُوا كلامَه هَذَياناً وتخليطاً، لا ينفعُهم كثيرٌ منه، وكيفَ لا ينفعُهم كلامُه، وهو خَطيبُ الأنبياء؟! وقيل: كانَ ألثغ.

أنَّ التمنِّيَ يَتَضمَّنُ معنىٰ الوُدّ، لأنَّ التَّمنِّيَ هو تَشَهِّي[١] حُصولِ ما تَوَدُّه، فمِنَ المودّةِ التي تقتضي المَحبَّةَ المُجرَّدةَ قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، ومِنَ المودّةِ التي تقتضي مُجرَّدَ التمنِّي قولُه تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

قوله: (وكيفَ لا يَنفَعُهم كلامُه، وهو خَطيبُ الأنبياء): استِفهامٌ علىٰ سَبيلِ الإنكار.

---

(١) تحرَّفَ في (ح) إلىٰ: «يشتهي»، وفي (ف) إلىٰ: «تشفي»، والمُثبَتُ من (ط)، وكذا هو في «مفردات القرآن» للراغب، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ يُكثِرُ من النقل عنه تصريحاً، وعادتُه في ذلك أن يُورِدَ اسمَه في أول الفِقرة، فيقول: «الراغب ...»، ولم ترد في الأصول الخطية، والله أعلم.

﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾ لا قُوّةَ لك ولا عِزَّ فيما بيننا، فلا تَقدِرُ علىٰ الامتِناع مِنّا إن أردنا بكَ مكروهاً، وعن الحسن: ﴿ضَعِيفًا﴾ مَهِيناً، وقيل: ﴿ضَعِيفًا﴾ أعمىٰ، وحِمْيَرُ تُسمِّي المكفوف: ضعيفاً، كما يُسمّىٰ: ضـريراً، وليسَ بسَديد؛ لأنَّ ﴿فِينَا﴾ يأباه، ألا ترىٰ أنه لو قيل: إنا لنراكَ فينا أعمىٰ، لم يكن كلاماً، لأنَّ الأعمىٰ أعمىٰ فيهم وفي غيرهم، **ولذلكَ قَلَّلُوا** قومَه حيثُ جَعَلُوهُم «رَهْطاً»، والرَّهْط: مِنَ الثلاثةِ إلىٰ العَشَـرة، وقيل: إلىٰ السَّبْعة، وإنما قالوا: ولولاهم؛ احتِراماً لهم واعتِداداً بهم، لأنهم كانوا علىٰ مِلّتِهم، لا خوفاً مِن شَوْكتِهم وعِزّتِهم، ﴿لَرَجَمْنَـٰكَ﴾ لَقَتلناكَ شَـرَّ قِتْلة، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ أي: لا تَعِزُّ علينا ولا تَـكرُم، حتىٰ نُـكرِمَك مِنَ القتل، ونَرْفعَكَ عن الرَّجْم، وإنما يَعِزُّ علينا رَهْطُك، لأنهم مِن أهل ديننا، لم يختاروكَ علينا، ولم يَتَّبِعُوكَ دوننا.

وقد دَلَّ إيلاءُ ضميرِهِ حرفَ النفي علىٰ أنّ الكـلامَ واقعٌ في الفاعل، لا في الفِعْل،

قوله: (**ولذلكَ قَلَّلُوا**): أي: لأنَّ المُرادَ بقوله: ﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾: لا قُوَّةَ لكَ ولا عِزَّ فيما بينَنا[1]، فلا تَقدِرُ علىٰ الامتِناع مِنّا إن أرَدْنا بكَ مكروهاً، قَلَّلُوا قَومَه حيثُ جَعَلُوهُم رَهْطاً.

قوله: (**وقد دَلَّ إيـلاءُ ضميـرِهِ حرفَ النفي علىٰ أنَّ الكلامَ [واقعٌ] في الفاعِل، لا في الفِعْل**): يعني: في كَوْنِ التَّـرَدُّدِ في الفاعِل، لا في الفِعْل، وكذا عن صاحِب «المفتاح»[2]، وذلكَ بأن يكونَ هناكَ وجودُ فِعْلٍ وعالِـم به، لكنَّه مُخطِئٌ في فاعِلِه، أو في تَفْصيلِ فاعِلِه، وأنتَ تَقصِدُ أن تَرُدَّه إلىٰ الصَّواب، وهذا يقتضي أن يكونَ أصلُ الكلام: «ما عَزَزْتَ أنت»، فقَدَّمَ «أنتَ» للاختِصاص.

---

(١) وهو تفسيرُ الزمخشري لقوله: ﴿فِينَا ضَعِيفًا﴾، وقال فيه ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٨٩) ـ بحاشية «الكشّاف» ـ: «وهذا من محاسنِ نُكَتِهِ الدّالّة علىٰ أنه كان مَليّاً بالحذاقةِ في عِلمِ البيان»، رحمهما اللهُ تعالىٰ.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٣٢.

كأنه قيل: وما أنتَ علينا بعزيز، بل رَهْطُك هم الأعِزّةُ علينا. **ولذلكَ قالَ في جوابِهم: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾**، ....

وإنما التَزَمْنا التقديمَ لأنَّ «ما» لنفي الحال، وللحالِ اختِصاصٌ بالزمان، والقياسُ أن يكونَ مدخولُها فِعْلاً أو شِبْهَه، وحيثُ وُجِدَ الاسمُ لا سيَّما الضميرُ دَلَّ علىٰ أنّ التقديمَ للاهتمامِ والاختِصاص، قال صاحبُ «الإيضاح»[1] في البيان: «في كلاهما نَظَر، لأنا لا نُسَلِّمُ أنّ إيلاءَ الضميرِ حرفَ النفي إذا لم يكنِ الخبرُ فِعليًّا يُفيدُ الحصر»[2]، يُقالُ له علىٰ ما بيَّنا: إنّ قياسَ «ما» أن يكونَ مدخولُها فِعْلًا أو شِبْهَه[3]، فحينَ وُجِدَ بعدَه الاسمُ دَلَّ علىٰ التقديم المُفيدِ للتخصيص، سواءٌ كانَ الخبرُ فِعْلاً أو شِبْهَه، ولأنَّ الذَّوْقَ شاهِدُ صِدْقٍ بالفَرْقِ بينَ قولِنا: «ما عَزَزتَ علينا»، وبين: «ما أنتَ علينا بعَزيز».

علىٰ أنَّ القائِلَ[4] صَرَّحَ في كِتابه: أنَّ الشَّيْخَ عبدَ القاهِرِ ذكرَ في كلامِهِ ما يُفهَمُ منه: أنَّ ما يلي حرفَ النفي يُفيدُ التخصيصَ قَطْعاً، مُضمَراً كانَ أو مُظهَراً، مُعرَّفاً أو مُنكَّراً، مِن غيرِ شَرْط، فكيفَ يُخالِفُه ويَشتَرِطُ كونَه فِعْلياً؟!

قوله: (**ولذلكَ قالَ في جوابِهم: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾**): وقالَ صاحبُ «الإيضاح» أيضاً: «هذا الاستِدلالُ ليسَ بشيء، لجوازِ أن يَفهَمَ عِزّتَهم مِن قوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾، ونفيَ العِزّةِ عنه مِن قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾»[5].

فيُقال: استِدلالُنا بإفادةِ التخصيص علىٰ مُطابَقةِ الجواب لا عكسُه، يعني: ما نقولُ إنه يُفيدُ الاختِصاصَ لمُطابَقةِ الجواب، بل نقول: الجوابُ إنما طابقَه لأنه يُفيدُ الاختِصاص،

---

(١) يعني: العلامةَ أبا المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (٦٦٦-٧٣٩)، وهو من أقران المؤلف، رحمةُ الله تعالىٰ عليهما.

(٢) «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢: ٧٠).

(٣) من قوله: «وحيث وجد الاسم» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) يعني: الخطيب القزويني.

(٥) «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢: ٦٦).

ولو قيل: «وما عَزَزتَ علينا»، لم يَصِحَّ هذا الجواب.

فإن قلت: **فالكلامُ واقعٌ فيه وفي رَهْطِه، وأنهم الأعِزّةُ عليهم دونَه، فكيفَ صَحَّ قولُه: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾؟ قلت: تهاوُنُهم به ـ وهو نبيُّ الله ـ تهاونٌ بالله، فحينَ عَزَّ عليهم رَهْطُه دونَه، كان رَهْطُه أعَزَّ عليهم مِنَ الله، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾** [النساء: ٨٠].

وإفادتُه الاختِصاصَ بسَبَب التقديم والإيلاء.

بل الاعتِراضُ[١] ليسَ بشيء، لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ تقريرٌ لِقولِه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ علىٰ الطَّرْدِ والعَكْس[٢]؛ عِناداً منهم، فلا بُدَّ مِنَ اعتبارِ دلالتَي المنطوقِ والمفهوم في كُلٍّ مِنَ اللَّفظَين، واستِقلالِـهِ فيهما.

قوله: (**ولو قيل: «وما عَزَزتَ علينا»، لم يَصِحَّ الجواب**): لأنَّ الكلامَ حينَئذٍ في عِزَّتِهِ فقط، فالجوابُ المُطابِق: لِـمَ لم أكنْ عَزيزاً بما شَـرَّفَني اللهُ برسالتِه، أهديكُم إلىٰ سَبيل الرَّشاد، وأُخلِّصُكُم مِن وَرْطةِ الضلالات، فإذنْ لا مَدخَلَ للقوم فيه، ولا وَجْهَ لِقولِه: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾، بخِلافِ التقديم.

قوله: (**فالكلامُ واقعٌ فيه وفي رَهْطِه**): الفاءُ فيه دلَّ علىٰ تَفْريع السُّؤالِ علىٰ الأول، وفي «فكيف» علىٰ الإنكار، يعني: أنَّ القومَ نَفَوُا العِزّةَ عنه رأساً، وأثبتوها لِرَهْطِه، فلِمَ ذكرَ «اللهَ» عَزَّ وجَلّ، وأتىٰ بـ«أفعل» الذي يقتضي الشِّـرْكةَ في العِزّةِ المنفية؟ وأجابَ بما يُنبِئُ عن أنَّ له نِسْبةً إلىٰ الله بكونِهِ نبيَّه ومبعوثاً مِن عِندِه، وله أيضاً قَرابةٌ ورَحِمٌ بالقوم، فتهاوُنُهم لأجل أنه نبيُّ الله، ومُراعاتُه لأجل القوم: يقتضي أن يكونَ الرَّهْطُ أعزَّ مِنَ الله، تقريرٌ آخر.

وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُجيبَ عليه السَّلام عنهم: «أرَهْطي عزيزٌ دوني»، لكنْ أراد: إنكم

---

(١) من هنا إلىٰ آخر الفِقرة سقط من (ح).

(٢) انظر معنىٰ «الطرد والعكس» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠).

﴿وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ ونَسِيتُموهُ وجَعَلتُموهُ كالشيءِ المنبوذِ وراءَ الظَّهْرِ لا يُعبأُ به، و«الظِّهْرِيّ»: منسوبٌ إلىٰ الظَّهْر، والكَسْرُ مِن تغييراتِ النَّسَب، ونظيرُه قولُهم في النِّسْبةِ إلىٰ «أمس»: «إمسيّ». ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ قد أحاطَ بأعمالكم عِلماً، فلا يخفىٰ عليه شيءٌ منها.

﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ لا تخلو المكانةُ مِن أن تكونَ بمعنىٰ المكان، يُقال: مكانٌ ومكانة، ومَقامٌ ومَقامة، أو تكونَ مصدراً مِن: مَكُنَ مكانةً فهو مَكِين، والمعنىٰ: اعملوا قارِّينَ علىٰ جِهَتِكم التي أنتُم عليها مِنَ الشِّـرْكِ والشَّنآنِ لي، ....

راعيتُم نِسْبةَ قرابتي إلىٰ الرَّهْط، وضَيَّعتُم نِسْبتي إلىٰ الله سُبْحانَه وتعالىٰ بالنُّبوّة، فكأنكم زَعمتُم أنَّ القومَ أعزُّ مِنَ الله، فكما أنَّ القومَ بالغوا في المُكافَحة، حيثُ كَرَّرُوا نفيَ العِزّةِ عنه، وإثباتَها لهم، بالَغَ نبيُّ الله في الرَّدِّ عليهم، وأظهَرَ مَدْحَ نفسِه ومَكانتِهِ مِنَ الله عَزَّ وجَلّ، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، أي: يُؤذُونَ رسولَ الله، ولـمّا كانَ رسولُ الله ﷺ مِنَ الله تعالىٰ بمنزلةٍ ومكانةٍ جَعَلَ أذاهُ أذاه.

وقولُه: ﴿إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ تهديدٌ عظيم، ومن ثَمَّ قال: «قد أحاطَ بأعمالِكم عِلماً»، أي: يُجازيكم لأجل استِهانةِ نبيِّه المُستَلزِم لاستِهانتِه، وقولُه: ﴿وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ اعتراضٌ علىٰ نَحْوِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، قالَ المُصنِّف[١]: «لو جَعَلتَها معطوفةً علىٰ ما قبلَها لم يكنْ لها معنىٰ»، وفائدتُه[٢]: تأكيدُ التهاوُنِ بالله، وأنهم قومٌ عادتُهم أن لا يَعبؤُوا بالله، ويجعلوهُ كالشيءِ المنبوذ، وهذا مِن ذاكَ القَبيل.

قولُه: (اعمَلوا قارِّينَ علىٰ جِهَتِكم): هذا علىٰ أن تكونَ «المكانةُ» مِنَ المكان، فيجوزُ أن يكونَ تمثيلاً وأن يكونَ كِناية، كقولهم: فُلانٌ يَتحرَّكُ مِن مَكانِه، أي: مما نَشأَ فيه مِن سَجِيَّتِهِ

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة النساء (٥: ١٧٠).

(٢) أي: وفائدةُ هذا الاعتراض، يعني قولَه: ﴿وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾.

أو: اعمَلُوا مُتَمكِّنِينَ مِن عداوتي مُطيقِينَ لها، ﴿إِنِّي عَـٰمِلٌ﴾ علىٰ حسب ما يُؤتيني اللهُ مِنَ النُّصْـرةِ والتأييدِ ويُمكِّنُني، ﴿مَن يَأْتِيـهِ﴾ يجوزُ أن تكونَ «مَنْ» استِفهاميةً مُعلِّقةً لِفِعْلِ العِلم عن عَمَلِهِ فيها، كأنه قيل: سوفَ تعلمون أيُّنا يأتيهِ عذابٌ يُخزيه، وأيُّنا هو كاذب، وأن تكونَ موصولةً قد عَمِلَ فيها، كأنه قيل: سوفَ تعلمونَ الشَّقِيَّ الذي يأتيه عذابٌ يُخزيه، والذي هو كاذب.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ إدخالِ الفاءِ ونَزْعِها في ﴿سَوْفَ تَعْـلَمُونَ﴾؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصْلٌ ظاهِرٌ بحرفٍ موضوع للوَصْل، ونَزْعُها وَصْلٌ خَفِيٌّ تقديريٌّ بالاستِئنافِ الذي هو جوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر، كأنهم قالوا: فماذا يكونُ إن عَمِلْنا نحنُ علىٰ مكانتِنا، وعَمِلتَ أنت؟ فقال: سوفَ تعلمون. فوَصَلَ تارةً بالفاء، وتارةً بالاستِئناف؛ للتَّفنُّنِ في البلاغة، كما هو عادةُ بُلَغاءِ العرب، وأقوىٰ الوَصْلَينِ وأبلَغُهمـا الاستِئناف، **وهو بابٌ مِن أبواب عِلم البيانِ تتكاثرُ محاسِنُه**.

وهِجِّيراه[1]، قالَ في آخِرِ الأنعام[2]: «اعمَلوا علىٰ جِهَـتِكم وحالِكم التي أنتُم عليها، يُقالُ للرجل إذا أُمِرَ أن يَثبُتَ علىٰ حالِه: علىٰ مَكانَتِكَ يا فُلان».

قوله: (**الاستِئناف، وهو بابٌ مِن أبوابِ عِلم البيان، تَتكاثَـرُ محاسِنُه**): قالَ صاحِبُ «المفتاح»: «الاستِئنافُ لا يُصارُ إليه إلا لِجهاتٍ لَطيفة؛ إما لِتنبيهِ السامعِ علىٰ مَوقِعِه، أو لإغنائِهِ أن يَسْأل، أو لِئلّا يُسمَعَ منه شيء، أو لِئلّا يَقطَعَ كلامَكَ بكلامِه، أو للقَصْدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظ، وهو تقديرُ السُّؤالُ وتَرْكُ العاطِف، أو غيـرِ ذلك»[3].

---

(١) أي: دأبُـه وشأنُـه وعادتُه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هجر).

(٢) في تفسير الآية ١٣٥ منها (٦: ٢٥٣).

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٥٣.

﴿وَارْتَقِبُوٓاْ﴾ وانتَظِروا العاقبةَ وما أقولُ لكم، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ أي: مُنتَظِر، والرقيب: بمعنىٰ: الراقب؛ مِن: رَقَبَه، كالضَّريب والصَّريم: بمعنىٰ: الضارب والصارم، أو بمعنىٰ: المُراقِب، كالعَشِير والنَّدِيم، أو بمعنىٰ: المُرتَقِب، كالفَقِير والرَّفيع: بمعنىٰ: المُفتَقِر والمُرتَفِع.

فإن قلت: **قد ذكرَ عَمَلَهم علىٰ مَكانتِهم، وعَمَلَه علىٰ مَكانتِه، ثم أتبعَه ذِكرَ عاقبةِ العامِلينَ منه ومنهم**، فكانَ القياسُ أن يقول: مَنْ يأتيه عذابٌ يُخزيهِ ومَنْ هو صادق، حتىٰ يَنصَرِفَ «مَنْ يأتيه عذابٌ يُخزيه» إلىٰ الجاحِدين، و«مَنْ هو صادق» إلىٰ النبيِّ المبعوثِ إليهم؟ قلت: القياسُ ما ذكرت، ولكنَّهم لـمَّا كانوا يَدعُونَه كاذباً قال: ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾، يعني: في زَعْمِكم ودَعْواكم، تجهيلاً لهم.

قوله: (**وما أقولُ لكم**): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «العاقِبة»، وما قالَ[1] هو قولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾.

قوله: (**قد ذكرَ عَمَلَهم علىٰ مَكانَتِهم، وعَمَلَه علىٰ مَكانتِه، ثم أتبعَه ذِكْرَ عاقِبةِ العامِلينَ منه ومنهم**): يعني: قولُه: ﴿اعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ﴾ اشتَمَلَ علىٰ عَمَلِ الصادقِ والكاذِبِ؛ منه ومنهم، فلم يَذكُر في قوله: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ الآية، إلا الكاذبَ منهم، والآيةُ بيانٌ لِذِكْرِ عاقِبةِ العامِلينَ مِنَ الفَريقَين، فما وَجْهُ ذلك؟

وأجاب: أنَّ المُرادَ مِن قوله: ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾: الصادق، لكنْ جَرىٰ «الكاذِب» علىٰ مُرونِ[2] ألسِنَتِهم تجهيلاً لهم. قالَ القاضي: «﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾،

---

(١) أي: والذي قاله عليه السَّلام.

(٢) في (ف): «مرور»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، ولعلّه من قولهم: «مَرَنَ علىٰ الشيءِ يَمرُنُ مُروناً ومَرانةً: تعوَّدَه واستمرَّ عليه»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مرن).

....

لا لأنه قَسِيمٌ له، بل لأنهم لَـمّا أوعَدُوهُ وكَذَّبُوهُ قال: سوفَ تَعلَمُونَ مَنِ المُعذَّبُ والكاذبُ منِّي ومنكم»(١).

الانتصاف: «الظاهرُ أنَّ الكلامَينِ جميعاً للكُفَّار، فقولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ فيه ذِكْرُ جَزائِهم، ﴿وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ ذِكْرُ جُرْمِهم الذي هو الكَذِب، وهو مِن عَطْفِ الصِّفة، والموصوفُ واحِد، كقولك: وستَعلَمُ مَنْ يُهانُ ومَنْ يُعاقَب، فيكونُ ذِكْرُ كَذِبِهم تَعْريضاً بصِدْقِه، وهو في بعضِ الأحيانِ أوقَعُ مِنَ التَّصْريح، ولذلكَ لم يَذكُرْ عاقبةَ شُعَيبٍ استِغناءً عنها بِذِكْرِ عاقبتِهم، وفي أولِ السُّورة: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩]، ولم يَذكُرِ القِسمَ الآخر، وفي الأنعام: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، فذكرَ عاقبةَ الخيرِ وحدَها، لأنَّ «العاقبةَ» إذا أُطلِقَتْ فهيَ للخير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨، والقصص: ٨٣]»(٢)، ولأنَّ اللامَ في ﴿لَهُ﴾ تَدُلُّ علىٰ أنها ليسَت عليه، بل له.

وقلت: ليسَ وِزانُ هذهِ الآيةِ وِزانَ قولِه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾ [هود: ٣٩]، لأنَّ السابِقَ ـ وهو قولُه: ﴿ٱعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ ـ، واللاحِقَ ـ ﴿وَٱرْتَقِبُوٓا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ ـ مُشتَمِلانِ علىٰ ذِكْرِ المُحِقِّ والمُبطِل، كأنه قيل: اعمَلوا علىٰ عَداوتي، إني عامِلٌ في عَداوتِكم، فسوفَ تَعلَمونَ عاقبةَ عَمَلي وعاقبةَ عَمَلِكم، وانتَظِرُوا أنتُمُ العاقبة، إني مُنتَظِرٌ معَكم. ومن ثَمَّ كَرَّرَ لفظةَ «مَن»، ولو أُريدَ ما قالاه لقيل: فسوفَ تَعلَمونَ مَنْ كذبَ وجُوزِيَ به، بخِلافِهِ هناك(٣)، فإنه عَطَفَ الصِّلةَ علىٰ الصِّلة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٥٨).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٠) بحاشية «الكشّاف».

(٣) أي: في الآية ٣٩ من سورة هود.

فإن قلت: ما بالُ ساقتَي قِصّةِ عادٍ وقِصّةِ مَدْيَنَ جاءتا بالواو، والساقتانِ الوُسْطَيانِ بالفاء؟ قلت: قد وَقَعَتِ الوُسْطيانِ بعدَ ذِكرِ الوَعْد، وذلكَ قولُه: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١]، ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥]، فجِيءَ بالفاءِ الذي هو للتسبيب، كما تقول: وَعَدتُه فلما جاءَ الميعادُ كانَ كَيْتَ وكَيْت، وأما الأُخرَيانِ فلم تَقَعا بتلكَ المثابة، وإنما وَقَعَتا مُبتَدأتَين، فكانَ حَقُّهما أن تُعطَفا بحرفِ الجمع على ما قبلَهما، كما تُعطَفُ قِصّةٌ على قِصّة.

«الجاثِم»: اللازمُ لمكانِهِ لا يَريمُ كاللابِد، يعني: أنَّ جبريلَ صاحَ بهم صَيْحة، فزَهَقَ روحُ كُلِّ واحدٍ منهم، بحيثُ هو قَعْصاً.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟﴾ كأنْ لم يُقيمُوا في ديارهم أحياءَ مُتَصَرِّفينَ مُتردِّدين. «البُعْد»: بمعنى: البَعَد، وهو الهلاك، كالرُّشْد؛ بمعنى: الرَّشَد، ألا ترى إلى قوله: ﴿كَمَا بَعِدَتْ﴾؟ وقرأ السُّلَميّ: «بَعُدَتْ» بضَمِّ العين، والمعنى في البناءَين واحد، وهو نقيضُ القُرْب، إلا أنهم أرادوا التَّفصِلةَ بينَ البُعْدِ مِن جِهةِ الهلاكِ وبينَ غيره، فغَيَّرُوا البناء، ....

قوله: (ساقتَي قِصّةِ عادٍ وقِصّةِ مَدْيَن): أما سِياقةُ قِصّةِ عادٍ فهو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]، وأما سِياقةُ قِصّةِ مَدْيَنَ فهو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]، والوسيطان: الأولى: قِصّةُ ثَمود: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦٦]، والأُخرى: قِصّةُ لُوط: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ [هود: ٨٢].

قوله: (لا يَريمُ كاللابِد)، الجوهري: «رامَه يَريمُه رَيْماً، أي: بَرِحَه»، و«لَبَدَ الشيءُ بالأرض يَلبُدُ لُبُوداً: لَصِقَ بها».

قوله: (قَعْصاً): بالقافِ المفتوحةِ وسُكونِ العَيْنِ المُهمَلةِ والصادِ المُهمَلة، الأساس: «قَعَصَه وأقعَصَه: قَتَلَه مَكانَه، وماتَ فُلانٌ قَعْصاً»، وهو حالٌ مِن فاعِلِ «زَهَق».

كما فَرَّقُوا بينَ ضمـاني الخيرِ والشَّرِّ فقالوا: وَعَدَ وأوعَد، وقراءةُ السُّلَميِّ جاءت على الأصل اعتباراً لمعنى البُعْدِ من غير تخصيص، كما يُقال: ذهبَ فُلانٌ ومضى، في معنى: الموت. وقيل: معناه: بُعْداً لهم مِن رحمةِ الله كما بَعُدَت ثمودُ منها.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَاتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ * يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ * وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ ٩٦-٩٩]

﴿بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ فيه وَجْهان: أن يُراد: أنّ هذهِ الآياتِ فيها **سُلطانٌ مُبينٌ لموسىٰ** على صِدقِ نُبوَّتِه، **وأن يُرادَ بـ«السُّلطانِ المُبين»: العصا**، لأنها أبهرُها.

﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ **تجهيلٌ لِـمُتَّبعيهِ** حيثُ شايَعُوهُ علىٰ أمرِه، وهو ضَلالٌ مُبينٌ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ فيه أدنىٰ مُسْكةٍ مِنَ العقل، وذلك أنه ادَّعىٰ الإلهية، ....

قوله: (**سُلطانٌ مُبينٌ لموسىٰ**)، الراغب: «السَّلاطة: التَّمكُّنُ مِنَ القَهْر، يُقال: سَلَّطتُه، ومنه سُمِّيَ السُّلطان، وسُمِّيَ الحجةُ سُلطاناً؛ لِـمَا للحَقِّ مِنَ الهجوم علىٰ القلب، لكنَّ أكثرَ تَسلُّطِهِ علىٰ أهلِ العِلم والحِكمة، وقولُه تعالىٰ: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]: يحتملُ السُّلطانَين، وسَلاطةُ اللِّسان: القُوّةُ علىٰ المقال، وذلكَ في الذمِّ أكثرُ استعمالاً، يُقال: امرأةٌ سَليطة»[1].

قوله: (**وأن يُرادَ بـ«السُّلطانِ المُبين»: العصا**): مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ للشَّرَف، وعلىٰ الأول: مِن باب العَطْفِ التَّجْريديّ، نَحْو: مَرَرتُ بالرجل الكريم والنَّسْمةِ المُبارَكة، كأنه جَرَّدَ مِنَ الآياتِ الحجّة، وجَعَلَها غيرَها، وعَطَفَها عليها، وهيَ هي، ومن ثَمَّ قال: «إنّ هذهِ الآياتِ فيها سُلطانٌ مُبين»، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصِّلت: ٢٨].

قوله: (﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ **تجهيلٌ لِـمُتَّبعيه**): لأنَّ حَقَّ الظاهرِ أن يُقال: أمرُ فِرعَونَ غَيٌّ وضَلال، فأتىٰ ﴿بِرَشِيدٍ﴾، ونفاهُ تجهيلاً للقوم، وتَصْويراً لتلكَ الحالةِ التي وقعَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٢٠.

وهو بَشَرٌ مِثلُهم، وجاهَرَ بالعَسْفِ والظُّلم والشَّرِّ الذي لا يأتي إلا مِن شَيْطانٍ مارِد، ومثلُه بمَعزِلٍ مِنَ الإلهيةِ **ذاتاً وأفعالاً**، فاتَّبعُوهُ وسَلَّمُوا له دَعْواه، **وتَتايَعُوا** علىٰ طاعتِه. و«الأمرُ الرشيد»: الذي فيه رُشْد، أي: وما في أمرِهِ رُشْد، إنما هو غَيٌّ صَريحٌ وضَلالٌ ظاهِرٌ مكشوف، وإنما يَتَّبعُ العُقلاءُ مَن يُرشِدُهم ويهديهم، لا مَن يُضِلُّهم ويُغويهم.

وفيه أنهم عاينوا الآياتِ والسُّلطانَ المُبينَ في أمرِ موسىٰ عليه السَّلام، وعَلِمُوا أنَّ معَه الرُّشدَ والحقّ، ثم عَدَلُوا عن اتباعِهِ إلىٰ اتباع مَنْ ليسَ في أمرِهِ رُشْدٌ قطّ.

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ أي: كما كانَ قُدْوةً لهم في الضَّلال، كذلكَ يَتقدَّمُهم إلىٰ النار، وهُم يَتَّبعُونَه.

الغَيُّ فيها، يعني: ما نَظَرتُم أيُّها الحمقىٰ إلىٰ ذاتِه، وأنه بَشَرٌ مِثلُكم، وإلىٰ صِفاتِهِ وأفعالِه، وأنه ظالمٌ غاشِم، فكيفَ اتخذتُموهُ إلهاً، أما لكم مُسْكة[1]؟!

قوله: (**ذاتاً وأفعالاً**)، أي: مِثلُه بمَعزِلِ الإلهيةِ ذاتاً حيثُ هو بَشَر، وأفعالًا حيثُ جاهَرَ بالعَسْف، لكنْ في قوله: «إلا مِن شَيْطانٍ مارِد»، رَمَزَ إلىٰ ما قالَ في سورة الزُّخرُفِ عندَ قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]: «ونظيرُه أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ خالِقاً للكُفرِ في القُلوب ومُعذِّباً عليه عذاباً سَرْمداً، فأنا أولُ مَنْ يقول: هو شَيْطانٌ وليسَ بإله[2]».

قوله: (**تتايعوا**)، **الفائق**: «التتايع: التهافتُ والتسارعُ إليه؛ من: تاع؛ إذا عَجِل»[3].

قوله: (**وفيه أنهم عاينوا الآيات**)، أي: وفي جَعْل ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ قَيْداً

---

(١) أي: عَقْل.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وليس ما قاله»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «الكشّاف».

(٣) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل فِقرةِ «قوله: (ذاتاً وأفعالاً)»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: وما أمرُه بصالحٍ حَميدِ العاقبة، ويكونَ قولُه: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ تفسيراً لذلكَ وإيضاحاً، أي: كيفَ يَرشُدُ أمرُ مَنْ هذهِ عاقبتُه، و«الرُّشدُ» مُستَعمَلٌ في كُلِّ ما يُحمَدُ ويُرتضىٰ، كما استُعمِلَ «الغَيُّ» في كُلِّ ما يُذَمُّ ويُتَسَخَّط، ويُقال: قَدَمَه؛ بمعنىٰ: تَقَدَّمَه، ومنه: قادِمةُ الرَّحْل، كما يُقال: قَدَّمَه؛ بمعنىٰ: تَقَدَّمَه، ومنه: مُقدِّمةُ الجيش، وأقدَم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم، ومنه: مُقدِمُ العين.

فإن قلت: هَلّا قيل: يَقدُمُ قومَه فيُورِدُهم؟ ولِـمَ جِيءَ بلفظِ الماضي؟ قلت: لأنَّ الماضيَ يدلُّ علىٰ أمرٍ موجودٍ مقطوعٍ به، فكأنه قيل: يَقدُمُهم فيُورِدُهم النارَ لا محالة، ...

لِـ«اتَّبعُوا»، والمُرادُ الغَيّ، وتَرتُّبِ[1] ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ﴾ بالفاءِ علىٰ ﴿أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾: الإشارةُ إلىٰ تعكيسِ رأيِهم، وهو أنَّ إرسالَ موسىٰ بالآياتِ الظاهِرةِ والبراهينِ الساطِعةِ مُوجِبٌ للهُدىٰ والرُّشدِ في الدُّنيا والفَلاحِ في العُقْبىٰ، فآثَروا عليه مُتابَعةَ مَنْ أوقَعَهم في الغَيِّ والضَّلالِ في الدُّنيا وأورَدَهم النارَ في العُقْبىٰ، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قوله: (**ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: وما أمرُه بصالحٍ حَميدِ العاقبة**): عطفٌ علىٰ قوله: «الأمرُ الرشيد: الذي فيه رُشْد»، و«الرشد» علىٰ الأول: حقيقة، لأنه في مُقابِل «الغَيّ»، ولهذا قال: «إنما هو غَيٌّ صَريح»، وعلىٰ الثاني: مجازٌ عن العاقبةِ الحميدة، ومن ثَمَّ قال: «الرُّشْد: مُستَعمَلٌ في كُلِّ ما يُحمَدُ ويُرتَضىٰ». ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾: حالٌ من فاعل ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ﴾، أو مِنَ المفعول، وهو المُختارُ عندَه لِقولِه: «علىٰ أمرِه، وهو ضَلالٌ مُبين».

وقولُه: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ علىٰ الأول: استِئناف، كأنه قيل: ما مآلُ حالِهم في مُتابَعةِ هذا الضالِّ المُغْوي؟ قيل: يَقدُمُهم يومَ القيامةِ فيُورِدُهم النار. وعلىٰ الثاني: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ﴾ بيانٌ لقوله:

---

(١) في (ف): «ورتب»، والمُثبَتُ من(ط) و(ح)، وهو الصواب، والتقدير: وفي ترتُّب ... إلخ.

و﴿ٱلْوِرْدُ﴾ المورود، و﴿ٱلْمَوْرُودُ﴾ الذي وَرَدُوه، شُبِّـهَ بالفارطِ الذي يَـتقدَّمُ الوارِدةَ إلىٰ الماء، وشُبِّـهَ أتباعُه بالواردة، ثم قيل: بئسَ الوِردُ الذي يَرِدُونَه النار؛ لأنَّ الوِردَ إنما يُرادُ لتسكينِ العَطَش وتبريدِ الأكباد، والنارُ ضِدُّه.

﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِۦ﴾ في هذه الدُّنيا، ﴿لَعْنَةً﴾ أي: يُلعَنُونَ في الدُّنيا، ويُلعَنُونَ في الآخِرة، ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ رِفدُهم، **أي: بئسَ العَوْنُ المُعان**، وذلكَ أنَّ اللَّعْنةَ في الدُّنيا رِفدٌ للعذاب ومَدَدٌ له، ....

﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، لأنَّ معناهُ حينَئذ: كانَ أمرُ فِرعَونَ مذموماً مَسْخوطاً عليه سَيِّئَ الخاتمة، فجاءَ قولُه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ مُوضِّحاً له، وبياناً لِسُوءِ العاقبة.

قوله: (**أي: بئسَ العَوْنُ المُعان**): سُمِّيَتِ اللَّعْنةُ عَوْناً، لأنها إذا تَبِعَتْهم في الدُّنيا تَبِعَتْهُم في الأُخرىٰ، لِتُبعِدَهم عن رحمةِ الله، وتُعينَهم علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، وتُمِدَّهم في طُغيانِهم وعَمَهِهم، فسُمِّيَ رِفْداً ـ أي: عَوْناً ـ لهذا المعنىٰ علىٰ التهكُّميّة، كقولِه:

تَـحِيَّـةُ بَيْـنِهم ضَـرْبٌ وَجِيعُ[1]

وقولِهم: «عتابُه السَّيْف».

وأما كونُها «مُعاناً» لأنها أُرفِدَتْ في الآخِرةِ بلَعْنةٍ أخرىٰ، ليكونا هادِيَينِ إلىٰ طريقِ الجحيم، ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وكانَ القياسُ أن يُسنَدَ المرفودُ إليهم، لأنَّ اللَّعْنةَ في الدُّنيا تَبِعَتْهُم، وكذا في الآخِرة، لِقولِه تعالىٰ: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠]، ولكنْ أُسنِدَ إلىٰ الرِّفْدِ ـ الذي هو اللَّعْنة ـ علىٰ الإسنادِ المجازيّ، نَحْو: جَدَّ جِدُّه، وجُنونُكَ مجنون.

---

(١) انظر ما تَقَدَّمَ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال (٧: ٩٥).

وقد رُفِدَت باللعنةِ في الآخِرة، وقيل: بِئسَ العَطاءُ المُعْطىٰ.

[﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ۖ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ۞ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴾ ١٠٠-١٠١]

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مُبتَدأ، ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ﴾ خَبرٌ بعدَ خَبر، أي: ذلكَ النَّبأُ بعضُ أنباءِ القُرىٰ المُهلكةِ مقصوصٌ عليك، ﴿مِنْهَا ﴾ الضميرُ للقُرىٰ، أي: بعضُها باقٍ وبعضُها عافي الأثر، كالزَّرْع القائم علىٰ ساقِهِ والذي حُصِد. فإن قلت: ما مَحِلُّ هذه الجملة؟ قلت: هيَ مُستَأنَفَةٌ لا محلَّ لها.

قوله: (بِئسَ العطاءُ المُعْطىٰ)، الجوهري: «الرِّفْد: العطاءُ والصِّلة، وبالفَتْح: المَصدَر، يُقال: رَفَدتُه أرفِدُه رَفْداً: إذا أعطيته، وكذلكَ إذا أعنته، والإرفاد: الإعطاءُ والإعانةُ فيه»، واعتبارُ الاستِعارةِ التَّهكُّميّةِ والإسنادِ كما سَبَق.

قوله: (هيَ مُستَأنَفَة): فإنه تعالىٰ لـمّا قَصَّ في هذهِ السُّورةِ أنباءَ الرُّسل وأُممِهم، ووَخامةَ عاقبةِ المُكذِّبين[١]، اتَّجَهَ لِسائِلٍ أن يقول: هذهِ القُرىٰ المقصوصة، ما حالُها؟ أباقيةٌ آثارُها أم لا؟ فأُجيب: بأنَّ بعضَها باقي الأثر، وبعضَها قائم.

قالَ أبو البقاء: «﴿مِنْهَا قَآئِمٌ ﴾ ابتداءٌ وخَبرٌ في مَوضِع الحالِ مِنَ الهاءِ في ﴿نَقُصُّهُۥ ﴾، و﴿وَحَصِيدٌ ﴾ مُبتَدأ، والخبرُ محذوف، أي: ومنها حَصِيد، بمعنىٰ: محصود»[٢]، قال القاضي: «الجملةُ مُستأنَفة، والحالُ ليسَ بصحيح؛ إذ لا واو، ولا ضمير»[٣].

قلت: ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ ﴾.

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وخاتمة المُكذِّبين، ووخامة عاقبتهم»، والمعنىٰ واحد.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٣).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٠).

﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ بإهلاكِنا إيـاهُم، ﴿وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بارتكاب ما به أُهلِكُوا، ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ﴾ فما قَدِرَتْ أن تَـرُدَّ عنهم بأسَ الله، ﴿يَدْعُونَ﴾ يَعبُـدون، وهيَ حِكايـةُ حالٍ ماضية، و﴿لَّمَّا﴾ منصوبٌ بـ«ما أغنَت»، ﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾ عذابُه ونِقمَـتُه، ﴿تَتْبِيبٍ﴾ تَـخْسير، يُقال: تَبّ: إذا خَسِر، وتَـبَّبَه غيرُه: إذا أوقعَه في الخسران.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ١٠٢]

محلُّ الكافِ الرفع، تقديرُه: ومثلُ ذلكَ الأَخْذِ ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾، والنَّصبُ فيمن قرأ: «وكذلكَ أَخَذَ ربُّك»، بلفظِ الفِعْل، وقُرِئ: «إذْ أَخَذَ القُرىٰ»، ﴿وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ حالٌ مِنَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، ﴿أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ وَجِيعٌ صَعْبٌ علىٰ المأخوذ، **وهذا تحذيرٌ** مِن وَخامةِ عاقبةِ الظُّلم لكُلِّ أهل قريةٍ ظالمةٍ مِن كُفّارِ مَكّةَ وغيـرِها، بل لكُلِّ مَنْ ظَلَمَ غيـرَه أو نفسَه بذنب يَقتَـرِفُه، فعلىٰ كُلِّ مَنْ أذنَبَ أن يَـحذَرَ أَخْذَ ربِّه الأليمَ الشديد، فيُبادِرَ التوبة، ولا يَغتَـرَّ بالإمهال.

[﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ ١٠٣]

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما قَصَّ اللهُ مِن قَصَصِ الأُمَم الهالِكةِ بذنوبِهم،.............

قوله: (**وهذا تحذير**): أي: في جَعْل ﴿وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ حالاً مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، أي: تحذيرٌ مِن وَخامةِ عاقبةِ الظُّلم، وذلكَ أنَّ كافَ التشبيه واسمَ الإشارةِ دلّا علىٰ أنَّ التشبيهَ تمثيليّ، والمُشبَّـه به تلكَ القُرىٰ السابقةُ الظالـمُ أهلُها، فيكونُ التقييدُ بهذهِ الحالِ لمزيدِ التوكيد، والإشعارِ بما ذكرَه مِنَ التحذير، وفائدتُها الإشعارُ بأنهم أُخِذُوا لِظُلمِهم، وإنذارُ كُلِّ ظالم ظَلَمَ نفسَه أو غيـرَه مِن وَخامةِ العاقبة.

﴿لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ﴾ **لَعِبرةً له**، لأنه يَنظُرُ إلىٰ ما أحَلَّ اللهُ بالمُجرِمينَ في الدُّنيا، وما هو إلا أُنمُوذَجٌ مما أُعِدَّ لهم في الآخِرة، فإذا رأىٰ عِظَمَه وشِدَّتَه اعتبرَ به عِظَمَ العذاب الموعود، فيكونُ له عِبرةً وعِظةً ولُطفاً في زيادةِ التقوىٰ والخشيةِ مِنَ الله تعالىٰ. ونحوُه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ يوم القيامة، لأنَّ ﴿عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ دلَّ عليه، و﴿ٱلنَّاسُ﴾ رفعٌ باسم المفعول الذي هو ﴿مَّجْمُوعٌ﴾، كما يُرفَعُ بفِعلِه إذا قلت: يُجمَعُ له الناس.

فإن قلت: لأيِّ فائدةٍ أُوثِرَ اسمُ المفعولِ علىٰ فِعلِه؟ قلت: لِـمَا في اسم المفعولِ مِن دلالةٍ علىٰ ثباتِ معنىٰ الجمع لليوم، وأنه يومٌ لا بُدَّ مِن أن يكونَ ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه الموصوفُ بذلكَ صِفةً لازمة، **وهو أثبتُ أيضاً لإسنادِ «الجمع» إلىٰ «الناس»**، ....

قوله: (﴿لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ﴾ **لَعِبرةً له**): قالَ القاضي: «﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ لمنْ يَنزَجِرُ بها عن مُوجِباتِها[1]، لِعِلمِه بأنها مِن إلهٍ مُختار، يُعذِّبُ مَنْ يشاء، ويَرحَمُ مَنْ يشاء، فإنَّ مَنْ أنكرَ الآخِرةَ وأحالَ فَناءَ هذا العالم: لم يَقُلْ بالفاعِلِ المُختار[2]، وجَعَلَ تلكَ الوقائعَ لأسباب فَلَكيَّةٍ اتَّفقَتْ في تلكَ الأيام، لا لِذُنوبِ المُهلَكينَ بها»[3].

قوله: (**وهو أثبتُ أيضاً لإسنادِ «الجمع» إلىٰ «الناس»**): أي: في وَصْفِ «اليوم» باسم المفعول، وإسنادِهِ إلىٰ «الناس»: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ اليومَ موصوفٌ بذلكَ الوَصْفِ وَصْفاً لازِماً، وأنَّ الناسَ لا يَنفكُّونَ عن الجمع[4]، لأنَّ كِلا الأُسلُوبَينِ مُجرَىٰ علىٰ غيرِ الظاهِرِ للمُبالَغة،

---

(١) في الأصول الخطية: «وعن موجباتها»، ولفظُ البيضاوي: «﴿لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ يَنزَجِرُ به عن مُوجِباتِه».

(٢) يعني: الفلاسفة، قالوا بقِدَم العالَـم وبقائه، وجعلوا الإلهَ فاعلاً بالعِلَّةِ لا بالاختيار، أي: كونُه إلهاً يترتبُ عليه وجودُ مخلوق له كترتُّب حركة الخاتم بحركة اليد التي هو فيها، تعالىٰ اللهُ عما يقولون عُلُوّاً كبيراً.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦١).

(٤) في (ح): «عن الأسلوبين»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

وأنهم لا يَنفَكُّونَ منه، ونظيرُه قولُ المتهدد: «إنكَ لمنهوبٌ مالُك، محروبٌ قومُك»، فيه مِن تَمَكُّنِ الوَصْفِ وثباتِهِ ما ليسَ في الفِعْل، وإن شِئتَ فوَازِنْ بينَه وبينَ قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، تَعثُرْ علىٰ صِحّةِ ما قُلتُ لك. ومعنىٰ «يُجمَعُونَ له»: يُجمَعُونَ لِـمَا فيه مِنَ الحِساب والثواب والعِقاب.

﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ مشهودٌ فيه، فاتُّسِعَ في الظَّرْفِ بإجرائِهِ مَجْرىٰ المفعولِ به، كقوله:

ويَومٌ شَهِدناهُ سُلَيماً وعامراً

ومُقتَضىٰ الظاهرِ أن يُقال: «ذلكَ يومٌ يُجمَعُ له الناس»؛ فإنَّ الفِعْلَ مُتَرَقَّب، والناسُ غيرُ مجموعينَ الآن، ولهذا وازنَ بينَه وبينَ قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، واللامُ في ﴿لَّهُ﴾ كاللام في ﴿لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾؛ بمعنىٰ: لأجل، يَدُلُّ عليه قولُه: «يُجمَعُونَ لِـمَا فيه مِنَ الحِسابِ والثوابِ والعِقاب»، لأنَّ «اليومَ» لا يَصِحُّ أن يكونَ عِلّةً لِنفسِه، بل لِـمَا فيه مِنَ الحِساب والجزاء.

قوله: (محروب)، الجوهري: «وقد حُرِبَ مالُه؛ أي: سُلِب، وهو محروبٌ وحَريب».

قوله: (فاتُّسِعَ في الظَّرْف): أي: في حذفِ الجارّ، يعني: كانَ مِن حَقِّه أن يُؤتىٰ بها يُسنَدُ إليه، لكنْ حُذِفَ وجُعِلَ كالمفعولِ به، نَحْو: زيدٌ مضروب.

الانتِصاف: «حذفُ مفعولِ «المشهود» تفخيماً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩]»[(١)]. الإنصاف: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ اسمَ المفعولِ مِنَ الفِعْل المُتعدِّي بحَرْفِ الجرّ: يجوزُ أن يُجَرَّدَ عنه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] علىٰ قول، وقد أُخِذَ علىٰ بعض المُصنِّفِينَ قولُه: المنطوق والمفهوم، قالوا: يجبُ أن يُقال: المنطوقُ به، وهذا يدلُّ علىٰ جوازِ ذلك، وإن لم يَكُنِ المشهودُ مِن هذا الباب».

قوله: (ويومٌ شَهِدْناهُ سُلَيماً وعامراً): تمامُه:

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٢) بحاشية «الكشّاف».

أي: يَشهَدُ فيه الخلائقُ المَوقِفَ لا يَغيبُ عنه أحد، والمُرادُ بـ«المشهود»: الذي كَثُرَ شاهِدوه، ومنه قولُهم: لِفُلانٍ مجلسٌ مشهود، وطعامٌ محضور، قال:

في مَحفِلٍ مِن نَواصي الناسِ مَشهُودِ

فإن قلت: فما مَنعَكَ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً في نفسِه، دونَ أن تجعلَه مشهوداً فيه، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؟ ....

قليلٌ سِوىٰ الطَّعْنِ الـدِّراكِ نَوافِلُـه(١)

الجوهري: «شَهِدَ شُهوداً، أي: حَضَـر، فهو شاهِد، وقومٌ شُهود، أي: حُضور، وهو في الأصل مَصدَر، والمَشهَد: مَحضَـرُ الناس»، و«نوافلُه»: فاعلُ «قليل»، وهو صِفةُ «يوم»، يقول: ويومٌ حَضَـرْنا فيه سُلَيماً وعامِراً قليلٌ عطاياهُ سِوىٰ الطَّعْنِ الدِّراك، علىٰ التَّهكُّمية.

قوله: (في مَحفِلٍ مِن نواصي الناسِ مشهود): أولُه:

ومَشهَدٍ قد كَفَيتُ الغـائبينَ بـه(٢)

«نواصي الناس»: أشـرافُهم والمُقدَّمُونَ منهم، كما وُصِفُوا بالذَّوائِب، يُقال: فُلانٌ ذُؤابةُ قومِه وناصيةُ عَشِيرته، يقول: رُبَّ مَشهَدٍ عظيمِ الشأنِ تكلَّمتُ فيه ونُبْتُ عن الغائبينَ عنه، واليومُ يومٌ مشهود، فيه رُؤَساءُ الناس وأماثِلُهم، يعني: كَشَفتُ الغُمّةَ بقلب ثابت.

قوله: (ما مَنعَكَ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً في نفسِه): أي: ما دعاكَ إلىٰ أن تجعلَ اليومَ مشهوداً

---

(١) تَقدَّمَ ص١٢٣ في تفسير الآية ٦٥ من هذه السُّورة.

(٢) البيتُ لأم قيس الضَّبِّيّة، كما في «الحماسة» ص١٩١، بلفظ: «في مَجمَع»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نصا).

وذكره بلفظ: «في مَحفِل»: الزمخشريُّ في «الفائق» (نصىٰ)، و«أساس البلاغة» (نصو)، إلا أنه لفظَه في «الأساس»: «ومَوقِف»، بَدَل: «ومشهد».

وسيأتي الشطرُ الأولُ منه أيضاً عند الزمخشري في تفسير الآية ٤ من سورة الشعراء.

قلت: **الغَرَضُ وَصْفُ ذلكَ اليوم بالـهَوْلِ والعِظَم، وتـمَيُّـزُه مِن بينِ الأيام،** فإن جَعَلتَه مشهوداً في نفسِه فسائرُ الأيام كذلكَ مشهوداتٌ كُلّها، ولكنْ يُـجعَلُ مشهوداً فيه حتىٰ يحصلَ التَّميُّـز، كما تَـمَيَّـزَ يومُ الجمعةِ عن أيام الأُسبُوع بكَونِهِ مشهوداً فيه دونَـها، ولم يَـجُزْ أن يكونَ مشهوداً في نفسِه، لأنَّ سائرَ أيام الأُسبُوع مِثلُه يَشهَدُها كُلُّ مَنْ يَشهَدُه.

وكذلكَ قولُـه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ ﴿ٱلشَّهۡرَ﴾: مُنتَصِبٌ ظَرْفاً لا مفعولاً به، وكذلكَ الضميـرُ في ﴿فَلۡيَصُمۡهُ﴾، والمعنىٰ: فمَنْ شَهِدَ منكم في الشَّهرِ فليَصُمْ فيه، ....

فيه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: فيه، ثم تجعلَه علىٰ الاتِّساع مشهوداً، فلا تجعلَه ابتداءً مشهوداً في نفسِه[١]، لأنَّ الغَرَض تهويلُ ذلكَ اليوم، وتمييزُه بكونِهِ مشهوداً فيه؟

قوله: (**الغَرَضُ وَصْفُ ذلك اليوم بالهَوْلِ والعِظَم وتميُّزه [من] بين الأيام**)[٢]: قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ يُقال: سائرُ الأيام مشهودٌ فيها، كما أنها مشهودات، والتحقيقُ أنَّ في «اليوم المشهودِ فيه» إيهاماً في «المشهود»، أي: يُشهَدُ فيه حال، وفي «اليوم المشهود» لا إيهام، إذ يُعلَمُ أنَّ المشهودَ اليوم، وأما تمييزُه عن غيره بالتهويل فلذلكَ الإيهام مَعَ القَرينةِ والبيان.

قلت: ما أدري ما غَرَضُه مِن قوله: «سائرُ الأيام مشهودٌ فيها»، لأنَّ الفَرْقَ بينَ الصُّورتَينِ في غايةٍ مِنَ الظُّهور، لأنه لا يُقال: «يومٌ مشهودٌ فيه» إلا ليوم تُشهَدُ فيه الخلائقُ مِن كُلِّ أَوْبٍ لأمرٍ له شأن، أو لـخَطْبٍ يَـهُمُّهم، نَحْوِ أيام الأعياد، وأيام عَرَفة، وأيام الحرب، وأيام قُدُوم السُّلطان، ويُقال: يومٌ مشهود، أي: مُدرَك، كما تقول: أدركتُ يومَ فُلان، وشَهْرَ فُلان، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) من قوله: «أي: ما دعاك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) من بداية الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

يعني: فمَنْ كانَ منكم مُقيماً حاضِراً بوَطنِهِ في شَهْرِ رَمَضانَ فليَصُمْ فيه، ولو نَصَبتَه مفعولاً فالمُسافِرُ والمُقيمُ كلاهما يَشهَدانِ الشَّهْر، لا يَشهَدُه المُقيم، ويَغيبُ عنه المُسافِر.

[﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴾ ١٠٤]

«الأَجَل»: يُطلَقُ علىٰ مُدّةِ التأجيل كُلِّها وعلىٰ مُنتَهاها، فيقولون: انتهىٰ الأَجَل، وبَلَغَ الأَجَلُ آخِرَه، ويقولون: حَلَّ الأجَل، ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، يُراد: آخِرُ مُدّةِ التأجيل، و«العَدّ»: إنما هو للمُدّة، لا لِغايتها ومُنتَهاها، فمعنىٰ قولِه: ﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾ إلا لانتِهاءِ مُدّةٍ معدودةٍ بحذفِ المُضاف. وقُرِئ: «وما يُؤَخِّرُه» بالياء.

[﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ١٠٥]

قُرِئ: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ بغير ياء، ونحوُه قولُهم: لا أَدْرِ، حكاهُ الخليلُ وسِيبَوَيه، وحَذفُ الياءِ والاجتِزاءُ عنها بالكَسْرةِ كثيرٌ في لُغةِ هُذَيل. فإن قلت: فاعلُ «يأتي» ما هو؟ قلت: اللهُ عَزَّ وجَلّ، ....

قوله: (ويقولون: حَلَّ الأجَل) إلىٰ آخِره: عطفٌ علىٰ «فيقولون: انتهىٰ الأجَل»، وهما نَشْرٌ لِقولِه: «علىٰ مُدّةِ التأجيل كُلِّها وعلىٰ مُنتَهاها» مِن غير ترتيب، وقولُه: «والعَدّ: إنما هو للمُدّة، لا لِغايتها»: تعليل، لأنَّ المُرادَ في الآيةِ مُدّةُ التأجيل لا مُنتَهاها.

قوله: (قُرِئ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ بغير ياء): أثبتَ الياءَ في الحالَين: ابنُ كثير، وأثبتَها لمجيءِ الوَصْل: نافعٌ وأبو عَمْرٍو والكِسائيّ، والباقون: يحذفونها في الحالين[1]. قالَ الزّجّاج: «الذي يختارُه النَّحويُّون: إثباتُ الياء، والذي أختارُه في المُصحَفِ[2] وعليه القِراءات: بكَسْرِ التاء،

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٧، و«حجّة القراءات» ص٣٤٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن» للزجّاج: «والذي في المصحف» دون لفظة «أختاره».

كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، **وتَعضُدُه قِراءةُ مَن قرأ: «وما يُؤخِّرُه» بالياء، وقولُه: ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾. ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «اليوم»، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾** [يوسف: ١٠٧].

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ الظَّرْف؟ قلت: إما أن يَنتَصِبَ بـ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾، وإما بإضمارِ «اذكُر»، وإما بالانتِهاءِ المحذوفِ في قوله: ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾، أي: يَنتَهي الأجلُ يومَ يأتي. فإن قلت: فإذا جَعَلتَ الفاعلَ ضميرَ «اليوم»، فقد جَعَلتَ «اليومَ» وقتاً لإتيانِ اليوم، وحَدَّدتَ الشيءَ بنفسِه؟ قلت: المُرادُ إتيانُ هَوْلِه وشَدائِدِه.

وهُذَيلٌ تَستَعمِلُه[(١)] كذا، وقد حكىٰ سِيبَوَيه: أنَّ العَرَبَ تقول: لا أَدْرِ، وتَجتَزِئُ بالكَسْرةِ لِكثرةِ الاستِعمال، والذي أختارُه إنما أختارُه لُمتابَعةِ المُصحَف»[(٢)].

وقال أبو علي: «﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ يحتملُ أن تكونَ حالاً مِنَ الضمير في «يأتي»، وأن تكونَ صِفةً لـ«يوم»، وعلىٰ الوَجْهَينِ لا بُدَّ مِن تقدير ضمير، أي: لا تَكَلَّمُ نفسٌ فيه، فإن كانَ حالاً فحذفُ الياءِ من ﴿يَأْتِ﴾، لأنه كلامٌ مُستَقِلّ، فيُشبِهُ لذلكَ الفَواصِل، وإن جَعَلتَه صِفةً جازَ أيضاً، لأنَّ الصِّفةَ قد يُستَغنىٰ عنها بالموصوف، كما أنَّ الحالَ قد يُستَغنىٰ عنها بالفِعْل، إلا أنَّ مِنَ الصِّفاتِ ما لا يَحسُنُ أن يُحذَفَ فيه، ولذلكَ يُشبَّهُ بغيرِ الكلامِ التامّ»[(٣)].

قوله: (**وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «وما يُؤخِّرُه»[(٤)] بالياء**): يعني: فاعلُ «ما يُؤخِّرُه» حينئذ: الله، وهذهِ الجملةُ تابعةٌ لتلكَ الجملةِ صُورةً ومعنىٰ، لأنَّ التقدير: وما يُؤخِّرُ اللهُ اليومَ المجموعَ

---

(١) في (ح): «وهُذَيلٌ معه تستعمله»، وفي (ف): «وهُذَيلٌ تبعه تستعمله»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٧٧).

(٣) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٧٥ - ٣٧٦).

(٤) وهي قراءة الأعمش، كما في «الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٦: ٣٨٧).

﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ لا تتكلّم، وهو نظيرُ قوله: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

فإن قلت: كيفَ يُوَفَّقُ بينَ هذا وبينَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥ - ٣٦]؟ قلت: ذلكَ يومٌ طويلٌ له مَواقِفُ ومَواطِن، ففي بعضِها يُجادِلُونَ عن أنفسِهم، وفي بعضِها يُكَفُّونَ عن الكلام، فلا يُؤْذَنُ لهم، وفي بعضِها يُؤْذَنُ لهم فيتكلمون، وفي بعضِها يُـخْتَمُ علىٰ أفواهِهم وتَتكلَّمُ أيديهم وتَشهَدُ أرجُلُهم.

إلا لانتِهاءِ مُدّةٍ معدودة[١]، تَنتَهي المُدّةُ إلىٰ يوم يأتي الله.

ولو جَعَلتَ الضَّميرَ «لليوم» لاختَلَّ النَّظْم، ولأنَّ الضَّميرَ في ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ يقتضي ما يَرجِعُ إليه، ولو قُلت: يأتي هَوْلُ اليوم، لم يكن بذاك. فإذا جَعَلتَ الفاعلَ ضميرَ «اليوم»، فقد جَعَلتَ «اليومَ» وقتاً لإتيانِ «اليوم»، قال أبو علي: «لا يجوزُ أن يكونَ فاعلُ[٢] «يأتي» ضميرَ اليوم الذي يأتي، لِـمَا يَلزَمُ منه أن يُضافَ «اليومُ» إلىٰ فِعْل نفسِه، ألا ترىٰ أنكَ لا تقول: جِئتُكَ يومَ يَسُـرُّك[٣]، لأنَّ معناه: يومَ سُـرُورِهِ إياك»[٤]، وإنما تُضيفُ المَصدَرَ إلىٰ الفاعِل، كما إذا قُلت: جِئتُكَ يومَ يخرجُ زيد، أي: في يوم خروج زيد.

قال أبو البقاء: «وأما فاعلُ «يأتي» فضميرٌ يَرجِعُ علىٰ ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، ولا يَرجِعُ إلىٰ «يوم» المُضافِ إلىٰ «يأتي»، لأنَّ المُضافَ إليه كجُزْءِ المُضاف، فيُؤدِّي إلىٰ إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسِه»[٥].

---

(١) في (ح): «مقدورة»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وآثرتُه لأنه الأقربُ إلىٰ لفظِ الآية الكريمة ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾.

(٢) قوله: «لا يجوزُ أن يكون فاعل» سقط من (ح) و(ف).

(٣) في (ط) و(ح): «يوم سرورك»، والمُثبَتُ من (ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «الحجّة».

(٤) «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٤).

﴿فَمِنۡهُمۡ﴾ الضميرُ لأهل المَوقِف، ولم يُذكَروا، لأنَّ ذلكَ معلوم، ولأنّ قولَه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾ يَدُلُّ عليه، وقد مَرَّ ذِكرُ الناس في قوله: ﴿مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، و«الشَّقِيّ»: الذي وَجَبَت له النارُ لإساءته، و«السَّعيد»: الذي وَجَبَت له الجنّةُ لإحسانِه.

[﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ١٠٦-١٠٧]

قِراءةُ العامّةِ بفتح الشِّين، وعن الحسن: «شُقُوا» بالضَّمّ، كما قُرِئ: ﴿سُعِدُواْ﴾، ..

قوله: (ولأنَّ قولَه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾ يَدُلُّ عليه): وفي هذا إشارةٌ إلىٰ أنَّ الآيةَ مِن بابِ الجمع مَعَ التفريقِ والتقسيم[1]، فالجمعُ قولُه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾ لأنها مُتعدِّدةٌ معنىٰ، لأنَّ النَّكِرةَ في سِياقِ النفي تَعُمّ، والتفريق: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾، والتقسيم: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ ... وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾.

قوله: (و«السَّعيد»: الذي وَجَبَتْ له الجنّة)، الراغب: «السَّعْدُ والسَّعادة: مُعاوَنةُ الأُمورِ الإلٰهيةِ للإنسانِ علىٰ نَيْل الخير[2]، ويُضادُّه: الشقاوة، يُقال: سَعِدَ وأسعَدَه اللهُ تعالىٰ، ورجلٌ سَعيد، وقومٌ سُعَداء، وأعظَمُ السَّعادات: الجنّة، ولذا قالَ تعالىٰ: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ﴾، والمُساعَدة: المُعاوَنةُ فيما يُظَنُّ به سَعادة، والساعِد: العُضْو؛ تَصَوُّراً لمُساعَدتِها»[3].

قوله: (كما قُرِئ: ﴿سُعِدُواْ﴾): حفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ[4]، قال السَّجاوَنْديّ: قُرِئ:

---

(١) انظر معنىٰ «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ الطِّيبيِّ ص٣٣١ - ٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، ومَثَّلَ عليها.

(٢) من قوله: «الراغب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤١٠-٤١١.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٦، و«حجّة القراءات» ص٣٤٩.

و«الزَّفير»: إخراجُ النفس، و«الشَّهيق»: رَدُّه، قالَ الشَّمّاخ:

بَعيدُ مَدَىٰ التَّطْريبِ أوَّلُ صَوتِهِ زفيـرٌ ويَتلُـوهُ شَـهيقٌ مُحَشْـرَجُ

﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ فيه وَجْهان:

أحدُهما: أن تُراد: سماواتُ الآخِرةِ وأرضُها، وهيَ دائمةٌ مخلوقةٌ للأبَد، والدليلُ علىٰ أنَّ لها سماواتٍ وأرضاً قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقولُه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزُّمَر: ٧٤]، **ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخِرةِ مما يُقِلُّهم ويُظِلُّهم**؛ إما سماءٌ يخلقُها الله، أو يُظِلُّهم العَرْش، وكُلُّ ما أظَلَّكَ فهو سماء.

﴿سُعِدُوا﴾ مجهولاً، مَعَ أنه لازِم، أي: رُزِقُوا السَّعادة، نَحْو: جُنَّ؛ إذا فُعِلَ به ما يصيرُ به مجنوناً، ولو كانَ المُراد: صُيِّرُوا سُعَداء، لقال: أُسعِدُوا، والتعدِّي لغةُ بني تميم، أو علىٰ حذفِ الزِّيادةِ مِن: أسعد، كمَجْبوب ومجنون. قالَ أبو البقاء: «نَحْوُه: رجلٌ مَسْعود»[١].

قوله: (**والزَّفير**): **الراغب**: «الزفير: تَرْديدُ النَّفَسِ حتىٰ تَنتَفِخَ الضُّلُوعُ منه، وازدَفَرَ فُلان: إذا تَحَمَّلَه بمَشَقّة، فتَرَدَّدَ فيه نَفَسُه، ومنه: زَفَر. والشَّهيق: طُولُ الزَّفير، وهو رَدُّ النَّفَس، والزَّفير: مَدُّ النَّفَس، وأصلُه مِن: جَبَلٌ شاهِق، أي: مُتناهي الطُّول»[٢].

قوله: (**بَعيدُ مَدىٰ التَّطْريب**) البيت[٣]: يَصِفُ حِمارَ وَحْش، التطريبُ في الصَّوْت: مَدُّه وتحسينُه، وحَشْرَجَ المريض: تَنفَّسَ عندَ الاحتِضار.

قوله: (**ولأنه لا بُدَّ لأهل الآخِرةِ مما يُقِلُّهم ويُظِلُّهم**): قالَ القاضي: «وفيه نَظَر، لأنه تشبيهٌ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧١٥).

(٢) هذه الفِقرةُ ـ مِن «قوله: (والزفير)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فِقرةِ «قوله: (كما قُرِئ: سُعِدُوا)»، ووردت في (ط) في هذا الموضع؛ وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٣) «ديوان الشَّمّاخ» ص١٤.

والثاني: أن يكونَ عبارةً عن التأبيد ونفي الانقِطاع، كقولِ العرب: ما دامَ تِعار، وما أقامَ ثَبِير، وما لاحَ كَوْكَب، وغير ذلكَ مِن كلماتِ التأبيد.

فإن قلت: فما معنىٰ الاستِثناءِ في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، وقد ثبتَ خُلُودُ أهل الجنّةِ والنارِ في الأَبَدِ من غيرِ استِثناء؟ قلت: هو استِثناءٌ مِنَ الخلودِ في عذاب النار، ومن الخلودِ في نعيم الجنة، وذلكَ أنَّ أهلَ النار لا يُخَلَّدُونَ في عذاب النارِ وحدَه، بل يُعذَّبُونَ بالزَّمْهَريرِ وبأنواعٍ مِنَ العذاب، سِوىٰ عذاب النار، وبما هو أغلَظُ منها كُلِّها، وهو سَخَطُ الله عليهم وخَسْؤُهُ لهم وإهانتُه إياهم، وكذلكَ أهلُ الجنّةِ لهم سِوىٰ الجنّةِ ما هو أكبَرُ منها وأجَلُّ مَوقِعاً منهم، وهو رضوانُ الله، كما قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٧٢]، ولهم ما يَتفضَّلُ اللهُ به عليهم سِوىٰ ثواب الجنّةِ مما لا يَعرِفُ كُنهَهُ إلا هو، فهو المُرادُ بالاستِثناء.

بما لا يَعرِفُ أكثرُ الخلقِ وُجودَه ودَوامَه، ومَنْ عَرَفَه فإنما يَعرِفُه بما يَدُلُّ علىٰ دوام الثواب والعِقاب، فلا يُجدي له التشبيه»[(١)]. وأُجيبَ عنه: بأنه ليسَ هذا مِنَ التشبيهِ بما لا يُعرَف، بل هو مِن تشبيهِ ما لا يُعرَفُ بما يُعرَف[(٢)]، فإنه شَبَّهَ تلكَ الدارَ بهذهِ الدار، وأثبتَ لها ما لهذهِ مِنَ المَظَلّةِ والمَقَلّة، والجامعُ كونُهما جِسْمَين، وإثباتُ الدوام للمُشبَّهِ به مبنيٌّ علىٰ العُرْفِ والعادة، كما قال: ما لاحَ كَوكَب، ما دامَ تعار.

قوله: (ما دامَ تِعار)، **النهاية**: «تِعار: جَبَلٌ معروف، يُصْرَفُ ولا يُصْرَف»، وفي الحديثِ ذِكْرُ ثَبِير، وهو الجبلُ المعروفُ عندَ مكّة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٣).

(٢) في (ح): «ليس هذا من التشبيه بما لا يُعرَف بما يعرف»، وفي (ف): «ليس هذا من التشبيه بما لا يعرف، بل هو تشبيه لما لا يعرف بما يعرف»، وفيهما جميعاً خَلَل، وما في (ف) أقرب إلىٰ الصواب، أما (ط) فقط سقط فيها قوله: «بما لا يعرف أكثر الخلق.. بل هو من».

والدليلُ عليه قولُه: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾، ومعنىٰ قولِهِ في مُقابَلَتِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾: أنه يَفعَلُ بأهلِ النارِ ما يُريدُ مِنَ العذاب، كما يُعطي أهلَ الجنّةِ عطاءَه الذي لا انقِطاعَ له، فتأمّلْه، فإنَّ القُرآنَ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً.

ولا يَخدَعَنَّكَ عنه قولُ المُجبِرة: إنَّ المُرادَ بالاستِثناءِ خُرُوجُ أهلِ الكبائرِ مِنَ النار بالشفاعة، **فإنَّ الاستِثناءَ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبِهم** ويُسَجِّلُ بافتِرائِهم، وما ظَنُّكَ بقوم نَبَذُوا كِتابَ الله لما روىٰ لهم بعضُ **النَّوابتِ** عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص: «ليأتِيَنَّ علىٰ جَهنَّمَ يومٌ تَصفِقُ فيه أبوابُها ليسَ فيها أحد، وذلكَ بعدَما يَلبَثُونَ فيها أحقاباً»، وقد بَلَغَني أنَّ مِنَ الضُّلّالِ مَن اغتَرَّ بهذا الحديث، فاعتَقَدَ أنَّ الكُفّارَ لا يُخلَّدُونَ في النار، ....

قوله: (**والدليلُ عليه**): أي: علىٰ أنَّ الاستِثناءَ في الخلودِ مِن عذاب النار، ومن الخلودِ في نعيم الجنّة، لا الانقِطاع مِن العِقاب والثواب مُطلَقاً، لأنَّ قولَه: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ يَدُلُّ علىٰ أنْ لا انقِطاعَ للثواب، فكذلكَ ينبغي أن يُرادَ مِن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾، لأنه مُقابِلُه، وهو مَذهَبُه[1]، وسيَجيءُ بُطلانُه.

قوله: (**النَّوابِت**)، **الجوهري**: «النَّوابِتُ مِنَ الأحداث: الأغمار»، وقيل: النابتة: قومٌ مِنَ الحَشْوِيّةِ لا رأيَ لهم.

قوله: (**الاستِثناءُ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبِهم**): قلت: كلا، بل كُلٌّ مِنَ الاستِثناءَيْنِ في عَويلٍ وضَجيجٍ بتأويلك؛ أما الأول: فلأنَّ اسمَ النارِ غُلِّبَتْ لدارِ العِقاب، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ * رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]، ولو لم يكن اسمُ النارِ مُشتَمِلاً علىٰ أنواع العذاب، كالنارِ والمُهْلِ والضَّريع والسَّلاسِلِ والزَّمْهَرير، لكانَ طَلَبُ الوقايةِ عنها مُطلَقاً لا يُغْني عن المذكورات، ولأنَّ مِن إطلاقِ اسم النارِ في عُرْفِ الشَّرْع لا

---

(١) أي: عقيدته الاعتزالية في خلود أصحاب الكبائر في النار.

وهذا ونحوُه ـ والعياذُ بالله ـ مِنَ الخِذْلانِ المُبين، زادنا اللهُ هِدايةً إلىٰ الحقّ، ومعرفةً بكِتابه، وتنبيهاً علىٰ أن نَعقِلَ عنه، ولَئِنْ صَحَّ هذا عن ابن العاص، فمعناه: أنهم يُخرَجُونَ مِن حَرِّ النارِ إلىٰ بَرْدِ الزَّمْهَرير، فذلكَ خُلُوُّ جَهَنَّم وصَفْقُ أبوابِها، وأقول: ما كانَ لابنِ عَمْرٍو في سَيْفَيه، ومُقاتَلَتِه بهما عليَّ بنَ أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، ما يَشغَلُه عن تسيير هذا الحديث.

[﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ * فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَـٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ ١٠٨ - ١٠٩]

﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ غيرَ مقطوع، ولكنَّه مُمتَدٌّ إلىٰ غير نهاية، كقوله: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فُصِّلَت: ٨، الانشقاق: ٢٥].

يَتَبادَرُ إلا دارُ العِقاب، كما أنَّ مِنَ اسمِ الجنّةِ لا يُفهَمُ إلا دارُ الثواب، قالَ المُصنِّفُ في أولِ تفسير سُورةِ البقرة[1]: «الجنّة: اسمٌ لِدارِ الثوابِ كُلِّها، وهيَ مُشتَمِلةٌ علىٰ جِنانٍ كثيرة»، وهيَ علىٰ نَهْجِ الأسماءِ الغالبةِ اللاحِقةِ بالأعلام.

وأما الثاني: فلأنَّ الذَّوْقَ السَّليمَ والطَّبْعَ المُستقيمَ يأبىٰ أن يُقال: إنّ الذينَ سُعِدُوا ففي الجنّةِ خالِدينَ فيها إلا أن يُنقَلوا إلىٰ رضوانِ الله، ورِضوانُ الله أيضاً كائنٌ في الجنّة، عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[2] عن أبي سعيدٍ الخدريّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ يقولُ لأهل الجنّة: يا أهلَ الجنّة، فيقولون: لَبَّيكَ وسَعْدَيْك، والخيرُ بيَدَيْك، فيقول: هل رَضِيتُم؟ فيقولون: ما لنا لا نرضىٰ يا ربَّنا، وقد أعطيتَنا ما لم تُعْطِ أحداً مِن خَلقِك؟! فيقول: ألا

---

(١) في تفسير الآية ٢٥ منها (٢: ٣٥٥).

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، والترمذي (٢٥٥٥).

....

أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك؟ فيقولون: أيُّ شيءٍ أعظَمُ مِن ذلك؟ فيقول: أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسخَطُ عليكُم بعدَه أبداً».

هذا، ثم قولُه: «الاستِثناءُ الثاني يُنادي علىٰ تكذيبهم» -يعني: كما لا يُوجِبُ خروجَ أهلَ الجنّةِ مِنَ الجنة، كذلكَ الأول ـ : يَـرُدُّه تذييلُ كُلٍّ مِنَ الآيتَينِ بما يُخالِفُ الأخرىٰ، فإنَّ اختِلافَهما يَدُلُّ علىٰ اختِلافِ الحكمَين، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ رَدٌّ لِـمَا عسىٰ أن يقولَ المُعتَزِليُّ في أفعالِ الله بالحسنِ والقُبْح، وأنَّ الثوابَ والعِقابَ واجِبانِ، ردّاً بليغاً، حيثُ جِيءَ به مُصَدَّراً بـ«إنّ»، علىٰ وَجْهِ تقوِّي الحكم، وبناءُ «فعّال» للمُبالَغة.

ويَعضُدُ هذا التفسير: ما رواه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ: «قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ للجَنّة: أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عِبادي، وقالَ للنار: أنتِ عذابي أُعذِّبُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عِبادي، ولكُلٍّ واحدةٍ مَلْؤُها».

ثم إنَّ قولَه: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ يَدُلُّ علىٰ أنَّ هذا الاستِثناءَ ليسَ علىٰ طريقةِ الأول، لأنه اسمُ مَصدَرٍ يُؤكِّدُ مضمونَ الجملة، فلو جُعِلَ الاستِثناءُ مِنَ الخلودِ في نعيم الجنّةِ لخرجَ عن أن يكونَ مُؤكِّداً، فوَجَبَ أن يُجعَلَ الاستِثناءُ[2] مِن أسلوبِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، يعني: أنَّ انقِضاءَ مُدّةِ بقائِهم فيها مُحال، فيَخلُدونَ فيها أبداً إلا ما شاءَ الله، وقد عُلِمَ اتفاقاً أنَّ مشيئةَ الله علىٰ الخلودِ فيها، فإذن لا انقِطاعَ لخلودِهم.

ثم إني وقفتُ بعدَ ذلكَ علىٰ ما يُوافِقُ هذا المعنىٰ مِن نَصِّ الزّجّاج رحمه اللهُ تعالىٰ: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ معناه: هو لا يشاءُ أن يُـخرِجَهم منها، كما تقول: أنا أفعلُ كذا وكذا إلا أن أشاءَ

---

(١) البخاري (٤٨٥٠) و(٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

(٢) من قوله: «ليس على طريقة الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

غيرَ ذلك، ثم تُقيمُ علىٰ ذلكَ الفِعْلِ، وأنتَ قادرٌ علىٰ غيرِ ذلك، والفائدةُ فيه: أنه تعالىٰ لو شاءَ أن يُخرِجَهم لَقَدِر، ولكنّه قد أعلَمَنا أنهم خالِدونَ أبداً. هذا مذهبٌ مِن مَذاهِبِ أهلِ اللُّغةِ»[1].

وصَرَّحَ المُصنِّفُ في الكهفِ في قوله: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]: «أنَّ الاستِثناءَ بمعنىٰ التأبيد».

وأما قوله: «قولُ المُجبِرة: إنَّ المُرادَ بالاستِثناءِ خروجُ أهلِ الكبائرِ مِنَ النارِ بالشفاعة»: فليسَ مِن تِلقاءِ أنفسِهم، لأنهم يَرفَعُونَ حديثَ الخروجِ إلىٰ الصادقِ المصدوقِ صَلَواتُ الله عليه، روىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[2] عن جابر، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «يَخرجُ مِنَ النارِ قومٌ بالشفاعةِ كأنهم الثعارير»، الثعاريرُ - بالثاءِ المُثلَّثةِ والعينِ المُهملة[3] -: صِغارُ القِثّاء.

وروىٰ البُخاريُّ وأبو داودَ والترمذيُّ[4] عن عِمرانَ بنِ الحصين: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يَخرجُ قومٌ مِنَ النارِ بشفاعةِ مُحمَّدٍ ﷺ، فيدخلونَ الجنّة، يُسَمَّونَ الجهنَّميِّين».

والأحاديثُ في هذا الباب بَلَغَتْ مَبلَغَ التَّواترِ كَثْرةً وصِحّة.

لكنِ الحديثُ الذي رواه عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ رضيَ اللهُ عنهما، ونَسَبَه إلىٰ أهلِ السُّنّة، فهم بَرِيئُونَ عنه، فقد صَرَّحَ بوَضْعِهِ ابنُ الجوزيِّ في كتاب «الموضوعات»[5]،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٧٩ - ٨٠).

(٢) البخاري (٦٥٥٨)، ومسلم (١٩١).

(٣) في الأصول الخطية: «والغين المعجمة»، وكُتِبَتِ «الثعارير» في الموضعين السابقين بنَقطِ الغين «الثغارير»، وهو خطأ، والتصويبُ من رواية البخاري، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (ثعر)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١١: ٤٢٩).

(٤) البخاري (٦٥٦٦)، وأبو داود (٤٧٤٠)، والترمذي (٢٦٠٠). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٤٣١٥). وأخرج البخاري (٧٤٥٠) و(٦٥٥٩).

(٥) «الموضوعات» لابن الجوزي (٣: ٢٦٨).

....

ورواه عن أبي أُمامةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يأتي علىٰ جَهنَّمَ يومٌ ما فيها من بني آدمَ أحد، تَصفُقُ أبوابُها، كأنها أبوابُ المُوحِّدين»[١].

وأما تفسيرُ الاستِثناءِ بالنَّقلِ من النارِ إلىٰ الزَّمْهَرير: فما جاءَ فيه نقلٌ يُعتَمدُ عليه.

وأما قولُه: «أما كانَ لابنِ عَمْرٍو في سَيفَيهِ ما يَشغَلُه عن تَسْييرِ هذا الحديث»: ففيه ـ والعياذُ بالله ـ الطَّعْنُ فيمَن هو مِن أكابرِ الصَّحابة، ومن العُلماءِ المشاهيرِ منهم، ومن العابدينَ فيهم؛ مِن وَجْهَين:

أحدهما: أنه عَمَدَ إلىٰ وَضعِ الحديثِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ومَعَ ذلكَ اجتَهدَ في تَسْييره[٢].

وثانيهما: أنه قاتَلَ علياً رضيَ اللهُ عنهما بسَيفَيه؛ لِسانِهِ وحُسامِه.

هذا ـ والله ـ خسارةٌ عظيمةٌ لا يُقدِمُ عليه مُتديِّن.

قال ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»: «إنه كانَ فاضِلاً حافِظاً عالماً، وكان يَسْرُدُ الصَّوْم، ولا ينامُ الليل، وحديثُ مُراجَعتِهِ مَعَ النبيِّ ﷺ في الصِّيام[٣] وخَتْمِ القُرآن[٤] مشهور»، وقال: «إنه اعتذرَ مِن شُهودِهِ صِفِّين، وأقسَمَ أنه لم يَرْمِ فيها برُمْحٍ ولا سَهْم، وإنما شَهِدَها لِعَزْمةِ أبيه عليه، وأنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ قالَ له: «أطِعْ أباك»[٥]، وكانَ يقول: «ما لي ولِصِفِّين، ما لي ولقتالِ المُسلِمين، والله لَوَدِدتُ أني مِتُّ قبلَ هذا بعَشْرِ سِنين، وقال: أما والله ما ضَرَبتُ فيها بسَيْف، ولا طَعَنتُ فيها برُمْح، ولا رَمَيتُ بسَهْم»[٦].

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩: ١٢٢).

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «تفسيره».

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٦) و(١٩٧٧) و(٣٤١٨)، ومسلم (١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو نفسِه رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٩٧٨) و(٥٠٥٢ ـ ٥٠٥٤)، ومسلم (١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٦٥٣٨) و(٦٩٢٩).

(٦) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٤: ٢٦٦) و(٧: ٤٩٥).

....

قالَ ابنُ الحاجب في «الأمالي»: «الاستِثناءُ الأولُ مُتَّصِلٌ مِن وَجْهَين:

أحدهما: أنَّ المُرادَ بـ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾: جميعُ الزمانِ بعدَ البَعْث، فاستُثنِيَ زَمَنُ إقامتِهم في المَحشَر، فإنهم ليسوا في النارِ حينَئذ. روىٰ الواحِديُّ هذا الوَجْهَ عن الزّجّاج[١]، قال الإمام: «هذا بعيد، لأنَّ الاستِثناءَ وقعَ عن الخلودِ في النار، ومن المعلوم أنَّ الخلودَ فيها كيفيةٌ من كيفياتِ الحصولِ فيها، فقبلَ الحصولِ في النار امتنعَ حصولُ الخلود فيها، فإذا لم يحصل الخلود، لم يحصل المستثنىٰ منه[٢]، وإذا لم يحصل المُستَثنىٰ منه امتنعَ حصولُ الاستِثناء[٣].

وثانيهما[٤]: أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ عِبارةً عن الكُفّارِ وعُصاةِ المُسلِمين، فيكونَ ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استِثناءً إما المُدّةَ التي تكونُ بعدَ إخراجِ العُصاة، فإنهم ليسوا فيها حينَئذ، وإما لمن يخرج؛ استِعمالاً لِـ«ما» بمعنىٰ: «مَن»، ويكونَ استِثناءً مِن ﴿ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾، لا مِن ﴿مَا دَامَتِ﴾»[٥].

قال الإمام: «هذا الاستِثناءُ يُفيدُ إخراجَ أهلِ التوحيدِ مِنَ النار، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ﴾ يُفيدُ أنّ جُملةَ الأشقياءِ محكومٌ عليهم بهذا الحكم، ثم قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، فوَجَبَ أن لا يبقىٰ ذلكَ الحكمُ علىٰ ذلكَ المجموع، ويكفي في زوالِ حُكم الخلودِ عن المجموع زوالُه عن بعضِهم، فوَجَبَ أن لا يبقىٰ حُكمُ الخلودِ لبعضِ الأشقياء، ولـمّا ثبتَ أنّ

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٩١)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٨٠).

(٢) من قوله: «كيفية من كيفيات الحصول فيها» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٣).

(٤) عاد الكلامُ لابن الحاجب، والمؤلِّفُ أقحَمَ فيه ما نَقَلَه الواحديُّ عن الزَّجاج، وما قاله الإمامُ الرازيّ، عليهم جميعاً رحمةُ الله تعالىٰ.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١١٤- ١١٥).

....

الخلودَ واجبٌ للكُفّارِ وَجَبَ أن يُقال: الذينَ زالَ حُكمُ الخلودِ عنهم هم الفُسّاقُ مِن أهل الصَّلاة»(١).

وتَبِعَه القاضي حيثُ قال: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استِثناءٌ مِنَ الخلودِ في النار، لأنَّ بعضَهم ـ وهُم فُسّاقُ المُوحِّدِينَ ـ يُخرَجُونَ منها، وذلكَ كافٍ في صِحّةِ الاستِثناء، لأنَّ زوالَ الحكم عن الكُلِّ يكفيهِ زوالُه عن البعض، وهُمُ المُرادُ بالاستِثناءِ الثاني، فإنهم مُفارِقُونَ عن الجنّةِ أيامَ عذابِهم؛ فإنَّ التأبيدَ مِن مَبدَأٍ مُعيَّنٍ يَنتَقِضُ باعتبارِ الابتداء، كما يَنتَقِضُ باعتبارِ الانتِهاء، وهؤلاءِ وإن شَقُوا بعِصيانِهم، فقد سُعِدُوا بإيمانِهم. لا يُقال: فعلىٰ هذا لم يكن قولُه: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ تقسيماً صحيحاً؛ لأنَّ مِن شَـرْطِهِ أن تكونَ صِفةُ كُلِّ قِسْمٍ مُنتَفيةً عن قَسِيمه، لأنَّ ذلكَ الشَّـرْطَ حيثُ التقسيمُ لانفِصالٍ حقيقيٍّ أو مانِعٍ مِنَ الجمع، وهاهنا المُرادُ أنَّ أهلَ المَوقِفِ لا يخرجونَ عن القِسْمَين، وأنَّ حالَهم لا يخلو عن السَّعادةِ والشقاوة، وذلكَ لا يمنعُ اجتماعَ الأمرَيْنِ في شَخْصٍ باعتبارَيْن»(٢).

وقالَ الزّجّاجُ والسَّجاوَنْدي: «ما» بمعنىٰ: «مَـن»، لأنَّ المُرادَ العَـدَدُ لا الشَّخْص(٣) ـ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] ـ ، و«إلا» بمعنىٰ «سِوىٰ»، كقولك: عليَّ ألفانِ إلا الألفَ الذي كان، يعني: سِوىٰ، أي: خالدينَ فيها ما دامتِ السَّماواتُ والأرضُ سِوىٰ ما شاءَ ربُّكَ مِنَ الزِّيادةِ التي لا آخِرَ لها علىٰ مُدّةِ بقاءِ السَّماواتِ والأرض(٤).

وقلت: الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه: أن تُحمَلَ «ما» علىٰ معنىٰ: «مَن»؛ لإرادةِ الوَصْفيّة، وهيَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٣).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٣).

(٣) يعني: أنَّ «ما» تُستعمَلُ في غير العاقل، و«مَنْ» في العاقل، والذي سَوَّغَ استعمالَ «ما» هنا بمعنىٰ «مَنْ»: كونُ المُرادِ العَدَدَ لا الشَّخْص، فأشبَهَ غيرَ العاقل.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ٧٩).

لـمَّا قصَّ قَصَصَ عَبَدةِ الأوثان، وذكرَ ما أحلَّ بهم مِن نِقَمِه، وما أعدَّ لهم مِن عذابه، قال: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰؤُلَاءِ﴾ أي: فلا تَشُكَّ بعدَما أُنزِلَ عليكَ مِن هذهِ القَصَصِ في سُوءِ عاقبةِ عبادتِهم **وتَعرُّضِهم بها لِـمَا أصابَ** أمثالَهم قبلَهم؛ تَسْليةً لرسولِ الله ﷺ، وعِدَةً بالانتِقام منهم، ووعيداً لهم، ثم قال: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم﴾ يُريد: أنَّ حالَهم في الشِّـرْكِ مِثلُ حالِ آبائِهم مِن غير تَفاوُتٍ بينَ الحالَين، وقد بَلَغَكَ ما نَزَلَ بآبائِهم، فسَينزِلَنَّ بهم مِثلُه، **وهو استِئنافٌ معناهُ تعليلُ النهي** عن المِرْية.

و«ما» ـ في ﴿مِّمَّا﴾ و﴿كَمَا﴾ ـ يجوزُ أن تكونَ مصدريةً وموصولة، ....

المرحومية، ليُؤذِنَ أنَّ إخراجَهم لمَحْضِ مَشيئتِه وسَبْقِ رحمتِه، لا لاستِحقاقٍ منهم، فيَنطَبِقُ عليه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وتحقيقُه: أنَّ قولَه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ مُقدَّرةٌ مِن ضمير الاستِقرارِ في الظَّرْف، أي: ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾، وأنتَ تعلمُ أنَّ الحالَ قَيْدٌ للحُكم، فإذا انتفىٰ الحكمُ مِنَ البعضِ بالاستِثناءِ ينتفي مُقيَّداً، المعنىٰ: إنَّ الذينَ شَقُوا مُستَقِرُّونَ في النارِ مُقدَّرينَ الخلودَ إلا المرحومَ الذي شاءَ اللهُ أن لا يَستقِرَّ مُخلَّداً. فيُفيدُ إما أن لا يَستَقِرَّ فيها مُطلَقاً أو يَستَقِرَّ غيرَ مُخلَّد، وأحوالُ العُصاةِ علىٰ هذا النَّهج، كما عُلِمَ مِنَ النُّصوصِ الصحيحة.

وقالَ المُصنِّف: «زادنا اللهُ هِدايةً إلىٰ الحقِّ ومعرفةً بكِتابه»، ونقول: زادنا اللهُ اطِّلاعاً علىٰ كَشْفِ أستارِ التنزيل لِنَذُبَّ عن مَذهَبِ أهلِ الحقِّ، ووقوفاً علىٰ الجمع بينَ الكِتاب والسُّنَّة، ونعوذُ باللهِ مِنَ الزَّيْغ عن سَنَنِ المؤمنين، وسُنَنِ سَيِّدِ المُرسَلين.

قوله: (**وتَعرُّضِهم بها لِـمَا أصاب**): اللام: صِلةُ التَّعرُّض. **الجوهري**: «عَرَّضتُ فُلاناً لكذا، فتَعرَّضَ هو له»، والباءُ في «بها»: للسَّبَب، أي: تَعرُّضهم لِـمَا أصابَ أمثالَهم بسَبَب العِبادة.

قوله: (**وهو استِئنافٌ معناهُ تعليلُ النَّهْي**): يعني: لـمَّا نهاهُ بقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾، أي: لا تَشُكَّ في سُوءِ عاقبةِ عبادتِهم، قَدَّرَ السائلَ أن يقول: لِـمَ ما أشكُّ في سُوءِ عاقبتِهم؟ فأجاب: لأنَّ حالَهم في الشِّـرْكِ مِثلُ حالِ آبائهم، فيُهلِكُهم اللهُ كما أهلَكَ آباءَهم.

أي: مِن عبادتِهم وكعبادتِهم، أو: مما يَعبُدونَ مِنَ الأوثان، ومِثلَ ما يَعبُدونَ منها.

﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ أي: حَظَّهُم مِنَ العذاب، كما وَفَّينا آباءَهم أنصِباءَهم.

فإن قلت: كيفَ نُصِبَ ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حالاً عن النَّصِيب الموفّـىٰ؟ قلت: يجوزُ أن يُوفّـىٰ وهو ناقص، ويُوفّـىٰ وهو كامل، ألا تراكَ تقول: وَفَّيتُه شَطْرَ حَقِّه، وثُلُثَ حَقِّه، وحَقَّه كامِلاً وناقِصاً.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ ١١٠]

﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ آمَنَ به قوم، وكَفَرَ به قوم، كما اختُلِفَ في القُرآن، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ﴾ يعني: كَلِمةَ الإنظار إلىٰ يوم القيامة، ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ بينَ قوم موسىٰ أو قومك. وهذهِ من جُملةِ التَّسْليةِ أيضاً.

[﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١١١]

قوله: (**أي: مِن عبادتِهم وكعبادتِهم**): فيه نَشْر، يعني: علىٰ تقديرِ أن تكونَ «ما» في الصُّورتَينِ مَصدَريّة: معناهُ هذا، وعلىٰ تقديرِ أن تكونَ موصولة: معناه: مما يَعبُدونَ مِنَ الأوثان، ومثلَ ما يَعبُدونَ منها.

قوله: (**يجوزُ أن يُوفّـىٰ وهو ناقِص، ويُوفّـىٰ وهو كامِل**)، **الانتِصاف**: «هذا وَهَم، لأنَّ التَّوْفيةَ تقتضي عَدَمَ نُقْصانِ الموفّـىٰ، كُلًّا كانَ أو بَعْضاً، فوفاءُ النِّصْفِ يلزمُ منه عَدَمُ نُقْصانِ النِّصْف، فما وَجْهُ جَعْلِهِ حالاً؟! والأصحُّ أن تُستَعمَلُ «التَّوْفيةُ» بمعنىٰ: الإعطاء، كما استُعمِلَ «التوفّـي» بمعنىٰ: الأَخْذ، ومَنْ قال: أعطيتُ فُلاناً حَقَّه، كانَ جَديراً أن يُؤكِّدَه بقوله: غيـرَ منقوص»(١).

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٩٥) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ التنوينُ عِوضٌ مِنَ المُضافِ إليه، يعني: وإنَّ كُلَّهم، وإنَّ جميعَ المُختَلِفينَ فيه، ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ قَسَم محذوف، واللامُ في ﴿لَّمَّا﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم، و«ما» مزيدة. والمعنىٰ: وإنَّ جميعَهم واللهِ لَيُوفِّيَنَّهم، ﴿رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ مِن حَسَنٍ وقبيح، وإيمانٍ وجُحُود.

وقلت: والحقُّ أنَّ سَبيلَ قوله: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ سَبيلُ الحالِ المُؤكِّدة، وهيَ أن تُقرِّرَ مضمونَ الجملةِ لِدَفْع توهُّم التجوُّز، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

قوله: (﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ التنوينُ عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه): أبو عَمْرٍو والكِسائيُّ قَرَءا بتشديدِ «إن» وتخفيفِ ﴿لَمَا﴾[1].

قوله: (واللامُ في ﴿لَّمَّا﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم، و«ما» مَزيدة): قالَ صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر، لأنَّ المُوطِّئةَ لا تَدخُلُ إلا علىٰ شَرْط، فالوَجْهُ أنَّ اللامَ الأُولىٰ: هيَ الداخِلةُ علىٰ خبرِ «إنّ»، والثانية: جوابُ قَسَم، و«ما»: مَزيدة، لِئلّا تَتَلاقىٰ لامان، تقديرُه: إنَّ كُلَّهم لَواللهِ لَيُوفِّيَنَّهم»، تَمَّ كلامُه.

وهو قولُ أبي عليٍّ في «الحجّة»[2]، ذكرَ أنَّ اللامَ في «إنَّ زيداً لَـمّا لَيَنطَلِقَنَّ» ـ علىٰ قولِ سِيبَوَيه ـ: هيَ اللامُ التي تقتضيه «إنّ»، واللامَ الأُخرىٰ: هيَ اللامُ التي تَتَلقّىٰ القَسَم، ودَخَلَتْ «ما» لتفصلَ بينَ اللامَينِ مَعَ اتفاقِ اللفظَين.

وقلت: نَظَرُه نَشَأ مِن قولِهم: «اللامُ المُوطِّئةُ للقَسَم: هيَ التي في قولك: واللهِ لَئِنْ أكرمتَني لأُكرِمَنَّك»، كما في «المُفصَّل»[3]، وتفسيرُ ابنِ الحاجب له: «اللامُ المُوطِّئةُ للقَسَم: هيَ اللامُ التي تَدخُلُ علىٰ الشَّرْطِ بعدَ تَقَدُّم القَسَم لَفْظاً أو تقديراً، لِتُؤذِنَ بأنَّ الجوابَ له لا للشَّرْط،

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٩، و«التيسير» للداني ص١٢٦، و«حجة القراءات» ص٣٥٠.

(٢) انظر: «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٨٤-٣٨٥).

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٢٧.

وقُرِئ: «وإنْ كُلًّا» بالتخفيف؛ علىٰ إعمالِ المُخفَّفةِ عَمَلَ الثقيلة، ....

فهذا معنىٰ تَوْطِئتِها، وليست جوابَ القَسَم، وإنما الجوابُ ما يأتي بعدَ الشَّـرْط»[1].

ويُمكِنُ أن يُقال: معنىٰ التَّوطِئةِ فيها: هو أنها توطَّأتْ مكانَ القَسَم، مِن قولِهم: تَوطَّأتُه بقَدَمي، وهذا مَوطِئُ قَدَمي، أي: دَلَّتْ علىٰ أنَّ اللامَ التي تليها مما يَصلُحُ أن تكونَ جواباً لِقَسَم محذوف، فهذا لا يُوجِبُ الاختِصاصَ بأن يكونَ مدخولُها شَـرْطاً البتّة، وبه تُعلَمُ عِلّةُ التَّسْمية؛ إذ رعايةُ التَّناسُبِ بينَ الاسمِ والمُسمّىٰ منظورٌ فيه.

فعلىٰ هذا: الجملةُ القَسَميّةُ بتمامِها وقعت خَبَراً لِـ«إنّ»، واستُغْنِيَ بمعنىٰ التأكيد فيها عن ذِكرِ اللام، ويَعضُدُ ما ذَكَرْناهُ تقديرُه: «وإنَّ جميعَهم واللهِ لَيُوفِّينَّهم»؛ حيثُ أوقعَ القَسَمَ خَبَراً لِـ«إنّ»، وأسقَطَ اللامَ الأُولىٰ لإقامةِ المدلولِ مقامَ الدالّ.

قالَ صاحبُ «التخمير»[2]: «أجمَعَ الكُوفيُّونَ وكثيرٌ مِنَ البَصْريِّينَ علىٰ أنَّ اللامَ الأُولىٰ: خَلَفٌ مِنَ القَسَم، والثانية: لامُ جوابِ القَسَم»[3]. وذكرَ صاحبُ «الإقليد»[4]: أنَّ اللامَ في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: مُوطِّئةٌ للقَسَم، والتقدير: والله لَـمّا، و«ما»: مَزيدة، وفي ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: جوابُ القَسَم[5]، أي: وإنَّ كُلًّا واللـهِ لَيُوفِّيَنّهم، وقال: التوطِئةُ كثرةُ الوَطْء، وهيَ الرِّياضة، كقولك: وَطِئَ الفَرَسَ ووَطِئَ المَرْكَب، تقول: هذهِ اللامُ وَطَّأَتْ جوابَ القَسَم، أي: سَهَّلَ تُفَهُّمُ الجواب علىٰ المُقسَم له.

قوله: («وإنْ كُلًّا» بالتخفيف): قالَ ابنُ الحاجب: «هيَ قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافِعٍ[6]، و«إنْ»:

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٧٠).

(٢) تقدَّم التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسيرِ الآية ٣٢ من سورة الأنفال (٧: ٩٠).

(٣) «التخمير» (٤: ١٦٨).

(٤) يعني: العلّامةَ شرفَ الدِّين الـجَنْدي، رحمه الله تعالىٰ. تَقدَّمَ التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٤ من هذه السُّورة.

(٥) من قوله: «وذكر صاحب الإقليد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم أيضًا، كما في «التيسير» للداني ص١٢٦.

اعتباراً لأصلِها الذي هو التثقيل. وقرأ أُبيّ: «وإنْ كُلٌّ لَـمّا لَيُوفِّيَنَّهم»؛ علىٰ أنَّ «إنْ» نافية، و«لَـمّا» بمعنىٰ: إلا، وقراءةُ عبدِ الله مُفسِّـرةٌ لها:

«وإنْ كُـلٌّ إلا لَـيُوفِّيـنَّهم»، وقرأ الزُّهْـريُّ وسُليمانُ بـنُ أرقـم: «وإنَّ كُـلًّا لَـمًّا لَـيُوفِّيَنَّهم» بالتـنوين، كقوله: ﴿أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾ [الفجر: ١٩]، ....

مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، و﴿كُلًّا﴾: منصوبٌ بها؛ علىٰ إحدىٰ اللُّغتَينِ في الإعمالِ والإلغاء، وهيَ لُغةٌ فَصِيحة، واللام: هيَ الفارِقة، و«ما»: زائِدةٌ أو بمعنىٰ: الذي، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ جُملةٌ في مَوضِع خَبَـرِ «إنْ»، واللامُ فيها: لامُ القَسَم، وحَسُنَ زيادةُ «ما» لِـمَا قُصِدَ علىٰ جَعْل ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ جوابَ قَسَم، فلم يَحسُن اجتماع اللامَيْن؛ اللامِ الفارِقةِ ولامِ جوابِ القَسَم، فلولا «ما» لقيل: لَلَيُوفِّيَنَّهم، فزِيدَتْ ليُفرِّقَ بينهما، أو صِلةٌ لِـ«ما» إن جَعَلْناها موصولة، كأنه قيل: وإنَّ هؤلاءِ لَلَّذينَ ـ واللـهِ ـ لَـيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم»[١].

وقال ابنُ مالك: «إهمالُ «إنْ» المكسورةِ بالتخفيفِ أكثرُ مِن إعمالِها، وإذا أُعمِلَتْ وهيَ مُخفَّفة، فالمُتكلِّمُ بالخِيارِ في الإتيانِ باللام وتَرْكِها، كما كانَ قبلَ التخفيف، ومِن إعمالِها مُخفَّفة: ﴿وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾»[٢].

قوله: («وإنْ كُلٌّ لَـمّا لَـيُوفِّيَنَّهم»): قالَ ابنُ جِنِّي: «معناه: ما كُلٌّ إلا واللهِ لَـيُوفِّيَنَّهم، كقولك: ما زيدٌ إلا لأَضْـرِبنَّه[٣]، أي: ما زيدٌ إلا مُستَحِقٌّ لأنْ يُقالَ فيه هذا»[٤].

قوله: («وإنْ كُلًّا لَـمًّا لَـيُوفِّيَنَّهم» بالتنوين): قالَ ابنُ جِنِّي: «لَـمًّا ـ بالتنوين ـ : مَصدَر، كالذي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾ [الفجر: ١٩]، أي: أكـلاً جامِعاً

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٦٦-٦٧).

(٢) انظر «شرح الكافية الشافية» (١: ٥٠٣-٥٠٥).

(٣) في (ح) و(ف): «إلا ضـربتُه»، وهو خطأ، والمُثبَتُ (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٨).

والمعنىٰ: وإنَّ كُـلًّا مَلمُومين، بمعنىٰ: مجموعين، كأنه قيل: وإنّ كُلًّا جميعاً، كقوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣].

[﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ١١٢]

﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ فاستَقِم استِقامةً مِثلَ الاستِقامةِ التي أُمِرتَ بها علىٰ جادّةِ الحقّ، غيـرَ عادلٍ عنها، ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ معطوفٌ علىٰ المُستَتِـرِ في «استقِم»، وإنما جاز العطفُ عليه ـ ولم يُؤكَّد بمُنفَصِل ـ لقيام الفاصِل مَقامَه، والمعنىٰ: فاستَقِمْ أنتَ وليَستَقِمْ مَنْ تابَ عن الكُفرِ وآمَنَ معَك، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟﴾ ولا تَـخرُجُوا عن حُدُودِ الله، ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ **عالـمٌ فهو مُجازيكُم به، فاتّقوه.**

لأجزاءِ المأكول، وكذلكَ تقديرُ هذا بمعنىٰ: وإنَّ كُلًّا لَـيُوفِّينَّهم ربُّكَ أعمالَهم لَـمًّا، أي: تَوْفيةً جامعةً لأعمالِهم جميعاً، ومُحصِّلةً لأعمالِهم تحصيلاً، فهو كقولك: قياماً لأقومَنّ، وقُعوداً لأقعُدَنّ»[(١)].

والمُصنِّفُ ذهبَ إلىٰ التوكيد، لِقوله: «وإنَّ كُلًّا جميعاً»[(٢)].

وقالَ أبو البقاء: «وانتصابُه علىٰ الحالِ مِن ضميرِ المفعولِ في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ضعيف»[(٣)].

قوله: (﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ **عالـمٌ فهو مُجازيكُم به فاتقُوه**): أشارَ بقوله: «فاتقُوه» إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ والنهي وتهديد، قالَ القاضي: «في الآيةِ دليلٌ علىٰ وجوبِ اتباع النُّصُوص، مِن غيـرِ تَصَـرُّفٍ وانحِرافٍ بنَحْوِ قياسٍ واستِحسان»[(٤)].

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٨).

(٢) في الأصول الخطية: «وإنَّ كُلًّا بمعنىٰ جميعاً»، وأثبتُّ ما في «الكشّاف»، وهو الأنسَبُ للسِّياق.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٦).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٦).

والكلامُ في القياس والاستحسان فيما فيه نصّ، كما هو ظاهرٌ من سياق الكلام، أما القياسُ والاستحسانُ فيما لا نَصَّ فيه فلُبُّ الفقه ولبابُه.

وعن ابن عباس: «ما نَزَلَتْ علىٰ رسولِ الله ﷺ في جميع القُرآنِ آيةٌ كانت أشَدَّ ولا أشَقَّ عليه مِن هذهِ الآية»، ولهذا قال: «شَيَّبَتْني هُودُ والواقِعةُ وأخواتُهما»، ورُوِي: أنَّ أصحابَه قالوا له: لقد أسرَعَ فيكَ الشَّيْب؟ فقال: «شَيَّبَتْني هُود». وعن بعضِهم: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في النَّوْم، فقلتُ له: رُوِيَ عنكَ أنكَ قلت: «شَيَّبَتْني هُود»، فقال: نعم، فقلت: ما الذي شَيَّبَكَ منها؟ أقَصَصُ الأنبياءِ وهلاكُ الأُمَم؟ قال: ....

وقلت: يُمكِنُ أن يُجعَلَ ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تتميماً ومُبالَغة، المعنىٰ: فاستقيموا حَقَّ الاستِقامة، فإنه بصيرٌ لا يَخفىٰ عليه سِرُّكُم وعَلانيتُكم، فهو مِن بابِ الإحسانِ والإخلاص.

قوله: (قال: «شَيَّبَتْني هُودُ والواقِعة»): روينا عن الترمذيِّ[1] عن ابن عبّاسٍ قال: قالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، قد شِبْت، قال: «شَيَّبَتْني هُودُ، والواقِعةُ، والمُرسَلاتُ، وعَمَّ يَتَساءَلون، وإذا الشمسُ كُوِّرَت»، قيل: صَحَّ «هُودُ» هنا غيرَ مُنصَرِف، كـ«ماه» و«جُور» في اسمَيْ بَلدَتَينِ للأسباب الثلاثة[2]، لأنَّ المُرادَ به في الحديثِ السُّورة، لا النَّبيّ[3].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٩٧).

(٢) «ماه» و«جُور»: اسمـا بَلدَتَينِ بأرضِ فارس، كما نقله ياقوتُ الحموي في «معجم البلدان» (٥: ٤٩) عن الزمخشريّ، ثم قال ياقوت: «وللنَّحْويِّينَ هاهنا كلام، وذلك أنهم يقولون: إنّ الاسمَ إذا كان فيه عِلّتانِ تمنعانِ الصَّرْف، وكانَ وَسَطُه ساكناً خفيفاً قاومتِ الخِفّةُ إحدىٰ العِلَّتَين، فيَصرِفونَه، وذلكَ نَحو: هند ونوح، لأنّ في «هند» التأنيثَ والعَلَمِيّة، وفي «نوح» العُجْمةَ والعَلَمِيّة، فإذا صاروا إلىٰ «ماه» و«جُور» وسَمَّوا به بلدةً مَنَعُوهُ الصَّرْف، وإن كان أوسطُه ساكناً، لأنّ فيه ثلاثَ عِلَل، وهي التأنيثُ والتعريفُ والعُجْمة، فقاومت خِفّتُه بسكونِ وَسَطِه إحدىٰ العِلَلِ الثلاث، فبقيَ فيه عِلّتانِ مَنَعَتاهُ من الصَّرْف». وانظر: «المُفصَّل» للعلامة الزمخشريّ ص١٨.

(٣) هذه الفِقرة ـ مِن «قوله: (شيبتني هود والواقعة)» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قوله: إنه بما تعملون بصير»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

لا، ولكنْ قولُه: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾. وعن جَعفَرٍ الصادقِ رضيَ اللهُ عنه: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾، قال: افتقِرْ إلىٰ الله بصِحّةِ العَزْم.

قوله: (لا، ولكنْ قولُه: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾): دَلَّ هذا القولُ علىٰ أنها كَلِمةٌ جامِعة، قال الإمام: «هيَ جامِعةٌ لكُلِّ ما يَتَعلَّقُ بالعقائدِ والأعمال، ولا شَكَّ أنَّ البقاءَ علىٰ الاستِقامةِ الحقيقيةِ مُشكِلٌ جِدّاً، وأنا أضـرِبُ لكَ مِثالاً يُقرِّبُ صُعوبةَ هذا المعنىٰ؛ الخطُّ الذي يَفصِلُ بينَ الظِّلِّ والضُّوءِ جُزءٌ واحدٌ لا يَقبَلُ القِسْمةَ في العَرْض، فإذا قُـرِّبَ طَرَفُ الظِّلِّ مِن طَرَفِ الضُّوءِ اشتَبَهَ في الحِسّ، ولم يَقْوَ الحِسُّ علىٰ إدراكِ ذلكَ الخط، فالاستِقامةُ بجميع أبواب العُبوديةِ كذلك، فأولُها: معرفةُ الله، وتحصيلُ هذهِ المعرفةِ علىٰ وَجْهٍ يُبْقي العقلَ[1] مَصُوناً في طَرَفِ الإثباتِ عن التشبيه، وفي طَرَفِ النفي عن التعطيل، في غايةِ الصُّعوبة، واعتَبِرْ سائرَ مقاماتِ المعرفةِ وسائرَ الأخلاقِ علىٰ هذا، فالقُوّةُ الغَضَبيّةُ والشَّهْوانيةُ حَصَلَ لكُلِّ واحدٍ منهما طَرَفا إفراطٍ وتفريط، وهما مذمومان، والفاصلُ هو المُتوسِّطُ بينَهما بحيثُ لا يميلُ إلىٰ أحدِ الجانبين، والوقوفُ عليه صَعْب، ثم العَمَلُ به أصعَب»[2].

وقِسْ علىٰ هذا الشجاعةَ والسَّخاوةَ والعِفّة، إلىٰ هذا ينظرُ قولُ المُصنِّف: «فاستَقِم استِقامةً مِثلَ الاستِقامةِ التي أُمِرتَ بها علىٰ جادّةِ الحقّ، غيـرَ عادلٍ عنها»، وهذا لا يكونُ إلا بالافتِقارِ إلىٰ الله تعالىٰ، ونَفْيِ الـحَوْلِ والقُوّةِ عن النَّـفْسِ بالكُلِّيّة، فيَنطَبِقُ عليه قولُ الصادق: «افتقِرْ إلىٰ الله تعالىٰ بصِحّةِ العَزْم».

روىٰ السُّلَميُّ عن بعضِهم: مَنْ يُطيقُ مِثلَ هذهِ الـمُخاطَبةِ بالاستِقامة، إلا مَنْ أُيِّـدَ بالمُشاهَداتِ القَويّة، والأنوارِ البيِّنة، والآثارِ الصادِقة، ثم عُصِمَ بالتثبيت، ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «مفاتيح الغيب» للرازي: «العبد».

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٠٦).

[﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ ١١٣]

قُرِئ: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ ﴾ بفَتْح الكافِ وضَمِّها مَعَ فَتْح التاء، وعن أبي عَمْرو: بكَسْرِ التاءِ وفَتْح الكاف، علىٰ لُغةِ تميم في كَسْرِهِم حُروفَ المُضارَعةِ إلا الياءَ في كُلِّ ما كانَ مِن باب «عَلِمَ يَعلَم». ونحوُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «فَتِمَسَّكُمُ النّارُ» بكَسْرِ التاء، وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ولا تُركَنُوا»، علىٰ البناءِ للمفعول، مِن: أركَنَه: إذا أمالَه.

﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، قال أبو عليٍّ الجوزجاني: كُنْ طالبَ الاستِقامة، لا طالبَ الكرامة، فإنَّ نفسَكَ مُتحرِّكةٌ في طَلَب الكرامة، وربُّكَ يَطلُبُ منكَ الاستِقامة.

قوله: (﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ ﴾ بفَتْح الكافِ وضَمِّها): قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ طلحةُ وقَتادةُ والأشهَب، ورُوِيَت عن أبي عَمْرو: «ولا تَرْكُنوا» بضَمِّ الكاف، وفيها لغتان: رَكِنَ يَركَن؛ كعَلِمَ يَعلَم، ورَكَنَ يَركُن؛ كقَتَلَ يَقتُل، هذا عندَ أبي بكر[1] مِنَ اللُّغاتِ المُتداخِلة»[2].

قوله: («فَتِمَسَّكُمُ النار» بكَسْرِ التاء): قالَ ابنُ جِنِّي: «قراءةُ يحيىٰ والأعمش وطَلْحة بخِلاف، ورواه إسحاقُ الأزرقُ[3] عن حمزة، هذهِ لغةُ تميم؛ أن تكسرَ أولَ مُضارع ما ثاني ماضيهِ مكسور، نَحْو: عَلِمتَ ورَكِبت[4]، وتَقِلُّ الكَسْرةُ في الياء، نَحْو: يِعْلَم، ويِرْكَب؛ استِثقالاً للكَسْرةِ في الياء، وكذلكَ ما في أولِ ماضيهِ همزةُ وَصْل[5]، نَحْو: يِنطَلِق، وتِسْوَدّ،

---

(١) يعني: ابنَ مُجاهِد، تَقدَّمَ التعريفُ به تعليقاً عندَ تفسير الآية ٨٠ من هذه السُّورة.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٢٩).

(٣) هو أبو مُحمَّد إسحاقُ بنُ يوسفَ بن يعقوبَ الأزرقُ الواسطيّ، ويُقال: الأنباريّ، ثقةٌ كبيرُ القَدْر، قرأ علىٰ حمزة، وروىٰ القِراءةَ عن أبي عمرو، وحروفَ عاصم عن أبي بكر ابن عيّاش. توفي سنة ١٩٥، وقيل: ١٩٤. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ١٤٤).

(٤) لفظُ ابنِ جِنِّي: «نَحْو: عَلِمتُ تِعلَم، وأنا إِعلَم، وهيَ تِعلَم، ونحنُ نِركَب»، وعبارةُ المُؤلِّفِ شديدةُ الاختصار.

(٥) من قوله: «نحو: علمت» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

والنهيُ مُتناوِلٌ للانحِطاطِ في هَواهُم، والانقِطاع إليهم، ومُصاحَبَتِهم ومُجالَسَتِهم، وزِيارتِهم ومُداهَنَتِهم، والرِّضا بأعمالِهم، والتَّشبُّهِ بهم، والتَّزيِّي بزِيِّهم، ومَدِّ العَيْنِ إلىٰ زَهْرتِهم، وذِكرِهم بما فيه تعظيمٌ لهم. وتأمَّلْ قولَه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ فإنَّ الرُّكُونَ هو المَيْلُ اليسير، وقولَه: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أي: إلىٰ الذين وُجِدَ منهم الظُّلْم، ولم يَقُل: إلىٰ الظالمين.

وحُكِيَ أنَّ المُوفَّقَ صَلّىٰ خلفَ الإمام، فقرأ بهذِهِ الآية، فغُشِيَ عليه، فلما أفاقَ قيلَ له، فقال: هذا فيمَنْ رَكَنَ إلىٰ مَنْ ظَلَم، فكيفَ بالظالم؟! ....

وتبيَّض، فكذلكَ (فتَمَسَّكُم)»[1].

قوله: (**وحُكِيَ أنَّ المُوفَّق**): والظاهرُ أنه أرادَ أبا أحمدَ طَلْحةَ المُوفَّقَ بنَ المُتوكِّل، قالَ ابنُ الأثير في «الكامل»: «عَقَدَ له أخوهُ الـمُعتَمِدُ علىٰ الله علىٰ الكوفةِ والحرَمَينِ واليمنِ وبغدادَ وواسِطٍ[2] والبصـرةِ والأهوازِ وفارسٍ وكِرْمان، ووَلّاهُ قِتالَ الزِّنْج[3] بالبصـرة، وصاحبُهم رجلٌ زَعَمَ أنه عليُّ بنُ مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عيسىٰ بنِ زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالب كرَّم اللهُ وجهَه، فأبادَهم اللهُ علىٰ يده، وكانَ عادِلاً حَسَنَ التدبيرِ حَسَنَ السِّيرة، يجلِسُ للمَظالِم، وعندَه القُضاةُ وغيـرُهم، وكانَ عالماً بالأدب والنَّسَب والفِقهِ وسياسةِ المُلكِ وغيـرِ ذلك، تُوفِّـيَ في سنةِ ثمانٍ وسبعينَ ومئتين»[4].

وقال ابنُ حَمْدون صاحبُ «التذكرة»[5]: وكانَ العَهْدُ في المُوفَّقِ بعدَ المُعتَمِدِ أخيه، ثم في المُفوِّضِ إلىٰ الله جَعفَرِ بنِ المُعتَمد، فماتَ المُوفَّقُ قبلَ المُعتَمد، ثم بُويعَ المُعتَضِدُ بنُ المُوفَّقِ بالعَهْد، وخُلِعَ المُفوِّض، وقال: كانَ المُوفَّقُ مُستَـولياً علىٰ الأمرِ كُلِّهِ في خِلافةِ أخيه المُعتَمِد، حتىٰ قالَ ـ وقد طَلَبَ ما راعىٰ به مُغنِّياً، فمُنِعَ منه ـ:

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٠).

(٢) في الأصول الخطية: «والواسط»، وفي «الكامل»: «والسواد وواسِط».

(٣) في (ح): «وولّاهُ قبائل الزنج»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـما في «الكامل».

(٤) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ٢٥٧ و٢٥٨ و٢٧٨.

(٥) «التذكرة» (١: ٤٥٢).

وعن الحسن رحمه الله: **جَعَلَ اللهُ الدِّينَ بينَ لاءَيْن: ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا﴾.**

ولـمَّا خالَطَ الزُّهْريُّ السَّلاطِينَ كتبَ إليه أخٌ له في الدِّين: «عافانا اللهُ وإياكَ ـ أبا بَكْر ـ مِنَ الفِتَن، فقد أصبحتَ بحالٍ ينبغي لمن عَرَفَكَ أن يَدعُوَ لكَ اللهَ ويَرحَمَك، أصبحتَ شَيْخاً كبيراً، وقد أثقَلَتكَ نِعَمُ الله بما فَهَّمَكَ اللهُ مِن كِتابه، ....

أليسَ مِنَ العَجائِبِ أنَّ مِثلي ... يَـرىٰ مـا قَـلَّ مُمتَنِعـاً عليـهِ

ويُؤخَذُ باسمِهِ الدُّنيا جميعاً ... ومـا مِـن ذاكَ شيءٌ في يَدَيـهِ

قوله: (**جَعَلَ اللهُ الدِّينَ بينَ لاءَين: ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا﴾**): لَعَلَّ المُراد: أنَّ اللهَ تعالىٰ جَعَـلَ الأمرَ بقوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ ـ الذي هو عبارةٌ عن الثباتِ علىٰ الصِّراطِ المُستقيم، وهو الـدِّينُ ـ بينَ النَّهيَـين؛ أحدهما: الإفراط، وهو الطُّغيانُ والتجاوُزُ عن الحد، والآخر: التفريط، وهو المَيْلُ القليلُ إلىٰ الظَّلَمة.

قال القاضي: «خِطابُ الرسولِ ﷺ ومَنْ معَه مِنَ المُؤمنينَ بها للتثبيتِ علىٰ الاستِقامةِ التي هيَ العَدْل، فإنَّ الزوالَ عنها بالمَيْلِ إلىٰ أحدِ طَرَفي إفراطٍ وتفريطٍ ظُلمٌ علىٰ نفسِه أو غيـرِه، بل ظُلمٌ في نفسِه»[1].

قوله: (**ولـمَّا خالَطَ الزُّهريُّ السَّلاطين**): قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو بكر محمدُ ابنُ مُسلِم بنِ عُبيدِ الله بنِ شِهابِ الزُّهريّ، أحدُ الفُقهاءِ والمُحدِّثينَ والعُلماءِ مِنَ التابعينَ بالمدينة، المُشارُ إليه في فُنونِ عِلم الشـريعة، قالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز: لا أعلمُ أحداً أعلَمَ بالسُّنَّةِ منه. وقيلَ لمكحول: مَنْ أعلَمُ مَنْ رأيت؟ قال: ابنُ شِهاب، قيل: ثم مَن؟ قال: ابنُ شِهاب. ماتَ في رمضانَ سنةَ أربعٍ وعشـرينَ ومئة»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٧).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٩١).

وعَلَّمَكَ مِن سُنّـةِ نَبيِّه، وليسَ كذلكَ أَخَذَ اللهُ الميثاقَ علىٰ العُلَمـاء، قالَ اللهُ سُبْحانه: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

واعلم أنَّ أيسَـرَ ما ارتَـكَبْت، وأخَفَّ ما احتَمَلْت: أنكَ آنستَ وَحْشةَ الظالم، وسَهَّلتَ سبيلَ الغَيّ؛ بدُنُوِّكَ ممَّنْ لم يُؤَدِّ حقاً ولم يَتـرُكْ باطِلاً حينَ أدناك، اتخذوكَ قُطباً تَدُورُ عليك رَحَىٰ باطِلِهم، وجِسْـراً يَعبُـرُونَ عليكَ إلىٰ بَلائِهم، وسُلَّمـاً يَصعَدُونَ فيكَ إلىٰ ضَلالِهم، يُدخِلُونَ الشَّكَّ بكَ علىٰ العُلَماء، ويَقتادُونَ بكَ قُلُوبَ الـجُهَلاء، فما أيسَـرَ ما عَمَرُوا لَكَ في جَنْبِ ما خَرَّبُوا عليك، وما أكثَـرَ ما أخذوا منكَ في جَنْبِ .....

قوله[1]: (وليسَ كذلكَ أخَذَ اللهُ الميثاق): اسمُ «ليسَ» محذوف، والكاف: اسمٌ منصوبُ المَحَلّ؛ خَبَـرُ «ليس»، و«أخَذَ اللهُ الميثاق»: جُملةٌ مُستأنَـفَةٌ علىٰ تقديرِ السُّؤال، والأظهَرُ أن تجعلَ «ليسَ» بمعنىٰ: لا، كما في قول الشاعر:

إنما يَـجْـزي الفتىٰ ليسَ الـجَمَلْ[2]

وفي شرح الدار الحديثي[3]: روىٰ أبو عَمْرِو ابنُ العلاء: «ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكَ» بالنَّصْب

---

(١) من هنا إلىٰ بداية فقرة «قوله: (وزلفًا من الليل)» الآتية بعد ثلاث صفحات، سقط من (ط).

(٢) عَجُزُ بيتٍ لِلَبيدِ بنِ ربيعة، كما في «ديوانه» ص١٤١، وأولُه:

فإذا جُوزيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ

(٣) كـذا في الأصول الخطية، وسيأتي قولُ المُؤلِّفِ ـ ص٦٠٢ في تفسير الآيـة ٣١ من سورة إبراهيمَ عليه السلام ـ: «قال الدار الحديثي»، ولم أتبيَّن المُرادَ به.
وفي «كشف الظنون» (٢: ١١١٧) في ذِكرِ شـروح «طوالع الأنوار» للقاضي البيضاوي: «وشَـرَحَه الحديثي، وهو الشيخُ الإمامُ ركنُ الدين أبو الحسن عليّ، المعروفُ بابن شيخ العربية الموصلي».
قلت: صوابُه: ابنُ شيخ العُوينة، وهو أبو الحسن عليُّ بنُ الحسين بن القاسم الموصليُّ الشافعيّ (٦٨١ ـ ٧٥٥)، تَرجَمَ له الحافظُ ابنُ حجر في «الدرر الكامنة» (٣: ٤٣-٤٥)، لكنْ لقبُه فيه «زين الدين»، وهو المعروفُ عنه في كتب التراجم، ويظهرُ من ترجمته اشتِغالُه بالعربية وتأليفُه فيها. =

ما أفسَدُوا عليك مِن دينك، فما يُؤمِنُكَ أن تكونَ ممَّنْ قالَ اللهُ فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، فإنك تُعامِلُ مَنْ لا يَجهَل، ويحفظُ عليك مَنْ لا يَغفُل، فداوِ دِينَكَ فقد دَخَلَه سُقْم، وهَيِّئْ زادَكَ فقد حَضَرَ السَّفَرُ البعيد، وما يخفىٰ علىٰ الله مِن شيءٍ في الأرض ولا في السماء، والسلام».

وقال سُفيان: في جَهَنَّمَ وادٍ لا يَسْكُنُه إلا القُرّاءُ الزائِرونَ للمُلُوك. وعن الأوزاعي: ما مِن شيءٍ أبغَضُ إلىٰ الله مِن عالمٍ يَزُورُ عامِلاً. وعن مُحَمَّدِ بنِ مَسلَمة: الذُّبابُ علىٰ العَذِرةِ أحسَنُ مِن قارئٍ علىٰ باب هؤلاء. ....

علىٰ المشهور، وبالرَّفْعِ علىٰ جَعْلِ «ليسَ» حَرْفاً غيرَ عامِلٍ، كما عندَ بني تميم، ذكرَه سِيبَوَيه[١]، وروينا في «صحيح البُخاريِّ»[٢] عن رافِعِ بنِ خُدَيج، عن رسولِ الله ﷺ: «ما أنهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ الله عليه فكُل، ليسَ السِّنَّ والظُّفُر»، كأنه قيل: لا كذلكَ أخذَ اللهُ الميثاق، أي: ما أخذَ اللهُ الميثاقَ أخذاً يُشبِهُ فِعْلَك.

قوله: (وقالَ سُفيان: في جَهَنَّمَ واد) الحديث: مِن روايةِ الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[٣] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «تَعَوَّذُوا مِن جُبِّ الحزن، قالوا: يا رسولَ الله، وما جُبُّ الحزن؟

= وهو من أقرانِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، فلعله هو المُرادُ هنا، ويُنظَرُ ما المُرادِ بـ«الدار»؟ واللهُ أعلم.

(١) انظر: «الكتاب» لِسِيبَوَيه (١: ١٤٧).

(٢) برقم (٢٤٨٨) و(٢٥٠٧) و(٣٠٧٥) و(٥٤٩٨) و(٥٥٠٩)، وأخرجه أيضاً مسلم في «صحيحه» (١٩٦٨).
قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٩: ٦٢٨): «قوله: «ليسَ السِّنَّ والظُّفُر»: بالنَّصب على الاستِثناءِ بـ«ليس»، ويجوزُ الرفع، أي: ليسَ السِّنُّ والظُّفُرُ مُباحاً أو مُجزِئاً».

(٣) الترمذي (٢٣٨٣)، وابن ماجه (٢٥٦).
وقال السِّنديُّ في «حاشيته» علىٰ «سنن ابن ماجه»: «الـجُبُّ ـ بضَمِّ الجيم وتشديد الباء ـ: البئرُ التي لم تُطوَ، والحزن ـ بفتحتَين أو بضَمٍّ فسكون ـ: ضِدُّ الفَرَح، قال الطِّيبيّ: هو عَلَم، والإضافةُ كما في «دار السَّلام»، أي: دارٌ فيها السَّلامُ من الآفات».

وقالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ دعا لظالمٍ بالبقاءِ فقد أحَبَّ أن يُعصىٰ اللهُ في أرضِه»، ولقد سُئِلَ سُفيانُ عن ظالمٍ أشرَفَ علىٰ الهلاكِ في بَرِيّة، هل يُسْقىٰ شَـرْبةَ ماء؟ فقال: لا، فقيلَ له: يموت؟ فقال: دَعْهُ يموت.

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ حالٌ مِن قوله: ﴿فَتَمَسَّكُمُ﴾، أي: فتَمَسَّكُمُ النارُ وأنتُم علىٰ هذهِ الحال، ومعناه: وما لكم مِن دُونِ الله مِن أنصارٍ يَقدِرُونَ علىٰ مَنْعِكُم مِن عذابه، لا يَقدِرُ علىٰ مَنْعِكُم مِنه غيره، ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ ثم لا يَنصُرُكم هو، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم وتَرْكُ الإبقاءِ عليكم.

فإن قلت: فما معنىٰ «ثم»؟ قلت: معناها: الاستبعاد، لأنَّ النُّصْـرةَ مِن الله مُستَبعَدةٌ مَعَ استيجابِهم العذابَ واقتِضاءِ حِكمتِهِ له.

[﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ ١١٤]

قال: وادٍ في جَهنَّم، تَعَوَّذُ منه جَهنَّمُ كُلَّ يومٍ أربعَ مئـةِ مرّة، قيل: يا رسولَ الله، مَنْ يَدخُلُها؟ قال: أُعِدَّ للقُرّاءِ المُرائينَ بأعمالِهم». وزادَ ابنُ ماجه: «وإنَّ مِن أبغَضِ القُرّاءِ إلىٰ الله تعالىٰ الذينَ يَزُورُونَ الأُمَراء»، قالَ المُحارِبيّ[1]: يعني: الـجَوَرة.

قوله: (فما معنىٰ «ثم»): أتىٰ في السُّـؤالِ بالفاءِ للإنكار، يعني: فُهِمَ مِن قولك: «ثم لا يَنصُـرُكم هو، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم»: أنَّ «ثُمَّ» هاهنا واقِعةٌ مَوقِعَ الفاءِ السَّببيّة، لأنَّ المعنىٰ: ولا تَركَنوا إلىٰ الذينَ ظَلَموا، لأنكم إن رَكِنتُم إلىٰ الظَّلَمة، فإنَّ اللهَ يُعذِّبُكم بالنارِ بأن يُسَلِّطَها عليكم، فتَمَسُّكُم، والحالُ أنْ لا ناصِـرَ سِواهُ ليُخلِّصَكم منها، وهو لا يَنصُـرُكم، لأنه وَجَبَ في حِكمتِهِ تعذيبُكم، فإذن لا تُنصَـرونَ البتّة، فلِمَ جاءَ بـ«ثُمَّ» دونَ الفاء؟

(١) هو عبدُ الرحمن بنُ مُحمَّد، المُتوفىٰ سنة ١٩٥، أحدُ رواة هذا الحديث.

﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ غُدْوةً وعَشِيّةً، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ وساعاتٍ مِنَ الليلِ، وهيَ ساعاتُه القريبةُ مِن آخِرِ النهار، مِن: أزلَفَه: إذا قرَّبَه وازدَلَفَ إليه، وصلاةُ الغُدْوة: الفَجْر، وصلاةُ العَشِيّة: الظُّهْرُ والعَصْر، لأنَّ ما بعدَ الزَّوالِ عَشِيّ، وصلاةُ الزُّلَف: المغربُ والعِشاء. وانتِصابُ ﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ علىٰ الظَّرْف، لأنهما مُضافانِ إلىٰ الوقت، كقولك: أقمتُ عندَه جميعَ النهار، وأتيتُه نصفَ النهار، وأولَه، وآخِرَه، تَنصِبُ هذا كُلَّه علىٰ إعطاءِ المُضافِ حُكمَ المُضافِ إليه، ونحوُه: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].

وقُرِئ: «وزُلُفاً» بضَمَّتَين، «وزُلْفاً» بسُكُونِ اللام، «وزُلْفىٰ» بوزْن: قُرْبىٰ، فالزُّلَف: جمعُ زُلْفة، كظُلَم في ظُلْمة، والزُّلْفُ بالسُّكُون: نَحْو: بُسْرة وبُسْر، والزُّلُف ـ بضَمَّتَين ـ: نَحْو: بُسُر في بُسْر، والزُّلْفىٰ: بمعنىٰ: الزُّلْفة، كما أنَّ القُرْبىٰ بمعنىٰ: القُرْبة، وهو ما يَقرُبُ مِن آخِرِ النهارِ مِنَ اللَّيل.

وقيل: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: وقُرَباً مِنَ الليل، وحَقُّها علىٰ هذا التفسير أن تُعطَفَ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أي: أَقِم الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهار، ....

وأجاب: ليُفيدَ معنىٰ الاستبعادِ مَعَ استيجابِ العذابِ الذي يُعطيه الفاء، قال القاضي: «﴿ثُمَّ﴾ نُزِّلَتْ مَنزِلةَ الفاء، فإنه تعالىٰ لـمّا بَيَّنَ أنه مُعذِّبُهم، وأنَّ غيرَه لا يَقدِرُ علىٰ نَصْرِهم، أنتَجَ ذلكَ أنهم لا يُنصَرونَ أصلاً»[1].

قوله: (﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: وقُرَباً مِنَ اللَّيل)، الجوهري[2]: «الزُّلْفىٰ: القُرْبةُ والمَنزِلة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧]، وهيَ اسمُ المَصدَر، كأنه قال: بالتي تُقرِّبُكم عندَنا ازدِلافاً، وازدَلَفوا: تَقدَّموا، والزُّلْفة: الطائفةُ مِنَ الليل، والجمع: زُلَف».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٧). وهنا ينتهي السقط من (ط) الذي تقدَّمت الإشارةُ إليه.

(٢) في الأصول الخطية: «الراغب»، وليس الكلامُ المذكور له، وإنما هو للجوهري في «الصِّحاح»، مادة (زلف).

وأَقِم زُلَفاً مِنَ الليل، علىٰ معنىٰ: وأَقِم صلاةً تَتَقرَّبُ بها إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ في بعض الليل.

﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ تكفيرُ الصغائر بالطاعات، وفي الحديث: «إنّ الصَّلاةَ إلىٰ الصَّلاةِ كفّارةٌ ما بينهما ما اجتُنِبَتِ الكبائر»، والثاني: إنَّ الحسناتِ يُذهِبْنَ السَّيِّئاتِ بأن يَكُنَّ لُطفاً في تَرْكِها، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وقيل: نزلت في أبي اليُسْـر عَمْرِو بنِ غَزِيّةَ الأنصاريّ، كان يبيعُ التَّمر، فأتَتْهُ امرأة، فأعجَبَتْه، فقالَ لها: إنَّ في البيتِ أجوَدَ مِن هذا التَّمْر، فذهبَ بها إلىٰ بيته، فضَمَّها إلىٰ نفسِه وقَبَّلَها، فقالت له: اتَّقِ الله، فتَركَها ونَدِم، ....

وحَقُّها علىٰ هذا التفسيرِ أن تُعطَفَ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، لأنَّ معنىٰ «قُرَباً مِنَ الليل»: يُتقرَّبُ إلىٰ الله في بعضِ الليل، بأن تُصَلَّىٰ صلاةُ التَّهجُّد، فتُعطَفُ علىٰ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وهيَ الصَّلاةُ في طَرَفي النهار، لتجتمعَ صلاةُ النهارِ وصلاةُ الليل.

قوله: (وفي الحديث: «إنَّ الصَّلاةَ إلىٰ الصَّلاة»): والرِّواية: أنَّ عُثمانَ دعا بطَهُور، فقال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما مِن امرِئٍ مُسلِم تَحضُره صلاةٌ مكتوبة، فيُحسِنُ وُضوءَها وخُشوعَها ورُكوعَها، إلا كانت كَفّارةً لِمَا قبلَها مِنَ الذُّنوب، ما لم يأتِ كبيرة، وذلكَ الدَّهرَ كُلَّه»، أخرَجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ[1] مَعَ اختِلاف.

قوله: (بأن يَكُنَّ لُطفاً في تَرْكِها): لأنَّ الصَّلاةَ الحقيقيةَ هيَ أن تكونَ زاجِرةً عن ارتكابِ المُنكَراتِ والفواحِش، وإلا فتكونُ قاضِيةً علىٰ صاحِبها، قالَ ابنُ عباس: «مَنْ لم تأمُرْهُ صَلاتُه بالمعروف، ولم تَنهَهُ عن المُنكَر، لم يَزدَدْ بصَلاتِهِ مِنَ الله إلا بُعْداً».

قوله: (أبي اليُسْرِ عَمْرِو بنِ غَزِيّةَ الأنصاريّ): الصحيحُ في «جامع الأصول»: «هو أبو اليَسَر

---

(١) مسلم (٢٢٨)، وهذا لفظُه، وأصلُه عند البخاري (١٥٩) و(١٦٤) و(١٩٣٤) و(٦٤٣٣).

فأتىٰ رسولَ الله ﷺ، فأخبَره بما فَعَل، فقال ﷺ: أنتَظِرُ أَمْرَ ربي، فلما صَلّىٰ صلاةَ العَصْر نزلت، فقال: نعم، اذهب فإنها كفّارة لِمَا عَمِلت.

ورُوِي: أنه أتىٰ أبا بكر، فأخبره، فقال: استُرْ علىٰ نَفسِك وتُبْ إلىٰ الله، فأتىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فقالَ له مِثلَ ذلك، ثم أتىٰ رسولَ الله ﷺ، فنزلت، فقالَ عُمَر: أهذا له خاصّة أم للناس عامّة؟ فقال: بل للناس عامّة.

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ له: تَوضَّأ وُضوءاً حَسَناً، وصَلِّ ركعتَين، ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿فَاسْتَقِمْ﴾ فما بعدَه، ﴿ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ﴾ عِظةٌ للمُتّعِظين.

[﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ١١٥]

ثم كَـرَّ إلىٰ التذكيـر بالصَّبْـر..

ـ بفَتْح السِّين ـ كعبُ بنُ عَمْرٍو الأنصاري»[١]، وفي «الاستيعاب»: «كعبُ بنُ عَمْرِو بنِ عَبّاد، ويُقال: كعبُ بنُ عَمْرِو بنِ مالك»[٢]. الحديث: أخرَجه الترمذيُّ[٣] عنه مَعَ اختِلافٍ وزياداتٍ علىٰ ما رواهُ المُصنِّف، والحديثُ يَنصُرُ القولَ الأول.

قوله: (ثم كَرَّ إلىٰ التذكيرِ بالصَّبْر): يعني: رَجَعَ إلىٰ تذكيرِ ما بُدِئَ به ضِمْناً، وهو قولُه: ﴿وَاصْبِرْ﴾، لأنَّ المذكورَ أولاً ـ وهو قولُه: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ إلىٰ قوله:

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠١٩).

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٢٩٠ - ٢٩١) علىٰ هامش «الإصابة» لابن حجر.

(٣) في «جامعه» برقم (٣١١٥) من حديث أبي اليَسَرِ رضيَ اللهُ عنه.

وأصلُ القِصّةِ عند البخاري (٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣) من حديثِ عبد الله بن مسعود رضيَ اللهُ عنه بإبهام صاحب القِصّة.

بعدَما جاءَ بما هو خاتمةٌ للتذكير، وهذا الكُرُورُ لِفَضْلِ خُصُوصيّةٍ ومَزِيّةٍ وتنبيهٍ علىٰ مكانِ الصَّبْرِ ومحلِّه، كأنه قال: وعليكَ بما هو أهمُّ مما ذُكِّرتَ به وأحقُّ بالتوصية، وهو الصَّبْرُ علىٰ امتِثالِ ما أُمِرتَ به، والانتِهاءِ عما نُهيتَ عنه، فلا يَتِمُّ شيءٌ منه إلا به.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ جاءَ بما هو مُشتَمِلٌ علىٰ الاستِقامةِ وإقامةِ الصَّلَوات، والانتِهاءِ عن الطُّغيان، والرُّكُونِ إلىٰ الظالمين، والصَّبْر، وغيرِ ذلكَ مِنَ الحسنات.

[﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ ١١٦]

﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ ـ كانَ مُشتَمِلاً علىٰ المعاني التي لا تَتِمُّ ولا تَكمُلُ إلا بالصَّبْر، فصَرَّحَ به بعدَما ذُكِرَ ضِمْناً؛ للدَّلالةِ علىٰ أنَّ الصَّبْرَ مِلاكُ الكُلّ، ولا يَتِمُّ شيءٌ منه إلا به.

قوله: (بعدَما جاءَ بما هو خاتمةٌ للتذكير): أي: جاءَ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ تذييلاً لمجموع قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فَذْلكةً[1] له، علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ثم عَلَّلَ كُلًّا مِنَ التذييلِ والمُذيَّلِ بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ترغيباً وتحريضاً، وجاءَ بما هو أعمُّ العامّ، لأنَّ المُحسِنَ مَنْ لم يُخِلَّ بما يَدخُلُ تحتَ مُسمّىٰ الإحسان، فيدخلُ فيه دُخولاً أولياً.

قالَ القاضي: «﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ عُدولٌ مِنَ المُضمَر؛ ليكونَ كالبُرْهانِ علىٰ المقصود، ودليلاً علىٰ أنَّ الصَّلاةَ والصَّبْرَ إحسانٌ وإيماءٌ بأنه لا يُعتَدُّ بهما دونَ الإخلاص»[2]، ولَمَحَ به إلىٰ قولِه ﷺ: «الإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنكَ تراه، فإن لم تكن تَراهُ فإنه يَراك»[3].

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر، و(٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنهما.

﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ فهلّا كان، وقد حَكَوْا عن الخليل: كُلُّ «لولا» في القرآنِ فمعناها: «هلّا»، **إلا التي في الصّافّات**. وما صَحَّتْ هذهِ الحكاية؛ ففي غير الصّافّات: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾ [القلم: ٤٩]، ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٧٤].

﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ أولُو فَضْل وخير، وسُمِّيَ الخيرُ والفَضْلُ والجَوْدةُ بقيّة؛ لأنَّ الرَّجُلَ يَستَبقي مما يُخرِجُه أجوَدَه وأفضَلَه، **فصار مَثَلاً في الجودةِ والفَضْل**، ويُقال: فُلانٌ مِن بَقيّةِ القوم، أي: مِن خِيارهم، وبه فُسِّرَ بيتُ «الحماسة»:

إن تُذنِبُوا ثُمَّ يأتيني بَقِيَّتُكُم

قوله: (**إلا التي في الصّافّات**): وهيَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧].

قوله: (**فصارَ مَثَلاً في الجَوْدةِ والفَضْل**): أي: اشتَهرَ معنىٰ الكِناية، وسارَ مَسِيرَ الأمثال، ويُقال: للشَّيْخ بقيّة، أي: شيءٌ من قُوّةِ الشُّبّان.

قوله: (**إنْ تُذنِبُوا ثمَّ تأتيني بَقِيَّتُكُم**): تمامُه:

فما عليَّ بذَنْبٍ عِندَكم فَوْتُ(١)

يحتملُ أن يُرادَ بـ«البقية»: خِيارُهم وأماثلُهم، أي: إن تُذنِبُوا ثم يأتيني خِيارُكم يُقيمُونَ مَعْذِرةَ أنفسِهم، وأنهم لم يُساعِدُوكُم، فما عليَّ بجَزاءِ ذَنْبٍ فَوْت، وما يَلحَقُكم مِن لائمةٍ وعَيْب، وأن يُراد: بَقيَّتُكم الذينَ لم يُذنِبُوا، أي: يأتوني مُعتَذِرينَ بأنهم فارقُوكُم لِعظيم جِنايتكم، فلا تَفُوتُني مُؤاخَذَتُكم.

---

(١) البيتُ لرُوَيشِدِ بن كثير الطائي، كما في «الحماسة» ص٢٩.

ومنه قولُهم: في الزَّوايا خَبايا، وفي الرجالِ بقايا. ويجوزُ أن تكونَ «البقيّةُ» بمعنىٰ: البَقْوىٰ، كالتَّقيّةِ بمعنىٰ: التقوىٰ، أي: فهَلّا كانَ منهم ذَوُو بقاءٍ علىٰ أنفسِهم وصِيانةٍ لها مِن سَخَطِ الله وعِقابه.

وقُرِئ: «**أُولُو بُقْية**»، بوَزْن: لُقْية، مِن: بَقاهُ يَبْقيه: إذا راقبَه وانتَظَرَه، ومنه: «**بَقَيْنا رسولَ الله ﷺ**»، والبَقْية: الـمَرّةُ مِن مَصدَره. والمعنىٰ: فلو كانَ منهم أُولُو مُراقَبةٍ وخَشْيةٍ مِنَ انتِقام الله، **كأنهم يَنتَظِرُونَ إيقاعَه بهم لإشفاقِهم**.

قوله: (**وقُرِئ: «أُولُو بُقْية»**): قالَ أبو البقاء: «الجمهورُ علىٰ تشديدِ الياء، وهو الأصل، وقُرِئَ بتخفيفها، وهو مَصدَرُ بَقِيَ يبقىٰ بُقْيَةً، كلَـقِيتُه لُقْيَةً، فيجوزُ أن يكونَ علىٰ بابه، ويجوزُ أن يكونَ مَصدَراً بمعنىٰ: فَعيل، وهو بمعنىٰ فاعِل»[1].

قوله: (**«بَـقَيْنا رسولَ الله ﷺ»**): روينا عن أبي داودَ[2] عن مُعاذِ بنِ جَبَـلٍ قال: «بَـقَيْنا رسولَ الله ﷺ، وقد تَأخَّرَ لِصلاةِ العَتْمة، حتىٰ ظَنَّ الظّانُّ أنه ليسَ بخارج، فإنّا كذلكَ إذ خَرَجَ رسولُ الله ﷺ، فقالوا له كما قالوا، فقال: أعتِمُوا بهذهِ الصَّلاة[3]، فإنكم قد فُضِّلتُم بها علىٰ سائرِ الأُمَم، لم تُصَلِّها أمةٌ قبلكم».

«بَقَيْنا»: بفَتْح الباءِ والقاف، أي: انتَظَرْنا، والاسمُ منه: البَـقْوىٰ، قُلِبَتِ الياءُ واواً، وكذلكَ كُلُّ «فَعْلىٰ» اسمـاً، كالتَّقْوىٰ والشَّـرْوىٰ، وإذا كانت صِفةً لم تُقلَب، نَحْو: امرأةٌ صَدْيا وخَزْيا.

قوله: (**كأنهم يَنتَـظِـرُونَ إيقاعَـه بهم لإشفاقهم**): بيانٌ لتفسيرِ «أُولُـو مُراقَبة» بقوله: «وخَشْية»، فإنَّ المُراقِبَ للشيءِ يَنتَظِرُ وقوعَ ما يَتَـرَقَّبُه، كما أنَّ الخاشيَ يُشفِقُ عما يَنتَظِرُ وقوعَه مِنَ المكروه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧١٨).

(٢) في «سننه» برقم (٤٢١).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «اغتَنِموا هذه الصَّلاة».

﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، معناه: ولكنْ قليلاً ممَّنْ أنجَيْنا مِنَ القُرونِ نَـهَوْا عن الفساد، وسائرُهم تاركون للنهي. و«مِن» ـ في ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ ـ **حَقُّها أن تكونَ للبيانِ لا للتبعيض**، لأنَّ النَّجاةَ إنما هيَ للناهِينَ وحدَهم، بدليل قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأعراف: ١٦٥].

فإن قلت: هل لوقوع هذا الاستِثناءِ مُـتَّصِلاً وَجْهٌ يُحمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلتَه مُتَّصِلاً **علىٰ ما عليه ظاهرُ الكلام**، كان المعنىٰ فاسِداً، لأنه يكونُ تخصيصاً لأُولي البقيّـةِ علىٰ النهي عن الفساد، إلا للقليل مِنَ الناجينَ منهم، كما تقول: هَلّا قرأ قومُك القُرآنَ إلا الصُّلَحاءَ منهم، تُريد: استِثناءَ الصُّلَحاءِ مِنَ المُحضَّضِينَ علىٰ قِراءةِ القُرآن، وإن قلت: في تحضيضِهم علىٰ النهي عن الفساد معنىٰ نَفْيِهِ عنهم، فكأنه قيل: ما كانَ مِنَ القُرونِ أولو بَقيّـةٍ إلا قليلاً، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً، ومعنىً صحيحاً، وكانَ انتِصابُه علىٰ أصل الاستِثناء، وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل.

قوله: (و«مِن» ـ في ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ ـ **حَقُّها أن تكونَ للبيانِ لا للتبعيض**): وذلكَ أنَّ البيانَ والمُبيَّنَ شيءٌ واحِد، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، فالقليلُ إذن هُمُ الناجُون، ولهذا عَلَّلَه بقوله: «لأنَّ النجاةَ إنما هيَ للناهينَ وحدَهم»، أي: دونَ غيـرِهم، وأما إذا حُمِلَ «مِن» علىٰ التبعيضِ كانَ ﴿مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾ بَدَلاً مِن ﴿قَلِيلًا﴾، فيَلزَمُ أن يكونَ الناهُونَ بعضَ الناجين، وهو فاسِد.

قوله: (**علىٰ ما عليه ظاهرُ الكلام**): واعلَمْ أنَّ حروفَ التَّحضيضِ تُفيدُ مَعَ الماضي معنىٰ التنديم، ومَعَ المُضارعِ تَتخلَّصُ للتحضيض، فإذا حُمِلَ علىٰ ظاهرِه في هذا المقام، كما يُقال: لَيْتَهم كانوا يَنهَونَ عن الفسادِ إلا قليلاً منهم فإنهم لم يَنْهَوا، فَسَدَ المعنىٰ، وأما إذا جُعِلَ كلمةُ التَّحْضيضِ للإنكار لِـتَولَّدَ معنىٰ النفي، كما يُقال: ما كانَ أُولُو بقيّـةٍ إلا قليلاً، صَحَّ المعنىٰ واستقام، لكنِ المُختارُ الرفعُ في «قليل»، ومن ثَمَّ قال: «وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل».

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ﴾ أرادَ بـ«الذينَ ظَلَمُوا»: تاركي النهي عن المُنكَرات، أي: لم يَهتَمُّوا بما هو رُكْنٌ عظيمٌ مِن أركانِ الدِّين، وهو الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المُنكَر، وعَقَدُوا هِـمَمَهم بالشَّهَوات، واتَّـبَعُوا ما عَـرَفُوا فيه التَّنعُّمَ والتَّـتَـرُّف، مِن حُبِّ الرئاسةِ والثروة، وطَلَب أسباب العَيْش الـهَنيء، ورَفَضُوا ما وراءَ ذلك، ونَـبَذُوهُ وراءَ ظُهورِهِم.

وقرأ أبو عَمْرٍو ـ في روايةِ الجُعْفيِّ ـ: «وأُتبِـعَ الذينَ ظَلَمُوا»، يعني: وأُتبِعُوا جَزاءَ ما أُترِفُوا فيه، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ في القِراءةِ المشهورة: أنهم أُتبِعُوا جَزاءَ إترافِهِم، وهذا **معنًىٰ قويٌّ لِتَقدُّم الإنجاء**، كأنه قيل: إلا قليلاً ممَّن أنجَيْنا منهم، وهَلَكَ السائر.

قوله: (**وقرأ أبو عَمْرو**): وهيَ شاذّة[1].

قوله: (**معنًىٰ قويٌّ لِتَقدُّم الإنجاء**): أي: النَّظْمُ يَستَدعي هذا، لأنَّ بعدَ تقدُّم الإنجاءِ للناهِينَ المُناسِبَ أن يُبيِّنَ هلاكُ الذينَ لم يَنهَوا، كأنه قيل: وأنجَيْنا القليلَ واتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم، أي: هَلَكوا، فيكونُ وصولُ الجزاءِ إلىٰ الكثيـرِ في مُقابَلةِ إنجاءِ القليل، ولم يَفتَقِرْ إلىٰ تقدير معطوفٍ عليه[2]، لِقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ﴾، لأنَّ الواوَ حينَئذٍ للحال، وإليه الإشارةُ بقوله: «الواوُ للحال»، كأنه قيل: أنجَيْنا القليلَ وقد اتَّـبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم.

وعلىٰ الأول: «واتَّـبَعُوا» عطفٌ علىٰ «نَـهَوْا» مُقدَّراً، كما سيَجيءُ في جوابِ السُّؤال.

فإن قلت: قَدَّرَ المعطوفَ عليه أولاً غيـرَ ما ذكرَ في الجواب، حيثُ قال: «لم يَهتَمُّوا بما هو رُكْنٌ عظيمٌ في الدِّين، وعَقَدُوا هِـمَمَهم بالشَّهَوات، واتَّـبَعُوا ما عَرَفُوا فيه التَّنعُّمَ» إلىٰ آخِرِه، لأنه عَطَفَه علىٰ «عَقَدُوا» أو «لم يَهتَمُّوا»؟

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٩٨، و«المحتسب» لابن جني (١: ٣٣١).

(٢) في (ح) و(ف): «في مقابلة إنجاء الناهين، لقوله: اتبع»، والمُثبتُ من (ط).

فإن قلت: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾؟ قلت: إن كانَ معناه: واتَّبَعُوا الشَّهَوات، كانَ معطوفاً علىٰ مُضمَر، لأنّ المعنىٰ: إلا قليلاً ممَّن أنجَيْنا منهم نَهَوْا عن الفساد، واتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا شَهَواتِهم. فهو عطفٌ علىٰ: نَهَوْا، وإن كانَ معناه: واتَّبَعُوا جَزاءَ الإتراف، فالواوُ للحال، كأنه قيل: أنجَيْنا القليل، وقد اتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا جَزاءَهم.

فإن قلت: فقولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾؟ قلت: علىٰ: ﴿أُتْرِفُوا۟﴾، أي: اتَّبَعُوا الإتراف وكونَهم مُجرمين، ....

وقلت: علىٰ هذا التقديرِ لا بُدَّ مِن إضمارِ «نَهَوْا» وهذهِ المذكوراتِ أيضاً، لأنَّ قولَه: «واتَّبَعُوا الشَّهَواتِ» مُستَدعٍ لذلك، أي: أنهم تَرَكُوا مُتابَعةَ أضدادِها، وهيَ دليلُ الهدىٰ والاهتمام بالواجب مِنَ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المُنكَر، خاصّةً في هذا المقام، واستَمَرُّوا علىٰ ضَلالِهم في مُتابَعةِ الهوىٰ، فإذن يُضمَرُ بعدَ الاستِثناءِ «نَهَوْا» ليُعطَفَ عليه، كأنه قيل: ما كانوا يَنهَونَ عن الفساد، لكنِ القليلُ منهم نَهَوْا فنَجَوْا، والباقونَ ما اهتَمُّوا به، وعَقَدُوا هِمَمَهم بالشَّهَوات، واتبعوا الترَّف فهلكوا، فوضع موضع «الباقين»: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ ليُؤذِنَ بأنّ سَبَبَ تَرْك النهي عن المُنكَر انهماكُهم في الشهوات[1] واشتِغالُهم بحُبِّ الجاهِ والرِّئاسة، وأنَّ ذلكَ ظُلمٌ عظيمٌ يَستَأهِلُ صاحبُه النَّكالَ الشَّديد، وفيه أنَّ «حُبَّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»[2].

قوله: (فقولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾): أي: فعلىٰ أيِّ شيءٍ يُعطَفُ قولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾.

قوله: (أي: اتَّبَعُوا الإترافَ وكونَهم مُجرِمين): قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنّ

---

(١) من قوله: «واتبعوا الترَّف» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر ما تَقدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٧٠ من سورة التوبة (٧: ٣٠١).

لأنّ تابعَ الشَّهَواتِ مغمورٌ بالآثام، أو أُريدَ بـ«الإجرام»: إغفالُهم للشُّكْر. **أو**: على «اتَّبَعُوا»، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم وكانوا مُجرِمينَ بذلك. ويجوزُ أن يكونَ اعتِراضاً وحُكْماً عليهم بأنهم قومٌ مُجرِمُون.

[﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ ١١٧]

﴿كَانَ﴾ بمعنىٰ: صَحَّ واستقام، واللامُ لتأكيد النفي، و﴿بِظُلْمٍ﴾ حالٌ مِنَ الفاعل، والمعنىٰ: واستحالَ في الحِكمةِ أن يُهلِكَ اللهُ القُرىٰ ظالماً لها، ﴿وَأَهْلُهَا﴾ قومٌ ﴿مُصْلِحُونَ﴾ تنزيهاً لذاتِهِ عن الظُّلم، ....

«ما» ـ في ﴿مَآ أُتْرِفُوا﴾ ـ موصولةٌ لا مَصدَريّة؛ لِعَوْدِ الضميرِ مِن ﴿فِيهِ﴾ إليه، فكيفَ يُقدَّرُ «كانوا» مَصدَراً، إلا أن يُقال: رَجَعَ الضَّميرُ مِن ﴿فِيهِ﴾ إلىٰ الظُّلم، بدلالةِ ﴿ظَلَمُوا﴾.

قوله: (**لأنَّ تابِعَ الشَّهَواتِ مغمورٌ بالآثام**): تعليل، لأنَّ العطفَ تفسيريّ، وأنَّ معنىٰ الإترافِ هو كونُهم مُجرِمين، وهذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ أنّ ﴿وَٱتَّبَعَ﴾ حال، وهو إنما يَحسُنُ إذا قُدِّرَ مُضافاً، فكأنه قيل: واتَّبَعُوا جَزاءَ آثامِهم، وعلىٰ هذا: «إذا أُريدَ بـ«الإجرام»: إغفالُهم للشُّكْر»، أي: اتَّبَعُوا جَزاءَ الإترافِ وجَزاءَ كُفْرانِ النِّعْمة.

قوله: (**أو علىٰ: «اتَّبَعُوا»**): هذا علىٰ أنْ يكونَ «اتَّبَعُوا» معطوفاً علىٰ المُقدَّر، وهذا العطفُ مِن باب قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] علىٰ رأي صاحب «المفتاح»[1]: عَطْف، لحصولِ مضمونِ الجملتَين، وتَعْويلُ تَرتُّبِ الأولِ علىٰ الثاني إلىٰ الذِّهْن، ولذلكَ قال: «وكانوا مُجرِمينَ بذلك». أو تكونُ الواوُ استِئنافية، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم وكانوا قوماً عادتُهم الإجرام، فاتَّبَعُوا الشَّهَواتِ لذلك، ولو جُعِلَ حالاً مِن فاعِلِ «اتَّبَعُوا»، أي: اتَّبَعُوا شَهَواتِهم، والحالُ أنهم كانوا مُجرِمين؛ لكانَ حَسَناً، والاعتِراضُ أحسَن.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٧٨.

وإيذاناً بأنَّ إهلاكَ المُصلِحينَ مِنَ الظُّلم. وقيل: الظُّلم: الشِّرْك، ومعناه: أنه لا يُهلِكُ القُرىٰ بسَبَب شِـرْكِ أهلِها وهم مُصلِحُون يَتعاطَونَ الحقَّ فيما بينهم، ولا يَضُمُّونَ إلىٰ شِـركِهم فساداً آخر.

[﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ١١٨-١١٩]

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: لاضطـرَّهُم إلىٰ أن يكونوا أهلَ أُمّةٍ واحدة، أي: مِلّةٍ واحدة، وهيَ مِلّةُ الإسلام، كقوله: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وهذا الكلامُ يَتضمَّنُ نفيَ الاضطِرار، وأنه لم يَضطـرَّهُم إلىٰ الاتفاقِ علىٰ دين الحقّ، ولكنَّه مَكَّنَهم مِنَ الاختيار الذي هو أساسُ التكليف، فاختار بعضُهم الحقَّ وبعضُهم الباطل، فاختلفوا، فلذلكَ قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ إلا ناساً هَداهُمُ اللهُ ولَطَفَ بهم، فاتفقوا علىٰ دين الحقِّ غيـرَ مُختَلِفينَ فيه.

قوله: (يَـتَعاطَونَ الحقَّ فيما بينَهم، ولا يَضُمُّونَ إلىٰ شِـرْكِهم فَساداً): قالَ القاضي: «ذلكَ لِفَرْطِ رحمتِـهِ ومُساحَتِـهِ في حُقوقِه، ومن ذلكَ قَدَّمَ الفُقَهاءُ عندَ تَزاحُم الحقوقِ حُقوقَ العباد، وقيل: الـمُلْكُ يبقىٰ مَعَ الكُفْر، ولا يبقىٰ مَعَ الظُّلْم»[1].

قوله: (فلذلكَ قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾): أي: فلأجل أنَّ الكلامَ يَـتَضمَّنُ نفيَ الاضطِرار، وأنه تعالىٰ لم يَضْطَـرَّهُم إلىٰ الاتفاق، بل جَعَلَهم مُتَمكِّنينَ مِنَ الاختيار، قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ يُشيرُ إلىٰ أنَّ المُرادَ بالمشيئةِ في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ مشيئةَ القَسْرِ والإلجاء.

والسُّنِّيُّ يحملُ هذهِ الآيةَ علىٰ معنىٰ قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، ويقول: لو تَعلَّقت

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٩).

﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾: «ذلك»: إشارةٌ إلىٰ ما دلَّ عليه الكلامُ الأولُ وتَضَمَّنَه، يعني: ولذلكَ مِنَ التَّمكُّن والاختيار الذي كانَ عنه الاختِلافُ خَلَقَهم، ليُثيبَ مُختارَ الحقِّ بحُسْن اختياره، ويُعاقِبَ مُختارَ الباطل بسُوءِ اختياره.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ وهيَ قولُه للملائكة: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، لِعِلمِهِ بكثرةِ مَنْ يختارُ الباطل.

[﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ * وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ ١٢٠-١٢٢]

مشيئةُ الله تعالىٰ باتفاقِ الناسِ علىٰ دينِ الحقِّ ما اختَلَفُوا حقاً ولا باطِلاً، وحينَ تَعَلَّقَت مشيئتُه بهدايةِ البعضِ وضَلالةِ البعض؛ بأن يكونَ فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير، اختَلفوا، يَدُلُّ عليه قولُه في هذهِ الآية: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وتُؤيِّدُه الأحاديثُ الواردةُ في القَدَر.

روىٰ مُحيي السُّنّة: «عن الحسنِ وعطاء: وللاختِلافِ خَلَقَهم. وقالَ مالك: خَلَقَهم ليكونَ فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير. وقالَ أبو عُبَيدة: هذا القولُ أختارُه»[١].

وقالَ القاضي: «في الآيةِ دليلٌ ظاهِرٌ علىٰ أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادة، وأنه تعالىٰ لم يُرِدِ الإيمانَ مِن كُلِّ أحد، وأنَّ ما أرادَه يجبُ وقوعُه»[٢].

قوله: (﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ هيَ قولُه للملائكة: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾): يُريد: أنَّ المُرادَ بـ«الكلمة»: الإخبار، كما قالَ تعالىٰ في الأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي: ما أخبَرَ به، وأمَرَ ونهىٰ، ووَعَدَ وأوعَد، فَرَّ مِن إثباتِ العِلم الأزليّ، وجَفَّ القَلَم بما هو كائن، الذي

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٠٦ و٢٠٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٦٩).

﴿ وَكُلًّا ﴾ التنوينُ فيه عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه، كأنه قيل: وكُلَّ نَبأٍ ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾، و﴿مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ ﴾ بيانٌ لـ«كُلّ»، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ بَدَلٌ مِن «كُلًّا». ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وكُلُّ اقتِصاصٍ نَقُصُّ عليك، علىٰ معنىٰ: **وكُلَّ نوع مِن أنواع الاقتِصاص نَقُصُّ عليك**؛ يعني: علىٰ الأساليب المُختَلِفة، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ﴾ مفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾، ومعنىٰ تثبيتِ فُؤادِه: زيادةُ يقينِهِ وما فيه طُمأنينةُ قلبه، لأنَّ تكاثُـرَ الأدلةِ أثبتُ للقلب وأرسَخُ للعلم.

يَسْتَتبِـعُ الكائناتِ إلىٰ تحقيقه، وجَعَلَ العِلمَ تابعاً للمعلوم، حيثُ قال: «لعِلمِه بكثرةِ مَنْ يختارُ الباطِل».

قوله: (و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ بَدَلٌ مِن «كُلًّا»): أي: نَقُصُّ عليكَ مِن كُلِّ نَبأٍ مِن أنباءِ الرُّسُل، ثم نَقُصُّ عليكَ ما نُثبِّتُ به فُؤادَكَ من أنباءِ الرُّسُل[1]، قالَ أبو البقاء: «(كُلًّا): منصوبٌ بـ﴿نَقُصُّ﴾، و﴿مِنْ أَنبَآءِ ﴾ صِفةٌ لِـ(كُلًّا)، و﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ﴾ بَدَلٌ مِن (كُلًّا)»[2].

قوله: (**وكُلَّ نَوْعٍ مِن أنواع الاقتِصاصِ نَقُصّ**): فعلىٰ هذا: ﴿مِنْ أَنبَآءِ ﴾ حالٌ مِنَ المفعول، وهو ﴿مَا نُثَبِّتُ ﴾، و«كُلًّا» منصوبٌ علىٰ المَصدَر، أي: نَقُصُّ ما نُثبِّتُ به فُؤادَكَ كائناً مِن أنباءِ الرُّسُل كُلَّ نَوْعٍ مِن أنواع الاقتِصاص، قالَ أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ ﴿مَا نُثَبِّتُ ﴾ مفعول ﴿نَقُصُّ﴾، و«كُلًّا» حالٌ مِن ﴿مَا ﴾، أو مِنَ الهاءِ عندَ مَنْ أجازَ تقديمَ الحالِ مِنَ المجرور»[3].
وعليه قالَ القاضي: «يجوزُ أن يكونَ «كُلًّا» مَصدَراً»[4].

---

(١) من قوله: «ثم نقصُّ عليك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧١٩).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧١٩).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧٠).

﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ﴾ أي: في هذهِ السُّورة، أو: في هذهِ الأنباءِ المُقتصّةِ فيها ما هو حَقٌّ ﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مِن أهل مَكّةَ وغيـرِهم: ﴿ٱعْمَلُوا۟﴾ علىٰ حالِكم وجِهَتِكُم التي أنتُم عليها، ﴿إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾.

﴿وَٱنتَظِرُوٓا۟﴾ بنا الدوائر، ﴿إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ أن يَنزِلَ بكم نَحْوُ ما اقتصَّ اللهُ مِنَ النِّـقَم النازلةِ بأشباهِكم.

[﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٢٣]

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا تخفىٰ عليه خافيةٌ مما يجري فيهما، فلا تخفىٰ عليه أعمالُكم، ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ فلا بُدَّ أن يَرجِعَ إليه أمرُهم وأمرُك، فيَنتَقِمُ لكَ منهم، ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فإنه كافيكَ وكافِلُك، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾

قوله: (﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ﴾ أي: في هذهِ السُّورة) إلىٰ آخِرِه: إشارةٌ إلىٰ أنَّ هذهِ الآيةَ فَذْلكةٌ[1] لتفاصيل السُّورة، كما أسلَفْناهُ في قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، وأنَّ السُّورةَ إلىٰ خاتِـمَتِها تَسْليةٌ لِقَلبِ الحبيبِ صَلَواتُ الله عليه.

قوله: (فلا بُدَّ أن يَرجِعَ إليه أمرُهم وأمرُك): يُريد: أنَّ هذهِ الكلمةَ جامِعة، فيَدخُلُ فيها تَسْليةُ الرسولِ ﷺ، وتهديدُ الكُفّار، والانتِقامُ منهم، دُخولاً أوليّاً.

الراغب: «الأمر: الشأن، وجَمْعُه: أمور، ومَصدَرُ «أَمَرتُه»؛ إذا كَلَّفتَه شيئاً، وهو لفظٌ عامٌّ للأقـوالِ والأفعـالِ كُـلِّها، وعلىٰ ذلك: إليه يَرجِـعُ الأمـرُ كُـلُّه، ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾

---

(١) انظر معنىٰ «الفذلكة» فيما تقدَّم تعليقاً عندَ تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

ـ وقُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء ـ: أي أنتَ وهُم علىٰ تغليب المُخاطَب.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ هُودٍ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ عشرَ حَسَنات، بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بنُوح، ومَنْ كَذَّبَ به، وهُودٍ وصالح وشُعَيب ولُوطٍ وإبراهيمَ وموسىٰ، وكانَ يومَ القيامةِ مِنَ السُّعَداءِ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ ذلك».

[آل عمران: ١٥٤]، ويُقال للإبداع: أمر، نحـو: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] إشارةً إلىٰ إبداعِه، وعَبَّرَ عنه بأقصَرِ لَفْظٍ وأبلَغِ ما يَتَقَدَّمُ فيه فيما بيننا، ومنه قولُه: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، والأمر: التَّقدُّمُ بالشيء، سواءٌ كانَ بقولهم: افعَل، أو: لِتَفعَل، أو: بلَفْظِ الخبر؛ نَحْو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقولُه: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧] عامٌّ في أقوالِهِ وأفعالِه، وقيل: أمِرَ القَوْم؛ إذا كَثُروا، لأنَّ القومَ إذا كَثُروا صاروا ذا أمير، مِن حيثُ إنه لا بُدَّ مِن سائِسٍ يَسُوسُهم»[1].

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ) الفَوْقانيّة: نافعٌ وابنُ عامرٍ[2] وحَفْص، واللهُ أعلم.

* * *

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨-٨٩.

(٢) في (ط): «نافع وأبو عمرو وحفص»، والمُثبتُ من (ح) و(ف)، وهو الصواب. انظر: «حجّة القراءات» ص٣٥٣، و«الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٦: ٤٢٨).

سورة يوسف عليه السَّلام
مكية، وهي مئـةٌ وإحدىٰ عشرةَ آيـةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾١-٣]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ آيات السُّورة، و﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ السُّورة؛ **أي: تلك الآياتُ التي أُنزلت إليك في هذه السُّورةِ** آياتُ السُّورةِ الظاهِرِ أمرُها في إعجاز العربِ وتَبْكيتِهم، ....

سورة يوسف عليه السَّلام
مكية، وهي مئـةٌ وإحدىٰ عشرةَ آيـةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**أي: تلكَ الآياتُ التي أُنزِلَت إليكَ في هذه السُّورة**)، إشارةٌ إلىٰ أن ﴿تِلْكَ﴾ مُبتَدأ، والمُشارُ إليه ما في ذِهْنِ المُخاطَب، قـال ابنُ الحاجب: «المُشارُ إليه لا يُشتَـرَطُ أن يكونَ موجوداً

أو: التي تُبِينُ لـمَن تدبَّرها أنها من عند الله لا من عند البشر، أو الواضحةُ التي لا تَشْتَبِهُ علىٰ العرب مَعانيها لِنُزولِها بلسانِهم، أو: **قد أُبِينَ فيها ما سألتْ عنه اليهودُ** من قصَّة يوسف؛ فقد رُوي أنَّ علماءَ اليهودِ قالوا لكُبَراءِ المشركين: سَلُوا مُحمّداً لِـمَ انتقَلَ آلُ يعقوبَ منَ الشّامِ إلىٰ مِصر؟ وعن قصَّة يوسف؟

حاضِراً، بل يكفي أن يكونَ موجوداً ذِهْناً»، فقولُه: «أي: تلكَ الآياتُ التي أُنزِلَت إليكَ في هذه السُّورة» إشارةٌ إلىٰ المُتصوَّر، وقولُه: «آياتُ السُّورةِ الظاهرِ أمرُها» هو المذكورُ في التنزيل الواقعُ خَبَراً لاسمِ الإشارةِ الذي المُشارُ إليه به ما في الذِّهْن، قالَ المُصنِّفُ في قوله: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «تَصَوَّرَ فِراقَ بَيْـنِهِما عندَ حُلولِ الميعاد، فأشارَ إليه، وجَعَلَه مُبتَدأ، وأخبَرَ عنه».

قوله: (**أو: قد أُبِينَ فيها ما سألتْ عنه اليهود**)، **الجوهري**: «بانَ الشيءُ بياناً: اتَّضَح، فهو بَـيِّن، وكذلكَ أبانَ الشيءُ فهو مُبين، وأبنتُه أنا، أي: أوضَحْتُه، يَتَعدّىٰ ولا يَتَعدّىٰ»(١).

فـ﴿ٱلْمُبِينِ﴾ هاهنا: يحتملُ أن يكونَ من اللازم ومن المُتعدِّي، وإذا حُمِلَ علىٰ الأول يحتملُ وَجْهَين؛ لأنَّ ظُهورَها: إما بحَسَبِ الألفاظِ مِن كونِها مُعجِزاً ظاهِرَ الإعجاز، لا يخفىٰ علىٰ أرباب البلاغة أنَّ البَشـرَ لا تُطيقُ الإتيانَ بمِثلِها، كقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، فهو المُرادُ من قوله: «الظاهر أمرُها في إعجازِ العَرَب»، أو بحَسَبِ المعاني، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا تَشتَبِهُ علىٰ العَرَبِ معانيها لنزولِها بِلسانِهم».

وإذا حُمِلَ علىٰ الثاني يحتملُ وَجْهَينِ أيضاً: **أحدهما**: أنها من الظهورِ والبيانِ بمنزلةِ المُبيِّنِ والمُفسِّـر، حيثُ تحملُ التدبُّر علىٰ التقدير، كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الذي عناهُ بقـوله: «التي

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «أفادَ الجوهريُّ في «الصِّحاح» أنّ «أبانَ» و«استبانَ» و«تبيَّن» هذه الثلاثةُ تتعدّىٰ ولا تتعدّىٰ. صح».

﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ أنزلنا هذا الكتابَ الذي فيه قصَّةُ يوسفَ في حالِ كَونِه ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾،

تُبيِّنُ لمن تَدَبَّـرَها أنها من عندِ الله، لا من عندِ البَشَـر». وثانيهما: مُبينٌ من جهةِ أنّ اللهَ تعالىٰ أبانَ فيها وأوضَحَ مطلوبَ اليهود، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبينَ فيها ما سألت عنه اليهود»، فعلىٰ هذا هو من الإسنادِ المجازي، وإنما حَمَلَه علىٰ الاختِلافِ وتَـرْكِ الاتِّساق ـ وإن لم يَجمَعْ بينَ المُتعدِّيَينِ واللازِمَين ـ أنَّ الوجهَين الأوَّلَينِ محمولانِ علىٰ معنىٰ الكمال، بحيثُ لا يُوجَدُ في غيره من الكُتُب، ولا كذلكَ الوجهانِ الأخيران[1].

قوله: (في حالِ كونِهِ ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾)، قال أبو البقاء: «فيه وجهان: أحدُهما: أنه تَوطِئةٌ للحالِ التي هيَ ﴿عَرَبِيًّا﴾، والثاني: أنه حال، وهو مَصدَرٌ في مَوضِعِ المفعول، أي: مجموعاً ومُجتَمِعاً»[2].

وقلت: معنىٰ التوطِئةِ أنها تُنبِئُ أنَّ ما بعدَها حالٌ ومقصودٌ بالذِّكْر، لا أنها في نفسِها حال، لأنها لا تَدُلُّ حينَئذٍ علىٰ الهيئة، قالَ الزَّجّاجُ في قوله تعالىٰ: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾: «هو منصوبٌ علىٰ الحال. المعنىٰ: مُصدِّقاً لما بين يديه عربياً، وذكر ﴿لِّسَانًا﴾ توكيداً، كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، تُريد: جاءني زيدٌ صالحاً، وتَذكُرُ «رجلاً» توكيداً»[3].

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «أي: فقد حَصَلَ الاتساقُ من هذه الحيثية، فكأنه راعىٰ الاتساقَ من هذهِ الجهة، ولم يُراعِهِ من جهتَي التعدية واللزوم، كما فعل القاضي البيضاوي، فافهم، لعبد الرحمن العمادي».
قلت: وعبد الرحمن العِمادي: هو عبدُ الرحمن بنُ مُحمَّد بن مُحمَّد بن عماد الدين الحنفي (٩٧٨ - ١٠٥١)، مفتي دمشق ومن أجلّاء شيوخها، له مُصنَّفات، له اشتغالٌ بالتفسير، وصَنَّفَ فيه «تحرير التأويل ـ خ»، كما في «الأعلام» للزركلي (٣: ٣٣٢)، والظاهرُ أنه ما أراده المُحبِّي في «خلاصة الأثر» (٢: ٣٨٠) حيثُ قال: «ألفَ حاشيةً علىٰ بعض تفسير «الكشّاف» بقيت في مُسوَّداتِه». وانظر للاستزادة في ترجمته «خلاصة الأثر».
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٢٠).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٤: ٤٤١).

وسُمِّيَ بعضُ القرآن قرآناً، لأنّ القرآنَ اسمُ جنسٍ يقعُ علىٰ كلِّه وبعضِه، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ إرادةَ أنْ تفهمُوه وتُحيطوا بمَعانيهِ ولا يَلتبسَ عليكم؛ ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ [فصلت: ٤٤].

«القَصَص» علىٰ وَجهَين: يكونُ مصدراً بمعنىٰ الاقتِصاص، تقول: قَصَّ الحديثَ يَقصُّه قَصَصاً، كقولك: شَلَّه يَشُلُّه شَلَلاً: إذا طَرَده. ويكونُ «فَعْلاً» بمعنىٰ «مَفْعول»؛ كالنَّفْضِ والحَسْب، ونحوُه: النَّبأ والخَبَر؛ في معنىٰ المُنبَإِ به والمُخْبَرِ به. ويجوزُ أن يكونَ من تسميةِ المفعولِ بالمصدرِ، كالخَلْق والصَّيْد. وإن أُريدَ المصدرُ فمعناه: نحن نقصُّ عليك أحسَنَ القَصَصِ ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي: بإيحائنا إليك هذه السُّورةَ، علىٰ أن يكونَ ﴿أَحْسَنَ﴾ منصوباً نَصْبَ المصدر، لإضافته إليه، ويكونَ المقصوصُ محذوفاً؛ لأنّ قولَه: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ مُغْنٍ عنه.

قوله: (سُمِّي بعضُ القُرآنِ قُرآناً)، أي: ﴿قُرْءَٰنًا﴾ ـ في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا﴾ ـ المُرادُ به السُّورة، لقوله: «أنزَلْنا هذا الكِتاب»، وسَبَقَ أنَّ المُرادَ منه السُّورة.

قوله: (إرادةَ أنتَفهَموهُ وتُحيطوا بمعانيه)، قال القاضي: «أن تَفهَموهُوتَستَعمِلوا فيه عُقولَكم، فتَعلَموا أنَّ اقتِصاصَه كذلكَ مِمَّن لم يَعلَمِ القَصَصَ مُعجِزٌ لا يُتَصَوَّرُ إلا بالإيحاء»[1].

وفي التفسيـرَينِ خِلاف؛ يَظهَرُ الفرقُ من تفسيرِ «مُبين» كما سَبَق، لأنَّ تفسيرَ القاضي[2] مُوافِقٌ للوَجْهِ الأولِ والثاني، وتفسيرَه للوَجْهِ الثالث.

قوله: (ويكونُ المقصوصُ محذوفاً)، أي: مفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾ محذوفٌ لدلالةِ ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، التقدير: نَقُصُّ المُوحىٰ أحسَنَ القَصَص.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧١).

(٢) من قوله: «أن تفهموه وتستعملوا» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ بـ﴿نَقُصُّ﴾ كأنه قيل: نحن نقصُّ عليك أحسَنَ الاقتِصاصِ هذا القرآنَ بإيحائنا إليك. والمرادُ بـ«أحسَن الاقتصاص»: أنه اقتُصَّ علىٰ أبدعِ طريقةٍ وأعجبِ أُسلوب، ألا تَرىٰ أنّ هذا الحديثَ مُقتَصٌّ في كتب الأوّلينَ، وفي كتب التّواريخ؟ ولا ترىٰ اقتِصاصَه في كتابٍ منها مُقارِباً لاقتِصاصِه في القرآن؟

وإن أُريدَ بـ﴿ٱلْقَصَصِ﴾: المقصوصُ؛ فمعناه: نحن نَقُصُّ عليك أحسَنَ ما يُقَصُّ منَ الأحاديث، **وإنّما كان أحسَنَه لِـمَا يتضمَّنُ منَ العِبَرِ والنُّكَتِ** والحِكَمِ والعَجائبِ التي ليست في غيرِها، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يَنتَصِبَ ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ بـ﴿نَقُصُّ﴾**)،والفرقُ بينَ هذا والأول: هو أنَّ علىٰ الأولِ مفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾ محذوف، ومفعولُ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾:﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾، وعلىٰ هذا بالعكس، والمعنىٰ علىٰ هذا: نحنُ نقصُّ عليكَ هذا القُرآن ـ أي: قِصّةَ يوسُفَ ـ بواسِطةِ الإيحاءِ أحسَنَ الاقتِصاص، وعلىٰ الأول: نحنُ نقصُّ عليكَ قِصّةَ يوسُفَ بواسِطةِ إيحاءِ هذا القُرآنِ المُعجِزِ الباهرِ تبيانُه القاهرِ سُلطانُه أحسَنَ الاقتِصاص، وهذا أبلغ، ويكونُ المَصدَرُ مُؤكِّداً[1].

قوله: (**وإن أُريدَ بـ﴿ٱلْقَصَصِ﴾**)، معطوفٌ علىٰ قوله: «فإن أُريدَ المَصدَرُ فمعناه».

قوله: (**وإنما كانَ أحسَنَه لِـمَا يَتَضمَّنُ من العِبَرِ والنُّكَت**)، قالَ مُحيي السُّنّة: «والفَوائِدِ[2] التي تَصْلُحُ للدِّينِ والدُّنيا من سِيَرِ المُلوكِ والممـاليكِ والعُلماء، ومَكْرِ النِّساء، وقَصَصِ الرُّؤيا، والصَّبْرِ علىٰ أذىٰ الأعداء، والتجاوُزِ عنهم بعدَ الاقتِدار، وغيرِ ذلك»[3].

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «قيل: ويكونُ هذا من باب التنازع، فالأولُ اختيارُ البصـريين، هو إعمالُ الثاني، والوجهُ الثاني: اختيارُ الكوفيين».

(٢) لفظُ البغوي: «لِـمَا فيها من العِبَرِ والحِكَمِ والنكتِ والفوائد»، ولذا ضبطتُها بالكسر.

(٣)«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢١٢).

والظاهرُ أنه أحسَنُ ما يُقتَصُّ في بابِه، كما يُقالُ في الرَّجل: هو أعلمُ النّاسِ وأفضَلُهم، يُراد: في فَنِّه.

فإن قلتَ: **مِمَّ اشتِقاقُ «القَصَص»**؟ قلت: مِن: قَصَّ أثَرَه: إذا تَتَبَّعَه؛ لأنّ الذي يَقُصُّ الحديثَ يَتبَعُ ما حَفِظَ منه شيئاً فشيئاً، كما يُقال: تَلا القرآنَ: إذا قَرأَه، لأنه يَتْلو، أي: يَتْبَعُ ما حَفِظَ منه آيةً بعدَ آية.

﴿وَإِن كُنتَ﴾: «إنْ» مخفَّفةٌ منَ الثَّقيلة، واللّامُ: هي التي تُفرِّقُ بينَها وبينَ النافية، والضَّميرُ في ﴿قَبْلِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِه: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ﴾، والمعنىٰ: وإنَّ الشَّأنَ والحديثَ كنتَ من قَبْلِ إيحائنا إليكَ منَ الغافلينَ عنه، أي: **من الجاهلين به**، ما كان لك فيه علمٌ قطُّ، ولا طَرَق سَمعَك طَرَفٌ منه.

[﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ ٤]

قوله: (**والظاهرُ أنه أحسَنُ ما يُقتَصُّ في بابه**)، المعنىٰ: أنَّ قِصّةَ يوسُفَ في الاقتِصاصِ أحسَنُ من سائرِ الأقاصيص فيه، فلا يَلزَمُ أن تكونَ قِصّتُه أحسَنَ من قِصةِ سَيِّدِنا محُمَّدٍ ﷺ، وكونُه أحسَنَ اقتِصاصاً لأنها اقتُصَّت علىٰ أبدَع طريقةٍ وأعجَبِ أسلوب.

قوله: (**مِمَّ اشتِقاقُ «القَصَص»؟**)، أي: مِن أيِّ معنىٰ اشتُقَّ «القَصَص»، وما المنقولُ منه؟ وإلا فقد بَيَّنَ اشتِقاقَه فيما سَبَقَ حيثُ قال: «قَصَّ الحديثَ يَقُصُّه قَصَصاً».

قوله: (**مِنَ الجاهِلينَ به**)، هذهِ كَبْوةٌ منه تُوهِمُ أنّ الغافلَ عن الشيءِ هو الجاهلُ به، ولم يكنْ رسولُ الله ﷺ ممَّن يُطلَقُ عليه اسمُ الجاهلِ ويُخاطَبُ به أبداً، قال القاضي: «﴿لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ عن هذهِ القِصّة؛ لم تَخطُرْ ببالِك، ولم تَقرَعْ سَمْعَك قطّ، وهو تعليلٌ لكونِه مُوحىً»(١).

---

(١)«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٧٢).

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾، وهو مِن بَدَلِ الاشتمال؛ لأنّ الوقتَ مُشتَمِلٌ علىٰ القَصَص، وهو المَقصُوص، فإذا قُصَّ وَقتُه فقد قُصَّ. أو: بإضمار «اذكُر».

ويوسُف: اسمٌ عِبْرانيٌّ، وقيل: عربيٌّ، وليس بصَحيح؛ لأنه لو كان عربيّاً لانصَرَفَ لِخُلوِّه عن سَبَبٍ آخَرَ سِوىٰ التَّعريفِ.

فإن قلتَ: فما تقولُ فيمَن قرأ: «يُوسِفُ» بكسر السِّين، أو «يُوسَفُ» بفَتْحِها؟ هل يجوزُ علىٰ قراءته أنْ يُقال: هو عربيٌّ، لأنه علىٰ وَزْنِ المُضارعِ المبنيِّ للفاعلِ أو المفعولِ من: آسَف، وإنما مُنِعَ الصَّرْفَ للتعريفِ ووَزْنِ الفِعْل؟ قلتُ: لا؛ لأنَّ القِراءةَ المشهورةَ قامَت بالشَّهادةِ علىٰ أنّ الكلمةَ أعجميّة، ....

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ الشيءَ إذا كانَ بديعاً، وفيه نوعُ غَرابةٍ إذا وُقِفَ عليه، قيلَ للمُخاطَب: كنتَ مِن هذا غافِلاً[1]، يعني: كان يجبُ عليك أن تُفتِّش عنه وتَتَوخّىٰ في تحصيله.

الراغب: «الغَفْلة: سَهْوٌ يَعتَري الإنسانَ مِن قِلّةِ التَّحفُّظِ والتَّيقُّظ، وأرضٌ غُفْل: لا مَنارَ بها، وإغفالُ الكِتاب: تَرْكُه غيرَ مُعجَم[2]، قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: جَعَلناهُ غافِلاً عن الحقائق، أو تركناهُ غيرَ مكتوبٍ فيه الإيمان، كما قال: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]»[3].

قوله: (**وهو المقصوص**)، وإنما خَصَّه، وقد ذكرَ أيضاً أنه يكونُ مَصدَراً بمعنىٰ الاقتِصاص، لأنَّ زمانَ الاقتِصاصِ زمانُ ما قُصَّ علىٰ النبيِّ ﷺ وأُوحِيَ إليه، وزمانُ قولِ يوسُفَ مُنقَرِضٌ غيرُ مُشتَمِلٍ علىٰ أحسَنِ الاقتِصاص، فلا يَصلُحُ البَدَل، فهو علىٰ هذا معمولُ «اذكُر».

---

(١) في (ف): «قيل للمُخاطب: كيت وكيت»، والمُثبَتُ من (ح).

(٢) أي: من غير نَقْطِ حُروفه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٩-٦١٠.

فلا تكونُ عربيَّةً تارةً، وأعجميَّةً أخرىٰ، ونَحْوُ يُوسُف: يُونُس، رُوِيَت فيه هذه اللُّغاتُ الثلاث، ولا يُقال: هو عربيٌّ، لأنه في لُغتينِ منها بوَزْنِ المضارعِ مِن: آنسَ وأُونِسَ.

وعن النبيِّ ﷺ: «إذا قيل: مَنِ الكريمُ؟ فقولوا: **الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ**: يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيم».

﴿يَٰأَبَتِ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثّلاثِ.

قوله: (**الكريمُ ابنُ الكريم**)، الحديث: رواه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ عن أبي هُريرة[1].

قوله: (**﴿يَٰأَبَتِ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث**)، ابنُ عامر: بفَتْح التاء، والباقون: بكَسْرِها[2]، والضَّمّ: شاذ[3].

---

(١) بل رواه الترمذيُّ في «جامعه» (٣١١٦) ـ دونَ البخاري ومسلم ـ، وتَتِمّتُه عندَه: «ولو لبِثتُ في السِّجْنِ ما لَبِثَ، ثم جاءني الرسول، أجَبْت»، وهذه الزيادة أخرَجَها البخاري (٣٣٧٢) و(٣٣٨٧) و(٤٦٩٤) و(٦٩٩٢)، ومسلم (١٥١).

وأخرَجَ قولَه: «الكريم ابن الكريم ...»: البخاري (٣٣٨٢) و(٣٣٩٠) و(٤٦٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقالَ الحافظُ الزيلعيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ قال في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ١٥٩): «غَلِطَ الطِّيبيُّ فقال: «رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ عن أبي هُريرة»، والذي رواهُ البخاريُّ ومُسلِمٌ عن أبي هُريرةَ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: «أيُّ الناس أكرَم؟ قال: أكرَمُهم عندَ الله أتقاهُم، قالوا: ليسَ عن هذا نسألُك، قال: فأكرَمُ الناسِ يوسُفُ نبيُّ الله ابنُ نبيِّ الله ابنِ نبيِّ الله ابنِ خليل الله»، ذكرَه البخاريُّ في بَدْءِ الخلق [برقم (٣٣٥٣) و(٣٣٧٤) و(٣٣٨٣) و(٤٦٨٩)]، ومُسلِمٌ في الفضائل [برقم (٢٣٧٨)]، وليسَ هذا حديثَ الكتاب، ولا قريباً منه».

(٢) ويقفُ ابنُ كثير وابنُ عامر بالهاء: «يا أبَهْ»، كما في «التيسير» ص١٢٧.

(٣) انظر في توجيه هذه القراءة: «إعراب القرآن» للنحّاس (٢: ١٩٠)، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢: ٧٢١)، وفي تضعيفها: «معاني القرآن وإعرابه»، للزجّاج (٣: ٩٠)، وسيُفصِّل فيها الزمخشري.

فإن قلتَ: ما هذه التاء؟ قلت: **تاءُ تأنيثٍ وَقعَت عِوَضاً من ياء الإضافة**، والدَّليلُ علىٰ أنَّها تاءُ تأنيثٍ **قَلْبُها هاءً** في الوَقْف.

فإن قلتَ: كيف جاز إلحاقُ تاءِ التأنيثِ بالمُذكَّر؟ قلتُ: كما جاز نَحْوُ قولِك: حمامةٌ ذَكَر، وشاة ذَكَرٌ، ورَجُلٌ **رَبْعة**، وغُلامٌ يَفَعة.

فإن قلتَ: فلِمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيثِ من ياء الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيثَ والإضافةَ يَتَناسَبانِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلىٰ الاسم في آخِره.

قوله: (**تاءُ التأنيثِ وَقعَتْ عِوَضاً مِن ياءِ الإضافة**)، قالَ الزَّجّاج: «﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ بكَسْرِ التاءِ علىٰ الإضافةِ إلىٰ نفسِه، وحذفِ ياءِ الإضافةِ شائعٌ في النِّداء، وأما إدخالُ تاءِ التأنيثِ فيَختَصُّ بالأب والأُمِّ، والمُذكَّرُ[1] يُوصَفُ بها فيه تاءُ التأنيث، نَحْو: غُلامٌ يَفَعة، ورجلٌ رَبْعة، والتاءُ إنما كُسِرَت ولَزِمَت في الأبِ عِوَضاً من ياءِ الإضافة، والوقفُ عليه: يا أَبَـهْ، وزَعَمَ الفَرّاءُ[2] أنك إذا كَسَرتَ وقفتَ بالتاءِ لا غير، وإذا فتحتَ وقفتَ بالهاءِ والتاء، ولا فَرْقَ بينَ الكَسْرِ والفَتْح، وأما الرفعُ فضعيف، لأنَّ الهاءَ بَدَلٌ مِن ياءِ الإضافة»[3].

قوله: (**قَلبُها هاء**)، أي: لو كانت أصليةً لبقيت ياءً خالِصةً في الوقف، ولم تَقُل: يا أَبَـهْ، كما في الثَّبْت، وهو الحجّة، وقرأ: «يا أَبَـهْ» ـ بالهاءِ في الوقف ـ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو[4] ويعقوب.

قوله: (**رَبْعة**)، **الجوهري**: «أي: مَربوعُ الخلق، لا طويلٌ ولا قَصير، وامرأةٌ رَبْعة، وجمعُها رَبَعات»، «وأيفَعَ الغُلام: ارتفع، وغُلامٌ يافعٌ ويَفَعة، وغِلمانٌ أيفاعٌ ويَفَعة».

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «والمذكور»، والتصويبُ من «معاني القرآن» للزَّجّاج.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفَرّاء (٢: ٣٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٨٨ - ٨٩).

(٤) صوابه: ابن عامر، لا أبو عمرو. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية. وهو المُوافِقُ لِـمَا في كتب القراءات، انظر: «النشـر في القراءت العشـر» لابن الجزري (٢: ١٣١).

فإن قلت: فما هذه الكَسْرة؟ قلت: هي الكسرةُ التي كانت قبلَ الياءِ في قولِك: يا أبي، قد زُحْلِقَت إلىٰ التاء، لاقتِضاءِ تاءِ التأنيثِ أن يكونَ ما قبلَها مفتوحاً.

فإن قلتَ: فما بالُ الكسرةِ لم تَسقُطْ **بالفتحةِ التي اقتَضَتْها التاءُ** وتَبقىٰ التاءُ ساكنة؟ قلت: امتنعَ ذلك فيها لأنها اسم، والأسماءُ حقُّها التَّحريكُ؛ لأصالتِها في الإعراب، وإنّما جاز تسكينُ الياءِ وأصلُها أن تُحرَّكَ تخفيفاً؛ لأنها حرفُ لِين، وأمّا التاءُ فحرفٌ صحيحٌ نَحْوُ كافِ الضَّمير، فلَزِمَ تحريكُها.

فإن قلتَ: يُشبهُ الجمعُ بينَ التاءِ وبينَ هذهِ الكسرةِ: الجمعَ بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ منه، لأنها في حُكم الياءِ إذا قلتَ: يا غُلامِ، فكما لا يجوز «يا أبَتي» لا يجوزُ «يا أبتِ»؟ قلتُ: الياءُ والكسرةُ قبلَها شيئان، والتاءُ عِوَضٌ من أحدِ الشَّيئين، وهو الياءُ، والكسرةُ غيرُ مُتعرِّضٍ لها، فلا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ منه، إلّا إذا جُمِعَ بينَ التاءِ والياءِ لا غير، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: «يا أبَتا» معَ كونِ الألفِ فيه بَدَلاً منَ التاء،كيف جاز الجمعُ بينَها وبينَ التاءِ، ولم يُعَدَّ ذلك جَمْعاً بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ منه؟ فالكسرةُ أبعَدُ من ذلك.

فإن قلتَ: فقد دلَّتِ الكسرةُ في «يا غُلامِ» علىٰ الإضافة؛ لأنّها قَرينةُ الياءِ ولَصِيقَتُها، فإن دلَّت علىٰ مِثلِ ذلك في «يا أبَتِ»، فالتاءُ المُعوَّضةُ لَغْوٌ؛ **وجودُها كعَدَمِها**؟ ....

قوله: (زُحلِقَت)، **الجوهري**: «الزَّحْلَقة: كالدَّحْرَجةِ والدَّفْع، يُقال: زَحْلَقتُه فتَزَحلَق».

قوله: (**بالفتحةِ التي اقتَضَتْها التاء**)، وهيَ الفتحةُ التي قبلَ التاءِ في مِثلِ طَلْحةَ وحمزة، أي: إذا اقتَضَتِ التاءُ فَتْحَ ما قبلَها كانَ القياسُ أن يُسقِطَ هذا الاقتِضاءُ تلكَ الكسرة، لوجودِ ما يَقتَضي عَدَمَها، إلا أن تُزَحْلَقَ إلىٰ التاء، لأنها اسم، قيل: ليست باسم، وإنما هيَ عِوَضٌ من الاسم، فأُجرِيَتْ مَجْراه.

قوله: (**وجودُها كعَدَمِها**)، لأنَّ الكَسْرةَ لـمّا دَلَّتْ علىٰ الياء، فأيُّ حاجةٍ إلىٰ ذِكرِ التاء.

قلتُ: **بل حالُها معَ التاءِ كحالِها معَ الياءِ إذا قلتَ: يا أبي.**

فإن قلتَ: فما وجهُ من قرأ بفتح التاءِ وضمِّها؟ قلتُ: أمّا مَنْ فَتَحَ فقد حَذَفَ الألفَ من «يا أبتا»، واستَبقىٰ الفتحةَ قبلَها، كما فعل مَن حذفَ الياءَ في: «يا غُلامِ»، ويجوزُ أن يُقالَ: حَرَّكَها بحركةِ الياءِ المُعوَّضِ منها في قولِك: «يا أبي».

وأما مَن ضَمَّ فقد رأىٰ اسماً في آخره تاءُ تأنيث، فأجراهُ مجرىٰ الأسماءِ المُؤنَّثةِ بالتاءِ فقال: «يا أبَتُ»، كما تقولُ: «**يا ثُبَةُ**» من غير اعتبارِ لكَونِها عِوَضاً من ياء الإضافة.

وقُرِئ: «إنّيَ رأيتُ» بتحريك الياء،«**وأحَدَ عْشَرَ**» **بسُكون العَين**؛ تخفيفاً لِتوالي الحركاتِ فيما هو في حُكم اسمٍ واحد، وكذا إلىٰ تسعةَ عَشَرَ، إلا اثني عَشَر؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنانِ.

قوله: (**بل حالُها مَعَ التاءِ كحالِها مَعَ الياء**)، يعني: الكسرةُ علىٰ التاءِ ليسَت كالكسرةِ علىٰ الميم في «يا غُلامِ»، وإنما هيَ كالكسرةِ في «يا غُلامي» مَعَ الياء.

قوله: (**يا ثُبة**)،الجوهري: «الثُّبَة: الجماعة، وأصلُها ثُبَيٌ، والجمعُ ثُباتٌ وثُبون[1] وأثابيّ».

قوله: (و«**أحَدَ عْشَرَ**» **بسُكونِ العين**)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها أبو جعفرٍ ونافعٌ ـ بخِلافٍ ـ وطلحةُ بنُ سُلَيمان[2]، والسَّبَبُ أنّ الاسمَينِ لـمّا جُعِلا كالاسم الواحد، وبُنِيَ الاسمُ الأولُ منهما لأنه كصَدْرِ الاسم، والثاني منهما لِتَضَمُّنِهِ معنىٰ حرفِ العطف، لم يَجُزِ الوقفُ علىٰ الأول، لأنه كصَدْرِ الاسم من عَجُزِه، فجُعِلَ تسكينُ أولِ الثاني دليلاً علىٰ أنهما قد صارا كالاسمِ الواحد، وكذلكَ البقيّةُ إلىٰ «تسعةَ عشر»، إلا «اثنا عَشَر» و«اثني عشر»، فإنه لا يُسَكَّنُ لِسُكونِ الألفِ والياءِ قبلَها، ومما يَدُلُّ علىٰ أنّ الاسمَينِ إذا أُجرِيا مجرىٰ الاسم الواحدِ

---

(١) بضَمِّ الثاء وكَسْرِها، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثبا).

(٢) طلحةُ بنُ سُليمان: هو السَّمّان، مُقرئٌ مُصدَّر. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٠٩).

و﴿رَأَيْتُ﴾ من الرُّؤيا، لا منَ الرُّؤية، لأنّ ما ذَكَرَه معلومٌ أنه مَنام؛ لأنّ الشمسَ والقمرَ لو اجتَمَعا مع الكواكبِ ساجِدةً ليوسُفَ في حال اليَقَظة، لكانت آيةً عظيمةً ليعقوبَ عليه السَّلامُ، ولَـمَا خَفِيَت عليه وعلىٰ الناس.

فإن قلتَ: ما أسماءُ تلك الكواكبِ؟ قلتُ: روىٰ جابر: أنّ يهوديّاً جاء إلىٰ النبيِّ ﷺ فقال: يا مُحمَّد، أخبِرْني عنِ النُّجومِ التي رآهُنَّ يُوسُف، فسَكَتَ رسولُ الله ﷺ، فنزلَ جبريلُ عليه السَّلامُ، فأخبَرَه بذلك، فقال النبيُّ ﷺ لليهوديّ: «إنْ أخبَرْتُكَ هل تُسْلِم»؟ قال: نَعَم. قال: «جَرْيان، والطارقُ، والذَّيّالُ، وقابِسٌ، وعَمُودان، والفُلَيقُ، والمُصْبِحُ، والضَّروحُ، والفَرْغُ، ووَثّابُ، وذُو الكَتِفَين. رآها يوسُف. والشَّمسُ والقمرُ نَزَلْنَ منَ السّماءِ وسَجَدْنَ له» فقال اليهوديّ: أي والله، إنّها لأسماؤُها.

وقيل: الشَّمسُ والقمر: أبواه. وقيل: أبوه وخالتُه، والكواكبُ: إخوتُه.

وعن وَهْبٍ: أنّ يُوسُفَ رأىٰ وهو ابنُ سبعِ سنينَ أنّ إحدىٰ عشرةَ عصاً طِوالاً كانت مَرْكوزةً في الأرض كهيئة الدّارَة، وإذا عَصاً صَغيرةٌ تَثِبُ عليها حتىٰ اقتَلَعَتْها وغَلَبَتْها، فوَصَفَ ذلك لأبيه، فقال: إيّاك أن تَذكُرَ هذا لإخوتِك، ثمَّ رأىٰ وهو ابنُ ثِنتَي عشرةَ سنةً الشمسَ والقمرَ والكواكبَ تَسجُدُ له، فقصَّها علىٰ أبيه، فقال له: لا تَقُصَّها عليهم، فيَبْغُوا لك الغَوائل.

وقيل: كان بين رُؤيا يوسفَ ومَصيرِ إخوتِه إليه أربعونَ سنةً. وقيل: ثمانون.

عُومِلا مُعامَلتَه: ما حكاه أبو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ[١] من قولهم في حَضْـرَمَـوْت: حَضْـرَمُوت ـ بضَمِّ الميم ـ ؛ ليكونَ كعنكبوت»[٢].

---

(١) هو العلامةُ اللغويُّ النَّحْويُّ الأديب أبو عمرو إسحاقُ بنُ مرار الشيباني بالولاء الكوفي ثم البغدادي (٩٤ - ٢٠٦). «الأعلام» للزركلي (٧: ٤٧٦).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٢).

فإن قلت: لِـمَ أَخَّرَ الشمسَ والقمرَ؟ قلتُ: أَخَّرَهما لِيَعطِفَهُما علىٰ «الكواكب» **علىٰ طريق الاختِصاص، بياناً لِفضْلِهما واستِبْدادِهما بالمَزِيَّةِ علىٰ غيرهما من الطَّوالِع**، كما أُخِّرَ جبريلُ وميكائيلُ عنِ الملائكة، ثم عَطفَهما عليها لذلك.

قوله: (**علىٰ طريقِ الاختِصاصِ بياناً لِفَضْلِهما واستبدادِهما بالمَزِيـة**)، وكانَ من حَقِّ الظاهرِ تقديمُ «الشمسِ والقَمَرِ» علىٰ «الكوكب» بعدَ إخراجِهما من الجِنس؛ تقديماً للفاضلِ علىٰ المفضول، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]، لكنْ خُولِفَ هذا الاعتبارُ بتأخُّرِهما؛ قَصْداً إلىٰ تَغايُرِهما مُطلَقاً، وإخراجِهما من الجِنسِ رأساً، بحيثُ لا مُناسَبةَ بينَهما، كتقديم الفاضلِ علىٰ المفضول.

فإن قلت: ما نحنُ بصَدَدِهِ ليسَ من قَبيل: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، لأنه من عطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، لأنهما داخِلانِ في الملائكة، بخِلافِهِ هاهنا؟ قلت: يكفي في التشبيه[1] بالفَضْلِ والاختِصاصِ تأخيرُهما وإخراجُهما من جِنسِ الكوكب، وجَعْلُهما مُغايِرَينِ لها بالعطف، وهو المُرادُ من قولِه: «كما أُخِّر»، وقولِه: «ثم عطفُهما عليها».

فإن قلت: فما فائدةُ العُدول، ولِـمَ لم يَقُل: إني رأيتُ الكوكبَ والشمسَ والقَمَر؛ ليُوازِيَ تلكَ الآية؟ قلت: القَصْدُ الأوليُّ في تلكَ الآيةِ ذِكرُ جِبريلَ وميكائيل، كما دَلَّ عليه سَبَبُ النُّزول[2]، وذِكرُ الملائكةِ للتوطئةِ والتمهيد، بخِلافِهِ هاهنا، فسَلَكَ به مَسلَكاً عُلِمَ منه المقصود، وأدمَجَ التفضيلَ والاختِصاص، وفيه إشارةٌ إلىٰ[3] أنَّ الآخِرةَ مَعَ تلكَ الهِناتِ ما سَلَبَ عنهم نورَ الولايةِ والنُّبوّة.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «السببية».

(٢) حيثُ ادَّعىٰ اليهودُ أنّ ميكائيلَ صاحبُهم، أما جبريل: فعَدُوُّهم، فنزلت الآية. كما في حديث ابن عباس عند أحمدَ في «مسنده» (٢٤٨٣) و(٢٥١٤)، وانظر حديثَ أنس عند البخاري (٤٤٨٠).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دلائل علىٰ».

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «مع»؛ أي: رأيتُ الكواكبَ مع الشمسِ والقمر.

قوله: (ويجوزُ أن تكونَ «الواوُ» بمعنىٰ: مع)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَرٌ؛ لاتفاقِهم علىٰ أنّ «عَمْراً» في «ضَـرَبتُ زيداً وعَمْراً» ليسَ مفعولاً معَه. ويجابُ: أن المعنيّ بقوله: «بمعنىٰ: مع» ليسَ أنه مفعولٌ معَه، فإنَّ سُؤالَه: «لِـمَ أُخِّرَ[1]«الشمسُ والقَمَر»؟».

ومعناه: كيفَ أَخَّرَهما ومَوضِعُ التقديمِ ظاهِر. وأجاب بجوابين: أحدهما: فيه التزامُ التأخيرِ لإفادةِ المُبالَغةِ في التغايُر، وثانيهما: أنّ «الواو» لا تُوجِبُ الترتيب، لأنّ مُقتَضاها الجمعيّة، لأنها بمعنىٰ: مع، كأنه قيل: رأيتُ الشمسَ والقَمَرَ والكواكبَ دُفعةً واحِدة.

يُؤيِّدُه قولُه في تفسيرِ[2]: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٦]: «إنما وَحَّدَ الراجعَ في «به»، لأنّ الواوَ بمعنىٰ: «مع»، فيَتَوحَّدُ المرجوعُ إليه»، وقولُه بُعَيدَ هذا: «﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ إما مجزومٌ بإضمارِ «إنْ»، والواوُ بمعنىٰ: «مع»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾[3]».

قالَ شارحُ«الهادي»[4]: الواوُ تَدُلُّ علىٰ الجمع المُطلَق، ودلالتُها علىٰ الجمع أقوىٰ من دلالتِـها علىٰ العطف، فإنها قد تَعرىٰ عن معنىٰ العطف، ولا تَعْـرىٰ من معنىٰ الجمع، فإنَّ

---

(١) في الأصلين: «لِـمَ ما أُخِّرَ»، وهو خطأ، وأثبتُّ ما في «الكشّاف».

(٢) في الأصول الخطية: «في تفسيره»، وأثبتُّ الأنسَبَ للسِّياق.

(٣) في قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وذلك علىٰ أحدِ القولين في إعرابها، وهو أن يكونَ «تكتموا» نصباً على الجواب بالواو، أي: لا تجمعوا بينهما، كقولك: لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشـرَبَ اللَّبَن. والقولُ الثاني: أنه مجزومٌ بالعطف على «تَلبِسوا». انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (١: ٥٨).

(٤) لَعَلَّه يُريدُ ما ذكرَه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٧) حيثُ قال: «الهادي في النَّحو والصَّـرْف» للإمام عِزِّ الدِّين عبدِ الوهاب بنِ إبراهيمَ الزنجاني، وهو متنٌ مُتوسِّط، ثم شَـرَحَه شـرحاً كبيراً سَمّـاه «الكافي»، ذكرَ في آخِرِه: أنه فَرَغَ منه ببغدادَ في ذي الحجّةِ سنة ٦٥٤ . انتهىٰ باختصار.

....

واوَ القَسَم وواوَ الحالِ بمعنىٰ «مع»، ولا تُفيدُ العطف، وتُفيدُ الجمع، لأنها في القَسَم نائبةٌ عن الباء، والباءُ للإلصاق، والحالُ مُصاحِبةٌ لذي الحال، والواوُ في المُختَلِفَينِ بمنزلةِ[1] التثنيةِ والجمع في المُتَّفِقَينِ إذا لم يُمكِنْهُمُ التثنيةُ والجمعُ في المُختَلِفَين، فعَدَلُوا إلىٰ الواو.

وتلخيصُ الجوابَينِ يَرجِعُ إلىٰ ما قالَه في سورةِ النَّمْل: «فإن قلت: ما الفرقُ بينَ هذا ـ أي: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١] ـ وبينَ قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]؟ قلت: لا فَرْقَ بينَهما إلا ما بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مِنَ التَّقدُّم والتأخُّر، وذلكَ علىٰ ضَرْبَين: ضَرْبٌ جارٍ مَجْرىٰ التثنية، لا يَترَجَّحُ جانبٌ علىٰ جانب، وضَرْبٌ فيه تَرجُّح، والأولُ نَحْوُ قوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[2]، والثاني نَحْوُ قولِه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]».

ونُقِلَ عن تلميذِ ابنِ الحاجب أنه قال: ظاهرُ كلام الزَّمخشريِّ لا يَشترِطُ في المفعولِ معَه مُصاحبةَ الفاعل، والحدُّ المذكورُ في «الكافية» لا يَمنَعُ من مُصاحَبةِ المفعول[3]، ونقلَ المالكيُّ[4] عن سِيبَوَيهِ أنه قالَ بعدَ تمثيلِه بـ«ما صَنَعتَ وأباك» و«لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لَرَضَعَها»، فـ«الفَصيلُ» مفعولٌ معَه، و«الأبُ» كذلك[5]. وقالَ المالكيُّ أيضاً: ويَترَجَّحُ

---

(١) من قوله: «القسم وواو الحال بمعنى: مع» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: أنه قَدَّمَ في البقرة ـ في الآية ٥٨ ـ الأمرَ بدخول الباب، فقال: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾، أما في الأعراف ـ في الآية ١٦١ منها ـ فأخَّره، فقال: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾، والقِصَّةُ واحدة، فدَلَّ علىٰ أنَّ العطفَ بالواو جارٍ مَجْرىٰ التثنية من غير تَرجُّح الأول علىٰ الثاني.

(٣) عَرَّفَ ابنُ الحاجب «المفعولَ معَه» في «الكافية» بأنه «المذكورُ بعدَ الواو لمُصاحَبةِ معمول فِعْلٍ لفظاً أو معنىً». انظر: «شرح الرضي علىٰ الكافية» (١: ٥١٥).

(٤) يعني: ابن مالك صاحب «الألفية» المشهورة.

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبَوَيه (١: ٢٩٧).

فإن قلتَ: ما معنىٰ تكرارِ ﴿رَأَيْتُ﴾؟ قلتُ: ليس بتكرار، إنَّما هو كلامٌ مُستأنَفٌ علىٰ تقدير سؤالٍ وَقَعَ جواباً له، كأنَّ يعقوبَ عليه السَّلامُ قال له عند قولِه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾: كيف رأيتها؛ سائلاً عن حال رؤيتِها؟ فقال: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

فإن قلتَ: فلِمَ أُجرِيَت مَجرىٰ العُقلاءِ في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؟ قلتُ: لأنه لـمّا وصفَها بما هو خاصٌّ بالعقلاء وهو السُّجود، **أجرىٰ عليها حُكمَهم، كأنَّها عاقلة**، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم، **أن يُلابِسَ الشَّيءُ الشَّيءَ** من بعض الوُجوه، فيُعطىٰ حُكماً من أحكامه؛ إظهاراً لأثرِ المُلابَسةِ والمُقارَبة.

العطفُ إن كانَ بلا تكلُّفٍ ولا مانع ولا مُوهِن، فلو خيفَ به فواتُ ما تَصـرَّفوا به رُجِّحَ النَّصْبُ علىٰ المَعيّة[1]. كذلكَ هاهنا رَجَّحْنا المَعيّةَ علىٰ العطفِ لِتَوخّي حُصولِ الأفضليّةِ ليَترَجَّحَ معنىٰ الآيةِ إلىٰ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

قوله: (**أجرىٰ عليها حُكمَهم، كأنها عاقِلة**)، قالَ الزَّجّاج: «إذا جَعَلَ اللهُ غيرَ المُميِّزِ كالمُميِّزِ كذلكَ تكونُ أفعالُها وآثارُها، وأما ﴿سَاجِدِينَ﴾ فحقيقتُه فِعلُ كُلِّ مَن يَعقِل، فإذا وُصِفَ به غيرُهم فقد دَخَلَ في المُميِّزين، وصار الإخبارُ عنهم كالإخبارِ عنهم»[2].

قوله: (**أن يُلابِسَ الشيءُ الشيء**)، قيل: هو خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هو أن يُلابِس، والجملةُ بيانٌ لِقولِه: «هذا كثير في كلامهم».

---

(١) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢: ٦٩٤-٦٩٥)، ولفظُه يختلف كثيراً عن المنقول هنا، لكنه يؤدي معناه، فلعل المؤلف تصرَّف في النقل كعادته رحمه الله، أو أنه ينقل من كتاب آخر لابن مالك، كـ«شرح التسهيل»، والله أعلم.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٩١) بنحوه.

[﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٥-٦]

عَرفَ يعقوبُ عليه السَّلامُ دلالةَ الرُّؤيا علىٰ أنّ يوسفَ يُبْلِغُه اللهُ مَبْلَغاً منَ الحِكمة، ويَصطَفيهِ للنُّبوّة، ويُنعِمُ عليه بشَرَفِ الدّارين، كما فَعَلَ بآبائه، فخافَ عليه حَسَدَ الإخوةِ وبَغْيَهم.

والرُّؤيا: بمعنىٰ الرُّؤية؛ إلا أنّها مُختصَّةٌ بما كان منها في المَنام دونَ اليَقَظة، فُرِّقَ بينَهما بحَرفَي التأنيث، كما قيل: القُرْبة والقُرْبىٰ.

وقُرِئ: «رُوياكَ» بقَلْبِ الهمزةِ واواً، وسَمِعَ الكِسائيُّ: «رُيّاكَ» و«رِيّاكَ» بالإدغام وضَمِّ الراءِ وكَسْرِها، ....

قوله: (**والرُّؤيا: بمعنىٰ الرُّؤية، إلا أنها مُختَصّةٌ بما كانَ منها في المنام**)، قال أبو علي: «الرُّؤيا: مَصدَرٌ كالبُشرىٰ والسُّقيا والبُقيا، إلا أنه لـمّا صارَ اسماً لهذا المُتخيَّلِ في المنام جَرىٰ مَجْرىٰ الأسماء، وخَرَجَ عن حُكم الإعمال، ومما يُقوّي خُروجَه عن أحكام المَصادِرِ تكسيرُهم لها علىٰ «رُؤىٰ»، فصارَ بمنزلة «ظُلَم»، والمَصادِرُ في أكثرِ الأمرِ لا تُكسَّر»(١)، وسيَجيءُ الكلامُ في حقيقةِ «الرُّؤيا» بُعَيدَ هذا.

قوله: (**وقُرِئ: «رُوياكَ» بقَلْبِ الهمزةِ واواً**)، قالَ أبو البقاء: «الجمهورُ أنَّ الأصلَ الهمز، وقُرِئَ بواوٍ مكانَها، لانضمام ما قبلَها، ومنهم مَن يُدغِم، فيقول: رُيّاك، فأجرىٰ المُخفَّفةَ مَجْرىٰ الأصلية، ومنهم مَن يَكسِرُ الراءَ لِتُناسِبَ الياء»(٢).

(١) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٩٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٢٢).

وهي ضعيفة؛ لأنّ الواوَ في تقدير الهمزة، فلا يَقوىٰ إدغامُها كما لم يَقْوَ الإدغامُ في قولهم: «اتَّـزَرَ» منَ الإزار، و«اتَّـجَرَ» منَ الأجْر.

﴿فَيَكِيدُواْ﴾ منصوبٌ بإضمار «أنْ»، والمعنىٰ: إنْ قَصَصْتَها عليهم كادُوك.

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: فيَكِيدُوك، كما قيل: ﴿فَكِيدُونِي﴾ [هود: ٥٥]؟ قلتُ: ضُمِّنَ معنىٰ فِعْلٍ يتعدَّىٰ باللّام، ليُفيدَ معنىٰ فِعْل الكَيْد، مع إفادةِ معنىٰ الفِعلِ المُضمَّن، فيكون آكَدَ وأبلَغَ في التَّخويف، وذلك نَحْو: فيَحْتالوا لكَ. ألا ترىٰ إلىٰ تأكيدِه بالمصدر.

﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ظاهرُ العَداوةِ لِـمَا فَعـلَ بآدمَ وحوّاء، ولقوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، فهو يَحمِلُ علىٰ الكَيدِ والمَكرِ وكلِّ شرّ، ليُورِّطَ مَنْ يَحمِلُه، ولا يُؤمَنُ أن يَحمِلَهم علىٰ مثلِه.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثلَ ذلك الاجتِباء ﴿يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ يعني: وكما اجتَباك لِمثْلِ هذه الرُّؤيا العظيمةِ الدّالّةِ علىٰ شَرَفٍ وعِزٍّ وكبرياءِ شأن، كذلك يجتبيكَ ربُّك لأمورٍ عظام.

وقولُه: ﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كلامٌ مُبتَدأٌ غيرُ داخِلٍ في حُكم التَّشبيه، كأنه قيلَ: وهو يُعلِّمُكَ ويُتِمُّ نِعمَتَه عليك. والاجتِباءُ: الاصطفاء، افتِعالٌ مِن: جَبَيْتُ الشَّيءَ: إذا حَصَّلْتَه لنفسِك، وجَبَيْتُ الماءَ في الحوض: جمعته.

قوله: (وهي ضعيفة)، قال أبو علي: «فإن خَفَّفتَ قُلت: «الرُّويا»، قَلَبتَها ولم تُدغِمِ الواوَ في الياء، وإن كانت قد تَقَدَّمَتْها ساكنةً، لأنَّ الواوَ في تقديرِ الهمزة، فهي كذلكَ غيرُ لازمة، وإذا لم يَلزَمْ لم يَقَع الاعتِدادُ بها، فلم تُدغَم، كما لم تُقلَبِ الأُولىٰ في ﴿وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لـمّا كانت الثانيةُ غيرَ لازمة، ومن ثَمَّ جازَ «ضَوٌّ» و«شيٌّ»، فبقيَ الاسمُ علىٰ حَرفَين؛ أحدُهما حرفُ لين، وجازَ تحرُّكُ حرفِ اللّينِ وتَصْحيحِهِ معَ انفِتاح ما قبلَه، لأنَّ الهمزةَ في تقديرِ الثبات»[1].

---

(١) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٣٩٨ - ٣٩٩).

والأحاديثُ: الرُّؤيا؛ لأنّ الرُّؤيا إمّا حديثُ نَفْسٍ أو مَلَكٍ أو شيطان. وتأويلُها: عِبارَتُها وتَفسيرُها، وكان يوسفُ عليه السَّلامُ أعبَرَ النّاسِ للرُّؤيا، وأصَحَّهُم عِبارةً لها.

ويجوزُ أن يُرادَ بـ﴿تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾: معاني كُتُبِ الله وسُنَنِ الأنبياء، وما غَمَضَ واشتَبَهَ علىٰ الناس من أغراضِها ومَقاصِدِها، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يُرادَ بـ ﴿تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ معاني كُتُب الله وسُنَنِ الأنبياء**)، فعلىٰ هذا فيه إشارةٌ إلىٰ أنّ العِلمَ أجلُّ النِّعَم، وأشـرَفُ العُلوم: تأويلُ كتاب الله عَزَّ وجَلّ.

الراغب: «التأويل[1]: مِنَ الأَوْل، وهو الرجوعُ إلىٰ الأصل، ومنه المَوئِلُ للمَوضِع الذي يُرجَعُ إليه، وذلكَ هو رَدُّ الشيء إلىٰ الغايةِ المُرادةِ منه[2]؛عِلماً كانَ أو فِعْلاً، ففي العِلمقولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي الفِعلِ قولُ الشاعر:

وللنَّوىٰ قبلَ يوم البَيْنِ تأويلُ[3]

وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: بيانُه الذي هو غايتُه المقصودةُ منه، والأول: السياسةُ التي يُرْعىٰ مآلُها، يُقال: أُلْنا وإيلَ علينا[4]»[5].

---

(١) من قوله: «الأحاديث معاني كتاب الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) قال العلامةُ الكوثريُّ رحمه الله تعالىٰ في مقدِّمة «قانون التأويل» للإمام الغزالي: «التأويل: هو بيانُ ما يحتاجُ إلىٰ التدبُّر من القول، وتبيينُ ما يؤولُ إليه الكلام. وهذا هو معنىٰ التأويل في أصل اللغة. وأما استعمالُه بمعنىٰ صَرْفِ الكلام عن معناه الظاهر: فاصطلاحٌ مُحدَث». انظر: «مُقدِّمات الإمام الكوثري» ص١٢٣.

(٣) عَجُزُ بيتٍ لعَبْدةَ بنِ الطبيب، كما في «المُفضَّليات» ص١٣٦، وصَدْرُه:

وللأحبّة أيامٌ تَذَكَّرُها

(٤) قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (أول): «وفي المَثَل: «قد أُلْنا وإيلَ علينا»، يقول: وَلِينا ووُلِيَ علينا، ونَسَبَ ابنُ بَرِّي هذا القولَ إلىٰ عُمَر، وقال: معناه: أي: سُسْنا وسِيسَ علينا».

(٥) «مفردات القرآن» ص٩٩.

يُفسِّرُها لهم ويَشرَحُها ويَدُلُّهم علىٰ مُودَعاتِ حِكَمِها. وسُمِّيت: أحاديث؛ لأنه يُحدَّثُ بها عن الله ورُسُلِه. فيُقال: قال الله، وقال الرَّسولُ كذا وكذا. ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، **وهو اسمُ جَمْعٍ للحديث، وليس بجَمْعِ أُحدُوثة**؟ ومعنىٰ إتمامِ النِّعمةِ عليهم: أنه وَصَلَ لهم نِعمةَ الدُّنيا بنعمةِ الآخرة، بأنْ جعلَهم أنبياءَ في الدُّنيا ومُلوكاً، ونَقَلَهم عنها إلىٰ الدَّرجاتِ العُلا في الجنَّة. وقيل: أتمَّها علىٰ إبراهيمَ بالخُلَّةِ والإنجاءِ منَ النَّارِ ومِنْ ذَبْحِ الوَلدِ، وعلىٰ إسحاقَ بإنجائه مِنَ الذَّبحِ وفِدائِه بذِبْحٍ عظيمٍ وبإخراجِ يعقوبَ والأسباطِ من صُلْبِه. وقيل: عَلِمَ يعقوبُ أنَّ يُوسفَ يكونُ نبيّاً وإخوتُه أنبياءَ استِدلالاً بضَوْءِ الكَواكب، فلذلك قال: ﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾......................

قوله: (**وهو اسمُ جَمْعٍ للحديث، وليسَ بجَمْعِ أُحدُوثة**)، وقالَ في مَوضِعٍ آخر[1]: «الأحاديثُ تكونُ اسمَ جَمْعٍ[2] للحديث، ومنه: أحاديثُ الرسول، وتكونُ جَمْعاً للأُحدُوثةِ التي هيَ مِثلُ الأُضحُوكةِ والأُعجُوبة، وهيَ ما يَتَحدَّثُ به الناسُ تَلهِّياً وتَعجُّباً»، وقد يُظَنُّ أنه ناقَض؛ لأنه قالَ في «المُفصَّل»: «وقد يجيءُ الجمعُ مَبنيّاً علىٰ غيرِ واحِدِه المُستعمَل، وذلكَ نَحْو: أراهِطُ وأباطيلُ وأحاديث»[3].

قالَ الفَرّاء: ترىٰ أنَّ واحِدَ «الأحاديث»: أُحدُوثة، ثم جَعَلُوهُ جَمْعاً للحديث.

وقالَ عَلَمُ الدِّينِ السَّخاوَنْديُّ في «شرحِ المُفصَّل»: كأنهم جَمَعُوا «حَديثاً» علىٰ «أَحْدِثَة»، ثم جَمَعُوا الجمعَ علىٰ «أحاديث»، كقَطيعٍ وأقطِعةٍ وأقاطيع، فعلىٰ هذا يَصِحُّ أن يُقال: وهو مَبنيٌّ علىٰ واحِدِه المُستعمَل.

---

(١) في تفسير الآية ٤٤ من سورة المؤمنون.

(٢) في الأصول الخطية: «تكونُ جمعاً»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٩٦.

وقيل: لَـمّا بَلَغَتِ الرُّؤيا إخوةَ يُوسفَ حَسَدُوه وقالوا: ما رَضِيَ أن يَسجُدَ له إخوتُه حتىٰ سَجدَ له أبَواهُ. وقيل: كان يعقوبُ مُؤْثِراً له بزيادةِ المحبَّةِ والشَّفَقةِ لِصِغَرِه لِـمَا يرىٰ فيه منَ **المَخايِل**، وكان إخوتُه يَحسُدُونَه، فلّما رأىٰ الرُّؤيا ضاعَفَ له المحبَّة، فكان يَضُمُّه كلَّ ساعةٍ إلىٰ صَدْره، ولا يصبرُ عنه، فتَبالَغَ فيهمُ الحَسَد.

وقيل: لَـمّا قَصَّ رُؤياهُ علىٰ يعقوبَ، قال: **هذا أمرٌ مُشَتَّتٌ يَجمَعُه اللهُ لكَ بعد دَهرٍ طويل**.

و«آلُ يعقوبَ»: أهلُه، وهم نَسْلُه وغيرُهم. وأصلُ «آل»: أهْلٌ، بدليل تصغيرِه علىٰ «أُهَيْل»، إلّا أنه لا يُستَعمَلُ إلّا فيمَن له خَطَر، يُقال: آلُ النَّبيِّ، وآلُ المَلِكِ. ولا يُقال: آلُ الحائِك، ولا: آلُ الحَجّام، ولكنْ: أهلُهما.

قوله[1]: (**من المَخايِل**)، وهيَ جَمْعُ مَخِيلة، وهي المَظِنّة[2]، وياؤُه كياءِ «معايش».

قوله: (**هذا أمرٌ مُشتَّتٌ يَجمَعُه**[3] **الله [لك] بعدَ دَهْرٍ طويل**)، يعني: أنّ رُؤياكَ أمرٌ يَدُلُّ علىٰ تشتيتِ أمرِكَ أولاً، ثم يَجمَعُ اللهُ مِن شتاتِكَ بعدَ دَهْرٍ طويل، الجوهري: «الحمدُ لله الذي جَمَعَنا مِن شَتٍّ»، ودلالتُه عليه لأنَّ سُجودَ إخوتِهِ مَعَ بُغضِهم إياهُ وحَسَدِهم أمرٌ بَعيد، وكونُه مَسْجوداً لأبوَيهِ أبعَد، وذلكَ لا يحصلُ إلا بعدَ ضَرَباتِ الدَّهْرِ وشَتاتِ الأُمورِ وتَقَلُّباتِ الأحوال.

---

(١) لم يتعرض الإمام الطيبي لما ذكره الزمخشري هنا من كون الذبيح هو إسحاق عليه السلام، والأصح أنه إسماعيل عليه السلام، وكذا لم يتعرض الطيبي لذلك فيما سيأتي في تفسير الآية ٣٦ والآية ٨٩ من هذه السورة، وعلى كُلٍّ فقد أورد الزمخشري الخلاف فيه في تفسير الآية ١٠٢ من سورة الصافات، فانظر التفصيل فيه هناك.

(٢) في (ح): «وهي ما يظن»، والمعنىٰ واحد.

(٣) في الأصول الخطية: «يجمع»، والمثبت من «الكشاف»، وهو المناسب للسياق.

وأراد بـ«الأَبوَين»: الجدَّ وأبا الجدِّ؛ لأنَّهما في حُكم الأبِ في الأصالة، ومِنْ ثَمَّ يقولون: ابنُ فلان، وإن كان بينَه وبينَ فلانٍ عِدَّة.

و﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أَبَوَيْكَ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ يَعلمُ مَنْ يَحِقُّ له الاجْتِباءُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يُتِمُّ نِعمتَه إلّا علىٰ من يَستحقُّها.

[﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ٧]

﴿فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾ أي: في قِصَّتِهم وحَديثِهم ﴿ءَايَٰتٌ﴾ علاماتٌ ودلائلُ علىٰ قُدرة الله وحِكْمتِه في كلِّ شيء، ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ لـمَن سأَلَ عن قِصَّتِهم وعَرفَها. وقيل: آياتٌ علىٰ نُبوَّة مُحمَّدٍ ﷺ **للَّذينَ سألُوه** منَ اليهود عنها، فأخبرَهم بالصِّحّةِ من غير سَماعٍ من أحدٍ، ولا قراءةِ كتاب.

وقُرِئ: «آيةٌ»، وفي بعض المصاحفِ: «عِبْرةٌ».

وقيل: إنَّما قَصَّ اللهُ تعالىٰ علىٰ النبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ خَبرَ يُوسفَ وبَغْيَ إخوتِه عليه لِـمَا رأىٰ من بَغْيِ قومِه عليهِ ليَتأسّىٰ به. وقيل: أساميهم: يَهُوذا، ورُوبيل، وشَمْعون، ولاوِي، وزبالون، ويَشْجُر، ودينَة، ودان، ونَفْتالي، وجاد، وآشُر؛ السَّبعةُ الأوَّلون كانوا من لَيّا بنتِ خالةِ يعقوبَ، والأربعةُ الآخَرون من سُرِّيَّتَين: زلفة، وبَلهة. فلمّا تُوفِّيت ليّا تزوَّج أختَها راحيل، فوَلَدت له بنيامينَ ويوسُف.

قوله: **(للذينَ سألوه)**، الضميرُ راجعٌ للرسول ﷺ، وقوله: «من اليهود» بيانٌ «للذين»، والضميرُ[1] في «عنها» للقِصّة، هذا مُشعِرٌ بأنَّ السائلينَ هُمُ اليهود، وقالَ في أولِ السُّورة: «فقد رُوِيَ أنّ عُلماءَ اليهودِ قالوا لكُبَراءِ المُشـركين: سَلُوا مُحَمَّداً عن قِصّةِ يوسُف»، وذلكَ أنه نَـزَّلَ استِدعاءَهم المُشـرِكينَ سُؤالَه منزلةَ سُؤالِهم.

---

(١) في الأصلين: «ضمير»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

[﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ٨]

﴿قَالُواْ لَيُوسُفُ﴾ اللّامُ للابتداء، وفيها تأكيدٌ وتحقيقٌ لمضمونِ الجملة، أرادوا أنّ زيادةَ محبَّتِه لهما أمرٌ ثابتٌ لا شُبهةَ فيه ﴿وَأَخُوهُ﴾ هو بنيامين، وإنما قالوا: «أَخُوهُ» وهم جميعاً إخوتُه، لأنّ أُمَّهما كانت واحدة. وقيل: ﴿أَحَبُّ﴾ في الاثنين، لأنَّ «أفعَلَ مِنْ» لا يُفرَّق فيه بينَ الواحدِ وما فوقَه، ولا بينَ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ إذا كان معه «مِنْ»، ولا بدَّ منَ الفَرْقِ معَ لام التَّعريف، وإذا أُضيفَ جاز الأمران.

والواوُ في ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ واوُ الحال؛ يعني: أنه يُفضِّلُهما في المحبَّةِ علينا، وهما اثنانِ صَغيرانِ لا كفايةَ فيهما ولا منفعة، ونحن جماعةٌ عشرةُ رجالٍ كُفَاةٌ نقوم بمَرافِقِه، فنحن أحقُّ بزيادة المحبَّةِ منهما، لفَضْلِنا بالكثرةِ والمَنفَعةِ عليهما. ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ **أي: في ذَهابٍ عن طريق الصَّوابِ في ذلك**. والعُصْبةُ والعِصابة: العَشرةُ فصاعداً. وقيل: إلىٰ الأربعين، سُمُّوا بذلك **لأنَّهم جماعةٌ تُعصَبُ بهمُ الأمورُ** ....

قوله: (﴿لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ **أي: في ذَهابٍ عن طريقِ الصَّوابِ في ذلك**)، يعني: أنَّ نِسْبةَ الضَّلالِ إلىٰ أبيهم إن كانَ مُطلَقاً، يُوهِمُ سُوءَ أدب، لكنْ مُقيَّدٌ بقَرينةِ الأحوال، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: في أُمور التِّجارة، كقوله: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، أي: رُشداً في طريقِ التِّجارة.

قوله: (**لأنهم جماعةٌ تُعصَبُ بهم الأمور**)، الراغب: «العَصَب: أطنابُ المَفاصِل، ولحمٌ عَصيب: كثيرُ العَصَب، والمعصوب: المشدودُ بالعَصَب، ثم يُقالُ لكُلِّ شَدّ: عَصْب، نَحْوُ قولِهم: لأَعصِبَنَّكَ عَصْبَ السَّلَمة[1]، وفُلانٌ شديد العَصَب، ومعصوبُ الـخَلْق، أي: مُدمَجُ الخِلقة، والعُصْبة: جماعةٌ مُتعصِّبة، قالَ تعالىٰ: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]،

---

(١) والسَّلَمة: شجرةٌ ذاتُ شَوْك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عصب).

ويُستكفون النَّوائبَ. وروىٰ النَّـزَّالُ بنُ سَبْرَةَ عن عليٍّ رضي الله عنه: «**ونحنُ عُصْبةً**»، **بالنَّصب**. وقيل: معناه: ونحن نجتمعُ عُصْبةً. وعن ابنِ الأنباريِّ: هذا كما تقول العربُ: **إنّما العَامِريُّ عِمَّتَه**؛ أي: يَتعاهَدُ عِمَّتَه.

[﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ ٩]

وقال: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، أي: مُجتَمِعةُ الكلام مُتعاضِدة، واعصَوْصَبَ القَوْم: صاروا عُصَباً، والعِصابة: ما يُعصَبُ بها الرأسُ والعِمامة»[١].

قوله: («**ونحنُ عُصْبةً**» **بالنَّصْب**)، **الانتِصاف**: «هذا يُؤيِّدُ قِراءةَ مَن قرأ: «هُنَّ أطهَرَ لكم»[٢]، كأنه قال:لَيَوسُفُ وأخوهُ أحَبُّ إلىٰ أبينا مِنّا ونحنُ نَحْن، كقوله:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري[٣]

فلا بُعْدَ لِحَذفِ الخبرِ لُمساواتِهِ المُبتَدأ، فوقعَ الحالُ بعدَه، ومثلُه: «هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهَرَلكم»، فقوله: «هُنَّ» في حُكم الكلام التامّ، أي: هُنَّ المشهوراتُ بالأوصافِ الكامِلة»[٤].

قوله: (**إنما العامِريُّ عِمَّتُه**)، **الجوهري**: «فُلانٌ حَسَنُ العِمّة: أي: حَسَنُ الاعتِمام، واعتَمَّ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٨.

(٢) أي: بنَصْبِ «أطهر» في قوله تعالىٰ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[هود: ٧٨].

(٣) صَدْرُ بيتٍ لأبي النجم، وهو الفضلُ بنُ قُدامة، وتمامُه ـ كما في «الأغاني» (٢٢: ٣٤١) ـ:

لله دَرُّ ما يُـجِـنُّ صَدْري

وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٦، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٣٢٩) رقم (٥٣٦)، و«شرح الرضيّ علىٰ الكافية» (١: ٢٥٥ و٣٢٥).

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٠٤) بحاشية «الكشّاف».

﴿ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ﴾ من جملة ما حكىٰ بعدَ قولِه: ﴿إِذۡ قَالُواْ﴾ كأنَّهم أَطْبَقُوا علىٰ ذلك إلا مَن قال: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ﴾، وقيل: الآمِرُ بالقتل شَمْعون، وقيل: دان، والباقون كانوا راضين، فجُعِلُوا آمِرين، ﴿أَرۡضٗا﴾ أرضاً مَنكُورةً مجهولةً بعيدةً منَ العُمْران، وهو معنىٰ تَنكيرِها وإخلائها منَ الوَصْف، ولإبهامِها من هذا الوَجهِ نُصِبَت نَصْبَ الظُّروفِ المُبهَمة، ﴿يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ﴾ يُقبِلُ عليكم إقبالةً واحدةً لا يَلتَفِتُ عنكم إلىٰ غيرِكم. والمُراد: سلامةُ محبَّتِه لهم ممَّن يُشارِكُهم فيها ويُنازِعُهم إيّاها، فكان ذِكْرُ الوَجهِ لتصويرِ معنىٰ إقبالِه عليهم؛ لأنَّ الرجلَ إذا أقبَلَ علىٰ الشيءِ أقبَلَ بوَجْهِه. ويجوزُ أن يُرادَ بـ«الوجهِ»: الذات، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقيل: ﴿يَخۡلُ لَكُمۡ﴾ يَفْـرُغْ لكم منَ الشُّغـل بيُوسفَ ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ مِنْ بَعـدِ يوسف، أي: من بَـعدِ كِفايَتِه بالقَتْل أو التَّغريب، أو: يَرجعُ الضَّميرُ إلىٰ مصدرِ ﴿ٱقۡتُلُواْ﴾ أو ﴿ٱطۡرَحُوهُ﴾. ....

بالعِمامةِ وتَعَمَّمَ بها: بمعنىٰ»، يقول: ليسَ العامريُّ إلا عِبارةً عن تَعَهُّدِ عِمامتِه واستِعمالِه بما يَتزَيَّنُ به، وليسَ من المكارِمِ في شيء، قال الحُطيئة:

دَعِ المكـارِمَ لا تَرحَـلْ لبُغيَتِها ... واقعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسي[1]

قوله: (وقيل: ﴿يَخۡلُ لَكُمۡ﴾: يَفرُغْ لكم من الشُّغْلِ بيوسُف)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ﴾ يُقبِلْ عليكُم إقبالةً واحِدة»، وأما توسيطُ قوله: «ويجوزُ أن يُرادَ بـ«الوَجْه»: الذات» بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فللدَّلالةِ[2] علىٰ أنَّ الوَجْهَ الأوَّلَ مُحتمِلٌ لأن يُرادَ بـ«الوَجْه»: الجارِحةُ المخصوصة، وأن يُرادَ الذاتُ كُلُّه؛ إطلاقاً لاسم مُعظَم الشيءِ علىٰ كُلِّه، وعلىٰ أنَّ الثانيَ لا يَحتَمِلُ غيرَ الذات.

---

(١) «ديوان الحطيئة» ص٨٦.

(٢) في (ح) و(ف): «فالدلالة».

﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ تائبينَ إلىٰ الله ممّا جَنيتُم عليه، أو: يَصلُحُ ما بينكم وبينَ أبيكم بعُذرٍ تُمَهِّدونَه، أو: تَصلُحُ دُنياكم وتَنتَظِمُ أُمورُكم بعدَه بخُلوِّ وَجهِ أبيكم. و﴿تَكُونُوا﴾ إمّا مجزومٌ عطفاً علىٰ ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، أو منصوبٌ بإضمار «أنْ»، والواوُ بمعنىٰ: «مع»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

[﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ ١٠]

وعلىٰ التقادير: التركيبُ من باب الكِناية؛ أما بيانُ الوَجْهِ الأول ـ وهو أن يُرادَ بـ«الوَجْهِ» الجارحةُ ـ : فإنَّ مَن أقبَلَ علىٰ الشيءِ بوَجْهه لا يَلتَفِتُ إلىٰ الغير، وملزومُ ذلكَ إخلاصُ المَحَبّةِ له، وإليه الإشارةُ بقوله: «والمُراد سَلامةُ مَحبَّتِهِ لهم، وإلىٰ معنىٰ الكِنايةِ أشارَ بقوله: «وكانَ ذِكرُ «الوَجْهِ» لتصويرِ معنىٰ إقبالِهِ عليهم»، وهو كما إذا عَبَّرتَ عن جُودِ زيدٍ بقولك: «هو كثيرُ الرَّماد»، وإذا أُريدَ بـ«الوَجْهِ» الذات، ويكونُ كِنايةً عن المَحبّة، فالأمرُ علىٰ هذا.

وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فإنَّ مَن تَـخَلّىٰ بذاتِهِ كُلِّه إلىٰ الشيءِ تَفَرَّغَ له من الشُّغُل بالغير، وهذا لا يُوجِبُ المَحبّة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، قالَ المُصنِّف: «هو مِن قولِ الرَّجُل لِـمَنْ يُهدِّدُه: سأفرُغُ لك؛ يُريد: سأتجرَّدُ للإيقاع بك مِن كُلِّ ما يَشغَلُني عنه، حتىٰ لا يكونَ لي شُغُلٌ سِواه»، والمُرادُ في هذا المقام التوفُّرُ علىٰ إصلاح أُمورِهم وانتِظام أحوالِهم.

قوله: (أو: تَصلُحُ دُنياكُم)، عطفٌ علىٰ «تائبينَ إلىٰ الله»، لأنَّ المُرادَ بـ«الصَّلاح»: إما الدِّينيُّ وإما الدُّنيويّ، والدِّينيّ: إما التوبةُ إلىٰ الله تعالىٰ أو التَّحَرِّي إلىٰ رِضا الوالِد، لأنه أيضاً مُوجِبٌ رِضا الله.

قوله: (كقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ﴾)، يُريـدُ قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ

﴿قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ هو يَهُوذا، وكان أحسَنَهُم فيه رأياً، وهو الذي قال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] **قال لهم: القتلُ عظيم،** ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ وهي غَوْرُه، وما غابَ منه عن عينِ الناظِرِ، وأظلَمَ من أسفَلِه، قال المُنخَّل:

وإنْ أنا يوماً غَيَّبَتْني غَيَابَتي ... فسِيرُوا بسَيْري في العَشِيرةِ والأهْلِ

أراد: غَيابةَ حُفرتِه التي يُدفن فيها.

وقُرِئ: «غَياباتِ» علىٰ الجمع، و«غَيّاباتِ» بالتشديد، وقرأ الجَحْدريُّ «غَيْبة». ....

وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، أي: لا تجمعوا بينَ لَبْسِ الحقِّ بالباطِلِ وكِتمانِ الحقّ، كقوله: «لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ»، والمعنىٰ: اطرَحُوهُ أرضاً ليَجتَمِعَ لكم إقبالُ أبيكم عليكم وصَلاحُ أمرِ دُنياكُم.

قوله: (**وقالَ لهم: القَتْلُ عظيم**)، وإنما وَصَفَه بالعِظَم لأنَّ الذي أُبدِلَ منه ـ وهو الإلقاءُ في الـجُبِّ ـ مُعلَّلٌ بالالتِقاط، ولأنه مُؤكَّدٌ بالشَّـرْط، أي: إن كانَ لا بُدَّ من أن تَفعَلوا به ما تَرُومُونَه، فهذا، لأنه أهوَن.

قوله: (**وإن أنا يوماً غَيَّبَتْني**) البيت[1]، أي: غَيابةُ حُفرتي التي أُدفَنُ فيها، فسِيروا بنَعْتي في القَبائلِ والعَشائر، وقيل: «فسيروا» مِنَ السِّيرةِ لا مِنَ السَّيْر، كانتِ العادةُ فيهم إذا ماتَ رئيسٌ عظيمُ الـخَطَرِ يَطوفُ أحدٌ منهم علىٰ القبائل، ويَصعَدُ علىٰ الرَّوابي، ويقول: أنعىٰ فُلاناً، يُريدونَ تشهيرَ أمرِه، وتعظيمَ التفجُّع به.

قوله: (**قُرِئ: «غَياباتِ» علىٰ الجمع**)، نافعٌ في المَوضِعَين، والباقون: علىٰ التوحيد.

قوله: (**و«غَيّاباتِ» بالتشديد**)، قالَ ابنُ جِنّي: «وهيَ قِراءةُ الأعرَج، وقرأ الحسن: «في غَيْبة»، أما «غَيّابة» فإنـه اسم جاء علىٰ «فَعّالة»، وكانَ أبـو عليّ يُضيفُه إلىٰ ما حَكاهُ سِيبَوَيهِ

---

(١) ذكره أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٣٠٢)، وسَمّىٰ المُنخَّل: ابنَ سُبَيع العَنبَريّ.

و«الجُبُّ»: البئرُ لم تُطْوَ، لأنّ الأرضَ تُـجَبُّ جَبّاً لا غير.

﴿يَلۡتَقِطۡهُ﴾ يأخُذْهُ، ﴿بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ بعضُ الأقوام الذين يَسيرون في الطريق. وقُرِئ: «تَلْتقِطْه» بالتاء على المعنىٰ؛ لأنّ بعضَ السَّيارةِ: سَيّارة، كقوله:

كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ومنه: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه.

﴿إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾ إن كنتُم علىٰ أنْ تَفعَلوا ما يَحصُلُ به غَرضُكم، فهذا هو الرأي.

مِنَ الأسماءِ التي جاءت علىٰ «فَعّال»، كالـجَبّان[1]، والكَـلّاء[2]، والفَيّادِ ـ لِذَكَرِ البُوم ـ، ووَجَدتُ أنا التَّـيّارَ ـ للمَوْج ـ، والفَخّارَ ـ للخَزَف ـ، وغيـرَهما. وأما «غَيْبةِ الـجُبِّ»: فيجوزُ أن يكونَ حَدَثاً فَعْلَةً مِن: غَيَب، فيكونَ كقولنا: وظُلمةِ الـجُبّ»[3].

قوله: (والـجُبّ: البِئرُ لم تُطْوَ، لأنّ الأرضَ تُـجَبُّ جَبّاً)، يعني: إنما سُمِّيَ البِئرُ من غيرِ المَطْوِيِّ جُبّاً[4]، إذ ليسَ فيه إلا جَبُّ الأرض، فإنه لم يُطوَ بعد. «الأساس»: «طُوِيَ البناءُ باللَّبِن، والبِئرُ بالحِجارة، وهي الطَّوِيُّ والأطواء».

قوله: (كما شَـرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ)، مضىٰ شَـرْحُه في آل عِمران[5].

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، والجبّان والجبّانة: الصحراء، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جبن)، وفي (ح): «كالجبال»، وهو تحريف، وفي المطبوع من «المحتسب»: «كالجبّار»، وهو تحريفٌ أيضاً، فالكلامُ هنا في الأسماء، لا في صِيَغ المُبالغة، وإلا فـ«فَعّال» كثيرٌ فيها.

(٢) وهو مرفأُ السُّفُن، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (كلأ).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٣).

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «إنما سُمِّي البئرُ جُبّاً وهو من غير المطويّ».

(٥) في تفسير الآية ١٠٣ منها (٤: ٢٠٦).

[﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ * أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ ١١-١٢]

﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ قُرِئ بإظهار النُّونين، وبالإدغام بإشمام وبغير إشمام، ....

قوله: (وبالإدغام بإشمام)، قال صاحبُ «التيسير»[1]: «كُلُّهم قرأ ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ بإدغام النُّونِ الأُولىٰ في الثانية، وإشمامِها الضَّمّ، وحقيقةُ الإشمام في ذلك أن يُشارَ بالحركةِ إلىٰ النُّونِ لا بالعُضْوِ إليها، فيكونُ ذلكَ إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأنّ الحركةَ لا تُسَكَّنُ رأساً، بل يَضعُفُ الصَّوْتُ، فيُفصَلُ بينَ المُدغَمِ والمُدغَمِ فيه لذلك، هذا قولُ عامّةِ أئمَّتِنا، وهو الصواب؛ لتأكُّدِ دَلالتِه وصِحّتِه في القياس».

وقال الشيخُ برهانُ الدين الـجَعْبَرِيُّ[2] شارحُ «القَصيدة» ـ في قولِه: «وتأمَنُنا للكُلِّ يُخفي مُفصَّلاً»، وقولِه: «وأدغَمَ مَعْ إشمامِهِ البعضُ عنهم»[3] ـ: يُريدُ بقوله: «إخفاءُ الحركة»: اختِلاسَها، ومعنىٰ«مُفصَّلاً»: فَصْلُ إحدىٰ النُّونَينِ عن الأُخرىٰ، وهو حقيقةُ الإظهار، وهذا معنىٰ قولِ أبي عليٍّ الفارسيّ: «ويجوزُ أن تُبيِّنَ ولا تُدغِمَ وتُخفِيَ الحركة، وهو أن تَـختَلِسَها»[4]، ومفهومُ إطلاقِ البيتِ أنَّ كُلًّا مِنَ النَّـقَلةِ رَوَوهُ عن السَّبْعة، وليسَ كذلك؛ لإطباقِ العِراقيِّينَ علىٰ خِلافِه، وقوله: «وأدغَمَ» وَجْهٌ ثان، وهو إدغامُ النُّونِ في الأُخرىٰ والإشمام، وهو ضَمُّ الشَّفَـتَينِ معَ أوّلِ التشديدِ من غيرِ حَرَكةٍ في النُّون، وبهذا قَطَعَ ابنُ مُجاهِدٍ في قوله: وكُلُّهم قرأ

---

(١) في (ح) و(ف): «التفسير»، وهو تحريف، والمُراد: «التيسير» لأبي عمرو الداني، وانظر منه ص١٢٧.

(٢) العلامةُ برهانُ الدين أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيم الجعبريُّ الشافعي (٦٤٠-٧٣٢)، نزيلُ مدينة الخليل عليه السَّلام، له تآليفُ مفيدة، أكثرُها في القراءات والتجويد ورسم المُصحَف، منها «كنز المعاني من حرز الأماني»؛ يعني: «الشاطبية»، وهو المُراد بـ«القصيدة» في كلام المُؤلِّف، رحمهما الله تعالىٰ. «طبقات الشافعية» للسبكي (٩: ٣٩٩)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٥٥ - ٥٦).

(٣) وهما البيتان (٧٧٣) و(٧٧٤) من «الشاطبية» المُسمّاةِ بـ«حِرْز الأماني».

(٤) انظر: «الحجّة للقُرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤٠١ - ٤٠٢).

و«تِيْمَنّا» بكَسْرِ التاءِ مع الإدغام، والمعنىٰ: لِـمَ تخافُنا عليه ونحنُ نُريدُ له الخيرَ ونُحبُّه ونُشفِقُ عليه، وما وُجِدَ منّا في بابِه ما يَدُلُّ علىٰ خِلافِ النَّصيحةِ **والمِقَة**؟ وأرادوا بذلك لَـمّا عزموا علىٰ كَيْدِ يوسفَ **استنزالَه عن رأيِه** وعادتِه في حِفْظِه منهم. وفيه دليلٌ علىٰ أنه أحَسَّ منهم بما أوجَبَ أنْ لا يأمنَهم عليه.

﴿نَرْتَعْ﴾ **نَتَّسِعْ في أكْل الفواكِهِ** وغيرِها. وأصلُ الرَّتْعةِ: الخِصْبُ والسَّعة.

﴿تَأْمَنَّا﴾ بفَتْح الميم وضَمِّ النُّون وإدغام النُّونِ الأُولىٰ في الثانية، والإشارةِ إلىٰ إعرابِ النُّونِ المُدغَمةِ بالضَّمّ، ونَـبَّهَ بقوله: «وضَمِّ النُّون» علىٰ أنَّ الفِعلَ مرفوع، لتُفهَمَ عِلّةُ الإشمام.

قوله: **(والمِقة)، الجوهري**: «المِقة: المَحبّة، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواو، وقد وَمِقَه يَمِقُه ـ بالكَسْرِ فيهما ـ : أي: أحَبَّه، فهو وامِق»، وفي قولهم: «وما وُجِدَ مِنّا في بابِهِ ما يَدُلُّ علىٰ خِلافِ النَّصيحة» إشارةٌ إلىٰ أنَّ جُملةَ قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ الاعتِراضِ والتذييل، لا الحال، أي: نحنُ عُصْبةٌ عادتُنا في حَقِّهِ النُّصْحُ والشَّفَقة.

قوله: **(استِنزالَه عن رأيه)**، مفعولُ «أرادوا»، وقولُه: «لَـمّا عَزَموا» ظَرْفٌ له.

قوله: **(«نَرْتَعْ» نَتَّسِعْ في أكْلِ الفَواكِه)**، وهذا أَوْلىٰ مما قيل: نَرْتَعْ إبِلَنا؛ إذِ المُرادُ التَّنزُّهُ والخروجُ إلىٰ الأريافِ والمياه، كما هو عادةُ الناسِ إذا خَرَجُوا إلىٰ الرِّياضِ والبَساتين، ثم اتُّسِعَ واستُعمِلَ في نَيْل الثواب الجزيل،كما وَرَدَ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إذا مَرَرتُم برياضِ الجنَّةِ فارْتَعُوا، فقيل: يا رسولَ الله، ما رياضُ الجنّة؟قال: المَساجِد، قيل: فما الرَّتْعُ يا رسولَ الله؟ قال: سُبْحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر»، أخرجَه الترمذيُّ[1] عن أبي هريرة.

وتلخيصُه: فإذا مَرَرتُم بالمَساجِدِ فقولوا: سُبحانَ الله، والحمدُ لله، فلما وُضِعَ «رِياضُ الجنّة» مَوضِعَ «المَساجِد»؛ بِناءً علىٰ أنّ العِبادةَ فيها سَبَبٌ للحُصولِ في رِياضِ الجنّة، رُوعِيَت

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٥٠٩). وأخرجه أيضاً (٣٥١٠) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

وقُرِئ: «يَرْتَعِ» من: ارْتَعىٰ يَرْتَعي. وقُرِئ: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياء، و«يُرتِعْ»: من: أرتَعَ ماشِيتَه، ....

المُناسَبةُ لفظاً ومعنىٰ، ووُضِعَ «الرَّتْعُ» مَوضِعَ القول، لأنَّ هذا القولَ سَبَبٌ لِنَيْلِ الثواب الجزيل، كُلُّ ذلكَ للترغيب والتحريض.

ولو لُمِحَ في «الرَّتْع» تَناوُلُ ثَمَرةِ الشَّجَرةِ التي غَرَسَها الذاكِر؛ علىٰ ما روىٰ الترمذيُّ[1] عن جابرٍ عن رسولِ الله ﷺ قال: «لَقِيتُ ليلةَ أُسرِيَ بي إبراهيم، فقالَ لي: يا مُحمَّد، أقرِئْ أُمّتَكَ مِنِّي السَّلام، وأخبِرْهُم أنّ الجنةَ طيِّبةُ التُّرْبةِ عَذْبةُ الماء، وأنها قِيعان[2]، وأنَّ غِراسَها: سُبْحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلا الله، واللهُ أكبر»، فجاءَ أُسلوباً بَديعاً وتَمليحاً عَجيباً[3].

قوله: («يَرتَعِ» مِن: ارتَعىٰ)، الحَرَميّان: بكَسْرِ العَينِ مِن «يرتَعِ»، وجَزَمَها الباقون، أي: سَكَّنَها. الكوفيُّون[4] ونافع: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياءِ فيهما، والباقون: بالنُّون[5].

وفي «المعالم»[6]: قيل: المعنىٰ في «نَرتَع» ـ بالنُّون ـ: نَرتَعُ إبِلَنا، فحَذَفَ المُضاف، وأسنَدَ الفِعلَ إلىٰ المُضافِ إليه. يُريد: أنَّ الأصل: يَرتَعْ إبِلُنا ـ بالياء ـ، والفاعلُ «إبلُنا»، فلما حُذِفَ الفاعلُ أُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، وهو ضميرُ المُتكلِّم، فانقَلَبَ الفِعلُ عن لفظِ الغائب للمُتكلِّم. كذا عن المُصنِّف في سورةِ الكهفِ في قوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ﴾ [الكهف: ٦٠].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٤٦٢).

(٢) القاع: المكانُ المُستَوي الواسعُ في وَطْأةٍ من الأرض، يَعْلُوهُ ماءُ السماء، فيُمسِكُه، ويَستَوي نباتُه، ويُجمَعُ على: قِيْعةٍ وقيعان. «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٢ - ١٣٣)، مادة (قيع).

(٣) من قوله: (قوله: «نَرْتَع» نَتَّسِع) إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: عاصم وحمزة والكسائي.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٥.

(٦) إن أراد «معالم التنزيل» للبغوي فلم أقف عليه فيه، وإلا فيُنظَرُ ما مُرادُه به؟ والله أعلم.

وقرأ العلاءُ بنُ سَيَابة: «يَرْتَعِ» بكسر العين، ويَلْعَبُ» بالرَّفعِ علىٰ الابتداء.

فإن قلتَ: كيف استجازَ لهم يعقوبُ عليه السَّلامُ اللعب؟ قلت: **كان لَعِبهُم الاستِباقَ** والانتِضالَ؛ **لِيُضْروا أنفُسَهم** بما يُحتاجُ إليه لِقتالِ العَدُوِّ لا لِلَّهو، بدليل قولِهِ: ﴿يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧] وإنما سَمَّوهُ لعباً لأنه في صُورتِه.

قوله: (**وقرأ العلاءُ** بنُ سَيَابة[١]: «**يَرتَعِ» بكَسْرِ العَيْن**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هو جَزْم، لأنه جوابُ ﴿أَرۡسِلۡهُ﴾، و«يَلعَبُ» مرفوعٌ استِئنافاً، أي: هو ممَّن يَلعَب، كقولك: زُرْني أُحسِنُ إليك، إلا أنَّ الرفعَ في «أُحسِنُ» هاهنا يُضعِفُ الضَّمان، ألا ترىٰ أنَّ معناه: أنا كذلك، وليسَ فيه قُوّةُ معنىٰ الإحسانِ إليه مَعَ الجزم، وأما ﴿يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾ فمجزومان، لأنهما جوابان، أحدُهما معطوفٌ علىٰ صاحبه، وهو علىٰ حَذفِ المفعول، أي: يُرتِعْ مَطيَّته»، قال ابنُ جِنِّي: «فما أعرَبَه[٢] وأعذَبَه في الكلام»[٣].

قوله: (**كانَ لَعِبُهم الاستِباق**)، قالَ مُحيي السُّنّة[٤]: هو تَشاغُلٌ منهم بإجمام النفسِ مِنَ الجِدِّ بمُباحٍ يَحصُلُ به تعيُّشٌ وقُوّةٌ علىٰ العَمَل، وليسَ هذا كاللعب في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

قوله: (**لِيُضْـروا أنفُسَهم**)، **الأساس**: «ومن المجاز: ضَـرِيَ فُلانٌ بكذا، وعلىٰ كذا: لَـهَج». الجوهري: «ضَرِيَ الكلبُ بالصَّيْد؛ أي: تَعوَّد، وأضـراهُ صاحِبُه؛ أي: عَوَّدَه، وكذلكَ التضرية».

---

(١) من الكوفيين، روىٰ عن طلحةَ بنِ مُصرِّف، وروىٰ عنه ابنُه الوليدُ بن العلاء. كذا في «الإكمال» لابن ماكولا (٥ : ١٥).

(٢) في (ط) و(ف): «أغربه»، والمُثبَتُ من (ح)، وهو المُوافِقُ لِـما في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٣٣٣).

(٤) لم أقف عليه في «تفسيره»، والله أعلم.

[﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴾ ١٣]

﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ اللَّامُ لامُ الابتداء، كقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، ودُخولها أحدُ ما ذَكَره سِيبَوَيهِ من سَبَبَي المُضارَعة. اعتَذرَ إليهم بشيئين:

أحدهما: أنّ ذَهابَهم به ومُفارقتَه إيّاه مِمّا يَحزُنُه، لأنه كان لا يَصبرُ عنه ساعة.

والثاني: خَوفُه عليه من عَدْوَةِ الذِّئبِ إذا غَفَلُوا عنه برَعْيِهم ولَعِبِهم، أوقلَّ به اهتمامُهم ولم تَصدُقْ بحِفْظِه عِنايتُهم.

قوله: (من سَبَبَي المُضارَعة)، وهما دُخولُ اللام والسِّينِ للحالِ والاستِقبال[1]، وسَبَبُه: أنَّ بينَ فِعل المُضارع وبينَ الاسم المُشتَرَكِ أمراً جامِعاً[2]، وهو أنهما موضوعانِ لمُتعدِّدٍ مُخالِفٍ في الحقيقة، ثم يَصيرُ كُلُّ واحدٍ منهما لمُتعيَّنٍ بقَرينةٍ تَدخُلُ عليه بعدَ أن كانَ شائعاً، فدخولُ حرفِ الاستِقبالِ قَرينةٌ يَتَّضِحُ بها مَدلولُه في قَصْدِ المُتكلِّم من غيرِ زيادة، هذا هو الوَجْه، لا ما قيل: هو مِثلُ اسم الجِنس، نَحْو: رجل، يقعُ علىٰ آحادٍ مُتعدِّدةٍ علىٰ البَدَل، ثم يَتَميَّزُ لكُلِّ واحدٍ من آحادِهِ إذا قُصِدَ إليه بحَرْفِ التعريف، لأنَّ المُضارعَ موضوعٌ لكُلِّ واحدٍ من مَدلولَيْه[3]، وهما مُختَلِفان، واسمُ الجِنس هو في المعنىٰ لحقيقةٍ واحدة، لا اختِلافَ فيه، وبهذا يَتَبيَّنُ وَجْهُ قولِهِ في «المُفَصَّل»: «ويَشتَرِكُ فيه الحاضِرُ والمُستَقبَل»[4]، هذا تلخيصُ كلام ابنِ الحاجب[5].

قوله: (مِن عَدْوةِ الذِّئب)، أي: خَطفَته، الجوهري: «دَفَعتُ عنكَ عاديةَ فُلان؛ أي: ظُلمَه وشَرَّه».

---

(١) فيه لفٌّ ونَشْر، أي: دخول اللام للحال، والسِّين للاستقبال.

(٢) في الأصول الخطية: «أمر جامع» بالرفع!

(٣) وهما الحالُ والاستقبال.

(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٤.

(٥) انظر: «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٦ - ٧).

وقيل: رأىٰ في النّوم أنّ الذِّئبَ قد شَدَّ علىٰ يوسفَ، فكان يَحذرُه، فمِنْ ثَمَّ قال ذلك، فلَقَّنَهُم العِلَّة، وفي أمثالهم: البلاءُ مُوكَّلٌ بالمَنطِق.

وقُرِئ: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ بالهمزة علىٰ الأصل وبالتَّخفيف. وقيل: اشتِقاقُه من: تَذاءَبَتِ الرِّيح؛ إذا أتَتْ من كلِّ جِهَة.

[﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ ١٤]

القَسَمُ محذوف، تقديرُه: والله ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ واللّامُ مُوطِّئةٌ للقَسَم. وقولُه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ جوابٌ للقَسَم مُجزِئٌ عن جزاء الشَّرط، والواوُ في ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ واوُ الحال. حَلَفوا له: لئن كان ما خافَه من خَطْفَةِ الذِّئب أخاهم من بينِهم، وحالُهم أنَّهم عشرةُ رجال، بمِثْلِهم تُعصَبُ الأمورُ وتُكْفىٰ الخُطوب، إنَّهم إذن لقومٌ خاسرون، أي: هالكونَ ضَعْفاً وخَوْراً وعَجْزاً، أو: مُستَحِقُّون أن يَهلِكُوا، لأنه لا غَناءَ عندَهم ولا جَدْوىٰ في حياتهم، أو: مُستَحِقُّون لأنْ يُدعىٰ عليهم بالخسارةِ والدَّمار، وأن يُقال: خَسَّرَهمُ اللهُ ودَمَّرَهم حينَ أكلَ الذِّئبُ بعضَهم وهم حاضِرون. وقيل: إن لم نَقدِرْ علىٰ حِفظِ بَعضِنا فقد هَلَكت مواشينا إذن وخَسِرْناها.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ بالهمز)، كُلُّهم إلا وَرْشاً والكِسائيَّ وأبا عَمْرو، قال أبو علي: «قال الحسن[١]: «الذئبُ» مهموزٌ في الأصل، قالوا: تَذاءَبَتِ الرِّيح؛ إذا جاءت مِن كُلِّ جِهة، كأنّ المعنىٰ فيه أنها أتَتْ كما يأتي الذِّئب»[٢]، والمُصنِّفُ عَكَسَ بقوله: «اشتِقاقُه من تَذاءَبَتِ الرِّيح».

قوله: (فقد هَلَكَتْ مَواشينا إذن وخَسِرْناها)، وهو عِبارةٌ عن حِفظِ أخيهم علىٰ الوَجْهِ الأبلغ، أي: نحنُ لَـمّا كَـفَيْنا عن مَواشينا الذِّئب، فلأَنْ نكفيَ عن أخينا بالطريقِ الأَوْلىٰ،

---

(١) قوله: «قال الحسن» ليست في «الحجّة» لأبي علي الفارسيّ.

(٢) «الحجة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤ : ٤٠٨).

فإن قلتَ: قد اعتذَرَ إليهم بعُذرَين، فلمَ أجابوا عن أحدِهما دُون الآخَر؟ قلتُ: هو الذي كان يَغيظُهم ويُذِيقُهم الأمَرَّين، فأعارُوه آذاناً صُمّاً ولم يَعبَؤوا به.

[﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٥]

﴿أَن يَجْعَلُوهُ﴾ مفعولُ «أجمَعُوا»؛ من قولِك: أجمَعَ الأمرَ وأزمَعَه، ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. وقُرِئ: «في غَياباتِ الجُبِّ»، وقيل: هو بئرُ بيتِ المَقدِس. وقيل: بأرضِ الأُردن، وقيل: بينَ مِصرَ ومَدْيَن. وقيل: علىٰ ثلاثةِ فَراسِخَ من مَنزِلِ يعقوبَ.

وجوابُ «لـمّا» محذوفٌ، ومعناه: فَعلُوا به ما فَعلُوا منَ الأذىٰ، فقد رُوي: أنّهم لـمّا بَرَزوا به إلىٰ البَرِّيَّةِ أظهروا له العَدواة، وأخذوا يُهينُونَه ويَضربُونَه، وكلّما استغاثَ بواحدٍ منهم لم يُغِثْهُ إلا بالإهانةِ والضَّرْب، حتّىٰ كادوا يقتلونَه. فجَعل يَصيحُ: يا أبَتاهُ، لو تَعلَمُ ما يَصنَعُ بابنِكَ أولادُ الإماء، فقالَ يَهوذا: أما أعطيتُموني مَوثِقاً أنْ لا تَقتُلوه؟ فلمّا أرادوا إلقاءَه في الجُبِّ تَعلَّقَ بثيابِهم فنَزَعُوها من يَدِه، فتَعلَّقَ بحائط البئر، فرَبَطُوا يَدَيهِ ونَزَعُوا قَميصَه، فقال: يا إخْوَتاه، رُدُّوا عليَّ قَميصي أتوارَىٰ به، ....

هاهنا علىٰ حقيقتِها، وعلىٰ الوُجوهِ السابقةِ مجازٌ عن الهلاك، ثم الهلاكُ إما محمولٌ علىٰ الضَّعْفِ والـخَوَر ـ وهو الوَجْهُ الأول ـ، أو علىٰ حقيقةِ الهلاك، وهو أيضاً علىٰ وَجْهَين: إما استِحقاقِ الهلاك أو الدُّعاءِ بالهلاك.

قوله: (ويُذيقُهم الأمَرَّين)، يُقال: لَقِيتُ من فُلانٍ الأمَرَّين، وهيَ الدواهي، مِنَ المِرّة، وهي القُوّة، المعنىٰ: ما أجابوا عن هذا العُذرِ لكونهم ما التَفَتوا إليه أوّلَ الأمر، لأنَّ قولَه: ﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ دَلَّ علىٰ محبَّتِه، ومحبَّـتُه إياهُ هيَ التي أورثَتْهُمُ الحسَد، وأوقعَتْهُم[1] في تلكَ الوَرْطات.

قوله: (فأعارُوهُ آذاناً صُمّـاً)، الضميرُ للعُذر، جَعَلوا العُذرَ شَخْصاً، وأعارُوهُ آذانَهم

(١) في (ف): «دلَّ علىٰ محِنتِه ومحُبَّتِه إياه، وهذا الذي أورثَهم وأوقَعَهم»، وفيه خَلَل، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

وإنّما نَزعُوه ليُلطِّخُوه بالدَّم ويَحتالوا به علىٰ أبيهم، فقالوا له: ادعُ الشَّمسَ والقمرَ والأحَدَ عَشَرَ كوكباً تُؤنِسُك، ودَلَّوهُ في البئر، فلمّا بَلَغَ نِصفَها ألقَوهُ ليموت، وكان في البئر ماءٌ فسَقطَ فيه، ثمَّ أوىٰ إلىٰ صَخرةٍ فقامَ عليها وهو يبكي، فنادَوه، فظَنَّ أنّها رحمةٌ أدرَكَتْهُم، فأجابَهم، فأرادوا أن يَرضَخُوه ليَقتُلوه، فمنعَهم يَهُوذا، وكان يَهُوذا يأتيه بالطعام.

ويُروىٰ: أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ حين أُلقِيَ في النار، وجُرِّد عن ثيابه، أتاهُ جبريلُ بقَميصٍ من حَرير الجنَّة، فألبَسَه إيّاه، فدفعَه إبراهيمُ إلىٰ إسحاق، وإسحاقُ إلىٰ يعقوبَ، فجَعلَه يعقوبُ في تَميمةٍ عَلَّقَها في عُنُقِ يوسف، فجاء جبريلُ فأخرجَه وألبسَه إيّاه.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ قيل: أُوحيَ إليه في الصِّغَر، كما أُوحِيَ إلىٰ يحيىٰ وعيسىٰ. وقيل: كان إذْ ذاك مُدرِكاً. وعن الحسن: كان له سبعَ عشرةَ سنةً، ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ وإنّما أُوحِيَ إليه ليُؤنَسَ في الظُّلمةِ والوَحشة، ويَبشَرَ بما يَؤولُ إليه أمرُه. ومعناه: لَتتخلَّصَنَّ مما أنتَ فيه، ولَتُحدِّثَنَّ إخوتَكَ بما فَعَلوا بك، ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أنك يوسُفُ؛ لِعُلُوِّ شأنِكَ وكِبْرياءِ سُلطانِك، وبُعدِ حالِكَ عن أوهامِهم، ولطُولِ العَهْدِ المُبدِّلِ للهيئاتِ والأشكال، وذلك أنّهم حينَ دَخلُوا عليه مُمتارينَ فعرَفَهُم وهُم له مُنكِرون، دعا بالصُّواع، فوَضَعَه علىٰ يَدِه، ثم نَقَرَه فطَنَّ، فقال: إنه لَيُخبِرُني هذا الجامُ أنه كانَ لكم أخٌ من أبيكم يُقالُ له: يوسفُ، وكان يُدْنيهِ دُونكُم، وأنكم انطَلَقتُم به وألقَيتُموهُ في غَيابةِ الجُبِّ، وقلتُم لأبيكُم: أكلَه الذِّئبُ، وبِعتُموهُ بثَمَنٍ بَخس.

ويجوزُ أن يَتعلَّق ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾؛ علىٰ: أنّا آنسْناهُ بالوحي،

الصُّمّ، كأنهم لـمّا تَصامُّوا عن سماع ذلكَ العُذر، نَزَّلُوا العُذرَ منزلةَ شخصٍ علىٰ سَبيل الاستِعارةِ المَكْنيّة، وخَلَعُوا عليه الصَّمَم، وألبَسُوهُ إياه؛ مُبالَغة.

وأَزَلْنا عن قَلبِهِ الوَحْشة، وهم لا يَشعُرونَ ذلك، ويَحسَبون أنه مُرهَقٌ مُستَوحِشٌ لا أنيسَ له.

وقُرِئ: «لَنُنَبِّئَنَّهُم» بالنُّونِ علىٰ أنه وَعيدٌ لهم. وقولُه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ«أوحَيْنا» لا غير.**

[﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ ١٦-١٧]

وعن الحَسَن: «عُشَيًّا» علىٰ تَصْغير «عَشِيّ»، يُقال: لقيتُه عُشَيًّا وعُشَيّاناً، أُصَيلاً وأُصيلاناً، **ورواه ابنُ جِنِّي: «عُشًىٰ» بضَمِّ العينِ والقَصْرِ**، وقال: عُشْواً منَ البُكاء. ......

قوله: (مُرهَق)، أي: مُضيَّقٌ عليه، وفي الحديث: «فإن رَهَقَ سَيِّدَه دَيْن»[1] أي: لَزِمَه أداؤه وضُيِّقَ عليه.

قوله: (﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ«أوحَيْنا» لا غير**)، أي: علىٰ قِراءةِ النُّون[2]، يعني: أوحَيْنا إلىٰ يُوسُفَ هذا التهديدَ والوعيدَ في حَقِّهم، والحالُ أنهم لا يَشعُرونَ بهذا الوَحْي، لأنَّ إنباءَ الله إيّاهُم لا يجتمعُ مَعَ عَدَم شُعورِهم به، بخِلافِ إنباءِ يُوسُف، لأنه حَصَلَ مَعَ عَدَم شُعورِهِم، كما ذُكِرَ في طَنينِ الصُّواع. وفيه نَظَر؛ لجوازِ أن يَتعلَّقَ بقوله: «لَنُنَبِّئَنَّهم»، وأن يُرادَ بـ«إنباءِ الله»: إيصالُ جَزاءِ فِعلِهم بهم، وهُم لا يَشعُرونَ بذلك.

والظاهرُ أنَّ هذا الإنباءَ هو قولُه عليه السَّلام: ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩].

قوله: (**ورواهُ ابنُ جِنِّي: «عُشًىٰ» بضَمِّ العَينِ والقَصْر**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «رواهُ عيسىٰ

---

(١) لـم أقف عليه، والمؤلِّفُ ينقلُ عن ابن الأثير في «النهاية» (٢: ٢٨٣)، مادة (رهق).

(٢) أي: «لَنُنَبِّئَنَّهم» في قوله: ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم﴾، وهي قراءة سَلّام ـ يعني: ابن سليمان الطويل ـ كما في «الدُّر المصون» للسمين الحلبي (٦: ٤٥٤).

ورُوي أنّ امرأةً حاكَمَتْ إلىٰ شُريح، فبكَت، فقال له الشَّعْبيُّ: يا أبا أُميّة، أما تَراها تبكي؟ فقال: قد جاء إخوةُ يوسفَ يَبكون، وهم ظَلَمة، ولا ينبغي لأحدٍ أن يقضيَ إلا بما أُمِرَ أن يَقضيَ به منَ السُّنةِ المَرضِيَّة. ورُويَ أنه لـمّا سمعَ صوتَهم فَزِعَ وقال: ما لكم يا بَنيّ؟ هل أصابكُم في غَنمِكُم شيء؟ قالوا: لا. قال: فما بالُكُم وأين يوسُف؟ ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ﴾ أي: نَتسابَق، والافتِعالُ والتَّفاعُلُ يَشتركان؛ كالانتِضالِ والتَّناضُل، والارتماءِ والترامي، وغيرِ ذلك. والمعنىٰ: نَتَسابقُ في العَـدْوِ أو في الرَّمْي. وجاء في التفسير: نَنتَضِل.

﴿بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ بمُصدِّقٍ لنا، ﴿وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ ولو كنّا عندَك من أهل الصِّدقِ والثِّقة، لشِدَّةِ مَحبَّتِكَ ليوسُفَ، فكيفَ وأنت سَيِّئُ الظَّنِّ بنا، غيرُ واثِقٍ بقولنا؟!

[﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ ١٨]

﴿بِدَمٖ كَذِبٖ﴾ ذي كَذِب، أو وُصِفَ بالمَصدَرِ مبالغةً، كأنه نَفْسُ الكَذبِ وعَينُه، كما يُقال للكذّاب: هو الكذبُ بعَينِه، ....

ابنُ ميمون(١): «جاءوا أباهُم عُشَىٰ يَبكون»؛ عُشْواً مِنَ البُكاء، وطريقُ ذلكَ أنه جَمْعُ «عاشٍ»، وكانَ قياسُه: عُشاة، كماشٍ ومُشاة، إلا أنه حَذَفَ الهاءَ تخفيفاً، وهو يُريدُها، وفيه ضَعْف، لأنَّ قَدْرَ ما بَكَوْا في ذلكَ اليوم لا يَعشُو منه الإنسان، ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ عِشْوة؛ أي: ظلاماً، وجَمَعَه لتفرُّقِ أجزائه»(٢).

---

(١) لفظُ ابنِ جِنّي: «رواه عيسىٰ بنُ ميمون عن الحسن»، وعيسىٰ بنُ ميمون: هو المكّيّ، صاحبُ التفسير، وهو ثقة. «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨ : ٢٣٥- ٢٣٦).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١ : ٣٣٥).

والزُّورُ بذاتِه، ونَحوُه:

فهُنَّ بـهِ جُودٌ وأنتُم بهِ بُخْلُ

وقُرِئ: «كَذِباً» نَصْباً علىٰ الحال، بمعنىٰ: جاؤوا به كاذبين، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له. وقرأت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: «كَدِبٍ»، بالدّال غيرِ المُعجَمةِ؛ أي: كَدِر. وقيل: طَرِيّ، وقال ابنُ جِنِّي: أصلُه من الكَدِب؛ **وهو الفُوفُ** البياضُ الذي يخرجُ علىٰ أظفارِ الأحداث، كأنه دَمٌ قد أثَّر في قَميصِه. رُوِيَ أنَّهم ذَبحُوا سَخْلةً ولَطَّخُوهُ بدَمِها، وزَلَّ عنهم أن يُمزِّقُوه. ورُوِيَ: أنّ يعقوبَ لمـّا سَمِعَ بخَبَرِ يوسفَ صاحَ بأعلىٰ صَوتِه، وقال: أينَ القميص؟ فأخذَه وألقاهُ علىٰ وَجْهِه، وبَكىٰ حتىٰ خَضَب وجهَه بدَم القميص، وقال: تالله ما رأيتُ كاليوم ذئباً أحلَمَ من هذا، أكَلَ ابني ولم يُمزِّقْ عليه قميصَه.

وقيل: كان في قَميصِ يوسفَ ثلاثُ آيات؛ **كان دَليلاً ليعقوبَ علىٰ كَذِبهم**، وألقاهُ علىٰ وَجهِه فارتَدَّ بَصيراً، ودليلاً علىٰ بَراءةِ يوسُفَ حين قُدَّ من دُبُر.

قوله: (**فهُنَّ به**[1] **جُودٌ وأنتُم به بُخُلُ**)، الضَّميرُ المجرورُ في المَوضِعَينِ للوَصْل، أي: هؤلاءِ النِّساءُ بالوصلِ جُود.

قوله: (**وهو الفُوف**)، وأنشَدوا:

فأرسَلتُ إلىٰ سَلْمىٰ ... بأنَّ النفسَ مَشفوفَهْ

فما جادَتْ لنا سَلْمىٰ ... بزِنجِيرٍ ولا فُوفَهْ

الزَّنجَرة: قَرْعُ الإبهام علىٰ الوُسْطىٰ بالسَّبّابة، والاسم: الزِّنجير.

قوله: (**كانَ دليلاً ليعقوبَ علىٰ كَذِبهم**)، إلىٰ آخِرِه: بيان لقوله: ثلاث آيات[2].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «فهربوا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الكشّاف».

(٢) هذه الفِقرةُ أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: (سَوَّلَت: سهَّلت)»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

فإن قلتَ: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ ما مَحلُّه؟ قلت: **محلُّه النَّصبُ علىٰ الظَّرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوقَ قميصِه بدَم**، كما تقول: جاء علىٰ جِمالِه بأحمال.

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ حالاً مُتقدِّمة؟ قلتُ: لا، لأنَّ حالَ المجرورِ لا تَتَقدَّمُ عليه.

﴿سَوَّلَتْ﴾ سَهَّلَت؛ منَ السَّـوَل، وهو الاسترخاء، أي: سَهَّلَت، ﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ عظيماً ارتكبتُموهُ من يوسف، وهَوَّنَتْهُ في أعيُنِكم. ....

قوله: (**مَحلُّه النَّصبُ علىٰ الظَّرْف، كأنه قيل: جاؤوا**[1] **فوقَ قَميصِهِ بدم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: في كونِهِ ظَرْفاً للمَجيءِ وبقاءِ المعنىٰ المقصودِ حَزازةٌ، ويجوزُ أن يُقال: إنّ ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ حالٌ من «جاؤوا» بتَضْمينِهِ معنىٰ الاستيلاء[2]، أي: مُستَولينَ علىٰ قَميصِه، و﴿بِدَمٍ﴾ حال من «قميص»، أي: مُلتَبِساً بدَمٍ كَذِب.

قال أبو البقاء: «هو حالٌ من «الدَّم»، [لأنَّ التقدير]: جاؤوا بدَمٍ كَذِبٍ علىٰ قَميصِه»[3].

قالَ صاحبُ «اللُّباب»: ولا تَتَقدَّمُ صاحبَها، أي: لا تَتَقدَّمُ الحالُ علىٰ صاحبِها المجرور علىٰ الأصحّ، نَحْو: مَرَرتُ جالِسةً بهند، إلا أن يكونَ ظَرْفاً[4].

قوله: (﴿سَوَّلَتْ﴾ سَهَّلت)، الراغب: «التسويل: تزيينُ النفس لِـمَا تحرِصُ عليه[5]، وتصويرُ القَبيحِ منه بصُورةِ الحسَن»[6].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وجاؤوا»، والمعنى واحد.

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الاستعلاء».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٢٦)، ومنه أضفتُ ما بين حاصِرتَين.

(٤) أي: إلا أن تكونَ الحالُ جاراً ومجروراً، كما في الآية الكريمة، تَقَدَّمَت الحالُ ـ وهي قولُه: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ ـ علىٰ الدم الذي هو صاحبُ الحال.

(٥) في (ف): «التزيين للفتىٰ»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، وهو الموافق لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب.

(٦) «مفردات القرآن» ص٤٣٧.

استَدلَّ علىٰ فِعْلِهم به بما كان يَعرِفُ من حَسَدِهم وبسَلامة القَميص، أو: أُوحيَ إليه بأنَّهم قَصَدُوه، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ خبرٌ أو مبتدأٌ لكَونِه موصوفاً؛ أي: فأمري صبرٌ جميل، أو: فصَبرٌ جميلٌ أمثَل، وفي قراءة أُبيّ: «فصَبراً جَميلاً» والصَّبرُ الجميلُ جاء في الحديث المرفوع: أنه «الذي لا شَكْوىٰ فيه إلىٰ الخَلْق»، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ، وقيل: لا أُعايِشُكم علىٰ كآبةِ الوجه، بل أكونُ لكم كما كنتُ. وقيل: سَقَطَ حاجِبا يعقوبَ علىٰ عَينَيه، فكانَ يرفعُهما بعَصابة، فقيلَ له: **ما هذا؟** فقال: طُولُ الزَّمان، وكَثرةُ الأحزان. فأوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه: يا يعقوبُ أتشكُوني؟ قال: يا ربّ، خطيئةٌ فاغفِرْها لي.

﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ أي: أستَعينُه ﴿عَلَىٰ﴾ احتمالِ ﴿مَا تَصِفُونَ﴾ من هَلاكِ يوسُف، والصَّبرِ علىٰ الرُّزْءِ فيه.

قوله: (**استَدَلَّ علىٰ فِعلِهم به بما كانَ يَعرِفُ مِن حَسَدِهم وبسَلامةِ القَميص**)، **الانتصاف**: «أقوىٰ شاهدٍ علىٰ التُّهمةِ أنهم ادَّعَوُا الوَجْهَ الخاصَّ الذي اتَّهَمَهُم به أبوهُم، وهو أكلُ الذِّئبِ إياه، وكثيراً ما تُتلقَّفُ الأعذارُ الباطلةُ مِن في مَن يُعتَذَرُ إليه»[1].

قلت: ومن الأسلوب قولُه تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[2] [الانفطار: ٦].

قوله: (ما هذا؟)، أي: أيُّ شيءٍ ما نرىٰ بكَ مِنَ الكِبَر، ولم تَبلُغ ما بَلَغَ أبواكَ في السِّنّ؟

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٠٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) نقل الإمامُ الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣١: ٧٥) أن بعضَهم قال: «إنما قال: ﴿بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ ليكونَ ذلكَ جواباً عن ذلك السُّؤال؛ حتىٰ يقول: غَرَّني كَرَمُك، ولولا كَرَمُك لَـمَا فَعَلت، لأنك رأيتَ فسَتَرت، وقَدَرت فأمهَلت». قال الرازي: «وهذا الجوابُ إنما يَصِحُّ إذا كانَ المُرادُ من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ ليسَ الكافر».
ونقل الرازيُّ أيضاً أنه «قيلَ للفُضَيلِ بنِ عياض: إذا أقامَكَ اللهُ يومَ القيامة، وقالَ لك: ما غَرَّكَ بربِّكَ الكريم، ماذا تقول؟ قال: أقول: غَرَّتني سُتُورُكَ المُرخاة».

[﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾١٩]

﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ رُفْقةٌ تَسيرُ من قِبَلِ مَدْيَنَ إلىٰ مصرَ، وذلك بعدَ ثلاثة أيام من إلقاء يوسفَ في الجُبِّ، فأخطؤوا الطَّريقَ، فنَزلوا قريباً منه، وكان الجُبُّ في قَفْرةٍ بعيدةٍ منَ العُمرانِ لم يكن إلا للرُّعاة. وقيل: كان ماؤُها مِلْحاً، فعَذُبَ حينَ أُلقِيَ فيه يوسُف، ﴿فَأَرْسَلُوا۟﴾ رجلاً يُقالُ له: مالكُ بنُ دُعْرٍ الخزاعيُّ، ليطلبَ لهمُ الماء. والوارِدُ: الذي يَرِدُ الماءَ لِيَستَقي للقوم. ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ نادىٰ البُشْرىٰ، كأنه يقول: تعالَ، **فهذا من آوِنَتِك.** **وقُرِئ: «يا بُشراي» علىٰ إضافتها إلىٰ** نفسِه.

قوله: (**فهذا من آونتك**)، قالَ الزَّجّاج: «معنىٰ النِّداءِ في هذهِ الأشياءِ التي لا تُجيبُ ولا تَعقِلُ إنما هو علىٰ تنبيهِ المُخاطَبين، وتوكيدِ القِصّة، فإذا قلت: يا عَجَباً، فكأنكَ قُلت: اعجَبوا، ويا أيُّها العَجَبُ هذا من حِينِك، فكأنه قال: يا أيَّتُها البُشـرىٰ هذا من إبّانِكَ وأوانِك»[١]. وقال أبو عليّ: «إن هذا الوقتَ مِن أوانِك، ولو كنتَ ممن يُخاطَب، فخُوطِبتَ الآن».

قوله: (**وقُرِئ: «يا بُشْـراي» علىٰ إضافتها**)، قرأها نافعٌ وابنُ كثير وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، والكوفيُّون: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ علىٰ وَزْنِ فُعْلىٰ، وأمالَ فتحةَ الراءِ حمزةُ والكِسائيّ[٢]. قالَ مُحيي السُّنّة: «والوَجْهُ في إفرادِها عن ياءِ المُتكلِّم: هو أنَّ «بُشْـرىٰ» نكرةٌ هاهنا، فناداها كما تُناديٰ النكِرات، نَحْوَ قولك: يا رَجُلاً، ويا راكباً، إذا جَعَلتَ النِّداءَ شائعاً، فيكونُ مَوضِعُه نَصْباً علىٰ التنوين، إلا أنَّ «فُعْلىٰ» لا سبيلَ إليها للتنوين، ويجوزُ أن تكونَ «بُشْـرىٰ» مُنادىٰ تَعرَّفَ بالقَصْل، نَحْو: يا رَجُل»[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٩٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٧.

(٣) لم أقف عليه في «تفسيره»، والذي فيه (٤: ٢٢٤): «قرأ الأكثرون هكذا بالألفِ وفَتْح الياء (بشـراي)، بَشَّـرَ المُستَقي أصحابَه، يقول: أبشِروا. وقرأ أهلُ الكوفة: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ بغير إضافة؛ يُريد: نادىٰ المُستَقي رجلاً من أصحابه اسمُه بُشـرىٰ».

وفي قراءة الحسنِ وغيرِه: «يا بُشْرِيّ» بالياءِ مكانَ الألف، جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكسرةِ قبلَ ياءِ الإضافة، وهي لغةٌ للعرب مشهورةٌ، سَمِعتُ أهلَ السَّرَواتِ يقولون في دُعائهم: يا سَيِّدِيّ ومَوْلِيّ. وعن نافع: «يا بُشْرايْ»: بالسُّكون، وليسَ بالوجه؛ لِما فيه من التِقاءِ السّاكنَينِ علىٰ غير حَدِّه، إلا أنْ يَقصِدَ الوقف.

قوله: («يا بُشْرِيّ»)، قالَ ابنُ جِنّي: «هيَ قِراءةُ أبي الطُّفَيل[1] والجَحْدَرِيّ[2]، ورُوِيَت عن الحسن، وهذهِ لُغةٌ فاشِيةٌ فيهم»[3].

قوله: (جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكَسْرة)، قالَ الزَّجّاج: «إنَّ ياءَ الإضافةِ تُغيِّرُ ما قبلَها، ولا يَتبَيَّنُ معَها الإعراب، فإذا كانَ قبلَها ألفٌ فالاختيارُ أن لا تُغيَّر، وبعضُ العَرَب يُبدِلُ معَها ياء، فيكونُ بَدَلُها بمنزلةِ تَغيُّرِ الحرفِ قبلَها»[4]، هذا الذي عَناهُ المُصنِّفُ بقوله:«جُعِلَتِ الياءُ بمنزلةِ الكسرة»، يعني: في التغيير، قالَ أبو عليّ: «إنَّ ما يُضافُ إلىٰ الياءِ يُحَرَّكُ بالكسرةِ إذا كانَ الحرفُ صحيحاً، نَحْو: غُلامي وداري، فلما لم تحتمل الألفُ الكسرة، وقَرُبَتِ الألفُ من الياءِ بقَلْبِها إليها، كما كانَ الحرفُ يكونُ مكسوراً، والألفُ قريبةٌ من الياء، فلذلك يُبدَلُ كُلُّ واحدٍ منهما بالآخر»[5].

قوله: (أهل السَّرَوات)، النهاية: «السَّرْو: مَحِلّةُ حِمْيَر، وفي حديثِ عُمَر: «ليأتينَّ الراعي سَرَوات حِمْيَر»، المعروفُ في واحد «سروات»[6] سراة».

---

(١) لعلّه عامرُ بنُ واثلةَ رضيَ اللهُ عنه، آخرُ الصحابة وفاة، فقد توفي سنة ١١٠.

(٢) هو عاصمُ بن العَجّاج البصري، سنة ١٢٨ هـ، رحمه الله تعالىٰ.«غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣١٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٩٧).

(٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤١٤).

(٦) قوله: «حمير، المعروف في واحد سروات» سقط من (ح) و(ف).

وقيل: لـمّا أَدْلىٰ دَلْوَه؛ أي: أرسَلَها في الجُبِّ تَعلَّقَ يوسفُ بالحَبْل، فلما خرجَ إذا هو بغلامٍ أحسَنَ ما يكون، فقال: يا بُشْرايَ هـذا غُلام. وقيل: ذَهبَ به، فلمّا دنا من أصحابه صاحَ بذلك يُبَشِّرُهم به.

﴿وَأَسَرُّوهُ﴾ الضَّميرُ للوارِدِ وأصحابِه؛ أخفَوه منَ الرُّفْقة. وقيل: أخفَوا أمرَه ووِجْدانَهم له في الجُبِّ، وقالوالهم: دَفعَه إلينا أهلُ الماء لنبيعَه لهم بمِصرَ. وعن ابن عبّاسٍ: أنَّ الضَّميرَ لإخوةِ يوسف، وأنّهم قالوا للرُّفْقة: هذا غُلامٌ لنا قد أَبَـقَ فاشتَرُوهُ منّا، وسَكتَ يوسفُ مخافةَ أن يَقتُلوه.

و﴿بِضَٰعَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال؛ أي: أخفَوه متاعاً للتِّجارة. والبِضاعة: ما بُضِعَ منَ المال للتّجارة؛ أي: قُطِع؛ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ لم يَخْفَ عليه إسرارُهم، وهو وَعيدٌ لهم حيثُ استَبْضَعُوا ما ليسَ لهم، أو: واللهُ عليمٌ بما يعملُ إخوةُ يوسفَ بأبيهم وأخيهم من سُوءِ الصَّنيع.

قوله: (و﴿بِضَٰعَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: أخفَوهُ مَتاعاً للتجارة)، كذا عن أبي البقاء[١].

قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكِنُ أن يُقال: ضُمِّنَ «أَسَرُّوهُ» معنىٰ: جَعَلوه، أي: جَعَلوهُ بضاعةً مُسِرِّين، فهو مفعولٌ ثان.

قال ابنُ الحاجب: «يحتملُ أن يكونَ مفعولاً من أجلِه، أي: كَتَمُوهُ لأجل تحصيل المالِ فيه، لأنه كانَ علىٰ حالٍ تَقتَضي التِّجارةُ[٢] كِتمانَه خَوفاً من أن تَمتَدَّ الأطماعُ من غيرهم، فلا يجوزُ أن يكونَ تمييزاً، لأنه ليسَ من باب «عشرين»، ولا من باب: حَسُنَ زيدٌ وَجْهاً، لِـمَا يُؤدِّي إليه أنَّ الإسرارَ كانَ لبضاعتِهِ لا له، وهو خِلافُ المعنىٰ»[٣].

قوله: (والبضاعة: ما بُضِعَ مِنَ المال)، الراغب: «البضاعة: قِطعةٌ واحِدةٌ وافِرةٌ من المالِ

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٢٧).

(٢) في (ح) و(ف): «النَّجاة»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الأمالي النحوية».

(٣)«الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٥٢).

[﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ٢٠]

﴿ وَشَرَوْهُ ﴾ وباعُوه ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ مَبْخُوسٍ ناقِصٍ عن القيمةِ نُقْصاناً ظاهراً، أو: زَيْفٍ ناقصِ العِيار، ﴿دَرَاهِمَ﴾ لا دنانير، ﴿مَعْدُودَةٍ﴾ قليلةٍ تُعَدُّ عَدّاً ولا تُوزَن، لأنَّهم كانوا لا يَزِنُونَ إلّا ما بَلغَ الأُوقيَّةَ؛ وهي الأربعون، ويَعُدُّون ما دُونَها. وقيل للقليلة: معدودة؛ لأنّ الكثيرةَ يُمتنَعُ مِنْ عَدِّها لِكَثرتِها. وعن ابنِ عبّاسٍ: كانت عشرينَ درهماً. وعن السُّديِّ: اثنينِ وعشرين. ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ممّن يَرغَبُ عمّا في يَدِه، فيَبيعُه بما طَفَّ منَ الثَّمن، لأنهم التَقطُوه، والمُلتَقِطُ للشيءِ مُتَهاوِنٌ به لا يُبالي بِمَ باعَه، ولأنه يَخاف أن يَعرِضَ له مُستَحِقٌّ يَنتزِعُه من يَدِه، فيَبيعُه من أوّلِ مُساوِمٍ بأوكَسِ الثَّمن.

ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: واشتَروه؛ يعني: الرُّفْقةَ من إخوتِه، ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ لأنَّهم اعتَقَدوا أنه آبِق، ....

تُقتَنىٰ للتجارة، يُقال: أبضَعَ بضاعةً وابتَضَعَها، والبِضْع ـ بالكسر ـ: المُقتَطَعُ مِنَ العشرة»[1].

قوله: (ناقصِ العِيار)، الراغب: «العِيار: تقديرُ المِكيالِ والميزان، ومنه قيل: عَيَّرتُ الدَّراهِم»[2].

قوله: (بما طَفَّ)، أي: بما قَلّ.

قوله: (لأنهم التَقطُوه)، النهاية: «الالتِقاط: أن يُعثَرَ علىٰ الشيءِ من غيرِ قَصْدِ طَلَب».

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: واشتَروه)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿ وَشَرَوْهُ ﴾: وباعوه»، وعلىٰ هذا: الضميرُ في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ للرُّفْقة، وعلىٰ الأول: للإخوةِ البائعين، وقولُه: «ممَّن يَرغَبُ عمّا في يَدِه» بيانٌ لِقولِه: ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾، والضميرُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٥٩٦.

فخافوا أن يُخطِروا ببالِهم فيه. ويُروىٰ: أنّ إخوتَه اتَّبعُوهُم يقولون لهم: استَوثِقُوا منه لا يأبَـق.

وقولُه: ﴿فِيهِ﴾ ليس من صِلَةِ ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، لأنّ الصِّلةَ لا تَتَقدَّمُ علىٰ الموصول، ألا تراكَ لا تقول: وكانوا زيداً من الضّاربين، وإنما هو بيان، **كأنه قيل: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقال: زَهِدُوا فيه.**

المُستَـتِرُ في «يَرغَبُ»والمجرور في «يده»عائدٌ إلىٰ«مَن»، و«لأنهم التَقَطوه» تعليلُ «ممن يَرغَبُ في يَدِه»[(١)].

قوله: (**كأنه قيل: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقال: زهدوا فيه**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: تقديرُه: وكانوا من الزاهدين فيه، مِن قَبيلِ الإضمارِ علىٰ شَـريطةِ التفسير.

وقلت: الظاهرُ أنه ليسَ منه، لأنه ليسَ بمُشتَغِل عنه بالضمير، فإنَّ الأصل: كانوا من الزاهِدينَ فيه، علىٰ أنَّ «فيه» ليسَ مِن صِلَتِه، بل مُتعلِّقٌ بجُملةٍ محذوفةٍ علىٰ السُّؤال، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، كأنه لـمّا قيل: كانوا من الزاهِدين، لم يُعلَم في أيِّ شيء، اتـَّجَهَ لِسائل أن يقول: في أيِّ شيءٍ زَهِدوا؟ فقيل: فيه. وهو من قول الزَّجّاج: «﴿فِيهِ﴾ ليسَت بصِلةِ ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، المعنىٰ: كانوا مِنَ الزاهِدين، ثم بَيَّنَ في أيِّ شيءٍ زَهِدوا، فقال: زَهِدوا فيه، وهذا في الظروفِ[(٢)] جائز، وأما المفعولاتُ فلا يجوز فيها، لا يجوز: كنتُ زيداً من الضارِبين، لأن «زيداً» من صِلةِ «الضارِبين»، فلا يَتَقدَّمُ الموصولُ صِلتَه»[(٣)].

وذهبَ ابنُ الحاجب إلىٰ الجواز، قالَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]: «الظاهرُ أنَّ ﴿لَكُمَا﴾ في مِثل هذا ونَحْوِه مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، لأنّ المعنىٰ عليه، فإنّ

---

(١) من قوله: «بيان لقوله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: في الجارِّ والمجرور. وانظر ما تَقدَّمَ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس (٧: ٥١٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ٩٨).

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢١]

﴿ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ﴾ قيل: هو قِطْفير أو أطفير، وهو العزيزُ الذي كان علىٰ خَزائنِ مِصرَ، والمَلِكُ يومئذٍ الرَّيّانُ بنُ الوليد؛ رجلٌ من العَمالِيق، وقد آمَنَ بيوسفَ وماتَ في حياةِ يوسف، فمَلَكَ بعدَه قابوسُ بنُ مُصعَب، فدعاه يوسفُ إلىٰ الإسلام فأبىٰ واشترَاه العزيزُ وهو ابنُ سبعَ عَشرةَ سنة، وأقام في مَنزِله ثلاثَ عشرةَ سنة، واستَوزَرَهُ ريّانُ بنُ الوليد وهو ابنُ ثلاثينَ سنة، وآتاه اللهُ العِلمَ والحِكمةَ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثينَ سنة، وتُوفِّيَ وهو ابنُ مئةٍ وعشرينَ سنة.

وقيل: كان المَلِكُ في أيامِهِ فرعونَ موسىٰ، عاش أربعَ مئةِ سنة، بدليل قولِه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]. وقيل: فرعونُ موسىٰ من أولادِ فرعونَ يوسف.

وقيل: اشتراه العزيزُ بعشرينَ ديناراً وزَوْجَي نَعْلٍ وثَوبَينِ أبيضَين. وقيل: أدخلُوه السُّوقَ يَعرِضُونَه فترَافعُوا في ثَمنِه، حتّىٰ بلغ ثمنُه وزنَه مِسْكاً ووَرِقاً وحَريراً، فابتاعَه قطفيرُ بذلك المبلغ.

اللامَ إنما تجيءُ بها لِتخصيصِ معنىٰ النُّصح بالمُخاطَبين، وإنما فَرَّ[١] الأكثرونَ لأنَّ صِلةَ الموصولِ لا تَعمَلُ فيما قبلَ الموصول، والفَرْقُ عندَنا أنَّ الألِفَ واللامَ لـمّا كانت صُورتُها صُورةَ الحرفِ المُنزَلِ جُزْءاً من الكلمةِ صارت كغيرِها من الأجزاءِ التي لا تمنعُ التقديم، ولذا لم تُوصَل بجُملةٍ اسميّة، لِتَعذُّرِ ذلكَ فيها، وهذا واضِح، فلا حاجةَ إلىٰ التعسُّف»[٢].

---

(١) في الأصلين: «قرأ»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من (ط) وهو الموافق لما في «الأمالي» لابن الحاجب.

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٥٢).

﴿أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ﴾ اجعَلي مَنزِلَه ومُقامَه عندنا كريماً؛ أي: حَسَناً مَرضِيّاً، بدليل قوله: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، والمرادُ: تَفقُّدِيهِ بالإحسان وتَعهَّدِيهِ بحُسن المَلَكة، حتّىٰ تكونَ نفسُه طيّبةً في صُحْبتنا، ساكنةً في كَنَفِنا. ويُقال للرجل: كيف أبو مَثْواكَ وأُمُّ مَثْواكَ؛ لـمَن يَنزِلُ به من رجلٍ أو امرأة، يُراد: هل تَطيبُ نفسُك بثَوائِكَ عندَه، وهل يُراعي حقَّ نُزولِك به؟

واللّام في ﴿لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ«قَالَ»، لا بـ﴿ٱشۡتَرَىٰهُ﴾.

﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ لعلَّه إذا تَدرَّبَ وراضَ الأمورَ وفَهِمَ مجاريها، نَستَظهِرُ به علىٰ بعضِ ما نحنُ بسَبيلِه، فيَنفعُنا فيه بكِفايَتِه وأمانتِه. أو: نَتبنّاه ونُقيمُه مَقامَ الولد، وكان قطفيرُ عَقيماً لا يُولَدُ له، وقد تَفرَّسَ فيه الرُّشْدَ، فقال ذلك. وقيل: أفرَسُ الناسِ ثلاثة: العزيزُ حينَ تَفرَّسَ في يوسف، فقال لامرأتِه: ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾، .....

قوله: (بحُسْنِ المَلَكة)، يُقال: فُلانٌ حَسَنُ المَلَكة: إذا كانَ حَسَنَ الصَّنيعِ إلىٰ مَماليكِه[1].

قوله: (لمنْ يَنزِلُ به)، أي: للمُضيف، أي: يُقالُ للمُضيفِ الذي يُراعي حَقَّ الضَّيْفِ إذا كانَ رَجُلاً: أبو مَثْوىٰ الضَّيف، وإذا كانَ امرأةً: أُمُّ مَثْواه، نُزِّلَ الضَّيْفُ ـ في طِيبةِ نفسِه وسُكونِه عندَ المُضيفِ إذا كانَ يقومُ بمُراعاةِ حَقِّه، ويُشفِقُ عليه شَفَقةَ الوالِدِ ـ منزلةَ الوَلَد[2]، ثم كُنِّيَ بالمَنزِلِ والمُقام عنه؛ رِفعةً لمنزلتِه وكرامةً له، كما يُقال: المَجلِسُ العالي، ولهذا قال: «تكونُ نفسُه طيِّبةً في صُحبتِنا، ساكنةً في كَنَفِنا».

قوله: (تَدَرَّبَ وراضَ الأمور)، الجوهري: «دَرِبَ بالشيءِ ودَرْدَبَ به: إذا اعتادَه وضَرِيَ به، ورجلٌ مُدرَّب؛ أي: مُجرَّب، وقد دَرَّبَتْهُ الشدائدُ حتىٰ قَوِي».

---

(١) تفسيرُه «حُسْن المَلَكة» مُستفادٌ من الجوهريِّ في «الصِّحاح»، مادة (ملك)، ولم يَعزُهُ إليه خِلافاً لِعادتِه، رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٢) في (ف): «شفقة الوالد علىٰ الولد»، وهو خطأ.

والمرأةُ التي أتَتْ موسىٰ وقالت لأبيها: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]، وأبو بكر حينَ استخلَفَ عُمَرَ رضي الله عنهما. ورُوي: أنه سألَه عن نفسِه، فأخبَرَه بنَسَبه، فعَرَفَه.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ الإشارةُ إلىٰ ما تَقدَّمَ من إنجائِه وعَطْفِ قَلبِ العزيزِ عليه، والكافُ منصوبٌ، تقديرُه: ومِثلَ ذلك الإنجاءِ والعَطْفِ ﴿مَكَّنَّا﴾ له؛ أي: كما أنجيناه وعَطَفْنا عليه العزيزَ، كذلك مَكَّنّا له في أرض مِصر، وجَعَلناهُ مَلِكاً يَتصرَّفُ فيها بأمرِه ونَهيِه.

﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ كان ذلك **الإنجاءُ** والتَّمكين، لأنّ غَرَضَنا ليسَ إلا ما تُحمَدُ عاقبتُه من علمٍ وعَمَل، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ علىٰ أمر نَفْسِه، لا يُمنَعُ عمّا يَشاء، ولا يُنازَعُ ما يُريدُ ويَقضي. أو: علىٰ أمرِ يوسفَ؛ يُدبِّرُه لا يَكِلُه إلىٰ غيرِه، قد أراد إخوتُه به ما أرادوا، ولم يكن إلّا ما أراد اللهُ ودَبَّرَه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ الأمرَ كلَّه بيدِ الله.

قوله: (**ورُوِيَ أنه سألَه**)، عطفٌ علىٰ قوله: «وقد تَفرَّسَ فيه الرُّشد»، أي: عَلِمَ رُشْدَه بالفِراسة، أو سأله عن نَسَبِهِ فأخبَرَه أنه مِن وَلَدِ إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوب، فقاسَه علىٰ آبائِهِ الراشِدين، وحَكَمَ عليه بالرُّشْد.

قوله: (﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ **كانَ ذلكَ الإنجاء**[1])، أي: مُعلَّلُه محذوف، وهذهِ الجملةُ معطوفةٌ علىٰ قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ففُهِمَ من الجملةِ الأُولىٰ تمكينُه في الأرض، وهو نِعمةُ المُلك، ومن الثانية: تعليمُه الأحاديث، وهو نِعمةُ العِلم، ولـمّا كانَ المقصودُ من الإنجاءِ والتمكينِ: التعليم، ومن التعليم: العَمَل، قال: «ليسَ المقصودُ إلا ما تُحمَدُ عاقبتُه من عِلم وعَمَل»، وفيه أنّ المقصودَ من إيتاءِ المُلكِ العِلمُ، ليُدبِّرَ أمورَ

---

(١) تحرّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الإيحاء».

[﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ ٢٢]

قيل في «الأَشُدِّ»: ثماني عشرةَ سَنـة، وعشرون، وثلاثٌ وثلاثون، وأربعون. وقيل: أقصاهُ: ثنتانِ وستُّون.

﴿حُكۡمٗا﴾ حِكمة؛ **وهو العِلمُ بالعمل، واجتنابُ ما يُجهَل فيه**، وقيل: حُكماً بينَ الناسِ وفِقْهاً، ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ تنبيهٌ علىٰ أنه كانَ مُحسِناً في عَمَلِه، مُتَّـقياً في عُنْفُوان أمرِه، ....

عِبادِه[1]، لا أن يَتَمتَّعَ باللذّات، ومن العِلمِ العَمَل، لا ليُجاريَ به العُلَماء، ويُماريَ به السُّفهاء، أو يَصرِفَ وجوهَ الناس إليه، والذي يَدُلُّ علىٰ تأويل العِلم بالعَمَل قولُه بعدَه: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا﴾.

ثم الضميرُ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾: إما لله عَزَّ وجَلّ، فالجملةُ تذييل، أي: غالبٌ علىٰ أمرِهِ لا أحدَ فوقَه، يَفعَلُ ما يشاء، لا رادَّ لِـما أرادَه، وإما ليوسُف، فيكونُ تتميماً لِـما دَبَّـرَه اللهُ تعالىٰ فيه، وأنَّ العاقبةَ له، ومعنىٰ مَغلُوبيّةِ الأمرِ علىٰ التمثيل، فإنَّ المغلوبَ مُذلَّلٌ للغالب، فيَتَصـرَّفُ فيه من غيرِ مانعٍ، ولذلكَ قال: «لا يَكِلُه إلىٰ غيره» إلىٰ قوله: «ولم يكنْ إلا ما أرادَ اللهُ تعالىٰ»، والأولُ صَـريحٌ في مَذهَب أهل السُّنّة، ولكنَّ أهلَ الاعتِزالِ لا يَعلَمون.

قوله: (﴿حُكۡمٗا﴾ **حِكمة، وهو العِلمُ بالعَمَل، واجتِنابُ ما يـجهَلُ فيه**)، هذا حَدُّ الحِكمة، ويُفهَمُ منه أنَّ الحِكمةَ لا يُعبَّـرُ عنها بمُجرَّدِ العِلم، وأنْ لا بُدَّ فيها من اجتناب ما يَـجهَلُ فيه، أي: ما يُعَدُّ به جاهِلاً، وإن كانَ عالماً، فإنَّ مَن عَلِمَ عِلماً ولم يَعمَل بمُقتَضاهُ لا يُسمّىٰ حَكيماً، أو عَمِلَ ما يُضادُّه عُدَّ سَفيهاً لا حكيماً، ويَعضُدُه ما ذكرَه المُصنِّفُ بُعَيدَ هذا في قوله: ﴿أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، وتمامُ تحقيقِهِ استَقصَيناهُ في سُورةِ لُقمان[2].

---

(١) أي: ليُدبِّـرَ يوسُفُ عليه السلامُ أمورَ عباد الله تبارك وتعالىٰ.

(٢) في تفسير الآية ١٢ منها (١٢: ٢٨٨).

وأنّ اللهَ آتاه الحُكمَ والعِلمَ جزاءً علىٰ إحسانِه. وعن الحسَن: من أحسَنَ عبادةَ ربِّه في شَبيبتِه، آتاهُ اللهُ الحِكْمةَ في اكتِهالِه.

[﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٢٣]

المُراوَدةُ: مُفاعَلة، مِن: راد يَرُود: إذا جاء وذَهَب، ....

قوله: (وأنَّ اللهَ آتاهُ الحكمَ والعِلمَ جَزاءً علىٰ إحسانِه)، لا يُحمَلُ هذا علىٰ الاستِحقاقِ والوجوب، بل علىٰ التيسيرِ والتسهيل، أي: أنَّ اللهَ خَلَقَه للحُكم والعِلم، فوُفِّقَ لأن يُحسِنَ ويكونَ مُتهيِّئاً لِـمَا خُلِقَ له، وعليه يُحمَلُ قولُ الحسن، أي: ومَن وُفِّقَ أن يُحسِنَ عِبادةَ ربِّه في شبيبته يُؤتىٰ الـحُكمَ في اكتِـهالِه، وعليه ما رويناهُ عن البُخـاريِّ ومُسلِم[1] عن عائشة رضيَ اللهُ عنها في حديثِ بَدْءِ الوَحْي، فقال: «زَمِّلوني زَمِّـلوني، فزَمَّـلُوهُ حتىٰ ذهبَ عنه الرَّوْع، فقالَ لخديجة ـ وأخبَرَها الخبـر ـ : لقد خَشِيتُ علىٰ نفسي، فقالت له خَديجة: كلا، أبشِـر، فوالله لا يُـخـزيكَ اللهُ أبداً، إنكَ لَتَصِلُ الرَّحِم، وتَصْدُقُ الحديث، وتحملُ الكَلّ، وتكسِبُ المعدوم، وتَقْري الضَّيْف، وتُعينُ علىٰ نوائب الحق»، الحديث.

قوله: (المُراودة: مُفاعَلة؛ مِن: رادَ يَرود)، الراغب: «الرَّوْد: التردُّدُ في طَلَب الشيءِ برفق، يُقال: رادَ وارتاد، ومنه: الرائد؛ لِطالِب الكَلأ، وباعتبارِ الرِّفقِ قيل: رادَتِ الإبلُ في مَشيِها تَرودُ رَوَداناً[2]، ومنه: رُوَيد.

والإرادةُ منقولةٌ مِن: رادَ يَرود؛ إذا سَعىٰ في طَلَب شيء، والإرادةُ ـ في الأصل ـ : قُوَّةٌ مُركَّبةٌ من شَهْوةٍ وحاجةٍ وأمل، وجُعِلَ اسماً لِنُزوع النفسِ مَعَ الـحُكم فيه بأنه ينبغي أن يُفعَلَ أو لا يُفعَل، ثم تُستَعمَلُ مَرّةً في المَبدَأ، وهو نُزوعُ النفسِ إلىٰ الشيء، وتارةً في المُنتَهىٰ،

(١) البخاري (٣) و(٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠).

(٢) في (ح) و(ف): «رَوْداً»، والمثبت من (ط) وهو الموافق لما في «المفردات» للراغب، مادة (رود) وكلاهما ـ أعني: «الرَّوْد» و«الرَّوَدان» ـ مصدرٌ للفعل «راد»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رود).

كأنَّ المعنىٰ: **خادَعَتْهُ عن نَفْسِه؛ أي: فَعَلَتْ ما يَفعَلُ المُخادعُ لصاحِبِه** عن الشيءِ الذي لا يُريدُ أن يُخرِجَه من يَدِه، يَحتالُ أن يَغلِبَه عليه ويأخذَه منه، وهي عبارةٌ عن التمحُّلِ لمُواقَعَتِه إيّاها.

فإنه تعالىٰ يَتَعالىٰ عن معنىٰ النُّزوع، فمعنىٰ: أرادَ اللهُ كذا: حَكَمَ فيه أنه كذا أوليسَ بكذا، وقد يُراد بها معنىٰ الأمر، نَحْو: أُريدُ منك كذا، أي: آمُرُكَ بكذا، نَحْو قولهِ تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والمُراوَدة: أن تُنازعَ غيرَكَ في الإرادة، فتُريدُ غيرَ ما يُريدُه، أو تَرودُ غيرَ ما يَرودُه، وراودتُ فُلاناً عن كذا، ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، وقال: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠]، أي: تَصرِفُه عن رأيه، وعلىٰ ذلك: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ [يوسف: ٦١]»[(١)].

قوله: (**خادَعَتْهُ عن نفسِه؛ أي: فَعَلَت ما يَفعَلُ المُخادِعُ لِصاحِبه**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: مُرادُه: تضمينُ «راوَدَت» معنىٰ «خادَعَت»، فعلىٰ ما ذكرَ «عن» مُتعلِّقةٌ بـ«راوَدَت»، لأنَّ في المُخادَعةِ معنىٰ التبعيد، وهو مُتعدٍّ بـ«عن»، كأنه قيل: بَعَّدَتْهُ عن نفسِه، أي: مِن حِفظِ نفسِه.

قلت: ليسَ في كلام المُصنِّفِ ما يُشعِرُ بالتضمين، لأنَّ التضمينَ هو أن يُضمَّنَ فِعلٌ معنىٰ فِعْل، ويُعدّىٰ تَعْديتَه مَعَ إرادةِ معناهما، فلا بُدَّ مِن ذِكرِهما في التفسيرِ معاً، قالَ المُصنِّفُ في الكهف[(٢)]: «الغَرَضُ في هذا الأسلوب إعطاءُ مجموعِ مَعنيَين، وذلكَ أقوىٰ من إعطاءِ معنىٰ واحِد».

وأما التَّعْديةُ فإنَّ «خَدَعَ» وردَ في «الأساس» علىٰ استِعمالاتٍ شتّىٰ، وليسَ فيها تَعْديتُه

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧١-٣٧٢.

(٢) في تفسير الآية ٢٨ منها.

﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ قيل: كانت سبعة. وقُرِئ: ﴿هَيْتَ﴾ بفتح الهاء وكسرها معَ فتح التاء، وبناؤُها كبناء «أينَ» و«عِيطَ». و«هَيْتِ» كـ«جَيْرِ»، و«هَيْتُ» كـ«حَيْثُ»، و«هِئْتُ» بمعنىٰ: تَهيّأتُ، يُقال: هاء يَهِيء، كجاء يَجِيءُ؛ إذا تَهيّأ. و«هُيِّئْتُ لكَ». واللّامُ من صلةِ الفعل، ....

بـ«عن»، وأما هاهنا فليسَ علىٰ حَقيقتِه، لِقولِه: «فَعَلَتْ ما يَفعَلُ المُخادِعُ بصاحِبه»، لأنه واردٌ علىٰ التشبيهِ وتمثيل حالِهِ بحالِه، وأيضاً ما أتىٰ في هذا التركيب بلفظِ «المُراوَدة»، وقَد مَرَّ أنَّ شَرْطَه أن يُذكَرَ مَعَ معنىٰ المُضمَّنِ فيه، وذكرَ في «الأساس» أيضاً: «راوَدَ رَوَداناً: جاءَ وذَهَب، وما لي أراكَ تَرودُ منذُ اليوم»، وذكرَ في قِسْم المجاز: «وراوَدَه عن نفسِه: خادَعَه عنها»، ثم مجموعُ التمثيل كِنايةٌ عن التمحُّل لمُواقَعَتِهِ إياها.

قوله: (قُرِئ: ﴿هَيْتَ﴾ بفَتْح الهاءِ وكَسْرِها)، نافعٌ وابنُ ذَكْوان: بالكَسْرِ ـ من غيرِ همزٍ ـ وفَتْح التاء، وهشامٌ كذلكَ إلا أنه يَهمِز، وقد رُوِيَ ضَمُّ التاءِ عنه، وابنُ كثير: بفَتْح الهاءِ وضَمِّ التاء، والباقون: بفَتحِهما.

قوله: (كبناءِ «أينَ» و«عِيطَ»)، الأساس: «عَيَّط: إذا مَدَّ الصَّوْتَ بالصَّريخ، وهو العِياط»[1].

قوله: (و«هَيْتِ» كـ«جَيْرِ»[2]، و«هَيْتُ» كـ«حَيْثُ»)، قالَ ابنُ جِنّي: «(هِئتُ لك) بالهمزِ وضَمِّ التاء: قِراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، و«هَيتِ» بفَتْح الهاءِ وكَسْرِ التاء: ابنُ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما، وفيها لُغات: هَيْتَ وهِيتَ وهَيْتُ وهَيْتِ؛ كُلُّها أسماءٌ سُمِّيَ بها الفِعْل، ومعناها: أسرع وبادِر، والحركاتُ في أواخِرِها لالتِقاءِ الساكِنَين.

---

(١) وأقربُ من هذا المعنىٰ قولُهم: «عاطتِ الناقةُ تَعيطُ عِياطاً، وتَعَيَّطَت، واعتاطت؛ لم تحمِل سِنينَ من غير عُقْر، وهي عائِط، من إبلٍ عُيَّطٍ وعِيطٍ وعِيطات»، وقولُهم: «عِيطِ عِيطِ؛ وهي كلمةٌ يُنادىٰ بها عندَ السُّكْر أوالغَلَبة». انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عيط).

(٢) ومعناها: أجل، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جير).

وأمّا في الأصوات فلِلبيان، كأنه قيل: لكَ أقولُ هذا، كما تقول: هَلُمَّ لك.

﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ أعوذُ بالله مَعاذاً، ﴿إِنَّهُۥ﴾ إنَّ الشأنَ والحديثَ ﴿رَبِّيٓ﴾ سيِّدي ومالِكي؛ يُريد: قطفيرَ ﴿أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ حينَ قال لك: **أكرِمي مَثْواه**، فما جزاؤُه أنْ أخلُفَه في أهلِهِ سُوءَ الخِلافةِ وأخونَه فيهم، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الذين يُجازونَ الحَسَنَ بالسيِّئ، ....

وأما «هِئتُ» بالهمزِ وضَمِّ التاء: ففِعْلٌ يُقالُ فيه: هِئتُ أهيءُ هَيْئة، كجِئتُ أجيءُ جَيْئة، أي: تهيّأت، وقالوا أيضاً: هِئتُ أهاءُ، كخِفتُ أخاف، أي: خُذ.

وأما «هُيِّئتُ لك»: فِفعْلٌ صَريحٌ كـ«هِئتُ»، أي: أُصلِحتُ لَكَ فدُونَك، وما انتِظارُك؟!

واللامُ فيه مُتعلِّقةٌ بنفس «هئتُ» كتَعَلُّقِها بنفس «هَلُمَّ» في قولِهم: هَلُمَّ لك، وإن شِئتَ كانت خَبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، أي: إرادتي بذلكَ لك، وأما «هُيِّئتُ لك»: فاللامُ فيه مُتعلِّقةٌ بالفِعْل، كقولك: أُصلِحْتُ لكذا»[1].

قوله: (وأما في الأصواتِ فللبيان)، يعني: علىٰ تقديرِ سُؤالٍ وجواب، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «كأنه قيل: لَكَ أقولُ هذا»، يعني: لَـمّا قيل: هَيْت، قال: لمن تقول: هيت؟ قال: لَكَ أقولُ هذا.

قوله: (قالَ لَكِ: أكرمي مَثْواه)، يعني: عَلَّلَ الامتناعَ عما أرادَتْهُ المرأةُ منه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾، فقولُه: ﴿أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ خَبَرٌ ثان، وقولُه: «أرادَ اللهَ لأنه مُسَبِّبُ الأسباب» عطفٌ علىٰ هذا الوَجْه، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أحسَنَ مَثْواي، وجَعَلَ قِطفيرَ[2] الواسِطةَ بأن قالَ لَكِ: أكرِمي مَثْواه، فلا أكفُرُ نِعمةَ رَبِّي.

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٧ - ٣٣٨).

(٢) وهو العزيزُ الذي اشترىٰ يوسُفَ عليه السَّلام، كما ذكره العلامةُ الزمخشريُّ رحمه الله تعالىٰ قبلُ ص٢٨٣ في تفسير الآية ٢١.

وقيل: أراد الزُّناة، لأنهم ظالمونَ أنفسَهم. وقيل: أراد اللهَ تعالىٰ، لأنه مُسبِّبُ الأسباب.

[﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ ٢٤]

هَمَّ بالأمر: إذا قَصَدَه وعَزَمَ عليه، قال:

هَمَمْتُ ولم أفعَلْ وكِدْتُ ولَيْتَني ... تَرَكْتُ علىٰ عُثمانَ تَبكي حَلائِلُهْ

ومنه قولك: لا أفعلُ ذلك ولا كَيداً ولا هَمّاً؛ أي: ولا أكادُ أنْ أفعلَه كيداً، ولا أهُمُّ بفعلِه هَمّاً، حكاه سِيبَوَيه، ومنه: الـهَمّـامُ: وهو الذي إذا هَمّ بأمرٍ أمضاهُ ولم يَنكُلْ عنه.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ معناه: ولقد هَمَّتْ بمُخالطتِه، ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وهَمَّ بمُخالطتِها، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: لولا أن رأىٰ بُرهانَ ربِّه لَخالطَها، فحُذِف؛ لأنّ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ يدلُّ عليه، كقولك: هَمَمْتُ بقتلِه لولا أنّي خِفتُ الله، معناه: لولاأنّي خِفتُ الله لقَتَلْتُه.

قوله: (وقيل: أرادَ الزُّناة)، عطفٌ علىٰ قوله: «الذين يُجازُونَ الحسَنَ بالسَّيِّئ».

قوله: (هَمَمْتُ ولم أفعَل)، البيت: قائلُه عمرُو بنُ ضابئ البُرجُميّ[1]، أي: قَصدتُ قَتْلَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، ومفعولُ «تركتُ» الجملةُ بعدَه، يُريد: ليتَني تركتُ هذهِ الكلمةَ عليه، وهو قولُ الناس: «تبكي حَلائلُه»، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٨ - ٧٩].

---

(١) بل لأبيه ضابئ بن الحارث البُرجُمي، شكاه بنو جَرْوَلِ بنِ نَـهشَلٍ إلىٰ عُثمانَ بنِ عَفّانَ رضيَ اللهُ عنه لـمّا رمىٰ أمّهم بكلب، فحبَسَه، فلما دُعِيَ به ليُؤدَّبَ شَدَّ سِكِّيناً في ساقِه ليقتلَ بها عثمان، فعُثِـرَ عليه، فأحسَنَ أدبَه، فقال في ذلك أبياتاً، منها المذكور، ولم يَزَل في الحبس إلىٰ أن مات. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٦٨)، و«الكامل» للمُبرِّد (١: ٢٩٩ و٣٠٣ - ٣٠٤)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قبر).

فإن قلتَ: كيف جاز علىٰ نبيٍّ الله أن يكـونَ منه هَـمٌّ بالمعصيةِ وقَصْدٌ إليها؟ قلت: المُرادُ أنّ نفسَه مالَتْ إلىٰ المُخالَطةِ ونازَعَت إليها عن شَهْوةِ الشبابِ وقَرَمِه مَيْلاً يُشبِهُ الهَمَّ به والقَصْدَ إليه، وكما تَقتَضيهِ صورةُ تلك الحالِ التي تكادُ تذهبُ بالعقول والعزائم، وهو يَكسِرُ ما به ويَرُدُّه بالنَّظَرِ في بُرهان الله المأخوذِ علىٰ المُكلَّفين من وُجوبِ اجتناب المَحارم، ولو لم يكن ذلك الميلُ الشَّديدُ المُسمّىٰ هَمّاً لِشِدَّتِهِ لَمَا كانَ صاحبُه ممدوحاً عندَ الله بالامتناع؛ لأنَّ استِعظامَ الصَّبرِ علىٰ الابتلاء، علىٰ حَسَبِ عِظَمِ الابتِلاءِ وشِدَّتِه، ولو كان همُّه كهَمِّها عن عزيمة، لَـمَا مدحَه اللهُ بأنه من عبـاده المُخلَصين.

ويجوزُ أن يُريدَ بقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وشارَفَ أن يَهُمَّ بها، كما يقول الرجل: قَتَلتُه لو لَمْ أخَفِ الله، يُريد: مشارَفةَ القَتْلِ ومُشافَهتَه، كأنه شَرَعَ فيه.

قوله: (مَيْلاً يُشبِهُ الهمَّ به)، اللامُ في «الهمّ» للعَهْد، وهو راجعٌ إلىٰ هَمِّ المرأة، والضميرُ في «به» راجعٌ إلىٰ يوسُف، أي: مَيْلاً يُشبِهُ هَمَّ المرأةِ بيوسُف، وكذلكَ في قوله: «والقَصْدَ إليه»، و«كما تَقتَضيه» معطوفٌ علىٰ «يُشبِه»، أي: مَيْلاً كما تَقتَضيهِ صُورةُ تلكَ الحالة، وهيَ أنَّ المرأةَ البَديعةَ الجمالِ إذا تَهيَّأت للشابِّ البالغ[١] حَدَّ الكمالِ في الـخَلْوة، لا بُدَّ مِن مُجاذَباتٍ بينَ هوىٰ النفسِ والدِّين.

قوله: (وهو يَكسِـرُ ما به)، أي: يوسُفُ يَكسِـرُ ما يَلتَبِسُ به ويَرُدُّه، وهو حالٌ من قوله: «إنَّ نفسَه مالت إلىٰ المُخالَطة».

قوله: (في بُرهانِ الله المأخوذِ علىٰ المُكلَّفين)، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، قالَ المُصنِّف: «إنه تعالىٰ نَصَبَ لهمُ الأدلَّةَ علىٰ وَحْدانيَّتِه، وشَهِدَت بها عُقولُهم وبَصائرُهم التي رَكَّبَها فيهم، وجَعَلَها مُميِّزةً بينَ الضَّلالةِ والهدىٰ» إلىٰ آخِرِه.

---

(١) من قوله: «إليه وكما تقتضيه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ داخلٌ تحت حُكم القَسَم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، أم هو خارجٌ منه؟ قلت: الأمرانِ جائزان، ومن حقِّ القارئ إذا قدَّرَ خُروجَه من حُكم القَسَم وجَعلَه كلاماً برأسِه: أنْ يَقِفَ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويَبتَدِئَ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾، وفيه أيضاً إشعارٌ بالفَرْق بينَ الهَمَّين.

فإن قلتَ: لِمَ جَعَلتَ جوابَ «لولا» محذوفاً يدلُّ عليه «هَمَّ بها»، وهلّا جَعَلتَه هو الجوابَ مُقدَّماً؟ قلت: لأنّ «لولا» لا يَتقدَّمُ عليها جوابُها مِن قِبَلِ أنه في حُكم الشَّرط، وللشَّرطِ صَدْرُ الكلام، وهو معَ ما في حَيِّزه من الجملتَينِ مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوزُ تقديمُ بعضِ الكلمةِ علىٰ بعض، وأمّا حذفُ بعضِها إذا دلَّ الدَّليلُ عليه فجائز.

قوله: (الأمرانِ جائزان، ومن حَقِّ القارئ إذا قَدَّرَ خُروجَه من [حُكم] القَسَم، وجَعَلَه كلاماً برأسِهِ أن يَقِفَ علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويَبتَدِئَ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾)، قالَ صاحبُ «المُرشِد»[1]: «فإن وَقَفَ عند قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ثم يَبتَدِئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ﴾؛ لِيُفرِّقَ بينَ ما كانَ منها وما كانَ منه؛ كانَ صالحاً، ولا بأسَ به، لِيُعلَمَ أنَّ المرأةَ هَمَّتْ علىٰ صِفة، ويوسُفُ علىٰ صِفةٍ أُخرىٰ».

وقال بعضُهم: معناه: اشتَهَتْهُ واشتَهاها، وحَرَصَت عليه، لولا أن رأىٰ بُرهانَ رَبِّه ـ والبُرهان: دِلالةُ الله إياهُ علىٰ تحريمِه، وعلىٰ أنَّ مَن فَعَلَ ذلكَ الفِعْلَ استَحَقَّ من الله تعالىٰ الغَضَبَ والعَذاب ـ لَفَعَلَ ما دَعَتْهُ إليه من ذلك، فلأجل هذا البُرهانِ امتَنعَ من فِعْل ما اشتَهاه، وضَبَطَ نفسَه عنه.

وقائلُ هذا الوَجْهِ يذهبُ إلىٰ أنَّ الشهوةَ قد تجري مَجْرىٰ الهمِّ في سَعةِ اللغة، واحتَجَّ بقولِهم: «هذا أهمُّ الأشياءِ إليّ» أي: أشهىٰ، وهذا أحسَنُ الوجوهِ عندي.

قوله: (لأنّ «لولا» لا يَتَقدَّمُ عليها جوابُها)، إلىٰ آخِرِه: قالَ صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ

---

(١) تقدَّم التعريفُ به في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

فإن قلتَ: فلِمَ جَعَلتَ «لولا» مُتعلِّقةً بـ«هَمَّ بها» وحدَه، ولم تَجعَلْها مُتعلِّقةً بجُملةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾، لأنّ الـهَمَّ لا يَتعلَّقُ بالجواهِر، ولكن بالمعاني، فلا بُدَّ من تقدير المُخالطة، والمُخالَطةُ لا تكون إلا من اثنينِ معاً، فكأنه قيلَ: ولقد همَّا بالمُخالطةِ لولا أن مَنَع مانعٌ أحدَهما؟ قلتُ: نِعْمَ ما قلتَ، ....

عندي أن يُقال: لا شَكَّ أنَّ «لولا» تَتقدَّمُ بالطَّبْع على الجواب، لأنه هو الذي يُوجِبُ الجواب، والمُوجِبُ يَتقدَّمُ بالطَّبْع على المُوجَب ضـرورةً، فتقديمُه عليه إخراجٌ له من الأصل، والإخراجُ من الأصل لا يجوزُ إلا بمُوجِبٍ راجِحٍ على ما يُوجِبُ الإبقاءَ على الأصل، وهو كونُه أهَمَّ بالذِّكْرِ منه، ولـمّا كانَ الاهتمامُ بذِكرِه بعدَ «لولا»، لأنه هو الذي يَقتَضي ذِكرَه ويُوجِبُه، لم يكنْ أن يكونَ أهَمَّ منه، فلم يُوجَدِ المُوجِبُ الراجِحُ لِتقديمِه، فوَجَبَ تأخيرُه عَمَلاً بالمُوجِبِ السالمِ عن المُعارِض، هذا اختيارُ الإمام في «تفسيره»[(١)].

قوله: (لا يَتعلَّقُ بالجواهِر)، أي: بالأعيان. فإذا قُلت: هَمَّ فُلانٌ بزيد؛ فمعناه: هَمَّ بقَتْلِه أو بشَتْمِه وما أشبَهَهما، ولا تُريد: أنه هَمَّ بعَيْنِه وجُثَّتِه.

حاصلُ السُّؤال: لِـمَ عُلِّقَت «لولا» بالجملةِ الثانية، ولم تُعلَّقْ بالجملتَينِ معاً لـمّا لم يُمكِنْ ذلك، لأنَّ الهمَّ لا يَتعلَّقُ بالذوات، وإنما يَتعلَّقُ بالمعاني، كالمُخالَطةِ والمُعانَقةِ والمُلامَسةِ والمُباشَـرةِ ونَحْوِها، وهذا المعنى مما لا يحصلُ إلا من الجانبَين، فيُنتزَعُ من مجموع قولِه: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ معنى المُخالطة[(٢)]، ثم يُقيَّدُ هَمُّ يوسُفَ بأن يُقال: ولقد هَـمّـا بالمُخالَطةِ لولا أن منعَ مانعٌ أحدَهما.

وخُلاصةُ الجواب: أنَّ أخْذَ الزُّبْدةِ وإن جاز، لكنْ يفوتُ معنى التفصيل المُرادِ من التركيب، لأنه تعالى قَصَدَ فيه استِقلالَ كُلٍّ مِنَ الـهَمَّين، وتمييزِ أحدِهما عن الآخَر؛ بأنْ أتى بالفِعْلَين، وعَطَفَ أحدَهما بالآخَـر، وكانَ عنه مندوحة، بأن يُقال: لقد هَـمّـا بالمُخالَطةِ لولا

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤١).

(٢) من قوله: «والمُعانقة» إلى هنا، سقط من (ح).

....

أن منعَ مانعٌ أحدَهما، فعَدَلَ إلىٰ هذا التركيب لفائدة، ولو أخَذَ الزُّبْدةَ كانَ إغفالاً لِتَرْكِ التفصيل، وإلغاءً لمجيئهما هكذا منسوقة، والفائدة: هيَ أن يُبيِّنَ أنَّ هَمَّها كان مُتمادياً في الشهوة، وهَمَّ يوسُفَ انقطعَ برُؤيةِ البُرهان، وفيه ارتفاعُ شأنِ يوسُفَ عليه السَّلام؛ حيثُ لم يُشارِكْهُ معَها في الهَمّ، وجَعَلَ هَمَّهُ مُميَّزاً عن هَمِّها.

هذا يُوافِقُ ما روىٰ مُحيي السُّنّةِ في «المعالم»، وقال: «قالَ بعضُ أهل الحقائق: الهَمُّ هَمّان: هَمٌّ ثابت، وهو إذا كانَ معَه عَزْمٌ وعَقدٌ ورضا، مثل: هَمِّ امرأةِ العزيز، فالعبدُ[1] مأخوذٌ به. وهَمٌّ عارِض، وهو الخَطْرةُ وحديثُ النفسِ من غيرِ اختيار ولا هَمّ، مِثلُ هَمِّ يوسُفَ عليه السَّلام، فالعبدُ غيرُ[2] مأخوذٍ به ما لم يَتكلَّم أو يَعمَل»[3].

وقلت: ويُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والترمذيِّ[4] عن أبي هُريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ تجاوَزَ لي عن أُمتي ما حَدَّثَتْ به أنفُسَها ما لم يَعمَلوا به أو يَتكلَّموا».

هذا التفسيرُ هو الذي يجبُ أن يُذهَبَ إليه ويُتَّخَذَ مَذهَباً، وإن نقلَ المُفسِّرونَ ما نَقَلوا، لأنّ مُتابَعةَ النَّصِّ القاطِع وبَراءةَ ساحةِ النبيِّ المعصوم عن تلكَ الرذيلة، وإحالةَ التقصيرِ إلىٰ الرُّواةِ أَوْلىٰ بالمَصيرِ إليه، علىٰ أنّ أساطينَ النَّقْل المُتقِنينَ الذينَ حَمَوْا صَفْوَ مَشارِبِ النَّقْل عن كُدوراتِ الواضِعين وتحريفِ الزائغين، مِثلَ الإمامَينِ مالكٍ وأحمد، والشيخَينِ البُخاريِّ ومُسلِم، ومَن تَبِعَهم مِثلَ الترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ والدارِميِّ وابنِ ماجَهْ ما ذكروا في كُتُبِهم ما يُداني هذهِ الروايات، فَضْلاً عما يُساويها، وما دَخَلَ علىٰ مَن نقلَ من المُفسِّرينَ

---

(١) من قوله: «وهو إذا كان معه عزم» إلىٰ هنا، سقط من (ح)

(٢) لفظة «غير» سقطت من (ح).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٣١).

(٤) البخاري (٥٢٦٩) و(٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (١١٨٣). وأخرجه أيضاً النسائي (٣٤٣٣ - ٣٤٣٥)، وابن ماجه (٢٠٤٠).

....

أمثالَ هذهِ الـهَناتِ علىٰ الأنبياء، إلا مِنَ التهـاوُنِ في الضَّبْط، إذ جُلُّها بل كُلُّها مأخوذٌ من مُسلِمةِ أهل الكِتاب.

وروينا في «صحيح البُخاريِّ»[1] في «باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»: عن الزُّهْريّ، أخبَـرَني حُميد، سَمِعَ مُعاوية يُحدِّثُ رَهْطاً من قُريشٍ بالمدينة، وذُكِرَ كَعْبُ الأحبار، فقال: «إنْ كانَ مِن أصدَقِ هؤلاءِ المُحدِّثينَ الذينَ يُحدِّثونَ عن الكتاب، وإن كُنّا مَعَ ذلكَ لَنبلُو عليه الكذِب».

وعن أبي هُريرةَ قال: كانَ أهلُ الكِتاب يَقرَؤونَ التَّوْراةَ بالعِبرانية، ويُفسِّـرُونَـها بالعربيةِ لأهل الإسلام، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكِتاب ولا تُكذِّبُوهُم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] وما أُنزِلَ إليكم، الآية»[2].

وعن ابنِ عبّاس: «كيفَ تسألونَ أهلَ الكِتاب عن شيء، وكِتابُكم الذي أُنزِلَ علىٰ رسولِهِ أحدَث، تَقرَؤُونَه مَحْضاً لم يُشَب، وقد حَدَّثَـكُم أنّ أهلَ الكِتاب بَدَّلُوا كِتابَ الله وغَيَّرُوه، وكَتَبوا بأيديهم الكِتاب، وقالوا: هو من عندِ الله لِيَشتَـروا به ثَمَناً قليلاً، ألا ينهاكُم ما جاءكم مِنَ العِلم عن مُساءَلَتِهم، لا والله ما رأينا منهم رَجُلاً يسألُكم عن الذي أُنزِلَ عليكم»[3]، كُلُّ ذلكَ في «الصحيح».

ومنه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[4] عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قال: قُلتُ لابنِ

---

(١) برقم (٧٣٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥) و(٧٣٦٢) و(٧٥٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٢٣).

وقولُه: «لم يُشَبْ»: بضَمِّ أوّلِه وفَتحِ المُعجَمةِ بعدَها مُوحَّدة، أي: لم يُـخلَط. «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥ : ٢٩٢).

(٤) البخاري (١٢٢) و(٣٤٠١) و(٤٧٢٥) و(٤٧٢٦) و(٤٧٢٧)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذي (٣١٤٩).

....

عبّاس: إنّ نَوْفاً البِكَاليَّ[1] يَزعُمُ أنّ موسىٰ صاحبَ بني إسـرائيلَ ليسَ هو صاحبَ الخضِـر، فقال: كذبَ عَدُوُّ الله، سَمِعتُ أُبيَّ بنَ كَعْب يقول: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: قامَ موسىٰ خَطيباً في بني إسـرائيل، فسُئِل: أيُّ الناسِ أعلم؟ فقال: أنا أعلم، قال: فعَتَبَ اللهُ عليه إذ لم يَرُدَّ العِلمَ إليه، فأوحىٰ اللهُ إليه أنّ عَبْداً مِن عِبادي بمَجمَع البَحْرَينِ هو أعلَمُ منك، قالَ موسىٰ: أي رَبِّ، كيفَ لي به؟ فقالَ له: احمِل حُوتاً في مِكتَل[2]، فحيثُ تَفقِدُ الحوتَ فهو ثَمّ»، الحديث.

واعلم أنّ هذا أصلٌ عظيمٌ في الباب، وعليه التعويل. وقالَ صاحبُ «الانتِصاف»[3]: «الصحيحُ عندَنا تنزيهُ الأنبياءِ عن الكبائرِ والصغائر، وأنّ يوسُفَ بَريء، وأنّ الوَقْفَ عندَ قوله: ﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويُبتَدَأ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، كما تقول: قتلتُ زيداً لولا أني أخافُ الله، فإن كانَ الزَّمخشـريُّ يُعرِّضُ بأهلِ السُّنّةِ فليسَ هذا مَذهَبَهم، وإن كانَ يعني به غيرَهم فشأنُه وإياهُم»[4].

وقلت: أما دلالةُ كلام الله المجيدِ علىٰ البراءةِ فهو كما قال الإمام: «كُلُّ مَن كانَ له تَعَلُّقٌ بتلكَ الواقِعةِ فقـد شَهِدَ ببراءةِ يوسُف، وأما يوسُفُ فقال: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾

---

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ٤١٣): «بكَسْـرِ المُوحَّدةِ مُخفَّفاً، وبعدَ الألفِ لام، ووقعَ عندَ بعضِ رُواةِ «مُسلِم»: بفَتْحِ أوَّلِهِ والتشديد، والأولُ هو الصواب، واسمُ أبيه فَضالة ـ بفَتْحِ الفاءِ وتخفيفِ المُعجَمة ـ، وهو منسوبٌ إلىٰ بني بِكالِ بنِ دُعْميّ بنِ سَعْدِ بنِ عَوْف؛ بطنٍ من حِمْيَر، ويُقال:إنه ابنُ امرأةِ كَعْب الأحبار، وقيل: ابنُ أخيه، وهو تابعيٌّ صدوق». وانظر: «الأنساب» للسَّمْعاني (٣: ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) وهو ما يُعمَلُ من الخوص، يُحمَلُ فيه التمرُ وغيرُه. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كتل).

(٣) في (ف): «صاحب التقريب»، وهو خطأ.

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٢٦) بحاشية «الكشّاف».

....

[يوسف: ٢٦] علىٰ التأكيدِ أو التخصيص، لأنَّ التركيبَ نَحْو: أنا عرفت[١]، وقال: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، وقال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وأما المرأة فقالت: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢] علىٰ القَسَميّة ـ قال المُصنِّف: «الاستعصام: بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ علىٰ الامتِناع البليغ والتَّحفُّظِ الشديد» ـ، وقالت: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١]، وأما الزَّوْجُ فقال: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٨- ٢٩]، وأما النِّسْوةُ فقُلن: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسُف: ٥١]، وأما الشهود فقالوا: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسُف: ٢٧] الآية، وأما اللهُ عَزَّ شأْنُه فقد قال: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسُف: ٢٤]»[٢].

وقلت: فيه من التأكيد أنه قَرَنَ «الفَحْشاءَ» بـ«السُّوءِ» لينفيَ عنه الزِّنىٰ ومُقدِّمتَها، وسَمّاهُ «عَبْدَه»، وأدخَلَه في زُمْرةِ «المُخلَصين»، وعَلَّلَ الصَّرْفَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، وأتىٰ باسم الإشارةِ وكافِ التشبيهِ تفخيماً للتثبيت، أي: مِثْلُ ذلكَ التثبيتِ العَجيبِ الشأنِ لِنَصْرِفَ عنه السُّوء.

«وأما إبليسُ فإنه قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [صَ: ٨٢- ٨٣]، واللهُ تعالىٰ شَهِدَ له بالإخلاص، وأكَّدَ الشهادةَ بالطريقِ البُرهانيِّ حيثُ أدخَلَه في جُملةِ المُخلَصين»[٣]، وأما المَلِكُ فقد قال: ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤].

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٢٠ وما بعدها.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤٠-٤٤١)، وزاد فيه المُؤلِّفُ ما نقلَه عن الزمخشريّ، ولذا وضعتُه بين علامتَي الاعتِراض.

(٣) وهذا من تَتِمّةِ كلام الإمام الرازيِّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «مفاتيح الغيب» (١٨: ٤٤١).

....

وقال الإمام: «أما تفسيرُ «الـهَمِّ» فقد جاءَ علىٰ مَعانٍ:

أحدُها: العَزْمُ علىٰ الفِعل، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]، أي: عَزَمُوا علىٰ ذلك.

وثانيها: خُطورُ الشيءِ بالبال، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]، أي: خَطَرَ ببالِهم دونَ أن يَعزِمُوا، بدليل قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، لأنّ الله تعالىٰ لا يكونُ وَلِـيَّ مَن عَزَمَ علىٰ المعصية.

وثالثُها: الشَّهْوةُ ومَيْـلُ الطَّبْع، يقولُ القائـلُ فيما لا يَشتَهيه: لا يَـهُمُّني هذا، وفيما يَشتَهيه: هذا أهَمُّ الأشياءِ إليّ.

والمُرادُ بـ«الـهَمِّ» في الآية: خُطورُ الشيءِ بالبال، أو مَيْلُ الطَّبْع بالشَّهْوة، وذلكَ أنّ المرأةَ الفائقةَ في الحسنِ والجمالِ إذا تَـهَيَّـأَتْ للشابِّ القَوِيِّ لا بُدَّ أن يقعَ هناك بينَ الشهوةِ والحِكمةِ وبين النفس والعقل مُجاذَبات ومُنازَعات، فتارةً تَقْوىٰ داعيةُ الشهوةِ والطبيعية، وتارةً تَقْوىٰ داعيةُ العَقْلِ والحِكمة، فالـهَمُّ عبارةٌ عن جَواذِبِ الطبيعة، ورُؤيةُ البُرهانِ عبارةٌ عن جَواذِبِ النُّبوّةِ والحِكمة. مِثالُه: أنّ الرجلَ الصالحَ الصائمَ في الصَّيْفِ الصائفِ إذا رأىٰ الماءَ المُبـرَّدَ فطبيعتُه تَـحمِلُه علىٰ شُـرْبه، إلا أنّ هُداهُ ودينَه يَمنَعُه منه، وهذا لا يَدُلُّ علىٰ حُصولِ الذَّنْب، بل كُلَّما كانت هذهِ الحالةُ أشَدَّ كانتِ القُوّةُ [في القيام] بلُوازِم العُبوديّةِ أكمَل.

ولو أُريدَ به العَزْمُ كانَ أيضاً دليلاً علىٰ عِصمتِه، لأنه تعالىٰ لـمّا أظهَرَ ما يَصـرِفُه عن العَزْم وَجَبَ أن لا يكونَ منه عَزْم، فلما لم يكنْ منه عَزْمٌ لم يكنْ منه فِعْل، لأنَّ الفِعْلَ تابعٌ للعَزْم»[1].

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٤٢- ٤٤٣) بنحوه، ومنه أضفتُ ما بينَ حاصِـرَتَين.

ولكنّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ قد جاء بالـهَمَّينِ علىٰ سبيل التفصيل، حيثُ قال: ﴿هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾، فكان إغفالُه إلغاءً له، فوَجَبَ أن يكونَ التقديرُ: ولقد هَمَّتْ بمُخالطتِه وهَمَّ بمُخالطتِها، علىٰ أنّ المرادَ بالمُخالطتَين: تَوصُّلُها إلىٰ ما هو حظُّها من قضاءِ شَهوتِها منه، وتَوصُّلُه إلىٰ ما هو حظُّه من قضاءِ شَهوتِه منها، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ فتَركَ التَّوصُّلَ إلىٰ حَظِّـهِ من الشَّهْـوة؛ فلذلك كانت «لولا» حقيقةً بأن تُعلَّقَ بـ «هَمَّ بها» وحدَه.

وقد فُسِّر «هَمُّ يوسفَ»: بأنه حَلَّ الهِمْيانَ وجَلس منها مجلسَ المُجامِع، وبأنه حَلَّ تِكَّةَ سَراويلِه، وقَعدَ بينَ شُعَبِها الأربع، وهي مُستَلقيةٌ علىٰ قَفاها، وفُسِّر «البُرهان»: بأنه سَمِعَ صوتاً: إيّاكَ وإيّاها، فلم يَكترِثْ له، فسَمِعَه ثانياً فلم يَعمَلْ به، فسَمِعَ ثالثاً: أعرِضْ عنها، فلم يَنجَعْ فيه، حتّىٰ مُثِّلَ له يعقوبُ عاضّاً علىٰ أُنمُلَتِه. وقيل: ضَربَ بيدِه في صَدرِه، فخَرجَت شَهْوتُه من أنامِلِه. وقيل: كلُّ وَلَدِ يعقوبَ له اثنا عَشَرَ ولداً إلّا يوسف، فإنّه وُلِدَ له أحدَ عشرَ وَلداً، من أجلِ ما نَقَصَ من شَهْوتِه حينَ هَمَّ، وقيل: صِيحَ به: يا يوسفُ لا تكن كالطائر؛ كان له رِيشٌ، فلمّا زَنىٰ قَعَدَ لا رِيشَ له. وقيل: بَدَتْ كَفٌّ فيما بينَهما ليسَ لها عَضُدٌ ولا مِعْصَم، مكتوبٌ فيها ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ * كِرَامًا كَـٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠-١١]، فلم يَنصَرِف، ثم رأىٰ فيها ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] فلم يَنتَهِ، ثمَّ رأىٰ فيها ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فلم يَنجَعْ فيه، فقال اللهُ لجبريلَ عليه السَّلامُ: أدرِكْ عَبْدي قبلَ أن يُصيبَ الخطيئة، فانحَطَّ جبريلُ وهو يقول: يا يوسفُ، أتعملُ عَمَلَ السُّفهاءِ وأنتَ مكتوبٌ في ديوان الأنبياء؟ وقيل: رأىٰ تمثالَ العزيزِ. وقيل: قامتِ المرأةُ إلىٰ صَنَمٍ كان هناك فسَتَرَتْهُ ....

قوله: (حَلَّ الهِمْيان)، الجوهري: «هِميانُ الدراهِم ـ بكَسْرِ الهاء ـ: معروف»، وفي النهاية: «الهِمْيان: تِكّةُ السَّراويل».

وقالت: أستَحيي منه أن يَرانا. فقال يوسفُ: استَحْيَيتِ ممَّن لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، ولا أستَحِيي من السَّميعِ البصيرِ العليمِ بذَواتِ الصُّدورِ!

وهذا ونحوُه ممّا يُورِدُه أهلُ الحَشْوِ والجَبْرِ الذين دِينُهم بَهْتُ الله تعالىٰ وأنبيائه، وأهلُ العَدْلِ والتوحيدِ ليسُوا من مقالاتِهم ورِواياتِهم بحَمد الله بسَبيل، ولو وُجِدَت من يوسفَ عليه السَّلام أدنىٰ زَلَّةٍ لنُعِيَت عليه وذُكِرَت توبتُه واستِغفارُه، كما نُعِيَت علىٰ آدمَ زَلَّتُه، وعلىٰ داودَ وعلىٰ نوحٍ وعلىٰ أيوبَ وعلىٰ ذي النُّون، وذُكِرَت توبتُهم واستِغفارُهم، كيف وقد أثنىٰ عليه وسُمِّي مُخلَصاً، فعُلِمَ بالقَطْعِ أنه ثَبَتَ في ذلك المقام الدَّحْضِ، وأنه جاهدَ نفسَه مُجاهدةَ أُولي القوَّةِ والعَزْم، ناظِراً في دليل التَّحريمِ ووَجهِ القُبحِ، حتّىٰ استحقَّ منَ الله الثناءَ فيما أُنزل من كُتب الأوَّلين، ثمَّ في القُرآنِ الذي هو حُجَّةٌ علىٰ سائر كتبِه ومِصْداقٌ لها، ولم يَقتَصِرْ إلّا علىٰ استيفاءِ قصَّتِه، وضَرَبَ صورةً كاملةً عليها، ليَجعلَ له لسانَ صِدْقٍ في الآخِرين، كما جَعَلَه لجدِّه الخليلِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وليقتديَ به الصالحون إلىٰ آخِر الدَّهرِ في العِفَّةِ وطِيْبِ الإزار، والتَّثبُّتِ في مَواقفِ العِثار، فأخزىٰ اللهُ أولئك في إيرادِهم ما يُؤدِّي إلىٰ أن يكونَ إنزالُ الله السُّورةَ التي هي أحسَنُ القَصَصِ في القرآنِ العربيِّ المُبين؛ ليُقتَدىٰ بنبيٍّ من أنبياء الله في القُعودِ بينَ شُعَبِ الزَّانية، وفي حَلِّ تِكَّتِه للوُقوع عليها، وفي أن يَنهاهُ ربُّه ثلاثَ كَرّات، ويُصاحَ به من عنده ثلاثَ صَيْحاتٍ بقَوارع القرآن، وبالتَّوبيخ العظيم، وبالوعيدِ الشديد، وبالتشبيهِ بالطائرِ الذي سَقطَ ريشُه حينَ سَفِدَ غيرَ أُنثاهُ، وهو جاثمٌ في مَرْبَضِه ....

قوله: (الدَّحْض)، الجوهري: «مكانٌ دَحْض[1]؛ أي: زَلِق».

(١) دَحْضٌ ودَحَضٌ ـ بتسكين الحاء وتحريكها ـ، كما نبَّه إليه الجوهريُّ نفسُه في «الصِّحاح»، مادة (دحض).

لا يَتحَلْحَلُ ولا ينتهي ولا يَنتَبِه، حتّىٰ يَتداركَه اللهُ بجبريلَ وبإجبارِه، ولو أنَّ أوقَحَ الزُّناةِ وأشطَرَهم وأحَدَّهُم حَدَقةً. **وأجلحَهُم** وَجْهاً لُقِيَ بأدنىٰ ما لُقِيَ به نبيُّ الله مما ذَكَروا، لَـمَا بقيَ له عِرْقٌ يَنبِض، ولا عُضوٌ يَتحرَّك! **فياله من مَذهبٍ** ما أفحشَه! ومن ضلالٍ ما أبيَنَه!

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ منصوبُ المَحَلّ؛ أي: مثلَ ذلكَ التثبيتِ ثَبَّتناه، أو: مَرفوعُه؛ أي: الأمرُ مثلُ ذلكَ ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ من خيانةِ السَّيِّدِ ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ منَ الزِّنىٰ، ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلِصِينَ﴾ الذين أخلَصُوا دينَهم لله، **وبالفَتح: الذين أخلَصَهُمُ اللهُ** لطاعتِه بأنْ عَصَمَهم.

قوله: (**لا يَتَحَلحَل**)، «حَلحَلتُ القوم؛ أي: أزعجتُهم عن مَوضِعِهم»[1].

قوله: (**وأجلحهم**)، **الأساس**: «رجلٌ أجلَح، وبرأسِهِ جَلَح[2]، ومن المجاز: فُلانٌ وَقِحٌ مُجَلَّح، وفي وَجْهِهِ تجليح، وهو الإقدامُ علىٰ الشَّـرّ».

قوله: (**فيا له مِن مَذهَب**): المُنادىٰ محذوف، أي: يا قوم احضُـروا له، ثم بَـيَّنَ الضميرَ بقوله: «مِن مَذهَب»، وفيه تَعجُّبٌ وتعجيب.

قوله: (**وبالفَتْح: الذينَ أخلَصَهُم الله**): عطفٌ علىٰ «(المُخلِصين)، الذينَ أخلَصُوا»، أي: قُرِئ: «المُخلِصِينَ» بكَسْـرِ اللام؛ والمعنىٰ: الذينَ أخلَصُوا دينَهم، وبالفَتْح؛ والمعنىٰ: الذينَ أخلَصَهُم الله، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامرٍ ويعقوب: بالكسـر، والباقون: بالفَتْح[3].

---

(١) وهو من كلام الجوهري أيضاً في «الصِّحاح»، مادة (حلل).

(٢) وهو ذهابُ الشعر من مُقدَّم الرأس، وقيل: هو إذا زادَ قليلاً علىٰ النَّـزَعة، والـجَلَح: فوق النَّـزْع، وهو انحِسارُ الشعر عن جانبَي الرأس، وأوَّلُه النَّـزْعُ ثم الـجَلَحُ ثم الصَّلَع، قال أبو عُبَيد: إذا انحَسَـرَ الشعرُ عن جانبَي الجبهةِ فهو أنزَع، فإذا زادَ قليلاً فهو أجلَح، فإذا بلغَ النِّصْفَ ونَحْوَه فهو أجلىٰ، ثم هو أجْلَه. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلح).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٢٨، و«حجة القراءات» ص٣٥٨.

ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾: مُقدِّماتِ الفاحشة؛ من القُبْلةِ والنَّظَرِ بشَهْوة، ونَحْوِ ذلك.

وقوله: ﴿مِنۡ عِبَادِنَا﴾ معناه: بعضِ عبادِنا؛ أي: هو مُخْلِصٌ من جُملةِ المُخلِصين، أو هو ناشئٌ منهم، لأنه من ذُرِّيةِ إبراهيمَ الذين قال فيهم: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾ [صَ: ٤٦].

[﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ * قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ * يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ ٢٥-٢٩]

﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ﴾ وتَسابَقا إلىٰ الباب؛ علىٰ حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفِعل، كقوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أو علىٰ تضمينِ ﴿وَٱسۡتَبَقَا﴾ معنىٰ «ابتَدَرا». نَفرَ منها يوسفُ، فأسرَعَ يُريدُ البابَ ليَخرُج، وأسرَعَت وراءَه لتمنعَه الخروج.

فإن قلتَ: كيف وَحَّدَ الباب، وقد جمعَه في قوله: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]؟ قلتُ: أراد البابَ البَرّانيَّ الذي هو المَخرَجُ منَ الدار، والمَخْلَصُ من العار، فقد روىٰ كعب: أنه لـمّا هَربَ يوسفُ جَعل فَراشُ القُفْلِ يَتَناثـرُ ويَسقُط، حتّىٰ خَرجَ من الأبواب.

قوله: (البابَ البَـرّاني)، الأساس: «جَلَسْتُ بَـرّاً، وخَرَجتُ بَـرّاً: إذا جلسَ إلىٰ ظاهرِ الدار، وخَرَجَ إلىٰ ظاهرِ البَلَد. ومَن أصلَحَ جَوّانيهِ أصلَحَ اللهُ بَـرّانيه، وافتَح البابَ البَـرّاني، ويُقال: أُريدُ جَوّاً ويُريدُ بَـرّاً، أي: أريدُ خُفْيةً وهو يُريدُ عَلانية».

﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾ اجتَذَبَتْهُ من خَلْفِهِ فانقَدَّ؛ أي: انشَقَّ حينَ هَربَ منها إلىٰ الباب وتَبِعَتْهُ تمنعُه، ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾ وصادَفَا بَعْلَها وهو قِطْفير، تقولُ المرأة لِبَعْلِها: سَيِّدي. وقيل: إنما لم يقل: سَيِّدَهما، لأنّ مِلْكَ يوسفَ لم يصحّ، فلم يكن سَيِّداً له علىٰ الحقيقة. قيل: ألْفَياهُ مُقبِلاً يُريدُ أن يدخل. وقيل: جالساً معَ ابنِ عمٍّ للمرأة؛ لمّا اطّلَعَ منها زوجُها علىٰ تلك الهيئةِ المُريبةِ وهي مُغتاظةٌ علىٰ يوسفَ إذْ لم يُواتِها، جاءت بحيلةٍ جَمَعَت فيها غَرَضَيها؛ وهما تَبرئةُ ساحتِها عندَ زوجِها من الرِّيبة، والغَضَبُ علىٰ يوسفَ وتَخويفُه طَمَعاً في أن يُواتيَها؛ خِيفةً منها ومن مَكْرِها، وكَرْهاً لـمّا أَيِسَت من مواتاتِه طَوعاً. ألا تَرىٰ إلىٰ قولِها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢].

و«ما» نافية، أي: ليس جزاؤه إلا السِّجنُ. ويجوزُ أن تكونَ استفهاميّة، بمعنىٰ: أيُّ شيءٍ جزاؤه إلا السِّجن، كما تقول: مَنْ في الدار إلا زيد.

فإن قلتَ: كيف لم تُصرِّح في قولها بذِكْر يوسف، وأنـه أراد بها سُـوءاً؟ قلت: **قَصدَتِ العُموم، وأنَّ كلَّ مَن أراد بأهلِكَ سُـوءاً فحقُّـه أن يُسجَنَ** أو يُعـذَّبَ، لأنّ ذلك أبلغُ فيما قَصَدَتْهُ من تخويفِ يوسف، ....

قوله: (**قَصدَتِ العُموم، وأنَّ كُلَّ مَن أرادَ بأهلِكَ سُوءاً فحَقُّه أن يُسجَن**)، **الانتِصاف**: «أو أرادت بالإجمالِ الحياءَ والحِشمةَ أن تقولَ لبَعْلِها: هذا أرادَ بي سُوءاً، ولذلكَ كَنَّتْ بالسُّوءِ عن الفاحِشةِ بُعْداً عن القِحَةِ[1] التي تُوهِمُ الرِّيبة، وقالت ابنةُ شُعَيبٍ عليه السَّلام: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، ولم تَقُل: إنه قَوِيّ أمين؛ حَياءً من أبيها»[2].

---

(١) يُقال: «وَقُحَ يَوقُحُ وَقاحةً ووُقوحةً وقِحَةً وقَحَةً، أي: صَلُب. ووَقِحَ الرجلُ ووَقُحَ: إذا صار قليلَ الحياء، فهو وَقِحٌ ووَقاح، وامرأةٌ وَقاح، بغير هاء. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وقح).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٣) بحاشية «الكشّاف».

وقيل: العذابُ الأليمُ: الضَّرْبُ بالسِّياط. ولمّا أغرَتْ به وعَرَّضَتْهُ للسِّجنِ والعذابِ وَجَبَ عليه الدَّفعُ عن نفسِه فقال: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾، ولولا ذلك لكَتَمَ عليها.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ قيل: كان ابنَ عمٍّ لها، إنما ألقىٰ اللهُ الشَّهادةَ علىٰ لسانِ مَنْ هو من أهلِها؛ لتكونَ أوجَبَ للحُجَّة عليها، وأوثَقَ لبراءة يوسف، وأنفىٰ للتُّهمةِ عنه. وقيل: هو الذي كان جالساً معَ زوجِها لَدىٰ الباب. وقيل: كان حَكيماً يرجعُ إليه المَلِكُ ويَستَشيرُه، ويجوزُ أن يكون بعضُ أهلِها كان في الدار فبَصُرَ بها من حيثُ لا تَشعُر، فأغضَبَه اللهُ ليوسفَ بالشَّهادة له والقيام بالحقِّ. وقيل: كان ابنَ خالٍ لها صَبيّاً في المَهْدِ. وعنِ النبيِّ ﷺ: «تكلَّم أربعةٌ وهم صِغار: ابنُ ماشِطةِ فرعونَ، وشاهدُ يوسفَ، وصاحبُ جُريج، وعيسىٰ».

قوله: (أغرَتْ به)، الجوهري: «غَرِيَ به ـ بالكسر ـ؛ أي: أُولِعَ به، والاسمُ الغَراء».

قوله: (تكلَّمَ أربعةٌ وهُم صِغار)، وكذا في «المعالم»[1]، ويَرُدُّه دلالةُ الحصرِ في الروايةِ عن البُخاريِّ ومُسلِم[2] عن أبي هُريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «لم يَتكلَّمْ في المَهْدِ إلا ثلاثة: عيسىٰ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٣٤ - ٢٣٥).

والحديثُ أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢٨٢١) عن ابن عباس موقوفاً، وصَحَّحَه ابنُ حبان (٢٩٠٤)، والحاكم (٢: ٤٩٦ - ٤٩٧).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) البخاري (٣٤٣٦)، ومسلم (٢٥٥٠).

وأخرج مسلم (٣٠٠٥) من حديث صُهَيب رضيَ اللهُ عنه في قِصّةِ أصحاب الأخدود: «حتىٰ جاءتِ امرأةٌ ومعَها صَبِيٌّ لها، فتقاعَسَتْ أن تقعَ فيها، فقالَ لها الغُلام: يا أُمَّه، اصبِري، فإنكِ علىٰ الحق». قالَ الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٦: ٤٨٠): «فيجتمعُ من هذا خمسة».

أما قولُ المُؤلِّفِ: «ويردُّه دلالة الحصر ...» إلخ: فقد «رَدَّه الجلالُ السُّيوطيُّ فقال: هذا منه ـ أي: من المُؤلِّفِ العلامةِ الطيبيِّ ـ علىٰ جاري عادتِهِ من عَدَم الاطلاع علىٰ طُرُقِ الأحاديث، والحديثُ المُتقدِّمُ صحيح ـ وذكر السُّيوطيُّ تخريجَه ـ، وفي حديثِ «الصحيحَين» زيادةٌ على الأربعة: الصَّبيُّ =

فإن قلتَ: لِـمَ سُمِّيَ قولُه: شهادة، وما هو بلفظ الشهادة؟ قلتُ: لَـمّا أُدِّيَ مُؤدّىٰ الشَّهادةِ في أن ثَبَتَ به قولُ يوسف، وبَطَلَ قولُها؛ سُمِّيَ شهادة.

فإن قلتَ: الجملةُ الشَّرطيةُ كيف جازت حكايتُها بعدَ فعلِ الشَّهادة؟ قلت: لأنَّها قولٌ من القول، أو علىٰ إرادةِ القول، كأنه قيل: وشَهِدَ شاهدٌ فقال: إن كان قَميصُه. ....

ابنُ مَريَم، وصاحبُ جُرَيج، وكانَ رَجُلاً عابداً فاتخذَ صَوْمَعة، وكانت امرأةٌ بَغِيّ، فتَعرَّضَت له، فلم يَلتَفِتْ إليها، فأتَـتْ راعياً يأوي إلىٰ صَوْمَعَتِه، فوقعَ عليها، فلما وَلَدَت قالت: هو مِن جُرَيج، فأتىٰ جُرَيجٌ الصَّبيَّ وطعنَ في بَطنِه، وقال: مَن أبوك؟ قال: فُلانٌ الراعي. وبينا صَبِيٌّ يَرضَعُ من أُمِّـه، فمَرَّ رجلٌ راكبٌ علىٰ دابّةٍ فارِهة، وشارةٍ حَسَنة، فقالت أُمُّـه: اللهُمَّ اجعَل ابني مِثلَ هذا، فترك الثدي فقال: اللهُمَّ لا تجعلني مِثلَه»، هذا مُختَصَرٌ من ألفاظِ الحديث.

قوله: (الجملةُ الشَّـرْطية)، أي: الجملةُ الشـرطيةُ فيها معنىٰ التَّـرَقُّب والتعليق، وفِعلُ الشهادةِ يقتضي الأداءَ والإنشاء، فبينَهما تَنافٍ؟ وأجابَ بجَـوابين: أحدهما: أنَّ فِعْلَ الشهادةِ

= الذي كان يَرضَعُ من أمِّه، فمَـرَّ راكب ... إلخ، فصاروا خمسة، وهم أكثرُ من ذلك؛ فـفي «صحيح مسلم» تكلُّمُ الطفل في قِصّةِ أصحاب الأخدود، وقد جَمَعتُ مَنْ تكلَّمَ في المَهْدِ فبلغوا أحدَ عَشَـرَ، ونظمتُها فقُلت:

تكلَّـمَ في المَهْـدِ النبـيُّ مُحَمَّـدٌ	ويحيـىٰ وعيـسىٰ والخليـلُ ومَـريَمُ
ومُبْرِي جُرَيج ثـم شـاهدُ يوسُـفٍ	وطِفلٌ لذي الأخدودِ يرويه مُسلِمُ
وطفـلٌ عليـهِ مَـرَّ بالأَمَـةِ التـي	يُقَـالُ لهـا تـزني ولا تَـتكلَّمُ
وماشِطةٌ في عَهْـدِ فِرعَـونَ طِفلُهـا	وفي زَمَـنِ الهـادي المُبـارَكِ يُخـتَمُ»

نقله العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٢: ٢٢٠) وقال: «وفيه أنه يَرُدُّ علىٰ الطِّيبيِّ الطعنَ علىٰ الحديثِ الذي ذُكِرَ كما تَوهَّم، وإنما أراد أنّ بينَ الحديثِ الدّالِّ على الحصـر وغيره تعارُضاً يحتاجُ إلىٰ التوفيق».

قلت: وبعضُ مَنْ ذكرَه الحافظُ السُّيوطيُّ في نظمِه المذكور لا يَصِحُّ عنه الكلامُ في المهد، وإنما أرادَ رحمه الله تعالىٰ أن يجمعَ كُلَّ مَنْ ورد عنه ذلك، كما لا يخفىٰ، فتَنبَّه.

فإن قلتَ: إنْ دلَّ قَدُّ قَميصِه مِنْ دُبُرٍ علىٰ أنها كاذبة، وأنها هي التي تَبِعَتْهُ واجتَبذَت ثوبَه إليها فقَدَّتْهُ، فمِن أينَ دلَّ قَدُّه من قُبُلٍ علىٰ أنّها صادقة، وأنه كان تابَعَها؟ قلت: من وَجهَين:

أحدُهما: أنه إذا كان تابَعَها وهي دافعَتْهُ عن نفسِها قَدَّت قميصَه من قُدّامِه بالدَّفع.

والثاني: أن يُسرِعَ خلفَها لِيَلحَقَها، فيَتَعثَّرَ في مَقادِمِ قَميصِه، فيَشُقَّه.

من إطلاقِ الخاصِّ علىٰ العامّ، كأنه قيل: قالَ قائل: إن كانَ قميصُه، علىٰ طريق أداء الشهادة، أو القولُ محذوف، كأنه قيل: وشهِدَ شاهد، فقال: إن كان قميصُه[1].

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا التقديرُ غيرُ مُستَقيم، وإنما يَستَقيمُ أن لو قيل: فإن كانَ قميصُه، ووَجْهُه أن يُقال: وشهِدَ شاهدٌ قائلاً: إن كانَ قميصُه.

وقلت: ما المانعُ من تقديرِ ما يَستَقيمُ به المعنىٰ، سواءٌ كانَ حَرْفاً أو غيرَه، ولا شكَّ أنَّ ذلكَ التقديرَ أفصَح، لأنه علىٰ وِزانِ قولهِ تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

قوله: (من وَجْهَين: **أحدهما: أنه إذا كانَ تابَعَها وهيَ دافَعَتْهُ**) إلىٰ آخِره، **الانتِصاف:** «ويُمكِنُ مِثلُه في اتباعِها له، فإنها إنما قَدَّتْ قميصَه من قُبُل؛ بتقديرِ أن تكونَ جَذَبَتْهُ حينَ صارا مُتقابِلَين، بل هاهنا أظهَر، لأنَّ المُوجِبَ للقَدِّ غالباً الجذبُ لا الدَّفْع»[2].

وقولُه: (**الثاني: أن يُسرِعَ خَلفَها ليَلحَقَها، فيَتَعثَّرَ في مَقادِمِ قميصِه، فيَشُقَّه**)، **الانتصاف:** «هذا بعَيْنه مُحتَمَلٌ إذا كانت هيَ التابعة، وهو فارٌّ منها، والحقُّ أنَّ الشاهدَ إن كان صبياً في المهد، فالآيةُ في مُجرَّدِ كلامِه، كما كان كلامُ عيسىٰ بُرْهاناً على براءةِ مريم، فلا يظهرُ في وجهِ الأمارةِ المذكورة، وإن كان الشاهدُ[3] بعضَ أهلها فإنه بَصُرَ بها من حيثُ لا تَشعُر،

---

(١) من قوله: «علىٰ طريق أداء الشهادة» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٤) بحاشية «الكشّاف».

(٣) من قوله: «إن كان صبياً» إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «مِن قُبُلُ» و«مِن دُبُـرُ»؛ بالضَّم علىٰ مذهبِ الغايات. والمعنىٰ: من قُـبُلِ القَميص، ومِن دُبُرِه. وأما التَّنكيرُ فمعناه: من جِهةٍ يُقالُ لها: قُبُلٌ، ومن جِهةٍ يُقالُ لها: دُبُـرٌ. وعن ابنِ أبي إسحاقَ أنه قرأ: «مِنْ قُبُلَ» و «مِنْ دُبُرَ» بالفتح، كأنه جعلَهما عَلَمَين للجِهتَين، فمَنَعَهما الصَّرفَ للعَلَميّةِ والتأنيث. وقُرِئا بسُكون العين.

تَشعُر، فأغضَبَه اللهُ ليوسُفَ بالشهادةِ له، وكانَ مِن حَقِّهِ أن يُصَدِّقَ يوسُفَ ويُكذِّبَها، لكنْ أرادَ أن لا يكونَ الفاضِحَ لها، فتَعلَّقَ بانقِطاع القَميصِ وأمارتِهِ علىٰ الصِّدقِ والكَذِبِ إبعاداً للتُّهمة، ولذلكَ قَدَّمَ أمارةَ صِدقِها علىٰ أمارةِ صِدقِه، وكذا فَعَلَ مُؤمِنُ آلِ فِرعَونَ فيْ قوله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾ [غافر: ٢٨]، وكذا فَعَلَ يوسُفُ في كونِهِ بدأ بأوعيتهم قبلَ وعاءِ أخيه، والشاهدُ قَصَدَ الأمارةَ الأخيرة، وجَعَلَ الأولىٰ تَوطِئةً لها. وأما إن كانَ الشاهدُ الحكيمُ فلا بُدَّ مِنَ المُناسَبة، وأقربُها أنَّ قَدَّهُ مِن دُبُـرٍ دليلٌ علىٰ إدبارِهِ عنها، وقَدَّهُ مِن قُبُل دليلٌ علىٰ إقبالِهِ إليها بوَجْهه»[١].

قوله: (وقُرئ: «مِن قُبُـلُ» و«مِن دُبُرُ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قِراءةُ ابنِ يَعمَرَ والجارود[٢]، وهيَ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤]، يُريد: مِن دُبُرِهِ ومِن قُبُلِه، فلما حَذَفَ المُضافَ إليه صارَ المُضافُ غايةَ نفسِه بعدَما كانَ المُضافُ إليه غايةً له، فبُنِيَ علىٰ الضَّمّ»[٣]، لأنّ المعنىٰ أن يُعلَمَ أنه كانَ قميصَه، يعني: أنّ الشَّـرْطَ وإن كانَ ماضياً، لكنْ فِي تأويل المُضارع، لأنّ المُرادَ إرشادُ العزيزِ إلىٰ إظهارِ الحق، وهو مِثلُ قولك: إن أحسَنتَ إليّ فقد أحسَنتُ إليك؛ في الإخبارِ والإعلام، وهذا تقولُه لمن يَمُنُّ عليكَ بإحسانِه.

قالَ ابنُ الحاجب: «وإنما صَحَّ ذلكَ لأنّ جـوابَ الشـرطِ لا يكونُ إلا جُملة، وقد يكونُ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٤ - ٣١٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) الجارود: هو ابنُ أبي سَبْرة ـ كما صَـرَّحَ باسمه ابنُ جِنّي نفسُه في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٣٨).

فإن قلت: كيف جاز الجمعُ بينَ «إنْ» الذي هو للاستقبالِ وبينَ «كان»؟ قلت: لأنّ المعنىٰ: إنْ يُعلَم أنه كان قميصُه قُدَّ، ونَحْوُه قولك: إن أحسنتَ إليّ فقد أحسنتُ إليك من قبلُ، لمن يَمْتَنُّ عليك بإحسانه، تُريد: إن تَمْتَنَّ عليَّ أمتنُّ عليك.

﴿فَلَمَّا رَءَا﴾ يعني: قِطفير، وعَلِمَ براءةَ يوسفَ وصِدْقَه وكَذِبَها، ﴿قَالَ إِنَّهُۥ﴾ إنّ قولَك: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾، أو: إنّ الأمرَ وهو طمعُها في يوسف، ﴿مِن كَيْدِكُنَّ﴾ الخِطابُ لها ولأَمَتِها؛ وإنما استَعظَمَ كيدَ النساء لأنه وإن كان في الرجال، إلا أنّ النساءَ ألطفُ كيداً وأنفَذُ حيلةً، ولهنّ في ذلك نِيقَةٌ ورِفق، وبذلك يَغلِبْنَ الرجال. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، والقَصْريّاتُ من بينهنّ مَعَهُنّ ما ليسَ معَ غيرهنّ من البَوائق.

معنىٰ الشـرطِ فيه الإعلامُ[1] بما هو المشـروط»، ذكرَه في «الأمالي».

وقال أيضاً: «﴿كَانَ﴾ هاهنا بمعنىٰ: ثَبت، كأنه قيل: إن ثبتَ أنّ قميصَه، وثبوتُ الشيء لا يلزمُ منه أن يكونَ قبلَ[2] ذلك ثابتاً، والمعنىٰ: إن ثبتَ هذا في المُستَقبَل فهيَ صادِقة»[3].

قوله: (نِـيقة)، نِـيقة: فِعْلة؛ مِن: تَنوَّقَ في الأمر؛ إذا مَهَرَ فيه وحَذَق.

قوله: (والقَصْرِيّاتُ مِن بَينهنّ)، أي: اللاتي نشَأنَ في القُصور، أي: الـحَضَرِيّاتُ دونَ البَدَوِيّات. .

قوله: (مِنَ البَوائق)، وهيَ جمعُ بائقة؛ الداهية، وفي الحديث: «لا يدخلُ الجنّةَ مَن لا يَأمَنُ جارُه بَوائقَه»[4]، أي: ظُلمَه وغُشْمَه.

---

(١) من قوله: «وهذا تقوله لمن يمنُّ عليك» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) من قوله: «إن ثبت أن قميصه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١ : ١٠٩).

(٤) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٣٦٧٢) و(٧٨٧٨) و(٨٤٣٢) و(٨٨٥٥) من حديث أبي هريرة، (١٢٥٦١) =

وعن بعض العلماء: أنا أخافُ من النساءِ أكثرَ مما أخافُ من الشيطان، **لأنّ الله تعالىٰ يقول:** ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] **وقال للنِّساء:** ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾.

﴿يُوسُفُ﴾ حُذِفَ منه حرفُ النداء، **لأنه مُنادىٰ قريبٌ مُفاطِنٌ للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيفٌ لمحلِّه،** ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ الأمرِ واكتُمْهُ ولا تُحدِّث به، ﴿وَٱسْتَغْفِرِى﴾ أنتِ ﴿لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ من جُملةِ القوم المُتعمِّدينَ للذَّنب.

قولُه: (**لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقول:** ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، **وقالَ للنِّساء:** ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾)، **الانتِصاف:** «وفيه نَظَر؛ لأنَّ الذي في هذهِ الآيةِ من كلام العزيز، فيُمكِنُ أن تكونَ حِكايتُه تصحيحاً لِكلامِهِ لا تحقيقاً، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ مُقابَلٌ بكَيْدِ الله، فحَقُّه أن يكونَ ضعيفاً، ولأنَّ كَيْدَ[1] الشيطانِ أصلٌ لِكَيْدِ النِّساء، فلا يكونُ كيدُهُنَّ أعظم»[2].

قوله: (**لأنه مُنادىٰ قريبٌ مُفاطِنٌ للحديث**)، يعني: يُجاءُ بحَرْفِ «يا» النِّدائية لأمرين: إما أنَّ المُنادىٰ بعيد، فيُطلَبُ إقبالُه به، وإما أنه قريبٌ ساهٍ بَليدٌ فيُنبَّه به، ويوسُفُ عليه السَّلامُ لم يكنْ بهذهِ المَثابة.

قوله: (**وفيه تقريبٌ له وتَلطيفٌ لمَحلِّه**)، نَشْرٌ للمعنيَين، يعني: في حَذفِ حرفِ النِّداءِ تقريبٌ له، أي: تنزيهٌ عن بُعْدِه، ورِفعةٌ لمكانِه، لأنه مُفاطِنٌ ذكيٌّ، وليسَ بساهٍ.

= و(١٣٠٤٨) من حديث أنس بن مالك، و(٢٧١٦٢) من حديث أبي شُرَيح الخزاعيِّ الكعبيِّ، رضيَ اللهُ عنهم.

(١) من قوله: «العزيز فيُمكن» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٥) بحاشية «الكشّاف».

يُقال: خَطِئ؛ إذا أذنبَ متعمِّداً، وإنما قال: ﴿مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ بلفظ التَّذكيرِ تغليباً للذُّكور علىٰ الإناث، وما كان العزيزُ إلّا رجلاً حَليماً. ورُوِي أنه كان قليلَ الغَيرة.

[﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ * قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ ٣٠- ٣٢]

قوله: (يُقال: خَطِئ؛ إذا أذنَبَ مُتعمِّداً)، الراغب: «الخطأ: العُدولُ عن الجهة، وذلكَ أضرُب:

أحدُها: أن تُريدَ غيرَ ما تُحسِنُ إرادتَه، فتفعلَه، هذا هو الخطأُ التامُّ المأخوذُ به الإنسان، ويُقالُ فيه: خَطِئَ يَخطَأُ خِطأً وخَطأً وخِطْأة، قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩١].

وثانيها: أن يُريدَ ما يُحسِنُ فِعلَه، ولكنْ يقعُ خِلافُه، فيُقال: أخطأ خَطَأً فهو مُخطِئ، وهذا قد أصابَ في الإرادةِ وأخطأَ في الفِعل، ومنه الحديث: «رُفِعَ عن أمتي الخطأُ والنِّسيان»[1]، وقولُه: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وثالثُها: أن يُريدَ ما لا يُحسِنُ فِعلَه، ويَتَّفِقَ خِلافُه، فهذا مُخطِئٌ في الإرادةِ مُصيبٌ في الفِعل، فهو مذموم [بقَصْدِهِ] غيرُ محمودٍ بفِعلِه، وهو المُرادُ بقولِ الشاعر:

أردْتَ مَساءَتي فاجتَرَرْت مَسَرَّتي ... وقد يُحسِنُ الإنسانُ مِن حيثُ لا يدري[2]

---

(١) أخرجه ابنُ ماجه (٢٠٤٥) من حديث ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) البيتُ لأسماء بن خارجة، كما في «الأغاني» (٢٠: ٣٧٩)، لكنْ لفظُه فيه: «أردتَ ضِراري فاعتمدتَ مَسَرَّتي».

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ وقال جماعةٌ من النِّساء، وكُنَّ خمساً: امرأةُ السّاقي، وامرأةُ الخبّاز، وامرأةُ صاحبِ الدَّوابِّ، وامرأةُ صاحب السِّجن، وامرأةُ الحاجب. والنِّسوةُ: اسمٌ مُفردٌ لجمعِ المرأة، وتأنيثُه غيرُ حقيقيٍّ كتأنيث اللُّمَة، ولذلك لم تلحق فِعلَه تاءُ التأنيث. وفيه لغتان: كسرُ النُّونِ وضمُّها، ﴿فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ في مِصرَ، ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ يُرِدْنَ قِطفير، والعزيزُ: الملِكُ بلسان العرب، ﴿فَتَىٰهَا﴾ غلامَها. ....

وجُملةُ الأمرِ أنَّ مَن أرادَ شيئاً واتفقَ منه غيرُه يُقالُ له: أخطأ، وإن وقعَ منه كما أرادَ يُقال: أصاب، ويُقالُ لمن فَعَلَ فِعْلاً لا يَحسُن، أو أرادَ إرادةً لا تَجمُل: أخطأ، ولهذا يُقال: أصابَ الخطأ وأخطأ الصَّوابَ وأصاب الصواب وأخطأ الخطأ[1]، هذهِ اللفظةُ[2] مُشتركةٌ كما ترىٰ، مُتردِّدةٌ بينَ مَعانٍ يجبُ لمن يَتحرّىٰ الحقائقَ أن يَتأمَّلَها[3]»[4].

قوله: (كتأنيث اللُّمَة)، وهيَ اسمٌ لجماعةِ النِّساء، النهاية: «وفي الحديث: «أنّ فاطِمةَ خَرَجَتْ في لُمَةٍ من نِسائها»[5]، أي: في جماعة، قيل: هيَ ما بينَ الثلاثةِ إلىٰ العشرة، وقيل: اللُّمَة: المِثلُ في السِّنِّ والتِّرب. الجوهري: «الهاءُ عِوَضٌ»[6] من الهمزةِ الذاهبةِ مِن وَسَطِه، وأصلُها: فُعْلةٌ؛ من المُلاءمة، وهيَ المُوافَقة».

---

(١) في (ح): «ولهذا يقال: أصاب الصواب وأخطأ الخطأ»، والمثبت من (ط) وهو الموافق لما في «المفردات» (خطأ).

(٢) من قوله: «منه كما أراد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في الأصول الخطية: «يجب أن تتحرىٰ الحقائق وأن تتأملها»، والمُثبَتُ من «المفردات» للراغب، مادة (خطأ).

(٤) «مفردات القرآن» ص٢٨٧.

(٥) ذكره ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٣: ٢٨١) بلفظ: «في ثلاثة من نسائها»، وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (٢: ٣٧٦).

(٦) ذكره الجوهريُّ في «الصِّحاح»، مادة (لمىٰ)، واقتَصَرَ علىٰ قوله: «والهاء عوض»، أما بقية الشرح فهو من قولِ الزَّمخشريِّ في «الفائق»، مادة (لمم). أفادة المُحقِّقانِ الفاضِلانِ لكتاب «النهاية» لابن الأثير.

يُقال: فتايَ: وفتاتي؛ أي: غلامي وجاريتي، ﴿شَغَفَهَا﴾ خَرَقَ حبُّه شَغافَ قلبِها حتَّىٰ وصلَ إلىٰ الفُؤاد، والشَّغاف: حِجابُ القلب، وقيل: جِلْدةٌ رقيقةٌ يُقالُ لها لسانُ القلب. قال النابغة:

وقد حالَ هَمٌّ دُونَ ذلكَ والِجٌ مَكانَ الشَّغافِ تَبْتَغيهِ الأصابعُ

وقُرِئ: «شَعَفَها» بالعين، من: شَعَفَ البعيرَ؛ إذا هَنأه فأحرَقَه بالقَطِران، قال:

كما شَعَفَ المَهْنُوءةَ الرَّجُلُ الطالي

و﴿حُبًّا﴾ نصبٌ علىٰ التمييز، ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ في خَطَأٍ وبُعدٍ عن طريق الصواب. ﴿بِمَكْرِهِنَّ﴾ باغتيابهنّ وسُوءِ قالَتِهنّ، وقولهنّ: امرأةُ العزيزِ عَشِقَت عبدَها الكنعانيَّ ومَقَتَها، ....

قوله: (وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلك) البيت[1]، يقول: قد حالَ همٌّ دونَ ذلكَ الأمرِ داخلٌ بينَ القلب والفُؤاد، بحيثُ تَبتَغيهِ الأصابع، فلا تَـجِدُه من شِدّةِ الكُمونِ فيه، وقيل: تبتغيه؛ أي: تَلتَمِسُه أصابعُ الأطبّاء، يَنظُرونَ أنزلَ في ذلكَ المَوضِع أم لا؟

قوله: (كما شَعَفَ المَهنوءةَ الرجلُ الطالي)، أولُه لامرئِ القَيْس[2]:

أيقتُلُني وقد شَعَفتُ فُؤادَها

قال ابنُ جِنّي: «معناه: وَصَلَ حُبُّه إلىٰ قَلبِها، وكادَ يَحرِقُه بحِدّتِه، وأصلُه من البعير يَهنَـأُ بالقَطِران، فتَصِلُ حَرارةُ ذلكَ إلىٰ قَلبِه، قالَ الأصمَعِيّ: كُلُّ شيءٍ يَذهَبُ بالفُؤادِ من خيرٍ وشَـرٍّ فهو شاغِف»، وأنشَدَ البيت.

قوله: (ومَقَتَها)، الجوهري: «مَقَتَه مَقْتاً: أبغَضَه».

---

(١) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص٥٣.

(٢) انظر: «ديوان امرئ القيس» ص١٤٢، وفيه: «أيقتلُني أني شَغَفتُ فُؤادَها».

وسُمِّيَ الاغتيابُ مكراً لأنه في خُفيةٍ وحالِ غَيبة، كما يُخفي الماكرُ مكرَه. وقيل: كانت استكتَمَتْهُنّ سِرَّها، فأفشَيْنَه عليها، ﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ دَعَتْهُنّ. قيل: دَعَتْ أربعينَ امرأةً منهنّ الخمسُ المذكوراتُ ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ﴾ ما يَتَّكئنَ عليه من نَمارِق، قَصَدَت بتلك الهيئةِ ـ وهي قُعودهنّ متّكئاتٍ والسَّكاكينُ في أيديهنَّ ـ: أن يَدهَشْنَ ويَبْهَتْنَ عند رؤيته، ويُشغَلْنَ عن نفوسِهنَّ، فتقعَ أيديهنّ علىٰ أيديهِنَّ فيَقطعْنَها، لأنّ المُتّكئَ إذا بَهِتَ لشيءٍ وقعت يدهُ علىٰ يده، ولا يَبعُد أن تَقصِدَ الجمعَ بين المكرِ به وبهِنّ، فتَضَعَ الخناجرَ في أيديهنّ لِيَقْطَعْنَ أيديَهنَّ، فتُبكِّتَهُنّ بالحُجّة، ولِتَهُولَ يوسفَ من مَكرِها إذا خرجَ علىٰ أربعينَ نِسْوةً مُجتَمعاتٍ في أيديهنّ الخناجر، وتُوهِمَه أنهنّ يَثِبْنَ عليه.

وقيل: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ مجلسَ طعام، لأنهم كانوا يتّكِئونَ للطعام والشراب والحديثِ كعادة المُترَفين، ولذلك:نُهِيَ أن يأكلَ الرَّجلُ مُتّكئاً، وآتَتْهُنّ السكاكينَ ليُعالِجْنَ بها ما يأكلنَ. وقيل: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ طعاماً، من قولك: اتّكأنا عند فلان: طَعِمْنا، علىٰ سبيل الكناية؛ لأن مَن دَعَوتَه ليَطعَمَ عندك اتخذت له تُكْأَةً يَتّكِئُ عليها. قال جميل:

فظَلَلْنـا بِنِعْمـةٍ واتَّكَأنـا وشَرِبْنا الـحَلالَ مِنْ قُلَلِهْ

وعن مجاهد: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ طعاماً يُحَزُّ حَزّاً، كأنّ المعنىٰ يُعتَمدُ بالسِّكِّين؛ لأنّ القاطعَ يتّكئُ علىٰ المقطوع بالسِّكِّين.

قوله: (فتَضَعَ الخناجِر)، الفاءُ تفصيلٌ لِـمَا أُجمِلَ في قوله: «أن تَقصِدَ الجمعَ بينَ المكرِ به ـ أي: بيُوسُفَ ـ وبهِنّ»، أي: بالنِّسْوة.

قوله: (فظَلَلْنا) البيت[1]، «واتَّـكَأنا»: أي: أخَذْنا مُتَّـكَأً نَـتَّـكِئُ عليه، و«القُلَل»: جمعُ قُلّة، وهيَ الـجَرّة، و«الحلال»: النَّبيذ.

(١) انظر: «ديوان جميل بثينة» ص١٠٦.

وقُرِئ: «مُتَّكاً» بغيرِ همز. وعن الحسن: «مُتَّكاءً» بالمدّ، كأنه مُفْتَعال، وذلك لإشباع فتحةِ الكاف، كقـوله: «بمُنْتَزاحِ» بمعنىٰ: بمُنْتَـزَح. ونحـوُه: «يَنْباعُ»؛ بمعنىٰ: يَنْبَع. وقُرِئ: «مُتْكاً» وهو الأترُجُّ، وأنشد:

فَأَهْدَتْ مُتْكـةً لبَنـي أَبيهـا تـَخُبُّ بِها العَثَمثَمةُ الوِقَاحُ

وكانت أهدَتْ أترُجَّةً علىٰ ناقة، وكأنّها الأترُجَّةُ التي ذكرها أبو داود في «سننه» أنها شُقَّتْ بنصفين، وحُمِلا كالعِدْلَينِ علىٰ جَمَل.

قوله: (بمُنتَـزاحِ)، قال:

وأنتَ مِنَ الغَوائِلِ حينَ ترمـي ومـن ذمِّ الرجـالِ بمُنتَـزاحِ[1]

قوله: (ونحوُه: «ينباع»)، أي: في شِعرِ عَنتَـرة، قال:

يَنباعُ من ذِفْرىٰ غَضُوبٍ جَسْـرةٍ زَيّافـةٍ مِثـلَ الفَنيـقِ المُكـدَمِ[2]

أي: يَنبُعُ العَرَقُ خلفَ ناقةٍ غَضُوب، و«الـجَسْـرة»: القويّة، و«الزَّيّافة»: المُتبَختِرة، و«الفَنيق»: الفَحْل، و«المُكدَم»[3]؛ مِنَ الكَدْم، وهو العَضّ.

قوله: (فأهدَتْ مُتْـكة) البيت، «لبني أبيها»: أي: إخوَتِها، والعَثَمثَمة: الناقةُ الصُّلبة، والوَقاح: شديدُ الحافِر.

---

(١) البيتُ لابن هَرْمة يرثي ابنَه، كما في «الخصائص» لابن جِنّي (٢: ٣١٦) و(٣: ١٢١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (نزح).

(٢) «ديوان عنترة» ص١٢٢.

والذِّفرىٰ: المَوضِعُ الذي يَعرَقُ من البعير خلفَ الأُذُن، وقوله: «غَضُوب جَسْـرة»: وَصْفٌ لمحذوف، أي: ناقة غَضُوب جَسْـرة.

(٣) من قوله: «أي: ينبع العرق» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وقيل: **الزماوَرْد**. وعن وَهْب: أترُجّاً وموزاً وبِطِّيخاً. وقيل: أعتَدَت لهنَّ ما يُقطَع، مِنْ: مَتَكَ الشَّيء؛ بمعنىٰ: بَتَكَه؛ إذا قَطعَه. وقرأ الأعرج: «مَتكَأ»؛ مَفْعَلاً، مِن: تَكِئَ يَتْكَأ: إذا اتَّكأ.

﴿رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ أعظَمْنَه وهِبْنَ ذلك الحُسنَ الرائع، والجمالَ الفائق. قيل: كان فضلُ يوسفَ علىٰ الناس في الحُسْن كفَضْلِ القمرِ ليلةَ البدرِ علىٰ نُجوم السَّماءِ. وعن النبيِّ ﷺ: «مَرَرتُ بيوسفَ الليلةَ التي عُرِجَ بي إلىٰ السَّماء، فقلتُ لجبريل: مَن هذا؟ فقال يوسُف، فقيل: يا رسولَ الله، كيف رأيتَه؟ قال:«كالقَمَر ليلةَ البدر».

وقيل: كان يوسفُ إذا سار في أزِقَّةِ مِصرَ يُرىٰ تَلألُؤُ وَجْهِه علىٰ الجُدران، **كما يُرىٰ نورُ الشمسِ منَ الماء عليها**. وقيل: ما كان أحدٌ يستطيعُ وَصْفَ يوسف. وقيل: كان يُشبهُ آدمَ يومَ خَلقَه ربُّه. وقيل: وَرِثَ الجمالَ من جَدَّتِهِ سارة.

وقيل: «أكبَرْنَ» بمعنىٰ: حِضْنَ، **والهاءُ للسَّكت**، يُقال: أكبَرتِ المرأةُ: إذا حاضَت، وحقيقتُه: دَخَلَت في الكِبَر، لأنّها بالحيضِ تخرجُ من حَدِّ الصِّغَرِ إلىٰ حَدِّ الكِبَر، وكأنَّ أبا الطَّيبِ أخذَ من هذا التفسير قولَه:

قوله: (**الزّماورد**)، الزَّماورد: بفَتْح الزاي، ذكرَه الأزهريّ، وهو الرُّقاقُ الملفوفُ باللَّحْم وغيره، كأنه يَتَّكِئُ عليه السِّكِّين، كذا وَجدتُه في الحواشي[1].

قوله: (**كما يُرىٰ نُورُ الشمسِ مِنَ الماءِ عليها**)، أي: يُرىٰ انعِكاسُ ضوءِ الشمسِ من الماءِ علىٰ الجدران.

قوله: (**والهاءُ للسَّكْت**)، قيل: تحريكُ هاءِ السَّكْتِ لحن، فكأنه أُجرِيَ الوقفُ مجرىٰ الوَصْل، فيه جوابٌ عن قولِ الزَّجّاج: «ويُقال: ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾: حِضْنَ، وقد رُوِيَت عن مُجاهِد،

---

(١) أي: في حواشي النسخة التي بينَ يَدَي المؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشّاف».

خَـفِ اللهَ واسـتُرْ ذا الجَـمالَ بِبُرْقُـعٍ فإنْ لُحتَ حاضَتْ في الخُدُورِ العَواتِـقُ

﴿وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ﴾ جَرَحْنَها، كما تقول: كنتُ أقطعُ اللحمَ فقطعتُ يدي، تُريد: جَرَحتُها.

﴿حَٰشَ﴾ كلمةٌ تُفيدُ معنىٰ التنزيهِ في باب الاستثناء، تقول: أساء القومُ حاشا زيد. قال:

حاشا أبي ثَوْبانَ إنَّ بـهِ ضِنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وليسَ ذلكَ بمعروفٍ في اللُّغة، وأنشدوا بيتاً فيه:

يأتي النِّساءَ علىٰ أطهارِهِنَّ ولا يأتي النِّساءَ إذا أكبَـرْنَ إكبارا

والهاءُ في ﴿أَكۡبَرۡنَهُۥ﴾ تنفي هذا، لأنه لا يجوز: «النِّساءُ حِضْنَـهُ يا هذا»، لأنَّ «حِضْنَ» لا يَتَعدّىٰ إلىٰ مفعول»[1].

ولهذا جَعَلَ المُصنِّفُ الهاءَ للسَّكْت، والأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الهاءَ ضميرُ مصدر، كأنه قيل: أكبَـرْنَ إكباراً، كما في قولهم: «عبدُ الله أظنُّه مُنطَلِق».

قوله: (خَفِ الله) البيت[2]، وفيه: «ذابَتْ» بَـدَلَ «حاضَت»، قال الواحِـديّ: «يقول: استُـرْ جَمالَكَ ببُـرْقُع تُرسِلُه علىٰ وَجْهك، فإنكَ إن ظَهَرتَ ذابَتِ الشوابُّ في خُدُورِهِنَّ عِشقاً لك. ويُروىٰ: «حاضت»، فإنَّ المرأةَ إذا اغتَلَمَت حاضَت»[3].

قوله: (حاشا أبي ثوبان) البيت، قيل: كُلُّ مِصـراعٍ مِن بَيْت، وترتيبُ البيتَينِ هكذا:

حاشـا أبي ثَوْبـانَ إنّ أبـا ثوبـانَ لـيسَ ببُكمـةٍ فَـدْمِ
عَمْرَو بـنَ عبـدِ الله إنَّ بـه ضِنّاً عنِ المَلْحـاةِ والـشَّتْمِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٦- ١٠٧).

(٢) «ديوان المتنبي» (١: ٢٠٦) بشرح الواحدي.

(٣) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٢٠٦).

وهي حرفٌ من حروف الجرِّ، فوُضِعَت موضعَ التَّنزيهِ والبراءة، فمعنىٰ «حاشا الله»: براءةُ الله وتنزيهُ الله، وهي قراءةُ ابنِ مسعود، علىٰ إضافة «حاشا» إلىٰ «الله» إضافةَ البراءة.

ومَن قرأ: «حاشا لله»، فنَحْوُ قولك: سُقْيا لكَ؛ كأنه **قال: براءةً، ثم قال: لله، لبيانِ مَن يُبرّأ ويُنزَّه،** ....

والبيتُ ـ كما في الكِتاب ـ : رواهُ ابنُ جِنِّي في «المحتسب»[(١)].

«ضِنّاً»: بكسرِ الضاد، أي: يَضِنُّ بنفسِه عن المَلْحاة، وهيَ المَفعَلة؛ مِن: لَحَيتُ الرجل: إذا لُمْتَه، واللِّحاء ـ مكسوراً ممدوداً ـ : اللَّعْنُ والعَذْل، وهو مُشتَقٌّ مِن: لَحَوتُ العصا: إذا قَشَرْتَها[(٢)]، يقول: أذمُّهم وألومُهم إلا أبا ثوبان، فإني أضِنُّ أن ألحاه، أي: أشتُمَه.

قوله: (**وهيَ حرفٌ من حُروفِ الجرّ**)، قيل: إضافةُ «حاشا» إلىٰ الله لا يَستَقيمُ علىٰ تقديرِ كونِ «حاشا» حرفَ جَرّ، لأنّ حرفَ الجرِّ لا يُضاف، وإذا كانَ حرفَ جَرٍّ لا يُبتَدَأُ به الكلام، وكذا إذا كانَ حرفَ استِثناء، كقولك: أساءَ القومُ حاشا زيد، وأما قولُ الشاعر: «حاشا أبي ثَوْبان»، فيُمكِنُ أن يكونَ قد تَقَدَّمَه ما يكونُ هذا مُستَثنَىٰ منه؛ إذِ المعنىٰ: أذمُّهم وألومُهم إلا أبا ثَوْبان.

والجواب: أنّ قولَه: «فوُضِعَت مَوضِعَ التنزيهِ والبراءة» يَدفَعُ هذا الزَّعْم، وسيَجيءُ عن الزَّجّاج وأبي عليٍّ أنها ليسَت بحَرْف.

قوله:(**قال: بَراءة، ثم قال: لله، لبيانِ مَن يُبرَّأُ ويُنزَّه**)، قالَ ابنُ الحاجب: «إنه اسمٌ من أسماءِ الأفعال، بمعنىٰ: بَرِئَ اللهُ مِنَ السُّوء، ولَعَلَّ دخولَ اللام كدُخُولِها في ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]»[(٣)].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤١)، وهكذا ذكره ابنُ جِنّي أيضاً في «اللمع» ص٧٠، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٢٩٠.

(٢) في الأصول الخطية: «قشرته».

(٣) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ١٥٩).

والدليلُ علىٰ تنزيلِ«حاشا» منزلةَ المصدر: قراءةُ أبي السَّمّال: «حاشاً لله» بالتَّنوين،
وقراءةُ أبي عمرو: «حاشَ لله» بحذف الألفِ الأخيرة، ....

ووَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ بالإضافةِ أن يكونَ مَصدَراً مُضافاً، ومَن قرأ «حاشاً» بالتنوين، وهو إما أن يكونَ مَصدَراً أيضاً أو اسمَ فِعْل، والتنوينُ كما في «صَهٍ»، ومَن قرأ «حاشا لله» وقَلَبَ التنوينَ ألفاً أجرىٰ الوَصْلَ مُجْرىٰ الوقف، أو يكونُ اسمَ فِعْل موضوع هكذا بغيرِ تنوين.

قوله: (**وقِراءةُ أبي عَمْرو: «حاشَ لله» بحَذفِ الألفِ الأخيرة**)، قالَ صاحبُ «التيسير»: «قال أبو عَمْرو: «حاشَ لله» في الحرفَينِ[1] بألفٍ في الوَصْل، فإذا وَقَفَ حَذَفَها اتباعاً للخَطّ، ورُوِيَ ذلكَ عن اليزيديّ[2]، والباقون: بغيرِ ألفٍ في الحالين»[3].

قالَ الزَّجّاج: «حاشا لله» و«حاشَ لله» يُقرَآنِ بحَذفِ الألفِ وإثباتِها، ومعناهُ الاستِثناء، المعنىٰ ـ فيما فَسَّرَه أهلُ التفسير ـ: «قُلْن: مَعاذَ الله ما هذا بَشَراً»، وأما علىٰ مَذهَب المُحقِّقينَ من أهل اللغة، فهيَ[4] مُشتَقّةٌ من قولك: كنتُ في حَشا فُلان، أي: في ناحيته، والمعنىٰ: بَراءةٌ من الله؛ مِنَ التنحّي، والمعنىٰ: قد نَحّىٰ اللهُ هذا من هذا، إذا قلت: حاشا لِزَيْد، معناه: قد تَنحّىٰ زيدٌ من هذا وتَباعَدَ منه»[5].

وقالَ أبو عليّ: «لا يخلو ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ أن يكونَ الحرفَ الجارَّ في الاستِثناء، مِثلَ قولِ الشاعر:

---

(١) أي: في الموضعين من سورة يوسف، وهما في الآيتَين: ٣١ و٥١.

(٢) هو شيخُ القُرّاء، أبو مُحمَّد يحيىٰ بنُ المُبارَكِ بنِ المغيرة العَدَويُّ البصـريُّ ثم البغداديُّ النحويّ، وعُرِفَ باليزيديّ لاتصاله بالأمير يزيدَ بنِ منصورٍ خالِ المَهْدي، وكانَ يُؤدِّبُ وَلَدَه. تقدمت ترجمته.

(٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص١٢٨- ١٢٩.

(٤) في الأصول الخطية: «وهي»، وفي «معاني القرآن» للزَّجاج: «فـ(حاشا) مُشتَقّة»، ولذا أثبتُّها «فهي».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٧).

....

حاشا أبي ثَوْبان

أو يكونَ «فاعَلَ»؛ مِن قوله: حاشا يُحاشي.

لا يجوزُ الأول؛ لأنّ الجارَّ لا يَدخُلُ علىٰ مِثلِه، ولأنّ الحرفَ لا يُحذَفُ إذا لم يكن فيه تضعيف، فتَعيَّنَ الثاني، فـ«حاشا»: فاعَلَ؛ مِن «الـحَشا» الذي يُعنىٰ به: الناحية، أي: صارَ في حَشا ـ أي: ناحيةٍ ـ مما قُرِفَ به، أي: لم يَقتَـرِفْهُ ولم يُلابِسْه، وصارَ في عُزْلةٍ عنه وناحية.

وإذا كانَ فِعْلاً فلا بُدَّ من فاعِل، وفاعِلُه يوسُف، أي: بَعُدَ عن هذا الذي رُمِيَ به لله، أي: لخوفِهِ ومُراقبةِ أمرِه.

وأما حَذفُ الألفِ فيه: فلأنّ الأفعالَ قد حُذِفَ منها، نَحْو: لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَـلْ[(١)]»[(٢)].

وقال الجوهري: «حاشا: قد يكونُ فِعْلاً وقد يكونُ حَرْفاً، قال سيبويه: «حاشا» لا يكونُ إلا حرفَ جَرّ، لأنها لو كانت فِعْلاً لجازَ أن تكونَ صِلةً لِـ«ما»، كما يجوزُ ذلـكَ في «خلا»، فلما امتَنعَ أن يُقال: «جاءني القومُ ما حاشا زيداً»، دَلَّـتْ علىٰ أنهـا ليسَت بفِعْـل، وقالَ المُبرِّد: «حاشا» قد تكونُ فِعْلاً، واستَدَلَّ بقولِ النابغة:

ولا أرىٰ فاعِـلاً في النـاسِ يُشبِهُه وما أُحاشي مِنَ الأقوام مِن أحَدِ[(٣)]

---

(١) أي: لم أُبالِ، من المُبالاة، حذفوا منه الألفَ تخفيفاً لكثرةِ الاستعمال.

(٢) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٤٢٢ - ٤٢٣).

(٣) انظر: «ديوان النابغة» ص١٢، وبعدَه:

إلا سُليمانَ إذ قـالَ الإلـهُ لـه قُم في البَرِيّـةِ فاحدُدْها عن الفَنَدِ

أي: امنَعْها من كُفرِ النِّعمة.

وقراءةُ الأعمش: «حَشَىٰ لله» بحذفِ الألفِ الأولىٰ.

وقُرِئ: «حاشْ لله» بسكون الشِّين، علىٰ أن الفتحة تَبِعَتِ الألفَ في الإسقاط، وهي ضعيفةٌ لِـمَا فيها من التِقاءِ السّاكنَين علىٰ غيرِ حَدِّه ....

فتَصَـرُّفُه يَدُلُّ علىٰ أنه فِعْل، ولأنه يُقال: «حاشا لِزَيْد»، فحرفُ الجرِّ لا يجوزُ أن يَدخُلَ علىٰ حرفِ الجرّ، ولأنّ الحذفَ يَدخُلُها، كقولهم: حاشَ لِزَيْد، والحذفُ لا يكونُ في الحرف»[1].

وقُلت: إنّ المُصنِّفَ اختارَ مذهبَ سِيبَوَيه، وأنابَ الحرفَ مَنابَ المَصدَر، كما أنهم أمالوا «بلىٰ» و«يا»، مَعَ أنّ الحروفَ لا تُمال، لأنها أشبَهَتِ الجملةَ في الاستِقلال، فكأنها من قَبيلِ الأفعال، ويَنصُـرُه قولُ المُفسِّرين: معناه: مَعاذَ الله، كما نَقَلَه الزَّجّاج[2]. وقالَ المالكيّ: والتَـزَمَ سِيبَوَيـهِ فِعْليّـةَ «عدا»، وحَرْفيّـةَ «حاشا»، فإن وَلِـيَها مجرورٌ باللام لم تَتَعيَّنْ فِعليّتُها خِلافاً للمُبرِّد، بل اسميّتُها لجوازِ تنوينها.

وقلت: سبقَ في أولِ البقرةِ بيانُ مجازها.

قوله: (وقُرِئ: «حاشْ لله»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ الحسن ـ بخِلاف ـ، وفيه ضَعفٌ من وَجهَين: أحدهما: التِقـاءُ الساكِنَينِ الألفِ والشين، وليسَـتِ الشينُ مُدغَمة. والآخر: إسكانُ الشينِ بعدَ حَرْفِ الألِف، ولا مُوجِبَ لذلك. وطريقُه في الحذف: أنه لـمّا حَذَفَ الألِفَ تخفيفاً أتبَعَ ذلكَ الفتحة؛ إذ كانت كالعَرَضِ اللاحِقِ مَعَ الألف، فصارت كالتكريرِ في الراء، والتفشّي في الشين، والصَّفيـرِ في الصادِ والسِّين، والإطباقِ في الصادِ والضادِ والطاءِ والظاء، ومتىٰ حَذَفتَ حرفاً من هذهِ الحروفِ ذهبَ معَه ما يَصحَبُه من التكريرِ والصَّفيـرِ والإطباق»[3].

---

(١) «الصّحاح» للجوهري (٧: ١٦٤)، مادة (حشا).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٠٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤١ - ٣٤٢).

وقُرِئ: «حاشا الإله».

فإن قلت: فلمَ جاز في «حاشا لله» أن لا يُنوَّنَ بعد إجرائهِ مجرىٰ «براءةً لله»؟ قلت: مُراعاةً لأصله الذي هو الحرفيَّة، ألا تَرىٰ إلىٰ قولهم: **جلستُ مِن عن يمينِه**، كيفَ تركوا «عن» غيرَ مُعرَبٍ علىٰ أصله؟ و«علىٰ»في قوله:

غَدَت مِـنْ عليـه

قوله: (**وقُرِئ: «حاشا الإله»**)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ أيضاً قِراءةُ الحسن، هو كقولك: حاشا الرَّبّ، وحاشا المعبود»[1].

قوله: (**جلست مِن عن يَمينه**)، أي: ناحيةِ يَمينِه.

قوله: (**غَدَتْ مِن عليه**)، [تمامُه]:

غَدَتْ مِنْ عليه تَـنفُضُ الطَّـلَّ بعـدَما ... رأت حاجبَ الشمسِ استَوىٰ فتَـرَفَّعا[2]

ويُروىٰ:

غَـدَتْ مِـن عليـه بعـدَما تَـمَّ ظِمْؤُهـا ... تَـصِلُّ وعــن قَــيْضٍ ببَيْــداءَ مَجهَــلِ[3]

---

(١)«المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٤١).

(٢) البيتُ ليزيدَ ابنِ الطَّثَرِيَّة، كما في «الكامل» للمُبرِّد (٣: ٧٤).

وهو من شواهد «المُقتَضب» للمُبرِّد (٢: ٣٢٠) و(٣: ٥٣).

(٣) البيتُ لمُزاحِم العُقَيليّ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صلل) و(علا). وانظر: «الكامل» للمُبرِّد (٣: ٧٤)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (علا)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (علو). وهو من شواهد «شـرح ابن عقيل» (٢: ٢٨).

ولفظُه في هذه المصادر: «بزيزاء مَجهَل»، وكلاهما صحيح، فقد صَـرَّحَ الجواليقيُّ في «شـرح أدب الكاتب» ص٣٥٠ أنها روايتان، قال: «قوله: «غَدَتْ مِن عليه»؛ أي: غَدَتِ القَطاةُ من فوقِ فَرْخِها، وكانت تحضنُه، والظِّمء: ما بيَن الشَّـرْبَتَين، ويُروىٰ:«بعدَما تَمَّ خِمسُها»، والخمس: سَيْرُ أربع ليال...، ويُروىٰ: «ببَيْداء»، والبَيْداء: المَفازةُ التي لا أعلامَ بها، ومَن روى: «بزيزاء» فلا وَجْهَ لتركِ الصَّـرْفِ إلا =

مُنقَلِبَ الألفِ إلىٰ الياء معَ الضَّمير؟

والمعنىٰ: تنزيهُ الله تعالىٰ من صفات العَجز، والتَّعجُّبُ من قُدرته علىٰ خَلقِ جميلٍ مثلِه. وأما قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] فالتَّعجُّب من قُدرتِهِ علىٰ خَلقِ عفيفٍ مثلِه، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ نَفَيْنَ عنه البَشَرِيَّةَ لغرابة جمالِهِ ومُباعَدةِ حُسنِه لِـمَا عليه محاسنُ الصُّور، وأثبَتْنَ له المَلَكيَّةَ **وبَتَتْنَ بها الحُكمَ**، وذلك لأنّ الله عزَّ وجلَّ رَكَزَ في الطِّباع أنْ لا أحسَنَ من المَلَك، كما رَكَـزَ فيها أنْ لا أقبحَ من الشيطان، ولذلك يُشبَّه كلُّ مُتناهٍ في الحُسن والقُبح بهما، وما ركزَ ذلك فيها إلّا لأنّ الحقيقة كذلك، كما رَكَـزَ في الطِّباع أنْ لا أدخَلَ في الشرِّ من الشياطين، ولا أجمعَ للخير من الملائكة، **إلا ما عليه الفئـةُ الخاسئةُ المُجْبِرةُ من تفضيل الإنسانِ علىٰ المَلَك**، وما هو إلا من تَعكيسِهم للحقائق، وجُحودِهم للعلوم الضرورية، ومُكابرتِهم في كلِّ باب. ...

يَصِفُ قَطاة، واستعارَ الظِّمْءَ لها، وهو للإبل خاصّة، «تَصِلّ»: أي: يُصَوِّتُ جوفُها مِن شِدّةِ العطش، و«عن قَيْض»: أي: ومن عن قَيْض، وهو القِشـرُ الأعلىٰ مِنَ البَيْض.

قوله: (**مُنقَلِبَ الألِف**)، أي: ألا ترىٰ إلىٰ «علىٰ» ـ في قول الشاعرِ ـ مُنقَلِبَ الألِفِ إلىٰ الياءِ مَعَ الضمير، وقَلْبُ الألفِ ياءً لا يكونُ إلا في الحرف.

قوله: (**وبَتَتْنَ بها الحكم**)، يعني: نَفَينَ عنه البَشَـريّةَ بـ«ما»، ثمَّ أثبَتْنَ له المَلَكيّةَ بـ«إلا»، وهما في الحصـرِ أصل، وبهما يُقطَعُ الحكم.

قوله: (**إلا ما عليه الفِئةُ الخاسِئةُ المُجبِرةُ من تفضيل الإنسانِ علىٰ المَلَك**)، **الانتِصاف**:

= أن يُجعَلَ اسمَ بُقعةٍ بعَيْنها، ولو رُوي: «بزيزاءِ مجهَلِ» مُضافاً لكانَ جائزاً، وكانَ تقديرُه: «بزيزاءِ أرضٍ مجهَل»: والزِّيزاء: أرضٌ مجهَل، والزيزاء: الأرضُ الغَليظةُ الصُّلبة.

و«علىٰ»: في البيتَين اسمٌ بمعنىٰ (فوق)، ولذلك جازَ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها.

وإعمالُ «ما» عَمَلَ «ليس» هي اللغةِ القُدمىٰ الحِجازيّةُ وبها وَرَدَ القرآن، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ....

«أكثَرَ السَّفاهة، وحَسِبَ أنّ هذهِ المسألةَ مِنَ الضـروريات، وقَنِعَ في ذلك بأنه رُكِـزَ في الطِّباع، والمُرادُ هاهنا طِباعُ النِّساءِ ومَيْلُها إلىٰ الشهواتِ وإيثارُ العاجِلة»[1].

الإنصاف[2]: «الآيةُ دَلَّتْ ـ إن صَحَّ كلامُ النِّسْوةِ ـ علىٰ أنّ المَلَكَ أجمَلُ وأحسَنُ من البَشَـر، وليسَ الخلافُ إلا في أيِّها أفضَل، ولا يَلزَمُ مِن كونِهِ أجمَلَ أن يكونَ أفضل».

قال الإمام: «الأَوْلىٰ أن يكونَ هذا التشبيهُ واقِعاً في نفي دواعي الشهوةِ والحِرصِ علىٰ طَلَبِ المُشتَهىٰ، وإثباتِ ضِدِّ ذلك، وهو غَضُّ البَصَـرِ وقَمْعُ النفسِ عن المَيْل إلىٰ المُحرَّمات، بدليل قولِهِنّ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، سَلَّمْنا لكنْ تعظيمُ حالِ يوسُفَ في الـحُسْنِ والجمالِ لا في السِّيرة، لأنّ ظهورَ عُذرِها في شِدّةِ عِشقِها، إنما يحصلُ بسَبَب فَرْطِ يوسُفَ في الجمال، فلِمَ قلتُم: إنّ ذلكَ يُوجِبُ المزيدَ في الفَضْل، بمعنىٰ: كثرةِ الثواب»[3].

قلت: ويُؤيِّدُ هذا قولُ المصنف في: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾:«قُلْنَ ذلكَ رَفْعاً لمنزلتِهِ في الحُسْنِ واستِحقاقِ أن يُـحَبَّ ويُفتَتَنَ به، ولذلكَ أُوثِـرَ ﴿بَشَرًا﴾ علىٰ «إنساناً»، لأنَّ البَشَـرَ مأخوذٌ من البَشَـرة، ومن هنا سُمِّيَتِ البِشارةُ بِشارة، لأنها أخبارٌ تَبسُطُ بَشَـرَةَ الوَجْهِ بسَبَب انتِشارِ الدَّم فيه، ولو قيل: إنساناً لكانَ نفياً للإنسانيّة، وكانَ كلاماً في المعنىٰ، ولَزِمَ من ذلكَ الفَضْلُ المطلوب، فلما نُفِيَت عنه البَشَـريةُ عُلِمَ أنَّ المنفيَّ كمالُ حُسْنِ المَنظَرِ والطلعةِ البَهِيّة.

قال الراغب: «الإنسانُ أُوجِدَ لأن يَعلَمَ ويَعمَلَ بحَسَبه، فكُلُّ إنسانٍ لم يُوجَد كامِلاً لِـما خُلِقَ له لم يَستَحِقَّ اسمَه عليه مُطلَقاً، بل قد يُنفىٰ عنه، كقولهم: ليسَ بإنسان، أي: لا يُوجَدُ

(١) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣١٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) لِعَلَم الدين العراقي، تقدَّم التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٤٣٦).

ومَن قرأ علىٰ سَليقتِهِ من بني تميم، قرأ: «بَشَرٌ» بالرَّفع. وهي في قراءةِ ابنِ مسعود. وقُرِئ: «ما هذا بِشِرًى» أي: ما هو بعَبيدٍ مملوكٍ لئيم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، تقول: هذا بِشِرًى، أي: حاصلٌ بشِرًى، بمعنىٰ: هذا مُشترًى. وتقول: هذا لك بِشِرًى أمْ بكِرًى؟ والقراءةُ هي الأولىٰ لموافقتها المصحف، ومطابقةِ «بَشَرٍ» لـ«مَلَك».

﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ﴾ ولم تَقُل: فهذا، وهو حاضر، رفعاً لمنزلته في الحُسْن، واستِحقاقَ أنْ يُحَبَّ ويُفتَتَنَ به، ورَبْأً بحاله، واستبعاداً لمحَلِّه، ويجوز أن يكونَ إشارةً إلىٰ المعنىٰ بقولهنّ: عَشِقَتْ عبدَها الكنعانيَّ، تقول: هو ذلك العبدُ الكنعانيُّ الذي صَوَّرتُنَّ في أنفسِكُنّ، ثم لـمُتُنَّني فيه. تعني: أنكنَّ لم تُصَوِّرْنَه بحقِّ صورتِه، ولو صَوَّرتُنَّه بما عاينتُنَّ لَعَذَرتُنَّني في الافتِتانِ به.

الاستِعصام: بناءُ مُبالَغةٍ يدلُّ علىٰ الامتناع البليغ والتَّحفُّظِ الشديد، ....

فيه المعنىٰ الذي خُلِقَ لأجلِه»[1].

قوله: (سَليقتِه)، الجوهري: «السَّليقة: الطبيعة، يُقال: فُلانٌ يَتكلَّمُ بالسَّليقة؛ أي: بالطَّبْع لا عن تَعَلُّم».

قوله: (ما هذا بِشِـرًى)، قالَ ابنُ جِنّي: «هيَ قِراءةُ الحسَنِ وأبي الـحُـوَيـرِث[2]»[3]، وقال الزَّجّاج: «هذهِ القِراءةُ ليسَت بشيء، لأنَّ مِثلَ «بِشِـرًى» يُكتَبُ في المُصحَفِ بالياء، وقولُهنّ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مُطابقٌ في اللفظِ لـ﴿بَشَرًا﴾»[4].

قوله: (ورَبْأً بحالِه)، الجوهري: «يُقال: إني لأربأُ بكَ عن هذا الأمر؛ أي: أرفَعُكَ عنه».

---

(١) لم أقف عليه في «مُفردات القرآن» للراغب، ولا في «دُرّةِ التنزيل» للخطيب الإسكافي ـ والمُؤلِّفُ ينقلُ عنه وينسبُه للراغب ـ، فلعله في «تفسيره» أو في كتاب آخرَ له، واللهُ أعلم.

(٢) الحنفيّ، كما صَـرَّحَ به ابنُ جِنّي في «المحتسب»، ويُنظَر مَن هو؟

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٧).

كأنه في عِصْمةٍ وهو يجتهدُ في الاستِزادةِ منها. ونحوُه: استَمسَكَ، واستَوسَعَ الفَتْقُ، واستَجمَعَ الرأيُ، واستَفحَلَ الخَطْبُ. وهذا بيانٌ لِـمَا كان من يوسفَ عليه السَّلام لا مزيدَ عليه، وبرهانٌ لا شيءَ أنورُ منه، علىٰ أنه بريءٌ ممّا أضاف إليه أهلُ الـحَشْوِ ممّا فسَّروا به الهَـمَّ والبُرهان.

فإن قلت: الضَّمير في ﴿ءَامُرُهُۥ﴾ راجعٌ إلىٰ الموصول أم إلىٰ يوسف؟ قلت: بل إلىٰ الموصول. والمعنىٰ: ما آمُر به، فحُذِفَ الجارُّ، كما في قولك: أمرتُك الخيرَ، ويجوز أن تجعلَ «ما» مصدريـة، فيَرجعَ إلىٰ يوسف، ومعناه: ولئنْ لم يَفعَلْ أمري إيّاه؛ أي: مُوجِبَ أمري ومُقتَضاه.

قُرِئ: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ بالتَّشديد والتَّخفيف، والتخفيفُ أولىٰ، لأنّ النُّونَ كُتِبَت في المُصحَفِ ألفاً علىٰ حكم الوقف، وذلك لا يكونُ إلّا في الخفيفة.

قوله: (بل إلىٰ الموصول)، أي: لا يَرجِعُ إلىٰ يوسُف، بل إلىٰ الموصول، لأنه لو عادَ إلىٰ يوسُفَ بقيَ الموصولُ بلا عائد، أو يَلزَمُ حذفُ الجارِّ مَعَ المجرور. وقالَ نورُ الدِّينِ الحكيم: بل الأَوْلىٰ أن يكونَ راجِعاً إلىٰ يوسُف، والراجعُ إلىٰ الموصولِ حُذِفَ بعدَما نُصِبَ بنَزْعِ خافِضِه، كما قُـرِّرَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤][1]، حُذِفَ هناك كما استَـكَنَّ هاهنا.

قوله: (﴿وَلَيَكُونًا﴾ بالتشديدِ والتخفيف)، التخفيفُ هو المشهور، والتشديدُ شاذ، قالَ الزَّجّاج: «القِراءةُ الجيِّدةُ التخفيف، والوقفُ عليها بالألِف، لأنَّ النُّونَ الخفيفةَ تُبدَلُ منها في الوقفِ الألِف، تقول: اضـرِبنْ زيداً، فإذا وَقَفتَ قُلت: اضـرِبا، وقُرِئَتْ بالتشديدِ وأكرَهُها لخِلافِ المُصحَف، لأنَّ النُّونَ الشديدةَ لا يُبدَل منها شيء»[2].

---

(١) انظر ما تقدَّم في تفسير الآية ١٠٤ من سورة يونس (٧: ٥٧٩-٥٨٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٠٨).

[﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۞ فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٣٣-٣٤]

وقُرِئ: «السَّجْنُ» بالفتح علىٰ المصدر. وقال: ﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾ علىٰ إسنادِ الدَّعوةِ إليهنّ جميعاً، لأنهنّ تَنصَّحْنَ له وزَيَّنَّ له مُطاوعتَها، وقُلنَ له: إيّاك وإلقاءَ نفسِك في السِّجن والصَّغار، فالتجأ إلىٰ ربِّه عند ذلك وقال: ﴿رَبِّ﴾ نزولُ السِّجن ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ من رُكوب المعصية.

قوله: (﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾ علىٰ إسنادِ الدَّعْوةِ إليهنَّ جميعاً)، فالنُّون: ضميرُ جماعةِ النِّساء، ووَزنُه: «يَفعَلْنَ»، وهذهِ الصِّيغةُ يَشتركُ فيها النِّساءُ كما نحنُ فيه، والرجالُ كما في قولِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، قالوا: وفي المُذكَّرِ ضميرُهم، والنُّونُ عَلَمُ الرَّفع، والواوُ في المُؤنَّثِ لامُ الفِعْل، والنُّونُ ضميرُهنّ. ذكَرَ[١] نَحْوَه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

قوله: (تَنَصَّحْنَ له)، تَنَصَّح: أي: تَشبَّهَ بالنُّصحاء، وتكلَّفَ أن يكونَ ناصِحاً.

قوله: (فالتَجأَ إلىٰ رَبِّه عند ذلك، وقال: رَبِّ نزولُ السِّجْنِ أحَبُّ إليَّ من رُكوب المعصية)، مِثلُ هذا الاستِئثارِ يُشعِرُ باستِعظام المعصية، وخَوفِ الفَضيحةِ التي يُختارُ عِندَها الحِمام، كما قالت مَريَم: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣].

روىٰ السَّجاوَنديُّ وصاحبُ «الإيجاز»[٢]: عَلِقَ[٣] بعضُ نِساءِ المدينةِ من صَميم شَرَفِها

---

(١) أي: الزَّمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٣: ٤٣٩).

(٢) انظر: «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٤٣٤).

(٣) أي: أحبَّ.

فإن قلتَ: نُزول السِّجنِ مشقةٌ علىٰ النفس شديدة، وما دَعَوْنَه إليه لذَّةٌ عظيمة، فكيف كانتِ المَشَقَّةُ أحبَّ إليه منَ اللذَّة؟ قلت: **كانت أحبَّ إليه وآثَـرَ عنده نظراً في حُسْنِ الصَّبرِ** علىٰ احتمالها لوجهِ الله، ....

وحَسَناتِ دَهْرِها سُلَيمانَ بنَ يَسار[1]، ودَخَلَت عليه مِن كُلِّ مَدْخَل، دَخَلَت عليه مُستَفتية، وقالت: لَئِنْ لم تَفعَل ما آمُرُكَ لأصيحَنَّ ولأشهرنَّك، فسَكَّتَها، ثم خَرَجَ من المدينةِ، وجَلَا وطنَه فِراراً من المعصية، فرأىٰ يوسُفَ في المَنام، فقالَ له: أنتَ يوسُفُ عليه السَّلام؟ قال: نعم، أنا يوسُفُ الذي هَـمَمْت، وأنتَ سُليمانُ الذي لم تَـهُمَّ[2].

قوله: (**كانت أحبَّ إليه وآثَـرَ عندَه نَظَراً في حُسْنِ الصَّبْر**)، قال القاضي: «وقيل: إنما ابتُلِيَ بالسِّجْنِ لِقولِهِ هذا، وإنما كانَ الأَوْلىٰ به أن يَسْأَلَ اللهَ العافية، ولذلكَ رَدَّ رسولُ الله ﷺ علىٰ مَن كانَ يسأَلُ الصَّبْر»[3]، روينا عن الترمذيِّ[4] عن مُعاذ، سَمِعَ النبيَّ ﷺ رجلاً يقول: اللهم إني أسألك الصَّبْر، قال: «سألتَ الله البلاء، فاسأله العافية»، وعنه[5] عن عبد الله ابن مسعود قال رسـول الله ﷺ: «سَلُوا اللهَ مِن فَضْلِه، فإنَّ اللهَ يُحبُّ أن يُسـأل، وأفضَـلُ العِبادةِ انتِظـارُ الفَرَج».

وقالَ الإمام: «إنه عليه السَّـلامُ إنما أجابَ بهذا قولَها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾،

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بشار»، والصوابُ «يَسار».

وهو سليمانُ بنُ يسار المدني، أحدُ أئمةِ المدينة وفُقهائها، وُلِدَ في خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة ١٠٧ هـ، رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٢) رواها ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه» (٤: ١٤٨ - ١٤٩ و١٦٣)، وأبو نُعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٢: ١٩٠ - ١٩١).

وذكرَها الحافظُ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤: ٤٤٦)، وقال بإثرها: «إسناده منقطع».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٨٦).

(٤) في «جامعه» برقم (٣٥٢٧).

(٥) أي: وعن الترمذي، والحديث في «جامعه» برقم (٣٥٧١)، وضَعَّفَه.

وفي قُبح المعصية، وفي عاقبة كلِّ واحدةٍ منهما، لا نظراً في مُشتهىٰ النَّفسِ ومَكروهِها. ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ فَزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصْمتِه، كعادة الأنبياءِ والصَّالحينَ فيما عَزَمَ عليه ووَطَّنَ عليه نفسَه منَ الصَّبرِ، لا أن يطلبَ منه الإجبارَ علىٰ التَّعفُّف والإلجاءِ إليه، ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ أَمِلْ إليهنّ. ....

وتقديرُه: إذا كانَ لا بُدَّ مِنَ الإلزام بأحَدِ الأمرَين ـ أعني: الزِّنىٰ أو السِّجْن ـ، فهذا أَوْلىٰ، لأنه متىٰ وَجَبَ إلزامُ أحَدِ قِسمَين؛ كُلُّ واحدٍ منهما شَرٌّ، فأخفُّهما أَوْلىٰ بالتحمُّل»[1].

قوله: (﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ فَزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصمتِه)، التقدير: وإن لم تَصرِفْ عني كَيْدَهُنَّ في تحبيبِ ذلك إليَّ وتحسينِه عندي بالتثبيتِ علىٰ العِصمة، ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ أمِلْ إلىٰ إجابتهنَّ بطَبْعي ومُقتَضىٰ شَهْوتي.

قال الإمام: «كانَ قد حَصَلَ جميعُ الأسباب المُرغِّبةِإلىٰ إجابةِ دواعي الشهوة،من المالِ والجاهِ والتمتُّع بالمنكوح، وحَصَلَ في الإعراضِ عنها جميعُ الأسباب المُنفِّرة، فالتَجأ إلىٰ الله تعالىٰ في طَلَب ترجيح دواعي الحِكمةِ علىٰ الشهوة»[2]، قال: «واحتَجَّ أصحابُنا بهذه الآيةِ علىٰ أنّ الإنسانَ لا يَنصَرِفُ عن المعصيةِ إلا إذا صَرَفَه اللهُ تعالىٰ، وإن لم يَصرِفْهُ فقد وقعَ فيها»[3]، ومن هذا فَرَّ المُصنِّف، وقال: «فَزَعٌ منه إلىٰ ألطافِ الله وعِصمتِه، لا أن يَطلُبَ منه الإجبارَ علىٰ التعفُّف»، ولا يخفىٰ ضَعْفُه.

قوله: (﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ أَمِلْ إليهنّ)، الراغب: «الصَّبِيّ: مَن لم يَبلُغ الحُلُم، ورجلٌ مُصْبٍ: ذو صِبيان، وصَبا فُلانٌ صَبْواً وصَبْوة: إذا نَزَعَ واشتاقَ وفَعَلَ فِعلَ الصِّبيان، قالَ تعالىٰ: ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾، وأصباني فصَبَوت»[4].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٤٥١ - ٤٥٢).

(٢) المصدر السابق (١٨: ٤٥٢).

(٣) المصدر السابق (١٨: ٤٥٢).

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٧٥.

والصَّبْوةُ: المَيلُ إلىٰ الهوىٰ. ومنها: الصَّبا؛ لأنّ النُّفوسَ تَصْبو إليها لِطيبِ نسيمِها ورَوْحِها. وقُرِئ: «أَصُبُّ إليهنَّ» من الصَّبابة.

﴿مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ منَ الذين لا يعملون بما يعلمون، لأنّ مَن لا جَدوىٰ لعِلمِه فهو ومَن لا يعلمُ سواء، أو من السُّفهاء، لأنّ الحكيمَ لا يفعل القبيحَ وإنما ذَكر الاستجابةَ ولم يتقدّم الدعاء، لأنّ قولَه: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي﴾ فيه معنىٰ طَلَبِ الصَّرْفِ والدُّعاء باللُّطف. ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعواتِ المُلتَجئينَ إليه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بأحوالهم وما يُصلِحُهم.

[﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٣٥]

﴿بَدَا لَهُم﴾ فاعلُه مُضمَر، لدلالةِ ما يُفسِّرُه عليه، وهو ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾، والمعنىٰ: بداهم بَدَاءٌ، أي: ظهر لهم رأيٌ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾، والضمير في ﴿لَهُم﴾ للعزيز وأهلِه، ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾ **وهي الشَّواهدُ علىٰ براءته**، وما كان ذلك إلا **باستِنزالِ المرأةِ لزوجِها، وفَتْلِها منه في الذُّرْوةِ والغارِب**، ....

قوله: (﴿ٱلْـَٔايَٰتِ﴾ **وهيَ الشواهدُ علىٰ بَراءتِه**)، قالَ القاضي: «كشهادةِ الصَّبيِّ، وقَدِّ القميص، وقَطْعِ النِّساءِ أيديَـهُنّ، واستِعصامِهِ عنهُنّ»[1].

قوله: (**باستِنزالِ المرأةِ لِزَوجِها**)، وهيَ كِنايةٌ عن الحِيلة، ولهذا صَرَّحَ بذِكرِ المرأةِ والزَّوْج، أي: المكيدةِ التي تجري بينَ المرأةِ وزوجِها مِنَ استِنزالِهِ من رأيِـهِ الصائب إلىٰ ما أرادت، وفيه معنىٰ التدرُّج، كما جاءَ في المَثَلِ الآتي بعدَه، **الأساس**: «ومن المَجاز: استَنزَلتُه من رأيه».

قوله: (**وفَتْلِها منه في الذُّرْوةِ والغارِب**)، مَثَلٌ في الخِداع، لأن رائضَ الصَّعْبةِ إذا أرادَ رِياضَتَها مَسَحَ سَنامَها وذُروَتَها[2].

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٨٧).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٦٩): «الذُّرْوة: أعلىٰ السَّنام، وفَتْلُ الذُّروةِ في البعير: هو أن يخدعَه =

وكان مِطْواعةً لها، وجَمَلاً ذَلُولاً، زِمامُه في يدِها، حتىٰ أنساهُ ذلك ما عايَنَ من الآيات، وعَمِلَ برأيِها في سَجْنه، وإلحاقِ الصَّغارِ به كما أوعَدَتْهُ به، وذلك لـمّا أَيِسَت من طاعتِهِ لها، أو لِطَمعِها في أن يُذَلِّلَهُ السِّجنُ ويُسَخِّرَه لها. وفي قراءة الحسن: «لَتَسْجُنُنَّهُ» بالتاء علىٰ الخطاب؛ خاطبَ به بعضُهم العزيزَ ومَن يَليه، أو العزيزَ وحدَه علىٰ وجه التَّعظيم.

﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ إلىٰ زمان، كأنها اقترحَت أن يُسجَنَ زماناً حتىٰ تُبصِرَ ما يكونُ منه. وفي قراءة ابن مسعود:«عَتّىٰ حِين»، وهي لغة هُذيل، وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه سمعَ رجلاً يقرأ: «عَتّىٰ حِين»، فقال: مَن أقرأكَ؟ قال: ابنُ مسعود، فكَتَبَ إليه: «إنَّ الله أنزلَ هذا القرآن، فجعلَه عربيّاً، وأنزلَه بلغة قريش، فأقرِئِ النّاس بلُغة قريش، ولا تُقرئهم بلُغة هُذيل، والسَّلام».

[﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٣٦]

قوله: (مِطواعة)، المِطواعة: بناءُ مُبالَغة، والهاءُ علىٰ تأويل النفس، كالهِلباجة للأحمق.

الأساس: «يُقال: هو مُطيعٌ ومِطواعٌ ومِطواعة، قال[1]:

إذا سُدْتَه سُدْتَ مِطواعةً ومَهْما وَكَلْتَ إليه كفاهُ[2]».

= صاحبُه ويَتَلطَّفَ له بفَتْل أعلىٰ سَنامِهِ ليَسكُنَ إليه، فيَتَسلَّقُ بالزِّمام عليه، والذُّرْوةُ والغاربُ واحد، قالَ الأصمَعِيّ: فَتَلَ في ذُرْوته؛ أي خادَعَه حتىٰ أزالَه عن رأيه».

(١) المُتنخِّل الهذلي، واسمُه مالكُ بنُ عمرو، قاله في رثاء أبيه أو أخيه، كما في «الشعر والشعراء» لابن قُتيبة (٢: ٥٥٣)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني (٢٤: ٩٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (طوع).

(٢) في الأصول الخطية: «كفاكا»، والمُثبَتُ من «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (طوع)، ومن مصادر البيت.

«معَ»: يدلُّ علىٰ معنىٰ الصُّحبةِ واستِحداثِها، تقول: خَرَجتُ معَ الأمير، تُريد: مُصاحِباً له، فيجبُ أن يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَينِ له.

﴿فَتَيَانِ﴾ عَبْدان للمَلِك؛ خبّازُه وشَرابيُّه، رُقِيَ إليه أنهما يَسُمّانِه، فأمرَ بهما إلىٰ السِّجن، فأُدخِلا ساعةَ أُدخِلَ يوسفُ عليه السَّلام. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ يعني: في المنام، وهي حكايةُ حالٍ ماضية، ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ يعني: عِنَباً، تسميةً للعِنَبِ بما يَؤولُ إليه. وقيل: الخمرُ بلغة عُمان: اسمٌ للعِنَب.

«سُدْتَه»؛ أي: اختَـرْتَه للسِّيادة.

قوله: («مع» يَدُلُّ علىٰ معنىٰ الصُّحْبةِ واستِحداثِها)، فيجبُ أن يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَينِ له، قيل: يَنتَقِضُ هذا بقوله: ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤]، فيُقال: لا يَنتَقِض، بل يُحمَلُ ذلكَ علىٰ التخصيصِ للصارِف، يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّفِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾ [الصافات: ١٠٢]: «لا يَصِحُّ تَعْليقُه بـ﴿بلغ﴾، لاقتِضائِهِ بُلوغَهما حَدَّ السَّعْي معاً، ولا بـ﴿ٱلسَّعۡيَ﴾، لأنّ صِلةَ المَصدرِ لا تَتَقدَّمُ عليه، فيكونُ بياناً، كأنه لـمّا قال: فلما بَلَغَ السَّعْيَ، أي: الحدَّ الذي يَقدِرُ فيه علىٰ السَّعْي، قيل: مَعَ مَن؟ قال: مَعَ أبيه».

فـ«مع» هاهنا جارٍ علىٰ الحقيقة، حالٌ من فاعل «دَخَلَ»، وقَيْدٌ للفِعْل، فيكونُ حُدوثُها مَعَ حُدوثِ الفِعل، ولا صارِفَ مِنَ الحمْلِ علىٰ الحقيقة، فوَجَبَ حَمْلُه عليها.

قوله: (رُقِـيَ إليه)، الجوهري: «رَقَّىٰ عليه كلاماً تَرْقية: إذا رَفَع».

قوله: (بلُغةِ عُمان)، النهاية: «عَمّـان ـ بفَتْح العَينِ وتشديدِ الميم ـ: مدينةٌ قديمةٌ بالشام مِن أرضِ البَلقاء، فأما بالضَّمِّ والتخفيف: فهو صُقْعٌ[1] عندَ البَحْرَين، وله ذِكرٌ في الحديث».

---

(١) الصُّقْع: الناحيةُ من البلاد. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (صقع).

ومن قوله: «كلاماً ترقية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وفي قراءة ابن مسعود: «أعصِرُ عِنَباً». ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ من الذين يُحسِنون عِبارةَ الرُّؤيا؛ أي: يُجيدونها، رأياهُ يَقُصُّ عليه بعضُ أهل السِّجنِ رُؤياه فيُؤوِّلُها له، فقالا له ذلك. أو: مِنَ العلماء، لأنَّهما سَمِعاه يَذكرُ للنّاس ما عَلِما به أنه عالم. أو: منَ المُحسِنينَ إلىٰ أهل السِّجن، فأحسِنْ إلينا بأن تُفرِّجَ عنّا الغُمَّةَ بتأويل ما رأينا إن كانت لك يَدٌ في تأويل الرُّؤيا. رُوي: أنه كان إذا مَرِضَ رجلٌ منهم قام عليه، وإذا أضاق أوسَعَ له، وإذا احتاج جَمعَ له. ....

قوله: (من الذين يُحسِنونَ عِبارةَ الرُّؤيا)، قالَ الزَّجّاج: «فيه أنّ أمرَ الرؤيا صحيح، وأنّ منها ما يصح، ومَن دفعَه فليس بمُسلِم، لأنه يدفعُ القرآن والسنة، روي عن النبي ﷺ: أنّ[1] «الرُّؤيا جُزءٌ من أربعين جزءاًمن النُّبوّة»[2]، وتأويلُه: أنّ الأنبياءَ يُـخبِرونَ بما سيكون، والرُّؤيا تَدُلُّ علىٰ ما سيكون»[3].

قوله: (إن كانت لَكَ يَـدٌ في تـأويلِ الرُّؤيـا)، وإنما قَـيَّـدَ في هذا الوَجْهِ بالشـرط، لأنهما حينَئذٍ ما رأياهُ يَقُصُّ عليه أحدٌ رُؤياه، وهو يُؤوِّلُها، ولا سَمِعاهُ يَذكُرُ للناسِ ما عَلِمـا به أنه عالم، بل أطلَقا قولَهما[4]: ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فِراسة، فناسَبَ لذلكَ التعليق.

قوله: (وإذا أضاقَ أوسَـعَ له)، الأساس: «ومن المَجاز: وأصابَتْـهُ ضَيْقة: فَـقْر، وقد أضاقَ إضاقة، ورجلٌ مَضِيق».

---

(١) من قوله: «أمر الرؤيا صحيح» إلى هنا، سقط من (ح) و (ف).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الترمذيُّ (٢٢٧٨) من حديث أبي رَزين العُقيلي.
وأخرجه البخاري (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤) من حديث أنس بن مالك عن عُبادةَ بنِ الصامت، والبخاري (٦٩٨٣) و(٦٩٩٤) من حديث أنس بن مالك، والبخاري (٦٩٨٨) و(٧٠١٧)، ومسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة، والبخاري (٦٩٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنهم، بلفظ: «جزء من ستة وأربعين جزءاً من النُّبوّة».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١١٠).

(٤) في الأصول الخطية: «قولهم».

وعن قَتادةَ: كان في السِّجن ناسٌ قد انقطعَ رَجاؤهم وطالَ حُزنُهم، فجَعلَ يقول: أبشِروا، اصبِروا تُؤجَروا، إنّ لهذا لأجراً، فقالوا: باركَ اللهُ عليك ما أحسَنَ وجهَكَ! وما أحسَنَ خُلُقَكَ! لقد بُورِكَ لنا في جِوارك، فمَن أنت يا فتىٰ؟ قال: أنا يوسفُ ابنُ صَفيِّ الله يعقوبَ ابنِ ذَبيح الله إسحاقَ ابنِ خليلِ الله إبراهيم، فقال له عاملُ السِّجن: لو استطعتُ خَلَّيتُ سَبيلَك، ولكني أُحسِنُ جِوارَك، فكُن في أيِّ بيوتِ السِّجنِ شِئت. ورُوي: أنّ الفَتيَينِ قالا له: إنّا لَنُحِبُّكَ من حين رأيناكَ، فقال: أنشدُكما بالله أن لا تُحبّاني، فوَالله ما أحبَّني أحدٌ قطُّ إلا دخلَ عليَّ من حبِّه بلاء، لقد أحبَّتني عمَّتي، فدخلَ عليَّ من حُبِّها بلاء، ثم أحبَّني أبي، فدخلَ عليَّ من حبِّه بلاء، ثم أحبَّتني زوجةُ صاحبي، فدخلَ عليّ من حُبِّها بلاءٌ، فلا تُحبّاني، باركَ اللهُ فيكما.

وعنِ الشَّعْبي: **أنَّهما تَحالَما له** لِيَمْتَحِناهُ، فقال الشَّرابيُّ: إني أراني في بستان، فإذا **بأصل حَبَلةٍ** عليها ثلاثةُ عَناقيدَ من عِنَب، فقَطفتُها وعَصَرتُها في كأس المَلِك، وسَقَيتُه. وقال الخبّاز: إني أراني وفَوْقَ رأسي ثلاثُ سِلالٍ فيها أنواعُ الأطعمة، وإذا سِباعُ الطَّيرِ **تَنهَشُ منها**.

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾؟ ....

قوله: (**إنهما تَحالَمَا له**)، **النهاية**: «تَحَلَّم: إذا ادَّعىٰ الرُّؤيا كاذِباً، ومنه الحديث: (مَنْ تَحَلَّمَ فقد كُلِّفَ أن يَعقِدَ بينَ شَعيرتَين)[١]».

قوله: (**بأصل حَبَلة**)، **النهاية**: «الحبَلةُ ـ بفَتْح الحاءِ والباء، ورُبما سُكِّنَت ـ : الأصلُ والقَضيبُ من شَجَرِ الأعناب»، وكذا في «الصِّحاح»، وفي «المُغرِب»[٢] بالفَتْح لا غير.

قوله: (**تَنهَشُ منها**)، **الأساس**: «نَهَشَ اللَّحْمَ وانتَهَشَه: أخَذَه بمُقدَّم فيه».

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) «المُغرِب في ترتيب المُعرِب» لأبي الفتح المُطرِّزي (١: ١٧٨).

قلت: إلىٰ ما قَصّا عليه، والضَّميرُ يجري مَجرىٰ اسمِ الإشارةِ في نحوه، كأنه قيل: نَبِّئنا بتأويل ذلك.

[﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ * وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٣٧-٣٨]

لـمّا استَعبَراهُ ووَصَفاه بالإحسان، افتَرَصَ ذلك، فوَصَلَ به وَصْفَ نفسِه بما هو فوقَ عِلمِ العلماء، وهو الإخبارُ بالغيب، وأنهُ يُنبِّئُهما بما يُحمَلُ إليهما من الطعام في السِّجنِ قبلَ أن يأتيَهما، ويَصِفُه لهما، ويقول: اليومَ يأتيكُما طعامٌ من صِفَتِه كَيتَ وكَيتَ، فيَجِدانِه كما أخبَرَهما، وجعلَ ذلك تخلُّصاً إلىٰ أن يَذكُرَ لهما التوحيدَ، ويَعرِضَ عليهما الإيمانَ ويُزيِّنَه لهما، ويُقبِّحَ إليهما الشِّركَ بالله، وهذه طريقةٌ علىٰ كلِّ ذي علمٍ أن يَسلُكَها مع الجُهّال والفَسَقة، إذا استَفتاه واحدٌ منهم؛ أن يُقدِّمَ الهدايةَ والإرشادَ والموعظةَ والنَّصيحةَ أوّلاً، ويَدعُوهُ إلىٰ ما هو أَولىٰ به وأوجَبُ عليه مما استُفتِيَ فيه، ثم يُفتيَهِ بعدَ ذلك. وفيه أنّ العالمَ إذا جُهِلَت منزلتُه في العِلم، ....

قوله: (ووَصَفاهُ بالإحسان)، أي: بقوله: ﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، أي: مِنَ العُلَماء، الجوهري: «هو يُحسِنُ الشيء؛ أي: يَعلَمُه»، وذلكَ أنهما سَمِعا يوسُفَ يَذكُرُ للناسِ ما يُعلَمُ منه أنه عالم، فلما سَمِعَ يوسُفُ هذا وَصَلَ به قولَه: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ﴾ إلىٰ آخِرِه؛ ليُرِيَهم أنّ عِلمَه فوقَ ما يَعلَمُه العُلَماء.

قوله: (وجَعَلَ ذلكَ تَخلُّصاً إلىٰ أن يَذكُرَ لهما التوحيد)، أي: جَعَلَ وَصْفَ نفسِهِ بالعِلم الفائقِ وسيلةً إلىٰ ذِكرِ التوحيد، وذلكَ أنّ الجوابَ عن فَتْواهُم هو قولُه: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ

فوَصَفَ نفسَه بما هو بصَدَدِه، وغَرَضُه أن يُقتَبَسَ منه ويُنتَفَعَ به في الدِّين، لم يكنْ من باب التزكية.

﴿بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ ببيانِ ماهيَّتِه وكَيفيَّتِه؛ لأنّ ذلك يُشبهُ تفسيرَ المُشكِلِ والإعرابِ عن معناه.

ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗا﴾ الآية، لكنْ قَدَّمَ عليه مُقدِّمةَ الدَّعْوةِ إلىٰ التوحيد، لأنها أولُ ما يجبُ علىٰ الأنبياء، وبها بُعِثوا، ولها أُمِروا، فجَعَلَ قوله: ﴿لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ مُخلِّصاً إلىٰ قوله: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ﴾، والمُخلِّص: هو الرابطةُ بينَ الكلامَينِ الأجنبيَّين، فتَعَلُّقُه بالجواب من حيثُ إنّ تأويلَ الأحاديثِ من المُغَيَّباتِ وهنا كالمقدمة له ليوطن أنفسهما لقبول ما يرد بعده من الجواب وجعله مخلصاً لمطلوبه وإيذاناً بأن العلم بالمغيبات[1]من المواهِب التي اختَصَّها اللهُ بالمُرتَضينَ من الرُّسُل، والمُخلَصِينَ من عِبادِه، وجُعِلَت ذَريعةً إلىٰ الشروع في إثباتِ التوحيد، ونفي الشركِ عن نفسِه، علىٰ سبيل الاستِدراج وإرخاءِ العَنان، لِئلّا يُلبَسَ له جِلدُ النَّمِرِ[2] إذا ابتَدَأ بقوله: ﴿ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾.

وأُدمِجَ في المُقدِّمةِ الرُّخصةُ في تزكيةِ النفسِ عندَ الاحتياج، يَدُلُّ عليه قولُه: «وفيه أنّ العالِمَ إذا جُهِلَت منزلتُه في العِلم، فوَصَفَ نفسَه بما هو بصَدَدِه،لم يكنْ من باب التزكية».

ففي الجَواب التخلُّصُ إلىٰ تَوخِّي المطلوب من إثباتِ التوحيدِ والنُّبوّة، والاستِدراجُ إلىٰ إسماع الحقّ، والإدماجُ لمعنىٰ التزكية.

قوله: (﴿بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ ببيانِ ماهيّتِهِ وكيفيّتِه)، **النهاية**: «التأويل: مِن: آلَ الشيءُ يَؤُولُ

---

(١) من قوله: «وهذا كالمقدمة له» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٨٠): «لَبِستُ له جِلدَ النَّمِر: يُضرَبُ في إظهارِ العَداوةِ وكشفِها، ويُقالُ للرجل الذي تَشَمَّرَ في الأمر: لَبِسَ جِلدَ النَّمِر، وقالَ مُعاويةُ ليزيدَ عندَ وفاتِه: تَشَمَّرْ كُلَّ التشمُّر، والبَسْ لابنِ الزُّبيرِ جِلدَ النَّمِر».

﴿ذَٰلِكُمَا﴾ إشارةٌ لهما إلىٰ التأويلِ، أي: ذلك التأويلُ والإخبارُ بالمُغيَّبات ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ وأوحىٰ به إليَّ، ولم أَقُلْهُ عن تكهُّنٍ وتَنجُّم، ﴿إِنِّي تَرَكْتُ﴾ يجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدأً، وأن يكون تَعليلاً لِـما قبلَه؛ أي: علَّمَني ذلك وأوحىٰ إليّ؛ لأني رَفَضتُ مِلَّةَ أولئك واتَّبعتُ ملَّةَ الأنبياءِ المذكورين، وهي المِلَّة الحنيفيَّة، وأراد بأولئك الذين لا يُؤمنون: أهلَ مِصرَ ومَن كانَ الفَتَيانُ علىٰ دينِهم وتكريرُهم للدلالة علىٰ أنهم خُصوصاً كافرونَ بالآخرة، وأنّ غيرَهم كانوا قوماً مؤمنين بها، وهمُ الذين علىٰ مِلَّةِ إبراهيم، **ولتوكيد كُفرِهم بالجزاء** تَنبيهاً علىٰ ما هم عليه من الظُّلمِ والكبائرِ التي لا يَرتكُبها إلّا مَن هو كافرٌ بدار الجزاء.

إلىٰ كذا؛ أي: رَجَعَ وصارَ إليه، وتأويلُ الآية: نَقْلُ ظاهرِ اللفظِ عن وَضْعِهِ الأصليّ إلىٰ ما يحتاجُ إلىٰ دليل، لولاهُ ما تُرِكَ ظاهِرُ اللفظ».

الأساس: «أوَّلَ الحكمَ إلىٰ أهلِه: رَدَّه إليهم، ومن المجاز: يُقال: لا تُعوِّلْ علىٰ الحَسَب تَعْويلاً، فالتقوىٰ أحسَنُ تأويلاً؛ أي: عاقبة».

والمُرادُ هاهنا المجاز، يعني: إذا أخبَرْتُكما بحَقيقةِ ما يُحمَلُ إليكما من الطعام، ثم تجدانِهِ كما أخبَرْتُكما، فقد أنبأتكما بعاقبةِ ذلك، فهذا التأويلُ ليسَ من نقلِ ظاهرِ اللفظِ عن وَضْعِهِ الأصليِّ إلىٰ ما يحتاجُ إلىٰ الدليل، بل يُشبِهُ بيانَ المُجمَل والمُشكِل الذي يُحتاجُ إلىٰ تفصيلهِ وكشفِه، وذلكَ أنّ صاحِبَي السِّجْنِ كانا يَعلَمانِ علىٰ الإجمالِ ما يُحمَلُ إليهما من الطعام، لكنَّ ماهيَّةَ ذلكَ الطعام وكيفيتَه لم تكنْ عندَهم، فإذا بَيَّنَ ذلكَ لهما فقد فَسَّرَ المُبهَم، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ ذلكَ يُشبِهُ تفسيرَ المُشكِل».

قوله: (ولتوكيدِ كُفرِهم بالجزاء)، معطوفٌ علىٰ «للدلالةِ علىٰ أنهم» يعني: في تكريرِ ضميرِهم وتقديمِهِ علىٰ ﴿كَٰفِرُونَ﴾ دلالةٌ علىٰ الاختِصاصِ والتوكيد، فالتخصيصُ من التقديم، والتوكيدُ من التكرير، وقد أشارَ في تركيبه إلىٰ ذلك بقوله: «إنّ غيرَهم قومٌ مُؤمنونَ بها»، ثم قولُه: «وهم الذينَ علىٰ مِلّةِ إبراهيم»: دلَّ علىٰ التخصيصِ والتوكيد، وقولُه: «للدلالةِ

ويجوزُ أن يكونَ فيه **تعريضٌ بما مُنِيَ به** من جهتِهم حين أودَعُوهُ السِّجنَ بعدما رأوا الآياتِ الشاهدةَ علىٰ براءته، وأنّ ذلك ما لا يُقدِمُ عليه إلا من هو شديدُ الكُفر بالجزاء، وذَكَر آباءَه ليُرِيَهُما أنه من بيتِ النُّبوَّةِ بعدَ أن عرَّفهما أنه نبيٌّ يُوحىٰ إليه، بما ذَكر من إخبارِه بالغُيوب؛ ليُقوِّيَ رغبتَهما في الاستماع إليه واتِّباعِ قولِه.

﴿مَا كَانَ لَنَآ﴾ ما صحَّ لنا معشرَ الأنبياءِ ﴿أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ﴾ أيَّ شيءٍ كان من مَلَكٍ أو جِنِّيٍّ أو إنسيّ، فَضْلاً أن نُشرِكَ به صنماً لا يسمعُ ولا يُبصِر، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ التَّوحيدُ ﴿مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أي: علىٰ الرُّسل وعلىٰ المُرسَلِ إليهم؛ لأنَّهم نَبَّهوهم عليه وأرشدُوهم إليه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ﴾ المبعوثِ إليهم ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾ فضلَ الله، فيُشركون ولا يَتنبهون.

وقيل: إنّ ذلك من فَضْل الله علينا، لأنه نَصَبَ لنا الأدلَّةَ التي نَنظُر فيها ونَستَدلُّ بها، وقد نَصَبَ مِثلَ تلك الأدلَّةِ لسائر الناسِ من غير تَفاوُت، ولكنَّ أكثـرَ الناسِ لا ينظـرون ولا يَستَدلُّونَ اتِّباعاً لأهوائهم، فيَبقون كافرينَ غيرَ شاكرين.

علىٰ أنهم خصوصاً كافرونَ بالآخِرة»، ثم قولُه: «ولتوكيدِ كُفرِهِم بالجزاء»: دلَّ علىٰ ما دلَّ ذلك.

قوله: (**تعريضٌ بما مُنِيَ به**)، أي: قُدِّرَ له. **النهاية**: «يُقال: مَنىٰ اللهُ عليكَ خَيْراً يَمْني مَنْياً، ومنه سُمِّيَتِ المَنِيـّة، لأنها مُقدَّرةٌ بوقتٍ مخصوص»، يعني: تركتُ مِلّةَ قومٍ فَعَلوا بي ما فَعَلوا بعدَما رأوُا الآيات، ومن ثَمَّ قال: «وإنّ ذلكَ ما لا يُقدِمُ عليه إلا مَن هـو شـديدُ الكُـفرِ بالجزاء».

قوله: (**وقيل: إنّ ذلكَ مِن فَضْل الله**)، أي: عَدَمُ صِحّةِ الإشـراكِ مِنّا مَعاشِـرَ الأنبياءِ من فَضْل الله تعالىٰ، لأنه نَصَبَ الأدلّةَ التي يُنظَـرُ فيها ويُستَدَلُّ بها، فالمُشارُ إليه مضمونُ الكلام الدالِّ علىٰ التوحيد، و«فَضْلُ الله» علىٰ الأول: سَمْعيّ؛ لِقولِه: «نبَّهوهُم عليه وأرشدوهم إليه»، وعلىٰ الثاني: عَقْليّ؛ لِقولِه: «نَصَبَ لنا الأدلّة».

[﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ * مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ يُريد: يا صاحبيَّ في السِّجن، فأضافَهما إلىٰ السِّجن، كما تقولُ: يا سارقَ الليلة، فكما أنَّ الليلةَ مسروقٌ فيها غيرُ مسروقة، **فكذلك السِّجنُ مصحوبٌ فيه غيرُ مصحوب**، وإنَّما المصحوبُ غيرُه وهو يوسفُ عليه السَّلام، ونحوُه قولُك لصاحِبَيك: يا صاحِبَيِ الصِّدق، فتُضيفهما إلىٰ الصِّدق، ....

قوله: (**فكذلكَ السِّجْنُ مَصْحوبٌ فيه غيرُ مَصْحوب**)، **الراغب**: «الصاحب: المُلازِم؛ إنساناً كانَ أو حيواناً، مكاناً كانَ أو زماناً، ولا فَرْقَ بينَ أن تكونَ مُصاحَبَتُه بالبَدَن، وهو الأصلُ والأكثر، أو بالعنايةِ والهِمّة، وعلىٰ هذا قال:

لَئِنْ غِبْتَ عن عَيْني لَـمَا غِبْتَ عن قَلْبي[1]

ولا يُقالُ في العُرْفِ إلا لِـمَنْ كَثُرَ مُلازمتُه، ويُقالُ لمالكِ الشيء: هو صاحبُه، وكذلكَ لِـمَنْ يَملِكُ التصرُّفَ فيه، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾ [الكهف: ٣٧]، والإصحابُ للشيء: الانقيادُ له، وأصلُه: أن يَصيرَ له صاحِباً، ويُقال: وأصحَبَ فُلانٌ فُلاناً: جَعَلَه صاحِباً له»[2].

---

(١) عَجُزُ بيتٍ لأبي العتاهية، وصَدْرُه ـ كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٤: ٨٦) ـ:

أما والذي لو شاءَ لم يَخلُقِ النَّوىٰ

وبعدَه:

يُوهِّمُنِيكَ الشَّوقُ حتىٰ كأنني ... أُناجيكَ عن قُرْبٍ وما أنتَ في قُرْبي

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٧٥-٤٧٦.

ولا تُريدُ أنَّهما صَحِبا الصِّدق، ولكنْ كما تقول: **رَجُلا صِدْقٍ**، وسمَّيتَهُما صاحبَينِ؛ لأنهما صَحِباك. ويجوزُ أن يُريد: يا ساكِنَي السِّجن، كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠].

﴿مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ﴾ يُريدُ التفرُّقَ في العددِ والتكاثُر، يقول أأنْ تكونَ لكما أربابٌ شتّىٰ، يَستَعبِدُكما هذا ويَستعبِدُكما هذا ﴿خَيْرٌ﴾ لكما ﴿أَمِ﴾ أن يكونَ لكما ربٌّ واحدٌ قهّارٌ لا يُغالَبُ ولا يُشارَكُ في الرُّبوبيَّة، بل هو ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ الغالِب، **وهذا مَثَلٌ ضربَه لعبادة الله** وحدَه ولعبادة الأصنام.

قوله: (**كما تقول: رَجُلا صِدْق**)، يعني: كما دَلَّ الإضافةُ بمعنىٰ اللام علىٰ أنّ الصِّدْقَ مالِكُهما مُبالَغةً، والأصل: رَجُلانِ صادِقان، كذلكَ إضافةُ «صاحِبَيْ» إلىٰ «الصِّدْق»، والمُراد: صَدَقتُما في صُحْبتي، أي: بَذَلتُما مجهودكما في حَقِّي[1]، وفَعَلتُما ما يُوجِبُه حَقُّ الصُّحْبة.

الراغب: «الصِّدْق: مُطابقةُ القولِ الضميرَ والمُخبَرَ عنه معاً، ويُستعمَلُ في كُلِّ ما يَحِقُّ ويحصل في الاعتِقاد؛ نَحْو: صَدَقَ ظنِّي، وفي فِعْل الجوارح؛ نَحْو: صَدَقَ في القِتال: إذا وفىٰ حَقّه، وفَعَلَ ما يجبُ في القِتال»[2].

قوله: (**وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه لِعبادةِ الله تعالىٰ**)، فيه إشكال؛ لأنّ الظاهرَ نفيُ استِواءِ الأصنام وعبادتِها بالله تعالىٰ وبعبادتِه، فأينَ المَثَل؟! لكن التقدير: أسادات شَتّىٰ تَستَعبِدُ مملوكاً واحِداً إلىٰ عبادتها خيرٌ مِن سَيِّدٍ واحِدٍ قهّار، فوَضَعَ مَوضِعَ «الرَّبِّ السَّيِّدِ»: ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لِكونِهِ مُقابِلاً لقوله: ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩].

---

(١) في (ف): «صدقتما في صحبتي إلى بذلكما مجهودكما كما في حقي»، وفيه خَلَلٌ ظاهر، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٧٩.

﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ خِطابٌ لهما ولـمَن علىٰ دينِهما من أهل مصرَ ﴿إِلَّآ أَسْمَآءً ﴾ يعني: أنكم سَمَّيتُم ما لا يَستحقُّ الإلهيَّةَ آلهةً، ثم طَفِقتُم تَعبدونَها، فكأنكم لا تَعبدونَ إلّا أسماءً فارغةً لا مُسمَّياتِ تحتَها. ومعنىٰ ﴿سَمَّيْتُمُوهَآ﴾: سَمَّيتُم بها. يُقال: سَمَّيتُه بزيد، وسمَّيتُه زيداً. ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا ﴾ أي: بتَسميتِها ﴿مِن سُلْطَٰنٍ﴾ من حُجَّة، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ في أمر العبادةِ والدِّينِ ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾، ثمَّ بيَّن ما حَكَم به فقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ الثابتُ الذي دلَّت عليه البراهين.

[﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ ٤١].

﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا﴾ يُريد: الشَّرابيَّ ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُۥ﴾ سيِّدَه. وقرأ عكرمة:«فيُسْقَىٰ رَبَّهُ» أي: يُسْقَىٰ ما يُرْوىٰ به، علىٰ البناء للمفعول. رُويَ أنه قال للأوّل: ما رأيتَ من الكَرْمةِ وحُسنِها هو الملكُ وحُسنُ حالِكَ عندَه؛ وأما القُضْبانُ الثلاثةُ فإنها ثلاثةُ أيامٍ تمضي في السِّجن، ثم تخرجُ وتعودُ إلىٰ ما كنتَ عليه، وقال للثاني: ما رأيتَ من السِّلالِ ثلاثةُ أيامٍ ثم تخرجُ فتُقتَل، ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ قُطِعَ وتَمَّ ما ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾ فيه من أمرِكُما وشأنِكُما.

فإن قلتَ: ما استَفْتَيا في أمرٍ واحد، بل في أمرين مُختلفَين، فما وَجهُ التوحيد؟ قلت: **المُرادُ بالأمر: ما اتُّهما به من سَمِّ الملكِ** وما سُجِنا من أجلِه، ....

قوله: (**لا مُسَمَّياتِ تحتَها**)، صَحَّ بالكَسْر، وهو مبنيٌّ علىٰ ما يُنصَبُ به، وعندَ الأخفَش: مبنيٌّ علىٰ الفتْح.

قوله: (**المُرادُ بالأمرِ: ما اتُّهمـا به مِن سَمِّ المَلِك**)، إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] الآية، وتفسيره له: «دَخَلَ معَه السِّجْنَ عَبْدانِ للمَلِك، رُقِيَ إليه أنهما يَسُمّانِه، فأمَرَ بهما إلىٰ السِّجْن» إلىٰ آخرِه، كأنهما حينَ عَرَضا المَنامَينِ عليه طَلَبا منه تنزيلَهما علىٰ شأنِهما وقِصّتِهما مِنَ التُّهمة، وإيقاعِهما

وظَنّا أنّ ما رأياهُ في معنىٰ ما نَزلَ بهما، فكأنَّهما كانا يَستَفتيانِه في الأمرِ الذي نَزلَ بهِ، أعاقبتُه نجاةٌ أم هلاكٌ؟ فقال لهما: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ﴾، أي: ما يَجُرُّ إليه من العاقبة، وهي هلاكُ أحدِهما ونجاةُ الآخَر. وقيل: جَحَدا وقالا: ما رأينا شيئاً. علىٰ ما رُوِيَ أنّهما تَحالَمَا له، فأخبرَهما أنَّ ذلك كائن، صَدَقتُما أو كذبتُما.

[﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ﴾ ٤٢]

﴿ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ﴾ الظانُّ هو يوسفُ إن كان تأويلُه بطريق الاجتهاد، وإن كان بطريق الوحي فالظانُّ هو الشَّرابيُّ، ويكون الظنُّ بمعنىٰ اليقين، ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ صِفْني عند المَلِكِ بصِفتي، وقُصَّ عليه قِصَّتي، ....

السِّجْنَ لها، وهل لهما الخلاصُ من ذلكَ في العاقبة، فالأمرُ والشأنُ هو مجموعُ هذهِ الاعتباراتِ وزُبْدتُها وخُلاصَتُها، ولذلكَ عادَ في بَيانِهِ بقوله: «أي: ما يَجُرُّ إليه مِنَ العاقبة» إلىٰ آخِرِه.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: المُرادُ بـ«الأمرِ»: «التأويلُ» في قوله: ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ﴾، وعبارةُ الرُّؤيا واحِدة، وإن تَعَدَّدَت، وما ذكَرَ لا يُوافِقُ ما قيلَ من أنهما تَحالَمَا ليَمتَحِناه، وهو قولُه: «وظنّا أنّ ما رأياهُ في معنىٰ ما نَزَلَ بهما».

وقلت: هو ما عَنىٰ بـ«الأمرِ» إلا «التأويلَ» الذي هو بمعنىٰ العاقبة، كما سَبَقَ أنه ذكرَ في «الأساس»: «لا تُعوِّلْ علىٰ الحَسَب تَعْويلاً، فالتقوىٰ أحسَنُ تأويلاً، أي: عاقبة»، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في الجواب الأول: «أي: ما يَجُرُّ إليه من العاقبة»، وفي الثاني: «أنّ ذلكَ كائن»، والمُشارُ إليه هو قولُه: «هلاكُ أحدِهما ونجاةُ الآخِر»، وهو تفسيرٌ لِقولِه: «ما يَجُرُّ إليه من العاقبة».

لعلَّه يَرحَمُني ويَنْتاشُني من هذه الوَرطة، ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ فأنسىٰ الشَّرابيَّ ﴿ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ أن يذكرَه لربِّه. وقيل: فأُنسِيَ يوسفُ ذِكرَ الله حينَ وكَّل أمرَه إلىٰ غيره. ﴿بِضْعَ سِنِينَ﴾ البِضع: ما بينَ الثلاثِ إلىٰ التِّسع، وأكثرُ الأقاويلِ علىٰ أنه لَبِثَ فيه سبعَ سنين.

فإن قلتَ: كيف يَقدِرُ الشيطانُ علىٰ الإنسان؟ قلت: يُوَسوِسُ إلىٰ العبد بما يَشغَلُه عن الشيءِ من أسباب النِّسيان، حتّىٰ يَذهبَ عنه ويَزول عن قلبه ذِكرُه، وأمّا الإنساءُ ابتداءً فلا يَقدرُ عليه إلّا اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

فإن قلتَ: ما وجهُ إضافةِ «الذِّكرِ» إلىٰ «ربِّه» إذا أُريدَ به المَلِكُ؟ وما هي بإضافة المصدرِ إلىٰ الفاعِلِ ولا إلىٰ المفعول؟ قلت: قد لابَسَه في قولك: فأنساهُ الشَّيطانُ ذِكْرَه لربِّه، أو عند ربِّه، فجازت إضافتُه إليه، لأنّ الإضافةَ تكون بأدنىٰ مُلابسة. أو علىٰ تقدير: فأنساهُ الشيطانُ ذِكرَإخبارِ ربِّه، فحَذفَ المُضافَ الذي هو الإخبار.

فإن قلتَ: لِـمَ أُنكِرَ علىٰ يوسفَ الاستعانةُ بغيرِ الله في كَشْف ما كان فيه، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وقال حِكايةً عن عيسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ....

قوله: (ينتاشُني مِن هذهِ الوَرْطة)، أي: يُـخَلِّصُني، النهاية: «وفي حديثِ عائشةَ تَصِفُ أباها رضيَ اللهُ عنها: «فانتاشَ الدِّينُ بنَعْشِه»[1]، أي: استدرَكَه»، واستَنقَذَه، وتَناوَلَه، وأخذَه مِن مَهْواتِه[2].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ١٨٤) رقم (٣٠٠) من طريق عليّ بنِ أحمدَ السَّدوسيّ، عن أبيه قال: بَلَغَ عائشةَ أنّ ناساً ينالونَ من أبي بكر ....، فذكرت حديثاً طويلاً.

وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٥٠): «أحمدُ السدوسيُّ لم يُدرِك عائشة، ولم أعرِفْهُ ولا ابنَه».

(٢) المَهْواة: ما بينَ الجبلَين، وقيل: الحفرة. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (هوىٰ).

وفي الحديث: «اللهُ في عَونِ العبدِ ما دامَ العبدُ في عَونِ أخيهِ المسلم»، «مَن فَـرَّج عن مؤمنٍ كُرْبةً فَرَّجَ اللهُ عنه كُرْبةً من كُرُباتِ الآخرة»، وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: «أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يأخُذْهُ النومُ ليلةً منَ اللَّيالي، وكان يَطلُبُ مَن يَحرسُه، حتىٰ جاء سعدٌ، فسَمِعتُ غَطيطَه». وهل ذلك إلا مثلُ التَّداوي بالأدويةِ والتَّقـوِّي بالأشربةِ والأطعمة؟! وإن كان ذلك لأنّ المَلِكَ كان كافـراً، فلا خِلافَ في جوازِ أن يُسـتَعانَ بالكُفّارِ في دَفْعِ الظُّلمِ والغَرَقِ والحرقِ ونحوِ ذلك منَ المَضارِّ.

قلت: كما اصطفىٰ اللهُ تعالىٰ الأنبياءَ علىٰ خَليقتِه، فقدِ اصطفىٰ لهم أحسَنَ الأمورِ وأفضَلَها وأَوْلاها، والأحسَنُ والأَولىٰ بالنبيِّ أن لا يَكِلَ أمرَه إذا ابتُلِيَ ببلاءٍ إلّا إلىٰ ربِّه، ولا يَعتضِدَ إلّا به، خصوصاً إذا كان المُعتَضَدُ به كافراً؛ ....

قوله: (اللهُ في عَوْنِ العَبْد)، الحديثُ بطُولِهِ أخرَجَه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ[1] عن أبي هُريرة.

وأما حديثُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: فأورَدَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيّ[2]: «كانَ رسولُ الله ﷺ سَهِرَ مَقدَمَه المدينةَ ليلةً، فقال: ليتَ رَجُلاً صالحاً يحرُسُني الليلة، قال: فبينا نحنُ كذلكَ إذ سَمِعْنا خَشْخَشةَ سِلاح، فقال: مَنْ هذا؟ قال: أنا سَعْدُ بنُ أبي وَقّاص، وقعَ في نفسي خَوْفٌ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فجئتُ أحرُسُه، فدعا له، ثم نام».

قوله: (وإن كانَ ذلك)، عطفٌ علىٰ قوله: «لِـمَ أُنكِـرَ علىٰ يوسُفَ الاستِعانةُ في كشفِ ما كان؟» أي: إن كانَ الإنكارُ لمُطلَقِ الاستِعانةِ فليسَ كذلك، لأنّ اللهَ تعالىٰ قال: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] إلىٰ آخِـره، وإن كـانَ ذلكَ لأنّ المَلِكَ كـانَ كافِـراً فكذا، إلىٰ آخِره.

---

(١) مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٤٢٥) و(١٩٣٠) و(٢٩٤٥).
وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٢٢٥).

(٢) البخاري (٢٨٨٥) و(٧٢٣١)، ومسلم (٢٤١٠)، والترمذي (٣٧٥٦).

لئلّا يَشمُتَ به الكفّارُ ويقولوا: لو كان هذا علىٰ الحقّ وكان له ربٌّ يُغيثُه لـمّا استغاثَ بنا. وعن الحسَن: أنه كان يبكي إذا قرأها ويقول: نحنُ إذا نَزَلَ بنا أمرٌ فَزِعْنا إلىٰ النّاس.

[﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ٤٣]

لـمّا دَنا فَرَجُ يوسف، رأىٰ مَلِكُ مصرَ الرَّيانُ بنُ الوليدِ رُؤيا عجيبةً هالَتْه؛ رأىٰ سبعَ بقراتٍ سِمانٍ خَرَجْنَ من نهرٍ يابس، وسبعَ بقَراتٍ عِجاف، فابتَلَعَتِ العِجافُ السِّمانَ، ورأىٰ سبعَ سُنْبلاتٍ خُضرٍ قد انعَقَدَ حَبُّها، وسبعاً أُخَرَ يابساتٍ قدِ استُحصِدت وأُدرِكَت، فالتَوَتِ اليابساتُ علىٰ الخُضرِ حتّىٰ غَلَبْنَ عليها. فاستَعْبَرَها، **فلمْ يَجد في قومه من يُحسن عِبارَتَها**.

﴿سِمَانٍ﴾ جمعُ سَمينٍ وسَمينة، وكذلك رِجالٌ ونِسوةٌ كِرام.

فإن قلت: هل من فَرقٍ بين إيقاعِ ﴿سِمَانٍ﴾ صفةً للمُميِّز وهو ﴿بَقَرَٰتٍ﴾، دون المُميَّز وهو ﴿سَبْعَ﴾، وأن يُقال: سبعَ بقراتٍ سِماناً؟ قلت: **إذا أوقعتَها صفةً لـ﴿بَقَرَٰتٍ﴾**، فقد قَصَدتَ إلىٰ أن تُمَيِّزَ «السَّبعَ» بنوعٍ منَ البَقَرات، ....

قوله: (**فلم يَجِدْ في قومِهِ مَن يُحسِنُ عِبارَتَها**)، **الجوهري**: «يُحسِن: يَعلَم». **الأساس**: «ومن المجاز: فُلانٌ لا يُحسِنُ شيئاً، وقيمةُ المَرْءِ ما يُحسِن».

قوله: (**إذا أوقَعْتَها صِفةً لـ﴿بَقَرَٰتٍ﴾**) إلىٰ آخرِه، بَيَّنَ الفَرْقَ بينَ اللفظَين، وأحالَ الفائدةَ إلىٰ الذِّهْن، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ المُميِّزَ إذا وُصِف، ثم رُفِعَ به الإبهامُ والإجمالُ من العَدَد، أُذِنَ بأنهما مقصودانِ في الذِّكْر، بخِلافِهِ إذا مُيِّزَ ثم وُصِف، بل وَصْفُ المميز أدعىٰ من وصف العدد، لأنَّ المُميِّزَ إنما استُجلِبَ للوَصْف، ومن ثَمَّ تُرِكَ التمييزُ في القرائن الثلاث؛ ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ و﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ و﴿سَبْعٌ شِدَادٌ﴾، والمقامُ يَقتَضيه، لأنّ المقصودَ

وهي السِّمانُ منهنَّ، لا بجنسِهنّ، ولو وَصَفتَ بها «السَّبعَ» لَقَصَدتَ إلىٰ تمييزِ «السَّبعِ» بجنسِ البقراتِ لا بنوعٍ منها، ثم رَجَعتَ فوَصَفتَ المُميَّز بالجنسِ بالسِّمَن.

فإن قلتَ: هلّا قيل: «سبعَ عِجافٍ» علىٰ الإضافة؟ قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، **والعِجافُ وصفٌ لا يقعُ البيانُ به وحدَه.**

فإن قلتَ: فقد يقولون: ثلاثةُ فرسانٍ وخمسةُ أصحاب؟ قلت: الفارسُ والصاحبُ والراكبُ ونحوُها: صِفاتٌ جَرَتْ مجرىٰ الأسماء، فأخَذَتْ حُكمَها وجاز فيها ما لم يَجُزْ في غيرها. ألا تُراك لا تقول: عندي ثلاثةُ ضِخامٍ وأربعةُ غِلاظ. فإن قلتَ: **ذاك مما يُشكِل**، وما نحن بسَبيلِه لا إشكالَ فيه، ألا تَرىٰ أنه لم يَقُل: بَقَراتٍ سبعٍ عجافٍ، لوقوع العِلمِ بأنّ المُرادَ البقرات؟ قلت: تَرْكُ الأصلِ لا يجوزُ مع وُقوعِ الاستِغناءِ عمّا ليس بأصل، وقد وقعَ الاستِغناءُ بقولك: ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ عما تقترحُه من التمييزِ بالوصف.

بيانُ الابتلاءِ بالشِّدّةِ بعدَ الرخاء، وبيانُ الكَمِّيّـةِ بالعَدَدِ والكيفيّـةِ بالبَقَراتِ تابعٌ.

قوله: (**والعِجافُ وَصْفٌ لا يقعُ البيانُ به وحدَه**)، يعني: أنّ التمييزَ لبيانِ الجِنس، ولا تدل الصفة علىٰ الجِنس، لأنّ الوَصْفَ لا يَدُلُّ علىٰ الحقيقة، وإنما يَدُلُّ علىٰ شيءٍ ما مُتَّصِفٍ بشيء، وإنما جازَ «ثلاثةُ فرسان» و«خمسةُ أصحاب» لِـجَرْيِ «الصاحب» و«الفارس» ـ بطَرْحِ موصوفِهمـا ـ مَجْرىٰ الاسم، ولذلكَ لا يجوزُ «ثلاثةُ ضِخام» لأنه يُلبِس.

قوله: (**ذاكَ مما يُشكِل**)، أي: «ثلاثةُ ضِخام» و«أربعةُ غِلاظ» مما يُشكِل، لأنـّا لا نَعلَمُ أنّ الضخمَ والغَليظَ ما هو؟ وما نحنُ بسَبيلِهِ معلومٌ أنّ ﴿عِجَافٌ﴾ ليسَ غيرَ البقرات؛ لِوقوعِهِ مُقابِلاً لِقولِه: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾، فهو إذن نَحْوُ قولك: «ثلاثةُ فُرسان»؟

وأجاب: أنّ الأصلَ أن يجريَ الوَصْفُ علىٰ الوَصْفية، وإنما يُتـرَكُ الأصلُ إذا مَنَعَ مانع، كما في قولك: «خمسةُ أصحاب»، وهاهنا لـمّا وَصَفَ السَّبْعَ بالعِجـاف، فأيُّ حاجةٍ

....

إلىٰ جَعْلِهِ تمييزاً، ثم يَنتَصِبَ للتأويل.

وتحريرُه: أنّ الكلامَ تَرَدَّدَ بينَ قوله: «سَبْعٌ عِجافٌ» علىٰ الوَصْف، وبينَ «سَبْعُ عِجافٍ» علىٰ الإضافة، فالحملُ علىٰ الوَصْفِ أَوْلىٰ، لأنك إذا أضفتَه[1] أزلتَ «عِجاف» عن مُقتَضاه ـ وهو الوَصْفُ ـ إلىٰ الجِنسِ بالتأويل، فتركُ الوَصْفِ ـ الذي هو الأصل ـ والذهابُ إلىٰ الجِنسِ مَعَ حُصولِ المطلوبِ من الكشفِ والبيانِ غيرُ جائز.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: لـمّا كانتِ الصِّفةُ قائمةً مَقامَ الموصوفِ في قولنا: «عِجافٍ» علىٰ الإضافة، والموصوفُ معلومٌ لِـمَا تَقَدَّم، فقولُنا: «سَبْعُ عِجافٍ» كقولنا: «سَبْعُ بقراتٍ عِجاف»، فالتمييزُ المطلوبُ بالإضافةِ حاصلٌ بالإضافةِ إلىٰ الصِّفة؛ لقيامِها مَقامَ الموصوف، فكما يجوزُ «سَبْعُ بقراتِ عِجاف» يجوزُ «سَبْعُ عجافٍ»، وقولُه: «تركُ الأصل لا يجوزُ مَعَ وقوعِ الاستِغناءِ عما ليسَ بأصل» منظورٌ فيه، لأنّ الأصلَ في العَدَدِ حُصولُ تمييزِهِ بالإضافة، والوَصْفُ علىٰ خِلافِ الأصل، فإذا أضفتَ وقُلت: «سَبْعُ عِجاف» فالموصوفُ محذوف، لأنه معلوم، والصِّفةُ قائمةٌ مَقامَه، وإذا لم تُضِفْ وجَعَلتَه موصوفاً فلا بُدَّ من تقديرِ المُضافِ إليه بأن تقول: «سَبْعُ بقراتِ عِجاف»، فكانَ كُلُّ واحدٍ علىٰ خِلافِ الأصل[2]، وإنما لم يُضَفْ لأنه قائمٌ مَقامَ البقرات، وهي موصوفةٌ بـ«عِجاف»، فكانت من قَبيلِ إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة، وهيَ غيرُ جائزةٍ إلا بتأويل.

وقلت: هذا كلامٌ حَسَن، لأنّ الأصلَ «سَبْعُ بقراتِ عجافٍ» لِقَضِيّةِ التقابُل، فلما حُذِفَ المُميِّزُ إيجازاً لِعَدَمِ اللَّبْسِ انقلَبَ الوَصْفُ تابعاً للمُميِّز، فارتفعَ اعتِناءً بشأنِ الوَصْف، كما سَبَقَ أنّ المقصودَ الابتلاءُ بالشِّدّةِ بعدَ الرخاء، وأما التفادي عن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفةِ دونَ اعتبارِ المعنىٰ فأمرٌ سَهْل.

---

(١) في (ح): «وصفتَه»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) من قوله: «فإذا أضفتَ وقلت: سبع عجاف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

والعَجَفُ: الـهُزالُ الذي ليس بعدَه. والسَّبَبُ في وُقوع «عِجافٍ» جمعاً لـ «عَجْفاء»، و«أفعَلُ» و«فَعْلاءُ» لا يُجمَعانِ علىٰ «فِعَال»: حَمْلُه علىٰ «سِمان»، لأنه نقيضُه، ومن دَأْبِهم حَمْلُ النَّظيرِ علىٰ النَّظير، والنَّقيضِ علىٰ النَّقيض.

فإن قلتَ: هل في الآية دليلٌ علىٰ أنّ السُّنبُلاتِ اليابسةَ كانت سبعاً كالخُضْر؟ قلت: الكلامُ مبنيٌّ علىٰ انصِبابِه إلىٰ هذا العددِ في البقراتِ السِّمانِ والعِجافِ والسَّنابلِ الخُضْر، فوَجَبَ أن يتناولَ معنىٰ الأُخَرِ السَّبع، ويكون قولُه: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ بمعنىٰ: وسَبعاً أُخَر.

فإن قلت: هل يجوزُ أن يُعطَفَ قولـه: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾، فيكونَ مجرورَ المَحَلّ؟ قلت: يُؤدِّي إلىٰ تَدافُع، وهو أن عطفَها علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ يقتضي أن تدخلَ في حُكمِها، ....

قوله: (حَمْلُ النَّظيرِ علىٰ النَّظير)، قيل: نَحْو: غار، فإنّ مَصدَرَه «غُوور»؛ حَمْلاً له علىٰ نَظيرِه ونَقيضِه، أما نظيرُه فـ«دَخَلَ دُخولاً»، وأما نَقيضُه فـ«خَرَجَ خُروجاً».

قوله: (يُؤدِّي إلىٰ تَدافُع)، قالَ صاحبُ «التقريب»: إذْ عطفُه يَقتَضي دُخولَه في حُكم السَّبْع المذكور، وكونَه مُميِّزاً بالسُّنبُلاتِ الـخُضْـر وبالأُخَر، ولفظُ «الأُخَر» يَقتَضي كونَه غيرَ السَّبْع، فيَصِحُّ «سبعةُ رجالٍ قيام وقعود»، أي: بعضُهم قيام وبعضُهم قُعود، ولا يَصِحُّ «وآخرينَ قُعود»، وفيه نَظَر، لأنّ الصَّحيحَ أنَّ العطفَ في حُكم تكريرِ العامِل[1] لا الانسِحاب، فلو عُطِفَ «آخرين» علىٰ «رجالٍ قيامٍ» لكانَ «سبعةُ» مُكرَّرةً في المعطوف، أي: وسبعةُ آخرين، أي: «رجالٍ آخرينَ قُعود»، ويَفسُدُ المعنىٰ، لأنّ المفروضَ أنّ الرِّجالَ سبعة.

وأما الآيـةُ فلو كُـرِّرَ فيها، وقيل: سَبْعٌ أُخَـر، أي: وسَبْـعُ سُنبُلاتٍ أُخَـر، استقام، لأنّ

---

(١) من قوله: «سبعة رجال قيام وقعود» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

....

الـخُضْرَ سبعة، واليابساتُ سبعة، نعم؛ لو فَرَّعْنا علىٰ المرجوح ـ وهو انسِحابُ العامِلِ في العطف ـ أدّىٰ إلىٰ أنّ السَّبْعَ المذكورةَ مُمَيَّزَةٌ بـ«سُنبلاتٍ خُضْـر» و«سُنبُلاتٍ أُخَرَ يابسات»، وفَسَد، إذِ المُرادُ أنّ كُلًّا منهما سبعة، لا أنهما سبعة.

فالمثالُ ليسَ وِزانَ الآية؛ إذ هو علىٰ تكريرِ العامِلِ يَفسُد، وعلىٰ الانسِحاب يَصِحّ، والآيةُ بالعكس، والصحيحُ التكرير، فجازَ العطف، لكن الأَوْلىٰ أن يُعطَفَ «أُخَرَ» علىٰ ﴿خُضْرٍ﴾، لا علىٰ ﴿سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾، ليَدُلَّ علىٰ موصوفِ «أُخَر»، وهو «سُنبُلات»، ولا يُقدَّرُ موصوفُها بقَرينةِ السِّياق.

والتدافعُ ممنوع؛ إذِ العطفُ يَقتَضي دُخولَه في حُكم «السَّبْع» المذكورِ علىٰ تقديرِ الانسِحاب، ولفظُ «الأُخَر» يَقتَضي أن يكونَ غيرَ «السَّبْع» المذكورِ علىٰ تقديرِ التكرير، فلا تَدافُع.

والجوابُ عنه: أنه قد سَبَقَ مِراراً وأطواراً أنّ مَذهَبَ المُصنِّفِ في عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَدِ القولُ بالانسِحاب قَطْعاً، وبُطلانُه بأنه مرجوحٌ لا يُجديه، علىٰ أنّ ابنَ الحاجب نصَّ علىٰ القولِ برجحان[1] الانسِحاب، حيثُ قالَ بعدَ ذِكرِ المذاهب الثلاثة: «والصحيحُ الانسِحابُ في الجميع، وجوازُ التقديرِ في المعطوفِ مُطلَقاً»، ثم عَلَّلَه بقوله: لأنّ به يَتقَوَّمُ المعنىٰ المُقتَضي للإعراب، ولأنّ المعنىٰ عليه، بدليل «اشتريتُ الجاريةَ نِصفَها» و«جاءني غُلامُ زيدٍ وعَمْرو»، ألا ترىٰ أنه لو قُدِّرَ الأولُ لَفَسَدَ المعنىٰ، وكُرِّرَ هذا البحث.

أما بيانُ التدافُع فيما نحنُ بصَدَدِه: فإنّ البيانَ والمُبيَّنَ شيءٌ واحد، فإذا بُـيِّـنَتِ «السَّبْعةُ» في قولك: «سبعةُ رجالٍ» بـ«رجالٍ قيامٍ وقُعودٍ» علىٰ طريقِ العطفِ صَحّ، لأنّ المُبيَّنَ مُتعدِّد، ولا مُنافاةَ بينَه وبينَ البيان، لأنّ المُرادَ: بعضُهم قيام وبعضُهم قُـعود. وأما إذا

---

(١) في (ح): «بجواز»، والمثبت من (ط) و(ف).

فتكونَ معها مُميِّزاً للسَّبع المذكورة، ولفظ «الأُخَر» يقتضي أن تكون غيرَ السَّبع، بيانُه: أنك تقول: عندي سبعةُ رجالٍ قيامٍ وقُعودٍ ـ بالجرّ ـ فيصحُّ؛ لأنك ميَّزتَ السَّبعةَ برجالٍ موصوفينَ بالقيام والقُعود، علىٰ أنّ بعضَهم قيامٌ وبعضَهم قعود؛ فلو قلتَ: عندَه سبعةُ رجالٍ قيامٍ وآخرينَ قعود، تَدافَعَ ففَسَد.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ﴾ كأنه أراد الأعيانَ منَ العلماء والحُكماء، واللّامُ في قوله: ﴿لِلرُّءۡيَا﴾ **إما أن تكونَ للبيان**، كقوله: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وإمّا أن تدخلَ لأنّ العاملَ إذا تَقدَّمَ عليه مَعمولُه لم يكنْ في قُوَّتِهِ علىٰ العَمَل فيه مِثلَه إذا تأخَّرَ عنه، فعُضِدَ بها كما يُعضَدُ بها اسمُ الفاعل، إذا قلت: هو عابِرٌ للرُّؤيا؛ لانحِطاطِهِ عن الفِعل في القوَّة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لِلرُّءۡيَا﴾ خبرُ «كان»، كما تقول: كان فلانٌ لهذا الأمر؛ إذا كانَ مُستَقِلًّا به مُتمكّناً منه، و﴿تَعۡبُرُونَ﴾ خبرٌ آخَرُ أو حالٌ، ....

أعقبتَه بـ«آخرين»، وكانَ تفسيرَ «السَّبْعةِ» أيضاً، حَصَلَ الاختِلافُ وجاءَ التدافُع.

وتوهُّمُ أنّ الفَسادَ من جِهةِ أنّ المفروضَ أنّ الرجالَ سبعةٌ: فاسِد، فعلىٰ هذا: في الآية إذا عَطَفتَ ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ وحدَها علىٰ ﴿خُضۡرٍ﴾ صَحّ، وإن لَزِمَ الاختِلافُ في العَدَد، لأنّ الكلامَ في صِحّةِ التركيب لا العَدَد، وأما إذا أتيتَ بـ«أُخَرَ» جاءَ التدافُع، وأيضاً لو أوجَبْنا القولَ بالتقديرِ دونَ الانسِحاب كانَ لفظُ «أُخَرَ» تطويلاً، فوَجَبَ صَوْنُ كلام الله منه، وللقائلينَ بالانسِحاب[1] أن يَستَدِلُّوا بهذهِ الآيةِ علىٰ وقوعِهِ صريحاً في التنزيل.

قوله: (**إما أن تكونَ للبيان**)، كأنه لـمّا قيل: كنتُم تَعبُرون، فقيل: لأيِّ شيء؟ فقيل: للرُّؤيا، كما قالَ في قوله: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: «في أيِّ شيءٍ زَهِدُوا فقال: زَهِدوا فيه».

---

(١) من قوله: «كان لفظُ «أخر» تطويلاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وأن يُضمَّنَ ﴿تَعۡبُرُونَ﴾ معنىٰ فِعلٍ يتـعدّىٰ باللام، كأنه قيل: إن كنتم تَنتَدِبونَ لعبارة الرُّؤيا. وحقيقةُ «عَبَرتُ الرؤيا»: ذَكَرتُ عاقبتَها وآخِرَ أمرِها، كما تقول: عَبَرتُ النَّهرَ؛ إذا قطعتَه حتىٰ تبلغَ آخرَ عَرْضِه، وهو عِبْرُه، ونحوُه: أوَّلتُ الرُّؤيا؛ إذا ذَكَرتَ مآلَها، وهو مَرجِعُها. و«عَبَرْتُ الرُّؤيا» بالتَّخفيف: هو الذي اعتَمدَه الأثبات، ورأيتُهم يُنكِرون «عَبَّرت» بالتشـديد، والتَّعبيرَ والمُعبِّـرَ. وقد عَثَرتُ علىٰ بيتٍ أنشدَه المُبـرِّدُ في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب:

رأيـتُ رُؤْيـا ثُـمَّ عَبَرْتُهـا   وكُنتُ للأحـلامِ عَبّارَا

[﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٍۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ ٤٤]

﴿أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٍ﴾ تَخاليطُها وأباطيلُها، وما يكونُ منها من حديثِ نفسٍ أو وَسوسةِ شيطان.

قوله: (تَنتَدِبُون)، يُقال: نَدَبتُه فانتَدَب؛ أي: دَعَوتُه فأجاب، ويُعدّىٰ باللام.

قوله: (وهو عِبرُه)[1]، الجوهري: «وعِبرُ النَّهر: شَطُّه وجانبُه». قالَ القاضي: «عِبارةُ الرُّؤيا: الانتِقـالُ مِنَ الصُّـوَرِ الخياليّةِ إلىٰ المعـاني النفسـانيةِ التي هيَ مِثالُها؛ من العُبـور، وهو المُجاوزة»[2].

قوله: (الذي اعتَمَدَه الأثبات)، الأثبات: جَمْعُ ثَبْت، يُقال: فُلانٌ ثَبْت؛ أي: ثابتُ القَلْب، ولا أحكُمُ بكذا إلا بثَبْت؛ أي: بحُجّة[3].

---

(١) هذه الفِقرةُ أُخِّرَت في الأصلين بعدَ التي تليها، وقدَّمتُها إلىٰ هذا الموضع؛ ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩١).

(٣) تفسيرُه «الثَّبت» مُستفادٌ من الجـوهريِّ في «الصِّحاح»، مادة (ثبت)، ولم يَعـزُهُ إليه، خِلافاً لِعادتِه، رحمه اللهُ تعالىٰ.

وأصـلُ «الأضغاث»: ما جُمِعَ من أخـلاطِ النَّبـاتِ وحُـزِم، الواحـدُ: ضِغْث، فاستُعيرت لذلك، والإضافـةُ بمعنىٰ «مِنْ»، أي: أضغـاثٌ من أحلام. والمعنىٰ: هي أضغاثُ أحلام.

فإن قلت: ما هو إلا حُلْمٌ واحد، فلِمَ قالوا: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ فجَمَعوا؟ قلت: هو كما تقول: فلانٌ يركبُ الخيلَ ويَلبَسُ عَمائم الـخَزِّ، لـمَن لا يركبُ إلّا فَرَساً واحداً وما له إلا عِمامةٌ فَرْدة؛ تَزَيُّداً في الوصف، فهؤلاء أيضاً تَزَيَّدوا في وَصْفِ الحُلم بالبُطلان، فجَعَلوهُ أضغاثَ أحلام.

قوله: (فاستُعيرَت لِذلك)، أي: استُعيرَتِ «الأضغاثُ» للتخاليطِ والأباطيل، شُبِّهَت تخاليطُ الأحلام وأباطيلُها بما جُمِعَ من أخلاطِ النباتِ وحُزِم، والجامعُ الاختِلاطُ من غيرِ تمييزٍ بينَ جَيِّدٍ ورديء، ثم استُعمِلَ «أضغاثُ» في مَوضِع «الأباطيل»، وجُعِلَتِ القَرينـةُ الإضافة.

قوله: (أي: أضغاثٌ من أحلام)، الراغب: «الحِلم: ضَبْطُ النفسِ عن هَيَجانِ الغَضَب، وجمعُه أحلام، قالَ تعالىٰ: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾ [الطور: ٣٢]، قيل: عُقولُهم، وليسَ الحِلمُ في الحقيقة: العقل، لكنَّه مِن مُسبِّباتِه، وقد حَلُمَ وحَلَّمَه العقل وتحلّم، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]، أي: زمانَ الحِلم، وقـالَ تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، أي: وُجِدَ فيه قُوّةُ الحِلم، وسُمِّيَ الحِلمَ لكونِ صاحِبِه جَديراً بالحِلم، يقال: حَلُمَ حِلماً وحُلماً، وتَـحَلَّمَ واحتَلَم، وحَلُمتُ به في نومـي، أي: رأيتُـه في المنام»[1].

قوله: (فُلانٌ يَركَبُ الخيل، ويَلبَسُ عَمائمَ الخزّ)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ولـمّا كانت ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ مُستَعارةً لِـمَا ذُكِـر، وهي تخاليطُها وأباطيلُـها، وهيَ مُتحقِّقـةٌ في رُؤيا

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٥٣.

....

واحِدةٍ بحَسَب أنها مُتركِّبةٌ من أشياء، كُلُّ واحِدٍ منها حُلُم، فكانت أحلاماً، فلا افتِقارَ إلىٰ ما ذكـرَ من التكلُّف.

وقلت: هذا كلامٌ حَسَن، وكلامُ المُصنِّفِ مبنيٌّ علىٰ أنّ الـحُلُمَ والرُّؤيا مُترادِفان، فكأنه قيل: أضغاثُ رُؤىٰ، ولا شَكَّ أنها رُؤيا واحدةٌ لا رُؤىٰ، ولذلكَ استَشهَدَ بقولِ الشاعر:

رأيتَ رُؤيا ثـم عَبَّـرْتَها وكنتَ للأحلام عَبّـارا[1]

ولولا أنّ الرُّؤيا والـحُلُمَ واحِدٌ لم يَصِحَّ قولُه: «للأحلام عَبّاراً».

قالَ صاحبُ «النهاية»: «والرُّؤيا والـحُلُم: عِبارةٌ عما يَراهُ النائمُ في النوم من الأشياء، ولكنْ غَلَبَتِ «الرُّؤيا» علىٰ ما يَراهُ من الخيرِ والشيءِ الحسَن، وغَلَبَ «الـحُلُمُ» علىٰ ما يَراهُ مِنَ الشـرِّ والقَبيح، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، وتُضَمُّ لامُ «الـحُلُم» وتُسَكَّن، وفي الحديث: (الرُّؤيا مِنَ الله، والـحُلُمُ من الشيطان)[2]».

قال التُّورِبِشتي[3]: الـحُلُمُ عندَ العرب: مُستعمَلٌ استِعمالَ الرُّؤيا، والتفريقُ إنما كانَ من الاصطلاحاتِ الشـرعيةِ التي لم يَقتَضِها بليغ، ولم يَهتَدِ إليها حَكيم، بل سَنَّها صاحبُ الشـريعةِ للفَصْل بينَ الحقِّ والباطل، كأنه كَرِهَ أن يُسمّىٰ ما كانَ من الله وما كانَ من الشيطانِ باسم واحِد، وجَعَلَ الرُّؤيا عِبارةً عن القِسم الصالح لِـمَا في صيغتِها من الدلالةِ علىٰ مُشاهَدةِ

---

(١) انظر: «الكامل» للمُبرِّد (٢ : ٣٨)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١ : ٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٩٢) و(٥٧٤٧) و(٦٩٨٤) و(٦٩٨٦) و(٦٩٩٥) و(٧٠٠٥)، ومسلم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) هو العلامةُ المُحدِّثُ الفقيه شهاب الدين أبو عبد الله فضلُ الله بنُ حَسَن التُّورِبِشتيّ الحنفي، من أهل شيراز، له مُصنَّفات بالفارسية والعربية، منها «المُيسَّـر»، وهو شـرحٌ حَسَنٌ علىٰ «مصابيح» البغوي، توفي سنة ٦٦١. تَرجَمَ له التاجُ السُّبكيُّ في «طبقات الشافعية» (٨: ٣٤٩) ظناً منه أنه شافعي، وليس كذلك، وانظر: «الأعلام» للزركلي (٥: ١٥٢).

....

الشيءِ بالبَصَرِ والبصيرة، وجَعَلَ الحُلُمَ عبارةً عما كانَ من الشيطان، لأنّ أصلَ الكلمةِ لم يُستعمَل إلا فيما يُخَيَّلُ إلىٰ الحالِم في مَنامِهِ من قَضاءِ الشهوةِ مما لا حقيقةَ له.

وقلت: لَعَلَّه رحمَه اللهُ أرادَ بقوله: «ولم يَهتَدِ إليها حَكيم»: ما عَرَفَتْها الفَلاسِفة؛ علىٰ ما نَقَلَه القاضي في «تفسيره»: «الرُّؤيا: انطباعُ الصُّورةِ المُنحَدِرةِ من أُفُقِ المُتخيِّلةِ إلىٰ الحِسِّ المُشتَرك، والصادقةُ منها إنما تكونَ باتصالِ النفسِ بالمَلَكوت، لِـمَا بينَهما من التناسُب، عندَ فَراغِهِ من تدبيرِ البَدَن أدنىٰ فَراغ، فتَتَصَوَّرُ بما فيها مما يَليقُ من المعاني الحاصِلةِ هناك، ثم إنَّ المُتخيِّلةَ تُحاكيهِ بصُورةٍ تُناسِبُه، فتُرسِلُها إلىٰ الحِسِّ المُشتَرك، فيصيرُ مُشاهَدة، ثم إن كانت شديدةَ المُناسَبةَ لذلكَ المعنىٰ؛ بحيثُ لا يكونُ التفاوتُ إلا بأدنىٰ شيء[١]، استَغنَتِ الرُّؤيا عن التعبير»[٢].

والذي يُؤيِّدُ قولَ الإمام التُّورِبِشتيِّ ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داود[٣]: «رُؤيا المُؤمِنِ جُزءٌ من سِتّة وأربعينَ جُزْءاً مِنَ النُّبوّة»، وزادَ بعضُهم: «فإنه لا يَكذِب»[٤]، قالَ مُحمَّدُ بنُ سِيرين: «وأنا أقولُ هذه، قال: وكانَ يُقال: والرُّؤيا ثلاثة: حديثُ النفس وتخويفُ الشيطان وبُشرىٰ من الله»، هكذا وَرَدَ في «جامع الأصول»[٥]. وإنما خَصَّ صَلَواتُ الله عليه رُؤيا المُؤمِن، وجَعَلَها جُزءاً من أجزاءِ النُّبوّة، ونَصَّ الأعداد، لِئلّا يَشرَعَ

---

(١) لفظُ البيضاوي: «بحيثُ لا يكونُ التفاوتُ إلا بالكُلّيةِ والجزئية».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣ : ٢٧٤).

(٣) البخاري (٦٩٨٨) و(٧٠١٧)، ومسلم (٢٢٦٣)، والترمذي (٢٢٧٠) و(٢٢٩١)، وأبو داود (٥٠١٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه. وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٨٩٤).
وأخرجه البخاري (٦٩٨٧)، ومسلم (٢٢٦٤)، والترمذي (٢٢٧١)، وأبو داود (٥٠١٨) من حديث عبادة بن الصامت رضيَ اللهُ عنه.

(٤) وهي رواية البخاري (٧٠١٧) في حديث أبي هريرة، وفي هذه الرواية نفسِها قولُ مُحمَّدِ بنِ سِيرينَ الآتي.

(٥) «جامع الأصول» لابن الأثير (٢: ٥١٥).

ويجوزُ أن يكونَ قد قَصَّ عليهم مع هذه الرُّؤيا رؤىً غيرَها.

﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ إمّا أن يُريدوا بالأحلام: المَنامات الباطلةِ خاصّةً، فيقولوا: ليس لها عندنا تأويل، فإنّ التأويلَ إنّما هو للمَنامات الصَّحيحةِ الصالحة، وإما أن يَعترفوا بقُصُورِ عِلمِهم وأنّهم ليسوا في تأويلِ الأحلام بنَحارير.

فيه الفَلسَفيُّ أصلاً، ويُدخِلَها في تعريفهِ المُختَلّ[١]، لأنها من مَشْرَع لا مجالَ للعقل فيه.

قوله: (رُؤىً غيرها)، رُؤىٰ: كعُلىٰ؛ لجمع العُليا، الجوهري: «جَمْعُ الرُّؤيا: رُؤًى، بالتنوين، مِثل: رُعىً».

قوله: (وإما أن يَعترِفُوا بقُصورِ عِلمِهم)، الانتِصاف: «هذا هو الظاهر، وحَمْلُ الكلام علىٰ الأولِ يُصيِّرُه من وادي:

علىٰ لاحِبٍ لا يُهتَدىٰ بمَنارِهِ[٢]

كأنهم قالوا: أحلامٌ باطِلة، ولا تأويلَ للأحلام الباطِلة، فيكونوا بها عالمين، وقولُ المَلِكِ لهم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ دليلٌ علىٰ أنهم لم يكونوا في عِلمِهِ عالمينَ بها، لأنّ «إنْ» للشَّكّ، فجاءَ اعترافُهم مُطابِقاً لِشَكِّهِ فيهم، وقولُ الفتىٰ: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ دليلٌ علىٰ ذلك»[٣].

وقلت: لا ارتيابَ أنّ التعريفَ في ﴿ٱلْأَحْلَٰمِ﴾: إما للعهد، والمعهودُ وما صَرَّحوا به من قولهم: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، وإما للجِنس، وهو ما يَعلَمُ كُلُّ واحدٍ أنّ الأحلامَ ما هي؟

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «المُتخيَّل».

(٢) صَدْرُ بيتٍ لامرئ القيس، كما في «ديوانه» ص٩٥، وتمامه:

إذا سافَهُ العَوْدُ النباطيُّ جَرْجَرا

ويُروىٰ: «العودُ الدِّيافيّ»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سوف)

(٣) «الانتصاف» لابن المُنير (٢ : ٣٢٤) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ ٤٥]

قُرِئ: ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ بالدّال وهو الفَصيح. وعن الحسن: «واذَّكَر» بالذّال المُعجَمة، والأصل: تَذكَّر، أي: تَذكَّر الذي نَجا من الفَتيَين منَ القتل يوسفَ وما شاهدَ منه، ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ بعدَ مدّةٍ طويلة، وذلك أنه حينَ استفتىٰ المَلِكُ في رؤياه، وأعضَلَ علىٰ الملأ تأويلُها، تَـذكَّرَ الناجي يوسفَ وتأويلَه رؤياهُ ورؤيا صاحبِه، وطَلَبَه إليه أن يَذكُرَه عند المَلِك.

وقرأ الأشهبُ العُقيليُّ: «بَعدَ إِمَّةٍ» بكسر الهمزة، والإِمَّة: النِّعمة، قال عَدِيّ:

ثُمَّ بَعدَ الفلاحِ والمُلْكِ وَالإِمْـ   ـمَـةِ وارَتْهُـمُ هُنـاكَ القُبـورُ

والوجهانِ مبنيانِ علىٰ هذا، والأولُ هو الظاهر، لأنهم ما جَعَلوا ذلكَ المنامَ أضغاثَ أحلام إلا لتمهيدِ عُذرِهِم أنهم غيرُ عالمينَ بها.

قوله: (﴿وَٱدَّكَرَ﴾ بالدال)، المُهمَلة: المشهورة، وبالذالِ المُعجَمة: شاذة.

قوله: (﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ بعدَ مُدّةٍ طويلة)، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [هود: ٨]، أي: بُرْهةٍ من الزمان، وطائفةٍ منه، والجملةُ مُعترِضة.

قوله: (ثم بعد الفلاح والملك)، البيت:

ثمَّ بعدَ الفَلاحِ والمُلـكِ والإِمْـ   ـمَـةِ وارَتْـهُم هنـاكَ القُبـورُ
أينَ كِسْـرىٰ كِسْـرىٰ المُلوكِ أبو   ساسـان[1] أم أيـن قبلـه سـابور[2]

قائلُهمـا عَدِيُّ بنُ زيد. الفَلاح: البقاءُ والفوزُ والظَّـفَر، يقول: أينَ عُظماءُ المُلوكِ الذين

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «أنو شـروان»، وكلاهما مرويٌّ في هذا البيت.

(٢) البيتان لعَدِيِّ بن زيد العبادي، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٥٠)، و«عيون الأخبار» له (٣: ١١٥)، و«الأغاني» للأصبهاني (٢: ١٣١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (كلس).

أي: بعدما أنعَم عليه بالنَّجاة. وقُرِئَ: «بَعدَ أَمَهٍ» أي: بَعدَ نسيان، يُقال: أَمِهَ يأمَهُ أَمَهاً؛ إذا نَسِيَ. ومَن قرأ بسُكون الميمِ فقد خُطِّئ.

﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ أنا أُخبِرُكم به عمّن عندَه عِلمُه. وفي قراءة الحسن: «أنا آتِيكُم بتأويله» ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ فابعثُوني إليه لأسألَه، ومُرُوني باستعبارِه. وعنِ ابن عبّاس: لم يكنِ السِّجنُ في المدينة.

[﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦]

المعنىٰ: فأرسَلُوه إلىٰ يوسف، فأتاهُ فقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ أيُّها البليغُ في الصِّدق، وإنّما قالَ له ذلك؛ **لأنه ذاقَ أحوالَه** وتَعرَّفَ صِدقَه في تأويل رُؤياه ورُؤيا صاحِبه حيثُ جاء كما أوَّلَ، **ولذلك كلَّمه كلامَ مُحترِزٍ** فقال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ لأنه ليس علىٰ يقينٍ من الرُّجوع، ....

كانوا في النعمةِ والحبور[1]، سَتَرَتْهُمُ القبورُ عن أعيُنِ الناس، ولا يُدرىٰ ما حالُهم تحتَ التراب.

قوله: (**لأنه ذاقَ أحوالَه**)، أي: إنما قالَ: ﴿أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ لأنه جَرَّبَ نفسَه وأحوالَه مِراراً كثيرة، إذ لا يُقالُ لأحدٍ «صِدِّيق» حتىٰ جُرِّبَ وشُوهِدَ منه الصِّدقُ مَرّة بعد مرّة، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم[2]: «إنّ الرجلَ لَيَصدُقُ حتىٰ يُكتَبَ صِدِّيقاً»، جِيءَ بالمُضارع الدالِّ علىٰ الاستِمرار، وقُرِنَ معَه كلمةُ التدرُّج.

قوله: (**ولذلكَ كَلَّمَه كلامَ مُحتَرِز**)، أي: ولأجل أنه ذاقَ أحوالَه، وعَلِمَ أنه صِدِّيقٌ لا

---

(١) أي: السُّرور. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حبر).

(٢) البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ اللهُ عنه.

فربَّما اخْتُرِمَ دونَه، ولا من عِلمِهم، فربَّما لم يَعلَموا، أو معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: لعلَّهم يَعلَمونَ فَضْلَكَ ومكانَكَ من العلم، فيَطلُبوكَ ويُخلِّصوكَ من مِحْنَتِك.

[﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ٤٧-٤٩]

﴿تَزْرَعُونَ﴾ خبرٌ في معنىٰ الأمر، كقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾[الصف: ١١]، وإنَّما يخرجُ الأمرُ في صورةِ الخبرِ للمبالغةِ في إيجابِ إيجادِ المأمورِ به، فيُجعَلُ كأنه يوجد، فهو يُخبَر عنه. والدَّليلُ علىٰ كونِه في معنىٰ الأمرِ قولُه: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ .

﴿دَأَبًا﴾ بسُكون الهمزةِ وتحريكِها، وهما مصدر: دَأَبَ في العَمَل، وهو حالٌ من المأمورين، أي: دائبين، إمّا علىٰ تَدْأَبونَ دأباً، وإمّا علىٰ إيقاع المصدر حالاً، بمعنىٰ: ذَوي دَأب.

يَصدُرُ منه إلا الصِّدْق، ولا يَروجُ عندَه إلا الصِّدْق، كَلَّمَه كلامَ مُحتَرِزٍ عن الكذب؛ حيثُ لم يَقطَعْ برُجوعِهِ إلىٰ الناس، لأنّ الموتَ واقع، ولم يَقطَعْ أيضاً بأنّ القومَ يَعلَمونَ ذلك، لأنه لا اعتمادَ علىٰ فَهْم الناس، وكرَّرَ لفظَ الرجاءِ في المَوضِعَين[1].

قوله: (اختُرِمَ دونَه)، أي: يموتُ الشَّرابيُّ بينَ يَدَي رجوعِه، أي: قبلَه.الجوهري: «اختَرَمَهم الدَّهْرُ وتَخَرَّمَهم؛ أي: اقتَطَعَهم واستأصَلَهم».

قوله: (مَصدَرُ: دأبَ في العَمَل)، الجوهري: «دأبَ فُلانٌ في عَمَلِه؛ أي: جَدَّ وتَعِب».

وقرأ حفص: بالتحريك، والباقون: بالسُّكون، و﴿دَأَبًا﴾ حالٌ من المأمورين؛ إما بتقديرِ الفِعل وإضمارِه، وإقامةِ المَصدَرِ مَقامَه، أو بمعنىٰ: ذوي دأب.

---

(١) وهو «لعلّ» في قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ لئلا يَتسَوَّس، و﴿يَأۡكُلۡنَ﴾ من الإسناد المجازيّ؛ جُعِلَ أكْلُ أهلِهنّ مُسنَداً إليهنّ. ﴿تُحۡصِنُونَ﴾ تُحرِزونَ وتُخبِّؤون.

﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ مِنَ الغَوْثِ أو من الغَيث. يُقال: غِيْثَتِ البلادُ؛ إذا مُطِرَت...

قوله: (جُعِلَ أكْلُ أهلِهِنَّ مُسنَداً إليهنّ)، قالَ القاضي: «أي: يأكلُ أهلُهُنَّ ما ادَّخَرْتُم لأجلِهِنّ، فأُسنِدَ إليهِنّ علىٰ المجاز؛ تطبيقاً بينَ المُعبَّرِ والمُعبَّرِ به»[1]، يعني: لـمّا كانَ سَبَبُ الادِّخارِ السِّنينَ المُجدِبة، كانَ الصَّـرْفُ إلىٰ أهلِهِنَّ للأكلِ الصَّـرْفَ إليهنّ، ومن هذا الباب قولُـه:

أشابَ الصغيرَ وأفنىٰ الكبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِـيّ[2]

قوله: (تُـحْـرِزونَ وتُـخَـبِّـؤون)، قالَ القـاضي: «﴿تُحۡصِنُونَ﴾ [تُـحْـرِزونَ] لبُـذورِ الزراعة»[3].

قوله: (من الغَوْثِ أو من الغَيْث)، الراغب: «الغَيْث: يُقالُ في المَطَر، والغَوْث: في النُّصْـرة. واستَغَثْتُه: طَلَبتَ الغَوْثَ أو الغَيْث، فأغاثني ـ من الغَوْث ـ وغاثني ـ من الغَيْث ـ وقولُه: ﴿وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ﴾ [الكهف: ٢٩] يجوزُ أن يكونَ من الغَوْثِ أو الغَيْث، وكـذا ﴿يُغَاثُواْ﴾»[4].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣ : ٢٩٢).

(٢) البيتُ للصلتان العَبْديّ، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١ : ٤٠٩)، و«الكامل» للمُبرِّد (٣: ١٣٥)، و«الحماسة» لأبي تمام ص٢٢٨.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩٢)، ومنه أضفتُ ما بين حاصِـرتَين.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦١٧.

ومنه قولُ الأعرابية: غِثْنا ماشِئْنا. ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بالياء والتاء، يَعصِرون العِنبَ والزَّيتونَ والسِّمسِم. وقيل: يَحْلُبونَ الضُّروع.

وقُرِئ: «يُعصَرون» على البناء للمفعول، من: عَصَـرَه؛ إذا أنجاهُ، وهو مُطـابقٌ للإغاثة. ويجوزُ أن يكـونَ المبنيُّ للفاعـل بمعنىٰ: يَنْجُون، ....

قوله: (الأعرابية: غِثْنا ما شِئنا)، ذكرَ ابنُ دُرَيد[1] في كتاب «المَطَر» عن أبي حاتم[2] عن الأصمَعيِّ عن أبي عَمْرِو ابنِ العلاءِ عن ذي الرُّمّة: «قاتَلَ اللهُ أَمَةَ بني فُلانٍ ما أعرَبَها؛ سألتُها عن المَطَرِ ببلادِهم، قالت: غِثْنا ما شِئنا، أي: أصابنا الغَيْث».

قوله: (﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكِسائيّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء[3].

قوله: (مِن: عَصَـرَه؛ إذا أنجاه)، الجوهري: «واعتَصَـرتُ بفُلانٍ وتَعَصَّـرت: إذا التَجَأتَ إليه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾، وقال أبو عُبَيدة[4]: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ أي: يَنجون؛ وهو مِنَ العُصْـرة؛ وهيَ المَنجاة».

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ المبنيُّ للفاعل بمعنىٰ: يَنجون)، أي: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾ بمعنىٰ: يَنجَون، كما أنّ «يُعصَـرون» مِن: عَصَـرَه؛ إذا أنجاه.

---

(١) العلامةُ شيخُ الأدب أبو بكر محمدُ بنُ الحسنِ بنِ دُرَيدٍ الأزديُّ البصـريّ، صاحبُ التصانيف، كانَ آيةً من الآياتِ في قُوّةِ الحِفظ، كانَ يُقال: ابنُ دُرَيدٍ أعلَمُ الشُّعَراء وأشعَرُ العُلَماء، تُوفِّيَ في شعبانَ سنةَ إحدىٰ وعشرينَ وثلاثِ مئة، وله ثمان وتسعون سنة. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥: ٩٦ - ٩٨).

(٢) يعني: الإمامَ العلامةَ سهلَ بنَ محمد السِّجِسْتانيَّ ثم البصريّ، المُقرِئ النحويّ اللغوي، صاحب التصانيف، المُتوفّىٰ سنةَ ٢٤٨، وقيل: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢: ٢٦٨ - ٢٧٠).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٢٩، و«حجة القراءات» ص٣٥٩.

(٤) مَعمَرُ بنُ المُثنّىٰ، وهو في «مجاز القرآن» له (١: ٣١٣).

كأنه قيل: فيه يُغاث الناسُ وفيه يُغيثون أنفسَهم؛ أي: يُغيثُهُم اللهُ ويُغيث بعضُهم بعضاً. وقيل: ﴿يَعۡصِرُونَ﴾: يُمطَرون، من: أعصَرَتِ السَّحابة. وفيه وجهان: إمّا أن يُضمَّنَ «أعصَرت» معنىٰ: مُطِرَت، فيُعدّىٰ تعديتَه. وإمّا أن يُقال: الأصلُ: أعصَرَت عليهم، فحُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ الفِعل.

تأوّل البقراتِ السِّمانَ والسُّنْبلاتِ الخُضْرَ بسِنينَ مخاصِيب، والعِجافَ واليابساتِ بسِنينَ مُجْدِبة، ثم بَشَّرَهم بعدَ الفَراغ من تأويلِ الرُّؤيا بأنّ العامَ الثامنَ يجيءُ مُباركاً خَصيباً كثيرَ الخيرِ غَزيرَ النِّعَم، وذلك من جِهةِ الوحي. وعن قتادةَ: زادَه اللهُ عِلمَ سنة.

فإن قلتَ: معلومٌ أنّ السِّنينَ المُجدِبةَ إذا انتهَت كان انتهاؤها بالخِصْب، وإلّا لم تُوصَف بالانتهاء، فلِمَ قلتَ: إنّ عِلمَ ذلك من جهة الوحي؟ قلت: ذلك معلومٌ عِلماً مُطلَقاً لا مُفصَّلاً. وقولُه: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾ تفصيلٌ لحالِ العام، وذلك لا يُعلَمُ إلّا بالوحي.

[﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ * قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٥٠-٥١]

قوله: (من: أعصَرَتِ[1] السَّحابة)، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡمُعۡصِرَٰتِ مَآءٗ ثَجَّاجٗا﴾ [النبأ: ١٤]، قال[2]: «المُعصِرات: السَّحائِبُ إذا أعصَرَت، أي: شارَفَت أن تُعصِرَها الرِّياحُ فتُمطِر، كقولك: أجَزَّ الزَّرْع؛ إذا حانَ له أن يُجَزَّ».

قوله: (عِلماً مُطلَقاً)، يعني: لا يَشُكُّ أحدٌ في معرفةِ انتهاءِ الجَدْب إلىٰ الخِصْب، لكنَّ

(١) في (ح) و(ف): «اعتصرت»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة النبأ (١٦: ٢٤٥).

إنّما تأنّىٰ وتثبَّتَ في إجابة المَلِك، وقَدَّمَ سُؤالَ النِّسوة؛ ليُظهِرَ بَراءةَ ساحتِهِ عمّا قُرِفَ به وسُجِنَ فيه، **لئلّا يَتسلَّقَ به الحاسِدونَ** إلىٰ تَقبيحِ أمرِه عندَه، ويَجعلُوه سُلَّماً إلىٰ حَطِّ منزلتِه لَدَيه، **ولئلّا يقولوا: ما خَلَدَ في السِّجنِ** سبعَ سنينَ إلّا لأمرٍ عظيم، وجُرمٍ كبير، حُقَّ به أن يُسجَنَ ويُعذَّبَ ويُستكَفَّ شرُّه. وفيه دليلٌ علىٰ أنّ الاجتهادَ في نَفْي التُّهَم واجبٌ وجوبَ اتِّقاء الوقوفِ في مواقِفِها، قال عليه السَّلام: «من كانَ يُؤمنُ بالله واليومِ الآخِر، فلا يَقِفَنَّ مواقفَ التُّهم»، ومنه قال رسول الله ﷺ للمارِّينَ به في مُعتكَفِه وعندَه بعضُ نسائه: **«هي فلانة»؛ اتّقاءً للتُّهمة**، ....

الخِصْبَ يحتملُ أن يكونَ تاماً وغيرَ تام، ونُصُوصِيَّةُ أحدِهما لا تُعلَمُ إلا بالوحي، فقولُه: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ يَدُلُّ علىٰ خِصْبٍ تامٍّ لا مَزيدَ عليه، كأنه قيل: يَنتَهي الخِصْبُ حتىٰ يَتَجاوَزَ من المأكولِ إلىٰ المشروبِ والادِّخارَ فيه.

وتكريرُ «فيه» تتميمٌ لِقولِه: ﴿يَعْصِرُونَ﴾، وفي تخصيصِ اسم «الناس» دونَ أن يُقال: «تُغاثون»، كما قيل: ﴿تَزْرَعُونَ﴾، تعميمٌ لأثرِ الخِصْبِ في سائرِ الأماكن، وفي إيثارِ ﴿يُغَاثُ﴾ دونَ «يُمطَر» تتميمٌ للتتميم.

قوله: **(لئلّا يَتَسلَّقَ الحاسِدون)، الأساس**: «سَلَقتُ اللَّحْمَ عن العظم: قَشَرتَه، وهو يَتكلَّمُ بالسَّليقة، وتَسَلَّقَ الحائط. ومن المجاز: سَلَقَه بلِسانِه، ولسانٌ مِسْلَق، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]».

قوله: **(ولئلّا يقولوا: ما خَلَدَ في السِّجْن)**، استعمَلَ الخلودَ في امتِدادِ الزمانِ وطُولِ المُكْث، دونَ الدوام والأبد، كما هو عليه مذهبُ أهل السُّنّة[1].

قوله: **(«هيَ فُلانة» اتقاءَ للتُّهمة)**، الحديثُ من روايةِ أنس: «أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ

---

(١) أي: بحسب أصل الوَضع، علىٰ أنه قد يُستعمَلُ في امتِدادِ الزمان وطولِ المكث عندَ أهل السنة أيضاً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

وعن النبيِّ ﷺ: «لقد عَجِبتُ من يوسفَ وكَرمِه وصَبرِه، واللهُ يغفرُ له، حينَ سُئلَ عن البَقَراتِ العِجافِ والسِّمانِ، ولو كنتُ مكانَه ما أخبرتُهم حتىٰ أشترطَ أن يُخرجوني، ولقد عَجِبتُ منه حين أتاهُ الرسولُ فقال: ارجِعْ إلىٰ ربِّك، ولو كنتُ مكانَه ولَبِثتُ في السِّجن ما لَبِثَ، لأسرَعتُ الإجابةَ وبادَرتُهمُ البابَ، ولَـمَا ابتَغيتُ العُذرَ، ....

مَعَ إحدىٰ نِسائِه، فمَرَّ به رجل، فدعاه، وقال: هذهِ زوجتي، فقال: يا رسولَ الله، مَن كنتُ أظنُّ به فلم أكنْ أظنُّ بك! فقالَ رسولُ الله ﷺ: إنّ الشيطانَ يجري من ابنِ آدَمَ مَجْرىٰ الدم»، أخرَجَه مُسلِم[1].

قوله: (واللهُ يَغفِرُ له)، قيل: هذا إشارةٌ إلىٰ تَرْكِ العَزيمةِ بالرُّخصة، وهيَ تقديمُ حَقِّ الله بتبليغ التوحيدِ والرسالةِ علىٰ بَراءةِ نفسِه.

وقلت: قد أسلفنا في سورةِ «بَراءة»[2] علىٰ أنّ مِثلَ هذهِ المُقدِّمةِ مُشعِرةٌ بتعظيم المُخاطَبِ وتوقيرِهِ وتَوفُّرِ حُرْمتِه، وهو كما تقولُ لمن تُعظِّمُه: عفا اللهُ عنكَ ما صَنَعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنكَ ما جوابُكَ عن كلامي؟

قوله: (لأسرَعتُ الإجابة)، الحديث: من روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حَنبَل[3] عن أبي هُريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «لو كنتُ لأسرَعتُ الإجابة، وما ابتَغَيتُ العُذر».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[4] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لو كنت ثم جاءني الرسول لأجبت»، قال مُحيي السنة في «شرح السُّنة»: إنه ﷺ «وَصَفَ يوسُفَ

---

(١) في «صحيحه» برقم (٢١٧٤).

وأخرجه البخاري (٢٠٣٨) و(٢٠٣٩) و(٣٢٨١) و(٧١٧١)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صَفِيّةَ بنتِ حُيَيّ، والقِصّةُ لها.

(٢) (٧: ٢٥٥) في تفسير قوله تعالىٰ ـ في الآية ٤٣ منها ـ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾.

(٣) في «مسنده» (٨٥٥٤) و(٩٠٦٠).

(٤) البخاري (٣٣٧٢) و(٤٦٩٤)، ومسلم (١٥١)، والترمذي (٣١١٦) بلفظ: «ولو لبثتُ في السِّجنِ طولَ ما لَبِثَ يوسُفُ لأجَبْتُ الداعي». وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً ابنُ ماجه (٤٠٢٦).

إنْ كان لَحليماً ذا أناة».

وإنما قال: سَلِ المَلِكَ عن حال النِّسوةِ، ولم يَقُل: سَلْهُ أن يُفتِّش عن شأنِهنّ، **لأنَّ السُّؤالَ مما يُهيِّجُ الإنسانَ** ويُحرِّكُه للبحث عمّا سُئلَ عنه، فأراد أن يُوردَ عليه السُّؤالَ لِيَجِدَّ في التَّفتيشِ عن حقيقةِ القِصَّةِ **وفَصِّ الحديث**، حتّىٰ يَتَبيَّنَ له براءتُه بياناً مكشوفاً يَتَميَّزُ فيه الحقُّ منَ الباطِل.

بالأناةِ والصَّبْرِ حيثُ لم يُبادِرْ إلىٰ الخروج حينَ جاءَ رسولُ المَلِك؛ فِعلَ المُذنِب حينَ يُعفىٰ عنه مَعَ طُولِ لُبثِهِ في السِّجْنِ، بل قال: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ﴾، أرادَ أن يُقيمَ الحجّةَ في حَبْسِهم إياهُ ظُلماً، فقالَ ﷺ علىٰ سَبيل التواضُع، لا أنه ﷺ كان في الأمرِ منه مُبادَرةٌ وعَجَلةٌ لو كانَ مكانَ يوسُف، والتواضُعُ لا يُصَغِّرُ كبيراً، ولا يَضَعُ رفيعاً، ولا يُبطِلُ لِذي حَقٍّ حَقّاً، ولكنّه يُوجِبُ لِصاحِبِهِ فَضْلاً، ويُكسِبُه جَلالاً وقَدْراً»[1].

قوله: (إن كانَ لحليماً)، «إنْ» هيَ المُخفَّفةُ من الثقيلة، الأناة: الوَقار، وقيل: هو اسمٌ مِنَ التأني في الأمور.

قوله: (لأنّ السُّؤالَ مما يُهيِّجُ الإنسان)، أي: يُحَرِّكُ منه، يعني: قولُه: ﴿فَسْـَٔلْهُ﴾ يحتملُ أن يكونَ بمعنىٰ المسألة، أي: سَلْهُ عن حَقيقةِ شأنِهنّ، وأن يكونَ بمعنىٰ الطَّلَب، وهو أن يُفتِّشَ عن[2] شأنِهنّ، فحينَ قَيَّدَه بلَفْظةِ ﴿مَا﴾ التي يُسألُ بها عن حقيقةِ الشيء ظاهِراً هَيَّجَه للتفتيشِ عن حالِهنّ، لأنّ الإنسانَ حريصٌ علىٰ تحصيل تحقيقِ الشيء، ويَستَنكِفُ أن يُنسَبَ إلىٰ الجهلِ به، بخِلافِ ما لو قال: سَلْهُ أن يُفتِّش، أي: اطلُبْ منه، فإنه لا يُبالي بهذا الطَّلَب، ولا يَلتَفِتُ إليه، سِيَّما عن أمثالِ المُلوك.

قوله: (وفَصِّ الحديث)، **الأساس**: «فُلانٌ حَزّازُ الفُصوص: إذا كانَ مُصيباً في رأيه وجَوابه، وأتيتُكَ من فَصِّه؛ أي: مِن مَحَزِّهِ وأصلِه، ومنه فُصوصُ الأخبار».

---

(١) «شرح السنة» للبغوي (١: ١١٧).

(٢) في الأصول الخطية: «من»، وأثبتُّ «عن» موافقةً للفظِ الزمخشريِّ في «الكشّاف».

وقُرِئ: «النُّسْوةُ» بضمِّ النُّونِ.

ومن كَرمِه وحُسنِ أدبِه: أنه لم يَذكُر سَيِّدتَه معَ ما صَنَعَت به وتَسَبَّبَتْ فيه من السِّجن والعذاب، واقتَصَرَ علىٰ ذِكرِ المُقطِّعاتِ أيدِيَهُنَّ.

﴿إِنَّ رَبِّي﴾ إنّ الله تعالىٰ ﴿بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ أراد أنه كيدٌ عظيمٌ لا يعلمُه إلّا اللهُ لِبُعدِ غَوْرِه، أو استَشهدَ بعِلم الله علىٰ أنهنَّ كِذْنَه، وأنه بريءٌ ممّا قُرِفَ به، أو أرادَ الوعيدَ لهنَّ، أي: هو عليمٌ بكَيدهِنَّ فمُجازِيهنَّ عليه.

﴿مَا خَطْبُكُنَّ﴾ ما شأنُكنّ ﴿إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾ هل وَجَدتُنَّ منه مَيلاً إليكُنَّ؟ ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تعجُّباً من عِفَّتِه وذَهابِه بنفسِه عن شيءٍ منَ الرِّيبة ومن نَزاهتِه عنها.

﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: ثَبَتَ واستَقرَّ.

قوله: (أو استَشهَدَ بعِلم الله علىٰ أنهُنَّ كِذْنَه)، كأنه قال: «فاسأله ما بالُ النِّسْوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنّ، وأرِدْنَ كيدي، واللهُ شاهِدي علىٰ ذلك»، وشهادةُ الله تلكَ الأماراتُ الدالّةُ علىٰ بَراءتِه، والوَجْهُ الثالثُ بعيدٌ وبعيدٌ من كَرَم يوسُفَ عليه السَّلام، والوَجْهُ هو الأول، ولهذا أتىٰ بالموصولة، وأوقَعَ صِلتَها قَطْعَ الأيدي؛ ليُصَوِّرَ تلكَ الحالاتِ واللاتي جَلَسْنَ مُتكِئاتٍ دَهِشات، وأرَدْنَ الكَيْدَ بهنّ[1]، ويَستَحضِرَ صورتَها في ذِهنِ السامع، ويَتَعجَّبَ منها، فيكونَ وسيلةً إلىٰ الاستِعلام.

قوله: (هل وَجَدتُنَّ منه مَيْلاً إليكُنّ)، فإن قُلت: كيفَ دَلَّ قولُه: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ﴾ علىٰ هذا؟ قلت: من حيثُ إنه مُطلَق، ومَقامُ الباعثِ للسُّؤالِ من قوله: ﴿فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ يستَدعيه، ألا ترىٰ كيفَ كانَ الجوابُ قولَهم: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾؟

قوله: (﴿حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: ثبتَ واستَقرّ)، الراغب: «حَصْحَصَ الحقّ: وَضَح، وذلكَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «به».

وقُرِئ: «حُصْحِصَ» علىٰ البناء للمفعول، وهو من: حَصْحَصَ البعيرُ؛ إذا أَلقىٰ ثَفِناتِه للإناخة، قال:

فحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفَا ثَفِناتِهِ ... وناءَ بِسُلْمىٰ نَوْءةً ثُمَّ صَمَّما

ولا مزيدَ علىٰ شهادتِهنَّ له بالبراءةِ والنَّزاهة، ....

بانكِشافِ ما يَغمُرُه، وحَصَّ وحَصحَص: نَحْو: كَفَّ وكَفكَف، وكَبَّ وكَبكَب. وحَصَّه: قَطَعَ منه، إما بالمُباشَرةِ أو بالحكم، فمِنَ الأولِ قولُ الشاعر:

قد حَصَّتِ البَيْضةُ رأسي[1]

ومنه قيل: رجلٌ أحصّ؛ انقطع بعض شعره. والحُصّة: القِطعةُ من الجملة، واستُعمِلَتِ استِعمالَ النصيب»[2].

قوله: (فحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفا)، البيت[3]: المُستَتِرُ في «فحَصْحَصَ» للبعير. «ثَفِناتُه»: مَبارِكُه؛ جمعُ الثَّفِنة، وهيَ ما وَلِيَ الأرضَ من كُلِّ ذي أربع إذا بَرَك؛ مِثلُ الرُّكبَتَين والكَلكَل. وناءَ [به] الحِمْل: إذا أثقَلَه. والتصميم: المُضِيُّ في الأمر، يعني: رَكِبَتْ عليه

---

(١) البيتُ لأبي قيس الحارث بن الأسلت الأوسي، كما في «المُفضَّليات» ص٢٨٤، و«الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حصص) و(هجع)، ولفظُه بتمامه:

قد حَصَّتِ البَيْضةُ رأسي فما ... أطعَمُ غُمْضاً غيرَ تَهْجاع

وسيأتي بتمامه عندَ الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٧ من سورة الذاريات (١٥: ١٦)، لكنْ بلفظ: «أطعَمُ نوماً»، والمعنىٰ واحد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٣٧.

(٣) البيتُ لحُمَيدِ بنِ ثور، كما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حصص) و(صمم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (حصص) و(صمم).

وذكرَه ابنُ قُتيبةَ في «عيون الأخبار» (٤: ١٤٤) بلفظ:

وأثّر في صُمِّ الصَّفا ثفناتُه ... ورَمَّتْ سُلَيمىٰ أمرَه ثمَّ صَمَّما

واعترافِهنَّ علىٰ أنفسِهنَّ بأنه لم يَتَعلَّق بشيءٍ مما قَرَفْنَهُ به، لأنهنّ خُصومُه، وإذا اعترف الخصمُ بأنّ صاحبَه علىٰ الحقِّ وهو علىٰ الباطِل، لم يَبْقَ لأحدٍ مقال.

وقالت المُجْبِرةُ والحَشويَّة: نحن قد بقيَ لنا مقال، ولا بدّ لنا من أن نَدُقَّ في فَروةِ من ثَبَتَت نزاهتُه.

[﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ ٥٢]

﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ من كلام يوسف، أي: ذلك التثبُّتُ والتَّشمُّرُ لظُهور البراءةِ ليعلمَ العزيزُ ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ بظَهرِ الغيبِ في حُرمتِه. ومَحَلُّ ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ الحالُ منَ الفاعلِ أو المفعول، علىٰ معنىٰ: وأنا غائبٌ عنه خَفيٌّ عن عينِه، أو وهو غائبٌ عنّي خَفيٌّ عن عَيني.

ويجوزُ أن يكون ظَرفاً؛ أي: بمكان الغَيب، وهو الخفاءُ والاستِتارُ وراءَ الأبوابِ السَّبعة المُغلَقة، وليعلمَ أنّ ﴿ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ لا يُنفِذُه ولا يُسدِّدُه، ....

سُلمىٰ ونَهَضَ بها وسارَ، يقول: هذا البعيرُ ألقىٰ ثفناتِه، ثم قام بسُلمىٰ وقصد السفر، ومضىٰ في السفر[1].

قوله: (ذلك التثبُّت)، التعريفُ في «التثبت» للعهد، وهو قولُ يوسُفَ عليه السلام للرسول: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ﴾ إلىٰ آخِره، أي: تلكَ الجسارةُ لأجل أن يَعلَمَ أني لم أخُنْه.

قوله: (في حُرْمتِه)، أي: في امرأتِه، قال:

تَهْوىٰ حياتي وأهوىٰ مَوتَها شَغَفاً ... والموتُ أكرَمُ نَزّالٍ علىٰ الحُرَمِ[2]

---

(١) من قوله: «يقول: هذا البعير» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) البيتُ لإسحاقَ بنِ خَلَف، كما في «الحماسة» ص٥٢، قالَ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شفق): «وقيل: لابنِ المُعلّىٰ»، ولفظُه فيهما: «وأهوىٰ موتَها شَفَقاً».

وأورَدَه بلفظ: «شَغَفاً» ابنُ داود الأصفهاني في «الزهرة» (٢: ٦٦١).

وكأنه تعريضٌ بامرأتِه في خيانتِها أمانةَ زوجِها، وبه في خيانتِه أمانةَ الله حين ساعدَها بعد ظُهور الآياتِ علىٰ حَبْسِه. ويجوزُ أن يكون تأكيداً لأمانتِه، وأنه لو كان خائناً لَـما هَدىٰ اللهُ كَيدَه ولا سَدَّده.

[﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٥٣]

ثم أراد أن يتواضعَ لله ويَهضِمَ نفسَه، لئلّا يكونَ لها مُزكِّياً، وبحالها في الأمانةِ مُعجَباً ومُفتَخِراً، كما قال رسول الله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ ولا فَخْر»، ....

قوله: (وكأنه تعريضٌ بامرأتِه)، الراغب: «خَصَّ الخائنينَ تنبيهاً علىٰ أنه قد يَـهْدي كَيْدَ مَن لم يَقصِدْ بكَيْدِهِ خِيانة، ككَيْدِ يوسُفَ بأخيه»[1].

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً لأمانتِه)، أي: اعتِراضاً وتذييلاً، فيجبُ إثباتُ الكيدِ ليوسُفَ عليه السَّلامُ لِتَظهَرَ به أمانتُه، وتَندَفِعَ عنه الخيانةُ التي نُسِبَت إليه، وهو ما ذكرَه في قوله: «ذلكَ التثبُّتُ والتشمُّرُ لِظُهورِ البراءةِ[2] ليَعلَمَ العزيزُ أني لم أخنه بالغيب»، لأنّ صُورَتَه صورةُ الكَيْد، يعني: لو كنتُ خائناً ما بَـرَّأتُ ساحتي حتىٰ بتَشَمُّري وتثبُّتي.

قوله: (أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْر)، تمامُه: «بيدي لِواءُ الحمدِ ولا فَخْر، وما من نبيٍّ يومَئذ؛ آدمُ[3] فمَن سِواه إلا تحتَ لِوائي، وأنا أولُ مَن تَنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخْر»، أخرَجَه الترمذيُّ[4] عن أبي سعيدٍ الـخُدْريّ.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٢٨.

(٢) في الأصول الخطية: «لظهور أمره»، والمُثبَتُ من «الكشّاف»، وسيأتي كذلك عندَ المُؤلِّف بعد قليل.

(٣) في الأصول الخطية: «ما من بني آدم يومئذ»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ لفظَ الحديثِ عند الترمذي.

(٤) في «جامعه» برقم (٣١٤٨) و(٣٦١٥). ونحوُه عندَ ابن ماجه (٤٣٠٨).

وأخرج البخاري (٢٤١٢) في قِصّةٍ أخرىٰ من حديث أبي سعيد أيضاً: «فأكونُ أولَ مَن تَنشَقُّ عنه الأرض».

وأخرج مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومَ القيامة، وأولُ مَن يَنشَقُّ عنه القبر، وأولُ شافع وأولُ مُشفَّع».

وليُبيِّنَ أنّ ما فيه منَ الأمانة ليس به وحدَه، وإنّما هو بتوفيق الله ولُطفِه وعِصمَتِه، فقال: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ﴾ منَ الزَّلَلِ، وما أشهدُ لها بالبراءةِ الكُلّيةِ ولا أُزكِّيها. **ولا يخلو: إمّا أن يُريدَ في هذه الحادثة، لِـمَا ذَكَرنا من الـهَمِّ الذي هو مَيْلُ النَّفسِ** عن طريق الشَّهوةِ البشريَّةِ **لا** عن طريقِ القَصْدِ **والعَزْم. وإمّا أن يُريدَ عُمومَ الأحوال.** ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ أراد الجنسَ، أي: إنّ هذا الجنسَ يأمُر بالسُّوءِ ويَحمِلُ عليه بما فيه من الشَّهوات، ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ إلّا البعضَ الذي رحمَه ربِّي بالعِصْمة، كالملائكة.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَا رَحِمَ﴾ في معنىٰ الزَّمَن، أي: إلّا وقتَ رحمةِ ربِّي، يعني: أنّها أمّارةٌ بالسُّوءِ في كلِّ وقتٍ وأوان، إلّا وقتَ العِصمة، ويجوزُ أن يكون استِثناءً منقطعاً، أي: ولكنْ رحمةُ ربِّي هي التي تَصرِفُ الإساءة، كقوله: ﴿وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحۡمَةً﴾ [يس: ٤٣-٤٤].

قوله: (**ولا يخلو: إما أن يُريدَ في هذه الحادثة؛ لِـمَا ذَكَرْنا مِنَ الـهَمِّ الذي هو مَيْلُ النفسِ لا العَزْم**[١]**، وإما أن يُريدَ عُمومَ الأحوال**)، **الانتصاف**: «عموم الأحوال أبلَغُ في التنزيهِ وهَضْم النفس، وأبعَدُ عن تزكيتها»[٢].

قوله: (﴿وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحۡمَةً﴾)، أي: «ولا هُم يَنجَونَ من الموتِ بالغَرَقِ إلا لرحمةٍ مِنّا»، هكذا ذكرَه[٣]، وهو استِثناءٌ مُتَّصِلٌ مِن أعَمِّ عامِّ المفعولِ له، قالَ أبو البقاء: «هو مفعولٌ له أو مَصدَر، وقيل: هو استِثناءٌ مُنقَطِع»[٤].

وقلت: تقديرُه: ولا هُم يَنجَونَ مِنَ الغَرَقِ البتّة، ولكنْ رحمةُ ربِّي هي التي تُنجِّيهم.

---

(١) في العبارة اختصارٌ عما في «الكشاف» لا يخفى.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشاف».

(٣) أي: الزمخشريّ، في تفسير الاية المذكورة من سورة يسٓ (١٣: ٦٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١٠٨٤).

وقيل: معناه: ذلك ليعلمَ اللهُ أنّي لم أخُنْهُ لأنّ المعصيةَ خيانة.

وقيل: هو من كلام امرأة العزيز، أي: ذلك الذي قلتُ ليعلمَ يوسفُ أنّي لم أخُنْهُ ولم أكذِبْ عليه في حال الغَيبة، وجئتُ بالصَّحيح والصِّدقِ فيما سُئِلتُ عنه، وما أُبرِّئُ نفسي مع ذلك من الخيانة، فإني قد خُنتُه حين قَرَفْتُه وقلت: ما جزاءُ من أراد بأهلك سُوءاً إلا أن يُسجَن، وأودعتُه السِّجن، تُريدُ الاعتِذارَ ممّا كانَ منها، إنّ كلَّ نفسٍ ﴿لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾ إلا نَفْساً رحمَها اللهُ بالعِصْمةِ كنفس يوسف، ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ استغفَرَتْ ربَّها واسترحَمَتْهُ مما ارتكَبَت.

قوله: (وقيل: معناه: ذلكَ ليَعلَمَ الله)، معطوفٌ على قوله: «ذلكَ التثبُّتُ والتشمُّرُ لِظهورِ البراءةِ ليَعلَمَ العزيز».

فإن قُلت: ما معنى قولِ يوسُف: ليَعلَمَ اللهُ أني لم أخُنْهُ بالغَيْب؟ قلت: معنى قولِه تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ﴾[البقرة: ١٤٣]، وذلكَ أنّ اللهَ لم يَزَلْ عالِماً بأنّ يوسُفَ لم يَخُنه، لكن المُراد أن يسألَ المَلِكُ ما بالُ النِّسوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنّ، ليَجزيَ اللهُ بصَبْري عن معصيةِ الله، لأنّ معصيتَه خيانة، بأن يُظهِرَ بسُؤالِهِ بَراءةَ ساحتي، ويُكرِمَني ويَرفعَ منزلتي.

قوله: (وقيل: هو من كلام امرأةِ العزيز)، معطوفٌ على قوله: «﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ من كلام يوسُف»، والأولُ أوفَقُ لتأليفِ النظم من غير تقديم ولا تأخير، وذلك أنّ النِّسوةَ لما برّأن ساحتَه على سبيل التأكيد، حيثُ جعَلْنَ ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تمهيداً وتشبُّثاً بقوله: ﴿مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ﴾، فنفَيْنَ عنه السُّوءَ المنكرَ على سبيل الاستِغراق، وكذا امرأةُ العزيز قدَّمت الفاعلَ المعنويَّ في قولها: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ على سبيل الاختِصاص، وأتبعَتْهُ قولَها: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ تقريراً له، أي: هو من زُمْرة الصادقين، وله مُساهمةٌ في الصدق، وأنّ هذا الوَصْفَ كاللقبِ المشهورِ له، قال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلك السؤالُ والجوابُ ﴿لِيَعۡلَمَ﴾ المَلِكُ أني لم أخُنِ العزيزَ بظَهرِ الغَيْبِ في حُرْمته، ومن ذلك ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾ براءةً كُلِّيةً كما

فإن قلتَ: كيفَ صَحَّ أن يُجعلَ من كلام يوسف، ولا دليلَ علىٰ ذلك؟ قلت: كفىٰ بالمعنىٰ دليلاً قائداً إلىٰ أن يُجعَلَ من كلامه، ونحوُه قولُه: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٩-١١٠]، ثم قال: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]، وهو من كلام فِرعَونَ يُخاطبُهم ويَستَشيرُهم.

وعن ابن جُريج: هذا من تقديم القُرآنِ وتأخيرِه؛ ذَهبَ إلىٰ أن ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ [يوسف: ٥٢] مُتّصلٌ بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ﴾ [يوسف: ٥٠]، ولقد لَفَّقَتِ المُبطِلةُ رواياتٍ مصنوعة، فزَعَموا أنّ يوسفَ حين قال: ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، قال له جبريلُ: ولا حينَ هَمَمْتَ بها؟ وقالت له امرأةُ العزيز: ولا حينَ حَلَلْتَ تِكَّةَ سَراويلِكَ يا يوسُفَ؟ وذلك لتهالكِهم علىٰ بَهتِ الله ورُسُلِه.

[﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ ٥٤]

أشرف إليها علىٰ مر[1]، كيف وأني هَمَمْتُ بها لولا أنْ رأيتُ بُرْهانَ ربي، فعلىٰ هذا: قولُه: ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ إشارةٌ إلىٰ ذلك البرهان، والاستثناءُ منقطع، وكان ذلك منه عليه السلام تفادياً عن الركون إلىٰ إطراء المدح، وتصديقاً لقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، أي: المُتوغّلينَ في الصدق[2].

قوله: (هذا مِن تقديم القُرآن)، أي: ذهبَ ابنُ جُرَيجٍ إلىٰ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿فَسْـَٔلْهُ﴾، كأنه قيل: فاسألْهُ ما بالُ النِّسْوةِ اللاتي قَطَّعْنَ أيديَهنَّ ليُخبِـرْنَه ببراءتي، وذلكَ السُّؤالُ لأجل أن يَعلَمَ أني لم أَخُنْهُ بالغَيْب.

---

(١) كذا في (ط)! والفقرة ساقطة من (ح) و(ف) ومن النسخة الموصلية كما سيأتي.

(٢) من قوله: «والأول أوفق لتأليف النظم» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف)، ومن النسخة الموصلية أيضاً.

يُقال: استَخلصَه واستَخَصَّه؛ إذا جعلَه خالصاً لنفسِه وخاصّاً به. ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ﴾ وشاهَدَ منه ما لم يَحتَسِبْ ﴿قَالَ﴾ أيُّها الصِّدِّيقُ ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ ذُو مكانةٍ ومنزلةٍ ﴿أَمِينٌ﴾ مُؤتَمَنٌ علىٰ كل شيءٍ. رُوي: أنّ الرَّسولَ جاءه فقال: أجِبِ المَلِكَ، فخَرجَ من السِّجن، ودعا لأهله: اللهُمَّ اعطِفْ عليهم قلوبَ الأخيار، **ولا تُعَمِّ عليهم الأخبار**. فهم أعلم الناس بالأخبار في الواقعات، وكتبَ علىٰ باب السِّجن: هذه منازِلُ البَلْوىٰ، وقُبورُ الأحياء، وشَماتةُ الأعداء، وتجربةُ الأصدقاء. ثم اغتَسل وتَنظَّفَ من دَرَنِ السِّجن، ولَبِسَ ثياباً جُدُداً، فلمّا دخلَ علىٰ المَلِكِ قال: اللهمَّ إنِّي أسألُكَ بخَيرِكَ من خيرِه، وأعوذُ بعِزَّتِكَ وقُدرتِكَ من شرِّه. ثم سَلَّمَ عليه ودعا له بالعِبرانية، فقال: ما هذا اللِّسان؟ قال لسانُ آبائي، وكان الملكُ يتكلَّم بسبعينَ لساناً، فكلَّمه بها، فأجابَه بجميعِها، فتعجَّب منه وقال: أيُّها الصِّدّيق، إني أُحِبُّ أن أسمعَ رؤيايَ منك. فقال: رأيتَ بقرات؛ فوَصف لونَهُنَّ وأحوالَهنَّ ومكانَ خُروجِهنّ، ووَصَفَ السَّنابلَ وما كانَ منها علىٰ الهيئةِ التي رآها المَلِكُ، لا يَخرِمُ منها حرفاً، وقال له: مِن حَقِّكِ أن تجمعَ الطَّعامَ **في الأهراء**، فيأتيكَ الخَلْقُ من النَّواحي يَمتارونَ منك، ويَجتَمعَ لك من الكُنوزِ ما لـم يَجتَمِعْ لأحدٍ قبلَك.

قوله: (**ولا تُعَمِّ عليهم الأخبار**)، **الجوهري**: «عَمَّيتُ معنىٰ البيتِ تَعْمية، ومنه المُعمّىٰ»، فقولُه: «اعطِف عليهم قُلوبَ الأخيار» كنايةٌ عن طَلَب خلاصِهم، وقولُه: «ولا تُعَمِّ عليهم» كنايةٌ عن طَلَب ما به يحصلُ تَسَلِّيهم في ذلكَ المكانِ من الاعتبارِ بالواقِعات.

قوله: (**في الأهراء**)، واحِدُها: هُرْي، وهو الأنبار، ولم أجِدْهُ إلا في الحاشية[1].

---

(١) أي: حاشية «الكشّاف» نفسِه، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنها في مواضع، صَرَّحَ في بعضها أنّ الكلامَ للزمخشريِّ نفسِه. أما عَدَمُ وقوفِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ علىٰ هذا المعنىٰ إلا في الحاشية: فغريب، فقد ذكره الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ في «العين» (٤ : ٨٤)، والأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١٥ : ١٥٥)، وأبو عُبيد البكري في «معجم ما استعجم» (١ : ١٩٧)، وغيرُهم. قال الخليل: «الـهُرْي: بيتٌ ضَخمٌ لطعام السُّلطان، وجمعُه: أهراء».

[﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ ٥٥]

﴿ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ﴾ وَلِّني خزائنَ أرضِكَ ﴿ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ أمينٌ أحفظُ ما تَستَحفِظُنيه، عالمٌ بوجوه التَّصرُّف، وَصْفاً لنفسه بالأمانة والكفايةِ اللَّتينِ هما طَلِبةُ الملوكِ ممّن يُولُّونَه، وإنما قال ذلك ليتوصّلَ إلىٰ إمضاء أحكام الله تعالىٰ وإقامةِ الحقِّ وبَسْطِ العدل، والتمكُّنِ ممّا لأجله تُبعَثُ الأنبياءُ إلىٰ العباد، ولِعلمِه أنّ أحداً غيرَه لا يقومُ مقامَه في ذلك، فطَلَب التَّوليةَ ابتغاءَ وَجْهِ الله لا لحُبِّ المُلْكِ والدُّنيا. وعن النبيِّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أخي يوسفَ، لو لـم يَقُـل: اجعَلْني علىٰ خزائـن الأرض، لاستَعمَلَه من ساعتِه، ولكنّه أُخِّرَ ذلك سنة».

فإن قلت: كيفَ جازَ أن يتولّىٰ عَمَلاً من يَدِ كافر، ويكونَ تَبَعاً له وتحتَ أمرِه وطاعتِه؟ قلت: روىٰ مُجاهدٌ أنه كان قد أسلَم. وعن قتادة: هو دليلٌ علىٰ أنه يجوزُ أن يتولّىٰ الإنسانُ عملاً من يَدِ سلطانٍ جائر، وقد كان السَّلَفُ يَتولَّونَ القضاءَ من جهة البُغاةِ ويَرَونَه. وإذا علم النبيُّ أو العالِمُ أنه لا سبيلَ إلىٰ الحُكم بأمرِ الله ودَفْع الظُّلم إلا بتَمكين المَلِكِ الكافرِ أو الفاسق، فله أن يَستَظهِرَ به. وقيل: كان الملكُ يَصدُرُ عن رأيه، ولا يَعتَرِضُ عليه في كلِّ ما رأىٰ، فكان في حُكم التابعِ له والمُطيع.

[﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٥٦]

﴿ وَكَذَٰلِكَ ﴾ ومِثْلَ ذلك التَّمكينِ الظاهرِ ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ ﴾ في أرض مِصر. رُوي أنها كانت أربعين فَرسَخاً في أربعين، ﴿ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴾ قُـرِئ بالنُّون والياء؛

قوله: (ويَـرَونَه)، أي: يَعتَقِدونَه من الرأي، وهو الاعتِقاد.

قوله: (﴿ حَيْثُ يَشَآءُ ﴾ قُرِئَ بالنُّونِ والياء)، بالنُّون: ابنُ كثير، والباقون: بالياء[1].

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٩، و«حجة القراءات» ص٣٦٠.

أي: كل مكانٍ أراد أن يتَّخذَه منزلاً ومُتبَوّأً له، لم يُمنَع منه لاستيلائه علىٰ جميعِها، ودُخولِه تحتَ مَلَكتِه وسُلطانِه. رُوي: أنّ الملكَ تَوَّجَه وخَتمَه بخاتَمِه، **ورَدّاه بسَيفِه**، ووَضع له سريراً من ذَهَب مُكلَّلاً بالدُّرّ والياقوت، ورُوي أنه قال له: **أمّا السَّريرُ فأشُدُّ به مُلكَك**، وأمّا الخاتَمُ فأُدبِّر به أمرَك، **وأمّا التاجُ فليسَ من لباسي ولا لباس آبائي**. فقال: قد وضعتُه إجلالاً لك، وإقراراً بفضلك. فجلسَ علىٰ السَّرير، ودانت له الملوك، وفوَّضَ الملكُ إليه أمرَه، وعَزل قِطْفير، ثم مات بعدَه، فزَوَّجَه المَلِكُ امرأتَه زليخا، فلمّا دخل عليها قال: أليسَ هذا خيراً مما طلبت؟ فوجدَها عذراء، فوَلَدَت له وَلَدَين: إفراثيم وميشا، وأقام العدلَ بمِصر، ....

قوله[1]: (**ورَدّاه بسَيفِه**)، أي: وَشَّحَه، **الأساس**: «لَبِسَتِ المرأةُ رِداءَها؛ أي: وِشاحَها. وتَرَدَّتْ وارتَدَت: تَوشَّحَت». وأُنشِد:

يُنازِعُني رِدائي عَبْدُ عَمْرٍو ... رُوَيدَكَ يا أخا عَمْرِو بنِ بكرِ

لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يميني ... ودُونَكَ فاعتَجِرْ عنه بشَطْرِ[2]

قوله: (**أما السَّريرُ فأشُدُّ به مُلكَك**)، أي: أضبِطُه وأُسَخِّرُه لك، ولـمّا كانَ السَّريرُ يُرادِفُ المُلكَ ويُلازِمُه ـ حتىٰ قيل: استَوىٰ فُلانٌ علىٰ السَّرير، وأُريد: سُخِّرَ له المُلك، ودانَ له الناس، وإن لم يَقعُد علىٰ السَّرير ـ قالَ ذلك، فهو كنايةٌ عن ذلك لا تُنافي حقيقةِ الجلوسِ علىٰ السَّرير مَعَ ضَبْطِ المُلك، ولذلكَ عَقَّبَه بقوله: «فجَلَسَ علىٰ السَّرير، ودانت له المُلوك».

قوله: (**وأما التاجُ فليسَ من لباسي ولا لباسِ آبائي**)، يُخالِفُه قولُه بعدَ هذا[3]: «في عُنُقِهِ طَوْق، وعلىٰ رأسِهِ تاج»، إلا أن يُحمَلَ قولُه: «وَضَعتُه إجلالاً لك»علىٰ أنه من كلام يوسُفَ لا المَلِك، أي: وَضَعتُه علىٰ رأسي إجلالاً لأمرِك.

---

(١) من قوله: «في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم» ـ قبل ٩ فقرات ـ إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) البيتانِ أنشَدَهما الزمخشريُّ في تفسير الآية ١١٢ من سورة النحل (٩: ٢١١).

(٣) ص ٨٩ في تفسير الآية ٥٨ من هذه السورة.

وأحبَّته الرِّجالُ والنساء، وأسلَم علىٰ يَديـهِ الملكُ وكثيرٌ من النـاس، وبـاع من أهل مصرَ في سِنِي القَحطِ الطعامَ بالدَّنانير والدراهم في السَّنة الأُولىٰ حتىٰ لم يبقَ معهم شيءٌ منها، ثم بالحُلِيِّ والجواهر، ثم بالدوابِّ، ثم بالضِّياع والعَقار، ثم برِقابهم، حتىٰ استَرَقَّهم جميعاً، فقالوا: والله ما رأينا كاليوم مَلِكاً أجَلَّ ولا أعظَمَ منه! فقال الملكُ: كيف رأيتَ صُنعَ الله بي فيما خَوَّلَني، فما ترىٰ؟ قال: الرأيُ رأيُك. قال: فإنِّي أُشهِدُ اللهَ وأُشهِدُكَ أنِّي أعتَقتُ أهلَ مِصرَ عن آخِرِهم، ورَدَدتُ عليهم أملاكَهم، وكان لا يبيعُ من أحدٍ من المُمْتارينَ أكثرَ من حِمْلِ بعيرٍ، تقسيطاً بين الناس. وأصابَ أرضَ كَنعانَ وبلادَ الشامِ نحوُ ما أصابَ أرضَ مِصر، فأرسَلَ يعقوبُ بَنِيه لِيَمتارُوا، واحتَبَس بنيامين.

﴿بِرَحْمَتِنَا﴾ بعطائنا في الدنيا من المُلك والغِنَىٰ وغيرِهما منَ النِّعم، ﴿مَن نَّشَآءُ﴾ مَنِ اقتَضَتِ الحِكمةُ أن نشاءَ له ذلك، ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أن نأجُرَهم في الدنيا.

[﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ ٥٧]

﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ لهم. قال سفيانُ بنُ عُيينة: المؤمنُ يُثابُ علىٰ حَسَناتِه في الدُّنيا والآخرة، والفاجرُ يُعجَّلُ له الخيرُ في الدنيا، وما له في الآخرة من خَلاق، وتلا هذه الآية.

[﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ ٥٨]

لم يَعرِفوهُ لطُولِ العَهْدِ ومُفارقَتِه إيّـاهم في سِنِّ الحَداثة، ولاعتقـادِهم أنـه قد هَلَك، ولذهابِه عن أوهامِهم لقِلَّةِ فِكْرِهم فيه واهتمامِهم بشأنه، ولبُعْدِ حالِه التي بَلَغَها من المُلكِ والسُّلطانِ عن حالِه التي فارَقُوه عليها طَريحاً في البئر، ....

قوله: (لم يَعرِفُوهُ لِطُولِ العَهْد)، تفسيرٌ لِقولِه: ﴿وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾، فدَلَّ هذا وقولُه بُعَيدَ هذا: «أخبِروني مَن أنتُم؟ وما شأنُـكُم؟ فإني أُنكِرُكم» علىٰ أنّ الإنكارَ يُضادُّ العِرفان، ولذلكَ أوقَعَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ مُقابِلاً لِقولِه: ﴿فَعَرَفَهُمْ﴾.

مَشْرِيّاً بدراهمَ معدودة، حتّىٰ لو تُخيِّلَ لهم أنه هو لكذَّبوا أنفسَهم وظُنونَهم، ولأنّ المُلْكَ مما يُبدِّلُ الزِّيَّ، ويُلبِسُ صاحبَه من التَّهيُّبِ والاستِعظامِ ما يُنكِّرُ له المعروف. وقيل: رأَوْهُ علىٰ زِيِّ فِرعَونَ عليه ثيابُ الحرير، جالساً علىٰ سرير، في عُنقه طَوقٌ من ذَهَب، وعلىٰ رأسِه تاج، فما خَطَرَ ببالهم أنه هو. وقيل: ما رأَوْهُ إلا من بعيدٍ بَينَهم وبينَه مسافةٌ وحجاب، وما وقفوا إلا حيثُ يَقِفُ طُلّابُ الحوائج، وإنما عَرفَهم لأنه فارَقهم وهم رجال، ورأىٰ زِيَّهُم قريباً من زِيِّهم إذ ذاك، ولأنّ هِمّتَه كانت معقودةً بهم وبمعرفتِهم، فكان يتأمّلُ ويتَفطَّن. وعن الحسن: ما عَرَفَهم حتىٰ تَعرَّفوا له.

[﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ * فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ ٥٩]

قال الراغب: «المعرفةُ والعِرْفان: إدراكُ الشيءِ بتَفكُّرٍ لأثره، فهو أخَصُّ من العِلم، يُقال: فُلانٌ يَعرِفُ الله، ولا يُقال: يَعلَمُ الله، مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ واحِد، لـمّا كـانَ معرفةُ البَشَـرِ لله تعالىٰ بتَدَبُّرِ آثارِه دونَ إدراكِ ذاتِه. ويُقال: اللهُ يَعلَمُ كذا، ولا يُقال: يَعرِف، لأنّ المعرفةَ تُستَعمَلُ في العِلم القاصِـرِ المُتوصَّل إليه بتَفكُّر، وأصلُه من: عَرَفت، أي: أصبتَ عَرْفَه؛ أي: رائحتَه، ويُضادُّ المعرفةُ الإنكار، كالعِلم للجَهْل، قال تعالىٰ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، والعارفُ في تَعارُفِ القوم: هو المُختَصُّ بمعرفةِ الله، ومعرفةِ مَلَكوتِه، وحُسْنِ مُعامَلَتِه»[(١)].

قوله: (علىٰ زِيِّ فِرعَون)، وفِرعَونُ إنما مَلَكَ بعدَ يوسُفَ في عَهْدِ موسىٰ عليه السَّلام، يُقالُ لمُلوكِ مِصـر: الفَراعِنة، واليمن: التتابعة، والرُّوم: القياصِـرة، والفُرْس: الأكاسِـرة[(٢)].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٠-٥٦١.

(٢) هذه الفِقرة قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فِقرة «قولُه: لم يعرفوه لطول العهد»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشّاف».

﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾ أي: أصلَحَهم بعُدَّتِهم، وهي عُـدَّةُ السَّفـر من الزّاد وما يَحتاجُ إليه المسافرون، وأوقَرَ رَكائبَهم بما جاؤوا له من المِيْرة.

وقُرِئ: «بجِهازِهِم» بكسر الجيم، ﴿قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ لا بدَّ من مُقدِّمةٍ سَبَقَت له معهم، حتىٰ اجترَّ القولُ هذه المسألة.

رُوي أنه لـمّا رآهم وكلَّموهُ بالعِبرانيةِ قال لهم: أخبِروني مَن أنتُم وما شأنُكم، فإنِّي أُنكِرُكم؟ قالوا: نحن قومٌ من أهل الشام رُعاة، أصابنا الجَهْد، فجئنا نَمتارُ، فقال: لعلَّكم جئتُم عُيوناً تنظرون عَورةَ بلادي؟ قالوا: معاذَ الله، نحن إخوةٌ بنو أبٍ واحد، وهو شيخٌ صِدِّيقٌ نبيٌّ من الأنبياء، اسمُه يعقوب. قال: كم أنتم؟ قالوا: كنّا اثنَي عشر، فهَلك منّا واحد. قال: فكم أنتم هاهنا؟ قالوا: عشرةٌ. قال: فأين الأخُ الحادي عشر؟ قالوا: هو عند أبيه يَتَسلّىٰ به منَ الهالِك. قال: فمَن يشهدُ لكم أنكم لستُم بعُيون، وأنّ الذي تقولونَ حقّ؟ قالوا: إنّا ببلادٍ لا يَعرِفُنا فيها أحدٌ فيشهدُ لنا. قال: فدَعُوا بعضَكم عندي رهينة، وائتوني بأخيكم من أبيكم، ....

قوله: (﴿بِجَهَازِهِمْ﴾ أي: أصلَحَهُم بعُدَّتِهم)، الراغب: «الـجَهاز: ما يُعَدُّ من مَتاعٍ وغيرِه، والتجهيز: حَمْلُ ذلكَ وبَعْثُه، وضَـرَبَ البعيرُ بجَهازِه: إذا ألقىٰ مَتاعَه في رَحْلِهِ فنفَر»[١].

قوله: (مِنَ المِيرة)، قيل: هو بيانُ «ما»، بل هو صِلةُ «أوقَر»، لأنهم المُمتارون، يَدُلُّ عليه ما ذكَرَ قُبيلَ هذا: «فأرسَلَ يعقـوبُ بَنيهِ ليَمتاروا»، والباءُ في «بما جـاؤوا له» بَدَليّة، و«ما جاؤوا له» هو البضاعة التي في قوله[٢]: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُواْ بِضَـٰعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾.

قوله: (عَوْرةَ بلادي)، العَوْرة: الـخَلَل، أرادَ الـخَلَلَ التي تكونُ في الثُّغور.

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٩.

(٢) قوله: «وما جاؤوا له هو البضاعة التي في قوله» سقط من (ح) و(ف).

وهـو يَحمِلُ رسالةً من أبيكم حتىٰ أُصدِّقَكم، فاقتَـرَعُوا بينهم، **فأصـابتِ القُـرعةُ شَمْعون، وكان أحسَنَهم رأياً** في يوسف، فخَلَّفوهُ عنده، وكان قد أحسَـنَ إنزالَهم وضِيافتَهم.

﴿وَلَا تَقْـرَبُونِ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ داخِلاً في حُكم الجزاءِ مجزوماً، عطفاً علىٰ محَلِّ قولِه: ﴿فَلَاكَيْلَ لَكُمْ﴾، كأنه قيل: فإنْ لم تأتوني به تُحرَموا ولا تَقْربوا، **وأن يكونَ بمعنىٰ النَّهي**.

[﴿قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَـٰعِلُونَ﴾ ٦١]

﴿سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ سنُخادِعُه عنه، وسَنجتَهِدُ ونَحتالُ حتّىٰ نَنتزِعَه من يَدِه، ﴿وَإِنَّا لَفَـٰعِلُونَ﴾ وإنّا لقادرون علىٰ ذلك، **لا نَتَعايا به**، أو: وإنّا لفاعِلون ذلك لا محالةَ، لا نُفرِّطُ فيه ولا نَتوانىٰ.

[﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٦٢]

قوله: (**فأصابت القُرْعةُ شَمْعُون، وكانَ أحسَنَهم رأياً**)، قالَ بعضُهم: فيه نَظَر، لأنه يُخالِفُ ما قالَ قبلَ هذا في تفسيرِ قولِه: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [يوسف: ١٠]: «هو يَـهُوذا، وكانَ أحسَنَهم رأياً، وهو الذي قال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]».

قوله: (**وأن يكونَ بمعنىٰ النهي**)، يعني: يكونُ داخِلاً في حُكم الجزاءِ معطوفاً عليه، لكنْ جَزَمَه لأجل النهي.

قوله: (**لا نَتَعايا به**)، يُقال: أعيا عليه الأمرُ وتَعايا: إذا عَجَزَ عنه، وعلىٰ هذا: قولُه: ﴿وَإِنَّا لَفَـٰعِلُونَ﴾ تذييلٌ وتوكيدٌ لِفعل المُراوَدة، وأنه يَصدُرُ منهم البتّة، إطلاقاً لاسم المُسبَّب علىٰ السَّبَب، لأنّ الأفعالَ مَصادِرُها القُدرة، وعلىٰ الثاني: توكيدٌ للوَعْد، ومن ثَمَّ قال: «لا نُفرِّطُ فيه».

﴿لِفِتْيَتِهِ﴾ وقُرِئ: ﴿لِفِتْيَانِهِ﴾، وهما جمعُ فتًىٰ، كإخوة وإخوان في أخ، و «فِعْلة» للقِلّة، و«فِعْلان» للكثرة، أي: لغِلْمانِهِ الكَيّالين، ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ﴾ لعلَّهم يعرفون حقَّ ردِّها وحَقَّ التكرُّم بإعطاء البَدلَين ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ﴾ وفرَّغوا ظُروفَهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ لعلَّ معرفَتهم بذلك تَدعُوهُم إلىٰ الرُّجوع إلينا، وكانت بضاعتُهم النِّعالَ والأُدُمَ. وقيل: تخوَّف أنْ لا يكونَ عندَ أبيه منَ المَتاع ما يرجعونَ به. وقيل: لم يَرَ من الكرم أن يأخذَ من أبيه وإخوتِه ثَمناً، وقيل: عَلِمَ أن دِيانتَهم تَحمِلُهم علىٰ ردِّ البضاعةِ لا يَستَحِلُّون إمساكَها، فيرجعون لأجلِها. **وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾:** لعلَّهم يردُّونها.

[﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ٦٣]

﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ يُريدون قولَ يوسفَ: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى﴾، **لأنّهم إذا أُنذِروا بمَنْعِ الكَيلِ** فقد مُنِع الكَيلُ، ....

قوله: (**وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾**)، عطفٌ علىٰ قوله: «لَعَلَّ معرفتَهم» إلىٰ آخِره، فيكونُ من الرَّجْع، لا من الرجوع[1].

قوله: (**بإعطاء البَدَلَين**)، أي: البضاعة والكَيْل.

قوله: (**لأنهم إذا أُنذِروا بمَنع الكَيْل**)، تعليلٌ لتفسيرِ ﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ بقوله: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾، وذلكَ أنه عليه السَّلامُ مَنَعَهم مِنَ الاكتيال، وهذهِ العبارةُ تُفيدُ أنّ الممنوعَ هو الكَيْل، فيكونُ كِنايةً عنه[2].

---

(١) قال العلامةُ الفيروزآباديُّ في «القاموس»، مادة (رجع): «رَجَعَ يَرجِعُ رُجوعاً: انصَرَف، ورَجَعَ الشيءَ عن الشيء، ورَجَعَه إليه رَجْعاً: صَرَفَه ورَدَّه، كأرجَعَه».

(٢) هذه الفِقرة قُدِّمَت في الأصلين قبلَ فِقرة «قولُه: وقيل: معنىٰ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا الموضع ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

﴿نَكۡتَلۡ﴾ نرفَعِ المانعَ من الكَيل، ونكْتَلْ منَ الطعام ما نحتاجُ إليه، وقُرِئ: «يَكْتَلْ» بمعنىٰ: يَكْتَلْ أخُونا، فينضمُّ اكتيالُه إلىٰ اكتيالنا، **أو يكن سَبَباً للاكتيال**، فإنَّ امتِناعَه بسَبَبِه.

[﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ ٦٤]

﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾ يُريد أنكم قلتُم في يوسف: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، كما تَقولونَه في أخيه، **ثم خِسْتُم بضَمانكم**، فما يُؤمِنُني مِنْ مِثلِ ذلك. ثم قال: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾ فتوكَّلَ علىٰ الله فيه ودفعَه إليهم، و﴿حَٰفِظٗا﴾ تمييز، كقولك: هو خيرُهم رجلاً، ولله درُّه فارساً. ويجوزُ أن يكون حالاً. ....

قوله: (نرفَع المانِع)، يعني: جوابُ الأمرِ هذا، فوضعَ مَوضِعَه ﴿نَكۡتَلۡ﴾، لأنَّ يوسُفَ عليه السَّلامُ لـمّا علَّقَ المنعَ من الكَيْل بعَدَم إتيانِ أخيهم في قوله: ﴿فَإِن لَّمۡ تَأۡتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ﴾، كانَ إرسالُه رفعاً لذلكَ المانِع، فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿نَكۡتَلۡ﴾، لأنه المقصود، وقولُه: «ونكتَلْ مِنَ الطعام» شُروعٌ في تفسيرِ الاكتيال. قالَ السَّجاوَنْدي: سأَلَ المازِنيُّ ابنَ السِّكيت عندَ الواثِق[1] عن وَزْنِ ﴿نَكۡتَلۡ﴾، فقال: «نَفعَل»، قالَ المازنيّ: فإذن ماضيهِ «كَتَل»، بل وَزْنُه «نفتَل».

قوله: (أو يَكُنْ سَبَباً للاكتيال)، فعلىٰ هذا: إسنادُ «يَكتَل» إلىٰ أخي يوسُفَ علىٰ المجاز.

قوله: (ثم خِسْتُم بضَمانِكم)، **الأساس**: «ومن المجاز: خاسَ العَهْدَ وبوَعْدِه؛ إذا نكثَ وأخلَف، وخاسَ بما كانَ عليه».

---

(١) الخليفةُ العباسي، هارونُ بنُ المُعتَصِم بالله محمد بن هارون الرشيد، (١٩٦ - ٢٣٢)، ولي الخلافةَ سنةَ ٢٢٧، إلىٰ أن مات، فوَلِيَها بعدَه أخوه المُتوكِّل. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٣٠٦ - ٣١٤).

وقُرِئ: «حِفْظاً»، وقرأ الأعمشُ: «فاللهُ خيرُ حافظٍ»، وقرأ أبو هريرة: «خيرُ الحافظِينَ»، ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّٰحِمِينَ﴾ فأرجو أن يُنعِمَ عليّ بحِفظِه ولا يجمعَ عليّ مُصيبتَين.

[﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ۖ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ ٦٥]

وقُرِئ: «رِدَّتْ إلينا» بالكسر، علىٰ أنّ كسرةَ الدّالِ المُدغَمةِ نُقِلَت إلىٰ الراء، كما في: قِيلَ وبِيعَ، وحكىٰ قُطْرُب: ضِرْبَ زيدٌ؛ علىٰ نَقل كسرةِ الراءِ فيمَن سَكَّنها إلىٰ الضّاد، ﴿مَا نَبْغِى﴾ للنَّفي؛ أي: ما نَبغي في القول، ....

قوله: (وقُرئ: «حِفظاً»)، ﴿حَٰفِظًا﴾: حفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والباقون: «حِفْظاً»[1].

قال أبو البقاء: «﴿حَٰفِظًا﴾ بالألف: تمييز، ومِثلُ هذا يجوزُ إضافتُه، وقيل: هو حال، و«حِفظاً»: تمييزٌ لا غير»[2].

قوله: (ولا يَجمَعَ عليَّ مُصيبتَين)، يعني: جِيءَ بقوله: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّٰحِمِينَ﴾ تذييلاً لِقولِه: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ للاستِعطافِ والترحُّم، ومن ثَمَّ اعتُبِرَ في معناهُ الحفظ، وقال: «فأرجو أن يُنعِمَ عليَّ بحِفظِه».

قوله: («رِدَّتْ إلينا» بالكَسْر)، قالَ ابنُ جِنّي: «هيَ قراءةُ عَلقَمةَ ويحيىٰ»[3].

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٦٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٧).

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤٥).

ويحيىٰ: هو ابنُ وَثّاب، كما صَرَّحَ به أبو حيّان في «البحر المُحيط» (٥: ٣٢١)، وهو الفقيهُ المُقرِئُ القُدوةُ يحيىٰ بنُ وَثّابٍ الأسديُّ الكاهليُّ مَوْلاهُم الكوفيّ، قرأ علىٰ عَلقَمةَ وغيره، وتوفي سنة ١٠٣ هـ، رحمه الله تعالىٰ. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤: ٣٧٩ - ٣٨٢).

وما نَتزيَّدُ فيما وَصَفْنا لك من إحسانِ المَلِكِ وإكرامِه، وكانوا قالوا له: إنّا قَدِمنا علىٰ خيرِ رجل، أنزَلنا وأكرَمَنا كرامةً لو كان رجلاً من آل يعقوبَ ما أكرَمَنا كرامتَه. أو: ما نَبتغي شيئاً وراءَ ما فعلَ بنا من الإحسانِ. أو: علىٰ الاستفهام، بمعنىٰ: أيَّ شيءٍ نطلبُ وراءَ هذا؟ وفي قراءة ابنِ مسعود: «ما تبغي» بالتاء؛ علىٰ مُخاطبةِ يعقوبَ، معناه: أيَّ شيءٍ تَطلُبُ وراءَ هذا من الإحسان؟ أو منَ الشاهدِ علىٰ صِدقِنا؟ وقيل: معناه: ما نريدُ منك بضاعةً أخرىٰ.

وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ مُوضِّحةٌ لقوله: ﴿مَا نَبۡغِي﴾، والجملُ بعدَها معطوفةٌ عليها، علىٰ معنىٰ: إنّ بضاعتَنا رُدَّت إلينا، فنَستظهِرُ بها، ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا﴾ في رُجوعنا إلىٰ الملِك، ﴿وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾ فما يُصيبُه شيءٌ مما تخافُه، ونزدادُ باستِصحابِ أخِينا وَسْقَ بعيرٍ زائداً علىٰ أوساقِ أباعِرنا، فأيَّ شيء نَبتَغي وراءَ هذه المبَاغي التي نَستَصلِحُ بها أحوالَنا، ونُوسِّعُ ذاتَ أيدينا. وإنّما قالوا: ﴿وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖ﴾ لِـما ذكَرْنا أنه كانَ لا يزيدُ للرجل علىٰ حِمْلِ بعيرٍ للتقسيط.

فإن قلتَ: هذا إذا فَسَّرتَ البغيَ بالطَّلَب، فأمّا إذا فَسَّرتَه بالكذب والتزيُّد في القول، كانت الجملةُ الأولىٰ ....

قوله: (وما نَتزيَّد)، قالَ أبو عليّ: تَزيَّدَ في الحديث: تكذَّبَ فيه، المعنىٰ: زادَ فيه ما لم يَكُنْ منه[١].

قوله: (أو ما نبتغي شيئاً ولا ما فعل بنا)، يعني: بالغ في الإكرام بحيث لا مزيد عليه فلا يطلب شيئاً آخر.

قوله: (وسق بعير)، قال الخليل: الوسق: حمل البعير[٢]، والوِقر: حِمْلُ البَغْل والحِمار.

---

(١) قوله: «المعنىٰ: زاد فيه ما لم يكن منه» سقط من (ط).

(٢) من قوله: «قوله: (أو ما نبتغي شيئاً ولا ما فعل بنا)» سقط من (ح) و(ف).

ـ وهي قولُه: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ ـ بياناً لصِدقِهم وانتِفاءِ التزيُّدِ عن قِيلِهم، فما تصنعُ بالجُمَل البواقي؟ قلتُ: أعطِفُها علىٰ قوله: ﴿مَا نَبۡغِي﴾؛ علىٰ معنىٰ: لا نَبغي فيما نقول ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا﴾ ونفعل كَيتَ وكَيتَ.

ويجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدَأً، كقولك: وينبغي أن نَميرَ أهلَنا، ....

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ كلاماً مُبتَدَأً**)، أي: قولُه: ﴿وَنَمِيرُ﴾. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا تَصلُحُ الواوُ في الابتداء، ولا أن تكونَ للعطفِ أو للحال، وفي هذا المقام هو للعطف، والتقدير: ما نكذب، هذهِ بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا، وكانَ الرَّدُّ دليلاً علىٰ صِدقِنا فيما قُلنا؛ من أنه أكرَمَنا كما وَصَفْنا، نمشي بها، ونَميرُ أهلَنا، وكذا القولُ في الوَجْهِ الثالثِ والرابع.

وقلت: نَحْوُ هذا ـ أي: المعطوفُ عليه ـ قَدَّرَه المُصَنِّفُ في غيرِ هذا الوَجْه، وهو ما ضَبَطَ معناهُ بقوله: «كلاماً مُبتَدَأً»، فإنه أرادَ الاعتِراضَ والتذييل، كقولك: فُلانٌ يَنطِقُ بالحقِّ، والحقُّ أبلَج، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: «ويَنبَغي لي أن لا أُقصِّرَ» مُقابِلاً لِقولِه: «ويَنبَغي أن نَمير»، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿سَنُرَٰوِدُ عَنۡهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ كما سَبَق، ومن ثَمَّ قال: «وإنّا لَفاعِلونَ ذلكَ لا مَحالة»، ألا ترىٰ أنه كيفَ عَقَّبَ بقوله: «واجتَهَدتُ في تحصيل غَرَضِه» قولَه: «سَعَيتُ في حاجةِ فُلان»، ثم عَقَّبَهما مُؤَكِّداً بقوله: «وينبغي لي أن لا أُقصِّر».

وتوجيهُ السُّؤالِ أنّ قولَه: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ بيانٌ لِقولِه: ﴿مَا نَبۡغِي﴾، بمعنىٰ: لا نكذب، لكنْ ﴿وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾ لا يَصلُحُ أن يكونَ بياناً له، فلا يجوزُ العطفُ علىٰ البيان، وأما إذا جَعَلتَه جُملةً مُؤَكِّدةً علىٰ سَبيل التذييل والاعتِراضِ استقام، لأنّ الكلامَ في الامتيار، وكُلٌّ من الجمل في معناه.

نعم؛ يَصِحُّ أن يكونَ بياناً إذا حُمِلَ ﴿مَا نَبۡغِي﴾ علىٰ معنىٰ المَشُورةِ والرأي، كما قال: «وما نَنطِقُ إلا بالصَّواب فيما نُشير»، ويُرادُ بقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ العَرْضُ وما يَرجِعونَ به إلىٰ طَلَب المِيرة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ونَفعَلُ ونَصنَع؛ بياناً لأنهم لا يَبغُونَ في رأيِهم».

وما قَدَّرَه صاحبُ «الفرائد» أيضاً وَجْهٌ يُصارُ إليه.

كما تقول: سَعيتُ في حاجة فلان، واجتَهَدتُ في تحصيل غَرَضِه، ويجبُ أن أسعىٰ، وينبغي لي أن لا أُقصِّر.

ويجوزُ أن يُرادَ: ما نَبغي وما نَنطِقُ إلّا بالصَّواب فيما نُشيرُ به عليكَ من تجهيزِنا معَ أخينا، ثم قالوا: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ نستظهرُ بها ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ ونفعلُ ونَصنَع؛ بياناً لأنَّهم لا يَبغُون في رأيهم، وأنَّهم مُصِيبونَ فيه، وهو وجهٌ حَسَنٌ واضح.

﴿ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ أي: ذلك مَكيلٌ قليلٌ لا يَكفينا، يَعْنون: ما يُكال لهم، فأرادوا أن يَزدادوا إليه ما يُكال لأخِيهم. أو يكونُ ذلك إشارةً إلىٰ ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾، أي: ذلك الكيلُ شيءٌ قليلٌ يُجيبُنا إليه الملكُ ولا يُضايِقُنا فيه، أو سهلٌ عليه مُتيسِّرٌ لا يَتعاظَمُه. ويجوز أن يكونَ من كلام يعقوب، وأنَّ حِمْلَ بعيرٍ واحدٍ شيءٌ يسيرٌ لا يُخاطَرُ لمِثلِه بالوَلَد، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ [يوسف: ٥٢].

[﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ۖ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ ٦٦]

﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ﴾ مُنافٍ لحالي ـ وقد رأيتُ منكم ما رأيتُ ـ: إرسالُه معكم، ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ حتىٰ تُعطوني ما أتوثَّقُ به من عندِ الله، ....

قوله: (كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾)، يعني: كما أنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ يحتملُ أن يكونَ من كلام يوسُف، وأن يكونَ من كلام زَليخا[1]، كذلكَ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ احتمَلَ أن يكونَ من كلام الأُخوة، وأن يكونَ من كلام أبيهم.

قوله: (إرسالُه معكم)، مُتعَلِّقٌ بقوله: «مُنافٍ لحالي»، وقولُه: «وقد رأيتُ منكم ما رأيت» إما حالٌ أو جُملةٌ مُعترِضة، قالَ في «الانتِصاف»: «لـمّا اعتمَدَ في نفي الرُّؤيةِ علىٰ أنَّ

(١) وهي امرأةُ العزيز.

أراد أن يَحلِفُو له بالله، وإنّما جُعِلَ الحَلِفُ بالله مَوثِقاً منه؛ لأنَّ الحَلِفَ به مما تُؤكَّدُ به العُهودُ وتُشدَّدُ، وقد أذِنَ اللهُ في ذلك، فهو إذنٌ منه، ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ جوابُ اليمين؛ لأنّ المعنىٰ: حتىٰ تَحلِفوا لتأتُنّني به، ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾ إلّا أن تُغلَبوا فلم تُطيقوا الإتيانَ به. أو: إلّا أن تَهلِكوا.

فإن قلت: أخبِرني عن حقيقة هذا الاستثناء، ففيه إشكال؟ قلت: ﴿أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾ مفعولٌ له، والكلامُ المُثبَتُ ـ الذي هو قولُه: ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ ـ في تأويل النَّفي. معناه: لا تَمتَنِعونَ منَ الإتيانِ به إلا للإحاطةِ بكم؛ أي: لا تَمتَنِعونَ منه لِعِلَّةٍ من العِلَلِ إلّا لعلَّةٍ واحدة، وهي أن يُحاطَ بكم، فهو استثناءٌ من أعمِّ العامِّ في المفعولِ له، والاستثناءُ من أعمِّ العامِّ لا يكونُ إلا في النَّفي وحدَه، فلا بدَّ من تأويله بالنَّفي. ونظيرُه من الإثباتِ المُتأوَّلِ بمعنىٰ النَّفي: قولُهم: أقسمتُ بالله لَـمّا فَعَلتَ وإلّا فَعَلتَ، ....

«لن» تأكيدٌ للنفي، فإذا قُلت: لن أفعل، فالمعنى: لن أفعله، وأنّ فِعْلَه يُنافي حالي، قال: منافٍ لحالي»[1].

قوله: (وقد أذِنَ اللهُ في ذلك، فهو إذنٌ منه)، تفسيرٌ لموقع ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿مَوۡثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

قوله: (أقسَمتُ بالله لَـمّا فَعَلتَ)، رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: «أقسَمتُ» هو إثباتٌ في الظاهر، وليسَ به، لأنه في معنىٰ النفي، وقَسَمٌ وليسَ بقَسَم، لأنه في معنىٰ الاستِدعاءِ والطَّلَب، وظاهِرُ «لَـمّا» الوقت، وليسَ بوقت، لأنـه في معنىٰ الاستِثناء، وما بعـدَه فِعْل،

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٢) بحاشية «الكشّاف». وفي نقل المُؤلِّفِ رحمه اللهُ تعالىٰ اختِصارٌ شديد، ولفظُ ابن المُنيِّر: «اعتَمَدَ ـ يعني: الزمخشري ـ في إحالةِ الرؤيةِ علىٰ الله أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] معناه: أنّ الرؤيةَ مُنافيةٌ لحالي، وجَعَلَ هذه المُنافاةَ من مُقتَضىٰ«لن»، ثم التزمَ ذلكَ في هذهِ اللفظةِ حيثُما وقعت؛ ليُمرِّنَ الأذهانَ علىٰ أنّ هذا مُقتَضىٰ«لن»، وقد سبقَ وَجهُ الرَّدِّ عليه في ذلك».

تُريد: ما أطلبُ منك إلّا الفعل، ﴿عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ من طَلَبِ المَوثِقِ وإعطائه ﴿وَكِيلٌ﴾ رقيبٌ مُطَّلِع.

[﴿ وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ * وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ٦٧ - ٦٨].

وإنّما نَهاهُم أن يَدخُلوا من بابٍ واحدٍ لأنَّهم كانوا ذَوي بَهاءٍ وشارةٍ حَسَنة، اشتَهرَهم أهلُ مصرَ بالقُربةِ عندَ الملِكِ والتكرمةِ الخاصَّةِ التي لم تكنْ لغيرِهم، ....

وليسَ بفِعل، لأنه في معنىٰ الاسم، فالكلامُ كُلُّه ـ إذن ـ ليسَ علىٰ ظاهِرِه، بل مُؤوَّل، ولذلكَ أعضَلَ علىٰ سِيبَوَيهِ حتىٰ قال: سألتُ الخليلَ عن قولِ العَرَب: «أقسمتُ بالله لَـمّا فَعَلت».

قالَ في «الانتِصاف»: «إنما اختصَّ قولُه: ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ في النفي، لأنَّ المُستَثنىٰ منه مسكوتٌ عنه، والنفيُ عامّ؛ إذ يَلزَمُ من نفي الإتيانِ نفيُ عوارِضِه، فكأنها مُكرَّرة، بخِلافِ الإثبات، فإنه لا إشعارَ له بعُموم الأحوال، فلا توَقُّفَ له إلا علىٰ أحدِها، ولقد صَدَقَ القائل: «البلاءُ مُوكَّلٌ بالمَنطِق»، قال: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فقالوا: أكَلَه الذئب، وقال: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾، فأُحيطَ بهم»[(١)].

وقالَ أبو البقاءِ والقاضي: «التقدير: لتأْتُنّني به علىٰ كُلِّ حالٍ إلا حالَ الإحاطةِ بكم»[(٢)].

قوله: (وشارةٍ حَسَنة)، الجوهري: «الشارة: اللباسُ والهيئة».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٢) بحاشية «الكشّاف». ولفظُه في آخره: «وقال: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾، أي: تُغلَبوا عليه، فابتُلِيَ أيضاً بذلك، وأحيطَ بهم، وغُلِبوا عليه»، واختصَرَه المُؤلِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ علىٰ وجهٍ قد يخفىٰ به المعنىٰ.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٧)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٩٨).

فكانوا مَظِنَّةً لطُموحِ الأبصارِ إليهم من بينِ الوُفود، وأنْ يُشارَ إليهم بالأصابع، ويُقال: هؤلاء أضيافُ الملِك، انظُروا إليهم ما أحسَنَهم من فِتْيانٍ! وما أحقَّهم بالإكرام! لأمرٍ ما أكرَمَهمُ الملكُ وقرَّبهم وفضَّلهم علىٰ الوافِدينَ عليه، فخاف لذلك أن يدخلُوا كَوكَبةً واحدة، فيُعانوا لجمالِهم وجَلالةِ أمرِهم في الصُّدور، فيُصيبَهم ما يَسُوؤهم؛ ولذلك لم يُوصِهم بالتَّفرُّق في الكَرَّة الأُولىٰ، لأنَّهم كانوا مجهولينَ مَغمورينَ بينَ الناس.

فإن قلتَ: هل للإصابة بالعَينِ وجهٌ تَصِحُّ عليه؟ قلت: يجوزُ أن يُحدِثَ اللهُ عزَّ وجلَّ عندَ النَّظرِ إلىٰ الشيءِ والإعجابِ به، نُقصاناً فيه وخَلَلاً من بعض الوُجوه، ويكونَ ذلك ابتلاءً منَ الله، وامتحاناً لعباده، ليتميَّزَ المُحقِّقونَ من أهل الـحَشْو، فيقول المُحقِّق: هذا فِعْلُ الله، ويقول الـحَشْويُّ: هو أثَرُ العين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [المدثر: ٣١]. وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُعوِّذُ الحسَنَ والحُسينَ فيقول: «أُعِيذُكما بكَلماتِ الله التامّة، من كلِّ عينٍ لامَّة، ومن كلِّ شيطانٍ وهامَّة».

قوله: (فيُعانُوا لجمالِهم)، الجوهري: «عِنتُ الرجل: أصبتُه بعيني، فأنا عائن، وهو مَعين؛ علىٰ النَّقص، ومعيون؛ علىٰ التمام[1]، وقالَ الشاعرُ في التمام:

قد كانَ قومُكَ يَحسَبونَكَ سَيِّداً   وإخالُ أنكَ سَيِّدٌ مَعْيونُ[2]»

قوله: (كانَ يُعوِّذُ الحسَنَ والحسين)، روينا عن البُخاريِّ والترمذيِّ وأبي داودَ[3] عن ابن عبّاس: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ يُعوِّذُ الحسَنَ والحسين، ويقول: إنّ أباكما كانَ يُعوِّذُ بهما إسماعيلَ وإسحاق، أعوذُ بكلماتِ الله التامّة؛ من كُلِّ شيطانٍ وهامّة، ومن كُلِّ عينٍ لامّة».

---

(١) أي: علىٰ تمام وَزنِه: «مفعول»، أما الأولُ فقد نقصَ منه حرفُ الواو.

(٢) البيتُ لعبّاس بنِ مِرداس، كما في «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (٦: ٣٥٨)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (عين).

(٣) البخاري (٣٣٧١)، والترمذي (٢٠٦٠)، وأبو داود (٤٧٣٧). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٥٢٥).

﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ يعني: إن أراد اللهُ بكم سُوءاً لم يَنفعْكُم، ولم يَدفَعْ عنكم ما أشرتُ به عليكم من التَّفرُّق، وهو مُصيبُكم لا مَحالة، ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

ثمَّ قال: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾ أي: مُتفرِّقين ﴿مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم﴾ رأيُ يعقوبَ ودخولُهم مُتفرِّقينَ شيئاً قطُّ، ....

«الجامع»: «الهامّة: واحدةُ الهوامّ، وهيَ الحيّاتُ وكُلُّ ذي سُمٍّ يَقتُل، فأما ما لا يَقتُل ويَسُمّ فهو السَّوامّ، وواحِدُها: سامّة، كالعَقرَب والزُّنبور، وقد تقعُ «الهوامُّ» علىٰ كُلِّ ما يَدُبُّ من الحيوان. واللامّة: ذاتُ اللَّمَم، ولم يَقُل: مُلِمّة، وإن كانت مِن: أَلَـمَّتْ تَلُمّ[1]؛ طَلَباً للازدِواج بـ(هامّة)»[2]، ويجوزُ أن تكونَ علىٰ ظاهرِها؛ بمعنىٰ: جامِعةٍ للشَّرِّ علىٰ المعيون؛ مِن: لَـمَّه يَلُمُّه؛ إذا جَمَعَه.

قوله: (ثم قال: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾)، عطفٌ علىٰ مُقدَّر، و«ثمَّ» للتراخي في الأخبار. المعنىٰ: أنّ اللهَ تعالىٰ حكىٰ عن يعقوبَ عليه السَّلامُ أنه قالَ أولاً: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ﴾ صِيانةً لهم عن عَيْنِ الكمال، وقالَ لهم ثانياً: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ صِيانةً للكلام عن شوب الاعتِزال[3]، ثم حَقَّقَ ذلكَ المعنىٰ بقوله: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾.

وقالَ أبو البقاء: «في جواب «لَـمّا» وَجْهان:

أحدُهما: هو ﴿ءَاوَىٰٓ﴾، وهو جوابُ «لَـمّا» الأُولىٰ والثانية، كقولك: «لَـمّا جِئتُكَ ولـمّا كَلَّمتُكَ أجَبْتَني»، وحَسَّنَ ذلكَ أنّ دُخولَهم علىٰ يوسُفَ يَعقُبُ دُخولَهم من الأبواب.

---

(١) تحرّف في الأصول الخطية إلىٰ: «ألـمَّت بكم»، والمُثبَتُ من «جامع الأصول».

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٤: ٣٦٩).

(٣) في (ح): «عن شوائب الاعتزال»، والمعنىٰ واحد.

حيثُ أصابَهم ما ساءَهم معَ تَفرُّقِهم، من إضافةِ السَّرقةِ إليهم وافتِضاحِهم بذلك، وأَخْذِ أخيهم بوِجْدانِ الصُّواعِ في رَحْلِه، وتضاعُفِ المُصيبةِ علىٰ أبيهم، ﴿إِلَّا حَاجَةً﴾ استثناءٌ منقطع؛ علىٰ معنىٰ: ولكنْ حاجةً ﴿فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ وهي شَفَقَتُه عليهم وإظهارُها بما قالَه لهم ووصّاهم به، ....

الثاني: محذوف، أي: امتَثَلوا وقَضَوا حاجةَ أبيهم»[1].

ويجوزُ أن يكونَ الجوابُ معنىٰ ﴿مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم﴾، وعلىٰ هذا كلامُ المُصنِّف، وتلخيصُه: فلما دَخَلوا مُتفرِّقينَ ليَسلَموا عما حَذِروا منه، ما أغنىٰ عنهم ذلكَ شيئاً، حيثُ أصابَهم ما أصابَهم.

قوله: (﴿إِلَّا حَاجَةً﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع)، ويُمكِنُ أن يكونَ مُتَّصِلاً من باب «لا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سُيوفَهم»[2]، المعنىٰ: ما أغنىٰ عنهم ما وَصّاهُم به أبوهم شيئاً إلا شَفَقَتَه، ومن الضرورةِ أنّ شَفَقةَ الأب مَعَ قُدرةِ الله كالهباء، فإذن ما أغنىٰ عنهم شيئاً قَطّ.

وفي تصريح اسم يعقوبَ إشعارٌ بالتعطُّفِ والشَّفَقةِ والترحُّم، لأنه اشتَهَرَ بالحزنِ والرِّقّة.

الراغب[3]: «الحاجة إلىٰ الشيء: الفقر إليه مع محبة، وجمعه: حاج وحاجات وحوائج، ويُقال: جاج كوج»[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٨).

(٢) يُريد: قولَ النابغةِ الذبياني ـ كما في «ديوانه» ص٣٢ ـ:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنّ سُيوفَهم ... بهنّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

ويُسمّىٰ هذا البابُ عندَ علماءِ البلاغة: «تأكيدُ المدح بما يُشبِهُ الذّمّ».

(٣) في «مفردات القرآن» ص٢٦٣.

(٤) من قوله: «الراغب» إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾ يعني: قولَه: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾ وعِلمَه بأنّ القَدَرَ لا يُغني عنه الحَذَر.

[﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٦٩]

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ ضَمَّ إليه بنيامينَ. ورُوي أنّهم قالوا له: هذا أخونا قد جئناك به، فقال لهم: أحسنتُم وأصبتُم، وستجدون ذلك عندي، فأنزلَهم وأكرمَهم، ثم أضافَهم وأجلسَ كلَّ اثنينِ منهم علىٰ مائدة، فبقيَ بنيامينُ وحدَه، فبكىٰ وقال: لو كان أخي يوسفُ حيّاً لأجلَسَني معه، فقال يوسف: بقيَ أخوكم وحيداً، فأجلَسَه معَه علىٰ مائدتِه وجَعل يُواكِلُه، قال: أنتم عشرةٌ فليَنزِلْ كلُّ اثنينِ منكم بيتاً، وهذا لا ثانيَ له، فيكونُ معي، فباتَ يوسفُ يَضُمُّه إليه ويَشُمُّ رائحتَه حتىٰ أصبحَ، ....

قوله: (وعِلمَه بأنّ القَدَر)، نَصْب؛ عطفٌ علىٰ قوله: «قولَه: ﴿وَمَآ أُغْنِي﴾» علىٰ سَبيل البيان، وَصَفَه اللهُ تعالىٰ بالعِلم الفائقِ لمُطابَقةِ قولِه مُعتَقَدَه، وذلكَ بإسنادِ التعليم إلىٰ الله، وبتعظيم ضميرِ الجماعة، وأنْ لم يَقُل: «عالِـم»، وقيل: ﴿لَذُو عِلْمٍ﴾ علىٰ الكِناية، ونُكِّـرَ ﴿عِلْمٍ﴾، ونُفِيَ عن أكثرِ الناس.

وفيه إشارةٌ إلىٰ تعظيم القولِ بالقضاءِ والقَدَر، ونفي الحولِ والقُوّةِ عن الخلقِ بالكُلّيّة، وأنه عِلمٌ جَليلٌ دقيقٌ يختصُّ بالعُظماءِ من الأنبياءِ والمُرسَلين، وأنّ أكثرَ عُقولِ البَشَـرِ قاصِـرةٌ عن إدراكِه، جاهِلةٌ عن إمعانِ حَقيقتِه، إلا مَن وَفّقَه اللهُ تعالىٰ، واختصَّه به.

قوله: (﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ ضَمَّ إليه بنيامين)، الراغب: «أوىٰ إليه يأوي أُوِيّاً ومأوىٰ، وآواهُ غـيرُه إيواءً. تـقول: أوىٰ إليه كـذا: انضَمَّ إليه، يأوي أُوِيّـاً[1] ومـأوىٰ، قـالَ

(١) في الأصول الخطية: «أياً وأوياً»، والمصدرُ الأول (أياً) لم يرد في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (أوىٰ)، ولم أقف عليه في معاجم اللغة، ولذا حذفتُه.

وسأله عن وَلَدِه فقال: لي عشرةُ بنين، اشتَقَقْتُ أسماءَهم من اسم أخٍ لي هَلَك، فقال له: أتُحبُّ أن أكونَ أخاكَ بَدَلَ أخيك الهالِك؟ قال: مَن يجدُ أخاً مثلَك، ولكن لم يَلِدْكَ يعقوبُ ولا راحيل، فبكىٰ يوسفُ وقام إليه وعانَقَه وقال له: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ يوسفُ، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾ فلا تَحزَنْ ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ بنا فيما مضىٰ، فإنَّ الله قد أحسَنَ إلينا وجمَعَنا علىٰ خير، ولا تُعلِمْهم بما أعلمتُك. وعن ابن عباس: تعرَّفَ إليه. وعن وَهْبٍ: إنّما قال له: أنا أخوك بَدَلَ أخيك المفقود، فلا تَبتَئِسْ بما كنتَ تلقىٰ منهم من الحَسَدِ والأذىٰ فقد أمِنتَهُم. ....

تعالىٰ: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩]، وقال: ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]. وقولُه تعالىٰ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]: كقوله: ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] في إضافتِهِ إلىٰ المَصدَر. وأويتُ له[١]: رَحِمتُه، أُوِيّاً وأيَّةً[٢] ومَأوِيَةً، وتحقيقُه: رَجَعتُ إليه بقلبي»[٣].

قوله: (﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾ فلا تحزن)، الراغب: «البُؤسُ والبأسُ والبأساء: الشِّدّةُ والمكروه، إلا أنّ البُؤسَ في الفَقرِ والحربِ أكثر، والبأسُ والبأساء في النِّكاية[٤]، نَحْو: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤]، وقد بَؤُسَ يَبؤُس، ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾ أي: لا تَلتَزِمِ البُؤسَ ولا تحزن»[٥].

قوله: (وعن ابنِ عبّاس: تعرَّفَ إليه)، يعني: بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾.

قوله: (إنما قالَ له: أنا أخوكَ بَدَلَ أخيكَ المفقود)، تفسيرٌ لِقولهِ تعالىٰ: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾.

---

(١) في الأصول الخطية: «وأويته»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (أوىٰ).
(٢) في الأصول الخطية: «أيّاً وأيّة»، والمُثبَتُ من «المُفردات»، وفي «لسان العرب»: «أوْيَةً وأيَةً ومَأوِيَةً».
(٣) «مفردات القرآن» ص١٠٣-١٠٤.
(٤) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكناية».
(٥) «مفردات القرآن» ص١٥٣.

ورُوي أنه قال له: أنا لا أُفارقُك. قال: قد عَلِمت اغتمامَ والدي بي، فإذا حبستُكَ ازداد غمُّه، ولا سبيلَ إلىٰ ذلك إلا أن أنسُبَكَ إلىٰ ما لا يَجْمُل. قال: لا أُبالي، فافعَل ما بَدا لك. قال: فإنّي أدُسُّ صاعي في رَحْلِك، ثم أُنـادي عليكَ بأنك قد سَرَقتَه، ليَتَهَيّأَ لي ردُّك بعد تَسريحِكَ معهم. قال: افعَل.

[﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ * قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ ٧٠-٧٢]

﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾ مَشرَبة يُسقىٰ بها، وهي الصُّواع. قيل: كان يُسقىٰ بها الملك، ثم جُعِلَت صاعاً يُكالُ به. وقيل: كانتِ الدَّوابُّ تُسقىٰ بها ويُكال بها. وقيل: كانت إناءً مُستَطيلاً يُشبهُ المَكُّوك. وقيل: هي المَكُّوكُ الفارسيُّ الذي يلتقي طَرَفاه، تَشرَبُ به الأعاجِم. وقيل: كانت من فِضَّةٍ مُمَوَّهةٍ بالذَّهَب، وقيل: كانت من ذَهَب. وقيل: كانت مُرصَّعةً بالجواهر، ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ ثمَّ نادىٰ مُنادٍ. يُقال: آذَنَه: أعلَمَه. وأذَّن: أكثَرَ الإعلام، ومنه: المُؤذِّن، لكثرةِ ذلك منه.

رُوي: أنهم ارتَحلوا وأمهَلَهُم يوسفُ حتّىٰ انطلقوا، ثم أمرَ بهم فأُدرِكوا وحُبِسوا، ثم قيلَ لهم ذلك.

والعِيْرُ: الإبلُ التي عليها الأحمالُ، لأنها تَعِيرُ؛ أي: تذهبُ وتجيء. وقيل: هي قافلةُ الحمير، ثم كَثُرَ حتىٰ قيلَ لكلِّ قافلة: عِير، كأنَّها جمعُ عَيْر، وأصلُها: فُعُل، كسَقْفٍ وسُقُف، **فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ«بِيضٍ» و«غِيْدٍ»**، ....

قوله:(فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ «بِيض»)، الجوهري: «جَمْعُ الأبيض: بِيض، وأصلُه: بُيْض؛ بضَمِّ الباء، وإنما أبدَلوا مِنَ الضَّمّةِ كسـرةً لتَصِحَّ الياء».

قوله: (و«غِيد»)، بالغينِ المُعجَمة؛ جَمْعُ «أغيد»؛ مِنَ الغَيَدِ بمعنىٰ: النُّعومة.

والمُرادُ أصحابُ العِيرِ؛ كقوله: «**يا خيلَ الله اركَبي**».

وقرأ ابنُ مسعود: «وجَعَل السِّقايةَ»؛ علىٰ حَذفِ جواب «لـمّا»، كأنه قيل: فلمّا جَهَّزَهم بجَهازِهِم وجَعلَ السِّقايةَ في رَحْلِ أخيهِ أمهَلَهم حتىٰ انطلقوا، ثم أذَّن مُؤذِّن. وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ: «تُفْقِدُونَ»؛ من: **أفقَدْتُه؛ إذا وَجَدتَه فَقِيداً. وقُرِئ: «صَواعَ»، و«صاعَ»**، و«صَوْعَ» و«صُوعَ»؛ بفتح الصّادِ وضمِّها، ....

قوله: (**يا خَيْلَ الله اركبي**)، **النهاية**: «جاءَ في الحديث، وهو علىٰ حذفِ المُضاف، أي: [يا] فُرْسانَ خَيْلِ الله اركبي، وهذا من أحسَنِ المَجازاتِ وألطَفِها».

قال الراغب: «الخيلُ في الأصل: اسمٌ للأفراسِ والفُرْسان، وعلىٰ ذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ويُستَعمَلُ في كُلٍّ منهما مُنْفَرِداً، نَحْوَ ما رُوِي: «يا خَيْلَ الله اركبي»، فهذا للفُرْسان، ومنه الحديث: «عَفَوتُ لكم عن صَدَقةِ الخيل»[1]، يعني: الأفراس»[2].

قوله: (مِن: **أفقَدتُه؛ إذا وَجدتَه فَقيداً**)، **الراغب**: «الفَقْد: عَدَمُ الشيءِ بعدَ وُجودِه، فهو أخصُّ من العَدَم، فإنّ العَدَمَ يُقالُ فيه وفيما لم يُوجَد بَعْد، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾، والتَّفَقُّد: التَّعَهُّد، لكنْ حقيقةُ التَّفَقُّد: تَعرُّفُ فُقدانِ الشيء، والتَّعَهُّد: تَعرُّفُ العَهْد المُتقدِّم»[3].

قوله: (**وقُرِئ: «صَواعَ» و«صاع»**)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأ أبو رجاء: «صَوْعَ المَلِك»؛ بفَتْح الصاد، وقرأ عبدُ الله بنُ عَوْنٍ[4]: بضَمِّها، ويحيىٰ بنُ يَعْمَر: بفَتْح الصادِ وبالغينِ المُعجَمة،

(١) أخرجه أبو داود (١٥٧٤)، والترمذي (٦٢٠)، وابنُ ماجه (١٧٩٠) من حديثِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٠٤.

(٣) المصدر السابق ص٦٤١.

(٤) المُزَنيُّ البصريّ (٦٦ - ١٥١)، الإمامُ الثقةُ الوَرِع، كانَ من ساداتِ أهل زمانِهِ عبادةً وفَضلاً، ووَرَعاً ونُسُكاً، وصلابةً في السُّنَّة، وشِدّةً على أهل البدع. «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٥: ٣٤٦ - ٣٤٩).

والعينُ مُعجَمةٌ وغيرُ مُعجَمة.

﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ يقولُه المـُؤذِّن، يُريد: وأنا بحِمْل البَعيرِ كَفيل، أُؤَدِّيهِ إلىٰ مَن جاء به؛ وأراد: وَسْق بعيرٍ من طعام جُعْلاً لـمَن حَصَّلَه.

[﴿قَالُواْ تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ ٧٣]

﴿تَاللَّهِ﴾ قَسَمٌ فيه معنىٰ التعجُّبِ ممّا أُضيفَ إليهم، وإنّما قالوا: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُم﴾ فاستَشهَدوا بعِلمِهم؛ لِـمَا ثَبتَ عندَهم من دلائل دينِهم وأمانتِهم في كَرَّتَي مجيئِهم ومُداخَلتِهم للمَلِك، ولأنهم دخلوا وأفواهُ رواحلِهم مَكْعُومة؛ لئلّا تَتَناوَلَ زرعاً أو طعاماً لأحدٍ من أهل السُّوق؛ ولأنّهم ردُّوا بضاعتَهم التي وجدُوها في رِحالهم. ﴿وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ وما كنّا قطُّ نُوصَفُ بالسَّرقة وهي مُنافيةٌ لحالنا.

وأبو هُريرة: «صاع»، والناس: ﴿صُوَاعَ﴾. والصاعُ والصُّواعُ والصَّوْع[1]: واحِد، وكُلُّه مِكيال، وقيل: الصُّواع: إناءُ المَلِكِ يَشـرَبُ منه، وأما الصَّوْغ: فمَصدَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ اسم المفعول، أي: المَصُوغ»[2].

قوله: (قَسَمٌ فيه معنىٰ التعجُّب)، المعنىٰ: ما أعجَبَ حالَكم، أنتُم تعلَمونَ عِلماً جَليّاً لا ريبَ فيه لِـمَا شاهدتُم من أحوالنا أننا بَريئونَ مما تَصنَعونَ إلينا. ثم تَنسِبونَه إلينا. قال الزَّجّاج: «التاءُ لا يُقسَمُ بها إلا في «الله»، وهي بَدَلٌ من الواو كما في «وُراث»: تُراث»[3].

قوله: (مكعومة)، الجوهري: «الكِعامة: شيءٌ يُجعَلُ علىٰ فم البعير، يُقال: كَعَمتُ البعيرَ: أي: شَدَدتُ فمَه في هِياجِه، فهو مكعوم».

---

(١) بفَتْح الصادِ وضَمِّها، صَـرَّح به ابنُ جِنّي نفسُه.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢٠).

[﴿ قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ * قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٧٤-٧٥]

﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ الضَّميرُ للصُّواع؛ أي: فما جزاءُ سرقتِه ﴿إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ﴾ في جُحودِكم وادّعائكم البراءةَ منه؟

﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ﴾ أي: جزاءُ سَرقتِه أخذُ مَن وُجِدَ في رَحْلِه، وكان حُكمُ السارقِ في آلِ يعقوبَ أن يُستَرَقَّ سنة، فلذلك استُفتوا في جزائه، وقولُهم: ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ تقريرٌ للحُكم؛ أي: فأخذُ السّارِق نفسِه هو جزاؤه لا غير، كقولك: حقُّ زيدٍ أن يُكسىٰ ويُطعَمَ ويُنعَمَ عليه، فذلك حقُّه، أي: فهو حقُّه؛ لتقرُّرِ ما ذكرتَه من استحقاقه وتَلزُّمِه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأ، والجملةُ الشَّرطيةُ كما هي خَبَرَه، علىٰ إقامةِ الظاهرِ فيها مقامَ المُضمَر. والأصلُ: جزاؤه مَن وُجِدَ في رَحْله فهو هو، فوُضِعَ «الجزاءُ» موضعَ «هو»، كما تقول لصاحبك: مَن أخو زيد؟ فيقول لك: أخوه مَن يقعدُ إلىٰ جَنْبه فهو هو، يرجع الضَّميرُ الأول إلىٰ «مَن» والثاني إلىٰ «الأخ»، ثم تقول: فهو أخوه؛ مقيماً للمُظهَر مقامَ المُضمَر.

قوله: (﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ تقريرٌ للحُكم)، قالَ أبو البقاء: «﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأ، و﴿مَن وُجِدَ﴾ خَبَرُه، والتقدير: استِعبادُ مَن وُجِدَ في رَحْلِه، و﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مُبتَدأٌ وخَبَرٌ مُؤكِّدٌ لمعنىٰ الأول»[1]. ومثلُه في دخولِ الفاءِ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكَّدِ قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ في أحَدِ وَجْهَيه.

قوله: (مُقيماً للمُظهَرِ مَقامَ المُضمَر)، قالَ الزَّجّاجُ بعدَما حَكىٰ هذا الوَجْه: «الإظهارُ أحسَن؛ لِئلّا يقعَ اللَّبْس، ولئلّا يُتوَهَّمُ أنّ «هو» إذا عادت ثانيةً ليسَت براجِعةٍ إلىٰ الجزاء،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٣٩).

ويحتملُ أن يكون ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ خبَرَ مبتدأٍ محذوف؛ أي: المسؤولُ عنه جَزاؤه، ثم أفتَوا بقولهم: مَن وُجِدَ في رَحْله فهو جزاؤه، كما يقول: مَن يَستَفتي في جَزاء صَيْدِ المُحرِم: جزاءُ صَيدِ المُحرِم، ....

والعَرَبُ إذا فَخَّمَتْ أمرَ الشيءِ جَعَلَتِ العائدَ إليه إعادةَ لفظِهِ بعَينِه»[1].

قوله: (في جَزاءِ صَيْدِ المُحرِم)، يَتَعلَّقُ بقوله: «يُستَفتىٰ»، وقولُه: «جَزاءُ صَيْدِ المُحرِم» حِكايةُ قولِ المُستَفتي؛ يحكيهِ المُفتي تَوطِئةً لِفَتْواه، ثم يَشرَعُ في الفتوىٰ ويقول: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] الآية.

فإن قُلت: قولُه: «جَزاءُ صَيْد المحرم» ليسَ مِثلَ قولِه: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾، أي: المسؤولُ عنه جَزاؤُه، لأنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف؟ قلت: إذا حكىٰ المسؤولَ عنه حِكايةَ كلام السائل لا بُدَّ من تقديرِ ما يَتِمُّ به كلامُه، فقولُه: «جَزاءُ صَيْدِ المُحرِم»: تمامُه ما أذكرُه؛ لِدلالةِ قوله: «ثم يقول»، والمُرادُ بالمسؤولِ عنه ما يُفهَمُ من قوله: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾، وهو حُكمُ السارق، لأنَّ المعنىٰ: فما جَزاءُ مَنْ سَرَق؟ أي: سَرِقةِ السارقِ للصاع؟ أي: السارقُ الذي سألتَ عن حُكمِه هو جُزاؤُه[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجاج (٣: ١٢١).

(٢) ولم يتعرَّض الزمخشريُّ هنا، ولا المُؤلِّف، لإظهارِ قوله: ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ بَدَلَ إضماره، فقد كانَ القياسُ أن يُقال: «فبدأ بأوعيتهم قبلَ وعاءِ أخيه ثم استخرَجَها منه»؛ لِتَقَدُّم ذِكرِه، وقد أجابَ عنه الإمامُ ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (١: ١٠٢ - ١٠٣)؛ قال: «لو قيل: «ثم استخرَجَها منه» لأوهَمَ أن يكونَ الضميرُ للأخ نفسِه، فيصيرُ كأنَّ الأخَ كانَ مُباشِراً بطَلَب خروج الوعاء، ولم يكن الأمرُ كذلك؛ لِـمَا في المُباشَرةِ من الأذىٰ الذي تأباهُ النفوسُ الأبيّة، فأُعيدَ بلفظِ الظاهرِ لنفي هذا التوهُّم.

وإنما لم يُضمَر «الأخُ» فيُقال: «ثم استخرَجَها من وعائه» لأمرين:

أحدهما: أنّ ضميرَ الفاعل في ﴿ٱسْتَخْرَجَهَا﴾ ليوسُفَ عليه السَّلام، فلو قال: «من وعائه»، لَتُوهِّمَ أنه ليوسف، لأنه أقربُ مذكور، فأُظهِرَ رفعاً لذلك.

والثاني: أنّ الأخَ مذكورٌ مُضافاً إليه، ولم يُذكَر فيما تقدَّم مقصوداً بالنِّسبة الإخبارية، فلما احتيجَ إلىٰ إعادةِ ما أُضيفَ إليه أُظهِرَ أيضاً».

ثم يقول: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

[﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ٧٦]

﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ﴾ قيل: قال لهم مَن وُكِّلَ بهم: لا بُدَّ من تفتيش أوعِيَتِكُم، فانصَرَفَ بهم إلىٰ يوسف، فبدأ بتفتيش أوعيتِهم قبلَ وِعاءِ بنيامينَ لنَفْيِ التُّهمة، حتّىٰ بَلغَ وِعاءَه، فقال: ما أظنُّ هذا أخَذَ شيئاً، فقالوا: والله لا نَترُكُه حتىٰ تنظرَ في رَحْلِه، فإنّه أطيَبُ لنفسِكَ وأنفُسِنا، فاستَخرَجُوه منه.

وقرأ الحسنُ: «وُعاء أخيه» بضمِّ الواو، وهي لغة. وقرأ سعيدُ بنُ جُبير: «إعاء أخِيه» بقَلْبِ الواو همزة.

فإن قلت: لِـمَا ذكَّرَ ضميرَ «الصُّواع» مرّاتٍ ثم أنَّثه؟ قلت: قالوا: رَجعَ بالتأنيث علىٰ «السِّقاية»، أو أنَّث «الصُّواعَ» لأنه يُذكَّرُ ويُؤنَّث، ولعلّ يوسفَ كان يُسمِّيه سِقاية، وعبيدُه صُواعاً، فقد وقعَ فيما يتَّصل به من الكلام: سِقاية، وفيما يتَّصل بهم منه: صُواعاً.

﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا﴾ **مثلَ ذلك الكَيْدِ العظيم كِدْنا** ﴿لِيُوسُفَ﴾ يعني: عَلَّمْناه إيَّاه، وأوحَينا به إليه، ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ تفسيرٌ للكَيد وبيانٌ له، ....

قوله: (**مِثلَ ذلكَ الكَيْدِ العظيم كِدْنا**)، اعلَمْ أنّ الكَيْدَ هو المكرُ والخديعة، وهو أن تُوهِمَ غيرَكَ خِلافَ ما تُخفيه، وهو في حَقِّ الله تعالىٰ محمولٌ علىٰ التمثيل، فكأنّ صورةَ صُنْعِ الله تعالىٰ في تعليمِهِ يوسُفَ عليه السَّلامُ أن لا يحكمَ علىٰ إخوتِهِ حُكمَ المَلِكِ بأن يَغرَمَ السارقُ مِثليْ ما أخذَه، بل يُجرِي عليهمُ الحكمَ علىٰ سَنَنِ مذهبِهم بأن يُستَعبَدَ السارق،

لأنه كان في دينِ مَلِكِ مِصرَ وما كان يحكمُ به في السارق: **أن يُغرَّمَ مِثليَّ ما أخذ**، لا أنْ يُلزمَ ويُستعبَد، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: ما كان يأخذُه **إلا بمشيئة الله وإذنِه** فيه، ﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُ﴾ في العِلم كما رَفَعْنا درجةَ يوسفَ فيه.

تُشبِهُ[1] صورةَ صُنْع مَنْ يُوهِمُ الغيرَ خِلافَ ما يُخفيه، لأنّ مقصودَ يوسُفَ عليه السَّلامُ إيواءُ أخيهِ إليه، وكانَ لا يَـتِمُّ ذلكَ إلا بهذهِ الحيلة.

ولـمّا كانَ قولُه: ﴿مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ﴾ هو عَيْنُ الكَيْد، قالَ المُصنِّف: هو «تفسيرٌ للكَيْد».

الراغب: «الكيد: ضَـرْبٌ مِنَ الاحتيال، وقد يكونُ محموداً أو مذموماً، وإن كانَ في المذموم أكثرَ استِعمالاً، وكذلك الاستِدراجُ والمكر، ويكونُ بعضُ ذلكَ محموداً، قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَ﴾، وقال: ﴿وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، وفلان يكيد بنفسه، أي: يجود»[2].

قوله: (**أن يُغرَّمَ مِثليَّ ما أخذ**)، اسمُ«كانَ» في قوله: «كانَ في دينِ المَلِك»، و«ما»ـ في «ما كانَ يحكمُ به» ـ موصولة، وهو عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ «دينِ المَلِك»، والضميرُ في «لأنه كانَ» للشأن.

قوله: (**إلا بمَشيئةِ الله تعالىٰ وإذنِه**)، ويجوزُ أن يكونَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمةُ تأبيد، كأنه قيل: ما كانَ ليأخذَ أخاهُ في دِينِ المَلِكِ أبداً، لأنه جَلَّ مَنِ انتصبَ لـمَنصِبِ النُّبوّةِ أن يحكُمَ بدينِ الكُفّار، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأنّ عَوْدَهم في مِلَّتِهم مما لن يشاءَ اللهُ علىٰ مَذهَبه[3] كما قَـرَّرَه.

---

(١) في الأصول الخطية: «سنة»، ولعلّ صوابها: «شِبْه»، وما أثبتُّه أوضح، والله أعلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٢٨-٧٢٩.

(٣) أي: عقيدته الاعتزالية في أنّ اللهَ لا يُريدَ القبيح، كالكفرِ والشَّـرِّ ونحوهما، وإنما يقعُ ذلك بإرادةِ العبد.

وقُرِئ: «يَرفَعُ» بالياء، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾ بالتَّنوين. ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ فوقَه أرفعُ درجةً منه في عِلمِه، أو فوقَ العلماءِ كلِّهم ﴿عَلِيمٌ﴾ هم دُونَه في العِلم، وهو اللهُ عزّ وعلا، ....

قالَ الزَّجّاج: «مَوضِعُ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ نَصْب؛ لـمّا سَقَطَتِ الباء[1] أفضىٰ الفِعل»[2].

قوله: (﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ﴾)، عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالنون، والباقون: بالياء[3].

قوله: (و﴿دَرَجَٰتٍ﴾ بالتنوين)، قالَ أبو البقاء: «﴿مَّن﴾ ـ علىٰ هذا ـ مفعولُ ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾ ظَرْفٌ أو حَرْفُ الجرِّ محذوف، أي: إلىٰ دَرَجات»[4].

قوله: (أو فوقَ العُلماءِ كُلِّهم ﴿عَلِيمٌ﴾ هُم دونَه في العِلم، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ)، ولفظةُ «كُلّ» علىٰ الأولِ استِغراقية، وعلىٰ الثاني مجموعية.

قالَ القاضي: «واحتَجَّ به مَن زَعَمَ أنه تعالىٰ عالـمٌ بذاتِه؛ إذ لو كانَ ذاعِلم، لكانَ فوقَه مَنْ هو أعلَمُ منه، والجواب: أنّ المُراد: كُلُّ ذي عِلمٍ مِنَ الخلق، لأنّ الكلامَ فيهم، ولأنّ العليمَ هو اللهُ تعالىٰ، ومعناه: الذي له العِلمُ البالغُ لغة، ولأنه لا فَرْقَ بينَه وبينَ قولنا: فوقَ كُلِّ العُلماءِ عليم، وهو مخصوص»[5].

وقلت: قَضِيّةُ النَّظْم تَقتَضي أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ تفسيرٌ وبيانٌ لِقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾، والكَيْد: هو تعليمُ الله إياهُ أن يُسرِقَ أخاه، ويُكذِّبَ إخوَتَه؛ ليَستَعبِدَه، ومِثلُ هذا الحكم الذي تُرىٰ في الظاهرِ حُرْمتُه، وهو في الحقيقةِ

---

(١) أي: كان الأصلُ أن يُقال: «إلا بأن يشاء الله»، فحُذِفَت منه الباء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ١٢٢).

(٣) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٢٦١، و«حجة القراءات» ص٢٥٨-٢٥٩ و٣٦٣.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبري (١: ٥١٥)، قاله في إعراب الآية ٨٣ من سورة الأنعام، وقد أحالَ إليها في هذا الموضع من سورة يوسف عليه السلام.

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٠٢).

فإن قلتَ: ما أذِنَ اللهُ فيه يجبُ أن يكونَ حَسَناً، فمِن أيِّ وجهٍ حَسُنَ هذا الكَيد؟ وما هو إلّا بُهتانٌ وتسريقٌ لـمَن لم يَسرِق، وتكذيبٌ لـمَن لم يكذب، وهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٧٤]؟ قلت: هو في صورة البُهتان، وليس ببُهتانٍ في الحقيقة؛ لأنّ قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ تَوْريةٌ عمّا جرىٰ مجرىٰ السَّرقةِ من فِعلِهم بيوسف.

وقيل: كان ذلك القولُ من المُؤذِّن لا من يوسف، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ فَرْضٌ لانتفاء براءتِهم. وفَرْضُ التكذيبِ لا يكون تكذيباً، علىٰ أنه لو صَرَّحَ لهم بالتَّكذيب، كما صَرَّحَ لهم بالتسريق لَكانَ له وجه؛ لأنّهم كانوا كاذبين في قولهم: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧].

هذا وحُكمُ هذا الكَيدِ حُكمُ الحِيَلِ الشَّرعيّةِ التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ مَصالحَ ومنافعَ دينية، كقوله تعالىٰ لأيوبَ عليه السَّلام: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤] ليَتخلَّصَ من جَلْدِها ولا يَحنَث، وكقول إبراهيمَ عليه السَّلام: «هي أختي»، لِتَسلَمَ من يَدِ الكافر. وما الشَّرائع كلُّها إلا مصالحُ وطرقٌ إلىٰ التخلُّص من الوقوعِ في المفاسِد، وقد عَلِمَ اللهُ تعالىٰ في هذه الحِيْلةِ التي لقَّنها يوسُفَ مصالحَ عظيمة، فجَعلَها سُلَّماً وذريعةً إليها، فكانت حَسَنةً جميلة، وانزاحَتْ عنها وجوهُ القُبحِ لِـما ذَكَرنا.

مُتضمِّنٌ لأسـرارٍ وحِكَم لا يَصِلُ إلىٰ كُنهِها كُلُّ ذي عِلم، فإنّ أصحابَ العِلمِ وأربابَه تَتفاوَتُ دَرَجاتُهم؛ فمِن عالِـمٍ لا يَنظُرُ إلا إلىٰ ظاهرِ الحالِ فيُنكِر، ومن عالِـمٍ يَعلَمُ السِّرَّ والحِكمةَ فيه كيوسُفَ والخضِـرِ فيُمضيه، فجاءَ قولُه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ تذييلاً للكلام السابق، فعلىٰ هذا: يُحمَلُ «الكُلُّ» في قوله: ﴿كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ علىٰ الاستِغراقيّةِ دونَ المجموعية، ويُحمَلُ «العَليمُ» علىٰ غيرِ الله عَزَّ وجَلَّ قَطْعاً.

قوله: (تَوْرية)، وهيَ أن يُطلَقَ لفظٌ له معنيان؛ قريبٌ وبعيد، ويُرادُ البعيدُ منهما، فقوله:

[﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ ٧٧]

﴿أَخٞ لَّهُۥ﴾ أرادوا يوسف. رُوي: أنّهم لـمّا استخرَجوا الصّاعَ من رَحْل بنيامينَ نَكَسَ إخوتُه رؤوسَهم حياءً، وأقبلوا عليه وقالوا له: ما الذي صَنَعتَ؟ فضَحتَنا وسَوَّدتَ وجوهَنا، يا بَني راحيلَ ما يزالُ لنا منكم بلاء، متىٰ أخذتَ هذا الصاع؟ فقال: بنو راحيلَ الذين لا يزالُ منكم عليهمُ البلاءُ، ذهبتُم بأخي فأهلَكْتُموه، ووَضَعَ هذا الصُّواعَ في رَحْلي الذي وَضَعَ البضاعةَ في رِحالِكُم.

واختُلف فيما أضافوا إلىٰ يوسفَ من السَّرقة: فقيل: كان أخذَ في صِباهُ صَنماً لجدِّه أبي أُمِّه، فكَسَرَه وألقاهُ بين الجِيَفِ في الطَّريق. وقيل: دَخلَ كنيسةً فأخذ تمثالاً صغيراً من ذَهَبٍ كانوا يعبدونَه فدَفنَه. وقيل: كانت في المنزلِ عَناقٌ أو دجاجةٌ فأعطاها السائل. وقيل: كانت لإبراهيمَ عليه السَّلامُ مِنطَقةٌ يَتَوارثُها أكابرُ وَلَدِه، فوَرِثها إسحاق، ثمّ وَقَعَت إلىٰ ابنتِه، وكانت أكبرَ أولادِه، فحَضَنَتْ يوسفَ وهي عَمَّتُه بعد وفاةِ أُمِّه، وكانت لا تصبرُ عنه، فلمّا شَبَّ أراد يعقوبُ أن يَنتَزِعَه منها، فعَمَدَت إلىٰ المِنطَقة، فحَزَمَتْها علىٰ يوسفَ تحتَ ثيابه، وقالت: فَقَدتُ مِنطَقةَ إسحاق، فانظُروا من أخذَها، فوَجَدُوها محزومةً علىٰ يوسف، فقالت: إنّه لي سَلَمٌ أفعلُ به ما شِئت، فخَلّاهُ يعقوبُ عندها حتّىٰ ماتت.

﴿فَأَسَرَّهَا﴾ إضمارٌ علىٰ شَريطة التفسير،..........................

﴿إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ معناهُ القريب: سَـرِقةُ الصاع، والبعيد: فِعْلُهم بيوسُفَ ما فَعَلوا، وهو المُرادُ هاهنا.

قوله: (إضمارٌ علىٰ شَـريطةِ التفسير)، من قولِ الزَّجاج: «﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾ إضمارٌ

....

على شريطة التفسير، لأنه بَدَلٌ من «ها» في ﴿فَأَسَرَّهَا﴾ أي: أَسَرَّ يوسفُ في نفسِه قولَه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾، المعنى: أنتم شرٌّ مكاناً[١] في السَّرِقةِ بالصِّحَة، لأنكم سَرَقتُم أخاكُم من أبيكم»[٢].

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»[٣]: الإضمارُ على شَريطةِ التفسير على ضَرْبَين:

أحدهما: أن يُفسَّر بمُفرَد، نَحْو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ففي «نِعمَ» ضميرٌ هو الفاعل، و«رجلاً» تفسيرٌ له، ومثله: «رُبَّهُ رَجُلاً»[٤].

وثانيهما: أن يُفسَّرَ بجُملة، نَحْوَ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: الأمرُ اللهُ أَحَدٌ، ثم يُدخَلُ عليها عواملُ المُبتَدأ، نَحْو: «كانَ» و«إنَّ» و«ليس».

وتفسيرُ المُضمَرِ في كِلا المَوضِعَينِ مُتَّصِلٌ بالجملةِ التي فيها الإضمارُ المشروطُ تفسيرُه، ومُتعلِّقٌ به، أما في المُبتَدأِ ففي مَوضِع الخبر، وأما في المُفرَدِ فمُتعلِّقٌ بما عَمِلَ في الضمير، ألا ترى أنّ «رجلاً» في قوله: «نِعمَ رجلاً» مُنتَصِبٌ عن الفِعْل، وفي «رُبَّهُ رجلاً» مُنتَصِبٌ عن تمام الهاءِ المُضمَر، فهو من بابِ «لي مِثلُه رَجُلاً»[٥] و«أفضَلُ رَجُلٍ أنا».

---

(١) من قوله: «إضمار على شريطة التفسير لأنه بدل» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٢٣).

(٣) وهو «الإغفال فيما أغفَلَه الزَّجّاجُ في المعاني» لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، يُريدُ بـ«المعاني»: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج، وظاهرُ عنوانه: أنه استدراكٌ وإكمالٌ لكتاب الزَّجّاج، لكنه في حقيقته إصلاح لما يرى أبو علي أن الزجاج أخطأ فيه، كما صَرَّح بذلك في مُقدِّمته.

(٤) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٢: ١٧٦ - ١٧٨)، و«الخصائص» لابن جِنّي (٢: ٢٠)، و«المُفصَّل» للزمخشري ص١٣٤ و٢٨٦، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٢: ٥٣ و٥٩ و٦١) و(٢: ٤٠٦) و(٣: ٢٣٥) و(٤: ٢٤٨)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ربب)، وغيرها.

(٥) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٤٤) و(٢: ١٨١)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (٣: ٣٤)، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٢: ٦٢ و١٧٨)، وغيرها.

تفسيرُه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ وإنّما أُنّثَ لأنّ قولَه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ جملةٌ أو كلمةٌ علىٰ تسميتِهم الطائفةَ من الكلام كلمة، كأنه قيل: فأَسَرَّ الجملةَ أو الكلمةَ التي هي قولُه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾. والمعنىٰ: قال في نفسِه: أنتُم شَرٌّ مكاناً؛ لأنّ قوله: ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ من «أسرَّها». وفي قراءة ابن مسعود: «فأسرَّه»، علىٰ التذكير، يُريد: القولَ أو الكلام.

فظهرَ أنّ تفسيرَ المُضمَرِ المشروطِ تفسيرُه لا يكونُ إلا مُتعلِّقاً بالجملةِ التي تَتَضمَّنُ المُضمَر، ولا يكونُ مُنقَطِعاً عنها، والذي ذكرَه الزَّجّاجُ مُنقَطِع»[1].

والوَجْهُ أن يُحمَلَ الضميرُ في «أَسَرَّها» علىٰ الإجابة؛ كأنهم لـمّا قالوا: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾، أَسَرَّ يوسُفُ عليه السَّلامُ إجابتَهم في نفسِهِ في الوقت، ولم يُبْدِها لهم، أو علىٰ المقالة؛ أي: أَسَرَّ مَقالتَهم، والمَقالةُ والقَوْلُ واحِد، والمُرادُ المَقُول، كالـخَلْقِ والمخلوق، فمعنىٰ «أَسَرَّها»: وعاها وأكنَّها في نفسِه إرادةَ التوبيخ.

وقالَ القاضي[2]: «وأُجيبَ بأنّ الحصرَ ممنوع، فإنهم سَمَّوا نَحْو: «زيداً ضَرَبتُه» بهذا الاسم، ولا مُناقشةَ في التسمية».

وقالَ القاضي: «في جَعْل ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ من الضميرِ علىٰ تأويل الكلمةِ أو الجملةِ نَظَر؛ إذِ المُفسَّرُ بالجملةِ لا يكونُ إلا ضميرَ الشأن»[3].

وفي قولِ المُصنِّف: «﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ بَدَلٌ مِن (أَسَرَّها)» إثباتٌ لكلام النفس.

---

(١) «الإغفال» للفارسي (٢: ٣٣٣-٣٣٥).

(٢) يعني: البيضاوي، كما هو اصطلاحُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، ولم أقف علىٰ ما نُقِلَ عنه هنا في «تفسيره»، وإتباعُه بقوله: «وقال القاضي» مرّةً أخرىٰ: غريب، واللهُ أعلم.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣٠٢).

ومعنىٰ ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾: أنتم شَرٌّ منزلـةً في السَّرِق؛ لأنكم سارقون بالصِّحّة، لِسَرقتِكُم أخاكُم من أبيكم، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ يعلمُ أنه لم يَصِحَّ لي ولا لأخي سَرِقة، وليسَ الأمرُ كما تَصِفون.

[﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٧٨]

استَعطَفُوهُ بإذكارهم إيّاه حقَّ أبيهم يعقوب، وأنه شيخٌ كبيرُ السِّنِّ أو كبيرُ القَدْر، وأنّ بنيامينَ أحبُّ إليه منهم، وكانوا قد أخبَروه بأنّ ولداً له قد هَلَك، وهو عليه ثُكْلان، وأنه مُستأنِسٌ بأخيه، ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ فخُذْهُ بَدَلَه علىٰ وَجْهِ الاستِرهانِ أو الاستِعباد، ﴿إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا فأَتِمْ إحسانَك، أو: من عادتِكَ الإحسانُ فاجْرِ علىٰ عادتِكَ ولا تُغيِّرْها.

[﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ إِنَّا إِذًا لَّظَالِمُونَ﴾ ٧٩]

﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ هو كلامٌ مُوجَّه، ظاهرُه أنه وَجَبَ علىٰ قَضِيّةِ فَتْواكُم أَخْذُ مَنْ وُجِدَ الصُّواعُ في رَحْلِهِ واستِعبادُه، فلو أخذنا غيرَه كان ذلك ظُلماً في مذهبكم، فلِمَ تطلبونَ ما عرفتُم أنه ظلم، ....

قوله: (شَرٌّ مَنزِلةً في السَّرِق)، السَّرِق: مَصدَرٌ كالكَذِب، وقيل: الاسْمُ من «سَرَقَ يَسرِقُ سَرَقاً»: السَّرِقُ والسَّرِقة بكسرِ الراءِ فيهما.

قوله: (أو: من عادتِكَ الإحسان)، فالجملةُ علىٰ هذا مُعتَرِضة، وعلىٰ الأولِ استِئنافيةٌ علىٰ بيانِ المُوجِب، فتكونُ مُتَّصِلة. وبيانُه علىٰ الأول: فخُذْ أحَدَنا مَكانَه كما كنتَ تُحسِنُ إلينا فيما سَلَف، فيكونُ هذا الإحسانُ من تَتِمَّتِه. وعلىٰ الثاني: إثباتُ إحسانِهِ علىٰ العُمومِ في كُلِّ الناس.

قوله: (كلامٌ مُوجَّه)، أي: ذو وَجْهَين، كقولِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه حينَ سُئِلَ عن

وباطنُه أنّ اللهَ أمرَني وأوحىٰ إليّ بأخْذِ بنيامينَ واحتباسِه لمصلحةٍ أو لمصالحَ جَمَّةٍ عَلِمَها في ذلك، فلو أخذتُ غيرَ مَنْ أمرَني بأخْذِه، كنتُ ظالماً وعامِلاً علىٰ خِلافِ الوحي.

ومعنىٰ ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ﴾: نعوذُ بالله مَعاذاً مِن أنْ نأخذَ، فأُضيفَ المصدرُ إلىٰ المفعولِ به، وحُذِفَ «مِنْ». و﴿إِذًا﴾ جوابٌ لهم وجزاء؛ **لأنَّ المعنىٰ: إنْ أخَذْنا بَدَلَه ظَلَمْنا.**

رسولِ الله ﷺ حينَ مُهاجَرَتِها: «هذا رجلٌ يهديني السَّبيل»[١].

قوله: (**لأنّ المعنىٰ: إن أخذنا بَدَلَه ظَـلَمْنا**)، تعليلٌ لتصحيح معنىٰ الجزاء، قالَ ابنُ الحاجب ـ في معنىٰ قولِ الزَّجّاج في قولهم: «يقولُ الرجل: (أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِمك): إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِمُك ـ : «نَبَّهَ الزَّجّاجُ أنّ فيها معنىٰ الجزاءِ حتىٰ صَحَّ تقديرُه مُصرَّحاً به»[٢]، وأما جوابُ المُتكلِّم فإنه سأَلَ ماذا يكونُ مُرتَبِطاً بالإكرام، فأجابَه بارتباطِ إكرامِهِ به.

وقالَ المَرْزوقيُّ رحمَه اللهُ تعالىٰ: «وفائدةُ«إذن» في قوله:

إذن لقامَ بنَصْري مَعشَرٌ خُشُنٌ[٣]

هو أنّ هذا خرجَ مَخرَجَ جوابِ قائلٍ قالَ له: ولو استَباحوا ماذا كانَ يَفعَلُ بنو مازِن؟ فقال: إذنْ لقامَ بنَصْري. قالَ سِيبَوَيه: [إذن] جوابٌ وجزاء، فهذا[٤] البيتِ جوابٌ لهذا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩١١).

(٢) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٦٣).

(٣) صَدْرُ بيتٍ لقُرَيطِ بنِ أُنَيفٍ أحدِ بني العَنبَر، كما في «الحماسة» ص١١، وتمامُه:

عندَ الحفيظةِ إنْ ذو لَوْثةٍ لانا

وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١) رقم (٢٠).

(٤) في الأصول الخطية: «هذا»، والمُثبتُ من «شرح الحماسة» للمرزوقي.

[﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ ٨٠]

﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يَئِسُوا، وزيادةُ السِّينِ والتّاءِ في المُبالغة: **نَحْوُ ما مرَّ في «استَعْصَم»** [يوسف: ٣٢]. و«النَّجِيُّ» على مَعنَيينِ: يكونُ بمعنى: المُناجي، كالعَشيرِ والسَّمير؛ بمعنى: المُعاشِر والمُسامِر، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، **وبمعنى المصدرِ الذي هو التَّناجي**، كما قيل: «النَّجْوى» بمعناه...........................

السائل وجزاءٌ على فِعْل المُستَبيح»[1].

قوله: (﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يَئِسوا)، الراغب: «اليأس: انتِفاءُ الطمَع، يُقال: يَئِسَ واستَيأس، مِثل: عَجِبَ واستَعجَب، وسَخِرَ واستَخسَر، قالَ تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾، وقالَ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، وقالَ تعالى: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الرعد: ٣١]: قيل: معناه: أفلم يَعلَم، ولم يُرَدْ أنّ اليأسَ موضوعٌ في كلامِهم للعِلم، وإنما قُصِدَ أنّ يأسَ الذينَ آمنوا من ذلكَ يَقتَضي أن يحصلَ بعدَ العِلم بانتِفائِه، فإذن ثبوتُ يأسِهم يَقتَضي حُصولَ عِلمِهم»[2].

قوله: (نَحْوُ ما مَرَّ في «استَعصَم»)، والذي مَرَّ هو قولُه: «الاستِعصامُ بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ على الامتِناع البليغ»، كأنه في عِصمتِه، وهو يجتهدُ في الاستِزادةِ منها، لأنّ السِّينَ للطَّلَب، ولابُدَّ من رعايةِ معناها.

قوله: (وبمعنى المَصدَرِ الذي هو التناجي)، كما تقول: قومٌ رِضا، وإنما الرضا فِعْلُهم، يُجعَلُ المَصدَرُ منزلةَ الوَصْف.

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٢-٢٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٩٢.

ومنه قيل: قومٌ نَجِيّ، كما قيل: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ تنزيلاً للمَصدَرِ منزلةَ الأوصاف. ويجوزُ أن يُقال: هم نَجِيٌّ، كما قيل: هم صَدِيق، لأنه بزنَةِ المصادر، وجُمع: أَنْجِية، قال:

إنّي إذا ما القَوْمُ كانُوا أنجِيَهْ

ومعنىٰ ﴿خَلَصُواْ﴾: اعتزلوا وانفَردوا عنِ الناسِ خالصينَ لا يُخالِطُهم سِواهُم، ﴿نَجِيًّا﴾ ذَوي نَجْوىٰ، أو: فَوجاً نَجِيّاً، أي: مُناجياً؛ لُمناجاة بعضِهم بعضاً. ....

قوله: (ومنه قيل)، أي: ومن استعمالِ «النَّجِيِّ» بمعنىٰ: التناجي، قيل: قومٌ نَجِيّ.

قوله: (هُم نَجِيّ)، أي: ويجوزُ أن يُستَعمَلَ «نَجِيّ» مكانَ الجمع، فقوله: «ويجوزُ أن يُقال» علىٰ تقديرِ سُؤالٍ يَرِدُ علىٰ الوَجْهِ الأول، معنىٰ: سَلَّمْنا أنّ ﴿نَجِيًّا﴾ بمعنىٰ: المُناجي، فكيفَ يُحمَلُ علىٰ الجماعة، وهو مُفرَد؟ فقال: جاز كما جازَ أن يُقال: هُم صَديق، لأنّ المَصدَرَ جِنسٌ يُحمَلُ علىٰ القليل والكثير، وهو وإن أُريدَ به الوَصْف، لكنّه لـمّا كانَ علىٰ زِنةِ المصادرِ عُومِلَ مُعامَلةَ المَصدَر، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾.

قوله: (إني إذا ما القومُ كانوا أنجِية)، بعدَه:

.... واضطربَ القومُ اضطِرابَ الأرشية

هناكَ أوصِني ولا تُوصِ بِيَهْ[1]

«كانوا أنجِية»: أي: صاروا فِرقاً لِـمَا حَزَبَهم من الشَّـرّ؛ يَتَناجَونَ ويَتَشاوَرون، وفارقَهم القَرارُ من شِدّةِ الخوف، يقومون ويقعدونَ اضطرابَ الأرشيةِ عندَ الاستِقاء، «هناك»: أي: في ذلكَ الوقتِ يُوجَدُ الغِنىٰ والكِفايةُ عندي.

---

(١) البيت لسُحَيم بن وثيل اليربوعي، كما في «لسان العرب»، مادة (نجا).

وأحسَنُ منه: أنَّهم تمَحَّضُوا تَناجياً؛ لاستجماعِهم لذلك **وإفاضتِهم** فيه بجَدٍّ واهتمام، كأنَّهم في أنفُسِهم صُورةُ التَّناجي وحقيقتُه، وكان تناجيهم في تدبيرِ أمرِهم، **علىٰ أيِّ صفةٍ يذهبون**؟ وماذا يقولونَ لأبيهم في شأن أخيهم؟ كقومٍ **تَعايَوا** بما دَهَمَهم منَ الخَطْب، فاحتاجوا إلىٰ التشاور.

﴿كَبِيرُهُمْ﴾ في السِّنِّ وهو رُوبيل. وقيل: رئيسُهم وهو شَمْعون. وقيل: كبيرُهم في العقل والرأي وهو يهوذا، ﴿مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ فيه وجوهٌ: **أن تكونَ «ما» صِلة**، أي: ومن قبلِ هذا قَصَّرتُم في شأن يوسفَ ولم تحفظوا عهدَ أبيكُم. وأن تكونَ مصدرية، علىٰ أن محلَّ المصدر: **الرفعُ علىٰ الابتداء، وخبرُه** الظَّرْف، وهو ﴿وَمِن قَبْلُ﴾، ....

قوله: (**وأحسَنُ منه**)، أي: مما ذُكِرَ ـ مِن أن يكونَ بمعنىٰ: ذوي نَجْوىٰ أو فَوْجاً مُناجياً ـ أنهم تَمَحَّضوا؛ أي: يكونُ من باب قولِهم: رجلٌ عَدْل، مُبالَغةً في التناجي، وقولُها[1]:

وإنما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

قوله: (**وإفاضتِهم**)، من: أفاضَ الناسُ في الحديث؛ أي: خاضوا وشَرَعوا فيه.

قوله: (**علىٰ أيِّ صِفةٍ يذهبون**)، الجارُّ والمجرورُ معمولُ «يَذهَبون»، كما أنَّ «ماذا» معمولُ «يقولون»، وهو بيانٌ لقوله: «في تدبيرِ أمرِهم».

قوله: (**تَعايَوا**)، أي: عَجَزوا.

قوله: (**أن تكونَ «ما» صِلة**)، أي: زائدة، قالَ أبو البقاء: «مِن: مُتعلِّقةٌ علىٰ هذا بالفِعْل، أي: فَرَّطتُم من قبلِ ذلك»[2].

قوله: (**الرفعُ علىٰ الابتداء، وخَبَرُه**: ﴿مِن قَبْلُ﴾)، قالَ أبو البقاء: «المعنىٰ: وتفريطُكم

---

(١) يعني: الخنساء، والبيتُ بتمامه ـ كما في «ديوانها» ص٤٨ ـ:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتىٰ إذا ادَّكَرَتْ ... فإنما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٤٢).

ومعناه: ووَقع من قبلُ تفريطُكُم في يوسف. **أو النَّصبُ عطفاً علىٰ مفعول** ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾، وهو ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ﴾، كأنه قيل: ألم تعلموا أخْذَ أبيكم عليكم مَوْثِقاً وتفريطَكُم من قبلُ في يوسف، وأن تكونَ موصولة؛ بمعنىٰ: ومن قبلِ هذا ما فَرَّطتُموه، أي: قَدَّمتُموهُ في حقِّ يوسفَ من الجِناية العظيمة، ومحلُّه الرَّفعُ أو النَّصبُ علىٰ الوجهَين.

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ فلن أُفارقَ أرضَ مِصرَ ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ في الانصِرافِ إليه، ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ بالخروج منها، أو بالانتِصافِ ممَّن أخذَ أخي، أو بخَلاصِه من يَدِه بسَبَبٍ من الأسباب، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنه لا يَحكم أبداً إلا بالعدل والحق.

في يوسُفَ من قبلِ هذا، وهذا ضعيف؛ لأنّ «قَبْلُ» إذا وَقَعت خَبَراً أو صِلةً لا تُقطَعُ عن الإضافةِ لِئلّا تبقى ناقِصة»[1].

قوله: (**أو النَّصْبُ عطفاً على مفعول** ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾)، قالَ أبو البقاء[2]: «وقيل: هو ضعيفٌ[3]، لأنّ فيه فَصْلاً بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه»[4].

قوله: (﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ **فلن أُفارقَ أرضَ مِصر**)، قال الراغب: «البَرَاح: المكانُ المتسعُ الظاهرُ الذي لا بناءَ فيه ولا شجر، فيُعتَبَرُ تارةً ظهورُه فيُقال: فعلَ ذلك بَراحاً، أي: صُراحاً لا يَستُرُه شيء، وبَرِحَ الخفاء: ظهر، كأنه حصل في بَراح يُرى، وبَرِحَ: ذهبَ في البراح، ومنه: البارحُ من الظباء والطير، وخُصَّ بها ينحرفُ عن الرامي إلى جهةٍ لا يمكنُه فيه الرمي، فيُتشاءَمُ به، ولما تُصُوِّرَ معنى التشاؤُم اشتُقَّتْ منه: التبريح، فقيل: بَرَّحَ بي الأمر، ولقيت منه البَرَحَيْن والبُرحَاء، [أي] الشدائد، وبَرَّحَ بي فلانٌ في التقاضي»[5].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٤٢).

(٢) من قوله: «المعنىٰ: وتفريطكم في يوسف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) من قوله: «لأنّ «قبل» إذا وقعت خبراً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» للعُكبَري (٢: ٧٤٢).

(٥) «مفردات القرآن» ص١١٥-١١٦.

[﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ ٨١]

وقُرِئ: «سُرِّقَ» أي: نُسِبَ إلىٰ السَّرقة، ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ عليه بالسَّرقةِ ﴿إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ من سَرقتِه وتَيقَّنّاه؛ **لأنّ الصُّواعَ استُخرجَ من وِعائِه، ولا شيءَ أبينُ من هذا،** ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ وما عَلِمنا أنه سيَسرقُ حينَ أعطيناك المَوثِق. أو: ما عَلِمْنا أنك تُصابُ به كما أُصبتَ بيوسف. ومن قرأ: «سُرِّقَ» فمعناه: وما شَهِدْنا إلا بقَدْرِ ما عَلِمْنا منَ التسريق، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ﴾ للأمر الخَفِيِّ، **أسرقَ بالصِّحّةِ أم دُسَّ** الصّاعُ في رَحْله ولم يَشعُر؟

قوله: (**لأن الصُّواعَ استخرج مِن وعائه، ولا شيءَ أبيَنُ من هذا**)، «الانتصاف»: «إن كان في شَرْعهم أنّ مُجرَّدَ وجودِ الشيء بيد مَنْ يُدَّعىٰ عليه[1] بعدَ إنكاره يَجعَلُه سارِقاً، فالعِلمُ علىٰ ظاهرِه إذن، وإن لم يكن كذلك فهذا بمُجرَّدِهِ لا يُوجِبُ عِلمَ كونِهِ سارقاً، لكنْ ظنّاً بيِّناً»[2].

وقلت: علىٰ هذا يُوافِقُه معنىٰ قِراءةِ «سُرِّق»، ويَلتَئِمُ عليه قولُه: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ مُؤكّداً، وعلىٰ ما ذهبَ إليه المُصنِّفُ لا تَلتَئِمُ القِراءتان، ولا يجيءُ التذييلُ مُطابِقاً للمُذيَّلِ علىٰ القِراءةِ المشهورةِ - كما فَسَّرَه - إلا مَعَ التعسُّف.

قالَ مُحيي السُّنّة: «﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ فإنّا رأينا إخراجَ الصاع مِن مَتاعِه، وقيل: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ أي: ما كانت شهادةٌ في عُمُرِنا علىٰ شيءٍ إلا بما عَلِمْنا، وليسَت هذهِ شهادةً منّا، إنما هو خَبَرٌ عن صَنيع ابنِكَ بزَعْمِهم، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾»[3].

قوله: (**أسَرَقَ بالصِّحّةِ أم دُسّ**)، الراغب: «الحِفظ: يُقالُ تارةً لهيئةِ النفسِ التي بها

---

(١) من بداية فقرة «قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾» إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٦٦).

[﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ۝ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ هي مِصرُ، أي: أرسِل إلىٰ أهلِها فسَلْهُم عن كُنْهِ القصَّة، ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ وأصحابَ العِيرِ، وكانوا قوماً من كَنعانَ من جيرانِ يعقوبَ. وقيل: من أهل صنعاء، معناه: فرَجَعوا إلىٰ أبيهم ....

يَثبُتُ ما يُؤدِّي إليه الفَهْم، وتارةً لِضَبْطِ الشيءِ في النفس، ويُضادُّه النسيان، وتارةً لاستِعمالِ تلكَ القُوّة، فيُقال: حَفِظتُ كذا حِفظاً، ثم يُستَعمَلُ في كُلِّ تفقُّدٍ وتَعهُّدٍ ورعاية، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٥] كِنايةً عن العِفّة، والتحفُّظ: قيل: هو قِلّةُ الغَفْلة[١]، وحقيقتُه: إنما هو تكلُّفُ الحِفظِ لِضَعْفِ القُوّةِ الحافِظة، ولـمّا كانت تلك القُوّةُ من أسباب العقل توسَّعوا في تفسيرها، كما ترىٰ، والحفيظة: الغَضَبُ الذي يحملُ علىٰ المُحافَظة[٢]، ثم استُعمِلَ في الغَضَب المُجرَّد، فقيل: أحفَظَني فُلان؛ أي:أغضَبَني»[٣].

قوله: (معناه: فرَجَعوا إلىٰ أبيهم)، هذا وَجْهُ اتصالِ قولِه: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ ﴾ بما قبلَه، لأنّ قولَه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ قولُ بعضِ بَنيهِ في مِصـر، و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ كلامٌ لأبيهم في كَنْعانَ[٤]. رَدّاً لِعُـذرِهم، فلا بُـدَّ من هذهِ المُقدَّرات ليتصل الكـلامان في الكلام[٥]، وإن

---

(١) في الأصول الخطية: «قلة العقل»، وهو تحريف، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات»: «الغضبُ الذي تحمل عليه المحافظة، أي: ما يجبُ عليه أن يحفظَه ويحميَه»، وهو أشبَهُ بالصواب، والله أعلم.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٤٤-٢٤٥.

(٤) أي: في بلاد كنعان، وهي الأرضُ المُقدَّسةُ (فلسطين)، عَجَّلَ اللهُ تحريرَها.

(٥) في (ح): «فلا بُدَّ من هذه المقدمة وإن أوجب...»، وفي (ف): «فلا بدَّ من هذه المقدورات ليتصل الكلامان، وإن أوجب...»، والمثبت من (ط).

فقالوا له ما قالَ لهم أخوهم فـ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾ أردتُّموه، وإلّا فما أدرىٰ ذلك الرجلَ أنّ السارقَ يُؤخَذُ بسَرِقَتِه لولا فَتْواكُم وتَعليمُكُم، ﴿بِهِمْ جَمِيعًا ﴾ بيوسفَ وأخيهِ ورُوبيلَ أو غيرِه، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بحالي في الحُزن والأسَف، ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴾ الذي لم يَبْتَلِني بذلك إلا لِحكمةٍ ومصلحة. ....

أوجَبَ هذهِ المُضمَرات، لكنْ لا يَقتَضي ما يَتَضمَّنُ الاتصالَ بالفاءاتِ كما قَدَّرَها، بل يأباهُ القطعُ علىٰ سَبيل الاستِئناف، فإنّ السامعَ لـمّا سَمِعَ تلكَ المَقالةَ اتَّـجَـهَ له أن يقول: إلامَ عادَ مآلُ هذهِ المَقالة، وماكانَ جوابُ أبيهم حينَ رَجَعوا بها وأدَّوْها إليه، فأُجيب: بأنه قال: بل سَوَّلَتْ لكم أنفسُكم.

قوله: (﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أردتُـمُوه، وإلا فأيُّ شيءٍ أدرىٰ[1] ذلكَ الرجل)، **الانتِصاف**: «قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[2] في الكَرّةِ الأُولىٰ[3] ظاهِر، وأما في الثانيةِ فلم يكن من صنيعهم، لكنْ لـمّا عَلِمَ يعقوبُ عليه السَّلامُ أنّ أخْذَ السارقِ لم يَكُنْ من دِينِ المَلِك، لكنْ من دِينِ يعقوبَ كما قال: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾، كانَ تنبيهاً علىٰ وَجْهِ اتهامِ يعقوبَ بَنيه، وأنه إنما فُعِلَ ذلكَ بفَتْواهُم، وكانَ قد سَبَقَ قولُه: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ ۞ قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ ﴾، فأفتَوا ـ وإن لم يَشعُروا ـ أنّ المُرادَ إلزامُهم واتهامُ مَن تَتَطرَّقُ إليه التُّهمة، ويحتملُ أن يكونَ الذي سَوَّغَ ذلك أنهم جَعَلوا مُجُرَّدَ وجودِ الصُّواعِ في رَحْلِهِ سَـرِقةً من غيرِ أن يَثبُتَ الحكمُ عليه بوَجْهٍ معلوم، وهذا لا تَثبُتُ به السَّـرِقة، وهذا هو التسويلُ إن كانَ شَـرْعُهم كشَـرْعِنا، وإلا فالعُمدةُ هو الوَجْهُ الأول»[4].

قوله: (ورُوبيلَ أو غيرَه)، يعني: شَمْعونَ أو يهوذا، كما سَبَقَ في تفسير ﴿كَبِيرُهُمْ ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فما أدرىٰ»، والمعنىٰ واحد.

(٢) من أول الفِقرةِ إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: عندما جاؤوه بقميص يوسف وعليه دم، فقال لهم: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف: ١٨].

(٤) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٣٨ - ٣٣٩) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ٨٤]

﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ ﴾ وأعرَضَ عنهم كراهةً لِـمَا جاؤوا به، ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ أضاف الأسَفَ ـ وهو أشدُّ الحُزنِ والحَسْرةِ ـ إلىٰ نفسِه، والألفُ بَدَلٌ من ياء الإضافة، **والتَّجانُسُ بينَ لفظَتَي «الأسفِ» و«يوسفَ» مما يقعُ مطبوعاً غيرَ مُتعمَّل، فيَمْلُحُ ويَبدُع**، ....

قوله: (**والتجانُسُ بينَ لفظتي الأسَفِ ويوسُف**)، وهو من التجنيسِ المُضارع، وإن جُعِلَ يوسُفُ عربياً ـ كقوله: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم ﴾ [التوبة: ٣٨] ـ فهو من الاشتِقاقي، وأما قولُه: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]فمن المُضارع، لكون الهمزةِ والهاءِ مخرجُهما الحلق، وقولُه: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] فمن الخطِّيّ، وقولُه: ﴿مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢] فمن المُزدَوَج[١].

قوله: (**مما يقعُ مطبوعاً غيرَ مُتعمَّل، فيملَحُ ويَبدُع**)، اعلَم أنَّ الترصيعَ والتصريعَ والتجنيسَ والترديدَ[٢] إنما يَحسُنُ قليلُه دونَ كثيره؛ لِـمَا فيها من أماراتِ الكُلْفة.

---

(١) انظر تعريفَ «الجناس» وذِكرَ بعض أنواعه فيما تَقدَّم ص٨٩ تعليقاً عند تفسير الآية ٤٤ من سورة هود، وانظر: «مفتاح العلوم» ص٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) الترصيع: هو السَّجْعُ الذي في إحدىٰ القَرينتَين أو أكثرَ مِثْلُ ما يُقابلُه من الأخرىٰ في الوزن، والتوافقُ علىٰ الحرفِ الآخرِ المُرادِ من القَرينتَين هما المُتوافِقتانِ في الوزنِ والتقفية، نحو: «فهو يطبعُ الأسجاعَ بظواهرِ لفظِه، ويقرعُ الأسماعَ بزواجِرِ وَعْظِه»، فجميعُ ما في القرينةِ الثانيةِ يُوافقُ ما يُقابلُه في الأولىٰ في الوزنِ والتقفية، وأما لفظُه فلا يُقابلُه شيءٌ من القرينة الثانية.
والترصيع: هو أن تكونَ الألفاظُ مُستَويةَ الأوزانِ مُتَّفِقةَ الأعجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ - ٢٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤].
ذكره العلامةُ الشريفُ الجرجاني رحمه الله تعالىٰ في«التعريفات» ص٥٥ - ٥٦.

ونحوُه ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢].

وعنِ النبيِّ ﷺ: «لم تُعطَ أُمّةٌ منَ الأُمم: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون» عندَ المُصيبةِ إلّا أُمّةَ مُحمّد، ألا تَرىٰ إلىٰ يعقوبَ حينَ أصابَه ما أصابه لم يَسترجعْ، وإنّما قال: ﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾».

فإن قلت: كيف تأسَّفَ علىٰ يوسُفَ دون أخيهِ ودونَ الثالث، والرُّزْءُ الأحدَثُ أشدُّ علىٰ النفس وأظهرُ أثراً؟ قلت: هو دليلٌ علىٰ تَمادي أسَفِه علىٰ يوسف، وأنه لم يقع فائتٌ عنده مَوقِعَه، وأنّ الرُّزْءَ فيه معَ تقادُم عَهْدِه كان غَضّاً عندَه طَرِيّاً.

ولم تُنْسِني أَوْفىٰ المُصيباتُ بَعْدَهُ

ولأنّ الرُّزْءَ في يوسُفَ كان قاعدةَ مُصيباتِه التي تَرتَّبت عليها الرَّزايا في وَلَدِه، فكان الأسَفُ عليه أسَفاً علىٰ مَنْ لحقَ به.

﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ﴾ إذا كثُرَ الاستِعبارُ مَحقَتِ العَبْرةُ سوادَ العينِ وقَلَبَتْهُ إلىٰ بياضٍ كَدِر. قيل: قد عَمِيَ بَصَرُه. وقيل: كان يُدركُ إدراكاً ضعيفاً. ....

قوله: (ولم تُنسِني أوفىٰ المُصيباتُ بعدَه)، [بعدَه]:

ولكنَّ نَكْءَ القَرْحِ بالقَرْحِ أوجَعُ(١)

---

(١) كان لذي الرُّمّة إخوة؛ هشامٌ وأوفىٰ ومسعود، فمات أوفىٰ، ثم ماتَ بعدَه ذو الرُّمة، فقال هشام ـ كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ٢٠٨)، و«عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٣: ٦٧) ـ، أو مسعود ـ كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٤٤١) ـ:

تَعَزَّيتُ عن أوفىٰ بغَيْلانَ بعدَه ... عَزاءً وجَفْنُ العَيْنِ بالماءِ مُترَعُ
ولم تُنسِني أوفىٰ المُصيباتُ بعدَه ... ولكنَّ نَكْءَ القَرْحِ بالقَرْحِ أوجَعُ

وغَيْلان: هو ذو الرُّمّة.

قُرِئ: ﴿مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ و«منَ الـحَزَن». الـحُزنُ كان سببَ البكاءِ الذي حَدَثَ منه البياض، فكأنه حَدَثَ من الحُزن. قيل: ما جَفَّتْ عَيْنا يعقوبَ من وقتِ فراقِ يوسفَ إلىٰ حينِ لِقائِه ثمانينَ عاماً، وما علىٰ وَجْهِ الأرضِ أكرمُ علىٰ الله من يعقوب. وعن رسول الله ﷺ: أنه سأل جبريلَ عليه السَّلام: «ما بَلغَ من وَجْدِ يعقوبَ علىٰ يوسف؟ قال: وَجْدَ سبعينَ ثَكْلىٰ. قال: «فما كان له من الأجرِ»؟ قال: أجرُ مئةِ شهيد، وما ساء ظنُّه بالله ساعةً قطّ.

فإن قلت: كيفَ جازَ لنبيٍّ الله أن يبلغَ به الجَزَعُ ذلك المبلغ؟ قلت: الإنسانُ مَجبولٌ علىٰ أن لا يَملِكَ نفسَه عندَ الشدائدِ من الحُزن، ولذلك حُمِدَ صَبرُه، وأن يَضبطَ نفسَه حتىٰ لا يخرجَ إلىٰ ما لا يَحسُنُ، ولقدبكىٰ رسولُ الله ﷺ علىٰ وَلَدِه إبراهيمَ وقال: «القلبُ يَجزَع، والعينُ تَدمَع، ولا نقول ما يُسخِطُ الرَّبَّ، وإنّا عليك ـ يا إبراهيمُ ـ لَمحزونون»، وإنّما الجَزَعُ المذمومُ ما يقعُ من الجَهَلةِ من الصِّياح والنِّياحةِ ولَطْمِ الصُّدورِ والوُجوهِ وتَمزيقِ الثِّياب. وعن النبيِّ ﷺ: أنه بكىٰ علىٰ وَلَدِ بعضِ بناتِه وهو يجودُ بنَفْسِه، فقيل: يا رسولَ الله، تبكي وقد نَهَيْتَنا عن البكاء؟! ....

هشامٌ هذا فُجِعَ بأخيه أوفىٰ، ثم أُصيبَ بأخ آخَرَ اسمُه غَيْلانُ المشهورُ بذي الرُّمّة، قال: إنّ الجزَعَ بأوفىٰ لم يَزَل، وما يَعقُبُه من المُصيباتِ لا يَزيدُه إلا تفجُّعاً، كما أنّ الجرحَ إذا نكأ ثانياً وأدمىٰ كانَ إنجاعُه أشَدّ، وإيلامُه أبلغ.

قوله: (القلبُ يَجزَع)، الرِّوايةُ عن البُخاريِّ ومُسلِم[1] عن أنس: «إنّ العَينَ تَدمَع، والقلبَ يَخشع، ولا نقولُ إلا ما يُرضي ربَّنا، وإنا بِفراقِكَ يا إبراهيمُ لمحزونون».

قوله: (أنه بكىٰ علىٰ وَلَدِ بعضِ بَناتِه)، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ[2]

---

(١) البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥).

(٢) البخاري (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣)، وأبو داود (٣١٢٥)، والنسائي (١٨٦٨).

فقال: «ما نَهيتُكم عنِ البُكـاء، وإنّما نَهيتُكُم عن صَوتَـينِ أحمَقَين: صوتٍ عنـد الفَـرَح، وصوتٍ عند التَّرَح». وعن الحسن: أنه بكىٰ علىٰ ولدٍ أو غيره، فقيلَ لهفي ذلك، فقال: ما رأيتُ اللهَ جعلَ الحُزنَ عاراً علىٰ يعقوبَ.

﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ فهو مملوءٌ من الغَيظِ علىٰ أولادِه، ولا يُظهِرُ ما يَسُوؤهم. «فَعِيل» بمعنىٰ «مَفْعول»، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨]؛ من: كَظَمَ السِّقاءَ؛ إذا شدَّه علىٰ مَلْئِه، والكَظَمُ- بفتح الظاء -: مَخرَجُ النَّفَس. يُقال: أخذَ بأكظامِه.

[﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَـٰلِكِينَ﴾ ٨٥].

﴿تَفْتَؤُا۟﴾ أراد: لا تَفْتَؤ، فحُذِفَ حرفُ النَّفي لأنه لا يَلتَبِسُ بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ من اللام والنُّون، ....

عن أسامةَ قال:«أرسَلَت بنتُ النبيِّ ﷺ:إنّ ابناً لي قُبِض، فأتِنا»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «فقامَ وقامَ معَه سعدُ بنُ عُبادة، ومُعاذُ بنُ جَبَل، وأُبَيُّ بنُ كعب، وزيدُ بنُ ثابت، ورجال، فرُفِعَ إلىٰ رسولِ الله ﷺالصَّبِيّ، فأقعَدَه في حِجْرِه، ونفسُه تَقَعْقَعُ[١] كأنها في شَنٍّ[٢]، ففاضت عَيْناه. فقالَ سعد: يا رسولَ الله، ما هذا؟ فقال: هذه رحمةٌ جَعَلَها اللهُ في قُلوبِ مَن يشاءُ مِن عِبادِه، وإنما يَرحَمُ اللهُ مِن عِبادِهِ الرُّحَماء».

النهاية: «يجودُ بنفسِه؛ أي:يُخرِجُها ويَدفَعُها كما يَدفَعُ الإنسانُ مالَه يجودُبه، أي: كانَ في النَّـزعِ وسِياقِ الموت».

قوله: (لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ مِنَ اللام والنُّون)، يعني: أنّ القَسَمَ إذا لم تكن معه علامةٌ

(١) أي: تضطربُ وتتحرّك، أراد: كُلّما صارَ إلىٰ حالٍ لم يَلبَث أن يَنتَقِلَ إلىٰ أخرىٰ تُقرِّبُه من الموت. «النهاية» لابن الأثير (٤ : ٨٨)، مادة (قعقع).

(٢) الشَّنّ: القِرْبةُ الـخَلِقةُ اليابسة. «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٣ : ١٥٧).

ونحوُه:

فقُلتُ: يَمينُ الله أبرَحُ قاعِداً

ومعنىٰ «لا تَفْتَأُ» لا تزال. وعن مُجاهِد: لا تَفْتَرُ من حُبِّه، كأنه جعلَ الفُتُوءَ والفُتُورَ أخوَين، يُقال: ما فَتِئَ يَفعَل، قال أوس:

فما فَتِئَتْ خَيْلٌ تَثُوبُ وتَدَّعي ويَلحَقُ مِنها لاحِقٌ وتَقَطَّعُ

الإثبات كان علىٰ النفي[1]، وهو من قولِ الزَّجّاج: «وإنما جازَ إضمارُ «لا» في قوله: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾، لأنه لا يجوزُ في[2] القَسَم: تالله تَفعَل، حتىٰ تقول: لَتفعَلَنّ؛ في الإثبات، أو تقول: لا تَفعَل؛ في النفي»[3].

قوله: (فقُلت:يمينُ الله أبرَحُ قاعِداً)، تمامُه ـ لامرِئِ القَيْس ـ:

ولو قَطَّعوا رأسي لَدَيكِ وأوصالي[4]

الأوصال: جمعُ وِصْل ـ بكسرِ الواو ـ، وهو المِفصَل، قيل:إنّ امرَأَ القَيْسِ سَرىٰ إلىٰ ابنةِ قَيصَر، فقالت: تُريدُ أن تَفضَحَني،ألسْتَ تَرىٰ السُّمّارَ والرُّقَباءَ راقِدينَ حَوْلي؟! فقالَ مُجيباً لها: إني لا أبرَحُ حتىٰ أنالَ منكِ حاجتي، ولو قُطِّعتُ إرْباً إرْباً.

قوله: (فما فَتِئَتْ خَيْل) البيت[5]، «فما فَتِئَت»:أي: ما زالت، و«التثويب»: هو أنّ الرَّجُلَ إذا استَصرَخَ ولَوَّحَ بثوبه، كانَ ذلكَ كالدُّعاءِ والإنذار[6]، و«التداعي» في الحرب: أن يَدعُوَ قومٌ بعضُهم بعضاً بأن يقول: يا آل فُلان، و«تَقطَّعُ»: أي: تَتَفرَّق، يقول: ما زالتِ الخيلُ

---

(١) في (ف): «يعني أن القسم إذا كان للإثبات كانت معه علامته»، والمثبت من (ط).

(٢) من قوله: «من اللام والنون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٢٦).

(٤) «ديوان امرئ القيس» ص١٤١.

(٥) انظر: «ديوان أوس بن حُجْر» ص٥٨.

(٦) في (ف): «والإيذان»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

﴿تَكُونَ حَرَضًا﴾ مُشفياً علىٰ الهلاك مرضاً، وأحرَضَه المرضُ، ويَستَوي فيه الواحدُ والجمع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، لأنه مَصدَر. والصِّفةُ: حَرِضٌ - بكسر الراء -، ونحوُهما: دَنَفٌ ودَنِف، وجاءتِ القراءةُ بهما جميعاً. وقرأ الحسنُ: «حُرُضاً» بضمَّتين، ونحوُه في الصِّفات: رجلٌ جُنُبٌ وغُرُب.

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ ٨٦]

البَثُّ: أصعَبُ الـهَمِّ الذي لا يَصبِرُ عليه صاحبُه، فيَبُثُّه إلىٰ الناس، أي: يَنشُرُه، ومنه: باثَّه أمرَه، وأبثَّه إيّاه..

تَستَصرِخ، ويَدعُو بعضُهم بعضاً من المُنهَزِمينَ والمُنقَطِعين، ويَلحَقُ منها في الحربِ اللاحِقونَ والمُنقَطِعون، استَصرَخَني فأصرَختُه؛ أي: استَغاثَني فأغثتُه.

قوله: (﴿حَرَضًا﴾ مُشفِياً علىٰ الهلاك)،الراغب: «الحرَض: ما لا يُعتَدُّ به ولا خيرَ فيه، ولهذا يُقال لِـمَا أشرَفَ علىٰ الهلاك: حَرَض، والتحريض: الحثُّ علىٰ الشيءِ بكثرةِ التزيينِ وتَسْهيلِ الخطبِ فيه، كأنه في الأصل إزالةُ الحرَض، نَحْو: مَرَّضتُه وقَذَّيتُه؛أي: أزلتَ عنه المرَضَ والقَذىٰ»(١).

قوله: (في الصِّفات: رَجُلٌ جُنُبٌ وغُرُب)، الجوهري: «الغُرْبة: الاغتِراب، تقولُ منه: تَغَرَّبَ واغتَـرَب، فهو غريبٌ وغُرُب أيضاً؛ بضَمِّ الغينِ والراء».

قوله: (البَثُّ: أصعَبُ الـهَمِّ الذي لا يَصبِرُ عليه صاحبُه، فيَبُثُّه إلىٰ الناس)، الراغب: «أصلُ البَثّ: إثارةُ الشيءِ وتفريقُه، كبَثِّ الرِّيحِ الترابَ، وبَثُّ النفسِ ما انطوَت عليه مِنَ الغَمِّ والسِّرّ، يُقال: بَثَثتُه فانبَثّ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا﴾ [الواقعة: ٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أَشۡكُواْ بَثِّي﴾ أي: غَمِّي أبثُّه عن كِتمان، فهو مَصدَرٌ في تقديرِ مفعول، أو غَمِّيَ الذي

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٨.

ومعنىٰ ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ﴾: إنِّي لا أشكو إلىٰ أحدٍ منكم ومن غيركم، إنّما أشكو إلىٰ ربِّي، داعياً له ومُلتَجِئاً إليه، فخَلُّوني وشِكايتي. وهذا معنىٰ تولِّيه عنهم، أي: فتولَّىٰ عنهم إلىٰ الله والشِّكايةِ إليه. وقيل: دخلَ علىٰ يعقوبَ جارٌ له فقال: يا يعقوبُ، قد تَهَشَّمتَ وفَنِيتَ وما بَلَغتَ من السِّنِّ ما بَلغَ أبوك! فقال: هَشَّمَني وأفناني ما ابتلاني اللهُ به من هَمِّ يوسف، فأوحىٰ اللهُ إليه: يا يعقوبُ، أتشكوني إلىٰ خَلْقي؟ قال: يا ربِّ، خطيئةٌ أخطأتُها فاغفِرْ لي، فغَفَرَ له، فكانَ بعدَ ذلك إذا سُئلَ قال: إنما أشكُو بَثِّي وحُزني إلىٰ الله.

ورُوي: أنه أُوحيَ إلىٰ يعقوبَ: إنّما وَجَدتُ عليكم لأنكم ذبحتُم شاة، فقام ببابكم مِسكين، فلم تُطعِموه، وإنَّ أحبَّ خَلْقي إليَّ الأنبياء، ثمَّ المساكين، فاصنَعْ طعاماً وادعُ عليه المساكين. وقيل: اشترىٰ جاريةً معَ وَلَدِها، فباع وَلَدَها، فبَكَتْ حتّىٰ عَمِيَت.

﴿وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ أي: أعلَمُ من صُنعِه ورَحمتِه وحُسْنِ ظَنِّي به أنه يأتيني بالفَرَجِ من حيثُ لا أحتَسِب. ورُويَ: أنه رأىٰ مَلَكَ الموتِ في منامِه، فسأله: هل قَبَضْتَ رُوحَ يوسف؟ فقال: لا والله هو حيّ، فاطلُبْهُ.

وقرأ الحسن: «وحَزَني» بفتحتين، «وحُزُني» بضمَّتَين: قتادة.

[﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ ٨٧]

﴿فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ فتعرَّفوا منهما وتَطلَّبُوا خبَرَهما. وقُرِئ بالجيم، كما قُرِئ بهما في «الحُجُرات»، وهما «تَفعَّل» من الإحساس وهو المعرفة؛ ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ....

بَثَّ فِكري، نَحْو: تَوزَّعَني الفِكر، فيكونُ في معنىٰ الفاعل»[١].

(١) «مفردات القرآن» ص١٠٨.

ومنَ الـجَسِّ؛ وهو الطَّلَب، ومنه قالوا لمشاعِرِ الإنسان: الحواسّ والجواسّ.

﴿مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ من فَرَجِه وتَنْفيسِه، وقرأ الحسنُ وقتادة: «من رُوح الله» بالضَّمّ، أي: من رحمتِه التي يَحيا بها العباد.

[﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ ٨٨]

﴿ٱلضُّرُّ﴾ الـهُزالُ منَ الشِّدَّةِ والجوع، ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ مدفوعةٍ يَدفَعُها كلُّ تاجرٍ رغبةً عنها واحتِقاراً لها؛ من: أزجَيتُه؛ إذا دَفعتَه وطردتَه، والرِّيحُ تُزجي السَّحاب. قيل: كانت من متاع الأعراب صُوفاً وسَمْناً. وقيل: الصَّنَوبَرَ وحَبَّةَ الخضراء، وقيل: سَوِيقَ المُقْل والأَقِط. وقيل: دراهمَ زُيُوفاً لا تُؤخَذُ إلا بوَضِيعة، ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾ الذي هو حقُّنا، ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾ وتَفضَّل علينا بالمُسامحَةِ والإغماضِ عن رَداءةِ البضاعة، أو: زِدْنا علىٰ حقِّنا، فسَمَّوا ما هو فَضلٌ وزيادةٌ لا تلزمُه: صَدَقةً، لأنّ الصَّدقاتِ محظورةٌ علىٰ الأنبياء، وقيل: كانت تَحِلُّ لغير نَبيِّنا. وسُئل ابنُ عُيينةَ عن ذلك فقال: ألم تَسمَع: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾؛ أراد: أنها كانت حلالاً لهم. ....

قوله:(مِن: أزجَيتُه؛ إذا دَفعتَه)، قالَ الزَّجّاج:«التزجية: الشيءُ الذي يُدافَعُ به، تقول: فُلانٌ يُـزَجِّي العَيْش، أي: يَدفَـعُ بالقليل ويكتفي [به]، أي: إنّا جِئنا ببضاعةٍ إنما يُدافَعُ بها ويُتقوَّت، وليسَتْ مما يُتَّسَعُ[1] به»[2].

قوله: (إلا بوَضيعة)، «يُقال: وُضِعَ في تجارتِه وَضيعة؛ خَسِـر»، كذا في «الأساس».

قوله:(﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾ الذي هو حَقُّنا)، إنما قال: حَقُّنا، لأنهم عَطَفوا ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾ ـ المعنيّ به الفَضْلُ ـ عليه، لأنّ الفَضْلَ إنما يَتبَعُ الواجب.

---

(١) في (ف): «يُتمَتَّع» ولها معنىً صحيح، والمُثبَتُ من (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «معاني القرآن» للزَّجّاج.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣ : ١٢٧).

والظاهر أنهم تـمَسْكَنوا له وطَلَبوا إليه أن يَتصدَّقَ عليهم، ومن ثَمَّ رَقَّ لهم ومَلَكَتْهُ الرحمةُ عليهم، فلم يَتَمالَكْ أنْ عَرَّفَهُم نفسَه، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ شاهدٌ لذلك، لِذِكْرِ الله وجَزائِه، والصَّدَقة: العَطيَّةُ التي تَبتغي بها المثوبةَ منَ الله، ومنه قولُ الحسن ـ لـِمَن سمعَه يقول: اللهم تَصَدَّقْ عليّ ـ: إنّ اللهَ تعالىٰ لا يَتصدَّق، إنّما يَتصدَّقُ الذي يَبتغي الثَّواب، قُل: اللهُمَّ أعطِني، أو تفضَّل عليَّ، أو ارحَمني.

[﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ ٨٩]

﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم﴾ أتاهم من جهةِ الدِّين، وكان حَليماً مُوفَّقاً، فكلَّمَهم مُستَفهِماً عن معرفةِ وَجْهِ القُبحِ الذي يجبُ أن يُراعيَه التائب، فقال: ﴿هَلْ عَلِمْتُم﴾ قُبْحَ ﴿مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ لا تعلمون قُبحَه، فلذلك أقدمتُم عليه، يعني: هل علمتُم قُبحَه فتُبـتم إلىٰ الله منه؟ لأنّ عِلْمَ القُـبحِ يدعو إلىٰ الاستـقباح، والاستِقباحُ يـجرُّ إلىٰ التوبة، ....

قوله: (والظاهرُ أنهم تـمَسْكَنوا له)، أي: أظهَروا المَسْكَنة، وتكلَّفوها[1] لِـيَـرِقَّ لهم ويَرحَمَهم لِـمَا نالوا من النَّصَب، فجَعَلوا طَلَبَ الصَّدَقةِ وسيلةً إليه، لأنّ طالبَ الصَّدَقةِ لا يكونُ إلا مِسكيناً، ويَنصُـرُه تذييلُه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾، لأنّ ذِكرَ الله يَدُلُّ علىٰ الاستِشفاع.

قوله: (هل عَلِمتُم قُبْحَه فتُبـتُم إلىٰ الله منه)، يعني: استَفهَمَ بـ«هل» مَن كانَ عالِـماً بما فَعَلَه، وجَعَلَ الفِعلَ ماضياً، وقَيَّدَه بقوله: ﴿إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ ليُفيدَ الحثَّ علىٰ التوبة، يعني: هل استَمَرَّ ذلكَ الجهلُ بقُبْحِ الفِعلِ أم تُدُورِكَ بالعِلم المُوجِبِ للرُّجوع منه وتَلافيهِ بالتوبة، فإنّ العاقِلَ إذا تجلّىٰ له قُبْحُ القَبيح لا يَتوقَّفُ رُجوعُه منه، ولهذا الترتيب جاءَ بالفاءِ في قوله: «فتُبتُم».

(١) في الأصول الخطية: «وتكلفوا لها».

فكان كلامُه شَفَقةً عليهم، وتَنصُّحاً لهم في الدِّين، لا مُعاتبةً وتَثْرِيباً؛ إيثاراً لحقِّ الله علىٰ حقِّ نفسِه في ذلك المقام الذي يَتنفَّسُ فيه المَكروب، ويَنفُثُ المَصْدور، ويَتَشفَّىٰ المَغِيظُ المُحْنَق، ويُدرِكُ ثأرَه المَوْتور، فللّه أخلاقُ الأنبياء ما أوطأَها **وأسجَحَها! ولله حَصىٰ عُقولِهم** ما أرزَنَها وأرجَحَها! ....

قوله: (**وتثريباً**)، **الجوهري**: «التثريب: كالتأنيب والتغيير والاستِقصاءِ في اللَّوْم».

قوله: (**المُحنَق**)، **الجوهري**: «حَنِقَ عليه ـ بالكسر ـ ؛ أي: اغتاظ، فهو حَنِق، وأحنَقَه غيرُه، فهو مُحنَق».

قوله:(**وأسجَحَها**)، **الجوهري**: «الإسجاح: حُسْنُ العَفْو[1]، يُقال: مَلَكتَ فأسجِح[2]».

قوله:(**ولله حَصىٰ عُقولِهم**)، **الأساس**:«ومن المجاز: فُلانٌ ذو حصاة: وَقُور، وماله حَصاة؛ أي: رَزانة، قالَ طَرَفة[3]:

وإنّ لِسانَ المَرْءِ ما لم يَكُنْ له حَصاةٌ علىٰ عَوْراتِهِ لَدليلُ[4]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «العنق»، والمُثبَت من (ط)، وهو الموافق لما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (سجح).

(٢) قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢ : ٢٨٣): «أي: مَلَكتَ الأمرَ عليّ، فأحسِنِ العَفوَ عني، وأصلُه: السُّهولةُ والرفق، قال أبو عُبَيد: يُروىٰ عن عائشةَ أنها قالت لعليٍّ رضيَ اللهُ عنهما يومَ الجمل حينَ ظهرَ على الناس، فدنا مِن هَوْدَجِها، ثم كَلَّمَها بكلام، فأجابته: «مَلَكتَ فأسجِح»، أي: مَلَكتَ فأحسِن، فجَهَّزَها عندَ ذلكَ بأحسَنِ جَهاز، وبَعَثَ معها أربعينَ امرأةً ـ وقال بعضُهم: سبعينَ امرأة ـ حتىٰ قَدِمَتِ المدينة».

قلت: وقد جاء ذلك مرفوعاً إلىٰ النبيِّ ﷺ في قِصّةٍ أخرىٰ عند البخاري (٣٠٤١) و(٤١٩٤)، ومسلم (١٨٠٦).

(٣) في (ف): «قال الشاعر»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

(٤) «ديوان طرفة بن العبد»، شرح الأعلم الشَّنتَمَري، ص٩٢.

وقيل: لم يُرِدْ نفيَ العِلم عنهم، لأنَّهم كانوا علماء، ولكنَّهم لـمّا لم يفعلوا ما يَقتَضيه العِلمُ **ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهل**، سمّاهم جاهلينَ. **وقيل: معناه: إذ أنتُم صِبيانٌ في حَدِّ السَّفَهِ والطَّيشِ** قبل أن تبلُغوا أوانَ الحُلُم والرَّزانة. رُوِيَ أنّهم لـمّا قالوا: ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾ وتَضرَّعوا إليه **ارفَضَّت عَيْناه**، ثم قال هذا القول. وقيل: أدُّوا إليه كتابَ يعقوب: «من يعقوبَ إسرائيلِ الله بنِ إسحاقَ ذبيحِ الله بنِ إبراهيمَ خليلِ الله، إلىٰ عزيزِ مصر، أمّا بعدُ، فإنّا أهلُ بيتٍ مُوكَّل بنا البلاءُ؛ أمّا جَدّي فشُدَّت يداهُ ورِجْلاهُ، ورُمِيَ به في النار ليُحرَق، فنجّاه اللهُ وجُعِلَتِ النارُ عليه بَرْداً وسلاماً، وأمّا أبي فوُضِعَ السِّكينُ علىٰ قَفاهُ ليُقتَل، ففَداه الله، وأمّا أنا فكان لي ابن، وكان أحبَّ أولادي إليّ، فذَهبَ به إخوتُه إلىٰ البَرِّيّة، ....

قوله: (**ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهل**)، عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ ما قبلَه، فإنّ قولَه: «لم يَفعَلوا ما يَقتَضيهِ العِلم» في معنىٰ: فَعَلوا ما اقتَضاهُ الجهل، فكأنه قيل: فعلوا ما اقتضاه الجهل، ولا يُقدِمُ عليه إلا جاهِل.

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: لم يَفعَلوا ما يَقتَضيهِ العِلم، وفَعَلوا ما لا يُقدِمُ عليه إلا جاهل[1]، وعكسُه قولُه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

قوله: (**وقيل: معناه: إذ أنتُم صِبيانٌ في حَدِّ السَّفَهِ والطيش**)، وهذا تعليمٌ منه للاعتِذارِ عنه، كقولِ موسىٰ عليه السلام: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] في جواب ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، وهُم لو طَلَبوا عُذراً لم يجدوا كذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[2] [الانفطار: ٦].

قوله: (**ارفَضَّتْ عَيْناه**)، **الجوهري**: «ارفِضاضُ الدَّمْع: تَـرَشُّشُه».

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «وفعلوا ما اقتضاه الجهل»، والأمرُ فيه قريب.

(٢) يعني: أنه لَقَّنَه الجوابَ بأن يقول: غَرَّني كرمُك يا ربّ. وانظر ما تَقَدَّمَ في تفسير الآية ١٨ من هذه السُّورة.

ثم أتوني بقَميصِه مُلطَّخاً بالدم وقالوا: قد أكَله الذئب، فذَهَبَتْ عيناايَ من بكائي عليه، ثم كان لي ابن، وكان أخاه من أُمّه، وكنتُ أتسلّىٰ به، فذهبوا به، ثم رجعوا وقالوا: إنه سَرَق، وأنك حَبَسْتَه لذلك، وإنّا أهلُ بيتٍ لا نسرقُ ولا نَلِدُ سارقاً، فإن رَدَدتَهُ عليَّ وإلا دعوتُ عليك دعوةً تُدرِكُ السابعَ من وَلَدِكَ، والسَّلام». فلما قرأ يوسفُ الكتابَ لم يَتمالَكْ وَعِيْلَ صَبْرُه، فقال لهم ذلك. ورُوي: أنه لـمّا قرأ الكتابَ بكىٰ، وكتبَ الجوابَ: «اصبِر كما صَبَروا، تَظفَرْ كما ظَفِرُوا».

فإن قلت: ما فِعْلُهم بأخيه؟ قلت: تَعريضُهم إيّاه للغَمّ والثُّكلِ بإفرادِه عن أخيه لأبيه وأُمِّه، وجَفاؤهم به، حتىٰ كان لا يستطيعُ أن يُكلِّمَ أحداً منهم إلا كلامَ الذليل للعزيز، وإيذاؤهم له بأنواع الأذىٰ.

[﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۞ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۞ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۞ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ ٩٠-٩٣]

قوله: (وَعِيلَ صَبْرُه)، الجوهري: «عالَني الشيءُ يَعيلُني عَيْلا ومَعيلاً: إذا أعجَزَك»[1].

قوله: (تعريضُهم إياه)، أي: جَعَلُوهُ عُرْضةً للغَمّ.

---

(١) أما ما ورد في الكتاب الذي أورده الزمخشري في «الكشاف» هنا من وَصْفِ إسحاقَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالذبيح ـ وكذا ما تقدَّم في تفسير الآية ٥ من هذه السورة ـ، فسيأتي ذِكرُ الخِلافِ في تعيين الذبيح: هل هو إسحاق أو إسماعيل عليهما السَّلام في تفسير الآية من ١٠٢ سورة الصافات، والراجحُ فيه أنه إسماعيل عليه الصلاةُ والسَّلام.

قُرِئ: ﴿أَءِنَّكَ﴾ علىٰ الاستفهام، و«إنَّك» علىٰ الإيجاب، وفي قراءة أُبيّ: «أإنَّك أو أنتَ يوسُف»، علىٰ معنىٰ: أئنَّكَ يوسفُ أو أنتَ يوسُف. فحُذِفَ الأوّلُ لدلالةِ الثاني عليه، وهذا كلامُ مُتعجِّبٍ مُستَغرِبٍ لِـمَا يُسمع، فهو يُكرِّر الاستثبات.

فإن قلت: كيفَ عرفوه؟ قلت: رأوا في رُوائِه وشَمائِله ....

قوله: (و«إنكَ» علىٰ الإيجاب)، ابنُ كثير: «إنك» بهمزةٍ مكسورةٍ علىٰ الخبر، والباقون: علىٰ الاستفهام.

قوله: (أإنّكَ أوانتَ يوسُف)، يعني: قرأ بَدَلَ اللام «أو»، قالَ ابنُ جِنّي: «ينبغي أن يكونَ هذا علىٰ حَذفِ «إنّ»، حتىٰ كأنه قيل: إنكَ لغيرُ يوسُفَ أو أنتَ يوسُف[1]؟ فكأنه قيل: بل أنتَ يوسُف، فلما خرجَ مخرجَ التوقيفِ[2] قال: أنا يوسُف، وقد جاءَ عنهم حذفُ خَبَرِ «إنّ»، قالَ الأعشىٰ:

إنّ مَحَلًّا وإنّ[3] مُرتَحَلا وإنّ في السَّفرِ إذ مَضَوْا مَهَلا[4]

أراد: إنّ لنا مَحَلًّا وإن لنا مُرتحلاً، فحذفَ الخبر، والكوفيون لا يُجيزونَ حذفَ خَبَرِ «إنّ»، إلا إذا كانَ اسمُها نكِرة، ولهذا وَجْهٌ حَسَنٌ عندَنا، وإن كانَ أصحابُنا يُجيزونَه مَعَ المعرفةِ أيضاً»[5].

قوله: (يُكرِّرُ الاستِثبات)، يُريد: أنّ المُتعجِّبَ إذا سَمِعَ من المُخاطَبِ ما يَتَعجَّبُ منه يُكرِّرُ ذلكَ الكلامَ تعجُّباً، أي: هل هو كذا؟ هل هو كذا؟

قوله: (في رُوائِه)، أي: مَنظَرِه، «ما شَعَروا به»: مفعولُ«رأوا»، و«مع عِلمِهم» حال.

---

(١) من قوله: «وقال ابنُ جِنّي» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في «المحتسب» لابن جِنّي: «التوقُّف»، ولعله أقرب.

(٣) في (ح) و(ف): «أو»، ولا يستقيمُ به الوزن، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «ديوان الأعشىٰ».

(٤) «ديوان الأعشىٰ» ص١٧٠.

(٥) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٤٩).

حينَ كلَّمَهم بذلك ما شَعَروا به أنه هو، معَ عِلمِهم بأنّ ما خاطبَهم به لا يَصدُرُ مِثلُه إلا عن حَنيفٍ مُسلمٍ من سِنْخ إبراهيم، لا عن بعض أعِزّاءِ مصر. وقيل: تبسَّم عند ذلك فعَرفُوه بثَناياه، وكانت كاللؤلؤ المنظوم. وقيل: ما عَرَفوهُ حتّىٰ رفع التاجَ عن رأسِه، فنَظروا إلىٰ علامةٍ بقَرْنِه كانت ليعقوبَ وسارةَ مثلُها، تُشبهُ الشّامةَ البيضاء.

فإن قلت: قد سألوه عن نفسه، فلِمَ أجابهم عنها وعن أخيه، علىٰ أنَّ أخاه كان معلوماً لهم؟ قلت: لأنه كان في ذِكْرِ أخيه بيانٌ لِـمَا سألوه عنه.

﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَن يَخفِ اللهَ وعقابَه، ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ عن المعاصي وعلىٰ الطاعات، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ أجرَهم، فوَضَع «المُحسِنينَ» موضعَ الضَّميرِ لاشتمالِهِ علىٰ المُتَّقينَ والصابرين.

قوله: (مِن سِنْخِ إبراهيم)، أي: أصله.

قوله: (لأنه كانَ في ذِكرِ أخيه)، بيانٌ لِـمَا سألوه عنه، فإنهم سألوه عن حَقيقةِ كونِهِ يوسُف؛ حيثُ أتوا بالهمزةِ المُقرِّرةِ المُؤكِّدة للتعجُّب، وأدخَلوا اللامَ في الخبر، فأجابَ بقوله: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ علىٰ الحقيقة، وهذا المُتميِّزُ الشاهدُ من أبي وأمي.

وفي ذِكرِ الأخ وإيرادِ اسم الإشارة: مَزيدُ تقريرٍ وفَضْلُ تمييزٍ له، وبيانُ أنه يوسُفُ لا مَحالة.

وكانَ من حَقِّ الظاهرِ أن يقول: بلىٰ، أو: أنا هو، فعَدَلَ ليُطابِقَ تَعَجُّبَهم واستِبعادَهم في قولهم: أأنتَ يوسُف، ويُمكِنُ أن يجريَ علىٰ الأسلوب الحكيم، وهو أنهم لـمّا سألوه مُتعجِّبين: أأنتَ يوسُف؟ أجاب: لا تسألوا عن ذلك، فإنه ظاهِر، ولكنِ اسألوا ما فَعَلَ اللهُ بكَ من الامتِنانِ والإعزازِ بما صَبَرتَ علىٰ بَلاءِ الله، وثَبَتَّ علىٰ تقوىٰ الله، وكذلكَ أخي.

قوله: (﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَن يَخفِ الله وعِقابَه، ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ عن المعاصي وعلىٰ الطاعات)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: حَمَلَ ﴿مَن يَتَّقِ﴾ علىٰ المجاز، ولا مانعَ من الحملِ علىٰ الحقيقة، والعُدولُ منه إلىٰ المجازِ بغيرِ ضَرورةٍ غيرُ جائز، فالوَجْهُ أن يُقال: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ مَنِ احتَرَزَ عن تَرْكِ ما أُمِرَ به، وعن ارتكابِ ما نُهِيَ عنه، وصَبَرَ في المَكارِه، وذلكَ باختيارِه، وهذا بغير

﴿لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ أي: فضَّلك علينا بالتَّقوىٰ والصَّبر وسيرةِ المُحسِنين، وإنّ شأننا وحالَنا أنّا كنّا خاطئينَ مُتعمِّدينَ للإثم، لم نتَّقِ ولم نَصبِر، لا جَـرَمَ أنّ اللهَ أعزَّك بالمُلْكِ وأذلَّنا بالتمسكُن بينَ يَدَيك.

﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ لا تأنيبَ عليكم ولا عَتْب، وأصـلُ «التثريب» منَ الثَّرْب؛ وهو الشَّحْمُ الذي هو غاشِيةُ الكَرِش. ومعناه: إزالةُ الثَّرْب، ....

اختياره[1]: فهو مُحسِن.

وذِكرُ الصَّبْرِ بعدَ التقوىٰ: كذِكرِ الصَّلاةِ والزكاةِ بعدَ ذِكرِ الأعمالِ الصالحة[2]، وكذِكرِ جِبريلَ وميكائيلَ بعدَ ذِكرِ الملائكة[3]. ويجوزُ أن يكونَ ذِكرُ الصَّبْرِ بعدَ التقوىٰ لإرادةِ الثباتِ علىٰ التقوىٰ، كأنه قيل: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ ويَثبُتْ علىٰ تَقْواه.

وقلت: ولا ارتيابَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لِقولِه: ﴿قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ﴾، وتَعْريضٌ بإخوتِه، يَدُلُّ عليه قولُهم في الجواب: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾، أي: فَضَّلَكَ اللهُ علينا بالتقوىٰ والصَّبْرِ وسيرةِ المُحسِنين، ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ مُتعمِّدينَ الإثم لم نَـتَّقِ؛ أي: لـم نَخَفْ عِقابَ الله وسُوءَ المعصية، ولم نَصبِرْ علىٰ طاعةِ الله تعالىٰ وطاعةِ أبينا وعلىٰ المعصية[4]؛ حيثُ فَعَلنا بِكَ ما فَعَلنا، فأثبَتُوا في يوسُفَ ما نَفَوا عن أنفسِهم، فإذن لا بُدَّ من ارتكاب المَجازِ وتخصيصِ العامِّ بحَسَب ما يَقتَضيهِ المقام.

---

(١) قوله: «وهذا بغير اختياره» سقط من (ف)، وفي (ح): «وذلك باختياره وهذا باختياره» والمثبت من (ط).

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

(٤) كذا في الأصول الخطية، ووجهه أن يُقدَّر: «وعلى ترك المعصية» أو «وعلى اجتناب المعصية» أو نحو ذلك.

كما أنَّ التَّجليدَ والتَّقريعَ إزالةُ الجلدِ والقَرَعِ، لأنه إذا ذهبَ كان ذلك غايةَ الـهُزالِ والعَجَفِ الذي ليس بعدَه، **فضُرِبَ مَثَلاً للتقريع** الذي يُمزِّق الأعراض، ويَذهَبُ بماء الوُجوه.

فإن قلتَ: بمَ تَعلَّق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾؟ قلت: بالتثريب، أو بالمقدَّر في ﴿عَلَيْكُمُ﴾ من معنى الاستِقرار، أو بـ﴿يَغْفِرُ﴾. ....

قوله: (**والقَـرَع**)، **الجوهري**: «القَـرَعُ ـ بالتحريك ـ: بَثْـرٌ أبيضُ يخرجُ بالفِصال[(١)]، ودواؤُه المِلح، وجُبابُ ألبانِ الإبل»، وهو شيءٌ يَعْلو ألبانَ الإبل كالزُّبْد، ولا زُبْدَ لها.

قوله: (**فضُـرِبَ مَثَلاً للتقريع**)، يعني: أنّ تثريبَ الحيوان ـ أي: إزالةَ الثَّرْبِ عنه ـ يُظهِرُ غايةَ هُزالِه، وبه تَظهَرُ عُيوبُه، كذلكَ تقريعُ الإنسان، وهو ارتدِاعُه، ومنه سُمِّيَ آيةُ الكُرْسيِّ ونَحْوُها: قَوارع[(٢)]، كأنها تُذهِبُ الشيطانَ وتُهلِكُه وتُمزِّقُ أعراضَه وتَذهَبُ بماءِ وَجْهه.

قوله: (**بالتثريب**)، أي: أُعَلِّقُ «اليومَ» بـ«التثريب»، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَر، إذ يكونُ حينَئذٍ مُشابهاً للمُضاف، نَحْو: «لا ضارباً زيداً»، فكيفَ يُفتَح، وقد ذكرَ[(٣)] في ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨]: إنّ ﴿لَكُمُ﴾ ليسَ مفعولاً، وإلا لقيل: «لا غالباً لكم»، بل هو خَبَر، كقوله:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةَ[(٤)]

---

(١) أي: بالجِمالِ الصغيرة، قال الفيُّوميُّ في «المصباح المنير»، مادة (فصل): «الفَصِيل: وَلَدُ الناقة، لأنه يَفصِلُ عن أمِّه، فهو «فَعيل» بمعنىٰ: مفعول، والجمع: فُصْلان؛ بضَمِّ الفاءِ وكسـرِها، وقد يُجمَعُ على فِصالٍ ـ بالكسـر ـ، كأنهم تَوهَّـمُوا فيه الصِّفة، مِثل: كَريم وكِرام».

(٢) قَوارعُ القُرآن: هيَ الآياتُ التي يُتَعوَّذُ بها ويُتَحصَّن، ومَنْ قرأها أمِنَ من الشيطانِ والجِنِّ والإنس، كأنها تَقرَعُ هؤلاءِ وتَدفَعُهم وتَقمَعُهم، كآية الكرسيِّ والمُعوِّذتَينِ ونَحْوِها. انظر: «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٤: ٢٥٩)، مادة (قرع)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسُّيوطي (١: ٥٧).

(٣) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنفال.

(٤) صَدْرُ بيت نَسَبَه ابنُ منظور في «لسان العرب» (قمر) و(عتق) إلىٰ أبي عامر جَدِّ العباس بن مِرْداس، =

والمعنىٰ: لا أُثرِّبُكمُ اليوم، وهو اليومُ الذي هو مَظِنَّةُ التثريب، فما ظنُّكم بغيره منَ الأيام؟ ثم ابتدأ فقال: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ فدعا لهم بمغفرةٍ ما فَرَطَ منهم. يُقال: غفر اللهُ لك، ويغفرُ اللهُ لك، علىٰ لفظ الماضي والمُضارع جميعاً. ....

أي: لا تثريبَ في اليوم.

وقالَ أبو البقاء: «في خَبَرِ «لا» وَجْهان: أحدُهما: قولُه: ﴿عَلَيْكُمُ﴾. وثانيهما: قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، و﴿عَلَيْكُمُ﴾ يَتعلَّقُ بالظَّرْفِ أو بالعامِلِ في الظَّرْف، وهو الاستِقرار، ولا يجوزُ أن تَتعلَّقَ «علىٰ» بـ﴿تَثْرِيبَ﴾، ولا يُنصَبُ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ به، لأنّ اسمَ «لا» إذا عَمِلَ نُوِّن»[1].

قوله: (**والمعنىٰ: لا أُثرِّبُكمُ اليوم، وهو اليومُ الذي هو مَظِنَّةٌ للتثريب**[2]، **فما ظنُّكم بغيره**)، قالَ في «الانتِصاف»: «هذا المعنىٰ يَتوجَّهُ علىٰ الإعراب الأول، وهو الأصَحّ، لِقولهِم: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾، وقولُه: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ دليلٌ علىٰ أنهم كانوا بعدُ في عُهْدةِ الذَّنب، ولو كانَ مُتعلِّقاً بـ﴿يَغْفِرُ﴾ لَقطَعوا بالغُفرانِ بإخبارِ الصِّدِّيق، ويحتملُ أن يُقال: قَطَعَ بالمَغفِرةِ فيما يَرجِعُ إلىٰ حَقِّهِ دونَ أخيه»[3].

وقلت: لو عُلِّقَ بـ﴿تَثْرِيبَ﴾ لكانَ ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ دُعاءً لهم بالمَغفِرة، والنبيُّ مُستَجابُ الدَّعْوة، فيلزمُ في هذا المقام القَطْع.

= وتمامُه:

اتَّسَعَ الفَتْقُ علىٰ الراتِق

ويُروىٰ:

اتَّسَعَ الخَرْقُ علىٰ الراقِع

وانظر الكلام عليه في «اللسان».

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٤٤ - ٧٤٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مظنةٌ للتثريب»، والمعنىٰ واحد.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنير (٢: ٣٤٢) بحاشية «الكشّاف».

ومنه قول المُشَمِّت: «يَهديكُم اللهُ ويُصلِحُ بالَكُم». أو ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ بشارةٌ بعاجِلِ غُفرانِ الله لِـمَا تجدَّد يومئذٍ من توبتِهم ونَدَمِهم علىٰ خَطيئتهم.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ أخذَ بعَضَادَتَي باب الكعبةِ يومَ الفتح، فقال لقريش: «ما تَرَوْنَني فاعِلاً بكم؟» قالوا: نَظُنُّ خيراً، أخٌ كريمٌ وابنُ أخٍ كريم، وقد قَدَرْتَ، فقال: «أقولُ ما قال أخي يوسُف: لا تثريبَ عليكمُ اليوم». ورُوِيَ: أنّ أبا سفيانَ لـمّا جاء ليُسلِمَ قال له العبّاس: إذا أتيتَ الرسولَ فاتْلُ عليه: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾، ففَعَل، فقال رسولُ الله ﷺ: «غَفَر اللهُ لكَ ولـمَن عَلَّمَك».

ويُروىٰ: أنّ إخوتَه لـمّا عَرَفوهُ وأرسلوا إليه: إنك تَدْعونا إلىٰ طعامك بُكرةً وعَشيّاً، ونحنُ نَستَحيي منك لِـمَا فَرَطَ منّا فيك، فقال يوسُف: إنّ أهلَ مِصرَ وإن مَلَكتُ فيهم، فإنَّهم ينظرون إليّ بالعَينِ الأُولىٰ، ....

قالَ الإمام: «رُوِيَ عن عطاء: أنّ طَلَبَ الحوائج إلىٰ الشُّبّانِ أنجَحُ منها إلىٰ الشيوخ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ يوسُفَ عليه السَّلامُ لإخوتِه: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾، وقولِ يعقوبَ عليه السَّلام: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓ﴾»[١].

قوله: (ومنه قـولُ المُشمِّـت)، أي: من الواردِ علىٰ لفـظِ المُضارع للدُّعـاءِ كالماضي: «يهديكمُ اللهُ ويُصلِحُ بالكم» الحديث، رواه البُخاريُّ وأبو داودَ[٢] عن أبي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ في حديث.

قوله: (أو ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾)، هذا علىٰ أن يَتعلَّقَ الظَّرفُ بـ﴿يَغۡفِرُ﴾، و﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ﴾ بشارةٌ لا دُعاء.

قوله: (بعِضادَتَي باب الكعبة)، الجوهري: «أعضادُ كُلِّ شيء: ما يُشَـدُّ حَوالَيْهِ من البناءِ وغيره، وعِضادتا الباب: هما خَشَبَتاهُ من جانبَيه».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٨: ٥٠٦).

(٢) البخاري (٦٢٢٤)، وأبو داود (٥٠٣٣).

ويقولون: سبحانَ مَن بَلَّغَ عبداً بِيعَ بعشرينَ درهماً ما بَلَغ، ولقد شَرُفْتُ الآن بكم، وعَظُمتُ في العُيون؛ حيثُ عَلِمَ الناسُ أنَّكم إخوتي. وأنِّي من حَفَدة إبراهيم.

﴿ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا﴾ قيل: هو القميصُ المُتوارَثُ الذي كان في تَعويذِ يوسفَ وكان من الجنَّة، أمَرَه جبريلُ عليه السَّلامُ أن يُرسِلَه إليه، فإنّ فيه ريحَ الجنَّة، لا يقعُ علىٰ مُبتلىً ولا سَقيم إلا عُوفي. ﴿يَأۡتِ بَصِيرًا﴾ يَصِرْ بَصيراً، كقولك: جاء البناءُ مُحكَماً، بمعنىٰ: صار، ويشهدُ له ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، أو: يأتِ إليَّ وهو بصير. وينصرُه قولُه: ﴿وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ أي: يأتِني أبي، ويأتِني آلُهُ جميعاً. وقيل: يهوذا هو الحامل، قال: أنا أحزَنتُه بحَمْل القميصِ مَلْطُوخاً بالدَّم إليه، فأُفرِّحُه كما أحزَنتُه، وقيل: حَمَلَه وهو حافٍ حاسرٌ من مِصرَ إلىٰ كَنعان، وبينهما مسيرةُ ثمانينَ فَرْسَخاً.

[﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ قَالَ أَبُوهُمۡ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ * قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ * فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًاۖ

قوله: (وينصُرُه قولُه: ﴿وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾)، أي: يُقوِّي هذا الوَجْهَ ـ وهو أن يجريَ ﴿يَأۡتِ﴾ علىٰ حقيقته، ويكونَ ﴿بَصِيرًا﴾ حالاً من فاعِلِه ـ عطفُ قوله: ﴿وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ علىٰ ﴿يَأۡتِ﴾، لأنّ المعنىٰ: يأتيني أبي وأهلي كُلُّهم.

فإن قُلت: أيُّ الدليلَينِ أظهَر؛ قولُه: ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًا﴾[1] أم ﴿وَأۡتُونِي﴾[2]؟ قلت: الثاني، لأنه أبلَغُ وأوجَزُ وأقطَعُ لحصولِ ما تَرتَّبَ عليه إلقاءُ القميص ـ كأنه قيل: لا شَكَّ في ارتدادِ البَصَر، لأنه مقطوعٌ به، بل الكلامُ في إتيانِهِ بصيراً ـ، ولأنّ إتيانَ الأهل علىٰ سَبيل التبعيةِ أَوْلىٰ من العكس، ودخولِ الأب[3] في زُمْرةِ الأهل.

---

(١) من قوله: «حالاً من فاعله» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح): «أو ثم أتوني»، وفي (ف): «ثم فأتوني»! والمثبت من (ط).

(٣) أي: ولدخول الأب.

قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٩٤-٩٦]

﴿فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ خَرَجَت من عَريشِ مِصر، يُقال: فَصَلَ من البلدِ فُصُولاً؛ إذا انفَصَلَ منه وجاوَزَ حِيطانَه. وقرأ ابنُ عبّاس: «فلمّا انفصَلَ العِيْرُ».

﴿قَالَ﴾ لوَلَدِ وَلَدِه ومَنْ حولَه من قومه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ **أوجَدَه اللهُ ريحَ القميصِ** حينَ أقبلَ من مَسيرةِ ثمانٍ. والتَّفْنيدُ: النِّسبةُ إلىٰ الفَنَد، وهو الـخَرَفُ وإنكارُ العقلِ مِن هَرَم، يُقال: شيخٌ مُفْنِد، ولا يُقال: عَجوزٌ مُفْنِدة؛ لأنّها لم تكن في شَبيبَتِها ذاتَ رأي، فتُفَنَّدُ في كِبَرِها. والمعنىٰ: لولا تَفْنيدُكم إيّايَ لَصَدَّقتُموني.

﴿لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ **لفي ذَهابِكَ عنِ الصَّوابِ.** قُدُماً في إفراطِ محبَّتك ليوسف، **ولَـهَجِكَ بذِكْرِه**، ورَجائِكَ لِلِقائِه، وكان عندهم أنه قد مات.

﴿أَلْقَىٰهُ﴾ طَرَحَ البشيرُ القميصَ علىٰ وجهِ يعقوب، أو: ألقاه يعقوب، ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ فرَجعَ بَصيراً، يُقال: ردَّه فارتَدَّ، وارتَدَّه؛ إذا ارتَـجَعه.

قوله:(**مِن عَريشِ مِصْـر**)، أي:من عُمْرانِه، الجوهري: «قيلَ لبيوتِ مَكّة: العُرُش؛ لأنها عِيدانٌ تُنصَب، ويُظَلَّلُ عليها».

قوله: (**أوجَدَه اللهُ رِيحَ القَميص**)، أي: جَعَلَه اللهُ واجِداً، الجوهري:«أوجَدَه اللهُ مَطلوبَه؛ أي: أظفَرَه».

قوله: (﴿لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ **لفي ذَهابِكَ عن الصواب**)، وأنشَدَ السَّجاوَنْديُّ لِلَبيد:

تَـمَـنّىٰ أن تُـلاقِـيَ آلَ سُلْـمىٰ　　　بخَطْمةَ والمُنىٰ طُرُقُ الضَّلالِ[1]

قوله: (**ولَـهَجِكَ بذِكرِه**)، الجوهري: «اللَّـهَجُ بالشيء: الولوع، وقد لَـهِجَ به:إذا أغرىٰ به، فثابرَ عليه»، أي: واظَبَ عليه.

---

(١) «ديوان لبيد» ص١٠٤.

﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ يعني: قولَه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾، أو قولَه: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ﴾. وقولُه: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ لم يَقَعْ عليه القول، ولك أن تُوقِعَه عليه وتُريدَ قولَه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. ورُوِيَ: أنه سأل البشير: كيف يوسُف؟ فقال: هو مَلِكُ مِصر. فقال: ما أصنعُ بالمُلك؟ علىٰ أيِّ دينٍ تركته؟ قال: علىٰ دين الإسلام. قال: الآنَ تـمَّتِ النِّعمة.

[﴿قَالُوا يَـٰٓأَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ ۞ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ قيل: أخَّرَ الاستغفارَ إلىٰ وقتِ السَّحَر. وقيل: إلىٰ ليلة الجمعةِ ليَتعمَّدَ به وقتَ الإجابة. ....

قوله: (يعني: قولَه: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾)، هذا إذا كانَ الكلامُ معَ وَلَدِ وَلَدِه[1] ومَن حَوْلَه، وقولُه: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ﴾ إذاكانَ الكلامُ معَ وَلَدِه، ويحتملُ الأمرَينِ لُمساعَدةِ قَرائنِ المقام، وقوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وهو تعليلٌ لِظهورِ صِدقِه فيما قال.

وعلىٰ أن يكونَ مَقُولاً للقول: المعنىٰ: إنما أشكو إلىٰ رَبِّي داعياً ومُلتَجِئاً لأني أعلَمُ مِن صَنيعِهِ ورحمتِهِ وحُسْنِ ظَنِّي به أنه يأتيني بالفَرَج من حيثُ لا أحتَسِب، فأتىٰ ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ هناكَ بالواو تفويضاً لاستفادة الترتُّبِ إلىٰ ذِهنِ السامِع، كما تَقرَّر، وصَرَّحَ هنا بـ«إنّ» للدلالةِ علىٰ التعليل.

قوله: (إلىٰ ليلةِ الجمعة)، روينا عن الترمذيِّ[2] عن ابنِ عبّاس: أنّ النبيَّ ﷺ قال: «قالَ

---

(١) في (ح): «مع ولده»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) في (ح): «عن البخاري عن الترمذي»، وهو خطأ، والحديثُ في «جامع الترمذي» (٣٥٧٠) ضمنَ حديث طويل، وصَحَّحَه الحاكم في «المستدرك» (١: ٣١٦)، وتعَقَّبَه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: «هذا حديثٌ شاذ، أخافُ أن يكونَ موضوعاً، وقد حَيَّرَني والله جَوْدةُ سَنَده»، وعَدَّه في «ميزان الاعتدال» =

وقيل: ليتعرَّفَ حالَهم في صِدْقِ التَّوبةِ وإخلاصِها. وقيل: أراد الدَّوامَ علىٰ الاستِغفارِ لهم، فقد رُوِيَ: أنه كان يستغفرُ لهم كلَّ ليلةِ جمعةٍ في نَيِّفٍ وعشرينَ سنة. وقيل: قامَ إلىٰ الصَّلاةِ في وقتِ السَّحَر، فلمّا فَرَغَ رفعَ يَدَيهِ وقال: اللهُمَّ اغفِرْ لي جَزَعي علىٰ يوسف، وقِلَّةَ صَبْري عنه، واغفِرْ لوَلَدي ما أتَوا إلىٰ أخيهم، فأُوحيَ إليه: إنّ اللهَ قد غَفَرَ لك ولهم أجمعين.

ورُوِيَ أنهم قالوا له ـ وقد عَلَتْهُمُ الكآبةُ ـ: ما يُغني عنّا عَفوُكُما إنْ لم يَعْفُ عنّا ربُّنا، فإن لم يُوحَ إليك بالعفوِ فلا قَرَّتْ لنا عينٌ أبداً، فاستَقبَلَ الشيخُ القِبْلَةَ قائماً يدعو، وقام يوسفُ خلفَه يُؤمِّن، وقاموا خَلفَهما أذِلَّةً خاشِعينَ عشرينَ سنة، حتّىٰ بَلغَ جَهْدَهم وظَنُّوا أنّها الـهَلَكة، ....

أخي يعقوبُ لبَنيه: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۚ﴾ يقول: حتىٰ تأتيَ ليلةُ الجمعة».

قوله: (أراد الدوام)، أي: في ﴿سَوۡفَ﴾ زيادةُ تنفيسٍ وتمادٍ في الفِعْل، ولا يَبعُدُ أن يُرادَ به الدوام، والدليلُ عليه ما رُوِيَ أنه كانَ يَستَغفِرُ لهم كُلَّ ليلةِ جُمُعةٍ في نَـيِّـفٍ وعشـرينَ سنة.

قوله: (واغفِرْ لِوَلَدي ما أتَـوْا إلىٰ أخيهم)، أي: فَعَلوا به من الإساءة.«الأساس»: «أتىٰ إليه إحساناً: إذا فَعَلَه».

قوله: (وقد عَلَتهُمُ الكآبة)،الجوهري:«الكآبة: سُوءُ الحالِ والانكِسار».

قوله: (وظَنُّوا أنها الـهَلَكة)، أي:الهلاك، والضميرُ للقِصّة، والمُبتَدأُ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ ما هُم عليه من استِبطاءِ إجابةِ الدُّعاء، وبُلوغِ جَهْدِهم فيه، أي: أنّ القِصّةَ هيَ الـهَلَكة.

= (٤: ٣٤٧) من مناكير الوليدِ بنِ مُسلِم ـ أي: بسَبَب تدليسِه وتَسْويته ـ؛ قال: «ومن أنكَرِ ما أتىٰ حديثُ حِفظِ القُرآن، رواه الترمذيُّ ...»، وقالَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «فضائل القرآن» عن هذا الحديث: «إنه من البيِّنِ غرابتُه بل نكارتُه».

نزلَ جبريلُ عليه السَّلامُ فقال: إنَّ اللهَ قد أجاب دعوتَك في وَلَدِك، **وعَقَدَ مواثيقَهم بعدكَ علىٰ النبوّة**. وقد اختُلِفَ في **استِنبائهم**.

[﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ۞ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٩٩-١٠٠]

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ قيل: وَجَّهَ يوسُفُ إلىٰ أبيه جَهازاً ومئتي راحِلةٍ **ليَتَجهّزَ إليه بمَن معَه**. وخرجَ يوسفُ والمَلِكُ في أربعةِ آلافٍ من الجُندِ والعُظماءِ وأهلِ مصرَ بأجمعِهم، فتَلَقَّوا يعقوبَ **وهو يمشي يتوكّأُ** علىٰ يهوذا، فنَظَرَ إلىٰ الخيل والناسِ فقال: يا يهوذا، أهذا فِرعَونُ مصر؟ قال: لا، هذا وَلَدُك، فلمّا لَقِيَه قال يعقوبُ عليه السَّلام: السَّلامُ عليك يا مُذهِبَ الأحزان. ....

قوله: (**وعَقَدَ مَواثيقَهم بعدَكَ علىٰ النُّبوّة**)، مِن قولِهم: عَقّادُ ألوية، جَزّاز ناصية، جَوّاب قاصية، للخيل جَرّار[1]. **النهاية**: «هَلَكَ أهلُ العَقْدِ وربِّ الكَعْبة[2]»، يعني: أربابَ الولايةِ علىٰ الأمصار».

قوله: (**استِنبائِهم**)، استَنبأَ الرجلُ وتَنبّـأَ: إذا جُعِلَ نبيّاً.

قوله: (**ليَتَجهَّزَ إليه بمَنْ معَه**): **النهاية**: «تجهيزُ الغازي: تحميلُه وإعدادُ ما يحتاجُ إليه في غَزْوِه، ومنه تجهيزُ العَروسِ والمَيِّت».

قوله: (**وهو يمشي يَتَوكّأ**)، تَوكّأتُ علىٰ عصا، وأوكأتُ فُلاناً إيكاءً: إذا نَصَبتَ له مُتَّكَئاً.

---

(١) قوله: «جزاز ناصية، جوّاب قاصية، للخيل جرار» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أخرجه النسائي (٨٠٨) عن أُبيِّ بن كعب رضيَ اللهُ عنه موقوفاً. وفَسّرَ الراوي في آخِرِه «أهلَ العقد»: أنهم الأُمَراء.

وقيل: إنّ يوسفَ قال له لـمّا التقَيا: يا أبتِ، بكيتَ عليَّ حتّىٰ ذَهب بَصَرُك، ألم تَعلَمْ أنَّ القيامةَ تجمعُنا؟ فقال: بلىٰ، ولكنْ خشيتُ أن تُسلَبَ دينك، فيُحالَ بيني وبينك، وقيل: إنّ يعقوبَ ووَلَدَه دَخَلوا مصرَ وهم اثنان وسبعون، ما بين رجلٍ وامرأة، وخَرَجوا منها مع موسىٰ ومُقاتِلَتُهم ستُّ مئةِ ألفٍ وخمسُ مئةٍ وبِضْعةٌ وسبعون رجلاً، سوىٰ الذُّرِّيةِ والهَرْمىٰ، وكانت الذُّرِّيةُ ألفَ ألفٍ ومئتي ألف.

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ﴾ ضَمَّهما إليه واعتَنَقَهُما. قال ابنُ أبي إسحاق: كانت أُمُّه تحيا، وقيل: هما أبوه وخالتُه، ماتت أُمُّهُ فتزوَّجها وجعلَها أحدَ الأبوين؛ لأنّ الرّابَّةَ تُدعىٰ أُمّاً، لقيامها مقامَ الأُمّ، أو لأنَّ الخالةَ أمٌّ كما أنّ العَمَّ أب، ومنه قولُه: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قوله: (أن تُسلَبَ دينك)، وهو مُستَنِدٌ إلىٰ ضميرِ المُخاطَب، و«دينك»: بَدَلُ اشتمال[1].

قوله:(وهُمُ اثنانِ وسبعون، ما بينَ رجل وامرأة)،«ما» موصوفة، والظَّرْفُ معَ مُتعلَّقِه: صِفتُها،أي: عَدَداً حَصَلَ وثبتَ بينَ رجل وامرأة[2].

ويجوزُ أن يكونَ المجموعُ كِنايةً عن المُميِّز، أي: اثنانِ وسبعونَ ذكوراً وإناثاً، أو المُميِّـزُ محذوف،والجملةُ خَبَـرٌ بعدَ خَبَر.

---

(١) فعلىٰ هذا: تُضبطُ «دينُك» بالرفع، ويجوزُ ضبطُها بالنَّصْب علىٰ أنها المفعول الثاني لـ«سلب». وهذا مِثلُ ما ذُكِرَ في قوله ﷺ: «مَن فاتَتْهُ صلاةُ العصـر فكأنما وُتِـرَ أهله وماله» ـ وقد أخرجه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦) من حديثِ ابن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما ـ ، قال العلامةُ ابنُ الأثير في «النهاية» (٥: ١٤٨)، مادة (وتر): «يُروىٰ بنَصْب «الأهل» ورَفعِه، فمَن نَصَبَ جَعَلَه مفعولاً ثانياً لـ«وُتِر»، وأضمَرَ فيها مفعولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه عائداً إلىٰ الذي فاتَتْهُ الصلاة، ومَنْ رفعَ لم يُضمِر، وأقام «الأهل» مقامَ مالم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنهم المُصابونَ المأخوذون، فمَن رَدَّ النقصَ إلى الرجل نَصَبَهما، ومَن رَدَّه إلى الأهل والمال رفعَهما».

(٢) من قوله: «ما: موصوفة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فإن قلتَ: ما معنىٰ دخولِهم عليه قبلَ دخولِهم مصر؟ قلت: كأنه حينَ استقبَلَهم نزلَ لهم في مَضْرِبٍ أو بيتٍ ثَمَّ، فدَخَلوا عليه وضَمَّ إليه أبَوَيهِ، ثم قال لهم: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ ولـمّا دخلَ مِصرَ وجلسَ في مجلسِهِ مُستَوياً علىٰ سَريرِه واجتمعوا إليه، أكرَمَ أبَوَيه، فرفعَهما علىٰ السَّرير، ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ﴾ يعني: الإخوةَ الأحدَ عشرَ والأبوين ﴿سُجَّدٗا﴾. ويجوزُ أن يكونَ قد خرجَ في قُبَّةٍ من قِبَابِ الملوكِ التي تُحمَلُ علىٰ البِغال، فأمرَ أن يُرفعَ إليه أبواهُ، فدَخَلا عليه القُبَّةَ، فآواهما إليه بالضَّمِّ والاعتناق، وقَرَّبَهُما منه، وقال بعدَ ذلك: ادخُلوا مصر.

فإن قلتَ: بمَ تَعلَّقتِ المشيئة؟ قلت: بالدُّخولِ مُكيَّفاً بالأمن، لأنّ القَصْدَ إلىٰ اتصافِهم بالأمنِ في دُخولهم، **فكأنه قيل لهم: اسلَمُوا وائمَنُوا في دُخولِكم** إنْ شاء الله. ونظيرُه قولُك للغازي: ارجع سالماً غانماً إنْ شاء الله، فلا تُعَلَّقُ المشيئةُ بالرُّجوع مُطلَقاً، ولكنْ مُقيَّداً بالسَّلامةِ والغَنيمةِ مُكيَّفاً بهما. والتقديرُ: ادخلوا مِصرَ آمنينَ إن شاء اللهُ دخلتُم آمنين، ثم حُذِفَ الجزاءُ لدلالةِ الكلام عليه، **ثم اعتُرِضَ بالجملةِ الجزائيّةِ بينَ الحالِ وذي الحال.**

قوله: (**كأنه قيل [لهم]: اسلَموا وائمَنُوا في دُخولِكم**)، يعني: في التركيب معنىٰ الدُّعاء، ولذلكَ أتىٰ بهما علىٰ لفظِ الأمر.

قوله: (**ثم اعتُرِضَ بالجملةِ الجزائيةِ ـ أي: الشَّرْطيةِ ـ بينَ الحالِ وعامِلِه**[1])، قالَ صاحبُ «الفرائد»: التقدير: ادخُلوا مِصرَ إن شاءَ اللهُ دَخَلتُم آمِنين، فـ﴿ءَامِنِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالجزاءِ المحذوف، فعلىٰ هذا لا يَفتَقِرُ إلىٰ التقديم والتأخير، وإلىٰ أن تُجعَلَ الجزائيةُ مُعتَرِضةً بينَ الحالِ وذي الحال.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بين الحال وذي الحال».

ومن بِدَع التفاسير: أنّ قولَه: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ من باب التقديم والتأخير؛ وأنَّ مَوضِعَها ما بعد قولِه: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾ في كلام يعقوبَ. وما أدري ما أقولُ فيه وفي نظائره!

فإن قلتَ: كيفَ جازَ لهم أن يَسجُدوا لغير الله؟ قلت: كانتِ السَّجْدةُ عندَهم جاريةً مَجرىٰ التَّحيّةِ والتكرمة، كالقيام والمُصافَحةِ وتَقْبيلِ اليدِ ونحوِها ممّا جَرَتْ عليه عادةُ النّاسِ من أفعالٍ شُهِرَت في التعظيم والتوقير. وقيل: ما كانت إلا انحِناءً دونَ تَعْفيرِ الجِباه، وخُرورُهم سُجَّداً يأباه. وقيل: معناه: وخَرُّوا لأجل يوسُفَ سُجَّداً لله شكراً. **وهذا أيضاً فيه نَبْوة.**

يُقال: أحسَنَ إليه وبه، وكذلك أساء إليه وبه، قال:

أسـيئي بنـا أو أحـسِني لامَلُومـةً

﴿مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾ من البادية؛ لأنَّهم كانوا **أهلَ عَمَدٍ** وأصحابَ مَواشٍ،يَتَنقَّلونَ في المياه والمَناجع.﴿نَّزَغَ﴾ أفسَدَ بيننا وأغرىٰ، وأصلُه مِن: نَخَسَ الرّائضُ الدابّةَ وحَمَلَها علىٰ الجَرْي، يُقال: نَزَغه ونَسَغه؛ إذا نَخَسَه.

وقلت: ولا ارتيابَ أنّ هذا الاستِثناءَ في أثناءِ الكلام كالتسميةِ في الشُّرُوع فيه للتيمُّنِ والتبرُّك، قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، واستِعمالُه معَ الجزاءِ كالشـريعة المنسوخة، فحَسُنَ مَوقِعُه في الكلام أن يكونَ مُعترِضاً.

قوله: (**وهذا أيضاً فيه نَبْوة**)، لأنَّ السَّجْدةَ كانت تكرِمةً؛ لِقولِه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

قوله: (**أهل عمد**)، **الأساس**: «يُقالُ لأصحاب الأخبية هم: أهلُ عَمود، وأهلُ عِماد، وأهلُ عَمَد». والنُّجْعة: طَلَبُ الكَلأ.

﴿لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ لطيفُ التدبيرِ لأجلِه، رفيقٌ حتّىٰ يجيءَ علىٰ وَجْهِ الحِكمةِ والصَّواب. ورُوي: أنَّ يوسفَ أخذ بيَدِ يعقوب، فطافَ به في خَزائِنه، فأدخَلَه خزائنَ الوَرِقِ والذهب، وخزائنَ الحُليِّ، وخزائنَ الثِّياب، وخزائنَ السِّلاحِ، وغيرَ ذلك، فلمّا أدخَلَه خِزانةَ القراطيسِ قال: يا بُنيَّ، ما أعقَّك! عندك هذه القراطيسُ وما كتبتَ إليَّ علىٰ ثمانِ مَراحِل؟ قال: أمَرني جبريلُ. قال: أوَما تسألُه؟ قال: أنت أبسَطُ إليه منِّي فسَلْهُ. قال جبريلُ عليه السَّلام: اللهُ تعالىٰ أمَرني بذلك؛ لقولك: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾، قال: فهلّا خِفْتَني؟

ورُوي: أنَّ يعقوبَ أقام معَه أربعاً وعشرينَ سنةً ثم مات. وأوصىٰ أن يَدفِنَه بالشام إلىٰ جَنْب أبيه إسحاق، فمضىٰ بنفسِهِ ودفنَه ثَمَّة، ثم عاد إلىٰ مِصر، وعاش بعدَ أبيه ثلاثاً وعشرين سنة، فلمّا تَمَّ أمرُه وعَلِمَ أنه لا يدومُ له، طَلَبَت نفسُه المُلكَ الدائمَ الخالد، فتاقَتْ نفسُه إليه، فتمنّىٰ الموت. وقيل: ما تَمنّاه نبيٌّ قبلَه ولا بعدَه، فتوفّاه اللهُ طيِّباً طاهراً، فتخاصَمَ أهلُ مصرَ وتَشاحُّوا في دَفْنِه؛ كلٌّ يُحِبُّ أن يُدفَنَ في مَحِلَّتِهم حتىٰ هَمُّوا بالقِتال، فرأوا من الرأي أنْ عَمِلوا له صُندوقاً من مَرْمَرٍ وجعلوه فيه، ودَفَنُوهُ في النِّيل بمكانٍ يمرُّ عليه الماء، ثم يصلُ إلىٰ مصرَ ليكونوا كلُّهم فيه شَرْعاً واحداً.

قوله: (لطيفُ التدبيرِ لأجلِه)، أي: لأجل ما يشاء، يُريد: أنّ قولَه: ﴿لِّمَا يَشَآءُ﴾ مُطلَق، لكن قُيِّدَ لقرنية المقام به، أي: لطيفُ التدبيرِ في جميع الأشياء حيثُ دبَّـرَ أمري كذلك، قالَ السَّجاوَنْديّ: ذكرَ الخروجَ مِنَ السِّجْنِ دونَ الدُّخولِ لِئلّا يكونَ شكايةً عن الله تعالىٰ، ولم يَذكُرِ الـجُبَّ لِئلّا يَستَحيِيَ إخوته.

قوله: (فتاقَت)، اشتاقَت.

قوله: (وتَشاحَّوْا): يُقال:تَشاحَّ الرجلانِ علىٰ الأمر: لا يُريدانِ أن يَفوتَهما.

قوله: (شَـرْعاً واحداً)، الجوهري: «الناسُ في هذا الأمرِ شَـرَع؛ أي: سواء، يُـحَـرَّكُ ويُسَكَّن، يَستَوي فيه الواحدُ والجمع، والمُذكَّرُ والمُؤنَّث».

ووُلد له: إفرائيم وميشا، ووُلِدَ لإفرائيم: نون؛ ولنون: يُوشَع فتىٰ موسىٰ، **ولقد تَوارَثَتِ الفراعنةُ مِنَ العمالِيقِ بعدهُ مِصر**، ولم يَزَلْ بنو إسرائيلَ تحتَ أيديهم علىٰ بقايا دين يوسفَ وآبائه، **إلىٰ أن بعث اللهُ مُحمَّداً ﷺ**.

[﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ ١٠١]

«مِن» ـ في ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ و﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ ـ للتَّبعيض، لأنه لم يُعْطَ إلّا بعضَ مُلك الدُّنيا، **أو بعضَ مُلكِ مِصرَ** وبعضَ التأويل، ﴿أَنتَ وَلِىِّۦ﴾ أنتَ الذي تَتولّاني بالنِّعمةِ في الدّارَين، وبوَصْلِ المُلكِ الفاني بالمُلكِ الباقي، ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾ طَلَبٌ للوفاةِ علىٰ حالِ الإسلام؛ ولأنْ يُختَمَ له بالخير والحُسنىٰ، **كما قال يعقوبُ لوَلَدِه**: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ....

قوله: (ولقد تَوارَثَتِ الفَراعِنةُ مِنَ العَمالِيقِ بعدَه مِصـرَ)أي: بعدَ يوسُف، إلىٰ قوله: (إلىٰ أن بَعَثَ اللهُ مُحمَّداً صلواتُ الله عليه)، فيه بَحْث، ولو قال: إلىٰ أن بَعَثَ اللهُ موسىٰ[1] عليه السَّلامُ كانَ أولىٰ، لأنه عليه السَّلامُ خَلَّصَ بني إسـرائيلَ من تحتِ يَدِ فِرعَون، ونَقَلَهم إلىٰ الشام.

قوله: (أو بعضَ مُلكِ مِصـر)، ظاهرُه يُنافي قولَه تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦]، اللهُمَّ إلا أن يُحمَلَ المُلكُ علىٰ المالِكيّـة، لا علىٰ التسلُّطِ والتَّصـرُّف.

قوله: (كما قالَ يعقوبُ لِوَلَدِه: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾)، وَجهُ المُشابَهةِ أنه عليه السَّلامُ أمَرَهم بأن يموتوا علىٰ الإسلام، والموتُ ليسَ بمَقدورِهِم، فيكونُ أمراً بأن يكونوا

---

(١) وكذا وقع في بعض النسخ المطبوعة من «الكشّاف»، وكأنه من إصلاح بعض الناسخين أو الناشـرين، فكلامُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ صـريح في أن في نُسختِه: «مُحمَّداً ﷺ»، وهكذا هو في الأصل المخطوط الذي بين يديّ من «الكشّاف»، وهو نفيس.

ويجوزُ أن يكونَ تمنِّياً للموتِ علىٰ ما قيل: ﴿وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ من آبائي، أو علىٰ العُموم.

وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: **أنَّ مَيمونَ بنَ مِهْرانَ** باتَ عندَه، فرآه كثيرَ البكاءِ والمسألةِ للموت، فقال له: صَنَعَ الله علىٰ يَدَيكَ خيراً كثيراً؛ أحييتَ سُنَناً وأمَتَّ بِدَعاً، وفي حَياتِكَ خيرٌ وراحةٌ للمُسلِمين! فقال: أفلا أكونُ كالعبدِ الصّالح لـمّا أقرَّ اللهُ عينَه وجَمعَ له أمرَه قال: توفَّني مسلماً وألحِقْني بالصالحين.

فإن قلت: علامَ انتصَبَ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؟ قلت: علىٰ أنه وَصْفٌ لقوله: ﴿رَبِّ﴾، **كقولك: أخا زيدٍ حَسَنَ الوجه**، أو علىٰ النداء.

[﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ﴾ ١٠٢]

علىٰ حالةٍ إن أدرَكَهُمُ الموتُ أدرَكَهُم وهُم علىٰ تلكَ الحالة، وهيَ حالةُ الإسلام، فصَحَّ قولُه: «طَلَباً للوفاةِ علىٰ حالِ الإسلام».

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ تمنِّياً للمَوْتِ علىٰ ما قيل**)، أي: علىٰ ما سَبَقَ القولُ آنِفاً، وهو قولُه: «وقيل: ما تمنّاهُ نبيٌّ قبلَه ولا بعدَه».

قوله: (**أنّ مَيْمونَ بنَ مِهْران**)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو أيوبَ ميمونُ بنُ مِهْرانَ مَوْلىٰ بني أَسَد، سَمِعَ ابنَ عُمَرَ وابنَ عبّاسٍ وأبا الدَّرْداء، وُلِدَ سنةَ أربعين، وماتَ سنةَ ثماني عشرةَ ومئة»[1].

قوله: (**كقولك: أخا زيدٍ حَسَنَ الوَجْه**)، قيل: «حَسَن الوَجْه» نكِرة، لأنّ الإضافةَ لفظية، و«أخا زيد» معرفة، فكيفَتقعُ صِفةً له، وهو بَدَلٌ في الظاهر؟ والجوابُ موقوفٌ علىٰ المُرادِ من إيقاع ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وَصْفاً لِقوله: ﴿رَبِّ﴾، وأنها مِن أيِّ قَبيلٍ هيَ؟ وذلكَ أنّ

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٩٢٠).

﴿ذَالِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما سَبقَ من نبأ يوسف، والخِطابُ لرسول الله ﷺ، ومَحلُّه الابتداء. وقولُه: ﴿مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ خبرُ«إنّ». ....

يوسُفَ عليه السَّلامُ لـمّا قال: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ أتبعَه بذِكرِ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ استِلذاذاً ودَفْعاً لِـمَا عسىٰ أن يَدخُلَ في خَلَدِ غبيٍّ[1] من الشركة، فكيفَ وقد سَبَقَ أنه قال: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾؟ ألا ترىٰ إلىٰ سَحَرةِ فِرعَونَ كيفَ مَيَّزوا رَبَّ العالمينَ بقولهِم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٢]! وما ذلكَ إلّا لِتَوهُّم الشُّيوع. ولـمّا كانَ «أخا زيد» مِثالاً له ينبغي أن يُحمَلَ علىٰ الشيوع أيضاً، وذلكَ بأن يكونَ لِزيدٍ إخوةٌ فيهم حَسَنُ الوَجْهِ وقبيحُه، فيُميَّزُ أحدُهم بحُسْنِ الوَجْه.

ونَحْوُه إيقاعُ «يَسُبُّني» صِفةَ «اللئيم»[2]، فيكونُ «أخو زيد» في تأويل «واحد من الإخوة»، وفيه بَحْث.

وقيل: يُمكِنُ أن يُقال: مُرادُه من هذا التشبيهِ أنه مِثلُه في أنه ليسَ مُنادىٰ مستقلاً، فكما أنّ ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَوَاتِ﴾ تابعٌ لِـمَا قبلَه، وليسَ مُنادىٰ مُستَقِلّاً، ولـمّا اشتَركا في هذا المعنىٰ شَبَّهه به، وإنِ اختَلَفا في أنّ أحدَهما صِفة، والآخَرَ بَدَل.

---

(١) لفظة: «غبي» لم تُنقَط في (ح)، ونقطت الغين فقط في (ط)، وفي (ف): «غني»، المُثبَتُ هو ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) يعني: في قولِ شَمِرِ بنِ عَمْرٍو الحنفيّ:

ولقد أمُرُّ علىٰ اللئيم يَسُبُّني ... فمَضَيتُ ثُمّتَ قُلتُ: لا يَعْنيني

كما في «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٢٤)، و«الكامل» للمُبرِّد (٣: ٦١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (ثمم) و(مني)، وفَسَّروه بأنّ «أفعَلُ» فيه بمعنىٰ: «فَعَلتُ»؛ أي: «أمُرُّ» بمعنىٰ: «مَرَرْتُ»، وهكذا هو في «الأصمعيات» ص١٢٦.

قالَ العلامةُ السَّكّاكيُّ في «مفتاح العلوم» ص١٨٥: «عَرَّفَ«اللئيم»، والمعنىٰ: ولقد أمُرُّ علىٰ لَئيمٍ من اللِّئام، ولذلكَ تُقدَّرُ«يَسُبُّني» وَصْفاً لا حالاً، وله في القُرآنِ غيرُ نَظير».

قلت: استَشهَدَ به الزمخشريُّ علىٰ هذا المعنىٰ في تفسير الآيات: (الفاتحة: ٧، والنساء: ٩٨، ويس: ٣٣، والجمعة: ٥).

ويجوزُ أن يكونَ اسماً موصولاً بمعنىٰ: الذي، و﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ صِلتُه، و﴿نُوحِيهِ﴾ الخبر. والمعنىٰ: أن هذا النبأَ غيبٌ لم يَحصُلْ لك إلا من جِهةِ الوحي؛ لأنك لم تحضُرْ بني يعقوبَ حينَ أجمَعُوا أمرَهم، وهو إلقاؤُهم أخاهُم في البئر، كقوله: ﴿وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾؛ وهذا تهكُّمٌ بقُريشٍ وبمَن كَذَّبَه؛ ....

قوله: (وهذا تهكُّمٌ بقُريش)، يعني قولَه: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ الآية، وذلكَ أنه صَلَواتُ الله عليه أخبَرَهُم بهذهِ القِصّةِ العجيبةِ التي عَجَزَت عنها رواتُه مِن غيرِ أن يَخرِمَ منها حَرْفاً، فصَدَّقُوهُ في ذلك، معَ استِمرارِهم علىٰ إنكارِ الوحي، فخُوطِبَ به صَلَواتُ الله عليه مُعرِّضاً بهم علىٰ سَبيل التهكُّم، استِركاكاً لِعُقولِهم، وإليه الإشارةُ بقوله:«يا مُكابِرة»، يعني: أيُّها المُكابِرون، إنه لم يَخفَ عليكم أنه لم يكن من حَمَلةِ هذا الحديث، ولا لَقِيَ فيها أحداً، ولا سَمِعَ منه، ولم يكن مِن عِلم قومِه، ولم يكن مُشاهِداً لذلك أيضاً، فلم يَبْقَ إلا الوحي، فإذا أنكرتُمُ الوَحْيَ لَزِمَ أنكم لم تُصَدِّقُوهُ فيما صَدَّقتُموه، وإليه الإشارةُ بقوله:«فإذا أنكروه ـ أي: الوَحْيَ ـ تُهكِّمَ بهم»، لأنه لَزِمَهم نفيُ ما أثبتُوه، فإنّ التهكُّمَ يُنتَزَعُ من نفسِ التضادّ.

وأحسَنُ منه قولُ القاضي: «﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ مِن نَبَإِ يوسُف، والخِطابُ للرسول [ﷺ]، وهو مُبتَدَأ، وقولُه: ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ خَبَرانِ له، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ﴾ الآية: كالدليل عليهما، والمعنىٰ:إنّ هذا النَّبأَ غَيْبٌ لم تَعرِفْهُ إلا بالوَحْي، لأنك لم تَحضُرْ إخوةَ يوسُفَ حينَ عَزَموا علىٰ ما هَمُّوا به في غَيابةِ الجُبّ، وهم يَمكُرونَ به وبأبيهِ لِيُرسِلَه معَهم، ومن المعلوم الذي لا يخفىٰ علىٰ مُكذِّبيكَ أنك ما لَقِيتَ أحداً سَمِعَ ذلك، فتَعلَّمَه منه، وإنما حُذِفَ هذا الشِّقُّ استِغناءً بذِكرِه في غيرِ هذهِ القِصّة،كقوله: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩]»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣١٠ - ٣١١).

لأنه لم يَخْفَ علىٰ أحدٍ من المُكذِّبينَ أنه لم يكن من حَمَلةِ هذا الحديثِ وأشباهِه، ولا لَقِيَ فيها أحداً ولا سَمِعَ منه، ولم يكن من عِلْم قومِه، فإذا أخبَرَ به **وقَصَّه هذا القَصَصَ** العجيبَ الذي أعجَزَ حَملتَه ورُواتَه، لم تقع شُبهةٌ في أنه ليسَ منه وأنه من جِهةِ الوحي، فإذا أنكروه تُهُكِّمَ بهم وقيل لهم: قد عَلِمتُم ـ يا مُكابِرةُ ـ أنه لم يكنْ مُشاهِداً لـمَن مضىٰ من القرونِ الخالية. ونحوُه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [القصص: ٤٤]. ﴿وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ بيوسُفَ ويَبغُونَ له الغَوائل.

[﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ * وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ١٠٣-١٠٤]

﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ﴾ يُريدُ العُموم، كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أراد أهلَ مكّة، أي: وما هم بمؤمنين ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ وتهالَكْتَ علىٰ إيمانهم؛ لِتَصميمِهم علىٰ الكُفر وعِنادهم.

﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ﴾ علىٰ ما تُحدِّثُهم به وتُذكِّرُهم أن يُنيلُوك منفعةً وجَدْوىٰ، كما يُعطىٰ حَمَلةُ الأحاديثِ والأخبار، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ عِظَةٌ منَ الله ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ **عامّةً، وحَثٌّ علىٰ طَلَب النَّجاةِ علىٰ لِسانِ رسولٍ من رُسُلِه.**

قوله: (**وقَصَّهُ هذا القَصَص**)، الضميرُ في «قَصَّه» للحديث، و«هذا القَصَص»: مفعولٌ مُطلَق.

قوله: (﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ **عامّةً، وحَثٌّ علىٰ طَلَبِ النَّجاةِ علىٰ لسانِ رسولٍ مِن رُسُلِه**)، اعلَم أنّ هذا الكلامَ إلىٰ آخرِهِ بيانٌ لِمُنافاةِ طَلَب الأجر، لأنّ كونَه تذكيراً من الله ومَوعِظة، وكونَه عامّةً للثَّقَلَين، وكونَه طَلَباً للنَّجاة، وكونَه رسولاً واحِداً من رُسُلِه، يأبىٰ أن يُطلَبَ من كُفّارِ قُرَيشٍ الأجر؛ لأنّ كونَه تذكيراً من الله تعالىٰ لِعبادِه، فلأنه تعالىٰ مُستَغنٍ عن العالمين، فينافي طَلَبَ الأجرِ من قُرَيش، وكونَه عامّـةً للثَّـقَلَينِ يُبعِدُ أن يُطلَبَ الأجرُ من قُرَيش، وكونَه طَلَباً

[﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ ١٠٥]

﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ من علامةٍ ودلالةٍ علىٰ الخالق وعلىٰ صفاته وتوحيدِه، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ ويُشاهِدونَها وهم مُعرِضونَ عنها لا يَعتَبِرونَ بها. وقُرِئَ: «والأرضُ» بالرَّفع علىٰ الابتداء، و﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾: خبرُه، وقرأ السُّدّي «والأرضَ» بالنَّصب؛ علىٰ: ويَطؤُونَ الأرضَ يَمرُّونَ عليها. وفي مُصحَفِ عبد الله: «والأرضُ يَمْشُون عليها»، برفع «الأرض»، والمراد: ما يَرَوْنَ من آثارِ الأُمَمِ الهالِكةِ وغيرِ ذلك منَ العِبَر.

[﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ ١٠٦]

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم﴾ في إقراره بالله وبأنه خلَقَه وخَلَقَ السَّماواتِ والأرض، إلّا وهو مُشرِكٌ بعبادتِه الوَثَن، وعن الحسن: هم أهلُ الكِتاب؛ **معَهم شِركٌ وإيمان**. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: همُ الذين يُشبِّهونَ اللهَ بخَلْقِه.

[﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ١٠٧]

﴿غَٰشِيَةٌ﴾ نِقْمةٌ تغشاهُم. **وقيل: ما يَغمُرُهم** منَ العذاب ....

للنَّجاةِ من الدُّنيا يُنافي أن يُطلَبَ به حُطامُ الدُّنيا، وكونَه رسولاً واحِداً من رُسُلِه له أُسْوةٌ بسائرِ الرُّسُل، وما طَلَبَ نبيٌّ قَطُّ أجراً من أُمّتِه.

قوله: (**معَهم شِـرْكٌ وإيمان**)، فإنّ اليهودَ والنَّصارىٰ جَمَعوا بينَ الإيمانِ بالله والتوراةِ والإنجيل، وبينَ الشِّـرْك؛ قالتِ اليهودُ عُزَيرٌ ابنُ الله، وقالتِ النَّصارىٰ المسيحُ ابنُ الله.

قوله: (**وقيل: ما يَغمُرُهم**)، فعلىٰ الأول: مِنَ الغشيان، وعلىٰ الثاني: مِنَ الغِشاء، وهو الغِطاء.

ويُجلِّلُهم. وقيل: الصَّواعِق.

[﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ١٠٨]

﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾ هذه السَّبيلُ التي هي الدَّعوةُ إلىٰ الإيمان والتَّوحيد: سَبيلي، والسَّبيلُ والطَّريقُ: يُذكَّرانِ ويُؤنَّثان، ثمَّ فَسَّرَ «سبيلَه» بقوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ أي: أدعو إلىٰ دينِه معَ حُجَّةٍ واضِحةٍ غيرِ عَمياء، و﴿أَنَا۠﴾ تأكيدٌ للمُستَتِرِ في ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفٌ عليه. يُريد: أدعـو إليها أنا، ويدعـو إليها مَنِ اتَّبعَني.

ويجـوزُ أن يكونَ ﴿أَنَا۠﴾ مُبتَدأً، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خَبَراً مُقدَّماً، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفاً علىٰ ﴿أَنَا۠﴾؛ إخباراً مُبتَدأً بأنه ومَنِ اتَّبعَه علىٰ حُجَّةٍ وبُرهان، لا علىٰ هوىٰ.

قوله: (ويُـجَلِّلُهم)، جَلَّلَ الشيءُ تجليلاً؛ أي: عَمَّ[1]، والمُجلِّل: السَّحابُ الذي يَعُمُّ الأرضَ بالمَطَر.

قوله: (هذهِ السَّبيلُ التي هيَ الدعوةُ إلىٰ الإيمانِ والتوحيدِ: سَبيلي)، يُشيرُ إلىٰ أنّ المُشارَ إليه ما في الذِّهْن، وهو معنىٰ ﴿سَبِيلِيٓ﴾، ومعنىٰ ﴿سَبِيلِيٓ﴾ ما في قوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، وهو الإيمان، وفي قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وهو التوحيد[2].

قوله: (إخباراً مُبتَـدَأً)، عامِلُه مُضمَـر، أي: يُخبِرُ إخباراً، أو خَبَـرٌ بعدَ خَبَـرٍ لـ«كان»[3]،

---

(١) في الأصول الخطية: «غمر»، والمُثبَتُ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (جلل)، وتفسيرُ المُؤلِّفِ للتجليل مستفادٌ منه، ولم يَعْزُه إليه، خِلافاً لِعادتِه، رحمه الله تعالىٰ، فإنه يُكثِرُ من النقل عنه صَـريحاً.

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في الأصول الخطية قبلَ فِقرةِ «قوله: (وقيل: ما يغمرهم)»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا المَوضِع ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

(٣) أي: التي في قوله: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنَا۠﴾ مبتدأ، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خبراً مُقدَّماً...»، وعليه: فـ﴿أَنَا۠﴾ اسمُ «يكون»، و«مبتدأً» خبرٌ أولُ لـ«يكون»، و«إخباراً» خبرٌ ثان.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالاً من ﴿أَدْعُوٓا۟﴾ عامِلُه الرَّفعُ في ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾.

﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ وأُنزِّهُه مِنَ الشُّرَكاء.

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٠٩]

أو تمييزاً، أي: يجوزُ أن يكونَ كذا من هذهِ الجهة.

قالَ صاحبُ «المُرشِد»: «﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وقفٌ حَسَن، ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ مِثلُه، هذا مذهبُ أبي حاتم[1]، وهو الجيِّد»[2].

قوله:(وأُنزِّهُه مِنَ الشُّركاء)، مُؤذِنٌ بأنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ حالٌ من فاعل «أُسبِّح»[3]، وأنّ قولَه: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ عطف علىٰ قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾، هذا يُقوِّي أن يكونَ قولُه: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالاً من ﴿أَدْعُوٓا۟﴾.

وفيه: أنّ مَن يدعو الناسَ إلىٰ الله وإلىٰ دينه ينبغي أن يكونَ علىٰ بُرْهانٍ وحُجّةٍ من الله؛ لِئلّا يُضِلَّهم، ومَن يُنزِّهُه عما لا يَليقُ بجَلالِه ينبغي أن يكونَ مُوحِّداً؛ لِئلا يَميلَ إلىٰ الإلحادِ والإشراك، وهو تعريضٌ بمَن يُثبِتُ العقول[4]، أو يقول: العبدُ مُستَقِلٌّ بالخلق، تلخيصُه: أنا هادٍ غيرُ مُضِلّ، ومُهتَدٍ غيرُ ضالّ.

---

(١) السِّجستاني، تَقَدَّمَ التعريفُ به.

(٢) انظر: «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٤٠٠ - ٤٠١.
وتقدَّم التعريفُ بـ«المُرشِد» ومُؤلِّفِه عندَ تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

(٣) المُضمَر في قوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، فالتقدير: وأُسبِّحُ الله تسبيحاً، فحذفَ الفِعل، وبقي المَصدَرُ دالًّا عليه، و«سبحان: اسمٌ واقعٌ مَوقِعَ المَصدَر»، كما قالَ أبو البقاء العُكبَري في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩).

(٤) وهم: الفلاسفة.

﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ لا ملائكة؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: يُريد: ليست فيهم امرأة. وقيلَ في سَجَاح المُتنبِّئة:

ولم تَـزَلْ أنبيـاءُ الله ذُكْرانـا

وقُـرِئ: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ بالنُّون. ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ لأنّـهم أعلمُ وأحلم، وأهلُ البوادي فيهمُ الجهلُ والجفاءُ والقَسْوة.

قوله:(ولم تَـزَلْ أنبياءُ[1] الله ذُكْرانًا)، أولُه:

أضحَتْ نَبِيَّـتُنا أُنثىٰ نطوفُ بها[2]

وفي رواية:

...... نَبِيَّـتُنا فينا مُؤنَّثةً

سَجاح: هي بنتُ المُنذِر، تَنَبَّـأتْ في أيام مُسَيلَمة[3]، فأتت لتختبِرَه[4]، فآمَنَت به، وسَلَّمَتْ أمْرَها له.

قوله: (وقُرِئ: ﴿نُّوحِىٓ﴾ بالنُّون)، حفص: بالنُّونِ وكَسْـرِ الحاء، والباقون: بالياءِ وفَتْح الحاء[5].

---

(١) في (ح): «أولياء»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشّاف».

(٢) البيتُ لقيس بن عاصم، أحد بني تميم، كما في «ثمار القلوب» للثعالبي ص٣١٥، ولفظُه فيه: «نُطيفُ بها»، وفي بعض نُسَخِه: «نطوف»، كما نبَّه إليه مُحقِّقُه، وهو في «الأغاني» للأصبهاني (١٠: ٤٠) و(١٤: ٨٩) بلفظ: «نُطيف»، لكنْ في «ثمار القلوب»: «بُنَيَّـتُنا»، ولعله تصحيف.

(٣) الكذّاب، وهو مُسيلَمةُ بنُ ثُمامة، قُتِلَ سنة (١٢هـ)، وعادت سَجاحُ إلىٰ الإسلام بعدَ مَقتَلِه، وتُوفِّيَت بالبصـرة حوالي سنة (٥٥ هـ)، كما في «الأعلام» للزركلي (٣ : ٧٨).

(٤) في (ح): «لتخبره»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٣٠، و«حجة القراءات» ص٣٦٥.

﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ ولَدارُ الساعةِ أو الحالُ الآخِرةُ ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ للَّذينَ خافوا اللهَ فلم يُشرِكوا به ولم يَعصُوه. وقُرِئ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ١١٠]

﴿حَتَّىٰٓ﴾ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه الكلام، كأنه قيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾، فتَراخىٰ نَصْرُهم حتّىٰ استيأسُوا عنِ النَّصر، ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ أي: **كذَبتْهُم أنفسُهم حينَ حَدَّثتْهُم بأنَّهم يُنصَرون، أو رجاؤهم**؛ لِقولِهم: رجاءٌ صادق، ورجاءٌ كاذب. والمعنىٰ: أنّ مُدَّةَ التكذيبِ والعَداوةِ منَ الكُفّار، وانتظارَ النَّصرِ منَ الله وتأميلَه: قد تَطاوَلَت عليهم وتَمادَت، حتّىٰ استَشْعَروا القُنوط، وتوهَّموا أنْ لا نَصْرَ لهم في الدُّنيا، فجاءَهم نَصْرُنا فَجْأةً من غيرِ احتِساب.

وعن ابن عَبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: وظَنُّوا حينَ ضَعُفوا وغُلِبوا أنَّهم قد أُخلِفوا ما وَعَدَهمُ اللهُ منَ النَّصر، وقال: كانوا بَشَراً، وتلا قولَه: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ....

قوله: (**أي: كَذَبَتْهُم أنفسُهم حينَ حَدَّثَتْهُم بأنهم يُنصَرون**)، يعني: تحدَّثوا من عندِ أنفسِهم أنهم يُنصَرون، فلما تَراخىٰ النَّصْرُ وتوهَّموا أن لا نَصْرَ لهم جاءَهُمُ النَّصْر، فهو من باب التجريد[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] في وَجْه.

قوله: (**أو رَجاؤُهم**)، عطفٌ علىٰ «أنفسُهم»، ويجوزُ إسنادُ «كَذَبَ» إلىٰ الرجاء؛ لِـمَا يُقال: رجاءٌ صادقٌ وكاذب.

(١) انظر ما سيأتي في بيان معنىٰ «التجريد» عندَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧)، والتعليقَ عليه.

فَإِنْ صَحَّ هذا عن ابن عباس، فقد أراد بالظَّنّ: ما يَخطُرُ بالبالِ ويَهجِسُ في القَلْبِ من شِبْهِ الوَسوَسةِ وحديثِ النَّفسِ علىٰ ما عليه البَشرية. وأمّا الظَّنُّ الذي هو تَرجُّحُ أحدِ الجائزَينِ علىٰ الآخر، فغيرُ جائزٍ علىٰ رجل منَ المُسلِمين، فما بالُ رُسُلِ الله الذينَ هم أعرَفُ النّاسِ بربِّهم، وأنه مُتَعالٍ عن خُلْفِ الميعاد، مُنزَّهٌ عن كلِّ قَبيح؟!

وقيل: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنّ الرُّسُلَ قد كُذِبوا، أي: أُخلفوا. **أو: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنهم كُذِبوا من جهة الرُّسل**؛ أي: كَذَبَتْهُمُ الرُّسُلُ في أنهم يُنصَرونَ عليهم ولم يُصَدِّقوهُم فيه.

قوله: (**فإن صَحّ**)، قلت: ما أصَحَّه! وقد رواه البُخاريُّ في «صحيحه»[1] في رواية ابنِ أبي مُلَيكة: «قرأ ابنُ عبّاس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ ـ خفيفة[2] ـ قال: ذهبَ بها هنالك، ثمَّ تَلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ الآية، قال: فلَقِيتُ عُرْوةَ بنَ الزُّبير، فذكرتُ ذلكَ له، فقال: قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: مَعاذَ الله! والله ما وَعَدَ اللهُ رسولَه مِن شيءٍ إلا عَلِمَ أنه كائنٌ قبلَ أن يموت، ولكنْ لم يَـزَلِ البَلاءُ بالرُّسُل، حتىٰ خافوا أن يكونَ مَن معَهم مِن قومِهم يُكذِّبُونهم. وكانت تقرؤُها: (أنهم قد كُذِّبوا) ـ مُثقَّلة ـ».

قوله: (**أو:وظنَّ المُرسَلُ إليهم أنهم قد كُذِبوا مِن جِهةِ الرُّسُل**)، يُريد: أنَّ الرُّسُلَ كانوا وَعَدوهُم بنُزولِ العذاب، ثم إنهم إن كانوا مُعانِدين: فوَجْهُ الظنِّ ظاهِر، وإن لم يكونوا مُعانِدينَ فكذلك، لأنهم لا بُـدَّ مِن أن يُشـاهِدوا من الرُّسُل أماراتٍ تَـدُلُّ علىٰ صِدقِهم في الحديث.

يُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم[3] عن ابـنِ عبّـاس: عن رسـول الله ﷺ أنـه قالَ

---

(١) برقم (٤٥٢٤، ٤٥٢٥).

(٢) أي: بتخفيفِ الذالِ في قوله: «كُذِبوا».

(٣) البخاري (٤٧٧٠) و(٤٩٧١)، ومسلم (٢٠٨).

وقرىء: «كُذِّبوا» بالتشديد، على: وظَنَّ الرُّسُلُ أنهم قد كَذَّبَتْهُم قومُهم فيما وَعَدُوهم منَ العذابِ والنُّصْرةِ عليهم. وقرأ مجاهد: «كَذَبوا» بالتخفيف، على البناء للفاعل، على: وظَنَّ الرُّسلُ أنهم قد كَذَبوا فيما حَدَّثوا به قومَهم منَ النُّصْرة؛ **إمّا على تأويل ابن عبّاس،** وإمّا على أنّ قومَهم إذا لم يَرَوا لموعِدِهم أثَراً قالوا لهم: إنّكم قد كَذَبتُمونا، ....

لِقُرَيش: أرأيتَكُم لو أخبَرْتُكُم أنّ خَيْلاً بالوادي تُريدُ أن تُغيرَ عليكم، أكنتُم مُصَدِّقِيّ؟ قالوا: نعم، ما جَرَّبْنا عليكَ إلا صِدقاً».

وفي «إيجاز البَيانِ» حَسِبَ القَوْمُ أنّ الرُّسُلَ كاذِبون، فهم على هذا مكذوبون، لأنّ مَنْ كَذَّبَكَ فأنتَ مَكذوبُه، كما في صِفةِ الرسولِ ﷺ: أنه الصادقُ المصدوق؛ أي: صَدَّقَه جبريلُ عليه السَّلام»[1].

وسُئِلَ سعيدُ بنُ جُبَير عنها في دَعْوةٍ حَضَرَها الضَّحّاكُ مُكرَهاً، فقال: نعم، حينَ استَيأسَ الرُّسُلُ من قومِهم أن يُصَدِّقُوهُم، وظنَّ القَوْمُ أنّ الرُّسُلَ كَذَبُوهُم، فقالَ الضَّحّاك: ما رأيتُ كاليوم؛ يُدعى إلى عِلم رجل فلا يَتَلكّأ، لو رَحَلتُ في هذا إلى اليمن لكانَ يَسيراً[2].

تَلكَّأ عن الأمر تَلكُّؤاً: تَباطَأ عنه وتَوقَّف.

قوله: (**وقُرِئ: «كُذِّبُوا» بالتشديد**)، عاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالتخفيف، والباقون: بالتشديد[3].

قوله: (**إما على تأويلِ ابنِ عبّاس**)، أي: وظنُّوا حينَ ضَعُفوا وغُلِبُوا أنهم قد أُخلِفوا.

---

(١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٤٤٨).

(٢) روى هذهِ القِصّةَ ابنُ جرير الطبري في «تفسيره» (٣: ١٠١).

(٣) انظر: «التيسير» ص١٣٠، و«حجة القراءات» ص٣٦٦.

فيكونون كاذبينَ عند قومِهم. أو: وظَنَّ المُرسَلُ إليهم أنّ الرُّسُلَ قد كُذِبوا. ولو قُرِئ بهذا مُشدَّداً لكان معناه: وظنَّ الرُّسلُ أن قومَهم كذَّبوهُم في مَوعِدِهم.

وقُرِئ: «فنُنجي» بالتخفيف والتشديد، مِن: أنجاهُ ونَجّاه، و﴿فَنُجِّيَ﴾ علىٰ لفظِ الماضي المبنيِّ للمفعول، وقرأ ابنُ مُحيصِن: «فنجا». والمُرادُ بـ﴿مَن نَّشَآءُ﴾: المؤمنون؛ لأنَّهمُ الذين يَستأهِلونَ أن يَشاءَ نجاتَهم، وقد بيَّن ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

[﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ١١١]

الضَّميرُ في ﴿قَصَصِهِمْ﴾ للرُّسل، وينصرُه قراءةُ مَن قرأ: «في قِصَصِهم» بكسر القاف. وقيل: هو راجعٌ إلىٰ يوسفَ وإخوتِه.

قوله: (فيكونونَ كاذِبينَ عندَ قَوْمِهم)، وعلىٰ الأول: كانوا كاذِبينَ في وَسوَسَتِهم وبالِهم.

قوله: (قُرِئ: «فنُنجي» بالتخفيفِ والتشديد)، مُحيي السُّنّة: «قِراءةُ العامّة: بنونَين، أي: نحنُ نُنجي، وابنُ عامرٍ وحمزةُ[1] وعاصمٌ ويعقوب: بنونٍ واحِدةٍ مضمومة، وتشديدِ الجيم، وفَتحِ الياء؛ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنها مكتوبةٌ في المُصحَفِ بنونٍ واحِدة»[2].

قوله: (ويَنصُرُه قِراءةُ مَن قرأ: «في قِصَصِهم»)[3]، لأنّ «القِصَصَ» جَمْعُ قِصّة، ولكُلِّ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في «تفسير البغوي» أيضاً، وفيه إشكال، حيثُ لم يذكر أهل القراءات حمزةَ فيمن قرأ هذه القراءة. انظر: «التيسير» للداني ص١٣٠، و«السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٢، و«حجة القراءات» ص٣٦٧-٣٦٨.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٨٧).

(٣) تُروىٰ هذه القراءة عن الكسائي وأبي عمرو، وليست هي قراءتها المشهورة عنهما. انظر: «الدُّرّ المصون» (٦: ٥٦٨).

فإن قلتَ: فالامَ يرجعُ الضَّميرُ في ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾، فيمَن قرأ بالكسر؟ قلت: إلىٰ القرآن، أي: ما كان القُرآنُ حديثاً يُفترىٰ، لكنْ كانَ ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أي: قبلَه من الكُتب السَّماوية، ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ يُحتاجُ إليه في الدِّين، لأنه القانونُ الذي يَستَنِدُ إليه السُّنَّةُ والإجماعُ والقياسُ بعد أدلَّةِ العقل.

وانتِصابُ ما نُصِبَ بعدَ ﴿وَلَٰكِن﴾ للعطفِ علىٰ خَبَرِ «كان». وقُرِئ ذلك بالرَّفع علىٰ: ولكنْ هو تصديقُ الذي بينَ يَدَيه.

عن رسول الله ﷺ: «عَلِّموا أرقَّاءَكُم سورةَ يوسف، فإنَّه أيُّما مُسلِم تَلاها وعَلَّمَها أهلَه وما مَلَكَت يمينُه هَوَّن اللهُ عليه سَكَراتِ الموت، وأعطاهُ القُوَّةَ أنْ لا يَحسُدَ مُسلماً».

نبيٍّ قصة، ولو أُريد بالضمير يوسُفُ وإخوتُه لم يصحَّ إلّا الفَتْح، لأنه لم يكنْ لهم إلّا قصّةٌ واحدة.

الجوهري: «القِصّة: الأمرُ والحديث، وقَصَّ عليه الخَبَرَ قَصَصاً، والاسمُ أيضاً: القَصَصُ ـ بفَتْح القاف ـ، وُضِعَ مَوضِعَ المَصدَرِ حتىٰ صارَ أغلَبَ عليه، وبكَسْرِ القاف: جَمْعُ القِصّةِ التي تُكتَب».

والله سُبحانَه وتعالىٰ أعلَم.

* * *

سورة الرعد

مختلف فيها، وهي ثلاث وأربعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١]

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ آيات السُّورة، والمرادُ بـ ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾: السُّورة، أي: تلك الآياتُ آياتُ السُّورةِ الكاملةِ العجيبةِ في بابها، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ من القرآن كلِّه هو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي لا مَزيدَ عليه، لا هذه السورةُ وحدَها، ....

سورة الرعد

مختلف فيها، وهي ثلاث وأربعون آية[1]

قوله: (الكاملة)، وذلكَ أنَّ خَبَرَ المُبتَدأِ إذا عُرِّفَ بلام الجِنسِ أفادَ المُبالَغة، وأنَّ هذا المحكومَ عليه اكتَسَبَ من الفَضيلةِ ما يُوجِبُ جَعْلَه نفسَ الجِنس، وأنه ليسَ نوعاً من أنواعِه، وهو في الظاهرِ كالمُمتَنِع، ومن ثَمَّ قال: «العَجيبة في بابها»، قالَ في البقرة[2]: «إنَّ ذلكَ هو الكِتابُ الكامل، كأنَّ ما عداهُ من الكُتُبِ في مُقابَلَتِه ناقص، وأنه الذي يَستأهِلُ أن يُسمّىٰ كتاباً».

---

(١) في (ط): «مكية وهي ثلاث وأربعون آية»، وفي (ح) و(ف): «مختلف فيها، وهي خمس وأربعون آية».

(٢) في تفسير الآية الثانية منها.

وفي أسلوب هذا الكلام قولُ الأنمارية: هم كالحَلْقةِ المُفرَغة، لا يُدْرىٰ أين طَرَفاها؟ تُريد: الكَمَلة.

[﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ * وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢-٣]

﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ، و﴿الَّذِي﴾ خبره، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾، ....

قوله: (قولُ الأنمارية)، هي فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ تَصِفُ أبناءَها، وَلَدَتْ لزيادٍ العَبْسيّ: ربيعاً الكامل، وعُمارةَ الوهّاب، وقيساً الحِفاظ، وأنسَ الفَوارِس، قيل لها: أيُّهم أفضل؟ فقالت: عُمارة، لا بل فُلان، لا بل فُلان، ثم قالت: ثَكِلتُهم إن كنتُ أعلَمُ أيُّهم أفضل، هُم كالحَلْقةِ المُفرَغة[1].

والأسلوبُ من بابِ الرجوع من التفصيلِ إلىٰ الإجمال، تنبيهاً علىٰ نفاذِ الوَصْف دونَ الكمال.

قوله: (تُريدُ الكَمَلة[2])، الجوهري: «رجلٌ كامل، وقومٌ كَمَلة، مِثل: حافِدٍ وحَفَدة، وأعطِهِ هذا المالَ كَمَلاً»، أي: هُم مُتناسِبونَ في الخِصالِ كامِلونَ فيها، بحيثُ يَمتَنِعُ تعيينُ فاضلٍ بينَهم ومفضول، كالحَلْقةِ المُفرَغةِ المُمتَنِعةِ من تعيينِ بعضِها طَرَفاً وبعضِها وَسَطاً، وهو من التشبيهِ العقليِّ الذي الوَجْهُ فيه غيرُ واحِد[3]، لكنَّه في حُكم الواحِد.

قوله: (﴿اللَّهُ﴾ مُبتَدأ، و﴿الَّذِي﴾ خَبَرُه، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾)، يُريد: أنّ قولَه: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾ الآية، معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ

---

(١) وسيأتي ذِكرُ الأنمارية وقِصّتِها هذه في تفسير الآية ٤٨ من سورة الزُّخرُف (١٤: ١٥٢).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكلمة»، والمُثبَتُ من (ط).

(٣) وهو ما يُسمّىٰ بالتشبيه المُركَّب.

ويجوزُ أن يكون صفةً. وقولُه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ خبرٌ بعدَ خبر، **وينصُرُه ما تقدَّمه من ذِكْرِ الآياتِ.**

﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ كلامٌ مستأنف، استشهادٌ برؤيتِهم لها كذلك.

تَرَوْنَهَا﴾، وهو مُبتَدأ وخَبَر، ليسَ إلا، فيُحمَلُ المعطوفُ عليه علىٰ ما هو المعطوفُ ليَتَوافَقا لجامعِ شِبهِ التَّضادّ، وذلكَ أنَّ الموصولَة في الأولِ مُشتَمِلةٌ علىٰ ذِكرِ العُلويّاتِ من السماءِ ورَفعِها، والعَرْشِ والاستِواءِ عليه، والشمسِ والقَمَرِ وتسخيرِهما، وفي الثاني مُشتَمِلةٌ علىٰ ذِكرِ السُّفليّاتِ من الأرضِ ومَدِّها، والجِبالِ وإرسائِها، والأنهارِ وإجرائِها، والثَّمَراتِ وإخراجِها.

وفائدةُ هذهِ الطريقةِ الإيذانُ بتعظيم المُنزَل، لأنَّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، فإنه تعالىٰ لـمّا قال: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ صَـرَّحَ بالاسم الجامع، ونَسَبَ إليه العُلويّاتِ والسُّفليّات؛ علىٰ معنىٰ: مُنزِلُه مَن يَفعَلُ تلكَ الأفعالَ العظيمة.

قوله: (**ويَنصُـرُه ما تَقَدَّمَه مِن ذِكرِ الآيات**)، يعني: يَنصُـرُ قولَ مَن قال: إنَّ «الذي» صِفة، وقولَه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر: أنَّ الكلامَ السابقَ واردٌ[1] في ذِكرِ آياتِ الكِتابِ ووَصْفِها بالكمال، وبُلوغِها فيه أقصىٰ الغاية، فجيءَ بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بياناً للمُوجِب، وفي إيقاعِ الموصولةِ المُشتَمِلةِ علىٰ تلكَ الأوصافِ العِظامِ التي تَتَحيَّـرُ فيها العُقولُ والأوهامُ إشعارٌ بتعظيم الخبرِ الذي هو التدبيرُ والتفصيل، كأنه قيل: فما ظنُّك بآياتِ كتابٍ فَصَّلَه، وقُرآنٍ أنزَلَه ودَبَّـرَه علىٰ وَجْهِ المَصالحِ وكِفاءِ الحوادث[2]، مَنْ دَبَّـرَ أمورَ العالَـم، وفَصَّلَ الآياتِ الباهِراتِ دلائلَ[3] علىٰ توحيده! وأعظِمْ بتدبيرِ وتفصيلِ صِفةُ مُدبِّرِه ونَعْتُ مُفصِّلِه أنه ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾!

---

(١) في (ف): «إن كان الكلامُ السابق وَرَد»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

(٢) أي: علىٰ قَدْرِ ما يكونُ مُكافئاً لها، فحيثُما استَجَدَّت حادثةٌ كانَ فيه بيانُها؛ إجمالاً أو تفصيلاً.

(٣) في الأصول الخطية: «ودلائل»، ولا يستقيم، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

....

وأنشَدَ صاحبُ «المفتاح»[1] من هذا الأسلوبِ قولَ الفَرَزدَق:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنىٰ لنا ... بَيْتاً دَعائِمُه أعزُّ وأطوَلُ[2]

وهذا الوَجْهُ من البَلاغةِ بمَنزِل.

وعلىٰ الأول: ﴿يُدَبِّرُ﴾ جُملةٌ مُستأنَفةٌ علىٰ تقديرِ سُؤال، أي: الذي رفعَ السَّماواتِ علىٰ هذهِ الصفة، واستوىٰ علىٰ العَرْشِ وسَخَّرَ الشمسَ والقَمَر، ما داعي حِكمتِه في إنشائِها وتَسْخيرِها والاستِواءِ عليه؟ فقيل: يُدبِّرُ الأمرَ يُفصِّلُ الآياتِ الدّالّةَ علىٰ وُجودِ مُنشِئِها، وحِكمةِ مُختَرِعِها، ليُوقِنَ[3] المُكلَّفونَ أنَّ المَرجِعَ إليه، ويُؤمنوا أنْ لا بُدَّ من لِقائِه، ليُثيبَهم ويُعاقِبَهم علىٰ ما ابتُلوا به، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾.

وقولُه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾: مِثلُه ما في سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [يونس: ٣-٤] إلىٰ آخِرِ الآيات، واللهُ أعلم.

وقالَ صاحبُ «التقريب» في الفَرْقِ بينَ الخبرِ والصِّفة: «أنه إذا جُعِلَ «الذي» صِفة، فهيَ كأنها معلومة، فذكرَها ليُستَدَلَّ بها، وإذا جُعِلَ خَبَراً لم يَلزَمِ العِلْمُ بها قبلَ الإخبار، فيكونُ الإخبارُ بهذهِ الآياتِ دعاوىٰ لا دلائل، والأَوْلىٰ أن يقول: إنما لا يلزمُ لو كانَ الخبرُ غيرَ مُصَدَّرٍ بـ«الذي»، أما إذا كانَ مُصَدَّراً به فيَلزَم، إذِ الصِّلةُ حَقُّها أن تكونَ معلومةً كالصِّفة، فقد استَوَيا»، تَمَّ كلامُه. وفيه بَحْث، والتحقيقُ ما أسلَفْناه.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٨٢.

(٢) لم أقف عليه في «ديوان الفرزدق»، لكنْ عزاه إليه غيرُ واحد من أهل العلم. انظر مثلاً «الكامل» للمُبرِّد (٢: ٢٢٧).

(٣) في (ح): «ليوفر»، وفي (ف): «ليوفى»، والمُثبتُ من (ط).

وقيل: هي صفةٌ لـ﴿عَمَدٍ﴾. ويَعضُدُه قراءةُ أُبيٍّ: «تَرَوْنَهُ»، ....

قوله: (﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، شُروعٌ في التفسيرِ مفصولٌ عمّا قبلَه، و«﴿تَرَوۡنَهَا﴾» مُبتدأ، والخبرُ «كلامٌ مُستأنَف»، أي: جُملةٌ مُنقطِعةٌ واردةٌ لبيانِ[1] أنَّ السَّماواتِ رُفِعَت بغيرِ عَمَد، كأنه لـمّا قيل: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾،فقيل: وما الدليلُ عليه، وما الذي يُستَشهَدُ به لذلك؟

فأجيب: برُؤيةِ الناسِ لها غيرَ معمودة، وإليه الإشارةُ بقوله: «استِشهادٌ برؤيتهم لها كذلك».

وأتىٰ[2] في «لُقمانَ» بنَظيرٍ لذلكَ حيثُ قال: «أنا بغيرِ سَيْفٍ ولا رُمْحٍ تَراني»، وذلكَ أني لـمّا قُلت: «أنا بغيرِ سَيْفٍ ولا رُمْح»، فقيلَ لك: ما الذي يَدُلُّ عليه؟ أُجيب: بأنك تَراني بلا سَيفٍ ولا رُمْح.

قوله: (وقيل: هي صِفةٌ لـ﴿عَمَدٖ﴾)، قالَ الزَّجّاج: «يجوزُ أن يكون ﴿تَرَوۡنَهَا﴾ مِن نَعْتِ «العَمَد»، أي: بغيرِ عَمَدٍ مَرْئية، وعلىٰ هذا فعَمَدُها قُدرةُ الله تعالىٰ»[3]. ورُوِيَ عن المُصنِّف: يجوزُ أن يَتَناوَلَ النفيُ الصِّفةَ وحدَها؛ علىٰ أنَّ ثَمّةَ عَمَداً، إلا أنها غيرُ مَرْئية، وهو إمساكُ الله إياها بقُدرته، وأن يَتَناوَلَ الصِّفةَ والموصوفَ جميعاً، كقوله:

ولا ترىٰ الضَّبَّ بها يَنجَحِرْ[4]

قوله: (ويَعضُدُه قِراءةُ أُبيّ: «تَرَونَه»)[5]، وقالَ صاحبُ «التقريب»: تذكيرُ «تَرونَه»

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بلسان»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية ١٠ من سورة لقمان (١٣: ٤٨٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٣٦).

(٤) عَجُزُ بيتٍ لابن أحمر ـ وهو عمرُو بنُ أحمرَ الباهِليّ ـ، كما في «تاج العروس» للزَّبيديّ، مادة (فلت)، وصَدْرُه:

لا تُفزِعُ الأرنَبَ أهوالُها

والعَجُزُ المذكورُ هنا: تَقَدَّم عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٥١ من سورة آل عمران، وسيأتي عنده أيضاً في تفسير الآية ١٨ من سورة غافر.

(٥) وانظر: «الدُّرّ المصون» للسمين الحلبي (٧: ١٠).

وقُرِئ: «عُمُد»، بضمَّتين. ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ يُدبِّر أمرَ مَلَكُوتِه وربُوبيتِه، ﴿يُفَصِّلُ﴾ آياتِه في كُتبه المُنزَلةِ ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ بالجزاء وبأنَّ هذا المُدبِّرَ والمُفصِّلَ **لا بدَّ لكم منَ الرُّجوعِ إليه**. وقرأ الحسن: «ندبِّر»، بالنُّون.

مُشكِل، لأنَّ «العَمَدَ» جمعُ كثرةٍ لـ«عمود»، فلَعَلَّ الضَّميرَ للرفع، أو يُجعَلُ اسمَ جَمْع.

قال صاحبُ «المُرشِد»[١]: قال أبو حاتم[٢]: الضميرُ يَرجِعُ إلىٰ ﴿عَمَدٍ﴾، والذي عندي أنَّ الضميرَ يَرجِعُ إلىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، لأنه تعالىٰ أراد أن يُنبِّهَنا علىٰ قُدرتِهِ العَظيمةِ التي لا يَقدِرُ عليها أحد، فدَلَّنا؛ علىٰ: أنتُم عاجِزونَ أن تُقيموا صَغيراً من الأجسام في الجوِّ بغيرِ عَمَد، ولا بُدَّ لهذهِ الأجرام العِظام مِن مُقيم يُقيمُها، لأنَّ الفِعلَ لا يُوجَد إلا من فاعل، فمُقيمُ السَّماءِ في الجوِّ[٣] علىٰ غيرِ عَمَدٍ مَعَ عِظَم جِسمِها وثِقَلِها لا بُدَّ وأن يكونَ صانِعاً قادِراً، فالفائدةُ في هذا الوَجْهِ أكثر، وإن كانَ خلقُ السَّماواتِ يَدُلُّ علىٰ قُدرةٍ عظيمة، عُمِدَت أو لم تُعمَد.

وقال أبو البقاء: «إذا رَجَعَ الضميرُ إلىٰ «العَمَد»: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ تكونُ صِفةً له، وإذا رَجَعَ إلىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ تكونُ حالاً منها»[٤].

قوله: (**لا بُدَّ لكم من الرجوع إليه**)، هذا التحقيقُ من استِعمالِ «لَعَلَّ»، قال[٥]: مِن دَيْدَنِ المُلوكِ وأوضاعِ أمرِهم أن يَقتَصِروا في مَواعيدهم التي يُوطِّنونَ أنفُسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أن يقولوا: «عسىٰ» و«لَعَلَّ».

---

(١) تَقدَّمَ التعريفُ به عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

(٢) تـحرَّف في (ح) إلىٰ: «أبو حامد»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف). وهو أبو حاتم السِّجستانيّ، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨هـ.

(٣) في (ح): «فمُقيمُ الجوِّ في السماء»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٠).

(٥) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية ٢١ من سورة البقرة (٤: ٢٩٨).

﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ خلقَ فيها من جميع أنواعِ الثَّمراتِ زوجَين زوجَينِ حينَ مَدَّها، ثم تكاثرت بعدَ ذلك وتَنوَّعَت. وقيل: أراد بـ «الزوجين»: الأسودَ والأبيضَ، والحُلوَ والحامضَ، والصَّغيرَ والكبيرَ، وما أشبَهَ ذلك من الأصناف المختلفة.

﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ يُلبِسُه مكانَه، فيصيرُ أسودَ مظلماً بعدَما كان أبيضَ مُنيراً. وقُرِئ: «يُغشِّي» بالتشديد.

[﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٤]

﴿قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ﴾ بقاعٌ مختلفةٌ، مع كونها مُتجاورةً مُتلاصِقةً؛ طيِّبةٌ إلىٰ سَبِخة،

قوله: (﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ يُلبِسُه مَكانَه)، تقديرُه: يُلبِسُ الليلَ النَّهارَ مكانَ ضوئه، يَدُلُّ عليه تَرتُّبُ قوله: «فيصيرُ أسوَدَ مُظلِماً بعدَما كانَ أبيَضَ مُنيراً»، وفي معناه قولُه: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]، قالَ فيه: «فاستُعيرَ ـ أي: السَّلْخ ـ لإزالةِ الضوءِ وكَشفِهِ عن مَكانِ الليل ومَلقىٰ ظِلِّه»، ويُوضِّحُ المعنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزُّمَر: ٥]، قال: «إنَّ الليلَ والنَّهارَ خِلفةٌ؛ يُذهِبُ هذا ويُغشي مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانَه فكأنما أُلبِسَه ولُفَّ عليه، كما يُلَفُّ اللِّباسُ علىٰ اللابس».

قوله: («يُغشِّي» بالتشديد)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيّ، والباقون: بالتخفيف[١].

قوله: (طيِّبةٌ إلىٰ سَبِخة)، بيانٌ لِقولِه: «مُختَلِفة»، أي: انتهىٰ اختِلافُ[٢] الطيِّبةِ إلىٰ السَّبِخة، أو طيِّبةٌ مُنضَمةٌ إلىٰ سَبِخة.

---

(١) انظر: «السبعة» لابن مجاهد، و«حجة القراءات» ص٣٦٨.

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «انتهىٰ مكان الطيبة»!

وكريمةً إلىٰ زَهيدة، وصُلْبَةً إلىٰ رِخْوة، وصالحةً للزَّرع لا للشَّجَرِ إلىٰ أخرىٰ علىٰ عكسِها، معَ انتظامِها جميعاً في جنسِ الأرضيّة، وذلك دليلٌ علىٰ قادرٍ مُريدٍ مُوقعٍ لأفعاله علىٰ وَجهٍ دونَ وَجْه.

قوله: (**إلىٰ زَهيدة**)، **الأساس**: «رجلٌ زَهيد: قليلُ الخير، وهو زَهيدُ العَين: يُقنِعُه القَليل».

قوله: (**إلىٰ أُخرىٰ علىٰ عكسِها**)، أي: إلىٰ أرضٍ أُخرىٰ كائنةٍ علىٰ عكسِ تلك؛ بأن تكونَ صالحةً للشَّجَرِ لا للزَّرْع.

قوله: (**وذلكَ دليلٌ علىٰ قادرٍ مُريدٍ مُوقِعٍ لأفعالِهِ علىٰ وَجْهٍ دونَ وَجْه**)، قالَ الإمام: «إنه تعالىٰ في غالب الأمرِ يَذكُرُ الدلائلَ الموجودةَ في العالم السُّفلي، ويجعلُ مَقطَعَها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ أو ما يَقرُبُ منه، والسَّبَبُ فيه: أنّ الفَلاسِفةَ يُسنِدونَ حوادثَ العالَـم السُّفليِّ إلىٰ الاختِلافاتِ الواقعةِ في الأشكالِ الكوكبيّة، فأرادَ اللهُ رَدَّ ذلك، قال: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، يعني: مَن أمعَنَ التَّفكُّرَ عَلِمَ أنه لا يجوزُ أن يكونَ حُدوثُ الحوادثِ لأجل الاتصالاتِ الفَلَكيّة، ومن ثَمَّ عَقَّبَ هذا الإرشادَ بقوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ الآية»، ثم قال: «ومَن تأمَّلَ في هذهِ اللطائِفِ ووَقَفَ عليها، عَلِمَ أنَّ هذا الكِتابَ الكريمَ اشتَمَلَ علىٰ عُلوم الأوَّلينَ والآخِرين»[1]، ثم قَـرَّرَ كيفيّةَ الاستِدلال.

وجاءَ القاضي بتلخيصِهِ حيثُ قال: «الأرضُ بعضُها طيِّبة، وبعضُها سَبِخة، وبعضُها رِخْوة، وبعضُها صُلْبة، وبعضُها تَصلُحُ للزَّرْع دونَ الشَّجَر، وبعضُها بالعكس، ولولا تخصيصُ قادرٍ مُوقِعٍ لأفعالِهِ علىٰ وَجْهٍ دونَ وَجْه، لم تكنْ كذلك، لاشتِراكِ تلكَ القِطَعِ في الطبيعةِ الأرضيّةِ وما يَلزَمُها ويَعرِضُ لها بتوسُّطِ ما يَعرِضُ من الأسبابِ السَّماويّة، من حيثُ إنها مُتضامّةٌ مُتشارِكةٌ في النِّسَبِ والأوضاع»[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٧-٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٣١٧).

وكذلك الزُّروعُ والكُرومُ والنَّخيلُ النابتةُ في هذه القِطَع، مختلفةُ الأجناسِ والأنواع، وهي تُسقىٰ بماءٍ واحد، وتراها مُتغايرةَ الثَّمَرِ في الأشكالِ والألوانِ والطُّعومِ والرَّوائح، مُتفاضِلةً فيها.

وفي بعض المصاحف: «قِطَعاً متجاوراتٍ» علىٰ: وجَعَل. وقُرِئ: «وَجنّاتٍ» بالنَّصب للعطفِ علىٰ ﴿زَوْجَيْنِ﴾، أو بالجرِّ علىٰ ﴿كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾. وقُرِئ: «وزَرْعٍ ونخيلٍ» بالجرِّ عطفاً علىٰ ﴿أَعْنَٰبٍ﴾ أو «جنّات».

و«الصِّنوان»: جمع صِنْو، وهي النَّخلةُ لها رأسان، وأصلُها واحد. وقُرِئ بالضَّمّ، والكسرُ: لغةُ أهل الحجاز، والضَّمُّ: لغة بني تَميم وقيس.

﴿يُسْقَىٰ﴾ بالتاء والياء. ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنُّون وبالياء علىٰ البناءِ للفاعل والمفعول جميعاً. ﴿فِى ٱلْأُكُلِ﴾ بضَمِّ الكافِ وسُكونها.

قوله: (وقُرِئ: «وزَرْعٍ ونَخيلٍ» بالجرّ)، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وحَفص: بالرفع[1]؛ عطفٌ علىٰ ﴿وَجَنَّٰتٌ﴾.

قوله: (وقُرِئَ بالضَّمّ)، أي: «صُنْوان»، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ الناس[2]: ﴿صِنْوَانٌ﴾ بكَسْرِ الصاد، والحسنُ وقَتادة: بفَتْحِها، وأبو عبد الرحمن السُّلَميّ: بضَمِّها»[3].

قوله: (﴿يُسْقَىٰ﴾ بالتاءِ والياء)، عاصِمٌ وابنُ عامر: بالياءِ التَّحْتانية، والباقون: بالتاء[4]، أي: يُسْقىٰ المذكور وتُسْقىٰ الجنّة.

قوله: (علىٰ البناءِ للفاعل والمفعول)، مبنيٌّ علىٰ القِراءةِ بالياءِ وحدَها[5].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٣١، و«حجة القراءات» ص٣٦٩.

(٢) أي: جمهورُ القُرّاء وأكثرُهم، فيدخلُ في ذلك السبعةُ وتَتِمّةُ العشرةِ وغيرُهم.

(٣) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥١).

(٤) إلا أن حمزة والكسائي يُميلان القاف، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٧، وانظر: «حجة القراءات» ص٣٦٩.

(٥) أي: قُرِئَ: «يُفضِّلُ» بالبناء للفاعل، و«يُفَضَّلُ» بالبناء للمفعول، أما «نُفضِّلُ» فبالبناء للفاعل لا غير. =

[﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٥]

﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا مُحَمَّدُ من قولهم في إنكار البعث، فقولُهم عجيبٌ حقيقٌ بأنْ يُتعجَّبَ منه؛ لأنَّ مَن قَدَرَ علىٰ إنشاءِ ما عُدِّدَ عليك من الفِطَرِ العظيمةِ ولم يَعْيَ بخَلقِهنَّ، ....

قوله: (﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾ يا مُحمَّد)، يُريد: أنَّ المُخاطَبَ رسولُ الله ﷺ، والشَّرْطُ والجزاءُ من باب «مَن أدرَكَ الصَّمّان فقد أدرَكَ المَرْعىٰ»[1]، أي: مَرْعىٰ لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ولذلكَ حَقَّقَه بقوله: «حقيقٌ بأن يُتعَجَّبَ منه» إلىٰ قوله: «فكانَ إنكارُهم أُعْجُوبةً من الأعاجيب».

وقلت: ويجوزُ أن يكونَ الخِطابُ عاماً، وما يُتعجَّبُ منه: ما يُفهَمُ مِن مَبدَأِ قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ إلىٰ آخِرِ الآيات، لأنها من الأُمورِ العَجيبةِ الشأنِ الدّالّةِ علىٰ القُدرةِ الباهِرة، فلا يَختَصُّ الخِطابُ بواحدٍ دونَ واحِد، المعنىٰ: إنَّ تَعَجُّبَكَ ـ أيُّها المُخاطَبُ الناظِرُ بعَينِ البَصيرةِ في هذا الإنشاء ـ سَبَبٌ للإخبارِ عن شيءٍ عَجيبٍ حَقيقٍ بأن تَتعجَّبَ منه، بل هو العَجَبُ كُلُّه؛ لِتَقدُّمِ الخبرِ علىٰ المُبتَدأ، وهو «عَجَبٌ قولُهم»، وذلكَ أنَّ

= والأولىٰ قراءةُ حمزة والكسائي؛ إخباراً عن الله، أي: يُفصِّلُ اللهُ بعضَها علىٰ بعض، وحُجَّتُهما أنَّ ابتداءَ الكلام جرىٰ من أوَّلِ السُّورةِ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ وفَعَلَ وفَعَل، فرَدُّوا قولَه: «ويُفضِّلُ» علىٰ لفظِ ما تَقَدَّمَه؛ إذ كانَ في سِياقِه؛ ليأتلِفَ نِظامُ الكلام علىٰ سياقٍ واحِد. والأخيرةُ ـ أعني: ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون ـ قراءةُ سائرِ السَّبعة؛ إخبارُ الله عَزَّ وجَلَّ عن نفسِه، وحُجَّتُهم قولُه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال: ﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ [التوبة: ١١]؛ بلفظِ الجمع. قاله ابنُ زَنْجلة في «حُجّة القراءات» ص٣٧٠.
أما «يُفضَّل» ـ بالبناء للمفعول ـ فقراءةٌ شاذّة، وهي قراءةُ يحيىٰ بن يَعمَر وأبي حَيْوة، كما في «الدُّرّ المصون» للسَّمين الحلبي (٧: ١٥).

(١) انظر ما سلف في معناه عند تفسير الآية ٣٦ من سورة الأنفال (٧: ٩٧) تعليقاً.

كانتِ الإعادةُ أهونَ شيءٍ عليه وأيسَرَه، فكان إنكارُهم أُعجوبةً منَ الأعاجيب، ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾ إلىٰ آخر قولهم، يجوزُ أن يكونَ في محلِّ الرَّفع بَدَلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾ وأن يكونَ منصوباً بالقول. و«إذا» نَصْبٌ بما دلَّ عليه قولُه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ أولئك الكاملونَ المُتَمادُونَ في كُفرهم، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ وصفٌ بالإصرار، كقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ [يس: ٨]، ونحوُه:

لهم عنِ الرُّشْدِ أغْـلالٌ وأقيـادُ

الإنكارَ من العاقل الناظِرِ في هذهِ الدَّلائلِ لِـمَا هو أهونُ من ذلك أعجوبةٌ من الأعاجيب.

قوله: (أهونَ شيءٍ عليه)، أي: عندَكم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: عندَكم.

قوله: (بما دَلَّ عليه قولُه: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾)، قالَ أبو البقاء: «والعاملُ في «إذا» فِعلٌ دَلَّ عليه الكلام، تقديرُه: أإذا كُنّا تُراباً نُبعَث، ودَلَّ عليه قولُه: ﴿لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ولا يجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ﴿كُنَّا﴾، لأن «إذا» مُضافةٌ إليه»[١].

وقالَ الزَّجّاج: «فمَن قرأ ﴿أَءِذَا﴾ علىٰ الاستفهام، ثم قرأ ﴿أَءِنَّا﴾، فـ«إذا» منصوبة؛ بمعنىٰ: نُبعَث، أي: إذا كُنّا تُراباً نُبعَث، ومَن قرأ: «إنّا لفي خَلْق» أدخَلَ همزةَ الاستِفهام علىٰ جُملةِ الكلام، وكانت «إذا» نَصْباً بـ﴿كُنَّا﴾، لأنَّ الكلامَ في معنىٰ الشَّـرْطِ والجزاء، ولا يجوزُ أن يَعمَل ﴿جَدِيدٍ﴾ في «إذا»، لأنه لا خِلافَ في أنَّ ما بعدَ «إنّ» و«إذا»[٢] لا يَعمَلُ فيما قبلَها»[٣].

قوله: (لهم عنِ الرُّشْدِ أغلالٌ وأقيادُ)، أولُه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥١).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ما بعد أن راد»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٣٨-١٣٩).

أو هو من جُملةِ الوعيد.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ٦]

﴿بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ﴾ بالنِّقمةِ قبلَ العافية، والإحسانِ إليهم بالإمهال. وذلك أنّهم سألوا رسولَ الله ﷺ أن يأتيَهم بالعذاب؛ استهزاءً منهم بإنذارِه، ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ أي: عُقوباتُ أمثالِهم من المكذِّبين، فما لهم لم يَعتَبِروا بها فلا يَستَهزِئوا. والمَثُلةُ: العقوبة؛ بوزنِ السَّمُرة، والمُثْلة؛ ....

كيفَ الرَّشادُ وقد خُلِّفتَ في نَفَرٍ[1]

الغُلّ: جامِعةٌ تُشَدُّ[2] بها العُنُقُ واليد. والقَيْد: ما يُوضَعُ في الرِّجْل.

قوله: (**أو هو من جُملةِ الوعيد**)، عطفٌ علىٰ قوله: «وَصْفٌ بالإصـرار»، ومعنىٰ قوله: «هو من جُملةِ الوعيد»: أنَّ قولَه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ وعيد، وقد عُطِفَ علىٰ هذا، فيكونُ وعيداً مِثلَه، فإذن «الأغلال» مُجرىً[3] علىٰ حقيقتها، وتكريرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ لاستِقلالِ كُلٍّ من العَذابَينِ وشِدّتِه، وإذا حُمِلَ علىٰ المَجازِ يكونُ من جُملةِ الوَصْفِ بالكُفر، لكونهِ معطوفاً عليه، والوَجْهُ إدخالُه في جُملةِ الوعيد، لأنَّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الأولَ وارِدٌ للإشعارِ بأنَّ ما بعدَه جَديرٌ بما سَبَقَ لاتصافِهم بوَصْف، وهُمُ المُنكِرونَ للحَشْـر، وأما قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ فذُكِرَ مَزيداً للتسجيلِ عليهم.

قوله: (**المَثُلة**)، **الجوهري**: «المَثُلة ـ بفَتْحِ الميم وضَمِّ الثاء ـ: العُقوبة، والجمع: المَثُلات، ومَثَلَ به مَثْلاً، أي: نَكَّلَ به، والاسم: المُثْلة بالضَّمّ، ومَثَّـلَ بالقَتيل: جَدَعَه، وأمثَلَه: جَعَلَه[4] مُثْلة».

---

(١) البيتُ للمُلتَمِس ـ واسمُه جريرُ بنُ عبدِ المسيح الضُّبَعيّ ـ كما في «الحماسة البصـرية» (٢: ٦٩).

(٢) في (ح) و(ف): «تشهد»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) لفظة «مجرىٰ» سقطت من (ف).

(٤) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «جمع»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لما في «الصِّحاح» للجوهري، (مثل).

لِـمَا بين العقابِ والمُعاقَبِ عليه من المُماثَلة، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠].
ويُقال: أمثَلْتُ الرجلَ من صاحبه وأقصَصْتُه منه. والمِثالُ: القِصاص.

وقُرِئ: «المُثُلات» بضمَّتينِ لإتباع الفاءِ العينَ، ....

قال الراغب: «المِثال: مُقابَلةُ شيءٍ بشيءٍ هو نَظيرُه، أو وَضْعُ شيءٍ ما ليُحتَذىٰ به فيما يُعمَل، والمُثْلة: نِقمةٌ تَنزِلُ بالإنسان، فيُجعَلُ مِثالاً يَرتَدِعُ به غيرُه، وذلكَ كالنَّكال، وجمعُه: مُثُلات ومَثُلات، وقد أمثَلَ السُّلطانُ فلاناً: إذا نَكَّلَ به، والأمثَل: يُعبَّرُ به عن الأشبَهِ بالأفاضِل والأقرَبِ إلىٰ الخير، وأماثِلُ القوم: كِنايةٌ عن خِيارِهم، قالَ تعالىٰ: ﴿إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً﴾ [طه: ١٠٤]، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٣]، أي: الأشبَهِ بالفَضيلة، وهي تأنيثُ الأمثَل»[1].

قوله: (لِـمَا بينَ العِقاب)، تعليلٌ للتسمية، يعني: إنما سُمِّيَتِ العُقوبةُ مَثُلة ومُثْلة ـ بضَمِّ الثاءِ وسُكونها ـ لِـمَا بينَ العِقابِ والمُعاقَبِ عليه ـ أي: الجِنايةِ ـ؛ مِنَ المُماثَلة ـ أي: الوِفاقِ ـ من حيثُ الظاهِر، ولأنَّ الجِنايةَ سَبَبٌ لأنْ يُعاقَبَ الجاني بمِثْلِ ما جَناه، كما سُمِّيَ جَزاءُ السَّيِّئةِ سَيِّئةً لأنه مُسبَّبٌ عنها ومُماثِلٌ لها.

و«يُقال»: تعليلٌ آخَرُ بحَسَبِ الاستِعمال، أي: يُقال: أمثَلْتُ الرَّجُلَ مِن صاحِبه، كما يُقال: أقصَصْتُه منه، يُقال: اقتَصَّ الأميرُ من فُلان؛ أي: جَرَحَه مِثلَ جَرْحِه، أو قتَلَه قَوَداً، كما يُقال: أمثَلَ السُّلطانُ فُلاناً: إذا قتَلَه قَوَداً.

قوله: (وقُرِئ: «المُثُلات» بضَمَّتَين)، قالَ ابنُ جِنِّي: «قرأ «المُثُلاتُ» يحيىٰ بنُ وَثّاب، ورُوِيَ عن الأعمشِ عن يحيىٰ: «المَثْلات» ـ بالفَتْح والإسكان ـ، وقراءةُ الناس: «المَثُلات» بفَتْح الميم وضَمِّ الثاء»[2].

(١) «مفردات القرآن» ص٧٦٠.
(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٥٣).

و«المَثْلات» بفتح الميم وسكون الثاء، كما يُقال: السَّمْرة. و«المُثْلات» بضمِّ الميمِ وسكونِ الثاءِ؛ تخفيفُ «المُثُلات» بضمَّتين. و«المُثُلاتُ» جمعُ مُثْلَة، كرُكْبَةٍ ورُكُبات.

﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ أي: مع ظُلمِهم أنفُسَهم بالذُّنوب، ومحلُّه الحالُ، بمعنىٰ: ظالمين لأنفُسِهم، وفيه أوجُه: أن يُريدَ السَّيئاتِ المكفَّرةَ لِـمُجتَنِبِ الكبائرِ، أو الكبائرَ بشَرْط التَّوبة، أو يريدَ بالمغفرة: السَّتْرَ والإمهال. ورُوي أنَّها لـمّا نزلت قال النبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلامُ: «لولا عَفْوُ الله وتجاوزهُ ما هَنأَ أحدٌ العيشَ، ولولا وَعيدُه وعقابُه لاتَّكَلَ كلُّ أحد».

[﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ٧]

﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ لم يَعتَدُّوا بالآيات المُنزَلةِ علىٰ رسول الله ﷺ عِناداً، فاقتَرحوا نحوَ آياتِ موسىٰ وعيسىٰ، من انقلابِ العَصا حيّة، وإحياءِ الموتىٰ، فقيلَ لرسول الله ﷺ: إنّما أنتَ رجلٌ أُرسِلتَ مُنذِراً ومُخوِّفاً لهم من سُوء العاقبةِ وناصِحاً، كغيرك منَ الرُّسُل، ....

قوله: (وفيه أوجُه)، يعني: إذا جُعِلَ ﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ حالاً من «الناس»، كانَ إغراءً[1] علىٰ الظُّلم، لأنَّ المُعنىٰ أنَّ اللهَ يَغفِرُ للناس مَعَ كونِهم ظالمين؛ لِـما فيه مِنَ المُبالَغة، فوَجَبَ التأويل، وفيه وُجوهٌ ثلاثةٌ كما ذكرَها، والوَجْهُ هو الثالث، لأنَّ الآيةَ علىٰ وِزانِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، قالَ[2] في تفسيره: «هو تنبيهٌ علىٰ أنهم استوجَبوا بمُكابَرتِهم هذهِ أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صَبّاً، ولكنْ صَرَفَ ذلكَ عنهم أنه غفورٌ رحيم، يُمهِلُ ولا يُعاجِل».

---

(١) أي: حَثّاً وحَضّاً.

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١: ١٧٧).

وما عليك إلّا الإتيانُ بما يَصِحُّ به أنك رسولٌ مُنذِر، وصِحَّةُ ذلك حاصِلةٌ بأيّةِ آيةٍ كانت، والآياتُ كلُّها سواءٌ في حُصولِ صِحَّةِ الدَّعوةِ بها لا تَفاوُتَ بينَها، والذي عندَه كلُّ شيءٍ بمقدارٍ يُعطي كلَّ نبيٍّ آيةً علىٰ حَسْبِ ما اقتضاهُ عِلمُه بالمصالح وتقديرُه لها.

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ منَ الأنبياء؛ يهديهم إلىٰ الدِّين، ويَدعُوهم إلىٰ الله بوَجْهٍ منَ الهداية، وبآيةٍ خُصَّ بها، ولم يَجعَل الأنبياءَ شَرَعاً واحداً في آياتٍ مخصوصة.

ووجهٌ آخرُ: وهو أن يكونَ المعنىٰ: أنّهم يَجحَدُون كونَ ما أُنزل عليك آياتٍ ويُعانِدون، فلا يُهمَّنَّكَ ذلك، إنّما أنتَ مُنذِر، فما عليك إلا أن تُنذِر، لا أن تُثبِّتَ الإيمانَ في صُدورِهم، ولستَ بقادرٍ عليه، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ قادرٌ علىٰ هدايتِهم بالإلجاء، وهو اللهُ تعالىٰ.

وفي تَعْقيبِه بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: إيذانٌ بأن الله تعالىٰ بعدَ الإمهالِ يُعاقِبُهم عِقاباً شديداً، قالَ القاضي: «﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال، والعاملُ فيه «المَغفِرة»، والتقييدُ به دليلٌ علىٰ جوازِ العفوِ قبلَ التوبة، فإنَّ التائبَ ليسَ علىٰ ظُلمِه، ومَن منعَ ذلك خَصَّ «الظُّلم» بالصَّغائرِ المُكفَّرةِ باجتنابِ الكبائر، أو أَوَّلَ المَغفِرةَ بالسَّترِ والإمهال»[1].

قوله: (ووَجْهٌ آخَر، وهو أن يكونَ المعنىٰ أنهم يَجحَدون)، عطفٌ علىٰ قوله: «لم يَعتَدُّوا بالآياتِ المُنزَلة»، فعلىٰ الأول: لم يُنكِروا أنَّ المُنزَلَ آيات، بل لم يَعتَدُّوا بها، فالكلامُ إذن في التفرقةِ بينَ المُعجِزاتِ وإثباتِ الرِّسالةِ بها، ولهذا قال: «إنما أنتَ رجلٌ أُرسِلتَ، وصِحّةُ ذلك حاصِلةٌ بأيـّةِ آيـةٍ كانت»، والتنكيرُ في ﴿هَادٍ﴾ للإبهام والشُّيوع.

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: التنكيرُ في ﴿هَادٍ﴾ للتفخيم، ولهذا قال: «﴿هَادٍ﴾ قادرٌ علىٰ هِدايتهم بالإلجاء».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٢).

ولقد دلَّ بها أردَفَه من ذِكْرِ آياتِ عِلمِه وتَقديرِه الأشياءَ علىٰ قضايا حِكمَتِه أنَّ إعطاءَه كلَّ مُنذرٍ آياتٍ خِلافَ آياتِ غيرِه: أمرٌ مُدبَّرٌ بالعِلم النافِذ، مُقدَّرٌ بالحِكمةِ الرَّبانيّة، ولو عَلِمَ في إجابتهم إلىٰ مُقتَرَحِهم خيراً ومصلحةً لأجابَهم إليه. وأما علىٰ الوجه الثاني: فقد دلَّ به علىٰ أنّ مَن هذه قُدرتُه وهذا عِلمُه، هو القادرُ وحدَه علىٰ هدايتهم، العالِمُ بأيِّ طريقٍ يَهديهم، ولا سبيلَ إلىٰ ذلك لغيرِه.

[﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ ٨-٩]

﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ ﴾ يحتملُ أن يكونَ كلاماً مُستأنفاً، وأن يكونَ المعنىٰ: هو اللهُ، تفسيراً لـ﴿هَادٍ﴾علىٰ الوجه الأخير، ثم ابتُدِئَ فقيل: ﴿يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾، و﴿مَا﴾ في ﴿مَا تَحۡمِلُ﴾ ﴿وَمَا تَغِيضُ﴾ ﴿وَمَا تَزۡدَادُ﴾: إمّا موصولةٌ وإما مصدريّة. ....

ثُم قولُه: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ ﴾ علىٰ الأول: جملةٌ مُستأنفةٌ علىٰ تقديرِ سُؤالٍ عن مُوجِبِ إعطاءِ كُلِّ مُنذِرٍ ما اختُصَّ به من الآيات، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولقد دَلَّ بها أردَفَه من ذِكرِ آياتِ عِلمِه أنَّ إعطاءَه كُلَّ مُنذِرٍ[1] آياتٍ خِلافَ آياتِ غيرِه أمرٌ مُدبَّرٌ بالعِلمِ النافِذ، مُقدَّرٌ بالحِكمةِ الرَّبّانيّة»، وفي تقييدِ العِلم بحَمْل كُلِّ أُنثىٰ وغَيْضِ الأرحام: أنَّ دلائلَ الأنفُسِ أدقُّ وألطَف، ولا يَقدِرُ علىٰ كُنهِها إلا اللهُ عَزَّ وجَلّ.

وعلىٰ الثاني: ﴿ ٱللَّهُ ﴾ خَبرُ مُبتَدَأٍ محذوف، والجملةُ مُفسِّرةٌ لِقولِه: ﴿هَادٍ﴾، والاستِئنافُ من قوله: ﴿يَعۡلَمُ﴾ علىٰ بيانِ المُوجِب، كأنه لَـمّا قيل: ولستَ أنتَ بقادرٍ علىٰ هِدايتهم، لكنَّ اللهَ هو القادرُ علىٰ ذلك؛ اتَّـجَـهَ لسائلٍ أن يقول: فلأيِّ حِكمةٍ ما هَداهُمُ الله؟ فقيل: يَعلَمُ ـ بكمالِ عِلمِه القَديم ـ الهادي والضّالّ، فلا بُدَّ من وقوع مَعْلومِهِ وسَبْقِ قَضائِهِ بذلك، لأنَّ كُلَّ شيءٍ عندَه بمقدار، أي: بقَضائِهِ وقَدَرِه.

---

(١) من قوله: «ما اختُصَّ به» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فإن كانت موصولةً، فالمعنىٰ: أنه يَعلمُ ما تحملُه منَ الولدِ علىٰ أيِّ حالٍ هو من ذُكُورةٍ وأُنوثة، وتَمامٍ وخَداجٍ، وحُسْنٍ وقُبحٍ، وطُولٍ وقِصَرٍ، وغيرِ ذلك من الأحوالِ الحاضِرةِ والمُترَقَّبة، ويعلمُ ما تَغيضُه الأرحام، أي: تُنقِصُه. يقال: غاض الماءُ وغُضْتُه أنا. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]، وما تَزدادُه؛ أي: تأخذُه زائداً، تقول: أخذتُ منه حقِّي وازددتُ منه كذا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ويُقال: زِدْتُه فزادَ بنَفسِه وازدادَ.

ومما تُنقِصُه الرَّحِمُ وتَزدادُه: عَدَدُ الوَلَد، فإنها تَشتَمِلُ علىٰ واحد، وقد تَشتَمِلُ علىٰ اثنَينِ وثلاثةٍ وأربعة. ويُروىٰ أنّ شَريكاً كان رابعَ أربعةٍ في بَطْنِ أُمِّه.

ومنه: جَسَدُ الوَلدِ، فإنّه يكون تامّاً ومُخْدَجاً.

ومنه: مُدَّةُ ولادَتِه، فإنّها تكونُ أقلَّ من تسعةِ أشهرٍ وأزيدَ عليها إلىٰ سَنتَينِ عندَ أبي حنيفة، وإلىٰ أربعٍ عند الشافعيِّ، وإلىٰ خمسٍ عند مالكٍ، وقيل: إنّ الضَّحّاكَ وُلِدَ لسنتَينِ، وهَرِمَ بنَ حَيّانَ بَقِيَ في بَطْنِ أمِّه أربعَ سنين، ولذلك سُمِّي هَرِماً.

ومنه: الدَّمُ، فإنّه يَقِلُّ ويَكثُرُ.

وإن كانت مصدريةً، فالمعنىٰ: أنه يَعلمُ حَمْلَ كلِّ أُنثىٰ، ....

قوله: (وخَداج)، الجوهري: «أخدَجَتِ الناقة: إذا جاءت بوَلَدِها ناقِصَ الخَلْق، وإن كانت أيامُه تامّة. وخَدَجَتِ تَخدِجُ خَداجاً، وهي خادِج: إذا ألقَتْ وَلَدَها قبلَ تمام الأيام، وإن كانَ تامَّ الخَلْق».

قوله: (أن شَريكاً)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «هو أبو عبد الله شَريكُ بنُ عبد الله بنِ أبي نَمِرٍ القُرَشيّ، ويُقالُ[1]: اللَّيْثيّ، يُعَدُّ من التابعينَ من أهل المدينة»[2]، ولم يَذكُرْ من حَديثِ

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «قال»، وصَوَّبتُه من «جامع الأصول».

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٥٠٦).

ويَعلمُ غَيْضَ الأرحامِ وازديادَها، لا يخفىٰ عليه شيءٌ من ذلك ومن أوقاتِه وأحوالِه.

ويجوزُ أن يُرادَ غُيُوضُ ما في الأرحام وزيادتُه، فأسنَدَ الفعلَ إلىٰ الأرحام وهو لِـمَا فيها، علىٰ أنّ الفِعْلَينِ غيرُ مُتعدِّيَين، ويَعضُدُه قولُ الحسن: الغَيْضُوضَةُ: أن تَضعَ لثمانيةِ أشهرٍ أو أقل من ذلك، والازدياد: أن تزيدَ علىٰ تسعة أشهر. ومنه: الغَيْضُ الذي يكونُ سَقْطاً لغيرِ تَمام، والازديادُ: ما وُلِدَ لتمام.

﴿بِمِقْدَارٍ﴾ بقَدْرٍ واحدٍ لا يُجاوِزُه ولا يَنقُصُ عنه، كقوله ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. ....

وِلادتِـهِ ما ذكرَه المُصنِّف[1].

قوله: (لا يخفىٰ عليه شيءٌ من ذلك)، «ذلك»: إشارةٌ إلىٰ المذكور، وهو أنه تعالىٰ يَعلَمُ حَمْلَ كُلِّ أُنثىٰ، ويَعلَمُ غَيْضَ الأرحام وازديادَها، والمُرادُ به ما يَنقُصُه الرَّحِمُ ويَزدادُه من عَدَدِ الوَلَد، لأنه عَطَفَ: «ومن أوقاتِهِ وأحوالِهِ» عليه. والمُرادُ بـ«الأحوال»: التامُّ والمُخدَج، وبـ«الأوقات»: ما سَبَق، فذكرَ في قِسمِ المَصدَرِ ما ذكرَه في الموصولِ من الوُجُوه الثلاثة.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: غُيوضُ ما في الأرحام)، يُريد: أنَّ «غاضَ» و«ازدادَ» جاءا مُتَعدِّيَينِ ولازِمَين، فالمعنىٰ علىٰ المُتعدِّي: ويَعلَمُ غَيْضَ الأرحام وازديادَها، وعلىٰ اللازِم: يَعلَمُ غُيوضَ[2] الأرحام، علىٰ الإسنادِ المَجازيّ.

قوله: (ويَعضُدُه)، أي: ويَعضُدُ كَوْنَ «ما» مَصدَريّةً قولُ الحسن: «الغَيْضوضةُ» و«الغَيْضُ» بلفظِ المَصدَر.

---

(١) ويحتمل أن يكونَ شريكٌ المذكورُ هو شريكَ بنَ عبد الله النَّخَعيَّ الكوفيَّ القاضي، المُتوفىٰ سنة ١٧٧ أو ١٧٨، وهو مُترجَمٌ في «جامع الأصول» أيضاً (١٢: ٥٠٦)، ولعلَّه هو الأظهر، فإنه أكثرُ شُهْرة من الأول، والله أعلم.

(٢) من قوله: «ما في الأرحام» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ العظيمُ الشّأنِ الذي كلُّ شيءٍ دُونَه، ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ المُستعلي علىٰ كلِّ شيءٍ بقُدرته، أو الذي كَبُرَ عن صفات المخلوقينَ وتعالىٰ عنها.

[﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ۞ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ ١٠-١١]

﴿وَسَارِبٌۢ﴾ ذاهبٌ في سَرْبِه - بالفتح -، أي: في طريقه ووَجْهِه، يُقال: سَرَب في الأرض سُرُوباً. والمعنىٰ: سواءٌ عندَه من استَخْفىٰ، أي: طَلَب الخفاءَ في مُختَبأٍ باللّيل في ظُلمتِه، ومَنْ يَضطَرِبُ في الطُّرقات ظاهراً بالنَّهار، يُبصِرُه كلُّ أحد.

فإن قلتَ: كان حقُّ العبارةِ أن يُقال: ومن هو مُستَخْفٍ باللّيل ومَن هو سارِبٌ بالنَّهار، حتّىٰ يتناوَلَ معنىٰ الاستواءِ المُستَخفِيَ والسّارِبَ؟.........

قوله: (أو الذي كَبُرَ عن صِفاتِ المخلوقين)، يعني: معنىٰ ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ بالنَّظرِ إلىٰ مَرْدوفِه - وهو ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ -: هو العظيمُ الشأنِ إلىٰ آخِرِه، ليَضُمَّ مَعَ العِلمِ العَظَمةَ والقُدرة، وبالنَّظرِ إلىٰ ما سَبَقَ من قوله: ﴿مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلىٰ آخره؛ أن يُقال: كَبُرَ عن صِفاتِ المخلوقين؛ ليُفيدَ تنزيهاً عما يقولُه النَّصارىٰ والمُشرِكون.

قال أبو البقاء: «﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأ، و﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ خبَرُه»[1].

وقلت: يجوزُ أن يكونَ خَبَراً بعدَ خَبَرٍ لقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾ في ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾.

قوله: (يَضطَرِب)، أي: يَسيرُ في الأرض؛ من: ضَرَبَ في الأرض؛ إذا ذَهَبَ فيها.

قوله: (كانَ حقُّ العِبارة)، توجيهُ السُّؤال: أنّ الأسلوبَ من بابِ الازدواج، فجُملةُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٣).

وإلّا فقد تناوَلَ واحداً هو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ و«ساربٌ»؟ قلت: فيه وجهان: أحدُهما: أنّ قوله ﴿وَسَارِبٌ﴾ عطفٌ علىٰ «مَن هو مُستَخفٍ»، لا علىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾، ....

قولِه: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ معطوفٌ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿مَّنْ أَسَرَّ﴾ ﴿وَمَن جَهَرَ﴾، علىٰ أنَّ كِلَيْهما مرفوعانِ بالابتداء أو بـ﴿ سَوَآءٌ﴾، فالظاهرُ أن يُقال: ومَنْ هومُستَخفٍ بالليل ومَن هو ساربٌ بالنَّهار؛ ليَتَوافَقا، وإن لم يكن التقديرُ هذا فقد تناولَ الاستِواءُ[1] شخصاً واحداً له وَصْفان، وهو المُرادُ من قوله: «تَناوَلَ واحِداً هو ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ ﴿وَسَارِبٌ﴾»، فلم يَستَقِمْ لاقتِضاءِ الاستِواءِ شيئَين[2].

قال أبو البقاء: «﴿مَّنْ أَسَرَّ﴾: ﴿مَّنْ﴾ مُبتَدأ، و﴿ سَوَآءٌ﴾ خَبَرُه، و﴿مِّنكُم﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ سَوَآءٌ﴾، لأنه في مَوضِعِ «مُستَوٍ»، ومِثلُه: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ﴾ [الحديد: ١٠]، ويَضعُفُ أن يكونَ حالاً من الضَّميرِ في ﴿أَسَرَّ﴾ لِـما يُؤدِّي إلىٰ تقديم ما في الصِّلةِ علىٰ الموصول»[3].

وقالَ الزَّجّاج: «مَوضِعُ ﴿مَّنْ﴾ الأُولىٰ والثانية: رفعٌ بـ﴿ سَوَآءٌ﴾، لأنها تَطلُبُ اثنَين، تقول: سَواءٌ زيدٌ وعمرٌو؛ في معنىٰ: ذوا سَواءٍ زيدٌ وعَمْرو، لأنها مَصدَر، فلا يجوزُ أن تَرفَعَ ما بعدَه إلا علىٰ الحذف، تقول: عَدْلٌ زيدٌ وعَمْرو، والمعنىٰ: ذوا عَدْل، لأنَّ المَصادِرَ ليسَت بأسماءِ الفاعِلين، وإنما يَرفَعُ الأسماءَ أوصافُها، و«سواء» مما كَثُرَ استِعمالُه، فجرىٰ مَجْرىٰ أسماءِ الفاعِلين»[4].

قوله: (﴿وَسَارِبٌ﴾ عطفٌ علىٰ «مَنْ هو مُستَخفٍ» لا علىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾)، قالَ في

---

(١) في (ح) و(ف): «تناول وهو سواء الاستواء»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) لفظة «شيئين» لم تَتَّضِح إلا في (ط)، وفي النسخة الموصلية: «سنين»، وفي (ح): «سنن»، أما (ف) ففيها: «لاقتضاء الاستوائين»، وهو أبعدُها عن الصواب.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٤١).

والثاني: أنه عطفٌ علىٰ ﴿مُسْتَخْفٍ﴾؛ إلّا أن ﴿مَن﴾ في معنىٰ الاثنين، كقوله:

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

كأنه قيل: سواءٌ منكم اثنانِ: مُستَخفٍ بالليل وسارِبٌ بالنَّهار.

«الانتصاف»: «ويحتملُ أن يُعطَفَ عليه، والموصولُ محذوف، وصِلَتُه باقية، أي: ومَن هو مُستَخفٍ بالليل ومَن هو سارِبٌ بالنَّهار، وحذفُ الموصولِ المعطوفِ وبقاءُ صِلَتِه شائع[1]، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾[2] [الأحقاف: ٩]، لأنَّ الثانيةَ لو عُطِفَت علىٰ صِلةِ الأُولىٰ لم يكنْ لِدُخولِ حَرْفِ النفي معنىٰ.

ومنه قولُ حسّان[3]:

ومَنْ يَهجُو رسولَ الله مِنكُم ... ويَمدَحُه ويَنصُرُه سَواءُ

أي: ومَنْ يَمدَحُه»[4].

قوله: (نكنْ مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ)، أولُه للفَرَزدَق[5]:

تعالَ فإنْ عاهَدْتَني لا تخونُني

قبلَه:

فقُلتُ له لـمّا تَكَشَّرَ ضاحِكاً ... وقائمُ سَيْفي من يَدي بمَكانِ

«تكشَّر»، أي: أبدىٰ أسنانه، يصفُ ذئباً أتاه وهو في قَفْر، وأنه ألقىٰ إليه ما يأكله، ومعنىٰ

---

(١) في الأصول الخطية: «سائغ»، وله وجه، والمُثبَتُ من «الانتصاف»، وهو أحسن.

(٢) والأصل: ولا ما يفعل بكم. قاله ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف»، واختَصَرَه المُؤلِّفُ كعادته في أكثر نُقوله، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) انظر: «ديوانه» ص١٨.

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥١-٣٥٢) بحاشية «الكشّاف».

(٥) انظر: «ديوانه» ص٢٦٥.

والضَّمير في ﴿لَهُۥ﴾ مردودٌ علىٰ ﴿مَّنْ﴾، كأنه قيل: لـمَن أسرَّ ومَن جَهَر، ومَن استَخْفىٰ ومَن سَرَبَ.

﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ جماعاتٌ من الملائكة تَعتَقِبُ في حِفْظِهِ وكَلاءَتِه، والأصلُ: مُعْتَقِبات، فأُدغمتِ التاءُ في القاف، كقوله: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] بمعنىٰ: المُعتَذِرُون. ويجوزُ «مُعِقِّباتٌ» بكسر العينِ، ولم يُقرَأ به. أو هو مُفَعِّلات؛ من: عَقَّبَه: إذا جاء علىٰ عَقِبِه، كما يُقال: قَفّاه؛ لأنّ بعضَهم يُعقِّبُ بعضاً، أو لأنهم يُعقِّبونَ ما يتكلَّمُ به فيَكتبونَه.

﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ هما صِفَتانِ جميعاً، وليس ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بصِلَةٍ للحفظ، كأنه قيل: له مُعقِّباتٌ من أمر الله، أو يَحفظُونَه من أجل أمر الله؛ أي: من أجل أنّ اللهَ أمَرَهم بحِفظِه. والدليلُ عليه قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه وابنِ عبّاسٍ وزيدِ بنِ عليٍّ وجعفرِ بنِ مُحمَّدٍ وعكرمةَ: «يَحفظُونَه بأمرِ الله». أو: يَحفَظُونَه من بأسِ الله ونِقمتِه إذا أذنَبَ، بدُعائهم له ومسألَتِهم ربَّهم أن يُمهِلَه رجاءَ أن يتوبَ ويُنيبَ، ....

قولِه: «وقائم سيفي في يدي بمكان»[1]: أي: أنا قابضٌ قائمَ سَيْفي قَبْضاً قَوِيّاً تَتَمكَّنُ عليه يَدي تمكُّناً ليسَ بعدَه. يُظهِرُ تجلُّدَه وشجاعتَه، يقول: إن عاهَدْتَني علىٰ أن لا تخونَني كُنّا مِثلَ رَجُلَينِ مُتصاحِبَين، و«يَصطَحِبان»: صِلةُ «مَن»، و«يا ذِئبُ»: نِداءٌ اعتَرَضَ بينَ الصِّلةِ والموصول، وثَنّىٰ «يَصطَحِبانِ» علىٰ معنىٰ: مَن، لأنَّ مَعْناه التثنية.

قوله: (هما صِفتانِ جميعاً)، يعني: قولَه: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ﴾ وقولَه: ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، كأنه قيل: له مُعقِّباتٌ كائنةٌ من أمرِ الله يحفظونَه مِنَ البَلاء[2].

---

(١) من قوله: «تكشر؛ أي: أبدىٰ أسنانه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) قال العلامةُ ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٣٥٢): «وحقيقةُ هذا الوَجْهِ أنهم يحفظونَه من الأمرِ الذي عَلِمَ اللهُ أنه يَدفَعُه عنه بسَبَبِ دُعائِهم، ولولا هذا السَّبَبُ لكانَ في عِلمِ الله أنَّ النِّقمةَ تَحُلُّ عليه، لأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يَعلَمُ ما لا يكونُ لو كانَ كيفَ كانَ يكون، وَسِعَ ربُّنا كُلَّ شيءٍ عِلماً».

كقوله: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الأنبياء: ٤٢]. وقيل: المُعقِّباتُ: الحَرَسُ والجَلاوِزَةُ حول السُّلطان، يَحفَظونَه في تَوهُّمِه وتَقديرِه.

﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: من قَضاياهُ ونَوازِلِه، أو علىٰ التَّهكُّم به.

وقُرِئ: «له مَعاقِيبٌ» جمعُ مُعقِّب أو مُعقِّبة، والياء عِوَضٌ من حذفِ إحدىٰ القافَين في التكسير.

قوله: (كقوله: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الأنبياء: ٤٢])، أي: ما يحفظُكم من بأسِ الرحمنِ أحدٌ في الليلِ والنهارِ إلا أن يَرحَمَ عليكم، فيَدفَعَه عنكم أو يَشفَعَ لكم شافعٌ بإذنِه، وهو المُرادُ من قوله: «مَسألَتِهم ربَّهم أن يُمهِلَهم رجاءَ أن يتوبوا».

قوله: (الحَرَسُ والجَلاوِزة)، الجوهري: «الحرس: حَرَسُ السُّلطان، وهم الحُرّاس، الواحدُ حَرَسيّ، لأنه قد صارَ اسمَ جِنس، فيُنسَبُ إليه، ولا تَقُل: حارِس، إلا أن تَذهَبَ به إلىٰ معنىٰ الحِراسةِ دونَ الجِنس»، وقال: «الجِلواز: الشُّرْطيّ، والجمع: الجلاوِزة»، وهم أعوانُ السُّلطان.

قوله: (أو علىٰ التَّهكُّم به)، عطفٌ علىٰ قوله: «في تَوهُّمِهِ وتقديرِه» من حيثُ المعنىٰ، يعني: يَتَوهَّمُ الغافِلُ المُتَمادي في غُرورِهِ أنَّ حَرَسَه وجَلاوِزَتَه يحفظونَه من قَضاءِ الله، كما يُشاهَدُ من بعضِ المُلوكِ والسَّلاطين، وهذا علىٰ طريقِ الإخبار من الله عَزَّ وجَلَّ عن هذا الغافل، أو علىٰ سَبيلِ التَّهكُّم، أي: يَتَهكَّمُ بمَن يُنصِّبُ الحَرَسيَّ والشُّرطيّ، ويَتكبَّرُ ويَحجِبُ الناس، بقوله: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، أي: من قَضاياهُ ونَوازِلِه.

قوله: (وقُرِئ: «له مَعاقيب»)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها عبيدُ الله بنُ زياد[1]»، وقال: «مِثلُه:

---

(١) أميرُ العراق، عُبيدُ الله بنُ زياد بن أبيه (٢٨-٦٧)، ولاهُ معاويةُ بنُ أبي سُفيان علىٰ البصرة، وأقرَّه عليها يزيد، وكانت الفاجعةُ بمَقتَلِ الحسين السِّبْطِ رضيَ اللهُ عنه في أيامه وعلىٰ يده، قال الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالىٰ في «سير أعلام النبلاء» (٣: ٥٤٥): «كانَ جميلَ الصورة، قبيحَ السَّريرة ...»، =

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾ منَ العافيةِ والنِّعمةِ ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ منَ الحالِ الجميلةِ بكَثرةِ المعاصي، ﴿مِن وَالٍ﴾ ممَّن يَلي أمرَهم ويَدفعُ عنهم.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ * وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ ١٢-١٣]

﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ لا يَصحُّ أن يكونا مفعولاً لهما؛ لأنَّهما ليسا بفِعلِ فاعلِ الفِعلِ المُعلَّل إلّا علىٰ تقديرِ حَذفِ المُضافِ؛ أي: إرادةَ خَوفٍ وطَمَعٍ. أو: علىٰ معنىٰ: إخافةً وإطماعاً، ويجوز أن يكونا مُنتَصِبَينِ علىٰ الحال منَ البَرْق، كأنه في نفسه خوفٌ وطَمَع، أو علىٰ: ذا خوفٍ وذا طَمَع، أو من المُخاطَبِينَ، أي: خائفينَ وطامِعين. ومعنىٰ الخوفِ والطمع: أنّ وُقوعَ الصَّواعِقِ يُخافُ عند لَـمْعِ البَرْقِ، ويُطمَعُ في الغَيْثِ، قال أبو الطَّيِّب:

مَقاديم، تكسيرُ مُقدَّم»[1].

قوله: (ممَّن يَلي أمرَهُم ويَدفَعُ عنهم)، قال القاضي: «فيه دليلٌ علىٰ أنَّ خِلافَ مُرادِ الله مُحال»[2].

= وأبغَضَه المُسلِمونَ لِـمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه»، قَتَلَه إبراهيمُ بنُ الأشتر، وكان قد خرج في جيش يطلبُ ثأر الحسين. كما في: «الأعلام» للزركلي (٤: ١٩٢-١٩٣).

ولم يكنِ ابنُ زياد من القُرّاء، وإنما نُسِبَت إليه هذه القراءةُ لأنه قرأ بها علىٰ المِنبَر ـ كما نَصَّ عليه ابنُ عطية في «المُحرَّر الوجيز» (٣: ٣٠٦) ـ، فنُقِلَت عنه.

وزاد السَّمينُ الحلبيُّ في «الدُّرّ المَصون» (٧: ٢٨) نِسبةَ هذهِ القراءة إلىٰ أُبيِّ بنِ كعب وإبراهيمَ النَّخَعيّ.

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥٥).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٣).

فَتَىٰ كالسَّحابِ الجُونِ تُخْشَىٰ وتُرْتَجىٰ ... يُـرَجّىٰ الحيا منها وتُخشىٰ الصَّواعِقُ

وقيل: يَخافُ المطرَ مَنْ له فيه ضَرَرٌ، كالمسافر ومَن له في جَرِينِه التَّمرُ والزَّبيبُ، ومَن له بيتٌ يَكِفُ، ومن البلادِ ما لا يَنتَفعُ أهلُه بالمطر كأهل مصرَ، ويَطمَعُ فيه مَنْ له فيه نَفْعٌ ويَحيا به.

﴿ٱلسَّحَابَ﴾ اسمُ الجنسِ، والواحدةُ سَحابة. و﴿ٱلثِّقَالَ﴾ جمعُ ثَقيلةٍ؛ لأنك تقول: سَحابةٌ ثَقيلةٌ وسَحاب ثِقال، كما تقول: امرأةٌ كريمةٌ ونساء كِرام، وهي الثِّقالُ بالماء.

﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ ويُسبِّحُ سامِعُ الرَّعدِ مِنَ العبادِ الراجِينَ للمَطَر حامِدِينَ له، أي: يَضِجُّون بـ «سُبحانَ الله» و«الحمدُ لله». وعن النبيِّ ﷺ أنه كان يقول: «سُبحانَ من يُسبِّحُ الرَّعدُ بحَمْدِه»، وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: سُبحانَ من سَبَّحتَ له.

وإذا اشتدَّ الرَّعدُ قال رسول الله ﷺ: «**اللهمّ لا تَقتُلْنا بغضَبِك**، ....

قوله: (فتىٰ كالسَّحاب) البيت[1]، قال الواحِديّ[2]: «الـجَـوْن: الأسودُ هاهنا، ورواهُ ابنُ جِنِّي بضَمِّ الجيم، ولذلكَ قال: الـجُـون: بضَمِّ الجيم، لأنه جَمْع. المعنىٰ: أنه مَرْجُوٌّ مَهيبٌ يُرْجىٰ نفعُه ويُهابُ ضَـرُّه، كالسَّحاب؛ يُرْجىٰ مَطَرُه وتُخشىٰ صَواعِقُه ورَعْدُه وبَرْقُه»[3].

قوله: (في جَرينه)، الجوهري: «الـجُرْنُ والـجَرين: مَوضِعُ التَّمرِ الذي يُجفَّف». وقال[4]: «وَكَفَ البيتُ وَكْفاً ووَكيفاً وتَوْكافاً؛ أي: قَطَر، وأَوْكَفَ البيتُ: لُغةٌ فيه».

قوله: (**اللهُمَّ لا تَقتُلْنا بغضَبِك**) الحديث، رواه الترمذيُّ[5] عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما.

---

(١) «ديوان المتنبي» (١: ٢٠٤) بشرح الواحدي.

(٢) في (ط): «السجاوندي»، وهو خطأ.

(٣) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٢٠٤).

(٤) أي: الجوهريُّ أيضاً.

(٥) في «جامعه» برقم (٣٤٥٠).

ولا تُهلِكْنا بعَذابِك، وعافِنا قَبلَ ذلك»، وعن ابن عبّاسٍ: **أنّ اليهودَ سألتِ النبيَّ ﷺ عن الرَّعد ما هو؟** فقال: «مَلَكٌ منَ الملائكةِ مُوكَّلٌ بالسَّحاب، معَه مَخارِيقُ من نارٍ يَسُوق بها السَّحابَ»، وعنِ الحسن: خَلْقٌ من خَلْق الله ليس بمَلَكٍ. ومن بِدَع المُتصوِّفة: الرَّعدُ صَعَقاتُ الملائكة، والبَرْقُ زَفراتُ أفئدَتِهم، والمطرُ بُكاؤُهم. ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ﴾ ويُسبِّحُ الملائكةُ من هَيبتِه وإجلالِه.

ذكَر عِلمَه النافذَ في كلِّ شيءٍ واستواءَ الظاهرِ والخفيِّ عندَه، وما دلّ علىٰ قُدرتِه الباهرةِ ووَحْدانيَّتِه، ثمّ قال: ﴿وَهُمۡ﴾ يعني: الذين كَفروا وكذَّبوا رسولَ الله وأنكَروا آياتِه ﴿يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾ حيثُ يُنكِرونَ علىٰ رسوله ما يَصِفُه به من القُدرة علىٰ البعثِ وإعادةِ الخلائقِ بقولِهم: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨] ويَرُدُّون الوحدانيةَ باتِّخاذِ الشُّركاءِ والأنداد، ويَجعَلونَه بعضَ الأجسامِ المُتوالِدةِ بقولِهم: «الملائكَةُ بناتُ الله»، فهذا جِدالُهم بالباطل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥] **وقيل: الواو للحال؛**.........

قوله: (**أنَّ اليهودَ سألتِ النَّبيَّ ﷺ عن الرَّعْد**) الحديث، رواه أحمدُ بنُ حَنبَلٍ والترمذيُّ[1] عن ابنِ عبّاس.

النهاية: «المَخاريق: جمعُ مِخراق، وهو ـ في الأصل ـ ثوبٌ يُلَفُّ ويَضرِبُ به الصِّبيانُ بعضُهم بعضاً، وهي آلةٌ تَزجُرُ بها الملائكةُ السَّحابَ وتَسوقُه».

قوله: (**وقيل: الواوُ للحال**)، أي: في قوله: ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾، وهو معطوفٌ علىٰ قوله: «ذكرَ عِلمَه النافِذَ في كُلِّ شيء» إلىٰ قوله: «ثم قال: ﴿وَهُمۡ﴾ يعني: الذينَ كفروا»، فعلىٰ هذا: ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ﴾ جُملةٌ معطوفةٌ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلىٰ آخرِ الآيـاتِ إذا كانَ استِئنافاً كما سبق، أي: أخبَـرَ اللهُ تعالىٰ عن عِلمِهِ الشامِلِ وقُدرتِهِ

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٤٨٣)، والترمذيُّ في «جامعه» (٣١١٧).

أي: فيُصيبُ بها من يشاءُ في حال جِدالِهم، وذلك: أنّ أَرْبَدَ أخا لبيدِ بنِ ربيعةَ العامِريِّ قال لرسول الله ﷺ ـ حينَ وَفَد عليه معَ عامرِ بنِ الطُّفيل قاصِدَينِ لقَتْلِه، فرمىٰ اللهُ عامراً بغُدَّةٍ كغُدَّةِ البعير، وموتٍ في بيتِ سَلُوليَّة، وأرسل علىٰ أَرْبَدَ صاعِقةً فقَتَلَتْهُ ـ: أخبِرْنا عن ربِّنا، أمِنَ نُحاسٍ هو أم من حديد؟

الكامِلةِ بقوله: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾، ثم أخبَرَ عن استِواءِ الظاهرِ والخفيِّ عندَه بقوله: ﴿ سَوَآءٞ مِّنكُم مَّنۡ أَسَرَّ ٱلۡقَوۡلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾، ثم أخبَرَ عما دَلَّ علىٰ قُدرتِه الباهِرةِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾، ثم أخبَرَ عن وَحْدانيَّتِه بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾، وقولِه: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ﴾، ثم قال: إنهم مَعَ ذلك ﴿يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾، أي: في شأنِ الله من عِلمِهِ وقُدرتِه؛ حيثُ يُنكِرونَ علىٰ رسولِهِ ما يَصِفُه به من القُدرةِ علىٰ البَعْثِ بقولهم: مَن يُحيي العِظامَ وهيَ رَميم، ويَرُدُّونَ الوَحْدانيةَ باتخاذِ الشُّرَكاء، ويجعلونَه بعضَ الأجسام بقولهم: الملائكةُ بناتُ الله. هذا علىٰ تقريرِ المُصنِّف.

والأنسَبُ لتأليفِ النَّظْم: أن يكونَ هذا تَسْليةً لحبيبِهِ صَلَواتُ الله عليه، فإنه تعالىٰ لـمّا نَعىٰ علىٰ كُفّارِ قُرَيشٍ عِنادَهُم في اقتِراحِهم الآياتِ نَحْوَ آياتِ موسىٰ وعيسىٰ عليهما السَّلام، وإنكارَهم الذي جاءَ به صَلَواتُ الله عليه[1] آيات، سَلّاه، بمعنىٰ: هَوِّنْ عليكَ فإنَّكَ لستَ مُختَصّاً به، فإنهم مَعَ ظُهورِ الآياتِ البيِّناتِ ودَلائل التوحيدِ يُجادِلونَ في الله باتخاذِ الشُّرَكاءِ وإثباتِ الأولاد، ومَعَ شُمولِ عِلمِهِ وكمالِ قُدرتِهِ يُنكِرونَ الحشرَ والنَّشْر، ومَعَ قَهْرِ سُلطانِهِ وشديدِ سَطَواتِهِ يُقدِمونَ علىٰ المُكابَرةِ والعِناد، فلا تَذهَبْ نفسُك عليهم حَسَرات.

وقد أسلَفْنا في الأنعام عندَ قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] تقريرَ هذهِ الطريقة، فإنها من الأساليب الغَريبة، ولا يكادُ يُوجَدُ مِثلُها في غيرِ التنزيل.

قوله: (بغُدّةٍ كغُدّةِ البعير)، النهاية: «الغُدّة: الطاعونُ للإبل، وقَلَّما تَسلَمُ منه، يُقال:

---

(١) من قوله: «فإنه تعالىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

أَغَدَّ البَعيرُ فهو مُغِدّ، ومنه حديثُ عامرِ بنِ الطُّفَيل[1]: «غُدّةٌ كغُدّةِ البعير، وموتٌ في بَيْتِ سَلُولية»[2].

قالَ الميداني[3]: «ويُروىٰ: «أغُدّةً ومَوتاً»، أي: أَؤُغَدُّ إغداداً وأموتُ مَوتاً؟ يُقال: أغَدَّ البعير: إذا صارَ ذا غُدّة، وهي طاعونُه. ومنهم مَن روىٰ بالرفع، أي: غُدَّتي كغُدّةِ البعير، ومَوْتي مَوْتٌ في بَيْتِ سَلُولية، وسَلولٌ عندَهم أقلُّ العَرَبِ وأذلُّهم، قال[4]:

إلىٰ الله أشـكو أننـي بِـتُّ طـاهِراً ... فجـاءَ سَـلُوليٌّ فبـالَ عـلىٰ رِجْـلي

فقُلت: اقطَعُوها بـارَكَ اللهُ فـيكُمُ ... فإني كريمٌ غيرُ مُدخِلِها رَحْلي[5]».

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيد: «نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ في عامرِ بنِ الطُّفَيل والوليدِ ابنِ ربيعة، وكانت قِصّتُهما علىٰ ما روىٰ الكَلْبيُّ عن أبي صالح[6] عن ابنِ عبّاس قال: أقبَلَ

(١) وهو عامرُ بنُ الطُّفيل العامِريّ، و«لم يختلف أهلُ النَّقل من المُتقدِّمين أنه مات كافراً»، كما قالَ ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣)، وعلىٰ هذا فإضافةُ «الحديث» إليه بمعنىٰ أنه في قِصّته وشأنِه لا أنه راويه.

(٢) سيأتي المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ قريباً بروايته كامِلةً نقلاً عن البغوي.

(٣) في «مجمع الأمثال» (٢: ٥٧).

(٤) البيتان ذكرهما أبو هلال العسكريُّ في «جمهرة الأمثال» (١: ١٠٣)، وفي «ديوان المعاني» (١: ١٨٤)، ولم يُسَمِّ قائلَهما.

(٥) البيت الثاني سقط من (ف).

(٦) هو المُفسِّرُ الإخباريُّ النَّسّابة أبو النضر محمدُ بنُ السائب بن بشر الكلبيّ الكوفيّ، متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦ هـ واتُّهِمَ بالكذب، كما في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩: ١٧٨-١٨١).

وشيخُه أبو صالح: هو باذام مَوْلىٰ أمِّ هانئ بنتِ أبي طالب، وهو ضعيفُ الحديث.

لكنْ لهذه القِصّةِ أصلٌ في «الصحيح» من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه، وسيأتي عندَ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ قريباً.

....

عامِرٌ وأربَدُ ـ وهما عامِريّانِ ـ يُريدانِ رسولَ الله ﷺ، وهو جالسٌ في المَجلِسِ ونَفَرٌ من أصحابه، فدَخَلا المَسجِد، فاستَشرَفَ الناسُ بجَمالِ عامر، وكانَ أعوَر، وكانَ من أجمَلِ الناس، فقالَ رجل: يا رسولَ الله، هذا عامرُ بنُ الطُّفَيلِ قد أقبَلَ نَحْوَك. فقال: «دَعْهُ، فإن يُرِدِ اللهُ به خيراً يَهْدِه».

فأقبَلَ حتىٰ قامَ عليه، فقال: يا مُحمَّد، ما لي إن أسلَمْت؟ قال: لكَ ما للمُسلِمين، وعليكَ ما علىٰ المُسلِمين، قال: تجعلُ ليَ الأمرَ بعدَك؟ قال: ليسَ ذلك إليّ، وإنما ذلكَ إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ يجعلُه حيثُ يشاء. قال: فتَجعَلُني علىٰ الوَبَر، وأنتَ علىٰ المَدَر[1]؟ قال: لا. قال: فما تجعلُ لي؟ قال: أجعَلُكَ علىٰ أعِنّةِ الخيل[2] تَغْزو عليها. قال: أوَليسَ ذلكَ لي اليوم؟! قُم مَعِيَ أُكَلِّمْك.

فقامَ معَه رسولُ الله ﷺ، وكانَ أوصىٰ إلىٰ أربَدَ: إذا رأيتَني أُكَلِّمُه فدُرْ مِن خَلفِهِ فاضرِبْهُ بالسَّيف، فجَعَلَ يُخاصِمُ رسولَ الله ﷺ ويُراجِعُه، فدارَ أربَدُ خَلفَ النبيِّ ﷺ ليَضرِبَه، فاختَرَطَ من سَيْفِهِ شِبراً[3]، ثم حَبَسَه اللهُ عنه، فلم يَقدِرْ علىٰ سَلِّه، وجَعَلَ عامرٌ يُومِئُ إليه، فالتَفَتَ رسولُ الله ﷺ، فرأىٰ أربَدَ وما صَنَعَ بسَيفه، فقال: اللهُمَّ اكفِنيهما بما شِئت.

فأرسَلَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ أربَدَ صاعِقةً في يوم صَحْوٍ[4] قائظ، فأحرَقَته، ووَلّىٰ عامِرٌ هارِباً،

---

(١) المُرادُ بـ«الوَبَر»: البوادي، وهو مِن وَبَرِ الإبل، لأنّ بُيوتَهم يَتَّخِذونَها منه، والمُرادُ بـ«المَدَر»: القُرىٰ والأمصار، واحدتُها: مَدَرة. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤: ٣٠٩) و(٥: ١٤٥)، مادة (وبر) و(مدر).

(٢) جمعُ عِنان، وهو لِجامُ الفَرَس، والمُراد: أجعَلُك أميراً علىٰ بعضِ السَّرايا، وقائداً لبعضِ الجيوش.

(٣) أي: سَلَّ سَيفَه من غِمدِه مقدارَ شِبر. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٣)، مادة (خرط).

(٤) في (ف): «يوم حَرّ»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني: «والعامةُ تظنُّ أنّ الصَّحْوَ لا يكونُ إلا ذهابَ الغَيْم، وليسَ كذلك، وإنما الصَّحْوُ تفرُّقُ الغَيْم معَ ذهاب البَرْد». «المصباح المنير» للفيُوميّ، مادة (صحو).

....

وقال: يا مُحمَّد، دَعَوتَ ربَّكَ فقَتَلَ أربَدَ، والله لأملأنَّها خَيْلاً جُرْداً وفتياناً مُرْداً، فقال النبيُّ ﷺ: يَمنَعُكَ اللهُ من ذلك، وأبناءُ قَيْلة ـ يُريد: الأوسَ والخزرَج ـ، ونزلَ عامرٌ ببيتِ امرأةٍ سَلُوليّة، فلما أصبَحَ ضَمَّ عليه سِلاحَه، وقد تَغيَّر لونُه، فجَعَلَ يَركُضُ في الصَّحْراء، ويقول: ابرُزْ يا مَلَكَ الموت، ويقولُ الشِّعْر، ويقول: واللاتِ لَئِنْ أبصَرْتُ مُحمَّداً[1] وصاحبَه ـ يعني: مَلَكَ الموت ـ لأُنفِذَنَّهما برُمحي، فأرسَلَ اللهُ مَلَكاً فلَطَمَه بجَناحَيه، فأرداهُ[2] في التراب، وخَرَجَت في رُكبَتِهِ في الوقتِ غُدّةٌ عظيمة، فعادَ إلىٰ بيتِ السَّلُوليّة، وهو يقول: غُدّةٌ كغُدّةِ البعير، وموتٌ في بيتِ سَلُولية. ثم دعا بفَرَسِهِ فرَكِبَه، ثم أجراه، حتىٰ ماتَ علىٰ ظَهْره»[3].

قالَ المَيْدانيُّ بعدَما أتىٰ علىٰ القِصّةِ بتمامِها: «يُضرَبُ في خَصْلتَين؛ إحداهما شَرٌّ من الأُخرىٰ»[4].

وأما ما رويناه في «صحيح البخاري»[5] عن أنسِ بنِ مالك، فهو: «أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ خالَهُ في سَبعينَ راكِباً، وكانَ رئيسُ المُشرِكينَ عامرُ بنُ الطُّفَيل خَيَّرَ بينَ ثلاثِ خِصال، فقال: يكونُ لَكَ أهلُ السَّهْل ولي أهلُ المَدَر، أو أكونُ خَليفتَك، أو أغزُوكَ بأهلِ غَطَفانَ بألفِ ألف، وطُعِنَ عامرٌ في بيتِ أُمِّ فُلان، فقال: غُدّةٌ كغُدّةِ البَكْرِ في بَيْتِ امرأةٍ مِن آلِ فُلان، ائتُوني بفَرَسي، فماتَ علىٰ ظَهْره».

---

(١) في الأصول الخطية: «لئن أصحر إلىٰ مُحمَّد»، ولم أرَ الفعل «أصحَرَ» مُتعدِّياً بـ«إلىٰ» فيما رجعتُ إليه من مَعاجِم اللغة، وإنما فيها: «أصحَرَ الرجل: نزلَ الصَّحْراء، وأصحَرَ القوم: إذا بَرَزوا إلىٰ فَضاءٍ لا يُواريهم شيء»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صحر)، والمُثبَتُ من «معالم التنزيل» للبغوي.

(٢) في الأصول الخطية: «فأداره»، والمُثبَتُ من «معالم التنزيل» للبغوي.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٠١-٣٠٢).

(٤) «مجمع الأمثال» للميداني (٣: ٥٨).

(٥) برقم (٤٠٩١).

﴿ٱلْمِحَالِ﴾ المُماحَلة، وهي شدّةُ المُماكَرةِ والمُكايَدة، ومنه: تَمحَّل لكذا: إذا تكلَّفَ استعمالَ الحِيْلةِ واجتهدَ فيه، ومَحَل بفلانٍ: إذا كادَه وسَعىٰ به إلىٰ السُّلطان، ومنه الحديثُ: «ولا تَجعَلهُ علينا ماحِلاً مُصدَّقاً»، وقال الأعشىٰ:

فَرْعُ نَبْعٍ يَهَشُّ في غُصُنِ المَجْدِ ... غَزِيرُ النَّدَىٰ شَدِيدُ المِحَالِ

والمعنىٰ: أنه شديدُ المَكرِ والكَيدِ لأعدائه، يأتيهم بالـهَلَكَةِ من حيثُ لا يَحتَسِبون.

قوله: (ولا تَـجعَلْهُ علينا ماحِلاً مُصَدَّقاً)، قيل: تمامُه: «واجعَلْهُ لنا شافِعاً مُشفَّعاً»(١)، والضميرُ للقُرآن.

النهاية: «ومنه حديثُ ابنِ مسعود: «القُرآنُ شافعٌ مُشفَّع، وماحِلٌ مُصَدَّق»(٢)، أي: خَصْمٌ مُجادِلٌ مُصَدَّق، وقيل: ساعٍ مُصَدَّق؛ من قولهم: مَحَلَ بفُلان؛ إذا سَعىٰ به إلىٰ السُّلطان، يعني: أنَّ مَن اتَّبَعَه وعَمِلَ بما فيه، فإنه شافعٌ له مقبولُ الشفاعةِ ومُصَدَّقٌ عليه فيما يَرفَعُ مِن مَساوئِهِ إذا تَرَكَ العَمَلَ [به]، ومنه حديثُ الدُّعاء: ولا تَجعَلْهُ ماحِلاً مُصَدَّقاً».

قوله: (فَرْعُ نَبْعٍ) البيت(٣)، فَرْعُ كُـلِّ شيء: أعلاه، يُقال: هو فَرْعُ قومِه: للشـريفِ منهم،

---

(١) استَغرَبَه بهذا اللفظ الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ١٨٧) ـ وهي عبارتُه فيما لم يقف عليه؛ أن يقولَ فيه: غريب ـ، ثم خَرَّجَه من حديث جابر وأنس ومَعقِل بن يسار وابن مسعود رضيَ الله عنهم بلفظ: «القرآنُ شافعٌ مُشفَّع، وماحِلٌ مُصدَّق».
وأصحُّها حديثُ جابر، وقد أخرجه ابنُ حبان في «صحيحه» (١٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٥٥).

(٢) حديثُ ابن مسعود: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٥٠)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤: ١٠٨)، وقال الحافظُ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٦٤): «فيه الربيعُ بنُ بَدْر، وهو متروك».
وأخرجه عبدُ الرزاق في «مُصنَّفه» (٦٠١٠) ـ ومن طريقه الطبراني (٨٦٥٥) ـ، وابنُ أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٦٧٧)، عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً. وإسنادُ عبد الرزاق صحيح.

(٣) انظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٦٦.

وقرأ الأعرجُ بفتح الميم، علىٰ أنه مَفْعَل، من: حالَ يَحُولُ مُحالاً: إذا احتالَ. ومنه: أَحوَلُ من ذئب، أي: أشدُّ حِيْلَةً.

ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: شديدُ الفَقارِ، ويكونَ مَثَلاً في القُوَّةِ والقُدرة، كما جاء: فساعِدُ الله أشدُّ، ومُوساهُ أحَدُّ؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ مُحالُه، كان مَنعوتاً بشدَّة القوّةِ والاضطلاعِ بما يَعجِزُ عنه غيرُه. ....

والفَرْعُ أيضاً: القَوْسُ التي عُمِلَتْ من طَرَفِ القَضيب، يقال: قَوْسٌ فَرْع؛ أي: غيرُ مشقوق، وهاهنا بمعنىٰ الثاني، إلا أنه مجازٌ عن الكريم.

و«النَّبع»: شَجرٌ تُتَّخَذُ منه القِسِيّ[1]، «المشاشة»: الارتياحُ والخِفّةُ للمعروف، «غَزيرُ النَّدىٰ»: كثيرُ العَطاء، «شديدُ المِحال»: شديدُ الكَيْد، وقيل: شديدُ العُقوبةِ والمكر. يقول: الممدوحُ في الصَّلابةِ فَرْعُ النَّبع له نَضارةٌ في غُصْنِ المَجْد، كثيرُ النَّدىٰ شديدُ النِّكايةِ علىٰ الأعداء.

قوله: (ومنه: «أحوَلُ مِن ذئب»)، قالَ المَيْدانيّ: «هذا مِنَ الحِيلة، يُقال[2]: تحوَّلَ الرجل؛ إذا طَلَبَ الحِيلة»[3].

قوله: (شديدُ الفَقار)، الأساس: «فَرَسٌ قَوِيُّ المِحال، وهو الفَقار، الواحِدة: مَحالة، والميمُ أصلية».

قوله: (فساعِدُ الله أشَدّ)، النهاية: «وفي حديثِ البَحيرة: «ساعِدُ الله أشَدّ، ومُوساهُ أحَدّ»؛

---

(١) جمعُ قَوْس، وقيلَ في جَمْعِها أيضاً: أقوُس، وأقواس، وأقياس، وقِياس، وقِسِيٌّ، وقِسِيّ، وقُسِيّ، وهما مقلوبانِ عن قُوُوس، وإن كانَ «قُوُوسٌ» لم يُستَعمَل؛ استَغنَوا بـ«قِسِيٍّ» عنه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (قوس).

(٢) في (ح): «يقول»، والمُثبتُ من (ط) و«مجمع الأمثال» للميداني، والفِقرةُ كُلُّها سقطت من (ف)، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢٨).

ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: فَقَرَتْهُ الفَواقِرُ؟ وذلك أن الفَقارَ عمودُ الظَّهر وقِوامُه.

[﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ﴾ ١٤]

﴿دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن تُضافَ الدَّعوةُ إلىٰ الحقِّ الذي هو نقيضُ الباطِلِ، كما تُضافُ الكلمةُ إليه في قولك: كلمةُ الحقِّ، للدَّلالةِ علىٰ أنّ الدَّعوةَ مُلابسةٌ للحقِّ مُختَصَّةٌ به، وأنّها بمَعْزِلٍ منَ الباطِلِ. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ سبحانه يُدعىٰ فيَستَجيبُ الدَّعوةَ ويُعطي الداعي سؤالَه إن كان مصلحةً له، **فكانت دعوةً مُلابسةً للحقِّ**، ....

أي: لو أرادَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ تحريمَها بشَقِّ آذانِها لَـخَلَقَها كذلك، فإنه يقولُ لها: كُن، فتكون».

قوله: (**فَقَرَتْهُ الفَواقِر**)، الجوهري: «أي: كَسَـرَتْ فَقارَ ظَهْرِه، الفاقرة: الداهية»، هذا مِثالُ التوهينِ القَويِّ لانهِضام فَقارِ الظَّهْر[1].

قوله: (**فكانت دَعْوةً مُلابِسةً للحَقّ**)، الفاءُ نتيجةٌ[2] لِقولِه: «المعنىٰ: أنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالىٰ يُدعىٰ فيَستَجيب»، واللامُ في «لكونه» تعليلٌ لإثباتِ أنَّ الدَّعْوة لله مُلابِسةٌ للحَق، وذلكَ أنَّ معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّ﴾: لله الدَّعْوةُ الثابتةُ غيرُ الزائلة، فإذا كانَ كذلكَ كانت الدَّعْوةُ مُلابِسةً للحَقِّ البتّة، لِكونِهِ تعالىٰ حَقيقاً بأن يُوجَّهَ إليه الدُّعاء، لِـمَا في دَعْوتِهِ من النَّفْع، بخِلافِ آلهتِهم التي لا نَفْعَ ولا جَدْوىٰ في دُعائِها، يُؤيِّدُه ما بعدَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾.

قالَ صاحبُ «الانتِصاف»: «قولُه: «فإنَّ اللهَ يَستَجيبُ الدُّعاءَ إذا كانَ مَصلَحةً، أو معناه: أنه الـحَقيقُ أن يُوجَّهُ إليه الدُّعاء، بخِلافِ الأوثان»، قَيَّدَ استِجابةَ الدُّعاءِ برعايةِ المَصلَحة، ولا يَتَقيَّدُ بذلك، ولا يجبُ رعايةُ المَصالِح علىٰ ما سَبَق»[3].

---

(١) من قوله: «قوله: (ومنه: أحول من ذنب)» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ف): «فصيحة»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٤) بحاشية «الكشّاف»، ولفظُه يختلفُ عن المذكور هنا.

لكونِه حَقيقاً بأنْ يُوجَّه إليه الدُّعاءُ، لِـمَا في دَعْوتِهِ من الـجَدْوىٰ والنَّفْع، بخلافِ ما لا ينفعُ ولا يُجدي دُعاؤه.

والثاني: أن تُضافَ إلىٰ الحقِّ الذي هو اللهُ عزَّ وعلا، علىٰ معنىٰ: دعوةُ المَدْعُوِّ الحقِّ الذي يَسمعُ فيُجيبُ. وعنِ الحسنِ: الحقُّ هو اللهُ، وكلُّ دعاءٍ إليه دعوةُ الحق.

فإن قلتَ: ما وَجهُ اتِّصالِ هذَينِ الوَصفَينِ بما قبلَه؟ قلتُ: أمّا علىٰ قِصّةِ أَرْبَدَ فظاهِر؛ لأنَّ إصابتَه بالصّاعقةِ مِحالٌ منَ الله ومَكْـرٌ به من حيثُ لم يَشعُـرْ. وقد دعا رسولُ الله ﷺ عليه وعلىٰ صاحبه بقوله: «اللهمّ اخسِفْهُما بما شِئتَ»، فأُجيبَ فيهما، فكانتِ الدَّعوةُ دعوةَ حقّ. وأمّا علىٰ الأوّل فوعيدٌ للكَفَرةِ علىٰ مُجادلتِهم رسولَ الله بحُلُول مِحالِهِ بهم، وإجابةِ دَعوةِ رسولِ الله ﷺ إن دعا عليهم فيهم.

قوله: (أن تُضافَ إلىٰ الحقِّ الذي هو اللهُ تعالىٰ)، هذا مُشكِلٌ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ أن يُقال: لله دَعْوةُ الله، ويُمكِنُ أن يُقال: معناه: ولله الدَّعْوةُ التي تَليقُ أن تُنسَبَ وتُضافَ إلىٰ حَضْـرَتِه، لكونِهِ سَميعاً بَصيراً كريماً لا يُخيِّبُ سائلَه، فيُجيبُ الدُّعاء.

والحاصل: أنَّ قولَه: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ وَصْفٌ جُعِلَ عِلّةً لاستِجابةِ الدُّعاء، فإن جُعِلَ بمعنىٰ الحقِّ الذي هو خِلافُ الباطِل، فيجبُ أن يُفسَّـرَ بالمَصلَحة، لِتَترتَّبَ عليها الإجابة، وإن جُعِلَ وَصْفاً لله تعالىٰ فيجبُ أن يَثبُتَ له وَصْفٌ يَصلُحُ لِتَـرَتُّبِ الإجابة، وهو أن يُقال: إنه «المَدعُوُّ الحقُّ الذي يَسمَعُ فيُجيب».

قوله: (اتصالِ هذَينِ الوَصْفَين)، أي: قولُه: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ و﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ هما جُملتانِ خَبَرِيّتانِ سَمّـاهما وَصْفَينِ لِـما قبلَه، وهو قولُه: ﴿وَهُمْ يُجَـٰدِلُونَ﴾، وهو إذا كانَ حالاً، والمُرادُ بذي الحال: أربَدُ وصاحِبُه؛ فظاهِر، لأنَّ أثَـرَ شِدّةِ بأسِ الله واقع، والدُّعاءُ قد استُجيبَ فيهم، وإذا كانَ عطفاً علىٰ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ كما سَبَقَ ـ وهو الوَجْهُ الأولُ في تفسيره ـ فلم يَحصُل من مُقتَضىٰ الوَصْفَينِ شيء، ومن ثَمَّ قال: «فوعيدٌ للكَفَرةِ علىٰ مُجادَلَتِهم».

﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ والآلهةُ الذين يَدعُوهم الكُفّارُ ﴿مِن﴾ دونِ الله ﴿لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾ من طَلَباتهم ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ﴾ **إلّا استجابةً كاستجابةِ** باسِطِ كَفَّيه؛ أي: **كاستجابةِ الماءِ** مَنْ بَسَطَ كَفَّيهِ إليه يَطلُبُ منه أن يَبلُغَ فاهُ، والماءُ جمادٌ لا يَشعُرُ ببَسطِ كَفَّيهِ ولا بعَطَشِه وحاجتِه إليه، ولا يَقدِرُ أن يُجيبَ دعاءَه ويَبلُغَ فاهُ، وكذلك ما يَدْعُونَه جمادٌ لا يَحُسُّ بدُعائهم، ولا يستطيعُ إجابتَهم، ولا يَقدِرُ علىٰ نَفْعِهم. **وقيل: شُبِّهوا في قِلَّةِ جَدْوىٰ** دُعائهم لآلهتِهم بمَن أراد أن يَغرِفَ الماءَ بيَدَيهِ ليشربَه، ....

قوله: (**إلا استِجابة كاستجابة**)، الإجابةُ والاستِجابةُ بمعنىً، قال:

وداعٍ دَعا: يا مَن يُجيبُ إلىٰ النَّدىٰ فلم يَستَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ[١]

قوله: (**كاستِجابةِ الماء**)، من إضافةِ المَصدَرِ إلىٰ الفاعل، و«مَن»[٢] مفعولُه[٣].

قوله: (**وقيل: شُبِّهوا في قِلّةِ جَدْوىٰ**)، عطفٌ علىٰ قوله: «أي: كاستِجابةِ الماءِ مَن بَسَطَ كَفَّيه».

والوَجْهُ الأول: من التشبيهِ التمثيليّ؛ شَبَّهَ حالةَ عَدَم استِجابةِ الأصنام دُعاءَهم، وأنهم لم يفوزوا من دُعائِهِمُ الأصنامَ بالإجابةِ والنَّفْعِ بحالةِ عَدَم استِجابةِ الماءِ لمن بَسَطَ كَفَّيْهِ إليه يَطلُبُ أن يَبلُغَ فاه، والوَجْهُ عَدَمُ استِطاعةِ[٤] إجابةِ الدُّعاءِ مَعَ العَجْزِ عن إيصالِ النفع، وهو ـ كما يُرىٰ ـ مُنتَزَعٌ من عِدّةِ أمور.

روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن عليٍّ وعطاء: «كالعَطشانِ الجالسِ علىٰ شَفَةِ البِئر، يَمُدُّ يَدَه إلىٰ

(١) البيتُ لكعب بن سعد الغَنَويّ؛ يرثي أخاه أبا المِغوار، كما في «الأصمعيات» ص٩٦، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جوب).

(٢) يُريد: «مَن» التي في قول الزمخشري: «كاستجابة الماء مَنْ بَسَطَ كفَّيْه إليه...».

(٣) من قوله: «قوله: (إلا استجابة كاستجابة)» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «استطابة».

فبَسَطَها ناشراً أصابعَه، فلم تَلِقْ كَفّاهُ منه شيئاً ولم يَبلُغْ طَلِبَتَه من شُرْبه.

وقُرِئ: «تدعون» بالتاء، «كباسِطٍ كَفَّيهِ» بالتنوين. ﴿إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ إلّا في ضَياعٍ لا منفعةَ فيه؛ لأنَّهم إن دَعَوُا اللهَ لم يُجِبْهم، وإن دَعَوُا الآلهةَ لم تَستَطِعْ إجابتَهم.

[﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَـٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ﴾ ١٥]

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ أي: يَنقادونَ لإحداثِ ما أرادَه فيهم من أفعالِه، شاؤوا أو أَبَوْا، لا يَقدِرُونَ أن يَمتَنعوا عليه، ....

البئر، ولا يَبلُغُ قَعْرَ البئر، ولا يَرتَفِعُ إليه، فلا يَنفَعُه بَسْطُ الكَفِّ إلىٰ الماءِ ودُعاؤُه»(١).

والثاني: من التشبيهِ المُركَّب العقلي، شُبِّهُوا في عَدَم انتِفاعِهم بدُعاءِ آلهتِهم بشَخْصٍ يَرُومُ مِنَ الماءِ الشُّـرْب، ويَفعَلُ ما لا يحصلُ منه علىٰ شيء، والوَجْهُ قِلَّةُ جَدْوىٰ تَوخّي المطلوب.

قالَ مُحيي السُّنة: «المعنىٰ: كباسِطِ كَفَّيْهِ ليَقبِضَ علىٰ الماءِ لا يكونُ في يَدِهِ شيء، ولا يَبلُغُ إلىٰ فيهِ منه شيء، كذلكَ الذينَ يَدعُونَ الأصنام، لا يَنفَعُهم دُعاؤُها، وهيَ لا تَقدِرُ علىٰ شيء»(٢).

قوله: (فلم تَلِقْ كَفّاه)، «تلق» من: لاقَ؛ أي: أمسَك، وعن بعضِهم: لاقَتِ الدَّواةُ تَليق؛ أي: لَصِقَت، ولُقتُها ـ يَتعدّىٰ ولا يَتعدّىٰ ـ فهي مَليقة: إذا أصلَحْتَ مِدادَها، وألقتُها إلاقةً: لُغةٌ فيه قليلة، وفُلانٌ لا يُليقُ دِرهماً موجودة؛ أي: ما يُمسِكُه، فلا يَلصَقُ به.

قوله: (﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ أي: ينقادون)، جَعَلَ ﴿يَسْجُدُ﴾ مجازاً عن الانقياد؛ ليَنتَزِعَ منه القَدْرَ المُشتَـرَك، فيَصِحَّ إطلاقُه علىٰ العُقَلاءِ الساجِدينَ وغيرِهم، وعلىٰ ظِلالِهم أيضاً.

قال القاضي: «يحتملُ أن يكونَ السُّجـودُ علىٰ حقيـقتِه، فإنه يَسجُدُ له المـلائكةُ والمُؤمنونَ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٦٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ٣٠٦).

وتَنقادُ له ظلالُهم أيضاً حيثُ تَتصرَّفُ علىٰ مشيئته في الامتداد **والتّقلُّصِ، والفيءِ والزَّوالِ**، **وقُرِئ: «بالغُدُوِّ والإيصالِ»**، من: آصَلُوا: إذا دَخلُوا في الأَصِيل.

[﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ ١٦]

مِنَ الثَّقَلَينِ طَوْعاً حالتَي الشِّدّةِ والرَّخاء، والكَفَرةُ كُرْهاً[١] حالةَ الشِّدّةِ والضَّرورة، وظِلالُهم بالعَرَض، وأن يُرادَ[٢] به انقيادُهم لإحداثِ ما أرادَه فيهم؛ شاؤوا أو كَرِهوا، وانقيادُ ظِلالِهم لِتَصْريفهِ إياها بالمَدِّ والتقليص، وانتِصابُ ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ بالحال أو العِلّة»[٣].

قوله: (**والتَّقلُّص**)، الجوهري: «يُقال: قَلَصَ الظِّلّ، وقَلَصَ الماء: إذا ارتَفَع».

قوله: (**والفَيْءِ والزَّوال**)، الفَيْء: ما بعدَ الزَّوالِ من الظِّلّ، وإنما سُمِّيَ الظِّلُّ فَيْئاً لرجوعِهِ من جانبٍ إلىٰ جانب، قالَ ابنُ السِّكِّيت: الظِّلّ: ما نَسَخَتْهُ الشمس، والفَيْء: ما نَسَخَ الشمس[٤].

قوله: (**وقُرِئ: «بالغُدُوِّ والإيصال»**)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها أبو مِجلَز[٥]، وهو مَصدَرُ «آصَلْنا»؛ أي: دَخَلْنا في وقتِ الأصيل»[٦].

---

(١) في الأصول الخطية: «والكفرة له»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) قوله: «وأن يُراد» معطوفٌ علىٰ قوله: «أن يكونَ السُّجود»، فهو الاحتمالُ الثاني في معنىٰ السُّجود هنا.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

(٤) هذه الفِقرة أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعدَ التي تليها، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٥) في الأصول الخطية: «ابن مجلز»، وهو تحريف، والتصويبُ من «المحتسب».

وأبو مِجلَز: هو لاحِقُ بنُ حُمَيد السَّدوسيُّ البصريّ، أحد أئمة التابعين الثقات، سبقت ترجمته.

(٦) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٥٦).

و﴿قُلِ اللَّهُ﴾ حكايةٌ لاعترافِهم، وتأكيدٌ له عليهم؛ لأنه إذا قال لهم: مَن ربُّ السماواتِ والأرضِ؟ لم يكن لهم بُدٌّ من أن يَقولوا: الله. كقوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، وهذا كما يقول المُناظِرُ لصاحبه: أهذا قولُك؟ فإذا قال: هذا قولي، قال: هذا قولُكَ، فيَحكي إقرارَه تقريراً له عليه واستيثاقاً منه، ثم يقولُ له: فيَلزَمُك علىٰ هذا القولِ كَيتَ وكَيتَ.

ويجوزُ أن يكون تَلْقيناً؛ أي: إن كَعُّوا عنِ الجوابِ فلَقِّنْهم، فإنَّهم يَتلقَّنُونَه ولا يَقدِرون أن يُنكِروه.

﴿أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ أبعدَ أن عَلِمْتُموهُ ربَّ السَّماواتِ والأرضِ اتَّخذتُم من دُونه أولياء، فجَعَلتُم ما كان يجبُ أن يكونَ سببَ التَّوحيدِ من عِلْمِكم وإقرارِكُم سببَ الإشراك، ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ لا يَستطيعون لأنفُسِهم أن ينفعوها أو يدفعوا عنها ضَرَراً، فكيف يَستطيعونَه لغيرهم، وقد آثرتُموهم علىٰ الخالق الرازق المُثيبِ المعاقِب، فما أبينَ ضلالتكم.

قوله: (كَعُّوا في[1] الجواب)، الأساس: «كَعَّ الرجلُ وكَعْكَعَه الخوف فتَكَعْكَع، أي: حَبَسَه فاحتبَس».

قوله: (أبعدَ أن عَلِمتُموهُ ربَّ السماوات)، يُريد: أنَّ الفاءَ في قوله: ﴿أَفَاتَّخَذْتُم﴾ سَبَبيَّةٌ مُرتِّبةٌ للكلام الثاني علىٰ الأول، وأدخَلَ همزةَ الإنكارِ بينَ المُسبَّب والسَّبَب للتعكيس، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وهذهِ الفاءُ مِثلُ الفاءِ التي أتىٰ بها في المِثال، وهو قولُه: «ثم يقولُ له: فيلزمُك علىٰ هذا القول: كَيْتَ وكَيْت».

قوله: (مِن عِلمِكم وإقرارِكم)، أما عِلمُكم فأنكم تَعلَمونَ أنه ربُّ السَّماواتِ والأرض، وأما إقرارُكم فجوابُكم إذا سُئِلتُم: مَن رَبُّ السَّماواتِ والأرض؟

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عن».

﴿أَمْ جَعَلُوا﴾ بل أجعلُوا، ومعنىٰ الهمزةِ الإنكارُ، و﴿خَلَقُوا﴾ صفةٌ لـ﴿شُرَكَآءَ﴾، يعني: أنَّهم لم يتَّخذُوا لله شركاءَ خالقينَ قد خَلَقوا مِثْلَ خَلْقِ الله ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ عليهم خَلْقُ الله وخَلْقُهم، حتّىٰ يقولوا: قَدَرَ هؤلاء علىٰ الخَلْقِ كما قَدَرَ الله عليه، ....

قوله: (حتىٰ يقولوا)، غايةٌ لِقولِه: «فتَشابَه»، ومعنىٰ النفي في قوله: «لم يَتَّخِذوا» يُعطيهِ معنىٰ الهمزةِ الإنكاريّة في «أم»، فيكونُ المُنكَرُ الجعلُ مَعَ مَفعُولَيهِ والصِّفة[1].

قالَ في «الانتِصاف»: «﴿خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ في سِياقِ الإنكار: تهكُّم، فإنَّ غيرَ الله لا يَخلُقُ شيئاً، لا مُساوِياً ولا مُنحطّاً، فقد كانَ يكفي في الإنكارِ أنَّ الآلهةَ التي اتخذوها لا تخلق، لكنَّ قولَه: ﴿كَخَلْقِهِ﴾[2] تهكُّم، والزَّمخشريُّ لا يَستَطيعُ ذِكرَ هذهِ النُّكتة، لأنَّ الله ربَّهم يخلقُ الجواهِرَ والأعراض، والعَبيدَ لا يخلقونَ سِوىٰ أفعالِهم، وفي قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ إلجامٌ لأفواهِ المُشرِكينَ والقَدَريّة، فلذلكَ تَقاصَرَ لِسانُ الزَّمخشريِّ هنا، وقَرَّتْ شَقاشِقُه[3]»[4].

وقلت: أما قَضِيَّةُ المَذهَب هنا، وقولُه: «لا يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه من الخلق»: فبُطلانُه بقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ظاهِر، وأما إثباتُ التَّهكُّم فمُتكلَّف، لأنَّ التَّهكُّمَ هو ذِكرُ الشيءِ وإرادةُ نقيضِهِ استِحقاراً للمُخاطَب، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقولِهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وهاهنا قولُه: ﴿خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ مُبالَغةٌ في إثباتِ العَجزِ لها علىٰ سبيل الاستِدراج وإرخاءِ العِنان،

---

(١) أي أنّ كونَهم اتخذوا لله شُركاء، وكونَ هؤلاء الشُّركاء لا قُدرةَ لهم علىٰ الخلق، كُلُّ ذلك داخلٌ في حَيِّزِ الإنكار.

(٢) من قوله: «في سياق الإنكار» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شقق): «الشِّقشِقة: لَهاةُ البَعير، والجمع: الشقاشِق، ومنه سُمِّيَ الخطباء: شقاشِق، شَبَّهوا المِكثار بالبَعيرِ الكثيرِ الهَدْر، وفي حديثِ عليّ رضوانُ الله عليه ـ في خُطبةٍ له ـ: تلك شِقشِقةٌ هَدَرَتْ ثم قَرَّت».

(٤) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٥) بحاشية «الكشّاف».

فاستَحقُّوا العبادة، فنتَّخِذُهم له شركاءَ ونعبدُهم كما يُعبَد، إذْ لا فَرْقَ بينَ خالقٍ وخالقٍ؛ ولكنَّهم اتَّخذوا له شُركاءَ عاجزينَ لا يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخَلْقُ، فَضْلاً أن يَقدِروا علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخالق.

﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ لا خالقَ غيرُ الله، ولا يستقيمُ أن يكونَ له شريكٌ في الخَلْق، فلا يكون له شريكٌ في العبادة، ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ﴾ المتوحِّد بالرُّبوبيةِ، ﴿ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ لا يُغالَب، وما عَداه مَربوبٌ ومقهور.

[﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ ١٧]

هذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ للحقِّ وأهلِه والباطلِ وحِزْبِه، **كما ضَربَ الأعمىٰ والبَصيرَ والظُّلماتِ والنُّورَ مَثلاً لهما،** ....

فإنه تعالىٰ لـمّا أنكَرَ عليهم أولاً اتخاذَهم من دونِ الله شُركاء، ووَصَفَها بأنها لا تملكُ لأنفسِهم نفعاً ولا ضَرّاً، فكيفَ لغيرِهم؟! أنكَرَ ثانياً علىٰ سَبيل التدرُّج وَصْفَ الخلقِ أيضاً، يعني: هَبْ أنهم يَقدِرونَ علىٰ نَفْع أنفسِهم وعلىٰ نَفْع عَبَدتِهم، هل يَقدِرونَ أن يخلقوا شيئاً؟ وهَبْ أنهم قادرونَ علىٰ خَلْقِ بعضِ الأشياء، هل يَقدِرونَ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الخالقُ مِن خَلْقِ السَّماواتِ والأرض؟[1].

قوله: (**كما ضَـرَبَ الأعمىٰ والبصير، والظُّلماتِ والنُّور، مَثلاً لهما**)، بيانٌ لاتصالِ الآيات،

---

(١) وناقشَ العلامةُ الألوسيُّ المُؤلِّفَ رحمهما اللهَ تعالىٰ في كلامه هذا، وقال: «والحقُّ أن الآية ناعيةٌ عليهم مُتهكِّمةٌ بهم، فإنَّ مَن لا يَملِكُ لنفسِهِ شيئاً من النفع والضَّـرّ أبعَدُ مِن أن يُفيدَهم ذلك، وكيفَ يُتوهَّمُ فيه أنه خالق؟! وأن يَشتَبِهَ علىٰ ذي عقل، فيُنبَّهَ علىٰ نفيه؟! وهذا المِقدارُ يكفي في الغَرَض».

فمَثَّل الحقَّ وأهلَه بالماءِ الذي يُنزلُه منَ السّماءِ فتَسِيلُ به أوديةُ الناس، فيَحْيَونَ به ويَنفعُهم أنواعَ المنافع، **وبالفِلِزِّ الذي يَنتفعون به في** صَوْغ الحُلِيِّ منه واتِّخاذِ الأواني والآلاتِ المختلفة ولو لم يكنْ إلّا الحديدُ الذي فيه البأسُ الشَّديدُ لَكَفىٰ به، وأنّ ذلك ماكثٌ في الأرض، باقٍ بقاءً ظاهراً، يَثْبُتُ الماءُ في مَنابعِه، وتبقىٰ آثارُه في العيون والبئارِ والحُبُوبِ والثِّمارِ التي تَنبُتُ به **مما يُدَّخَرُ ويُكنَز**، ....

وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا أمَرَه صَلَواتُ الله عليه أن يُبكِّتَ المُشـرِكينَ بقوله: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ﴾، ثـم يُؤنِّـبَهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾، ويُوبِّخَهم علىٰ تعكيس الأمر، وهو أنه مَن عَلِمَ أنه رَبُّ السَّماواتِ والأرضِ وَجَبَ عليه أن يَعبُدَه ويُوحِّدَه، فهم جَعَلوا العِلمَ سَبَباً للإشـراكِ به، ذَيَّلَه بضَـرْبِ المَثَل بالأعمىٰ والبصير، والظُّلماتِ والنُّور، ولـمّا أضـرَبَ عن ذلكَ بقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾أي: شـركاءَ مخلوقينَ عاجِزينَ لا يَقدِرونَ علىٰ نَفْع أنفُسِهم، فكيفَ بغيرهم؟! وتركوا عِبادةَ خالقِ كُلِّ شيءٍ المُتوحِّدِ المُتفرِّد الغالبِ علىٰ كُلِّ شيء، عَقَّبَه بضَـرْبِ مَثَلٍ آخر.

قوله: (**وبالفِلِزِّ الذي يَنتَفِعونَ به**)، **النهاية**: «الفِلِزُّ ـ بكسـرِ الفاءِ واللام وتشديدِ الزاي ـ: ما في الأرضِ من الجواهرِ المَعدِنيّة، كالذَّهَبِ والفِضّةِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ وغيرِها، قيل: هو ما يَـنفيهِ الكِير[1]، ومنه حـديثُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: (مِن فِـلِزِّ اللُّجَـينِ والعِقيان)[2]».

قوله: (**مما يُدَّخَرُ ويُكنَز**)، خَبَـرٌ لِقوله: «والحبوبُ والثمار»، وفيه لَفٌّ؛ لأنَّ الادِّخارَ مُختَصٌّ بالحبوب، والاكتِنازَ بالثمار.

---

(١) الكِيرُ ـ بالكَسْـر ـ: كِيرُ الـحَدّاد، وهو زِقٌّ أو جِلدٌ ذو حافّاتٍ يَنفُخُ به النار، والمبنيُّ من الطين: الكُور. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (كير).

(٢) لم أقف عليه مُسنَداً.

واللُّجَين: الفِضّة، والعِقيان: الذهب الخالص. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لجن) و(عقي).

وكذلك الجواهرُ تبقىٰ أزمنةً مُتطاولة. وشَبَّه الباطلَ في سرعة اضمِحْـلالِه ووَشْكِ زَوالِه وانسِلاخِه عنِ المنفعة، بزَبَدِ السَّيل الذي يرمي به، وبزَبَدِ الفِلِزِّ الذي يَطفُو فوقَه إذا أُذيب.

فإن قلتَ: لِم نُكِّرَتِ الأودية؟ قلت: لأنَّ المطرَ لا يأتي إلا علىٰ طريقِ المُناوَبةِ بينَ البقاع، فيَسيلُ بعضُ أوديةِ الأرضِ دونَ بعض.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿بِقَدَرِهَا﴾؟ قلت: بمقدارِها الذي عَرَفَ اللهُ أنه نافعٌ للمَمْطور عليهم غيرُ ضارّ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ﴾.................

الراغب: «الكَنْز: جَعْلُ المالِ بعضِه علىٰ بعضٍ وحِفظُه، وأصلُه مِن: كَنَزْتُ التَّمْرَ في الوعاء، زَمَنُ الكَناز: وقتُ ما يُكتَنَزُ فيه التَّمر»[١].

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾)، يعني: دلَّ التفصيلُ[٢] ـ وهو قولُه: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ﴾[٣] ـ أنَّ هذا المُجمَلَ أيضاً مُشتَمِلٌ علىٰ هذا المعنىٰ، ليَتطابَقَ التفصيلُ والمُجمَل، وليسَ فيه ما يَدُلُّ علىٰ النفع إلا قولُه: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾، فيجبُ تفسيرُه به، ويُؤيِّدُه قولُه: «الفائدةُ فيه ـ أي: في ﴿ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ﴾ ـ كالفائدةِ في قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾»، لأنهما مُتقابِلان.

واعلَمْ أنَّ الآيَةَ من «باب الجمع والتقسيم مَـعَ الجمع»[٤] علىٰ أبدَع ما يكون؛ جَمَعَ أولاً

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٢٧.

(٢) في (ف): «كل التفصيل»، وفي النسخة الموصلية: «ما دل التفصيل»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة ساقطة من (ح).

(٣) من قوله: «يعني: دل التفصيل» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) انظر معنىٰ «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ ص٣٣١-٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، ومَثَّلَ عليها.

....

الماءَ والفِلِزَّ في حُكم كونِهما جامِعَين لمعنىٰ ما يَنتَفِعُ به الناس ولِـمَا لا نَفْعَ فيه، فإنزالُ الماءِ علىٰ القَدْرِ المُحتاج إليه خالصٌ للنَّفع، وحَميلُه ـ الذي هو زَبَدُ السَّيْل ـ لا نَفْعَ فيه، وكذا الفِلِزّ: ما يُتَّخَذُ منه الـحُلِـيُّ والأواني هو المُنتَفَعُ به، وخَبَثُه الذي هو زَبَدُه مما لا نَفْعَ فيه، ثم فصَّلَ ثانياً حُكمَ كُلٍّ مِنَ اللذَيْنِ لا نفعَ فيهما علىٰ طريق الجمع، بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾ إلىٰ آخِرِه، أي: كُلٌّ مما لا نفعَ فيه مِن زَبَدِ الماءِ وزَبَدِ الفِلِزِّ يَذهَبُ جُفاء، وكُلٌّ من المُنتَفَع بهما ـ وهما الماءُ المُنزَلُ بقَدَرٍ والفِلِزُّ المُتَّخَذُ منه الـحُلِـيُّ والمتاع ـ يَمكُثُ في الأرض.

قال مُحيي السُّنّة: «قيل: قولُه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ مَثَلٌ للقرآن، و«الأودية» مَثَلٌ للقلوب، أي: أنزَلَ القُرآن، واحتَمَلَ منه القُلوبُ علىٰ قَدْرِ اليقينِ والعَقْل والشَّكِّ والجهل»[١].

وقلت: ومُقتَضىٰ إدخالِ القُرآنِ والقُلوبِ الموصوفةِ باليقينِ والشَّكِّ والعقلِ والجهلِ في هذا المقام قولُه تعالىٰ بعدَ ضَـرْبِ المَثَل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الآية، وقولُه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾.

وقالَ السَّجاوَنْديّ: إنَّ لله تعالىٰ في الأنبياءِ والأصفياءِ ودائعَ وبَدائعَ من خَصائصِ الإنسانيّة، تحصلُ بالسَّهْوِ[٢] وتَذهَبُ بالعِبَر، والأنوارُ العُلويّة ـ أعني: آثارَ الهداية ـ بالعِلم والقُرآن يَتأثَّرُ بها[٣] من الأخلاق ما هو حِليةُ الرُّوح والعقل، ومن الأعمالِ ما هو قُنيةُ[٤] النَّفـع والدَّفـع، والعِلمُ في الصَّدرِ الأولِ آتٍ[٥] من الله تعالىٰ نَقْـداً خالياً من خَلائطِ الزَّيْفِ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٠٨).

(٢) في (ح) و(ف): «بالشهود»، والمُثبَت من (ط).

(٣) في (ف): «بتأثيرها»، والمُثبتُ من (ح) و(ط).

(٤) في (ح) و(ف): «فتنة»، والمُثبتُ من (ط).

(٥) في الأصول الخطية: «آتي»، بإثبات الياء، والوجهُ حذفُها.

لأنه ضَرَبَ المطرَ مَثَلاً للحقِّ، فوَجَبَ أن يكونَ مطراً خالصاً للنَّفع، خالياً منَ المَضَرَّة، ولا يكونَ كبعض الأمطارِ والسُّيولِ الجَواحِف.

فإن قلت: فما فائدةُ قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾؟ قلت: الفائدةُ فيه كالفائدة في قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾؛ لأنه جَمعَ الماءَ والفِلِزَّ في النَّفع في قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾، لأنّ المعنىٰ: وأمّا ما ينفعُهم منَ الماء والفِلِزِّ، فذَكَر وَجْهَ الانتِفاع بما يُوقَدُ عليه منه ويُذاب، وهو الحِلْيةُ والمَتاعُ. وقولُه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ﴾ عبارةٌ جامعةٌ لأنواع الفِلِزِّ، معَ إظهار الكِبرياءِ في ذِكْرِهِ علىٰ وجهِ التَّهاوُنِ به، ....

صافياً عن سُؤالِ الكَيْف، ثم اختَلَطَ بشوائبِ النفسانيّة وهواجِسِ الإنسانيّة، فلا بُدَّ من نارِ الفِتَن، واختبارِ المِحَن؛ لِزَوالِ زَبَدِ الخَبَث، وقَوامِ أَوْدِ العَبَث، ومَن تحمَّلَ التعليم، والاتصافَ بالتسليم، ليَذهَبَ الزَّبَدُ جُفاء، وإلا ماتَ عَطِشاً، ودامَ نَجِساً، قال:

إذا أنتَ لم تَشرَبْ مِراراً علىٰ القَذىٰ ... ظَمِئتَ وأيُّ الناس تَصْفو مَشارِبُه[1]

هذا مُختَصَرٌ مِن كلامِه.

قوله: (والسُّيولِ الجَواحِف)، الجوهري: «سَيْلٌ جُحَافٌ ـ بالضَّمِّ ـ: إذا جَرَفَ كُلَّ شيءٍ وذَهَب به».

قوله: (علىٰ وَجْهِ التهاوُنِ به)، وذلكَ أنَّ في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾

---

(١) البيتُ لبشّار بن بُرْد، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣: ١٧)، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (٢: ١٩٦)، و«الحماسة البصرية» (٢: ٣٤)، وقبله:

إذا كنتَ في كُلِّ الأمورِ مُعاتِباً ... صَديقَكَ لم تلقَ الذي لا تُعاتِبُه

فعِشْ واحِداً أو صِلْ أخاكَ فإنهُ ... مُقارِفُ ذَنْبٍ مَرّةً ومُجانِبُه

كما هو هِجِّيرىٰ المُلوك، نحو ما جاء في ذِكْـر الآجُـرّ، ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

و«مِنْ» لابتداء الغاية؛ أي: ومنهُ ينشأُ زَبَدٌ مثلُ زَبَدِ الماء، **أو للتَّبعيض**؛ بمعنىٰ: وبعضُه زَبَداً رابياً مُنتَفِخاً مُرتفعاً علىٰ وجه السَّيْل.

﴿جُفَآءً﴾ يجفاهُ السَّيل؛ أي: يرمي به. وجَفَأَتِ القِـدْرُ بزَبَدِها، وأجـفَـأَ السَّيلُ وأجفَلَ. وفي قراءة رُؤْبَةَ بنِ العَجّاج: «جُفالاً»، وعن أبي حاتم: لا يُقرأ بقراءة رُؤبة، لأنه كان يأكل الفأر. ....

عُدُولاً من الاسم إلىٰ تَصْويرِ حالةٍ هيَ أَحَطُّ حالاتِ هذهِ الجواهر، أي: هذهِ التي تَرفَعونَ أنتُم من مِقدارِها، وتَعُدُّونَها أنفَسَ الجواهِر، وتَتَّخِذونَ منها الـحُلِـيّ، وتُزيِّنونَ بها مَجالِسَكم وتيجانَـكم، هيَ هذهِ التي تُوقِدونَ عليها، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٥-٦]، وقولِه: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ * مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٨-١٩]، قال[١]: «من أيِّ شيءٍ حَقيرٍ خَلَقَه».

قوله: (**أو للتبعيض**)، قال أبو البقاء: «﴿زَبَدٌ﴾ مُبتَدأ، و﴿مِّثْلُهُۥ﴾ الصِّفة، والخبرُ «مما يُوقِدون»، المعنىٰ: ومن جَواهِرِ الأرضِ كالنُّحاسِ ما فيه زَبَدٌ ـ وهو خَبَثُه ـ مِثلُه، أي: مِثلُ الزَّبَدِ الذي يكونُ علىٰ الماء»[٢].

قوله: (**﴿جُفَآءً﴾ يجفاهُ السَّيْـل**)، قال أبو البقاء: «هو حال، وهمزتُـه مُنقَلِبةٌ عن واو، وقيل: هي أصل»[٣].

---

(١) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة عبس (١٦: ٢٩٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧٥٦).

وقُرِئ: ﴿يُوقِدُونَ﴾ بالياء؛ أي: يُوقِدُ النّاس.

[﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ ١٨]

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾ اللامُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يَضْرِبُ﴾، أي: كذلك يَضربُ اللهُ الأمثالَ للمؤمنينَ الذين استجابوا، وللكافرين الذين لم يَستَجيبوا؛ أي: هما مَثَلا الفريقَين. و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ صفةٌ لمصدرِ «استَجابوا»؛ أي: استَجابوا الاستجابةَ الحُسنىٰ. وقوله ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم﴾ كلامٌ مُبتَدأٌ في ذِكْرِ ما أُعِدَّ لغير المُستَجيبين. وقيل: قد تَمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، وما بعدَه كلامٌ مُستأنف و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مبتدأ، خبرُه: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾، والمعنىٰ: لهم المَثوبةُ الحُسنىٰ، وهي الجنَّة، ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ مبتدأ، خبرُه: ﴿لو﴾ معَ ما في حَيِّزِه، و﴿سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ المناقشةُ فيه، وعن النَّخَعيِّ: أن يُحاسَبَ الرَّجلُ بذَنْبِه كلِّه لا يُغفَرُ منه شيء.

قوله: (وقُرِئ: ﴿يُوقِدُونَ﴾ بالياء)، التحتانية؛ حمزةُ وحَفصٌ والكِسائيّ[1].

قوله: (وقيل: قد تَمَّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾)، قالَ صاحبُ «المُرشِد»: «هو وقفٌ تامّ، وفي قوله: ﴿لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ حَسَن، وكذا ﴿لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ﴾»[2].

---

(١) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٣٣، و«حجة القراءات» ص٣٧٣.

(٢) انظر: «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص٤٠٨ ط دار الكتب العلمية، وص٤٨ ط دار المصحف)، لكنْ فيه: إنّ الوقفَ علىٰ ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ تام، وكذا ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وعلىٰ ﴿لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ﴾ حَسَن.

وتَقدَّمَ التعريفُ بـ«المُرشِد» ومُؤلِّفِه عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣).

[﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ١٩]

دخلت همزةُ الإنكارِ علىٰ الفاء في قوله: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ﴾ لإنكار أن تقعَ ....

وقال القاضي: «قولُه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ علىٰ أن يَتعلَّقَ ﴿لِلَّذِينَ﴾ بـ﴿يَضْرِبُ﴾: كلامٌ مُبتَدَأ لبيانِ مآلِ غيرِ المُستَجيبين»(١).

وقلت: النَّظمُ يَستَدعي الثاني، لأنَّ الفَصاحةَ علىٰ انقِطاع ما بعدَ الفاصِلةِ عنها، ولهذا انحَطَّ قولُ امرِئِ القَيْس:

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجَلي ... بصُبْحٍ وما الإصباحُ مِنكَ بأمثَلِ(٢)

عن قولِ أبي الطيِّب:

إذا كانَ مَدْحاً فالنَّسيبُ المُقدَّمُ ... أكُلُّ فَصيحٍ قالَ شِعْراً مُتيَّمُ(٣)

ولأنَّ لفظَ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ لـمّا تَعَلَّقَ بأحَدِ القَرينتَينِ أوجَبَ أن لا يُعطَّلَ ما يُقابِلُها عن أُختِها؛ لِئلّا يَـختَـرِمَ النَّظم، كأنه قيل: للذينَ استَجابوا لربهم الحسنىٰ، والذينَ لم يَستَجيبوا لربِّهم السُّوأىٰ، فوَضَعَ مَوضِعَه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلىٰ آخِره، وإنما اكتَفىٰ في الأولِ بـ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ المُطلَقةِ ليَعُمّ، فيكونُ أبلغ، لأنَّ جانبَ الحسنةِ أرجَح.

قوله: (**دَخلَت همزةُ الإنكـارِ علىٰ الفاء**)، يُـريد: أنَّ الفاءَ في ﴿أَفَمَن﴾ للتعقيب، والهمزةُ مُقحَمةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لـمزيدِ الإنـكار، والمعطوفُ عليه جُملةُ قولـه: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ﴾ الآية، المعنىٰ: ضَـرَبَ اللهُ الأمثالَ للمُؤمنينَ

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٥).

(٢) «ديوان امرئ القيس» ص١٨، والبيتُ من مُعلَّقتِه المشهورةِ التي مطلعُها:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرىٰ حَبيبٍ ومَنزِلِ ... بسِقْطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

(٣) «ديوان المتنبي» (٢: ٦٣٨) بشرح الواحدي.

شُبْهةٌ بعدَما ضُرِبَ منَ المَثَلِ في أنّ حالَ من عَلِمَ ﴿أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ فاستجابَ، بمَعْزِلٍ من حال الجاهِلِ الذي لم يَستَبصِرْ فيَستَجيب، **كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ والماءِ**، والـخَبَثِ والإبريـز. ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: **الذين عَمِلوا علىٰ قَضِيّاتِ عُقولِهِم**، فنَظَـروا واستَبصَروا.

[﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ * وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ

المُستَجيبينَ والكافرينَ الذينَ لم يَستَجيبوا، أفيَستَوي الذينَ يَعلَمونَ ما أُنزِلَ إليك، فيَستَجيبون، والذينَ لا يَعلَمونَ فلا يَستَجيبون؟! وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ حالَ مَن عَلِمَ فاستَجابَ بمَعزِلٍ من حالِ الجاهل فلم يَستَجِب، كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ والماء، والـخَبَثِ والإبريز[(١)]».

ثم إنكَ إن أمعَنتَ النَّظَرَ وَجَدتَ قولَه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ وما تَرتَّبَ هو عليه: مُتَّصِلاً[(٢)] بفاتحةِ السُّورة، يعني: بقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد: ١].

قوله: (**كبُعْدِ ما بينَ الزَّبَد**)، صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، أي: بَعُدَ حالهِم من حالِ الجاهل بُعْداً مِثلَ بُعْدِ ما بينَ الزَّبَدِ والماء.

قوله: (**أي: الذينَ عَمِلوا علىٰ قَضِيّاتِ عُقولِهِم**)، الراغب: «اللُّبّ[(٣)]: العقلُ الخالصُ مِنَ الشوائب، وسُمِّيَ بذلك لكونِهِ خالصَ ما في الإنسانِ من قُواه، كاللُّباب من الشيء، وقيل: هو ما زكىٰ من العقل، فكل لُبٍّ عقل، وليسَ كُلُّ عقل لُبّاً، ولهذا عَلَّقَ اللهُ تعالىٰ الأحكامَ التي لا تُدرِكُها إلا العُقولُ الزاكية بأُولي الألباب، نحو: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ

---

(١) الـخَبَث: هو ما تُلقيهِ النارُ مِن وَسَخِ الفِضّةِ والنُّحاسِ وغيرِهما إذا أُذيبا، كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٥)، (خبث). والإبريز: لفظٌ مُعرَّب، ومعناه: هو الذَّهَبُ الخالص، كما في «المصباح المنير» (برز).

(٢) في الأصول الخطية: «متصل» بالرفع!

(٣) لفظة: «اللب» سقطت من (ح) و(ف).

﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ * وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [٢٠-٢٤]

﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ مبتدأ، و﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ خبرُه، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٥] أولئك لهم اللعنة. ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«أولي الألباب»، والأوّلُ أوجَه. و«عَهْدُ الله»: ما عَقَدوهُ علىٰ أنفسِهم منَ الشَّهادة برُبوبيَّته؛ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ ولا ينقُضُون كلَّ ما وَثَّقوه علىٰ أنفُسِهم وقَبِلُوه؛ منَ الإيمان بالله وغيرِه منَ المواثيقِ بينَهم وبينَ الله وبينَ العباد، تعميمٌ بعدَ تخصيص.

﴿أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ورجلٌ لَبيبٌ[1] من قوم ألِبّاء، وملبوب: معروفٌ باللُّبّ»[2].

قوله: (والأولُ أوجَه)، وذلكَ لمكانِ الاستِئنافِ عندَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ﴾؛ لبيانِ المُوجِب، كقوله تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، علىٰ ما مَرَّ في البقرة، ولعَطفِ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ عليه، وهو غيرُ صالحٍ لِوَصْفِ أولي الألباب.

قوله: (تعميمٌ بعدَ تخصيص)، يعني: عُطِفَ قولُه: ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ ـ وهو عامٌّ لأنَّ التعريفَ فيه للجِنس ـ علىٰ قوله: ﴿يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾، والمُراد: ما عَقَدُوهُ علىٰ أنفسِهم من الشهادةِ بـرُبوبيَّته، وهو خاصّ، كما عُطِف: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ علىٰ قوله: ﴿يَصِلُونَ﴾ علىٰ هذا، لأنَّ خشيـةَ الله[3] مِلاكُ كُلِّ خير، وأما عَطْـفُ ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ علىٰ «يخشون»،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (لبب): «ألبَب».

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٣٣.

(٣) في (ح): «لأنّ ربوبيته»، والمُثبَتُ من (ف) و(ط).

﴿مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ منَ الأرحامِ والقَرابات، ويَدخُل فيه وَصْلُ قَرابةِ رسولِ الله وقَرابةِ المؤمنين الثابتةِ بسَبب الإيمانِ ـ ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ـ بالإحسان إليهم علىٰ حَسْب الطاقة، ونُصرتِهم، والذَّبِّ عنهم، والشَّفقةِ عليهم، والنَّصيحةِ لهم، وطَرْحِ التَّفرقةِ بينَ أنفُسِهم وبينَهم، وإفشاءِ السَّلامِ عليهم، وعيادةِ مَرْضاهُم، وشُهودِ جنائزِهِم. ومنه: مُراعاةُ حقِّ الأصحابِ والـخَدَمِ والجيرانِ والرُّفقاءِ في السَّفر، وكلِّ ما تَعلَّقَ منهم بسَبَب، حتىٰ الهِرَّةِ والدَّجاجة. وعن الفُضَيل بن عِياض: أنَّ جماعةً دخلوا عليه بمكّةَ فقال: من أين أنتُم؟ قالوا: من أهل خُراسان. قال: اتَّقوا اللهَ وكونوا من حيثُ شئتُم، واعلَموا أنَّ العبدَ لو أحسَنَ الإحسانَ كلَّه وكانت له دجاجةٌ فأساءَ إليها لم يكنْ منَ المُحسنينَ.

﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ أي: يَخشَونَ وَعيدَه كلَّه، ﴿وَيَخَافُونَ﴾ خُصوصاً ﴿سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ فيُحاسِبونَ أنفسَهم قبلَ أن يُحاسَبوا.

﴿صَبَرُوا﴾ مُطلَقٌ فيما يُصبرُ عليه منَ المصائب في النُّفوسِ والأموالِ ومَشاقِّ التَّكليف، ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ لا ليُقالَ: ما أصبرَه وأحملَه للنَّوازِل! وأوقَرَه عند الزَّلازل! ولا لئلّا يُعابَ بالـجَزَع ولئلّا يَشمَتَ به الأعداء، كقوله:

وتَـجَلُّدي للـشَّامِتِينَ أُرِيهِـمُ

فمِن عَطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، ومن ثَمَّ قال: «ويخافونَ خُصوصاً سُوءَ الحِساب»، ومِثلُه عطفُ ﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ علىٰ ﴿صَبَرُوا﴾.

قوله: (وتَـجَلُّدي للشامِتين أُريهِمُ)، تمامُه ـ لأبي ذُؤَيب ـ:

أني لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أتضَعْضَعُ[1]

---

(١) انظر: «المُفضَّليات» ص٤٢٢.

ولا لأنه لا طائلَ تحتَ الـهَلَع، ولا مَرَدَّ فيه للفائت، كقوله:

ما إنْ جَزِعْـتُ ولا هَلَعْـ ـتُ ولا يَرُدُّ بُكـايَ زَنْـدا

وكلُّ عملٍ له وجوهٌ يُعمَلُ عليها، فعلىٰ المؤمن أن ينويَ منها ما به كان حَسَناً عند الله، وإلّا لم يَستَحِقَّ به ثواباً، وكان فعلاً كلا فِعْل.

الشماتة: الفَرَحُ ببَليّةٍ تَصِلُ إلىٰ العَدُوّ، والضَّعْضَعة: الخضوع. يقول: هذا التَّجَلُّدُ الذي أُرِيـهِ من نفسي لِدَفْع شماتةِ الشامِتين.

قوله: (ما إنْ جَزِعتُ) البيت، قيل: هو لِعَمْرِو بنِ مَعْدِي كَرِب[١]، الـهَلَع: أفحَشُ الـجَزَع، لأنه جَزَعٌ مَعَ قِلّةِ الصَّبْر، قيل: إنَّ زيداً أخٌ له، ومنهم مَن زَعَمَ أنه فَتَّشَ فلم يجد له شقيقاً يُسَمّىٰ زيداً، ومنهم مَن روىٰ «زَنْداً»[٢] ـ بالنون ـ، أي: يَرُدُّ بُكائي شَـرَرَه من حُرْقتي، ذكرَ «الزَّنْدَ» وأرادَ ما يخرجُ منه عندَ القَدْح[٣].

رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: الزَّنْدُ مَثَلٌ في القِلّة، ومن ثَمَّ يُقالُ للَّئيم[٤]: مُزَنَّد، أي: مُحقَّر، «الأساس»: «ومن المجازِ قولُهم للحَقير: زَنْدانِ في مُرَقَّعة، وعطاءٌ مُزَنَّد: قليلٌ مُضيَّق».

قوله: (أن ينويَ منها ما به كانَ حَسَناً)، «ما» موصوفة، أي: يَنويَ من الوُجوهِ شيئاً به كانَ العَمَلُ حَسَناً عندَ الله، وهو أن يَصبِرَ ابتغاءَ وَجْهِ ربِّه، اقتبَسَ قولَه: «حَسَناً» من قوله صَلَواتُ الله عليه: «الإحسانُ أن تَعبُدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنه يَراك»[٥]، فإذا أحسَنَ العبدُ هذا الحضورَ طاشَ عندَه جميعُ الهواجسِ النفسانيةِ التي ذكرَها المُصنِّف، بل

---

(١) عزاهُ إليه الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ في «العين» (١: ١٠٧).

(٢) وهو ما في الأصل الخطي الذي بين أيدينا من «الكشّاف»، وكذا في نصّ «الكشاف» ومن النسخة (ط). كأنّ في نُسخةِ المؤلِّف: «زيداً».

(٣) شـرحُ البيت مُستفادٌ من «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٢٣)، ولم يَعْزُه إليه المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، خِلافاً لعادته؛ فإنه نَقَلَ عنه مُصَـرِّحاً باسمه في مواضع.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «للمتم»، وسقط من (ف)، والمُثبَتُ من (ط).

(٥) أخرجه مسلم (٨) من حديثِ ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما، و(٩) من حديثِ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

﴿مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ﴾ منَ الحلال؛ لأنّ الحرامَ لا يكونُ رزقاً ولا يُسنَدُ إلى الله، ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ يتناولُ النَّوافلَ؛ لأنّها في السِّرِّ أفضل، والفرائضَ؛ لوُجوب المُجاهَرةِ بها نَفْياً للتُّهمة، ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ ويَدفعُونها. عنِ ابن عبّاس: يَدفعُون بالحَسَن منَ الكلام ما يَرِدُ عليهم من سيِّئ غيرِهِم.

وعن الحسن: إذا حُرِموا أعطَوا، وإذا ظُلِموا عَفَوا، وإذا قُطِعوا وَصَلُوا. وعن ابن كَيْسان: إذا أذنَبُوا تابوا. وقيل: إذا رأَوْا مُنكراً أمَرُوا بتَغييرِه. ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ عاقبةُ الدُّنيا وهي الجنّة، لأنّها التي أراد اللهُ أن تكونَ عاقبةَ الدُّنيا ومَرجعَ أهلِها.

يُفني[١] حُضورَه في شُهودِه، فيَتَلذَّذُ بالبَلوىٰ، ويَستَبشِرُ باختبارِ المَوْلىٰ، هذا هو الصَّبْرُ علىٰ الله عندَ العارفين[٢].

قوله: (وعن الحسن: إذا حُرِمُوا أَعْطَوا)، إلىٰ آخِرِه: مُقتبَسٌ مما رويناهُ في «مُسنَدِ أحمدَ ابنِ حَنبَل»[٣] عن عُقبةَ بنِ عامرٍ قال: لَقِيتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «صِل مَن قَطَعَك، وأعطِ مَن حَرَمَك، واعفُ عمَّن ظَلَمَك».

قوله: (﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ عاقبةُ الدُّنيا، وهي الجنّة، لأنها هيَ[٤] التي أرادَ الله[٥])، الانتِصاف:

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يعني»، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) لم يَتَعرَّضِ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا إلىٰ قول الزمخشـري: «﴿مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ﴾ من الحلال، لأن الحرامَ لا يكونُ رزقاً، ولا يُسنَدُ إلىٰ الله»، وهو جارٍ علىٰ مذهب الزمخشـريّ، ولعل المُؤلِّفَ اكتفىٰ بتنبيهه إلىٰ هذا المعنىٰ في مواضعَ أخرىٰ، وعلىٰ كُلٍّ فقد تَعقَّبَه فيه ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٣٥٧)، قال: «الحقُّ أنْ لا رازقَ إلا الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، كما أنه لا خالقَ إلا الله ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، فإذا اقتضىٰ العقلُ والسمعُ جميعاً أنْ لا رازقَ إلا الله، فأيُّ مَقالٍ بعدَ ذلكَ يبقىٰ للقَدَريِّ الزاعِم أنّ أكثرَ العبيد يَرزُقونَ أنفسَهم، لأن الغالبَ الحرام».

(٣) برقم (١٧٣٣٤) و(١٧٤٥٢).

(٤) لفظة «هي» ليست في «الكشاف».

(٥) في الأصول الخطية: «أراد به»، والمثبت من «الكشاف».

و﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بَدَلٌ من ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾.

وقُرِئ: «فنَعْمَ» بفتح النُّون، والأصلُ: نِعْمَ، فمَن كَسَر النُّونَ فلِنَقْل كسرةِ العينِ إليها، ومَن فَتحَ فقد سَكَّنَ العينَ ولم يَنقُل. وقُرِئ: «يُدخَلُونَها» على البناء للمفعول. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: «صَلُحَ» بضمِّ اللام، والفتحُ أفصَحُ. أعلَمَ أنّ الأنسابَ **لا تنفعُ إذا تجرَّدت منَ الأعمالِ الصّالحة.**

و«آباؤهم» جَمعُ أبَوَيْ كلِّ واحدٍ منهم، فكأنه قيل: من آبائهم وأُمَّهاتِهم.

«العاقبةُ المُطلَقة: هيَ الجنة، ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾، ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، فاستَنبَطَ الزَّمخشريُّ من ذلكَ أنها التي أرادها الله، والعاقبةُ الأُخرىٰ خِلافُ المُراد، فلذلكَ قَيَّدَها في قوله: ﴿وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥]، تَفادىٰ أن يَنسِبَ إلىٰ الله إرادةَ الشَّرّ، وما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأ لم يكن، والمُؤدّي إلىٰ حميدِ العاقبةِ مأمورٌ به، والمُؤدّي إلىٰ ما سِواها منهيٌّ عنه، فعاقبةُ الجنّةِ أصلٌ باعتبارِ الأمر، لا باعتبارِ الإرادة»[1].

قوله: (لا تَنفَعُ إذا تَجَرَّدَت من الأعمال)، إنما قال: «إذا تَجَرَّدَت» ليُؤذِنَ بأنه إذا وُجِدَ منهم عَمَلٌ ما كَفاهُم، وذلكَ من إيقاع الفِعل ـ أي: ﴿صَلَحَ﴾ ـ صِلةً للموصول، كما قالَ[2] في قوله: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣]: «قيل: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، ولم يقل: «الظالمين»، لأنَّ المعنىٰ: الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلم»، والمعنىٰ: أنَّ اللهَ تعالىٰ يُلحِقُ قَراباتِ أولئكَ الكَمَلةِ بهم، وإن لم يكونوا في مرتبتِهم مِنَ العَمَل الصالح إكراماً لهم، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور: ٢١]، قال فيه: «أي: بسَبَب إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المَحَلّ ـ وهو إيمانُ الآباء ـ ألحقْنا بدَرَجاتِهم ذُرِّيّاتِهم، وإن كانوا لا يَستأهِلونَها، تَفضُّلاً عليهم وعلىٰ آبائهم».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٥٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة هود ص٢١٧.

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ في موضع الحال، لأنّ المعنىٰ: قائلين: سلامٌ عليكم، أو: مُسلِّمين. فإن قلتَ: بِمَ تعلّق قوله: ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾؟ قلت: بمحذوف، تقديرُه: هذا بما صَبَرتُم، يَعْنون: هذا الثَّوابُ بسَببِ صَبرِكُم، أو: بَدَلَ ما احتَملتُم من مَشاقِّ الصَّبرِ ومتاعبِه هذه الملاذُّ والنِّعَم، والمعنىٰ: لئن تَعِبتُم في الدُّنيا لقد استَرحتُمُ الساعة، كقوله:

بِـما قـد أرىٰ فيهـا أوَانِـسَ بُـدَّنا

قوله: (أو بَدَل)، ظَرْف؛ خَبَرُ قوله: «هذه المَلاذّ»، لأنه مُبتَدأ وصِفة، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ مِثلِها، وهي «هذا الثوابُ بسَبَبِ صَبْرِكم» والصبرُ علىٰ الأول بمعنىٰ الطاعات، لأن الطاعاتِ عندهم سببٌ للثواب، وعلىٰ الثاني بمعناه، ولذلك قال: «ما احتملتُم من مشاقِّ الصبر[1] ومَتاعِبه»، وهو مُوجِبٌ للعِوَضِ والبَدَل. وعن بعضِ العَدْليّة[2]: الثواب: هو الجزاءُ علىٰ أعمالِ الخير، والعِوَض: هو البَدَلُ عن الفائت، كالسَّلامةِ التي هي بَدَلُ الألم، والنِّعَمُ التي هي مُقابِلةُ البَلايا والمِحَنِ والرَّزايا والفِتَن، والتفضُّل: هو إيصالُ منفعةٍ خالِصةٍ إلىٰ الغيرِ من غيرِ استِحقاق.

قالَ القاضي: «﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿عَلَيْكُم﴾، أو بمحذوف، أي: هذا بما صَبَرتُم، ولا يَتعلَّقُ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾، لأنَّ الخبرَ فاصِل، والباءُ للسَّببيةِ أو البَدَليّة»[3].

وأُجيب: أن التعلُّقَ بمعنوي، ولذلك قَدَّر: «ونُكرِمُكم».

قوله: (بما قد أرىٰ فيها أوانِسَ بُدَّنا)، لم يُوجَد تمامُه[4].

---

(١) من قوله: «والصبر علىٰ الأول» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: المعتزلة، فإنهم يُسمُّون أنفسَهم: أهل العدل والتوحيد.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

(٤) فلَعلَّه مما انفَرَدَ الزمخشريُّ بروايته من كلام العرب، وهو إمامٌ حُجّةٌ في هذا الباب، فلا يُستَغرَبُ مِثلُه من مِثلِه.

علىٰ أنهم أنشدوا للكُمَيت:

=

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان يأتي قُبورَ الشُّهداءِ علىٰ رأس كلِّ حَولٍ فيقول: «السَّلامُ عليكم بما صَبرتُم فنِعْمَ عُقْبىٰ الدار»، ويجوزُ أن يَتعلَّق بـ﴿سَلَـٰمٌ﴾، أي: نُسلِّمُ عليكم ونُكرِمُكم بصَبرِكُم.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ ٢٥]

﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ﴾ من بعدما أوثَقُوهُ به منَ الاعترافِ والقَبول، ﴿سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ يحتملُ أن يُرادَ سُوءُ عاقبةِ الدُّنيا، لأنـه في مُقابَلَة ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾، ويجـوزُ أن يُـرادَ بـ﴿ٱلدَّارِ﴾: جَهنَّم، وبـ«سُوئها»: عذابُها.

[﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا مَتَـٰعٌ﴾ ٢٦]

﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ **أي: اللهُ وحدَه هو يبسطُ الرِّزقَ ويُقدِّرُه دُون غيرِه،** ....

و«الأوانس»: النِّساء[1]، «البُدَّن»: من قولِهم: بَدُنَ الرجل: إذا سَمِن، وهيَ جمعُ بادِنة، وهيَ المرأةُ السَّمينة، يقول: أرىٰ في عَرْصةِ الحِمىٰ[2] الوَحْش، بَدَلَ ما كنتُ أرىٰ فيها النِّساءَ الآنِسات، والاستِشهادُ بالباءِ في «بها»، لأنها بمعنىٰ البَدَل.

قوله: (﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ **أي: اللهُ وحدَه هو يَبسُطُ الرزق**)، أي: لا غيرُه، ومثلُ هذا التركيب عندَ صاحب «المفتاح» نصٌّ في إفادةِ تَقوِّي الحكم، ولا يحتملُ التخصيصَ البتّة،

= بها قد أرىٰ فيها أوانسَ كالدُّمىٰ   وأشهَدُ مِنهُنَّ الحديثَ الخُلابِسا

أي: الحديثَ الرقيق، وقيل: الكَذِب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (خلبس)، فيحتملُ أن يكونَ البيتُ مما اختُلِفَ في روايته، والله تعالىٰ أعلم.

(١) جمعُ آنِسة، يُقال: جاريةٌ آنِسة؛ إذا كانت طيِّبةَ النفس تُحِبُّ قُربَكَ وحَديثَك. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أنس).

(٢) أي: ساحة الحِمىٰ.

وهو الذي بَسَطَ رزقَ أهلِ مكّةَ ووسَّعه عليهم، ....

لأنّ المُبتَدَأ قارٌّ في مَكانِه، وليسَ مِثل: «أنا عَرَفت» في احتمالِ التخصيصِ[1] والتَّقوّي[2].

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ تفسيرُ المُصنِّفِ بأن يُقال: إنَّ في التركيب تكريرَ[3] الحكم، فاكتسىٰ الحكمُ قُوّة، فيُفيدُ التأكيد، فناسَبَ أن يُضمَّنَ التخصيص، لأنَّ التخصيصَ ليسَ إلا تأكيدَ الحكم بالنفي والإثبات، والتأكيدُ أبداً يرفعُ إرادةَ التَّجوُّزِ عن الحكم، والوَجْهُ أنَّ ذلكَ التخصيصَ مِن قِبَلِ اختِصاصِ الاسم الجامع[4] بالذِّكْر، وبناءِ ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ عليه.

يُؤيِّدُه قولُه[5] في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]: «وإيقاعُ اسم «الله» مُبتَدَأً، وبناءُ ﴿نَزَّلَ﴾ عليه: فيه تفخيمٌ لـ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[6]، وتأكيدٌ لإسنادِهِ إلىٰ الله تعالىٰ، وأنه من عِندِه، وأنَّ مِثلَه لا يجوزُ إلا أن يَصدُرَ عنه».

قوله: (وهو الذي بَسَطَ رِزقَ أهلِ مَكّة)، إشارةٌ إلىٰ أنَّ اللامَ في ﴿ٱلرِّزْقَ﴾ عِوَضٌ مِنَ المُضافِ إليه،كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وأنَّ الضَّميرَ في «فَرِحُوا» عائدٌ إليه، والآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾، وهُمُ الذينَ لا يَعلَمونَ المُرادَ من ضَربِ المَثَلَين، ولا يَستَجيبونَ لِرَبِّهِم، وذلكَ لـمّا بَسَطَ اللهُ عليهم الدُّنيا، فنَسُوا حَظّاً مما ذُكِّرُوا به، وفَرِحُوا بالحياةِ الدُّنيا، ألا ترىٰ كيفَ عَقَّبَه بقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، إذ لو سَمِعُوا ما أُنزِلَ عليهم، وعَلِمُوا حَقيقتَه، لَـمّا قالوا ذلك، وبقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، حيثُ سَمِعُوهُ وعَرَفُوا أنه حَقٌّ من الله عَزَّ وجَلّ، فاستَجابوا له،

---

(١) من قوله: «البتة لأن المبتدأ» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٢٠ وما بعدها.

(٣) في (ف): «إن في التفسير تركيب»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

(٤) أي: لفظُ الجلالة «الله».

(٥) أي: قولُ الزمخشريِّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر (١٣: ٣٦٨).

(٦) من قوله: «وإيقاع اسم الله» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿وَفَرِحُواْ﴾ بما بسطَ لهم من الدُّنيا فَرَحَ بَطَرٍ وأَشَرٍ لا فَرَحَ سُرورٍ بفضل الله وإنعامِه عليهم، ولم يُقابلوه بالشُّكر حتىٰ يَستوجبوا نعيمَ الآخرةِ، ....

واطمَأنَّتْ قُلوبُهم، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ مُعتَرِضةٌ مُؤكِّدةٌ لمضمونِ الكلامَين.

وفيه: أنَّ سَبَبَ تَنوُّرِ قُلوبِ المُستَجيبينَ واطمِئنانِها: التجافي عن دار الغُرور، والإنابةُ إلىٰ دارِ الخلود[1]، بشهادةِ المُقابَلةِ بينَ الضِّدَّين.

قوله: (فَرَحَ بَطَرٍ وأَشَرٍ)، الراغب: «الفَرَح: انشِراحُ الصَّدْرِ بلَذَّةٍ عاجِلة، وأكثرُ ما يكون في اللَّذّاتِ البَدَنيّةِ[2] الدُّنيوية، فلهذا قالَ تعالىٰ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، ولم يُرخِّص

---

(١) اقتبَسَه مما يُروىٰ عن النبي ﷺ بأسانيد ضعيفة ـ مُرسَلاً ومتصلاً ـ : «أنه تلا قولَه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فقالوا: يا رسول الله، وما هذا الشَّرْح؟ قال: نورٌ يُقذَفُ به في القلب، فينفَسِحُ له القلب»، قال: فقيل: فهل لذلك من أمارةٍ يُعرَفُ بها؟ قال: نعم، قيل: وما هي؟ قال: الإنابةُ إلىٰ دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموتِ قبلَ لقاء الموت».

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ٣١١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨) من حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعاً. وفي إسناده راوٍ ساقط.

وأخرجه ابنُ المبارك في «الزهد» (٣١٥)، ووكيع في «الزهد» (١٥)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٤٥٥) و(٣٥٤٥٦) من طريق عمرو بن مُرّة، عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْوَر مُرسَلاً، وابنُ مِسوَر مُتَّهَم.

وتحرَّف «عبدُ الله بنُ مِسْوَر» في النُّسَخ الخطية والمطبوعة من «المُصنَّف» إلىٰ: «عبد الله بن مسعود»، فصار إسناداً متصلاً صحيحاً، وليس كذلك، كما بيَّنه شيخُنا العلامةُ المُحقِّقُ محمد عوامة في التعليق عليه.

وقد أحسَنَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ حيثُ أورَدَ هذه العبارة في سياقِ كلامِه من غير أن يجعلَها حديثاً.

(٢) في (ح): «في اللّذّاتِ الدنيّة الدنيوية»، وفي (ف): «في الدينية والدنيوية»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لـ«مفردات القرآن» للراغب، مادة (فرح).

وخَفِيَ عليهم أنّ نعيمَ الدُّنيا في جَنْب نعيمِ الآخرةِ ليس إلا شيئاً نَزْراً يُتمتَّعُ به، كعُجَالةِ الراكب، وهو ما يَتعجَّلُه من تُـمَيراتٍ أو شَرْبةِ سَويقٍ أو نحوِ ذلك.

[﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ ٢٧-٢٩]

فإن قلتَ: كيف طابَقَ قولُهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ ؟ قلت: هو كلامٌ يجري مَجرىٰ التَّعجُّبِ من قولهم، وذلك أنّ الآياتِ الباهرةَ المتكاثرةَ التي أُوتيها رسولُ الله ﷺ لم يؤتَها نبيٌّ قبلَه، وكفىٰ بالقرآن وحدَه آيةً وراءَ كلِّ آية، فإذا جَحَدوها ولم يَعتَدُّوا بها وجَعَلُوه كأنّ آيةً لم تَنزِلْ عليه قطُّ، كان مَوضِعاً للتَّعجُّب والاستنكار، فكأنَّه قيل لهم: ما أعظَمَ عِنادَكُم! وما أشدَّ تَصميمَكُم علىٰ كُفرِكم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ ممَّن كان علىٰ صِفتِكم من التصميم وشِدَّةِ الشَّكيمةِ في الكُفر، ....

في الفَرَحِ إلا في قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤-٥]»[1].

قولُه: (هو كلامٌ يجري مَجْرىٰ التعجُّب)، يعني: أنَّ قولَهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ من باب العِنادِ والاقتِراح ورَدِّ الآياتِ الباهِرةِ المُتكاثِرة، وإنما يَستَحِقُّ هذا الكلامُ بأن يُقابَلَ بقوله: ما أعظَمَ كُفرَكُم وتَصْميمَكم علىٰ الكُفر، ومِثلُ هذا التصميم لا يكونُ إلا بخَتْمِ الله علىٰ القُلوب، وإرادةِ الضَّلالِ منكم، ومَن يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له، ما أدَلَّ هذهِ الآيةَ علىٰ مَذهَب أهل السُّنّة.

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

فلا سبيلَ إلىٰ اهتدائهم وإن أُنزلت كلُّ آية، ﴿وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَنۡ﴾ كانَ علىٰ خِلافِ صِفَتِكُم ﴿أَنَابَ﴾ أقبَلَ إلىٰ الحقِّ، وحقيقتُه: دخل في نَوْبة الخير، و﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بَدَلٌ من ﴿مَنۡ أَنَابَ﴾، ﴿وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ بذِكْر رحمتِه ومغفرتِه بعدَ القَلَق والاضطرابِ من خَشيتِه، كقوله: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، أو: تطمئنُّ بذِكْرِ دلائلِه الدّالةِ علىٰ وَحدانيَّتِه، أو: **تطمئنُّ بالقرآن لأنه مُعجِزةٌ** بيِّنةٌ تُسكِّنُ القلوب، وتُثبِّتُ اليقينَ فيها.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مبتدأ، و﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ﴾ خبرُه. **ويجوزُ أن يكون بَدَلاً من ﴿ٱلۡقُلُوبُ﴾**، علىٰ تقديرِ حذفِ المضاف، أي: تطمئنُّ القلوبُ قُلوبُ الذين آمنوا، و﴿طُوبَىٰ﴾ مصدرٌ من: طاب، كبُشْرىٰ وزُلْفىٰ، ....

قوله: (**أو تَطمَئِنُّ بالقُرآن، لأنه مُعجِزة**)، هذا الوَجْهُ مُلائِمٌ لِقولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، ليكونَ تعريضاً بالكُفّارِ كما سَبَق.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً مِنَ ﴿ٱلۡقُلُوبُ﴾**)، ويحتملُ بَدَلَ الكُلِّ والبَعْضِ والاشتِمال[1]، بحَسَب التعريفِ في ﴿ٱلۡقُلُوبُ﴾، وهذا أحسَنُ تَوافُقاً للموصولِ الأول[2]، وفائدتُه التعريضُ بالكُفّار، وأنهم لا قُلوبَ لهم، لأنَّ عَمَلَهم غيرُ صالح، وأنَّ عِنادَهم بسَبَب أنَّ أفئِدَتَهم هواء، ولا يُلقُونَ أذهانَهم وسَمْعَهم كمَن له قلبٌ أو ألقىٰ السَّمْعَ وهو شهيد، و﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ﴾ ـ علىٰ هذا ـ جُملةٌ مُستأنفة، كأنه قيل: فما لهم؟ وأُجيب: طُوبىٰ لهم.

---

(١) واستظهَرَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «روح المعاني» (١٣: ١٥٠) أنه بَدَلُ الكُلّ، ولم يَرتَضِ أن يكونَ بَدَلَ البعض أو الاشتمال.

(٢) المُرادُ بـ«الموصول الأول»: «الذين» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾، والمعنىٰ: أنّ إعرابَ «الذين» ـ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ﴾ ـ بَدَلاً أحسَنُ من إعرابه مُبتَدأً.

ومعنىٰ «طُوبىٰ لكَ»: أصَبْتَ خيراً وطَيِّباً، ومحلُّها النَّصبُ أو الرَّفعُ، كقولك: طَيِّباً لك وطَيِّبٌ لك، وسلاماً لك وسلامٌ لك، والقراءةُ في قوله: ﴿وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ بالرَّفع والنَّصب، تَدلُّك علىٰ محَلَّيها. واللَّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ للبيان، مثلُها في: سُقْياً لك، والواو في ﴿طُوبَىٰ﴾ منقلبةٌ عن ياءٍ لضَمَّةِ ما قبلَها، كمُوقِن ومُوسِر. وقرأ مَكْوَزةُ الأعرابيُّ: «طِيْبَىٰ لهم» فكسرَ الطاءَ لِتَسلَمَ الياء، كما قيل: بِيضٌ ومَعِيشَة.

[﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ ٣٠]

﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ مثلَ ذلك الإرسالِ أرسلناك؛ يعني: أرسلناكَ إرسالاً له شأنٌ وفضلٌ علىٰ سائرِ الإرسالات، ....

قوله: (﴿وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ بالرَّفْع والنَّصب)، بالرفع: السَّبْعة، وبالنَّصْب: شاذ. قال أبو البقاء: «الرفعُ والإضافةُ علىٰ أنه معطوفٌ علىٰ ﴿طُوبَىٰ﴾ إذا جَعَلْتَها مُبْتَدَأ، والنَّصْبُ علىٰ أنه عطفٌ علىٰ ﴿طُوبَىٰ﴾ في وَجْهِ نَصْبِها»[١].

قوله: (وقَرأ مَكوَزة)، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنه كما سَمَّتِ العَرَبُ بـ«كُوز»، سَمَّتْ بـ«مَكوَزة»، وهي إما جمعُ كُوز، كمَشيَخةٍ ومَسيَفةٍ ومَأسَدة، جمعُ شَيْخ وسَيْفٍ وأسَد.

قوله: (يعني: أرسَلناكَ إرسالاً له شأنٌ وفَضْل)، فالكافُ صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، والتنكيرُ فيه للتعظيم[٢]، لأنَّ اسمَ الإشارةِ في أمثالِ هذا المَقام يَـدُلُّ علىٰ جَلالِ شأنِ المُشارِ إليه، وهو إما ما في الذِّهْن، وهو الظاهِر، أو ما سَبَقَ من الآياتِ الدّالّةِ علىٰ جَلائل الشُّؤون، و[في] في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٥٨).

(٢) قوله: «والتنكير فيه للتعظيم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، لكن فيها: «واستكبر فيه للتعظيم» وأظنُّه تحريف عما أثبتُّ.

ثم فسَّر كيفَ أرسلَه فقال: ﴿فِىٓ أُمَّةٍ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهَآ أُمَمٌ﴾ أي: أرسلناكَ في أُمَّةٍ قد تَقدَّمَتْها أُممٌ كثيرةٌ فهي آخرُ الأمم، وأنتَ خاتَمُ الأنبياء، ﴿لِّتَتۡلُوَاْ عَلَيۡهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ لتقرأَ عليهمُ الكتابَ العظيمَ الذي أوحينا إليكَ، ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ﴾ وحالُ هؤلاء أنَّهم يكفُرون ﴿بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ بالبَليغِ الرحمةِ الذي وَسِعَت رحمتُه كلَّ شيء، وما بهم من نعمةٍ فمنه، فكَفَروا بنِعمتِهِ في إرسالِ مِثْلِكَ إليهم وإنزالِ هذا القرآنِ المُعجزِ المُصدِّقِ لسائر الكُتب عليهم، ﴿قُلۡ هُوَ رَبِّى﴾ الواحدُ المتعالي عنِ الشُّركاء، ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ﴾ في نُصرتي عليكم، ﴿وَإِلَيۡهِ مَتَابِ﴾ فيُثيبُني علىٰ مُصابرَتِكُم ومُجاهَدَتِكُم.

قولِه تعالىٰ: ﴿فِىٓ أُمَّةٍ﴾ ليسَت بصِلةٍ لـ﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾، بل بيان، ليُؤذِنَ بالتفسيرِ بعدَ الإبهام علىٰ تفخيم الشأنِ الذي يَقتَضيه المقام.

قوله: (لتقرأَ عليهمُ الكِتابَ العظيم)، والتعظيمُ مُستَفادٌ مِن وَضْعِ ﴿ٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ﴾ مَوضِعَ «القُرآن»، قالَ[1] في قوله تعالىٰ: ﴿يَهۡدِى لِلَّتِى هِىَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]: «في إبهام الموصوفِ بحَذفِهِ مِن فَخامةٍ تُفقَدُ مَعَ إيضاحِه»، وأتمَّ معنىٰ التفخيم بإيثار[2] صِيغةِ التعظيم.

قوله: (وحالُ هؤلاءِ أنهم يَكفُرونَ بالرحمن)، يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾، و«الرحمنُ» مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَرِ لتلكَ الفائدةِ التي ذكرَها، وهي أنهم يَكفُرونَ بالبليغ الرحمةِ الذي وَسِعَتْ رحمتُه كُلَّ شيء، المعنىٰ: إنّا أرسَلنا مِثلَكَ إليهم وأنتَ قائدُ الأنبياءِ وخاتَمُهم لِتَتلُوَ عليهم مِثلَ هذا القُرآنِ العظيم المُعجِزِ المُصدِّقِ لِسائرِ الكُتُب؛ ليَعبُدوني ويُوحِّدوني[3]، وهم مَعَ ذلك بَدَّلُوا الشُّكرَ بالكُفران، ثم إنه تعالىٰ أمرَه بأن يُنبِّئَهم علىٰ خاصّةِ نفسِه ووظيفتِه من الشُّكر، وما آلَ إليه أمرُه معَهم تأنيباً، فقال: ﴿قُلۡ

---

(١) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسراء (٩: ٢٥١).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «بإتيان».

(٣) في الأصول الخطية: «ليعبدونني ويُوحِّدونني» بنونين، والوجهُ ما أثبتَ.

[﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ٣١]

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾ جوابُه محذوف، كما تقولُ لغُلامِك: لو أني قمتُ إليك، وتَتْرُكُ الجواب. والمعنىٰ: ولو أنَّ قرآناً ﴿سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ عن مَقارِّها، وزُعْزِعَت عن مَضاجِعِها، ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾ حتىٰ تَتصدَّعَ وتتزايلَ قِطَعاً، ﴿أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ فتَسمَعُ وتُجيب، لكان هذا القرآن، لكَونِهِ غايةً في التَّذكير، ونهايةً في الإنذارِ والتَّخويف، كما قال: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١].

هُوَ رَبِّى﴾، أي: العظيمُ الجامعُ لأوصافِ[1] الكمالِ الذي أرسَلَني إليكم، وجَعَلَني خاتَمَ النَّبيِّين، وأيَّـدَني بذلكَ الكِتابِ العظيمِ الشأن، والبليغُ الرحمةِ الذي كَفَرتُم نِعمَتَه: هو رَبِّي، ولا رَبَّ لي سِواه، وعليه اعتمادي وتَوكُّلي لا علىٰ غيره، وإليه متابي ومَرجِعي، لا إلىٰ غيره، فالضميرُ جارٍ مَجْرىٰ اسم الإشارة، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتِراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ اختصاصِ التوكُّل عليه، وتفويضِ الأُمورِ عاجِلاً وآجِلاً إليه.

ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، قالَ المُصنِّف: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتِراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ اتباعِ الوَحْي»[2]، علىٰ أنَّ المفهومَ من كلامِه أنَّ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ الحال، ولذلكَ أوقَعَه وَصْفاً لِـ﴿رَبِّى﴾، حيثُ قال: «رَبِّـيَ الواحدُ المُتعالي عن الشُّـرَكاء».

قوله: (لو أني قُمتُ إليك)، أي: لَرأيتَ ما لا تُطيقُه.

---

(١) من قوله: «الشكر وما آل إليه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) وقال الزمخشريُّ أيضاً في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: ٣]: «قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ اعتراضٌ أُكِّدَ به معنىٰ التحريم».

هذا يَعضُدُ ما فسَّرتُ به قولَه: ﴿لِّتَتۡلُوَاْ عَلَيۡهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [الرعد: ٣٠] من إرادةِ تَعظيمِ ما أوحىٰ إلىٰ رسول الله ﷺ من القرآن.

وقيل: معناه: ولو أنَّ قرآناً وَقَعَ به تَسييرُ الجبال، وتَقطيعُ الأرض، وتكليمُ الموتىٰ وتَنبيهُهم، لَـمَا آمنوا به ولَـمَا تَنبَّهوا عليه، كقوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾ الآية [الأنعام: ١١١].

وقيل: إنَّ أبا جهل بنَ هشام قال لرسول الله ﷺ: سَيِّر بقُرآنِكَ الجبالَ عن مكّةَ حتّىٰ تَتَّسعَ لنا، فنتَّخِذَ فيها البساتينَ والقطائعَ، كما سُخِّرَت لداودَ عليه السَّلام، إنْ كنتَ نبيّاً كما تَزعُم، فلستَ بأهوَنَ علىٰ الله من داود، وسَخِّرْ لنا به الرِّيحَ لِنَركَبَها ونَتَّجِرَ إلىٰ الشام، ثم نرجعَ في يومنا، فقد شَقَّ علينا قَطْعُ المسافةِ البعيدة، كما سُخِّرَت لسُليمانَ عليه السَّلام..

قوله: (**وهذا يَعضُدُ ما فَسَّرتُ به**)، يعني: إذا جَعَلتَ جوابَ «لو» قولَه: «لكانَ هذا القُرآن»، لا ما يجيء: «لَـمَا آمنوا»، ولا ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ كما ذَهَبَ إليه الفَرّاء[١]، كانَ دالاً علىٰ أنَّ ذلكَ التفسيرَ هو الوَجْه.

وأما اتصالُه علىٰ هذا بما سَبَق: فالظاهرُ أنه داخلٌ تحتَ حَيِّزِ القول، أي: قُل: هو ربي، وقل: لو أنَّ قُرآناً، واللهُ أعلم.

قوله: (**وقيل: معناه: ولو أنَّ قرآناً وقعَ به تسييرُ الجِبال ... لَـمَا آمنوا**)، فعلىٰ هذا: الآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾، وقولُه: «وقيل: إنَّ أبا جَهْل» مُتفرِّعٌ علىٰ هذا الوَجْه، ولا يَلزَمُ علىٰ هذا تعظيمُ القُرآن، لكنْ يكونُ تَسجيلاً علىٰ شِدّةِ شكيمتِهم[٢] وغايـةِ عِنادِهم.

---

(١) سيأتي بيانُه عندَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ قريباً.

(٢) الشَّكيمة: الأنَـفَة، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (شكم).

أو: ابعَثْ لنا به رَجُلين أو ثلاثةً ممَّن ماتَ من آبائنا، منهم قُصَيُّ بنُ كِلاب؛ فنزلت.

ومعنىٰ تقطيعِ الأرضِ علىٰ هذا: قَطعُها بالسَّير ومجاوَزَتُها.

وعن الفرّاء: هو مُتعلِّقٌ بما قبلَه. والمعنىٰ: وهم يكفرون بالرحمن ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾، وما بينهما اعتراض، وليسَ ببعيدٍ من السَّداد.

قوله: (أو ابعَث لنا به رَجُلَينِ أو ثلاثةً ممّن ماتَ من آبائِنا، منهم قُصَيُّ بنُ كِلاب)، وإنما لم يَقُل: وابعَث رَجُلَينِ أو ثلاثة كما بَعَثَ عيسىٰ، كما صَرَّحَ بذِكرِ النَّبيِّين[1]؛ لِشُهرتِه.

قوله: (ومعنىٰ تقطيع الأرض علىٰ هذا: قَطْعُها بالسَّيْر)، وأنشَدَ صاحبُ «المفتاح»[2]:

وأرضٌ كأخلاقِ الكِرام قَطَعتُها ... وقد كَحَّلَ الليلُ السِّماكَ فأبصَرا[3]

وعلىٰ الأول: جَعْلُها القَطائع، لأنَّ المُرادَ حينَئذٍ الزِّراعة. القَطائع: جمعُ قَطيعة، وهيَ الأرضُ التي يُزرَعُ فيها.

قوله: (وعن الفَرّاء: هو مُتعلِّقٌ بما قبلَه)، أي: جواب «لو» ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[4]، قالَ أبو البقاء[5]: «جواب «لو» مُقدَّمٌ عليه، أي: وهُم يَكفُرونَ بالرحمنِ ولو أنَّ قُرآناً؛ علىٰ المُبالَغة»[6].

---

(١) أي: فيما قبله، في قوله: «كما سُخِّرَت لداودَ عليه السَّلام»، و«كما سُخِّرَت لسُليمان عليه السَّلام».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٤٤.

(٣) البيتُ لابن بابَك، كما في «أسرار البلاغة» للإمام عبد القاهر الجرجاني ص٢٣٠.

وابنُ بابَك: هو شاعرُ وقتِه أبو القاسم عبدُ الصمد بنُ منصور بن بابَكَ البغدادي، المُتوفىٰ سنة ٤١٠، رحمه الله تعالىٰ، ومن لطيفِ ما يُنقَلُ عنه: أنه دخل علىٰ الصاحب بن عبّاد، فقال له: أأنتَ ابنُ بابَك؟ فقال: بل أنا ابنُ بابِك، فأعجَبَه ذلك. «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٢٨٠).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٦٣).

(٥) مُبيِّناً قولَ الفرّاء ومُوضِّحاً له، وإلا فقد قَدَّمَ عليه ما اختاره الزمخشريُّ من كون الجواب محذوفاً.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٩).

وقيل: ﴿قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ شُقِّقَتْ فجُعِلَت أنهاراً وعُيوناً.

﴿بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾ علىٰ مَعنَيينِ: أحدهما: بل لله القُدرةُ علىٰ كلِّ شيء، وهو قادرٌ علىٰ الآياتِ التي اقترَحُوها؛ إلا أنّ عِلمَه بأنّ إظهارَها مَفسَدةٌ يَصرِفُه. والثاني: بل لله أن يُلجِئَهم إلىٰ الإيمان، وهو قادرٌ علىٰ الإلجاء، لولا أنه بَنىٰ أمرَ التكليفِ علىٰ الاختيار. ويَعضُدُه قولُه: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾ يعني: مشيئةَ الإلجاءِ والقَسْر، ﴿لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾. ومعنىٰ ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾: أفلم يَعلَم. قيل: هي لغةُ قومٍ من النَّخَع..

قوله: (﴿بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾ علىٰ مَعْنَيَين)، أي: يكونُ إما إضراباً عما أجابَ به قولَ أبي جَهْل، أي: أعرِضْ عن هذا، فإنَّ اللهَ تعالىٰ قادرٌ علىٰ ما اقترَحَه، إلا أنه تعالىٰ عَلِمَ أنّ[1] إظهارَه مَفسَدة، أو عن قوله: «وقيل: معناه: ولو أنَّ قُرآناً وقعَ به تسييرُ الجبال» إلىٰ آخِرِه، لأنَّ جزاءَ «لو» علىٰ التقديرين: «لَـمَا آمنوا به»، والمعنىٰ علىٰ هذا: بلغَ تصميمُهم إلىٰ أنهم لو شاهدوا تلكَ الآياتِ العِظام لَـمَا رَجَعوا عن تصميمهم، بل لله أن يُلجِئَهم إلىٰ الإيمان، وهو قادرٌ علىٰ الإلجاء، لولا أنه تعالىٰ بنىٰ أمرَ التكليفِ علىٰ الاختيار، بِناءً علىٰ مذهبه[2]، وهذا علىٰ الوَجْهَين الآخَرَين.

قال القاضي: «بل اللهُ قادرٌ علىٰ الإتيانِ بما اقتَرَحُوهُ مِنَ الآيات، إلا أنَّ إرادتَه لم تَتعلَّقْ بذلك، لِعِلمِهِ بأنه لا تَلينُ له شكيمتُهم، يُؤيِّدُ ذلكَ قولُه: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عن إيمانِهم مَعَ ما رأوا مِنَ الأحوال»[3].

قوله: (قيل: هيَ لغةُ قوم مِنَ النَّخَع)، بفَتْح النُّونِ والخاءِ المُعجَمة، كذا في «جامع

---

(١) من أول الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) في أنّ أفعالَ العباد واقعةٌ بإيجادهم لها، لا بخلق الله تعالىٰ.

(٣)«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٨).

وقيل: إنما استُعمِلَ «اليأسُ» بمعنىٰ العِلْم لتضمُّنِه معناه؛ لأنّ اليائسَ عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكون، كما استُعمِلَ «الرَّجاءُ» في معنىٰ الخوف، و«النِّسيانُ» في معنىٰ التَّرْك؛ لتضمُّنِ ذلك...

الأصول»[1]، قالَ ابنُ جِنِّي: «رُوِيَ عن ابنِ عبّاس: أنها لُغةُ وَهْبِيل[2]؛ فَخِذٍ مِنَ النَّخَع، قال:

ألم يَيْـأسِ الأقـوامُ أني أنـا ابنُـه   وإن كنتُ عن أرضِ العَشِيرةِ نائيا[3]

أي: ألم يَعلَموا. ويُشبِهُ عندي أن يكونَ هذا من اليأس، لأنَّ المُتأمِّلَ للشيءِ المُتطلِّبَ لِعِلمِهِ ذاهبٌ بفِكرِه في جِهاتِ تَعرُّفِهِ إياه، فإذا ثبتَ يقينُه[4] علىٰ شيءٍ من أمرِهِ اعتَقَدَه وأضـرَبَ عمّا سِواه، فلم يَنصَـرِفِ إليه، كما يَنصَـرِفُ اليائسُ من الشيءِ عنه، ولا يَلتَفِتُ إليه»[5].

الراغب: «اليأس: انتِفاءُ الطَّمَع، يقال: يَئِسَ واستَيأس، مِثل: عَجِبَ واستَعجَب، قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، قيل: معناه: ألم يَعلَم، ولم يُرِدْ أنَّ اليأسَ موضوعٌ في كلامِهم للعِلم، وإنما قَصَدَ أنَّ يأسَ الذينَ آمنوا من ذلكَ يَقتَضي أن يحصلَ بعدَ العِلم بانتِفائه، فإذن ثبوتُ يأسِهم يَقتَضي حُصولَ عِلمِهم»[6].

قوله: (لتَضَمُّنِه معناه)، أي: هو من دلالةِالتَّضمُّنِ وإطلاقِ الكُلِّ علىٰ الجزء، هذا في

(١) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٩٦٠).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «هذيل»، وفي (ف) و(ط) والموصلية إلىٰ: «هُبَيل»، والمُثبَت من «المحتسب» لابنِ جِنِّي. و«وَهْبِيل»: هو وَهْبِيلُ بنُ سعدِ بنِ مالكِ بنِ النَّخَع، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حَزْم ص٤١٥.

(٣) البيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في: «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٧: ٣٣١)، و«أساس البلاغة» للزمخشـري، مادة (يأس)، وفيهما: «عن عرض العشيرة».

(٤) في الأصول الخطية: «نفسه»، والمُثبَتُ من «المحتسب».

(٥) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٥٧).

(٦) «مفردات القرآن» ص٨٩٢.

قال سُحَيمُ بنُ وَثيلٍ الرِّياحيّ:

أقولُ لهم بالشِّعْب إذْ يَيسُرُونَني ألم تَيْأَسُوا أنِّي ابنُ فَارس زَهْـدَمِ

ويدلُّ عليه: أن علياً وابنَ عباسٍ وجماعةً من الصَّحابةِ والتابعين قرؤوا: «أَفَلَمْ يَتبيَّنْ»، وهو تفسيرُ ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾.

وقيل: إنما كتبَه الكاتبُ وهو ناعِس، فتَسَوَّىٰ السِّنّان، وهذا ونحوُه مما لا يُصدَّقُ في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يَديهِ ولا من خَلفِه، وكيفَ يخفىٰ مثلُ هذا حتىٰ يبقىٰ ثابتاً بين دَفَّتي الإمام. وكان مُتقلَّباً في أيدي أولئكَ الأعلام المُحتاطينَ في دين الله، المُهيمِنينَ عليه، لا يَغفُلونَ عن جَلائلِهِ ودَقائقِه، خصوصاً عن القانونِ الذي إليه المرجع، والقاعدةِ التي عليها البناء، وهذه ـ والله ـ فِرْيةٌ ما فيها مِرْية.

ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ بـ ﴿ءَامَنُوٓا﴾، ....

اليأسِ صحيحٌ كما ذكر، وفي النِّسيانِ ظاهر، لأنه تَرْكُ الإنسانِ ضَبْطَ ما استُودِعَ ضَعْفاً أو غَفْلةً أو قَصْداً، وأما في الرجاءِ فمُشكِل، لأنَّ الرجاءَ والخوفَ مُتقابِلان، قالَ تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، و﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، ولأنَّ الرجاء: ظَنُّ حُصولِ ما فيه مَسَرّة، والخوف: ظنُّ حُصولِ المكروه، اللهُمَّ إلا أن يُرادَ بالتَّضمُّنِ الموضوعُ اللُّغوي، وهو ما يُفهَمُ منه معنىً زائد.

قوله: (بينَ دَفَّتي الإمام)، الأساس: «حَفِظَ ما بينَ الدَّفَّتَين، وهما ضِمـاما المُصحَفِ من جانبَيه».

قوله: (المُهيمِنينَ عليه)، في «الجامع»: «المُهيمِن: هو الشهيد، وقيل: الأمين، وأصلُه: مُؤتَـمِن، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاء، وقيل: هو الرَّقيبُ والحافظ»(١).

قوله: (ويجوزُ أن يَتعلَّقَ ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ﴾ بـ﴿ءَامَنُوٓا﴾)، عطفٌ علىٰ قوله: «﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٤: ١٧٦).

علىٰ: أوَلم يَقنَط عن إيمان هؤلاء الكَفَرةِ الذينَ آمنوا بأنْ لو يشاءُ اللهُ لهدىٰ الناسَ جميعاً ولهداهُم.

﴿تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا﴾ من كُفرهم وسُوء أعمالِهم، ﴿قَارِعَةٌ﴾ داهيةٌ تَقرَعُهم بما يُحِلُّ اللهُ بهم في كلِّ وقتٍ من صُنوفِ البَلايا والمصائبِ في نُفوسِهم وأولادِهم وأموالِهم، ﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ القارعةُ ﴿قَرِيبًا﴾ منهم، فيَفزَعُون ويَضْطَرِبون، ويَتَطايرُ إليهم شرارُها، ويَتَعدّىٰ إليهم شُرورُها، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ وهو موتُهم أو القيامةُ.

وقيل: ﴿وَلَا يَزَالُ﴾ كفّارُ مكّة ﴿تُصِيبُهُم﴾ بما صَنَعوا برسول الله ﷺ من العَداوةِ والتكذيبِ ﴿قَارِعَةٌ﴾؛ ....

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ﴾ يعني: مَشيئةَ الإلجاء»، ولم يكن يَستَقيمُ المعنىٰ إلا بجَعْلِ ﴿يَايْئَسِ﴾ بمعنىٰ: يَعلَم، ولذلكَ قال: «ومعنىٰ ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ﴾: أفلم يَعلَم». قال أبو البقاء: «﴿أَن لَّوْ يَشَاءُ﴾ في مَوضِع نَصْبٍ بـ﴿يَايْئَسِ﴾، لأنَّ معناه: أفلم يَتَبيَّن»[1].

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: ﴿يَايْئَسِ﴾ بمعنىٰ: يَقنَط، علىٰ حقيقتِه، و﴿أَن لَّوْ يَشَاءُ﴾ نَصْبٌ بنَزْع الخافِض، مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَامَنُوا﴾، لأنَّ «آمَنَ» يُعدّىٰ بالباء، وإليه الإشارةُ بقوله: «آمنوا بأنْ لو يَشاءُ اللهُ لَـهَدىٰ الناسَ جميعاً، وعلىٰ هذا معمولُ ﴿يَايْئَسِ﴾ محذوف، وهو: عن إيمانِ هؤلاء.

قوله: (بما يُـحِلُّ اللهُ بهم)، حَلَّ يَـحُلُّ ـ بالضَّمِّ ـ أي: نَزَل، وأحلَلتُه: أنزَلتُه. وفي بعض النُّسَخ: «يَـحِـلُّ»؛ بفَتْح الياءِ وكَسْرِ الحاء، وفي حاشيته: «أنه مِن: حَلَّ العذابُ يَـحِلُّ ـ بالكَسْرِ ـ: وَجَب»، وهو سَهْو، والصوابُ بضَمِّ الياءِ وكَسْرِ الحاء[2]؛ مِن: حَلَّ يَـحُلُّ ـ بالضَّم ـ أي: نَزَل، وأحلَلتُه: أنزلتُه، يَعضُدُه قولُه: «﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ القارعةُ ﴿قَرِيبًا﴾ منهم».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٥٩).

(٢) في (ح) و(ط) والنسخة الموصلية: «بفتح الياء وكسر الحاء»، وهو خطأ بلا ريب، فإنه عينُ ما وَهَّمَه المُؤلِّف، وفي (ف): «بفتح الياء وضم الحاء»، وله وَجْه، ولكنه بعيد، والأقربُ للسِّياق ما أثبتُّ، والله أعلم.

لأنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يزالُ يَبعَثُ السَّرايا فتُغِيرُ حولَ مكّةَ وتَختَطِفُ منهم، وتُصيبُ من مواشِيهم ﴿أَوْ تَحُلُّ﴾ أنتَ يا مُحَمَّدُ ﴿قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ بجَيشِك، كما حَلَّ بالحُديبية، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ وهو فتحُ مكّةَ، وكان اللهُ قد وَعَدَه ذلك.

[﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ ٣٢]

الإملاءُ: الإمهالُ، وأن يُترَكَ مَلاوةً منَ الزَّمانِ في خَفْضٍ وأَمْنٍ، كالبَهيمة يُمْلَىٰ لها في المَرْعىٰ. وهذا وعيدٌ لهم، وجوابٌ عن اقتِراحِهم الآياتِ علىٰ رسول الله ﷺ استهزاءً به، وتسليةٌ له.

قوله: (مِلاوةً من الزمان)، الجوهري: «أقمتُ عندَه مِلاوةً من الدَّهْر ـ بفَتْح الميم وضَمِّها وكَسْرِها ـ، أي: حِيناً وبُرْهة».

الراغب: «الإملاء: الإمداد، ومنه قيل للمُدّةِ الطويلة: مِلاوةٌ من الدَّهْر، ومَلِيٌّ من الدَّهْر، قالَ تعالىٰ: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]، ومَلاكَ الله: عَمَّرَكَ الله، والمَلَوان: قيل: الليلُ والنَّهار، وحَقيقةُ ذلك: تكرُّرُهما وامتِدادُهما، بدلالةِ قولِ الشاعر:

نهـارٌ وليـلٌ دائـمٌ مَلَواهمـا ... علىٰ كُلِّ حالِ المَرْءِ يَختَلِفانِ[1]

فلو كانَ الليلُ والنَّهارُ لَـمَا أُضيفا إليهما»[2].

قوله: (وعيدٌ لهم وجوابٌ عن اقتِراحِهم) إلىٰ قوله: (وتَسْليةٌ له): أي: لرسولِ الله ﷺ،

---

(١) البيتُ لابن مُقبِل، كما في «المُخصَّص» لابن سِيدَه (٤: ٤٤٢)، وذكرَه ابنُ منظور في «لسان العرب»، ولم يُسَمِّ قائلَه.

وابنُ مُقبِل: هو تميمُ بنُ أُبَيِّ بنِ مُقبِل، شاعرٌ جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهلَ الجاهلية، توفي بعد سنة ٣٧ هـ. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣٦٦)، و«الأعلام» للزركلي (٢: ٨٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٦-٧٧٧.

[﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ * لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَقُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ ٣٣-٣٤]

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ احتجاجٌ عليهم في إشراكهم بالله، يعني: **أفاللهُ الذي هو قائمٌ** رقيبٌ ﴿ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾ صالحةٍ أو طالحةٍ ﴿ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ يعلمُ خيرَه وشرَّه، ويُعِدُّ لكلٍّ جزاءَه، كمَن ليس كذلك. **ويجوز أن يُقدَّرَ ما يقعُ خبراً للمبتدأ، ويُعطفَ عليه** ﴿ وَجَعَلُوا ﴾،........

أما الوعيدُ والتسليةُ فظاهِران، وأما الجواب: فإنّ أبا جَهْل حينَ قال: «سَيِّر بقُرآنِكَ الجبال، وسَخِّرْ لنا الرِّيح»، ولم يكنِ السُّؤالُ إلا اقتِراحاً واستِهزاءً؛ لم يُلتفَتْ إليه، وقيلَ لرسولِ الله ﷺ[1]: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ تعريضاً علىٰ مِنوالِ قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ * بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير: ٨-٩].

قوله: (**أفاللهُ الذي هو قائم**)، هذا التأويلُ يُؤذِنُ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ معطوفٌ علىٰ كلام سابق، والهمزةُ مُقحَمةٌ بينَهما لمزيدِ الإنكار، والذي يَصلُحُ أن يكون معطوفاً عليه هو قولُه: ﴿هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٠]، المعنىٰ: «هو رَبِّي الواحدُ المُتعالي عن الشُّركاءِ، عليه توكَّلتُ في نُصْرَتي عليكم وإليه مَتابي، فيُثيبُني علىٰ مُصابَرَتِكم ومُجاهَدَتِكم»، أفاللهُ الذي هو كذلك كمَن هو ليسَ كذلك، لأنَّ المعطوفَ عليه أيضاً مُتضمِّنٌ لمعنىٰ الرَّدِّ والإنكارِ علىٰ الشرك، لأنه جوابٌ عن قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد: ٣٠]، أي: يُشرِكونَ به.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُقدَّرَ ما يقعُ خَبَراً للمُبتَدأ، ويُعطفُ عليه** ﴿وَجَعَلُوا ﴾)، يعني: قولُه: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ لا بُدَّ له من خَبَر؛ إما أن يُقدَّرَ الخبرُ ما تَتِمُّ به جُملة، ويُعطَفَ ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ علىٰ الجملةِ برأسِها، أو أن يُقدَّرَ الخبرُ ما يَصِحُّ أن يُعطَفَ

---

(١) من بداية الفِقرةِ إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

وتمثيلُه: أفمَن هو بهذه الصِّفةِ لم يوحِّدوه ﴿وَجَعَلُوا﴾ له ـ وهو الله الذي يَستحقُّ العبادةَ وحدَه ـ ﴿شُرَكَآءَ﴾؟! ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ أي: جعلتُم له شُركاءَ فسَمُّوهم له مَنْ هم؟ ونَبِّئوهُ بأسمائهم، ثم قال: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ﴾ علىٰ «أَمْ» المُنقطعةِ، كقولك للرَّجُل: قل لي: مَنْ زيد؟ أم هو أقلُّ من أنْ يُعرَف، ومعناه: بل أتُنبِّؤونَه بشُركاءَ لا يَعلمُهم في الأرضِ وهو العالِـمُ بما في السَّماواتِ والأرض، فإذا لم يَعلَمْهُم عَلِمَ أنَّهم ليسوا بشيءٍ يَتعلَّقُ به العِلمُ، والمُراد: نَفْيُ أن يكونَ له شركاء. ونحوُه: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨]. ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ بل أتُسمُّونَهم شركاءَ بظاهرٍ منَ القولِ من غير أن يكونَ لذلك حقيقة، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠]، ....

﴿وَجَعَلُوا﴾ عليه، ليكونَ من عطفِ الخبرِ علىٰ الخبر، وعلىٰ هذا ﴿لِلَّهِ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ الراجع إلىٰ المُبتَدأ.

قوله: (وتمثيلُه)، أي: وتقديرُ هذا الوَجْه.

قوله: (كقولك للرجل)، أي: لمن يقولُ بفَضْل زيدٍ واشتِهارِهِ بين الناسِ ومَكانتِهِ عندَهم، وأنتَ تُريدُ نَقْصَه وحَطَّه مِن منزلتِهِ: من زيد؟ وهو عندَك مشهور، أي: لا أعرفُه عَرِّفنيه، ثم تَضـرِبُ عن هذا السُّؤالِ بقولك: أم هو أقلّ، يعني: هو أقلُّ من أن يُسألَ عنه أنه مَن هو؟ فَضْلاً عن أن يُسألَ عن فَضْلِهِ وشُهرتِه.

كذا جَعْلُهم لله شُـركاءَ يَبعَثُ القائلَ علىٰ أن يقولَ لهم: سَمُّوهُم، أي: إن صَدَقتُم أنهم شُـركاءُ لله تعالىٰ، فأثبِتوا لها أسامِيَ تَدُلُّ علىٰ وُجودِها، ثم أضـرَبَ عن قوله: ﴿سَمُّوهُمْ﴾، يعني: جَعْلُهم لله شُـركاءَ إنباءٌ لله عَزَّ وجَلَّ بوجودِ شُـرَكاء، ومِثلُ هذه المُنَبَّأِ به لا وُجودَ لها حتىٰ يُعلَّقَ بها ما يَتناوَلُه من الاسم، ثم أضـرَبَ عن هذا القولِ بقوله: ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾، بمعنىٰ: هَبْ أنهم لِشِدّةِ شكيمتِهم سَمَّوهُم شُـركاء، فهذِهِ التسميةُ عندَهم قولٌ لا حقيقةَ لها، ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ التي وَرَدَ عليها..

قوله: (وهذا الاحتِجاجُ وأساليبُه العجيبة)، أي: هذا الاحتجاجُ مبنيٌّ علىٰ فُنونٍ من عِلم البيان:

أولُها: قولُه: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ كمَن هو ليسَ كذلك؟! احتِجاجٌ عليهم وتوبيخُهم علىٰ القياسِ الفاسِدِ لِفُقدانِ الجهةِ الجامِعة.

وثانيها: قولُه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مِن وَضْعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ للتنبيهِ علىٰ أنهم جَعَلُوا شُرَكاءَ لمن هو فَرْدٌ واحدٌ لا يُشارِكُه أحدٌ في اسمِه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وثالثُها: قولُه: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾، أي: عَيِّنوا أساميهم، وقولوا: فُلانٌ وفُلان، فهو إنكارٌ لِوُجودِها علىٰ وَجْهٍ بُرْهاني، كما تقول: إن كانَ الذي تَدَّعيهِ موجوداً فسَمِّه، لأنَّ المُرادَ بالاسم العَلَمُ الذي عُلِّقَ علىٰ الشيءِ بعَيْنه، فما لم يكن موجوداً لم يكنْ مُعيَّناً، فلا يُعلَّقُ عليه اسم، لأنه ليسَ بشيء، وهو من أسلوب الكِنايةِ الإيمائية.

ورابعُها: قولُه: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ احتِجاجٌ من باب نفي الشيءِ بنفي لازمِه، وهو نوعٌ من الكِناية.

وخامسُها: قولُه تعالىٰ: ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ احتِجاجٌ من باب الاستِدراج، والهمزةُ للتقرير ببَعثِهم علىٰ التفكُّر، يعني: أتقولونَ بأفواهِكم من غيرِ رُؤيةٍ وأنتُم أَلِبّاء، فتَفكَّروا فيه لِتَقِفُوا علىٰ بُطلانِه.

وسادسُها: التَّدرُّجُ في كُلٍّ من الإضراباتِ علىٰ ألطَفِ وَجْه.

وحينَ كانت الآيةُ مُشتَمِلةً علىٰ هذهِ الأساليب البديعةِ مَعَ اختِصارِها علىٰ أبلَغ ما يكون، قال: «وهذا الاحتِجاجُ مُنادٍ علىٰ نفسِه أنه ليسَ من كلام البَشَر»، وهو كلامٌ عالي

منادٍ علىٰ نفسه بلسانٍ طَلْقٍ ذَلْقٍ: أنه ليسَ من كلام البَشَرِ لـمَن عَرَف وأنصَفَ من نفسِه، فتبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالقين.

وقُرِئ: «أتُنْبِئُونَه» بالتَّخفيف.

﴿مَكْرُهُمْ﴾ كيدُهم للإسلام بشِرْكِهم، ﴿وَصُدُّوا﴾ قُرِئ بالحركات الثلاث، وقرأ ابنُ أبي إسحاق: «وصَدٌّ» بالتنوين، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ ومَن يَخذُلْه لعِلمِه أنه لا يهتدي ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ فما له من أحدٍ يَقْدِرُ علىٰ هدايتِه.

﴿لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهو ما ينالُهم منَ القَتْل والأسْرِ وسائرِ المِحَنِ، ....

المرتبة، لكنْ تذييلُه بقوله: «فتبارك الله أحسن الخالقين» وَضَعَه إلىٰ أسفَلِ السافِلين[١].

قالَ في «الانتِصاف»: «هيَ كلمةُ حَقٍّ أُريدَ بها باطل، يُعرِّضُ فيها بخَلْقِ القُرآن، فتَنبَّهْ لها، فما أسرَعَ ما يَمُرُّ بكَ فتَستَحسِنُها وتَغفُلُ عما قَصَدَه بها»[٢].

قوله: (بلسانٍ طَلْقٍ ذَلْقٍ)، الجوهري: «ذَلِقَ اللسانُ ـ بالكسرِ ـ يَذلَقُ ذَلَقاً: أي: ذَرِبَ ذَرَباً»، و«الذَّرِب: الحادُّ مِن كُلِّ شيء».

قوله: (﴿وَصُدُّوا﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث)، بفَتْح الصاد: نافعٌ وأبو بكرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، وبالضَّمّ: الباقون[٣]، وبالكسر: شاذ[٤].

---

(١) قوله: «وهو كلامٌ عالي المرتبة»، أي: كلامُ الزَّمخشريِّ ـ في وَصْفِ كلام الله تعالىٰ ـ عالي المرتبة، وقوله: «لكنْ تذييلُه»، أي: تذييلُ الزَّمخشريّ، وقوله: «وَضَعَه إلىٰ أسفل السافلين»، أي: أنزَلَ كلامَه من مرتبته العالية إلىٰ مرتبةٍ دُنيا؛ لِـما فيه من وَصْفِ كلام الله تبارك وتعالىٰ بالحدوث.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٢) بحاشية «الكشّاف».

(٣) انظر: «التيسير» ص١٣٣، و«حجة القراءات» ص٣٧٣.

(٤) وهي قراءة يحيىٰ بن وثّاب، قال النّحاس في «إعراب القرآن» (٢: ٢٢٥): «لأن الأصل: «صُدِدُوا»، فقُلِبَت حركةُ الدال علىٰ الصاد».

ولا يَلحَقُهم **إلا عقوبةٌ لهم علىٰ الكُفر**، ولذلك سمّاه عذاباً، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ وما لهم من حافظٍ من عذابه، **أو ما لهم من جِهتِهِ واقٍ من رحمتِه**.

[﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ ٣٥]

﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ صفتُها التي هي في غَرابة المَثَل، وارتفاعُه بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ علىٰ مذهب سِيبَوَيه؛ أي: فيما قَصَصْناه عليكم مَثَلُ الجنَّة. وقال غيرُه: الخبرُ ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ كما تقول: صفةُ زيدٍ أسمرُ، **وقال الزَّجّاجُ: معناه: مَثَلُ الجنةِ** جنةٌ تجري من تحتها الأنهار، علىٰ حذفِ الموصوفِ تمثيلاً لِـمَا غاب عنا بما نُشاهِد. وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «أمثالُ الجنَّةِ» علىٰ الجمع؛ أي: صفاتُها. ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ كقوله: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿وَظِلُّهَا﴾ دائمٌ لا يُنسَخ، كما يُنسَخُ في الدُّنيا بالشمس.

قولُه: (**إلا عُقوبةٌ لهم علىٰ الكُفر**)، استِثناءٌ مِن أعَمِّ عامِّ المفعولِ له، وفاعلُ «لا يَلحَقُهم» ضميرُ «ما يَنالُهم»، أي: لا يَلحَقُهم ما يَنالُهم لشيءٍ من الأشياءِ إلا للعُقوبة.

قوله: (**أو: ما لهم مِن جِهَتِهِ واقٍ من رحمتِه**)، «مِن» الثانيةُ في التنزيل علىٰ الوَجْهَين: زائدة، والأُولىٰ: علىٰ الأول: مُتعلِّقةٌ بـ﴿وَاقٍ﴾، وعلىٰ الثاني: مُتعلِّقةٌ بالجارِّ والمجرور، أي: ﴿لَهُم﴾، و«مِن رحمتِه» صِفةُ «واق»، أي: ما استَقَرَّ لهم مِن جِهةِ الله واقٍ مِن رحمتِه، أي: شافعٌ كائنٌ من رحمتِه، أي: بإذنِه.

قوله: (**وقالَ الزَّجّاج: معناه: مَثَلُ الجنة**)، لفظُه ـ علىٰ ما أورَدَه أبو عليٍّ في «الإغفال»[1] ـ: «قالَ سِيبَوَيـه: فيما نَقُصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة، فرفعُه علىٰ الابتِداء وقالَ غيرُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾

---

(١) ألـفَه في تعقُّب الزَّجّاج في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»، وانظر ما تَقدَّمَ ص٤٠٢ تعليقاً عندَ تفسير الآية ٧٧ من سورة يوسف.

....

مرفوع، وخَبَـرُه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾، كما تقول: صِفةُ فُلانٍ أسمَر[١]، معناه: صِفةُ الجنّة، وكِلا القولَينِ حَسَنٌ جميل، والذي عندي أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عَرَّفَنا أمرَ الجنّةِ التي لم نَرَها ولم نُشاهِدْها بما شاهَدْناهُ من أمورِ الدُّنيا وعايَنّاه، فالمعنىٰ: مَثَلُ الجنّةِ التي وُعِدَ المُـتَّقون: جَنّةٌ تجري مِن تحتِها الأنهار»[٢].

وقالَ أبو عليّ: تفسيرُ «المَثَل» بالصِّفةِ غيرُ مُستَقيم لغةً، ولم يُوجَدْ فيها البتَّة، وإنما تفسيرُه: الشَّبَه، يَدُلُّكَ عليه: مَرَرتُ برَجُلٍ مِثلِك، فوَصَفوا به النَّـكِرةَ مُضافاً إلىٰ المعرفة، كما قالوا: مَرَرتُ برَجُل شَبَهِك، ولم يَـختَصَّ بالإضافةِ لكثرةِ ما يقعُ به الاشتباه، كما لم يَـختَصَّ بالمُمـاثَلة، ومنه قولُهم للقِصاص: المِثال، إلىٰ غير ذلك.

وأما النظرُ فيه من جهةِ التأويل فغيرُ مُستَقيم أيضاً، ألا ترىٰ أنَّ «مَثَلاً» إذا كانَ معناه: صِفةً، كانَ تقديرُ الكلام: صِفةُ الجنّةِ فيها أنهار، وهو غيرُ مُستَقيم، لأنَّ الأنهارَ في الجنّةِ نفسِها لا في صِفتِها، ولأنه إذا حُمِلَ «المَثَل» علىٰ معنىٰ الصِّفة، وأُجرِيَ في الإخبارِ عنه مَجْراه، وأُنِّـثَ[٣] الراجعُ إليه في ﴿فِيهَا﴾ و﴿تَحْتِهَا﴾، فقد حُمِلَ الاسمُ في قولهم علىٰ المعنىٰ، وهو قبيح، نَحْو: ثلاثِ شُخوص، وسَبْعِ أبطُن.

وأما الذي استَخرَجَه أبو إسحاق[٤] فغيرُ مُستَقيم أيضاً، لأنَّ «المَثَل» أما إن يكونَ صِفةً أو شَبَهاً؛ أما أولاً فلا يَستَقيم أن يُقال: صِفةُ الجنّةِ جَنّةٌ، لأنَّ الجنّةَ ليست بصِفة، وأما ثانياً فلأنَّ الشَّبَهَ عبارةٌ عن المُمـاثَلةِ التي بينَ المُتمـاثِلَين، وهو حَدَث، والجنةُ غيرُ حَدَث. فالصحيحُ ما قالَه سِيبَوَيه.

---

(١) في (ح) و(ف): «اسم»، وهو تحريف، والمُثبتُ من (ط) و«معاني القرآن» للزَّجاج.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجاج (٣: ١٤٩-١٥٠).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ولبث»، وفي (ف) إلىٰ: «وليت»، والمُثبَتُ من (ط).

(٤) يعني: الزَّجّاج، والكلامُ ما زال لأبي عليٍّ الفارسي، عليهما جميعاً رحمةُ الله تعالىٰ.

فإن قُلت: ما تَعَلُّقَ قولِه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ بما قبله؟ قيل: تَعَلُّقُ التفسير، كما أنّ قولَه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩][١].

والجواب: أما إنكارُ التأويل لمنع الحمل، وتمثيلُه بقوله: «كانَ تقديرُ الكلام: صِفةُ الجنّةِ فيها أنهارٌ» فضعيف، ألا ترىٰ إلىٰ أنه كيفَ مَثَّلَها بقوله: «صِفةُ فُلانٍ أسمَر[٢]»، لأنَّ معناهُ حينئذ: صِفةُ الجنّةِ جَرَيانُ الأنهارِ مِن تحتِها، ولا شكَّ أن إرادةَ الصِّفةِ مِنَ المَثَل مجاز إنما يجوزُ إذا كانتِ الصِّفةُ مُشتَمِلةً علىٰ قِصّةٍ عجيبةِ الشأن، أوأمرٍ عجيب، فجَرَيانُ الأنهارِ من تحتِ الجِنانِ مَعَ دَوام الأُكُل والظِّلِّ من غير انقِطاع من الأمورِ العَجيبة.

وأما تأنيثُ الضمير: فلِكونِهِ راجِعاً إلىٰ «الجنة» لا إلىٰ «المَثَل»، وإنما جازَ ذلكَ لأنّ المقصودَ من المُضافِ عَينُ المُضافِ إليه، وذِكرُه تَوطِئة، وليسَ نَحْو: غُلام زيد[٣].

وأما قولُه: «إنَّ «الشَّبَه» عبارةٌ عن المُماثَلة، وهو حَدَث، والجنّةُ غيرُ حَدَث» فضعيف، لأنَّ التشبيهَ حينَئذٍ تمثيليّ، والوَجْهُ مُنتَزَعٌ مِن عِدّةِ أمورٍ مُتوهَّمة، فيُنتَزَعُ من أحوالِ الجِنانِ المُشاهَدة ـ مِن جَرَيانِ أنهارِها، وغَضارةِ أغصانِها[٤]، وتكاثفِ[٥] أفنانِها، وغيرِ ذلكَ من الحسنِ والنَّضارة ـ ما يُجعَلُ مُشبَّهاً به، وهو المُرادُ من قولِ الزَّجّاج: «إنّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عَرَّفَنا أمرَ الجنّةِ التي لم نَرَها ولم نُشاهِدْها بما شاهَدْناهُ في أُمورِ الدُّنيا وعايَنّاه»، ولذلكَ صَرَّحَ

(١) «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٣٤٢-٣٥٠).

(٢) في (ح) و(ف): «اسم»، والمُثبتُ من (ط)، وهو التحريفُ نفسُه الذي تقدَّم التنبيهُ إليه.

(٣) أي: في أنّ المُضافَ فيه غيرُ المُضافِ إليه، فزيدٌ غيرُ غُلامِه.

وانظر مناقشة ما ذكره المُؤلِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ هنا في «روح المعاني» للألوسي (١٣: ١٦٣).

(٤) أي: لينِها ونُعومتِها وخُضرتِها.

(٥) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «تكلف»، والمثبت من (ط).

[﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ۚ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾ ٣٦]

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ يُريد: مَنْ أسلَمَ من اليهود، كعبدِ الله بنِ سَلَام وكعبٍ وأصحابِهما، ومَن أسلَمَ من النَّصارىٰ، وهم ثمانون رجلاً: أربعون بنَجْرانَ، واثنان وثلاثون بأرض الحبَشة، وثمانيةٌ من أهل اليمنِ، هؤلاء ﴿يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ يعني: ومِن أحزابِهم، وهم كَفَرتُهم الذين تحزَّبوا علىٰ رسول الله ﷺ بالعَداوة، نَحْو كعبِ بنِ الأشرفِ وأصحابِه، والسَّيِّدِ والعاقِبِ أُسقُفَّيْ نَجْرانَ وأشياعِهما، ﴿مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ لأنَّهم كانوا لا يُنكِرونَ الأقاصيصَ وبعضَ الأحكام والمعاني مما هو ثابتٌ في كتبهم غيرُ محُرَّف، وكانوا يُنكِرونَ ما هو نَعْتُ الإسلام ونَعْتُ رسولِ الله ﷺ وغيرُ ذلك مما حَرَّفُوهُ وبَدَّلوهُ من الشرائع.

فإن قلت: كيف اتَّصَلَ قولُه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ﴾ بما قبلَه؟ قلت: هو جوابٌ للمُنكِرين، معناه: قل إنّما أُمرت فيما أُنزِلَ إليّ بأنْ أعبُدَ اللهَ ولا أُشرِكَ به، ......

المُصنِّفُ بلفظِ[1] التمثيل، ويكونُ قولُه: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ بياناً لِفَضل تلكَ الجِنانِ وتمييزِها مِن هذهِ المُشاهَدة.

قوله: (أسقُفَّيْ نَجْران)، النهاية: «الأسقُفّ: عالِم رئيسٌ من عُلماءِ النَّصارىٰ ورُؤسائهم، وهو اسمٌ سُرْيانيّ، ويحتملُ أن يكونَ سُمِّيَ به لخضوعِهِ وانحِنائهِ في عِبادتِه، والسَّقَفُ ـ في اللغة ـ: طُولٌ في انحِناء».

نَجْران: مَوضِعٌ معروفٌ بينَ الشام والحِجازِ واليَمَن.

قوله: (هو جوابٌ للمُنكِرين)، وذلكَ أنَّ اللهَ تعالىٰ لـمّا حكىٰ عن بعضِ اليهود أنه يُنكِرُ بعضَ ما عليه رسولُ الله ﷺ من إثبات الإسلام ودَعْوىٰ النُّبوّة، قال صلواتُ الله عليه: يا ربّ،

---

(١) في الأصول الخطية: «لفظ»، وأضفتُ إليه الباء.

فإنكارُكم له إنكارٌ لعبادة الله وتَوحيدِه، فانظُروا ماذا تُنكِرونَ معَ ادِّعائكم وُجوبَ عبادةِ الله، وأنْ لا يُشرَكَ به؛ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]. وقرأ نافعٌ ـ في رواية أبي خُلَيد ـ: «ولا أُشرِكُ»؛ بالرَّفع علىٰ الاستِئناف، كأنه قال: وأنا لا أُشرِكُ به، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال؛ علىٰ معنىٰ: أُمِرتُ أن أعبُدَ اللهَ غيرَ مُشرِكٍ به. ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾ خُصوصاً لا أدعو إلىٰ غيرِه، ﴿وَإِلَيْهِ﴾ لا إلىٰ غيره مَرْجعي، وأنتم تقولون مثل ذلك، فلا معنىٰ لإنكارِكم.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ ٣٧]

﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ﴾ **ومثلَ ذلك الإنزالِ أنزلناهُ مأموراً فيه بعبادة الله وتَوحيدِه، والدَّعوةِ إليه وإلىٰ دِينِه، والإنذارِ بدار الجزاء،** ﴿حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ حِكمةً عربيةً مُترجَمةً بلسانِ العرب،..

بماذا أُجيبُهم إذن؟ فقيلَ له: قُل: إنّ إيتائيَ[1] الإسلامَ والنُّبوّةَ يُوجِبُ عِبادةَ الله تعالىٰ، وإثباتَ التوحيد، ونفيَ الشِّرْك، وأنَّ المَرجِعَ إليه في العاقبة، فإنكارُكم هذا إنكارٌ لِـمَا نحنُ وأنتُم عليه، كما قال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية.

قوله: (وقرأ نافع)، وهيَ شاذة.

قوله: (ومِثلَ ذلكَ الإنزالِ أنزَلناهُ مأموراً فيه بعبادةِ الله)، «ذلك» إشارةٌ إلىٰ مَصدَرِ «أنزَلْنا»، وهو المُشبَّهُ به، والمُشبَّهُ ما سبقَ من قوله: ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾، ووجهُ التشبيهِ كونُ ذلكَ المُنزَلِ المأمورِ فيه مُبيَّناً مكشوفاً علىٰ وَجْهٍ مُحكَمٍ رصين، فقولُه: «والدعوةِ إليه وإلىٰ دينه» تفسيرٌ لِقولِه: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾، وقوله: «والإنذارِ

(١) في (ط) و(ح): «إثباتي»، وفي (ف): «إتياني»، ولعلَّ المُثبتَ أصوب.

وانتصابُه علىٰ الحال. كانوا يَدْعونَ رسولَ الله ﷺ إلىٰ أمورٍ يُوافقُهم عليها، منها: أنْ يُصلِّيَ إلىٰ قِبْلتِهم بعدَما حَوَّلَه اللهُ عنها، فقيل له: لئن تابعْتَهم علىٰ دينٍ **ما هو إلا أهواءٌ** وشُبَهٌ بعدَ ثُبوتِ العلم عندَك بالبراهينِ والحُجَجِ القاطعة؛ خَذَلَك اللهُ فلا يَنصُرُك ناصِر، وأهلَكَك فلا يَقيكَ منه واقٍ. وهذا من باب الإلهاب والتَّهييج، والبَعْثِ للسّامعينَ علىٰ الثباتِ في الدِّين والتصلُّب فيه، وأنْ لا يَزِلَّ زالٌّ عند الشُّبهةِ بعدَ استِمساكِه بالحُجة، **وإلّا فكان رسولُ الله ﷺ** من شِدّةِ الشَّكيمةِ بمكان.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ ٣٨-٣٩]

بدارِ الجزاء» إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾، يعني: أجِبْهُم بقولك[1]: ﴿أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ ﴾ الآية، واعلَمْ أنا أنزَلْنا القُرآنَ مِثلَ ذلكَ الإنزالِ العجيب الشأن؛ تشجيعاً له وشرحاً لِصَدْرِه صَلَواتُ الله عليه وتَسْلِيةً عما قاسىٰ من إنكارهم.

قوله: (وانتِصابُه علىٰ الحال)، أي: انتِصابُ[2] ﴿حُكْمًا﴾ علىٰ أنها حالٌ مُوطِّئة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

قوله: (ما هو إلا أهواء)، وشبهُ الحصرِ مُستَفادٌ من وَضْعِ أهوائِهم مَوضِعَ ما زَعَموا أنه الدِّين، ودَعَوا رسولَ الله ﷺ إليه من أن يُصَلِّيَ إلىٰ قِبلتِهم، أي: ليسَ ذلكَ إلا عن شبه، وكذلكَ قابَلَه بقوله: ﴿بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وأخرَجَ الجملةَ مُخرَجَ القَسَميّة، لأنَّ اللامَ في ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ ﴾ مُوطِّئةٌ للقَسَم.

قوله: (وإلا فكانَ رسولُ الله ﷺ)، أي: هذا من باب البَعْثِ للسامِعينَ علىٰ الثباتِ والتَّصَلُّب

---

(١) من لفظِ الآية الشريفة: ﴿أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «انتصابه».

كانوا يَعيبونَه بالزواج والوِلاد، كما كانوا يقولون: «ما لهذا الرسولِ يأكُلُ الطَّعام»، وكانوا يَقتَرِحونَ عليه الآيات، ويُنكرون النَّسْخ، فقيل: كان الرُّسُلُ قبلَه بَشَراً مِثلَه ذوي أزواجٍ وذُرِّية، وما كان لهم أن يأتوا بآياتٍ برأيهم، ولا يأتون بما يُقتَرَحُ عليهم، والشَّرائعُ مصالحُ تختلفُ باختِلافِ الأحوالِ والأوقات؛ فلكلِّ وقتٍ حُكمٌ يُكتَبُ علىٰ العباد؛ أي: يُفرَضُ عليهم علىٰ ما يَقتَضيه استِصلاحُهم، ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ يَنسَخُ ما يَستَصوِبُ نَسْخَه، ﴿وَيُثْبِتُ﴾ بَدَلَه ما يَرىٰ المصلحةَ في إثباته، أو يَترُكه غيرَ مَنسُوخ، وقيل: ﴿يَمْحُوا۟﴾ من ديوان الحَفَظةِ ما ليس بحَسَنةٍ ولا سيِّئة؛ **لأنَّهم مأمورون بكِتْبةِ كلِّ قولٍ وفعل،** ﴿وَيُثْبِتُ﴾ غيرَه. وقيل: يَمْحو كُفرَ التائبينَ ومعاصِيهم بالتَّوبة، ويُثبِتُ إيمانَهم وطاعتَهم. وقيل: يَمْحو بعضَ الخلائقِ ويُثبِتُ بعضاً منَ الأناسِيِّ وسائرِ الحيوانِ والنَّباتِ والأشجارِ وصفاتِها وأحوالِها، **والكلامُ في نحوِ هذا واسعُ المجالِ.** ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أصلُ كلِّ كتاب، وهو اللوحُ المحفوظ، لأنَّ كلَّ كائنٍ مكتوبٌ فيه. ....

في الدِّين، لا لِرسولِ الله ﷺ، وإلا لَزِمَ أن يُؤمَرَ بما هو فيه من شِدَّةِ الشَّكيمةِ والثباتِ علىٰ التَّصلُّبِ في الدِّين، بحيثُ لا يُمكِنُ أن يُتَصَوَّرَ فوقَه، ومن ثَمَّ قال: «بمكان»، أي: بمكانٍ لا مَكانَ فوقَه. تلخيصُه: أنه صَلَواتُ الله عليه مُخاطَبٌ به، ولكنَّ المُرادَ منه تعريض.

قوله: (**لأنهم مأمورونَ بكَتْبةِ كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل،** ﴿وَيُثْبِتُ﴾ **غيرَه**)، قالَ الكَلْبيُّ والضَّحاك[١]: إنَّ الذي يَمحُوهُ ويُثبِتُه ما يَصعَدُ به الحفظةُ مكتوباً علىٰ بني آدم، فيأمرُ اللهُ فيه أن يُثبَتَ ما فيه ثوابٌ وعِقاب، ويَمْحو ما لا ثوابَ فيه ولا عِقاب، كقولك: أكلتُ وشَرِبتُ ودَخَلتُ، ونَحْوَها مِنَ الكلام.

قوله: (**والكلامُ في نَحْوِ هذا واسِعُ المجال**)، لأنَّ عِلمَ الله لا نَفادَ له، ومعلوماتُ الله لا

---

(١) لفظة: «والضحاك» سقطت من (ف).

وقُرِئ: «ويُثبِتُ».

[﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ ٤٠]

﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ وكيفَما دارتِ الحالُ أريناكَ مَصارِعَهم وما وَعَدْناهم من إنزالِ العذابِ عليهم، أو تَوفَّيناكَ قبلَ ذلك، فما يجبُ عليكَ إلّا تبليغُ الرِّسالةِ فحَسْبُ، وعلينا لا عليكَ حِسابُهم وجزاؤُهم علىٰ أعمالهم، فلا يُهِمَّنَّك إعراضُهم، ولا تستَعجِلْ بعذابِهم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٤١]

﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ﴾ أرضَ الكُفرِ ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ بما نفتحُ علىٰ المسلمين من بلادهم، فننَقُصُ دارَ الحربِ ونزيدُ في دار الإسلام، وذلك من آيات النُّصرةِ والغَلَبة، ونحوُه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]،......................................

نِهايةَ لها، وكُلَّ يوم هو في شأن، ومن ثَمَّ كادَ أقوالُ المُفسِّرينَ فيه تفوتُ الحصر، قال الإمام: «يُزيلُ ما يشاء، ويُثبِتُ ما يشاءُ من حُكمِه، ولا يُطلِعُ علىٰ غَيْبِه أحداً، فهو المُنفرِدُ بالحُكم، والمُستَقِلُّ بالإيجادِ والإعدام، والإحياءِ والإماتة، والإغناءِ والإفقار، وغيرِ ذلك»[1].

قوله: (وقُرِئ: «ويُثبِتُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو وعاصمٌ ويعقوب: بالتخفيف، والباقون: بالتشديد[2].

قوله: (وكيفَما دارتِ الحالُ أريْناكَ مَصارِعَهم)، أي: لا بُدَّ مِن أن نَفعَل، وذلكَ من تأكيدِ

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٥٢).

(٢) انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٩، و«حجة القراءات» ص٣٧٤.

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ ﴾ [فصلت: ٥٣]، والمعنىٰ: عليكَ بالبلاغ الذي حُمِّلته؛ ولا تَهتمَّ بما وراءَ ذلك، فنحن نكفيكَه ونُتِمُّ ما وَعَدْناكَ من الظَّفَر، ولا يُضْجِرْك تأخُّرُه؛ فإنَّ ذلك لِـمَا نعلمُ من المصالح التي لا تعلمُها، ثمَّ طيَّب نفسَه **ونَفَّسَ عنها بما ذَكَر من طُلوع تباشيرِ الظَّفَر**. وقُرِئ: «نُنَقِّصُها» بالتشديد.

﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ لا رادّ لحُكمِه. **والمُعقِّب: الذي يَكُرُّ علىٰ الشيء فيُبطِلُه،**

الإراءةِ والتوفيةِ بما قبلها، والنُّونِ بعدَها[1]، كما ذكرناهُ عن الزَّجّاج وصاحب «المُرشِد» في أولِ البقرة، فقولُه: «أريناك» و«تَوفَّيْناك» بيانُ أحوالِ الدائرة، وسيجيءُ الكلامُ فيه في سورة «حم المُؤمِن»[2].

قوله: (ونَفَّسَ عنها)، أي: أزالَ الغَمَّ عنها.

قوله: (بما ذكـرَ مِن طُلوع تباشيرِ الظَّـفَر)، وهو قـولُه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾، كقوله: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ ﴾.«تباشيرُ الصُّبح»: أوائلُه.

قوله: (والمُعقِّب: الذي يَكُرُّ علىٰ الشيءِ فيُبطِلُه)، الراغب: «التعقيب: أن يأتيَ بشيءٍ بعدَ آخر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]، أي: ملائكةٌ يَتعاقبونَ[3] عليه حافِظينَ له، وقولُه تعالىٰ: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ أي: لا أحَدَ يَتعقَّبُه ويَبحَثُ عن فِعلِه، مِن قولِهم: عَقَّبَ الحاكمُ علىٰ حُكم مَن قبلَه؛ إذا تَتبَّعَه، قالَ الشاعر:

وما بعدَ حُكمِ الله تعقيبُ[4]

---

(١) أي: تأكيدِ الفِعل «نُري» والفِعل «نَتوفّىٰ»، بما قبلَهما من المُؤكِّدات، يعني: «إنْ» و«ما»، وما بعدَهما من المُؤكِّدات، يعني: نونَ التوكيدِ الثقيلة.

(٢) أي: سورة غافر، وانظر الآية ٧٧ منها (١٣: ٥٤٧).

(٣) في (ح) و(ف): «يتعقبون»، وفي (ط): «يعتقبون»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) لم أقف عليه، وكذا قالَ مُحقِّق «المُفردات» الدكتور صفوان داوودي: «لم أجده».

وحقيقتُه: الذي يَعقبه، أي: يُقَفِّيه بالرَّدّ والإبطال. ومنه قيلَ لصاحب الحقّ: مُعَقِّب؛ لأنه يُقَفِّي غريمَه بالاقتِضاءِ والطَّلَب، قال لَبيد:

طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

والمعنىٰ: أنه حَكَمَ للإسلام بالغَلَبة والإقبال، وعلىٰ الكُفر بالإدبارِ والانتكاس. ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ فعمّا قليلٍ يُحاسبُهم في الآخرة بعدَ عذابِ الدُّنيا.

فإن قلتَ: ما مَحَلُّ قولِه: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾؟ قلت: هو جملةٌ محلُّها النَّصْبُ علىٰ الحال، كأنه قيل: واللهُ يحكُم نافِذاً حكمُه، كما تقول: جاءني زيدٌ لا عِمامةَ علىٰ رأسِه ولا قَلَنْسُوة، تُريد: حاسِراً.

[﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ ٤٢]

﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وصفَهم بالمَكْر، ثمَّ جعل مكرَهم كلا مَكْرٍ بالإضافةِ إلىٰ مَكْره، فقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾، ....

ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ نَـهْياً عن الخوضِ في حُكمِهِ وحِكمتِه إذا خَفِيَتْ عليهم، كالنهي عن الخوضِ في سِـرِّ القَدَر، والاعتِقاب: أن يَتَعاقَبَ شيءٌ بعد أخرىٰ، كاعتِقاب الليل والنهار، ومنه العقبة، وهي أن يتعاقبَ الإنسانُ علىٰ ركوبِ ظَهْر»[1].

قوله: (طَلَبُ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ)، أولُه:

حتىٰ تَهجَّرَ في الرَّواح وهاجَها[2]

(١) «مفردات القرآن» ص٥٧٥-٥٧٦.

(٢) انظر: «ديوان لبيد» ص١٥٥.

ثمَّ فسَّر ذلك بقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ لأنّ مَن عَلِمَ ما تكسِبُ كلُّ نفس، وأعدَّ لها جزاءَها، فهو المكرُ كلُّه؛ لأنه يأتيهم من حيثُ لا يعلمون، وهم في غفلةٍ ممّا يُرادُ بهم. وقُرِئ: ﴿ٱلْكُفَّرُ﴾ و«الكافرون» و«الذين كفروا» و«الكُفْر»؛ أي: أهلُه. والمرادُ بالكافر: الجنسُ، وقرأ جَناحُ بنُ حُبَيش: «وسيُعلَمُ الكافرُ»؛ من: أعلَمَه؛ أي: سيُخْبَر.

[﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ٤٣]

﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ لـمَا أظهرَ من الأدلّةِ علىٰ رسالتي، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **والذي عنده علمُ القرآنِ وما أُلِّفَ عليه منَ النَّظْم المُعجِز**......................

يَصِفُ أتاناً وحماراً، «تهجَّر»: أي: خرَجَ في الهاجِرة[1]، والضميرُ في «وهاجَها» للأتان، يقول: تَردَّدَ الحِمارُ خلفَ الأتانِ يَطلُبُها كطَلَبِ المُعقِّبِ المظلومِ حَقَّه، وحَمَلَ «المظلوم» علىٰ محلِّ «المُعقِّب» لأنه فاعلٌ أُضيفَ إليه المَصدَر، والتقدير: كما طَلَبَ الدائنُ المظلومُ حَقَّه[2].

قوله: (وقُرِئ: ﴿ٱلْكُفَّرُ﴾)، ابنُ عامرٍ والكوفيُّون[3].

قولُه: (والذي عِندَه عِلمُ القُرآنِ وما أُلِّفَ عليه مِنَ النَّظْمِ المُعجِز)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: الذي عِندَه عِلمُ القُرآنِ شهيدٌ علىٰ أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلَّمَ مُرسَلٌ من الله تعالىٰ، لأنه مُعجِزةٌ بما ذكر، ولكنْ لم يكنْ شهيداً بينَه وبينَهم، لأنّ مَن لم يَعلَمْ إعجازَ القُرآنِ لِـمَا أنه لم يكنْ عِندَه عِلمُ القُرآنِ لم يَسمَع شهادةَ مَن عِندَه عِلمُه، فلم يكنْ شهيداً بينَه وبينَهم،

---

(١) وهي نصفُ النهارِ عندَ زوالِ الشمس إلىٰ العصر، وقيل: شِدّةُ الحرّ، وكذا الـهَجيرُ والـهَجيرةُ والـهَجْر، أما التهجيرُ والتهجُّرُ والإهجار: فهو السَّيرُ في الهاجرة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هجر).

(٢) وانظر: «المُفصَّل» للزمخشريّ ص٢٢٥، و«شرح الألفية» لابن عقيل (٢: ١٠٤).

(٣) أي: عاصم وحمزة والكسائي، أما ابن كثير ونافع وأبو عمرو فقرؤوا: «وسيعلمُ الكُفْرُ»، انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٥٩.

الفائتِ لقُوىٰ البَشَر. وقيل: ومَنْ هو من عُلماءِ أهلِ الكتابِ الذين أسلَموا. لأنّهم يَشهدون بنعْتِه في كُتبهم، وقيل: هو اللهُ عزَّ وعلا، **والكتابُ: اللوحُ المحفوظ**. وعن الحسنِ: **لا واللهِ ما يعني إلّا الله**. ....

لأنّ النَّظْمَ المُعجِزَ والفَصاحةَ إدراكُهما بالذَّوْقِ بعدَ أن يُعلَمَ ما كانَ مُحصِّلاً له.

وقُلت: علىٰ الشاهِدِ أن يَشهَدَ بينَ الـخَصْمَين، فمَن أنصَفَ من نفسِهِ وأذعَنَ للحَقِّ سَمِعَ الشهادة، ومَن لم يَتـرُكِ العِنادَ وإن سَمِعَ وعرفَ وذاقَ لم يَنفَعْهُ معرفةُ نفسِه، فكيفَ بشهادةِ الغير، ألا ترىٰ إلىٰ أبي جَهْلٍ وعُتْبَةَ بنِ ربيعةَ كيفَ عَرَفا المُعجِزَ وذاقا البلاغةَ وشَهِدا له بالفَصاحة، ولم يُذعِنا للحَقّ، كما ذكرَه المُصنِّفُ في سورةِ «حم السَّجْدة»[1]، فالشاهدُ أربابُ البلاغةِ من المُؤمنين، كما قالَ صاحبُ «الانتِصاف»[2].

قولُه: (و«الكتاب»: **اللَّوْحُ المحفوظ**)، **الانتِصاف**: «الكِتابُ ـ علىٰ الأول ـ: القُرآن، و«الذي عندَه عِلمُ الكتاب»: المُؤمنون، وعلىٰ الثاني: جِنسُ الكُتُبِ المُتقدِّمة»[3].

قوله: (**لا والله، ما يعني إلا الله**)، هذا رَدٌّ لِزَعْم مَن ذهبَ أنَّ قولَه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ غيرُ الله، وإثباتٌ بالقَسَميّةِ لِـمَا أرادَه، يعني: ليسَ كما زعموا، والله ما يعني اللهُ بقوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلا اللهَ.

ولَعَلَّ اختيارَه هذا لأنّ حَمْلَه علىٰ العارفِ بعِلم القُرآنِ ـ كما سَبَقَ ـ: فيه تَعسُّف، وعلىٰ مُؤمني أهل الكِتاب: بعيد؛ لِـمَا روىٰ مُحيي السُّنّة عن قَتادة: أنه عبدُ الله بنُ سَلَام. وأنكرَه الشَّعْبيُّ وقال: السُّورةُ مَكِّيّة، وعبدُ الله أسلَمَ بالمدينة. وكذا عن سعيدِ بنِ جُبَير[4]. ولأنّ القِراءتَين

---

(١) أي: سورة فُصِّلت، وانظر كلامَ الزمخشـريِّ في تفسير الآية ١٤ منها (١٣: ٥٨٤).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٤) بحاشية «الكشّاف».

(٣) المصدر السابق (٢: ٣٦٢).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٢٨).

والمعنىٰ: كفىٰ بالذي يَستَحِقُّ العبادةَ وبالذي لا يَعلمُ عِلمَ ما في اللوح إلّا هو شهيداً بيني وبينكم. وتَعضُدُه قراءةُ من قرأ: «ومِن عندِهِ عُلِمَ الكتاب» علىٰ «مِنْ» الجارّة، أي: ومِنْ لَدُنْهُ علمُ الكتاب، لأنَّ عِلمَ مَنْ عَلِمَه مِن فَضْلِه ولُطفِه.

وقُرِئ: «ومِنْ عِندِهِ عُلِمَ الكتابُ»علىٰ «مِنْ» الجارّة، و«عُلِمَ» علىٰ البناء للمفعول، وقُرِئ: «وبمَن عندَه عِلمُ الكتابِ».

فإن قلت: بمَ ارتفعَ ﴿عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾؟ قلت: في القراءة التي وقع فيها ﴿عِندَهُۥ﴾ صلة يرتفعُ «العِلمُ» بالمُقدَّرِ في الظَّرف، فيكونُ فاعلاً؛ لأنّ الظَّرفَ إذا وقعَ صِلَةً أوغَلَ في شِبْهِ الفعل؛ لاعتمادِه علىٰ الموصولِ، فعَمِلَ عَمَلَ الفعل، كقولك: مررتُ بالذي في الدار أخوه، فـ«أخوه» فاعل، كما تقول: بالذي استقرَّ في الدار أخُوه. ....

مُساعِدتانِ لهذا الوَجْه، قالَ أبو البقاء: «ومَن قرأ: «عُلِمَ الكِتابُ» علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه جَعَلَ معمولَه (مَن عِندَه)»[1].

قوله: (والمعنىٰ: كفىٰ بالذي يَستَحِقُّ العِبادة)، يعني: إذا عُنِيَ بـ«مَن عِندَه عِلم الكتاب»: اللهُ عَزَّ وجَلّ، يَلزَمُ عطفُ الشيءِ علىٰ نفسِه، فأوَّلَ[2] اسمَ الذاتِ بما يُعطيهِ من معنىٰ استِحقاقِ العِبادة[3]، لِكونِـهِ جامِعاً لمعاني الأسماء، كما قالَ الأزهريّ: لا يكونُ إلهاً حتىٰ يكونَ معبوداً، وحتىٰ يكون خالقاً ورازِقاً ومُدبِّراً، فأتىٰ بالموصولةِ ليَتَوافَقَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه، فيكونُ علىٰ وِزانِ قولِ الشاعر:

يا لَـهْفَ زَيّابَةَ للحارثِ الصـ ... ـابِـحِ فالعائِم فالآيِبِ[4]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦١).

(٢) في (ف): «فأولىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) من قوله: «يعني: إذا عني» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) البيتُ لابن زيّابة، كما في «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٩).

وفي القراءة التي لم يقع فيها ﴿عِندَهُۥ﴾ صِلةً يرتفعُ «العِلمُ» بالابتداء.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورةَ الرَّعْدِ أُعطِيَ منَ الأجرِ عَشرَ حَسَنات، بوَزنِ كلِّ سَحابٍ مضىٰ، وكلِّ سَحابٍ يكونُ إلىٰ يوم القيامة، وبُعِثَ يومَ القيامةِ منَ المُوفينَ بعهدِ الله».

الانتِصاف: «قَدَّرَ في المعطوفِ عليه اسمُ «الله» بالذي يَستَحِقُّ العِبادة؛ حَذَراً من عطفِ الصِّفةِ علىٰ الموصوف، وعُدُولاً إلىٰ أنه عطفُ إحدىٰ الصِّفتَينِ علىٰ الأخرىٰ»[1].

قوله: (يرتفعُ «العِلمُ» بالابتداء)، قالَ أبو البقاء: «(مَن عِندَه) خَبَر، والمُبتَدأ: ﴿عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾»[2].

تَمَّتِ السُّورة

بحَمْدِ الله وعَوْنِه

*   *   *

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٤) بحاشية «الكشّاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦١).

سورة إبراهيم عليه السَّلام

مكية، وهي إحدىٰ وخمسون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۞ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ أُولَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ ١-٣]

﴿كِتَٰبٌ﴾ هو كتابٌ، يعني: السُّورة. وقُرِئ: «لِيَخرُجَ الناسُ». ....

سورة إبراهيم عليه السلام

مكية، وهي إحدىٰ وخمسون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (هو كتاب)، هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ ﴿الٓر﴾ تعديداً للحروف؛ قَرْعاً للعصا وتَقدِمةً لِدلائل الإعجاز، لا علىٰ أنها اسمٌ للسُّورة.

فإن قلت: لِـمَ آثَـرَ هذا الوَجْـهَ علىٰ أنّ المقـامَ يَقتَـضي أن يكـونَ اسماً[1] للسُّورة، لأنّ

---

(١) في (ف): «وصفاً»، والمُثْبَتُ من (ط) و(ح).

و﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ و﴿ٱلنُّورِ﴾: استعارتان للضَّلال والهُدىٰ، ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ بتَسهيلِهِ وتَيسيرِه، **مُستعارٌ منَ الإذنِ الذي هو تَسهيلٌ للحجابِ**، وذلك ما يمنحُهم منَ اللُّطف والتَّوفيق، ....

الخِطابَ بقولِه: ﴿أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ﴾ الآية، مَعَ النبيِّ ﷺ لا مَعَ القوم؟ قلت: معناه: أنَّ المُركَّبَ مِن هذهِ هو كتابٌ بَلَغَ في البلاغةِ والإعجازِ إلىٰ مكانٍ يخرجُ بسَبَبِهِ الناسُ مِنَ الظلماتِ إلىٰ النُّور.

قوله: (**مُستَعارٌ من الإذنِ الذي هو تَسْهيلٌ للحِجاب**)، قالَ المُصنِّف: «استِعارةُ «الإذنِ» للتَّسهيل والتيسير لأنّ الدُّخولَ في حَقِّ المالكِ مُتعذِّر، فإذا صُودِفَ الإذنُ تَسَهَّلَ وتَيسَّـر، فلما كانَ الإذنُ تسهيلاً لِـمَا تَعذَّرَ من ذلك، وُضِعَ مَوضِعَه، والمُراد: عندَه مَنْحُ اللُّطْفِ وتيسيرُ الإيمان»، قالَ مُحيي السُّنّة: «بأمرِ رَبِّهم، وقيل: بعِلم رَبِّهم»[1].

وقولُه: «مُستَعارٌ مِنَ الإذن» بعدَ قوله: «والظلماتُ والنُّور: مُستَعاران[2]»: فيه وَجْهان:

أحدُهما: استِقلالُ كُلٍّ من الاستِعارات.

وثانيهما: أن يُعتبَرَ التركيبُ إما عَقْلياً أو وَهْـمياً، فيُتَصَوَّرُ الهدىٰ كأنه نُور، والضَّلالُ كأنه ظُلمة، ويُتَصَوَّرُ المُكلَّفُ لانغِمـاسِهِ في ظُلماتِ الكُفرِ بحيثُ لا يَتَسهَّلُ له الخروجُ إلىٰ نُورِ الإيمانِ إلا بأن يَتَفضَّلَ اللهُ تعالىٰ عليه بكَرَمِه، ويَبعَثَ رسولاً، ويُنزِلَ كِتاباً، ثم يَسهُلُ ذلكَ عليه، كمَن وقعَ في تِيـهٍ مُظلِمةٍ ليسَ منها الخلاص، ولاتَ حينَ مَناص، وإنَّ مَلِكاً بَعَثَ توقيعاً إلىٰ بعضِ خواصِّهِ في استِخلاصِه، وضَمِنَ تسهيلَ ذلكَ علىٰ نفسِه.

ثم استعمَلَ هناكَ ما كانَ مُستَعمَلاً هاهنا، فقيل: «كتابٌ أنزَلناهُ إليكَ لِتُخرِجَ الناسَ مِنَ الظلماتِ إلىٰ النُّورِ بإذنِنا»، ووَضَعَ مَوضِعَ الضميرِ قولَه: ﴿رَبِّهِمْ﴾، للإشعارِ بالتربيةِ واللُّطفِ والفَضْل، وبأنَّ الهِدايةَ لُطفٌ مَحْض، وفيه: أنَّ الكِتابَ والرسولَ والدَّعْوةَ لا تُجدي دونَ الله، كما قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٢٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشّاف»: «استعارتان».

﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ **بَدَلٌ من قوله: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ بتكرير العامِل**، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ويجوز أن يكونَ علىٰ وجه الاستئنافِ، كأنَّه قيل: إلىٰ أيِّ نور؟ فقيل: إلىٰ صراطِ العزيزِ الحميد.

وقوله: ﴿ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾؛ **لأنه جَرىٰ مَجرىٰ الأسماء الأعلام لغَلَبتِه** واختصاصِه بالمَعبود الذي تَحِقُّ له العبادة، **كما غَلَب «النَّجمُ» في الثُّريّا. وقُرِئ بالرَّفع علىٰ: هو اللهُ.**

الوَيْلُ: نَقيضُ الوَأْلِ؛ وهو النَّجاةُ، اسمُ معنىً، كالهلاكِ؛ إلّا أنّه لا يُشتقُّ منه فعلٌ، إنّما يُقال: وَيْلاً له، فيُنصَبُ نَصْبَ المصادرِ، ثم يُرفعُ رَفْعَها لإفادة معنىٰ الثَّبات، فيُقال: وَيْلٌ له، كقوله: سلامٌ عليكَ.

ولـمّا ذَكَر الخارجينَ من ظُلُماتِ الكُفر إلىٰ نور الإيمانِ، توعَّد الكافرين بالوَيْل.

فإن قلت: ما وجهُ اتِّصالِ قولِه: ﴿مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ بـ«الوَيْل»؟ قلت: لأنّ المعنىٰ أنهم يُوَلْوِلُونَ من عذابٍ شديدٍ، ويَضِجُّون منه، ويقولون: يا وَيْلاهُ! ....

قوله: (**بَدَلٌ من قوله: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ بتكريرِ العامل**)، قالَ القاضي: «إضافةُ «الصِّراطِ» إلىٰ الله: إما لأنه مَقصِدُه أو المُظهِرُ له. وتخصيصُ الوَصْفَينِ ـ أعني: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ ـ للتنبيهِ علىٰ أنه لا يُذِلُّ سالِكَه ولا يُخيِّبُ سائِلَه»[1].

قوله: (**لأنه جَرىٰ مَجْرىٰ الأسماءِ الأعلام لِغَلَبتِه، كما غَلَبَ «النَّجْمُ» في «الثُّرَيّا»**)، فيه بَحْثٌ علىٰ ما سَبَقَ في أولِ الكتاب[2].

قوله: (**وقُرِئَ بالرفع؛ علىٰ: هو الله**)، نافعٌ وابنُ عامر، والباقون: بالجرّ[3].

قولُه: (**ما وَجْهُ اتصالِ [قوله]: ﴿مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ بـ«الوَيْل»**)، يعني: أنّ الظاهرَ يمنعُ

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٢).

(٢) في سورة الفاتحة، عندَ الكلام في لفظِ الجلالة من البَسْمَلة.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٦.

كقوله: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ﴾ مبتدأٌ، خبرُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٖ﴾، ويجوز أن يكون مجروراً؛ صفةً للكافرين، ومنصوباً علىٰ الذمّ، أو مرفوعاً؛ علىٰ: أعني الذين يَستَحِبُّون، أو: همُ الذين يَستَحِبُّون. والاستحبابُ: الإيثارُ والاختيارُ، وهو استِفْعالٌ منَ المحبَّة؛ لأنّ المؤثِرَ للشيء علىٰ غيره كأنّه يَطلبُ من نفسِه أن يكونَ أحبَّ إليها وأفضلَ عندَها منَ الآخَرِ.

وقرأ الحسنُ: «ويُصِدُّون» بضمِّ الياءِ وكسرِ الصّادِ. يُقال: صَدَّه عن كذا، وأصَدَّه، قال:

أُناسٌ أَصَدُّوا النّاسَ بِالسَّيفِ عَنهُمُ

والهمزةُ فيه داخلةٌ علىٰ: صَدَّ صُدُوداً، لِتَنقُلَه من غير التَّعدِّي إلىٰ التَّعدِّي ....

مِنَ الاتصال: قالَ أبو البقاء: «(وَيْلٌ) مُبتدأ و﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ خَبَرُه، و﴿مِنْ عَذَابٖ شَدِيدٍ﴾ صِفةُ «الوَيْل» بعدَ الخبر، وهو جائز، ولا يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ«وَيْل» لأجل الفَصْل بينَهما بالخبر»[1].

وأجاب: أنه يجوز، لأنه اتَّصَلَ به معنىٰ لا لفظاً، لأنَّ المعنىٰ أنهم يُوَلوِلُونَ ويَضِجُّونَ منه[2]، وقولُه: «ويقولون: يا وَيْلاه» تفسيرٌ لقوله: «يولولون».

قولُه: (أناسٌ أصَدُّوا الناسَ بالسَّيْفِ عنهُمُ)، تمامُه:

صُدُودَ السَّوافي عن أنوفِ الخرائِمِ[3]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٧٦٢).

(٢) في الأصول الخطية: «من عذاب»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٣) البيت لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» ص٧٠١، وفيه: «عن أنوف المخارم»، وسيأتي بتمامِهِ عندَ الزمخشريِّ =

وليست بفصيحةٍ كـ«أوقفه»؛ لأنّ الفُصحاءَ استغْنَوا بـ«صَدَّه» و«وَقَفَه» عن تكلُّف التَّعديةِ بالهمزة.

﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ ويَطلبون لسبيل الله زَيْغاً واعوجاجاً، وأنْ يَدُلُّوا النّاسَ علىٰ أنّها سبيلٌ ناكِبةٌ عنِ الحقِّ غيرُ مستوية، والأصلُ: ويبغُون لها، ....

«أصَدَّ»: جاءَ بمعنىٰ: صَدّ، وهيَ لغةُ كَلْب، و«السَّوافي»: الرِّياح، و«الـخَرْم» ـ بالخاءِ المُعجَمةِ والراءِ المُهمَلة ـ: أنفُ الجبل، يقول: هُم أناسٌ صَدُّوا الأعداءَ عن أنفُسِهم كما تَصُدُّ الرِّيحُ عن أنوفِ الجِبال.

قوله: (وليسَت بفَصيحة)، يُمكِنُ أن يُراد: وليسَت قِراءةُ الحسَنِ بفَصيحة، لأنّ المشهورةَ ـ وهي «يَصُدُّونَ» بفَتْح الياء ـ هيَ الفَصيحة، ونحنُ مُستَغنُونَ بها عن تكلُّفِ جَعْل «يُصِدُّونَ» منقولاً مِن: صَدَّ صُدُوداً، كما استَغنَينا عن «أوقَفَه» للتَّعْدية، لأنه جاءَ «وَقَفَه»، وهذا مبنيٌّ علىٰ عادتِهِ بأنّ القِراءةَ ليسَت بموقوفةٍ علىٰ السَّماع، بل علىٰ الاجتهاد.

قوله: (وأن يَدُلُّوا الناسَ علىٰ أنها سَبيلٌ ناكبة)، قيل: هو عطفٌ علىٰ «زَيْغاً»، أي: يَطلُبونَ لِسَبيل الله أن يَدُلُّوا الناس. والوَجْهُ أن يكونَ عطفاً علىٰ «يَطلُبون»، لأنَّ ما يَطلُبونَه معدومٌ مُحال، فلا يكونُ طَلَبُهم إلا هذهِ الدلالةَ، ووَصْفُهم[1] بأنها سَبيلٌ ناكِبة، وقَدْحُهم فيه: عِنادٌ وتَعنُّت[2].

= في تفسير الآية ٨٧ من سورة القصص (١٢: ١٢٥) بلفظ: «عن أنوفِ الحوائم»، وهكذا أورده الجوهري في «الصحاح» (صدد)، وقال ابنُ منظور في «لسان العرب» (صدد): «هذا البيتُ أنشَدَه الجوهريُّ وغيرُه علىٰ هذا النصّ، قال ابنُ بري: وصوابُ إنشادِه: «صُدودَ السَّواقي عن رؤوسِ المَخارِم»، والسَّواقي: مجاري الماء، والمَخْرِم: مُنقَطَعُ أنفِ الجبل».

قلت: ومعنىٰ «الحوائم»: العِطاش، وإبلٌ حوائمُ وحُوَّم: عِطاشٌ جداً. «لسان العرب»، مادة (حوم).

(١) في الأصول الخطية: «وصفهم» دونَ واو، ولم يظهر لي وجهُه، فأضفتُ إليه الواو، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٢) في (ف): «وتعسُّف»، والمُثبَتُ من (ح) و(ط).

فحُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ الفعل. ﴿فِي ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾ أي: ضَلُّوا عن طريقِ الحقِّ، ووَقَفوا دُونَه بمراحل.

فإن قلتَ: فما معنىٰ وَصْفِ الضَّلالِ بالبُعد؟ قلت: هو منَ الإسناد المجازيِّ، والبُعدُ في الحقيقة للضّالِّ؛ لأنه هو الذي يَتباعَدُ عنِ الطَّريق، فوُصف به فعلُه، كما تقول: جَدَّ جِدُّه، ويجوز أن يُرادَ: في ضلالٍ ذي بُعدٍ، أو: فيه بُعْدٌ؛ لأنّ الضّالَّ قد يَضِلُّ عن الطريقِ مكاناً قريباً وبعيداً.

قوله: (في ضَلالٍ ذي بُعْد، أو: فيه بُعْد)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: فعلىٰ هذا «البُعْدُ» صِفةٌ للمكان، لا صِفةٌ للضَّلال. وقلت: هذا حَقّ، وأما تحريرُ هذا المقام فأن يُقال: إنّ أصلَ الكلام أنهم ضَلُّوا عن طريقِ الحقِّ ضلالاً أيَّ ضلال، فاستُعيرَ له البُعد، وقيل: بعدوا فيه، فالبُعدُ من صفتِهم، فوُصِفَ بالضلالِ الذي هو فِعلُهم ومُلتبسٌ بهم، نحو[1]: طريقٌ سائر، وهو المُرادُ من قوله: «فوُصِفَ به فِعْلُه»، أو أنَّ الضَّلالَ كأنـه مكانٌ واسِعٌ ذو أطـرافٍ ومسافات، وهو مِنَ الكِنايةِ المطلوبِ بها تخصيصُ الصِّفةِ بالموصوف، لأنَّ القُرْبَ والبُعْدَ مما يُضافُ إلىٰ المكان، فنـبَّهَ به أنّ محلَّ الضَّلالِ محلٌّ ذو بُعْد، والضَّلالُ معنىٰ لا بُدَّ له أن يقومَ بذاتٍ يكونُ هذا المَحَلُّ مكانَه ومُستَقَرَّه، قال:

إنّ الـسَّماحةَ والمُـروءةَ والنَّـدىٰ ... في قُبّةٍ ضُـرِبَتْ علىٰ ابنِ الـحَشْـرَجِ[2]

وأما قولُه: «أو: فيه بُعْد»: فهو تمثيل، كأنه مِثْلُ طريقٍ مُستَقيم، وصُوِّرَ أنّ العُدولَ عن الجادّةِ يَمْنةً ويَسْـرةً ضَلالة، وحينَئذٍ تَتَفاوَتُ الضَّلالاتُ بحَسَب المعاصي[3] والبِدَع والكُفر، وإلىٰ التمثيلِ الإشارةُ بقوله: «لأنّ الضّالَّ قد يَضِلُّ عن الطريقِ مكاناً قريباً وبعيداً».

---

(١) من قوله: «طريق الحق ضلالاً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) البيتُ لزيادٍ الأعجَم، كما تقدَّم ص١٥٨ تعليقاً عند تفسير الآية ٨٤ من سورة هود.

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «المعاني».

[﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ ٤]

﴿إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ أي: ليَفْقَهوا عنه ما يَدْعُوهم إليه، فلا يكونُ لهم حُجَّةٌ علىٰ الله ولا يقولوا: لم نَفْهم ما خُوطِبْنا به، كما قال: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ [فصلت: ٤٤].

فإن قلتَ: لم يُبعَثْ رسولُ الله ﷺ إلىٰ العربِ وحدَهم، وإنّما بُعث إلىٰ الناس جميعاً ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، بل إلىٰ الثقلَين، وهم علىٰ ألسِنةٍ مختلفةٍ، فإنْ لم تكنْ للعرب حُجَّةٌ فلِغَيرِهمُ الحُجَّةُ، وإن لم تكنْ لغيرهم حُجَّةٌ فلو نَـزَلَ بالعَجَمِيَّة لم تكنْ للعرب حُجَّةٌ أيضاً.

قلت: لا يخلو إمّا أن ينزلَ بجميع الألسِنةِ أو بواحدٍ منها، فلا حاجةَ إلىٰ نُزوله بجميع الألسِنَة، لأنَّ الترجمةَ تَنُوبُ عن ذلك وتَكْفي التَّطويلَ، فبقيَ أن ينزلَ بلسانٍ واحد، فكان أولىٰ الألسنةِ لسانُ قومِ الرَّسولِ؛ لأنَّهم أقربُ إليه، فإذا فَهِموا عنه وتَبيَّنوه وتُنُوقِلَ عنهم وانتَشَر، قامتِ التراجمُ ببَيانهِ وتَفهيمِه، كما تَرىٰ الحالَ وتُشاهِدُها من نيابةِ التراجم في كلِّ أُمّةٍ من أُمم العَجَم، مع ما في ذلك من اتِّفاق أهلِ البلادِ المُتباعِدة، والأقطارِ المُتنازِحة، والأُممِ المختلفة، والأجيالِ المُتفاوتة، علىٰ كتاب واحد، واجتهادِهم في تعلُّم لفظِه وتعلُّم معانيه، وما يتشعَّبُ من ذلك من جلائلِ الفوائد، وما يتكاثرُ في إتعاب النُّفوسِ وكَدِّ القَرائحِ فيه، منَ القُرَبِ والطاعاتِ المُفضِيةِ إلىٰ جَزيل الثَّواب، ....

قوله: (فلو نَزَلَ بالعَجَميّة)، جوابُ الشرطِ علىٰ التأويل، أي: ولَئِنْ مُنِعَ أن يكونَ حُجّةً لغيرِ العَرَب فنحنُ نقولُ أيضاً: لو نُزِّلَ، إلىٰ آخِرِه.

ولأنه أبعدُ مِنَ التَّحريف والتَّبديلِ، وأسلَمُ مِنَ التَّنازُع والاختلاف، ولأنَّه لو نَزل بألسِنة الثَّقلَين كلِّها مع اختلافِها وكَثرتِها، وكان مستقلاً بصفة الإعجازِ في كلِّ واحدٍ منها، وكلَّم الرَّسولُ العربيُّ كلَّ أُمَّةٍ بلسانها كما كلَّم أُمَّتَه التي هو منها، يَتلُوه عليهم مُعجِزاً، لكان ذلك أمراً قريباً من الإلجاء.

قوله: (**أبعَدُ مِنَ التحريفِ والتبديل، وأسلَمُ مِنَ النِّزاع[1] والاختِلاف**)، قالَ صاحبُ «الفَرائد»: وذلكَ أنَّ الرسولَ إذا لم يكنْ له لِسانٌ مُخالِفٌ للِسانِ قومِه تَبيَّنَ لهم كُلُّهم ما أُرسِلَ به إليهم بلِسانِهم هُم، ثم هم يَنقُلونَ ذلكَ إلىٰ مَن سِواهُم مِنَ الأُمَم، وهَلُمَّ جَرّا، فيَحصُلُ التواتُر، وبه يُحصُلُ اليقين، وأما إذا كانَ لِسانُه مُخالِفاً للِسانِ المبعوثِ إليهم، فيحتاجونَ إلىٰ التُّـرْجُمانِ[2] والمُبيِّن، فيَضعُفُ النَّقْل، فلم يحصل لهم اليقين، فيقعُ الاختِلاف. ألا ترىٰ أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يُقبَض حتىٰ صارَ النَّقْلُ تَواتُراً.

قوله: (**وكَلَّمَ الرسولُ العربيُّ كُلَّ أُمَّةٍ بلِسانِها، كما كَلَّمَ أُمَّتَه**) إلىٰ قوله: (**لكانَ ذلكَ أمراً قريباً من الإلجاء**)، قالَ في «الانتِصاف»: «وفي هذا نَظَر؛ إذ يَتَضمَّنُ أنَّ إعجازَ القُرآنِ بلَفظِهِ خاصّة، حتىٰ لو قُدِّرَ مُنزَّلاً بكُلِّ لغةٍ لكانَ إلجاءً إلىٰ الإيمان، وهو بعيد، لأنَّ الإيمانَ عندَ حُصولِ العِلم بالمُعجِزةِ ليسَ إلجائياً، ولا فَرْقَ بينَ حُصُولِهِ بلُغةٍ واحِدةٍ ولُغاتٍ كثيرة»[3].

وقلت: ولَعَلَّ مُرادَ المُصنِّفِ مِنَ الإلجاء أنّ رجلاً واحِداً عربياً إذا تكلَّمَ بالألسُنِ التي لا تكادُ تَنحَصِرُ كثرة، ويكونُ كُلٌّ منها مُستَقِلّا بالإعجاز، كانَ ذلكَ مما يخرجُ عن حَدِّ المُعجِزةِ التي يَصِحُّ أن يُتَحدّىٰ بها، فيكونُ كالأمورِ التي تُلجِئُ إلىٰ الإيمان، كالكشفِ عن قَوارعِ الساعة، وحُضورِ مَلَكِ الموت، وغيرِ ذلك، ومن ثَمَّ قال: «قريباً من الإلجاء».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «التنازع».

(٢) بضَمِّ التاء وفَتْحِها، وهوالذي يُترجِمُ الكلام، أي: ينقلُه من لغة إلىٰ أخرىٰ، والجمع: تراجم. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ترجم).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٦) بحاشية «الكشّاف».

ومعنىٰ ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾: بلُغة قومِه. وقُرِئ: «بلِسْنِ قومِه». واللِّسْنُ واللِّسانُ: كالرِّيشِ والرِّياش، بمعنىٰ اللغة. وقُرِئ: «بلُسنِ قَومِه» بضَمِّ اللام، والسِّينُ مضمومةٌ أو ساكنةٌ، وهو جمعُ لسانٍ، كعِمادٍ وعُمُدٍ وعُمْدٍ علىٰ التَّخفيف.

وقيل: الضَّمير في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لمحمّدٍ ﷺ، ورَوَوْهُ عن الضَّحاك. وأنَّ الكُتبَ كلَّها نَزلت بالعربيَّة، ثمَّ أدّاها كلُّ نبيٍّ بلُغة قومِه، وليس بصحيحٍ؛ لأنّ قولَه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ضميرُ القوم، وهمُ العربُ، فيؤدِّي إلىٰ أنَّ اللهَ أنزل التَّوراةَ منَ السَّماء بالعربيَّة ليُبيِّنَ للعرب، وهذا معنىٰ فاسدٌ. ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، لأنّ اللهَ لا يُضِلُّ إلّا مَن يعلمُ أنه لن يؤمنَ، ولا يهدي إلّا من يعلمُ أنه يؤمنُ. والمرادُ بالإضلال: التَّخْليةُ ومَنْعُ الألطاف، وبالهداية: التَّوفيقُ واللُّطفُ، فكان ذلك كنايةً عنِ الكُفر والإيمانِ ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يُغلب علىٰ مَشيئته ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فلا يَخذِلُ إلّا أهلَ الخِذْلانِ، ولا يَلطُف إلّا بأهل اللُّطف.

قوله: (التي هو منها)، الضميرُ المرفوعُ للرسول ﷺ، والمجرورُ للأُمّة. وقولُه: «يَتلُوهُ» حالٌ من المرفوع في «كَلَّم».

قوله: (لأنَّ قولَه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ضمير القوم، وهُمُ العَرَب)، وللضَّحّاكِ أن يقول: الضمير لكُلِّ قوم، كأنه قيل: وما أرسَلنا مِن رسولٍ إلا بلِسانِ قوم مُحمَّدٍ ﷺ ليُبيِّنَ الرسولُ لِقَومِهِ الذي أُرسِلَ إليهم؛ لِدلالةِ السِّياق[1].

قوله: (﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾: كقوله تعالىٰ: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾)، يُريد: أنّ الفاءَ في ﴿فَيُضِلُّ﴾ تفصيلية، يعني: أنّ اللهَ تعالىٰ أرسَلَ الرسولَ إلىٰ القوم ليُبيِّنُ لهم طريقَ الهِدايةِ وطريقَ الضَّلالة، فعندَ ذلكَ حَصَلَ الاختِلاف؛ فبعضُهم اختاروا الهدايةَ وبعضُهم الضلالة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

---

(١) نقلَ العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٣: ١٨٦) ما ذكرَه المُؤلِّفُ هنا، وجَعَلَه تكلُّفاً، فليُنظر.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ ٥]

﴿أَنْ أَخْرِجْ﴾ بمعنىٰ: أي أخرِج؛ لأنّ الإرسالَ فيه معنىٰ القول، كأنه قيل: أرسلناهُ وقُلنا له: أخرِج. ويجوزُ أن تكونَ «أنْ» الناصبةَ للفعل، وإنّما صَلَحَ أن تُوصَلَ بفعل الأمرِ لأنّ الغرضَ وَصْلُها بما تكون معه في تأويل المصدر، وهو الفعلُ والأمر، وغيرُه سواءٌ في الفِعْليَّة. والدَّليلُ علىٰ جواز أن تكونَ الناصبةَ للفعل: قولُهم: **أوعَزَ إليه بأن افعَل، فأدخَلُوا عليها حرفَ الجرِّ**. وكذلك التَّقديرُ: بأنْ أخرِجْ قومَك، ....

مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، لكنْ لـمّا كانَ الإضلالُ والهِدايةُ مُترادِفَينِ لِـمَنعِ الألطافِ ومَنْحِ التوفيق، والمنعُ والمنحُ لازِمَينِ للكفرِ والإيمان، كَنّىٰ بها عنهما علىٰ التلويحية.

وعندَنا: الفاءُ ليسَت للتفصيل، لأنّ المعنىٰ: ما كانَ إرسالُ الرُّسُل إلا للبيانِ وإلزام الحجّةِ وإزاحةِ العِلّةِ وتمييزِ الضّالِّ مِنَ المُهتَدي، لا لِيُوجِدُوا فيهم الهداية، ويُزيلوا عنهم الضَّلالة، فإنَّ ذلكَ مِنَ الله تعالىٰ، يُضِلُّ مَن يشاءُ ويهدي مَن يشاء، لأنه عزيزٌ قَوِيٌّ لا يُغالَب، يَفعَلُ ما يشاء، حَكيمٌ لا يُدرِكُ أحدٌ كُنْهَ حِكمَتِه، يَحكُمُ ما يشاء، هذا ظاهرٌ لا تعقيدَ فيه ولا تَعسُّف، ومُوافِقٌ لِفاتحةِ السُّورة، واللهُ أعلم.

قوله: (**أوعَزَ إليه**)، **الجوهري**: «أوعزتُ إليه في كذا وكذا؛ أي: تَقَدَّمْت، وكذلك: وَعَّزْتُ إليه توعيزاً، وقد يُخفَّفُ فيُقال: وَعَزْتُ إليه وَعْزاً». وفي الحاشية[1]: «أوعَزَ؛ أي: أمَرَ».

قوله: (**فأدخَلُوا عليها حرفَ الجر**)، ودخولُ حرفِ الجرِّ مُشعِرٌ بأنَّ «أنْ» مَصدَريّة، لأنه مِن خواصِّ الاسم، ولو كانت مُفسِّرةً لَزِمَ خِلافُ ذلك، لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَدخُلُ علىٰ الحرفِ ولا علىٰ الفِعل.

---

(١) أي: حاشية نُسْخةِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشّاف»، وقد نَقَلَ عنها في مواضع، صَرَّحَ في بعضِها بعَزْوِ ما فيها إلىٰ الزمخشريّ، وتردَّد في بعض آخر، وسكت في ثالث، كما هو الحالُ هنا.

﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ وأنذِرهُم بوقائعه التي وَقَعَت علىٰ الأُمم قبلَهم: قومِ نوحٍ وعادٍ وثمود. ومنه: أيامُ العرب؛ لحُروبها ومَلاحِمِها، كيوم ذِي قار، ويوم الفِجَار، ويوم قِضَّةَ وغيرِها، وهو الظاهر، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: نَعْماؤه وبَلاؤه؛ فأمّا نَعْماؤه فإنه ظَلَّل عليهمُ الغَمام، وأنزلَ عليهمُ المَنَّ والسَّلوىٰ، وفَلَق لهمُ البحر، وأمّا بَلاؤه فإهلاكُ القرون.

قوله: (ومَلاحِمِها)، الجوهري: المَلحَمة: الوَقْعةُ العظيمةُ في الفِتنة.

«يومُ ذي قار»: يومٌ لبني شَيْبان، وكانَ أبرَوَيزُ[1] أغزاهُم جيشاً، وهو أولُ يوم انتَصَرَت فيه العَرَبُ من العَجَم.

و«الفِجَار»: يومٌ من أيامِهم، وهي أربعةُ أفجِرة؛ كانت بينَ قُرَيشٍ ومَن معَها مِن كِنانة وبينَ قَيْسِ عَيْلانَ في الجاهِلية، وكانتِ الدَّبْرةُ علىٰ قَيْس، وإنما سُمِّيَت هذهِ الحربُ فِجاراً؛ لأنها كانت في الأشهُرِ الحُرُم.

و«يومُ قِضَة» ـ بكسرِ القافِ وفَتْحِ الضادِ المُعجَمةِ المُخفَّفة ـ: مَوضِعٌ كانت به وَقْعةُ تَحْلاق اللِّمَم[2].

قوله: (وهو الظاهر)، أي: وحَمْلُ «الأيام» علىٰ معنىٰ الوقائع هو الظاهِر، لأنَّ التذكيرَ بالأيام أكثرُ ما يُستَعمَلُ في التخويفِ والإنذارِ كما سَبَق.

وأما دليلُ ابنِ عبّاسٍ علىٰ قوله: «نَعْماؤُهُ وبَلاؤُه»: فهو قولُه: ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، وكذا

---

(١) وهو أبرَويزُ بنُ هُرْمُزَ بنِ أنوشِرْوانَ بنِ قُباذ، أحدُ الأكاسرةِ ملوكِ الفُرْس، وهو الذي غَلَبَ الرُّوم الغَلَبَ المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾. قاله الحافظُ ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (٣: ١٦٧)، باب «ذِكرُ ما آل إليه أمرُ الفُرْس باليمن».

(٢) الكلام كُلُّه للجوهري؛ مُفرَّقاً في موادِّ الألفاظِ المذكورة.

وتحلاق اللمم: يومٌ لتغلب على بكر بن وائل، لأن الحلقَ كان شعارَهم يومئذ. «لسان العرب»، مادة (حلق).

﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ يصبرُ علىٰ بلاء الله، ويَشكُر نَعماءَه، فإذا سمع بما أنزلَ اللهُ منَ البلاء علىٰ الأُمم، أو أفاضَ عليهم منَ النِّعَم، تَنبَّهَ علىٰ ما يجبُ عليه من الصَّبرِ والشُّكرِ واعتبَرَ. وقيل: أراد لكلِّ مؤمن، لأنّ الشُّكرَ والصَّبرَ من سَجاياهُم، تَنبيهاً عليهم.

[﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ ٦]

﴿إِذْ أَنجَىٰكُم﴾ ظرفٌ للنِّعمة بمعنىٰ الإنعام، أي: إنعامَه عليكم ذلكَ الوقت. فإن قلت: هل يجوز أن ينتصبَ بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾؟ قلت: لا يخلو من أن يكون صِلَةً للنِّعمة بمعنىٰ الإنعام، أو غيرَ صِلَةٍ إذا أردتَ بـ«النِّعمة» العَطيَّة، ....

جَمْعُ «الأيام»؛ فإنها تَقتَضي اختِلافَ أنواعِها، وقولُه: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقولُه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾، لأنه كالتفصيل لهذا الإجمال.

قوله: (وقيل: أرادَ لكُلِّ مُؤمن)، عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «يَصبِرُ علىٰ بلاءِ الله»، فعلىٰ الأول: «الصَّبّارُ» و«الشَّكورُ» مُرادٌ بهما كُلُّ مَن قامَ به الصَّبْرُ والشُّكْر، وعلىٰ الثاني: عبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحد، كما تقولُ في الكِنايةِ عن الإنسان: حيٌّ مُستَوي القامةِ عَريضُ الأظفار. هو من قوله: «الإيمانُ نِصفان: نِصفٌ صَبْر، ونِصفٌ شُكر»[(١)].

قوله: (تنبيهاً عليهم)، مفعولٌ له، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، وأراد: لكُلِّ مُؤمنٍ؛ ليُنبِّهَ السامعَ علىٰ مكانِ الشُّكرِ والصَّبر، وأنهما مِن سَجيّةِ المُؤمنين، وكشفٌ عن حَقيقتِهم، كأنه قيل: المُؤمنُ هو الذي يَصبِرُ ويَشكُر.

---

(١) تقدَّم تخريجُه ص٢٦ في تفسير الآية ١١ من سورة هود.

فإذا كان صلةً لم يعملْ فيه، وإذا كان غيرَ صِلَةٍ بمعنىٰ: اذكُروا نعمةَ الله مستقرَّةً عليكم؛ عَمِلَ فيه، ويَتبيَّنُ الفَرقُ بينَ الوجهَينِ أنك إذا قلت: نعمةَ الله عليكم، فإن جعلتَه صِلةً لم يكن كلاماً حتىٰ تقول: فائضةٌ أو نحوَها، وإلّا كان كلاماً.

ويجوز أن يكونَ ﴿وَإِذْ﴾ بَدَلاً من ﴿نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾، أي: اذكروا وقتَ إنجائكم، وهو بَدَلُ الاشتمال.

فإن قلتَ: في سورة البقرة: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾، وفي الأعراف: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ وهاهنا: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ مع الواو، فما الفرق؟ قلت: الفرقُ أنّ التَّذبيحَ حيث طُرِح الواوُ جُعل تفسيراً للعذاب وبياناً له، وحيث أُثبِتَ جُعل التَّذبيحُ ـ لأنه أَوْفىٰ علىٰ جنس العذاب، وزاد عليه زيادةً ظاهرةً ـ كأنه جنسٌ آخَر.

فإن قلت: كيف كان فعلُ آلِ فرعونَ بلاءً من ربِّهم؟ قلت: تَمكينُهم وإمهالُهم، حتّىٰ فَعَلوا ما فَعَلوا ابتلاءً منَ الله. ووجهٌ آخَر: وهو أنَّ ذلك إشارةٌ إلىٰ الإنجاء وهو بلاءٌ عظيم، والبلاءُ يكون ابتلاءً بالنِّعمة والمِحْنةِ جميعاً، قال تعالىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال زهير:

فأَبلاهُما خَيرَ البَلاءِ الذي يَبْلُو

قوله: (كيفَ كانَ فِعلُ آلِ فِرعَون بَلاءً مِن رَبِّهم)، يُريد: كيفَ نُسِبَ البَلاءُ الصادِرُ من آلِ فِرعَونَ إلىٰ الله تعالىٰ؟ وأجاب: أنَّ ما صَدَرَ منهم لـمّا كانَ من تمكينِ الله تعالىٰ نُسِبَ إليه، وهذا تحريف؛ لأنَّ لفظةَ التنزيل: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم﴾ أي: وفي أفعالِهم اختبارٌ من الله، أي: أنه تعالىٰ خَلَقَ فيهم تلكَ الأفعال؛ ليكونَ ابتلاءً منه.

قوله: (فأبلاهُما خيرَ البَلاءِ الذي يَبلُو)، أولُه:

جزىٰ اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بكم[1]

---

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشَّنتَمَريّ ص٤٠، لكنْ فيه: «رأىٰ اللهُ بالإحسان».

[﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ ٧]

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ من جملة ما قال موسىٰ لقومه، وانتصابُه للعطفِ علىٰ قوله: ﴿نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، كأنه قيل: وإذ قال موسىٰ لقومه: اذكروا نعمةَ الله عليكم، واذكروا حين تأذّن ربُّكم. ومعنىٰ ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾: أَذِنَ ربُّكم. ونظيرُ تأذَّن وأَذِن: تَوعَّد وأَوعَد، تَفضَّل وأفضَل. **ولا بدّ في «تفعَّل» من زيادة معنىٰ** ليس في «أفعَلَ»، كأنه قيل: وإذ أَذِنَ ربُّكم إيذاناً بليغاً تَنْتفي عندَه الشُّكوك، وتَنزاحُ الشُّبَه. والمعنىٰ: وإذْ تأذَّن ربُّكم فقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾، أو أجرىٰ ﴿تَأَذَّنَ﴾ مَجْرىٰ «قال»؛ لأنه ضَرْبٌ منَ القول.

وفي قراءة ابن مسعود: «وإذ قال ربُّكم لئنْ شَكَرتُم»، **أي: لئن شكرتُم ـ يا بني إسرائيلَ ـ ما خَوَّلتُكم من نعمة الإنجاءِ** وغيرِها منَ النِّعَمِ ....

مضىٰ شَـرْحُه في الأنفال[1].

قوله: (**ولا بُدَّ في «تَفَعَّلَ» مِن زيادةِ معنىٰ**)، ومن ذلكَ قيل: تكلَّفَ فُلانٌ فيما فَعَل: أي: كَدَحَ فيه وتَعمَّل.

قوله: (**أي: لَئِنْ شَكَرتُم ـ يا بني إسـرائيلَ ـ ما خَوَّلتُكُم مِن نِعمةِ الإنجاء**) إلىٰ آخِره، ولـمّا كانَ اللفظانِ مُطلَقَين ـ أعني: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ـ غيرَ مُقيَّدَين بأيِّ شيءٍ يَشكُـرون، وما تلـكَ النِّعمـةُ التي وَجَبَ عليـهم شُكـرُها، وما تلكَ الزِّيـادةُ التي يَستَزيدونَها بالشُّكر، قَيَّـدَ كُلًّا بما يُناسِبُه المقام، قالَ مُحيي السُّنّة: «قيل: الشُّكرُ قَيْـدُ الموجودِ وصَيْدُ المفقود»[2].

(١) في تفسير الآية ١٧ منها (٧: ٥٥).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٣٣٧).

بالإيمان الخالصِ والعملِ الصالحِ ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ نعمةً إلىٰ نعمة، ولأُضاعِفَنَّ لكم ما آتيتُكم، ﴿وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾ وغَمِطتُم ما أنعمتُ به عليكم ﴿إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ لـمَن كَفر نعمتي.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ ٨]

﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ﴾: إن كفرتُم أنتم ـ يا بني إسرائيلَ ـ والناسُ كلُّهم، فإنّما ضَررتُم أنفُسَكم وحَرمتُموها الخيرَ الذي لا بدَّ لكم منه وأنتم إليه محاويج، واللهُ غنيٌّ عن شُكركم ﴿حَمِيدٌ﴾ مُستوجِبٌ للحمد بكثرة أنعُمِه وأياديه، وإن لم يَحمَدْهُ الحامدون.

قوله: (بالإيمانِ الخالص)، الباءُ مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾.

قوله: (وغَمِطتُم[1])، أي: حَقَّرْتُم، الجوهري: «غمطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والإزراءُ بهم».

قوله: (فإنما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم وحَرَمتُموها الخيرَ الذي لا بُدَّ لكم منه، وأنتُم إليه مَحاويج)، هذهِ المعاني إنما تُستفادُ من إيقاع قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ جزاءً لِقولِه: ﴿إِن تَكْفُرُوٓاْ﴾، فإنه علىٰ سَبيل التقريع والتوبيخ، يعني: إني أُنبِّهُكم[2] ـ أيُّها الجَهَلةُ ـ بسَبَب كُفرانِكم نِعمةَ الله؛ علىٰ أنكم إنما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم وحَرَمتُموها الخيرَ الذي لا بُدَّ لكم منه، لأنه تعالىٰ ما كَلَّفكم إلا ليَجزيَكم علىٰ أعمالِكم، فتَنتَفِعُوا بها يومَ القيامة؛ يومَ تحتاجونَ إليه، إذ لا يَرجِعُ نفعُها ولا ضَرُّها إليه، لأنه غنيٌّ حَميد، سَواءٌ حَمِدتُموهُ أو كَفَرتُم به، ولا بُدَّ مِنَ الجزاء، وليسَ ذلكَ إلا في يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بَنُون، إلا من أتىٰ اللهَ بقَلْب سَليم، وهو المُرادُ من قوله: «وأنتُم إليه مَحاويج»، أي: إلىٰ الخيرِ الذي يَصِلُ إليكم بسَبَب أعمالِكم في ذلكَ اليوم.

---

(١) يُقال: غَمِطَ وغَمَطَ؛ من باب فَهِمَ وضَرَب.
(٢) في (ح): «أنهاكم»، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

[﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ ٩]

﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ وقعت اعتراضاً، أو: عَطَفَ «الذين من بَعْدِهم» علىٰ ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ اعتراض. والمعنىٰ: أنَّهم منَ الكَثرةِ بحيثُ لا يعلمُ عدَدَهم إلّا الله وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: بينَ عدنانَ وإسماعيلَ ثلاثون أباً لا يُعرفون، وكان ابنُ مسعودٍ إذا قرأ هذه الآيةَ قال: كذبَ النّسّابُون، يعني أنهم يَدَّعُون علمَ الأنساب، وقد نَفَىٰ اللهُ علمَها عن العباد.

قوله: (أو عطفَ «الذينَ مِن بَعْدِهم» علىٰ ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾، و﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ اعتِراض)، هذا أحسَنُ من الاعتِراضِ الأول، لأنّ الاعتِراضَ[1] مِنَ التحاسِينِ في الكلامِ[2]، وحَسَّنَ مَوقِعَه أن يكونَ مَعَ التأكيد[3]، كما قال: «والمعنىٰ: [أنهم] مِنَ الكثرةِ بحيثُ لا يَعلَمُ عَدَدَهم إلا الله».

وعلىٰ الأول: والذينَ مِن بَعْدِهم لا يَعلَمُهم إلا الله، ليسَ فيه رائحةٌ مِن ذلك.

قوله: (بينَ عدنانَ وإسماعيل)، قالَ صاحبُ «الجامع»: «اختُلِفَ في نَسَبِ النبيِّ ﷺ بعدَ اتفاقِهم أنه مِن وَلَدِ إسماعيلَ عليه السَّلام، وأنه مِن وَلَدِ مَعَدِّ بنِ عدنان، وإنما الاختِلافُ في الأسماءِ التي قبلَ عدنان، ولا يكادُ يَصِحُّ لأحدِ الرُّواةِ روايةٌ ولا ضَبْطُ الأسماء»[4].

وأما اتصالُ هذهِ الآيةِ بما قبلَها: فإنه لـمّا أجمَلَ الكلامَ في قوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ

---

(١) من قوله: «هذا أحسن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) وهو أحدُ أقسام مبحث «الإطناب» من مباحث علم المعاني في البلاغة العربية.

(٣) في (ط) و (ح): «مع التأكيد اللطف»! ولم يظهر لي وجهُها، وليست في (ف)، فلم أُثبِتْها، واللهُ أعلم.

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢ : ٨٧).

﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ فعَضُّوها غيظاً وضَجَراً ممّا جاءت به الرُّسُل، كقوله: ﴿عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أو ضَحِكاً واستهزاءً كمَن غلَبَه الضَّحك، فوضعَ يَدَه علىٰ فِيْه. أو: وأشاروا بأيديهم إلىٰ ألسِنَتِهم وما نَطقتْ به من قولهم: ﴿إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾ أي: هذا جوابُنا لكم ليس عندنا غيرُه، إقناطاً لهم منَ التَّصديق. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾، وهذا قولٌ قويّ، أو: وَضَعوها علىٰ أفواههم يقولون للأنبياء: أَطْبِقُوا أفواهَكم واسكُتوا. أو: رَدُّوها في أفواهِ الأنبياء، ....

إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾، وفَصَلَه مُبتَدِئاً بقِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، عَقَّبَه مُجمِلاً بقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ توبيخاً وتهديداً.

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾)، يعني: الذي يَنصُرُ أنّ المُرادَ من قوله: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[1]: أنهم أشاروا بأيديهم إلىٰ ما نَطَقَتْ به ألسِنَتُهم؛ عطفُ[2] قولِه: ﴿إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾، أي: أشاروا إلىٰ أفواهِهم، ثم تكلّموا به، لِتَتَّصِلَ الإشارةُ بالقول، ومنه قولهم: أقولُ قولي هذا. وهذا أقوىٰ الوُجوه؛ وذلكَ أنه تعالىٰ عَطَفَ «قالوا» علىٰ ﴿فَرَدُّوٓاْ﴾[3]، والفاءُ للتعقيب، فكأنهم لـمّا جاءَتْهُم الرُّسُلُ بالبيِّناتِ ما أمهَلوا، بل عَقَّبُوهُ بالتكذيب، وأكَّدُوهُ غايةَ التأكيد، وما تَفكَّروا في الآيات، وما قَصَّروا في الرَّدّ.

الانتِصاف: «أقوىٰ الوجوه هذا، لأنّ إقناطَهُم قولاً وفِعلاً هو المُناسِبُ لِـحَدِّهم، ومن ثَمَّ صَدَّروا الجملةَ بـ«إنّ» المُؤكِّدة، وواجَهُوا بالخِطاب[4]، وكَرَّروا «إنّا»، ولا يُناسِبُ

---

(١) من قوله: «يعني: الذي ينصر» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) قولُه: «عطفُ قوله ...» هو خَبَرُ الاسم الموصول «الذي» الوارد في أول الجملة.

(٣) من قوله: «أيديهم في أفواههم» من لفظِ الآية الكريمة إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: بخطاب رُسُلِهم، وذلك في قوله: ﴿بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾.

يُشيرون لهم إلىٰ السُّكوت. أو: وَضَعوها علىٰ أفواههم يُسكِّتُونهم ولا يَذَرُونهم يتكلَّمون.

وقيل: الأيدي، جمع يَدٍ، وهي النِّعمةُ بمعنىٰ: الأيادي، أي: رَدُّوا نِعَمَ الأنبياءِ التي هي أجلُّ النِّعمِ من مواعظِهم ونصائحِهم وما أُوحِيَ إليهم منَ الشَّرائع والآياتِ ﴿فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾، ....

السِّياقُ الضَّحِكَ والغَيْظ، ولا التَّصميت، إذ لم يُنكِروا عَوْدَهم إلىٰ المُجادَلة»[1].

قوله: (أو وَضَعُوها علىٰ أفواهِهم يُسَكِّتُونَهم)، أي: يُسَكِّتُونَهم قَسْراً بوَضْع الأيدي علىٰ شِفاهِهم، وفي الوَجْهِ السابق: لم يكنِ الوَضْعُ للقَسْر بل للإشارة.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: الواجبُ أن يكونَ المُرادُ مَنعَهم من التَّحَدُّثِ بما جاؤوا[2] بقَدْرِ استطاعتِهم، لأنه إن حُمِلَ علىٰ الحقيقةِ لَزِمَ أن يكونَ الكُلُّ وَضَعوا أيديَهم علىٰ أفواهِهم، ومعلومٌ أنه غيرُ واقع.

وقلت: لا يلزمُ ذلك، لأنه حينَئذٍ من باب «قَتَلَ بنو تميم[3] فُلاناً»، وإنما قَتَلَه واحدٌ منهم.

قوله: (وقيل: «الأيدي» :جمعُ «يد»، وهيَ النِّعْمة، بمعنىٰ: الأيادي)، إنما قال: «بمعنىٰ: الأيادي»؛ لأنّ «الأياديَ» غَلَبَت في النِّعَم، و«الأيديَ» في الجوارح، قال:

سأشكُرُ عَمْراً إن تَراخَتْ مَنِيَّتي ... أياديَ لم تُمْنَنْ وإن هيَ جَلَّتِ[4]

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٦٨-٣٦٩) بحاشية «الكشّاف».

(٢) رُسِمَت هذهِ الكلمةُ في (ح): «أجاوا»، وفي (ف): «اختاروا»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «بنو فلان»، والأمرُ فيه قريب.

(٤) اختُلِفَ في قائلِه اختِلافاً كثيراً، فقيل: لعبد الله بن الزُّبير في مَدْح عَمْرِو بنِ عُثمانَ بنِ عفّان، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٢: ٢٦٥)، وقيل: لعَمْرِو بنِ كُمَيل في مَدْح عَمْرِو بنِ ذَكْوان، كما في «شرح الحماسة» للخطيب التبريزي (٢: ٢٦٦)، وقيل: لمُحمَّدِ بنِ سعيد، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة» (٣: ١٦١).

والبيتُ ـ غيرَ منسوب ـ في «الحماسة» لأبي تمام ص٣٢٥، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١: ١١٠)، وهو من شواهد «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٧٦.

لأنَّهم إذا كذَّبوها ولم يَقبَلُوها، فكأنَّهم ردُّوها في أفواهِهم ورَجَّعُوها إلىٰ حيثُ جاءتْ منه علىٰ طريق المَثَل ﴿مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ﴾ منَ الإيمان بالله. وقُرِئ: «تَدْعُونّا» بإدغام النُّون، ﴿مُرِيبٍ﴾ مُوقِعٍ في الرِّيبة، أو: ذِي رِيْبَة، من: أرابَه وأرابَ الرَّجل، وهي قَلَقُ النَّفْسِ وأنْ لا تَطمئنَّ إلىٰ الأمر.

[﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ ١٠]

﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ أُدخلت همزةُ الإنكارِ علىٰ الظَّرف، **لأنَّ الكلامَ ليس في الشكِّ، إنَّما هو في المُشْكوكِ فيه**، وأنَّه لا يَحتملُ الشكَّ لظُهور الأدلَّةِ وشَهادتِها عليه ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ **أي: ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلىٰ الإيمان ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾، أو: يَدْعوكم لأجْلِ المغفرة**، ....

قوله: (علىٰ طريقِ المَثَل)، أي: مُثِّلَ ما جاءَ به الأنبياءُ مِنَ المَصالح والنصائح والمَواعِظ، وأنهم رَدُّوها أبلَغَ رَدّ، وما قَبِلُوها، بما يُحاوَلُ رَدُّه إلىٰ حيثُ جاءَ منه؛ من الكلام الخارج من الفم، فقيل: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾، نَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، قالَ المُصنِّف: «نَبْذُه وراءَ ظُهورِهم مَثَلٌ لِتَرْكِهمْ وأعراضِهم عنه بما يُرمىٰ به وَراءَ الظَّهْرِ استِغناءً عنه وقِلَّةَ التِفاتٍ إليه»، فإذن لا يَدَ ولا فَمَ هناك.

قوله: (لأنّ الكلامَ ليسَ في الشَّكّ)، يعني: مِن حَقِّ حرفِ الاستِفهام أن يَدخُلَ علىٰ فِعلِ الشَّكّ، لا علىٰ الظَّرْفِ الذي هو مُتعلَّقُه، وإنما أُدخِلَ عليه لأنّ التردُّدَ إنما وقعَ في المشكوكِ فيه، لأنّ الشَّكَّ موجودٌ لا كلامَ فيه.

قوله: (أي: ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلىٰ الإيمانِ ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾، أو: يَدعُوكُم لأجل المَغفِرة)، وعلىٰ الثاني: الدَّعْوةُ مُطلَقةٌ أو المَدعُوُّ إليه عامّ، قالَ القاضي: «﴿يَدْعُوكُمْ﴾ إلىٰ الإيمانِ ﴿لِيَغْفِرَ

كقوله: دَعوتُه لِينصُرَني، ودَعوتُه ليأكلَ معي، وقال:

دَعَــوْتُ لِــمَا نَــابَني مِــسْوَراً فلَبّــا فلَبّــيْ يَــدَيْ مِــسْوَرِ

فإن قلت: ما معنىٰ التَّبعيضِ في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾؟ قلت: ما علمتُه جاء هكذا إلّا في خطابِ الكافرين، كقوله: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٣-٤]، ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقال في خطاب المؤمنين: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] إلىٰ أن قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]، وغيرِ ذلك ممّا يُوقِفُك عليه الاستقراء، وكان ذلك للتَّفرقةِ بين الخطابَين، ....

لَكُم﴾، أو يَدعُوكم إلىٰ المَغفِرة، كقولك: دَعَوتُه لِيَنصُرَني؛ علىٰ إقامةِ المفعولِ له مقامَ المفعولِ به»[1]، أراد: أنّ المَدعُوَّ إليه في الأول: الإيمان، و﴿لِيَغْفِرَ لَكُم﴾ تعليلٌ قَصْداً، وفي الثاني: المَدعُوُّ إليه المَغفِرة، والتعليلُ لازمٌ لكنْ من غير قَصْد.

قوله: (دَعَوْتُ لِـمَا نابَني مِسْوَراً فلَبّا فلبّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ)، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ ذِكرَ «اليَدَينِ» علىٰ سَبيل الإقحام، وأضافَ «لبّيْ» إلىٰ المُظهَر، كما يُضافُ إلىٰ المضمَر، وفي حاشية «الصِّحاح»: «قال أبو تمام: البيتُ لأعرابيّ من بني أسَد، استُشْهِدَ به علىٰ أنّ «لَبَّيكَ» مُثنّىٰ، والياءُ علامةُ التثنية، وليسَت مِثل: عليكَ وإليك. وكتبَ ابنُ الحبيب الكاتب».

فـ«لبّا» الأُولىٰ بالألف، والثانيةُ بالياءِ علىٰ إضافتِها إلىٰ «يَدَي» إضافةٌ للمَصدَرِ إلىٰ المفعول، وصَحَّحه الصَّغَاني، والأولُ فِعلٌ وإن كانتِ الألفُ رابعة[2]، ولَعَلَّ ذلكَ للتميز، والفاءُ الثانيةُ سَبَبيّةٌ علىٰ حَذفِ الفِعل، وإقامةِ المَصدَرِ مَقامَه، دعا له أن يكونَ مُجاباً كما كانَ مُجيباً، و«يَدَي» تأكيد.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٤).

(٢) يعني: كان حقُّها أن تُكتَبَ علىٰ صورة الياء لأنه فِعلٌ رباعيّ، كما هي القاعدةُ فيه.

ولئلّا يُسَوِّيَ بينَ الفريقَينِ في الميعاد، وقيل: أُريدَ أنه يَغفرُ لهم ما بينَهم وبينَ الله، بخلاف ما بينَهم وبينَ العبادِ منَ المظالم ونحوِها.

قالَ الجوهريّ: «قولُهم: هذا كما قَدَّمَتْ يداك، وهو تأكيد، كما يُقال: هذا ما جَنَتْ يداك، أي: جَنَيتَه أنت».

يقول: دَعَوتُ مِسْوَراً ليَنصُرَني لِـمَا نابَني مِنَ الشدائد، فأجابني، فأجابَ اللهُ دُعاءَه ونَصَرَه اللهُ نَصْراً.

قوله: (**وقيل: أُريدَ أنه يَغفِرُ لهم ما بينَهم وبينَ الله تعالىٰ، بخِلافِ ما بينَهم وبينَ العِبادِ مِنَ المَظالم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنه مُشتَرَكٌ بينَ الفَريقَين، أي: المُؤمنينَ إذا تابوا، والكافرينَ إذا آمنوا.

وقلت: الذي عليه الحديثُ الصَّحيحُ الذي رويناهُ في «صحيح مُسلِم»[1] عن عَمْرِو ابنِ العاص قال: «لـمّا جَعَلَ اللهُ الإسلامَ في قلبي، أتيتُ النبيَّ ﷺ فقُلت: ابسُطْ يَمينَك فلأبايعَك، فبَسَطَ يَمينَه، قال: فقَبَضتُ يدي، فقال: ما لَكَ يا عَمْرو؟ قلت: أردتُ أن أشترط، قال: تَشتَرِط ماذا؟ قلت: أن يُغفَرَ لي، قال: أما عَلِمتَ أنّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كانَ قبلَه، وأنّ الهِجرةَ تَهدِمُ ما كانَ قبلَها، وأنّ الحجَّ يَهدِمُ ما كانَ قبلَه»، يَرُدُّ نَظَرَه وهذا القولَ أيضاً.

قالَ التُّورِبِشتيّ[2]: «اعلَمْ أنّ الفَضائلَ المُرتَّبَةَ بعضُها علىٰ بعضٍ مُختَلِفةٌ لا يجوزُ التَّسْوِيةُ بينَها في الحكم، وذلكَ أنّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه علىٰ الإطلاق، مَظلَمةً كانت أو غيرَ مَظلَمة، كبيرةً كانت أو صغيرة، فأما الهِجرةُ والحجُّ فإنهما لا يُكفِّرانِ المَظالم، ولا يُقطَعُ فيهما أيضاً بغُفرانِ الكبائرِ التي بينَ الله وبينَ العِباد، فيُحمَلُ الحديثُ علىٰ أنّ الهِجرةَ والحجَّ يُكفِّرانِ الصَّغائرَ والكبائرَ أيضاً فيما لا يَتَعلَّقُ بحُقوقِ العباد، كما عَرَفْنا ذلكَ من أصولِ الدِّين».

---

(١) برقم (١٢١).

(٢) تَقدَّمَ التعريفُ به ص٣٥٣ تعليقاً عند تفسير الآية ٤٤ من سورة يوسف.

....

وقلت: وروينا في «سُنَنِ ابنِ ماجَهْ»[١] عن عبّاسِ بنِ مِرْداس: «أنّ النبيَّ ﷺ دَعا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ لأُمّتِهِ بالمَغفِرةِ والرحمة، فأكثَرَ الدُّعاء، فأُجيب: أني قد غَفَرتُ لهم ما خَلا المَظالم[٢]، فإني آخُذُ للمظلوم منه. قال: أي رَبِّ، إن شِئتَ أعطيتَ المظلومَ مِنَ الجنّة، وغَفَرتَ للظالم. فلم يُـجَبْ عَشِيَّتَه، فلما أصبحَ بالمُزدَلِفةِ أعادَ الدُّعاءَ فأُجيبَ إلىٰ ما سأل. قال: فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ ـ أو تبسَّم ـ ، فقالَ له أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: فما الذي أضحَكَك، أضحَكَ اللهُ سِنَّك؟ قال: إنّ عَدُوَّ الله إبليسَ لـمّا عَلِمَ أنّ اللهَ استَجابَ دُعائي، وغَفَرَ لأُمّتي، أخَذَ التراب، فجَعَلَ يحثوهُ علىٰ رأسِه، ويدعو بالوَيْل والثُّبور، فأضحَكَني ما رأيتُ مِن جَزَعِه».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: «مِن»[٣]: زائدةٌ للتأكيد، كما هو مَذهَبُ الأخفش، فيكونُ مُبالَغةً واستِغراقاً في غُفرانِ[٤] الذنوب الماضيةِ من الكُفرِ وغيره، وذلكَ أليَقُ بأهل الكُفرِ حينَ دُعُوا إلىٰ الإيمانِ والعَمَل الصالح؛ لبُعدِهم عن ذلكَ وإنكارِهم، فخُصُّوا لذلكَ بذلك. ونُقِلَ عن الأصَمّ: أنّ «مِن» للتبعيض، والمعنىٰ: أنكم إذا تُبتُم يَغفِرُ اللهُ لكم الذنوبَ التي هيَ الكبائر، فأما الصَّغائرُ فلا حاجةَ إلىٰ غُفرانِها، لأنها في نفسِها مغفورة.

وقلت: والذي يَقتَضيهِ المقامُ هذا، لأنّ الدَّعْوةَ عامّة، لِقولهِ تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، كأنه قيل: أيها الشاكُّونَ الـمُلوَّثونَ بأوضارِ[٥] الشركِ والكُفرِ والمعاصي، إنّ اللهَ يَـدعُوكُم إلىٰ الإيمانِ والتوحيدِ ليُطهِّرَكم من أجناسِ أنجاسِ[٦] الذنوب، فلا وَجْهَ للتخصيص، وقد ورد: ﴿إِن

---

(١) برقم (٣٠١٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ورواية ابن ماجه بلفظ: «ما خلا الظالم».

(٣) أي: التي في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾.

(٤) في (ح) و(ف): «فيكون مبالغة استغراق في غفران»، والمُثبتُ من (ط).

(٥) الوَضَـر: الدَّرَن والوَسَخ. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وضـر).

(٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «أنحاس أنحاس»!

﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلىٰ وقتٍ قد سمّاه اللهُ وبيّن مقدارَه، يُبلِّغُكُموه إن آمنتُم، وإلا عاجَلكُم بالهلاك قبلَ ذلك الوقت.

﴿إِنْ أَنتُمْ﴾ ما أنتُم ﴿إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ لا فَضْلَ بينَنا وبينكم، ولا فَضْلَ لكم علينا، فلِمَ تُخَصُّون بالنُّبوّة دُونَنا، ولو أرسلَ اللهُ إلىٰ البشر رُسلاً لجعلَهم من جنسٍ أفضلَ منهم وهمُ الملائكةُ، ﴿بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بحُجَّةٍ بيِّنةٍ، وقد جاءتـهم رُسُلُهم بالبيِّنات والحُجَج، وإنّما أرادوا بالسُّلطان المُبين آيةً قدِ اقترَحُوها تعنُّتاً ولِـجاجاً.

[﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ

يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و«ما» للعُموم، سِيّما في الشـرط، ومقامُ الكافرِ عندَ ترغيبِهِ في الإسلام بَسْطٌ لا قَبْض، ولأنّ الكُفّارَ إذا أسلموا إنما اهتِمـامُهم في الشـركِ ونَحْوِه، لا في الصَّغائر.

يُؤيِّدُه ما روىٰ المُصنِّفُ[1]: أنّ أهلَ مَكّةَ قالوا: يَزعُمُ مُحمَّدٌ أنّ مَن عَبَدَ الأوثانَ وقتلَ النفسَ التي حَرَّمَ اللهُ لم يُغفَرْ له، فكيفَ ولم نُهاجِر، وعَبَدْنا الأوثان، وقَتَلْنا النفسَ التي حَرَّمَ الله؟! فنزلت: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، وقِصّةُ وَحْشيٍّ مشهورة.

علىٰ أنّ الزّجّاجَ نَصَّ في بعضِ المواضع من «تفسيره»[2]: أنّ «مِن» للبيان.

قوله: (لجعَلَهم مِن جِنسٍ أفضَلَ منهم، وهُمُ الملائكة)، الانتِصاف: «تهالَكَ في مَذهَبه حتىٰ اعتَقَدَ أنّ الكُفّارَ كانوا يَعتَقِدونَ تفضيلَ المَلَك»[3].

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٥: ٤٢٨)، في الكلام علىٰ الآية ٤ من سورة نوح عليه السلام.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٠) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [١١-١٢]

﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ تسليمٌ لقولِهم، وأنّهم بشرٌ مثلُهم، يَعنونَ: أنّهم مِثلُهم في البَشَريّةِ وحدَها، فأمّا ما وراءَ ذلك فما كانوا مثلَهم، ولكنّهم لم يذكروا فضلَهم تَواضُعاً منهم، ....

قوله: (تَسْليمٌ لِقولِهِم، وأنهم بَشَرٌ مِثلُهم) إلىٰ قوله: (فأما ما وراءَ ذلكَ فما كانوا مِثلَهم)، وهو كالقولِ بالمُوجَب[١]، لأنّ فيه إطماعاً بالمُوافَقة، وكذا إلىٰ إجابتهم بالإبطالِ بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، أي: إنما اختصَّنا اللهُ بالرسالةِ بفَضْل منه وامتِنان، والبَشَريّةُ غيرُ مانِعةٍ لمشيئتِه، وفي قولِ المُصنِّف: «إلا وهُم أهلٌ لاختِصاصِهم» شائبةٌ مِنَ المَيْل إلىٰ المَذهَب، وفي[٢] قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢١] دلالةٌ علىٰ أنّ الرسالةَ مَوهِبةٌ مَحْضةٌ من الله، لا مَدخَلَ لِعَمَلِ العَبْدِ فيها.

---

(١) وهو أحدُ مباحث علم البيان عند علماء البلاغة، وعرَّفوه بأنه «ردُّ كلام الخصم من فحوىٰ لفظِه»، وهو «الأسلوبُ الحكيمُ» عند بعضهم ـ وتَقدَّم التعريفُ بـ«الأسلوب الحكيم» (٧: ٣١٥) تعليقاً عند تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة ـ وفرَّق بينهما آخرون. وألّفَ فيه العلامةُ صلاحُ الدين الصَّفَديّ «الـهَوْلَ المُعجِب في القول بالموجَب». وانظر دراسة نقدية تحليلة للكتاب وطَبْعَتِهِ في بحث الدكتور بسّام القواسمي، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزّة (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م١٩، عدد ١، ص٩٥٧-٩٨٦، يناير ٢٠١١.
ومن عِلم البيان اقتَبسَه الأصوليّون والفقهاء، وعرَّفوه بأنه «تسليمُ مقتضىٰ الدليل مع بقاء النزاع»، وألّفَ فيه الأئمةُ الأعلامُ تقيُّ الدين السُّبكي، ووليُّ الدين العراقيّ، وابنُ حجر الهيتمي. وانظر بحثَ «مسألة القول بالمُوجَب» للدكتور خالد بن محمد العروسي، المنشور في مجلة جامعة أم القرىٰ، ج١٩، عدد ٤٣، ذو الحجة ١٤٢٨.

(٢) في (ح) و(ف): «قوله: وفي»، فأوهَمَ أنّ ما بعدَه من كلام الزمخشريِّ في «الكشّاف»، وليس كذلك.

واقتَصَروا علىٰ قولهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ بالنُّبوّة، لأنه قد عَلم أنه لا يختصُّهم بتلك الكرامةِ إلّا وهم أهلٌ لاختصاصِهم بها، لخصائصَ فيهم قد استُؤثِروا بها علىٰ أبناء جنسِهم ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أرادوا أنَّ الإتيانَ بالآية التي اقتَرحتُموها ليس إلينا ولا في استطاعتنا، وما هو إلا أمرٌ يتعلّق بمشيئة الله ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ أمرٌ منهم للمؤمنين كافَّةً بالتَّوكُّل، وقَصَدوا به أنفُسَهم قَصْداً أوّليّاً **وأَمَرُوها به**، كأنَّهم قالوا: ومِنْ حقّنا أنْ نتوكَّل علىٰ الله في الصَّبر علىٰ معاندتِكُم ومُعاداتِكُم وما يجري علينا منكم. ألا تَرىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ومعناه: وأيُّ: عُذرٍ لنا في أنْ لا نتوكَّلَ عليه ﴿وَقَدْ هَدَىٰنَا﴾ وقد فَعل بنا ما يُوجب تَوكُّلَنا عليه، وهو التَّوفيقُ لهداية كلِّ واحدٍ منّا سبيلَه الذي يَجب عليه سُلوكَه في الدِّين.

فإن قلت: كيف كَرَّر الأمرَ بالتوكُّل؟ قلت: **الأوَّلُ** لاستِحداثِ التوكُّل، وقولُه: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ معناه فلْيَثبُتِ المُتوكّلون علىٰ ما استَحْدَثوا من توكُّلهم وقَصْدِهم إلىٰ أنفسِهم علىٰ ما تقدّم.

قوله: (**وأمروها به**)، الضميرُ راجعٌ إلىٰ «الأنفُس»، وهو عطفٌ علىٰ «قَصَدوا».

قوله: (**الأول**)، أي: الأولُ لاستِحداثِ التوكُّل، والثاني: للثباتِ عليه، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للجواب عن قولِ القوم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، كأنهم قالوا: مِن حَقّنا أن نَتوكَّلَ علىٰ الله في الصَّبرِ علىٰ مُعانَدَتِكم هذه، فلما ذكروا رفعَ المَوانِع مِنَ التوكُّل، وأثبتوا السَّببَ فيه، وهو الهِداية، وتصريحُ الصَّبْرِ علىٰ أذىٰ القوم، كَرُّوا إلىٰ اختِصاصِ التوكُّل عليه، فاللامُ في ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ للعَهْدِ التقديريّ، بدلالةِ قوله: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، أي: الواجبُ علينا في اختِصاصِنا التوكُّلَ علىٰ الله أن نُشمِّرَ له عن ساقِ الجِدّ، وكُلّما تجدَّدَ المُوجِبُ نَستَجِدُّ توكُّلاً علىٰ التوكُّل.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَنُخْرِجَنَّكُم﴾، ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ﴾ ليكونَنَّ أحدُ الأمرَينِ لا محالة؛ إمّا إخراجُكم وإما عَوْدُكم حالفينَ علىٰ ذلك.

فإن قلت: كأنَّهم كانوا علىٰ مِلَّتهم حتّىٰ يَعُودوا فيها؟ قلت: معاذَ الله، ولكنّ العَوْدَ بمعنىٰ الصَّيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العربِ كثرةً فاشية؛ ....

قوله: (ليكونَنَّ أحدُ الأمرَينِ لا محالة)، وقد استقصَيْنا الكلامَ [فيه] في قوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] بسُورةِ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾.

قوله: (حالِفينَ علىٰ ذلك)، هو حال، وعامِلُها مُضمَر، أي: قالوا: لا بُدَّ مِنَ الإخراج أو العَوْدِ حالِفين، والدليلُ علىٰ القَسَم اللامانِ في «لَنُخرِجَنَّ» و﴿لَتَعُودُنَّ﴾.

قوله: (ولكنَّ «العَوْدَ» بمعنىٰ: الصَّيْرورة)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: ولو كانَ «عاد» بمعنىٰ: صار، لقيل: لَـتَعودُنَّ إلىٰ مِلَّتِنا، أي: لَـتَصِيرُنَّ إليها، فلما عُدِّيَ بـ«في» ضُمِّنَ معنىٰ: دَخَل، كقوله: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩]، أي: لَـتَدخُلُنَّ في أهلِ مِلَّتِنا.

وقلت: إنما يَلزَمُ ذلك أنْ لو كانَ ﴿فِى مِلَّتِنَا﴾ صِلةَ ﴿لَتَعُودُنَّ﴾، وليسَ كذلك، لأنَّ «عادَ» إذا كانَ بمعنىٰ: صار، لم يكنْ «في» مِن صِلَةِ «العَوْد»، بل يكونُ خَبَراً لـ«عاد»، لأنّ أخواتِ «كانَ» و«صارَ» مِن دواخِلِ المُبتَدأ والخبر، ويُمكِنُ أن يُقال: إنهم قالوا ذلكَ لِظَنِّهِمُ الفاسِدِ وجَهْلِهم بأحوالِه، كقولِ فِرعَون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩]، قال[1]: «أو جَهِلَ أمرَه، لأنه كانَ يُعايِشُهم بالتَّقِيّة».

(١) أي: الزمخشريّ، في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء (١١: ٣٣٤).

لا تكاد تَسمَعُهم يَستعملون «صار»، ولكن «عاد»؛ ما عُدتُ أراه، عاد لا يُكلِّمُني، ما عاد لفلانٍ مال. أو خاطبوا به كلَّ رسولٍ ومَن آمَن به، فغَلَّبوا في الخطاب الجماعةَ علىٰ الواحد.

﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ حكايةٌ تقتضي إضمارَ القولِ، أو إجراءَ الإيحاءِ مجرىٰ القول، لأنه ضَرْبٌ منه. وقرأ أبو حَيْوةَ: «لَيُهلِكَنَّ» و«لَيُسْكِنَنَّكُم» بالياء اعتباراً لـ«أوحىٰ»، وأنَّ لفظَه لفظُ الغَيبة، ونحوُه قولُك: أقسَمَ زيدٌ لَيَخرُجَنَّ ولَأَخْرُجَنَّ. والمراد بـ«الأرض»: أرضُ الظالمينَ وديارُهم، ونحوُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]. وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَن آذىٰ جارَه ورَّثَه اللهُ دارَه»، ولقد عاينتُ هذا في مدَّة قريبة: كان لي خالٌ يَظلِمُه عظيمُ القريةِ التي أنا منها ويؤذيني فيه، فمات ذلك العظيمُ وملَّكني اللهُ ضَيْعتَه، فنظرتُ يوماً إلىٰ أبناء خالي يَتردَّدون فيها، ويَدخُلون في دُورها ويَخرجون، ويأمرون ويَنْهَون، فذَكَرت قولَ رسول الله ﷺ، وحدَّثتُهم به، وسَجَدنا شُكراً لله. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما قَضىٰ به اللهُ من إهلاك الظالمينَ وإسكانِ المؤمنينَ ديارَهم، أي: ذلك الأمرُ حقٌّ ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾ مَوْقِفي، وهو موقفُ الحساب، لأنه موقفُ الله الذي يقفُ فيه عباده يومَ القيامة، **أو علىٰ إقحام المَقام**. وقيل: ....

قوله: (**أو علىٰ إقحام المَقام**)، وهو كقوله:

...............ونَفَيتُ عنه مَقامَ الذِّئب..........[1]

وسَبَقَ بيانُه في أنه كِناية.

(١) البيتُ للشمّاخ بن ضرار الغطفاني، كما في «ديوانه» ص٩٢، ولفظُه بتمامه:

ذَعَرْتُ به القَطا ونَفَيتُ عنه مقامَ الذِّئبِ كالرجلِ اللعينِ

وسيأتي عندَ الزمخشريِّ ـ بالقَدْرِ المذكور منه هنا ـ في تفسير الآية ٥١ من سورة فُصِّلَت (١٣: ٦٢٥)، وسيأتي عندَه بتمامِهِ في تفسير الآية ٥١ من سورة الرحمن (١٥: ١٧١).

خاف قِيامي عليه وحِفْظي لأعماله. والمعنىٰ أنّ ذلك حقٌّ للمتّقين، كقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

[﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ * يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ ١٥-١٧]

﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾: واستَنْصَروا اللهَ علىٰ أعدائهم ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو: استحْكَموا اللهَ وسألوه القضاءَ بينهم؛ من الفَتاحَة، وهي الحُكومة، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وهو معطوفٌ علىٰ ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ﴾.

وقُرِئ: «واستَفْتِحُوا» بلفظ الأمر، ....

قوله: (والمعنىٰ: أنَّ ذلكَ حَقٌّ للمُتَّقين، كقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾)، يُريد: مَوقِعُ قولِه: ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾ ـ الذي هو كِنايةٌ عن «المُتَّقين» في هذهِ الآية ـ بعدَ قوله: ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ مَوقعُ قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ في قِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، حيثُ قال: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ولهذا شَبَّهَ قولَه: ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ بقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وهو في تلكَ القِصّة.

قوله[١]: (وقُرِئ: «واستَفتِحوا» بلفظِ الأمر)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ عباسٍ ومُجاهِدٍ وابنُ مُحيصِن»[٢].

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).
(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٦٠).

وعَطفِه علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾ أي: أوحىٰ إليهم ربُّهم وقال لهم: لَنُهلِكَنَّ، وقال لهم: استَفْتِحُوا.

﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ معناه: فنُصروا وظَفِروا وأفلَحُوا ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾، وهم قومُهم. وقيل: واستَفتَح الكُفّارُ علىٰ الرُّسل، ظنّاً منهم بأنّهم علىٰ الحقِّ، والرُّسلُ علىٰ الباطِل، ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ منهم ولم يُفلِحْ باستفتاحِه.

﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾ من بَينِ يَدَيه، قال:

قوله: (وعَطفِهِ علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾)، يعني: «استَفتَحوا» علىٰ القِراءةِ المشهورة: جُملةٌ خَبَريةٌ معطوفةٌ علىٰ «أوحىٰ»، يعني: لـمّا قالَ القوم: «لَتَخرُجُنَّ أو لَتَعودُنَّ» عَقَّبَها اللهُ تعالىٰ بالوَحْي والوَعْدِ بإهلاكِهم، وبطَلَب نُصْـرةِ الأنبياء. وعلىٰ الشاذة: جُملةٌ طَلَبيّةٌ معطوفةٌ علىٰ ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾ داخِلةٌ في حُكمِ المُوحىٰ ـ أي: المُوحىٰ إليه ـ لبيانِ الوَعْدِ بالإهلاكِ والأمرِ بطَلَب الفَتْح، ثم قولُه: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ علىٰ التقديرَين: إخبارٌ عن مآلِ الحال، وهو معطوفٌ علىٰ مُقدَّر هو مُرَتَّبٌ علىٰ الوَعْدِ بالاستِفتاح، وإليه الإشارةُ بقوله: «فنُصِـرُوا وظَفِروا وأفلحوا وخابَ كُلُّ جبّارٍ عَنيد».

فإن قُلت: قولُه: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾ طَلَبُ النُّصْـرة ـ سواءٌ كانَ خَبَراً أو طَلَباً ـ موقِعُه قبلَ الوَعْدِ بالإهلاك، فما الحِكمةُ في تأخيره؟ قلت: الواوُ للجَمْع المُطلَق، كأنه تعالىٰ أخبَرَ عن وُجودِهما، وعَـوَّلَ الترتيبَ إلىٰ ذِهنِ السامِع.

قوله: (وقيل: واستَفتَحَ الكُفّار)، عطفٌ علىٰ «﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾ واستَنصَـروا»، لا علىٰ «استَفتِحوا؛ بلفظِ الأمر»، لأنه لا يَدخُلُ تحتَ المُوحىٰ، بل تحتَ الإخبار، فعلىٰ هذا: ﴿وَخَابَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ﴾.

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أمسَيتَ فيه يَكـــونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ

وهذا وصفُ حالِه وهو في الدُّنيا، لأنه مُرصَد لجهنَّمَ، فكأنَّها بين يَدَيهِ وهو علىٰ شَفيرِها، **أو وَصفُ حالِه في الآخرةِ حينَ يُبعثُ ويُوقف.**

فإن قلتَ: علامَ عطفَ ﴿وَيُسْقَىٰ﴾؟ قلت: علىٰ محذوفٍ تقديرُه: مِن وَرائه جهنَّمُ يَلْقىٰ فيها ما يَلْقىٰ، ويُسقىٰ من ماءٍ صَديد، كأنَّه أشدُّ عذابِها، ....

قوله: (**عسىٰ الكَرْبُ الذي**) البيت[1]، صَحَّ «أمسَيتَ» علىٰ الخِطاب، لأنّ القائلَ يُبشِّرُ رجلاً محزوناً بالفَـرَجِ القَريب، وزوالِ الحزن، ووَشْكِ انكِشافِه، وحَذَفَ «أنْ» من الفِعل بعدَ «عسىٰ»، وهو قليل.

قوله: (**مَرْصَدٌ بجَهنَّم**)، بفَتْح الميم وبالباء، وفي نُسْخة[2]: «مُرْصَدٌ لجهنَّم» بضَمِّ الميم وباللام.

النهاية: «يُقال: رَصَدتُه؛ إذا قَـعَدتَ له علىٰ طريقِه تَتَرقَّبُه، وأرصَدْتُ له العُقوبةَ؛ إذا أعدَدْتَها له، وحقيقتُه: جَعَلتَها علىٰ طريقِهِ كالمُترقِّبةِ له».

قوله: (**أو وَصْفُ حالِهِ في الآخِرةِ حينَ يُبعَث**)، عطفٌ علىٰ قوله: «مِن بينِ يَدَيه»، فَسَّـرَ «الوراءَ» بكِلا مَعنيَيـهِ لأنه من الأضداد، قال الجوهريّ: «وراء: بمعنىٰ: خَلْف، وقد يكونُ بمعنىٰ: قُدّام».

قوله: (**مِن ورائِهِ جَهَنَّمُ يَلقىٰ فيها ما يَلقىٰ ويُسْقىٰ من ماء**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: «ويُمكِنُ أن يُقال: هو عطفٌ علىٰ المُقدَّرِ في قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾، أي: يحصلُ له مِن ورائِـهِ جَهَنَّم، ويُسْقىٰ فيها مِن ماءٍ صَديد». وما قَدَّرَه المُصنِّـفُ أبلَغ، والمقـامُ له أدعـىٰ،

---

(١) لـهُدْبَةَ بنِ خُشـرُم، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٧٢)، و«الزهرة» لابن داود الأصفهاني (١: ٤٦٦).

(٢) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

فخُصِّص بالذِّكر مع قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾.

فإن قلت: ما وجهُ قولِه تعالىٰ: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾؟ قلت: ﴿صَدِيدٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَّآءٍ﴾، قال: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ فأبهَمَه إبهاماً، ثمَّ بيَّنَه بقوله: ﴿صَدِيدٍ﴾، وهو ما يَسيلُ من جُلود أهلِ النّار.

﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ يتكلَّف جَرْعَه ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ دَخلَ «كاد» للمبالغة. يعني: ولا يُقارِبُ أن يُسِيغَه، فكيف تكونُ الإساغة؟ كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، أي: لم يَقرُبْ من رؤيتِها، فكيف يَراها؟ ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ كأنّ أسبابَ الموتِ وأصنافَه كلَّها قد تألَّبَتْ عليه وأحاطَتْ به من جميع الجهات، تَفظيعاً لِـمَا يُصيبُه منَ الآلام.

وقيل: ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ من جَسدِه حتّىٰ من إبهام رِجْلِه. وقيل: مِنْ أصل كلِّ شَعْرةٍ ....

والعاطِفُ إذا جِيءَ بغيرِ معطوفٍ عليه دَلَّ علىٰ فَخامةِ الأمر، ومن ثَمَّ قَدَّر: «يَلقىٰ ما يَلقىٰ»، أي: لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، والجملةُ استِئنافية.

قوله: (فخُصِّصَ بالذِّكرِ مَعَ قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾)، وإنما جَمَعَهما[1] لِيُؤْذِنَ بالجمع بينَ الذَّوْقَين؛ ذَوْقِ مَرارةِ الصَّديد، وذَوْقِ مَرارةِ الغُصَصِ وما الموتُ دونَه؛ تفظيعاً للأمر. فظهرَ من هذا أنّ قولَ المُصنِّف: «تفظيعاً لِـمَا يُصيبُه مِنَ الآلام» عِلّةٌ لمُقدَّر، أي: إنما[2] خَصَّه بالذِّكرِ وجَمَعَه مَعَ قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ تفظيعاً لِـمَا يُصيبُه.

قوله: (قد[3] تألّبَت)، الجوهري: «تألَّبوا: اجتَمَعوا، وهم أَلْبٌ: إذا كانوا مُجتَمِعين».

---

(١) في (ح) و(ف): «جمعها»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) من قوله: «جمعها ليؤذن بالجمع بين الذوقتين» سقط من (ط).

(٣) في الأصول الخطية: «وقد» بالواو، والمثبت من «الكشاف».

﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾: ومِن بَين يَدَيه ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ أي: في كلِّ وقتٍ يَستقبلُه يتلقّىٰ عذاباً أشدَّ ممّا قبلَه وأغلظَ. وعن الفُضَيل: هو قَطْعُ الأنفاسِ وحَبْسُها في الأجساد.

ويحتملُ أن يكونَ أهلُ مكّةَ قد استَفْتَحوا ـ أي: استَمْطَروا، والفَتْحُ المطَرُ ـ في سِني القَحطِ التي أُرسلت عليهم بدعوة رسولِ الله ﷺ فلم يُسْقَوا، فذَكَر سبحانه ذلك، وأنّه خَيَّب رجاءَ كلِّ جبّارٍ عنيد، وأنه يُسقىٰ في جهنَّمَ بَدَلَ سُقْياهُ ماءً آخَر، وهو صَديدُ أهلِ النار. و«استَفْتَحوا» علىٰ هذا التفسير: كلامٌ مستأنَفٌ منقطِعٌ عن حديث الرُّسلِ وأُممِهم.

قوله: (﴿مِن وَرَآئِهِۦ﴾ ومن بينِ يَدَيهِ ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾، أي: في كُلِّ وقتٍ يَستَقبِلُه)، ﴿مِن وَرَآئِهِۦ﴾ في الآيةِ الأُولىٰ: ظَرْفُ مكان؛ يَدُلُّ عليه قولُه: «فكأنها بينَ يَدَيهِ وهو علىٰ شَفيرِها»، وفي هذه: ظَرْفُ زمان؛ يَدُلُّ عليه قولُه: «في كُلِّ وقت»، وإنما فَسَّرَه بالوقتِ لإردافِهِ بقوله: ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ ليَشمَلَ الأمكِنةَ والأزمِنة.

قوله: (ويحتملُ أن يكونَ أهلُ مَكّة)، عطفٌ علىٰ قوله: «واستَفتَحَ الكُفّارُ علىٰ الرُّسُل».

قوله: (كلامٌ مُستأنَفٌ مُنقَطِع)، فإن قُلت: قد تَقرَّرَ أنّ الاستِئنافَ مُنافٍ لإدخالِ العاطف، فما هذه الواوُ إذن؟ قلت: قد ذكرَ أنّ الجملةَ مُنقَطِعةٌ عن حَديثِ الرُّسُل وأُممِهم، ولم يَذكُرْ أنها مُنقَطِعةٌ علىٰ الإطلاق، لأنها مُتَّصِلةٌ بقولِهِ في مُفتَتَح السُّورة: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [إبراهيم: ٢-٣]، والمُرادُ منهم أهلُ مَكّة، ووُسِّطَتْ قَصَصُ الأنبياءِ بينَ الكلامَين؛ ليُذكِّرَهم بأيام الله، فيَعتَبِروا بعاقبةِ الذينَ مِن قبلِهم وكانوا أشَدَّ منهم قُوّةً وأكثرَ أموالاً، ولإرشادِ الرسولِ ﷺ وتَسْليتِهِ ليَهتَدِيَ بهَدْيِهم، ويَقتَفِيَ آثارَهم في الصَّبْرِ علىٰ أذىٰ القوم، والتَّشَمُّرِ في الدَّعْوةِ إلىٰ الدِّينِ الحقّ.

ألا ترىٰ كيفَ طابقَ بينَ الإرشادَين ـ أعني: قولَه: ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى

[﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ ١٨]

هو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ عند سِيبَوَيه، تقديرُه: وفيما يُقَصُّ عليك ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ﴾، و«المَثَلُ» مستعارٌ للصِّفة التي فيها غَرابة، وقولُه: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ علىٰ تقدير سؤالِ سائلٍ يقول: كيف مَثَلُهم؟ فقيل: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾. ويجوز أن يكونَ المعنىٰ: مَثَلُ أعمالِ الذين كفروا بربِّهم. أو: هذه الجملةُ خبر للمبتدأ؛....

ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] في خِطاب الرسولِ ﷺ، وقولَه: ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ٥] من خِطاب موسىٰ عليه السَّلام ـ ووافقَ بينَ التذكيرَين، أعني: تذكيرَ هذهِ الأُمّةِ بالأنبياءِ والأُمَم، وتذكيرَ أُمّةِ موسىٰ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٥].

وإنما أخَّرَ المُصنِّفُ هذا الوَجْه، وفَصَلَ بينَه وبينَ الوُجوهِ السابقة، وأطالَ الكلامَ بينَها، لأنه ـ بالنَّظَرِ إلىٰ الظاهرِ ـ بعيدُ التَّعَلُّق، وعليه النَّظْمُ المُعجِزُ كما ترىٰ.

وأما إيرادُه في هذا المقام فعلىٰ سَبيل الاستِطراد، فإنه تعالىٰ لـمّا ذكرَ خَيْبَةَ الجبّارِينَ الذينَ تَـجَبَّـروا علىٰ الرُّسُل، فإنهم لـمّا قالوا: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ [إبراهيم: ١٣] خَيَّبَهم بقوله: ﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [إبراهيم: ١٣-١٤]، كما استَفتَحَ أهلُ مَكّةَ بالمَطَر، وخَيَّبَهم بالسَّقْيِ مِنَ الماءِ الصَّديد.

والمُرادُ بـ«سِني القَحْط»: ما أكَلوا فيها الجِيَفَ والعِلهز[١]، وهي الدُّخانُ في قوله: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ۞ يَغْشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الدخان: ١٠-١١].

قوله: (أو: هذهِ الجملةُ خَبَرٌ للمُبتَدأ)، عطفٌ علىٰ قوله: «ويجوزُ أن يكونَ المعنى»، يعني: قولُه: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ﴾ مُبتَدأ، والخبر: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ علىٰ تقديرِ

---

(١) العِلهز: وَبَرٌ يُخلَطُ بدماءِ الحَلَم، كانت العربُ في الجاهليةِ تأكلُه في الجَدْب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (علهز).

أي: صفةُ الذين كفروا أعمالُهم كرَمادٍ، كقولك: صفةُ زيدٍ عِرْضُه مَصُونٌ ومالُه مَبْذولٌ، أو يكونُ ﴿أَعْمَٰلُهُمْ﴾ بَدَلاً من ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ علىٰ تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و﴿كَرَمَادٍ﴾: الخبرُ.

وقُرِئ: ﴿الرِّياحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ جُعل العَصْفُ لليوم، وهو لِـما فيه، وهو الرِّيحُ أو الرِّياح، كقولك: يومٌ ماطر، وليلةٌ ساكرة، وإنَّما السّكور لِريحها. وقُرِئ: «في يومِ عاصِفٍ» بالإضافة. وأعمالُ الكَفَرة: المكارمُ التي كانت لهم، من صِلَةِ الأرحام، وعِتْقِ الرِّقاب، وفِداءِ الأُسارىٰ، وعَقْرِ الإبلِ للأضياف، وإغاثةِ الملْهوفين، والإجارة، وغيرِ ذلك من صنائِعهم، شَبَّهَها في حُبوطها وذَهابها هباءً منثوراً لبنائها علىٰ غير أساسٍ من معرفةِ الله والإيمانِ به وكَوْنِها لوجهِه: برمادٍ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ العاصفُ.

﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ يومَ القيامةِ ﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾ من أعمالهم ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ أي: لا يَرَوْنَ له أثراً من ثوابٍ، كما لا يُقدَرُ من الرَّماد المَطيرِ في الرِّيح علىٰ شيءٍ، ....

حَذفِ مُضاف؛ لِيَستَقيمَ إيقاعُ ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ خَبَراً عنه، أو تكونُ هذه الجملةُ ـ أي: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ ـ خَبَراً علىٰ التأويل المذكور، ولا تُقدِّرُ شيئاً[1]، لأنه حينَئِذٍ من التركيب السَّبَبيّ.

قوله: (أو يكونُ ﴿أَعْمَٰلُهُمْ﴾ بَدَلاً مِن ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ علىٰ تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و﴿كَرَمَادٍ﴾: الخبر)، قالَ أبو البقاء: «وهو بَدَلُ اشتِمال»[2].

قوله: (وليلةٌ ساكِرة)، أي: ساكِنة، عن الجوهريّ.

قوله: (الملهوفين)، الجوهري: «لَـهِفَ ـ بالكسرِ ـ يَلهَفُ لَـهَفاً؛ أي: حَزِنَ وتحسَّر، والملهوف: المظلومُ يَستَغيث».

---

(١) في (ح): «لا يقدرون شيئاً».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦٦).

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ إشارةٌ إلىٰ بُعْدِ ضلالِهم عن طريقِ الحقِّ أو عنِ الثَّواب.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾: بالحكمة والغرَضِ الصَّحيحِ والأمرِ العظيم، ولم يَخلُقْها عبثاً ولا شهوة.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ ١٩-٢٠]

وقُرِئ: «خالِقُ السَّمواتِ والأرض»، ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أي: هو قادرٌ علىٰ أن يُعدِمَ الناسَ ويَخلُق مكانَهم خَلقاً آخرَ علىٰ شَكْلِهم أو علىٰ خِلافِ شَكْلِهم، إعلاماً منه باقتداره علىٰ إعدام المَوجودِ وإيجادِ المَعدوم، ....

قوله: (إشارة إلىٰ بُعْدِ ضَلالِهم عن طريقِ الحقّ)، أي: هذا الكلامُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ ضَلالَهم قد بَعُدَ عن الطريقِ القَويم[1]، والمُرادُ أنهم قد بَعُدوا؛ علىٰ الإسنادِ المجازيِّ أو الاستِعارةِ المكنيةِ كما سَبَقَ قبلَ هذا، وفيه من المُبالَغاتِ ما بَلَغَتْ غايتَها، وذلكَ من إيقاع اسم الإشارةِ مُبتَدَأً، وتعريفِ الخبر، ووَصْفِهِ بالبُعْد، وتوسيطِ ضميرِ الفَصْل.

قوله: (﴿بِٱلْحَقِّ﴾ بالحِكمةِ والغَرَضِ الصَّحيح)، الانتِصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيٌّ، سَبَقَتْ أمثالُه، ثم قال: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ لأنه قادِرٌ بالذات، لا اختِصاصَ له بمقدورٍ دونَ مقدور، فإذا خَلَصَ له[2] الداعي وانتفىٰ الصارِفُ يكونُ من غيرِ تَوقُّف، وصَرَّحَ بما كانَ خَفِيّاً، وما أقبَحَ قولَه عن الله تعالىٰ: خَلَصَ له الداعي وانتفىٰ الصارِف»[3].

قوله: (وقُرِئ: «خالِقُ السَّماوات»)، حمزةُ والكِسائيّ[4].

(١) من بداية الفِقرةِ وَرَدَ في (ف) هكذا: «قوله: إشارة إلىٰ بُعْد ضلالهم عن الطريق القويم»، وفيه خَلَل.

(٢) قولِه: «بمقدور دون مقدور فإذا خلص له» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٢)، ولفظُه عندَ قول الزمخشري: «قادر بالذات»: «وهذا اعتزالٌ خفيٌّ صُراح، لم يَتَقنَّعْ في إبرازه، وما أبشع قوله عن الله جَلَّ جلالُه ...».

(٤) انظر: «التيسير» لأبي عمرو الداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٦.

يَقْدِرُ علىٰ الشيءِ وجِنْسِ ضدِّه. ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ بمُتَعذِّرٍ، بل هو هيِّنٌ عليه يسير، لأنه قادرُ الذَّاتِ لا اختصاصَ له بمَقدورٍ دونَ مقدور، فإذا خَلَص له الداعي إلىٰ شيءٍ وانتَفَىٰ الصارِف تكوَّن من غير توقُّف، كتَحريك أصبعِكَ إذا دَعاك إليه داعٍ ولم يَعترِضْ دُونَه صارف.

وهذه الآياتُ بيانٌ لإبعادهم في الضَّلال، وعظيمِ خطئِهم في الكُفر بالله، لوُضوح آياتِه الشاهدةِ له، الدّالةِ علىٰ قُدرتِه الباهرة، وحكمتِه البالغة، وأنه هو الـحَقيقُ بأنْ يُعبَدَ، ويُخافَ عِقابُه، ويُرجىٰ ثَوابُه في دار الجزاء.

[﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ ٢١]

قوله: (وجِنسِ ضِدِّه)، مُبالَغةٌ في الاقتِدار، يعني: أنه ليسَ بقادرٍ علىٰ الضِّدِّ فقط، بل هو قادرٌ علىٰ الضِّدِّ وأمثالِه، كالتبايُنِ والتماثُلِ والتقابُلِ والنَّظيرِ والنِّدِّ[1] وغيرِها.

الجوهري: «يُقال: لا ضِدَّ له ولا نِدّ؛ أي: لا نَظيرَ له»، وقال المُصنِّف[2]: «معنىٰ قولِهم: ليسَ لله نِدٌّ ولا ضِدّ: نفيُ ما يَسُدُّ مَسَدَّه، ونفيُ ما يُنافيه»، وفيه إدماجٌ لإبطالِ قولِ الثَّنَويّة[3].

---

(١) في (ح): «والضد».

وانظر: «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري، ص١٤٨ الفرق بين المِثل والنَّظير والفرق بين المثل والشبه، وص١٤٧ الفرق بين النِّدّ والمِثل.

(٢) في تفسير الآية ٢٢ من سورة البقرة (٢: ٣٠٩).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «النبوة»، والمُثبَتُ من (ط).

والثَّنَويّة: هم الذين يَرَونَ أنّ للعالَـم أصلين: النُّور والظُّلمة، وكلاهما قديم. وهم أربع فرق: المانويّة، والريصانية، والمرتونية، والمزدكية. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للإمام فخر الدين الرازي ص٨٨.

﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ﴾ ويَبْرُزون يومَ القيامة، وإنّما جيءَ به بلفظ الماضي، لأنّ ما أخبَرَ به عزّ وعلا لِصِدْقِه كأنه قد كان ووُجِد، ونحوُه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ونظائر له. ومعنىٰ بُروزِهم لله ـ والله تعالىٰ لا يَتَوارىٰ عنه شيءٌ حتىٰ يَبْرُزَ له ـ: أنّهم كانوا يَستَتِرونَ منَ العُيونِ عند ارتكابِ الفواحش، ويَظنُّونَ أنَّ ذلك خافٍ علىٰ الله، فإذا كان يومُ القيامةِ انكَشَفوا لله عند أنفُسِهم، وعَلِمُوا أنَّ اللهَ لا تخفىٰ عليه خافيةٌ. أو: خَرَجوا من قُبورِهم فبَرَزُوا لحسابِ الله وحُكمِه.

فإن قلتَ: لِمَ كُتِبَ ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ بواوٍ قبلَ الهمزة؟ قلت: كُتب علىٰ لفظ مَن يُفخِّمُ الألفَ قبلَ الهمزةِ فيُميلُها إلىٰ الواو، ونظيرُه ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾: الأتباعُ والعَوامّ، و﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ﴾: ساداتُهم وكُبراؤهم، الذين استَتْبَعُوهم واستَغْوَوهم وصَدُّوهم عنِ الاستماعِ إلىٰ الأنبياء وأتباعِهم. ﴿تَبَعًا﴾: تابعينَ، جمعُ تابِعٍ علىٰ تَبَع، كقولهم: خادِمٌ وخَدَم، وغائبٌ وغَيَب، أو ذَوي تَبَع. والتَّبَعُ: الأتباعُ، يقال: تَبِعَه تَبَعا.

فإن قلت: أيُّ فَرقٍ بين «مِنْ» في ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ وبينَه في ﴿مِن شَيْءٍ﴾؟ قلت: الأُولىٰ للتَّبيينِ، والثانيةُ للتَّبعيض، كأنَّه قيل: هل أنتم مُغْنُونَ عنّا **بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله**. ويجوزُ أن تكونا للتَّبعيض معاً، بمعنىٰ: هل أنتم مُغْنون عنّا **بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذابِ الله**؟ أي: بعضَ بعضِ عذابِ الله.

قوله: (**بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله**)، فإن قُلت: كيفَ طابَقَ هذا التقديرُ قولَه: «مِن: الأُولىٰ للتبيين، والثانية: للتبعيض»؟ قُلت: مِن حيثُ إنّ ﴿مِن شَيْءٍ﴾ حينَئذٍ مفعولُ ﴿مُّغْنُونَ﴾، والتنكير للتقليل، و﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ حالٌ منه قُدِّمَت؛ لأنَّ ذا الحالِ نكرة، والحالُ وصاحبُها في الحقيقةِ صِفةٌ وموصوف.

قوله: (**بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذاب الله**)، فعلىٰ هذا: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ بَدَلُ ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾،

فإن قلت: فما معنىٰ قولِه: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾؟ قلت: الذي قال لهمُ الضُّعفاءُ كان توبيخاً لهم وعِتاباً علىٰ استِتباعِهم واستِغوائهم، وقولُهم: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا﴾ من باب التَّبكِيت؛ لأنَّهم قد عَلموا أنَّهم لا يَقدِرُون علىٰ الإغناءِ عنهم، فأجابُوهم مُعتَذرينَ عمّا كان منهم إليهم: بأنَّ اللهَ لو هَداهُم إلىٰ الإيمان لَـهَدُوهم ولم يُضِلُّوهم، إما مُوَرِّكِينَ الذَّنْبَ في ضلالِهم وإضلالِهم علىٰ الله، كما حَكىٰ اللهُ عنهم وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] يقولون ذلك في الآخرة كما كانوا يَقولونَه في الدُّنيا. ويَدلُّ عليه قولُه حكايةً عن المنافقين: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: لو كنّا من أهل اللُّطفِ فلَطَف بنا ربُّنا واهتَدَينا لَهَـديناكُم إلىٰ الإيمان. وقيل: معناه لو هَدانا اللهُ طريقَ النَّجاةِ منَ العذابِ لَهَـديناكُم؛ أي: لأَغْنَينا عنكم وسَلَكنا بكم طريقَ النَّجاةِ، كما سَلَكْنا بكم طريقَ الـهَلَكَة.

علىٰ أن لا يكونَ المُبدَلُ مُطَّرَحاً، والبَدَلُ لـمّا كانَ كالبيانِ للمُبدَل قال: «هو بعضُ عذاب الله»، فيرجعُ حاصِلُ المعنىٰ إلىٰ قوله: «مُغنُونَ عنّا بعضَ بعضِ عذاب الله».

قوله: (الذي قالَ لهم الضُّعَفاءُ كانَ توبيخاً لهم)، أي: قولُهم: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ توبيخ، لأنهم أخبَروهُم بما لم يَـخفَ عليهم، فأفادَ الإخبارُ في ذلكَ المقام التقريعَ والتوبيخ، فهو مِن لازِم فائدةِ الخبرِ علىٰ المجاز.

قوله: (إما مُورِّكينَ الذَّنب)، الجوهري: «ووَرَّكَ فُلانٌ ذنبَه علىٰ غيره؛ أي: قَرَفَه [به]»، ولفظةُ «إما» تَستَدعي قَرينتَها؛ لأنها تفصيلية، وقَرينتُها ما يَدُلُّ عليه قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ»، فالتقدير: لو كُنّا مِن أهل اللُّطفِ فلَطَفَ بنا ربُّنا واهتَدَيْنا لهديناكم، قالوه إما مُورِّكينَ الذَّنب، وإما مُعَلِّقينَ فُقْدانَ هِدايتهم علىٰ فُقْدانِ اللُّطف.

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ مُستويانِ علينا الـجَزَعُ والصَّبر. والهمزةُ و«أَمْ» للتَّسوية. ونحوه: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الطور: ١٦]. ورُوِيَ أنَّهم يقولون: تعالوا نَجْزَعُ، فيَجزَعُون خمسَ مئةِ عام، فلا ينفعُهم، فيقولون: تعالوا نَصبِر، فيَصبرونَ كذلك، ثم يقولون: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾.

فإن قلتَ: كيف اتَّصل قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ بما قبلَه؟ قلت: اتِّصالُه من حيث إنَّ عِتابَهم لهم كان جَزَعاً ممّا هم فيه، فقالوا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾، يريدون: أنفُسَهم وإيّاهم، لاجتماعهم في عقابِ الضَّلالةِ التي كانوا مجتمعينَ فيها، يقولون: ما هذا الـجَزَعُ والتَّوبيخ؟ ولا فائدةَ في الـجَزَع كما لا فائدةَ في الصَّبر، والأمرُ من ذلك أطَمّ......

قولُه: (مُستَوِيانِ علينا الـجَزَعُ والصَّبْر)، الراغب: «الـجَزَعُ أبلَغُ مِنَ الـحُزْن، فإنَّ الـجَزَعَ حُزْنٌ يَصرِفُ الإنسانَ عما هو بصَدَدِه ويقطعُه، وأصلُه: قَطْعُ الحبلِ مِن نِصفِه، يُقال: جَزَعتُه فانجَزَع، ولِتَصوُّرِ الانقِطاع قيل: جِزْعُ الوادي؛ لُمنعَطَفِه، ولانقِطاع اللَّوْنِ بتَغيُّرِه قيلَ للخَرَزِ الُملوَّن: جَزْع»[1].

قوله: (كيفَ اتَّصَلَ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ بما قبلَه؟)، يعني: كانَ مِنَ الظاهرِ أن يقولوا: سواءٌ عليكم أجَزِعتُم أم صَبَرتُم، لأنه جوابٌ عن قولِهم: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾، وهو إظهارُ الـجَزَع مما كانوا فيه؟ وأجاب: أنهم إنما شَـرَكُوا أنفُسَهُم معَهم لاجتِماعِهم في عِقاب الضَّلالة.

وقلت: وفيه أنـّا كيفَ نُغني عنكم ذلك ونحنُ مَعَكم فيه سواء[2]، ولو قيلَ على ما يَقتَضيهِ الظاهرُ لم يُفِدْه، وهو من باب الإيجاز.

قوله: (أطَمّ)، النهاية: «طَمَّ الشيء: إذا عَظُم[3]، وطَمَّ الـماء: إذا كَثُر، وهو طامّ، ومنه

---

(١) «مفردات القرآن» ص ١٩٤- ١٩٥.

(٢) من قوله: «علينا، بما قبله؟» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ح): «الشيء إذا عَظُم»، دون «طم» في أوله، و مثله في (ف) لكن بزيادة: «فقد طَمّ»، ومعناه =

أو: لـمّا قالوا ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ طريقَ النَّجاةِ لأغنَينا عنكم وأنجَيناكم، أتْبَعُوه الإقناطَ منَ النَّجاةِ فقالوا: ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ أي: منجىً ومَهرَب، جَزِعنا أم صَبَرنا.

ويجوز أن يكونَ من كلام الضُّعفاء والمُستكبِرينَ جميعا، كأنه قيل: قالوا جميعاً: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ﴾، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾[يوسف: ٥٢]. و«المَحِيصُ»: يكون مصدراً كالمَغِيب والمَشِيب، ومكاناً كالمَبِيتِ والمَصِيف. ويُقال: حاصَ عنه وجاضَ، بمعنىً واحد.

[﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٢٢]

حديثُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «ما مِن طامّةٍ إلا وفوقَها طامّة»[1]، أي: ما مِن عظيمٍ إلا وفوقَه ما هو أعظَمُ منه».

قوله: (كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ الاحتِمالانِ هناكَ علىٰ البَدَل، وهاهنا علىٰ الجمع، إلا أن يُريدَ بالتشبيه أنه مِن كلام الفَريقَينِ مَعَ وُرودِهِ ظاهراً عَقيبَ قولِ المُستكبِرين، كما أنّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] وَرَدَ عقيبَ قولِ المرأة، مَعَ أنه قيل: إنه من كلام يوسُفَ عليه السَّلام.

وقلت: وَجْهُ التشبيه هو أنّ هذا الكلامَ يحتملُ أن يكونَ مَقُولاً للمُستكبِرينَ وَحْدَهُم، وأن يكونَ مَقُولاً للضُّعَفاءِ والمُستكبِرينَ جميعاً، كما أنّ ذلكَ الكلامَ يحتملُ أن يكونَ مَقُولاً

= صحيح، والمثبت من (ط) و«النهاية» لابن الأثير (٣: ١٣٩)، مادة (طمم).

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ٤٢٤).

ورُوِيَ مرفوعاً من طرق ضعيفة، انظر: «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي ص١٤٧ (حديث: «البلاءُ مُوكَّلٌ بالمنطق»).

﴿لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ لـمّا قُطع الأمرُ وفُرِغ منه، وهو الحسابُ، وتَصادُرِ الفريقَينِ ودُخول أحدِهما الجنّةَ ودُخولِ الآخرِ النّار. ورُوي: أنّ الشَّيطانَ يقومُ عند ذلك خَطيباً في الأشقياء منَ الجِنِّ والإنسِ فيقول ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ وهو البعثُ والجزاءُ علىٰ الأعمال، فوَفّىٰ لكم بما وَعدَكم، ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ خِلافَ ذلك، ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ مِن تَسلُّطٍ وقَهرٍ فأُقسِرُكم علىٰ الكُفر والمعاصي وأُلجِئُكم إليها، ﴿إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ﴾ إلّا دُعائي إيّاكم إلىٰ الضَّلالة بوَسْوَستي وتَزْييني، وليس الدُّعاءُ من جنس السُّلطان، ولكنّه كقولك: ما تَحيّتُّهم إلّا الضَّرب.

﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ حيثُ اغتَرَرْتُم بي وأطعتُموني إذ دَعوتُكم، ولم تُطيعوا ربّكم إذ دَعاكم، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ الإنسانَ هو الذي يختارُ الشَّقاوةَ أو السَّعادةَ ويُحصِّلها لنفسِه، وليس من الله إلا التَّمكين، ولا منَ الشَّيطان إلّا التَّزيين. **ولو كان الأمرُ كما تَزعُم المُجْبِرةُ لقال: فلا تَلُوموني ولا أنفُسَكم، فإنّ اللهَ قَضىٰ عليكمُ الكُفرَ** وأجبَرَكُم عليه.

فإن قلتَ: قولُ الشَّيطانِ باطلٌ لا يصحُّ التعلُّقُ به؟ قلت: لو كان هذا القولُ منه...

ليوسُفَ عليه السَّلام، وأن يكونَ مَقُولاً لها، وهذا القَدْرُ كافٍ في صِحّةِ التشبيه.

قوله: (**ما تَـحِيّتُهم إلا الضَّـرْب**)، جَعَلَ «التحيّةَ» نوعَين: مُتعارَف؛ وهيَ ما يُقالُ عندَ المُلتقىٰ، وغيرُ مُتعارَف؛ وهيَ الضَّـرْبُ علىٰ التهكُّميّةِ والادِّعاء، فأخرَجَ بالاستِثناءِ أحَدَ النَّوْعَين.

قوله: (**ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجبِرةُ لقال: فلا تَلومُوني ولا أنفُسَكُم، فإنّ اللهَ قضىٰ عليكم الكُفر**)، وقلت: غايةُ هذا الاستِدلالِ أنّ الشيطانَ أضافَ اللَّوْمَ إلىٰ أنفسِهم، ونحنُ نقولُ بمُوجَبه، لأنّ العِتابَ والعِقابَ مُتوجِّهانِ إلىٰ المُكلَّفِ بسَبَب كَسْبِهِ ومُباشَـرَتِه، لأنه في الظاهِرِ كالمُختار، ولأنّ قولَ الشيطانِ معطوفٌ علىٰ قولِ الضُّعَفاء، وكِلتا القَضِيّتَينِ حِكايةٌ لِقَولِ الفَريقَين، ومُخاصَمةٌ جَرَتْ بينَ الحِزبَين، وهما تفصيلانِ لِـما أُجمِلَ في قوله: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، وذكرَ في الآيـةِ الأُولىٰ احتِجاجَ المُستكبِرينَ علىٰ المُستضعَفين، وهو قـولُهم: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ

باطلاً لَبيَّنَ اللهُ بُطْلانَه وأظهَرَ إنكارَه، علىٰ أنه لا طائلَ له في النُّطق بالباطل في ذلك المقام، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾ كيف أتىٰ فيه بالحقِّ والصِّدق، وفي قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾، وهو مثل قولِ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ﴾ لا يُنْجي بعضُنا بعضاً من عذاب الله ولا يُغيثُه. والإصراخ: الإغاثة.

لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾، فكما دَلَّ قولُ الشيطانِ علىٰ ظاهرِ مَذهَبِكم، دَلَّ قولُ المُستكبِرينَ علىٰ خِلافِه.

ولَعَمْري إنه تفسيرٌ بالرأي، وذلك أنه حينَ سَمِعَ أنّ قولَ المُستكبِرينَ مُخالِفٌ لمذهبِهِ قال: «إما مُورِّكينَ الذَّنْب وإما مُعتَذِرينَ بعَدَم اللُّطْف»، وحينَ رأىٰ الشيطانَ يقولُ بما يُوافِقُ مَذهَبَه شَنَّعَ علىٰ أهل السُّنّة.

ثم إني بعدَ بُرْهةٍ من الزمانِ وقفتُ علىٰ كلام من جانبِ صاحبِ «الانتِصاف»، وهو قولُه: «حَمَلَ كلامَ الكُفّارِ في الأولِ علىٰ الإبطال؛ إذ لا يُوافِقُ مَذهَبَه، واستَشهَدَ علىٰ أنّ الذَّنْبَ غيرُ مُمتَنِع بقوله: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ﴾، ولـمّا وافقَ قولُ الشيطانِ مُعتَقَدَه صَوَّبَه اتباعاً لهواه، ونحنُ نَعتَقِدُ أنّ المَلامةَ إنما تَتَوجَّهُ علىٰ المُكلَّف، وتعالىٰ اللهُ عن تَوجُّهِ تلكَ إليه، ولله الحجّةُ البالِغة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ للعبدِ اختياراً يجدُه من نفسِهِ في الأفعالِ الإراديّـةِ ضَـرورةً، وبذلكَ قامَتِ الحجّةُ عليه، وإن سَلَبْنا تأثيرَ قُدرةِ الخلق، لأنّ اللهَ تعالى قُدرتُه ساريةٌ[1] في الفِعْل، فلا تَناقُضَ لأنْ تَوجُّه اللَّوْمُ[2] إلىٰ المُكلَّفين»[3]، فعَلِمتُ تَوارُدَ الخواطِر.

---

(١) قوله: «لأن الله تعالىٰ قدرته سارية» سقط من (ط) و (ح).

(٢) كذا في الأصول الخطية! وفي «الانتصاف»: «فلا تناقُضَ إذن بين عقيدةِ السُّنّةِ وبينَ صَـرْفِ المَلامةِ إلىٰ المكلَّف».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٧٤-٣٧٥) بحاشية «الكشّاف».

وقُرِئ: «بمُصْرِخِيِّ» بكسر الياء، وهي ضعيفة، واستَشهَدوا لها ببيتٍ مجهول:

قالَ لَها هَلْ لَكِ يا تا فِيِّ قَالَتْ لَهُ: ما أنتَ بِالمَرْضِيِّ

وكأنه قدّر ياءَ الإضافةِ ساكنةً وقبلَها ياءٌ ساكنة، فحرَّكَها بالكسر لِمَا عليه أصلُ التقاءِ الساكنَين، ولكنّه غيرُ صحيح، لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلّا مفتوحةً حيث قبلَها ألفٌ في نحو «عَصايَ»، فما بالُها وقبلَها ياء؟

فإن قلت: جَرَتِ الياءُ الأُولىٰ مَجرىٰ الحرفِ الصَّحيحِ لأجل الإدغام، فكأنَّها ياءٌ وَقَعَت ساكنةً بعدَ حرفٍ صحيحٍ ساكن، فحُرِّكت بالكسر علىٰ الأصل. ....

قوله: (قالَ لها: هل لَكِ يا تا فِيَّ)، «تا»: إشارةٌ[1] إلىٰ المرأة، أي: هل لَكِ رغبةٌ فِيَّ يا هذه.

نَقَلَ الإمامُ عن الواحِديِّ «أنها قِراءةُ الأعمَشِ ويحيىٰ بنِ وَثّاب[2]، قال الفَرّاء: ولَعَلَّ أنهم تَوهَّموا أنّ الباءَ في «بمُصْرِخِيّ» خافِضةٌ لجملةِ هذهِ الكلمة، كما تَوهَّموا في قوله: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥] بجَزْم الهاء[3]، وظَنُّوا أنّ الجزمَ في الهاء، وليسَ كذلك، لأنّ ياءَ المُتكلِّم والهاءَ خارجتانِ من نفسِ الكلمة»[4].

---

(١) أي: بمعنىٰ: «هذه».

(٢) في الأصول الخطية: «الوثاب»، والمعروفُ في اسمه «وثّاب» من غير «ال»، وكذا هو في «تفسير الرازي»، وقد تَقدَّمَ التعريفُ به ص٣٨١ عند تفسير الآية ٦٥ من سورة يوسف.

هذا وفي عَزْوِ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ هذه القِراءةَ إلىٰ الأعمشِ ويحيىٰ بنِ وثّاب ما يُوهِمُ أنها قراءةٌ شاذة، وليس كذلك، فإنها قراءةُ حمزة ـ أحدِ السَّبْعةِ الذينَ تواترت قراءاتُهم ـ، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٣٤، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٩٨).

(٣) أي: «نُوَلِّهْ ما تَوَلّىٰ ونُصْلِهْ»، وهي قراءةُ أبي عَمْرٍو وحمزةَ من السبعة. انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٨٩.

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٩: ٨٨). وانظر: «معاني القرآن» للفراء (٢: ٧٥).

قلت: هذا قياسٌ حَسَن، ولكنَّ الاستعمالَ المُستفيضَ الذي هو بمنزلة الخبرِ المتواترِ تتضاءلُ إليه القياسات. ....

قوله: (ولكنَّ الاستِعمالَ المُستَفيض)، أي: فَتْحَ الياء، فالياءُ الأُولىٰ: ياءُ الجمع، والثانية: ضميرُ المُتكلِّم، وفُتِحَت لِئلّا تجتمعَ الكسرتانِ والياءان.

قالَ الزَّجّاج: «قرأ حمزةُ والأعمش: «بِمُصرِخِيِّ» بكسر الياء، وهيَ عندَ جميع النَّحْويِّين مَرْذولة، وأجازها الفرّاء[1]، لأنّ أصلَ التِقاءِ الساكِنَين الكَسْر[2]، وأنشَد:

قالَ لها: هل لَكِ يا تا فيِّ[3]».

قالَ الزَّجّاج: «هذا الشعر مما لا يُلتَفَتُ إليه، وقائلُه ممَّن لا يُعرَف، فلا يُحتَجُّ به في كتاب الله»[4].

---

(١) في كتابه «التصريف»، كما في «الحجّة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٩). أما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٧٥)، فقال: «ولَعَلَّها من وَهَم القُرّاءِ طبقةِ يحيىٰ، فإنه قَلَّ مَن سَلِمَ منهم من الوَهَم».
وقد لَحَظَ العلامةُ السمينُ الحلبيُّ في «الدُّرّ المصون» (٧: ٩٥) هذا الاختِلافَ، فقال رحمه الله تعالىٰ: «قد اضطربَ النقلُ عن الفرّاءِ في هذه المسألة كما رأيتَ مِن نَقْل بعضِهم عنه التخطئةَ مرّةً والتصويبَ أخرىٰ، ولَعَلَّ الأمرَ كذلك، فإنّ العُلَماءَ يُسألونَ فيُجيبونَ بما يحضرُهم حالَ السُّؤال، وهي مُختلِفة».

(٢) فكأنه قَدَّرَ ياءَ الإضافةِ ساكنة، وقبلَها ياءٌ ساكنة، فحَرَّكَها بالكسر؛ لِمَا عليه أصلُ التِقاءِ الساكِنَين، ولكنَّه غيرُ صحيح، لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلا مفتوحةً حيثُ قبلَها ألف، نَحْو: عصايَ، فما بالُها وقبلَها ياء؟! قاله الإمامُ أبو حيان في «البحر المحيط» (٥: ٤٠٩).

(٣) من أرجوزةٍ للأغلب العِجْلي، وهو شاعرٌ جاهليٌّ إسلاميّ ـ أي: مُخضرَم ـ، أسلَمَ وهاجر، ثم استشهد في وقعة نهاوند، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٤: ٤٣١)، وقال أبو شامة في «إبراز المعاني من حرز الأماني» (٢: ٥٥١): «رأيتُه أنا في أولِ ديوانه».
قلت: وقبلَه ـ كما في «الحجة» لأبي علي الفارسي و«خزانة الأدب» للبغدادي ـ:
ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضيِّ
وبعدَه ـ كما في «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٧٦)، و«المحتسب» لابن جِنّي (٣: ٧٦) ـ:
قالت له: ما أنتَ بالمرضيِّ

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٥٩ ـ ١٦٠).

....

ونَقَلَ أبو عليٍّ في «الحجّة» عن الفَرّاء: «زَعَمَ القاسمُ بنُ مَعْن[١] أنه صواب، وكان ثقةً بصيراً، وزَعَمَ قُطرُب أنه لُغةُ بني يَرْبُوع[٢]؛ يزيدونَ علىٰ ياءِ الإضافةِ ياء»، وأنشَدَ البيت، ووَجَّهَه في القياس: «أنّ الياءَ لا تخلو من أن تكونَ في مَوضِعِ نَصْبٍ أو جَرّ، فالياءُ في النَّصْب والجرّ كالهاءِ فيهما، وكالكافِ في «أكرمتُك»[٣]، فكما أنّ الهاءَ قد لَحِقَها الزيادةُ في «هذا لهو»، والكافَ في «أعطيتُكاهُ» و«أعطيتُكيه»، فيما حَكاهُ سِيبَوَيه[٤]، وهما أُختا الياء، فكذلكَ ألحَقُوا الياءَ [الزيادةَ من المدّ، فقالوا: فيِّي، ثم حُذِفَتِ الياءُ][٥] الزائدة، كما حُذِفَتِ الزيادةُ من الهاءِ في قولِ مَنْ قال:

لَهْ أرِقان[٦]

---

(١) هو أبو عبد الله القاسمُ بنُ مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الكوفي الهذلي المسعودي (بعد ١٠٠-١٧٥)، الإمامُ الفقيهُ المُجتَهِدُ النَّحْويُّ الأخباريّ، قاضي الكوفة ومُفتيها في زمانه، من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه، قال أبو حاتم الرازي: ثقة، كان أروىٰ الناس للحديثِ والشعر، وأعلمهم بالعربية والفقه. وَلّاهُ المَهْديُّ قضاء الكوفة، وكان يُقالُ له: شَعْبيُّ زمانه. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨: ١٩٠-١٩١).

(٢) وهو يربوعُ بنُ حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٢٤

(٣) تحرَّف في المطبوع من «الحجة» لأبي علي الفارسي: «أكبر منك»، والعبارةُ فيه بتمامها: «وكالكافِ في: في أكبر منك، وهذا لك»، وهي تُؤكِّدُ التحريف، فقد ذكر الجرَّ والنصب، ثم مَثَّل لهما، وقولُه: «هذا لك» مثالُ الجر، فوَجَبَ أن يكونَ ما قبلَه مثالُ النصب، وهو ما يستقيمُ بـ«أكرمتك» دونَ «أكبر منك». فلَزِمَ التنبيهُ إليه.

(٤) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٤: ٢٠٠).

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «الحجّة» لأبي علي الفارسي.

(٦) يعني: قولَ الشاعر:

فظَلْتُ لدىٰ البيتِ الحرام أُخيلُه ... ومِطْوايَ مُشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

والبيتُ لرجل من أزْدِ السَّراة، وقيل: ليعلىٰ الأحول، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مطا) و(ها). وانظر: «الخصائص» لابن جِنّي (١: ١٢٩ و٣٧١)، و«المُقتضب» للمُبرِّد (١: ٣٩ و٢٦٧).

....

ـ والأَرَقان: لُغةٌ في اليَـرَقان[١] ـ ، وزَعَمَ أبو الحسن[٢]: أنها لُغة[٣]، وحُذِفَتِ الزِّيادةُ مِنَ الكافِ في قولِ مَن قال: «أعطيتُـكَه» و«أعطيتُـكِهِ»، وكذلكَ حَذَفوا الياءَ اللاحِقةَ للياء، وأُقِرَّتِ الكسـرةُ التي كانت علىٰ الياءِ المحذوفة، فبقيت الياءُ علىٰ ما كانت عليه من الكسـرة، وكما لَـحِقَتِ الكافَ والهاءَ والتاءَ الزيادة، فكذلكَ لَـحِقَ الياءَ الزيادةُ بإلحاقِ الياء[٤]، نَحْوَ ما أُنشِدَ مِن قولِ الشاعر:

رَمَيـتيـهِ فأصمَـيْتِ وما أخطأَتِ الرَّمْيَـهْ[٥]

(١) قوله: «والأَرَقانِ لغةٌ في اليَـرَقان» زيادةٌ من المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ علىٰ كلام أبي علي في «الحجّة»، أفادَه من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (أرق)، وتمامُ كلامه: «وهو آفةٌ تُصيبُ الزرع»، وهذه التتمةُ تُبيِّنُ ما وقعَ للمُؤلِّفِ رحمه الله من وَهَم هنا، فقد انتَقَلَ ذِهنُه من معنىٰ إلىٰ معنىٰ، فالأرَقان ـ بفتح الراء ـ : هو الآفة، ولا مَدخَلَ له هنا، والذي في البيت: «أرِقان» بكسـر الراء، تثنيةُ «أرِق»، أي: ساهرٌ لا يأتيه النوم، وَصْفٌ لـ«مِطواي»، أي: صاحبايَ مُشتاقانِ له ساهران.

(٢) يعني: الأخفش.

(٣) وهي لغةُ الأزدِ السَّـراة، كما في «الخصائص» لابن جِنّي (١: ١٢٨ و٣٧٠).

(٤) يُوضِّحُه قولُ مكّي بن أبي طالب في «مشكل إعراب القرآن» (١: ٤٠٣-٤٠٤): «مَنْ كسـرَ الياء: فالأصلُ عندَه في «مُصْـرِخِيَّ» ثلاثُ ياءات؛ ياءُ الجمع، وياءُ الإضافة، وياءٌ زِيدَت للمَدِّ كما زِيدَت في «بهي»؛ لأنّ ياءَ المُتكلِّم كهاءِ الغائب، وقد زادوا ياءً معَ تاءِ المُؤنَّثِ حيثُ كانت بمنزلةِ هاءِ الغائب»، وأنشَدَ البيتَ الآتي في كلام أبي علي بعد قليل، قال: «ثم حُذِفَتِ الياءُ التي للمَدّ، وبقيتِ الياءُ المُشدَّدةُ مكسورة، كما تُحذَفُ من «بهي»، وتبقىٰ الهاءُ مكسورة.
وقد كانَ القياسَ استعمالُ الياءِ صِلةً لياءِ المُتكلِّم، كما فَعَلوا بهاءِ الغائب، لكنْ رَفَضوا استِعمالَ ذلكَ لثِقَلِ الكسـرةِ علىٰ الياء. فالقراءةُ بكسـرِ الياءِ فيها بُعْدٌ من جِهةِ الاستِعمال، وهيَ حَسَنةٌ علىٰ الأصول، لكنَّ الأصلَ إذا طُرِحَ صارَ استِعمالُه مكروهاً بعيداً».

(٥) ومعنىٰ: «أصمَيتِ»: أصَبْتِ الصَّيدَ وقَتَلْتِه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صما).
ويُروىٰ البيتُ بلفظ: «رَمَيتيهِ فأقصَدْتِ»، كما في «خزانة الأدب» للبغدادي (٥: ٢٦٨-٢٦٩)، وبعدَه:

بسَهمَينِ مَليحَينِ أعارَتْكيهِما الظَّبْيهْ

«ما» في ﴿بِمَآ﴾ مصدريةٌ، و﴿مِن قَبْلُ﴾ متعلِّقةٌ بـ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾، يعني: كفرتُ اليومَ بإشراكِكُم إيّايَ من قبلِ هذا اليوم، أي: في الدنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، ومعنىٰ كُفرِه بإشراكِهم إيّاه: تبرُّؤه منه واستنكارُه له، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقيل: ﴿مِن قَبْلُ﴾ يتعلَّق بـ﴿كَفَرْتُ﴾، و«ما» موصولة؛ أي: كفرتُ من قبلُ حين أبيتُ السُّجودَ لآدمَ بالذي أشرَكْتُمونيهِ وهو اللهُ عزَّ وجلَّ. تقول: شَرَكْتُ زيداً، فإذا نَقَلْتَ بالهمزةِ قلتَ: أَشْرَكْتُهُ فلانٌ؛ أي: جَعلَني له شَريكاً. **ونحو «ما» هذه: «ما» في قولهم: سُبحانَ ما سَخَّركُنَّ لنا.**

ومعنىٰ إشراكِهم الشيطانَ باللهِ: طاعتُهم له فيما كان يُزيِّنُه لهم من عبادة الأوثانِ وغيرِها.

وإذا كانتِ الكسرةُ في الياءِ علىٰ هذهِ اللغة، وإن كانَ غيرُها أفشىٰ منها، وعَضَدَه القياسُ كما ذكرنا، لم يَجُزْ لِقائلٍ أن يقولَ: إنّ القِراءةَ بذلك لَحنٌ؛ لاستِفاضةِ ذلكَ في السماعِ والقياسِ، وما كانَ كذلكَ لا يكونُ لحناً»[1]، تَمَّ كلامُه[2].

قوله: (**ونَحْوُ «ما» هذه «ما» في قولِهم: سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا**)، يُريد: أنّ «ما» علىٰ أن تكونَ موصولةً يُرادُ بها اللهُ عَزَّ وجَلّ، و«ما» لا تُستَعمَلُ في ذوي العِلم إلا باعتبارِ الوَصْفيّةِ

---

(١) «الحجّة» لأبي علي الفارسي (٥: ٢٩-٣٠).

(٢) وقال ابنُ زنجلة في «حُجّة القراءات» ص٣٧٧-٣٧٨: «وأهلُ النَّحوِ يُلحِّنونَ حمزة ....، وليسَ حمزةُ لاحناً عندَ الحذّاق»، ونقل عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قال: «إنها بالخفض لَحَسَنة».

وقال ابنُ الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٩٩): «ولا عِبرةَ بقولِ الزمخشريِّ وغيره ممّن ضَعّفَها أو لَحّنَها، فإنها قِراءةٌ صحيحة، اجتَمَعَت فيها الأركانُ الثلاثة ـ يعني: صِحّةَ السَّنَد في السماع، واستقامةَ الوجه في العربية، وموافقة الرَّسْم ـ، وقياسُها في النَّحْوِ صحيح». انتهىٰ باختصار.

وهذا آخِرُ قولِ إبليس. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قولُ الله عزّ وجلّ، ويَحتملُ أن يكونَ من جملة قولِ إبليس، وإنّما حكىٰ اللهُ عزَّ وعلا ما سيقولُه في ذلك الوقت، ليكونَ لُطفاً للسامعِينَ في النَّظَر لعاقبتِهم والاستعدادِ لِـمَا لا بدَّ لهم منَ الوُصولِ إليه، وأن يَتصوَّروا في أنفُسِهم ذلك المقامَ الذي يقول الشيطانُ فيه ما يقول، فيَخافوا ويَعملوا ما يُخلِّصُهم منه ويُنَجِّيهم.

وقُرِئ: «فلا يَلُومُوني» بالياء؛ علىٰ طريقة الالتفات، كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]

[﴿وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ ٢٣]

وقرأ الحسَنُ وعمرُو بن عُبيد: «وأُدْخِلُ الذين آمَنُوا» علىٰ فعل المتكلِّم، بمعنىٰ: وأُدْخِلُ أنا، وهذا دليلٌ علىٰ أنّه من قول الله، لا من قول إبليسَ. ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ متعلّق بـ«أُدخِلَ» أي: أَدخَلَتْهُم الملائكةُ الجنّةَ بإذن الله وأمرِه.

فيه وتعظيم شأنِه، كقولهم: سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا، أي: سُبْحانَ العظيم الشأنِ الذي سَخَّرَ أمثالَكُنَّ لنا.

قوله: (ويحتملُ أن يكونَ مِن جُملةِ قَوْلِ إبليس)، فإذا[1] كانَ من قولِ الله تعالىٰ كانَ استِئنافاً فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أشدَّ عذاب الظالمين، كما قالَ المُصنِّفُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٤٥]: «فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أخسَرَهُم».

وإذا كانَ من قولِ الشيطانِ كانَ نداءً منه علىٰ الإقناطِ والإياس.

---

(١) في (ح) و(ف): «فإنما»، والمُثبتُ من (ط).

فإن قلتَ: فبِمَ يتعلَّقُ في القراءة الأُخرىٰ، وقولك: وأُدخِلُهم أنا بإذن ربِّهم، كلامٌ غيرُ ملتئِم؟ قلت: الوجهُ في هذه القراءة أن يتعلَّق قولُه: ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ بما بعدَه؛ أي: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ بإذن ربِّهم، يعني: أن الملائكةَ يُحيُّونَهم بإذن ربِّهم.

قوله: (فبِمَ يَتعلَّقُ في القِراءةِ الأُخرىٰ)، أي: قِراءةُ المُتكلِّم؛ لأنه غيرُ مُلتئِم ظاهِراً، قالَ ابنُ جِنِّي: «قولُه: «وأُدخِلُ الذينَ آمنوا»علىٰ فِعْلِ المُتكلِّم؛ قَطْعٌ للكلام واستِئناف، فقالَ اللهُ تعالىٰ: «وأُدخِلُ الذينَ آمنوا»[1]، أي: أنا أُدخِلُهم جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهارُ بإذنِ رَبِّهم، أي: بإذني، إلا أنه أعادَ ذِكرَ «الرَّبِّ» ليُضيفَه إليهم، فتقوىٰ المُلابَسةُ باللفظ، فيكونُ أحنىٰ عليهم وأذهَبَ في الإكرام والتقريب منه، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وقال: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٩٦]، هذا كُلُّه تَقرُّبٌ منه وانتِساب»[2].

وقالَ في «الانتِصاف»: «لِمَ لا يجعلُه الزمخشريُّ مِنَ الالتِفات، لأنه انتَقَلَ من التكلُّم إلىٰ الغَيْبة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿طه * مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١-٢]، ثم قال: ﴿تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [طه: ٤]؟»[3].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: «لأنَّ ظاهرَ «أُدخِلُ» أنه لم يكنْ بواسِطة، بل من الله مُباشَرةً، وظاهرُ الإذنِ يُشعِرُ بإضافةِ الدخولِ إلىٰ الواسِطة، وبينهما تَنافُر، والأحسَنُ أن يَتَعلَّقَ بـ﴿خَٰلِدِينَ﴾، لأنَّ الخلودَ غيرُ الدخول، فلا تَنافُر»[4].

وقلتُ: القولُ ما قالَه ابنُ جِنِّي، لأنه من باب التجريد[5]، يعني: أنا أُدخِلُ بتيسيرِ[6]

---

(١) من قوله: «علىٰ فعل المُتكلِّم» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٣٦٢).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٣ : ٣٧٥) بحاشية «الكشّاف».

(٤) المصدر السابق (٣ : ٣٧٦).

(٥) تكرَّر ذِكرُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ لمصطلح «التجريد» في هذا الكتاب، وهو من مباحث علم البلاغة، وانظر في بيانِه ما سيأتي في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٧) والتعليقَ عليه.

(٦) كذا في (ح)، وفي (ف): «بتسهيل»، والمعنىٰ واحد.

[﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٢٤-٢٥]

قُرِئ: «أَلَـمْ تَرْ» ساكنةَ الراء، كما قُرِئ: «مَنْ يَتَّقْ»، وفيه ضعف.

﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ اعتَمَد مثلاً ووضَعَه، و﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ نَصبٌ بمُضمَر؛ أي: جعل كلمةً طيبة، ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ وهو تفسيرٌ لقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ كقولك: شَرّف الأميرُ زيداً؛ كَساهُ حُلَّة، وحمَلَه علىٰ فرس. ويجوز أن ينتصبَ ﴿مَثَلًا ﴾ و﴿كَلِمَةً ﴾ بـ﴿ضَرَبَ ﴾، أي: ضَربَ كلمةً طيبةً مثلاً، بمعنىٰ جَعلَها مثلًا، ثم قال: ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ علىٰ أنها خبرُ مبتدأٍ محذوف، بمعنىٰ: هي كشجرةٍ طيِّبة ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ يعني: في الأرض ضاربٌ بعُرُوقِه فيها، ﴿وَفَرْعُهَا﴾ وأعلاها ورأسُها ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾، ويجوز أن يُريد: وفُروعُها، علىٰ الاكتفاء بلفظ الجنس.

مَنْ رَحِمَهم ولَطَفَ بهم وأكرَمَهم بأنْ هَداهُم إلىٰ الإيمانِ والعَمَل الصالح[١]، كما قالَ تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَآءَ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [فُصِّلت: ١٩] علىٰ قِراءةِ النُّون[٢]، وقالَ صلواتُ الله عليه: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ ثم قال: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

قوله: (اعتَمَدَ مَثَلاً)، أي: جَعَلَه ما يُعتَمَدُ عليه، الجوهري: «العُمْدة: ما يُعتَمَدُ عليه، واعتَمَدتُ علىٰ الشيء: اتَّكَأتُ علي».

قوله: (ويجوزُ أن يُريد: وفُروعُها)، عطفٌ علىٰ «﴿وَفَرْعُهَا﴾»، والفَـرْع: إما أن يُحمَل

---

(١) ناقَش العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ هذا الوَجْه، وخَتَمَه بقوله: «فما ذهبَ إليه ابنُ جِنّي، واستَطيَبه الشيخُ الطِّيبيُّ وارتَضاهُ، ليسَ بشيءٍ لِـمَنْ سَلِمَ له ذَوْقُه».

(٢) وهي قراءةُ نافع وحده من السبعة، كما في «السبعة» لابن مجاهد ص ٥٧٦، و«حجة القراءات» ص ٦٣٥.

وقرأ أنسُ بنُ مالك: «كشَجَرةٍ طيبةٍ ثابتٍ أصلُها».

فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بينَ القراءتَين؟ قلت: **قراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىٰ**؛ لأنّ في قراءة أنسٍ أُجريَتِ الصِّفةُ علىٰ الشَّجرة، وإذا قلت: مررتُ برجلٍ أبوه قائم، فهو أقوىٰ معنىً من قولك: مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه؛ لأنّ المُخبَرَ عنه إنّما هو الأبُ لا رجل.

علىٰ أعلىٰ الشجرةِ أو علىٰ أغصانِها؛ بأن يُكتَفىٰ باسم الجِنسِ عن الجمع.

الجوهري: «فَرْعُ كُلِّ شيء: أعلاه، وتَفرَّعَتْ أغصانُ الشجرة: كَبُـرَت».

قوله: (**قِراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىٰ**)، قالَ ابنُ جِنّي: «لأنكَ إذا قُلت: «ثابتٍ أصلُها» فقد أجرَيْتَ الصِّفةَ علىٰ «شجرة»، وليسَ الثباتُ لها، إنما هو للأصل، ولَعَمْري إنّ الصِّفةَ إذا كانت في المعنىٰ لِـمَا هو من سَبَب الموصوفِ جَرَتْ عليه، وإذا كانت له كانت أخصَّ لَفْظاً به، وإذا كانَ الثباتُ في الحقيقةِ إنما هو للأصل، فالمُعتَمَدُ بالثباتِ هو الأصل، فالأحسَنُ تقديمُ الأصل عِنايةً به، ومن ثَمَّ قالوا: «زيداً ضَـرَبْتُه»، فقَدَّمُوا المفعول، لأنَّ الغَرَضَ هاهنا ليسَ ذِكرَ الفاعل، وإنما هو ذِكرُ المفعول، فقُدِّمَ عِنايةً بذِكرِه، ثم لم يُقنَعْ بذلك حتىٰ أزالوهُ عن لفظِ الفَضْلة، وجَعَلوهُ رَبَّ الجملةِ لفظاً، فرَفَعُوهُ بالابتداء، وصارَ قولُه: «ضَـرَبتُه» ذَيْلاً له وفَضْلةً مُلتحِقةً به، فكذلكَ قولُك: «مَرَرتُ برَجُل أبوهُ قائم» أقوىٰ معنىً مِن قولِك: «قائمٌ أبوه»؛ لأنَّ المُخبَـرَ عنه بالقيام إنما هو «الأبُ» لا «رجل».

ومن هنا ذَهَبَ أبو الحسن[1] في نَحْوِ قولنا: «قامَ زيدٌ» إلىٰ أنّ «قامَ» في مَوضِع رفع، لأنه وقعَ مَوقِعَ الاسم، لأنّ تقديرَ المُحدَّثِ عنه أسبَقُ رُتبةً من الحديث.

إلا أنّ لِقراءةِ أنسٍ وَجْهاً حَسَناً، وهو أنّ قولَه: «ثابتٍ أصلُها» صِفةٌ لـ«شجرة»، وأصلُ الصِّفةِ أن تكونَ اسماً مُفرَداً، لأنّ الجملةَ إذا وقعت صِفةً حُكِمَ علىٰ مَوضِعِها بإعرابِ المُفرَد، فإذا قال: «ثابتٍ أصلُها» فقد جَرَتِ الصِّفةُ علىٰ أصلِها، وإذا قال: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾

---

(١) يعني: الأخفش.

والكلمةُ الطَّيبةُ: كلمةُ التَّوحيد. وقيل: كلُّ كلمةٍ حسنة، كالتَّسبيحةِ والتَّحميدةِ والاستغفارِ والتَّوبةِ والدَّعوة. وعن ابن عبّاسٍ: شهادةُ أنْ لا إله إلّا اللهُ.

وأما الشَّجرةُ فكلُّ شجرةٍ مُثمرةٍ طيِّبةِ الثِّمار، كالنَّخلة وشَجرةِ التِّينِ والعِنَبِ والرُّمّانِ وغيرِ ذلك. **وعن ابنِ عمرَ: أنّ رسولَ الله ﷺ قال ذاتَ يوم**: «إنَّ اللهَ ضربَ مثلَ المؤمنِ شجرةً فأخبِرُوني ما هي؟» فوقع النّاسُ في شَجرِ البَوادي، وكنتُ صَبيّاً، فوقعَ في قلبي أنّها النَّخلة، فهِبْتُ رسولَ الله ﷺ أن أقولَها وأنا أصغَرُ القوم ـ ورُوي: فمَنَعَني مكانُ عمرَ واستَحيَيْتُ ـ فقال لي عمرُ: يا بُنيَّ، لو كنتَ قُلتَها لَكانَت أحبَّ إليَّ من حُمْرِ النَّعَم، ثم قال رسولُ الله ﷺ: «ألا إنّها النَّخلةُ». وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: شجرةٌ في الجنّة.

وقولُه: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ معناه: في جهة العُلُوّ والصُّعود، ولم يُرِدِ المِظَلَّة، كقولك في الجبل: طويلٌ في السّماء؛ تريدُ ارتفاعَه وشُموخَه، ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ تُعطي ثَمرَها كلَّ وقتٍ وَقَّتَه اللهُ لإثمارِها ﴿بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ بتَيسيرِ خالِقِها وتَكوينِه، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لأنَّ في ضَرْب الأمثالِ زيادةَ إفهامٍ وتَذكيرٍ وتَصويرٍ للمعاني.

فقد وُضِعَت مَوضِعَ المُفرَد، فالمَوضِعُ إذن له لا لها، فقوله: «ثابتٍ أصلُها» لا يَبلُغُ صُورةَ الجملة، لأنّ «ثابتاً» جارٍ في اللفظِ علىٰ ما قبلَه، وإنما فيه أنه وُضِعَ «أصلُها» مَوضِعَ الضميرِ الخاصِّ لِتَضَمُّنِهِ إياه، وليسَ كذلكَ ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾، لأنه جُملةٌ قطعاً.

قوله: (**وعن ابنِ عُمَر: أنّ رسولَ الله ﷺ قالَ ذاتَ يوم**) الحديث، وفي أكثر النُّسَخ: «عن ابنِ عبّاس»، والروايةُ الصحيحةُ عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والدارِميِّ[1] عن ابنِ عُمَرَ قال: «كُنّا عندَ رسولِ الله ﷺ، فقال: أخبِروني بشَجَرةٍ شِبهِ ـ أو كالرجلِ ـ المُسلِم

(١) البخاري (٦١) و(٦٢) و(٧٢) و(١٣١) و(٢٢٠٩) و(٤٦٩٨) و(٥٤٤٤) و(٦١٢٢) و(٦١٤٤)، ومسلم (٢٨١١)، والترمذي (٢٨٦٧)، والدارمي (٢٨٢).

[﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ ٢٦]

﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ كمَثَل شَجرةٍ خَبيثة؛ أي: صِفتُها كصِفَتِها. وقُرِئ: «ومَثَلَ كَلمةٍ» بالنَّصب، عطفاً علىٰ كلمة ﴿طَيِّبَةٍ﴾. والكلمةُ الخَبيثة: كلمةُ الشِّرك. وقيل: كلُّ كلمةٍ قَبيحة.

وأمّا الشَّجرةُ الخبيثة: فكلُّ شجرةٍ لا يَطيبُ ثَمرُها، كشَجرة الحَنْظَلِ والكَشُوثِ ونحوِ ذلك. وقولُه: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾: في مُقابلَة قولِه: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، ومعنىٰ ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾: استُؤصِلَت، **وحقيقةُ الاجتِثاث: أَخْذُ الجُثَّةِ كلِّها،** ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ أي: استقرار. يُقال: قَرَّ الشَّيءُ قَراراً، كقولك: ثَبَتَ ثَباتاً؛ شُبِّه بها القولُ الذي لم يُعْضَدْ بحُجَّة، فهو داحِضٌ غيرُ ثابت، ....

لا يَتَحاتُّ وَرَقُها، ولا ولا ولا، تُؤتي أُكُلَها كُلَّ حين؟ قالَ ابنُ عُمَر: فوقعَ في نفسي أنها النَّخْلة، ورأيتُ أبا بكرٍ وعُمَرَ لا يَتكلَّمان، فكَرِهتُ أني أتكلَّم، فلما لم يقولوا شيئاً قالَ رسولُ الله ﷺ: هيَ النَّخْلة، فلما قُمْنا قُلتُ لِعُمَر: يا أبتاه، والله لقد كانَ وقعَ في نفسي أنها النَّخْل. فقال: ما مَنَعَكَ أن تَتكلَّم؟ فقلت: ما رأيتُكم تَكلَّمون، فكَرِهتُ أن أتكلَّمَ أو أقولَ شيئاً. فقالَ عُمَر: لأنْ تكونَ قُلتَها أحبُّ إليَّ مِن كذا وكذا».

قوله: (والكَشُوث)، بالثاءِ المُثلَّثة، الجوهري: «الكَشُوث: نَبْتٌ يَتَعلَّقُ بأغصانِ الشجرِ من غير أن يَضرِبَ بعِرقٍ في الأرض».

قوله: (**وحقيقةُ الاجتِثاث: أَخْذُ الجُثَّةِ كُلِّها**)، الراغب: «جُثَّةُ الشيء: شَخْصُه الناتئ، والجُثُّ: ما ارتفعَ من الأرض، كالأكَمَة[1] والجثيثةُ سُمِّيَت [به] لِما بانَتْ جُثَّتُه بعدَ طَحْنِه[2]»[3].

(١) الأكمة: تَلّ، وقيل: شُرْفةٌ كالرابية، وهو ما اجتَمَعَ من الحِجارةِ في مكانٍ واحد، وربما غَلُظ، وربما لم يَغلُظ، والجمع: أَكَمٌ وأَكَمات. «المصباح المنير» للفيُّوميّ، مادة (أكم).

(٢) في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (جث): «بعدَ طبخه».

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٨٧ – ١٨٨.

والذي لا يَبقىٰ إنّما يَضمَحِلُّ عن قريبٍ لبُطلانِه، من قولهم: **الباطلُ لَجْلَج**. وعن قتادةَ: أنه قيل لبعض العلماء: ما تقول في «كلمةٍ خَبيثةٍ»؟ فقال: ما أعلمُ لها في الأرض مُستَقرّاً، ولا في السَّماء مَصْعَداً، **إلا أنْ تَلزمَ عُنُقَ صاحِبِها حتّىٰ يُوافيَ بها القيامة**.

[﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ ٢٧]

﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ الذي ثبتَ بالحُجَّة والبُرهانِ في قلب صاحبِه وتَمكَّن فيه، فاعتَقَدَه واطمأنت إليه نفسُه، وتثبيتُهم به في الدنيا: أنهم إذا فُتِنوا في دينهم لم يَزِلُّوا، كما ثبتَ الذين فَتَنَهُم أصحابُ الأُخدود، والذين نُشِروا بالمناشير، ومُشِطَت لُحومُهم بأمشاط الحديد، وكما ثبتَ **جِرْجِيسُ** وشَمْسُونُ وغيرُهما......................

قوله: (**الباطلُ لجَلَج**)، الجوهري: «اللَّجلَجةُ والتَّلَجْلُج: التردُّدُ في الكلام، ويُقال: الحقُّ أبلَجُ والباطلُ لَجلَج؛ أي: يَتردَّدُ من غيرِ أن ينفُذ»، واستَشهَدَ به لأنّ ما يَتردَّدُ في نفسِه ولا يَنفُذُ في شيءٍ لا يكونُ ثابتاً.

قوله: (**إلا أن تَلزَمَ عُنُقَ صاحبِها حتىٰ يُوافيَ بها القيامة**)، يعني: الكلمةَ الخبيثة، وهو مُقتَبَسٌ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣]، قال: «المعنىٰ: أنّ عَمَلَه لازِمٌ له لُزومَ القِلادةِ أو الغِلّ، لا يُفَكُّ عنه».

قوله: (**كما ثبتَ جِرجِيس**)، وَجَدتُ في كتاب «المُبتَدَأ» المنسوبِ إلىٰ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ عبدِ الله الكِسائيّ[1] أنه قال: إنّ جرجيسَ كانَ من الحوارِيِّينَ أصحابِ عيسىٰ عليه السَّلام، وعَلَّمَه اللهُ الاسمَ الذي يُحيا به الموتىٰ، وكانَ بأرضِ المَوصِلِ جَبّارٌ يَعبُدُ الصَّنَم، فدَعاهُ جرجيس

(١) من أهل القرن الرابع الهجري، أحدُ القُرّاء، وليسَ الكسائيَّ المشهور، له مُصنَّفات منها «عجائب الملكوت»، و«المُبتدأ»، ويُسمّىٰ أيضاً: «بدء الدُّنيا» و«خَلق الدنيا وما فيها» و«قصص الأنبياء» وغير ذلك.

وكتابُ «المُبتدأ» طُبعَ قديماً في ليدن سنة ١٩٢٢م، ثم في بيروت سنة ٢٠٠٤م.

وتَثبيتُهم في الآخرة: أنَّهم إذا سُئلوا عندَ تَواقُفِ الأشهادِ عن مُعتَقَدِهم ودِينِهم، لم يَتلَعْثَمُوا ولم يُبْهَتوا، ولم تُحيِّرْهم أهوالُ الحشر. وقيل: معناه الثَّباتُ عند سؤالِ القَبر. وعن البراءِ بن عازب رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ: ذَكَر قَبْضَ رُوحِ المؤمنِ فقال: «ثُمَّ تُعادُ روحُه في جَسَده، فيأتيهِ مَلَكانِ فيُجلِسَانهِ في قَبْرِه ويقولانِ له: مَن ربُّك؟ وما دِينُك؟ ومَن نَبيُّك؟ فيقول: رَبِّيَ الله، وديني الإسلام، ونَبيِّي محمّد،.................

إلىٰ عبادةِ الله، ونهاهُ عن عبادةِ الصَّنَم، فأمَرَ به، فشَدَّ يَدَيهِ ورِجْلَيه، ودعا بأمشاطٍ من الحديد، فسَرَّحَ بها صَدْرَه وبَدَنَه، ثم صَبَّ عليه ماءَ المِلح، فصَبَّرَه اللهُ عليه، ثم دعا بمساميرَ من حَديد، فسَمَرَ عَينَيهِ وأُذُنَيه، فصَبَّرَه اللهُ عليه، ثم دعا بحَوْضٍ من نُحاس، فأوقدَ عليه حتىٰ ابيَضَّ، ثم أُلقِيَ عليه وأطبَقَ رأسَه، فجَعَلَه اللهُ له بَرْداً وسَلاماً، وزادَه حُسْناً وجَمالاً، ثم قُطِّعَ إرْباً إرْباً[1]، فأحياه الله، ودَعاهُم إلىٰ الله وإحياء الموتىٰ[2]، فلم يُؤمِنِ المَلِك، فأمَرَ اللهُ أن يُغيرَ بهم، وقَلَبَ بالمدينةِ عالِيَها وسافِلَها.

قوله: (لم يَتَلعثَموا)، الجوهري: «تَلَعثَمَ الرجلُ في الأمر: إذا تمكَّثَ فيه وتأنىٰ».

قوله: (وعن البَراءِ بنِ عازِب)، تمامُ الحديثِ علىٰ ما رواه أبو داود[3] عن البراء: «وأنّ الكافرَ ـ فذكرَ موتَه ـ فتُعادُ رُوحُه إلىٰ جَسَدِه، ويأتيه مَلَكان، فيُجلِسانِه، ويقولانِ له: مَن رَبُّك؟ فيقول: هاه، هاه! لا أدري، فيقولان: ما دينُك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فيقولانِ له: ما هذا الرجلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري. فيُنادي مُنادٍ مِنَ السَّماء: أنْ قد كَذَب، فأفرِشُوهُ من النار»، الحديث.

ونَظْمُ الآياتِ إنما يَنطَبِقُ علىٰ الحديثِ لو أُريدَ بـ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: الكُفّار، لأنّ قولَـه:

---

(١) أي: عُضواً عُضواً، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أرب).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ووجهُه أن يكون التقدير: «ودعاهم إلى الإيمان بالله والإيمان بإحياء الموتىٰ»، والله أعلم.

(٣) في «سننه» برقم (٤٧٥٣).

فيُنادي منادٍ منَ السَّماء: أنْ صَدَق عَبْدي، فذلك قولُه: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾.

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الذين لم يَتمسَّكوا بحُجَّةٍ في دينِهم، وإنَّما اقتَصَروا على تقليد كبارِهم وشُيوخِهم، كما قلَّد المشركونَ آباءَهم فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٢٢-٢٣]، وإضلالُهم في الدُّنيا: أنَّهم لا يَثبُتون في مواقفِ الفِتَن، وتَزِلُّ أقدامُهم أوَّلَ شيء، وهم في الآخرة أضَلُّ وأزَلُّ. ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ أي: ما تُوجِبُه الحكمة؛ **لأنَّ مشيئةَ الله تابعةٌ للحكمة**؛ من تَثبيت المؤمنينَ وتأييدِهم، وعِصْمَتِهم عندَ ثباتِهم وعَزْمِهم، ومن إضلال الظالمينَ وخِذْلانِهم، والتَّخليةِ بينَهم وبينَ شأنِهم عند زَلَلِهم.

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ واقعٌ في مُقابَلةِ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾؛ إذ القولُ الثابتُ هو الكلمةُ الطيِّبة، وهيَ كلمةُ التوحيد، كأنَّ المعنىٰ: يُثبِّتُ اللهُ الذينَ آمنوا[1] بالقولِ الثابتِ المُؤيَّدِ بالعَمَل، كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ويُزِلُّ اللهُ أقدامَ المُشرِكينَ بكَلِمتِهم الخبيثةِ التي اجتُثَّتْ من فَوْقِ الأرضِ ما لها مِن قَرار، وهيَ الإشـراكُ بالله.

قوله: (**لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ للحِكمة**)، مذهبُه[2].

---

(١) من قوله: «إذ القول الثابت» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) والحِكمةُ عندَ المُعتَزلةِ تابعةٌ لأصلهم في التحسين والتقبيح العقليَّين، فالحِكمةُ أن يفعلَ اللهُ الحسَنَ دونَ القبيح، ولذا إرادتُه سبحانه وتعالىٰ لا تتعلقُ عندَهم بالقبيح، وإنما بالحسن، وعليه فاللهُ تبارك وتعالىٰ لا يُريدُ كُفرَ الكافر ولا معصيةَ العاصي، وإنما يقعُ ذلك بإرادةِ الكافر والعاصي نفسَيْهما.
أما أهلُ السُّنّة فيرونَ أنَّ كُلاً من الحسن والقبيح واقعان بإرادة الله تعالىٰ، ويُنزِّهونَ اللهَ سبحانه وتعالىٰ عن أن يقع في مُلكِهِ ما لا يشاء، ويقولون بأنه لا يلزمُ من إرادتِهِ سبحانه الكفرَ من الكافر المُرتَّبةِ على عِلمِه: رِضاهُ به، وكذا المعصية من العاصي.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ * وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ ٢٨-٣٠]

﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ أي: شُكْرَ نعمةِ الله ﴿كُفْرًا﴾ لأنّ شُكرَها الذي وَجَبَ عليهم؛ وَضَعوا مكانَه كُفرا، فكأنَّهم غيَّروا الشُّكرَ إلىٰ الكُفرِ وَبدَّلُوه تَبديلا، ونحوُه: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: شُكرَ رِزْقِكُم حيثُ وَضعتُمُ التَّكذيبَ مَوضِعَه. ووَجهٌ آخَر: وهو أنَّهم بدَّلوا نَفْسَ النِّعمةِ كُفراً؛ علىٰ أنَّهم لـمَّا كَفروها سُلِبُوها، فبقُوا مَسلُوبي النِّعمة، مَوْصُوفِينَ بالكُفر، حاصِلاً لهمُ الكُفرُ بَدَلَ النِّعمة. وهم أهلُ مكّة: أسكَنَهمُ اللهُ حَرَمَه، وجعلَهم قُوّامَ بيتِه، وأكرَمَهُم بمحمَّدٍ ﷺ، فكَفَروا نعمةَ الله بَدَلَ ما لَزِمَهم منَ الشُّكرِ العظيم. أو أصابَهُمُ اللهُ بالنِّعمةِ في الرَّخاءِ والسَّعَةِ لإيلافِهِم الرِّحلتَين، فكَفروا نعمتَه، فضَرَبَهُم بالقَحطِ سبعَ سنين، ....

قوله: (أنهم بَدَّلُوا نفسَ النِّعْمةِ كُفراً)، فعلىٰ الأول: التبديل: التغييرُ في الوَصْف، وإليه الإشارةُ بقوله: «فكأنهم غَيّروا الشُّكرَ إلىٰ الكُفر»، لأنهم إذا بَدَّلُوا شُكرَ النِّعْمةِ بكُفرانِها فقد غيَّروا صِفةَ النِّعْمة، وعلىٰ الثاني: التغييرُ في الذات، كما قال: «بَدَّلُوا نفسَ النِّعْمةِ كُفراً». فعلىٰ الأول: النِّعْمةُ باقية، لكنَّها موصوفةٌ بالكُفران، وعلىٰ الثاني: النِّعْمةُ زائلةٌ مُبدَلةٌ بالكُفران، فهم إذن كَفَرةٌ فُقَراء.

قالَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديل: التغيير، وقد يكونُ في الذات، كقولك: بَدَّلتُ الدراهِمَ دنانير، وفي الأوصاف: كقولك: بَدَّلتُ الـحَلْقَةَ خاتماً؛ إذا أذبتَها وسَوَّيتَها خاتماً».

قوله: (أو أصابَهم)، عطفٌ علىٰ «أسكَنَهُمُ اللهُ حَرَمَه»، فيه لَفٌّ ونَشـر، والأولُ مبنيٌّ علىٰ أنّ التبديلَ التغييرُ[1] في شُكرِ النِّعْمةِ بالكُفران، والثاني علىٰ أنّ التبديلَ التغييرُ في النِّعْمةِ

(١) من قوله: «وقد يكون في الذات» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فحَصَلَ لهمُ الكُفرُ بَدَلَ النِّعمة، كذلك حين أُسِروا وقُتلوا يومَ بدر، وقد ذهبت عنهمُ النِّعمة، وبَقِيَ الكُفرُ طَوْقاً في أعناقِهم. وعن عمرَ رضي الله عنه: هم الأفجَرانِ من قريش: بنو المغيرةِ وبنو أُميّة، فأمّا بنو المغيرةِ فكُفِيتُموهم يومَ بدر. وأمّا بنو أُميّةَ فمُتِّعُوا حتّىٰ حين. وقيل: هم مُتنصِّرةُ العرب: جَبَلَة بنُ الأَيْهَمِ وأصحابُه.

﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ﴾ ممّن تابعَهم علىٰ الكُفر ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ دارَ الهلاك.

وعَطْفُ ﴿جَهَنَّمَ﴾ علىٰ ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ عَطفُ بيان.

قُرِئ: ﴿لِّيُضِلُّواْ﴾ بفتح الياءِ وضمِّها.

فإن قلت: الضَّلالُ والإضلالُ لم يكن غَرَضَهم في اتِّخاذ الأندادِ، فما معنىٰ اللام؟ قلت: لـمّا كان الضَّلالُ والإضلالُ نتيجةَ اتِّخاذِ الأندادِ، كما كان الإكرامُ في قولك: جئتُكَ لِتُكرِمَني؛ نتيجةَ المجيء، دَخَلَتْهُ اللامُ - وإن لم يكن غَرَضاً - علىٰ طريق التَّشبيه والتَّقريب. ....

بالكُفر، وكذلكَ حينَ أُسِروا وقُتِلوا.

قوله: (﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ دارَ الهلاك)، الراغب: «البَوار: فَرْطُ الكَساد، ولـمّا كانَ فَرْطُ الكَسادِ يُؤدِّي إلىٰ الفساد ـ كما قيل: كَسَدَ حتىٰ فَسَد ـ عُبِّرَ بـ«البَوارِ» عن الهلاك، يُقال: بارَ يَبُورُ بَواراً وبُوراً، قال تعالىٰ: ﴿تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وقال: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾»[1].

قوله: (قُرِئ: ﴿لِّيُضِلُّواْ﴾)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: بفَتْحِ الياءِ التحتانيّة، والباقون: بضَمِّها[2].

قولـه: (وإن لم يكـنْ غَـرَضاً علىٰ طريقِ التشبيه)، أي: الاستِعـارة، نَحْـوُ قولِـهِ تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٥٢ - ١٥٣.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٤، و«حجة القراءات» ص ٣٧٨.

﴿تَمَتَّعُوا﴾ إيذانٌ بأنَّهم لانغماسِهم في التَّمتُّع بالحاضِر، وأنَّهم لا يعرفون غيرَه ولا يُريدونَه، مأمورون به، قد أمرَهم آمرٌ مُطاعٌ لا يَسَعُهم أن يُخالفوه، ولا يَملكون لأنفُسِهم أمراً دُونه، وهو أمرُ الشَّهوة. والمعنىٰ: إن دمتُم علىٰ ما أنتم عليه من الامتثال لأمر الشَّهوةِ ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾. ويجوز أن يُراد الخِذْلانُ والتَّخلية، ونحوُه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

[﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ ٣١]

المَقُول محذوف، لأنَّ جوابَ ﴿قُل﴾ يَدلُّ عليه،..........................

قوله: (**ويجوزُ أن يُرادَ الخِذْلان**)، عطفٌ علىٰ قوله: «قد أمَرَهُم آمِرٌ مُطاع، وهو آمِرُ الشهوة»، فعلىٰ هذا: الآمِرُ اللهُ علىٰ الخِذْلان، فقولُه: «لانغِماسِهم في التمتُّع» عِلّةُ[١] الأمرِ علىٰ الوجهَين.

قالَ صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: هذا أمرُ تهديد، فهو كقولِ الطبيبِ بعدَما أمَرَ المريضَ بالاحتِماءِ مَرّات، ولم يَقبَلْ منه: كُلْ ما تُريد، فإنّ مَصيرَكَ إلىٰ الموت، والمُرادُ التهديدُ ليَرتَدِعَ ويَقبَلَ ما يقول، وهو المُرادُ من قولِ المُصنِّف: «إيذانٌ بأنهم لانغِماسِهم في التمتُّع بالحاضِـر».

وقال القاضي: «وفي التهديد بصيغةِ الأمرِ إيذانٌ بأنّ المُهدَّدَ عليه كالمطلوب لإفضائِه إلىٰ المُهدَّدِ به، وأنّ الأمرَينِ كائنانِ لا مَحالة، ولذلكَ عَلَّلَه بقوله: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾، وأنّ المُخاطَبَ لانهماكِهِ فيه كالمأمورِ فيه»[٢].

قوله: (**المَقولُ محذوف، لأنّ جوابَ ﴿قُل﴾ يَدُلُّ عليه**)، قالَ ابنُ الحاجب: «﴿يُقِيمُوا﴾:

---

(١) في (ح) و(ف): «علىٰ»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٩).

وتقديرُه: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾: أقيموا الصَّلاةَ وأنفقوا ﴿يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ ﴾، ....

جوابُ ﴿ قُل ﴾، أي: قُلْ لعبادي يُقيموا، وحَذَفَ ما هو المقولُ استِغناءً بتفسيرِ الجواب، أي: قُلْ لهم ما يَقتَضي الإقامة. وما اعتُرِضَ عليه مِن أنّ الإقامةَ ليسَت بلازِمةٍ للقولِ ليسَ بشيء، فإنّ الجوابَ لا يَقتَضي المُلازَمةَ العقلية، وإنما يَقتَضي الغَلَبة، وذلكَ حاصِل، فإنّ أمرَ الشارع للمُؤمِنِ بإقامةِ الصَّلاةِ يَقتَضي إقامةَ الصَّلاةِ منه غالباً»[1].

وقالَ أبو البقاءِ رحمَه الله: «قالَ الأخفَش: ﴿يُقِيمُوا۟﴾ جوابُ ﴿ قُل ﴾، وفي الكلام حَذْف، أي: «قُلْ لهم: «أقيموا الصلاة» يُقيموا»، أي: إن تَقُل لهم: «أقيموا» يُقيموا. ورُدَّ بأنّ قولَ الرسول ﷺ لهم لا يُوجِبُ أن يُقيموا، وهذا باطِل، لأنه لم يُرِدْ بـ«العِباد»: الكُفّار، بل المُؤمنين، وإذا قالَ لهم الرسولُ ﷺ: «أقيموا الصَّلاة» أقاموها، ويَدُلُّ علىٰ ذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾.

ورُوِيَ عن المُبرِّد: أنّ التقدير: «قُلْ لهم: «أقيموا» يُقيموا»، فـ«يُقيمُوا» المُصرَّحُ جوابُ «أقيموا» المحذوف ـ وكذا حُكِيَ عن أبي عليّ[2]: أنه جوابُ «أقيموا»[3] ـ، وهو فاسِدٌ لِوَجْهَين:

أحدهما: أنّ جوابَ الشرطِ ينبغي أن يُخالِفَ الشرط، إما في الفِعلِ أو في الفاعل أو فيهما، وأما نَحْو: «قُمْ تَقُم» فخطأ، والتقدير: إن يُقيموا يُقيموا.

وثانيهما: أنّ الأمرَ للمُواجَهة، و«يُقيمُوا» علىٰ لفظِ الغَيْبة، وهو خطأٌ إذا كانَ الفاعلُ واحِداً، لأنه لا يجوزُ أن يُقالَ للمُخاطَبين: «يُقيموا» بالياء»[4]. وكذا رَدُّ ابنِ الحاجب[5].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٠).

(٢) أي الفارسي، المُتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ، رحمه الله تعالىٰ.

(٣) ما بين علامتَي الاعتراض زيادةٌ من المُؤلِّف علىٰ لفظِ أبي البقاء، رحمهما اللهُ تعالىٰ.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ٧٦٩-٧٧٠).

(٥) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٠).

وجَوَّزوا أن يكون: ﴿يُقِيمُواْ﴾ ﴿وَيُنفِقُواْ﴾، بمعنىٰ: لِيُقيموا ولِيُنفقوا، ويكونَ هذا هو المَقُولَ، قالوا: وإنّما جاز حذفُ اللام، لأنّ الأمرَ ـ الذي هو ﴿قُل﴾ ـ عِوَضٌ منه، ولو قيل: «يُقيموا الصَّلاةَ ويُنفقوا» ابتداءً بحَذْف اللام، لم يَجُزْ.

قوله: (وجَوَّزُوا أن يكونَ ﴿يُقِيمُواْ﴾ ﴿وَيُنفِقُواْ﴾ بمعنىٰ: لِيُقيموا ولِيُنفِقُوا)، قالَ الزَّجّاج: «وجائزٌ أن يُجزَمَ باللام المحذوفة، لأنّ الأمرَ دَلَّ علىٰ الغائب، تقول: قُلْ لِزيد: لِيَضرِبْ عَمْراً، وإن شِئتَ قُلت: قُلْ لِزيد: يَضرِبْ عَمْراً، ولا يجوز: يَضرِبْ زيدٌ عَمْراً، لأنّ لامَ الغائب ليسَ لها عِوَضٌ إذا حَذَفتَها»[1]، وذكرَ أبو البقاءِ[2] نحوَه.

وقالَ صاحبُ «الإنصاف»[3]: وفائدةُ التِزام اللام في الغائب: التنبيهُ بها علىٰ أنّ الصِّيغةَ أمر، فلما عُلِمَ الأمرُ لمُخاطَب افتَقَرَ ما سِواهُ إلىٰ اللام مِن غائبٍ ومُتكلِّم وغيرِ الفاعل في مِثل: لِيَقُمْ زيدٌ لأقُم أنا، لِيَضرِبْ عَمْرو، فتقديرُ «قُل» يُغني عنها، لأنّ ذلكَ يُرشِدُ إلىٰ أنّ المأمورَ مُبلَّغٌ غيرُ مُخاطَب، فقامَ مَقامَ اللام. هذا أجوَدُ الأوجُهِ في إعراب الآية واختيارُ الزَّجّاج، والزمخشريُّ تبرّأَ من عُهْدَتِه تَرْجيحاً للأول.

وقلت: نبَّـهَ علىٰ بيانِ تبرئةِ صاحب «المفتاح» حيثُ قال: «إضمارُ الجازم نظيرُ إضمارِ الجارّ»[4]، يعني: أنه شاذّ، نَحْوُ قولِ رُؤبة: خَيْرٍ، لمنْ قالَ له: كيفَ أصبَحْتَ؟ ثم قال[5]: «فانظر!»، أي: انظُرْ إلىٰ شُذوذِه، ولا تُحمَلُ الآيةُ عليه، بل علىٰ أنّ الجوابَ علىٰ تقديرِ «قُل لِعبادي: «أقيموا الصَّلاةَ وأنفِقوا» فإنك إن قُلتَ لهم: أقيموا وأنفقوا؛ يُقيموا ويُنفِقوا».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجّاج (٣: ١٦٢ - ١٦٣).

(٢) في «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٧٠).

(٣) للعلّامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٤) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢١.

(٥) أي: السَّكّاكي، صاحبُ «المفتاح».

فإن قلتَ: علامَ انتصبَ ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ ؟ قلت: علىٰ الحال، أي: ذَوي سِرٍّ وعلانية، بمعنىٰ: مُسِرِّينَ ومُعلِنين، أو علىٰ الظَّرف؛ ....

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنه ليسَ نظيرَ ذلك، لأنّ حذفاً فيه جائز، ألا ترىٰ إلىٰ حذفِ اللام عن الحاضِر. وقالَ المُصنِّفُ في قِراءةِ مَن قرأ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتفرَحُوا﴾ ـ بالتاء[1] ـ: «هو الأصلُ والقياس»، وقد ذكرتُ عن ابنِ جِنِّي هناك: أنّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحرفِ الأمر، وهو اللام، لكنْ لـمّا كَـثُـرَ أمرُ الحاضِرِ حَذَفُوهُ تخفيفاً، ودَلَّ حاضِـرُ الحال علىٰ أنّ المأمورَ هو الحاضِرُ المُخاطَب، فحَذَفوا حرفَ المُضارَعة، فلما حَذَفوا حرفَ المُضارَعة بقيَ[2] ما بعدَه في أكثرِ الأمرِ ساكناً، فاحتيجَ إلىٰ همزةٍ ليقعَ الابتداءُ بها، فقيل: اذهَب، ويَدُلُّكَ علىٰ تمكُّنِ أمرِ الحاضِرِ أنكَ لا تأمرُ الغائبَ بنَحْو: «صَهْ» و«مَهْ» و«إيـهِ» و«دُونَكَ» و«حَيَّهَل»[3]. تم كلامُه[4].

وإذا جازَ أن تُحذَفَ اللامُ في الحاضِرِ لكثرةِ الاستِعمالِ جازَ أن تُـحذَفَ في الغائب لِدلالةِ قَرائنِ الأحوال، فصَحَّ قولُ الزَّجّاج: «جازَ أن يُقال: قُل لزيد: يَضـرِبْ عمراً، ولا يجوز: يَضـرِبْ زيدٌ عَمْراً، لأنّ لامَ الغائب ليسَ لها عِوَضٌ إذا حَذَفتَها»، وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقوله: «لأنّ لامَ الأمرِ الذي هو «قُل» عِوَضٌ منه».

ومثلُه في النِّيابةِ عن الجارِّ الإضافة، قالَ الدار الحديثي[5]: إنّ المُضافَ في «غلامُ زيدٍ» عَمِلَ الجَرَّ لنيابتِهِ عن حرفِ الجرِّ لفظاً لأنه في مَوضِعِه[6]، كذلكَ هاهنا.

---

(١) أي: من الآية ٥٨ من سورة يونس، وهي ـ علىٰ قراءةِ حفص ـ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾.

(٢) في (ح) و(ف): «هي»، وهو تحريف.

(٣) «صَه»: بمعنىٰ: اسكُت، و«مَه»: بمعنىٰ: انكَفِف، و«إيـهِ»: بمعنىٰ: امضِ في حديثِكَ أو زِدْني منه، و«دونَكَ»: بمعنىٰ: خُذ، و«حَيَّهَل»: بمعنىٰ: ائتِ. انظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (١ :١٥٨).

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جِنّي (١ : ٣١٣ - ٣١٤).

(٥) انظر ما تَقدَّمَ ص٢١٩ تعليقاً عند تفسير الآية ١١٣ من سورة هود.

(٦) أي: كانَ الأصلُ أن يُقال: «غلامٌ لزيد».

أي: وَقْتَي سِرٍّ وعلانية، أو علىٰ المصدر؛ أي: إنفاقَ سِرٍّ وإنفاقَ علانية، المعنىٰ: إخفاءُ المتطوَّع به منَ الصَّدقاتِ والإعلانُ بالواجب.

والخِلالُ: المُخالَّةُ. فإن قلت: كيف طابَقَ الأمرُ بالإنفاقِ وَصْفَ اليوم بأنه ﴿لا بيعَ فيه ولا خِلالَ﴾؟ قلت: من قِبَلِ أنّ الناسَ يُخرِجون أموالَهم في عُقود المُعاوَضات، فيُعطُون بَدَلاً لِيأخُذوا مثلَه، وفي المُكارَمات ومُهاداةِ الأصدقاءِ لِيَستَجِرُّوا بهداياهم أمثالَها أو خيراً منها. وأمّا الإنفاقُ لوجه الله خالصاً - كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ * إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] - فلا يفعلُه إلّا المؤمنون الخُلَّص، فبُعثوا عليه ليأخُذُوا بَدَلَه في يومِ «لا بيعَ فيه ولا خِلالَ»، أي: لا انتفاعَ فيه بمُبايَعَةٍ ولا بمُخالَّة، ولا بما يُنفِقون به أموالَهم من المُعاوَضاتِ والمُكارَمات، وإنّما يُنتَفعُ فيه بالإنفاق لوجه الله. وقُرِئ: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ بالرفع.

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ

قوله: (كيفَ طابقَ الأمرُ بالإنفاقِ وَصْفَ اليوم بأنه ﴿لا بيعَ فيه ولا خِلالَ﴾)، يعني[1]: أيُّ فائدةٍ في تقييدِ الإنفاقِ بقوله: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾؟

وأجاب: أنّ وجوهَ الإنفاقِ وأغراضَها مُتعدِّدة، مثل: أخْذِ البَدَل، وحُسْنِ الأُحدُوثة، واستِجرارِ المِثْل في العاجل، والثواب في الآجل، فقُيِّدَ بهذا الأخير ليَختَصَّ به.

وتلخيصه: أنّ الخِطابَ ليسَ عاماً، بل هو مَعَ قوم مخصوصين، ووَصْفُ اليوم بذلك لمزيد البعثِ علىٰ الإنفاق، فإنهم لمّا جَزَموا وأيقَنوا مجيئَه، وعَلِموا أنه يومٌ لا يَنفَعُ فيه عَمَل، اغتَنَموا الفُرْصةَ في الإنفاقِ لِوَجْهِ الله.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ بالرفع)، كُلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو.

---

(١) من قوله: «عمل الجر» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ * وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ ٣٢ - ٣٤]

﴿ ٱللَّهُ ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ خبرُه، و﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بيانٌ للرِّزق؛ أي: أخرَجَ به رزقاً هو ثمرات. ويجوز أن يكونَ ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مفعولَ «أخرَجَ»، و﴿رِزْقًا﴾ حالاً من المفعول، أو نَصباً علىٰ المصدر من «أخرج»، لأنه في معنىٰ «رَزَق». ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ بقوله: كُنْ.

﴿دَآئِبَيْنِ﴾ يَدْأَبانِ في سَيرِهما وإنارَتِهما ودَرْئِهما الظُّلمات، وإصلاحِهما ما يُصْلِحان منَ الأرض والأبدانِ والنَّبات. ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ يتعاقبانِ خِلْفَةً لمعاشِكُم وسُباتِكُم.

قوله: (﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مفعول «أخرَجَ»)، فـ«مِن» علىٰ هذا تبعيض، أي: أخرَجَ بعضَ الثمرات.

قوله: (يَدْأَبانِ في سَيْرِهما)، الجوهري: «دأبَ فُلانٌ في عَمَلِه؛ أي: جَدَّ وتَعِب»، وهو معنىٰ التسخير.

قوله: (دَرْئهما)، الأساس: «دَرَأَ الكوكب: طَلَع، كأنه يَدرَأُ الظلام، أي: يَدفَعُه».

قوله: (خِلفةً لمعاشِكم)، يُقال: هُنَّ يَمشِينَ خِلفة؛ أي: تَذهَبُ هذهِ وتجيء هذه، ويُقالُ أيضاً: القومُ خِلفة؛ أي: مُختَلِفون، حكاهُ أبو زيد[1]، والخِلفةُ أيضاً: اختِلافُ الليل والنهار، يُريد: أنّ معنىٰ تسخيرِ الليلِ والنهارِ لبني آدم: بيانُه وتفسيرُه ما في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان: ٦٢]، فبَيَّنَ التسخيرَ

---

(١) يعني: سعيد بن أوس، المتوفى سنة ٢١٥هـ.

﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: «مِنْ» للتَّبعيض؛ أي: آتاكم بعضَ جميعِ ما سألتُموه، نَظراً في مصالحكم. وقُرِئ: «مِنْ كلٍّ» بالتنوين، و﴿مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ نفيٌ ومحلُّه النَّصبُ علىٰ الحال؛ أي: آتاكم من جميع ذلك غيرَ سائِليه، ويجوز أن تكون «مَا» موصولة؛ علىٰ: وآتاكم من كلِّ ذلك ما احتَجتُم إليه ولم تَصلُح أحوالُكم ومعايشُكم إلّا به، فكأنَّكم سألتُموه أو طَلَبتُموه بلسان الحال.

فيه بأن جَعَلَهما خِلفةً يَتعاقَبان؛ يجيءُ هذا ويَذهَبُ ذاك، وبَيَّنَ فيه حِكمةَ التسخيرِ من وَجْهَين:

أحدهما: إرادة التذكُّر، وهو أن يَتفكَّرَ المُكلَّفُ في هذهِ القُدرةِ العظيمة، فيَعرِفَ كمالَ مُسخِّرِهما.

وثانيهما: إرادة الشكر، وهو أن يَعرِفَ بذلكَ نِعمةَ السُّكونِ بالليل وابتغاءِ الفَضْل بالنهار، ويَشكُرَ مُوليهما.

الراغب: «التسخير: سِياقةُ الشيءِ إلىٰ الغَرَضِ المُختَصِّ به قَهراً، فالمُسَخَّرُ هو المُقيَّضُ للفِعْل، والسُّخْريّ: هو الذي يُقهَرُ أن يَتَسَخَّرَ لنا، وسَخِرتُ منه: إذا سَخَّرْتَه للهُزْءِ منه، قالَ تعالىٰ: ﴿إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ﴾ [هود: ٣٨]، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠] قد حُمِلَ علىٰ التسخيرِ وعلىٰ السُّخْرية»[١].

قوله: (وقُرِئ: «مِن كُلٍّ» بالتنوين)، قالَ ابنُ جِنّي: «وهيَ قراءةُ ابنِ عباسٍ والحسنِ وغيرِهما، تقديرُه: وآتاكُم ما سألتُموهُ من كلِّ شيءٍ سألتُموهُ أن يُؤتيَكم»[٢].

قوله: (وآتاكُم مِن كُلِّ ذلك)، «ذلك» إشارةٌ إلىٰ ما سَبَقَ من الآيات، فإنهم وإن لم يُعطَوْها عن سُؤالِهم، ولكنْ لـمّا لم يَستَغنُوا في مَعايِشِهم وأحوالِهم عنها، فكأنهم سألوها بِلِسانِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٠٢.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٦٣).

﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ **لا تَحصُروها ولا تُطيقوا عدَّها** وبلوغَ آخِرِها، هذا إذا أرادوا أن يَعدُّوها علىٰ الإجمال، ....

حالِهم، وهو من باب التمثيل، وسبيلُ هذا السُّؤالِ سَبيلُ الجواب في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

شَبَّـهَ حالةَ الإنسانِ في كونِهِ غيرَ قائمٍ بنفسِهِ مُفتَقِراً إلىٰ من يقومُ به، وما تُقامُ به نفسُه، وتَـكمُلُ به حياتُه، ويَتَّصِلُ به إلىٰ غايته، وهو أن يُقالَ في حَقِّه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَـٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَـٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَفَضَّلْنَـٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسـراء: ٧٠] بحالةِ الطفل أو الفَرْخ الذي يحتاجُ إلىٰ قَيِّم يَتَعيَّشُ به حياتَه، ويُقيمُ به أَوَدَه[١]، إذ لولاهُ لَسَقَطَ مَتنُه، ويبقىٰ مُهمَلاً مُعطَّلاً، وإليه يَنظُرُ قولُه تعالىٰ حِكايةً عن الكليم عليه السَّلام: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: أعطىٰ خَليقتَه كُلَّ شيءٍ يحتاجونَ إليه، ويَرتَفِقونَ به، ثم عَرَّفَهم كيفَ يَرتَفِقونَ بما أعطاهم، وكيفَ يَتوصَّلُونَ إليه، واللهُ أعلم.

قوله: (﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ **لا تَـحصُـروها ولا تُطيقُوا عَدَّها**)، قالَ في «الأساس»: «هذا أمرٌ لا أُحصيه؛ أي: لا أُطيقُه ولا أضبِطُه»، وقالَ القاضي: «يعني: لا تُطيقُوا عَدَّ أنواعِها، فَضْلاً عن أفرادِها، فإنها غيرُ مُتناهية، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ المُفرَدَ يُفيدُ الاستِغراقَ بالإضافة[٢]»[٣].

الراغبُ: «الإحصاء: التحصيلُ بالعَدَد، يُقال: أحصَيْتُ كذا؛ مِن لفظِ الحصا، واستِعمالُ ذلكَ فيه من حيثُ إنهم كانوا يَعتَمِدونَه بالعَدِّ كاعتِمـادِنا فيه علىٰ الأصابع»[٤].

---

(١) الأَوَد: العِوَج، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أود).

(٢) الإضافـةُ من مُقتَـضَياتِ العُموم، بل عُمومُ الـمُفرَدِ المُضافِ أقوىٰ من عُموم الـمُفرَدِ (اسم الجنس) المُعرَّف بـ«ال». انظر: «البحر المحيط» للإمام الزركشي (٣: ١٠٨).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٢٤٠.

وأمّا التفصيلُ فلا يَقدِرُ عليه ولا يَعلمُه إلّا اللهُ. ﴿لَظَلُومٌ﴾ يَظلمُ النِّعمةَ بإغفال شُكرِها، ﴿كَفَّارٌ﴾ شديدُ الكُفرانِ لها. وقيل: ظَلومٌ في الشدّة يَشكُو ويَجزع، كَفّارٌ في النِّعمة يَجمعُ ويَمنع. و«الإنسانُ» للجنس، فيتناولُ الإخبارُ بالظُّلم والكُفرانِ مَنْ يُوجدانِ منه.

[﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣٥-٣٦]

قوله: (وأما التفصيلُ فلا يَقدِر)، «أما» يقتضي التكرير، فالتقدير: أما الإجمالُ فإنكم إن أردتُم أن تَعُدُّوا نِعمةَ الله لا تُحصُوها، وأما التفصيلُ فلا كلامَ في أنه ليسَ إليكم، فلا يحتاجُ إلىٰ البيان، لأنه لا يَقدِرُ عليه ولا يَعلَمُه إلا اللهُ تعالىٰ.

قوله: (فيَتناوَلُ الإخبار)، الفاءُ جَزائيّة، أي: التعريفُ في «الإنسان» للجِنسِ الذي هو العَهْدُ الذِّهني، وهو ما يَعرِفُه كُلُّ أحدٍ أنّ الإنسانَ ما هو، فلما أتىٰ بقوله: ﴿لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ تَناوَلَهما، فصارَ المُطلَقُ مُقيَّداً، كما أنّ التعريفَ في «اللئيم» في قوله:

ولقد أمُرُّ علىٰ اللئيمِ يَسُبُّني[1]

للجِنس، فيَتناوَلُ مَن تَعَرَّضَ لسَبِّ الشاعر[2].

ولو حُمِلَ التعريفُ علىٰ الاستِغراقِ فيَختصُّ بمَن عَصَمَه اللهُ تعالىٰ منهما، لكانَ أولىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣]، وقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ

---

(١) صَدْرُ بيتٍ لِشَمِرِ بنِ عمرو الحنفيّ، وتمامُه:
فمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعْنيني
وانظر ما تَقدَّمَ ص ٤٤٢ تعليقاً عند تفسير الآية ١٠١ من سورة يوسف.

(٢) في الأصول الخطية: «السب للشاعر»، وأصلحتُه بما تراه.

﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ﴾ يعني: البلدَ الحرامَ، زاده اللهُ أمناً، وكَفاه كلَّ باغٍ وظالمٍ، وأجابَ فيه دعوةَ خليلِه إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ﴿ءَامِنًا﴾: ذا أمْن.

فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بين قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] وبين قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾؟ قلت: قد سأل في الأوّل: أن يجعلَه من جُملة البلادِ التي يأمَنُ أهلُها ولا يَخافون، وفي الثاني: أن يُخرجَه من صفةٍ كان عليها منَ الخوف إلىٰ ضدِّها منَ الأمن، كأنه قال: هو بلدٌ مَخُوف، فاجعَلْهُ آمِناً.

﴿وَٱجْنُبْنِى﴾: وقُرِئ: «وأَجْنِبْني»، وفيه ثلاثُ لغات: جَنَبَه الشَّرَّ، وجَنَّبه، وأجنبَه؛ فأهلُ الحجازِ يقولون: جَنَّبَني شرَّه ـ بالتشديد ـ، وأهلُ نَجد: جَنَبَني شرَّه وأجنَبَه، والمعنىٰ: ثَبِّتنا وأدِمْنا علىٰ اجتِنابِ عبادَتِها. ....

ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩-٢٢] إلىٰ آخِرِه.

قوله: (قد سأَلَ في الأولِ: أن يجعَلَه من جُملةِ البلاد) إلىٰ آخِرِه، وهو أحدُ معاني «جَعَلَ»، وهو تصييرُ شيءٍ شيئاً، فعلىٰ الأول: تقديرُ الآية: اجعَلْ هذا البَلَدَ بَلَداً ذا أمْنٍ، أو آمِناً مَنْ فيه، كقولك: نهارُه صائم[1]، فـ﴿ءَامِنًا﴾ صفةُ ﴿بَلَدًا﴾. وعلىٰ الثاني: هذا البَلَدَ ذا أمْنٍ، فـ﴿ءَامِنًا﴾ مفعولٌ ثان، و«البَلَد» وَصْفٌ للمفعولِ الأول، فلا بُدَّ من تقديرِ الخوفِ ليَصِحَّ تصييرُه ذا أمْن. فعلىٰ الأول: كأنه ليسَ بَلَداً في ذلك الوقت، فسأَلَ أن يجعلَه بَلَداً آمناً، وعلىٰ الثاني: السُّؤالُ لحصولِ الأمنِ بعدَ وِجدانِه.

قالَ صاحبُ «التقريب»: «وحيثُ قال: ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾ سأَلَ جَعْلَه بَلَداً موصوفاً، وحيثُ قال: ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ سأَلَ صِفةَ أمنِه.

---

(١) في (ح) و(ف): «قائم»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

....

وقالَ الراغبُ في «غُرّةِ التنزيل»[1]: «فيه وَجْهان: أحدهما: أنّ الدَّعْوةَ الأُولىٰ وَقَعَت، ولم يَكُنِ المكانُ [قد جُعِلَ بَلَداً، فكأنه قال: رَبِّ اجعَل هذا الواديَ بَلَداً آمِناً، والدَّعْوةَ الثانيةَ وَقَعَت، وقد جُعِلَ الوادي بَلَداً]، فكأنه قال: اجعَلْ هذا الواديَ بَلَداً آمِناً، لقوله: ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾، ووَجْهُ الكلام فيه تنكيرُ ﴿بَلَدًا﴾ الذي هو مفعولٌ ثان، والدعوةُ الثانيةُ وقعت وقد جُعِلَ الوادي بَلَداً، فكأنه قال: اجعَل هذا[2] المكانَ ـ الذي صَيَّرْتَه كما أردت، ومَصَّرْتَه كما سألت ـ ذا أَمْن، فـ﴿ٱلۡبَلَدَ﴾ علىٰ هذا عطفُ بيانٍ عندَ سِيبَوَيه، وصِفةٌ عندَ المُبرِّد، و﴿ءَامِنًا﴾ مفعولٌ ثان.

وثانيهما: أن تكونَ الدَّعْوتانِ واقعَتَينِ بعدَما صارَ المكانُ بَلَداً، والمطلوبُ الأمن، كما تقول: اجعَلْ وَلَدَكَ هذا وَلَداً أديباً، فلا تأمُرُه بأن يجعلَه وَلَداً، لأنّ ذلكَ ليسَ إليه، وإنما تأمُرُه بتأديبه، أي: اجعَلْهُ علىٰ هذهِ الصِّفة، وتقول: كُنْ رجلاً سَخِيّاً، ولا تأمُرُه بأن يكونَ رجلاً، بل تأمرُه بما يجعلُه سَخِيّاً، فذكرَ الموصوفَ وأتبَعَه الصِّفة، وهو كما تقول: كانَ اليومُ يوماً حارّاً، فتجعلُ «يوماً» خَبَرَ «كان»، و«حارّاً» صِفةً له، ولم تَقصِدْ أن تُخبِرَ عن اليوم

---

(١) اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب تبعاً لِـمَا في نُسَخِه الخطية، فقيل: للراغب الأصفهاني، وقيل: للخطيب الإسكافي، وقيل: غير ذلك.

ورجَّحَ نِسبتَه إلىٰ الراغب: الدكتور عمرُ الساريسي في مقالين: الأول منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (ج١ م٥ -١٩٧٦)، والثاني منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (كانون الثاني، ١٩٧٩)، ثم الدكتور صفوانُ داوودي في مقدمة تحقيقه لـ«مفردات القرآن» للراغب ص٤.

أما الدكتور محمد مصطفىٰ آيدين، فقد حَقَّقَ الكتاب ـ وأصلُه أطروحة علمية ـ، وحَرَّرَ في مُقدِّمتِه (١: ٩٥-١٢٨) البحثَ في مُؤلِّفه تحريراً علمياً دقيقاً، وانتهىٰ إلىٰ أنه للخطيب الإسكافي، وناقش الأقوالَ الأخرىٰ مناقشةً علميةً رصينة.

أما نسبةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ الكتابَ إلىٰ الراغب فتبعاً لِـمَا وقع في بعض النُّسَخ المخطوطة، ليسَ إلا.

(٢) من قوله: «بلداً آمناً لقوله: ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ ...﴾» إلىٰ هنا، سقطن من (ح).

....

....

بأنه كانَ يوماً، لأنه غيرُ مُفيد، وإنما القَصْدُ أن تُخبِرَ عن حَرِّ اليوم، فكأنَّ الأصل: كانَ اليومُ حارّاً، وأعَدْتَ «يوم» لتَجمَعَ بينَ الصِّفةِ والموصوف، فكأنكَ قُلت: كانَ هذا اليومُ من الأيام الحارّة، فكذلكَ قولُه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ يجوزُ أن يُراد: واجعَلْ هذا البَلَدَ آمناً، فتَدعُو له بالأمنِ من بعدِ ما قد صارَ بَلَداً، ويكونَ مِثلَ قولِه: ﴿ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾، وتكونَ الدَّعْوةُ واحِدة، قد أخبَرَ اللهُ عنها في المَوضِعَين.

فأما قولُ مَن يقول: إنه جَعَلَ الأولَ نكرة، فلما أعادَ ذِكرَها أعادَ بلفظِ المعرفة فليسَ بشيء»(١).

وأما بيانُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمّا عَجَّبَ رسولَه ﷺ من حالِ قُريشٍ بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ يعني: ألم تَتعجَّبْ من حالِ قومٍ أنعَمَ اللهُ عليهم بأنواع النِّعَم الجسيمة؛ حيثُ أسكَنَهم حَرَمَه، وجَعَلَهم قومَ نبيِّه، ليكونوا في كَنَفِ هذا البَلَدِ الذي جعَلَه اللهُ حَرَماً آمِناً، ويُتَخَطَّفُ الناسُ من حولِهم، وأكرَمَهم ببعثةِ أفضل الرُّسُل؛ ليشكروا اللهَ ويُوحِّدوه، فعَكَسوا وجَعَلوا ما هو وسيلةٌ إلىٰ الأمنِ من سَخَطِ الله سَبَباً للحُلولِ في دارِ البَوار، وما هو ذريعةٌ إلىٰ الهِدايةِ والتوحيدِ سَبيلاً إلىٰ اتخاذِ الأندادِ وإضلالِ الخلق!

ثم أمَرَ رسولَه [ﷺ] بأن يُعرِضَ عنهم ويُكافِحَهم بكلمةِ المُتارَكةِ والمُوادَعةِ إقناطاً(٢) وإياساً، وهيَ ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾، ويُقبِلَ إلىٰ المُخلِصينَ من عِبادِه، ويُحرِّضَهم علىٰ شُكرِ تلكَ النِّعَم التي لم يقوموا بشُكرِها بما هو أساسُ الحسنات، وأما العباداتُ ـ من إقامةِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ في حالتَي السِّرِّ والعَلانيةِ ـ إلىٰ قيام القيامةِ إلىٰ يومٍ لا بيعٌ فيه ولا خِلال.

(١) «دُرّة التنزيل وغُرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (١: ٢٧٢- ٢٧٦) ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.
(٢) في (ف): «إيقاظاً»، والمُثبَتُ من (ط) و(ح).

﴿وَبَنِيَّ﴾ أراد: بَنيهِ من صُلبه. وسُئل ابنُ عُيينة: كيف عَبَدتِ العربُ الأصنام؟ فقال: ما عبد أحدٌ من ولد إسماعيلَ صَنما، واحتَجَّ بقوله: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ إنّما كانت أنصابَ حِجارةٍ لكلِّ قوم، قالوا: البيتُ حَجَر، ....

ثم بعدَ ذلكَ يَعُدُّ عليهم مِنَ النِّعَم التي لا تُحصىٰ كثرة؛ منها خَلْقُ هذهِ السماءِ التي كالمِظَلّةِ علىٰ هذا القَرارِ الذي هو مُستَقَرُّهُم ومكانُ عِبادتِهم، ثم ما سَوّاهُ من شِبهِ النكاح بينَهما بإنزالِ الماءِ وإخراج ما هو كالنتيجةِ من الثمراتِ رِزقاً لهم؛ ليكونَ ذلكَ مُعتبَراً إلىٰ النَّظَرِ المُوصِلِ إلىٰ التوحيد، ونعمةً يُقابِلونَها بالعبادة، وحتىٰ لا تجعلوا لله أنداداً، مثلَ أولئكَ الأنعام الذين لم يَلتَفِتوا إلىٰ هذهِ الآياتِ البيِّنات، ولهذا قال: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

عَقَّبَه ليذكرَ بما يُناسِبُه من قِصّةِ الخليل عليه السَّلام، ودُعائِهِ في حَقِّ هذا البيتِ المُكرَّم والحَرَم المُعظَّم، واعتِنائِه بشأنِ إقامةِ الصَّلاةِ فيه، وتوحيدِ الله، ومُجانَبةِ عِبادةِ الأصنام، فمَن قامَ بواجبِ ذلكَ من عبادةِ المَلِك العَلّام، والمُجانَبةِ عن عبادةِ الأصنام، صَحَّحَ النِّسْبةَ بينَه وبينَ أبيه، وأمِنَ في الدُّنيا والآخِرةِ من سَخَطِ الله وحُلُولِ نَكالِه، ومَن عَكَسَ استُؤصِلَ في الدُّنيا بالدمار، وفي العُقْبىٰ أحَلَّ نفسَه وقومَه دارَ البَوار، جَهَنَّمَ يَصْلَونَها فبئسَ القَرار.

والذي يُؤيِّدُ أنّ قِصّةَ الخليلِ استِطراد: العَوْدُ إلىٰ تهديدِ الكَفَرةِ بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

قوله: (إنما كانت أنصاب)، أي: ما عَبَدَ أحدٌ مِن وَلَدِ إسماعيلَ صَنَماً، وإنما التي تَوَلَّعُوا بها كانت أنصابَ حجارة.

فحيثُما نَصَبنا حجراً فهو بمنزلة البيت، فكانوا يَدُورون بذلك الحَجَرِ **ويُسمُّونَه: الدُّوَار، فاستُحِبَّ أن يُقالَ: طاف** بالبيت، ولا يُقال: دار بالبيت.

﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فأعوذ بكَ أن تَعصِمَني وبَنيَّ من ذلك، وإنما جُعِلْنَ مُضِلّات؛ لأنّ الناسَ ضَلُّوا بسَببهنّ، فكأنهنّ أضلَلْنَهم، كما تقول: فَتَنَتْهُمُ الدُّنيا وغَرَّتهُم، أي: افتَتَنوا بها واغتَرُّوا بسَببها.

قوله: (**ويُسَمُّونَه الدُّوَار**[1])، في حاشيةِ «الصِّحاح»: «قالَ ابنُ الأنباريّ: دُوَار: بُدٌّ[2] كانوا في الجاهليةِ يَدُورُونَ حولَه أسابيع، يَتَشبَّهونَ بأهل مَكّة»، وأنشَدَ في «المُغرِب» لامرِئِ القَيْس:

فعَنَّ لنا سِربٌ كأنَّ نِعاجَه عَذارىٰ دُوَارٍ في مُلاءٍ مُذَيَّل[3]

السِّرْب: الجماعةُ من الظِّباءِ والبَقَر، والنِّعاج: جمعُ نَعْجة، وهيَ الأُنثىٰ من بَقَرِ الوَحْش، والعَذارىٰ: جمعُ عَذْراء، والدُّوَار: صَنَمٌ كانت تَنصِبُه العَرَبُ وتدورُ حولَه. **الجوهري**: «المُلاءةُ ـ بالضَّمِّ والمَدِّ ـ: الرَّيْطة، والجمع: مُلَاء»، والمُذَيَّل: الطويلُ الذَّيْل، وإنما ذُكِّرَ حَمْلاً علىٰ اللفظ.

قوله: (**فاستُحِبَّ أن يُقال: طاف**)، أي: «دارَ» بمعنىٰ: طاف، ومُنِعَ أن يُقال: «دار»، واستُحِبَّ أن يُقال: «طاف»؛ لِئلّا يُتأسّىٰ بألفاظِ المُشرِكين.

---

(١) بضَمِّ الدال وتخفيفِ الواو، وقد تُشدَّد. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دور).

(٢) قالَ ابنُ دُرَيد: البُدّ: الصَّنَمُ نفسُه الذي يُعبَد، لا أصلَ له في اللغة، فارسيٌّ مُعرَّب، والجمع: البِدَدة. نقله عنه ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بدد).

(٣) «ديوان امرئ القيس» ص٧٥، من مُعلَّقتِه المشهورةِ التي مطلعُها:

قِفا نبكِ من ذكرىٰ حبيبٍ ومَنزِلِ بسِقطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وانظر: «المُغرِب في ترتيب المُعرِب» للمُطرِّزي (٢ : ٨٦).

﴿فَمَن تَبِعَنِي﴾ علىٰ مِلَّتي وكان حَنيفاً مسلماً مثلي ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ أي: هو بعضي لِفَرْطِ اختصاصِه بي ومُلابسَتِهِ لي، وكذلك قولُه: «مَنْ غَشَّنا فليس منّا» أي: ليس بعضَ المؤمنين، علىٰ أنّ الغِشَّ ليس من أفعالهم وأوصافِهم، ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تغفرُ له ما سَلَف منه من عِصْياني إذا بَدَا له فيه واستَحدَث الطاعةَ لي. وقيل: معناه: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ فيما دُون الشِّرك.

[﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ ٣٧]

﴿مِن ذُرِّيَّتِي﴾ بعضِ أولادي، وهم إسماعيلُ ومَنْ وُلد منه، ﴿بِوَادٍ﴾ هو وادي ..

قوله: (﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ أي: هو بعضي)، لا يُريدُ أنّ «مِن» في قوله: ﴿مِنِّي﴾ تبعيضيّة، وإن صَرَّحَ بلفظِ البعض، بل هيَ اتصالية، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾، ولهذا قال: «لِفَرْطِ اختِصاصِهِ بي ومُلابَسَتِه لي».

قوله: (﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ فيما دونَ الشِّـرْك)، يَدُلُّ علىٰ أنه حَمَلَ «العِصيانَ» في الوَجْهِ الأولِ علىٰ الشِّـرْك، لأنه مُقابِلٌ لِقولِه: «﴿فَمَن تَبِعَنِي﴾ علىٰ مِلّتي، وكانَ حَنيفاً مُسلِماً»، أي: مُوحِّداً، والكلامُ مبنيٌّ علىٰ التخييل والتورية، كما سَبَقَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠].

قالَ القاضي: «﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي: تَقدِرُ أن تَغفِرَ له وتَرحَمَه ابتداءً أو بعدَ التوفيقِ للتوبة، وفيه دليلٌ علىٰ أنّ كُلَّ ذنبٍ فللهِ أن يَغفِرَه حتىٰ الشِّـرْك، إلا أنّ الوعيدَ[1] فَرَّقَ بينَه وبينَ غيرِه»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «الوعد»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

مكّة ﴿غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ **لا يكون فيه شيءٌ من زرعٍ قطُّ**، كقوله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] بمعنىٰ: لا يُوجد فيه اعوِجاج، ما فيه إلّا الاستقامةُ لا غير. وقيل للبيت: المحرَّم، لأنّ اللهَ حرَّم التَّعرُّضَ له والتَّهاونَ به، وجعل ما حولَه حَرَما؛ لمكانه أو لأنه لم يَزلْ مُمنعاً عزيزاً يَهابُه كلُّ جبَّار، كالشيء المحرَّم الذي حقُّه أن يُجتنب، أو لأنه مُحتَرَمٌ عظيمُ الحُرمةِ **لا يَحِلُّ انتهاكُها**، أو لأنه حُرِّم علىٰ الطُّوفان. أي: مُنِعَ منه، كما سُمّي: «عَتيقاً» لأنه أُعتِقَ منه فلم يَسْتَولِ عليه، ﴿لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ اللامُ متعلِّقةٌ بـ﴿أَسْكَنتُ﴾، أي: **ما أسكنتُهم هذا الوادي الخَلاءَ البَلْقَع من كلِّ مُرتَفَقٍ ومُرتَزَق، إلّا ليُقيموا الصَّلاةَ** عند بيتك المحرَّم، ويَعْمُروه بذِكْرك وعبادتك، ....

قوله: (**لا يكونُ فيه شيءٌ من زَرْع قَطّ**)، هذهِ المُبالَغةُ يُفيدُها معنىٰ الكِناية، لأنّ نفيَ ذي الزَّرْع يَستَلزِمُ كونَ الوادي غيرَ صالح، لأنه نكرةٌ في سِياقِ النفي.

قوله: (**انتِهاكُه**[1])، الجوهري: «انتِهاكُ الحُرْمة: تناوُلُها بما لا يحلّ».

قوله: (**ما أسكنتُهم... إلا ليُقيموا الصلاة**) إلىٰ آخِره، هذا الحصرُ وتلكَ الفوائد إنما يُفيدُها تكريرُ ذِكرِ ﴿رَبَّنَا﴾، لأنه للاهتمام بشأنِ المَدْعُوِّ المطلوب، وجَعْلُ ﴿لِيُقِيمُواْ﴾ عِلّةً للإسكانِ بوادٍ موصوفٍ بهذين الوَصْفَين؛ كونِهِ غيرَ ذي زَرْع، وكونِـهِ عندَ بَيـتِكَ المُحرَّم، يعني: لا يختارُ أحدٌ مِثلَ هذا المَوضِع إلا للانقِطاع للعبادةِ والتَّبتُّلِ إلىٰ الله، والتبرُّكِ به لِشَـرَفِه، وخَصَّ الصَّلاةَ لأنها عَمودُ الدِّين.

قوله: (**البَلقَع**)، الجوهري: «البَلقَعُ والبَلقَعة: الأرضُ القَفْرُ التي لا شيءَ بها»[2].

قوله: (**مُرتَفَق ومُرتَزَق**)، **الأساس**: «ارتَفَقتُ به: انتَفَعتُ به، تقول: بكَرَمِكَ أثِق، وعلىٰ

---

(١) في الأصول الخطية: «انتهاكها»، والمُثبتُ من «الكشّاف».

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمَت في الأصلين قبلَ فِقرة «قوله: (ما اسكنتهم إلا ليقيموا)»، ووردت في (ط) هنا، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

وما تُعمَرُ به مساجدُك ومُتعبَّداتك، مُتبرِّكِينَ بالبُقعة التي شرَّفتَها على البقاع، مُستَسعِدِينَ بجِوارِك الكريم، متقرِّبينَ إليك بالعُكُوفِ عند بيتك، والطَّوافِ به، والرُّكوعِ والسُّجودِ حولَه، مُستَنزِلِينَ الرَّحمةَ التي آثرتَ بها سُكّانَ حَرَمِك.

﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ أفئدةً من أفئدة الناسِ، و«مِنْ» للتَّبعيض، ويدلُّ عليه ما رُوِيَ عن مجاهد: لو قال: «أفئدةَ النّاس» لزَحَمتْكُم عليه فارسُ والرُّوم، وقيل: لو لم يقل: ﴿مِّنَ﴾ لازدَحَموا عليه حتى الرومُ والتُّركُ والهند. ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِّنَ﴾ للابتداء، كقولك: **القلبُ منِّي سَقيم**؛ تريد: قلبي، فكأنه قيل: أفئدةَ ناس، **وإنّما نُكِّرت المضافُ إليه في هذا التَّمثيلِ** لتَنكيرِ ﴿أَفْـِٔدَةً﴾، لأنَّها في الآية نكرة؛ ليتناوَلَ بعضَ الأفئدة.

سُؤدَدِكَ[(١)] أرتَفِق، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]، ويُقال: ما فيها مِرفَقٌ مِن مَرافِقِ الدار؛ نَحْوُ المُتوضَّأ والمَطبَخ[(٢)]».

قوله: (**القلبُ مني سَقيم**)، والظاهرُ أنه مِثلُ قولِه تعالى: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٤]، لكنَّه جَعَلَه[(٣)] ابتدائيةً لتفخيم الأمر، كأنه قيل: نَشأَ سُقْمُ هذا العُضوِ الذي يَصلُحُ بصَلاحِهِ البَدَن، ويَفسُدُ بفَسادِهِ منِّي ومن جِهَتي، فعلى هذا: التعريفُ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للجِنس، والمُرادُ قومٌ مخصوصون، أي: نَشأَ جَعْلُ الأفئِدةِ مائلةً إلى جِهةِ الكامِلينَ من الناس.

قوله: (**وإنما نكَّرتُ المُضافَ إليه في هذا التمثيل**)، أي: في «الكشّاف» في قوله: «فكأنه قيل: أفـئدةَ ناس»، وفي الآيةِ معرفة؛ ليَتَناوَلَ بعضَ الأفئِدة، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا يُحتاجُ

---

(١) السُّؤدَد: الشَّرَف، ويُقالُ أيضاً: السُّودَد؛ بلا همز، والسُّؤدُد؛ بضَمِّ الدال الأولى، وهي لغةُ طيِّئ. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سود).

(٢) بفتح الميم والباء: موضع الطبخ، وقد تُكسَرُ الميمُ تشبيهاً باسم الآلة. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (طبخ).

(٣) أي: جعل الحرب «مِن» ابتدائية.

وقُرِئ: «آفِدَةً»، بوزن: عافِدة. وفيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ منَ القلب، كقولك: آدُر، في أدْؤُر. والثاني: أن يكون اسمَ فاعِلة، من: **أَفِدَتِ الرِّحلة: إذا عَجِلَت**؛ أي: جماعة أو جماعات يَرتَحِلُون إليهم ويُعجِّلُون نحوَهم.

وقُرِئ: «أَفِدَةً»، وفيه وجهان: أن تُطرحَ الهمزةُ للتَّخفيف، وإن كان الوجهُ أن **تُخفَّفَ بإخراجها بَيْنَ بَيْن**، وأن يكونَ من: أَفِدَ.

إلىٰ جَعْل المعرفةِ نكرةً لجوازِ أن يُقال: المُضافُ مُقدَّر، أي: بعضَ أفئدةٍ من الناس، أو يُقال: «الناسُ» للجِنس، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقلت: هذا هو الذي أرادَه المُصنِّف، فإنه أشارَ به إلىٰ أنّ التعريفَ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بمنزلةِ النكِرة، كقولك: ادخُلِ السُّوقَ في بَلَدِ كذا، أي: سُوقاً من الأسواق. وأما الوَجْهُ الأولُ فساقطٌ يَظهَرُ بالتأمُّل.

قوله: (**بوَزْنِ عافِدة**)، وفي «الأساس»: «اعتَفَدَ الرجل: إذا أغلَقَ البابَ ليموتَ جُوعاً ولا يسأل، ولقِيَ رجلٌ جاريةً تبكي، فقال: ما لك؟ قالت: نُريدُ أن نَعتَفِد. وأنشَدَ ابنُ الأعرابيّ:

وقائلةٍ ذا زمانُ اعتِفادِ[1]».

قوله: (**مِن: أَفِدَتِ الرِّحْلة؛ إذا عَجِلَت**)، **الجوهري**: «أَفِدَ الرجلُ ـ بالكسرِ ـ يَأفَدُ إفداً؛ أي: عَجِل، فهو أَفِد؛ علىٰ «فَعِل»، أي: مُستَعجِل، وأفِدَ الترحُّل: إذا دنا وأزِف».

قوله: (**أن تُخفَّفَ بإخراجِها بينَ بين**)، قيل: فيه نَظَر؛ لأنّ الهمزةَ المُتحرِّكةَ الساكنَ ما قبلَها إنما يكونُ تخفيفُها بالحذف، كما في «مسألة» و«الـخَبْء»، ولا يُمكِنُ فيها بينَ بينَ؛ المشهورَ ولا غيرَه، لأنّ بينَ بينَ: إما ساكنٌ أو قريبٌ من الساكن؛ علىٰ اختِلافِ المَذهَبَين، فلو جُعِلَتْ هذه الهمزةُ بينَ بينَ لَزِمَ التِقاءُ الساكِنَين، أو ما هو في حُكمِه.

---

(١) وتمامُه ـ كما في «أساس البلاغة» نفسِه، مادة (عفد) ـ:

ومَن ذاكَ يبقىٰ علىٰ الاعتِفادِ

﴿تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ تُسرع إليهم وتطيرُ نحوَهم شَوقاً ونِزاعا، من قوله:

يَهْـوِي مَخارِمَهـا هُـوِيَّ الأَجْـدَلِ

وقُرِئ: «تُهوىٰ إليهم» علىٰ البناء للمَفعول، من: هَوَىٰ إليه، وأهواهُ غيرُه. و«تَهْوىٰ إِلَيْهِمْ»؛ من: هَوِيَ يَهْوىٰ؛ إذا أَحَبَّ، ضُمِّن معنىٰ: تَنْزِع، فعُدّيَ تَعديَته. ﴿وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مع سُكناهم وادياً ما فيه شيءٌ منها، بأن تُجلَبَ إليهم من البلاد ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ النِّعمةَ في أن يُرزقوا أنواعَ الثَّمرات، ....

قوله: (يَهْوي مَخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَل)، أولُه[1]:

وإذا رَمَيتَ به الفِجاجَ رأيتَه

قالَ المرزوقيّ: «الفَجّ: الطريقُ الواسِعُ في قُبُلِ جَبَل، والجمع: الفِجاج، والمَخارِم: جمعُ المَخرِم، وهو مُنقَطَعُ أنفِ الجبل، والـخَـرْم: أنفُ الجبل، والأجدَل: من جَدْلِ الـخَلْق[2]، والـهُوِيُّ ـ بضَمِّ الهاء ـ : هو القَصْدُ إلىٰ الأعلىٰ. يقول: إذا وَجَّهتَ هذا الجِلدَ في طُرُقِ الجبالِ رأيتَه يَقصِدُ أعاليَها قَصْدَ الصَّقر»[3].

قوله: («تَهْوىٰ إليهم»... مِن: هَوِي [يَهْوىٰ]؛ إذا أَحَبّ)، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، هو مِن: هَوِيتُ الشيء؛ إذا أحبَبتَه، لا تقول: هَوِيتُ إلىٰ فُلان، ولكن: هَوِيتُ فُلاناً، لكنْ لاحَظَ معنىٰ: تَميلُ إليهم[4]، وهذا بابٌ من العربيّة ذو عَوَز»[5].

---

(١) زاد في (ح) و(ف) هنا: «لتأبَّطَ شرّاً»، وليس هو له، بل لأبي كبير الـهُذَلي ـ وهو عامر بن الحليس ـ، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٦٢)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (خرم).

(٢) أي: حُسْنُه.

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٩).

(٤) يعني: أن الفِعلَ «تهوى» ضُمِّنَ الفعلَ «تميل»، فعُدِّيَ تعديتَه.

(٥) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٣٦٤).

حاضرةً في وادٍ يَبابٍ ليس فيه نَجْمٌ ولا شجرٌ ولا ماء، لا جَرَمَ أنَّ اللهَ عَزَّ وجلّ أجاب دعوتَه، فجعلَه حَرَماً آمناً تُجبىٰ إليه ثمراتُ كل شيءٍ رزقاً من لَدُنْه، **ثم فضَّله** في وُجود أصنافِ الثِّمار فيه **علىٰ كلِّ رِيْفٍ** وعلىٰ أخصَبِ البلاد وأكثرِها ثماراً، **وفي أيِّ بلدٍ من بلاد الشَّرقِ والغربِ** تَرىٰ الأعجوبةَ التي يُريكُها اللهُ بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ، وهي **اجتماعُ البَواكيرِ** والفواكِهِ المختلفةِ الأزمان، منَ الرَّبيعيّةِ والصَّيفيةِ والخَريفيةِ في يوم واحد، وليس ذلك من آياته بعَجيب، مَتَّعَنا اللهُ بسُكْنىٰ حَرَمِه، ووَفَّقَنا لشُكر نِعَمِه، وأدام لنا التَّشرُّفَ بالدُّخول تحتَ دعوة إبراهيمَ عليه السَّلام، ورَزقَنا طَرَفاً من سلامة ذلك القلبِ السّليم.

[﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ * ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ ٣٨-٣٩]

قوله: (**في وادٍ يَباب**)، **الجوهري**: «أرضٌ يَباب: خَراب».

قوله: (**ثم فَضَّلَه**)، «ثم» للتراخي في الإخبارِ أو الزمان.

قوله: (**علىٰ كُلِّ رِيف**)، الرِّيف: أرضٌ فيها زَرْعٌ وخِصْبٌ[1].

قوله: (**وفي أيِّ بَلَدٍ من بلادِ الشَّـرْقِ والغَرَب**)، «أيّ» فيه استِفهامية، و«التي» صِفةُ الأُعجُوبة، فإنه لـمّا قال: «ثم فَضَّلَه في وجودِ أصنافِ الثمارِ فيه علىٰ كُلِّ ريفٍ وعلىٰ أخصَبِ البلاد»، قال: «في أيِّ بَلَد»، أي: لا ترىٰ الأُعجُوبةَ التي يُريكَها اللهُ تعالىٰ في مَكّةَ في بلادِ الشَّـرْقِ والغَرْب أيَّ بَلَدٍ شِئت.

قوله: (**اجتماعُ البواكير**)، **الجوهري**: «الباكورة: أولُ الفاكهة».

---

(١) معنىٰ «الريف» مُستفادٌ من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ريف).

النِّداءُ المكرَّرُ دليلُ التَّضرُّعِ والَّلجَأِ إلىٰ الله تعالىٰ، ﴿إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ تعلمُ السرَّ كما تعلمُ العَلَنَ علماً لا تَفاوُتَ فيه، لأنّ غَيباً من الغُيوب لا يَحتجِبُ عنك. والمعنىٰ: إنَّك أعلمُ بأحوالنا وما يُصلحنا وما يُفسدنا منّا، وأنت أرحمُ بنا وأنصحُ لنا منّا بأنفُسِنا ولها، فلا حاجةَ إلىٰ الدُّعاء والطَّلَب، وإنّما ندعوك إظهاراً للعبودية لك، وتخشُّعاً لعَظَمتِك، وتذلُّلاً لعِزَّتِك، وافتقاراً إلىٰ ما عندَك، واستعجالاً لِنَيْلِ أياديك، ووَلَهاً إلىٰ رحمتك، وكما يَتملَّقُ العبدُ بين يَدَي سيِّده، رغبةً في إصابة مَعروفِه، مع توفُّرِ السيِّدِ علىٰ حُسن المَلَكَة. وعن بعضِهم: أنه رفع حاجتَه إلىٰ كريم، فأبطأَ عليه النُّجح، فأراد أن يُذكِّرَه فقال: مِثْلُك لا يُذكَّرُ استِقْصاراً ولا تَوهُّماً للغَفْلة عن جواب السائلين، ولكن ذا الحاجةِ لا تَدَعُهُ حاجتُه أن لا يتكلَّمَ فيها. وقيل: ﴿مَا نُخْفِي﴾ من الوَجْد لِـمَا وقع بينَنا من الفُرْقة، ....

قوله: (كما تَعلَمُ العَلَن)، أشارَ إلىٰ تكريرِ «ما»، وأن لم يَقُل: «تَعلَم ما نُخفي ونُعلِن»؛ ليُؤذِنَ باستِقلالِ إيقاعِ العِلمِ علىٰ كُلٍّ مِنَ السِّرِّ والعَلَن، حيثُ لا يَتفاوَتُ العِلمُ فيهما[1].

قوله: (وقيل: ﴿مَا نُخْفِي﴾ من الوَجْد)، عطفٌ علىٰ قوله: «تَعلَمُ السِّرَّ كما تَعلَمُ العَلَن»، جَعَلَ ﴿نُعْلِنُ﴾ و﴿نُخْفِي﴾ علىٰ الأولِ مُطلَقاً؛ علىٰ مِنوالِ «يُعطي ويَمنَع»[2] تتميماً لحسنِ المَطلَب، يعني: هذا الذي يَظهَرُ من الطَّلَب ليسَ إلا التَّمَلُّقَ والرغبةَ إلىٰ إصابةِ المعروف، لا الاستِقصار والإعلام، وقريبٌ منه قولُ الشاعر:

أهُــزُّكَ لا أني عَرَفتُــكَ ناسِــياً ... لأمــري ولا أني أردتُ التقاضِــيا

---

(١) علىٰ حاشية النسخة الموصلية هنا فائدة، ونصُّها: «ويُمكِنُ أن يكونَ قولُه: «كما تَعلَمُ العَلَن» إشارةً إلىٰ فائدةِ تكريرِ «ما» كما ذكرَه، وإشارةً أيضاً إلى ذِكرِ العَلَنِ بعدَ السِّرّ، لأنه إذا عَلِمَ السِّرَّ عَلِمَ العَلَنَ بالطريقِ الأَوْلى، فالنكتةُ في ذِكرِه الإيذانُ بالتسويةِ بينَهما وعَدَم التفاوُتِ كما ذكر، والله أعلم».

(٢) أي: في مثل قولك: «زيدٌ يُعطي ويمنع»، ولا تَذكُرُ مفعول «يُعطي» ومفعولَ «يمنع»، فيُفيدُ الإطلاق.

﴿وَمَا نُعۡلِنُ﴾ من البكاء والدُّعاء. وقيل: ﴿مَا نُخۡفِي﴾ من كآبة الافتراقِ، ﴿وَمَا نُعۡلِنُ﴾ يريد: **ما جرىٰ بينَه وبينَ هاجَرَ حين قالت له عند الوداع: إلىٰ مَنْ تكِلُنا؟** قال: إلىٰ الله أَكِلُكم. قالت: آللهُ أمرَكَ بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا نَخْشىٰ، تَركْتَنا إلىٰ كاف. ﴿وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ **من كلام الله** عزَّ وجلَّ تَصديقاً لإبراهيمَ عليه السَّلام، كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. **أو من كلام إبراهيم**، يعني: وما يَخْفىٰ علىٰ الله الذي هو عالِمُ الغَيبِ من شيءٍ في كلِّ مكان. و«مِنْ» للاستغراق، كأنه قيل: وما يخفىٰ عليه شيءٌ ما.

ولكنْ رأيتُ السَّيْفَ مِن بعدِ سَلِّه ... إلىٰ الهَزِّ مُحتاجاً وإن كانَ ماضِيا[1]

قوله: (**ما جرىٰ بينَه وبينَ هاجَرَ حينَ قالت له عندَ الوداع: إلىٰ مَن تَكِلُنا؟**)، هذا في حديثٍ طويل رواه البُخاريُّ في «صحيحه»[2] عن ابنِ عبّاسٍ قال: «جاءَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بهاجَرَ وبابنِها إسماعيل، وهيَ تُرضِعُه، حتىٰ وَضَعَها عندَ البيتِ عندَ دَوْحةٍ فوقَ زَمزَمَ في أعلىٰ المَسجِد، وليسَ بمَكّةَ يومَئذٍ أحد، وليسَ بها ماء، فوَضَعَها هناك، ووَضَعَ عندَ هاجَرَ إناءً فيه تمر، وسِقاءً فيه ماء، ثم ثَنىٰ إبراهيمُ مُنطَلِقاً، فتَبِعَتْهُ أمُّ إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أينَ تَذهَبُ وتَترُكُنا بهذا الوادي الذي ليسَ فيه أنيسٌ ولا شيء؟ قالت له ذلكَ مِراراً، وجَعَلَ لا يَلتَفِتُ إليها، فقالت له: آللهُ أمَرَكَ بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذن لا يُضيِّعُنا. ثم رَجَعَت.

فانطَلَقَ إبراهيم، حتىٰ إذا كانَ عندَ الثَّنِيّةِ حيثُ لا يَرونَه، استَقبَلَ بوَجْهِهِ البيت، ثم دعا بهؤلاءِ الدَّعَوات، فرَفَعَ يَدَيهِ فقال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾».

قوله: (﴿وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ **من كلام الله أو من كلام إبراهيم**)، وعلىٰ التقديرَين:

---

(١) البيتان لبشار بن بُرْد، كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٢٥٠)، و«محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ٢٦٢)، و«غرر الخصائص الواضحة» للوطواط ص٢٧٠. وانظر: «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١: ٢٢١)، وقال: إنه «من أعجَبِ الاعتِذارِ في التقاضي».

(٢) برقم (٣٣٦٤) و(٣٣٦٥).

«عَلَىٰ» ـ في قوله: ﴿عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ ـ بمعنىٰ «مع»، كقوله:

إنِّي علىٰ مَـا تَـرَيْنَ مِـنْ كِـبَرِي   أعلَمُ مِنْ حَيثُ تُؤكَلُ الكَتِفُ

هو تذييلٌ لِـمَا سَبَقَ وتأكيدٌ له، ولهذا استَشهَدَ بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، لأنه من كلام الله تذييلاً لكلام بَلقيس: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤].

فعلىٰ الأول: كانَ من الظاهرِ أن يقول: «صَدَقتَ يا إبراهيم ما يخفىٰ عليَّ شيء»، أقامَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، وأتىٰ باسمِهِ الأقدَسِ الجامعِ، أي: اقتَضىٰ عظمةُ جَلالِهِ وكبرياءُ سُلطانِهِ وشُمولُ عِلمِهِ أن لا يُخيِّبَ دُعاءَكَ.

وعلىٰ الثاني[1]: «وما يخفىٰ عليكَ من شيء»، فعَدَلَ ليُؤذِنَ أنه كيفَ تخفىٰ عليه حاجتي، وعِلمُه شامِلٌ لكُلِّ غَيْبٍ وشهادة؟!

قوله: («علىٰ» في قوله: ﴿عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ بمعنىٰ: «مع»)، ويجوزُ أن تجريَ علىٰ حَقيقتِها، ويُقال: وَهَبَ لي وأنا مُتمكِّنٌ علىٰ الكِبَر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، وهذا أنسَبُ؛ لِقوله: «لأنّ الولادةَ في تلكَ السِّنِّ العاليةِ كانت آية».

قوله: (إني علىٰ ما تَرَيْنَ مِن كِبَري)، يقول: إني مَعَ ما تَرَيْنَ مِن كِبَري[2] أعرِفُ الأشياءَ حَقَّ معرفتِها، لأني جَرَّبتُها ومارستُها، وإني الآنَ علىٰ ما كنتُ مَعَ كِبَرِ سِنِّي وتَغيُّرِ أحوالِ الحواسّ. وإليه أُومِئَ بقوله: «وإنما ذكرَ حالَ الكِبَر، لأنّ المِنّةَ بهبةِ الوَلَدِ فيها أعظم».

قوله: (أعلَمُ مِن حيثُ تُؤكَـلُ الكَتِف[3])[4]، مَثَـلٌ في التَّجرِبة، لأنَّ المُجرِّبَ يأخذُ

---

(١) قوله: «وعلىٰ الثاني»: أي: وعلىٰ الثاني كان من الظاهر أن يقول: «ويخفىٰ عليك» إلخ. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية.

(٢) قوله: «يقول: إني علىٰ ما ترينَ من كبري» سقط من (ح).

(٣) في (ح): «أعلَمُ أنْ من أين تُؤكَلُ الكَتِف»، ولا يَستقيمُ به وَزنُ البيت، ومثلُه في (ط) لكن دون «أن»، ووزنُه مستقيم، وفي (ف): «أعرف من أين تُؤكَلُ الكَتِف»، والمُثبَتُ من «الكشّاف».

(٤) البيتُ أنشَدَه أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلّام في كتاب «الأمثال»، انظر: «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص١٤٢.

وهو في موضع الحال، معناه: وهَبْ لي وأنا كبيرٌ وفي حال الكِبَر. رُوِيَ أنّ إسماعيلَ وُلِدَ له وهو ابنُ تسعٍ وتسعينَ سنة، ووُلد له إسحاقُ وهو ابنُ مئةٍ وثنتي عشرةَ سنة، وقد رُوِي أنه وُلد له إسماعيلُ لأربعٍ وستِّين، وإسحاقُ لتسعين. وعن سعيد بن جُبير: لم يُولد لإبراهيمَ إلا بعد مئة وسبعَ عشرةَ سنةً. وإنما ذَكَر حالَ الكِبَرِ لأنّ المِنّةَ بهِبَةِ الولدِ فيها أعظم، من حيث إنها حالُ وُقوعِ اليأسِ منَ الولادة. والظَّفَرُ بالحاجة علىٰ عَقِب اليأسِ من أجَلِّ النِّعَم وأحلاها في نفس الظافر، ولأنّ الولادةَ في تلك السِّنِّ العاليةِ كانت آيةً لإبراهيم. ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ **كان قد دعا ربَّه وسأله الولدَ، فقال:** ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٠]، **فشَكَر الله ما أكرَمَه به من إجابته.**

فإن قلتَ: اللهُ تعالىٰ يسمعُ كلَّ دعاءٍ، أجابَه أو لم يُجِبْه. ....

الكَتِفَ من أعلاه، ليَجذِبَ اللَّحْمَ عنه، وقيل: تُؤكَلُ مِن أسفَلِها ليَسْهُل.

قوله: (﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ **كانَ قد دَعا ربَّه، وسألَه الوَلَد**) إلىٰ قوله: (**فشَكَرَ الله ما أكرَمَه به من إجابته**)، وقلت: قَضِيّةُ النَّظْمِ أن يكونَ قولُه: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ تعليلاً لإجابةِ دُعائِهِ السابقِ علىٰ سَبيل التذييل، وأن يكونَ قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ تذكيراً لِشُكرِ نِعَمِهِ السابقة، ووَسيلةً لاستِجابةِ هذا الدُّعاء، فإنّ هذهِ الآيةَ كالاعتِراضِ بينَ أدعيةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ في هذا المكان، كأنه عليه السَّلامُ يقول: «اللهُمَّ استَجِبْ دُعائي في حَقِّ ذُرِّيَّتي في هذا المقام، فإنكَ لم تَـزَلْ سَميعَ الدُّعاء، وقد دَعَوتُكَ علىٰ الكِبَر، وسألتُ أن تَـهَبَ لي إسماعيلَ وإسحاق، فأجَبْتَ لي»، فذكرَه وسيلةً لاستِجابةِ الدُّعاء.

وفي تقييدِهِ تلكَ النِّعمةِ بالحمدِ دونَ إطلاقِها: إشارةٌ إلىٰ التِزام الشُّكرِ لهذهِ النِّعْمةِ المُستَجِدّة.

قوله: (**اللهُ يَسمَعُ كُلَّ دعاءٍ أجابَه أو لم يُـجِبْـه**)، يعني: كيفَ استُعمِلَ ﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ بمعنىٰ: مُجيبه، فإنه تعالىٰ يَسمَعُ الدُّعاء، أجابَه[1] أو لم يُـجِبْـه؟ وما فائدةُ اختِصاصِهِ به؟

---

(١) في الأصول الخطية: «يُجيبُه»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

قلت: هو من قولك: سمعَ الملِكُ كلامَ فلان: إذا اعتدَّ به وقَبِلَه، ومنه: سمع اللهُ لـمَن حَمِدَه، وفي الحديث: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِهِ لنبيٍّ يتَغنّىٰ بالقرآن».

فإن قلتَ: ما هذه الإضافةُ، إضافةُ «السَّميعِ» إلىٰ «الدُّعاء»؟ قلت: إضافةُ الصِّفة إلىٰ مفعولها، وأصلُه: لَسَميعٌ الدُّعاءَ. وقد ذَكَر سِيبويه «فَعِيلاً» في جملة أبنية المُبالغةِ العامِلةِ عَمَل الفعل، كقولك: هذا ضَروبٌ زيداً، وضَرابٌ أخاه، ومِنْحارٌ إبلَه، وحَذِرٌ أُموراً، ورَحِيمٌ أباه. ويجوزُ أن يكونَ من إضافة «فَعِيلٍ» إلىٰ فاعِلِه، ويُجعلَ دُعاءُ الله سَميعاً علىٰ الإسناد المجازيِّ. والمراد: سَماعُ الله.

وأجاب: أنّ الفائدةَ أنه اعتَدَّ به[1] وقَبِلَ منه، كما إذا رفع شخصانِ قِصَّتَهما إلىٰ الأمير، وسَمِعَ كلامَهما، وقَبِلَ من أحدِهما وقضىٰ حاجتَه، ولم يَقبَل من الآخَر، يُقال: سَمِعَ قِصَّةَ فُلان، ولم يَسمَعْ من الآخَر، وهو من باب الكِناية.

قوله: (ما أذِنَ الله) الحديث، رواهُ الشيخانِ[2] عن أبي هُريرة، يعني: لا يَعتَدُّ بشيءٍ كاعتِدادِهِ لنبيٍّ يَتَغنّىٰ بالقُرآن، قالَ في «الفائق»: «الأَذَن: الاستماع، والمُرادُ بالتغنّي: تحزينُ القِراءةِ وترقيقُها، ومنه الحديث: (زَيِّنوا القُرآنَ بأصواتِكم)[3]».

الراغب: «غَنّىٰ أُغنيةً وغِناءً وتَغنّىٰ، وقيل: تَغنّىٰ؛ بمعنىٰ: استَغنىٰ، ومنه: «مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقُرآن»[4]»[5].

قوله: (من إضافةِ «فَعيل» إلىٰ فاعِله)، أي: لسَميعٌ دُعاؤُك.

---

(١) في الأصول الخطية: «اعتده».

(٢) البخاري (٥٠٢٤) و(٧٤٨٢) و(٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢) و(٧٩٣).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٥) و(١٠١٦)، وابن ماجه (١٣٤٢) من حديث البراء ابن عازب رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٢٧) من حديث أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «ليسَ منا مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقُرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦١٦.

[﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۞ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ ٤٠ - ٤١]

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ وبعض ذُرِّيَّتي، عطفاً على المنصوب في ﴿ٱجْعَلْنِي﴾، وإنَّما بعَّض لأنه علِمَ بإعلام الله أنه يكون في ذُرِّيته كُفَّارٌ، وذلك قولُه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ أي: عبادَتي؛ ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨].

يعني: أباه، وقرأ الحسَنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما: «ولِوَلَدَيَّ» يعني: إسماعيلَ وإسحاقَ. وقُرِئ: «لوُلْدِيَّ» بضمِّ الواو، والوُلْد بمعنىٰ: الوَلَد، كالعُدْم والعَدَم. وقيل: جمعُ وَلَد، كـ«أُسْدٍ» في: أَسَد. وفي بعض المصاحفِ: «ولِذُرِّيَّتي».

فإن قلت: كيف جاز له أن يَستغفرَ لأبوَيْهِ وكانا كافرَين؟ قلت: هو من مُجوِّزات العقل، لا يُعلمُ امتناعُ جوازِه إلّا بالتَّوقيف. وقيل: أراد بوالِدَيهِ آدمَ وحوّاء. وقيل: بشَرْط الإسلام، **ويأباهُ قولُه:** ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ لأنه لو شَرَط الإسلامَ لَكان استغفاراً صحيحاً لا مَقالَ فيه، فكيف يُستثنىٰ الاستغفارُ الصَّحيحُ من جُملة ما يُؤتَسىٰ فيه بإبراهيمَ.

في قراءة أُبيٍّ: «ولأَبَوَيَّ». وقرأ سعيد بن جُبير: «ولوالِدِي» علىٰ الإفراد،.......

قوله: (﴿وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾)، استِشهادٌ لأنّ الدُّعاءَ يجيءُ بمعنىٰ العبادة.

قوله: (**ويأباهُ قولُه:** ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾)، يعني: هذا القولُ مردود، لأنه لو نوىٰ إبراهيمُ عليه السَّلامُ في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾: «إن أسلَما»، لكانَ مِثلُ هذا الاستِغفارِ مما يُؤتَسىٰ به ومأموراً به، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]، فاللهُ تعالىٰ

﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ أي: يَثبُت، وهو مُستعارٌ من قيام القائم علىٰ الرِّجل، والدَّليلُ عليه قولُهم: قامتِ الحربُ علىٰ ساقِها. ونحوهُ قولُهم: تَرجَّلتِ الشَّمس؛ إذا أشرَقَت وثَبتَ ضَوؤها، كأنّها قامت علىٰ رِجْل. ويجوز أن يُسندَ إلىٰ الحساب قيامُ أهلِه إسناداً مجازيًا، أو يكون مثل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. **وعن مجاهد: قدِ استجابَ اللهُ له فيما سأل، فلم يَعبُدْ أحدٌ من وَلَدِهِ صَنَماً بعدَ دعوتِه، وجَعل البلدَ آمناً، ورَزَق أهلَه من الثَّمرات،** ....

نهانا أن نأتسيَ به في هذا الاستِغفار، ولو كانَ مشروطاً بالإسلام لكانَ مأموراً بالاتباع، فضلاً عن أن يكونَ منهياً عنه، وقد استَقصَيْنا الكلامَ عليه في «مريم»[١]؛ ردّاً علىٰ المُصنِّف.

قوله: (**وهو مُستَعارٌ من قيام القائم**)، أي: القيامُ مُستَعارٌ للثبات، شُبِّهَ ﴿ٱلْحِسَابُ﴾ في الوقوع والثبوتِ بإنسانٍ إذا كانَ علىٰ أقوىٰ حالِه، وهو القائم، ثم خُيِّلَ له ما يُلازِمُ الإنسانَ في هذه الحالة، وهو القيام، ثم شُبِّهَ هذا المُتخيَّلُ بمِثلِه من المُحقَّق، ثم أُطلِقَ المُحقَّقُ علىٰ ذلكَ المُتخيَّل، فهي استِعارةٌ مَكْنيّةٌ مُستَلزِمةٌ للتخييلية.

قوله: (**وعن مُجاهِد: قد استَجابَ اللهُ له**)، بيانٌ لِرَبْطِ الآياتِ من ابتداءِ دَعْوةِ إبراهيمَ عليه السَّلام، فقولُه: «فلم يَعبُدْ أحدٌ مِن وَلَدِهِ صَنَماً بعدَ دَعْوتِه»: مبنيٌّ علىٰ ما سَبَقَ من جَوابِ ابنِ عُيَينة: «ما عَبَدَ أحدٌ مِن وَلَدِ إسماعيلَ صَنَماً، وإنما كانت أنصابَ حجارة»، وفي قوله: «وجَعَلَ في ذُرِّيَّـتِهِ مَن يُقيمُ الصَّلاة»: إشارةٌ إلىٰ أنّ «مِن» في ﴿مِن ذُرِّيَّتِي﴾ للتبعيض، وقوله: «وأراهُ مَناسِكَه وتابَ عليه»: إشارةٌ إلىٰ ما في البقرة: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقولُ ابنِ عباس: إما من تَتِمّةِ كلام مُجاهِد، أو أنه لـمّا لم يَذكُرْهُ جاءَ به[٢] لِيَستَوعِبَ جميعَ ما اشتَمَلَتْ عليه الآياتُ من المعاني.

---

(١) في تفسير الآية ٤٧ منها (١٠: ٣٦).

(٢) أي: لـمّا لم يَذكُرْهُ مُجاهِدٌ جاءَ به الزمخشريّ.

وجعلَه إماماً، وجَعل في ذُرِّيته مَن يُقيم الصَّلاةَ، وأراه مناسِكَه، وتاب عليه. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال: كانتِ الطائفُ من أرض فلسطينَ، فلما قال إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسۡكَنتُ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، رَفَعها اللهُ فوَضَعَها حيثُ وضعَها رِزقاً للحَرَم.

[﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ * مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾ ٤٢-٤٣]

فإن قلتَ: يتعالىٰ اللهُ عنِ السَّهو والغَفْلة، فكيف يَحسَبُه رسولُ الله ﷺ ـ وهو أعلمُ الناسِ به ـ غافلاً حتّىٰ قيل: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾؟ قلت: إن كان خطاباً لرسول الله ﷺ ففيه وجهان:

أحدُهما: التَّثبيتُ علىٰ ما كان عليه من أنه لا يَحسَب اللهَ غافلاً، كقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، كما جاء في الأمر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦].

والثاني: أنّ المرادَ بالنَّهي عن حِسْبانِه غافلاً، **الإيذانُ بأنه عالمٌ بما يفعلُ الظالمون**، لا يَخفىٰ عليه منه شيء، وأنه مُعاقبُهم علىٰ قَليلِه وكثيرِه، علىٰ سبيل الوَعيدِ والتَّهديد، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٨٣] يُريد: الوَعيد. ويجوز أن يُراد: ولا تَحسَبَنَّهُ **يُعامِلُهم معاملةَ الغافِلِ** عمّا يعملون، ....

قوله: (**الإيذانُ بأنه عالمٌ بما يَفعلُه[1] الظالمون**)، يُريد: أنّ قولَه: ﴿غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ كِنايةٌ أو مجازٌ في المرتبةِ الثانيةِ عن الوعيدِ والتهديد، أي: لا تحسَبَنَّ اللهَ يتركُ عِقابَهم، لأنه جائزٌ في كَرَمِهِ ولُطفِهِ أن يَعفُوَ عنهم، لكنْ لا بُدَّ أن يُعاقِبَهم علىٰ القليل والكثير.

قوله: (**يُعامِلُهم مُعامَلةَ الغافِلِ**)، فعلىٰ هذا [هو] استِعارةٌ تمثيلية، كما مَرَّ في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩].

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بما يفعل»، والأمر فيه قريب.

ولكن معاملةَ الرَّقيبِ عليهم، المُحاسبِ علىٰ **النَّقيرِ والقِطْمير**.

وإن كان خطاباً لغيره ممَّن يجوز أن يَحسَبَه غافلاً، لجَهْلِه بصفاته، فلا سؤالَ فيه. وعنِ ابنِ عُيينة: **تسليةٌ للمظلوم وتهديدٌ للظالم**، فقيل له: مَن قال هذا؟ فغَضِبَ وقال: إنّما قالَه مَنْ عَلِمَه.

وقُرِئ: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ بالنُّون والياء. ....

قوله: (**النَّقيرِ والقِطمير**)، **الجوهري**: «النَّقير: النُّقْرةُ التي في ظَهْرِ النَّواة»، و«القِطمِير: الفُوفةُ التي في النَّواة، وهيَ القِشـرةُ الرقيقة».

قوله: (**تَسْليةٌ للمظلوم، وتهديدٌ للظالم**)، يعني: الخِطابُ عامّ، فلا يختصُّ به مُخاطَبٌ دونَ مُخاطَب، لأنّ الناسَ بينَ ظالم ومظلوم، فإذا سَمِعَ المظلومُ أنّ اللهَ تعالىٰ عالـمٌ بما يَفعَلُه الظالـمُ ويَنتَصِـرُ له هانَ عليه ظلمُه، والظالـمُ إذا تَصَوَّرَ أنّ اللهَ تعالىٰ عالـمٌ بما يَفعَلُه، ولا بُدَّ أن يُجازِيَه علىٰ ظُلمِه، ربما ارتَدَعَ عن ظُلمِه.

وإنما غَضِبَ عليه[1]؛ لأنّ السائلَ قَصَـرَ التأويلَ علىٰ التقليد، وطَلَبَ منه الرواية، ولهذا قال: «إنما قالَه مَن عَلِمَه»، أي: قالَه صاحبُ الدِّراية.

وهذا مُناسِبٌ لتأليفِ النَّظْم؛ فإنّ الآيةَ مردودةٌ إلىٰ قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾ و﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾ [إبراهيم: ٣٠-٣١]، أُمِرَ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه بمُتاركةِ القوم، وبأن يقولَ لهم: ﴿تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وبأن يَشتَغِلَ بتبليغ الرسالةِ مَعَ مَن يَنتَفِعُ به بالعَمَل وباستِعمالِ الفِكرِ والاعتبار؛ بقولِه: ﴿يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] الآية، وبقولِه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ثمَّ سَلّاهُ وهَدَّدَ الظالـمَ علىٰ سَبيل العُموم بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّٰلِمُونَ﴾، وخَتَمَ به وبما يَتَّصِلُ به السُّورةَ، واللهُ أعلم.

---

(١) أي: وإنما غَضِبَ سُفيانُ بنُ عُيَينةَ ممَّن قالَ له: «مَن قال هذا؟».

﴿تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ أي: أبصارُهم لا تَقَرُّ في أماكنها من هَوْل ما ترىٰ.

﴿مُهۡطِعِينَ﴾ مُسرعِينَ إلىٰ الداعي. وقيل: الإهطاعُ: أن تُقْبِلَ ببَصَرك علىٰ المَرْئيِّ تُديمُ النَّظَرَ إليه لا تَطْرِف، ﴿مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ﴾ رافِعِيها ﴿لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ﴾ لا يَرجعُ إليهم أن يَطْرِفُوا بعُيونهم، أي: لا يَطْرِفُون، ولكن عُيونهم مفتوحةٌ ممدودةٌ من غير تحريكٍ للأجْفان، أو لا يرجعُ إليهم نَظَرُهم فيَنظروا إلىٰ أنفُسِهم.

الهواءُ: الخَلاءُ الذي لم تَشغَلْهُ الأجرام، فوُصِف به فقيل: قلبُ فلانٍ هواء؛ إذا كان جَباناً لا قوّةَ في قلبه ولا جُرأة. ويقال للأحمق أيضاً: قلبُه هَواءٌ. قال زهير:

مِـنَ الظُّلْـمانِ جُؤْجُـؤُهُ هَـواءُ

قوله: (أي: أبصارُهم لا تَقَرُّ في أماكنِها)، الراغب: «الشَّخْص: سَوادُ الإنسانِ القائم المُتراءىٰ من بعيد، وقد شَخَصَ من بَلَدِه: نَفَذ[١]، وشَخَصَ سَهْمُه وبَصَرُه، وأشخَصَه صاحبُه، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، وقال: ﴿شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٢] [الأنبياء: ٩٧]، أي: أجفانُهم لا تَطرِف»[٣].

قوله: (لا يَرجعُ إليهم أن يَطرِفوا)، الجوهري: «طَرَفَ بَصَرَه يَطرِفُ طَرْفاً؛ إذا أطبَقَ أحدَ جَفْنَيهِ علىٰ الآخَر، الواحِدةُ من ذلك: طَرْفة، يُقال: أسرَعُ مِن طَرْفةِ عَيْن».

قوله: (مِنَ الظُّلْمانِ جُؤجُؤُه هَواءُ)، وأنشَدَه[٤] الزَّجّاج[٥]، صَدْرُه:

---

(١) قوله: «نفذ» سقط من (ط) و(ف)، وفيهما: «شخص من بصره»، وفي (ح): «فقد»، والمُثبَتُ من «المفردات» للراغب، مادة (شخص).

(٢) في الأصول الخطية: «شاخصة أبصارهم»، وهو خطأ، والمُثبَتُ من «المفردات».

(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٤٧.

(٤) في الأصول الخطية: «وأنشد»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) في «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٦٦).

لأنَّ النَّعامَ مَثَلٌ في الجُبْنِ والحُمْق، وقال حسّان:

فأنتَ مُجوَّفٌ نَخِبٌ هَواءُ

وعن ابن جُريج: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ صِفرٌ منَ الخير خاويةٌ منه، وقال أبو عُبيدة: جَوْفٌ لا عقولَ لهم.

[﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ * وَسَكَنتُمْ فِى مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ * وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ * فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ ٤٤-٤٧]

كأنَّ الرَّحْلَ منها فوقَ صَعْلٍ[(١)]

الصَّعْل: الصغيرُ الرأسِ من الرجالِ والنَّعام من غير قِصَرِ العُنُق، والـجُؤجُؤُ من الطائرِ والسَّفينة: صَدْرُهما، يُهمَزُ ولا يُهمَز، يَصِفُ مَطِيَّـتَه بالقَلَق، يقول: كأنّ رَحْلَ هذا المَطِيِّ فوقَ ظَليم ـ أي: نَعامة[(٢)] ـ لا قُوّةَ في قلبه، لأنّ النَّعامَ يُضـرَبُ به المَثَلُ في الـجُبْن.

قوله: (**فأنتَ مُجوَّفٌ نَخِبٌ هَواء**)، صَدْرُه:

ألا أبلِغْ أبا سُفيانَ عنّي[(٣)]

يُقال: رَجُلٌ مُـجوَّف: لا قلبَ له، كأنه خالي الجوفِ من القلب، والنَّخِب: الفاسِد، رجلٌ

---

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشَّنتَمَري ص١٢٧.

(٢) والأدقُّ من هذا أن يُال: هو الذَّكَرُ من النَّعام، وجمعُه: أظلِمة وظُلْمانٌ وظِلْمان. «لسان العرب» (ظلم).

(٣) انظر: «ديوان حسّان بن ثابت» ص١٨.

وسيأتي بتمامه عند الزمخشري في تفسير الآية ١٠ من سورة القصص (١٢: ١٧).

﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ «أنذر»، وهو يومُ القيامة. ومعنىٰ: ﴿أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾: رُدَّنا إلىٰ الدُّنيا وأمهِلْنا إلىٰ أمَدٍ وحَدٍّ منَ الزمان قريب، نَتدارَكُ ما فَرَّطْنا فيهِ من إجابة دَعوتِكَ واتِّباعِ رُسلِك. أو أُريدَ بـ«اليوم»: يومُ هلاكِهم بالعذاب العاجِل، أو يومُ مَوتِهم مُعذَّبين بشِدَّةِ السَّكَرات، ولقاءِ الملائكةِ بلا بُشرىٰ، وأنّهم يَسألون يومئذٍ أن يؤخِّـرَهم ربُّهم إلىٰ أجَلٍ قـريب، كقوله: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم﴾ علىٰ إرادة القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بَطَراً وأَشَراً، ولِـمَا استولىٰ عليهم من عادة الجَهْلِ والسَّفَه، وأن يَقولوه بلسان الحالِ حيثُ بَنَوا شديداً وأَمَّلُوا بَعيداً، و﴿وَمَا لَكُم﴾ جوابُ القَسَم، وإنّما جاء بلفظ الخطاب لقوله: ﴿أَقْسَمْتُم﴾، ولو حُكي لفظُ المُقسِمينَ لقيل: ما لنا من زَوال، والمعنىٰ: أقسَمتُم أنكم باقون في الدُّنيا لا تُزالون بالموت والفَناء، وقيل: لا تَنتقلون إلىٰ دارٍ أخرىٰ؛ يعني: كُفرهم بالبَعث، ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، يُقال: سَكَنَ الدارَ وسَكَن فيها. ....

نَخِبٌ ـ بكسـرِ الخاء[١] ـ: أي جَبانٌ لا فُؤادَ له، وهواء: صِفرٌ من الخير.

قوله: (أن يقولوا ذلكَ بَطَراً وأشَـراً)، إشارةٌ إلىٰ أنّ القولَ مُضمَر، أي: ألم يكونوا بَطِرينَ أشِـرينَ قائلين: والله ما لنا مِن زوال، أو أن يقولوه بِلِسانِ الحال، أي: لا قولَ ثَمَّةَ ولا قَسَم، ولكنْ دَلَّ بَطَـرُهم وأشَـرُهم من بناءِ القُصورِ والأمَلِ البعيدِ علىٰ هذا المعنىٰ.

قوله: (يعني: كُفرَهم بالبَعْث)، يُريد: أنّ قولَهم: «ما لنا مِن زوال» مبنيٌّ علىٰ إنكارِ البَعْث، وأنّ القومَ دَهْريّة، يعني: لم نَـزَلْ علىٰ هذهِ الطريقة، لأنّ القائلينَ بالقِدَم يقولون: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، خَذَلَـهُمُ الله.

---

(١) وبسُكونِها أيضاً، وفيه لغاتٌ غير هاتين، يُقال: رجلٌ نَخْب، ونَخْبة، ومُنتَخَب، ومَنخوب، ونِخَبّ، ويَنخُوب، ونَخِيب، أي: جبان، والجمع: نُخَب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نخب).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ لأنّ «السُّكنىٰ» مِنَ السُّكون الذي هو اللُّبْث، والأصلُ تَعَدِّيهِ بـ«في»، كقولك: قَرَّ في الدار، وغَنِيَ فيها، وأقام فيها، ولكنّه لـمّا نُقل إلىٰ سُكونٍ خاصٍّ تُصرِّف فيه فقيل: سَكَن الدار، كما قيل: تَبوّأها وأُوطِنَها.

ويجوز أن يكون «سَكَنُوا» مِنَ السُّكون، أي: قَرُّوا فيها واطمَأنُّوا طَيِّبي النُّفوس، سائرينَ سِيْرةَ مَنْ قبلَهم في الظُّلم والفساد، لا يُحَدِّثُونها بما لَقِيَ الأوَّلون من أيام الله، وكيف كان عاقبةُ ظُلْمِهم، فيَعتبروا ويَرْتَدِعُوا.

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ بالإخبار والمُشاهَدَةِ ﴿كَيْفَ﴾ أهلكناهم وانتقمنا منهم. وقُرِئ: «ونُبيِّن لكم» بالنُّون.

﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ أي: صفاتِ ما فَعَلوا وما فُعِل بهم، وهي في الغَرابة كالأمثال المَضروبةِ لكلِّ ظالم.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ «سَكَنوا» من السُّكون)، عطفٌ علىٰ قوله: «سَكَنَ الدارَ وسَكَنَ فيها» مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: ﴿سَكَنتُمْ﴾ في الآية: إما من السُّكونِ الذي هو بمعنىٰ اللُّبْثِ والتبوُّء، أو من السُّكونِ بمعنىٰ القَرار، فإن كان الأولَ فاستِعمالُه بـ«في» بالنَّظَرِ إلىٰ أصل الاستِعمال، لا بالنَّظَر إلىٰ النَّقْل بحَسَب العُرْف، فإنهم يَستَعمِلونَه بغير «في».

وقولُه: «لأنّ «السُّكنىٰ» من السُّكون»: تعليلٌ لِقوله: «ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَسَكَنتُمْ ﴾»، أي: ﴿ وَسَكَنتُمْ ﴾ من هذا الاستِعمال، لأنّ «سَكَنَ الدار» ـ بمعنىٰ: السُّكنىٰ والتبوُّء ـ يُستَعمَلُ بالجارّ علىٰ الأصل، وبلا جارٍّ للنَّقْلِ إلىٰ العُرْف، فاستُعمِلُ هاهنا بالجارّ.

قوله: (وكيفَ كان)، عطفٌ علىٰ قوله: «ما لقيَ» علىٰ سَبيل البيان؛ علىٰ تأويل جوابِ «كيف»، أي: لا يُحدِّثونَها بأحوالِ عاقبةِ ظُلْم الأوَّلينَ من الهلاكِ والدمار.

﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ ﴾ أي: مكرَهمُ العظيمَ الذي استفرغوا فيه جُهدَهم ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ لا يخلو: إمّا أن يكون مضافاً إلىٰ الفاعل كالأوّل، علىٰ معنىٰ: ومكتوبٌ عندَ الله مكرُهم، فهو مُجازيهم عليه بمَكرٍ هو أعظمُ منه، أو يكون مضافاً إلىٰ المفعول؛ علىٰ معنىٰ: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ الذي يَمكُرُهم به، وهو عذابُهمُ الذي يَستحقُّونَه، يأتيهِم به من حيثُ لا يَشعُرون ولا يَحتَسِبون، ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ وإن عَظُمَ مكرُهم وتَبالَغَ في الشِّدة، فضَرَبَ زَوالَ الجبالِ منه مَثَلاً لِتَفاقُمِه وشدَّتِه؛ أي: وإن كان مكرُهم مُسوَّىٰ لإزالة الجبال، مُعَدّاً لذلك.

وقد جُعلت «إنْ» نافيةً، واللامُ مؤكِّدةً لها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والمعنىٰ: ومُحالٌ أن تَزُولَ الجبالُ بمَكرِهم، علىٰ أنّ الجبالَ مَثَلٌ لآيات الله وشرائعِه، لأنّها بمنزلةِ الجبالِ الراسيةِ ثباتاً وتمكُّناً. وتَنصُرُه قراءةُ ابنِ مسعود: «وما كان مَكْرُهم».

وقُرِئ: «لَتَزُولُ» بلام الابتداء؛ علىٰ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ من الشِّدّة بحيث تزولُ منه الجبالُ وتَنقَلِعُ من أماكنها. وقرأ عليٌّ وعمرُ رضي الله عنهما: «وإن كاد مَكْرُهم».

قوله: (مَكرَهُمُ العظيم)، إنما عَظَّمَه للإضافة، وهذا إنما يُصارُ إليه إذا عُلِمَ شِدّةُ شكيمةِ[1] مَن أُضيفَ إليه، وتماديهم في الطُّغيان، كأنه قيل: فما ظَنُّكَ بمَكْرٍ مُباشِرُه مِثلُ صَناديدِ قُرَيش.

قوله: (وقُرِئ: «لَتَزولُ» بلام الابتداء)[2]، قالَ الزَّجّاج: «قُرِئ: «لَتَزولُ» علىٰ الرفع وفَتْح اللام الأولىٰ، المعنىٰ: وعندَ الله مَكرُهم، وإن كانَ يَبلُغُ في الكَيْدِ إلىٰ إزالةِ الجبال، فإنّ

---

(١) الشَّكيمة: الأنَفَة، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (شكم).

(٢) وهي قراءة الكسائي، كما في «التيسير» للداني ص ١٣٥، و«حجة القراءات» ص ٣٧٩.

﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ يعني قولَه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١]، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١].

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: مُخلِفَ رُسلِه وَعدَه؟ ولمَ قدَّم المعفولَ الثاني علىٰ الأوّل؟ قلت: قدَّم الوعدَ لِيُعلَمَ أنه لا يُخلِفُ الوعدَ أصلاً، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، ثم قال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾ ليُؤذِنَ أنه إذا لم يُخلِفْ وعدَه أحداً، وليس من شأنه إخلافُ المواعيدِ، كيف يُخلِفُه رُسُلَه الذين هم خِيرَتُه وصَفوَتُه؟ وقُرِئ: «مُخْلِفَ وعدَه رُسلِهِ» بجَرِّ «الرُّسلِ» ونَصْب «الوَعْدِ». وهذه في الضَّعفِ كمَن قرأ: «قَتْلُ أولادَهم شركائهم» [الأنعام: ١٣٧]. ﴿عَزِيزٌ﴾ غالبٌ لا يُماكَرُ ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ لأوليائه من أعدائه.

اللهَ يَنصُرُ دينَه»[1]. وعلىٰ هذا: «إنْ» مُخفَّفةٌ من الثقيلة، وعلىٰ الأول: شرطية.

وقَدَّرَ «مُسَوَّىٰ» لِتُعلَّقَ به اللام، لأنه خَبَرٌ لـ«كان»، وهو من الشرطِ الذي يُعقَّبُ به الكلامُ مُبالَغة.

قوله: (يعني: قولَه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾)، يعني: المُرادُ بـ«الوَعْدِ» قولَه هذا في غيرِ هذا المَوضِع.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُحمَلَ «الوَعْدُ» علىٰ قوله: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾، لأنه إيماءٌ إلىٰ النُّصرة، يَدُلُّ عليه قولُه: «فهو مُجازيهم عليه بمَكرٍ هو أعظَمُ منه»، وقولُه: «وهو عذابُهم».

قوله: (قَدَّمَ الوَعْدَ ليُعلَمَ أنه لا يُخلِفُ الوَعْدَ أصلاً)، قالَ في «الانتِصاف»: «وفيه نَظَر، لأنّ الفِعلَ إذا تَقيَّدَ بمفعولٍ انقَطَعَ إطلاقُه، فليسَ تقديمُ الوَعْدِ دالاً علىٰ إطلاقِ الفِعلِ حتىٰ يكونَ ذِكرُ «الرُّسُل» ثانياً كالأجنبيّ، فلا فَرْقَ بينَ تقديمِ الوَعْدِ وتأخيره، بل فيه الإيذانُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزّجّاج (٣: ١٦٧).

[﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ * وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ * لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ ٤٨-٥١]

﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ ﴾ انتصابُه علىٰ البَدَل من ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ﴾، أو علىٰ الظَّرف للانتقام. والمعنىٰ: يومَ تُبدَّل هذه الأرضُ التي تعرفُونَها أرضاً أخرىٰ غيرَ هذه المعروفة، وكذلك السَّماوات. والتَّبديل: التَّغيير، وقد يكون في الذَّوات كقولك: بَدَّلتُ الدَّراهمَ دنانير، ومنه: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] و﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦]، وفي الأوصاف، كقولك: بدَّلتُ الحَلْقَةَ خاتَماً؛ إذا أذبتَها وسوَّيتَها خاتَماً، فنقلتَها من شَكلٍ إلىٰ شَكل، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

بعنايةِ المُتكلِّم، وهذهِ الآيةُ سِيقَتْ لِتهديدِ الظالمينَ بما وَعَدَهم اللهُ علىٰ ألسِنةِ الرُّسُل، فالمُهِمُّ ذِكرُ الوَعْد، أما كونُه علىٰ ألسِنةِ الرُّسُل فلا يَقِفُ التخويفُ عليه»[1].

وقالَ في «الإنصاف»[2]: «هذا السُّؤالُ قَوِيّ، وإنما الذي ذكرَه الزمخشريُّ هو القاعدةُ عندَ عُلماءِ البيان، قالَ الجُرجانيّ[3] مِثلَ ذلكَ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: إنما قَدَّمَ ﴿شُرَكَآءَ﴾ للإيذانِ بأنه لا يَنبَغي أن يُتَّخَذَ الشُّركاءُ لله مُطلَقاً، ثم ذكرَ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ تحقيراً لهم، أي: إذا لم يُتَّخَذ من غيرِ الجِنّ، فالجِنُّ أحقُّ أن لا يُتَّخذوا شُركاء، وإن كانَ السُّؤالُ مُتوجِّهاً علىٰ هذا أيضاً».

وقلت: صاحبُ «الإنصاف» ما أنصَفَ من نفسِهِ حيثُ قال: «هذا السُّؤالُ قَوِيّ» بعدَما أقرَّ السائلُ بأنْ لا فَرْقَ بينَ تقديمِ الوَعْدِ وتأخيرِهِ إلا الإيذانُ بعنايةِ المُتكلِّم، ألا تَسمَعُ سِيبَوَيهِ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢ : ٣٨٤) بحاشية «الكشّاف».

(٢) للعلامة عَلَم الدين العراقي، تَقدَّمَ التعريفُ به عندَ تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٣) يعني: الإمام عبد القاهر، وذلك في «دلائل الإعجاز» ص٢٨٦.

واختُلف في تبديل الأرضِ والسَّماوات، فقيل: تُبدَّل أوصافُها فتُسيَّرُ عن الأرضِ جبالُها، وتُفجَّر بحارُها وتُسوّىٰ، فلا يُرىٰ فيها عِوَجٌ ولا أَمْت. وعن ابن عبّاس: هي تلك الأرضُ وإنّما تُغيَّر، وأنشد:

وما النَّاسُ بِالنَّاسِ الذين عَهِدْتَهُم   ولا الدَّارُ بِالدَّارِ الّتي كُنتَ تَعْلَمُ

وتُبدَّل السَّماءُ بانتثار كواكِبِها، وكُسوفِ شَمسِها، وخُسوفِ قَمرِها، وانشقاقِها، وكَونِها أبواباً.

وقيل: يُخلَق بَدَلَها أرضٌ وسماواتٌ أُخَر. وعن ابن مسعود وأنس: يُحشر الناسُ علىٰ أرضٍ بيضاءَ لم يُخطِئ عليها أحدٌ خطيئةً. وعن عليٍّ رضي الله عنه: تُبدَّل أرضاً من فضَّة، وسماواتٍ من ذهبٍ. وعنِ الضَّحاك: أرضاً من فضَّةٍ بيضاءَ كالصَّحائف. وقُرِئ: «يوم نُبَدِّل الأرضَ» بالنُّون.

كيفَ قال: فإنهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ وما هُم ببيانِه أعنىٰ[1]، فإذا قُدِّمَ المفعولُ الثاني علىٰ الأولِ وقعَ الكلامُ فيه أصالة، ويكونُ المفعولُ الأولُ تَبعاً له، لا أنّ الفِعلَ يصيرُ مُطلقاً كما تُوُهِّم، حَقَّقْنا المعنىٰ في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، فإذن المعنىٰ ما قالَ المُصنِّف: ليسَ مِن شأنِ الله إخلافُ المواعيد، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩، والرعد: ٣١]، ثم قال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾، ولـمّا كانَ السِّياقُ في تهديدِ الظالمينَ كانَ ذِكرُ الرُّسُل تتميماً لذلكَ التهديد ومُبالَغةً فيه، وأنّ ذلكَ كائنٌ لا مَحالة، لأنهم خِيرتُه وصَفوَتُه، وهو علىٰ مِنوالِ قولِها[2]:

كأنه عَلَمٌ في رأسِهِ نـار

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٤).

(٢) أي: الخنساء، والبيتُ في «ديوانها» ص٤٩، وانظر ما سيأتي في تفسير الآية ٣٢ من الشورىٰ (١٤: ٦٦).

فإن قلتَ: كيف قال: ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؟ قلت: هو كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ لأنّ المُلكَ إذا كان لواحدٍ غَلّابٍ لا يُغالَبُ ولا يُعازّ، فلا مُستَغاثَ لأحدٍ إلىٰ غيرِه ولا مُستَجار، كان الأمرُ في غاية الصُّعوبة والشِّدّة. ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ قُرِنَ بعضُهم مع بعض، أو معَ الشَّياطين، أو قُرنت أيديهم إلىٰ أرجُلِهم مُغلَّلِين.

وقولُه: ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾: إمّا أن يتعلَّق بـ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾، أي: يُقرَنون في الأصفاد، وإمّا أن لا يتعلَّق به، فيكون المعنىٰ: مُقرَّنِينَ مُصفَّدِين. والأصفاد: القُيود. وقيل: الأغلال، وأنشد لسلامةَ بنِ جَنْدَل:

وزَيدُ الخَيلِ قد لاقىٰ صِفادا يَعَضُّ بِسَاعِدٍ وبِعَظْمِ سَاقِ

وسَقَطَ أيضاً قولُ صاحب «الانتِصاف»: «أما كونُه علىٰ ألسِنةِ الرُّسُلِ فلا يَقِفُ التخويفُ عليه».

قوله: (كيفَ قال: ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؟)، أي: كيف ضَمَّ هذا مَعَ قوله: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ﴾؟ وأجاب: أنّ انضِمامَه معَه يُفيدُ معنىٰ الصُّعوبةِ والشِّدّةِ كانضِمام قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ مَعَ قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قوله: (إما أن يَتَعلَّقَ بـ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾)، أي: يكونُ ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾ ظَرْفاً لَغْواً[1]، وهو نَشْرٌ لِقوله: «قُرِنَ بعضُهم مَعَ بعضٍ أو مَعَ الشياطين»، أي: في الأغلال، وقوله: «وإما أن لا يَتَعلَّقَ به»، أي: يكونُ ظَرْفاً مُستَقِرّاً حالاً من ضميرِ المُجرِمين، وهو نَشْرٌ لِقولِه: «قُرِنَتْ أيديهم إلىٰ أرجُلِهم مُغلَّلين».

قوله: (وزيدُ الخيلِ قد لاقىٰ صِفادا)[2]، قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: «هو زيدُ ابنُ مُهَلهِلِ بنِ زيدٍ الطائيّ، قَدِمَ علىٰ النبيِّ ﷺ، وسَمّاهُ ﷺ زيدَ الخير، وقالَ له: ما وُصِفَ

---

(١) انظر معنىٰ «الظَّرف اللَّغو» فيما تَقدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٥٨ من سورة يونس (٧: ٥١٢).

(٢) انظر: «ديوان سلامة بن جندل» ص٧٠.

القَطِران: فيه ثلاثةُ لغاتٍ: قَطِران، وقِطْران وقَطْران؛ بفتح القاف وكسرِها مع سكون الطاء، وهو ما يتحلَّبُ من شَجَرٍ يُسمّىٰ الأَبْهَلُ فيُطبخ، فتُهنأُ به الإبلُ الجَرْبىٰ، فيُحرق الجَرَبُ بحَرِّه وحِدَّتِه والجِلْد، وقد تَبلغ حرارتُه الجَوْف، ومن شأنه أن يُسرِّعَ في اشتغال النار، وقد يُستَسرَجُ به، وهو أسودُ اللَّون، مُنْتِنُ الرِّيح، فتُطلىٰ به جُلود أهلِ النارِ حتّىٰ يعودَ طِلاؤه لهم كالسَّرابيلِ وهي القُمُص، لِتَجتمعَ عليهمُ الأربع: لَذْعُ القَطِرانِ وحُرقتُه، وإسراعُ النّارِ في جُلودِهم، واللّونُ الوَحْش، ونَتْنُ الرِّيح. علىٰ أنَّ التَّفاوُتَ بينَ القَطِرانَينِ كالتَّفاوُتِ بينَ النارَين، وكلُّ ما وَعَدَه اللهُ أو وَعَدَ به في الآخرة، فبينَه وبينَ ما نُشاهدُ من جنسِه ما لا يُقادَرُ قَدْرُه، وكأنه ما عندنا منه إلا الأسامي والمُسمَّياتُ ثَمَّة. فبِكَرَمِه الواسع نعوذُ من سَخَطِه، ونسألُه التَّوفيقَ فيما يُنجِينا من عذابه.

وقُرِئ: «من قِطْرٍ آنٍ»، والقِطْر: النُّحاس، أو الصُّفْر المُذاب. والآني: المُتناهي حَرُّه.

﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾: كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الزمر: ٢٤]، ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨] لأنَّ الوجهَ أعزُّ موضعٍ في ظاهر البَدَنِ وأشرَفُه، كالقلب في باطنه، ....

لي [أحدٌ] في الجاهلِيةِ فرأيتُه في الإسلام [إلا رأيتُه] دونَ صِفتِه غيرُك، وماتَ مُنصَرَفَه من عندِ النبيِّ ﷺ محموماً»[١].

قوله: (وقُرِئ: «مِن قِطْرٍ آنٍ»)، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهيَ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ وأبي هُريرةَ وجماعةٍ من التابعين، والآني: مِن: أنَىٰ الشيءُ يأني أُنِيّاً وإنّىٰ ـ مقصور ـ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أي: بُلوغَه وإدراكَه، قالَ أبو علي: ومنه: الإناء، لأنه الظَّرْفُ الذي قد بَلَغَ غايتَه المُرادةَ فيه»[٢].

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٥٦٣ -٥٦٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٦).

ولذلك قال: ﴿ٱلَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٧]. وقُرِئ: (وتَغَشَّىٰ وُجوهَهُمْ)، بمعنىٰ: تَتَغشّىٰ، أي: يُفعلُ بالمجرمين ما يُفعل. ﴿لِيَجۡزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفۡسٖ﴾ مُجرمةٍ ﴿مَّا كَسَبَتۡ﴾ أو كـلَّ نفسٍ من مُجرمـةٍ ومُطيعة، لأنه إذا عاقبَ المجرمينَ لإجـرامهم عُلِمَ أنه يُثيبُ المُطيعينَ لطاعتهم.

قوله: (بمعنىٰ: تَتَغشّىٰ)، أي: يجبُ حَمْلُ هذهِ القِراءةِ علىٰ المُضارع، فحَذَفَ إحدىٰ التاءَينِ ليُوافِقَ المشهورة.

فإن قلت: ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ و﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٖ﴾ ﴿وَتَغۡشَىٰ﴾ ثلاثتُها أحوالٌ من ضميرِ ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، فلِمَ خُولِفَ بينَها؟ قلت: ليُؤذِنَ بالترقي، فإنّ كونَهم مُقرَّنينَ في الأصفادِ دونَ أن تكونَ سـرابيلُهم من قطران[1]، فجيءَ بها جُملةً اسمية، وغِشيانُ أكرَمِ الأعضاءِ واستِعلاءُ أقوىٰ العناصِـرِ عليها فوقَ الكُلّ، فجَدَّدَ بالمُضارع الدّالِّ علىٰ استِحضارِ تلكَ الحالةِ الفَظيعةِ[2] في مُشاهَدةِ السامع. وإنما قُلت: «فجَدَّدَ» لأنّ إتيانَ «ترىٰ» لذلك.

قوله: (أي: يُفعَلُ بالمُجرمينَ ما يُفعَلُ)، كِنايةٌ عن قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ الآيتَين، واللامُ تعليلٌ للمذكور.

قوله: (لأنه إذا عاقبَ المُجرمينَ لإجرامِهم)، عِلّةٌ لإجزاءِ كُـلِّ نفسٍ بما كَسَبَت علىٰ العُموم، يعني: أنّ ﴿كُلَّ نَفۡسٖ﴾ لـمّا عقَبَت ذِكرَ ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، خُصِّصَتْ بنفسٍ مُجرِمةٍ وكانت مُقيَّدةً بها، أو يُترَكُ علىٰ الإطلاق، وإن كانَ تعليلاً للكلام السابق.

قالَ القاضي: «ويَتَعيَّنُ ذلكَ إن عُلِّقَ اللامُ بـ«بَرَزوا لله الواحِدِ القَهّار»، للدلالةِ علىٰ أنه إذا عاقبَ المُجرِمينَ لإجرامِهم، عُلِمَ بالمفهوم أنه يُثيبُ المُطيعينَ لِطاعتِهم»[3].

---

(١) من قوله: «فلِمَ خُولِفَ بينَها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ف): «علىٰ استحضار القطعية»، وفي (ط): «علىٰ استحالة تلك الحالة الفظيعة»، وكلاهما تحريف.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

[﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٥٢]

﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ كفايةٌ في التَّذكير والموعظةِ، **يعني بـ﴿ هَٰذَا ﴾ هذا ما وصفَه من قوله: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾** [آل عمران: ١٦٩] **إلىٰ قوله: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾** [آل عمران: ١٩٩]. **﴿وَلِيُنذَرُوا۟ ﴾** معطوفٌ علىٰ محذوف، أي: ليُنْصَحُوا ولِيُنْذَروا، **﴿بِهِۦ ﴾** بهذا البلاغ. **وقُرِئ: «ولِيَنْذَرُوا» بفتح الياء؛** ....

قوله: (**يعني بـ﴿ هَٰذَا ﴾ ما وَصَفَه من قوله: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾**)، قالَ القاضي: «﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلىٰ القُرآنِ أو إلىٰ السُّورةِ أو ما فيها مِنَ العِظةِ والتذكيرِ»[1].

وقلت: إلىٰ السُّورةِ هو الظاهِر[2]؛ ليكونَ كالخاتمةِ لها، فإنّ الفاتحةَ ـ وهيَ قولُه: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١] ـ وهَلُمَّ جَرّاً إلىٰ آخِرِه دَلَّ علىٰ التذكيرِ والعِظةِ[3] والإنذار، واللهُ أعلم.

قوله: (**وقُرِئ: «وليَنذَروا» بفَتْح الياءِ**) والذال، قالَ ابنُ جِنّي: «قرأها يحيىٰ بن عُمَرَ[4] وأحمدُ بنُ يَزيدَ السُّلَميّ[5]، يُقال: نَذِرتُ بالشيء: إذا عَلِمتَ به فاستَعدَدتَ له، فهو في معنىٰ: فَهِمتُه وعَلِمتُه، وطَبِنتُ له[6]: في وَزنِ ذلك، ولم تَستَعمِلِ العربُ لقولهم[1]: «نَذِرتُ بالشيء»

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

(٢) وإذا كانَ إشارةً إلىٰ السُّورةِ فالتذكيرُ باعتبار الخبر. انتهىٰ من حاشية النسخة الموصلية.

(٣) من قوله: «وقلت: إلىٰ السورة ظاهر» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) الذارع، كما عَيَّنَه ابنُ جِنّي نفسُه، ويُنظَر مَن هو؟

(٥) وهو أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ أُسيدِ السُّلَمي، كما صَرَّحَ به ابنُ جِنّي نفسُه، وهو أحدُ قُوّادِ طاهر بن الحسين (وهو القائدُ الذي وَطَّدَ المُلكَ للمأمون، وزحفَ إلىٰ بغداد، وقتل الأمين، ولد ١٥٩، وتوفي ٢٠٧)، وكانَ معَه بالرَّقّة، كما في «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم (٣: ١٢٤٦)، وانظر ترجمة طاهر بن الحسين في «تاريخ بغداد» (٩: ٣٥٣)، ففيها ذِكرُ أحمدَ هذا.

(٦) أي: فَطِنْتُ له، كما في «لسان العرب» مادة (طبن).

من: نَـذِرَ به: إذا عَـلِمَه واستـعدَّ له، ﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **لأنَّهم إذا خافوا ما أُنذروا به، دَعتْهُمُ المخافةُ إلىٰ النَّظر حتّىٰ يتوصَّلُوا إلىٰ التَّوحيد،** لأنَّ الخشيةَ أمُّ الخيرِ كلِّه.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ إبراهيمَ أُعطيَ من الأجر عشرَ حسناتٍ بعَدَدِ كلِّ مَن عَبَد الأصنام، وعَدَدِ مَن لم يَعبُد».

مَصدَراً، كأنه من الفُروع المهجورةِ الأصول، ومنه: «عسىٰ» لا مَصدَرَ لها، وكذلكَ «ليسَ»، كأنهم استَغنَوا عنه بـ«أنْ» والفِعل، نَحْو: سَـرَّني أنْ نَذِرتُ بالشيء، ويَسُـرُّني أن تَنذَرَ به»[٢].

قوله: (**لأنهم إذا خافوا ما أُنذِروا به، دَعَتْهُمُ المَخافةُ إلىٰ النَّظَرِ حتىٰ يَـتَوصَّلوا إلىٰ التوحيد**)، قالَ القاضي: «اعلَمْ أنه تعالىٰ ذكرَ لهذا البلاغ ثلاثَ فوائد، هيَ الغايةُ والحِكمةُ في إنزالِ الكتب: تكميلُ الرُّسُل للناس، واستِكمالُهم النَّظَرَ إلىٰ مُنتَهىٰ كمـالِه، وهو التوحيد، واستِصلاحُهم العَمَلَ الصالح، وهو التَّدرُّعُ بلباسِ التقوىٰ. جَعَلَنا اللهُ من الفائزينَ بهما.

والله سُبحانَه وتعالىٰ أعلم.

تَـمَّتِ السُّورة[٣].

---

(١) في (ح): «بقوله»، وفي (ف): «القول»، وفي (ط): «القوله»، والمُثبَتُ من «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٣٦٧).

(٣) قوله: «والله سُبحانَه وتعالىٰ أعلم» لم يرد في (ف)، وقوله: «تمت السُّورة» لم يرد في (ح)، وكلاهما لم يرد في (ط).

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *